

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة مؤلف نيل الاوطار من كتابه البدر الطالع

بمخاسن من بعد القرن السابع

رسم  
نيل الاوطار  
مخاسن من بعد القرن السابع

محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الهـ منعاني مؤلف هذا الكتاب فوجرت عادة  
 كثير من المؤرخين لاسيما من كان من المحدثين ان يترجموا لانفسهم في مصنفاتهم  
 التاريخية فاقدم في المصنف غير الله لهم وقد تقدم تمام نسبة الى آدم عليه السلام  
 في ترجمة والده رحمه الله تعالى ولده حبيباً ووجه بخطه في وسطه اراثنين الثامن  
 والعشرين من شهر القعدة سنة ١١٧٢ وتوفي رحمه الله تعالى ورضي عنه ليلة  
 الاربعاء السابع والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ بمحل سلفه  
 المتقدم ذكره في ترجمة والده وهو هجرة شوكان وكان اذذاك قد انتقل والده الى صنعاء  
 واستوطنها ولكن خرج الى وطنه في أيام الظريف فولاه صاحب الترجمة هذا نال ونشأ  
 بهنما فقرأ القرآن على جماعة من المعلمين وختمه على الفقه حسن بن عبد الله الهـ  
 وجوده على جماعة من مشايخ القرآن بهنما ثم حفظ الازهار للإمام المهدي ومختصر  
 الفرائض للعـ يقرى والمختصر للـ يري والكافية والشافية لابن الحاجب والتمهيد  
 للتفتازاني والتلخيص للـ يري والغاية لابن الامام وبعض مختصر المنهاج لابن  
 الحاجب ومنظومة الجزري ومنظومة الجـ زار في العروض وآداب البحث للـ يري  
 رسالة الوضع له ايضاً وكان حفظه لبعض هذه المختصرات قبل النهر وع في الطالب  
 وبعضها بعد ذلك ثم قبل شرحه وفي الطالب كان كثير الاشتغال بما لعله كتب التاريخ  
 ومجاميع الادب من أيام كونه في المكتب فطالع كتابه عدة ومجاميع كثيرة ثم شرع في  
 الطلب فقرأ على والده رحمه الله تعالى في شرح الازهار وشرح الناطري لمختصر  
 العـ يقرى وقرأ في شرح الازهار ايضاً على السيد العلامة عبد الرحمن بن قاسم  
 المدائني والعلامة أحمد بن عاصم المدائني والعلامة أحمد بن محمد الحارازي وبه انتفع في  
 الفقه وعليه فخرج وطالت الملامحة له نحو ثلاث عشرة سنة ذكر عليه قراءة شرح  
 الازهار وحواشيه وقرأ عليه بيان ابن مظفر وشرح الناطري وحواشيه وفي أيام  
 قراءته في القرآن وع شرع في قراءة النحو فقرأ الملهة وشرحها على السيد العلامة اسمعيل  
 ابن الحسن بن أحمد بن الحسن ابن الامام القاسم بن محمد وقواعد الاعراب وشرحها  
 للاذهرى والحواشي جيمه على العلامة عبد الله بن اسمعيل المنهجي وشرح السيد المقتنى  
 على الكافية على العلامة القاسم بن يحيى الخولاني والعلامة عبد الله بن اسمعيل المنهجي  
 وأكمله من أوله الى آخره على كل واحد منهم ما وقرأ شرح الخبيص على الكافية  
 وحواشيه على العلامة عبد الله بن اسمعيل المنهجي من أوله الى آخره وكذلك قرأه من  
 أوله الى آخره على شقيقه العلامة القاسم بن يحيى الخولاني وقرأ شرح الطحاوي على  
 الكافية مع ما يحتاج اليه من حواشيه على السيد العلامة عبد الله بن الحسن بن علي

ابن الامام المتوكل على الله اسمعيل من اوله الى آخره وقرأ شرح الرضى على الكافية على  
 العلامة القاسم بن يحيى الطولاني وبقى منه بقية يسيرة وقرأ شرح الشافعية للطف الله  
 الغيان جميعا على العلامة القاسم بن يحيى الطولاني وقرأ شرح ايساغوجي للقاضي  
 زكريا على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي جميعا وشرح التهذيب للشيخ الرازي  
 وللزدي على شيخه العلامة القاسم بن يحيى الطولاني من اولهما الى آخرهما وشرح  
 الشمسية للقطب وحاشيته للشرىف على شيخه العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي  
 واقتصر على البعض من ذلك وشرح التلخيص المختصر للسعد وحاشيته للطف الله  
 الغياث على العلامة القاسم بن يحيى الطولاني جميعا ما عدا بعض المقدمة فعلى العلامة  
 علي بن هادي عزهيب والشرح المطول للسعد التتقازاني أيضا وحاشيته للشاهي  
 وللشرىف اما المطول فجميعه وكذلك حاشية الشاهي واما حاشية الشرىف فماتدعو  
 اليه الحاجة وقرأ الكافي وشرحه لابن اقماع على العلامة عبد الله بن اسمعيل النهمي  
 جميعا وشرح الغاية على العلامة القاسم بن يحيى الطولاني وحاشيته لسيدي الان وشرح  
 العبد على المختصر وحاشيته للسعد وماتدعو اليه الحاجة من سائر الحواشي وكذلك  
 على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وشرح جمع الجوامع للمعلى وحاشيته لابن أبي  
 شريف على شيخه السيد الامام عبد القادر بن أحمد وكذلك شرح القلائد للنجري  
 وشرح المواقف العنصرية للشرىف واقتصر على البعض من ذلك وقرأ شرح الجزرية  
 على العلامة هادي بن حسين القارني وقرأ جميع شفاء الامير الحسين على العلامة  
 عبد الله بن اسمعيل النهمي وسمع أوائله على العلامة عبد الرحمن بن حسن الاكوع وقرأ  
 في البحر والزخار وحاشيته وتخريره وضوء النهار على شرح الازهار على الشيخ  
 السيد العلامة عبد القادر بن أحمد ولم يكمل وقرأ الكشف وحاشيته للسعد وبعده  
 انقطاعها حاشيته للسراج مع مراجعة غير ذلك من الحواشي على شيخه العلامة الحسن  
 ابن اسمعيل المغربي وتم ذلك الا فتاوى ميراثي آخر ذلك الاوسط وسمع البخاري من اوله  
 الى آخره على السيد العلامة علي بن ابراهيم بن أحمد بن عامر وسمع صحيح مسلم جميعا وسمعت  
 الترمذي جميعا وبعض موطأ مالك وبعض شفاء القاصي عباس على السيد العلامة  
 عبد القادر بن أحمد وكذلك سمع منه بعض جامع الاصول وبعض سنن النسائي وبعض  
 سنن ابن ماجه وسمع جميع سنن أبي داود وتخريره للامندري وبعض المعالم للخطابي  
 وبعض شرح ابن رسلان على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وكذلك بعض المتنقي  
 لابن تيمية على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد وكذلك سمع شرح بلوغ المرام على  
 العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وفات بعض من اوله وكذلك سمع على العلامة  
 عبد القادر بن أحمد بعض فتح الباري وعلى الحسن بن اسمعيل بعض شرح مسلم للنووي  
 وبعض شرح العبد على العلامة القاسم بن يحيى الطولاني والتمت في علوم الحديث  
 على العلامة الحسن بن اسمعيل المغربي والخصة وشرحه على العلامة القاسم بن يحيى  
 وبعض أنفة الزين العراقي وشرحه على السيد العلامة عبد القادر بن أحمد وجميع



منظومة الجزار وجميع شرحها في العروض على شيخنا المذكور وشرح آداب  
 البحث وحواشيه على العلامة القاسم بن يحيى الطولاني والناledi في الفرائض والضرب  
 والوصايا والمساحة وطر يقة ابن الهائم في المناخنة على السيد العارف يحيى بن محمد  
 الحوق و بعض مصاح الجوهري و بعض القاموس على السيد العلامة عبد القادر  
 ابن أحمد مع مؤلفه الذي سماه ذلك القاموس هذا ما يمكن سرده من مجموعات صاحب  
 الترجمة ومقرراته وله غير ذلك من المجموعات وأما ما يجوز زله روايته بما معه من  
 الاجازات فلا بدخل تحت الحصر كما يحكي مجموع أساتيدنا وكانت قرائته لما تقدم ذكره  
 في صغره العاين ولم ير حل لا عذار أحدها عدم الاذن من الولدين وقد درس في جميع  
 ما تقدم ذكره وأخذ عنه الطلبة وتكرروا أخذهم عنه في كل كتاب من تلك الكتب  
 وكثيرا ما كان يقرأ على مشايخه فاذا فرغ من كتاب قراءة أخذ عنه تلامذته بل ربما  
 اجتمعوا على الاخذ عنه قبل ان يفرغ من قراءة الكتاب على شيخه وكان يبلغ دروسه  
 في اليوم واليلة الى نحو ثلاثة عشر درسا منها ما يأخذ عن مشايخه ومنها ما يأخذ عنه  
 تلامذته واستمر على ذلك مدة حتى لم يبق عنه أحد من شيوخه ما لم يكن من جلة ما قد  
 قرأه صاحب الترجمة بل انفر دمجقروا بالنسبة الى كل واحد منهم على انفراد الاشياء  
 العلامة عبد القادر بن أحمد فانه مات ولم يكن قد استوفى ما عنده ثم ان صاحب الترجمة  
 فرغ نفسه لا فائدة الطلبة فكانوا يأخذون عنه في كل يوم زيادة على عشرة دروس  
 في فنون متعددة واجتمع منها في بعض الاوقات التفسير والحديث والاصول والقواعد  
 والصرف والمعاني والبيان والمنطق والفقه والحديث والعروض وكان في أيام قرنته  
 على الشيوخ واقراءه تلامذته يفتي أهل مدينة صنعاء بل ومن بغداد الى ابل يرد عليه  
 الفتاوى من الديار التهامية وشيوخه اذ ذلك احياء وكادت الفتيا تدور عليه من  
 عوام الناس وخواصهم واستقر يقين من نحو العشرين من عمره فباعد ذلك وكان  
 لا يأخذ على الفتيا شيئا تنزهها فاذا عوتب في ذلك قال أنا أخذت العلم بلاغن فاريد  
 اتفاقه كذلك وأخذ عنه الطائفة كتبا غير الكتب المقتدمة مما لا طريق له فيها الا  
 الاجازة وهي كثيرة جدا في فنون عدة بل أخذوا عنه في فنون دقيقة لم يقرأ في شيء منها  
 كعلم الحكمة التي منها علم الرياض والطبيعي والالهي وكعلم الهيئة وعلم المناظرة وعلم  
 الوضع وصنف تصانيف مطولات ومختصرات فمنها شرح المتنق كان تبيينه في أربع  
 مجلدات كبار ارشده الى ذلك جماعة من شيوخه كالسيد العلامة عبد القادر بن أحمد  
 والعلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وعرض عليه ما بهضمه وما ناقول تمامه ومنها  
 حاشية شفاء الاوام في مجلد وهذا الكتاب في مجلد ومنها الدرر البهية وشرحها الدراري  
 المضية في مجلد والفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة في مجلد وسياقي في آخر  
 الترجمة ذكر ما لحق من المؤلفات البكار لان تحرير هذه الترجمة كان قبل ناليتها ومن  
 المختصرات الاعلام بالمشايخ الاعلام والتلامذة الكرام جهله كالمعجم لشيخه  
 وتلامذته وقد ذكرنا كبارهم فيما تقدم وبأق من هذا الكتاب وبغية الاربع من مغني

المليح نظم ذكر فيه امتاع الحاجة اليه وشرحها ونظم كفاية المتجمل ولم يبيض وكان  
نظمه اهانين المتظلمين في أوائل أيام طلبه واختصر البديع في الخلق الوسيط  
ذكر فيه خلق السماء والارض والملائكة والجن والانس وشرح غالب ما ورد في ذلك من  
الآيات والاحاديث وتكمال عايم افسار في مجلد لطيف واكتنه لم يبيضه واختصر الكافي  
من الجواب الشافي وطيب النثر في جواب المسائل العشر وعقود الزبرجد في  
جيد مسائل علامة خمدوا الصور الهندية المسئلة على الرياض الندية ورسالة في  
احكام الاستجمار ورسالة في احكام النفاس ورسالة في كون تطهير الثياب والبدن  
من شرائط الصلاة أم لا ورسالة في الكلام على وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم في الصلاة ورسالة في صلاة التحية والقول المصدق في امامة الناسق ورسالة  
 في أسباب وجود اليهم وتشفيع السمع بابطال أدلة الجمع والرسالة المكملة في أدلة  
 اليسلة واطلاع أرباب التكامل على ما في رسالة الجلال في الهلال من لاستلال  
 ورسالة في وجوب الصوم على من لم ينظر اذا وقع الاشهاد بدخول رمضان في النهار  
 ورسالة في جواب من يشرع العبادة مع مشقة ورسالة في كون أجرة الحج من الثلث ورسالة  
 في كون الخلع طلاقا أو فسخا ورسالة في حكم الطلاق ثلاثا ورسالة في الطلاق البدعي  
 ورسالة في نفقة المطاوعة ورسالة في كوز رضاع الكبير يقتضي التحريم بعذر وفيها  
 يقتضي التحريم من الرضاع ورسالة فيمن حلف بيقضي دينه غدا ان شاء الله تعالى  
 ورسالة في بيع الشيء قبل قبضه وتنبيه ذوي الخبا في حكم بيع الرجا وشقاء المال في  
 حكم زيادة الثمن لاجل الاجل ورسالة في اهمة ابهض الاولاد ورسالة في جواز استناد  
 الحاكم في حكمه الى تقويم العدول والقول المهرر في حكم ليس الميعشر وسائر  
 أنواع الاجر والبحث المسفر عن تحريم كل مسكر ومنكر ورسالة في الوصية بالثالث  
 ضمرا ورسالة في القيام الواصل لمجرد التظيم ورسالة في احكام ليس الطور ورسالة  
 في حكم الخابرة واتخاف المهرة بالكلام على حديث لاعدوى ولا طيرة ورسالة في حكم  
 بيع الماء ورسالة في حكم صيدان الذمين اذا مات ابواهم ورسالة في مسائل من السيد  
 العلامة علي بن اسمعيل ورسالة في حكم طلاق المكرم وابطال دعوى الاجماع على  
 تحريم مطلق السماع ورسالة في حكم الجهر بالذكور وعقود الجمان في شأن حدود  
 المبادان وما يتعلق به امن الضمان ورسالة على مسائل ابهض علماء الخجاز ورسالة في  
 الكسوف هل لا يكون الا في وقت معين على التقاطع أم ذلك يتخلف وزهر النسر من النافع  
 بفضائل المعمرين وحل الاشكال في اجبار اليه ودعى النقاط الازبال والابطال  
 لدعوى الاختلال في حل الاشكال وتفويق النبال الى ارسال المقال ورسالة في  
 مسائل وقع الاختلاف فيها بين أهل كوكبان ورسالة في حقوق ثواب القراءة من الاحياء  
 الى الاموات والتشكيك على التشكيك لعقود التشكيك وارشاد الغي الى  
 مذهب أهل البيت في محب النبي ورفع الجناح عن نافي المباح والبعية في مسألة  
 الرؤية ورسالة في حكم المولود والقول المقبول في رد خبر الجهول من غير صحابة الرسول

وأسية المنشوق الى تحقيق حكم المنطق وإرشاد المستفيد الى دفع كلام ابن دقيق العيد  
في الاطلاق والتقييد والصوارم والمداد القاطعة بعد ثلاث مقالات أرباب الاتحاد  
والبحث المسلمة وله تعالى الامن ظلم وجواب السائل عن تفهيمه برفق بغير القهر منازل  
ووبل الغمامة في تفهيمه بوجاهل الذين اتبعوا فوق الذين كفروا الى يوم القيامة  
وتحسير الدلائل فيما يجوز بين الامام والمؤتم من الارتفاع والانخفاض والبعيد  
والخائل وفتح القدر في الفرق بين المذرة والتعذير والتخالف الاكبر باسناد الدفاتر  
وتنبيه المشتبهات الاعلام على تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام ورفع الخصام في  
الحكم بالعلم من الحكماء والدر النضيد في اخلاص التوحيد وابطاح الدلالات على  
احكام الخبائرات ودفع الاعتراضات على ابطاح الدلالات والتوضيح في نواتر ما جاء  
في المنظار والذجال والمسبح والابحاث الوضيئة في الكلام على حديث حب الدنيا رأس  
كل خطيئة واشراق الزهرين في شأن الحكم اذا اختلف عن الوعد أحد الخصمين  
واقول الجلي في لبس النساء الجلي والابحاث البديعة في وجوب الاجابة الى  
حكم الشريعة والقول المفيد في حكم التقليد والوشى المرقوم في تحريم حلبة  
الذهب على العموم وإرشاد السائل الى دلائل المسائل وكشف الرين عن حديث  
ذي السدين وهداية القاضي الى نجوم الاراضي وابطاح القول في اثبات العول  
والامعة في الاعتماد ابادر الزكرة من الجمعة وأدب الطلب ومنتهى الارب وقد  
تعقب هذه المصنفات مصنفات كثيرة بطول تعدادها وهو الا ان يجمع تفسير الكتاب  
الله جامع بين الدراية والرواية ويرجو ان يعين على تمامه بنه وفضله ثم من الله وله  
الحمد بتمامه في أربعة مجلدات بكارون نزع في كتاب في اصول الفقه مع إرشاد الفحول  
الى تحقيق الحق من علم الاصول وهو الا ان في عمله أعانه الله على تمامه ثم تم ذلك بحمد  
الله في مجلد وقد جمع من رسائله ثلاثة مجلدات بكار ثم لحق به ذلك قدر مجلد ثم مجلد  
خامس وسمى الجميع الفتح الرباني في فتاوى محمد الشوكاني وجب ذلك رسائل  
مستقلة وابحاث مطولة وأما الفتاوى المختصرة فلا تنحصر أبداً وهو الا ان يشتغل  
بمصنف الحاشية التي جعلها على الازهار وسمها السيل الجرار المتدفق على حدائق  
الازهار وهي مستقلة على تقرير ما دل عليه الدليل ودفع ما خالفه والتعرض لما ينبغي  
التعرض له أو الاعتراض عليه من شرح الحلال وحاشيته وهذا الكتاب ان أعان الله  
على تمامه فسيعرف قدره من يعترف بالفضائل ولا يبعد ما وهب الله لعباده من الخير ثم  
تم هذا الكتاب بمعونة الله وألف بعده شرح عدة الحصن الحصين وتم ذلك والله الحمد وألف  
أيضاً فطر الولي على أحاديث الولي في مجلد صغير وألف أيضاً فطر الجوهر على حديث  
أبي ذر في كرايس وألف أيضاً در السحابة في مناقب اقرباء والصحاب في مجلد وقد  
أخذ عنه أهل العلم كثيراً من مصنفاته كلها الا النادر وكتبوها في بعضها باسمه طائفة  
بعض طائفة وطلبة بعد طلبة وصارت في جميع المداين اليمنية بل انتشرت الى الحرمين  
ومصر والشام والى الهند وشراذم الطالبون اها من أهل الديار القاصية بابلغ الاعنان

هذا الكتاب  
هو مجموع  
الشيخ  
محمد الشوكاني

وهذا من الصدق بعمدة الله عز وجل وأما بعمدة ربك فحدث فليس هذا الامن تفضل  
 الرب عز وجل على عبده هذا الطغير وأنا عند نفسي است يا اهل لبعض ذلك ولعلكن  
 التفخيلات الربانية تلحق العاجز بالقادر وتفضل الله عز وجل واسع وعطاؤه جهم وكان  
 جميع ما تقدم من القراءة على شيوخه في تلك الفنون وقراءة تلامذته اهل علمه مع غيرها  
 وتصنيف بعض ما تقدم تحريره قبل ان يبلغ صاحب الترجمة اربعين سنة بل درس في شرحه  
 الممتنى قبل ذلك وترك التعليل واجتهاد رايه اجتهاد اقطاعا غير مبدع وهو قبل الثلاثين  
 وكان منجمه ما عن ابن الدنيا لم يقف ابدا على ولا قاض ولا صاحب أحد من اهل الدنيا  
 ولا خضع لطلب من مطالب اهل كان مستغفلا في جميع اوقاته بالعلم درس وتدريسا وافتاء  
 وتصنيفا عاش في كنف والده رحمه الله تعالى راغبا في محاسن الساسة اهل العلم والادب  
 وملاقاتهم والاستفادة منهم وافادتهم ورعا قال الشاعر اذا دعت لذلك حاجة يحو اب  
 ما يكتبه اليه بعض الشعراء من السؤال او مطارحة أدبية أو نحو ذلك وقد جمع ما كتبه  
 من الاشعار لنفسه وما كتب به اليه في نحو مجلد واحد وابتلى بالقضاء في مدينة صنعاء بعد  
 موت من كان متوليا بالقضاء الاكبر ثم اوقدت تقدم شرح ذلك في ترجمة مولانا الامام  
 المنصور حفظه الله في حرف العين وهو حال تحريره هذه الاحرف مسقرا على ذلك ولم يدع  
 الاشتغال بالعلم وان كان اشتغاله الا بالانسية الى ما كان عليه ليس شيا وكان دخوله  
 في القضاء وهو ما بين الثلاثين والاربعين وهو الا ان يسأل الله الذي لا اله الا هو الحليم  
 الكريم رب العرش العظيم ان يحسن ختامه وينيله من خيرى الدارين مراعاة  
 ويسدده في اقواله وافعاله وينزع حب الدنيا من قلبه حتى يتطرق الى الحقيقة فيفوز  
 بفيل دقات الطريقة اللهم اجذبه الى جنابك الى جذبة يعصى عندها من سكر غروره  
 واقفه له خوفا بخصاص به عن حجاب المظلم الى معارف الحقيقة ولا تقرب من هذه الدار  
 الا بعد ان يسبح في بحار حبك ويغسل ادران قلبه بياض قربك فانت اذا شئت بعباد  
 المرید مرادا

اذا كان هذا الدعوى يجري صباية • على غير ابلى فهو دمع مضيع  
 ولست أقول كما قال من قال

وكيف ترى ليلى بعين ترى بها • سواها وما طهرتم بالمدامع  
 ولما تدمع بالحدب وقد جرى • حديث سواها في خروق المسامع  
 بل أقول كما قال الآخر

الا ان وادى الجزع أضهى تراه • من المسك كانوا وعوده رندا  
 وما ذاك الا ان همداء شبيهة • تمشت وجرت في جوانبه بردا  
 (وأقول)

أباراض بما قضى • واقف تحت حكمه  
 سائل ان أفوز بالسخير من حسن ختمه

وما أحسن قول من قال



وقد ترجمه أيضا المتحلي بفراندا الميان والمعاني العلامة حسين بن  
 حسن السبعي الانصاري اليماني فقال  
 \* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

هـ (ترجمة الامام الحافظ الرباني القاضي محمد بن علي الشوكاني الصنعائي اليماني) هـ

هو الامام العلامة الرباني والسبيل اطلع من القطار اليماني امام الاغمة ومنق  
 الامة بجز العلوم ونهض الفهوم سندا للمجتهدين الخفايا فارس المعاني والالفاظ  
 فريد العصر فادرة الدهر شيخ الاسلام وقدة الانام علامة الزمان ترجمان الحديث  
 والقرآن علم الزهاد اوحدا العباد قاصح المبتدعين آخر المجتهدين رأس الموحدين  
 تاج المتبعين صاحب التصانيف التي لم يسبق الى مثلها قاضي قضاة أهل السنة  
 والجماعة شيخ الرواية والسماحة غالي الاسناد السابق في ميدان الاجتهاد على الاكابر  
 الاجناد المطلع على حقائق الشريعة ومواردها العارف بغوامضها ومقاصدها قال  
 تلميذه القاضي العلامة عبد الرحمن بن احمد البهكلي في كتابه نفع العود في أيام الشربف  
 حود كان مولد شيخنا العلامة الشوكاني يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة  
 سنة اثنين وسبعين بعد المائة والالف كما أخبرني بذلك في بلدته هجرة شوكان ونشأ على  
 العفاف والطهارة وما زال يجمع النشأت ويحضر المنكرات له قراءة على والده  
 ولأزم امام القرويع في زمانه القاضي العلامة أحمد بن محمد الحراري واتنفع به في الفقه  
 وأخذ النحو والصرف عن السيد العلامة اسمعيل بن حسن والعلامة عبد الله بن  
 اسمعيل النهمي والعلامة القاسم بن محمد الخولاني وأخذ علم البيان والمنطق والاصليين  
 عن العلامة حسين بن محمد المغربي والعلامة علي بن هادي عريب ولأزم في كثير من  
 العلوم محمد زمانه علامة أوانه السيد الامام المحدث الهمام عبد القادر بن  
 أحمد الحسيني الكوكاني وأخذ في علم الحديث عن الحافظ علي بن ابراهيم بن عامر  
 وغير ذلك من المشايخ في جميع العلوم العقلية والنقلية حتى أحرز جميع المعارف  
 واتفق على تحقيقه الخفاف والموافق وصار مشارا اليه في علوم الحديث بالبيان  
 والجل في معرفة غوامض الشريعة عند الرهان له المواقف في أغلب العلوم منها كتاب  
 بل الاوطار شرح منتقى الاخبار لجلد الامام ابن تيمية رحمه الله في أربع مجلدات كبار  
 لم تكمل عين الزمان بمثله في التحقيق أعطى فيه المسائل حقه في كل بحث على طريق  
 الانصاف وعدم التقيد بذهب الاسلاف وتناقل عنه مشايخه من دولهم ووطار  
 في الآفاق في حياته وقرئ عليه مراردا اتفق به العلماء وكان يقول انه لم يرض عن شيء  
 من مؤلفاته سواء لما هو عليه من التحرير البليغ وكان فاعله في أيام مشايخته فنهضوه  
 على مواضع منه حتى تجاوزوه التفسير الكبير المسمى فتح القدير الجامع بين فني الرواية  
 والدراية من التفسير وله مختصر في الفقه على مقتضى الدليل سماه الدرر البهية وشرحه  
 شرحا وافيا سماه الدراري المضية أورد فيه الأدلة التي بنى عليها المواقف وله قبل  
 الغمام خاتمة على شفاء الاوام للامام حسين بن محمد الامام وله در السجاية في  
 مناقب القرابة والصحاب وله الفتاوى المجموعة في الاحاديث الموضوعية وإرشاد

في القاموس مع كسر لم يجمع  
 ويكسر أو بالغض المصدر  
 وبالكسر الاسم وهو ما عاونه  
 وسماحية انتهى المقصود منه  
 ١١٤٢  
 ١٢٩٠  
 ١٢٩١

(قوله المغربي) نسبة الى قرية من  
 قرى صنعاء التي تسمى مغرب  
 لا الى المغرب مقابل المشرق  
 فافهم كاتبه

الفعول الى تحقيق الحق من علم الاصول يعز نظيره في جمعه وترصيفه في مجلد كبير  
 والسيل الجرار المندفق على حقائق الازهار كان تاليفه في آخر مدته ولم يولف بعده  
 شيئا فيما أعلم وقد تكلم فيه على عيون من المسائل وصح من المشروع ما هو مقيد  
 بالدلائل وزيف ما لم يكن عليه دليل وجس العبارات في الرد والتعديل والسبب  
 في ذلك انه نشأ في زمانه جماعة من المقلدة الخياميين على التعصب في الاصول والفروع  
 ولم تزل المناوئة والمقاولة بينهما وبينهم دائرة ولم يزلوا يستبدون عليه في المباحث  
 من غير حجة فجعل كلامه في ذلك الشرح في الحقيقة موجها اليهم في التنفير عن التقليد  
 المذموم وايقاظهم الى النظر في الدليل لانه يرى تحريم التقليد وقد ألف في ذلك  
 الرسالة التي سماها القول المفيد في حكم التقليد وقد تحاماهما حواه جماعة من  
 علماء الوقت وأرسل اليه أهل جهة منهم الأوم والمفت وثارت من أجل ذلك  
 نقمة في صنعاء اليمن بين من هو مقلد ومن هو مقتد بالدليل توهما من المقلدين انه  
 ما أراد الاهدم مذهب أهل البيت لان الازهار هو عمدتهم في هذه الاعصار وعلمه في  
 عبادتهم والمعاملة المدار وحاشاه من التعصب على من اوجب الله حجتهم وجعل أجر  
 نبيهم صلى الله عليه وسلم في تبليغ الرسالة مودتهم لازله الولاة التام اليهم وقد نشر  
 محاسنهم في موافقه در السجاية بما لم يخالف بعده رتبة مراتب على أن كلامه مع الجميع من  
 أهل المذاهب سواء بسواء لان المأخذ واحد والرد واحد والمطلب يستحق الخلاف  
 في المسائل العلمية الظنية فعمل لانهم اطراح أنظار والاجتهاد يدخاها والمصيب من  
 المجتهدين في ذلك له أجران والمطغي له أجر وهذا شأن أهل العلم في كل زمان ومكان  
 ما بين رادومر ودود عليه وكل مأخوذ من قوله ومتروله الا صاحب العصمة عليه أفضل  
 الصلاة والتسليم ومن طالع الكتب الاسلامية في الفروع والاصول على اختلاف  
 أنواعها عرف ذلك وهان عليه سلوك هذه المسالك ومن وزن الامور بالانصاف لا تخفى  
 عليه الحقيقة ومن جدد على التقليد وضاق عطائه عن مدار الاستدلال قاله والاعراض  
 على المجتهدين ولا ينبغي أن يضابق المجتهد في اجتهاده لاجل توقيفه في موقفه الذي هو  
 التقليد وقد تنصل الله عليه بالاجتهاد والتقليد لا يجوز الالفة بالمجتهد والاجتهاد غير  
 متعذر ومن اعترض على المجتهد فيما أدى اليه اجتهاده فقهه قد تحجر الواسع وهرى على  
 خلاف فهم السلف من أهل العلم ثم انما قد حوت مقاصد السيل الجرار في مؤلفاته  
 نزهة الابصار وهو واف بالقصود من اراد تلك الأدلة من غير تعرض لما يقع به بساط  
 الالفة من الناس وللمترجم له تاريخ حافل سماه البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن  
 التاسع جرى فيه من ذلك الوقت الى زمانه وابتهاد نفسه بكرا عابد الفين ابراهيم الولى  
 المشهور وله جملة رسائل من مطولات ومختصرات وقد جعت فتاواه ورسائله بغامات  
 في مجلدات وسماها ابنه العلامة على بن محمد بالفتح الرباني وله في الادب البند الطولى وله  
 اشعار كثيرة مدونة قد رتبها ابنه المذكور على حروف المعجم بغامات في ديوان وقد أخذت  
 عنه في كتبه من القنون العالية وأخذت عنه غالب مؤلفاته بعونه طغى على اليمن

سيرة

سيرة



سنة ١٢٥٠  
سنة ١٢٥٠  
سنة ١٢٥٠

مصباحهم المير ولا تخلفهم يرون مثله في بحته للعلوم والتحرير وقد برت يفي وبينه  
 مكتبة أدبية ومراة المسائل العلمية هي عمدة مثبته بخطه وعلى الجملة نأى مثل  
 نفسه ولا رأى من رأى مثله علماء ورعا وقياماً بالحق بقوة جنان وسلاطة لسان وقد  
 افر درجته تليده الاديب محمد بن حسن الشافعي النجاشي مؤلف قصرة على ذكر مشايخه  
 وتلامذته وسيرة وما انما في علمه شائكة وما قاله من شعر وما قيل فيه جاء في مجلد  
 منظم وكانت وفاته في شهر جمادى الاخرى في سنة ثمانين بعد المائتين والالف وكان  
 قد توفي قبل عدة يسيرة ولده العلامة علي بن محمد وهو احد مشايخ العلماء وعين لازم والده  
 في جميع المعارف حتى بلغ ذروة العلوم بتحقيقه وندبه قفا وقد شاركه في الاخذ على والده  
 في كثير من مقرواته وقد كنت قلت في والده هو اني لولا الاطالة لذكرتها انتهى المقول  
 من نفع العود مصفاً ووجدت على ظهر كتابه الدراري المضية بخط بعض علماء صنعاء  
 العين انه قد ولایه القضاء من جهة الامام المنصور بالله على بن العباس في أوائل شهر  
 شعبان سنة ١٢٢٩ وتوفاه الله يوم الاربعاء في السادس والعشرين من شهر سنة ١٢٥٠  
 وكان بين وفاته ووفاته ولده العلامة علي بن محمد نحو شهر وكان قد توفاه الله قبله فلما ظهر  
 والده جرحاً ولا حرجاً وكان ولداً صالحاً عالماً بمرزاني جميع العلوم وكان نادرة زمانه  
 صغير سنه قيل انه توفي وهو في حدود العشرين من السنة من الهجرة من الله عز وجل رحمه الله  
 وذكر له تصانيف عديدة ولانه وخمين كتاباً باسماء ابا عمائها قال السيد الخليل الاكمل  
 العلامة عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى مقبول الاهل مفتي مدينة زين رحمه الله في  
 كتابه المسمى بالنفس العاصي والروح الريحاني في اجازة القضاء في الشوكاني ما انظره  
 ومن يخرج بسيد الامام عبد القادر بن أحمد الحسني امام عصرنا في سائر العلوم  
 وشطرب دهرنا في ايضاح ذقان المنطوق والمفهوم الحافظ المسند الحجة الهادي  
 في ايضاح السنن النبوية الى الصفة عز الانام محمد بن علي الشوكاني يلفه الله في  
 الدار بن أقصى الاماني (شعر)

ان هو اقلامه يوم بالعلمها \* انساك كل كمي هز عامه  
 وان اقر على رقي انامه \* اقر بالرق كآب الانام له

واقدمه فخر العالمين من بحر فضله الواسع هذا القاضي الامام لانه امور لا اعلم انها  
 في هذا الزمان جعلت لغيره الاول سعة الفجر في العلوم على اختلاف اجناسها وانواعها  
 وامانها الثاني سعة التلاميذ المحققين والنبلاء المدققين أولى الافهام الخارقة  
 والفضائل الفائقة الحقيق ان ينشد عند حضور جمعهم الفقير ومشاهدة غوصهم  
 على جواهر المعاني التي استغراها من بحر الحقائق غير يسير (شعر)

اني اذا حضرتني ألف محبرة \* تقول اخبرني هذا وحديثي  
 صاحب بقة وها الاقلام ناطقة \* هذي المكارم لاقعيان من ابن

الثالث سعة التأليف المهررة والرسائل والبطونات المحبرة التي تساني في كثرتها  
 البهاية الفعول والبلغ من تفتيحها وحققتها كل غاية وسول وقد اذكري بعض

في القاموس العدة وشعر وما  
 حول الدار والمحلة كالعقاة  
 الجمع عقاة اه



المؤمنين أن موافقته الحاصلة إلا أن مائة وأربعة عشر مؤلفاً عدسور كتاب الله تعالى  
قد شاعت في الأمصار الشاسعة فضلاء عن القرية ووقع بها الاستقاع والله عز وجل  
المسؤول أن يبارك للإسلام والمسلمين في أوقاته وان يفتح بحمائه آمين (شعر)  
كلماتكم بأنك فيما \* نعمة ساعدت بها الأقدار

فوقت نفسك النفوس من الشرور زدت في عمرك الأعمار  
وقد أعتق في بشرح مناقبه وفضائله عدة من العلماء الأعلام والجهالة الفخام منهم  
السيد العلامة إبراهيم بن عبد الله الحوفي ومنهم بعض علماء كوكبان عظماء القدر  
كبراه الشان ومنهم السيد العلامة محمد بن محمد الديلي ومنهم القاضي العلامة محمد  
ابن حسن الشبلي الدماري في كتاب حافل سماه التقصار في جريد زمن علامة الأمصار  
ومنهم الحبر العلامة والبحر الفهامة لطف الله بحفاف وبالجملة فعمل القول في هذا  
الامام ذو سعة فان وجدت لساناً فالتأقفل

زد في العلامة ما تشارفعة \* ولم يصنع الحاسد ما يصنع  
فالدهر يحوي \* ما يغني \* يدرى الذي يحقق أو يرفع  
والله المسؤول أن يزيد عملاً وأولاه وان يصلح لكل منا آخره وأولاه فضلاً من رب العالمين  
وكرامته سبحانه اللهم آمين انتهى كلامه رحمه الله \* والمترجم له كتاب الخفاف الأكار  
بأسناد الدفاتر ذكر فيه مشايخه الأعلام وأسماء كتبه المقررة والمسموعة وحروياته  
على التمام فمن أراد الزيادة فعليه بالسكتاب المذكور فان الناظر فيه يفتنى من ذلك  
الحبيب الحجاب وهذا الذي ذكرناه في ترجمته فطره من بحرف ضائله التي لا تحصى وذرة  
من وادي فواضله التي لا تستقصى تشهد بذلك موافقانه وتطابق به مصنفاته والله  
يختص برحمته من يشاء وهو الذاب عن شريعة الإسلام باللسان والقلم والمناضل عن الدين  
الحقيقي وكم أبدى من حكم ولا عبرة من يرميه بما ليس فيه أو ينسبه بمجرد الهوى  
بقول غير وجهه فليس يضره قول الطاعن الحاسد والباغي الجاحد

وما ضمر نور الشمس أن كان ناظراً \* اليها عبود لم تزل دهرها عالياً  
غير أن الحسد يحول مساحبه على اتباع هواء وأن يتكلم فحين يحسده بما يلقاه وما  
أحقه بقول القائل

حسدوا الفقي اذ لم ينالوا علمه \* فالقوم أعداءه وخسوم  
فأله تعالى المسؤول أن يقيمنا شروراً أنفسنا وحصاداً أسنتنا بمنه وفضله وقد روى  
عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أنه قال كان الناس ورعاً لا شوك فيه فصاروا اليوم  
شوكاً لا ورع فيه فإذا كان هذا زمان أبي ذر فكيف برماثا وأشراره

ان يسمعوا الخبير أخفوه وان سمعوا \* شر اذاعوا وان لم يسمعوا كذبوا  
فالائق كف الخاطيء عن علماء الوقت ورفع الهمة عنهم والقناعة بين مضى من علماء  
السنة المظهرة وقصر النظر على كتبهم المقتضية المخررة وهذا والمترجم له مؤلفات  
مفيدة في فنون عديدة غير ما ذكر منها كتاب أدب الطلب ومنتهى الأرب ونخبة  
الذاكرين شرح عدة الحصن الحصين وأرشاد النقات الى اتساق الشرائع على التوحيد

والاعاد والنبوات رداعلى الخبيث موسى بن ميمون الاندلسى اليهودى فى ظاهر المستند  
والزندق فى باطن المعتقد والطود المنيف فى الانتصاف للسعد من الشريف فى المسئلة  
المشهوره التى تنازع فيها بين يدي تيمورلنك وشفاه العال فى حكم الريادة فى الثمن لبحر  
الاجل وشرح الصدور فى تحريم رفع القبور وطيب النشر فى المسائل العشر جواب  
على القاضي العلامة عبد الرحمن بن أحمد بن ابي كلى ورسالة اجاب بها على الشريف  
ابراهيم بن أحمد بن اسحق ومنه الصوامع الهندية المسلوقة على الرياض الندية لابطال  
قول من اوجب غسل الفرجين قبل الوضوء وجعله من اركانه كما هو مذهب الزيدية  
ورسالة فى اختلاف العلماء فى تقدير مدة النفاس ورسالة فى الرد على القائل بوجوب  
التحية والقول الصادق فى حكم الامام الفاسق ورسالة فى حد السفر الذى يجب معه  
قصر الصلاة وله تشنيف السمع بابطال أدلة الجمع يعنى جمع الصلاتين فى الحضر رداعلى  
القائلين بجوازهم من الزيدية والرسالة المكملة فى أدلة البسملة واطلاع ارباب الكمال  
على ما فى رسالة الجلال فى الهلال من الاختلال ورسالة فى حكم الطلاق البدعى هل يقع  
أم لا ورسالة فى أن الطلاق لا يتبع الطلاق ورسالة فى حكم رضاع الكبير هل يقتضى  
التحريم أم لا ورسالة تنبيه ذوى الجاه على حكم بيع الرجا ورسالة القول المحرز فى حكم  
لبس المعصفر وسائر أنواع الاجور وعقود الزجر فى جيمه مسائل علامة ضمد ورسالة  
فى ابطال دعوى الاجماع على تحريم السماع ورسالة زهر النسرين فى حديث  
المعمرين واتحاف المهرة فى الكلام على حديث لا عدوى ولا طيرة وعقود الجان فى  
بيان حدود البلدان وأخرى مماها ارشاد الاعيان الى تصحيح ما فى عقود الجنان  
رداعلى السيد العلامة حسين بن يحيى الديلى ورسالة حل الاشكال فى اجابار اليهود  
على التقاط الاقبال وأخرى رداعلى مناقضها السيد العلامة عبد الله بن عيسى بن محمد  
الكوكباني التى فيها ارسال المقال على ازالة حل الاشكال قرشخ الاسلام المتحجم  
له على تعقبه بتقويق النبال الى ارشاد المقال ورسالة البغية فى مسئلة الرؤية  
يعنى رؤية الله فى الآخرة بين فهم مذهب أهل السنة وزيف مقال أهل البدعة  
والتشكيك على التفكيك وارشاد الغبي الى مذهب أهل البيت فى صحب النبي  
ورسالة رفع الجناح عن نافي المباح هل هو ما موربه أم لا والقول المقبول فى رد خبر  
المجهول من غير صحابة الرسول وجواب السائل عن قول الله تعالى والقمر قدرناه منازل  
وأمنية المتشوق الى معرفة حكم علم المنطق وارشاد المستفيد الى دفع كلام ابن دقيق  
العدى فى الاطلاق والتقييد ورسالة ريل القمامة فى قوله تعالى وجاعل الذين اتبعوك  
فوق الذين كفروا الى يوم القيامة ورسالة فى قول المحدثين رجال اسناده ثقاة ورسالة  
البحث الملم المتعاق بقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والبحث  
المسفر عن تحريم كل مسكر ورسالة الدواء العاجل لدفع العدو والصائل ورسالة  
عجيبة فى رفع المظالم والمآثم والدواء النصيب فى اخلاص كلمة التوحيد ورسالة فى  
وجوب توحيد الله عز وجل ورسالة المقالة الفاخرة فى اتفاق الشرائع على اثبات الدار

الاخرة ونزعة الاحداق في علم الاشتقاق ورفع الرتبة فيما يجوز وما لا يجوز من  
 الغيبة وتحرير الدلائل على مقدار ما يجوز بين الامام والمؤمن من الارتفاع والانتفاض  
 والبعث والحائل وكشف الاستار عن حكم الشفاعة بالجوار والوشى المرقوم في تحرير  
 الفضل بالذهب للرجال على العموم وكشف الاستار في ابطال القول بفناء النار ورسالة  
 في الارشاد الى مذهب السلف بمساها التحف في الارشاد الى مذهب السلف جواب  
 سؤال ورد عليه من علماء مكة المشرفة في اجراء الصفات الالهية على ظاهرها من غير  
 تأويل ورسالة الصوامع الحناد القاطعة لعلائق مقال أهل الاتحاد ورسالة على  
 حديث الدنيا ملعونة ملعون ما فيها الا ذكر الله وما والاه ورسالة اشراق النعيرين في بيان  
 الحكم اذا اختلف عن الوعد أحد الطرفين ورسالة في حكم التسعير ورسالة في الجواهر  
 في شرح حديث أبي ذر ورسالة نصيحة الملتان في أجرة القاضي والسجبان ورسالة في  
 مسائل العول ورسالة تنبيه الامثال على جوار الاستهانة من خالص المال يعني طلب  
 الولاية الجورية من الاغنياء ظالمين المال يسهونه معونة وقطار الولي في معرفة الولي  
 والتوضيح في نواتر ما جاء في المهدي المنتظر والرجال والمسيح ورسالة في حكم الاتصال  
 بالباطنين ورسالة جريد النقد في عبارة الكشف والسعد ورسالة بغيبة المستفيد  
 في الرد على من أنكرا الاجتماع من أهل التقليد والروض الواسع في الدلائل المنبسط  
 على عديم المصادر علم البديع ورسالة فتح الخلاق في جواب مسائل عبد الرزاق  
 مشقة على جواب مائة وخمسين سؤالا في علم المنطق الى غير ذلك من التصانيف التي  
 لا يفيق المقام بساطتها وذكروها وأما الابحاث التي اشتملت عليها افتاواه المشهورة بالفتح  
 الرباني فكثيرة جدا اذ كل بحث منها في الحقيقة كالرسالة غامبا وبالجملة قال بكلام في نشر  
 فضائله بجزيرة بحر تبار وعباب زخار لا يتسع له هذا المقام وفيما ذكرناه كفاية لاولي الالباب  
 والله يقول الحق ويهدي الى الصواب وصلى الله على خير خلقه وخاتم رساله محمد وآله  
 وصحبه من بعده سروره الفقير الى رحمة ربه الكريم الباري حسين بن محمد السبيعي  
 الانصاري الهاماني وفقه الله لاصالح الاعمال في الحال والمآل بقا في ٢٨ ربيع  
 الاول سنة ١٢٩٦

سنة

بحر

• (وهذه ترجمة مولانا النواب علي القدر والجلال حرسه الله وأبقاه) •

هو السيد الامام والعلامة الهمام أبو السبطين الحائز الشرفين السامي على الفرقين  
صدر العلماء الاعلام السندين وعمدة الكرام المحدثين المعتمدين بحبي السنة  
فامع البدعة شريف النجار عظيم القدار الذي اقتضت به به وبإل على جميع الاقطار  
واتشمرت بوجوده علوم السنة والآثار وصنف في ذلك الاسفار البكار مولانا  
ومن بالفضل والاحسان أولانا والاحياء أمير الملك السيد صديق حسن خان بهادر  
لا زال مشرقاً بدر كاله الباهر فهو الاحق والاولى بقول القائل

أتقه الخلافه من قادة • اليه تجز رأيا لها

فلم تك تصليح الاله • ولم يك يصلح الاله

له النسب العالي على سائر النسب لأنه من سلالة سيد العجم والعرب تتصل سلالة  
نسبه الشريف وعصره اللطيف إلى حضرة سيد السادات وقوة القادات  
زين العابدين علي بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان مولده  
في يوم الاحد ليله التاسع عشر من جمادى الاولى سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف  
من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم والنجية يادع بريلى  
موطن جده القريب من جهة الام ثم جاءت به الكريمة من بريلى إلى بلدة قنوج موطن  
أبائه الكرام ذوي العلا والاحترام ولما طعن في السنة السادسة انتقل والده  
الشريف إلى روضة الله الكريم اللطيف وبقي في حجر أمه يتما ونشأ على العقاب  
والطهارة وما زال يجمع مع القشاش ويجري المكرامات له قراءة على المشايخ الكرام  
والاجلاء الاعلام منهم الشيخ الامام محمد صدر الدين خان مفتي بلدة دهلي من تلامذة  
الشيخ السكامل مولانا المرحوم الشيخ عبيد العزيز وأخيه رفيع الدين ابني الشيخ  
التي الاجل مسند الوقت أحمد بن عبد الرحيم المدعو بشاه ولي الله المحدث الدهلوي  
رحمه الله ومنهم الشيخ التي الصالح محمد بن عقيب المهاجر بمكة المشرفة أخو الشيخ محمد  
اصحق حفيد الشيخ عبد العزيز المحدث الدهلوي ومنهم الشيخ القاضي حسين بن حسن  
السبكي الانصاري المني الحديدي تلميذ الشريف الامام محمد بن ناصر الحارثي تلميذ  
الامام الشوكاني ومنهم الشيخ عبد الحق بن فضل الله الهندي تلميذ الامام الشوكاني  
أيضا وجد واجتهد في افتقار علوم القرآن والسنة وتدوين علومهما واشتغل بالدرس  
والقائل وصار رأسا في المعقول والمنقول وأحرز جميع المعارف وانفق على تحقيقه  
الموافق والمخالف وصار مشارا اليه بالبيان والمجلى في معرفة غوامض علوم التريمة  
عند الزمان له عاقله الله في كل فن يد صالحه وجارحة عاملة وفي الكتابة مبرعة مجيبة  
وفي الناليف ما يمكنه غريبة بحيث يكتب التكرار بس العديدة في يوم واحد ويصنف  
الكتب الغضة في أيام قليلة وطالع بفرط شوقه وصحح ذوقه كتبها كثيرة ودواوين  
شنت في العلوم المتعددة والفنون المتنوعة وحرص عليها ورعا لها على اختلاف  
أصنافها وتباين أنواعها وأتى عليها بصميم حمة باحسن ما يكون حتى حصل منها على

فوائد كثيرة وعوائد كثيرة اغنته عن الاستعانة عن أبناء الزمان وأغنته عن  
مذاكر فضلاء الأوان وجعل بهونه تعالى وحسن توفيقه واطيف يسيره من فنانين  
كتب النجوم والنقش والحديث ما يعسر عده ويطول حده وأوعى من ضرب  
الفضائل العلمية والتحقيقات النفسانية ما قصرت عنه أيدي أبناء الزمان ويجزؤون  
بناهم ترجمان البراع عن أبرار هذا الشأن ثم انه عافاه الله أنى عصا النسيان والترحال  
يجرؤسهم ويأل من بلاد مالقة الدكن فنزل بها نزول المطر على الدمن فأقام بها  
وطون وأخذ الدار والسكن وتولوا تولدوا وتوزروا وناب ٣ وألف وصنف واشتغل  
بتدوين علوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة البيضاء وتخليص أحكامها من شوب  
الآراء ومقاسد الأهواء وهذا ان شاء الله تعالى خاص به في هذا الزمن الأخير فبما علم  
والله يختص برحمته من يشاء وعلماء الاقطار الهندية وإن بالغ بعضهم في الارشاد إلى  
اتباع السنة وقرروا ذلك في مؤلفاته وحرره في مصنفاته على وجه ثبت به المنفعة لهم على  
وقاب أهل الحق وشمر بعضهم عن ساق الجد والاجتهاد في الدعوة إلى اعتقاد التوحيد  
ورداً لشرك والتقليد بالأسان بل بالنيف والسنان لكن لم يدون أحد منهم أحكام  
الكتاب العزيز والسنة المطهرة في العبادة والمعاملات وغيرها خالصة من آراء الرجال  
نقية عن أقوال العلماء على هذه الكيفية الشاهدة في مؤلفاته المختصرة والمطولة  
مما طبع واشتهر وشاع وسارت به بنا الركنان إلى اقطار العالم من العرب والجم وذاع  
منها البخار واليمن ومالها ومصر والعراق والقدس وطرابلس وتونس ومدن الهند  
والهندو بلغار ومليبار وبلاد القرس وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده  
المؤمنين وكتب علماء الآفاق إليه ومحمدونها ومفسروها ورسائل جملة أنشأوا فيها على ذلك  
النألف ودعوا إلى بحري الدنيا والآخرة تقبل الله ذلك منهم وأحسن اليه واليهم  
وهذه الرسائل موجودة أكثرها في أوامر ومؤلفات مولانا المترجم له فمن ارادها  
فانراجعها ليتضح له صدق القول فيما حكيناها عنهم ثم ان الله سبحانه وتعالى خوله  
من المال الجهم الكثير والحكم الكبير والاولاد السعداء والنسب الحميد والحسب  
المزيد ما يقصر عن كشفه لسان النزاع ولو كشف عنه الغطاء ما ازداد الواقع عليه  
الايقين وان انكرته بعض الطباع وهو الذي يقول لا خلافه مقنديا بلا فقه بقم  
الحال ولسان المقال اعلموا آل داود شكرا وقليل من عبادي الشكور وان تعدوا  
نعمته الله لا تحصوها ان الانسان اقل يوم كفار وقد طعن الاكن في غير الخمسين من  
العموم المستعار مع ما هو مبطل به من سياسة الرياسة وقد الاحبة والانصار وكثرة  
الاعداء الجاهلين بالقضايا والاقدار والرجوع من رب العالمين ان يجعل الله تعالى بمن  
قال فيهم وآتيناهم في الدنيا حسنة وانتهى في الآخرة بل الصالحين والحمد لله الذي جعل  
ميسود الاحساد واصبر اشكرا ولم يجعله قفلا غليظ القلب معاندا ولله در الحسد  
ما اعد له بدأصاحبه ثقلة وهذه أسماء كتبه المؤلفة على ترتيب حروف المعجم  
المطبوعة في مطبعة رياسته ويال الحسنة وغيرها من البلدان العظام ويريد الله

٣ أي ما روي

في الخلق ما يشاء وهو المتفضل ذو الانعام

\*(حرف الالف)\*

كتاب

أجود العلوم \* الخاف النبلاء الملقين باحبابهما \* ثرافة جهاه المحدثين بالفارسي  
\* الاحتماء في مسئلة الاستواء \* الادراك في تخريج احاديث رد الاشهر \* الاذاعة  
لما كان وما يكون بين يدي الساعة \* أر بعون حديد في فضائل الحج والعمرة \* افادة  
الشيوخ في معرفة الناسخ والمنسوخ فارسي \* الاكسير في اصول النفسانية  
فارسي \* اكامل الكرامة في تبيان مقاصد الامامة \* الائمة نادر الرجح في شرح  
الاعتقاد الصحيح

\*(حرف الباء الموحدة)\*

بغية الرائد في شرح العقائد فارسي \* البلغة في اصول اللغة \* بلوغ السؤل من  
أفضية الرسول

\*(حرف التاء الفوقية)\*

عمية الصبي في ترجمة الاربعين من احاديث النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم

\*(حرف التاء المثلثة)\*

ثمار التذكيت في شرح آيات التثبيت فارسي

\*(حرف الجيم)\*

الجنة في الاسوة المحسنة بالسنة

\*(حرف الحاء المهملة)\*

حجج الكرامة في آثار القيامة فارسي \* الحرز المنكزون من اقظ المعصوم المنكزون  
\* حصول المأمول في علم الاصول \* الحطة في ذكر الصحاح الستة \* حل الاسئلة  
المشكلة

\*(حرف الخاء المجهمة)\*

خيبة الاكران في افتراق الائم على المذاهب والاديان

\*(حرف الدال المهملة)\*

ذليل طالب الى أسرف المطالب فارسي

\*(حرف الذال المجهمة)\*

ذخر الهقى في آداب الملقى

\*(حرف الراء المهملة)\*

رحلة المسديق الى البيت العتيق \* الروضة الندية شرح الدرر المهيبة \* رياض

الجنة في تراجم أهل السنة

\*(حرف الزاي)\*

\*(حرف السين المهملة)\*

الكتاب المروم في بيان أنواع الفنون وأسماء العلوم وهو القام الثاني من أيجد العلوم \* مسألة العبد في ذكر مشايخ السند فارسي

\*(حرف الشين المهملة)\*

شمع المبحر في ذكر شعراء الزمان فارسي

\*(حرف الصاد المهملة)\*

\*(حرف الضاد المهملة)\*

ضالة الدليل الكتيب في شرح النظم المسمى بتأيس الغريب

\*(حرف الطاء المهملة)\*

\*(حرف الظاء المهملة)\*

ظفر الاطفي بما يجب في القضاء على القاضي

\*(حرف العين المهملة)\*

العلم الخفا في علم الاشفاق \* العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والمهجرة \* عون الباري بحل أدلة البخاري أربع مجلدات

\*(حرف الغين المهملة)\*

غصن البان المورق لمسنات البيان \* غنية القاري في ترجمة ثلاثيات البخاري

\*(حرف الفاء)\*

فتح البيان في مقاصد القرآن في أربعة مجلدات \* فتح المغيب بفتح الحديث \* الفرع الثاني من الاصل السامي فارسي

\*(حرف القاف)\*

قصد السبيل الى ذم الكلام والتأويل \* قضاء الارب في مسألة النسب \* قطب الثمر في عقائد أهل الأثر

\*(حرف الكاف)\*

كشف الالتباس عما وسوس به الظناس في الرد على الشيعة باللسان الهندي

\*(حرف اللام)\*

لف القمط على تصحيح ما استعمله العامة من الاغلاط \* لقطعة الجلان مما تنس الى معرفته حاجرة الانسان

\*(حرف الميم)\*



نيرساكن الغرام الدروحات دار السلام \* حرائع الغزلان في تذكارات ادياب الزمان  
 \* \* \* الختام شرح بلوغ المرام باللسان الفارسي منهج الوصول الى اصطلاح  
 احاديث الرسول باللسان الفارسي

\*(حرف التون)\*

نيل المرام في تفسير آيات الاحكام

\*(حرف الواو)\*

الوشى المرقوم في بيان احوال العلوم المنقوبة وبمنها والمنظوم وهو القمم الاول  
 من ابيجد الهلوم

\*(حرف الهاء)\*

هداية السائل الى أدلة المسائل بالفارسي

\*(حرف الباء)\*

بقطة أولى الاعتبار قيمه ورد في ذكر النار واصحاب النار هـ ذاما وقع في الماضي  
 والى الآن في الزيادة والتوجه الى تصنيف كتب شتى وفي الحقيقة ان مثله لا يكون في هذا  
 الاوان مع ما هو فيه من الامتحان وقد آن ان نقبض جواد المصلي عن الطراد في وصفه  
 فان الكلام في حبه بجزئيات وعباب زخار وفيما ذكرنا كفاية لاولى الالباب والله  
 الموفق لاصابة العواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم حرره الفقير الى  
 رحمة ربه الكريم المبارى حسين بن محسن السبهي الانصاري اليماني الساكن  
 حاليلا بدمه وपाल حسنه الله عن الزوال وصلى الله على خير خلقه وخاتم رساله محمد  
 وآله وصحبه من بعده وشرف وكرم وسلم بتاريخ غرة ربيع الاخر سنة ١٢٩٦





وشرف العلم وساد في قومه بالبذل والخلق فله من عالم فاضل ومالك عادل في المخلقات  
عند ازدهار معارك الافهام كمل في البيان من فتح مبين وهل بعد اتحاف النبلاء  
منه بالفضل لغير اليقين وتاهيك عن له في كل فن استخدام وبلوغ المرام وحسين  
لبا كليل الكرامة من دأبل على انه صاحب التقدم والامامة وكيف لا وله بغية  
الرائد وهو المجاني كل فن اكل طالب قاصد وهكذا هكذا تكون الملوك في المعارف  
وحسن السلوك فدهر كاه طاعات وحسن اتباعات وابطال ابتذاعات في  
احكامه ثالث العمرين واشراق أيامه ثالث النهرين ومن له مثله الاحتواء على  
الكالات والادراك لما ليس له من المعاني غايات فحبذا منج الوصول ونيل المرام  
وبلوغ السوك ولاش وفي الفرع الذي من الاصل السامي وبالجملة فان له الجنة  
والموعظة الحسنة وكفى بعون الباري من كتاب وفق فيه الى الصواب كتاب يجول  
في اتقانه وحسن أساليبه عن الظير ولا يساعده على الاطاعة بوصف اطراف كيميه  
تعبير حقيق بان يسطر بالنور على صدور الحور كتاب عام الانتفاع شاهد اوله  
بانه عظيم الاطلاع ولما سار في الخافقين مسير النهرين وقصدته الطلاب من كل  
باب اعتنت بطبعه لعموم نفعه تاج الملك السكال شاهجهان يكرم ملكه بهم وبال  
الحمية ومن هي به الحضرة الساطانية حرم الملك المشار اليه والمعول في استقامة  
ملكها عليه وأنفقت على طبعه منها احسانا ونقضا وامانة ولما اشرقت شمس  
كمال طبعه به امش نيل الاوطار وكان له حامية كانه له سوار قت مؤرخا ذلك والله  
أعلم بما هنالك

معد ثقتنا بلابل الانصار \* معزبات عن أطيب الاخبار  
عن نسيم الصببا ولو كان معملو \* لاعت البان عن شذى الازهار  
رافعا حسنه عن ابن كثير \* راويا عن مشارق الانوار  
عن خطيب الاطيار لابن ربيع \* عن زهير في منبر الانصار  
عن شقيق زاهد عمنه \* عنه عن مسلسل الانصار  
عن جنان المنور عن اولو المن \* ظوم منها عن عقدتلك الدار  
أن نيل الاوطار وفي بشرح الصمد وطبعها لتابعون الباري  
فبنيل الاوطار نلتا هراما \* ثم في جمع سنة المختار  
نصرت جميعه مسائل للشو \* كافي فيه لها أعز انصار  
فقد الصمد رمته بالشرح منضمنا اليه خزانة الامرار  
وبعون الباري تفضل صدق \* ق فوقي شرح اختصار البخاري  
شرح ذي الاقدار في العلم ذي ملك \* به وبال الاغر النجار  
ووقت بالجميل زوجته في \* طبع منظوم هذه الاسفار  
مكفلت صرف ما اليه دعا لجا \* لا التزاما من فضله المزار  
بجزى الله جامع بين خيرا \* وحيا هم منازل الابرار

وغدت في النساء صاحبة قو \* فرجال الافضال ذيل الفقار  
 كذب في الحديث أغنت حديثا \* عن قديم من سالف الاعصار  
 قد تمتمت بطونها بحواش \* كتملي معاصم بسوار  
 فلي العذر في عذار محيا الطبع منها اذا خلعت عذارى  
 كل حسن فمساواهن طبعها \* ليس الامنن بالمستعار  
 ولدي أن تكميل المطبع فيها \* وتجلي الكمال في المضمار  
 واستنار الوجوه منها بما قد \* خجلت منه طلعة الاقمار  
 قلت فيها تم فارخ بطبع \* وقت نيل الاوطار عون الباري

٨٣ - ٥٤٦ ٩٠ ٢٤٨ ١٢٦ ٢٤٤

سنة ١٢٩٧

ومن قرطهما علامة أو انه وفهامه زمانه صاحب الانشاء الآخذ بقول الاله  
 حضرة الشيخ محمود العالم التقى الابرأخذ أعيان مدرسي الجامع الأزهر  
 واقدا أحسن المقال وأبدع فيما قال

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

الحمد لله الذي مننت علينا بنيل الاوطار ونشكر ان أحسنتم اليه بما تشبه  
 الأذهان من جليل الاسفار ونصلي ونسلم على نبيك المرسل بما هو أجمع من نيرات  
 الدراري وعلى آله وأصحابه واتباعهم المستعدين على اغتنام المفاتيح بعون الباري  
 \*(أما بعد)\* فمما منحه الله الاقطار المصرية من جليل الكتب المرسلة من الاقاليم  
 الهندية أربعة كتب جلية المقدار عظيمة الاخطار جامعة ما تفرق في بطون  
 الاسفار من السمة النبوية كافلة بما نشئت من نفائس الطريقة الحمديه مبرزة  
 ما كثر في أكنة الدفاتر الغربية مخرجة ما اجتنى في بطون الاسفار الجببية مع تحقيق  
 للمقاصد وتخليص لا كدار المراد وتمذيب تهذيبه أعماق المنقول طريا وتنقيح  
 تقضي منه الابواب بحيا وكيف لا واحد هاهنا صنف الامام الكبير والقديس في كل  
 خطير البالغ في كل فن غاية الامنية الزاهد الورع السفي ابن تيمية وثاني ما شرحه  
 الذي جمع قاضي واحكم مقصده أصلا وفرعا للامام المجتهد والامام المنفرد الآتي  
 فيه بما يطرب المنان والمثاني فاضل الاقاليم القيمة العلامة الشوكاني وثالثها  
 التجريد الصريح للجامع الصحيح تصنيف العلامة الزبيدي ورابعها شرحه  
 الشارح للصدور المشحون فلكه بجائز مهمات الامور السالك في جادة السبيل  
 بما هو أجمع وأجبر من التبر المسبوك لحضرة الامام المجتهد السيد محمد صديق بن حسن  
 الحسيني القنوجي البخاري قرين السيد المحتشمة المعظمه نواب شاهجان بيكم التي هي  
 بتلك الاقاليم من أجل الملوك ولما اشتملت عليه أيدها الله من جزيل الكياسه وحازته  
 من جليل الامعية والسياسة والابهة التي تجردونها الاعناق وهي خاضعة والمهابة  
 التي ألست كل غصن فرملا بس الانقياد من النعاج الشاسعة والشغب بسبب المنافع  
 العمومية والرغبة في اقتناص فرص المساعي الخيرية أصدرت أذنها الكريمة  
 بطبع الكتب الاربعة المذكورة فارسلت مصر وطبعت بالمطبعة الكبرى في  
 أحسن هيئة وأجل صورة فجزاها الله عن منيعها المرسل جداول النفع في كل واد  
 والمدني الجاني ثمار المعاني بما يبلغ حسن مقاصدها غاية الامنية ونهاية المراد آمين  
 قاله بقمه ورقه بقمه خادم العلم الشريف بالأزهر محمود العالم

ومن قزله المودعي الذي شهدت له اسنان البراعة بانه المشار اليه في ميدان الفصاحة  
والبراعة الرافل في حال الدلوم المتخلي بحلى المنطوق والمفهوم حضرة الشيخ  
محمد عبد الرحيم أحد الاعلام بالجامع الازهر لازال محليا الطروس  
بقرائد الجوهر وهالك عقده بيان به الامسى ورجيح  
معانيه الاطيب الاشهى

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

حمدات لا أنواره وتسفر عن نبيل الاوطار أنقاره وتخلي برونقه السطور وتجلي  
باسناد منتهى أخباره صفحات الدهور وملاحة وسلام على السيد الطاهر المستمد من  
أمير ارمعون الباري وعلى آله وأصحابه الأيوث الضواري ما أسندت الاحاديث الجمة  
وما ألقت الجوامع الصحة في الامم \* (أما بعد) \* فقد سرحت الطرف في روضات  
الحنان ونعمت الفكر فيما أبرزته يد الكرامات ونظمت عقود الجواهرية  
أفكار الابداع وقادت العصر بنظم قلائد الاختراع الأوهو شرح الحديث  
الذي اشتهر حينه في الاتفاق وجمع من الحسن والدقائق ما يقضى بالسباق المعنى  
بنيل الاوطار من أمير ارمعون الاخبار فاذا هو طرز بالجواهر على صفحات السطور  
لما حوى من التحقيقات الرائقة والتدقيقات الفائقة الشارحة للصدور حيث  
أودعه مؤلفه من المقاصد والقوائد والآوارد ما لا يدخل تحت حصر ولا يحيط  
بمكتهمها أحد من أهل العصر كيف لا ولم يؤلفه مجتهد الزمان نادره الاوان  
الامام المشتهر في الاصول والفروع المقتنى في كل الفنون كما تشهد له ناله الجمة  
وتصانيفه المهمة المرموقة بالعيون شيخ الاسلام وتاج المحققين نابغة زمانه سيدنا  
ومولانا العلامة الشيخ محمد بن علي الشوكاني تغمد به الله برحمته بجا خير الخلق أجمعين  
وقد تم فيه من الاحاديث الواردة الصحة ما لم يقر عليه الامام العلامة أبو البركات محمد  
الدين عبد السلام مصنف المتن الصحيح (أمير ارمعون الاخبار) الذي أفرغ فيه كل  
القرينه وجمع فيه الاحاديث النبوية المشتملة على أصول الاحكام التي هي مستند  
كل امام وبالحلة فهو الشرح السابق في الميدان ينظر اليه با كبير النظر ذو البصيرة  
من الفضلاء ذوى القلوب المستنيرة وقد تم طبعه على أكمل الحالات في مطبعة  
بولاق المصرية الكبرى المستكملة لجميع الادوات في ترجمة اجراء على غاية من التحميم  
والاتقان تقع الله به الامم على مدى الازمان (وقد زاده) دونقا وبها وبهمجة  
ما زين هو امتنه والطرر بانواع اللطائف والتحقيقات الغرر من الشرح المعنى  
بعون الباري لحمل أدلة البخاري على التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح  
المشتهر بالريدي مختصر البخاري وهو شرح لم ينسج على منواله ولا يكر أحد  
على مثاله فهو أعذب من الرحيق على منادمة الرقيق واهما من الورود على حياض  
الوعود وأشهى من غر الرياض وأعلى من الناعسات المراض لانه حوى من الدقائق  
وأحرز من الرقائق ما لا يدركه أحد العصرين من المدنين والافاقين فانه أمان

تخدرات الافكار وأبرز عرائس الابدان وجمع ما تفرق في غيره من المؤلفات وفاق  
 بالتعرض للمذاهب مع غاية التحقيقات والقواعد الاصولية والفروع الاجتهادية  
 فلا يدرك شأوه الفحول وقد برز في الوجود على أكمل طبع وأجل وضع مأمول  
 كيف لا ومؤلفه العلامة الاوحد العلم المفرد خاتمة الفضلاء المحققين ونادرة أهلى  
 العصر أجمعين الذى يرجع اليه فى المشكلات وتشهد اليه الرحال فى المهمات  
 الجامع بين الفضيلتين فضيلى العلم والنسب الشريفين الحائز رتبة السيف والقلم  
 ذوالدولة والعزالاتم السيد الهمام الامجد المؤيد يتصرف مولا المبارى الشريف  
 الحسيب أبي الطيب السيد محمد صديق بن حسن الحسينى القنوجى البخارى ملاك  
 ملكه به وبال حالاً بالاقطار الهندية حرسه الله وبلغه الامانى بجام خير البرية فهكذا  
 تكون الملوك وهكذا يكون صراطها المستقيم المسلول من الاشتغال بالعلم الشريف  
 وحمل الشريعة الغراء التى ينال بها كل قدر منيف لانهم الكواكب المقتدى بهم  
 ان أفلت الآثار الهادون للامة الذين ينال بهم كل عز ورفعة وتغار كقيل فى هذا  
 القبيل

أنتم للورى كواكب علم \* فى اقتداء ان غايت الآثار  
 يا حب الله دولة قد حوتكم \* كل عز وزاد فيه الفخار

وكان طبع هذين الكتابين العظيمين الجليلين النافعين على طرف ذات الشئائل  
 التفتية النقية ربة الفواضل والفضائل التى ديدنها حب العلوم ونشر ما ينفع فى الدين  
 والديان هاتيك الرسوم فقد دظهرت نفعا تم فى مصرنا وعادت بالفوائد العجيبة  
 على أهل عصرنا فهى صاحبة السعد والمجد الانبيل الوارثة السيادة عن أصولها جليل  
 عن جليل الشهيرة بحسن الاخلاق والشيم السنية وكل خصلة من خصال الاجلال  
 الملكة المفخمة والرئيسة المعظمة نواب شاهجان بيكم ما كنه مدينة به وبال ادم الله  
 عزها وسعداها وتغرها وحجدها ووفقها الى أمثال هذه النيرات التى تذكر على مدى  
 الدهور وتنال بها الاجور وترتقى بها أعلى القصور ومسابيل تمام طبعهم الاجتهاد  
 العلامة الفاضل والرحلة السكامل الحائز كل خصلة عالية المحترم الشيخ أحمد الباقى  
 الساجى أحد الفضلاء الازهرية وكيل نفقة هذا الكتاب تم الله له المقاصد ولا زال  
 ينشر بين أظهرنا أمثال هذه العوائد مانحة المرام وقاح منسك انتمام وصلى  
 الله وسلم على سيد الاولين والاخرين واسطة عقد النظام وعلى آله واصحابه بدور اقام  
 الفقير الى الله عز شأنه محمد بن عبد الرحيم بن مسعود الطهطاوى  
 خادم العلم الشريف بالازهر المعجور

ومن قريظهم ما معدن الطائفة وكثر المعارف والعوارف بهجة الادباء وأوحد  
النبله أحد مشاهير الجامع الازهر الجليلي الشأن حضرة العلامة  
الشيخ احمد عبد الغني رفوان وهالك لا يذسلافه  
وشذى عبيد اعرافه

«(بسم الله الرحمن الرحيم)»

نحمدك يا من من علينا بنيل الاوطار من أسرار منتهى الاخبار وبعث على رأس كل  
مائة من السنين من يجدد لهذه الامة أمر الدين والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
المبعوث بالدين القويم والشافي برلال حديثه كل قلب سقيم وعلى آله الذين نصروا  
دينه بعون الباري فتغننى بحديث مدحهم كل غادوسارى \* (أما بعد) \* فان أجل  
العلوم غفرا وأرفعها قدرا ما تعلق ببيان أنوار السنة السنية وارتبط بعرفان أسرار  
الكلمات النبوية اذ في ذلك تأييد دعائم الشريعة وتشديد معالم مبانيها الرفيعة  
واحياها ما اندرس من شعائر الدين واهداهم من ضل عن طريق الحق المبين وقد قبض  
الله لهذا الامر في كل عصر من يقوم في تأييد الحق بجهل لواء النصير وكان ممن قبضه  
الله تعالى له هذا الامر العزيز المثال الرفيع المثال الامامان الهمامان والعلمان  
الاولحان والسيدان الكاملان والقمران الطالمان والبهران المتسلطان  
والطودان الشاهان اللذان هما على موارد مناهل العاظم وان افترقا بالتعليم  
والتعلم صحتان وفي ارتضاع مدى المعارف وارتشاف كاس العوارف أخوان  
نديمان فهما كالشرقدين ولا أقول كأنهم ما الظالمان فلا يكادان في فضيلة يقتدران  
وكل أخ بقسارقه أخوه \* لعمرأىك الا الفرقدان

وهما الملك المؤيد من الله تعالى باطقه السارى أبو الطيب صديق بن حسن بن  
علي الحسيني القنوجي البخارى واستاذ الامنوح من ربه بنيل الاماني شيخ الاسلام  
محمد بن علي الشوكاني فاما الاول فقد شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع  
الصحيح به هذا الشرح الذي ليس كمثله كتاب ولقد أدنى فيه من علوم السنة بالعجب  
العجاب ففاق كل وجيز ووسيط ووسيط ودل على ان مؤلفه الاجرا الخضم المحيط  
وان له في سعة الاطلاع أقوى يد وأوسع باع مع فهم كالمسحر الحلال مما لم يخطر  
نظيره لاحديال وسماه عون البارى لحل أدلة البخارى فله درهم ما عرفت بالمتون  
والاسانيد واعلم بالخواص والمسانيد ولا غرو فكلام الملك ملوك الحكم والكلام  
صفة المتكلم فما ظنك بعلم انضم الى ملك وسلطته فما أحسن رونقه الباهر وما أحسنه  
فهذا عليه رونق العلم وحده \* وهذا عليه رونق العلم والملك

فلا أكرم الله المتضامين من أمثاله وأنا له بجميع ما ربه وآماله وأما الثاني فانه شرح  
كتاب المنتقى له العلامة محمد الدين عبد السلام المعروف بابن تيمية الاطام بهذا الشرح  
الذي سماه نيل الاوطار من أسرار منتهى الاخبار الدال على شدة معرفته بماتل  
الخلافا والوفاق وقوة استنباطه واستنتاجه فامتطاول اليه الاعناق ورتب

لعمان بركة الاحداق وتنسكب في تصصيل شوارده دموع الاتماق ونسابق اليه  
فرسان التصصيل فلا يجد كل الى نيله من سبيل

رتب تسقط الاماني \* حمري \* دونها ما وراءهن وراء

فله من امام جليل وحبره امام نبيل ادام الله عليه غيث احسانه وشعله بعقوده  
وغفرانه وقصارى الامراته ليس لهذين السكابين نظير في هذا الباب عند ذوى العقول  
الذكية والالباب لكثرة فوائدهما مع شدة اختصارهما بخزى الله مؤلفيهما  
أحسن الجزاء باحساناته الزاهرة وجمعنا معهما في دار الآخرة

الحمد لله ما أبقي لنا طمعا \* وما رجوانه من افضاله وقعا  
أنيل الاوطار يبقى به دمه طاب \* كلا وهذا يعون الباري قد شفعا  
ما مثل ما ألف الشوكاني قطروى \* ولا يمثل البخاري صفة سمعا  
كنى بكل دابة لأن صاحبها \* أجل من كان بالعرفان مطاعا  
لله من حبرين قد كمالا \* وفي سماء العابد راها مطاعا  
لله كم قدمت أيديهم ماعلا \* جزاهما الله خير بالذي صنعنا  
يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما \* قد دح دحك فمأرا كن سمعا  
والطبع في مصر لا تخفك رفته \* قد ألبسنا من حلي الخفافه ضاعا  
فقلت مذككم لا طبعها أو ربحه \* بمنتهى طيب الاتقان قد طبعها

١٨٦ ٥٨٣ ٠٢١ ٥٠٧

سنة ١٢٩٧



وهذا ما قرظهم سابع أديب مصره ونشوة سلافة عصره بمجة الوقت وشدة الزمان  
العلامة الاممي عثمان افندي رضوان

والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها ان كلام من هذين الكتابين كتاب مسطور  
في رق منشور يقول مطالعه مقتبسا أنوار وصفه لا يأتبه الباطل من بين يديه ولا  
من خلفه وهل يأتي بمثل الزمان أو هل أتى على الانسان لا والذي خالق الانسان علمه  
البيان لقد أعرب به هامة بعرب وقطان واقام على وجوه الاماز آيات بينات فان  
لم تصدقوا به فالوا بعشر سور مثله مفتريات فلعل مؤلفه بلاغة يجب التسليم ويتعين  
الانقياد اليه فصاحه من كل ذي قلب سليم فهكذا هكذا تكون كتب الاحاديث  
النبوية وهكذا هكذا ترسل عرائس البلاغة محتالة في الحلال العبقريه وهما في  
الحديث غاية وفيه ما الكفاية أو هل بعد نيل الاوطار يكون اشئ مما انتظار وبعون  
الباري هما بلوغ المرام للفضلاء واتحاف النبلاء وكفى بهذين المؤلفين من مؤلفين  
ومؤلفين هما من مؤلفين فلهذا الاسماء الشوكاني قدس الله روحه الركب العبادي  
ولعمري فيكم في العلم أفادون تقع ولوتره الدهر بغير أبي الطيب الحسيني ما شفع فما  
هو الاشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء وحقيقة كما تكون الاياه تكون  
الابناء ولما ليس نيل الاوطار بالطبع حلة الجمالة وغدا بعون الباري كأنه البدر  
وهو له الهالة قلت ما دحا حسن وضعهما ومؤدخا عام طبعهما وان لم أكن من فرسان  
هذا الميدان وأنا الفقير اليه سبحانه عثمان عبد الغني رضوان

ساجد اليمن بالبراعة غنى \* في رياض من البلاغة غنا  
معربا بالمتى صحيح أحاديث \* قد عايت روى فرادى ومثني  
بعيد نيل الاوطار بالطبع وفي \* مقصداتي الجمال حسا ومعنى  
للإمام الشوكاني جل مقاما \* من امام والكل منه أدنى  
من يضاها محمد اعف دري \* وعليه في محكم الذكري  
بالكتاب المبين جاء ولانا \* حين أن جاء فابه آمنا  
واستقار بدورهما سناها \* فازاحت ليل الجهالة غنا  
وأزنت صوغ المعاني عقودا \* وعلى حسن سبكها عودتنا  
لم يدع مجزأ محمد الا \* جاءنا منه مظهرا ما استكنا  
وبتحقيق الحق كم قد أرانا \* منه حسن الارشاد دأبونا  
شرح الصدر شرحه للمعاني \* بهمان في اللطف تشبهي المعنى  
يسترق العقول منه بانظر \* صير الحول لبراعة قدا  
قد كساه الطبع الجليل جمالا \* وبعون الباري قد ازداد حسنا  
انعون الباري عليه بهاء \* هالة البدر في كمال وأسنى  
أرسلوا ريزه بغانية أو \* ثمرات من فوق غصن نجى

يا له باله كتابا عظيما \* ايس ما في الزمان يحكيه وزنا  
 ما بدا في فن الحديث بديعا \* ببيان الامعانية تدني  
 جز ذيل الفخار عجبا على ما \* صنف الفير من قديم وأغنى  
 ورواه كما علمنا كثره \* يصحح الاسناد فضلا ومننا  
 ما عجيب وانه للغسبي \* وأبي الطيب الذي جعل شانا  
 ونعالي كما ترى عن نظير \* في سماء الكمال وازداد معنا  
 صادق الوعد بالوفاء منه طبعنا \* وأبو الطيب المسمى المكنى  
 من رضاه به في المملوك جيعنا \* وهو ابن الحسين يانم لنا  
 لم يدع في الانام عدلا لكسرى \* ولدى الجود فاق معناه معنا  
 ما يجاريه من يجاريه الا \* صير الهام منه للسيف رهنا  
 من يحاكيه في الوري وهو فرد \* شاديت العلا وأسس مبني  
 أبدل النقي والفضلال رشادا \* وكذا الخوف في نواحيه أمانا  
 وتبنا هت به جم - وبال لما \* فرض العدل منه فينا وسنا  
 وبعون الباري يدوم علاه \* لا الى غاية وما هو بينه في  
 مذر رأينا منه بالاطبع قلنا \* أدرك الطبع منتهى ما تقي  
 علمت شاهجان بيكم فيه \* انه في كل الممالك يهني  
 فاعتنت بالاتفاق طبعها عليه \* ايمم الجميع دون استئنا  
 بالهام لك به وبال صارت \* مذكورتها في ارتقاء تم في  
 أحكمت فيها حكمها واقامت \* لاهلها فيهم من العدل ركا  
 والحسيني بنت به نسم كفوا \* قد اقامته بالنيابة صونا  
 وكفي شاهدا وأقوى دليل \* بالكاتبين للذي قد قلنا  
 فنبيل الاوطار كان مرادي \* وبعون الباري أرى المتي  
 وهما في الحديث أعلى وأغلى \* أيوازيهم - ما السوي لا وأني  
 لبسا طبعنا حلة الحسن لما \* سمع الدهر بالذي كان معنا  
 ثم لما تكامل الطبع لظفا \* فيهم ما بالغ النهاية حسنا  
 قات في تاريخهم ما يتشعر \* راق شيكلا ورق مبني ومعه في  
 طبع نبيل الاوطار أسمى بخير

٨١ ٠٩٠ ٢٤٨ ٠٦٦ ٨١٢

سنة ١٢٩٧

حيث عون الجاري به راق يمنا

٥١٨ ١٢٦ ٢٤٤ ٠٠٧ ٣٠١ ١٠١

سنة ١٢٩٧

(ولبعض فضلاء الهند تقر يظ انضمر من النصار  
 على نيل الاوطار شرح منتهى الاخبار)  
 \* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

الحمد لله الذي شرح به ارف عوارف السنة النبوية صدوراً ولبائنه وروح بسماع  
 أحاديثها الطيبة أهل وداده واصفياته فسر سمرائره في رياض روضة قدسه  
 وثباته أجدده على ما وفق من ارشاده وأسدى من آلائه وأشكروه على فضله المتواتر  
 الوافر وأسأله المزيد من عطائه وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له المنفرد في  
 صمدية بهز كبريائه موصل من انقطع اليه الى حضرة قربه وولائه ومدرجه  
 في سلسله خاصته وأحبابه وأشهاد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المرسل بصدق القول  
 وحسنه رجة لاهل أرضه وسماائه الماسخ للعقائد الموضوعة بشوارق بوارق آلائه  
 فانبرقت مشكاة مصباح نيل الاوطار من أنوار شريعته وأنبأته صلى الله عليه وسلم  
 وعلى آله وأصحابه وخلفائه (وبعد) فان علم السنة النبوية بعد الكتاب العزيز أعظم  
 العلوم قدراً وأرقها شرفاً ونفراً اذ عليه مبني قواعد أحكام الشريعة الاسلامية  
 وبه تظهر تفاصيل حجج الآيات القرآنية وكيف لا ومصدره عن لا ينطق عن الهوى  
 ان هو الا وحى يوحى فهو المفسر للكتاب وانما نطق القبي لنا به عن ربه  
 وان كتاب نيل الاوطار شرح منتهى الاخبار للامام الرباني والحافظ الصمداني  
 محيي السنة وقامع البدعة محمد بن علي الشوكاني اليماني الصنماني قد أظهر من  
 كنوز مطالبها العالية ابرز البلاغه وابرق وحاز قصب السبق في ميدان البراعة  
 وأحرز وأقى من الفوائد بما لم يتسبق اليه ولا عرج أحد عليه فان فرد بكثرة فرائد  
 الفوائد وزوائد العوائد فلذا رجع على غيره من كتب هذا الفن وتحررت بالثناء  
 عليه ألسن اولى التحقيق والفظن واطما ازيد الشوق المجاوز حد الطوق الى  
 الوقوف على هذا الكتاب واستبلاء عرائس فوائده الخبئة في فضون الابواب لا سيما  
 نبلاء العصاة الحديثة أولى الآراء السديدة والاخلاق السنية ولما لم يكن في بلاد  
 الهند ميسرا ولا أحد من علمائه متذكرا وعز وجوده في هذه البلاد واعيا  
 طلابه طلبة الحديث الاحجاد حتى انفلت دون مرأهم أبوابه وعجزت عن اكتسابه  
 ذات يدهم وتعذرت اسبابه فحينئذ توجهت عنانية مولانا الامام والسيد الهمام  
 أبو السمطين الحائر الشرفين صدر العلماء الاعلام المسنين وعمدة المحدثين المعتمدين  
 شريف النجار عظيم المقدار الذي افترضت به بهو يال على جميع الاقطار وانتشرت  
 بوجوده علوم السنة والآثار النواب والاجاه أمير الملك السيد صديق حسن خان  
 بهادر لآزال مشير فابذر كاله الباهر الاولى والاخرى بقول القائل المفاخر

أبته الخلافة منقادة اليه تتجرد أذياله  
 فلم تكن تصلح الاله ولم يكن يصلح الاله

الى تحصيل هذا الكتاب بالجد والاجتهاد وبذلك فيه نفاس الاموال الجياد فوجه

الشيخ العلامة القاضي حسين بن محمد بن الانصاري اليماني بلفه الله جميع الاماني  
 ببذل وسعه في التفصيح عن ذلك المطلب الى ديار العرب فلم يرزل الشيخ المذكور مشغرا  
 همته الى اشباح ذلك المرام وباذلا وسعه وسعيه التام الى ان يسر الله بهداه من  
 الزمان هذا الكتاب بفضل العزيز الوهاب وكان من حسن الاتفاق نسخة صحيحة مقروءة  
 على مؤلفها مزيونة ببعض الحقايق وزيادات اثبتت بقلم مصنفها فلما وصل الشيخ  
 حسين المذكور من ديار العرب بهذا الشرح الى هذه الديار وتحلت برؤيته الانظار  
 تنافس فيه المتنافسون وزغب فيه الطالبون واستشرفت اليه نفوس كثير من  
 العلماء الفضلاء وتسارع الى طلب الاستفادة منه جم غفير من الاذكياء والقبلاء ومن  
 حيث انه نسخة واحدة ولا يتم بها الكل طالب وراغب عموم الفائدة صعب كبر حجمه  
 وغزارة علمه ولا يكمل المراد ولا يتم نفعه للعباد من حاضر وباد الا بتيسر طبعه ليقتطف  
 كل عارف من ثمرات فوائده بعدية له ولما وقفت عليه وبة المحاسن والفضائل الجليلة  
 شمس الاقبال ما كتبه وپال من تحمات بالثناء عليهم الافواه وبلغت من كل وصف  
 جميل منتهاه نواب شاهجان بيكم صاحب ادم الله تعالى اقبالها وبارك فيها وفي اولادها  
 واثقاده اعن اهلها ان يطبع فارسلته الى دار الطباعة العاصرة الزاهية القاهرة بمصر وسة  
 مقصرا القاهرة التي هي بحسن الطبع ودقة التصحيح معروفة مشهورة وفضائلها  
 مذكورة مأثورة ايم نفعه ويتضح لفظه ويتيسر على الطلاب تحصيله ويتضح  
 لكل طالب وراغب طريقه وسيله فعمى أن يكون ذلك ذخرا وذكرا اذ هو المقصد  
 الاعلى الجليل والمقصدا الاسنى الجميل فطبع به الجفاء في هذا الزمان غرة وللصدور  
 به انشراح وللعيون قرة حيث طبع على الوجه المرضي الجميل وقوبل حتى تصح على  
 نسخة مصنفه آتاه الله الثواب الجزيل والمجد لله الذي نعمته تتم الصالحات وصلى  
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

(كتاب الطهارة)	١٤
*(أبواب المياه)*	١٤
باب طهورية ماء البحر وغيره	١٤
باب طهارة الماء المتوضأ به	١٩
باب بيان زوال تطهيره	٢٢
باب الرد على من جعل ما ينفذ منه المتوضأ بعد غسل وجهه مستعملاً	٢٥
باب ما جاء في فضل طهور المرأة	٢٦
باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة	٣٨
باب آسا والماء	٣٤
باب سور الهر	٣٥
أبواب تطهير النجاسة وذكر ما نص عليه منها	٣٧
باب اعتبار العدد في الولوج	٣٧
باب الحت والقرص والعفو عن الأثر بعدهما	٣٨
باب تعين الماء لازالة النجاسة	٤١
باب تطهير الارض النجسة بالمذكورة	٤١
باب ما جاء في أسفل النعل تصيبه النجاسة	٤٤
باب بضع بول الغلام إذا لم يطعم	٤٥
باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه	٤٨
باب ما جاء في المذي	٥١
باب ما جاء في المنى	٥٢
باب ان ما لا نفس له سائل لم ينجس بالموت	٥٥
باب في أن الأذى المسلم لا ينجس بالموت ولا شعره وأجزاءه بالانفصال	٥٦
باب النهي عن الانتفاع بما لا يؤكل لحمه	٥٧
باب ما جاء في تطهير الدباغ	٥٩
باب تحريم اكل جلد الميتة وان دبغ	٦٢
باب ما جاء في نسخ تطهير الدباغ	٦٢
باب نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل كل اذا ذبح	٦٤
(أبواب الاواني)	٦٥
باب ما جاء في آنية الذهب والفضة	٦٥
باب النهي عن التضييب بها الا يسير الفضة	٦٧
باب الرخصة في آنية الصفر ونحوها	٦٨

باب استحباب تخمير الاواني	٦٨
باب آنية الكفار	٦٩
(أبواب أحكام التخلي)	٧٠
باب ما يقول المتخلي عند دخوله وخروجه	٧٠
باب ترك استحباب ما فيه ذكر الله	٧٢
باب كف المتخلي عن الكلام	٧٢
باب الاداء والاستقرار للمتخلي في القضاء	٧٣
باب نهى المتخلي عن استقبال القبلة واستدبارها	٧٥
باب جواز ذلك بين البنين	٧٨
باب ارتداد المسكان الرخو وما يكره التخلي فيه	٨٢
باب البول في الاواني للعاجزة	٨٤
باب ما جاء في البول قائما	٨٥
باب وجوب الاستنجاء بالخر أو الماء	٨٨
باب النهي عن الاستجمار بدون الثلاثة الاجزاء	٩١
باب في الحاق ما كان في معنى الاجزاء	٩٣
باب النهي عن الاستجمار بالروث والرمة	٩٤
باب النهي أن يستنجي بيطعوم أو بماله حرمه	٩٤
باب ما لا يستنجي به لنجاسته	٩٥
باب الاستجماع بالماء	٩٦
باب وجوب تقديم الاستنجاء على الوضوء	٩٨
(أبواب السواك وستن الفطرة)	٩٩
باب الحث على السواك وذكريات كدعته	٩٩
باب تسوك المنوضي بإصبعه عند المضغمة	١٠٣
باب السواك للصائم	١٠٣
باب سنن الفطرة	١٠٥
باب الختان	١٠٨
باب أخذ الشارب واعفاء اللحية	١١١
باب كراهة تقف الشيب	١١٣
باب تغيير الشيب بالخناء والكم ونحوهما وكراهة السواد	١١٣
باب جواز اتخاذ الشعر كرامه واستحباب تقصيره	١١٨
باب ما جاء في كراهية القزع والرخصة في حلق الرأس	١٢٠
باب الاكحال والادهان والتطيب	١٢٢

باب الاطلاء بالنوة	١٢٥
(أبواب صفة الوضوء فرضه وسنته)	١٢٦
باب الدليل على وجوب النية له	١٢٦
باب التسمية للوضوء	١٢٩
باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتأكيده انوم الليل	١٣٢
باب المضمضة والاستنشاق	١٣٤
باب ما جاء في جواز تأخيرهما على غسل الوجه واليدين	١٣٩
باب المبالغة في الاستنشاق	١٤٠
باب غسل المسترسل من اللحية	١٤٢
باب في أن إيصال الماء إلى باطن اللحية الكثرة لا يجب	١٤٣
باب استحباب تخليل اللحية	١٤٤
باب تعاهد الماقين وغيرهما من غصون الوجه بزيادة ما	١٤٦
باب غسل اليدين مع المرفقين واطالة الغرة	١٤٧
باب تحريك الخاتم وتخليل الاصابع وذلك ما يحتاج إلى ذلك	١٤٨
باب مسح الرأس كله وصفته وما جاء في مسح بعضه	١٥٠
باب هل يسن تسكوار مسح الرأس أم لا	١٥٣
باب أن الاذنين من الرأس وانهم ما يمسحان بهما	١٥٥
باب مسح ظاهر الاذنين وباطنهما	١٥٧
باب مسح الصدغين وانهم ما من الرأس	١٥٧
باب مسح الفخذ	١٥٨
باب جواز المسح على العمامة	١٥٩
باب مسح ما يظهر من الرأس في الباطن العمامة	١٦٢
باب غسل الرجلين وبيان أنه القرض	١٦٢
باب التيمن في الوضوء	١٦٥
باب الوضوء مرة ومرتين وثلاثا وكراهة ما جاوزها	١٦٦
باب ما يقول اذا فرغ من وضوئه	١٦٨
باب الموالاة في الوضوء	١٦٩
باب جواز المعاونة في الوضوء	١٧٠
باب المنديل بعد الوضوء والغسل	١٧١
(أبواب المسح على الخطين)	١٧٢
باب في شرعيته	١٧٢
باب المسح على الموقنين وعلى الجوربين والنعلين جميعا	١٧٥

باب اشتراط الطهارة قبل اللبس	١٧٦
باب توقيت مدة المسح	١٧٩
باب اختصاص المسح بظهر الخلف	١٧٩
(أبواب نواقض الوضوء)	١٨١
باب الوضوء بالخارج من السبيل	١٨١
باب الوضوء من الخارج النجس من غير السبيلين	١٨٢
باب الوضوء من النوم لا يسير منه على إحدى حالات الصلاة	١٨٥
باب الوضوء من مس المرأة	١٨٩
باب الوضوء من مس القبل	١٩٢
باب الوضوء من لحوم الابل	١٩٥
باب المتطهر يشك هل أخذ	١٩٧
باب استحباب الوضوء للصلاة والطواف ومس المصنف	١٩٨
(أبواب ما يستحب الوضوء لاجله)	٢٠٢
باب استحباب الوضوء ثمانية أثار والرخصة في تركه	٢٠٢
باب فضل الوضوء لكل صلاة	٢٠٤
باب استحباب الطهارة لذكر الله عز وجل والرخصة في تركه	٢٠٥
باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم	٢٠٧
باب تأكيده ذلك للجنب واستحباب الوضوء له لاجل الاكل والشرب والمعاودة	٢٠٨
باب جواز ترك ذلك	٢١٠
(أبواب موجبات الغسل)	٢١١
باب الغسل من المني	٢١١
باب استحباب الغسل من التقاء الختانين ونسخ الرخصة فيه	٢١٣
باب من ذكر احتمال ما ولم يجد بالاد أو بالعكس	٢١٦
باب وجوب الغسل على الكافر إذا أسلم صوابه ٢١٧	٢٢٥
باب الغسل من الحيض صوابه ٢١٨	٢٢٦
باب تحريم القراءة على الحائض والجنب صوابه ٢١٨	٢٢٦
باب الرخصة في اجتناب الجنب في المسجد ومنعه من اللبس فيه إلا أن يتوضأ	٢٢٨
صوابه ٢٢٠	
باب طواف الجنب على نساءه بغسل وبإغسال صوابه ٢٢٣	٢٣١
أبواب الإغسال المستحبة صوابه ٢٢٣	٢٣١
باب غسل الجمعة صوابه ٢٢٣	٢٣١
باب غسل العيدين	٢٢٩



باب الغسل من غسل الميت	٢٢٩
باب الغسل للأحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة	٢٣١
باب غسل المستحاضة لكل صلاة	٢٣٢
باب غسل المغمى عليه إذا نفاق	٢٣٥
باب صفة الغسل	٢٣٥
باب تعاهد باطن الشهور وما جاء في نقضها	٢٣٩
باب استحباب نقض الشعر والغسل الحيض وتنبع أثر الدم فيه	٢٤٠
باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضوء	٢٤١
باب من رأى التقدير بذلك استحبابا أو أن مادونه يجوز إذا سبغ	٢٤٣
باب الاستئذان عن الأعين للمغتسل وجواز تجرده في الخلوة	٢٤٣
باب الدخول في الماء بغير إزار	٢٤٥
باب ما جاء في دخول الحمام	٢٤٥
( كتاب التيمم )	٢٤٦
باب تيمم الجنب للهالة إذا لم يجد ماء	٢٤٧
باب تيمم الجنب للجرح	٢٤٧
باب الجنب يتيمم لخوف البرد	٢٤٨
باب الرخصة في الجماع لعدام الماء	٢٤٦
باب اشتراط دخول الوقت للتيمم	٢٥٠
باب من وجد ما يكفي بعض طهارته يستعمله	٢٥٢
باب تعيين التراب للتيمم دون بقية الجامدات	٢٥٢
باب صفة التيمم	٢٥٣
باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت	٢٥٦
باب بطلان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وغيرها	٢٥٧
باب الصلاة بغير ماء ولا تراب عند الضرورة	٢٥٧
أبواب الحيض	٢٥٨
باب بناء المعادة إذا استحيضت على عادتها	٢٥٨
باب العمل بالقبية	٢٦٠
باب من تحبض سماء أو سبعاً للقد العادة والقبية	٢٦١
باب الصفرة والكدر بعد العادة	٢٦٣
باب وضوء المستحاضة لكل صلاة	٢٦٤
باب تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها	٢٦٥
باب كفارة من أتى حائضاً	٢٦٧

صعفة	
٢٦٩	باب الحائض لا تصوم ولا تصلي وتقفى الصوم دون الصلاة
٢٧٠	باب سؤار الحائض وموّا كاتها
٢٧١	باب وطر المستحاضة
٢٧٢	كتاب النفاس
٢٧٢	باب أكثر النفاس
٢٧٣	باب سقوط الصلاة عن النفساء
٢٧٣	(كتاب الصلاة)
٢٧٣	باب افتراضها ومتى كان
٢٧٦	باب قتل تارك الصلاة
٢٨٠	باب حجة من كفر تارك الصلاة
٢٨٢	باب حجة من لم يكفر تارك الصلاة ولم يقطع عليه بخلافه في النار ورجالها ما يرجح لاهل البكائر
٢٨٦	باب أمر الصبي بالصلاة تقريرا لا وجوبا
٢٨٧	باب ان الكافر اذا أسلم لم يقض الصلاة
٢٨٨	(أبواب المواقيت)
٢٨٨	باب وقت الظهر
٢٩١	باب تججيلها وتأخيرها في شدة الحر
٢٩٣	باب أول وقت العصر وانحر في الاختيار والضرورة
٢٩٦	باب ما جاء في تججيلها وتأخيرها مع الغيم
٢٩٨	باب بيان انهم الوسطى وما ورد في ذلك في غيرها
٣٠٥	باب وقت صلاة المغرب
٣٠٧	باب تقديم العشاء اذا حضر على تججيل صلاة المغرب
٣٠٩	باب جواز الر كعتين قبل المغرب
٣١١	باب في ان تسميتها بالغرب أولى من تسميتها بالعشاء
٣١١	باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة الخ
٣١٥	باب كراهية النوم قبلها والسمر بعدها الا في مصلحة
٣١٧	باب تسميتها بالعشاء والعمة
٣١٨	باب وقت صلاة الفجر وما جاء في التغليس بها والاسذار
٣٢٢	باب بيان أن من أدرك بعض الصلاة في الوقت فإنه يتمها وجوب المحافظة على الوقت
٣٢٥	باب قضاء الفوائت
٣٢٩	باب الترتيب في قضاء الفوائت

(أبواب الاذان)	٣٣١
باب وجوبه وفضيلته	٣٣١
باب صفة الاذان	٣٣٥
باب رفع الصوت بالاذان	٣٤٤
باب المؤذن يجعل اصبعيه في أذنيه ويلوي عنقه الخ	٣٤٥
باب الاذان في أول الوقت وتقديمه عليه في الفجر خاصة	٣٤٧
باب ما يقول عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان	٣٥١
باب من أذن فهو يقيم	٣٥٥
باب الفصل بين النداءين بحلقة	٣٥٧
باب النهي عن أخذ الاجرة على الاذان	٣٥٧
باب فيمن عليه فوائت ان يؤذن و يقيم الاولى و يقيم لكل صلاة بعدها	٣٥٨
(أبواب ستر العورة)	٣٥٩
باب وجوب سترها	٣٥٩
باب بيان العورة وحدتها	٣٦٠
باب من لم ير الفخذ من العورة وقال هي السواتان فقط	٣٦٤
باب بيان ان السرة والركبة ليستا من العورة	٣٦٣
باب ان المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها	٣٦٥
باب النهي عن تجريد المنكبين في الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها	٣٦٧
باب من صلى في قبض غير من رتبته ومنه عورته في الركوع أو غيره	٣٧٠
باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد	٣٧١
باب كراهية استئصال الصماء	٣٧٣
باب النهي عن السدل والتلم في الصلاة	٣٧٤
باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب	٣٧٥
(كتاب اللباس)	٣٧٨
باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء	٣٧٨
باب في ان اقتراش الحرير كلبسه	٣٨٢
باب اباحة يسير ذلك كالهلم والرقعة	٣٨٣
باب لبس الحرير للمريض	٣٨٤
باب ما جاء في لبس الخنز وما نسج من حرير وغيره	٣٨٥
باب نهى الرجال عن المعصفر وما جاء في الاحمر	٣٨٩
باب ما جاء في لبس الابيض والاسود والاخضر والمزعفر والملونات	٣٩٥
باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور والنهي عن التصوير	٣٩٧

صفحة

باب ما جاء في لبس القميص والعمامة والسراويل	٤٠٠
باب الرخصة في اللباس الجليل واستحياب التواضع فيه وكراهة الشهرة والاسبال	٤٠٥
باب نهى المرأة ان تلبس ما يحكى بدنها أو تشبه بالرجال	٤١١
باب التيامن في اللبس وما يقول من استجد ثوبا	٤١٤

\* (تمت) \*

(فهرست عون الباری لهذا الجزء)

صفحة

كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم	٣٧
كتاب الايمان	١٣٦
كتاب العلم	٢٥٩
كتاب الوضوء	٢٦٣

\* (تمت) \*

• بيان ما وقع في طبع الجزء الاول من كتاب نيل الاوطار من تحريف لفظ  
أو خطا حرف وقد تركنا الخطا الذي يتبادر اليه ذهن كل ناظر فيه  
وأخذنا منه ماء ماناه ضروري الاخذ

صفحة	سطر	خطا	صواب
٤	٤	ذلال	زلال
٦	٤	فانه	فانه
٨	١٢	صفة	صيغة
=	٢٩	يرجع	ترجع
١٥	٨	المحدثين	المحدثين والفقهاء
=	٢٥	مشاحة	مشاحة
١٥	٢٨	لم يتفرد	لم يتفرد
١٧	٢٨	لسائل	للسائل
١٨	١٢	البخارى	للبخارى
١٩	٨	تعبوا	تغلبوا
=	٢٦	ادا	اذا
٢٠	١٩	لى	الى
٢١	١٩	لى	الى
٢٢	٥	اللغة و	اللغة وبين
=	١٨	فحسبكم ان	فحسبكم ان
٢٥	٢٢	لامور	الامور
٢٦	٩	اترمذى	الترمذى
=	٢٥	لاحديث	الاحاديث
٢٧	٢١	لمصنف	المصنف
=	٢٨	اباره	أبادره
٢٨	١٣	هده	بعده
=	١٤	دالافه	أذا لاقته
=	١٩	علمى	عذر
=	٢٤	للون	اللون
٢٩	٣	نويان	نويان
٣٠	٤	الخطير	الخطير
٣١	٤	عنه عن عبد الله بن	عنه عن عبيد الله بن عبد الله بن
=	١١	عبيد الله بن	عبيد الله بن عبد الله

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣٢٠	١٨	نه	انه
٣٥	٣	بالسبع	بالسبع
٤٥	١٨	الذكر	الذكر
٤٨	٤	يجرجوا	يجرجوا
٤٩	٢٢	دليل	دليل على
=	٢٥	أبوال	بأبوال
٥١	٢٣	بينهما	بينها
٥٣	٣١	راية	رواية
٥٦	١٠	فيقيل	فيقيل
=	١٧	دع ليها	بعث اليها
=	١٩	رحل	رجل
٥٩	٢٠	فرح	فرج
=	٢١	يجزون	يجزون
٦١	١٠	تنتفع	تنتفع
٦٧	٣٥	راويه	راويه
٦٩	١٣	صمير	صمير
٧٢	٢٨	ظهر	ظهر
٧٣	٢	حشى	خشى
٨١	٣٠	وقد	وقد
٨٢	٢١	مه	منه
٨٣	٢٣	مخيمته	مخيمته أى غائظه
٨٥	١٠	بالطشت	بالطست ٣
٨٩	٣٥	يس	ليس
٩١	٤	لفظه	لفظ
٩٢	٢٧	فليوتر	فليوتر
=	٢٨	ابن	وابن
٩٤	١٢	بسنده	بسنده
١٠١	١٩	مذهب	مذهب
١٠٣	٢٩	علي وزيد	علي بن زيد
١١٢	١٨	بخفتها	بخفتها
=	٢٤	لرده	ترده

٣ هكذا بالسبب في كل موضع

صواب	خطا	سما	صيفة
حتى اذا	حتى	٩	١١٥
تكرمة	يكرمه	١١	=
رواه	واه	٣١	=
أجرها	آخذها	١٠	١٢١
ماقي	باقي	١٥	=
الشرك	الشرك	٢٠	=
عند الناس	عند	٧	١٢٢
تخيّر	تخيّر	٢٩	١٢٨
سليمان بن	سليمان	١٠	١٣٧
وأبو عاصم	وعاصم	٩	١٤١
حتى	حتى	٢٧	١٤٢
تقرّد	تقرّد	٢	١٤٤
بالفظ كان يخال لحيمته وبذلك عارضه	بالفظ كان	٢٩	=
وفي لفظ كان			
القطان	لقطان	٦	١٥٧
العمامة	لعمامة	٢٩	١٥٩
محي الدين النووي	محي الدين	٥	١٦٧
الثاني من	الثاني	٢٤	١٦٨
الاسناد	الاسنا	٢٧	=
قدمه	قدميه	٢٠	١٦٩
يجير	يجير	٢٢	=
مسح	يمسح	٦	١٧٥
أبي عيسى	أبي عيا	٢٣	=
مفعلين	بنعلين	٢٣	١٧٦
يشمل	شمل	٧	١٩٢
القلاس	العلاس	١٨	١٩٣
بسرة أيضا	بسرة	٢٦	=



صواب	خطا	سطر	صفحة
عن جابر بن	عن رجل عن	٩	١٩٥
هؤلاء وزاد الحسن البصري وأبا مجلز	هؤلاء	١٨	١٩٦
ديدا له و	ديدا و	٢٤	=
من	هي	٣١	=
ذا	ذی	٥	١٩٧
ذكره	أنكره	١٥	=
يحيي	ی	٣٠	٢٠١
هو	وهي	٢٠	٢٠٢
تحول	يحول	٩	٢٠٣
الحكمة في الوضوء	الحكمة	١٠	٢٠٩
فاه	فا	٢٢	٢١٠
بين	بي	١١	٢١٣
يحيي	ای	٥	٢٢٧
سعيد بن منصور	سعيد	١٧	٢٢٩
الخلق	الخلق	=	٢٣٣
توجب	بوجوب	٣	٢٣٤
منها	منها	٥	=
ستعرف	سيمعرف	=	=
عيسى	عيا	٣١	٢٤١
واه	واهي	١٢	٢٤٣
عمرو	عمر	٢٩	٢٤٨
المبالغة	المبالغة	٨	٢٥٠
فذكره	وذكره	١٦	=
السراج	الشراح	١٩	=
سبق	سبق	١٣	٢٥١
فورد	فورا	٢٦	٢٥٥
سواده	سواده	١٥	٢٥٦
الطبراني	الطبراني	١٦	=
عميره	عيره	٢٢	=
رجالا	رجالا	٢٩	٢٥٧
التعيم	لتعيم	٣١	=
تصلي	يصلي	=	٢٥٨

صواب	خطا	سطر	حقيقة
العادة	لعادة	١٠	٢٥٩
التفسير	التسير	١٨	=
عادتھا	عائھا	٢٢	٢٦٠
قوبا	قوبا	٢٧	=
الناء	الباء	٦	٢٦٢
نصف	النصف	٥	٢٦٩
معتمد من مورد	سعيد	٢٥	٢٧٠
للراى	للراوى	٧	٢٧٥
نطوع	نطوع	٤	٢٧٦
للمهور الشريعة	للمهور	٢٢	=
يقصر	قصر	٢٥	=
العد	هد	٢٦	=
ان	ان	٣٠	=
الشهادة	لشهادة	٥	٢٧٧
حدثنا	حدثه	٢٩	=
فان	فا	٧	٢٧٨
كادت	كأت	٣١	=
أسمع	سمع	٣	٢٨٠
الصلاة	صلاة	٨	=
الزيادة	الزيادة	٤	٢٨٢
الاجبار	الاخبار	٢٠	٢٨٦
منها	منها	٦	٢٩١
أيضا	يضا	١١	=
المبنى	المبنى	٢٣	٢٩٩
التشوق	التشوق	٧	٣٠٩
التعجب	التعجب	٢٥	٣١٠
الشقاء	الصقاء	١٢	٣١١
العله	العلية	٢٨	=
الابالمدينة	لابلالمدينة	١٦	٣١٣
ذلك	لك	٣٠	=
المنع	لمنع	٢١	٣١٧
هلى	ملى	٣٠	٣٢٢

صواب	خطا	سطر	صفحة
الاحاديث	لا احاديث	٢٢	٣٢٥
وهم	وهو	٩	٣٢٦
الاشتغال	الاشتغال	٢٢	٣٢٩
فاته	فاته	١٨	٣٣٠
استحوذ	استحوذ	٢٨	٣٣١
بحديث	وحديث	٢٥	٣٣٢
تشوفا	تشوفا	٥	٣٣٣
المتشوف	المتشوق	٦	=
تصنع	نصنع	٢٨	٣٣٥
لرويا	الرويا	٥	٣٣٦
X	رواه أحمد	٩	=
لقصد	يقصد	١١	٣٣٤
يستدير	يستدير	١٣	=
يخرج اليه	يخرج	٢٤	=
يدعى	ندعى	١٦	٣٥٥
نقول	يقول	١٧	=
رواية	روايات	٢٨	=
أبي داود	أبي دواود	٣٠	=
أخرجه	أخرج	٣	٣٥٦
لا فرق	لا فرق	٧	=
قال	قال	٢	٣٥٧
مسلم واقظه	مسلم	٣	٣٥٩
نخذ الرجل	نخذ الرجل	٣١	٣٦١
أقوال	قوال	١	٣٦٢
يلزمهم	يلزمهم	=	٣٦٤
لم يذكر	لم يذكر	١٣	٣٦٧
فزره	فزره	٧	٣٧٠
أخرجه أيضا	أخرجه	٢٢	٣٧٥
ضعفاه	ضعفه	=	=
الزبدية	لزبدية	٤	٣٧٦

صواب	خطا	سطر	صفحة
لاستقل	لامستقل	٧	٢٧٧
مازعه	مزعته	٢١	=
الكتاب	الكا	=	٢٧٨
سماي	سماي	٢	٢٧٩
هند	هد	٢٢	٢٨٠
حالة	لأ	٤	٢٨٢
السن	لسن	٥	٢٨٣
جمع	جعا	٢١	=
معمرم	معمرم	٢٩	٢٨٤
مرفوعا بلفظ	مرفوعا	٦	٢٨٩
المعازف الملاحى	الملاحى	١٢	=
X	ابس	٥	٢٩١
كسوتها	كسوتها	٨	=
قضيةان	قستان	١٠	=
الحسن	أنس	٢١	٢٩٢
البقاء	لبقاء	١٠	٢٩٣
منكبيه	منكبيه	٢٤	=
المسيب	السبيب	٢١	=
يفسبه	ينسه	=	=
الرد	الر	٢٢	٢٩٤
التين	المر	٢٤	=
الموق	الوق	١٢	٢٩٥
برد	بر	٢٢	٢٩٥
يخلف	يخلف	٢٢	٢٩٦
نقش	نقش	٢٩	٢٩٧
الرؤساء	لرؤساء	٢٢	٢٩٨
خلفتم	خلفتم	٢٧	٢٩٩
تحيوا	تحيوا	٢٩	٤٠٠
بعث من	بعث	٢٧	=
تميلة	تميلة	٥	٤٠٢
مرو	مرو	٧	=

\*(بيان ما وقع في طبع الجزء الاول من كتاب عون الداري من تحريف الفاظ  
أو خطأ حرف وقد تركا منه الذي يتبادر اليه ذهن كل ناظر  
فيه وأخذنا منه ما علمناه ضروري الاخذ)\*

صيغة	سطر	خطا	صواب
٤	٣	نذر	نذر
١٤	٢٧	محمّد	محمد
١٦	٢١	اقتنى	اقتنى
٢١	٣١	ل	قال
٢٩	١	وحد	واحد
٣١	٣٤	المستقلق	المستغلق
٤١	١١	دفعاً	وقفاً
٤٣	٢٢	الملى	الملى
٤٦	٢٢	لقواعد	القواعد
٥١	٧	فتدخل	فتدخل فيه
٥٢	٢٤	نرفع	ترفع
٧٨	٣٣	ربيع	ربيع الاول
٨٩	١١	لى	صلى
٩٠	٨	لجمل	الحمل
١٤٩	٢٧	تأهأ	أناه
١٤٧	٢	حسباً	حسباً
١٥١	٥	البكسراى	البجراى
١٦١	١٧	لهلا	لهلا
١٧٤	١٣	ايمن	الايمان
١٧٣	١	يقرو	يقرو
١٨٢	١٩	قال	قال
١٨٣	٤	ام	ان
٢٠٧	٩	انم	انما
٢١١	٣٣	نقله	نقله
٢١٥	١٨	طعموا	طعموا
٢٢٢	٢٥	الاجماع	الاجماع على
٢٧٤	٢١	فقيهما	فقيه
٢٨٨	١٦	نه	انه
	٢٨	لان	لان

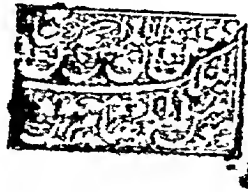
صحيحة	سطر	خطا	صواب
٢٨٩	١٣	تلذة	تلذة
٢٩٢	٣٥	سوة	سواء
٢٩٣	٢٧	أولاتفميد	أوتفميد

\*(تم بحمد الله وعونه)\*

الجزء الاول من تيدل الاوطار من أسرار منتقى  
الاخبار لآمام المحققين شيخ الاسلام  
والمسلمين محمد بن علي الشوكاني  
تفع الله به القاصي  
والداني

م

وبهامشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد  
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حـ بن علي الحـ يني القنوبي البخاري فسخ الله  
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة  
شهاب الدين أبي العباس الشـ شيخ أحمد الشـ رجي الزـ يـ سـ دي تغـ مـ ده الله تعالى برحمته  
وأسكنه فسيح جنته





بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمدك يا من شرح صدورنا بنيل الاوطار من علوم السنه وأفاض على قلوبنا من  
أنوار معارفها ما أراح عنا من ظلم الجهالات كل دجنه وجاها بحمة صفدوا  
بسلاسل أسانيدهم الصادقة أعناق الكذابين وكفها بكفافة كفوا عنها كف غير  
المتأهلين من المتناهبين المرتابين فغدا معينا الصافي غـ يرمقه نذرا لا كدار وذل  
عـ ذنبها الشافي غير مكدر بالاقذار والصلاة والسلام على المنتقى من عالم الكون  
والفساد المصطفى لجل أعباء أسرار الرسالة الالهية من بين العباد المخصوص  
بالتفاعة العظمى في يوم يقول فيه كل رسول نفسى نفسى ويقول أنالها أنالها  
القائل بعثت الى الاحمر والاسود أكرم بهامقة ما قالها نبى قبله ولا نالها وعلى آله  
المطهرين من جميع الاناس والارجاس الحافظين لمعالم الدين عن الاندراس  
والانظامين وعلى أصحابه الجالين باشعة بريق صوارهم دياجر الكفران الخائضين  
بخيلهم ورجلهم لنصرة دين الله بيزيدى رسول الله كل معركة تتقاعس عنها الشجعان  
\*(وبعد)\* فانه لما كان الكتاب الموسوم بالمنتقى من الاختبار فى الاحكام مما لم ينسج  
على يدبع منواله ولا حرر على شكله ومثاله احدم من الأئمة الاعلام قد جمع من السنة  
المطهرة عالم يجتمع فى غيرده من الاسفار وبلغ الى غاية فى الاحاطة باحاديث الاحكام  
تقاصر عنها الدفاتر الكبار وشمل من دلائل المسائل جـ له نافعة تفنى دون الظفر  
يعضها طوال الاعمار وصار مرجعا لجله العلماء عند الحاجة الى طلب الدليل  
لا سيما فى هذه الديار وهذه الاعمار فانها تراجعت على مورد العـ ذب انظار المجتهدين

الحمد لله العزيز الملك الجليل  
الذى أرسل محمدا صلى الله عليه  
 وآله وسلم بواضح الدليل وسواء  
 السبيل وأذل لوطأته أهل  
 الشرك والباطل وبعثه من  
 خير القرون فى أشرف جيل  
 واعز قبيل ونوه بقدره وقدرهم  
 فى أى كثيرة من التنزيل وذلك  
 مثلهم فى التوراة ومثلهم  
 فى الانجيل وأصلى وأسلم على  
 من هو كل الكمال وجل الجلال  
 وجملة الجلال بالاجال والتفصيل  
 وعلى آله وصحبه وحزبه اهل  
 الانوار ما ناه هديل ورسا حراء  
 وطفيل وبعد فقد طامأ  
 خطر فى خاطر الكليل والطبع  
 العليل أن أعلق شرحا على كتاب  
 جليل من كتب الاحاديث

وتسابت على الدخول في أجوابه أقدام الباحثين من المحققين وغدا ملجأ للنظار  
 بأروان اليه ومنزعاللها ريز من رق التقليد يدعولون عليه وكان كثيرا ما يتردد  
 الناظرون في محبة بعض دلائله ويتشكك الباحثون في الراجح والرجوح عند  
 تعارض بعض مستندات مسائله سجل حنين الظن في جماعة من جملة العلم بعضهم  
 من مشايخي على أن التسوامي القيام بشرح هذا الكتاب وحسنوا إلى السائل في  
 هذه المسالك الضيقة التي يتلون الخزيت في موعرات شعابها والهضاب فأخذت  
 في القاء المعاذير وأبنت تعسر هذا المقصد على جميع التقادير وقت القيام به هذا  
 الشأن يحتاج إلى جملته من الكتب بعز وجودها في هذه الديار والموجود منها المحجوب  
 بأيدي جماعة عن الابصار بالاحتكار والادخار كما تجب الابتكار ومع هذا فوافقني  
 مستغرة بوظائف الدرس والتدريس والنفس مؤثرة لمطارحة مهرة المتدربين  
 في المعارف على كل نفيس ولمكتي قاصرة عن القدر المعتبر في هذا العلم الذي  
 قد درس رسمه وذهب أهله منذ أزمان قد تصرمت فلم يبق بأيدي المتأخرين إلا اسمه  
 لاسيما وثوب الشباب قشيب وردن الحداثة بجائهم اخصيب ولا ريب أن لعلا السن  
 وطول الممارسة في هذا الشأن أو فر نصيب فلما لم يتفنى الاكثار من هذه  
 الاعذار ولا خلاصني من ذلك المطلب ما قدمته من الموانع الكبار صممت على النزوع  
 في هذا المقصد المحمود وطمعت أن يكون قد أتيج لي أني من خدم السنة المطهرة  
 معدود وربما أدرك الظالم شأو الضليع وعدي جملة العقلاء المتعاقل الرقيع وقد  
 سلكت في هذا الشرح لطول المشروح مسلك الاختصار وبجودته عن كثير من  
 التفريعات والمباحثات التي تنفضي إلى الاكثار لاسيما في المقامات التي يتل فيها  
 الاختلاف وبكثيرين أئمة المسلمين في مثلها الائتلاف وأما في مواطن الجدال والخصام  
 فقد أخذت فيها بنصيب من اطالة ذبول الكلام لانها معارك تتبين عندها مقادير  
 الفعول ومقاو ولا يقطع شعابها وعقابها الانحارير الاصول ومقامات تتكسر فيها  
 النصال على النصال ومواطن تلجم عندها أفواه الابطال باججار الجدال ومواكب  
 تعرق فيها جباه رجال حل الاشكال والاعضال وقدقت ولله الحمد في هذه المقامات  
 مقاما لا يعرفه إلا المتأهلون ولا يقف على مقادير كنه من جملة العلم الا المبرزون  
 فدوئك يا من لم تذهب بيسر بصيرته أقوال الرجال ولا تدنس فطرة عرفانه بالقليل  
 والقال شرحا يشرح الصدور ويمشي على سنن الدليل وان خالف الجمهور واني  
 معترف بان الخطأ والزلل هما الثالبان على من خلقه الله من عباده ولكني قد نصرت  
 ما أظنه الحق بمقدار ما بلغت اليه الملكة ورضت النفس حتى صفت عن قدر التعصب  
 الذي هو بلاريب الهلكة وقد اقتصرت فيما عدا هذه المقامات الموصوفات على  
 بيان حال الحديث وتفسير غريبه وما يستفاد منه بكل الدلالات وضممت إلى ذلك

الاجدية وصحيفة من صحف  
 السنن المحمدية وكان كتاب  
 الجامع الصحيح للبخاري قد حاز  
 قصب السبق في مضممار الاعتبار  
 وأظنه من صحيح الحديث وفقهه  
 ما لم يسبق اليه ولا عرج أحد  
 عليه من الأئمة الكبار وإذا  
 تراءى على غيره من الكتب  
 بعد كتاب الله وأفصحت بالثناء  
 عليه السن العلماء الاعلام على  
 بصيرة منهم وانتباه لكني أجدني  
 أعجم عن سري هذا المسرى  
 وأبصرني أقدم رجلا وأخر  
 أخرى لصغري في نفسي عن  
 بلوغ ذروة هذه الامنية  
 وقصوري عن سبل جادة تلك  
 الرتبة العلية اذا تابعت عن  
 هذا المنزل لاسيما وقد أغنى  
 الحفظ الامام الحجة هادي الناس  
 إلى المحجة أبو الفضل شهاب الدين  
 أحمد بن علي بن حجر الكفائي  
 المصري العسقلاني قدس الله  
 روحه وجعل في الفردوس  
 غبوقه وصبوحة عصابة المسلمين  
 عن قضاء هذا الدين الثمين  
 وأني بمالم يأت به أحد من الأئمة  
 المعتبرين فشتي العليل وسقي  
 الغليل بقاء السليل ومن ثم  
 حين قيل للقاضي الجهم المطلق  
 العلامة الرباني شيخنا محمد بن  
 علي بن محمد الشوكاني اليماني  
 تولى كثيرا في السنة المطهرة  
 ولا تولى شرحا صحيح البخاري  
 اجاب بقوله لا هجرة بعد الفتح

في غالب الحالات الاشارة الى بقية الاحاديث الواردة في الباب مما لم يذكر في الكتاب  
 اعلم بان هذا من أعظم الفوائد التي يرغب في مثلها أرباب الالباب من الطلاب  
 ولم أطول ذيل هذا الشرح بذكر تراجم رواة الاخبار لان ذلك مع كونه علما آخر  
 يمكن الوقوف عليه في مختصر من كتب الفن من المختصرات الصغار وقد أشير  
 في النادر الى ضبط اسم راو أو بيان حاله على طريق التنبية لاسيما في المواطن التي هي  
 مظنة تحريف أو تحريف لا ينجونه غير البنية وجعته ما كان للمصنف من الكلام  
 على فقه الاحاديث وما يستطرد من الادلة في غضون من جملة الشرح في الغالب ونسبت  
 ذلك اليه وتمعنت ما ينبغي تعقبه عليه وتكلمت على ما لا يحسن السكون عليه مما  
 لا يستغنى عنه الطالب كل ذلك لخدمة رعاية الاختصار وكرامة الاملال بالتطوير  
 والا كثر وتقاء الدارغبات وقصور الهم عن المطولات وسميت هذا الشرح  
 لرعاية التفاؤل الذي كان يجب المختار نيل الاوطار من أسرار منقذ الاخبار والله  
 المسؤول أن ينفعه عن به ومن رام الانتفاع من اخواني وان يبعده من الاعمال التي  
 لا ينقطع عن نفعها بعد ان أدرج في اكنافى وقبل الشروع في شرح كلام الماء نف  
 تذكرك ترجمته على سبيل الاختصار فنقول هو الشيخ الامام علامة عصره المجهد المطلق  
 ابو البركات شيخ الخطابة محمد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن  
 الخضر بن محمد بن علي بن عبد الله الحراني المعروف بابن تيمية قال الذهبي في النبلاء ولد  
 سنة تسعين وخمسمائة تقريبا وتفق على عمه الخطيب وقدم بغداد وهو مراهق مع  
 السيف ابن عمه وسمع من أحمد بن سكينه وابن طبرزد وزيوسف بن كامل وعدة وسمع  
 بجزان من حنبل وعبد القادر الحافظ وتلا بالعشر على الشيخ عبد الواحد بن سلطان  
 حدث عنه ولده شهاب الدين والديمياطي وأمين الدين بن شقير وعبد الغني بن منصور  
 ومحمد بن البرار والواعظ محمد بن عبد المحسن وغيرهم وتفق وبرع واشتغل وصنف  
 التصانيف وانتهى اليه الامامة في الفقه ودرس القراءات وصنف فيها أرجوزة تلا  
 عليه الشيخ القيرواني ورجع في سنة احدى وخمسين على درب العراق وابتهر علما بغداد  
 لذكائه وقضائه والتس منه أسماؤا بالخلافة محي الدين بن الجوزي الاقامة  
 عندهم فتعدل بالاهل والوطن قال الذهبي سمعت الشيخ تقي الدين أبا العباس يقول كان  
 الشيخ ابن مالك يقول ألين للشيخ المجد الفقه كألين لداود الحديقال الشيخ وكاف  
 في جدناحدة اجتمع ببعض النيوخ وأورد عليه مسئلة فقال الجواب عنهما من ستين  
 وجها الاول كذا والثاني كذا وسرها الى آخرها وقد رضىنا عنك باعادة أجوبة  
 الجميع فضع له وابتهر قال العلامة ابن حجر ان كنت أطالع على درس الشيخ وما أتق  
 ممكنا فاذا أصبحت وحضرت بنقل أشياء غريبة لم أعرفها قال الشيخ تقي الدين وجسدناه  
 عجبنا في سرد المتون وحفظ المذاهب بلا كلفة وسافر مع ابن عمه الى العراق لينضمه

واذا كان هذا جواب من برع  
 الاجماع وبلغ رتبة الاجتهاد  
 فكيف بشي فاصرا الباع نذر  
 الاستعداد على ان كل من  
 تصدى لشرح الجامع الصحيح  
 للجاري صار عبلا على فتح الباري  
 واقتصد صوته واقتدر ذروته  
 وتواخله وتضاطلاله ولم  
 أزل على ذلك برهة من الزمان  
 حتى رجع من الشباب واشتعل  
 الرأس من شيبا وبان فوقفت  
 في أثناء تصفح الصحف على كتاب  
 التجريد الصريح لاحاديث  
 الجامع الصحيح للشيخ الرئيس  
 المحدث شهاب الدين أبي العباس  
 أحمد بن أحمد بن زين الدين عبد  
 اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن  
 عمر الشرجي الزبيدي المني  
 المتوفى سنة ثلاث وتسعين  
 وثمانمائة وكان مدرسا بدينة  
 تهز وزيد كآبيه وجدته وفرغ  
 من تأليفه في شعبان سنة تسع  
 وثمانين وثمانمائة رحمه الله  
 تعالى وقد وجدته متناجيا  
 انفرديه بغير يد زوائده وتجريدا  
 سديدا استوعب فيه مرفوعات  
 فوائده حتى جزم الراون  
 بعذوبة موارد وقطع المبرزون  
 بصحة مطالبه وقبول مقاصده  
 كما سيأتي بيان ذلك في دياجبة  
 كتابه هذا ولم أقف على شرح له  
 يفيد الفاري ويرشد طالب العلم  
 النبوي الى سلوك هذه الجاري  
 الا ما يذكر من شرحي الشيخ

وله ثلاث عشرة سنة فكان بيت عنده ويسمعه بكر وماتل الخلاف فيحفظ المسئلة  
وأبو البقاء شيخه في النحو والفرائض وأبو بكر بن غنيمه شيخه في الفقه وأقام ببغداد سنة  
أعوام مكب على الاشتغال ثم ارتحل الى بغداد اذ قبل العشرين وثمانية فترى من العلم  
وصنف تصانيف مع الدين والتقوى وحسن الاتباع وتوفي بجران يوم الفطر سنة اثنين  
وخمسين وثمانية وانما قيل بحدوده تيمية لانه حج على درب تيماء فرأى هذا الطفل فلما رجع  
وجد امرأته قد ولدت له بنتا فقال يا تيمية يا تيمية فلقب بذلك وقيل ان أم جده كانت تسمى  
تيمية وكانت واعظة وقد يلتبس على من لا معرفة لها حوال الناس صاحب الترجمة هذا  
بجفنده شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم شيخ ابن القيم الذي له المقالات التي طال  
بينه وبين أهل عصره فيها الخصام وأخرج من مصر بسببها وليس الامر كذلك قال في  
تذكرة الحفاظ في ترجمة شيخ الاسلام هو أحمد بن المقتي عبد الحليم ابن الشيخ الامام المجتهد  
عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحراني وعم المصنف الذي أشار الذهبي في أول  
الترجمة انه تفقه عليه ترجم له ابن خلكان في تاريخه فقال هو أبو عبد الله محمد بن أبي  
القاسم بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله المعروف بابن تيمية الحراني الملقب بخز الدين  
الخطيب الواعظ الفقيه الحنبلي كان فاضلا تفرغ في بلده بالعلم ثم قال وكانت اليه الخطابة  
بجران ولم يرل أمره جاري على سداد ومولده في أوخر شعبان سنة اثنين وأربعين وخمسمائة  
بمدينة حران وتوفي بها في حادي عشر صفر سنة احدى وعشرين وثمانية ثم قال وكان  
أبوه أحدا الأبدال والزهاد قال المصنف قدس الله روحه ونور ضريحه (الحمد لله الذي لم  
يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وخاق كل شيء فقدره تقديرا) افتتح الكتاب بحمد  
الله سبحانه وتعالى اداء الحق شيء مما يجب عليه من شكر النعمة التي من آثارها تأليف  
هذا الكتاب وعملا بالاحاديث الواردة في الابتداء به كحديث أبي هريرة عنه - مد أبي داود  
والنسائي وابن ماجه وأبي عوانة والدارقطني وابن حبان والبيهقي عنه صلى الله عليه وسلم  
كل كلام لا يه - مد آفيه بالمجد فهو أجندم واختلف في وصلة وارسله فرج النسائي  
والدارقطني الارسل واخرج الطبراني في الكبير والرهاوي عن كعب بن مالك عنه -  
صلى الله عليه وسلم انه قال كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع وأخرج أيضا ابن  
حبان عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع  
وأخرجه أيضا أبو داود عنه وكذلك النسائي وابن ماجه وفي رواية أبتربدل أقطع وله  
الفاظ أخر أوردتها الحفاظ عبد القادر الرهاوي في الاربعين له وسيد المصنف رحمه الله  
حديث أبي هريرة - مد في باب اشتغال الخطبة على جد الله من أبواب الجمعة والمحدث في  
الأصل مصدر ومنسوب بفعل مقدر حذف حذف فاقيا سيا كما صرح بذلك الرضوي ورجحه  
أوصافيا كما ذهب اليه غيره وعُدل به الى الرفع للدلالة على الدوام المستند من الجملة  
الاسمية ولو بجمونة المقام لا من مجرد العدول اذ لا مدخلية له في ذلك وحلى باللام ليفيد

الشرقاوي والشيخ الغزالي على  
هذا المتن لكن لم يتيسر لي شيء  
منهما الى الآن الا ما أثبت  
منهما متخبا على حاشية التجريد  
بالتجريد والنقصان فاستدبت  
لشرحها فأنال فان لم يكن وابل  
فطل وأثبت بما عر عند أولى  
العلم وجل كاشفا أدلته لطالبه  
رافعا للنقاب عن محامياته  
موضحا مشكله فاتحاه مقفله  
مقيداه مهمله وثمرت ذيل العزم  
عن ساق الحزم في ابداء هذا  
المقصود الحمد وطمعت ان  
يكون أتيحي (١) أني من خدم  
السنة المطهرة معدود فأنيت  
بيوته من أوابها وقت خطبها  
بين محرابها مستمدا من كلام أئمة  
هذا الشأن وتمسكا بأذيال  
فرسان هذا الميدان محمرا  
لاقاويله معربا عن مجملاته  
وتفاصيله وقد سلمت في هذا  
النسخ طريق الانصاف  
وتجنبته مسلك الاعتساف  
عند تراحم الاختلاف فدونك  
شرحا يشرح الصدور ويمنى  
على ستن الدليل وان خالف  
الجمهور أضاءت به مجته فاختفت  
منه كواكب الدار يرى كيف  
لا وقد فاضل على الانوار من فتح  
الباري وأشرق علمه من هذا  
الجامع المبارك نوره اللامع  
وصدع خطيبه بمججبه القاطعة  
القلوب والمسامع

(١) أتيحي له الشيء أي تسدر  
اوهي كذا في تاج العروس

(ع)

وللارض من كاس السكرام نصيب  
والله اسأل ان ينفعني به ومن رام  
الاتقاع من اخواني وان يجعل  
من الاعمال التي لا ينقطع عني  
ففعها بعد ان ادرج في آكفاني  
وان يتوجسني في الدنيا بتاج  
التبول والاقبال ويجيزني  
بجائزة الرضا في الحال والمآل  
وتمنيته بكونه الباري بجل  
أدلة البخاري واسمه هذا يظهر  
منه عام التأليف ويهدي طالبه  
الى محاسن هذا المؤلف اللطيف  
وبالله أقول وبه اجول واصول  
قال الزبيدي رحمه الله تعالى  
(بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله) افتتح الكتاب بحمده  
تعالى سبحانه اذ اعطى بعض  
ما يجب عليه من شكر النعم  
التي من آثارها تحرير هذا  
الكتاب وعملها بالاحاطة  
الواردة في هذا الباب أعني  
الابتداء بالحمد كحديث أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم كل كلام لا يبدأ فيه  
بالحمد فهو أجذم أخرجه أبو داود  
والنسائي وابن ماجه وأبو عوانة  
والدارقطني وابن حبان والبيهقي  
والراجح انه مرسل وله ألفاظ  
وطرق مرفوعة وغيرها وأتى  
بالجمله الاسمية للدلالة على الدوام  
ولو عتوة المقام وحلى باللام  
ليفيد الاختصاص النبوي  
وهو مستلزم للتصرف فيكون الحمد  
مقصودا عليه وكل أمر يؤل

الاختصاص النبوي وهو مستلزم للتصرف فيكون الحمد مقصودا عليه تعالى اما باعتبار  
ان كل جمل غير آيل اليه أو منزل منزلة العدم مبالغه وادعاء أول يكون الحمد بجل جلاله  
هو الفرد الكامل \* والحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري للتعظيم والطلاق  
الجميل الأول لادخل وصفه تعالى بصفاته الذاتية فاه جملته وتقييد الثاني بالاختياري  
لاخراج المدح فيكون على هذا اعم من الحمد مطلقا وقيل هما اخوان وذو كرمه التعظيم  
لاخراج ما يؤتى به من المشعرات بالتعظيم على سبيل الاستهزاء والسخرية ولكنه يستلزم  
اعتبار فعل الجنان وفعل الاركان في الحمد لان التعظيم لا يحصل بدونهما وأوجب بانهما  
فيه شرطان لاجزان ولا جزئيان ومن ههنا يلوح صحة ما قاله الجمهور من ان الحمد اعم من  
الشكر متعلقا وأخص مورد الا كإزعمه البعض من ان الحمد أعم مطلقا مساواة الشكر  
في المورد وزيادة عليه بكونه أعم متعلقا ومما ينبغي ان يعلم ههنا ان الحمد يقتضي  
متعلقين هـ ما الحمد وديوه الحمد عليه فالأول ما حمله عليه الحمد والثاني الخامل عليه  
حكمه الزيد بالكرم في مقابلة الانعام وقد يكون التغاير اعتباريا مع الاتحاد انا  
كالجهد منك لمنعم بانعامه عليك في مقابلة ذلك الانعام فان الانعام من حيث الصدور  
من المنعم محمود به ومن حيث الوصول اليك محمود عليه وتقديم الحمد الذي هو المبتدأ  
على الله الذي هو الخاتم بل لا بد لمن نكتة وان كان أصل المبتدأ التقديم وهي ترجيح  
مطابقة مقتضى المقام فانه مقام الحمد والاسم الشريف وان كان مستحقا للتقديم من  
جهة ذاته فرعا به ما يقتضيه المقام الصق بالبلاغة من رعاية ما تقتضيه الذات لا يقال الحمد  
الذي هو اثبات الصفة الجميلة للذات لا يتم بالاجمعوع الموضوع والحملول لانا نقول لنظ  
الحمد هو الدال على فهو من ههنا الخيثة وان كان لا يتم ذلك الاثبات  
الاجمعوع واللام الداخلة على اسمه تعالى تفيد الاختصاص بالاثبات وهو لا يستلزم  
القصر كما يستلزمه النبوي والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد  
وذلك أثره على غيره من أسمائه جل جلاله وانما كان هذا الاسم هو المستجمع لجميع  
الصفات دون غيره من الاسماء لان الذات المخصوصة هي المشهورة بالانصاف بصفات  
الكمال فما يكون علما بالاداعليها بخصوصها يدل على هذه الصفات لا ما يكون موضوعا  
لفهوم كلي وان اختص في الاسم استعمالها كالرحمن وهذا انما يتم على القول بان لفظ  
الله علم للذات كما هو الحق وعليه الجمهور ولا الهفهوم كما زعمه البعض وأصله الا اله حذف  
الهزة وعرضت منها لام التعريف تخفيفا والذات لزمت ووصفه بنى الولد والشريك  
لان من هذا وصفه هو الذي يقدر على ايلاء كل نعمة ويسئتي جنس الحمد ذلك أن يجعل  
نفي هذه الصفة التي يكون اثباتها ذريعة من ذرائع منع المعروف لكون الوارد مخلة  
والشريك مانعا من التصرف رديقا لاثبات ضدها على سبيل السكينة وانما افتتح  
المصنف رحمه الله تعالى كتابه بهذه الآية مع امكان تأدية الحمد الذي يشترع

اليه والحمد هو الوصف الجليل  
على الجليل الاختباري للتعظيم  
فهو أعم من الشكر متعلقا  
وأخص منه موردا والله علم  
للذات الواجب الوجود المستحق  
لجميع المحامد لا للمفهوم كاهو  
الحق وعليه الجهور ولذلك آثره  
على غيره من أسمائه جل جلاله  
وعمن ناله قال الحلبي على ما حكاه  
البيهقي في كتاب الاسماء  
والصفات هذا أكبر الاسماء  
وأجمعها المعاني والأشبهه انه  
كاسماء الاعلام موضوع غير  
مشتق ومعناه القديم التام  
الذرة ولهذا لا يجوز ان يسمى  
بهذا الاسم أحد سواه بوجه  
من الوجوه وقال الخطابي بعد  
ما حكى الاختلاف فيه وأحب  
هذه الأقاويل الى قول من  
ذهب الى انه اسم علم وليس  
بمشتق كسائر الاسماء المشتقة  
والالف واللام من بنية هذا  
الاسم لدخول حرف النداء  
عليه فلا يقال يا الرحمن ولا  
يا الرحيم كما يقال يا الله انتهى  
ملخصا (الباري) بالهمز من البر  
وهو البهيمة للخلق وقيل هو  
الذي يخلق الخلق برياً من  
الفساد ولا شك ان نعمة خلق  
الخلق من أعظم البواعث على  
الحمد لكون ذلك أول نعمة  
أنعم الله بها على الخادم قال  
الحلبي معناه الموجد لما كان  
في معلومه من أصناف الخلائق

في الافتتاح بغيرها لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا افصح الغلام من بني عبد  
المطلب عليه هذه الآية أخرجه عبد الرزاق في المصنف وابن أبي شيبة في مصنفه وابن  
السني في عمل اليوم والليلة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قد ذكره ثم عطف على تلك الصفة النفسية صفة اثباتية مشبهة  
على انه جل جلاله خالق الاشياء بأسرها ومقدر هادتها وجلها ولا شك ان نعمة خلق  
الخلق وتقديره من أعظم البواعث على الحمد وتكريره لكون ذلك أول نعمة أنعم الله  
بها على الخادم (وصلى الله على محمد النبي الامي المرسل كافة للناس بشيرا ونذيرا وعلى  
آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا) أردف الحمد لله بالصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم  
ليكونه الواسطة في وصول الكمالات العلمية والعملية اليها من الرفيع عز سلطانه  
وتعالى شأنه وذلك لان الله تعالى لما كان في نهاية الكمال ونحن في نهاية النقصان لم يكن  
لنا استعداد لقبول الفيض الالهي المتعلق بالعلاقات البشرية والعوائق البدنية  
وتدنسها بادناس الذات الحسية والشهوات الجسمية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية  
القدوس فاحتجنا في قبول الفيض منه جل وعلا الى واسطة له وجهه تجرد ونوع تعلق  
قبوجه التجرد يستفيض من الحق وبوجه التعلق بفيض علينا وهذه الواسطة هم الانبياء  
وأعظمهم رتبة وأرفعهم منزلة نبينا صلى الله عليه وسلم فقد كرعه جل جلاله  
تشريفا لشأنه مع الامتثال لامر الله سبحانه ولحديث أبي هريرة عند الراوي بلفظ كل  
امر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أقطع وكذلك التوسل بالصلاة  
على الاول والاصحاب انكونهم متوسطين بيننا وبين نبينا صلى الله عليه وسلم فان ملازمة  
الاول والاصحاب لجنابه أكثر من ملازمة الله والصلاة في الاصل الدعاء وهي من الله الرحمة  
هكذا في كتب اللغة وقال القشيري هي من الله لئيبه تشریف وزيادة تكملة واسائر  
عباده رحمة قال في شرح المنهاج ان معنى قولنا اللهم صل على محمد وعظمه في الدنيا باعلاء  
ذكره واظهار دعوته وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه في أمته وتضعيف أجره  
ومثوبته وهما أمر يشكل في الظاهر هو ان الله أمر نانا بأن نصل على نبيه صلى الله عليه  
وسلم ونحن أحلنا الصلاة عليه في قولنا اللهم صل على محمد وكان حق الامتثال ان نقول  
صلينا على النبي وسلمنا في المكتة في ذلك قال في شرح المنهاج فيه نكتة شريفة كانت  
نقول نانا أمرتنا بالصلاة عليه وليس في وسعنا ان نصل صلاة تليق بجنابه لاننا لا نقدر  
قدرا أت عالم بقدرة صلى الله عليه وسلم فانت تقدر ان تصل عليه صلاة تليق بجنابه انتهى  
\* ومحمد علم لذاته الشريفة ومعناه الوصفي كثير المحامد ولا مانع من ملاحظته مع العلمية  
كما تقرر في موطنه وآثرنا في النبي لما فيه من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل  
انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض قال في الصحاح ان جعلت لفظ النبي مأخوذا  
من ذلك فعنه انه شرف على سائر الخلق وأصله غير الهزمة وهو فعيل بمعنى مفعول



وهذا هو الذي يشير اليه قوله عز وجل من قبل ان نبرأها أو المعنى انه أبدع الماء والتراب والنار والهواء لامن شئ ثم خلق منها الاجسام المختلفة (المصور) هو المعطى كل مخلوق صورته قال الخطابي معناه المهني المتناظر الاشياء على ما اراده من تشابه أو تخالف قال الخطابي المصور الذي أنشأ خلقه على صور مختلفة ليعرفوا بها ومعنى التصوير التخطيط والنشكيل قال تعالى هو الخالق البارئ المصور وفي معناه الذارئ قال تعالى يذروكم فيه ويلزم من الاعتراف بالبرء الاعتراف بالذئ (الخالق) قال تعالى وهو الخلاق العليم ومعناه الخالق خلة تابعة لخلق ومعنى الخالق مصنف المبدعات والخالق لكل صنف قدرا (الوهاب) قال تعالى انك أنت الوهاب ومعناه المتفضل بالعطايا المنعم بها الا عن استحقاق عليه وقال الخطابي لا يستحق ان يسمى وهابا الا من تصرف مواهبه في أنواع العبادات فكثر نوافله ودامت والمخلوقون انما يملكون ان يهبوا مالا ونوالا في حال دون حال ولا يملكون ان يهبوا اشياء لسقيم ولا ولد العقيم ولا عدى لصال ولا عاقبة اذى بلاء والله الوهاب سبحانه يملك جميع ذلك وسع الخلق جوده ورحمته فدامت مواهبه واتصلت منه وعرا تد

والنبي في ايدان النمرع من بعث اليه بشرع فان أمر بتبليغه فرسول وقيل هو المبعوث الى الخلق بالوحي لتبليغ ما أوحاه والرسول قديم ون مرادفاله وقد يختص به هو صاحب كتاب وقيل هو المبعوث بتجديد شرع أو تقريره والرسول هو المبعوث لتجديد فقط وعلى الاقوال النبي أعم من الرسول والامى من لا يكتب وهو في حقه صلى الله عليه وسلم وصف مادح لمبايعة من الدلالة على صحة المعجزة وقوتها باعتبار صدورهما من هو كذلك وذ كر المرسل بعد ذكر النبي لبيان انه مأمور بالتبليغ أو صاحب كتاب أو مجد شرع بطريق أدل على هذه الامور من الطريق الاولى وان اشبهت كافي أصل الدلالة على ذلك واثار هذه الصفة أعنى ارساله الى الناس كافة لكونه لا يشاركه فيها غيره من الانبياء وكافة منصوب على الحال وصاحبها الضمير الذي في المرسل والهاء فيه للمبالغة وليس بحال من الناس لان الحال لا تقدم على صاحبها المجرور وعلى الاصح عنه مدأى على وابن كيسان وغيرهما من النحويين انه يجوز تقديم الحال على صاحب المجرور وقيل انه منصوب على صفة المصدرية والتقدير المرسل رسالة كافة ورد بان كافة لا تستعمل الاحالا والتقدير النذير المبشر والمندبر وانما عدل بهم الى صيغة فاعيل لقصد المبالغة والال أصله أهل يدلل تصغيره على ادليل ولو كان أصله غيره لسمع تصغيره عليه ولا يستعمل الا فيما له شرف في الغالب واختصاصه بذلك لا يستلزم عدم تصغيره اذ يجوز تحقير من له خطر أو تقليله على ان الخطر في نفسه لا يتأني التصغير بالنسبة الى من له خطر أعظم من ذلك وأيضاً لا يلزم من التصغير وبين الصحة يراً والتقابل لانه يأتي للتعظيم كقوله

وكل أناس سوف تدخل بينهم \* دويبة تصفر منها الانامل

وللتلطف كقوله \* ياما أميلى غز لا ناشد لنا \* وقد اختلف في نفسه ير الال على أقوال يأتي ذكرها في باب ما يستدل به على تفسير آله المصلى عليهم من ابواب صفة الملائكة والصحب بفتح الصاد واسكان الحاء الملهـ ملتين اسم جمع لصاحب كركب راكب وقد اختلف في نفسه ير معنى الصحابي على أقوال منها أنه من رأى النبي مسلماً وان لم يرو عنه ولا جالسهم ومنهم من اعتبر طول الجلالة ومنهم من اعتبر برأيه عنه ومنهم من اعتبر ان يموت على دينه وبيان حجج هذه الاقوال وراجحها من مرجوحها مبسوط في الاصول وعلم الاصطلاح فلا نطول بذكره وذكر السلام بعد الصلاة امتثالاً لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا في معناه أقوال الاول انه الامان أى التسليم من النار وقيل هو اسم من اسمائه تعالى والمراد السلام على حفظك ووعايتك متبول لهما وكفيل بهما وقيل هو المسألة والانتقاد (هذا كتاب يشتمل على جملة من الاحاديث النبوية التي يرجع أصول الاحكام اليها ويعتمد عليها أهل الاسلام عليها) الاشارة بقوله هذا الى المرتب الحاضر في ذهن من المعاني الخصوصية أو المناظرة أو تنوش ألفاظها أو المعاني مع الالفاظ أو مع



(الفتاح) قال تعالى وهو الفتاح  
 العليم قال الحلبي هو الحاكم أي  
 يفتح ما انغلق بين عباده ويمسك  
 الحق من الباطل ويعلي الحق  
 ويخزي المبطل وقد يكون منه  
 ذلك في الدنيا والآخرة قال  
 الخطابي ومعنى الفتاح أيضا  
 الذي يفتح أبواب الرزق والرحمة  
 لعباده ويفتح قلوبهم وعيون  
 بصائرهم ليبصروا الحق والفتح  
 أيضا بمعنى الناصر وعن ابن  
 عباس قال ما كنت أدرى ما قوله  
 افتح بيننا حتى سمعت ابنة ذي  
 برن تقول تعالى افتحك أي  
 أفاضك (الرزاق) قال تعالى  
 والله يرزق من يشاء بغير حساب  
 قال الحلبي معناه المفيض على  
 عباده المنعم عليهم بإيصال حاجتهم  
 من ذلك اليوم لتلاي شخص عليهم لذة  
 الحياة متأخر عنهم ولا يفندوها  
 أصلا لقد قدم إياه قال الخطابي  
 الرزاق هو المتكفل بالرزق  
 القائم على كل نفس بما يقيها  
 من قوتها وكل ما وصل منه إليه  
 من مباح وغير مباح فهو رزق  
 الله على معنى أنه قد جعله قوتنا  
 ومعاشنا (المتدي) بالتميم قيل  
 الاستحقاق قال الخطابي ومن  
 كرم الله سبحانه وتعالى أنه يبتدئ  
 بالنعمة من غير استحقاق  
 ويتبرع بالاحسان من غير  
 استئابة ويغفر الذنب ويعفو  
 عن المسيء وفي حديث ابن

النقوش أو الألفاظ والنقوش أو مجموع الثلاثة وسواء كان وضع الديباجة قبل  
 التصنيف أو بعده أذ لا وجود لواحد منها في الخارج وقد يقال إن نفي وجود النقوش  
 في الخارج بخلاف المحسوس فكيف يصح جعل الإشارة إلى مافي الذهن على جميع  
 التقادير ويحاجب بأن الموجود من النقوش في الخارج لا يكون الأشخاص من المعالوم  
 أن نقوش كتاب المصنف الموجود حال الإشارة مثلا ليست المقصودة بالتسمية بل  
 المقصود وصف النوع وتسميته وهو الدال على تلك الألفاظ المخصوصة أعم من أن  
 يكون ذلك الشخص أو غيره مما يشارك في ذلك المفهوم ولا شك أنه لا حصول لهذا الحكم  
 فالإشارة على جميع التقادير إلى الحاضر في الذهن فيكون اسم استعمال اسم الإشارة ههنا  
 مجازا تنزيلا للمعقول منزلة المحسوس للترغيب والتنشيط قال الدواني ومن ههنا علمت  
 أن أسامي الكتب من اعلام الاجتناس عند التحقيق (انتقيتهم من صحبتي البخاري  
 ومسلم وسند الامام أحمد بن حنبل وجامع أبي عيسى الترمذي وكتاب السنن لأبي  
 عبد الرحمن النسائي وكتاب السنن لأبي داود السجستاني وكتاب السنن لابن ماجه  
 القزويني واستغنيت بالعز والى هذه المسانيد عن الاطالة بذكر الاسانيد) قوله انتقيتهم  
 الانتقاء الاختيار والمنتقى المختار \* ولنتبرك بذكر بعض أحوال هؤلاء الأئمة على أبلغ  
 وجه في الاختصار فبقول أما البخاري فهو أبو عبد الله محمد بن اسمعيل بن ابراهيم بن  
 المغيرة الجعفي البخاري حافظ الاسلام وامام أئمة الاعلام ولد له الجمعة اثلاث عشرة  
 ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة وتوفي ليلة الفطر سنة ست وخمسين  
 ومائتين وعمره اثنتان وستون سنة الاثلاثة عشر يوما ولم يعقب ولدا ذكر ارحل في طلب  
 العلم إلى جميع محددني الامصار وكتب بخراسان والجبالي والعراق والجزاز والشام  
 ومصر وأخذ الحديث عن جماعة من الحفاظ منهم مكي بن ابراهيم الجعفي وعبدان بن  
 عثمان المروزي وعبد الله بن موسى العبسي وأبو عاصم الشيباني ومحمد بن عبد الله  
 الانصاري ومحمد بن يوسف الفرابي وأبو نعيم الفضل بن دكين وعلي بن المديني وأحمد بن  
 حنبل ويحيى بن معين واسمعيل بن أبي أيوب المديني وغير هؤلاء من الأئمة وأخذ  
 الحديث عنه خلق كثير قال الفربري مع كتاب البخاري تسعون ألف رجل فابقي  
 أحاديثه عن غيره قال البخاري خربت كتاب الصحيح من زهاء مائة ألف حديث  
 وما وضعت فيه حديثا الا وصلت ركعتين وله رقائق وامتحانات وما جريات مبسوطة  
 في المطولات من تراجمه \* وأما مسلم فهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري  
 النيسابوري أحد الأئمة الحفاظ ولد سنة أربع ومائتين كذا قاله ابن الاثير وقال  
 الذهبي في النبلاء سنة ست وتوفي عشية يوم الاحد دلت أو لست أو لست أو لست أو لست من  
 رجب سنة احدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة رحل إلى العراق والجزاز  
 والشام ومصر وأخذ الحديث عن يحيى بن يحيى النيسابوري وقتيبة بن سعيد واسحق

ابن راهوبه وعلى بن الجعد وأحمد بن حنبل وعبد الله القواريري وشريح بن يونس  
وعبد الله بن مسلمة القعنبي وحرمله بن يحيى وخلف بن هشام وغير هؤلاء من أئمة الحديث  
وروى عنه الحديث خلق كثير منهم إبراهيم بن محمد بن سفيان وأبو زرعة وأبو حاتم  
قال الحسن بن محمد الماسرجسي سمعت أبي يقول سمعت مسلماً يقول صنف المسند  
الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة قال محمد بن يعقوب الأنخري قلنا يفتوت  
البخاري ومسلماً ما ثبت في الحديث حديث وقال الخطيب أبو بكر البغدادي إنما  
قفاه مسلماً طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حدوه \* وأما أحمد بن حنبل فهو والامام  
الكبير المجمع على امامته وجلالته أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني رحل إلى  
الشام والجزيرة واليمن وغيرها راسع من سفيان بن عيينة وطبقته وروى عنه جماعة من  
شيوخه وخلائق آخرون لا يحصون منهم البخاري ومسلم قال أبو زرعه كانت كتب  
أحمد بن حنبل اثني عشر مجلداً وكان يحفظها على ظهر قلبه وكان يحفظ ألف حديث  
ولدى شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة وتوفي سنة إحدى وأربعين ومائتين  
على الأصح وله كرامات جليلة وامتن الحمة المشهورة وقد طول المؤرخون ترجمته  
وذكر وافياً بحائث وغرائب و ترجمه الذهبي في النبلاء في مقدار خمسين ورقة وأفردت  
ترجمته بمصنفات مستقلة وله رحمه الله المسند الكبير انتقاء من أكثر من سبع مائة  
ألف حديث وخمسين ألف حديث ولم يدخل فيه إلا ما يحتج به وبالغ بعضهم فاطلق على  
جميع ما فيه أنه صحيح وأما ابن الجوزي فأدخل كثيراً منه في موضوعاته وتعبه  
بعضهم في بعضها وقد حقق الحافظ نبي الوضع عن جميع أحاديثه وأنه أحسن انتقاء  
وتحريراً من الكتب التي لم يلتزم مصنفوها بالحكمة في جميعها كالموطأ والسنن الأربع  
وليس الأحاديث الزائدة فيه على الصحيحين بأكثر ضعفاً من الأحاديث الزائدة في سنن  
أبي داود والترمذي وقد ذكر العراقي أن فيه تسعة أحاديث موضوعية وأضاف إليها  
خمس عشرة حديثاً وأوردها ابن الجوزي في الموضوعات وهي فيه وأجاب عنها حديثاً  
حديثاً قال السيوطي وقد فاته أحاديث أخرى أوردها ابن الجوزي وهي فيه وقد جمعها  
السيوطي في جزء سماه الذيل الممهد وذبح عنها وعدتها أربعة عشر حديثاً قال الحافظ  
ابن حجر في كتابه تهجيل المنفعة في رجال الأربعة ليس في المسند حديث لأصل  
له إلا ثلاثة أحاديث وأربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفاً  
قال والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً قال الهيثمي في زوائد  
المسندان مسند أحمد أصح صحيحاً من غيره لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرة  
وحسن سياقانه قال السيوطي في خطبة كتابه الجامع الكبير ما لفظه وكل ما كان  
في مسند أحمد فهو مقبول فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن انتهى  
\* وأما الترمذي فهو وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سوره بفتح السين المهمل وسكون الواو

عباس رفعه يا عظيم المن يا مبدئ  
الزعم قبل استحقاقها الحديث  
ذكره البيهقي في كتاب الاسماء  
والصفات (وصلاته وسلامه على  
رسوله الذي بعثه ليقيم مكارم  
الاخلاق) التي جاءت بها الرسل  
الكرام قبله اردف الجملة  
بالصلة على رسوله صلى الله  
عليه وآله وسلم لكونه الواسطة  
في وصول الكلمات العلمية  
والعملية اليان الله تعالى عز  
سلطانه وتعالى شأنه وذلك لان  
الله تعالى لما كان في نهاية  
الكمال وغاية الاجلال ونحن  
في قصارى النقصان وقصوى  
الحدثان لم يكن لنا استعداد  
لقبول الفيض الالهي لتعلقنا  
بالعلائق البشرية والعوائق  
البدنية وتدنسنا بآداب اللذات  
الحسية والشهوات الجسمية  
وكونه سبحانه في اقصى التجرد  
وأكمل التقديس فاحتجنا في  
قبول الفيض منه جل وعلا إلى  
واسطة له وجه تجرد ونوع تعلق  
فيوجه التجرد يستفيض من  
الحق وبوجهه التعلق يفيض  
علينا ما جل ودق وهذه الواسطة  
هم الانبياء عليهم السلام  
وأرفعهم منزلة وأعلاهم مكانة  
نبتنا صلى الله عليه وآله وسلم  
فذكره عقب جوده سبحانه وذكره  
تعالى شأنه تشریفاً له مع  
الامتثال لأمر الله تعالى والحديث

أى هريرة ورضى الله عنه عند  
الحافظ عبد القادر الراوى  
يرفعه بلفظ كل أمر ذى بال  
لا يسند أقبه بحمد الله والصلاة  
على فهو أقطع (وفضله على كافة  
المخلوقين على الإطلاق حتى فاق  
جميع البرايا) أى الخلق والوفات  
الذين وجدوا (فى الاتفاق) جمع  
أفق بضمين وهو الناحية من  
الأرض ومن السماء والأحاديث  
الواردة فى فضل النبي على جميع  
الخلق أكثر من أن تحصى وهو  
سيد ولد آدم وأول شافع ومشفع  
وخاتم الأنبياء وأكرم الرسل ولولم  
يكن فى الباب الاقوله تعالى وما  
أرسلناك الا رحمة للعالمين لكان  
كافيا فى ثبوت شرفه العلى وفضله  
الجللى وعلوه الوفى وخلقه الخفى  
وكرمه الصفى (وعلى آله الكرام  
الموصوفين بكثرة الانفاق) أى  
انفاق الخيرات المعنوية والخصية  
وبذلها على أهل الاتفاق (وعلى  
أصحابه أهل الطاعة) الكاملة  
(والوفاق) الشامل حيث اطاعوا  
الله وأطاعوا الرسول وأنفقوا  
فى سبيلهما نفقات الاموال  
وجاهدوا فيها بالانفس والارواح  
واقهروا بالكتاب العزيز والسنة  
المطهرة ولم يقدروا عليهم اربابا  
لهم أو لغيرهم فى منشط ولا فى  
مكروه وتمسكوا بالجمعة  
وهدوا الناس الى الجمعة  
(صلاة دائمة مستمرة بالعشى  
والاشراق) أردف الصلاة على

وفتح الرأى الملهمة مخففة ابن موسى بن الضحالك السلى الترمذى بثلاث الفوقية وكسر  
الميم أو ضمه بابه اذال معجزة ولدى ذى الحجة سنة مائتين وتوفى بترمذ ليلة الاثنين الثالث  
عشر من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين هكذا فى جامع الاصول وتذكر الحفظ وهو  
أحد الاعلام الحفظ أخذ الحديث عن جماعة مثل قتيبة بن سعيد واسحق بن موسى  
ومحمد بن غيلان وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن بشار وعلى بن حجر وأحمد بن منيع ومحمد  
ابن المنخلى وسفيان بن وكيع ومحمد بن اسمعيل البخارى وغيرهم وأخذ عنه خلق كثير منهم  
محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي وغيره وله تصانيف فى علم الحديث وكتاب الجامع أحسن  
الكتب وأكثرها فائدة وأحكمها ترتيبا وأقلها تكرارا وفيه ما ليس فى غيره من ذكر  
المذاهب وجوه الاستدلال والاشارة الى ما فى الباب من الاحاديث وتبيين أنواع  
الحديث من الصحة والحسن والغرابة والضعف وفيه جرح وتعديل وفى آخره كتاب  
العلل قد جمع فيه فوائد حسنة قال النووى فى التقریب وتختلف النسخ من سنان  
الترمذى فى قوله حسن أو حسن صحيح ونحوه فينبغى ان تعنى بعبارة أصله باصول  
معتمدة وتعتمد ما اتفقت عليه انتهى قال الترمذى صنف كتابى هذا فعرضته على علماء  
الخجاز فرضوا به وعرضته على علماء العراق فرضوا به وعرضته على علماء خراسان فرضوا  
به ومن كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما فى بيته نبى يتكلم \* وأما النسائى فهو أبو عبد  
الرحمن أحمد بن شعيب بن على بن بحر بن سنان النسائى أخذ الأئمة الحفظ والمهارة  
الكبار ولد سنة أربع عشرة ومائتين ومات بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة وهو مدفون بها  
روى الحديث عن قتيبة بن سعيد واسحق بن ابراهيم وجديد بن ميمونة وعلى بن خشرم  
ومحمد بن عبد الاعلى والحارث بن مسكين وهما ذى السرى ومحمد بن بشار  
ومحمد بن غيلان وأبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني وغير هؤلاء وأخذ  
عنه الحديث خلق منهم أبو بشر الدولابى وأبو القاسم الطبرى وأبو جعفر الطحاوى  
ومحمد بن هريرة بن شعيب وأبو الميمون بن راشد وابراهيم بن محمد بن صالح بن سنان  
وأبو بكر أحمد بن اسحق السنى الحافظ وله مصنفات كثيرة فى الحديث والعلل منها  
السنن وهى أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثا ضعيفا قال الذهبى والتاج السبكي  
ان النسائى أحفظ من مسلم صاحب الصحيح \* وأما أبو داود فهو سليمان بن الأشعث  
ابن اسحق بن بشير بن شاذان بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني بفتح السين وكسر  
الجيم والكسرة أكثر أحمد من رجل وطوف البلاد وجمع وصنف وكتب عن العراقيين  
والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزيريين ولد سنة ثنتين ومائتين وتوفى بالبصرة  
لاربع عشرة ليلة بقيت من شوال سنة خمس وسبعين ومائتين وأخذ الحديث  
عن مسلم بن ابراهيم وسليمان بن حرب وعثمان بن أبى شيبة وأبى الوليد الطيالسى  
وعبد الله بن مسلمة القعنبي ومحمد بن مسهر ودويحي بن معين وأحمد بن حنبل

الذي صلى الله عليه وسلم التوسل  
بالسلافة على الأصل والاحتجاب  
لكونهم متوسلين بيننا وبين  
نبينا صلى الله عليه وآله لم  
فإن ملامتهم بلذاته الرفيع أكثر  
من ملامته في الصلاة في الأصل  
المتعارفين من الله الرحمة فكذا  
في كتب اللغة وقال القشيري  
هي من الله لينبيهه تشريفاً  
وزيادة تكريمة ولما رعبه  
رحمة والكلام في معانيها لغة  
واصطلاحاً واستعمالاً لا يطول  
بجد ولا يس في وسعنا أن نصل  
عليه صلاة تليق بجناحه العلي  
لأننا نقدر قدر ما الله تعالى عالم  
بقدره وهو بقدرة أن يصلي عليه  
صلاة تليق بجناحه صلى الله عليه  
وآله وسلم فضلاً عما سبحانه ذات  
لكن كون أبلغ وأتمثل راجع  
رأى كل وقد اختلف في تفسير  
الأصل على أقوال لا تطول  
الكلام بذكرها هنا وسماي  
ذكرها في محلها من هذا الشرح  
وكذلك اختلف في تفسير  
الصحابي ومعناه على أقوال منها  
أنه من رأى النبي صلى الله عليه  
وسلم وإن لم يرو عنه ولا جالساً  
ومنها من اعتبر طول الجمال  
ومنها من اعتبر الزاوية عنه  
ومنها من اعتبر أن يموت على  
دينه وبيان جميع هذه الأقوال  
وراجعها من مرجوحها مبسوط  
في محله من كتب الأصول

وقتيبة بن سعيد وأحمد بن يونس وغيرهم ممن لا يحصى كثرة وأخذ عنه الحديث  
أبيه عبد الله وأبو عبد الرحمن النسائي وأحمد بن محمد اللؤلؤ وأبو علي محمد بن أحمد  
الأولزمي قال أبو بكر بن داسه قال أبو داود كُتِبَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خمس مائة ألف حديث انتخب منها ما فيمنته هذا الكتاب يعني كتاب السنن جمعت  
فيه أربعة آلاف حديث وثماني مائة حديث ذكرت الصحيح وما يشبهه ويثابره قال  
الخطابي كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصف في علم الدين كتاب مثله وقد رزق  
التبذل من كافة الناس على اختلاف مذاهبهم فصالح حكيم بين العلماء وطبقات  
المحدثين ولكل واحد فيه ورد منه شرب وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد  
المغرب وكثير من مدن أقطار الأرض قال قال أبو داود ما ذكرت في كتابي حديثاً  
أجمع الناس على تركه قال الخطابي أيضاً هو أحسن وضعاً رأيت في كتبهم من الصحيحين  
وأما ابن ماجه فيه وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني مولد  
ربيع بن عبد الله والسنة تسع ومائتين ومات يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة  
ثلاث أو خمس وسبعين ومائتين وهو أحد الأعلام المشاهير في سننه المشهورة وهي  
أحدى السنن الأربع وأحدى الأمهات الست وأول من عدها من الأمهات ابن  
ماهر في الأطراف ثم الحافظ عبد الغني قال ابن كثير أنها كتاب مفيد قوي التوثيق  
في الفقه رحل ابن ماجه وطوف الأقطار وسمع من جماعة منهم أصحاب مالك والليث  
وروي عنه جماعة منهم أبو الحسن القطان والعلامة لما رواه البخاري ومسلم أخرجه  
ولقبه بترمذي ورواه النسبة ولهم سبعون رواية الجماعة ولا جدمع البخاري ومسلم متفق عليه  
وفيما سوى ذلك أمسى من رواه بينهم ولم يخرج فيما عرفت عنه عن كتبهم إلا في مواضع  
يسيرة ذكرت في ضمن ذلك شيئاً يسيراً من آثار الصحابة رضي الله عنهم ورتبت الأحاديث  
في هذا الكتاب على ترتيب فتنها أهل زماننا التسهيل على مبتغيها وترجتها لها أبو اليقين  
مادلت عليه من الفوائد ونسأل الله أن يوفقنا للصواب ويعصمنا من كل خطأ وزلل  
أنه جواد كريم قوله ولا جدمع البخاري الخ المشهور وعند الجوهري والمتفق عليه  
هو ما اتفق عليه الشيخان من دون اعتبار أن يكون معه ما غيرهما والمصنف رحمه الله  
قد جعل المتن عليه ما اتفقا عليه وأجدولاً ما اختلفا فيه في الاصطلاح (قوله ولم يخرج)  
هو من الخرج لا من التخرج أي أنه اقتصر في كتابه هذا على الخرج والى الأئمة  
المذكورين وقد يخرج عن ذلك في مواضع يسيرة فيروى عن غيرهم كالدارقطني  
والبيهقي وسعيد بن منصور والترمذي وأما ما كان من الأحاديث في الصحيحين أو في  
أحدهما ما جاز الاستحباب به من دون بحث لأنهما التزما الصحة وتلفت ما فيه ما ألبس  
بالقبول قال ابن الصلاح إن العلم اليقيني النظري واقع بما أسنده لأن ظن المعصوم  
لا يحتاج وقد سبقه إلى مثل ذلك محمد بن طاهر المقدسي وأبو نصر عبد الرحمن بن

وعلم الاصطلاح وذكر السلام  
بعد الصلاة امتثال لقوله تعالى  
صلوا عليه وسلموا تسليما وفي  
معناه أقوال أيضا الأول أنه  
الامان أي السلامة من النار  
وقبل هو اسم من أسماء الله تعالى  
والمراد السلام على حفظك  
ورعايتك متول لهم ما وكفيل بهم ما  
وقيل هو المسألة والانتقاد  
(أما بعد) أي بعد الحمد والصلاة  
والسلام والكلام على هذه  
اللفظة معروف مذكور في  
محل (فأعلم أن كتاب الجامع  
الصحيح) المسند المختصر من أمور  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسننه وأيامه وبذلك سماه المؤلف  
رضي الله عنه (الامام الكبير  
الأول) مقدم أصحاب الحديث  
ومقدم عصاة السنة المطهرة  
في القديم والحديث حافظ  
الاسلام خاتمة الجهابذة النقاد  
الاعلام شيخ السنة وطبيب  
علاها وناصر الأحاديث النبوية  
وناشرها في أهل ملأها قال  
الذهبي وكان مولده بعد الصلاة  
يوم الجمعة وقيل ليلة الجمعة لثلاث  
عشرة ليلة خلت من شوال سنة  
أربع وتسعين ومائة بخاري  
وهي من أعظم مدن ما وراء النهر  
بينها وبين ممر قند ثمانية أيام  
وقال التاج السبكي كان امام  
المسلمين وقوة المؤمنين وشيخ  
الموحدين والمعول عليه

عبد الخالق بن يوسف واختاره ابن كثير وحكاها ابن تيمية عن أهل الحديث وعن السلف  
وعن جماعات كثيرة من الشافعية والحنابلة والاشاعرة والحنفية وغيرهم قال النووي  
وخلف ابن الصلاح المحققون والاكثرون فقالوا يفيد الظن ما لم يتواتر ونحو ذلك حكى  
زين الدين عن المحققين قال وقد اسلمني ابن الصلاح أحرفا يسيرة تكلم عليها بعض  
أهل النقد كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند أهل هذا الشأن ~~وهذا~~ يجوز  
الاحتجاج بما صححه أحد الأئمة المعتبرين مما كان خارجا عن الصحيح وكذا يجوز  
الاحتجاج بما كان في المصنفات المختصة بجمع الصحيح كصحيح ابن خزيمة وابن حبان  
ومستدرك الحاكم والمستخرج على الصحيحين لأن المصنفين لها قد ~~حكموا~~ بجمع  
كل ما فيها حكما عاما وهكذا يجوز الاحتجاج بما صرح أحد الأئمة المعتبرين بجمعه  
لأن الحسن يجوز العمل به عند الجمهور ولم يخالف في الجواز إلا البخاري وابن العربي  
والحق ما قاله الجمهور ولأن أدلة وجوب العمل بالأحاديث وقبولها شاذلة له ومن هذا  
القبيل ما سكت عنه أبو داود وذلك لما رواه ابن الصلاح عن أبي داود أنه قال ما كان  
في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح وبعضها  
أصح من بعض قال وروى بئنا عنه أنه قال ذكر فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه قال  
الامام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير أنه أجاز ابن الصلاح والنووي وغيرهم ما من  
الحفاظ العمل بما سكت عنه أبو داود لأجل هذا الكلام المروي عنه وأمثاله  
مما روى عنه قال النووي إلا أن يظهر في بعضها أمر يقدر في الصحة والحسن ويجب  
ترك ذلك قال ابن الصلاح وعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً ولم نعلم صحته  
عرفناه من الحسن عند أبي داود لأن ما سكت عنه يحتمل عند أبي داود الصحة والحسن  
انتهى وقد اعتنى المنذري رحمه الله في فتد الأحاديث المذكورة في سنن أبي داود وبين  
ضعف كثير مما سكت عنه فيكون ذلك خارجا عما يجوز العمل به وما سكت عليه جميعا  
فلا شك أنه صالح للاحتجاج إلا في مواضع يسيرة قد نبت على بعضها في هذا الشرح  
وكذا قيل إن ما سكت عنه الامام أحمد من أحاديث مسنده صالح للاحتجاج لما قدمنا  
في ترجمته وأما بقية السنن والمسند التي لم تلزم مصنفوها الصحة فواقع التصريح  
بصحته أو حسنه منهم أو من غيرهم جاز العمل به وما وقع التصريح كذلك بضعفه  
لم يجز العمل به وما أطلقوه ولم يتكلموا عليه ولا تكلم عليه غيره لم يجز العمل به  
الابعد البحث عن حاله إن كان الباحث أهلا لذلك وقد بحثنا عن الأحاديث الخارجة  
عن الصحيحين في هذا الكتاب وتكلمنا عليها بما أمكن الوقوف عليه من كلام الحفاظ  
وما بلغت إليه القدرة ومن عرف طول ذيل هذا الكتاب الذي تصدينا شرحه وكثرة  
ما اشتمل عليه من أحاديث الأحكام علم أن الكلام على بعض أحاديثه على الحد المعتبر  
بمعصرا لا سيما ما كان منها في مسند الامام أحمد وقد ذكر جماعة من أئمة فن الحديث

ان هذا الكتاب من أحسن الكتب المصنفة في الفن لولا عدم تعرض مؤلفه رحمه الله  
للكلام على التصحيح والتحسين والتضعيف في الغالب قال في البدر المنير ما لفظه  
وأحكام الحافظ محمد الدين عبد السلام بن تيمية المسمى بالمتقى هو كالمه وما أحسنه لولا  
إطلاقه في كثير من الأحاديث العزو إلى الأئمة دون التحسين والتضعيف فيقول مثل  
رواه أحمد ورواه الدارقطني ورواه أبو داود ويكون الحديث ضعيفا وأشد من ذلك كون  
الحديث في جامع الترمذي ميبنا ضعفه فيعزوه إليه من دون بيان ضعفه وينبغي للحافظ  
جمع هذه المواضع وكتبها على حواشي هذا الكتاب أو جمعها في مصنف يستكمل الفائدة  
الكتاب المذكور انتهى وقد أعان الله ولده الحمد على القيام بما أرشد إليه هذا الحافظ  
مع زيادات إليه انشدر حال الطلاب وتنقيحات تنقطع بتحقيقها على ملائق الشك  
والارتباب والمسؤل من الله جل جلاله الإعانة على التمام وتبليغنا بما لا يقيناه  
في تحريره وتقديره إلى دار السلام

## (كتاب الطهارة)

\* (أبواب المياه) \*

الكتاب مصدرية قال كتب كتابا وكأبه وقداسته عملوه فيما يجمع شيئا من الأبواب  
والفصول وهو يدل على معنى الجمع والضم ومنه الكمية ويطلق على مكتوب القسم  
حقيقة لانضمام بعض الحروف والكلمات المكتوبة إلى بعض وعلى المعاني مجازا  
وجعسه كذب بضم ز وبضم فسكون وقد اشتبه في لسان الفقهاء اشتقاق الكتابة  
من الكذب واعترضه أبو حيان بما حاصله ان المصدر لا يشتق من المصدر والطهارة  
يجوز ان تكون مصدر طهر اللازم فتكون لا وصف القائم بالقاعل وان تكون مصدر  
طهر المتعدي فتكون لا أثر القائم بالمفعول وان تكون اسم مصدر طهر تطهيرا  
ككلمة تكلم وأما الطهورة قال جمهور أهل اللغة انه بالضم للفعل الذي هو  
المصدر وبالفتح للماء الذي يطهر به هكذا نقله ابن الأنباري وجماعات من أهل اللغة  
عن الجمهور وذهب الخليل والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى  
انه بالفتح فيه ما قال صاحب المطالع وحكي فيه ما بالضم والطهارة في اللغة التناظرة  
والتنزه عن الاقدار وفي الشرع صفة حكمية تثبت لموصوفها جواز الصلاة به أو فيه  
أوله ولما كانت مفتاح الصلاة التي هي عماد الدين افتتح المؤلفون بها مؤلفاتهم  
والأبواب جمع باب وهو حقيقة لما كان حسيبا يدخل منه إلى غيره ومجازا لعنوان جملة من  
المسائل المتناسبة والمياه جمع الماء وجمعه مع كونه جنسا للدلالة على اختلاف الأنواع

\* (باب طهورية ماء البحر وغيره) \*

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول

في احاديث سيد المرسلين وقال  
الحافظ ابن كثير كان امام  
الحديث في زمانه والمفتدى به  
في آرائه والمقدم على سائر  
أحزابه وأقرانه وقال بن دار بن  
بشار هو واقفه خلق الله في زماننا  
وقال زعيم بن جاد هو فقيه هذه  
الامة وقال ابن خزيمة مات تحت  
أديم السماء اعلم بالحديث  
واحفظ لعنه وقال ابن جاد  
لو ددت أني كنت شعرة في جسده  
فجبر لي له السبت ليوم عيد الفطر  
سنة ست وخمسين ومائتين عن  
اثنتين وستين سنة الاثلاثة عشر  
بوما وكان أوصى ان يكفن في  
ثلاثة أبواب ليس فيها قبص ولا  
عمامة ففعل بذلك ولما صلى  
عليه ووضع في لحده فاح من  
تراب قبره ريح المسك ودامت  
أياما انتهى ولنعم ما قيل  
فهذا الشذا آثار رفقة معي  
ولست بوردانما أنا زبه  
ولفظ الذهبى في تاريخ دول  
الاسلام تحت ذكر خلافة  
المهتدى بالله وليه عيد الفطر  
مات شيخ الاسلام وحافظ العصر  
شمس بن اسمعيل البخارى وله  
اثنتان وستون سنة رحمه الله  
تعالى انتهى قلت وقد سررت  
له ترجمة حافلة في كتابي الحطمة بذكر  
الصالح السبعة وذكرت ثناء  
الأئمة عليه وما يلي ذلك فراجع  
(أبي عبد الله محمد بن اسمعيل بن  
ابراهيم البخارى) الجعفي أمير



الله انار كبحر و تحمل معنا القليل من الماء فان توضع نابه عطشنا ففتوضا بانه  
 البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته رواه الخمسة  
 وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان  
 في صحيحهما وابن الجارود في المنتقى والحاكم في المستدرک والدارقطني والبيهقي  
 في سننهم ما وابن أبي شيبة وحكي الترمذي عن البخاري صحيحه وتعقبه ابن عبد البر  
 بأنه لو كان صحيحا عنده لآخرجه في صحيحه وورده الحافظ وابن دقيق العيد بأنه لم يلتزم  
 الاستيعاب ثم حكى ابن عبد البر مع ذلك بصحة لتلقي العلماء له بالقبول فرداه من حيث  
 الاسناد وقوله من حيث المعنى وقد حكم بصحة جملة من الاحاديث لا تبلغ درجة هذا  
 ولا تقاربه وصححه أيضا ابن المنذر وابن منده والبعثي وقال هذا الحديث صحيح  
 متفق على صحته وقال ابن الاثير في شرح المسند هذا حديث صحيح مشهور أخرجه  
 الأئمة في كتبهم واحبوا به وزجروه بثقات وقال ابن الملقن في البدر المنير هذا الحديث  
 صحيح جليل مروى من طرق الذي حضرنا منها تسع ثم ذكرها جميعا وأطال الكلام  
 عليها وسيأتي تلخيصها وقد ذكر ابن دقيق العيد في شرح الامام جميع وجود التعليل التي  
 يعمل بها الحديث قال ابن الملقن في البدر المنير ثقات وحاصلها كما قال فيه انه يعمل  
 بأربعة أوجه ثم سرد ما وطول الكلام فيها ومخلصها ان الوجه الاول الجهالة في سعيد  
 ابن سلمة والمغيرة بن أبي بردة المسند كورين في اسناده لانه لم يرو عن الاول الاصقوان بن  
 سليم ولم يرو عن الثاني الاسعدي بن سلمة وأجاب بأنه قد رواه عن سعيد الجلاح بضم الجيم  
 وتخفيف اللام وآخره مهملة وهو ابن كثير رواه من طريقه أحمد والحاكم والبيهقي  
 وأما المغيرة فقد روى عنه يحيى بن سعيد بن يزيد القرشي ومحمد بن كمال في  
 المستدرک الوجه الثاني من التعليل الاختلاف في اسم سعيد بن سلمة وأجاب بترجيح  
 رواية مالك أنه سعيد بن سلمة من بني الازرق ثم قال فقد دلت عنه الجهات العينا وحالا  
 الوجه الثالث التعليل بالارسال لان يحيى بن سعيد أرسله وأجاب بأنه قد أسنده سعيد بن  
 سلمة وهو وان كان دون يحيى بن سعيد فالرفع زيادة مقبولة عند أهل الاصول وبعض  
 أهل الحديث الوجه الرابع التعليل بالاضراب وأجاب بترجيح رواية مالك كما جزم به  
 الدارقطني وغيره وقد تلخص الحافظ ابن حجر في التلخيص ما ذكره ابن الملقن في البدر المنير  
 فقال ما حاصله ومداراه على صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن  
 أبي هريرة قال الشافعي في اسناده هذا الحديث من لا عرفه قال البيهقي يحتمل انه يريد  
 سعيد بن سلمة أو المغيرة أو كليهما ولم ينفرد به سعيد عن المغيرة فقد رواه عنه يحيى بن سعيد  
 الانصاري الا انه اختلف عليه فيه فروى عنه عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة ان ناسا  
 من بني مدلج أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فذكره وروى عنه عن المغيرة عن رجل من بني  
 مدلج وروى عنه عن المغيرة عن أبيه وروى عنه عن المغيرة بن عبد الله أو عبد الله

المؤمنين في علم الحديث  
 الشريف رضى الله عنه وأرضاه  
 وجعل الفردوس منزله ونزله  
 وماواه (ورحمه الله) نعالى رجة  
 وأسعة (من أعظم الكتب  
 المصنفة في الاسلام) وأحكما  
 بعد كتاب الله العزيز العلم  
 بأجاء سلف الامة وأئمتها  
 الكرام وهو أول مصنف  
 صنف في الصحيح المجرد وأول  
 الكتب الستة في علم الحديث  
 وأجلها وأفضلها وأشهرها  
 وأكرمها في الصحة والقبول  
 عند الجمهور على المذهب المختار  
 المنصور قال الحافظ ابن حجر  
 رحمه الله في هدى السارى مقدمة  
 فتح البارى في ذكر السبب  
 الباعث للبخارى على تصنيف  
 جامعته ان انار النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه  
 وكبار تابعيهم مدونة في الجوامع  
 ولا مرتبة خشية أن يختلط  
 بعض ذلك بالقرآن العظيم  
 ولفظهم وسيلان أذهانهم  
 ولان أكثرهم كانوا لا يعرفون  
 الكتابة ثم حدث في آخر عصر  
 التابعين تدوين الآثار وتبويب  
 الاخبار لما انتشر الغلب في  
 الامصار وكثر الابتداء من  
 الخوارج والروافض ومنكرى  
 الاقدار فاول من جمع ذلك  
 الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي  
 عروبة وغيرهما وكانوا يصنفون

ابن المغيرة وروى عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبيه عن رجل من بني مدليج اسمه عبد الله  
وروى عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبي بردة مرفوعا وروى عنه عن المغيرة عن  
عبد الله المدليجي هكذا قال الدارقطني وقال أشبهها بالصواب عن المغيرة عن أبي هريرة  
وكذا قال ابن حبان والمغيرة معروف كما قال أبو داود وقد وثقه النسائي وقال ابن  
عبد الحكم اجتمع عليه أهل إفريقية بعد قتل يزيد بن أبي مسلم فأبى قال الحافظ فعلم من  
هذه الغلط من زعم أنه مجهول لا يعرف وأما سعيد بن سلمة فقد تابع صفوان بن سليم  
في روايته له عنه الجلاح بن كثير ورواه جماعة منهم الليث بن سعد وعمر بن الحرث ومن  
طريق الليث ورواه أحمد والحاكم والبيهقي ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن  
جماد بن خالد عن مالك بن سنده عن أبي هريرة وفي الباب عن جابر عند أحمد وابن ماجه  
وابن حبان والدارقطني والحاكم بنحو حديث أبي هريرة وله طريق أخرى عنه عند  
الطبراني في الكبير والدارقطني والحاكم قال الحافظ واسناده حسن ليس فيه  
الامتناع من التدايس انتهى وذلك لأن في اسناده ابن جريج وأبا الزبير وهما مدلسان  
قال ابن السكن حديث جابر أصح ما روى في هذا الباب وعن ابن عباس عند الدارقطني  
والحاكم بلفظ ماء البحر طهور قال في التلخيص ورواه ثقات ولكن صحح الدارقطني  
وقفه وعن ابن الفراسي عنه ابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة وقد أعله البخاري  
بالإرسال لأن ابن الفراسي لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده عنه الدارقطني والحاكم بنحو حديث أبي هريرة وفي اسناده المثنى الراوى له  
عن عمرو وهو ضعيف قال الحافظ ووقع في رواية الحاكم الأوزاعي بدل المثنى وهو غير  
محموظ وعن علي بن أبي طالب عنه الدارقطني والحاكم باسناده من لا يعرف  
وعن ابن عمر عند الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة وعن أبي بكر الصديق عند الدارقطني  
وفي اسناده عبد العزيز بن أبي ثابت وهو كما قال الحافظ ضعيف وصحح الدارقطني وقفه  
وابن حبان في الضعفاء وعن أنس عند الدارقطني وفي اسناده ابن أبي نويان قال  
وهو متروك (قوله سأل رجل) وقع في بعض الطرق التي تقدمت أن اسمه عبد الله وكذا  
ساقه ابن بشير والباقي باسناده وأورده الطبراني فيمن اسمه عبد وتبعه أبو موسى الحافظ  
الاصماني في كتاب معرفة الصحابة فقال عبد أبو زمعة البلوي الذي سأل النبي صلى الله  
عليه وسلم عن ماء البحر قال ابن منيع بلغني أن اسمه عبد وقيل اسمه عبيد بالتصغير وقال  
السمعاني في الانساب اسمه العركي وغلط في ذلك وإنما العركي وصف له وهو  
ملاح السفينة (قوله هو الطهور) قد تقدم في أول الكتاب ضبطه وتفسيره وهو عند  
الشافعية المطهور به قال أحمد وحكي بعض أصحاب أبي حنيفة عن مالك وبه بعض أصحاب  
أبي حنيفة أن الطهور هو الطاهر واحتج الأولون بأن هذه اللفظة جاءت في لسان النضر  
للمطهر كقوله تعالى ماء طهورا وأيضا السائل إنما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن

كل باب على حدة إلى أن قام كبار  
أهل النابتة الثالثة فدرنا  
الاحكام فصفه الإمام مالك  
الموطأ وتوخى فيه القوى من  
حديث أهل الجاز ومن جبه  
ناقوال الصحابة وفتاوى  
التابعين ومن بعدهم وصنف  
ابن جريج بمكة والأوزاعي بالشام  
وسفيان الثوري بالكوفة  
وجماد بن سلمة بالبصرة ثم تلاهم  
كثير من أهل عصرهم في التبع  
على منوالهم إلى أن رأى بعض  
الأئمة منهم أن يقرروا حديث  
النبي صلى الله عليه وسلم خاصة  
وذلك على رأس المائتين فصنف  
عبد الله بن موسى العباسي  
السكر في مسنده وصنفه مدد  
ابن مسهر البصري مسندا  
وأسد بن موسى الأموي مسندا  
ونعيم بن حماد الخزاعي مسندا ثم  
انتهى الأئمة بعد ذلك أثرهم فقل  
إمام من الحفاظ الأوصاف  
حديثه على المسانيد كاجد وابن  
واهويه وعثمان بن أبي شيبة  
وغيرهم من النبلاء ومنهم من  
صنف على الأبواب وعلى  
المسانيد معا كابي بكر بن أبي  
شعبة فلما رأى البخاري رضى  
الله عنه هذه التصانيف ورواها  
واقترح رباها واستجلى محيها  
وجدها بحسب الوضع جامعة  
بين ما يدخل تحت التصحيح  
والتحسين والتضعيف والكثير  
منها يشبه التضعيف فلا يقال



التطهر بماء البحر لاعتن طهارته ويدل على ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في بئر  
بضاعة ان الماء طهور لانهم انما سألوه عن الموضوعه قال في الامام شرح الامام فان قيل  
لم يجبه بنعم حين قالوا أفتتوضأ به قلنا لأنه يصير مقيدا بحال الضرورة وليس كذلك  
وأيا فانه يفهم من الاقتصار على الجواب بنعم انه انما يتوضأ به فقط ولا يتطهر به  
لبقية الاحداث والانجاس فان قيل كيف شكوا في جواز الوضوء بماء البحر قلنا يحتمل  
انهم لما سمعوا قوله صلى الله عليه وسلم لا تركب البحر الا حاجا أو معتمرا أو غازيا في سبيل  
الله فان تحت البحر نار وتحت النار بحر أخرجه أبو داود وسعيد بن منصور في سننه عن  
ابن عمر مر فوعاظنوا انه لا يجزى التطهر به وقد روى موقوف على ابن عمر بلفظ ماء البحر  
لا يجزى من وضوء ولا جنابة ان تحت البحر نار ثم جاء ثم نارا حتى عدسبعة أبحر وسبع  
آيسار وروى أيضا عن ابن عمر وابن العاص انه لا يجزى التطهر به ولا جنبة في أقوال  
الصحابه لاسيما اذا عارضت المرفوع والاجماع وحديث ابن عمر المرفوع قال أبو داود  
رواه مجهولون وقال الخطابي ضعفوا اسناده وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح  
وله طريق أخرى عند البزار وفيها يثني أبي سليم وهو ضعيف قال في البدر المنير في  
الحديث جواز الطهارة بماء البحر وبه قال جميع العلماء الا ابن عبد البر وابن عمر وسعيد  
ابن المسيب وروى مثل ذلك عن أبي هريرة وروايته ترده وكذا رواه عنه د الله بن عمر  
وتعريف الطهور باللام الحسية المفيدة للحصر لا ينفي طهورة غيره من المياه لوقوع  
ذلك جوابا لسؤال من شك في طهورة ماء البحر من غير قصد للحصر وعلى تسليم انه  
لا تخصيص بالسبب ولا يقصر الخطاب العام عليه فقهوم الحصر المفيد انفي الطهورية  
عن غير مائه عموم مخصوص بالمنطوقات الصحيحة الصريحة القاضية باتصاف غيره بما قوله  
الحل ميمته فيه دليل على حل جميع حيوانات البحر حتى كلبه وخنزيره وبعبانه وهو  
المصحح عند الشافعية وفيه خلاف سابق في موضعه ومن فوائد الحديث مشروعية  
الزيادة في الجواب على سؤال السائل لقصد الفائدة وعدم لزوم الاقتصار وقد عقد  
البخاري لذلك بابا فقال باب من أجاب السائل باكثر مما سأله وذكر حديث ابن عمر أن رجلا  
سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس الحرم فقال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا  
السر اويل ولا البرنس ولا ثوبا من ثوبه الروس أو الزعفران فان لم يجد النعلين فليلبس  
الحقين وليقطعهما حتى يكو ناحت السكعين فكانت سألته عن حالة الاختيار فأجابته  
عنها وزاد حالة الاضطرار وليست اجنبية عن السؤال لان حالة السفر تقي ذلك قال  
الخطابي وفي حديث الباب دليل على ان المفتي اذا سئل عن شيء وعلم ان اسائل حاجة الى  
ذكر ما ينصل بمسئلته استحب تعليمه اياه ولم يكن ذلك تكلفا لما لا يعنيه لانه ذكر الطعام  
وهم سألوه عن الماء لعله انهم قد يوزهم الزاد في البحر انتهى وأما ما وقع في كلام كثير من  
الاصوليين ان الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة

اغتسه سفين فجر دهمته لجمع الحديث  
الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين  
وقوى عز منته على ذلك ما سمعه  
من استاذة ابن راهويه لوجهتم  
كأبا مختصرا الصحيح سنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فوق ذلك في  
قلبه فأخذ في جمع الجامع الصحيح  
وعن البخاري قال رأيت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وكانني  
واقف بين يديه ويدهى مروحة  
اذ بعنه نسأت بعض المعبرين  
فقال لي انت تذب عنه الكذب  
فهو الذي حملني على اخراج هذا  
الجامع الصحيح وعنه رضى الله  
عنه قال ما كتبت في كتاب  
الصحيح حديثا الا اغتسلت  
قبل ذلك وصليت ركعتين وعنه  
قال خرجت الصحيح من ستمائة  
الف حديث وعنه ايضا لم اخرج  
في هذا الكتاب الا صحيحا وما  
تركت من الصحيح أكثر حتى  
لا يطول قال محمد بن أبي حاتم  
رأيت محمد بن اسمعيل في المنام  
يمشي خلف النبي صلى الله عليه  
وسلم وانبي صلى الله عليه وسلم  
يمشي فكلماه رفع النبي صلى الله  
عليه وسلم قدمه المباركة وضع  
البخاري قدمه في ذلك الموضع  
ورأى فحمد بن فضل نحو هذا المنام  
أيضا انتهى قلت وهذه منقبة  
عظيمة وتركمة شريفة له ولمن  
يعمل بكتابه الصحيح وبقته مدى  
بقعه الصريح ولما الف جامع

عرضه على الامام احمد بن حنبل  
ويحيى بن معين وعلى بن المديني  
وغيرهم من الأئمة الفحول  
فاستحسنوه وشهدوا بالصحة  
والقبول الأربعة أحاديث  
قال العقيلي والقول فيها قول  
بخاري وهي صحيحة وقد اتفق  
أهل العلم على ان كتابه هذا صحيح  
الكتب بعد كتاب الله ونقاه  
سلف الأمة وأئمتها بالقبول وان  
مسلم صاحب الصحيح كان ممن  
يستفيد منه ويعترف بأنه  
ليس له نظير في علم الحديث وهذا  
الترجيح هو المختار المعلوم عليه  
عند الجمهور ومن خالف ذلك  
فقد خالف الجميع عليه والمتمم  
فلا يعاباه ولا يلتفت اليه  
(وأكثرها فوائد) لانه التزم مع  
صحة الاحاديث استنباط الاحكام  
الفقهية والنسكات الحكمية  
واعنى فيها آيات الاحكام  
وترجم لكل باب باب ظاهرة  
وخفية ولذا اشتهر بدقة  
البخاري في تراجمه وهي حيرت  
الافكار وأدهشت العقول  
والابصار وأعت مدارك  
الفقهاء النظائر وانما بلغت  
هذه المرتبة لما روى أنه يعضها  
بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
ومنيبه فهو المجهت المطلق الفقيه  
المنوقد والحديث الجيد والامام  
المستند وكتاب الجامع الصحيح  
أعم الكتب فوائد واجهها

بل المراد ان الجواب يكون مقيد بالحكم المسؤل عنه والحديث فوائد غير ما تقدم قال  
ابن الملقن انه حديث عظيم أصل من أصول الطهارة مشتمل على أحكام كثيرة وقواعد  
مهمة قال الماوردي في الحاوي قال الحميدي قال الشافعي هذا الحديث نصف علم الطهارة  
(وعن أنس بن مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر فالتس  
الناس الوضوء فلم يجدوا فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فوضعه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في ذلك الاناء يده وأمر الناس أن يتوضؤوا منه فرأيت الماء ينبع من تحت  
أصابعه حتى توضؤا من عند آخرهم متفق عليه ومتفق على مثل معناه من حديث جابر  
ابن عبد الله) لفظ حديث جابر وضع يده صلى الله عليه وسلم في الركوة فجعل الماء ينور  
بين أصابعه كما مثال العيون نشر بنا وتوضأنا قلت كم كنتم قالوا كلأمة ألف لكفانا  
قال كلأخمس عشرة مائة قوله وحانت الواو واللحالة بتقدير قد قوله الوضوء بفتح الواو أي  
الماء الذي يتوضأ به قوله فأني بضم الهمزة على البناء المفعول وقد بين البخاري في رواية  
ان ذلك كان بالزوراء وهي سوق بالمدينة وقوله بوضوء بفتح الواو أيضا أي باناء فيه ماء  
ليتوضأ به ووقع في رواية البخاري بخار رجل يقدح فيه ماء يسير فصغرا أن يبسط فيه  
صلى الله عليه وسلم كنهه فضم أصابعه قوله ينبع بفتح أوله وضم الموحدة ويجوز  
كسر حار ففتحها قاله في الفتح قوله حتى توضؤا من عند آخرهم قال الكرماني حتى  
للتدريج ومن البيان أي توضأ الناس حتى توضأ الذين عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم  
وعند بعضه في لان عند وان كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضي أن تكون  
لمطلق الظرفية فكانه قال الذين هم في آخرهم وقال التيمي المعنى توضأ القوم حتى وصلت  
النوبة الى الآخر وقال النووي من هنا جنى الى وهي لغة وتعبه الكرماني بانهم اشادة  
ثم ان الى لا يجوز أن تدخل على عند ولا يلزم مثله في من اذا وقعت بمعنى الى قال في الفتح  
وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال عند زائدة والحديث يدل على مشروعية المواضعة  
بالماء عند الضرور قلن كان في مائه فضل عن وضوئه وعلى ان اعتراف المتوضي من الماء  
القليل لا يصير الماء مستعملا واستدل به الشافعي على ان الامر بغسل اليد قبل ادخالها  
الاناء بدلا من وسما في تحقيق ذلك قال ابن بطلان هذا الحديث ثم دمج من الصحابة  
الانه لم يروا الامن طريق أنس وذلك لطول عمره واطلب الناس علوا السند وناقضه  
القاضي عياض فقال هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغنير  
عن الكافة متصلا عن جلد من الصحابة بل لم يؤثر عن أحد منهم انكار ذلك فهو ملحق  
بالقطعي قال الحافظ فانظركم بين المكلامين من التفاوت انتهى ومن فوائد الحديث  
ان الماء الشريف يجوز رفع الحديث به ولهذا قال المصنف ترجحه الله وفيه تبيين انه  
لا بأس برفع الحديث من ما ذكره من لان قصاره انه ما شريف متبرك به والماء الذي وضع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فيه بهذه المشابة وقد جاء عن علي كرم الله وجهه

مقامه وأحسنه أعوانه وأصح  
الصحف المؤلفة في هذا الشأن  
والمتمنى بالقبول من العلماء  
الراخين القبول في كل زمان  
ومكان وقد قال النبي صلى  
الله عليه وسلم في منام أبي زيد  
المروزي أنه كافي وكفي به هذا  
القول شرفا وجمعة وقال جماعة  
من السادة وعصاة من القادة  
إن كتابه الصحيح ما قرئ في شدة  
الافرجت ولا ركب به في  
مراكب الانحط وكان مؤلفه  
محباب الدعوة دعا قاروه قال  
الحافظ ابن كثير يستسقى بقراءته  
الغمام واجمع على قبوله وصحة  
ما فيه أهل الاسلام فله دره من  
تأليف رفع علم معارف معرفته  
وتسلسل حديثه بهذا الجامع  
فأكرم بسنده العالي ورفعته  
انتهى ولا أعلم كتابا تحت ادبهم  
السماع بلغ من الرفعة والقبول  
والهبة والشهرة هذا المبلغ  
العظيم ولا صاحب كتاب رقى على  
معارج الفضل والشرف  
والعز ذلك المعراج الكريم  
ولو ذهبت أكر من فضله وفضل  
كتابه وماله من الشرف  
والكرامة لمجا مجلده في ذلك  
ضخما وقد ذكرنا تطرا من هذا  
الباب في الحطبة والاتحاف  
وكذا تصدى ليسانه الحافظ ابن  
حجر رحمه الله في مقدمة الفتح  
والقسطاني في أوائل الارشاد

في حديثه قال فيه ثم أقاض رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا بسجل من ماء زمزم  
فشرب منه وتوضأ رواه أحمد انتهى وهذا الحديث هو في أول مسند علي من مسند  
أحمد بن حنبل واقطعه حديثا لعبد الله يعني ابن أحمد بن حنبل حديثي أحمد بن عبيدة  
البصري حديثا للمغيرة بن عبد الرحمن بن الحرث عن أبيه عن زيد بن علي بن حسين بن علي  
عن أبيه عن علي بن حسين عن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة فذكر حديثنا  
طويلا وفيه ثم أقاض فدعا بسجل من ماء زمزم فشرب منه وتوضأ ثم قال انزعوا فلولان  
تعبوا عليها التزعت الحديث وهذا السناد مستقيم لأن عبد الله بن أحمد ثقة امام وأحمد  
ابن عبيدة الضبي البصري وثقة أبو حاتم والنسائي والمغيرة بن عبد الرحمن قال في التقريب  
ثقة جواد من الخامسة وأبو عبد الرحمن قال في التقريب من كبار ثقات التابعين  
وعبيد الله بن أبي رافع كان كاتب علي وهو ثقة من الثالثة كما في التقريب وقال ابن معين  
لا بأس به وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه وأما الامامان زيد بن علي ووالده زين العابدين فهما  
أشهر من ناز على علم وقد أخرج هذا الحديث أهل السنن وصححه الترمذي وغيره وسنبره  
صلى الله عليه وسلم من زمزم عند الافاضة ثابت في صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي  
من حديث جابر الطويل بلفظ فأتى يعني النبي صلى الله عليه وسلم حتى عبد المطلب وهم  
يسقون على زمزم فقال انزعوا بني عبد المطلب فلولان يغلبكم التماس على سقائيتكم  
لنزعت معكم فناولوه دلو فاشرب منه وهو في المتن عليه من حديث ابن عباس باللفظ  
سقيت النبي صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم وفي رواية استسقى عند البيت  
فأنتبه بدلو والسجل بين مهملة مفتوحة بخيم ساكنة الدلو المملوء فان تعطل فليس  
بسجل وبأني تمام الكلام عليه في باب طهارة الارض وحديث الباب فوائد كثيرة  
خارجة عن مقصود ما نحن بصدد فلهذا صرنا على هذا المقدار

\*(باب طهارة الماء المتوضأ به)\*

(عن جابر بن عبد الله قال جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض لا أعقل  
فتوضأ وصب وضوءه على متفق عليه وفي حديث صلح الحديبية من رواية المسور بن  
مخرمة وعمران بن الحكم ما فتحهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فخامة الا وقعت في كف  
رجل فذلك به ساوجه وجهه وادواوضا كادوا يقتلون على وضوئه وهو بكامله لاجد  
والبخاري) قوله يعودني زاد البخاري في الطب ماشيا قوله لا أعقل أي لا أفهم وحذف  
منه قوله إشارة الى عظم الحال أو لغرض التعميم أي لا أعقل شيئا من الامور وصرح  
البخاري بقوله شيئا في التفسير من صحيحه وله في الطب فوجدني قد أغشى على قوله وضوءه  
يحقل أن يكون المراد صب على بعض الماء الذي توضأ به ويدل على ذلك ما في رواية  
البخاري باللفظ من وضوئه ويحقل أنه صب عليه ما بقي منه والاول أظهر لقوله في حديث

الباب فتوضأ وصب وضوءه على ولا يداود فتوضأ وصبه على فإنه ظاهر في أن المصوب  
 هو الماء الذي وقع به الوضوء قوله ما تنخم التنخم دفع الشيء من الصدر والآنف وقد  
 استدلل الجمهور بصبه صلى الله عليه وسلم لوضوئه على جابر ونقيره للصحابة على الزبرك  
 بوضوئه وعلى طهارة الماء المستعمل للوضوء وذهب بعض الحنفية وأبو العباس إلى أنه  
 نجس واستدلوا على ذلك بأدلة منها حديث أبي هريرة بلقظ لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم  
 وهو جنب وفي رواية لا يبول أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وسأني قالوا البول  
 ينجس الماء فيكذلك الاغتسال لأنه صلى الله عليه وسلم قد غسلى عنهما جميعاً ومنها الإجماع  
 على إضاغته وعدم الانتفاع به ومنها أنه ماء أزيل به مانع من الصلاة فانتقل المنع إليه  
 كغسالة النجس المتغيره فيجب عن الأول بأنه أخذ بدلالة الاقتران وهي ضعيفة وبقول  
 أبي هريرة يقتضيه تساؤلاً كما سأني فإنه يدل على أن النهي إنما هو عن الانغماس لا عن  
 الاستعمال والامساك بين الانغماس والتناول فرق وعن الثاني بأن الإضاغة لا غناء  
 غيره عنه لا للنجاسة وعن الثالث بالفرق بين مانع هو النجاسة ومانع هو غيرها وبالمنع من  
 أن كل مانع يصير له بعد انتقاله الحكم الذي كان له قبل الانتقال وأيضاً هو تمسك بالقياس في  
 مقابلة النص وهو قاسد الاعتبار ويلزمهم أيضاً تحريم شربه وهم لا يقولون به ومن  
 الأحاديث الدالة على ما ذهب إليه الجمهور حديث أبي حنيفة عند البخاري قال خرج علينا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة فأتى بوضوء فتوضأ بفعل الناس يأخذون من فضل  
 وضوئه فيتمسحون به وحديث أبي موسى عنده أيضاً قال دعا النبي صلى الله عليه وسلم  
 بقدح فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ومج فيه ثم قال لهم أيعني أبا موسى وبلا لا شرباً منه  
 وأفرغاً على وجوهكم ونشوركما وعن السائب بن يزيد عنده أيضاً قال ذهبت بي خالتي إلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن ابن أختي وقع أي مريض فمسح رأسي  
 ودعاني بالبركة ثم توضأ فشربت من وضوئه ثم ففت خلف ظهره الحديث فإن قال الذاهب  
 إلى نجاسة المستعمل للوضوء أن هذه الأحاديث غاية ما فيها الدلالة على طهارة ما توضأ به  
 صلى الله عليه وسلم ولعل ذلك من خصائصه قلنا هذه دعوى غير نافذة فإن الأصل أن  
 حكمه وحكم أمته واحد إلا أن يقوم دليل يقضي بالاختصاص ولا دليل وأيضاً الحكم  
 يكون الشيء نجساً حكمه شرعي يحتاج إلى دليل يلزمه الخصم فها هو (وعن حذيفة بن  
 اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لقيه وهو جنب فحاده عنه فاعتسل ثم جاء فقال  
 كنت جنباً فقال إن المسلم لا ينجس رواده الجماعة إلا البخاري والترمذي وروى الجماعة  
 كلهم نحوه من حديث أبي هريرة) حديث أبي هريرة المشار إليه له ألقاظ منها أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب فاعتسل منه فذهب فاعتسل ثم  
 جاء فقال له أين كنت يا أبا هريرة قال كنت جنباً فذكرت أن أجالسك وأنا على غير طهارة  
 فقال سبحان الله أن المؤمن لا ينجس قوله وهو جنب يعني نفسه وفي رواية أبي داود

وعلماء الأصول في كتب أصول  
 الحديث ومن جد وجد ومن  
 وجد وجد لله تعالى شـ  
 وتعظيماً لقدرته على خالق مثل  
 ذلك الإمام وإيجاد مثل هذا  
 الكتاب الرفيع الشأن اعترافاً  
 بنضله ومنه وإطفائه على أمة  
 الإسلام (الآن الأحاديث  
 المتكررة فيه متفرقة  
 في الأبواب وإذا أراد الإنسان  
 أن ينظر الحديث في أي باب  
 لا يكاد يتمدى إليه إلا بعد جهد  
 بليغ (وطول فتش) قال الحافظ  
 في مقدمة الفتح جميع أحاديثه  
 بالمكرر سوى العلاقات  
 والمتابعات سبعة آلاف وثلاثمائة  
 وسبعة وتسعون حديثاً والخاص  
 من ذلك بالمتكررات ألفاً وحديث  
 وستمائة وحديثان وإذا ضم  
 إليه المتون المتعلقة بالرفوعة  
 التي لم يوصلها في موضع آخر منه  
 وهي مائة وتسعة وخمسون  
 حديثاً صار مجموع الخالص ألفي  
 حديث وسبع مائة وأحد وستين  
 حديثاً ووجه ما فيه من التعاليق  
 ألف وثلثمائة وأحد وأربعون  
 حديثاً وأكثرها مكرر مخرج في  
 الكتاب أصول متونه وليس فيه  
 من المتون التي لم تخرج من هذا  
 الكتاب ولو من طريق أخرى  
 إلا مائة وستون حديثاً ووجه  
 ما فيه من المكرر تسعة آلاف  
 وأثنان وثمانون حديثاً وهذا

وأنا جنب وهذه اللفظة تقع على الواحد المذكر والمؤنث والاثني والجمع بلفظ واحد  
قال الله تعالى في الجمع وإن كنتم جنباً فاطهروا وقال بعض أزواج النبي صلى الله عليه  
وسلم إنى كنت جنباً وقد يقال جنبان وجنبون واجناب قوله في ما عدنه أى مال وعدل  
قوله لا ينجس فيه لغتان ضم الجيم وفتحها وفي ما ضيه أيضاً لغتان نجس ونجس بكسر  
الجيم وضمها فن كسرهما في الماضي فتحها في المضارع ومن ضمها في الماضي ضمها في المضارع  
أيضاً قال النووي وهذا قياس مطرد ومعروف عند أهل العربية الأحراف مستفادة من  
الكسر قوله إن المسلم تسكت بمفهومه بعض أهل الظاهر وحكامه في البحر عن الهادي  
والقاسم والناصر ومالك فقالوا إن الكافر نجس عين وقوا ذلك بقوله تعالى إنما  
المشركون نجس وأجاب عن ذلك الجمهور بأن المراد منه أن المسلم طاهر الأعضاء لاعتقاده  
بجسامة الجساسة بخلاف المشرک لعدم تحفظه عن الجساسة وعن الآية بأن المراد أنهم  
نجس في الاعتقاد والاستهزاء وجتهدوا على صحة هذا التأويل إن الله أباح نساء أهل  
الكتاب ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من بضاجهن ومع ذلك فلا يجب من غسل  
الكتانية إلا مثل ما يجب عليهم من غسل المسلمة ومن جملة ما استدلل به القائلون بنجاسة  
الكافر حديث أنزل الله صلى الله عليه وسلم وقد ثقف المسجد وقد ربه لقول الصحابة  
قوم أنجاس لما رأوه أنزلهم المسجد وقوله لا يثعلب لما قال له يارسول الله أنا بارض قوم  
أهل كتاب أفما كل في آيتهم قال إن وجدتم غيرهما فلا تأكلوا فيهوا وإن لم تجدوا فافغسلوها  
وكاؤا فيهوا وسياقى في باب آية الكفار وأجاب الجمهور عن حديث أنزل وقد ثقف بانه  
حجة عليهم لا لهم لأن قوله ليس على الأرض من أنجاس القوم شئ إنما أنجاس القوم على  
أنفسهم بعد قول الصحابة قوم أنجاس صريح في نفى الجساسة الجسمية التي هي محل النزاع  
ودليل على أن المراد نجاسة الاعتقاد والاستهزاء وعن حديث أي ثعلب بانه الأمر  
بغسل الآتية ليس لتلوئهم بارتطابهم بل لطبخهم الخنزير وشربهم الخمر فيريد على ذلك  
ما عند أحمد وأبي داود من حديث أي ثعلب أيضاً بلفظ أن أرضنا أرض أهل كتاب  
وانهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف نصنع بآيتهم وقد ورههم وسياقى ومن  
أجوبة الجمهور عن الآية ومفهوم حديث الباب بانه ذلك تنفير عن الكفار واهانة  
لهم وهذا وإن كان مجازاً فقرينة ما ثبت في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم توضع من  
من أدة مشركه ووربط ثمامة بن أثال وهو مشرك بسارية من سوارى المسجد وأكل من  
الشاة لقي أهدتم اليهم يدي من خيبر وأكل كل من الجبن المحلوب من بلاد النصارى كما  
أخرجه أحمد وأبو داود من حديث ابن عمر وأكل كل من خبز المشركين والاهالة لما دعاه إلى ذلك  
يهردى وسياقى في باب آية الكفار وما سلف من مباشرة الكتانيات والاجتماع على جواز  
مباشرة المسيحية قبل إسلامها وتحليل طعام أهل الكتاب ونسائهم بآية المباعدة وهي آخر  
ما نزل وأطعمه صلى الله عليه وسلم وأصحابه للوفد من الكفار من دون غسل للآتية

العدة خارجة عن الموقوفات  
على الصحابة والمقطوعات عن  
التابعين ومن بعدهم وقد  
استوعبت وصل جميع ذلك  
في كتاب تعليق التعليق وهذا  
الذي حررته من عدة ما في صحيح  
البخاري تحرير بالغ فتح الله به  
لا أعلم من تقدمنى إليه وأنا مقر  
بعدم العصمة من السهو والخطأ  
انتهى وعدد كتبه كما قال في  
الكتاب مائة وستون  
وأبوابه ثلاثة آلاف وأربعمائة  
وخمسون باباً مع اختلاف قليل  
في نسخ الأصول وعدد مشايخه  
الذين خرج عنهم فيهما مائتان  
وسبعة وخمسون نفساً وعدد من  
تفرد بالرواية عنهم دون مسلم  
مائة وأربعون أو ثلاثون وتفرد  
أيضاً بمشايخ لم تقع الرواية عنهم  
كبيرة أصحاب الكتب الخمسة  
الأبوالواسطة ووقع له اثنتان  
وعشرون حديثاً ثلاثيات  
الاسناد وأول جامعهم بعد  
المسألة باب كيف كان بدء الوحي  
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقول الله عز وجل أنا وأوحينا  
إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين  
من بعده الآية كما سياقى مخفراً  
(ومقصود البخاري رحمه الله  
تعالى بذلك) أي بالتكرار (كثرة  
طرق الحديث وشهرته) لا  
الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر  
المقدمي إن البخاري كان يذكر

الحديث في كتابه في مواضع  
ويستدل به في كل باب باسناد آخر  
ويستخرج منه بحسن استنباطه  
وغزارة فقهه معني يقتضيه  
الباب الذي أخرجه فيه  
وقل ما يورد حديثا في موضعين  
باسناد واحد ومعني واحد ولفظ  
واحد وانما يورد من طريق  
أخرى لمعان انتهى ثم ذكرها  
وبلغها الى ثمان معان وذكر  
أيضا وجهه نقطية الحديث  
في الابواب تارة واقتصاره منه  
على بعضه أخرى قال الحافظ  
ابن حجر بعد ما حكى ذلك عن ابن  
طاهر واذا تقررت ذلك انضح أنه  
لا يعتمد الا لفائدة حتى ولو لم تظهر  
لإعادته فائدة من جهة الاسناد  
ولامن جهة المتي لكان ذلك  
لإعادته لأجل مغيرة الحكم  
الذي تشغل عليه الترجمة الثانية  
وهو جبالا يعتمد مكررا بلا فائدة  
كيف وهو لا يخلصه من فائدة  
اسنادية وهي إخراجها للاسناد  
عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير  
ذلك وهذا بين لمن استقرأ كتابه  
واصف من نفسه انتهى قلت  
ويظهر تفصيل هذا الاجمال  
من الرجوع الى فتح الباري  
(ومقصودنا) في هذا التجريد  
الصريح لأحاديث الجامع  
الصحيح (أخذا اصل الحديث)  
المرفوع دون غيره (لكونه قد  
علم ان جميع مانفيه) أي في كتاب

ولا أمر به ولم ينقل توقيطاً عن السلف الصالح ولو توقوا الشاع قال ابن  
عبد السلام ليس من التقشف أن يقول أشترى من سمن المسلم لامن سمن الكافر لان  
العناية لم يفتوا الى ذلك وقد زعم المذهب في المنار أن الاستدلال بالآية المذكورة  
على نجاسة الكافر وهم لانه حمل لكلام الله ورسوله على اصطلاح حادث وبين النجس  
في اللغة والنجس في عرف المشرعة عموم وخصوص من وجهه فالاعمال السيئة نجسة  
لغة لا عرفاً وانجر نجس عرفاً وهو أحد الاطمين عند أهل اللغة والعذرة بنجس في العرفين  
فلا دليل في الآية انتهى ولا يخفى ان مجرد تخالف اللغة والاصطلاح في هذه الافراد  
لا يستلزم عدم صحة الاستدلال بالآية على المطلوب والذي في كتب اللغة ان النجس ضد  
الطاهر قال في القاموس النجس بالفتح وبالكسر والتخريف وكشف وعضد ضد  
الطاهر انتهى فالذي ينبغي التعويل عليه في عدم صحة الاحتجاج به هو ما عرفت  
وحديث الباب أصل في طهارة المسلم حياً وميتاً أما الحى فاجماع وأما الميت ففيه خلاف  
ذهب أبو حنيفة ومالك ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمزيد بالله وأبو طالب الى  
نجاسته وذهب غيرهم الى طهارته واستدل صاحب البحر للأولين على النجاسة بنسخ  
زمن من الحبشي وهذا مع كونه من فعل ابن عباس كما أخرجه الدارقطني عنه وقول  
العصامي ونحوه لا ينتهز للاحتجاج به على الخصم محتمل أن يكون للاستقذار لا للنجاسة  
ومعارض بحديث الباب وبحديث ابن عباس نفسه عند الشافعي والبخاري تعليقا بلفظ  
المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً وبحديث أبي هريرة المتقدم وبحديث ابن عباس أيضاً عند  
البيهقي ان ميتكم يموت طاهراً فمسكياً تغسلوا ايديكم وترجع رأي العصامي على  
روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواية غيره من الغرائب التي لا يدري ما الحامل  
عليها وفي الحديث من الفوائد مشروعية الطهارة عند ملاسة الامور العظيمة واحترام  
أهل الفضل وتوقيرهم ومما حجتهم على أكمل الهيات وانما أحاديثه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وانخس أبو هريرة لانه صلى الله عليه وسلم كان يعنادهما صفة أصحابه  
اذا فهم والدعاء لهم هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة فلما طنانا  
الجنب يتنجس بالحدث خشياً أن يماسهما كعادته فبادرا الى الاعتسالم وانما ذكر  
المصنف رحمه الله هذا الحديث في باب طهارة الماء المتوضاه لقصد تكميل الاستدلال  
على عدم نجاسة الماء المتوضاه لانه اذا ثبت أن المسلم لا ينجس فلا وجه لجعل الماء نجساً  
بجرد دماسته له وسيأتى في هذا الكتاب باب معقود عدم نجاسة المسلم بالموت وسيشير  
المصنف الى هذا الحديث هنالك

\*(باب بيان زوال تطهيره)\*

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو  
جنب فقالوا يا أبا هريرة كيف يفعل قال يتناولونه تناولاً رواه مسلم وابن ماجه ولا جد



وأبي داود لا يوان أحد كم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنابة) قوله في الماء الدائم هو الساكن قال في الفتح يقال دؤم الطائر تدويمًا إذا صف جناحيه في الهواء فلم يحركهما والرواية الأولى من حديث الباب تدل على المنع من الاغتسال في الماء الدائم للجنابة وإن لم يبل فيه والرواية الثانية تدل على المنع من كل واحد من البول والاغتسال فيه على انفراده وسيأتي في باب حكم الماء إذا لاقته نجاسة حديث أبي هريرة هذا بلفظ ثم يغتسل فيه وبأبي البحث عن حكم البول في الماء الدائم والاغتسال فيه هناك وقد استدلل بالنهي عن الاغتسال في الماء الدائم على أن الماء المستعمل يخرج عن كونه أهلاً للتطهير لأن النهي ههنا عن مجرد الغسل فدل على وقوع المفسدة بمجرد وضوءه وحكم الوضوء حكم الغسل في هذا الحكم لأن المقصود التنزه عن التقرب إلى الله تعالى بالمستقذرات والوضوء يفسد الماء كما يفسد الغسل وقد ذهب إلى أن الماء المستعمل غير مطهر أكثر العترة وأحمد بن حنبل والليث والأوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنهما وأبو حنيفة في رواية عنه واحتجوا بهذا الحديث وبحديث النهي عن التوضي بفضل وضوء المرأة واحتج لهم في البحر بما روي عن السلف من تكميل الطهارة بالتيمم عند قلة الماء لا بما نسا قط منه وأجيب عن الاستدلال بحديث الباب بأن علته النهي ليست كونه بصير مستعمل لا بل مصيره مستحباً ثبت واردة الاستعمال فيبطل نفعه ويوضح ذلك قول أبي هريرة يتناولونه تناوؤاً ولا يضطر أباً منه وبأن الدليل اخص من الدعوى لأن غاية ما فيه خروج المستعمل للجنابة والمدعى خروج كل مستعمل عن الطهورية وعن حديث النهي عن التوضي بفضل وضوء المرأة يمنع كون الفضل مستعملاً ولو سلم فالدليل اخص من الدعوى لأن المدعى خروج كل مستعمل عن الطهورية لا خصوص هذا المستعمل وبالمعارضة بما أخرجه مسلم وأحمد من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة وأخرجه أحمد أيضاً وابن ماجه بنحوه من حديثه وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديثه باللفظ اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ليتوضأ منها أو يغتسل فقالت له يا رسول الله اني كنت جنباً فقال ان الماء لا يجنب وأيضاً حديث النهي عن التوضي بفضل وضوء المرأة فيه مقال سيأتي بيانه في بابيه وعن الاحتجاج بتكميل السلف للطهارة بالتيمم لا بما نسا قط بأنه لا يكون حجة إلا بعد تصحيح النقل عن جميعهم ولا سبيل إلى ذلك لأن القائلين بطهورية المستعمل منهم كالحسن البصري والزهري والشافعي ومالك والشافعي وأبي حنيفة في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين ونسب به ابن حزم إلى عطاء وسفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل الظاهر وبأن المنساق قد فني لأنهم لم يكونوا يتوضئون إلى أناء الملتصق بالأعضاء حقير لا يكفي بعض عضو من أعضاء الوضوء وبأن سبب الترتيب بعد تسليم صحته عن السلف وأمكان الانتفاع بالبقية هو الاستمالة

الصحيح الجامع للبخاري رحمه الله (صحيح) بل في أعلى طبقات الصحة التي لا يتصور المز يدعيها وقد عقد الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح فضلاً مستقلاً في تقرير كونه أصح الكتب المصنفة في الحديث النبوي وإطال في بيان ذلك إطالة حسنة مقدمة قال ابن الصلاح أول من صنف في الصحيح البخاري ثم تلاه مسلم وكلاهما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى وأما قول الشافعي ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك وفي رواية أصح من الموطأ فافهم قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً وأكثرهما فائدة قال أبو يعلى الخليلي رحمه الله تعالى رحمه الله محمد بن اسمعيل فإنه ألف الأصول يعنى أصول الأحكام من الأحاديث وبين للناس وكل من عمل بعده فافهم أخذته من كتابه كسمل انتهى فالتاس في الحديث عبال عليه والكلام في تقرير صحته وبيان أسبابه يطول جداً والأحاديث التي اتفقت عليها بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث اختص البخاري منها بأقل من ثمانين وبأقل ذلك يختص بمسلم ولا شك أن ما قل الاتقاد فيه أرجح مما أكثر وأيضاً في المقدمة فصل خاص

في سياق الاحاديث التي انتقدتها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من أهل النقد وقد أجاب عنها الحفاظ حديثا حديثا وأوضح أنه ليس فيه ما يخل بشرطه الذي حققه وكذلك ساق في فصل مستقل اسماء جميع من طعن فيه من رجاله على ترتيب الحروف المجهة والجواب عن ذلك الطعن بطريقتي الاضاف والعدل والاعتذار عن المصنف في التخريج لبعضهم ممن يقوى جانب القدرح فيه اما لكونه تجنب ما طعن فيه بسببه واما لكونه أخرج ما وافقه عليه من هو أقوى واما التفسير ذلك من الاسباب كما يتضح ذلك عند الرجوع اليه والحق الذي لا محيص عنه أن المعتبر في الرجال الصدق والضبط فقط دون ما اعتبره أكثر أهل الاصول من العدالة وغيرها وشرطوه في رواية الاحاديث كما حققه السديد العلامة محمد بن اسمعيل بن صلاح الأمير اليماني في مؤلفاته وعلى ذلك تندفع المطاعن كلها عن رجال الصحيح وحديثهم عن أن جميع ما في الصحيح صحيح بلا شك وأنه أصح الصحيح على وجه البسيطة تحت أديم السماء لا يساويه كتاب وإن صح في مزاه ولا يذانيه جامع وإن علا في مزاه سوى صحيح مسلم الذي في الصحة

وهذا يتضح عدم خروج المستعمل عن الطهورية وتحتم البقاء على البراءة الاصلية لاسيما بعد اعتضادها بكتابات وجزئيات من الأدلة كحديث خلق الماء طهورا وحديث مسح صلى الله عليه وسلم رأسه بفضل ماء كان بيده وسياقي وغيرهما وقد استدلل المصنف رحمه الله بحديث الباب على عدم صلاحية المستعمل للطهورية فقال وهذا النهي عن الغسل فيه يدل على أنه لا يصح ولا يجزى وما ذاك الا لصيرورته مستعملا باول جزء يلاقيه من الغسل فيه وهذا يجوز على الذي لا يحمل النجاسة فاما ما يحمله افا الغسل فيه مجزى فالحدث لا يتعدى اليه حكمه من طريق الاولى انتهى (وعن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل حدثني الربيع بن معاذ بن عفره فذكر حديث وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ومسح صلى الله عليه وسلم رأسه بما بقي من وضوئه في يده مرتين بدأ بوتره ثم رده الى ناصيته وغسل رجله ثلاثا ثلاثا وأما أحمد وأبو داود ومختصرهما فلفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه من فضل ماء كان بيده قال الترمذي عبد الله ابن محمد بن عقيل صدوق ولكن تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه وقال البخاري كان أحمد واسحق والجميدى يحفظون بحديثه) الخلاف بين الأئمة في الاحتجاج بحديث ابن عقيل مشهور وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب والسكلام على اطراف هذا الحديث محله الوضوء ومحل النجاسة منه مسح رأسه بما بقي من وضوئه في يده فانه مما استدلل به على ان المستعمل قبل انفصاله عن البدن يجوز التطهيرة به وقد عارضه مع ما فيه من المقال أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بما غير فضل يديه كحديث مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه بما غير فضل يديه وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن زيد انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم توضأ وأنه مسح رأسه بما غير فضل يديه وأخرج أيضا من حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ لرأسه ماء جديدا وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديثه أيضا نحوه وأنت خير بان كونه صلى الله عليه وسلم أخذ لرأسه ماء جديدا كما وقع في هذه الروايات لا ينافي ما في حديث الباب من أنه صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بما بقي من وضوئه في يديه لان التخصيص على شيء بصيغة لاندل الاعلى مجرد الوقوع ولم يتعرض فيه المصنف على المخصوص عليه ولانني لم أعده لا يستلزم عدم وقوع غيره والاولى الاحتجاج بما أخرجه الترمذي والطبراني من رواية ابن جارية بالفظ خذ للرأس ما جديدا فان صح هذا دل على انه يجب أن يؤخذ للرأس ما جديدا ولا يجزى مسحه بفضل ماء اليمين ويكون المسح ببقية ماء اليمين ان صح حديث الباب بمحتصاه صلى الله عليه وسلم لما تقرر في الاصول من أن فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة بل يكون محتصاه وذلك لان امره صلى الله عليه وسلم للامة أمر اخصاهاهم أخص من أدلة التامسبى القاضية باتباعه في اقواله وافعاله فينبى العام على الخاص ولا يجب التامسبى في هذا الفعل الذي ورد أمر الامة بخلافه وما نحن فيه من هذا القبيل وان كان



خطابا لوالده لانه يلحق به غيره اما لقياس أو بحديث حكى على الواحد كحكى على الجماعة وهو وان لم يكن حديثا معتبرا عند أئمة الحديث فقد شهد له عنه حديث انما قولى لامرأة كقولى لثلاثة امرأتى ونحوه قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث ما لفظه وعلى تقدير ان يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بما بقى من بال يديه فليس يدل على طهورية الماء المستعمل لان الماء كلما تنقل في محال التطهير من غير مقارفة الى غيرها فعلمه وتطهيره باقى ولهذا لا يقطع عمله في هذه الحال تغيره بالنجاسات والطهارات انتهى وقد قدمنا ما هو الحق في الماء المستعمل

\*(باب الرد على من جعل ما يغترف منه المتوضي بعد غسل وجهه مستعملا)\*

(عن عبد الله بن زيد بن عاصم انه قيل له توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في عابا ناهيا كفا منه على يديه فغسلها ثم ادخل يده فاستخرجها فغسلها واستنشق من كف واحدة ففعل ذلك ثلاثا ثم ادخل يده فاستخرجها فغسل وجهه ثلاثا ثم ادخل يده فاستخرجها فغسل يديه الى المرفقين مرقتين ثم ادخل يده فاستخرجها فمسح برأسه فانبل يديه وادبر ثم غسل رجليه الى الكعبين ثم قال هكذا كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه ولانظمه لاحد) قوله فا كفا منه أى أمال وصب وفي رواية لمسلم كفا منها أى المطهرة أو الاداوة قوله ثم ادخل يده هكذا وقع في صحيح مسلم ادخل يده بلفظ الافراد وكذا في أكثر روايات البخارى وفي رواية ثم ادخل يديه فاعترف بهما وفي أخرى له من حديث ابن عباس ثم أخذ غرفة فعمل بهما هكذا أضافها الى يده الأخرى فغسل بها وجهه ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وفي سنن أبي داود والبيهقي من رواية على عليه السلام في وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ادخل يديه في الاناء جميعا فأخذ بهما حفنة من ماء فغسل بها على وجهه فهذه الروايات في بعضها يديه وفي بعضها يده فقط وفي بعضها يده وضم الأخرى اليها ففى ذلك على جواز الأمور الثلاثة وانما سئمة قال النووي ويجمع بين ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في مرات وهي ثلاثة أوجه لا صاحب الشافعى ولكن الصحيح منها والمشهور الذى قطع به الجمهور ونص عليه الشافعى في البيهقى والزنى ان المستحب أخذ الماء للوجه باليدين جميعا لكونه أسهل وأقرب الى الاسباغ والكلام على أطراف الحديث يأتى في الوضوء ان شاء الله وانما ساقه المصنف ههنا للرد على من زعم ان الماء المغترف منه بعد غسل الوجه يصير مستعملا لا يصلح للطهيرة وهى مقالة باطلة يرد هاهنا الحديث وغيره وقد زعم بعض القائلين بخروج المستعمل عن الطهورية ان ادخال اليد في الاناء للغرفة أتى بغسلها بما يصير مستعملا وللعنفية والشافعية وغيرهم مقالات في المستعمل ليس عليها أنارة من علم وقصة يلات وتقر يعات عن الشريعة السمعة السهلة بمعزل وقد عرفت بما سلف ان هذه المسئلة أعنى خروج المستعمل عن الطهورية بمعية على شفا جرف

تلاه ولذا قال صاحب حجة الله البالغة في باب طهقات كتب الحديث ما لفظه اما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على ان جميع ما فيه ما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وانهم ما متواثران الى مصنفهم وما وانه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين اه قلت وكان في هذه العبارة إشارة الى ما قاله ابن الهمام الحنفى في التحرير وهو قوله كون ما فى الصحيحين راجعا الى ما روى برجالهما فى غيرهما أو على ما تحقق فيه من شرطهما بعد امامة المخرج فتحكم وزاد فى فتح القدير شرح الهداية تحكما لا يجوز التقليد فيه الى آخر ما قال وهو هفوة منه واضحة وزلة فاضحة ولذا تعقبه جمع من أهل الدراية والزواية منهم السيد محمد بن اسمعيل الأمير فى بعض فتاواه وصاحب المنهج الروى فى مصطلح الحديث النبوى والشيخ العلامة على بن قاضى القضاء محمد بن على الشوكانى رحمه الله تعالى قال فى الدراسات يريد يعنى ابن الهمام بهذا الكلام الانقذاح فيما تمالات عليه كلمة المحدثين سلفا وخلفا والفقهاء المتقدمين والمتأخرين الا الشيخ المذکور ومن تبعه من تلامذته وبعض الحنفية المتأخرين من الترتيب المشهور بين صحاح الاحاديث وانما خمسة أقسام واعلاها ما اتفق عليه البخارى ومسلم ثم ما انفرد به البخارى

ثم ما انفرد به مسلم ثم ما هو صحيح على شرطه ما ولا يخرج واحد منهما ثم ما هو على شرط البخاري ثم ما هو صحيح على شرط مسلم ثم ما هو صحيح عند غيرهما متوفى فيه الشروط المعتبرة في الصحة وغرضه من ذلك كما قال الشيخ عبد الحق الذهلي في مقدمة شرح سفر السعادة عدم ما مشى بمشاه ورضى بما ارتضاه تأييد مصادمة الفقهاء الخفية بالحدوث ومعارضتهم ايامهم وهذا صريح في اقرارهم بان تأييد مذهب الخفية لا يتأتى الا بتبصير الصحيحين كغيرهما من الصحاح بابطال الخصوصية من مسماحة وثقة وان محاولة الانتداح المذكور في الترتيب المتقدمة انما هو لكون هذا المذهب في الاغلب على خلاف ما في الصحيحين اهـ ثم تعقب قول ابن الهمام ومن تبعه الى اوراق واطال في ذلك اطالة كاتبة شافية وأتى بما يقتضى منه العجب العجائب فله دره وعلى الله أجره حيث اغتم الخصم الادب بصحيح الجواب وفصل الخطاب (قال الامام النووي في مقدمة كتابه شرح مسلم وأما البخاري فانه يذكر الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة) لمعان كثيرة تصدى لذكرها في مقدمة الفتح الحافظ ابن حجر (وكثير منها) أي من الوجوه (يذكره في غير باب الذي يسبق اليه الفهم انه) أي الباب (أولى به) أي بذلك الكثير من الوجوه (فيصعب على الطالب

هار ومن فوائد هذا الحديث جواز الخافاة بين غسل أعضاء الوضوء لانه اقتصر في غسل اليدين على مرتين بعد تلبث غيرهما قوله فصح برأيه لم يذكر فيه عددا كسائر الأعضاء وهكذا أطلق في حديث عثمان المتفق عليه وصرح بواحدة في حديث علي عليه السلام عند الترمذي وصححه وفي حديث ابن عباس عند احمد وأبي داود وقد ورد التلبث في حديث علي عليه السلام من طريق خالف الحفاظ وكذلك في حديث عثمان من طريق فيها عبد الرحمن بن وردان وسياق بسط الكلام على ذلك في الوضوء ان شاء الله تعالى

### \*(باب ما جاء في فضل طه ورأه)\*

(عن الحكم بن عمرو الغفاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طه ورأه الخسة الا ان ابن ماجه والنسائي فالأوضوء المرأة وقال الترمذي هذا حديث حسن وقال ابن ماجه وقد روى بعده حديثا آخر الصحيح الاول يعني حديث الحكم) الحديث صححه ابن حبان أيضا وقال البيهقي في سننه الكبرى قال البخاري حديث الحكم ليس بصحيح وقال النووي اتفق الحفاظ على تضعيفه قال ابن حجر في الفتح وقد اغرب النووي بذلك وله شاهد عند أبي داود والذائي من حديث رجل سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغتسل المرأة بفضل الرجل أو الرجل بفضل المرأة وليغتربا جميعا قال الحفاظ في الفتح رجاله ثقات ولم أقف لمن اعلاه على حجة قوية ودعوى البيهقي انه في معنى المرسل مردودة لان ايهام الصحابي لا يضر وقد صرح التابعي بانه لقيه ودعوى ابن حزم ان داود الذي رواه عن حميد بن عبد الرحمن الجبيري هو ابن يزيد الاودي وهو ضعيف مردودة فانه ابن عبد الله الاودي وهو ثقة وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره وصرح الحفاظ أيضا في بلوغ المرام بان اسمه صحيح والحديث يدل على انه لا يجوز للرجل أن يتوضأ بفضل وضوء المرأة وقد ذهب الى ذلك عبد الله بن سرجس الصحابي ونسبه ابن حزم الى الحكم بن عمرو وروى الحديث وجوبه أم المؤمنين وأم سلمة وعمر بن الخطاب وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وهو أيضا قول أحمد واسحق بن كنيه قبيح ما اذا خلت به وروى عن ابن عمر والشعبي والاوزاعي المنع لكن مقيدا بما اذا كانت المرأة حائضا ونقل الميموني عن احمد ان لاحاديث الواردة في مع التطهر بفضل وضوء المرأة وفي جواز مضطربة لكن قال صح عن عدة من الصحابة المنع فيما اذا خلت به وعورض بان الجواز أيضا نقل عن عدة من الصحابة منهم ابن عباس واسندوا بما سياتي من الأدلة وقد جمع بين الاحاديث بحمل أحاديث النهي على ما ناقض من الأعضاء لكونه قد صار مستعملا والجواز على ما بقي من الماء وبذلك جمع الخطابي وأحسن منه ما جمع به الحفاظ في الفتح من جعل النهي على التنزيه بقراءة أحاديث الجواز الائمة (وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة رواه احمد ومسلم وعن ابن عباس عن ميمونة ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم توضأ بفضل غسلها من الجنابة رواه أحمد وابن ماجه وعن ابن عباس  
قال غُتِلَ بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي صلى الله عليه وسلم  
لبسوا منها أو يغتسل فقال له يا رسول الله انى كنت جنباً فقال ان الماء لا يجنب رواه  
أحمد وأبو داود والسنن والترمذي وقال حديث حسن صحيح حديثه الأول مع كونه  
في صحيح مسلم قد ادعاه قوم بترودد وقع في روايته عمرو بن دينار حديث قال وعلى والذي يحظر  
على بالى أن أبا الشعثاء أخبرني فذكر الحديث وقد ورد من طريق أخرى بالتردد وأعل  
أيضاً بعدم ضبط الراوى ومخالفته والمحموظ ما أخرجه الشيخان بالنظر في النبي صلى الله  
عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من اناء واحد وحديثه الآخر أخرجه أيضاً الدارقطنى  
وصحبه ابن خزيمة وغيره كذا قال الحافظ في الفتح وقال الدارقطنى قد ادعاه قوم بسند ابن  
حرب روايه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين لكن قد رواه شعبة وهو لا يحمل عن  
مسايقه الاصحح حديثهم قوله لا يجنب في نسخة بفتح الياء التحتية وفي أخرى بضمها  
فالاولى من جنب بضم النون وفتحها والثانية من اجنب قال في القاموس وقد اجنب  
وجنب وجنب واستجنب وهو جنب بسوى للواحد والجمع اه وظاهر حديثي ابن  
عباس وميمونة معارض لحديث الحكم السابق وحديث الرجل الذى من الصحابة فتمتعين  
الجمع بما سلف لا يقال ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله الخاص بالامة  
لانا نقول ان فعله الجواز بان الماء لا يجنب مشعر بعدم اختصاص ذلك به وأيضاً انتهى  
غير مختص بالامة لأن صيغة الرجل تشمل صلى الله عليه وسلم بطريق الظهور وقد تقرر  
دخول المخاطب في خطاب نفسه نعم لولم يرد ذلك التعليل كان فعله صلى الله عليه وسلم  
مختصاً به من عموم الحديثين السابقين وقد نقل النووى الاتفاق على جواز وضوء المرأة  
بفضل الرجل دون العكس وتعقبه الحافظان الطحاوى قد أثبت فيه الخلاف قال  
المصنف رحمه الله تعالى قات وأكثر أهل العلم على الرخصة للرجل من فضل طهور المرأة  
والاخبار بذلك أصح وكرهه أحمد واسحق اذا خات به وهو قول عبد الله بن سرجس وجاوا  
حديث ميمونة على انها لم تخل به جماعاً بينه وبين حديث الحكم فاما غسل الرجل والمرأة  
وضوءهما جميعاً فلا اختلاف فيه قالت أم سلمة كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله  
عليه وسلم من اناء واحد من الجنابة متفق عليه وعن عائشة قات كنت اغتسل أنا  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد تحتنا يدينا فيه من الجنابة متفق عليه  
وفي لفظ البخارى من اناء واحد فترف منه جميعاً ولمسلم من اناء يدي وبينه واحد فيسارنى  
حتى أقول دعلى وفى لفظ النسائى من اناء واحد يسارنى واباءه حتى يقول دعلى  
وأنا أقول دعلى اه وقد وافق المصنف في نقل الاتفاق على جواز اغتسال الرجل  
والمرأة من الاناء الواحد جميعاً الطحاوى والقرطبى والنووى وفيه نظر لما حكاه ابن  
المبذر عن أبي هريرة انه كان ينسئ عنه وحكاه ابن عبد البر عن قوم ومن جملة ما يدل على

جمع طرقه وحصول الثقة  
بجميع ما ذكره من طرق  
الحديث) لانه يشك هل بقي هنا  
شيء أو لا احتمال أن له طرقاً أخرى  
غير التي ذكرت في هذا الباب  
الذى وقف عليه (قال) أى  
النووى رحمه الله (وقد رأيت  
جماعة من الحفاظ غلطوا في مثل  
هذا) بسبب عدم ادراك ذلك  
(فنفوا رواية البخارى أحاديث)  
أى على بعض الوجوه (هى  
سجودة في صحيحه في غير مظاهرها  
السابقة الى الفهم اه مذكرو  
النووى رحمه الله تعالى) وتفصيل  
ذلك يطلب من هدى السارى  
مقدمة فتح البارى حيث حصر  
القول فيها في عشرة فصول الاول  
في بيان السبب الجاعث له على  
تصنيف هذا الكتاب والثاني في  
بيان موضوعه والكشف عن  
مغزاه والكلام على تحقيق  
شروطه وتقرير كونه من أصح  
الكتب المصنفة في الحديث  
النبوى ويلحق به الكلام على  
تراجمه اليدوية المنال المنبوعة  
المنال التى انفردت بصدقها  
عن نظرائه واشهر بتحقيقها  
عن قرنائته الثالث في بيان  
الحكمة في تقطيع الحديث  
واختصاره وفائدة اعادته للحديث  
وتكراره الرابع في بيان السبب  
لايراده الاحاديث المتعلقة بالاشارة  
الموقوفة مع انها تبين أصل  
موضوع الكتاب ويلحق به سياق  
الاحاديث المرفوعة المتعلقة  
والاشارة لمن وصلها على سبيل

الاختصار التماس في ضبط  
الغريب الواقع في متونه مرتبا  
على حروف المعجم بالخص عبارة  
واخلص اشارة لتسهيل مراجعته  
ويحتج تكراره السادس في  
ضبط الامماء المشكلة التي فيه  
وكذا الكنى والانساب وهو على  
قسمين المؤلفات والمتعلقة الواقعة  
فيه حيث تدخل تحت ضابط كل  
لتسهيل مراجعته ويحتج تكرارها  
وما عدا ذلك فيذكر في الاصل  
والثاني المفردات السابعة في  
التعريف بشيوخه الذين اهل  
نسبهم اذا كانت يكثر اشتراكها  
كجملة من يقل اشتراكه كعدد  
وفيه الكلام على جميع ما فيه  
من مهمل ومهم على سبيل  
الكتاب مختصرا للزمان في سباق  
الاحاديث التي انتقدتها عليه  
الدارقطني وغيره من النقاد  
والجواب عنها حديثا حديثا  
وايضاح انه ليس فيها ما يحل  
بشرطه الذي حقق التامع في  
سباق اسماء جميع من طعن فيه  
من رجاله على ترتيب الحروف  
والجواب عن ذلك اطلع بطريق  
العدل والانصاف والاعتذار  
عن المصنف في التخريج عنهم  
العاشر في سماق فهرسة كتابه بابا  
بابا وعدة ما في كل باب من الحديث  
ومنه يظهر المذكور من احاديثه  
اوردتها للتروى تسريحا  
أضاف اليه مناسبة ذلك مما  
استفاد من الباقي رجه الله  
ثم اردفه بسباق اسماء النجاسة  
الذين اسفل عليهم كتابه مرتب الهم

جواز الاغتسال والوضوء للرجل والمرأة من الاماء الواحدة جميعا ما أخرج أبو داود من  
حديث أم صبية الجهنية قالت اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوضوء  
من اناه واحد ومن حديث ابن عمر قال قال الرجال والنساء يتوضون في زمان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال مسدد من الاماء الواحدة جميعا قال في الفتح ظاهره انهم كانوا  
يتناولون الماء في حالة واحدة وحكى ابن القين عن قوم ان معناه ان الرجال والنساء كانوا  
يتوضون جميعا في موضع واحد وهو لاء على حدة وهو لاء على حدة والزيادة المتقدمة في قوله  
من اناه واحد ترد عليه وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الاجاب  
وقد اجاب ابن القين عنه بما حكاه عنه من ان معناه كان لرجال يتوضون ويذهبون ثم  
يأتى النساء وهو خلاف الظاهر لار قوله جميعا معناه ضد المتفرق كما قال أهل اللغة وقد  
وقع مصرح واحد الاناء في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معمر عن عبيد الله  
عن نافع عن ابن عمر انه أبصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يتطهرون والنساء معهم  
من اناه واحد كلهم يتطهرون منه والاولى الجواب ان يقال لا ماع من الاجتماع قبل  
نزول الحجاب وأما ماعه فيختص بالمحارم والزوجات

(باب حكم الماء اذا لاقه نجاسة)

(عن أبي سعيد الخدري قال قيل يا رسول الله أتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها  
الخص وطحوم الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه  
شيء روى أحمد وأبو داود وترمذي وقال حديث حسن وقال أحمد بن حنبل حديث مر  
بضاعة صحيح وفي رواية لأحمد وأبو داود بن يحيى بن عمار بن بئر بضاعة وهي بئر نظر حياها  
محايض الفاء وطحوم الكلاب وعدر الداس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الماء  
طهور لا ينجسه شيء قال أبو داود وسعد بن قيس بن سعيد قال سألت قيس بن بئر بضاعة عن عمقه  
قلت اكثر ما يكور فيها المن قال الى العانة المت فاذا انقصر قال ومن العورة قال أبو داود  
قدرت بئر بضاعة برد في قدته عنهما ثم ذرته فاذا عرضها سنة أذرع وسالت الذي فتح لي  
باب البستان فادخلني الى هل غير بناؤها عما كل عليه فقال لا ورايت فيها امامه غير  
للون الحديث أخرجه أيضا الشافعي في الام والنسائي وابن ماجه والدارقطني والحاكم  
والبيهقي وقد صححه أيضا يحيى بن معين وابن خزم والحاكم وجوه أبو اسامة ونقل ابن  
الجوزي ان الدارقطني قال انه ليس بشايت قال في التلخيص ولم نزل ذلك في العمل له ولا في  
السنن وأعله ابن القطان بجها الراوية عن أبي سعيد واختلف الرواة في اسمه واسم أبي  
قال ابن القطان وله طريق أحسن من هذه ثم ساقها عن أبي سعيد وقال ابن منته في  
حديث أبي سعيد هذا اسناده مشهور وفي الباب عن جابر عن ابن ماجه بلفظ ان الماء  
لا ينجسه شيء وفي اسناده أبو سعيدان طريق بن شهاب وهو ضعيف متروك وعن ابن عباس  
عن أحمد وابن خزيمة وابن حبان بنحوه وعن سهل بن سعد عند الدارقطني وعن عائشة

على الحروف وعدهما لكل واحد  
منهم عنده من الأحاديث ومنه  
يظهر تحرير ما شتم عليه من  
غير تكرير ثم ختم هذه المقدمة  
بترجمة كاشفة عن خصائصه  
ومناقبه جامعة لما نره ليكون  
ذكره واسطة عقد نظامها وسرة  
مسك ختامها فساق حديث  
الباب اولاً ثم ذكر وجه المناسبة  
بينهما ان كانت خفية ثم استخرج  
ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح  
في ذلك الحديث من الفوائد  
المتينة والاسنادية من تواتر  
وزيادات وكشف غامض  
وتصريح مدلس بسماع ومتابعة  
سامع من شيخ اختلط قبل ذلك  
منسزعا كل ذلك من أمهات  
المسائيد والجوامع والمستخرجات  
والاجزاء والفوائد بشرط الصحة  
والحسن فيما أورده من ذلك  
وثالثه اصل ما انقطع من معلقاته  
وموقوفاته وهنالك تلتزم زوائد  
الفوائد وتنظم شوارد الفرائد  
ورابعاً أضبط ما يشكل من جميع  
ماتقدم اسماء او واصفاً مع  
ايضاح معاني الالفاظ المعنوية  
والتنبيه على النكت البيانية وتحو  
ذلك وخامساً أورد ما استفادته  
من كلام الأئمة مما استنبطوه من  
ذلك الخبر من الاجكام الفقهية  
والمواعظ الزهدية والآداب  
الشرعية مقتصر على الرابع  
من ذلك متحريراً للواضح دون  
المستعق في تلك المسالك مع  
الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره  
العارض مع غيره والتنبه بخص

عند الطبراني في الاوسط وأبي يعلى والبخاري وابن السكن في صحاحه ورواه أحمد بن حنبل في مسنده  
أخرى صحيحة لكنه موقوف وأخرجه أيضاً بن زيادة الاستبصار الدارقطني من حديث  
نوبان واقظة الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غلب على ريحه أو طعمه وفي اسناده رشدين  
ابن سعد وهو متروك وعن أبي امامة مثله عند ابن ماجه والطبراني وفيه أيضاً رشدين  
ورواه البيهقي باللفظ ان الماء طهور الا ان تغير ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه  
من طريق عطية بن بقية عن أبيه عن ثور عن راشد بن سعد عن أبي امامة وفيه تعقب  
على من زعم أن رشدين بن سعد قد روى عنه ورواه الطحاوي والدارقطني من طريق  
راشد بن سعد عن سفيان بن عيينة عن أبي حاتم ارساله وقال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله  
وقال الدارقطني لا يثبت هذا الحديث وقال النووي اتفق المحدثون على تضعيفه قال  
في الباب المنير فتخلص أن الاستثناء المذكور ضعيف فتعين الاحتجاج بالاجماع كما قال  
الشافعي والبيهقي وغيرهما يعني الاجماع على أن المتغير بالنجاسة ريحاً أو لوناً أو طعمه النجس  
وكذا نقل الاجماع ابن المنذر فقال أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير اذا  
وقعت فيه نجاسة فغير له طعمه أو لونه أو ريحاً فهو نجس انتهى وكذا نقل الاجماع  
المهدي في البحر قوله أنه متوضاً بين منناتين من فوق خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم  
كذلك قال في التلخيص قوله النبي بنون مائة وثمانون من فوق ساكنة ثم نون قال  
ابن رسلان ويذهب إلى ان يضبط بفتح النون وكسر التاء وهو النوى الذي له رائحة كريهة  
من قواهم تنال الشيء بكسر التاء يمتن بفتحها فهو نون قوله بتربضاعه أهل اللغة يضمنون  
الباء ويكسرونها والمحفوظ في الحديث الضم قوله والحيض بكسر الحاء جمع حيضة  
بكسر الحاء أيضاً مثل سدرة وسدرة والمراد بها خرقة الحيض التي تمسح المرأة بها وقيل  
الحيضة الخرقة التي تستنفر المرأة بها قوله وعذر الناس بفتح العين المهملة وكسر الذال  
المجتمعة جمع عذرة ككلمة وكلم وهي الخمر وأصلها اسم لقضاء الدار ثم سمي به الخارج  
من باب تسمية المظروف باسم المظرف قوله الى العانة قال الازهرى وجعاعة هي موضع  
منبت الشعر فوق قبل الرجل والمرأة قوله دون العورة قال ابن رسلان يشبه أن يكون  
المراد به عورة الرجل أي دون الركبة أقوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما بين سترته  
وركبته قوله ماء متغير اللون قال النووي يعني بطول المكث وأصل المنبع لا يوقع شيء  
أجنبي فيه والحديث يدل على أن الماء لا ينجس بوقوع شيء فيه سواء كان قليلاً أو كثيراً  
ولو تغيرت أو صافه أو بعضها لكنه قام الاجماع على أن الماء اذا تغير أحد أو صافه  
بالنجاسة خرج عن الطهورية فكان الاحتجاج به لا بترك الزيادة كما سلف فلا ينجس  
الماء بما لاقاه ولو كان قليلاً الا اذا تغير وقد ذهب الى ذلك ابن عباس وأبو هريرة والحسن  
البصري وابن المسيب وعكرمة وابن أبي ليلى والثوري وداود الظاهري والنخعي وجابر  
ابن زيد ومالك والغزالي ومن أهل البيت القاسم والامام يحيى وذهب ابن عمر ومجاهد

على التسريح بغيره والاعمال  
بغيره والطائفة عقيدة والجملة  
بجانبه والظاهر بقرينه والاشارة  
الى نكت من القواعد الاصولية  
وبند من الفوائد العربية ونخب  
من الخلافات المذهبية بحسب  
ما اتصل بي من كلام الآئمة واتسع  
لهم من المقاصد المهمة الى  
غير ذلك انتهى كلام الحافظ في  
المقدمة ومنه يظهر جلالة كتاب  
البخاري وبالله تشرحه فتح الباري  
وقد راعت تلك المقاصد كلها  
في شرح هذا المكن على وجه  
الاجاز دون الاطناب وانبت  
تحت غالب الاحاديث بقواعد  
نفيسة في كل باب (فاما كان كذلك  
أحييت أن اجرد احاديثه من غير  
تكرار وجعلتم المحذوفة الاسانيد  
ليقرب انتوال الحديث) أي  
تناوله واخذه (من غير تعب) وما  
أحسن ما قال الخطيب في دياحة  
مشكاة المصابيح فاني اذا نسبت  
الحديث اليهم كافي استندت الى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
لانهم قد فرغوا منه واعنوا عنه  
انتهى وعلى ذلك يكفيه ان  
نقول هذا الحديث أخرجه  
البخاري أو مسلم ونحو ذلك ثم  
نسكت ولا نزيد عليه تمام  
(واذا اتى الحديث المتكرر أثبتته  
في أول مرة وان كان في الموضع  
الثاني زيادة فيها فائدة ذكرتها  
والا فلا) وعبارة المسائل في امثال  
هذا المقام حديث فلان قد تقدم  
وزاد في هذه الرواية كذا ولا  
أعين الموضع الذي تقدم فيه ذلك

والشافعية والحنفية وأحمد بن حنبل وامتنع ومن أهل البيت الهادي والمؤيد بالله  
وأبو طالب والناصر الى أنه ينحس القليل بملاقاه من النجاسة وان لم يتغير أو صافيه  
ذات غسل النجاسة باستعماله وقد قال تعالى والريح فاهجر ونظير الاسنية قاط وخبر الولوخ  
وحديث لا يولن أحدكم في الماء الدائم وحديث القلتين ولترجيع الخضر وحديث  
استفت قلبك وان افتك المقتنون عند أحمد وأبي يزي والطيبراني وأبي نعيم مرفوعا  
وحديث دع ما يريك الى ما لا يريك أخرجه النسائي وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم  
والترمذي من حديث الحسن بن علي قالوا لحديث الماء طهور ولا ينحس به شيء يخص به هذه  
الدلة واختلفوا في حد القليل الذي يجب اجتنابه عند وقوع النجاسة فيه فقبل ما ظن  
استعمالها باستعماله واليه ذهب أبو حنيفة والمؤيد بالله وأبو طالب وقبل دون القلتين  
على اختلاف في قدره ما واليه ذهب الشافعي وأصحابه والناصر والمنصور بالله  
وأجاب القائلون بان القليل لا ينحس بالملاقاة للنجاسة الا أن يتغير باستتزام الاحاديث  
الواردة في اعتبار الظن لادور لانه لا يعرف القليل الا بظن الاستعمال ولا يظن الا اذا  
كان قليلا وأيضا الظن لا يتضبط بل يختلف باختلاف الاشخاص وأيضا جعل ظن  
الاستعمال مناطا يستلزم استواء القليل والكثير وعن حديث القلتين بأنه مضطرب  
الاستناد والتمني كحسيني والحاصل انه لامعارضه بين حديث القلتين وحديث  
الماء طهور ولا ينحس به شيء فبالغ مقادير القلتين فصاعدا فلا يحمل الخبث ولا ينحس  
بملاقاة النجاسة الا أن يتغير أحد أو صافيه فنحس بالاجماع فيخص به حديث القلتين  
وحديث لا ينحس به شيء وأما ما دون القلتين فان تغير خرج عن الظهار بالاجماع وبه يوم  
حديث القلتين فيخص بذلك عموم حديث لا ينحس به شيء وان لم يتغير بان وقعت فيه  
نجاسة لم تغيره فحديث لا ينحس به شيء يدل بعمومه على عدم خروجه عن الظهار بمجرد  
ملاقاة النجاسة وحديث القلتين يدل بعمومه على خروجه عن الظهورية بملاقاهها  
فن اجاز التخصيص بمثل هذا المفهوم قال به في هذا المقام ومن منع منه منعه فيه  
ربو بد جواز التخصيص به هذا المفهوم لذلك العموم بقية الدلة التي استدل بها  
القائلون بان الماء القليل ينحس بوقوع النجاسة فيه وان لم يتغير كما تقدم وهذا المقام من  
الضايقات لا يهتدى الى ما هو الصواب فيها الا بالادراء وقد حقت المقام بما هو أطول  
من هذا وأوضح في طيب التمر على المسائل العشر وللناس في تقدير القليل والكثير  
أقوال ليس عليها آثار من عدم فلا نشغل بذكرها (وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسئل عن الماء يكون بالافلاة من الارض  
وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء فلتين لم يحمل الخبث رواه الترمذي  
لفظ ابن ماجه ورواية لاحد لم ينحس به شيء الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن خزيمة وابن  
حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وقال الحاكم صحيح على شرطهما وقد احتجنا بجميع



الحديث وهو ان ماء مسح ظاهرة

منه (وقد ياتي حديث مختصر  
وياتي بعد في روايه اخرى ابسط  
وفيه زيادة على الاول) بيان لقوله  
ابسط (فاكتب) الحديث  
(الثاني) الابسط (واترك)  
الحديث (الاول) المختصر (لزيادة  
القائده) وكثرة العائده (ولا  
اذكر من الاحاديث الا ما كان  
مسندا) وهو ما اتصل بسنده من  
روايه الى منتهاه رفعه او دفعها  
وهو ما اتصل بمعنى وهذا القسم  
من الاحاديث اربع واصح  
واثبت واولى ما يحتج به من السنه  
المطهره (واما ما كان مقطوعا)  
هو ما جاء عن تابعي من قول او  
فعل موقوف عليه وليس بحجة  
في الراجح (او معلقا) هو ما حذف  
من اول سنده أو جميعه لا وسطه  
(فلا تعرض له) أي لا ذكره وان  
كان معلقا بخاري له احكم  
الصحيح (وكذلك ما كان من  
اخبار الصحابه عن بعدهم عما  
ليس له تعلق بالحديث ولا فيه ذكر  
النبي صلى الله عليه وسلم) حتى  
يكون له حكم التقرير (فلا  
اذكره) لعدم الاحتياج به  
(كحكاية مشي ابي بكر وعمر رضي  
الله عنهم الى سقيفة بني ساعدة)  
عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم (وما كان فيه من المقاوله  
بينهم) أي في المشي من المنازعه  
في شأن الخلافة (وكقصه مقتل  
عمر) بن الخطاب (رضي الله تعالى  
عنه) ووصيته لولده في ان يستأذن  
عائشة ليدفن مع صاحبيه وكلامه

رواه واللفظ الاخر من حديث الباب أخرجه أيضا الحاكم وأخرجه أبو داود بلفظ  
لا ينجس وكذا أخرجه ابن حبان وقال ابن منده اسند حديث القلتين على شرط مسلم  
انتهى ومدار على الوليد بن كثير فقل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير وقيل عنه عن  
محمد بن عباد بن جعفر وقيل عنه عن عبيد الله بن عمرو وقيل عنه عن عبد الله بن عمرو وهذا  
اضطراب في الاسناد وقد روى أيضا باللفظ اذا كان الماء قد رقتين أو ثلاث لم ينجس كافي  
رواية لاحد والمدار قطنى وبلقط اذا بلغ الماء قلته فانه لا يحمل الخبث ككافي رواية  
لدارقطنى وابن عدى والعقيلي وبلغ أربعة ربعين قلته عند الدارقطنى وهذا اضطراب في  
المتن وقد أجيب عن دعوى الاضطراب في الاسناد بانه على تقدير أن يكون محفوظا من  
جميع تلك الطرق لا يعد اضطرابا لانه انتقال من ثقة الى ثقة قال الحافظ وعند التحقيق  
أنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبيد الله بن عمرو المكبر وعن محمد بن  
جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عمرو المضر ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم وله  
طريق ثالثة عند الحاكم جود اسنادها ابن معين وعن دعوى الاضطراب في المتن بان رواية  
أو ثلاث شاذة ورواية أربعة ربعين قلته مضطربة وقيل انها موضوعتان ذكر معناه في البدر  
المعير ورواية أربعة ربعين ضعفها الدارقطنى بالقاسم بن عبيد الله العمري قال ابن عبيد البر  
في التمهيد ما ذهب اليه الشافعي من حديث القلتين مذبح ضعيف من جهة النظر غير  
ثابت من جهة الاثر لانه حديث تكلم فيه جماعة من اهل العلم ولان القلتين لم يوقف على  
على حقيقة مبلغهما في اثر ثابت ولا اجتماع وقال في الاستبصار كاره حديث معلول رده  
اسماعيل القاضي وتكلم فيه وقال الطحاوي انما لم نقل به لان مقدار القلتين لم يثبت وقال  
ابن دقيق العيد هذا الحديث قد صححه بعضهم وهو صحيح على طريقة الفقهاء ثم أجاب عن  
الاضطراب واما التقييد بقلال هجر فلم يثبت مرفوعا الا من رواية المغيرة بن صفوان عند  
ابن عدى وهو منكر الحديث قال النفي لم يكن مؤثرا على الحديث وقال ابن عدى  
لا يتابع على عامة حديثه ويمكن أصحاب الشافعي قوا كون المراد قلال هجر بكثرة  
استعمال العرب لها في اشعارهم كما قال ابو عبيد في كتاب الطهور وكذلك ورد التقييد  
بها في الحديث الصحيح قال البيهقي قلال هجر كانت مشهورة عندهم ولهذا شبه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما رأى ليلة المعراج من نبق سدره المنتهى بقلال هجر قال الخطابي  
قلال هجر مشهورة الصنعة معلومة المقادير والقلال لفظ مشترك وبعد صرفها الى أحد  
معلوماتها وهي الاواني تبقى مترددة بين الكبار والصغار والدليل على انها من الكبار جعل  
الشارع الخدمة قدرا بعدد فضل على انه اشار الى أكبرها لانه لا فائدة في تقديره بقلتين  
مغيرتين مع القدرة على التقدير بواحدة كبيرة ولا يفتني ما في هذا الكلام من التكلف  
والتعسف قوله ما ينويه هو بالنون اي يرد عليه نوبة بعد أخرى وحكى الدارقطنى ان ابن  
البارك صحفه فقال ينويه بالياء المماثلة لقوله لم يحمل الخبث هو بفتحين النجس كواقع

في امر اشوري اي المشورة

فحين يكون خلفه بعده (وسبعة  
عشرون رضى الله عنه ووصية  
الزبير لولده في قضاء دينه) بخلاف  
قصة جابر بن عبد الله الانصاري  
رضي الله عنه في قضاء دينه  
الكثير بجانب من التبريد فان  
فيه امجزة ثلثي صلى الله تعالى  
عليه وآله ولم عظيمة (وما أشبه  
ذلك) الم يكن فيه حديث مسند

وخبر مرفوع وأثر متصل (ثم اني  
اذ كرسم الصحابي الذي روى  
الحديث في كل حديث لم يعلم من  
رواه) كانس وجابر وابي هريرة  
وغرهم (والترمذي كثير الاناطة)  
أي الفاظ الصحيح للبخاري (في  
الغالب) تا كيد كثير (مثل

ان يقول عن عائشة وتارة يقول  
عن ابن عباس وحينئذ يقول عن  
عبد الله بن عباس وكذلك ابن  
عمر وحينئذ يقول عن أنس وحينئذ  
يقول عن أنس بن مالك فاتبعه  
في جميع ذلك) أي مجموعهم وكذا  
ما يأتي بقرينة قوله أو لا كثيرا  
(وتارة يقول عن فلان يعني

الصحابي عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وتارة يقول قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وحينئذ  
يقول ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال كذا وكذا فاتبعه  
في جميع ذلك ثني وجملة في هذا  
المكاتب ما يخالف الفاظه فلهذا  
من اختلاف النسخ والروايات  
وقد وجدت ذلك في بعض  
المواضع (ولي بحمد الله تعالى في  
المكاتب المذكور) أي صحيح  
البخاري (اسانيد كثيرة) جمع اسناد

تفسير ذلك بالنجس في الروايات المتقدمة والتقدير لم يقبل النجاسة بل يدفعها عن نفسه  
ولو كان المعنى أنه يضعف عن جعله الم يكن للتقيد بالتقيد معنى فان مادونهما أولى بذلك  
وقبل معناه لا يقبل حكم النجاسة وللغيب معان آخر ذكرها في النهاية والمراد ههنا  
ما ذكرنا والحديث يدل على ان قدر القائلين لا ينجس الا لاقاة النجاسة وكذا ما هو أكثر من  
ذلك بالاولى ولكنه مخصص أو مقيد بحديث الاما غير يحمي اولونه أو طعمه وهو وان كان  
ضعيفا فقد وقع الاجماع على معناه وقد تقدم تحقيق الكلام والجمع بين الاحاديث  
وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن احدكم في الماء الدائم الذي

لا يجري ثم يقتل به رواه الجماعة وهذا اللفظ البخاري وانظر الترمذي ثم يترضا منه  
وانظر الباقي ثم يقتل منه (قوله الدائم تقدم تفسيره قوله الذي لا يجري قيل هو تقدير  
الدائم وابطاح لمعناه وقد احتج به عن را كديجيري بهضه كالبرك وقيل احتج به عن الماء  
الرا كدلانه جاز من حيث الصورة سا كن من حيث المعنى ولهذا الميز كرا البخاري هذه  
القيود حيث جاء بلفظ الرا كد بدل الدائم وكذلك مسلم في حديث جابر وقال ابن الانباري  
الدائم من حروف الاضداد يقال لاسا كن والدائم على هذا يكون قوله لا يجري صفة  
مخصصة لاحد معني المشترك وقيل الدائم والرا كد مقابلة للجارى لكن الدائم الذي له  
نوع والرا كد الذي لا نوع له قوله ثم يقتل فيه ضبطه النووي في شرح مسلم بضم اللام قال  
في الفتح وهو المشهور قال النووي أيضا وذكر شيخنا أبو عبد الله بن مالك انه يجوز أيضا  
جزءه عطف على موضع يقولن ثم انصبه باضمار أن واعطاء ثم حكمه واول الجمع فاما الجزم فلا  
مخالفة بينه وبين الاحاديث الدالة على انه يحرم البول في الماء الدائم على انفراد والغسل  
على انفراده كما تقدم في باب بيان زوال تطهيره دلالة على تساوي الامرين في النهي عنهما  
واما النصب فقال النووي لا يجوز لانه يقتضي ان المنهي عنه الجمع بين سادون افراد  
أحد هما وهذا لم يقله أحد بل البول فيه منهي عنه سواء أراد الاعتسالة فيه أم لا ووجهه  
ابن دقيق العيد بانه لا يلزم ان يدل على الاحكام المتعددة لفظ واحد فيؤخذ النهي عن الجمع  
بينهما من هذا الحديث ان ثبت رواية النصب ويؤخذ النهي عن الافراد من حديث  
آخر وتعبه ابن هشام في المعنى فقال انه وهم وانما أراد ابن مالك اعطاءها حكمها في  
النصب لا في المعية قال وايضا ما ورده انما جاء من قبيل المفهوم لا المنطوق وقد قام دليل  
آخر على عدم ارادته وتطهيره اجازة الزجاج والزمخشري في قوله تعالى ولا تلبسوا الخ  
بالباطل وقد كثر الحق كون تركوا مجزوما وكونه منه وبما مع أن النصب معناه النهي  
اه وقد اعترض الجزم القرطبي بما حاصله انه لو أراد النهي عنه لقال ثم يقتل ان باننا كيد  
وتعقب بانه لا يلزم من تأ كيد النهي ان لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤ كد لاحتمال ان  
يكون للتأ كيد معنى في أحدهما ما ليس في الآخر اه والحاصل انه قد ورد النهي عن  
مجرد الغسل من دون ذكر البول كحديث أبي هريرة المتقدم في باب بيان زوال تطهير الماء



وهو حكاية طريق المتن كحدثنا

فلان عن فلان (متصلة بالمهذف)  
وهو الامام الهمام سيد المحدثين  
محمد بن اسمعيل البخاري رضي  
الله تعالى عنه وأرضاه (عن  
مشايخ عده فن ذلك رويته له  
عن شيخني الامامة نفيس الدين  
أبي الربيع سليمان بن ابراهيم  
العلوي رحمه الله تعالى قراءة مني  
عليه ابعاضه وسماعا) منه أو من  
شخص آخر يقرأ بين يديه وهما  
طريق المعتمدة عند أهل ذلك  
الشان (لا كثره واجازته في الباقي  
بعدة نعتن) كتقل بفتح التاء  
وهي قاعدة ائمن (سنة ثلاث  
وعشرين وثمانائة) الهجرة  
القدسية على صاحبها الصلاة  
والتحية (قال) أي سليمان (أخبرنا  
به والذي اجازته وشيخنا الامام  
الكبير بن مرف المحدثين موسى بن  
موسى بن علي الدمشقي المشهور  
باخزوني) نسيبة لبس الغزل  
(قراءة مني عليه يلجعه قال) أي  
والده وشيخه (أخبرنا به الشيخ  
المسند) أي المنسوب اليه  
الاسناد (المعمر) بفتح الميم أي  
بالاسرار الالهية وبكسر هاء من  
طعن في السن (أبو العباس  
أحمد بن أبي طالب البخاري اجازة  
للاول) أي قولاً على سبيل  
الاجازة للاول (وهما الثاني)  
وهذا أحد الاسانيد (ومنها  
روايتي له عن الشيخ الصالح  
الامام ولي الله تعالى أبي الفتح  
محمد بن الامام زين الدين أبي

ورود النهي عن مجرد البول من دون ذكر الغسل كما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه  
وسلم نهى عن البول في الماء الراكد والنهي عن كل واحد منهما على انفرادهما يستلزم  
النهي عن فعلهما ما يجتمع بالاولى وقد ورد النهي عن الجمع بينهما في حديث الباب  
ان صحت رواية النصب والنهي عن كل واحد منهما في حديث عند أبي داود ورويدل  
عليه حديث الباب على رواية الحزم واما على رواية الرقع فقال القرطبي انه ينفذ ذلك  
على ما آل الحال ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يضرب أحدكم امرأته ضرب  
الامة ثم يضاجعها أي هو يضاجعها والمراد النهي عن الضرب لان الزوج يحتاج في  
ما آل حاله الى مضاجعتها فمتنع لاساءة اليه فيكون المراد ههنا النهي عن البول في الماء  
لان البائل يحتاج في ما آل حاله الى التطهر به فيمتنع ذلك للنجاسة قال النووي وهذا  
النهي في بعض المياه للتحريم وفي بعضها الكراهة فان كان الماء كثيراً جارياً لم يحرم البول  
فيه ولكنه في الاولي اجتنابه وان كان قليلاً جارياً فقد قال جماعة من أصحاب الشافعي  
يكرهه والخماتوا انه يحرم لانه يقدره وينجسه ولان النهي يقتضي التحريم عند الحقيقة  
والاكثرين من أهل الاصول وهكذا اذا كان كثيراً كذا وقليلاً كذلك قال وقال العلماء  
من أصحابنا وغيرهم يكره الاغتسال في الماء الراكد قليلاً كان أو كثيراً وكذا يكره الاغتسال  
في العين الجارية قال وهذا كما على كراهة التنزيه لا التحريم انتهى وينظر ما القرينة  
الصارفة للنهي عن التحريم ولا فرق في تحريم البول في الماء بين أن يقع البول فيه أو في  
اناء ثم يصب اليه خلافاً للظاهرية والتغوط كالبول واقبح ولم يخالف في ذلك أحد الا  
ما حكى عن داود الظاهري قال النووي وهو خلاف الاجماع وهو اقبح ما نقل عنه في  
الجود على الظاهر وقد نص قول داود ابن حزم في المحلى وأورد للفقهاء الاربعة من هذا  
الجفس الذي أنكروا ما اعلمهم على داود شياً واسعاً واعلم انه لا بد من اخراج هذا الحديث  
عن ظاهره بالتخصيص أو التقييد لان الاتفاق واقع على ان الماء المستجر المكنى بريد  
لا تؤثر فيه النجاسة وحملته الشافعية على مادون القلتين لانهم يقولون ان قدر القلتين  
في فوقهما لا ينجس الا بالانغير وقيل حديث القلتين عام في الانجاس فيخص ببول الآدمي  
ورد بان المعنى المقتضى للنهي هو عدم التقرب الى الله بالمعتكس وهذا المعنى يستوي فيه  
سائر النجاسات ولا يتجه تخصيص بول الآدمي منها بالقسمة الى هذا المعنى قوله ثم يتوضأ  
منه فيه دليل على ان النهي لا يختص بالغسل بل بالوضوء في معناه ولو لم يرد هذا المكان  
معلوم الاستواء للوضوء والغسل في المعنى المقتضى للنهي كما تقدم قوله ثم يغتسل منه هذا  
اللفظ ثابت أيضاً في البخاري من طريق أبي الزناد والبخاري ومسلم من طريق أخرى ثم  
يغتسل فيه قال ابن دقيق العيد وكل واحد من اللفظين يفيد حكمه بالنص وحكما  
بالاستنباط انتهى وذلك لان الرواية بلفظ فيه تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع  
التناول بالاستنباط والرواية بلفظ منه بعكس ذلك وقد استدل بهذا الحديث أيضاً على  
نجاسة المستعمل وعلى انه ظاهر مسلوب الظهورية وقد تقدم الكلام على الجنتين قال

المصنف رحمه الله تعالى ومن ذهب الى خبر القلبيين حل هذا الخبر على ما دون ما خبر به  
بضاة على ما بلغه ما جعلا بين الكل انتهى وقد تقدم تحقيق ذلك

\*(باب اسرار الهائم)\*

(حديث ابن عمر في القلبيين يدل على نجاسة تهوا الا يـكون التحديد بالقلمين في جواب  
السؤال عن ورودها على الماسعينا عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا وُخ الكلب في اناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات رواء مسلم والنسائي) الحديث  
له الفاظ هذا أحد ما في الباب أحاديث منها عن عبد الله بن مغفل وسه أي في باب اعتبار  
العدد في الوترغ وحديث ابن عمر الذي أشار اليه المصنف في القلبيين تقدم وقد استدلل به  
على نجاسة أسرار الهائم لما ذكره قتيبة اذا وُخ قال في الفتح يقال ولو غلب بالغف ففهم اذا  
شرب بطرف اسانه فيه فخر كذا قال ثعلب وان يدخل اسانه في الماوغه فيرد من كل مائع  
فيخرج كذا زاد ابن دروس نحو به شرب أو لم يشرب قال مكى فان كان غير مائع يقال لعقه قوله في  
اناء أحدكم ظاهره العموم في الآنية وهو يخرج ما كان من المياه في غير الآنية وقيل  
أصل الغسل معقول المعنى وهو النجاسة فلا فرق بين الاناء وغيره وقال العراقي ذكر الافة  
خرج مخرج الاغلب لا للتقييد بقوله فليرقه قال النسائي لم يذكر فليرقه غير علي بن مسهر  
وقال ابن منده قد روي ذكر الافة فيه علي بن مسهر ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بوجه من الوجوه قال الحافظ ورد الامر بالاواة عند مسلم من طريق الاعمش عن أبي  
صالح وأبي رزين عن أبي هريرة وقد حسن الدارقطني حديث الافة وأخرجه ابن سببان  
في صحيحه ورواه مسلم بزيادة ولاهن بالتراب كما سمي أي والحديث يدل على وجوب  
الغسلات السبع من ولو غ الكلب واليه ذهب ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن  
سيرين وطاوس وعمر بن دينار والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق  
وأبو ثور وأبو عبيد ودأود وذهب العنزة والخنفية الى عدم الفرق بين لعاب الكلب  
وغيره من النجاسات وجعلوا حديث السبع على التسبب والتجنبوا إجماروا الطحاوي  
والدارقطني موقوفاً على أبي هريرة انه يغسل من ولو غه ثلاث مرات وهو الراوي للغسل  
سبعاً فثبت بذلك نسخ السبع وهو مناسب لاصل بعض الخنفية من وجوب العمل  
بتأويل الراوي وتخصيصه ونسخه وغير مناسب لاصول الجمهور من عدم العمل به  
ويحتمل ان أباهريرة أفق بذلك لاعتقاده نديسة السبع لا وجوبها أو انه نسي ما رواه  
وأياً قد ثبت عنه انه أفق بالغسل سبعاً وروايه من روى عنه موافقة قتيبة لروايته أرجح  
من رواية من روى عنه مخالفتهم امن حيث الاسناد ومن حيث النظر أمان من حيث الاسناد  
فالوافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح  
الاسانيد والمخالفة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الأول في  
القوة بكثير قاله الحافظ في الفتح وأمان من حيث النظر ظاهر وأيضاً قد روى التسبيع غير

بكر بن الحسين المدني العثماني  
سماعاً عليه لاكثر واجازة  
بجميعه والشيخ الامام خاتمة  
الحفاظ شمس الدين أبي الخير  
محمد بن محمد بن محمد الجوزي  
الدمشقي صاحب كتاب الحصن  
الحصين في الدعوات (والفاضي  
العلامة الحافظ في الدين محمد بن  
أحمد القاسمي الشريف الحسيني  
المكي فاضل) السادة (المالكية  
بمكة) المكرمة (المشرفة) زادها  
الله تعظيماً وتكريماً (اجازة  
معينة منهم بجمعهم الله تعالى  
قالوا ثلاثتهم أنبأنا به الشيخ الامام  
الحافظ شيخ المحمدين أبو اسحق  
ابراهيم بن محمد بن صدوق  
الدمشقي المعروف بابن الرسام  
قال أنبأنا به أبو العباس الجار  
وأخبرني به عالماً) عما قبله  
(الشيخ الامام زين الدين أبو بكر  
ابن الحسين المدي المرائي ولد  
شيخنا أبي الفتح وفاضي القضاة  
محمد الدين محمد بن يعقوب  
الشيرازي) الفيروز آبادي صاحب  
كتاب الفاموس المحيط في اللغة  
المتوفى سنة سبع عشرة وثمانئة  
تلميذ الحافظ الواحد المنكاه  
محمد بن أبي بكر بن اقيم الجوزي  
تلميذ شيخ الاسلام رئيس الموحدين  
الاعلام أحمد بن عبد الحليم بن  
عبد السلام بن تيمية الحراني  
رحمهم الله تعالى وللإعجاز شرح  
على البخاري سماه مخ الباري  
بالسج الفسح البخاري كل ربح  
العبادات منه في عشرين مجلداً

وقد ترجمه في أربعين مجادا

(اجازة عامة) لذلك الكتاب الجامع الصحيح للبخاري وغيره من كتب السنة المطهرة (قالا) أخبرنا به أبو العباس البخاري قال أنبأنا به الشيخ الصالح الحسين ابن المبارك (الزيدي) نسبة لزييد بلدياين (قال أنبأنا به الشيخ الصالح أبو الوقت عبد الاول بن عيسى بن شعيب الهروي) نسبة لهراة بلد (الصوفي) نسبة الى التصوف (قال أنبأنا بالشيخ الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداودي) رحمه الله تعالى (قال أنبأنا به الامام أبو محمد عبد الله ابن أحمد بن حنبل) رحمه الله تعالى (قال أنبأنا به الشيخ الصالح محمد بن يوسف القرطبي) نسبة لقرية من قرى بخارا (قال أنبأنا به الامام الكبير أبو عبد الله محمد ابن اسمعيل بن ابراهيم البخاري) صاحب الجامع الصحيح (رحمه الله تعالى) ولكل واحد من هؤلاء المشايخ الكرام (المذكورين الى) شيخ المحدثين (البخاري) صاحب الكتاب الصحيح (أسانيد كثيرة بطرق متنوعة) مذكورة في اثبات شيوخ علم الحديث مشهورة عند أهل في القديم والحديث (ولي محمد الله تعالى) (أسانيد غير هذه عن مشايخ كثيرين يطول تعدادهم اقتصر منها على هذه الطرق شهرتهم واعلوها) وكذلك لهذا العبد الزاجي رغبة البارئ

أجبرية ولا يكون مخالفة فتساه قاذحة في مروي وغيره وعلى كل حال فلا حجة في قول أحدهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن جملة أعذارهم عن العمل بالحديث ان العذرة أشد نجاسة من سور الكتاب ولم تقم بالسوء مع فيكون الولوج كذلك من باب الاول وردبانه لا يلزم من كونها أشد في الاستقذار أن لا يكون الولوج أشد منها في تغليب الحكم وبانه قياس في مقابلة النص الصريح وهو فاسد الاعتبار رمتها أيضا ان الامر بذلك كان عند الامر بقتل الكلاب فلما نهى عن قتلها نسخ الامر بالغسل وتعقب بان الامر بقتلها كان في أوائل الهجرة والامر بالغسل متأخر جدا لانه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل وكان اسلامهما سنة سبع وسبعين اذ حديث ابن مغفل لا يظن ظاهري ان الامر بالغسل كان بعد الامر بقتل الكلاب وقد اختلف أيضا في وجوب التتريب الاناء الذي وانغ فيه الكلب وسما في بيان ذلك في باب اعتبار العدد واستدل بهذا الحديث أيضا على نجاسة الكلب لانه اذا كان لعابه نجسا وهو عرق فقه فقه نجس ويستلزم نجاسة سائر بدنه وذلك لان لعابه جزء من فقه وبقه أشرف فقه فقه فقه فقه فقه وقد ذهب الى هذا الجمهور وقال عكرمة ومالك في رواية عنه انه طاهر ودليلهم قول الله تعالى فكلوا مما امسكن عليكم ولا يخالوا الصيد من التلوث بريق الكلاب ولم يؤمر بالغسل وأجيب عن ذلك بان اباحة الاكل مما امسكن لا تنافي وجوب تطهير ما تنجس من الصيد وعدم الامر لا كتمان في أدلة تطهير النجس من العموم ولو سلم فغايتها الترخيص في الصيد بخصوصه واستدلوا أيضا بما ثبت عند أبي داود من حديث ابن عمر انظ كانت الكلاب تقبل وتدبر زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فلم يكونوا يرشون شبا من ذلك وهو في البخاري وأخرجه الترمذي بزيادة وتبول ورد بان البول يجمع على نجاسته فلا يصح حديث بول الكلاب في المسجد حجة يعارض بها الاجماع واما مجرد الاقبال والادبار فلا يدلان على الطهارة وأيضاً يحتمل أن يكون ترك الغسل لعدم تعيين موضع النجاسة أو لطهارة الارض بالجناف قال المنذري انها كانت تبول خارج المسجد في مواظمتهم تقبل وتدبر في المسجد قال الحافظ والاقرب أن يقال ان ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الاباحة ثم ورد الامر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الابواب عاليا واستدلوا على الطهارة أيضا بما سمي من الترخيص في كلب الصيد والمائية والزرع وأجيب بانه لا منافاة بين الترخيص وبين الحكم بالنجاسة غاية الامر انه تكليف شاق وهو لا ينافي التعبد به

(باب سور الهجر)

(عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة اذ أبوقادة دخل عليهم امسكت لهوضوا فجاءت هرة تشرب منه فاصغى لها الاناء حتى شربت منه قالت كبشة فرأى انظر فقال أنجبين يا ابنة أخي فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه ليست

شارح هذا المتن أبي الطيب

صديق بن حسن بن علي الحسيني  
القمي جازي عفا الله عنه  
ما جناه واستعمله فيما يجب  
ويرضاه أسانيد متعددة إلى محمد  
ابن اسمعيل الجباري مؤلف  
الجامع الصحيح وكذلك إلى بقية  
أصحاب الكتب الخمسة وغيرها  
من صحف المأثور العقلمية من  
التفاسير والآثار والعقلمية  
الصناعية والآلية مذكورة  
بالتفصيل في كتابه سلسله العسجد  
في ذكر مشايخ السند طوى  
الشيخ عن ذكرها هنا روما  
للاختصار وفراغ عن الاكثار  
وأشار إليها في كتابه الحطية  
بذكر الصحاح الستة على طريق  
الاجمال وله سند بواسطة واحدة  
إلى شيخ الاسلام العلامة الامام  
المجتهد المطلق الرباني قاضي  
القضاة محمد بن علي الشوكاني  
اليماني رضي الله عنه وقد قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الايمان يمان والحكمة يمانية  
(وسميت هذا الكتاب المبارك)  
له وعليه وفيه من جهة الصحة  
الثامة والشهرة العامة والقبول  
(بالجريد الصريح لاحاديث  
الجامع الصحيح) وهو اسم يشهر  
عن مسماه وعلم لم يوضع منناه  
(والمسؤول من الله تعالى ان  
ينفع بذلك) التجريد الصريح  
كما نفع المسامين بأصوله الجامع  
الصحيح (ويجعله خالصا) غير  
مشوب بشئ من السمعة والرياء

بئس انهم امن الطوائف عليكم والطوائف رواه الخمسة وقال الترمذي حديث حسن  
صحيح وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي الى الهرة الاناس حتى تنسرب ثم  
يتوضأ بنضاهارواه الدارقطني الحديث الاول أخرجه أيضا البيهقي وصححه البخاري  
والعقيلي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وأعله ابن منده بان حميدة الزوبية  
له عن كبشة مجهولة وكذلك كبشة قال ولم يعرفها الا هذا الحديث وتعقبه الحافظ  
بان حميدة حديثا آخر في تشييت العاطس رواه أبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود وأبو داود  
المعرفة وقد روى عنهما مع اسحق ابنه يحيى وهو ثقة عند ابن معين فارتفعت جهالتهما وأما  
كبشة فقبيل ابنه صاحبانية فان ثبت فلا يضر الجاهل بحالها على ما هو الحق من قبول  
مجاهيل الصحابة وقد حقه ذلك في القول المقبول في رد رواية المجهول من غير صحابة  
الرسول وفي الباب عن جابر عند ابن شاذان في النسخ والمسنوخ مثله والحديث الثاني  
الذي رواه الدارقطني عن عائشة قد اختلف فيه على عبد ربه وهو عبد الله بن سعيد  
المقبري ورواه الدارقطني من وجه آخر عن عائشة وفيه الواقدي وروى من طرق أخر  
كلها وأهمية الحديث ثانياً يدلان على طهارة قم الهرة وطهارة سورهما واليه ذهب الشافعي  
والهادي وقال أبو حنيفة بل نجس كل سبع لكن خفف فيه فكرر سورهما واستدل بما  
ورد عنه صلى الله عليه وسلم من ان الهرة سبع في حديث أخرجه أحمد والدارقطني  
والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ السور سبع وبما تقدم من قوله صلى الله  
عليه وسلم عند سؤاله عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتي  
لم نجسه شئ وأجيب بأن حديث الباب مصرح بانهم ليست نجس فيخصص به عموم  
حديث السباع بعد تسليم ورود ما يقضي بنجاسة السباع وأما مجرد الحكم عليهم  
بالسبعية فلا يستلزم انهم نجس اذ لا ملازمة بين النجاسة والسبعية على انه قد أخرج  
الدارقطني من حديث أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحياض  
التي تكون بين مكة والمدينة فقيل ان الكلاب والسباع ترد عليهم افعالها ما أخذت في  
بطونهم ما لم يبق شراب وطهور وأخرج الشافعي والدارقطني والبيهقي في المعرفة  
وقال له أسانيد اذ اضم بعضها الى بعض كانت قوية بل انظر أنتوضأ بما أفضلت الجر قال  
نعم وبما أفضلت السباع كلها وأخرج الدارقطني وغيره عن ابن عمر قال خرج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فسار ليلاً فمر على رجل جالس عند مقراهة وهي  
الحوض الذي يجتمع فيه الماء فقال عمر وأغت السباع عليك اليلة في مقراةك فقال له  
النبي صلى الله عليه وسلم يا صاحب المقراة لا تخبر هذا منكاف لها ما حملت في بطونها  
ولما بقي شراب وطهور وهذه الاحاديث مصرحة بطهارة ما أفضلت السباع وحديث  
عائشة المذكور في الباب نص في محل النزاع وأيضاً حديث أبي هريرة الذي استدل به  
أبو حنيفة فيه مقال ويمكن حمل حديث القلتين المتقدم على انه انما كان كذلك لان

وتغيرهما (لوجهه الكريم) اي  
ذاته المقدسة فهو مجاز مرسل  
(وان يصلح المقاصد والاعمال)  
في الحال والمآل (بجاء سيدنا  
محمد صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله البررة وصحبه الخيرة  
(أجمعين) اكتبه ابن ابي عمير  
ابن عمار كاهن الى يوم الدين (وهذا  
حديث الشروع) في تجريد  
أحاديث الصحيح (ان شاء الله)  
تبارك وتعالى) وكذلك في  
شرحه هذا وهو الموفق للاتمام  
والمنعم بالاختتام قال صاحب  
التجريد رحمه الله الجميع

(بسم الله الرحمن الرحيم)

\* (كيف كان بدء الوحي الى

رسول الله صلى الله عليه وسلم) \*  
هكذا في رواية أبي ذر الاعملي  
بغير باب وثبت في رواية غيرهما  
وحكي عياض ومن تبعه فيسه  
التوين وتركه وقال الكرمانى  
يجوز فيه الاسكان على سبيل  
التعدد ادلايا باب ولا يكون له  
اعراب ولم يفتح الكتاب بالخطبة  
اكتفاء بالوحي عن النصريح  
حبث صدر الكتاب بترجمة بدء  
الوحي وبالحديث الدال على ان  
العمل دائر مع النية أو وجد  
وتقدمه انطقا عند وضع الكتاب  
ولم يكتب ذلك اقتصارا على  
البسطة ويؤيده ان أول شيء نزل  
من القرآن الكريم اقرأ باسم  
ربك فطريق التأسى به الافتتاح  
بالتسمية والاقتصار عليهم أو يؤيده  
أيضا وقوع كتب رسول الله

ورودها على الماسمطة لاقائما ابوالاولا زبال عليه قولاه قاصد في اناءه هو بالصاد  
المهملة بعد هاءين مبهمة ذكره في الاساس وقال أصبغى الاناء للهرة أماله في القاموس  
وأصبغى استمعوا اليه مال بسمعه والاناء أماله قوله انما من الطوائف الخ تشبيه للهرة بخادم  
البيت الذين يطوفون للخدمة

\* (أبواب تطهير الخباسة وذكر مائص عليه منها) \*

\* (باب اعتبار العدد في الولوع) \*

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شرب الكلب في اناء احدكم  
فليغسله سبعاء متفق عليه ولا يجدوا مسلم ظهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله  
سبع مرات أو لاهن بالتراب وعن عبد الله بن مغفل قال أمر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ثم رخص في كاب الصيد وكاب الغنم  
وقال اذا ولغ الكلب في الاناء فاعسلوه سبع مرات وغنموه النامنة بالتراب روى الجماعة  
الا الترمذى والبخارى وفي رواية مسلم ورخص في كاب الغنم والصيد والزرع الحديقان  
يدلان على أنه يغسل الاناء الذى ولغ فيه الكلب سبع مرات وقد تقدم ذكر الخلاف في  
ذلك وبين ما هو الحق في باب أسرار الهائم قوله أولاهن بالتراب لفظ الترمذى والبخارى  
أولاهن أو أخرهن ولا يبي داود الساجعة بالتراب وفي رواية صحيحه للشافعى أولاهن أو  
أخرهن بالتراب وفي رواية لابي عبيد القاسم بن سلام في كتاب الطهور له اذا ولغ  
الكلب في الاناء غسل سبع مرات أولاهن أو أخرهن بالتراب وعند الدارقطى بانظ  
احداهن أيضا واسناده ضعيف فيه البخارود بن يزيد وهو متروك والذي في حديث عبد الله  
بن مغفل المذكور في الباب بانظ وعفسروه النامنة بالتراب أصبح من رواية احداهن  
قال في البدر المنير باجماعهم وقال ابن منده اسناده صحيح على صحة وهي زيادة ثقة فتعين  
المصير اليها وقد ازم الطحاوى الشافعية بذلك واعتذار الشافعى بأنه لم يقف على صحة هذا  
الحديث لا ينفع الشافعية فقد وقف على صحته غيره لا سيما مع وصيته بان الحديث اذا  
صح مذهبه فتعين حمل المطلق على المقيد واما قول ابن عبد البر لا أعلم أحد أفتى بان غسله  
التراب غير الغسلات السبع بالما غير الحسن فلا يقدح ذلك في صحة الحديث وتتم العمل  
به وأيضا قد أفتى بذلك أحمد بن حنبل وغيره وروى عن مالك أيضا ذكر ذلك الحافظ ابن حجر  
وجواب الميهقي عن ذلك بأن أباهريرة حافظ من غيره فروايته ارجح وليس فيها هذه  
الزيادة مردود بان في حديث عبد الله بن مغفل زيادة وهو مجمع على صحته وزيادة الثقة  
بتعين المصير اليها اذا لم تقع منافقة وقد خالفت الحنفية والاعترة في وجوب التتريب كما  
خالقوا في التسبيع ووافقهم ههنا المائكة مع ايجابهم التسبيع على المشهور عندهم  
قالوا ان التتريب لم يقع في رواية مالك قال القرافى منهم قد صححت فيه الاحاديث فالحجب  
منهم كيف لم يقولوا بها وقد اعتذر القائلون بان التتريب غير واجب بان رواية التتريب

صلى الله عليه وسلم إلى الملوك  
وكتبه في القضايا مفتحة  
بالتمهية دون الجدلة وغيرها  
كما في قصة هرقل وصلاح المدينة  
وغير ذلك من الأحاديث وقد  
أجاب من شرح كتاب الصحيح  
باجوبة أخرى فيها نظر وقد  
استقر عمل الأئمة المصنفين على  
افتتاح كتب العلم بالبسملة وكذا  
معظم كتب الرسائل واختلاف  
القدماء فيما إذا كان الكتاب  
كله شعرا فنهى الشعبي وقال  
الزهري مضت السنة أن لا يكتب  
في الشعر البسملة وجوز سعيد  
ابن جبيرة وتأباه على ذلك الجمهور  
وقال الخطيب هو المختار قال  
عباس بن عبد الوحي روى بالهمز  
مع سكون الدال من الابتداء  
وبغيره مزمع ضم الدال وتشديد  
الواو من الظهور والاول هو الذي  
سمع من أنواه المشايخ وقد  
استعمل المصنف هذه العبارة  
كثيرا كبدا الحيز وبدء الاذان  
وبدء الخلق والوحى في اللغة  
الاعلام في خفاء وأيضاً الكتابة  
والمكتوب والبعث والالهام  
والامر والايحاء والاشارة  
والتصويت شيأ بعد شيأ وقيل  
أصله التفهيم وكل ما دلل به من  
كلام أو كتاب أو رسالة أو اشارة  
فهو وحى وفي الشرع الاعلام  
بالشرع وقد يطلق ويراد به  
الموحى وهو كلام الله المنزل على  
النبي صلى الله عليه وسلم والمراد  
من بدء الوحي حاله مع كل ما يتعلق  
بشأنه أي تعالى مكان وأنى

مضطربة لأنها ذكرت بلفظ أولاهن و بلفظ أخراهن و بلفظ احدهن وفي رواية  
السابعة وفي رواية الثامنة والاضطراب يوجب الاطراح وأجيب بأن المقصود حصول  
التعريب في مرتبة من المرات وبأن احدهن مبهمة وأولاهن معينة وكذلك أخراهن  
والسابعة والثامنة ومقتضى حمل المطلق على المقيد ان تحمل المهمة على إحدى المرات  
المعينة ورواية أولاهن أرجح من حيث الاكثرية والاحفظية ومن حيث المعنى أيضا  
لان تعريب الاخرة بمقتضى الاحتياج الى غسله أخرى لتنظيفه وقد نص الشافعي على  
ان الاولى أولى كذا في الفتح وقد وقع الخلاف هل يكون التعريب في الغسلات السبع أو  
خارجا عنها وظاهر حديث عبد الله بن مغفل انه خارج عنها وهو أرجح من غيره لما عرفت  
فيما تقدم قوله ما بالهم وبال الكتاب فيه دليل على تحريم قتل الكتاب وقد اشتهر في  
السنة اذنه صلى الله عليه وسلم بقتل الكتاب وسبب ذلك كما في صحيح مسلم انه وعده جبريل  
عليه السلام أن يأتيه فلم يأت به قال النبي صلى الله عليه وسلم أم والله ما أخلفني فظل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يومه ذلك ثم وقع في نقتله جروكاب تحت فسطاط فأمر به فأخرج  
فأناه جبريل فقال لقد كنت وعدتني أن تلقاني البارحة فقال أجل ولكنك لا تدخل بيتا فيه  
كاب فاصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بقتل الكتاب ثم ثبت عنه صلى الله عليه  
وسلم النهي عن قتلها ونسخه وقد عدا الحارثي في الاعتبار لذلك بابا وثبت عنه صلى الله  
عليه وسلم الترخيص في كلب الصيد والزرع والماشية والمنع من اقتناء غير ذلك وقال من  
اقتنى كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية نقص من عمله كل يوم قيراط وثبت عنه الامر بقتل  
الكلاب السوداء البهيم ذى النقطة ميز وقال انه شيطان وللبحث في هذا موطن آخر ليس هذا  
محله فانه يقتصر على هذا المقدار وسيأتى الكلام على ذلك مبسوطا في أبواب الصيد

\*(باب الحث والقرص والعقود عن الأثر بعدهما)\*

(عن أسماء بنت أبي بكر قالت جاءت امرأته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احدا نا  
بصيب ثوبهما من دم الحية كيف تصنع فقال تحتها ثم تقررصه بالماء ثم تنضجه ثم تصلي فيه  
متمفق عليه) قوله جاءت امرأته في رواية الشافعي انها امماء قال في الفتح واغرب النوروى  
فضعف هذه الرواية بلا دليل وهي صحيحة الاسناد لعله لها ولا بعد في ان يهيم الراوى  
اسم نفسه قوله من دم الحية بفتح الحاء أي الحية قاله النوروى قوله تحتها بفتح  
الفوقانية وضم المهملة وتشديد الميم الفوقانية أي تحسكه وكذا رواه ابن خزيمة والمراد  
بذلك ازالة عينه قوله ثم تقررصه بفتح أوله واسكان القاف وضم الراء والصاد المهملة  
وحكى القاضى عياض وغيره فيه ضم المهملة من فوق وفتح القاف وتشديد الراء  
المكسورة أي تدلك موضع الدم بطراف أصابعها ليتمحل بذلك ويخرج ما يشربه الثوب  
منه ومنه تقرير الصالحين قال أبو عبيدة وسئل الاخفش عنه فضم اصبعيه الابهام  
والسبابة وأخذ شيأ من ثوبه ما وقال هكذا تفعل بالماء في موضع الدم وورد في رواية



بالصلية والتسليم على الرسول  
 الكريم امتثالاً لامره سبحانه  
 صلوا عليه وسلوا لتسليما وفي  
 حكم الصلاة عليه صلى الله عليه  
 وسلم عشرة مذاهب والا حاديث  
 الواردة بالامر بالصلاة عليه  
 واسعة والامر حقيقة في الوجوب  
 وان لم يدل على التكرار ويستحب  
 الاكثر منها من غير تقييد وقال  
 الطحاوي يجب كلما ذكر قال  
 الغزالي انه الاحوط ومثله قال  
 جماعة من الحنفية والزمخشري  
 قلت ولا كلام في فضل الصلاة  
 عليه صلى الله عليه وسلم وقد  
 وردت في ذلك أدلة كثيرة وتطبيب  
 لا نطوّل بذكرها واما كيفية  
 العبادة فيها فكل عبارة تؤدي  
 ذلك مجزئة وافضلها ما علم أمته لما  
 سألوه عن كيفية تأديتها وقال  
 صلى الله عليه وسلم ولم يقل وعلى  
 آله وهكذا اطر دلائل الحديث  
 في موافقاتهم في القديم والحديث  
 حذف الاكل عنه الصلاة على  
 خاتمة أهل الارسال وهم الذين  
 رووا الحديث التعليم في صحاح  
 كتبهم التي يجب لها التعظيم  
 والتكريم ولا يتم الامتثال في  
 الايمان بالصلاة التي علمها صلى  
 الله عليه وآله وسلم أمته الا  
 بذكرهم ولقد سجدت عن قال  
 بوجوده عليه في التشهد في  
 الصلاة وتذبح فيه على آله فانه  
 تفرق بين ذوى الارحام في  
 الاحكام واما أئمة الحديث فاعل  
 العذر لهم في عدم رقي الصلاة على

ذكر الغسل مكان القصر روى ذلك الشيخ تقي الدين من رواية محمد بن اسحق بن يسار  
 عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسأله امرأه  
 عن دم الحوض يصيب ثوبها فقال اغسله وأخرجه الشافعي من حديث سفيان عن هشام  
 عن فاطمة عن أسماء قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحوض يصيب  
 الثوب فتدال حثيه ثم اقرصه بالماء ورشيه وصلى فيه ورواه عن مالك عن هشام بن عمار  
 امرأته سألت ورواه ابن ماجه بالنظر اقرصه واغسله وصلى فيه وابن أبي شيبة بالنظر  
 اقرصه بالماء واغسله وصلى فيه وأخرجه أحد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن  
 خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محسن انما سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن دم الحوضه يصيب الثوب فقال يحكيه بصلع واغسله بماء وسأله عن دم القطان  
 اسناده في غاية الصحة ولا اعلم له علة والصلع بفتح الصاد المهملة واسكان اللام ثم عين هو  
 الجرد كره الحفاظ في التلخيص عن ابن دقيق العيد قال وقال ووقع في بعض المواضع  
 بكسر الصاد المعجمة والعدالة تحكيه لانه لا معنى يقتضي تخصيص الصلح بذلك لكن قال  
 الصغاني في العباب في مادة صلح بالمعجمة وفي الحديث حثيه بصلع قال ابن الاعرابي الصلح  
 ههنا العود الذي فيه الاعوجاج وكذا ذكره الا زهرى في مادة الضاد المعجمة قوله ثم  
 نمضحه بفتح الضاد المعجمة اى تغسله قاله الخطابي وقال القرطبي المراد به الرش لان غسل  
 الدم اسهل من قوله تفرصه واما التضح فهو لما شكت فيه من النوب قال في الفتح  
 وعلى هذا فالضمير في تنضجه يعود على النوب بخلاف حثيه فانه يعود على الدم فيلزم منه  
 اختلاف الضمائر وهو على خلاف الاصل ثم ان الرش على المشكوك فيه لا يقيد شيئا  
 لانه ان كان طاهرا فلا حاجة اليه وان كان متنجسا لم يظهر بذلك فالحسن ما قاله  
 الخطابي الحديث فيه دليل على أن نجاسات انما تزال بالماء دون غيره من الماء قاله  
 الخطابي والنووي قال في الفتح لان جميع النجاسات بمثابة الدم ولا فرق بينه وبينها الجناحا  
 قال وهو قول الجمهور اى تعين الماء لازالة النجاسة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز  
 تطهير النجاسة بكل مائع طاهر وهو مذهب الداعى من أهل البيت واحبوا بقول  
 عائشة ما كان لاحدنا الا ثوب واحد تنفض فيه فاذا أصابه نوى من دم الحوض قالت  
 بريقها فصعته بظفرها وأجيب بانهم اوجبا فعلت ذلك تحلب الاثره ثم غسلته به ذلك  
 والحق ان الماء أصل في التطهير لوصفه بذلك كتابا وسنة ووصفا مطلقا غير مقيد لكن  
 القول بتعيينه وعدم اجزاء غيره يرد حديث مسخ النعل وفرك المني وحنه واما طمعه  
 باذخرة وأمثال ذلك كثير ولم يأت دليل يقضى بحصر التطهير في الماء ومجرد الامر به في  
 بعض النجاسات لا يستلزم الامر به مطلقا وغايته تعيينه في ذلك المنصوص بخصوصه ان  
 سلم فالانصاف ان يقال انه يظهر كل فرد من أفراد النجاسة المنصوص على تطهيرها بما  
 اشتمل عليه النص ان كان فيه حاله على فرد من أفراد المظهورات لكنه ان كان ذلك  
 الفرد المحال عليه هو الماء فلا يجوز العدول الى غيره للعزلة التي اختص بها وعدم

الا لانتوى لاهل الجفاء  
والضلال الذين عادوا أهل محمد صلى  
الله عليه وآله وسلم واخافوهم كل  
مخافة وشردوهم كل شرد كما  
وقع في عصر الاموية والعباسية  
والعباسية وان كانوا يعدون  
انفسهم من الال فانه يقول  
منهم اسان المال  
اقتلوني ومالك

واقتلوا ما الكامي  
فاقتصر رائة الحديث وهم في  
ذلك الاعصار الى حذف الصلاة  
على الاكل في تصانيفهم الصلاة  
والكبار وفي املاهم في مجالس  
الرواية عند الخوض في علوم  
الدراية والقيمة ينج مثل هذا على  
انا نحمل أولئك الصالحين من ذلك  
السلف عن حذف في الحديث  
وألف أنهم وان حذفوا الصلاة  
على الاكل خطأ لا يجدونهم عند  
الكتابة لفظاً ثم انهم اذهب القيمة  
وانقرضت دول تلك الفرق  
الغوية ولكن قد شاب على ذلك  
الكبير وشب عليه الصغير  
فاستقر في الخلف لهم جهلا  
واستمروا عليه خطأ وقولا مع  
املاهم لحديث التعاليم في كل  
كتاب من كتب السنة كرم  
وارجوان هذا العذر الذي  
ذكرناه هو الحق وقد بسط السيد  
العلامة محمد بن اسمعيل بن صلاح  
الامير اليماني رحمه الله الكلام  
على هذا في حواشي شرح العمدة  
وقال في جمع الشئب سئل قديما  
عن ذلك فاجبت بجواب حاصلة  
ما سبق قال مع أي لم أجده فيه

مساواة غيره لانه وان كان ذلك الفرع غير الماء جاز العذول عنه الى الماء لذلك وان  
وجد فرد من أفراد النجاسة لم يقع من الشارع الاحالة في تطهيره وعلى فرد من أفراد  
المطهرات بل مجرد الامر بمطابق التطهير فلا تقتصر على الماء واللازم لحصول الامتثال  
به بالقطع وغيره مشكوك فيه وهذه طريقة متوسطة بين القوانين لا يحصر عن سلكها  
فان قلت مجرد وصف الماء بمطابق الطهورية لا يوجب له المزية فان التراب يشاركه في ذلك  
قلت وصف التراب بالطهورية مقيد بعدم وجدان الماء بنص القرآن فلا يشاركه بذلك  
الاعتبار واعلم ان دم الحيض نجس باجماع المسلمين كما قال النووي وللحديث فوائد  
منها ما يأتي بيانه في باب الحيض ومنها ما ذكره المصنف ههنا فقال وفيه دليل على ان دم  
الحيض لا يعنى عن يسيره وان قل اعمومه وان طهارة السترة شرط للصلاة وان هذه  
النجاسة وأعمالها لا تعتبر فيها تراب ولا عدد وان الماء متعين لازالة النجاسة اه وقد  
عرفت ما سلف (وعن ابى هريرة ان خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الاثوب  
واخذوا ثوبا خيضا فيه قال فاذا طهرت فاعسلي موضع الدم ثم صلى فيه قالت يا رسول الله  
ان لم يخرج أثره قال فذلك الماء ولا يضرك أثره رواه أحمد وأبو داود وعن معاذة  
قالت سألت عائشة عن الخائض يصيب ثوبها الدم فقالت تغسله فان لم يذهب أثره فلتغيره  
بشيء من صفرة فالتحقوا وقد كنت أحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حيض  
جميعا لأغسل لي ثوبا رواه أبو داود) الحديث الاول أخرجه الترمذي أيضا وأخرجه  
أحمد وأبو داود والبيهقي من طريقين عن خولة بنت يسار وفيه ابن لهيعة قال ابراهيم  
الحري لم يسمع بخولة بنت يسار الا في هذا الحديث قال ابن حجر واسناده ضعيف ورواه  
الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم الانصارية قال ابن حجر أيضا واسناده  
أضعف من الاول والحديث الثاني أخرجه أيضا الدارمي قوله ولا يضرك أثره استدلال  
به على عدم وجوب استعمال الخواص وهو مذهب الناصر والمنصور بالله وكثير من  
أصحاب الشافعي وأكثر أصحاب أبي حنيفة وذهب الشافعي ورواه الامام يحيى عن العترة  
الى أنه يجب استعمال الخواص المعتاد لما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن  
خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت مخضن مرفوعا بالفظ حكيمه بضاع واغسله  
بماء وسدر قال ابن القطان اسناده في غاية الصحة وأوجب بانه لا يقيد المطلوب لان الحكا  
هو الفرق بالاصابع والنزاع في غيره ويرد بان آخر الحديث وهو قوله واغسله بماء وسدر  
يدل على وجوب استعمال الخاوص وكذلك قوله في حديث عائشة المذكور فلتغيره بشيء من  
صفرة وأوجب بان التغير ليس بازالة الويرق يده ما في آخر الحديث من قولها ولقد كنت  
أحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حيض لأغسل ويرد بان مجرد استعمال  
الصفرة يقيد المطلوب كاستعمال السدر وقبل يكون استعمال الخواص مندوبا لجميعا بين  
الادلة ويستفاد من قوله لا يضرك أثره ان بقاء أثر النجاسة الذي عسرت ازالته لا يضرك



كلاما لا حد من سبق فان قلت قد  
تترران الصلاة على الآل من  
جدة كنية الصلاة عليه صلى  
الله عليه وسلم وقد قررت انه  
حذف ذلك أئمة الحديث منه  
ذكرهم له صلى الله عليه وسلم لما  
ذكرته من العذر فاذا يصنع من  
يريد ان على تلك الكتب مثل  
من يريد املاء صحيح البخارى  
هل يذكر الآل فهو زيادة على  
ما فيه فيكون كاذبا لانه ليس في  
البخارى ام يحذفه هم فليس  
بأنت للصلاة التي أمر صلى الله  
عليه وسلم ان يقولها قلت  
لا يتخلو لملى امان يريد حكاية  
ما قاله البخارى وان مراده قال  
البخارى صلى الله عليه وسلم فهذا  
لا يأتى بالفظ الآل لانه يكون  
كاذبا وان احتل ان البخارى  
صلى عليهم لفظا كما قلناه له كن  
الحكاية لا يكتب المتفق ثم انه  
لا يكون الملى هنا مصابا من  
نفسه عليه صلى الله عليه وسلم  
ولا ماجورا بغير من صلى عليه  
وسلم لانه انما حكى عن غيره انه  
صلى والخاص كى لا ماجورا ولا  
ما زورا وان كان مراد الملى  
انشاء الدعاء منه لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا الحكاية فينبغي له  
أن يأتى بالفظ الآل ليكون آتيا  
بالصلاة المأمورة بها والاحسن  
ان على الصلاة المكتوبة حكاية  
ثم يصلى من تلقاء نفسه صلاة  
كاملة ليجتمع له انه املى  
البخارى مثلا كما انه صلى  
على رسول الله صلى الله عليه

لكن بعد التعيين بنعذر ان أو صفة أو غيره ما حتى يذهب لون الدم لانه من تذررو بها  
نسب من رآه الى التفسير في ازالته قوله لا تغسل لي ثوب فيه دليل على ان ما كان الاصل  
فيه الطهارة فهو باق على طهارته حتى تظهر فيه نجاسة فيجب غسلها

• (باب تعين الماء لازالة النجاسة) •

عن عبد الله بن عمر ان ابا ثعلبة قال يا رسول الله امتنا آية الجوس اذا اضطررنا لهما  
قال اذا اضطررتم اليها فاغسلوها بالماء واطحنوا فمروا واحدا وعن أبي ثعلبة الخشني انه  
قال يا رسول الله انابارض قوم أهل الكتاب فمطبخ في قدورهم ونشرب في آنيةهم فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم تجدوا غير حافار حوضوها بالماء رواه الترمذى وقال  
حسن صحيح (والرحض الغسل) الحديث الثاني يشهد لصحة الحديث الاول وهو متفق  
عليه من حديث أبي ثعلبة بالفظ قال قالت يا رسول الله انابارض قوم أهل كتاب أفنا كل  
في آنيةهم قال ان وجدتم غيرهما فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها وكافئوها في  
رواية لاحد وأبى داود ان أرضنا أهل الكتاب وانهم يأكلون لحم الخنزير  
ويشربون الخمر فكيف نصنع بأنيتهم وقدورهم قال ان لم تجدوا غير حافار حوضوها بالماء  
وأطحنوا فمروا بها في آنيةهم فقال أنفوها غسلا واطحنوا فمروا بها قد استدل  
المصنف رحمه الله بما ذكره في الباب على انه تعين الماء لازالة النجاسة وكذلك فعل غيره  
ولا يخفى ان مجرد الاشارة لازالة خصوص هذه النجاسة لا يستلزم انه يتعين لكل نجاسة  
فالتصديق عليه في هذه النجاسة الخاصة لا ينشئ اجزاء ماعدا من المظهرات في ماعداها  
والاحصر على الماء ولا عموم باعتبار المغسول فاين دليل التعيين المدعى وقد تقدم في باب  
الحل والقرص ما هو الحق وقد استدل بالحديث أيضا على نجاسة الكفار وقد تقدم في  
باب طهارة الماء المنوضابه ما فيه كفاية وسيأتى لذلك مزيد تحقيق ان شاء الله في باب  
آنية المكفار

• (باب تطهير الارض النجسة بالمكثرة) •

عن أبي هريرة قال قام اعرابي فيال في المسجد فقام اليه الناس ليقعوا به فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم لم دعوه وأريهوا على بوله سجلا من ماء أو ذنوبا من ماء فانما بعثتم  
ميسرين ولم تبعثوا معسرين رواه الجماعة الامسالى قوله قام اعرابي قال الحافظ في  
الفتح زاد ابن عينة عند الترمذى وغيره في قوله انه صلى ثم قال اللهم ارحمني ومحمدا ولا  
ترحم معنا أحدا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد تجبرت واسعا فلم يلبث ان بال في  
المسجد وقد أخرج هذه الزيادة البخارى في الادب من صحيحه وروى ابن ماجه الحديث  
تماما من حديث أبي هريرة وحديث واثر ابن الاسقع وأخرج أبو موسى المديني أيضا  
من رواية سليمان بن يسار والاعرابي المذكور قبل هوذا الخو بصره اليماني ذكره أبو  
موسى المديني وقيل هو الاقرع بن حابس التميمي حكاه التارخى عن عبد الله بن نافع

والآله وسلم من لدن نفسه صلاة  
مواذقة لما أمر به بل قياس من  
يقول بوجوب الصلاة عليه صلى  
الله عليه وآله وسلم ككثا ذكر انه  
يجب عليه بعد حكاية صلاة  
البخاري مثلا ان يصلي من عند  
نفسه لانه يصدق عليه انه قد ذكر  
عنده النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ولم يضل عليه لانه انما حكي صلاة  
غيره والحاجي غير متصل ومن  
قال بالاستحباب يستحب له أيضا  
انتهى وقديقال الاحسن ان  
يترك الصلاة المبتدعة ويأتي  
من تلقاء نفسه بالصلاة المأمورة  
وهو المطابق لغرض المحدثين  
حيث تركوا كتب الاصل  
تقيمة وقد زالت في ذكر الال  
على جهة الحكاية لا يكون كاذبا  
لانه أتى بالصلاة التي نطق بها  
المحدث وان لم يكن بالاعذر  
المذكور والله أعلم (عن عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم يقول انما الاعمال  
بالنيات) أراد البخاري بإيراد هذا  
الحديث في هذه الترجمة حسن  
نيته في هذا التأليف وقال الخطابي  
والامام علي انه انما أورد للتبرك  
به فقط واستصوبه ابن منذه  
وقد تكافئ مناسبة الترجمة  
فقال كل بحسب ما ظهر له قال  
ابن المنير في اول التراجم كانت  
مقدمة النبوة في حق النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم الهجرة الى الله  
تعالى بالخلافة في غار حرا فتناسب  
الاقتناع بحديث الهجرة ومن

المدني وقيل ذو عينة بن حصن قاله أبو الحسين بن فارس قوله ليقعوا به في رواية عند  
البخاري فزجره الناس وفي أخرى له فثار اليه الناس وفي أخرى له أيضا فتناولوه الناس  
وله أيضا من حديث أنس فقال الصحابة ممة معه وسبأني وللمبي في تصاحبه الناس وكذا  
النسائي قوله سجلا بفتح الميم له وسكون الجيم قال أبو حاتم السجستاني هو الدوملائي  
ولا يقال له ذلك وهي فارغة وقال ابن دريد السجل دلو واسعة وفي الصحاح الدلو  
الضخمة وقد تقدم اشارة الى بعض هذا في أول الكتاب قوله أو ذنوبا قال الخليل هي  
الدوملائي وقال ابن فارس الدلو العظيمة وقال ابن السكيت فيها ما قريب من الملء ولا  
يقال لها وهي فارغة ذنوب فتسكون أو للشك من الراوي أو لتخيير والمراد به قوله من ماء  
مع ان الذنوب من شأنها ذلك رفع الاشتباه لان الذنوب مشترك بينه وبين الفرس الطويل  
وغيرهما قوله قائما بعثتم اسما فاد البعث اليهم على طريق المجاز لانه هو المبعوث صلى الله  
عليه وسلم بما ذكرناكم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم  
ذلك أو هم مبعوثون من قبله بذلك أي مأمورون وكان ذلك شأنه صلى الله عليه وسلم في حق  
كل من بعثه الى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا وفي الحديث دليل على ان  
الصب مطهر للارض ولا يجب الحفر خلافا للخنفية روى ذلك عنه م النورى والمذكور  
في كتبهم ان ذلك مختص بالارض الصلبة دون الرخوة واستدلوا بما أخرجه الدارقطني  
من حديث أنس بلفظ احفروا مكانه ثم صبوا عليه واعل به فرد عبد الجبار به دون  
أصحاب ابن عيينة الحفاظ وكذا رواه سعيد بن منصور من حديث عبد الله بن معقل بن  
مقرن المزني وهو تابعي مرفوعا بما نخذ وما يال عليه من التراب فالقوه وآخر يقول على  
مكانه ماء قال أبو داود وروى مرفوعا بمعنى موصولا ولا يصح وكذا رواه الطحاوى مرفوعا  
وفيه واحد فروا مكانه قال الحافظ في التلخيص ان الطريق المرسله مع صحة اسنادها اذا  
ضمت الى أحاديث الباب اجدت قوة قال وأما اسنادان موصولان أحدهما عن أبي  
مسعود رواه الدارمي والدارقطني ولفظه فأمر بمكانه فاحتفر وصب عليه دلو من ماء  
وفيه سمعان بن مالك وليس بالقوى قاله أبو زرعة وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبي  
زرعة هو حديث منكر وكذا قال أحمد وقال أبو حاتم لأصل له وثانيه ما عن واثله بن  
الاسقع رواه أحمد والطبراني وفيه عبيد الله بن أبي حميد الهذلي وهو منكر الحديث قاله  
البخاري وأبو حاتم واستدل بحديث الباب أيضا على نجاسة بول الادمي وهو مجمع عليه  
وعلى ان تطهير الارض المتنجسة يكون بالماء لا بالخفاف بالريح أو الشمس لانه لو كفى  
ذلك لما حصل التكليف بطلب الماء وهو مذهب المعتزلة والشافعي ومالك وزفر وقال  
أبو حنيفة وأبو يوسف هما مطهران لانهم ما يميلان الشئ وكذا قال الخراسانيون من  
الشافعية في الظل واستدلوا بحديث زكاة الارض يسما ولا أصل له في المرفوع وقد  
رواه ابن أبي شيبة من قول محمد بن علي الباقر رواه عبد الرزاق من قول أبي قلابه بلفظ

المناسبات المديعة للوجيزان  
الكتاب لما كان موضوعا لجمع  
وحي السنة صدره بيده الوحي  
ولما كان الوحي لبيان الاعمال  
الشرعية صدره بجديد  
الاعمال ومع هذه المناسبات  
لا يلبق الجزم بانه لا تعلق له  
بالترجمة أصلا وهذا الحديث  
أحد الاحاديث التي عليها مدار  
الاسلام وقد تواتر النقل عن  
الائمة في تعظيم قدر هذا الحديث  
واتفق ابن مهدي والشافعي  
وأحمد وعلي بن المديني وأبو داود  
والدارقطني وحزرة الكافي على  
انه ثلث العلم ومنهم من قال  
ربعه واختلفوا في تعيين الباقي  
وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضا  
انه يدخل في الثلاثين بابا من العلم  
وقال الشافعي يدخل في سبعين  
بابا في رواية انه يدخل فيه نصف  
العلم يحتل ان يريد بهذا العدد  
المباغة وقال ابن مهدي أيضا  
ينبغي ان يجعل هذا الحديث  
رأس كل باب ووجه البيهقي كونه  
ثلث العلم بأن كسب العبد يقع  
بقلبه ولسانه وجوارحه فالثانية  
احد أقسامه الثلاثة وأرجحها  
لانها قد تكون عبادة مستقلة  
وغيرها يحتاج اليها من ثمورد  
نية المؤمن خير من عمله وكلام  
الامام أحمد يدل على انه أراد  
بكونه ثلث العلم انه أحد اقواله  
الثلاث التي ترد اليها جميع  
الاحكام عنده وهي هذا ومن  
عمل عملا ليس عليه أمر ناهي  
والحلال بين والحرام بين

بحفاف الارض طهورها وفي الحديث أيضا دليل على جواز التسك بالعموم الى أن  
يظهر الخصوص اذ لم ينكر صلى الله عليه وسلم على النجاسة ما فعلوه مع الاعرابي بل  
أمرهم بالكف عنه للصحة الواجبة وفيه أيضا دليل على ما أشار اليه المصنف رحمه الله  
من أن الارض تطهر بالمسكثرة وعلى الرفق بالجاهل في التعليم وعلى الترغيب في التيسير  
والتمفير عن التعسير وعلى احترام المساجد وتنزيهها لان النبي صلى الله عليه وسلم قررهم  
على الانكار وانما أمرهم بالرفق (وعن أنس بن مالك قال بينما نحن في المسجد مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء اعرابي فقام يبول في المسجد فقال أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما هذا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ترموه دعوه فتر كوه حتى  
بال ثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه ثم قال ان هذه المساجد لا تصلح انى من هذا  
البول ولا القذر انه هي لذكرك الله عز وجل والصلاة وقراءة القرآن وكما قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال فامر رجل من القوم فجاء بدلو من ماء فبشبه عليه متفق عليه لكن  
ليس للخيار في ان هذه المساجد الى تمام الامر بتنزيهها وقوله لا ترموه أى لا تقطعوا  
عليه بوله) قوله اعرابي هو الذي يسكن البادية وقد سبق الخلاف في اسمه قوله الله ما هم  
فعل مبني على السكون معناه كف قال صاحب المطالع هي كلمة جزأ صلها ما هذ ان  
حذف تخفيفه فاو قال مكررة ومفردة ومثله به بالباء الموحدة وقال يعقوب هي التعظيم  
الامر كخبرج وقد تنوع مع الكسبر وينون الاول ويكسر الثاني بغير تنوين وكذا ذكره  
غير صاحب المطالع قوله لا ترموه بضم التاء الفوقية واسكان الزاي بعدها را أى  
لا تقطعوه والازرام القطع قوله ان هذه المساجد الخ مفهوم الحصر مشعر بعدم جواز  
ما عدا هذه المذكورة من الاقذار والقذى والبصاق ورفع الصوت والخصومات والبيع  
والشراء وسائر العقود وانشاد الضالة والكلام الذي ليس بذكر وجميع الامور التي  
لا طاعة فيها وأما التي فيها طاعة كالجئوس في المسجد للاعتكاف والقراءة للعلم وسماع  
الموعظة وانتظار الصلاة ونحو ذلك فهذه الامور وان لم تدخل في المحصور فيه لم يكن  
أجمع المسلمون على جوازها كما حكاه النووي فيخصص مفهوم الحصر بالامور التي فيها  
طاعة لائقة بالمسجد لهذا الاجماع وتبقى الامور التي لا طاعة فيها ادخله تحت المنع وحكى  
الحافظ في الفتح الاجماع على ان مفهوم الحصر منه غير مرموعول به قال ولا ريب ان فعل  
غير المذكورات وما في معناها خلاف الاولى قوله فجاء بدلو فبشبه عليه يروى بالسين  
المجمعة والسين المهملة قال النووي وهو في أكثر الاصول والروايات بالمجمعة ومعناه  
صبه وفرق بعض العلماء بينهما فقال هو بالمهملة الصب بسهولة وبالمجمعة التفريق في  
صبه وقد تقدم الكلام على فقه الحديث قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على ان  
النجاسة على الارض اذا لم يمسك الماء فالارض والماء طاهران ولا يكون ذلك أمرا  
يتكثير النجاسة في المسجد انتهى

## \* (باب ما جاء في أسفل النعل تصديه النجاسة) \*

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وطئ أحدكم ببعده الأذى فإن

التراب له طهور وفي لفظ إذا وطئ الأذى بجنبه فطهوره التراب رواه أبو داود

وعن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعله

ولينظر فيه ما فإن رأى خبثا فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيها رواه أحمد وأبو داود

الحديث الأول أخرجه أيضا ابن السكن والحاكم والبيهقي واختلف فيه على الأوزاعي

ورواه ابن ماجه من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ الطريق يظهر بعضهم

واسناده ضعيف والرواية الأولى المذكورة في حديث الباب في إسنادها مجهول لأن

أبا داود رواه عنه إلى الأوزاعي قال أثبت أن سعيد بن أبي سعيد المقبري حدث عن

أبيه عن أبي هريرة ولم يسم الأوزاعي شيخه والرواية الثانية منه في صحيح ابن عجلان وقد

أخرج له البخاري في الشواهد لمسلم في المتابعات ولم يحتج به وقد وثقه غيره واحد وتكلم

فيه غيره واحد ولعله الرجل الذي أبهه الأوزاعي في الرواية الأولى لأن أبا داود قال

حدثنا أحمد بن إبراهيم حدثنا أحمد بن كثير يعني الصنعاني عن الأوزاعي عن ابن عجلان

عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة وحديث أبي سعيد أخرجه الحاكم وابن

حبان واختلف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم في العمال الموصول وفي الباب عن أم سلمة

عند الأربعة بلفظ يظهره ما بعده وعن أنس عند البيهقي بسند ضعيف وعن امرأة من

بنو عبد المطلب عند البيهقي كلها هذه الأحاديث في معنى حديث أبي هريرة وورد في معنى

حديث أبي سعيد أحاديث منها عند الحاكم من حديث أنس وعنده أيضا من حديث

ابن مسعود وعند الدارقطني من حديث ابن عباس واسناده ضعيف وعند الدارقطني

أيضا من حديث عبد الله بن الشخير واسناده ضعيف أيضا وعند البزار من حديث أبي

هريرة واسناده ضعيف له لول وهذه الروايات بقوى بعضهم بعضها فتنقض للاحتجاج

بهم على أن النعل يطهر بذلك في الأرض رطبا أو يابس وقد ذهب إلى ذلك الأوزاعي وأبو

حنيفة وأبو يوسف والظاهرية وأبو ثور واسحق وأحمد في رواية وهي إحدى الروايتين

عن الشافعي وذهب المعتز والشافعي ومحمد إلى أنه لا يطهر بالدلك لأرطبا ولا يابس

وذهب الأكثر إلى أنه يطهر بالدلك يابساً لأرطبا وقد احتج لاخرين في البحر بمجعة

واهمية جدا فقال بعد ذكر الحديثين السابقين قلنا محتملان للرطوبة والنجاسة فتعين

الموافق للقياس وهي النجاسة والثاني لا يسلم كالثوب قال صاحب المنار حاصل كلام

المصنف الغناء الحديث انتهى والظاهر أنه لا فرق بين أنواع النجاسات بل كل ما علق

بالنعل مما يطابق عليه اسم الأذى فطهوره مسحه بالتراب قال ابن رسلان في شرح السنن

الأذى في اللغة هو المستقذر طاهرا كان أو نجسا انتهى ويدل على التعميم ما في الرواية

الأخرى حيث قال فإن رأى خبثا فإنه يستل مستحب ولا فرق بين النعل والخف

الحديث وقال أبو داود يكفي

الانسان لبيته أربعة أحاديث

الاعمال بالنية ومن حسن

السلام المرء تركه ما لا يمينه

ولا يكون المؤمن مؤمنا حتى

يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه

والحلل بين والحرام بين وذكر

غيره غيرها ثم إن هذا الحديث

متفق على صحته أخرجه الأئمة

المشهورون مسلم والترمذي

والنسائي وابن ماجه وأحمد

والدارقطني وابن حبان والبيهقي

الإمام طائفة منهم من زعم أنه في

الموطأ معترا بخرجه الشيخين

له والنسائي من طريق مالك وفي

صحيح ابن حبان الأعمال بالنيات

بجذف النيات وجمع الأعمال

والنيات وفي كتاب الإيمان

للبخاري من رواية مالك عن

بني الأعمال بالنية وفيه أيضا

في النكاح العمل بالنية

بالأفراد فيه ما والتركيب في كلها

فيه ما خلاصه باتفاق المحققين

لأن الأعمال جمع محلي بالألف

والألف مفعول للاستغراق وهو

مستلزم للعصر لانه من حصر

المبتدأ في الخبر ويعبر عنه

البيانون بقصر الموصوف على

الصفة وربما قيل قصر المسند

إليه على المسند والمعنى كل عمل

بنية فلا عمل إلا بنية واختلف

في انما هل تفيد الحصر أم لا فقال

أبو اسحق الشيرازي والغزالي

والكاظمي والامام فخر

الدين نعمه الحصر المشتمل على

في الحكم عن غير المذكور

شعوا انما قائم زيد أي لا عمرو  
 أو نفي غير الحكم عن المذكور  
 نحو انما زيد قائم أي لا قاعد  
 وهل تفيد ما بالنطوق أو بالمفهوم  
 أو بالوضع أو العرف أو بالحقيقة  
 أو الجواز قال البرماوي في شرح  
 الانبية الصحيح انه بالنطوق وبه  
 صرح ابن القطان وأبو اسحق  
 والغزالي بل نقول بالبلقي عن  
 جميع أهل الأصول من المذاهب  
 الاربعة الا ليس كالاتي  
 وعلى العكس من ذلك أهل  
 العربية والنبات بتشديد الياء  
 جمع نية من نوى ينوى من باب  
 ضرب وهي لغة القصد وقيل هي  
 من النوى بمعنى البعد والاول  
 أولى وجمعت النية في هذه الرواية  
 باعتبار تنوعها لان المصدر  
 لا يجمع الاعتبار تنوعه  
 أو باعتبار مقاصد النواوي  
 كقصده تعالى أو تحصيل  
 موعوده أو اتقائه وعدده وفي  
 معظم الروايات النية بالافراد  
 على الاصل لاتحاد محلها وهو  
 القاب كما ان مرجعها واحد  
 وهو الاخلاص للواحد الذي  
 لا شريك له فتناسب افرادها  
 بخلاف الاعمال فانها متعلقة  
 بالظواهر وهي متعددة فتناسب  
 جمعها وهي هنا مجعولة على معناها  
 اللغوي لمطابق ما بعده من  
 التقسيم فانه تقسيم لما أجل  
 والاعمال تقتضي عاملين  
 والتقدير الاعمال الصادرة من  
 المكلفين وعلى هذا تخرج  
 أعمال الكفار لان المراد

للمتخصص على كل واحد منهم في حديثي الباب ويلحق بهما كل ما يقوم مقامهما لعدم  
 الفارق قوله ثم ليصل فيه ما سأتى الكلام على الصلاة في النعمان في باب مستقل من كتاب  
 الصلاة ان شاء الله

### \* (باب نضح بول الغلام اذ لم يطعم) \*

(عن أم قيس بنت محسن انها أتت بآبناها مصغرا لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فبال على ثوبه فدعا عاباء فنضجه عليه ولم يغسله رواه الجماعة وعن علي بن أبي  
 طالب عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع ينضح وبول  
 الجارية يغسل قال قتادة وهذا ما لم يطعمه فاذا اطعمه اغسله جميعا رواه أحمد والترمذي  
 وقال حديث حسن وعن عائشة قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي يحنكه فبال  
 عليه فاتبعه الماء رواه البخاري وكذلك أحمد وابن ماجه وزاد اولم يغسله وسلم كان يؤتى  
 بالصبيان فيمرك عليهم ويحنكهم فأتى بصبي فبال عليه فدعا عاباء فاتبعه بوله ولم يغسله  
 وعن أبي السمع خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام رواه أبو داود والشافعي وابن ماجه وعن  
 أم كرز الخزاعية قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم بغلام فبال عليه فأمر به فنضح وأن  
 بجارية فبال عليه فأمر به فغسل رواه أحمد وعن أم كرز ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل رواه ابن ماجه وعن أم الفضل ابنة بنت الحرث  
 قالت بال الحسين بن علي في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقامت يا رسول الله اعطني ثوبك  
 واليس ثوب غيره حتى أغسله فقال انما ينضح من بول الذكر يغسل من بول الانثى رواه  
 أحمد وأبو داود وابن ماجه) حديث علي أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه باسناد صحيح  
 لانه من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن أبي الاسود عن أبيه عنه وأخرجه أيضا  
 أبو داود وموقوفان حديث مسدد عن يحيى عن ابن أبي عروبة عن قتادة بالاسناد السابق  
 الى علي موقوفا بلفظ يغسل من بول الجارية وينضح من بول الغلام ما لم يطعم وأخرجه  
 أيضا مرفوعا من حديثه بدون ما لم يطعم وجعله من قول قتادة وكذلك أخرجه عن أم سارة  
 انها كانت تصب على بول الغلام ما لم يطعم فاذا اطعم غسلته وكانت تغسل بول الجارية  
 وحديث أبي السمع أخرجه أيضا البزار وابن خزيمة من حديثه بلفظ كنت أخدم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى بحسن أو بحسين فبال على صدره فحمت أغسله فقال  
 يغسل الحديث وصححه الحاكم قال أبو زرعة والبزار ليس لأبي السمع غير هذا الحديث  
 ولا يعرف اسمه وقال البخاري حديث حسن وحديث أم كرز الاول والثاني في اسنادهما  
 انقطاع لانهم من طريق عمرو بن شعيب عنهما ولم يذكرهما وقد اختلف فيه على عمرو بن  
 شعيب فقيل عنه عن أبيه عن جده كما رواه الطبراني وحديث أم الفضل أخرجه أيضا  
 ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والطبراني قوله لم يأكل الطعام المراد بالطعام ما عدا اللبن

بالاعمال اعمال العباد وهى  
لا تنفع من الكافروان كان  
مخاطبا بامام عاقبا على تركها  
ولا يرد العتق والصدقة لانهم  
بدليل آخر تم لفظ العمل يتناول  
فعل الجوارح حتى اللسان  
فقد دخل الاقوال قال ابن  
رقيق العبد اخرج بعضهم  
الاقوال وهو بعيد ولا ترد  
عندى فى ان الحديث يقتضاه  
وأما التروك فهى وان كانت  
فعل كف لكن لا يطلق عليها  
لفظ العمل والتحقيق ان  
القول لا يدخل فى العمل حقيقة  
ويدخل مجازا وكذا الفاعل  
بقوله تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه  
بعد قوله زخر فى القول وأما عمل  
القلب كالنية فلا يتناولها  
الحديث انه لا يلزم التسلسل  
والاعمال جمع عمل وهو حركة  
البدن بأكمله أو بعضه وربما أطلق  
على حركة النفس فعلى هذا  
يقال العمل احداث أمر قولا  
كان أو فعلا بالجارية أو بالقلب  
لكن الأسبق الى الفهم  
الاختصاص بفعل الجارية  
لانحو النية والباء فى النيات  
تعمل على المصاحبة والسلبية  
أى الاعمال ثابت ثوابها بسبب  
النيات ويظهر أن ذلك فى ان  
النية شرط أو ركن والاشبه  
عند الغزالي انها تترط لان النية  
فى الصلاة مثلا تتعلق بها فتكون  
خارجة عنها والالك كانت متعلقة  
بنفسها وافترقت الى نية أخرى  
والاظهر عند الأكثرين انها

الذى يرضعه والقر الذى يحثك به والعسل الذى يلعبه للمداواة وغير ذلك وقيل المراد  
بالطعام ما عسده اللبن فقط ذكر الاول النوى فى شرح مسلم ونسب المذهب وأطلق فى  
الروضة تبعالاصلها الثانى وقال فى نكت التقييه ان لم يأكل غير اللبن وغير ما يحثك به وما  
أشبهه وقيل لم يأكل أى لم يستقل يجعل الطعام فى فيه ذكره المؤلف الجوى فى شرح  
التقييه قال الحافظ ابن حجر والاول أظهر وبه جزم الموفق بن قدامة وغيره قال ابن  
التميم يحتمل انهم أرادوا انه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع ويحتمل انهم انما  
جاءوا به عند ولادته ليضجكه صلى الله عليه وسلم فيحمل النقي على عموم قوله على ثوبه أى  
ثوب النبي صلى الله عليه وسلم وأغرب ابن شعبان من المالكية فقال المراد به ثوب الصبي  
قوله فنضجه فى صحيج مسلم من طريق الليث عن ابن شهاب فلم يرد على ان نضح بالماء وله  
من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب فرشه زاد أبو عوانة فى صحيجه عليه قال الحافظ ولا  
يخالف بين الروايتين أى بين نضح ورش لان المراد به ان الابداء كان بالرش وهو تنفيض  
الماء فانتهى الى النضح وهو صب الماء ويؤيده رواية مسلم فى حديث عائشة من طريق  
جرير عن هشام فدعا بامام فصبه عليه ولابى عوانة فصبه على البول يتبعه اياه انتهى  
والذى فى النهاية والكشاف واقاموا من ان النضح الرش قوله ولم يغسله ادعى الاصيلي  
أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب راوى الحديث وان المرفوع انتهى عند فنضجه قال  
وكذلك روى معمر عن ابن شهاب وكذا أخرجه ابن أبى شيبة قال فرشه لم يرد قال الحافظ  
فى الفتح وليس فى سماع معمر ما يدل على ما ادعاه من الادراج وقد أخرجه عبيد الرزاق  
بنحو سباق مالا لكنه لم يقل ولم يغسله وقد قاله مع ذلك الليث وعمر بن الحرث ويونس  
ابن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاسماعيلي وغيرهم من طريق ابن  
وهب عنهم وهو لمسلم عن يونس وحده نعم زاد معمر فى روايته قال ابن شهاب فغضت السنة  
ان يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية فلو كانت هذه الزيادة هى التى زادها مالك ومن  
تبعه لا يمكن دعوى الادراج لكنه اغيرها فلا ادراج وأما ما ذكره عن ابن أبى شيبة فلا  
اختصاص له بذلك فان ذلك لفظ رواية ابن عيينة عن ابن شهاب وقد ذكرنا هاهنا مسلم  
وغيره وبيننا انهم اغيروا لرواية مالك قوله بول الغلام الرضيع هذا تقييد للفظ  
الغلام بكونه رضيعا وهكذا يكون تقييد اللفظ الصبي والصغير والذكر الواردة فى بقية  
الاحاديث وأما لفظ ما لم يطعم فقد عرفت عدم صلاحيته لذلك لانه ليس من قوله صلى الله  
عليه وسلم وقد شد ابن حزم فقال انه يرش من بول الذكرا أى ذكر كان وهو اهمال للتقيد  
الذى يجب حمل المطلق عليه كما نقرر فى الاصول ورواية الذكرا مطلقة وكذلك رواية  
الغلام فانه كما قال فى القاموس ان طرشا به أو من حين يولد الى أن يشب وقد ثبت  
اطلاقه على من دخل فى سن الشيخوخة ومنه قول على عليه السلام فى يوم النهر وان  
أنا الغلام القرشي المؤمن \* أبو حسين فاعلمن والحسن

من الاركان والسياسة صادقة  
 مع الشرطة وهو واضح  
 لتوقف الشرط على الشرط  
 ومع الركنية لان بترك جزء من  
 الماهية تنقضي الماهية ولا بد من  
 محذوف يتعلق به الجار والمجرور  
 فقبل تعتبر وقبل تكمل وقبل  
 تصح وقبل تحصل وقبل تستقر  
 قال الطبيب كلام الشارع محمول  
 على بيان الشارع لان المخاطبين  
 بذلك هم أهل الاسان فكانهم  
 خطوبوا بما ليس لهم به علم الا  
 من قبل الشارع فتعين الحمل  
 على ما يفيد الجحيم الشرعي  
 وقال ابن دقيق القيامة الذين  
 اشترطوا النية قدر واضحة  
 الاعمال والذين لم يشترطوها  
 قدره كمال الاعمال ورجح الاول  
 بان الصحة أكثر لزوما للتحقيقة  
 من الكمال فالحمل عليها أولى  
 وفي هذا الكلام ايها ان بعض  
 العلماء لا يرى باشتراط النية  
 وليس الخلاف بينهم في ذلك الا  
 في الوسائل وأما المقاصد فلا  
 اختلاف بينهم في اشتراط النية  
 لها ومن ثم خالف الحنفية في  
 اشتراطها للوضوء وخالف  
 الاوزاعي في اشتراطها في التيمم  
 أيضا نعم بين العلماء اختلاف في  
 اقتران النية بأول العمل كما هو  
 معروف في مبسوطات الفقه  
 والظاهر ان الاف واللام في  
 النبات معاقبة للضمير والنقد  
 الاعمال بناء على هذا فيدل  
 على اعتبارية العمل من كونه  
 مبالاة أو غيرها ومن كونها

وهو اذ ذلك في نحو ستين سنة ومنه أيضا قول ليلى الاخيلية في مدح الجراح أيام امارته  
 على العراق

شفاها من الداء العضال الذي بها \* غلام اذا هن القبة سقاها  
 واكنه مجاز قال الزمخشري في اساس البلاغة ان الغلام هو الصغير الى حد الالتحاق  
 قبل له بعد ذلك غلام فهو مجاز قوله بصبي قال الحافظ يظهر لي انه ابن أم قيس ويحتمل ان  
 يكون الحسن بن علي أو الحسين فقد روى الطبراني في الاوسط من حديث أم سلمة باسناد  
 حسن قالت قال الحسن أو الحسين علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى قضى  
 بوله ثم دعا بما فيه عليه ولا جد عن أبي ليلى نحوه ورواه الطحاوي من طريقه قال فجئ  
 بالحسن ولم يتردد وكذا للطبراني عن أبي امامة ورجح الحافظ انه غيره قوله فاتبعه باسكان  
 المشناة من فوق أي اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب الماء  
 قوله يحنكه قال أهل اللغة التحنك أن تضع التمر أو نحوه ثم تدلك به حنك الصغير قوله  
 فيبرك عليهم أي يدعو لهم أو يمسح عليهم وأصل البركة ثبوت الخير وكثرته وقد استدل  
 بإحاديث الباب على ان بول الصبي يخالف بول الصبية في كيفية استعمال الماء وان مجرد  
 النضج يكفي في تطهير بول الغلام وقد اختلف الناس في ذلك على ثلاثة مذاهب الاول  
 الاكتفاء بالنضج في بول الصبي الجارية وهو قول علي عليه السلام وعطاء والحسن  
 والزهري وأحمد واسحق وابن وهب وغيرهم وروى عن مالك وقال أصحابه هي رواية  
 شاذة ورواه ابن حزم أيضا عن أم سلمة والثوري والاوزاعي والنخعي وداود وابن وهب  
 والثاني يكفي النضج فيه ما هو مذهب الاوزاعي وحكي عن مالك والشافعي والثالث هما  
 سواء في وجوب الغسل وهو مذهب المعتزلة والحنفية وسائر الكوفيين والمالكية  
 وأحاديث الباب ترد المذهب الثاني والثالث وقد استدل في البحر لاهل المذهب الثالث  
 بحديث عمار المشهور وفيه انما تغسل ثوبك من البول الخ وهو مع اتفاق الحفاظ على  
 ضعفه لا يعارض أحاديث الباب لانها خاصة وهو عام وبناء العام على الخاص واجب  
 ولكن جماعة من أهل الاصول منهم مؤلف البحر لا يبنون العام على الخاص الا مع  
 المقارنة أو تاخر الخاص وأما مع الاتيان كمثل ما نحن بصدده فقد حكي بعض أئمة  
 الاصول انه يبنى العام على الخاص اتفاقا وصرح صاحب البحر ان الواجب الترجيح مع  
 الاتيان ولا يشك من له أدنى الماسم بعد لم الحديث ان أحاديث الباب أرجح وأصح من  
 حديث عمار وترجيحه لحديث عمار بالظهور وغير ظاهر وقد جزم صاحب البحر في المعيار  
 وشرحه بأن الواجب مع الاتيان الاطراح فتخالف كلامه وجزم صاحب المنار بأن  
 العام متقدم والخاص متأخر ولم يذكر ذلك دليل لا يشفي وأما الحنفية والمالكية  
 فاستدلوا بالمذهب واليه بالقياس فقالوا المراد بقوله ولم يغسله أي غسله بالغافيه وهو  
 خلاف الظاهر ويبيده ما ورد في الاحاديث من التفرقة بين بول الغلام والجارية فانهم



لا يفرقون بينهما والحاصل أنه لم يعارض احاديث الباب شيء يوجب الاشتغال به

\*(باب الرخصة في بول مايؤ كل لجة)\*

(عن أنس بن مالك أن رهطاً من عكل أو قال عريضة قدموا فاجتروا المدينة فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم باللقاح وأمرهم أن يخرجوا فيشربوا من أنوالها والبانها

متفق عليه اجتمعوا أي استخرجوها وقد ثبت عنه أنه قال صلوا في مرابض الغنم قوله من عكل بضم المهملة واسكان الكاف قبيلة من تميم قوله أو عريضة بالعين والراء المهملة من مصغراحي من قضاءه وحى من بجيلة والمراد هذا الثاني كذا ذكره موسى بن عتبة في المغازي والشك من حماد ورواه البخاري في المحاربين عن حماد أن رهطاً من عكل أو قال من عريضة قال ولا أعلمه إلا قال من عكل ورواه في الجهاد عن وهيب عن أيوب أن رهطاً من عكل ولم يشك وفي الزكاة رواه من طريق شعبة عن قتادة أن ناساً من عريضة ولم يشك أيضاً وكذا المسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس ورواه أيضاً البخاري في المغازي عن قتادة من عكل وعريضة يالوا والعاطفة قال الحافظ وهو الصواب ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبراني من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال كانوا أربعة من عريضة وثلاثة من عكل وزعم ابن التين تبعاً للداودي أن عريضة هم عكل وهو غلط بل هما قبيلتان متغايرتان فعكل من غدنان وعريضة من بقطان قوله فاجتروا قال ابن فارس اجتويت المدينة إذا كرهت المقام فيها وإن كنت في نعمة وقيدته الخطابي بما إذا تضررت بالاقامة وهو المناسب لهذه القصة وقيل الاجتماع عدم الموافقة في الطعام ذكره الفراء وقيل داء من الوباء ذكره ابن العربي وقيل داء يصيب الجوف والاجتماع بالجم قوله فامرهم باللقاح بلام مكسورة نفاق فغامهم له النوق ذوات اللبن واحدهم القعة بكسر اللام واسكان القاف قال أبو عمرو ويقال لهؤلاء إلى ثلاثة أشهر ثم هي ابون واللقاح المذكورة ظاهر الروايات أنه النبي صلى الله عليه وسلم وثبت في رواية البخاري في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة باللفظ فامرهم أن يأتوا بل الصدقة قال الحافظ والجمع بينهما ما أنزل الصدقة كانت ترمى خارج المدينة وصادف بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بلقاحه إلى المريعي طلب هؤلاء النفر الخروج قوله أن يخرجوا فيشربوا في رواية البخاري وأن يشربوا أي وأمرهم أن يشربوا وفي أخرى له فخرجوا فيشربوا وفي أخرى له أيضاً فرخص لهم أن يأتوا فيشربوا قوله وقد ثبت الخ وهو ثابت من حديث جابر بن سمرة عند مسلم ومن حديث البراء عند أبي داود والترمذي وابن حبان قال أحمد بن حنبل واسحق ابن إبراهيم قد صح في هذا الباب حديث البراء بن عازب وجابر بن سمرة وقد استدل بهذا الحديث من قال بطهارة بول مايؤ كل لجة وهو مذهب العترة والخنهي والاوزاعي والزهري ومالك وأحمد ومحمد وزفر وطائفة من السلف ووافقه منهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والروائي أما في الأبل فبالنص وأما في غيرها

فربما أؤنه لا يظهر أمثلاً أو عصراً مقصودة أو غير مقصودة وهل يحتاج في مثل هذا إلى تعيين العدد فيه بحث والراجح الاكتفاء بتعيين العبادة التي لا تنقل عن العدد المعين كالمسافر مثلاً ليس له أن يقصر الأبنية القصر لكن لا يحتاج إلى زيادة ركعتين لأن ذلك هو مقتضى القصر والله أعلم (وإنما لكل امرئ ما نوى) في القاموس المرة مثلثة الميم الإنسان أو الرجل أي لكل رجل الذي نواه وكذا لكل امرأة ما نوت لأن النساء شقائق الرجال قال القرطبي فيه تحقيق لا اشتراط النية والاختصاص في الأعمال فخرج إلى أنهم مؤكدة وقال غيره بل تزيد غير ما أفادته الأولى لأن الأولى نهت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها فمترتب الحكم على ذلك والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له الأمانه وعلى القول بأن انما للحصر فهو هنا من حصر الخبر في المبتدأ أو يقال قصر الصفة على الموصوف لأن المقصور عليه في انما الماؤخر ورتبوا هذه على السابقة بتقديم الخبر وهو يفيد الحصر كما تقرر قال ابن دقيق العيد الجملة الثمانية تقتضي أن من نوى شيئاً يحصل له بعض إذا عمله بشرائطه أو حال دون عمله ما عذر شرعاً بعدم عمله وكل ما لم ينوه لم يحصل له ومراده بقوله ما لم ينوه أي لخصوصاً ولا عموماً أما إذا لم



ينوشياً مخصوصاً لكن كانت  
هناك نية عامة أشملها فهذا مما  
اختلفت فيه انظار العلماء  
ويخرج عليه من المسائل  
ما لا يحصى وقد يحصل غير  
المنوي لمدرك آخر كمن دخل  
المسجد ف صلى الفرض أو الرتبة  
قبل أن يقعد فإنه يحصل له تحبته  
المسجد دونها أول منوها لأن  
القصد بالنية شغل البقعة  
وقد حصل وهذا بخلاف من  
اعتدل يوم الجمعة عن الجماعة  
فانه لا يحصل له غسل الجمعة على  
الراجح لأن غسل الجمعة ينظر  
فيه إلى التعبد لا إلى محض  
التنظيف فلا بد فمه من القصد  
إليه بخلاف تحبته المسجد وقال  
النووي أفادت الجملة الثانية  
اشتراط تعيين المنوي كمن عليه  
صلاة فائتة لا يكفيه ان ينوي  
الفائتة فقط حتى يعينها ظهراً  
مثلاً أو عصرًا ولا يخفى أن محله  
ما إذا لم تنحصر الفائتة وقال ابن  
السمعاني في أماليه أفادت ان  
الاعمال الخارجة عن العبادة  
لا تقيد الثواب اذا نوى بها  
فأعلمها القرية كالأكل اذا نوى  
به القوة على الطاعة وقال غيره  
أفاد أن التوبة لا تدخل في النية  
فان ذلك هو الأصل فلا يرده مثل  
نية الولي عن الصبي في الحج فانها  
على خلاف الأصل في المواضع  
وقال ابن عبد السلام الجملة  
الأولى إيمان ما يعتبر من الأعمال  
والثانية إيمان ما يترتب عليها  
وأفاد أن النية انما تنشط

بما يؤكل لجه فما لقياس قال ابن المنذر ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم  
يصب اذ الخصائص لا تثبت الابدال ويؤيد ذلك تقرير أهل العلم لمن يبيع ابعاد الغنم في  
أسواقهم واستعمال أبوال الأبل في أدويتهم ويؤيد أيضاً ان الأشياء على الطهارة حتى  
تثبت النجاسة وأجيب عن التأنيب الاول بأن المختلف فيه لا يجب انكاره وعن  
الاحتجاج بالحديث بأن حالة ضرورية ربما أيجب للضرورة لا يسمى حراماً وقت تناوله  
أقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ومن أدلة القائلين بالطهارة  
حديث الأذن بالصلاة في مرض الغنم السابق وأجيب عنه بأنه معلل بأنها لا تؤذى  
كالأبل ولادلالة فيه على جواز المباشرة والالزام بنجاسة أبوال الأبل وبغيرها انتهى عن  
الصلاة في مباركها ويرده هذا الجواب بأن الصلاة في مرض الغنم تستلزم المباشرة  
لأنها خارجة منها والتعليل بكونها لا تؤذى أمروراً وذلك والتعليل انتهى عن الصلاة  
في معاطن الأبل بأنها لا تؤذى المصل يذل على أن ذلك هو المانع لا ما كان في المعاطن من  
الأبوال والبرع واستدل أيضاً بحديث لا بأس بيول ما أكل لجه عند الدار قطني من  
حديث جابر وبراء مرفوعاً وأجيب بأن في أسناده عمرو بن الحسين العقيلي وهو رواه  
جدة قال أبو حاتم ذهب الحديث ليس بشيء وقال أبو زرعة وأبو يحيى الحديث وقال الأزدي  
ضعيف جداً وقال ابن عدي حدث عن الثقات بغير حديث منكر وهو متروك وفي  
أسناده أيضاً يحيى بن العلاء أبو عمر البجلي الرازي قد ضعفه جده قاله الدارقطني وكان  
وكيع شديد الجمل عليه وقال أحمد كذاب وقال يحيى ليس بثقة وقال النسائي والأزدي  
متروك واحتجوا أيضاً بحديث ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم عند مسلم  
والترمذي وأبي داود ومن حديث وائل بن حجر وابن حبان والبيهقي من حديث أم لمة  
وعند الترمذي وأبي داود من حديث أبي هريرة بالفظنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن كل دواء خبيث والنحر يميس لئلا ينجس النجاسة والنجاس لا ينجس الطهارة فتجلبل  
الندوى به اذ لا طهارة في أبوال الأبل وما يلحق بها طهارة وأجيب عنه بأنه محمول على  
حالة الاختيار وأما في الضرورة فلا يكون حراماً كالمسألة للضرورة فأنهى عن الندوى  
بالحرام باعتبار المسألة التي لا ضرورة فيها والأذن بالنسبة إلى أبوال الأبل باعتبار حالة  
الضرورة وان كان خبيثاً حراماً ولو لم فالندوى انما وقع بأبوال الأبل فيكون خاصاً بها  
ولا يجوز إلحاق غيره به لما ثبت من حديث ابن عباس مرفوعاً ان في أبوال الأبل شفاء  
للذرية بطونهم ذكره في الفتح والذرب فساد المعادة فلا يقاس ما ثبت ان فيه دواء على  
ما ثبت ان في الدوا عنه على ان حديث تحريم الندوى بالحرام وقع في جواب من سأل عن  
الندوى بالنحر كافي صحيح مسلم وغيره ولا يجوز إلحاق غير المكروه من سائر النجاسات لان  
شرب المسكر يجزى الى مفساد كثيرة ولا منهم كانوا في الجاهلية به مقتدون ان في النحر شفاء  
لجاء الشرح بخلاف ذلك ويجاب بأنه قصر للعام على السبب بدون موجب والمعتبر عموم

العبادة التي لا يتميز بقسمها وأما ما يؤكل من نفسه فإنه ينصرف بصورته إلى ما وضع له كالأكل والادعية والدلالة لأن لا يتردد بين العبادة والعادة ولا يخفى أن ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل الوضع أما ما حدث فيه عرف كالتسبيح للنجيب فلا ومع ذلك فالرخصة بالدلالة القريبة إلى الله إمكان أكله ثم ثوابا ومن ثم قال الغزالي حركة اللسان بالأكل كرمع الدلالة عنه تحصل الثواب لأنه خبر من حركة اللسان بالغيبة بل هو خير من السكون مطلقا أي بمجرد عن التفكير قال وإنما هو ناقص بالنسبة إلى عمل القلب انتهى وبؤيده قوله صلى الله عليه وسلم في بضع أحدكم صدقة ثم قال في الجواب عن قوله هم أي أتى أحدهم ناشونه وبؤجر أرايت لو وضعها في حرام وأورد على إطلاق الغزالي أنه يلزم منه أن المرء يشاب على فعل مباح لأنه خير من فعل الحرام وليس ذلك مراده وخص من عموم الحديث ما يصدق حصوله في الجله فإنه لا يحتاج إلى نية مخضة تخصه كتحية المسجد ومكثات زوجها فلم يغها الخبر إلا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي لأن المقصود حصول برائة الرحم وقد وجدت ومن ثم لم يمتنع التروك إلى نية وفازع الكرماني في إطلاق الشيخ محيي الدين كون التروك لا يحتاج إلى نية بأن التروك فعل وهو كذب النفس

اللفظ لخصوص السبب واحتج الفاضلون بنجاسة جميع الابول والازبال وهم الشافعية والمعتزلة ونسبه في الفتح إلى الجمهور ورواه ابن حزم في المحلى عن جماعة من المؤلفين بالحديث المتفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبرين فقال انهما ليعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستتر عن البول الحديث قالوا فمجنس البول ولم يخصه ببول الإنسان ولا أخرج عنه بول الماء كقول وهذا الحديث غاية ما تمسكوا به وأجيب عنه بأن المراد ببول الإنسان لما في صحيح البخاري بلفظ كان لا يستتر من بوله قال البخاري ولم يذكر بول الناس فالتعريف في البول للعهد قال ابن بطال أراد البخاري أن المراد بقوله كان لا يستتر من البول بول الإنسان لا بول سائر الحيوان فلا يكون فيه حجة إن جملة على العموم في بول جميع الحيوان وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال فيه دليل على نجاسة الابول كلها قال في الفتح ومحصل الردان العموم في رواية من البول أريد به الخصوص لقوله من بوله أو الألف واللام بدل من الضمير انتهى والظاهر طهارة الابول والازبال من كل حيوان يؤكل لحمه تمسكا بالأصل واستصحابا للبراءة الأصلية والنجاسة حكم شرعي نافل عن الحكم الذي يقتضيه الأصل والبراءة فلا يقبل قول مدعيه الأبدليل يصلح للنقل عنهم ولم نجد للقائلين بالنجاسة دليلا كذلك وغاية ما جاؤا به حديث صاحب الفسیر وهو مع كونه مراد به الخصوص كما ساف فهم ظني الدلالة لا يفتض على معارضة تلك الأدلة المعتبرة بما ساف وقد طول ابن حزم الظاهري في المحلى الكلام على هذه المسئلة بما لم نجد له غيره لكنه لم يدر بجسده على غير حديث صاحب القبر فإن قلت إذا كان الحكم بطهارة بول ما يؤكل لحمه وزيله لما تقدم حتى يرد دليل في الدليل على نجاسة بول غير الماء كقول وزيله على العموم قلت قد تمسكوا بحديث أنهم أركس قاله صلى الله عليه وسلم في الروثة أخرجه البخاري والترمذي والنسائي وبما تقدم في بول الآدمي وألحقوا سائر الحيوانات التي لا تؤكل لحمه بجميع عدم الأكل وهو لا يتم إلا بعد تسليم أن علته لنجاسة عدم الأكل وهو منقطع بانقول بنجاسة زبل الجلالة والدفع بأن العلة في زبل الجلالة هو الاستعداد منقوض باستلزامه لنجاسة كل مستعذر كأنظاهرا إذا صار متنا الا ان يقال ان زبل الجلالة هو محكوم بنجاسته لا بالاستعداد بل لكونه عين النجاسة الأصلية التي جعلها الدابة لعدم الاستحالة النامة وأما الاستدلال بجهوم حديث لا بأس ببول ما يؤكل لحمه المتقدم فغير صالح لما تقدم من ضعفه الذي لا يصلح معه الاستدلال به حتى قال ابن حزم أنه خبر باطل موضوع قال لان في رجاله سوار ابن مصعب وهو متروك عنه جميع أهل النقل متفق على ترك الرواية عنه بروي الموضوعات فالذي يتحتم القول به في الابول والازبال هو الاقتصار على نجاسة بول الآدمي وزيله والروثة وقد نقل التتبي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبعال والحير وائكمه زاد ابن خزيمة في روايته أنهم أركس أنهم أروثة حمار وأما سائر الحيوانات

وبأن التروك إذا أريد بها  
تخصيب الثواب بامتنال أمر  
الشارع فلا بد فيه من قصد  
التروك وتعقب بأن قوله التروك  
فعل مختلف فيه ومن حق  
المستقبل على المانع أن يأتي  
بأمر متفق عليه وأما استدلاله  
الناسي فلا يطابق المورد لأن  
المبحوث فيه هل تلزم النية في  
التروك بحيث يقع العقاب  
بتركها والذي أورد هل يحصل  
الثواب بدونها والتفاوت بين  
المقامين ظاهر والتحقيق أن  
التروك المجرد لا ثواب فيه وإنما  
يحصل الثواب بالسكن الذي هو  
فعل النفس فن لم تخطر المعصية  
بباله أصلاً ليس كمن خطرت  
فكف نفسه عنها خوفاً من الله  
فرجع الحال إلى أن الذي يحتاج  
إلى النية هو العمل بجميع  
وجوهه لا التروك المجرد والله أعلم  
وقد علم أن الطاعات في أصل  
صحتها وتضاعفها مرتبة طاعة  
بالنيات وبما ترفع إلى خالق  
البريات (فمن كانت هجرته إلى  
دنيا يصيبها) أي بحصولها نية  
وقصد إلا أن تخصبها كاصابة  
الغرض بهم بجوامع حصول  
المقصود والهجرة بتركها  
التروك والهجرة إلى الشيء  
الانتقال إليه عن غيره وفي  
الشرع ترك ما نهى الله عنه  
وقد وقعت في الإسلام على  
وجهين الأول الانتقال عن دار  
الخطوف إلى دار الأمن كما في  
هجرة في الحبشة وإتمام الهجرة

التي لا يتركها فان وجدت في قول بعضهم أو زيله ما يقتضي الحقه بالخصوص عليه  
طهارة أو نجاسة ألحقته وإن لم تجد فالمتوجه إليه أنه على الأصل والبراهة كما عرفت قال  
المصنف رحمه الله في الكلام على حديث الباب ما نقله فإذا أطلق الأذن في ذلك ولم  
يشترط حائل بقي من الإبدال وأطلق الأذن في الشرب لقوم حديثي العهد بالإسلام  
جاهلين بأحكامه ولم يأمرهم بغيره أفواههم وما يصيبهم منها لاجل صلاة ولا غير فامع  
اعتقادهم شربهم ادل ذلك على مذهب القائلين بالطهارة انتهى

## \* (باب ما جاء في المذي) \*

(عن سهل بن حنيف قال كنت ألقى من المذي شدة وعناء وكنت أكثر منه الاغتسال  
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقل إنما يجزيك من ذلك الوضوء فقطت  
يا رسول الله كيف بما يصيب ثوبي منه قال يكفيك أن تأخذ كفاً من ماء فتضع به ثوبك  
حيث ترى أنه قد أصاب منه رواء أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن  
صحيح ورواه الأثرم ونقله قال كنت ألقى من المذي عما فاتت النبي صلى الله عليه وسلم  
فذكرت ذلك له فقال يجزيك أن تأخذ حفنة من ماء فتغسل به وعن علي بن أبي طالب  
قال كنت رجلاً مداه فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرت المقداد  
ابن الأسود فساله فقال فيه الوضوء أخرجه ولمسلم بغسل ذكره ويتوضأ ولا جدواي داود  
بغسل ذكره وأنتيبه ويتوضأ وعن عبد الله بن سعد قال سألت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن الماء يكون بعد الماء فقال ذلك المذي وكل خل يئذي فتغسل من ذلك فربحك  
وأنتيبك وتوضأ وضوءك للصلاة رواه أبو داود الحديث الأول في إسناده محمد بن اسحق  
وهو ضعيف إذا عمن لكونه مدلساً ولكنه هنا صرح بالتحديث وحديث عبد الله  
ابن سعد أخرجه الترمذي وحسنه وقال الحافظ في التلخيص في إسناده ضعيف وفي  
الباب عن المقداد أن علياً أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود  
من طريق سليمان بن يسار عنه وفي رواية لاجد والنسائي وابن حبان أنه أمر عمار بن ياسر  
وفي رواية لابن خزيمة أن علياً سأل بنفسه وجمع بينهم ابن حبان بتعدد الاستثله ورواه  
أبو داود من طريق عروة عن علي وفيه يغسل أنتيبه وذكره وعروة لم يسمع من علي لكن  
رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة واسناده لا مطعن فيه قوله  
ألقى من المذي شدة في المذي لغات فتح الميم واسكان الذال المجبة وفتح الميم مع كسر الذال  
وتشديد الباء ويكسر الذال مع تخفيف الاء فالأوليان مشهورتان وأولاهما أفصح  
وأشهر والثالثة حكاه أبو عمر الزاهد عن ابن الأعرابي والمذي ماء رقيق أبيض لزج  
يخرج عند الشهوة بلا شهوة ولا دق ولا بعة فتور وربما لا يحس بخروج وجهه ذكره  
النووي ومثله في الفتح قوله فتضع به ثوبك قد سبق الكلام على معنى المضغ في باب  
نضح بول الغلام وهكذا أورد الأمر بالنضح في الفرج عند مسلم وغيره قال النووي معناه

من مكة الى المدينة الثانية  
 الهجرة من دار الكفر الى دار  
 الايمان وذلك بعد ان استقر  
 صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر  
 اليها من أمكنة ذلك من المهاجرين  
 وكانت الهجرة اذ ذلك تختص  
 بالانتقال الى المدينة الى أن  
 قُتعت مكة فانقطع الاختصاص  
 وبقي عموم الانتقال من دار  
 الكفر الى دار الله باقيا ودنيا  
 بضم الدال وحكى ابن قتيبة  
 كسر ها وهي فعل من الدفأ أي  
 انقرب سميت بذلك لسببها  
 للآخرى وقيل لدنوها الى الزوال  
 واختلاف في حقيقتها فقبل هي  
 ما على الارض من الهواء والجو  
 وقبل هي كل الخلق وفات من  
 الجواهر والاعراض والاول  
 أولى لكن يزاد فيه مما قبل قيام  
 الساعة وتطلق على كل جزء  
 منها مجازا ثم انظرها مقصور  
 غير منون للتأنيث والعامة وحكى  
 تميم او عزه ابن دحيه الى رواية  
 السكتمية ورضعها لانه لم يكن  
 السكتمية من يرجع اليه  
 في ذلك والصحيح جوازه وفي  
 القاموس الدنيا بقض الآخرة  
 وقد تنون وجعها دما وقال  
 النبي دينا هو تأنيث الادنى ليس  
 بمصرف ولا جفاح الوصفية  
 ولزوم حرف التأنيث وتعقب بان  
 لزوم التأنيث للالف المقصورة  
 كما في عدم الصرف  
 وأما الوصفية فقد ابرمات  
 استعماله دنيا منكرافيه  
 اشكال لانها فعل التفضيل

\*(باب ما جاء في المني)\*

(عن عائشة قالت كنت أقرك المني من نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ينهه  
 فيصل فيه رواء الجماعة الا البخاري ولا جرح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسات

فكان من حقها ان تستعمل  
باللام كالسكري والحصى قال  
الانما اخافت عنها الوصفية  
وأجريت مجرى ما لم يكن وصفا  
قط (أو الى امرأة) ولا يذو أو  
امرأة (يشكها) أي يتزوجها  
كما في الرواية الاخرى (فهي جرة  
الى ما هاجر اليه) من الدنيا  
والمرأة والجسلة جواب الشرط  
في قولنا فمن والاصل تغاير الشرط  
والجزاء وهو يتبع تارة باللفظ  
وهو الاكثر وتارة بالمعنى وفيهم  
ذلك من السياق وقال بعضهم  
اذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر  
أو الشرط والجزاء علم منهما  
المبالغة في التعظيم أو في الضمير  
وقد اشتهر ان سبب هذا الحديث  
قصة مهاجر ارم قيس الرومية في  
المعجم الكبير للطبراني باسمه  
رجاله ثقات وذكر ابو الخطاب  
ابن دحية ان اسم المرأة قبيلة  
وأما الرجل فلم يسمه أحد من  
صنف في الصحابة فصار آيته وهذا  
السبب وان كان خاص المورد  
لكن العبرة به عموم اللفظ  
لا بخصوص السبب والتنصيص  
على المرأة من باب التنصيص  
على الخاص بعد العام للاهتمام  
والتميز اذا كانت في سياق  
الشرط ثم ونسكتة الاهتمام  
الزيادة في التحذير لان الافتتان  
بها أشد وانما وقع الذم هنا على  
مباح ولا ذم فيه ولا مدح لكون  
فاعله باطن خلاف ما ظهر اذا  
خروج في الظاهر ليس لطالب  
الدنيا وانما يخرج في ضرورة طالب

المني من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصل فيه ويحتمه من ثوبه يابساً ثم يصل فيه وفي لفظ متفق  
عليه كنت أغـ له من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج الى الصلاة وأثر الغسل  
في ثوبه يقع الماء وللدارق طي عنها كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا كان يابساً وأغسله اذا كان رطباً قلت فقد بان من مجموع النصوص جواز لا مبرين  
وعن اسحق بن يوسف قال حدثنا شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس  
قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال اغسلوه بمنزلة الخاط  
والبصاق وانما يكفيك ان تمسحه بخمرة او باذخرة رواء الدارق طي وقال لم يرفع غير  
اسحق الا زرق عن شريك قال وهذا لا يضر لان اسحق امام مخرج عنه في الصحيحين  
فيقبل رفعه وزيادته حديث عائشة ليسنده البخاري وانما ذكره في ترجمة باب ولفظ  
ابن داود ثم يصل فيه ولفظ الترمذي زبى فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بأصابعي وفي رواية واني لاحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري  
وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والدارقطني عن عائشة انها كانت تحت المني  
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصل واخرج ابو عوانة في صحيحه وأبو بكر  
البراز من حديث عائشة كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
كان يابساً وأغسله اذا كان رطباً كحديث الباب وأعله البراز بالارسال قال الحافظ وقد  
ورد الا مبر بقره من طريق صحيحة رواها ابن الجارود في المنتقى عن محمد بن يحيى عن أبي  
حذيفة عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحرث قال كان عند عائشة  
ضميف فاجنب فجعل يغسل ما أصابه فقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يأمرنا بحتمه قال وأما الامر بغسله فلا أصل له وحديث ابن عباس أخرجه أيضاً البيهقي  
والطحاوي مرفوعاً وأخرجه أيضاً البيهقي موقوفاً على ابن عباس وقال الموقوف هو  
الصحيح قوله أفرك أي اذلك قوله بعرق الاذخر هو حشيش طيب الريح قوله كنت  
أغسله أي اثر الجنابة أو المني قوله يقع الماء هو يدل من اثر الغسل وقد استدل به في  
الباب على انه يكفي في ازالة المني من الثوب بالغسل أو القرك أو الحت وقد اختلف اهل  
العلم في المني فذهبت العترة وأبو حنيفة ومالك الى نجاسته الا أن أبا حنيفة قال يكفي في  
تطهيره فركه اذا كان يابساً وهو رواية عن أحمد وقالت العترة ومالك لا بد من غسله رطباً  
ويابساً وقال الليث هو نجس ولا تعداد منه الصلاة وقال الحسن بن صالح لاتعداد الصلاة  
من المني في الثوب وان كان كثيراً ونعاده منه ان كان في الجسد وان قل قال ابن حزم  
في المحلى وروى يانغسـ له عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأنس وسعيد بن المسيب وقال  
الشافعي وداود وهو أصح الروايتين عن أحمد بظهارته ونسبه الزور الى الكهنة  
وأهل الحديث قال وروى ذلك عن علي بن أبي طالب وسعيد بن أبي وقاص وابن عمر  
وعائشة قال وقد غلط من أوههم أن الشافعي منفرد بظهارته احق القائلون بنجاسته

بالطعام أو الشراب كما اتصل به الداء فيتعادل الضرر والنافع فيندفع الضرر

\*(باب في ان الادعي المسلم لا ينجس بالموت ولا شعره وجزأه بالانقصال)\*

(قد أئلفنا قوله صلى الله عليه وسلم المسلم لا ينجس وهو عام في الحي والميت قال البخاري

وقال ابن عباس المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه

وسلم لما رمى الحجره وشعره كره وحلق ناول الحلاق شقه لا يمر خلقه ثم دعا بطلمة

الانصارى فأعطاه إياه ثم ناوله الشق الايسر فقال احلقه فحلقه فأعطاه أبا طلمة وقال

اقسمه بين الناس مئة حق عامه وعن أنس قال لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

يحلق الخمام رأسه أخذ أبو طلمة بشعره أحد شقي رأسه بيده فأخذ شعره فجاء به إلى أم سلمة

قال وكانت أم سلمة تدوفه في طيها رواه أحمد وعنه أنس بن مالك أن أم سلمة كانت تبسط

للنبي صلى الله عليه وسلم نطعا فيقبل عندهما على ذلك النطع فإذا قام أخذت من عرقه

وشعره فجاءه عته في قارورة ثم جعلته في سلك قال فلما حضرت أنس بن مالك الوفاة أوصى أن

يجعل في خنوطه أخرجه البخاري وفي حديث صالح الحديبية من رواية مسور بن مخرمة

ومروان بن الحكم أن عمرو بن مسعود قام من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد

رأى ما يصنع به أصحابه ولا يلبس بسا قالا لا بدروه ولا يسقط من شيء جردني إلا أخذوه

رواه أحمد وعنه عثمان بن عبد الله بن موهب قال أرساني أدلى إلى أم سلمة بقدح من ماء

فجاءت يجلبل من فضة فيه شعر من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أن إذا أصاب

الانسان عين أو شيء من ليا بانه فحضت له فشر به منه فاطلمت في الجبل فرأيت

شعرات حرا رواه البخاري وعن عبد الله بن زيد وهو صاحب الاذان أنه شهد النبي صلى

الله عليه وسلم عند المنحر ورجل من قريش وهو يقسم ضاحي فلما ربه نبي ولا صاحبه

فحلق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه في ثوبه فأعطاه منه وتسم منه على رجال وقلم

أظناره فأعطى صاحبه قال وان شعره عند الخضوب بالحمام والكمم رواه أحمد

أحاديث الباب يشهد بعضها البعض وقد أخرج أحمد كل حديث منها من طرق قوله في

ترجمة الباب قد أئلفنا قوله صلى الله عليه وسلم المسلم لا ينجس الخ فقد تقدم الحديث في باب

طهارة الماء المتوضأ به وقد تقدم شرحه هنالك قوله وعن أنس سماني هذا الحديث بنحو

ما هناني الحج في باب التحريم والحلاق وقد روي بالفاظ منها ما ذكره المصنف هنا ومنها

ما أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الخلاق فحلق

رأسه ودفع إلى أبي طلمة الشق الايمن ثم حلق الشق الاخر فأمره أن يقسمه بين الناس

وسلم من رواية أنه قسم الايمن فيمن يليه في لفظ فوزعه بين الناس الشعر والشعرتين

وأعطى الايسر أم سلمة وفي لفظ فأما الايمن فوزعه أبو طلمة بأمره صلى الله عليه وسلم

وأما الايسر فأعطاه لام سلمة زوجها صلى الله عليه وسلم لتجعله في طيها قال

سبق في قصة المهاجر التزوج المرأة

فذكر الدينامع القصة زيادة في

التعذيب والتعذيب وذكر الحافظ

ابن حجر رحمه الله قوله هذا

الحديث في كتاب الايمان حيث

قال البخاري في الترجمة قد دخل

فيه العبادات والاحكام (عن

عائشة رضي الله عنها ان الحارث

بغير ألف بعد الحاء في الرسم فقط

تحتة (ابن هشام) هو الخزومي

أخو أبي جهل وشقيقه أسلم يوم

الفتح وكان من فضلاء الصحابة

واستشهد في فتوح الشام سنة

خمس عشرة (رضي الله عنه سأل

رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم) يحتمل ان تكون عائشة

حضرت ذلك فيه كون من

مسند هذا أو الحارث أخبر بذلك

فيكون من مرسل الصحابة وهو

محكم بوصله عند الجمهور

(فقال يا رسول الله كيف يأتيك

الوحي) المسؤل عنه صفة الوحي

نفسه أو صفة حامله أو ما هو أعم

من ذلك وعلى كل تقدير فاستاد

الانسان إلى الوحي مجاز لان

الانسان حقيقة من وصف حامله

(فقال رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم أحيانا) جمع حين يطلق

على كثير الوقت وقامه والمراد

به هنا مجرد الوقت فكأنه قال

أوقانا وهو نصب على الظرفية

وعامله (يأتيني) مؤخر عنه أي

يأتيني الوحي انبانا (مثل صلصلة

الجرس) أو حال أي يأتيني مشابها

صوته صلصلة الجرس والصلالة

في الاصل صوت وقوع الحديد  
بعضه على بعض ثم أطلق على  
كل صوت له طنين وقيل هو  
صوت متدارك لا يدرك في أول  
وهلة والجرس الجليل الذي  
يعلق في رؤس الدواب واشتقاقه  
من الجرس بسكون الراء وهو  
الحس وقد أطلال الصكر ماني  
في تعريف الجرس بما لا طائل  
تحته قيل والصلة المذكورة  
صوت المالك بالوحى وقيل صوت  
حفيف أجنحة المالك والحكمة  
في تقدمه أن يقرع سمعه الوحى  
فلا يلقى فيه متسع لغيره ولا يلزم  
في التشبيه تساوى المشبه بالمشبه  
به في الصفات كلها بل ولا في  
أخص وصفه بل يكفي  
اشتراكهما في صفة ما فالقصد  
هنا بيان الجنس فذكر ما ألفت  
السامعون سماعته تقريرا  
لأفهامهم والحاصل ان الصوت  
له جهتان جهة قوة وجهة طنين  
فن حيث القوة وقع التشبيه به  
ومن حيث الطنين وقع التنفير  
عنه (وهو أشده على) فائدة هذه  
الشدّة ما يترتب على المشقة من  
زيادة الزلنى ورفع الدرجات  
وبه فهم منه أن الوحى كله أشكل  
من الفهم من كلام الرجل  
بالتخاطب المعهود والحكمة  
فيه ان العادة جرت بالمناسبة  
بين القائل والسماع وهى هنا  
اما باتصاف السامع بوصف  
القائل بغلبة الروحانية وهو  
النوع الاول واما باتصاف  
القائل بوصف السامع وهو

النورى فيه استحباب البدعة بالشق الايمن من رأس المخلوق وهو قول الجمهور خلافا  
لابي حنيفة وفيه طهارة شعر الأذى وبه قال الجمهور وفيه النبذ بشعره صلى الله عليه  
وسلم وفيه المواصلة بين الاصحاب بالعطية والهدية قال الحافظ وفيه ان المواصلة لا تستلزم  
المساواة وفيه تفصيل من يتولى التفرقة على غيره واختلفوا في اسم الخالق فالصحيح انه  
معمر بن عبد الله كما ذكره البخارى وقيل أبو خراش بن أمية والصحيح انه كان الخالق  
بالحدادية وذهب جماعة من الشافعية الى أن الشعر نجس وهى طريقة العراقيين  
وأحاديث الباب ترد عليهم واعتذرهم عنها بأن النبي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس  
عليه غيره اعتذر فاسد لان الخصوصيات لا تثبت الا بدليل قال الحافظ فلا يلتفت الى  
ما وقع في كثير من كتب الشافعية مما يخالف القول بالطهارة فقد استقر القول من أئمتهم  
على الطهارة هذا كله في شعر الأذى وأما شعر غيره من غير المأ كقول فقيه خلاف مبنى  
على ان الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أولا فذهب جمهور العلماء الى انه لا ينجس  
بالموت وذهبت الشافعية الى انه ينجس بالموت واستدل بالطهارة بما ذكره ابن المنذر من  
انهم أجمعوا على طهارة ما يجز من الشاة وهى حية وعلى نجاسة ما يقطع من اعضائها وهى  
حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها وعلى التسوية بين حالتي الموت  
والحياة قوله تدوفه الدوف الخلط والبل بعام ونحوه دفت المسك فهو مدوف ومدوروف  
أى مبالول أو مسحوق ولا نظير له سوى مصوون كذا في القاموس ومثله في النباهة قوله  
نطع أبكسر النون وقتهما مع سكون الطاء وتحرى كها بساط من الادم الجمع انطاع  
ونطوع قوله في سلك بهمة مضمومة فكاف مشددة وهو طيب يتخذ من الرامك مدوقا  
منخولا مجعونا بالماء ويعرك شديدا ويسح به من الخبى لئلا يلبق بالاناء ويترك لبلة ثم  
يسحق المسك ويعرك شديدا ويترك يومين ثم يثقب بسلة وينظم في خيط قنب ويترك  
سنة وكلما علق طابت رائحته فانه في القاموس والرامك بالراء كصاحب شئ أسود يخاط  
بالمسك والقنب نوع من السكان وفيه دليل على طهارة العرق لانه وقع منه صلى الله عليه  
وسلم التقرير لأم سليم وهو مجمع على طهارته من الأذى قوله يجلبل بجبين مضمومتين  
بينهم مالم الجرس قال الكرمانى ويحمل على انه كان هو هبة فضة لانه كان كله فضة قال  
الحافظ وهذا ينبغي على أن أم سلمة كانت لا تجيز استعمال آنية الفضة في غير الأكل  
والشرب ومن أين له ذلك فقد أجاز ذلك جماعة من العلماء قلت والحق الجواز الا  
في الأكل والشرب لان الأدلة لم تدل على غيرها بين الحاشيتين قوله خفضت بجمهين  
ومضادين مجهمات والخفضة تحريك الماء قوله والكتم هو نبت يخاط بالحذاء وسيأتى  
ضبطه وتفسيره

• (باب النهي عن الانتفاع بجلاود المايوت كل لحمه) •

(عن أبي الملق بن أسامة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع



البشرية وهو النوع الثاني  
والأول أشد بلا شك والظاهر أنه  
لا يختص بالقرآن كما في حديث  
لابس الجبة المتضخ بالطيب  
في الحج فان فيه أنه رآه صلى الله  
عليه وسلم حال نزول الوحي عليه  
وأنه ليغظ (فيقتسم عن) الوحي  
أو الملك أي يقطع وينجلي  
فما يغشائي من الكرب والشدة  
قرئ يفهم بفتح الباء وسكون  
الفاء وكسر الصاد كذا لا ي  
الوقت من باب ضرب وقرئ  
من أقصم المطر إذا اقلع رباعي  
قال في المصابيح وهي لغة قليلة  
وقرئ مبنيا لا تسعول والفاء  
عاطفة والفصم القطع من غير  
يشونة ومنه قوله تعالى لا انفصام  
لها و قيل المعنى أن الملك يفارقني  
ليعود إلى والقسم بالثقاف  
القطع بآبائه والجامع بينهم بقاء  
العلاقة (وقد وعيت) أي فهمت  
وجعت وحفظت (عنه) أي  
عن الملك (ما قال) أي القول  
الذي قاله وفيه اسناد الوحي إلى  
قول الملك ولا معارضة منه وبين  
قوله تعالى حكاية عن قال من  
الكفار أن هذا الأقول البشر  
لأنهم كانوا يـكـفـرون الوحي  
ويشكرون محي الملائكة وهذا  
الضرب من الوحي شبيه بما يوحى  
إلى الملائكة على ما رواه أبو  
هريرة رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا  
قضى الله في السماء أمر اضربت  
الملائكة بأجنحتها خضعانا  
لقوله كأنهم أسلسل على صقوان

رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وزاد أن يقتصر وعن معاوية بن أبي سفيان أنه  
قال لنفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أتعلون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهي عن جلود النور أن يركب عليها قالوا اللهم نعم رواه أحمد وأبو داود ولاحمد أنشدكم  
الله أنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ركوب صنف النور قالوا نعم قال وأنا أشهد  
وعن المقدم بن معدي كرب أنه قال لمعاوية أنشدك الله هل تعلم أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها قال نعم رواه أبو داود والنسائي  
وعن المقدم بن معدي كرب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير والذهب  
ومياثر النور رواه أحمد والنسائي وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا تصعب الملائكة رفقة فيها جلد نعروا رواه أبو داود حديث أبي المليح قال الترمذي لأنهم  
قال عن أبي المليح عن أبيه غير سعيد بن أبي عروبة وأخرجه عن أبي المليح عن النبي صلى  
الله عليه وسلم مرسلًا قال وهذا أصح وحدث معاوية أخرجه أيضا ابن ماجه وحديث  
المقدم الأول رواه أبو داود عن عمرو بن عثمان بن سعيد الجهمي حديثا بنية عن مجبر عن  
خالد قال وفد المقدم وذكروا فيه قصة طويلا وبقيته بن الوليد فيه مقال مشهور وحديثه  
النسائي اسناد صالح وحدث أبي هريرة في اسمه أنه أبو العوام عمران القطان وثقه عثمان  
ابن مسلم واستشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد قوله النور في رواية التمار وكلاهما  
جمع نمر بفتح النون وكسر الميم ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم وهو سبع  
أجر أو أخت من الأسد وهو منقط الجلد نقط سود ويض وفيه شبهة من الأسد إلا أنه  
أصغر منه ورأيت في طيبة بخلاف الأسد ويشه وبين الأسد عداوة وهو بعبدا الوثبة  
فربما وثب أربعين ذراعا وانما نهى عن استعمال جلده لما فيه من الزينة والخيلاء ولأنه  
زى العجم قوله صنف بالصاد المهملة كصم دجج صفة وهي ما يجعل على السرج قوله  
ومياثر النور المياثر جمع ميثرة والميثرة بكسر الميم وسكون التحتية وفتح المثناة بعد هاء  
ثم داء ولا همزة فيها وأصلها من الوثارة وقد روى البخاري عن بعض الرواة أنه فسرهما  
بجلود السباع قال النووي هو تفسير باطل لما أطبق عليه أهل الحديث قال الحافظ  
أيسر ساطل بل يمكن توجيهه وهو ما إذا كانت الميثرة وطاء وصنعت من جلد ثم خشيت  
والنهي حينئذ عنها إما لأنها من زى الكفار وإما لأنها لا تذكى غالبًا وقيل إن المياثر  
مراكب تخضع من الحرير والديساج وسيأتي الكلام على الحرير في كتاب اللباس قوله  
لا تصعب الملائكة رفقة الخ فيه أنه يكره اتخاذ جلود النور واستصحابها في السفر وأدخالها  
البيوت لأن مقارفة الملائكة للرفقة التي فيها جلد نعروا على أن الاجتماع جماعة أو منزلا  
وجد فيه ذلك ولا يكون إلا عدم جواز استعمالها كما ورد أن الملائكة لا تدخل بيئاته  
نصا وير وجعل ذلك من أدلة تحريم التصاوير وجعلها في البيوت وهذا الحديث والذي  
قبله لأن على قوة تفسير الميثرة بجلود السباع وأحاديث الباب استدلل بها المصنف رحمه



فأذا فرغ عن قلوبهم قالوا ماذا

قال ربكم قالوا الحق وهو العلي

الكبير وفي الباب أحاديث

على أن العلم بكيفية الوحي

سر من الاسرار التي لا يدركها

العقل وفيه دلالة على أن

سماع الملك وغيره من الله تعالى

يكون بحرف وصوت يليق بشأنه

سبحانه وقد دلت الأدلة الصحيحة

الكثيرة على ذلك خلافاً لـ

أكثره فرار عن التشبيه وأوله

بخلق الله للسمع علماً ضرورياً

والسنة المظهرة تردده كما هو مقرر

في محله وهذا أحد أنواع الوحي

والضرب الآخر هو الذي أشار

إليه صلى الله عليه وسلم بقوله

(وأحياناً يتمثل) أي بصورة

(لي) أي لا تجلي فالإلام تعليمية

(الملك) أي جبريل (رجلاً)

أي مثل رجل كدحية أو غيره

وفيه دليل على أن الملك يتشكل

بشكل البشر قال الله كلمون

الملائكة أجسام علوية لطيفة

تشكل في أي شكل أرادوا

وزعم بعض الفلاسفة أنها

جواهر روحانية والحق أن تتحلل

الملائكة رجال ليس معناها ذاتها

انقلبت رجال بل معناها أنه

ظهرت تلك الصورة تأييداً

بخطابه والظاهر أن القدر

الزائد لا يفنى بل يبقى على الرائي

فقط ولا يلا وقت يتحلل الملك

على مثال رجل (فيكماني فأعني

ما يقول) أي الذي يقوله وقال

في الأول وعيت لأن الوحي حصل

قبل الفهم ولا يتصور بعده وفي

الله على أن جلود السباع لا يجوز الانتفاع بها وقد اختلف في حكمه انتهى فقال البيهقي  
يحتمل أن النبي وقع لما بين عليهما من الشعر لأن الدباغ لا يؤثر فيه وقال غيره يحتمل أن  
النبي عالم يدبغ منها لاجل النجاسة أو أن النبي لاجل أنهما راكب أهل السرف  
والخلاء وأما الاستدلال بأحاديث الباب على أن الدباغ لا يظهر جلود السباع بناء على  
أنه مخصوصة للأحاديث القاضية بأن الدباغ مطهر على العموم فغير ظاهر لأن غاية  
ما فيها مجرد النهي عن الركوب عليها وإفترانها ولا ملازمة بين ذلك وبين النجاسة كما لا  
ملازمة بين النهي عن الذهب والحزير ونجاستهما فلا معارضة بل يحكم بالطهارة بالدباغ  
مع منع الركوب عليها ونحوه مع أنه يمكن أن يقال إن أحاديث هذا الباب أعم من  
أحاديث الباب الذي بعده من وجه لا شعور لها لما كان مدبوغاً من جلود السباع وما كان  
غير مدبوغ قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص تمنع استعمال جلود ما لا يؤكل لحمه  
في اليابسات وتمنع به ومهاطهارة بذكاة أو دباغ انتهى

(باب ماجاء في تطهير الدباغ) \*

(عن ابن عباس قال صدق علي مولاه لميونة بشاة فماتت فبرها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال هلا أخذتم إهاباً فدفنتموه فانتقمتم به فقالوا إنها ميتة فقال إنما حرم أكلها  
رواه الجماعة إلا ابن ماجه قال فيه عن ميونة جعله من مسنة فحاول ليس فيه للجباري  
والنسائي ذكر الدباغ بحال وفي لفظ لا جد أن داخناً لميونة ماتت فقال رسول الله  
ألا انتقمتم إهابها إلا بدفعتموه فانه ذكاته وهذا نبيه على أن الدباغ إنما يعمل فيما تعمل  
فيه الذكاة وفي رواية لا جد والدارقطني يطهرها الماء والقرظ رواه الدارقطني مع غيره  
وقال هذه أسانيد صحاح في الباب عن أم سلمة عند الطبراني في الأوسط والدارقطني وفي  
أسانيد فرح بن فضالة وهو ضعيف وعن ميونة عند مالك وأبي داود والنسائي وابن حبان  
والدارقطني بلفظ أنه مر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال يجزون شاة لهم مثل الحمار  
فقالوا أخذتم إهابها فقالوا إنها ميتة فقال يطهرها الماء والقرظ وصححه ابن السكيت  
والحاكم قوله أخذتم إهابها إهاب ككتاب الجلود وأما لم يدبغ قاله في التماموس قال أبو  
داود في سننه قال النضر بن شميل إنما يسمى إهاباً ما لم يدبغ فإذا دبغ لا يقال له إهاب إنما  
يسمى شاة وقربة وسنن ذكره المصنف فيما بعد وفي الصحاح والأهاب الجلد ما لم يدبغ  
وبقية الكلام على الإهاب تأتي في حديث عبد الله بن عكيم قوله أن داخناً الداجن  
المقبى بالمكان ومنه الشاة إذا ألقت الميت قوله فانه ذكاته أراد أن الدباغ في التطهير  
مقتل الذكاة في إحلال الشاة وهو تشبيه بليغ وأخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي وابن  
حبان من حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن الحبقي بلفظ دباغ الأديم ذكاته قال الحافظ  
واسناده صحيح قال أحمد الجون لا يعرفه وهذا العمل الأثرم قال الحافظ وقد عرفه غيره  
على بن المديني وروى عنه يعنى الجون الحسن وقسادة وصححه ابن سعد وابن خزيمة وغير

الناس أي لأنه في حالة المكاملة ولا يتصور قبلها وأنه في الأول قد تلبس بالصفات الملكية فإذا عاد إلى حاله البلية كان حائلاً لما قبل له فآخبر عن الماضي بخلاف الثاني فإنه على حاله المعهودة وليس المراد حصر الوحي في حاتين الحاتين بل الغالب مجيئه عليهما وأقسام الوحي الرؤيا الصادقة ونزول اسرافيل أول البعثة كما ثبت في الطرق الصحاح والنقش في الروح والالهام والتكليم ليلة الاسراء بلا واسطة وقد ذكر الحلبي أن الوحي كان يأتيه على ستة وأربعين نوعاً فذكرها وغالبها من صفات حامل الوحي ومجموعها يدخل فيما ذكره وقرئ فيعاني مكان فيكلمني والظاهر أنه ضعيف وزاد أبو عوانة في صحيحه وهو أهونه على (قالت عائشة رضي الله عنها) يحدف حرف العطف كما هو مذهب بعض النحاة وصرح به ابن مالك وهو عادة المصنف في المسند المعطوف وبإثباته في التعليق وحينئذ فيكون مسنداً ويحتمل أن يكون من تعاليمه ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التوصل لانها في الأول أخبرت عن مسئلة الحرف وفي الثاني بما شاهدته تأييد الخبر الأول (ولقد رأيته) صلى الله عليه وآله وسلم هذا مقول عائشة والوارث للقسمة واللام للتأكيدي والله ليقدر أبصيرة (ينزل) بفتح أوله

واحدان له حجة وتعقب أبو بكر بن مفضل ذلك على ابن سزم وفي الباب أيضاً عن ابن عباس عند الدارقطني وابن شاهين من طريق فليح عن زيد بن أسلم عن أبي وعلة عنه بلفظ دباغ كل اهاب طهوره وأصله في مسلم من حديث أبي الخير عن أبي وعلة بلفظ دباغه طهوره ورواه الدوالي في الكشي من حديث ابن عباس بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذكاة كل مسك دباغه ورواه البزار والطبراني والبيهقي عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شاة ميمونة ألا سمعتم باهاها فان دباغ الاديم طهوره وفي اسناده يعقوب بن عطاء ضعفه يحيى بن معين وأبو زرعة وأخرج أحمد وابن خزيمة والحاكم والبيهقي من حديثه أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يتوضأ من سقاء فقبل له أنه ميتة فقال دباغه ينزل خيمته أو نجسه أو رجسه وصححه الحاكم والبيهقي وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الطبراني والدارقطني والبيهقي بلفظ دباغ جلود الميتة طهورها وعن المغيرة بن شعبه عن الطبراني وعن زيد بن ثابت عن الطبراني أيضاً وعند الحاكم أبي أحمد في الكشي وفي تاريخ نيسابور وعن أبي امامة عنه أيضاً عن ابن عمر عنه أيضاً وعن ابن جابر عنه أيضاً وعن ابن مسعود عنه أيضاً الحديث المذكور في الباب يدل على طهارة أديم الميتة بالدباغ نص في الشاة المعينة التي هي السبب أو نوعه على الخلاف وظاهر فيما عداه لأن قوله انما حرم من الميتة أكلاها بعد قولهم انها ميتة يعلم كل ميتة والاحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على عدم اختصاص هذا الحكم بنوع من أنواع الميتة وقد اختلف أرباب العلم في ذلك على أقوال سبعة ذكرها النووي في شرح مسلم وسند كرهاها غير معتبر من على المقدار الذي ذكره بل انضم اليه حجج الاقوال مع نسبة بعض المذاهب إلى جماعات من العلماء يذكرونها فيقول المذهب الأول انه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة الا الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما ويطهر بالدباغ ظاهر الجلود باطنه ويجوز استعماله في الاشياء اليابسة والمائعة ولا فرق بين ما كول اللحم وغيره وإلى هذا ذهب الشافعي واستدل على استثناء الخنزير بقوله فانه رجس وجعل الضمير عائداً إلى المضاف اليه وقاس الكلب عليه في جامع النجاسة قال لأنه لا جلوده قال النووي وروى هذا المذهب عن علي بن أبي طالب وابن مسعود المذهب الثاني انه لا يطهر شيء من الجلود بالدباغ قال النووي وروى هذا القول عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعائشة وهما أشهر الرواة عن أحمد واحمد بن الرايتين عن مالك ونسبه في البحر إلى أكثر العترة واستدلوا بحديث عبد الله بن عكيم الا في بلفظ لا تنفقوا من الميتة باهاب ولا عصب وكان ذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر فكان ناسخاً لساناً الاحاديث وأجيب بأنه قد أعل بالاضطراب والارسال كما سيأتي فلا ينتهز للشيخ الاحاديث الصحيحة وأيضاً التاريخ بشهر أو شهرين كما سيأتي

معل لأنه من رواية خالد الحذاء وقد خالفه شعبة وهو أحفظ منه وشيخهما واحد ومع  
اعلال التارخ يكون معارضاً للحديث الصحيحة وهي أرجح منه بكل حال فإنه قد  
روى في ذلك أن في تطهير الدباغ ثلاث عشرة حديثاً عن ابن عباس حديثان وعن  
أم سلمة ثلاثة وعن أنس حديثان وعن سالم بن المحبق وعائشة والمغيرة وأبي امامة  
وابن مسعود وشيبان وثابت وجابر وأثران عن سودة وابن مسعود على أنه لا حاجة إلى  
التحجيج بهذا لأن حديث ابن عكيم عام وأحاديث التطهير خاصة فيبني العام على الخاص  
أما على مذهب من يبنى العام على الخاص مطلقاً كما هو قول المحققين من أئمة الأصول  
فظاهر وأما على مذهب من يجعل العام المتأخر ناسخاً فمع كونه مذهباً مرجوحاً لا نسلم  
تأخر العام هنا المأثبات في أصول الأحكام والتجريد من كتب أهل البيت أن علياً قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنفقع من الميتة بأهاب ولا عصيت فلما كان من الغد  
خرجت فإذا نحن بسحابة مطروخة على الطريق فقال ما كان على أهل هذه لو اتفقوا  
بأهاب أفقلت يا رسول الله أين قولك بالأمس فقال ينفقع منها يا أبا شيء ولو سلمنا تأخر حديث  
ابن عكيم لكان ما أسلفنا عن النضر بن شميل من تفسير الأهاب بالألم الذي لم يدبغ وما  
صح به صاحب الصحاح ورواه صاحب القاموس كما قدمنا موجباً لعدم التعارض إذ  
لأنزع في نجاسة أهاب الميتة قبل دبغه فالحق أن الدباغ مطهر ولم يعارض أحاديثه  
معارض من غير فرق بين ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل وهو مذهب الجمهور قال الحارثي  
ومن قال بذلك يعني جواز الانتفاع بجلود الميتة ابن مسعود وسعيد بن المسيب وعطاء  
ابن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن والشعبي وسالم بن عيسى بن عبد الله وبرايم الخنفي  
وقنادة والضحاك وسعيد بن جبيرة ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك والليث والأوزاعي  
والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وابن المبارك والشافعي وأصحابه وأحق الخنظلي وهذا  
هو مذهب الظاهرية كما سيأتي المذهب الثالث أنه يطهر بالدباغ جلد ما كول اللحم ولا  
يطهر غيره قال النووي وهو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وأبي ثور واسحق بن راهويه  
واحتجوا بحديث من جعل الدباغ في الأهاب كالكاة وقد تقدم بعض ذلك ويأتي  
بعض قالوا والذكاة المشبهة لا يحل بها غير المأكول فكذلك المشبهة لا يطهر جلد غير  
المأكول وهذا إن سلم لا يفتي ما استفيد من الأحاديث العامة لا مأكول وغيره وقد  
تقرر في الأصول أن العام لا يقصر على سببه فلا يصح تمسكهم بكون السبب شاة مميونة  
المذهب الرابع يطهر بجلود جميع الميتات الا الخنزير قال النووي وهو مذهب أبي حنيفة  
واحتج بما تقدم في المذهب الأول المذهب الخامس يطهر الجميع إلا أنه يطهر ظاهره دون  
باطنه فلا ينتفع به في المأثبات قال النووي وهو مذهب مالك المشهور في حكاية أصحابنا  
عنه انتهى وهو تفصيل لا دليل عليه المذهب السادس يطهر الجميع والكلب والخنزير  
ظاهراً وباطناً قال النووي وهو مذهب داود وأهل الظاهر وحكي عن أبي يوسف وهو

وكسر ثلثه ولا يذو ولا يصلي  
ينزل بالضم والفتح (عليه) صلى  
الله عليه وآله وسلم (الوحي  
في اليوم الشديد البرد) الشديد  
صفة جرت على غير ما هي له لأنه  
صفة البرد لا اليوم وفيه دلالة  
على كثرة معاناة التعب  
والكرب عند نزول الوحي لما  
فيه من مخالفة العادة وهو  
كثرة العرق في شدة البرد فإنه  
يشعر بوجود أمر طارئ زائد  
على الطبع البشرية (فيه ضم)  
أي يقلع (عنه) وان جبينه  
يتقصد) بالصاد المهملة  
المشددة أي يسيل مأخوذ من  
الفصد وهو قطع العرق لاسالة  
الدم شبه جبينه المبارك بالعرق  
المقصود بمسالة في كثرة  
العرق والجبين غير الجهة وهو  
فوق الصدغ والصدغ ما بين  
العين والاذن فلانسان جبينان  
يكنتفان الجهة والمراد والله  
أعلم أن جبينيه معايتة فصدان  
ويقصد بالقاف تصحيف وقع  
فيه أبو الفضل بن طاهر فرده  
عليه المؤمن الساجي بالقاف وقال  
فاصر على القاف قال العسكري  
أن ثبت فهو من قواهم تقصد  
الشيء إذا تكسر ونقطع  
ولا يفتي بعده انتهى (عرقاً)  
بفتح الراء وهو ورش الجلود وانما  
كان ذلك لما يلو صبره فبرئاض  
لاحتمال ما يكلفه من أعباء  
النبوة وفي حديث الباب  
من القوائد أن السؤال عن  
الكيفية لطلب العلم ينفع

لا يتصدق في البقن وجواز  
السؤال عن أحوال الانبياء  
من الوحي وغيره وان المسئول  
عنه اذا كان ذا أقسام يذكر  
الجيب في أول جوابه ما يقتضي  
التفصيل ورواة هذا الحديث  
مديون الاشخ المصنف رحمه  
الله وفيه تابعيان والتحديث  
والاخبار والعنونة وأخرجه  
بخارى في بدء الخلق ومسلم  
في الفضائل (عن عائشة أم  
المؤمنين) أى في الاحترام لافى  
الخلوة والنظر (رضى الله عنها)  
انها (قالت أول ما بدئ به) بضم  
الباء وكسر الال (رسول الله  
صلى الله عليه وآله) (وسلم من  
الوحي) اليه من تجميعه وقال  
القراني (الرؤيا الصالحة)  
وفي رواية معمر بن يونس الصادقة  
وهي التي ليس فيها اغت (في  
النوم) ذكر النوم بعد الرؤيا  
المخصوصة به لزيادة الايضاح  
والبيان أول دفع وهم من يتوهم  
ان الرؤيا تطلق على رؤية العين  
فهو صفة موضحة أولان غيرها  
يسمى حلما أو تخصيص دون  
السبئية والكاذبة السمماة  
باضغاث الاحلام وأهل  
المعاني يسمونها صفة فارقة  
وكانت مدة الرؤيا ستة أشهر  
فيما حكاه البيهقي وحيثما  
فيكون ابتدء النبوة بالرؤيا  
حصل في شهر ربيع وهو شهر  
مولده وبدي بذلك ليكون تهيئا  
ونقطة لادقطة ثم مهلة في  
البقطة أيضا رؤيا النبوة وسامع

الراجح كما تقدم لان الأحاديث الواردة في هذا الباب لم يفرق فيها بين الكلب والخنزير وما  
عداهما واحتجاج الشافعي بالآية على اخراج الخنزير وقياس الكلب عليه لا يتم الا بعد  
تسليم ان الضمير يعود الى المضاف اليه دون المضاف وانه محل نزاع ولأقل من الاحتمال  
ان لم يكن رجوعه الى المضاف راجحا والمحتمل لا يكون نجسة على الخصم وأيضا لا يمنع  
أن يقال رجسية الخنزير على تسليم شعولها الجبعية لجأوشعرا وجلدها وعظما مخصوصة  
بأحاديث الدباغ المذهب السابع انه يتفقع بجلود الميتة وان لم تدبغ ويجوز استعمالها  
في المائعات واليابسات قال النووي وهو مذهب الزهري وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا  
لا تعبر به عليه ولا التفات اليه انتهى واستدل لذلك بحديث الشاة باعتبار الرواية  
التي لم يذكر فيها الدباغ ولعله لم يبلغ الزهري بقية الروايات وسائر الأحاديث وقد رده  
في البحر بمخالفة الاجماع (وعن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
ايما اهاب دبغ فقد طهر رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وقال قال اصح عن  
النضر بن شميل انما يقال الاهاب لجلد ما يؤكل لحمه وعن ابن عباس عن سودة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم قالت ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا ننتبه في حياض  
شبنار واه أجد والنساء والنسائي والبخاري وقال ان سودة مكان عن وعن عائشة ان النبي صلى  
الله عليه وسلم أمر ان يتفقع بجلود الميتة اذا دبغت رواه المحمسة الا الترمذي وللنسائي  
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن جلود الميتة فقال دبغها ذكاتها وللدارقطى عنها عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال طهروا كل أديم دبغه قال الدارقطى اسناده كلهم نقابت  
الحديث الأول قال الترمذي حسن صحيح ورواه الشافعي وابن حبان والدارقطني بإسناد  
على شرط الصحة وقال انه حسن ورواه الخطيب في تلخيص المتشابه من حديث جابر  
والحديث الثالث أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني والبيهقي قوله لجلد ما يؤكل لحمه هذا  
يخالف ما قد مناعن أبي داود ان النضر بن شميل فسر الاهاب بالجلد قبل أن يدبغ ولم  
يخصه بجلد الما كقول ورواية أبي داود عنه أرجح لموافقة ما ذكره أهل اللغة كصاحب  
الصحاح والقاموس والنهاية وغيرهما المبحث اغوى فخرج ما وافق اللغة ولم نجد في شيء من  
كتب اللغة ما يدل على تخصيص الاهاب باهاب ما كقول اللحم كما رواه الترمذي عنه قوله  
مسكها بفتح الميم واسكان السين المهملة هو الجلد قوله شنبافخ الشين المعجمة بعد هانون  
أى قرية خلقة قوله دبغها ذكاتها استدل به من قال انه يطهر بالدبغ جلد الميتة  
الما كقول فقط وقد تقدم الجواب عليه قوله طهروا كل أديم وكذا قوله ايما اهاب دبغ  
يشملان جلود ما لا يؤكل لحمه كالكلب والخنزير وغيرهما مشعولا ظاهرا وقد تقدم البحث  
في ذلك

\* (باب تحريم كل جلد الميتة وان دبغ) \*

(عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله ماتت فلانة تعسني

الصوت وسلام اخبر كما في مسلم  
وأوله مطلقا ما سمعته من بحيرا  
الراهب كما في الترمذي بسند  
صحيح (فكان) بالقائه لا صلى  
ولا بوي ذرو الوقت وابن عساكر

وفي نسخة لا صلى وكان أي  
النبي صلى الله عليه وسلم (لا يرى  
رؤيا) بالانوين (الاجات)  
محيا (مثل فلق الصبح) أي انها  
شبهة به في الضياء والوضوح أو  
التقدير مشبهة ضياء الصبح

كرؤياه دخول المسجد الحرام  
وعبر بقلن الصبح لان شمس  
النبوة قد كانت مبادئ أنوارها  
الرؤيا الى أن ظهرت أشعثا وتم  
نورها والاشبه ان القرآن كله  
نزل يقظة وان الذي كان

يراه صلى الله عليه وآله وسلم هو  
جبريل (تم حجب اليه الخلاء)  
بالمصداق بمعنى الخلوة أي  
الاختلاء وعبر بحبيب المبنى  
لما لم يسم فاعله لعدم تحقق

الباعث على ذلك وان كان كل  
من عند الله أو نبيه اعلى انه لم  
يكن من باعث البشر أو يكون  
ذلك من وحي الالهام وانما حجب  
الله الخلوة لان معها فراغ  
القلب والانتقاع عن الخلق

ليجد الوحي منه متمكنا كما قيل  
أنا في هواها قبل أن أعرف  
الهوى

فصادف قلبا خالما فقهنا  
وفيه تنبيه على فضل العزلة لانها  
ترجع القلب من أشغال الدنيا  
وتدفعه لله تعالى فيمتجيز منه  
ينابيع الحكمة والخلوة أن يخلو

الشاة فقال فلو لا أخذتم مسكها قالوا أنا أخذنا من شاة قد ماتت فقال لها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انما قال الله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم بطعمه الا أن  
يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير وأنتم لا تطعمونه ان تدبغوه تنتفعوا به فارسلت  
اليه انسلخت مسكها فذبغته فأتخذت منه قربة حتى تحرق عند هارواه أحمد باب شاة  
صحيح الحديث يدل على تحريم أكل جلود الميتة وان الدباغ وان أوجب طهارتها لا يحل  
أكلها ومما يدل على تحريم الأكل أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عباس  
المتقدم انما حرم من الميتة أكلها وهذا مما لا أعلم فيه خلافا ويدل أيضا على طهارة جلود  
الميتة بالدباغ وقد تقدم الكلام عليه

\*(باب ماجاء في نسخ تطهير الدباغ)\*

(عن عبد الله بن عكيم قال كتب اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر أن  
لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب واما الخنثى ولم يذكرونها منهم الميتة غير أحد وأبي داود  
قال الترمذي هذا حديث حسن ولادارقطني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى  
جهينة اني كنت رخصت لكم في جلود الميتة فاذا جاءكم كلابي هذا فلا تنتفعوا من  
الميتة باهاب ولا عصب وللبخاري في تاريخه عن عبد الله بن عكيم قال حدثنا مشيخة لنا

من جهينة ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب اليهم أن لا تنتفعوا من الميتة بشئ  
وأخرجه أيضا الشافعي والبيهقي وابن حبان وقال عبد الله بن عكيم ثم كتب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حيث قرئ عليهم في جهينة وسمع مشايخ جهينة يقولون ذلك وقال  
البيهقي والطحاوي هذا الخبر مرسل وقال ابن أبي حاتم في العمل عن أبيه ليست لعبد الله  
ابن عكيم حجة وانما روايته كتابه وحالقه الحاكم فأنبت لعبد الله حجة قال الحافظ

وأغرب الماوردي فزعم أنه نقل عن علي بن المديني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مات  
ولعبد الله بن عكيم سنة وقال صاحب الامام تضعيف من ضوئه ليس من قبيل الرجال  
فأنهم كلهم ثقات وانما ينبغي أن يحمل الضعف على الاضطراب كما نقل عن أحمد ومن  
الاضطراب فيه مارواه ابن عدي والطبراني من حديث شبيب بن سعيد عن الحكم عن  
عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وانقله جافنا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بأرض

جهينة اني كنت رخصت لكم في اهاب الميتة وعصمها فلا تنتفعوا باهاب ولا عصب قال  
الحافظ اسناد ثقات وتابعه فضالة بن المنضل عند الطبراني في الاوسط ورواه أبو داود  
من حديث خالد عن الحكم عن عبد الرحمن انه انطاق هو وأناس معه الى عبد الله بن عكيم  
فدخلوا وقعدت على الباب فخرجوا الى واخبروني ان عبد الله بن عكيم أخبرهم الحديث  
بهذا يدل على ان عبد الرحمن ما سمعه من ابن عكيم لكن ان وجد النص صريح بسماعه منه  
حل على أنه سمعه منه بعد ذلك وفي الباب عن ابن عمر ورواه ابن شاهين في النسخ والنسخ

وفيه عدي بن الفضل وهو ضعيف وعن جابر رواه ابن وهب وفيه زبعة وهو ضعيف

لن يضره بل وعن نفسه بربه  
وهذا ذلك بصير خلة بان يكون  
قالبه مراراً وادرات علوم الغيب  
وقلبه مقرا لها وخالوته صلى الله  
عليه وآله وسلم انما كانت  
لأجل التقرب لآلى أن النبوة  
مكتسبة (وكان صلى الله عليه  
وآله وسلم يخلو بفارسه) يكسر  
الحاء الميملة وتحذف الراء  
وبالد فقصوا والتسر لفيه وهو  
مصرف ان أريد المكان  
وممنوع ان أريد البقرة فيسمى  
أربعة التذكري والتأنيث والمدة  
والقصير وكذا حكم قباء وسواء  
جبل بينه وبين مكة نحو ثلاثة  
أميال على يسار الذهاب الى  
منى والفارقت فيه وجعه  
غير ان قال الشيخ محمد الدين  
الشيروازي في سفر السعادة  
ولما قربت أيام الوحي أحب  
الخلوة والانفراد فكان يتخلل  
في جبل حراء وبه غار صغير طوله  
أربعة أذرع وعرضه ذراع وثلاث  
في بعض المواضع وفي بعضها أقل  
اختار محل الخلوة هناك انتهى  
(فيمتحن فيه) بالحاء المهملة  
وآخره مثناة وهو من الافعال  
التي معناها الساب أى اجتناب  
فاعلم المصدرا مثل تأم وتحب  
إذا اجتنب الأثم والحب أو حتى  
يعنى يمتحن بالفاء أى يتبع  
الحنيفة دين إبراهيم والفاء  
تبدل تاء في كثير من كلامهم  
وقد وقع في رواية ابن هشام  
في السيرة يمتحن بالفاء (وهو  
التعبد) وهذا التفسير للزهرى

ورواه أبو بكر الشافعي في قوائمه من طريق أخرى قال الشيخ الموفق استاده حسن قال  
الحازمي في التامخ والنسوخ في اسناد حديث ابن عكيم اختلاف رواه الحكم مرة عن  
عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عكيم ورواه عنه القاسم ابن مخيمرة عن خالد عن الحكم  
وقال انه لم يسمعه من ابن عكيم ولكن من أناس دخلوا عليه ثم خرجوا واخبروه ولولا  
هذه العمال لكان أولى الحديثين أن يؤخذ به حديث ابن عكيم ثم قال وطريق الانصار  
فيه أن يقال ان حديث ابن عكيم ظاهر الدلالة في النسخ لو صح ولكنه كثير الاضطراب  
لا يتاوم حديث ميمونة في الصحة ثم قال فالمصير الى حديث ابن عباس أولى لوجوه من  
الترجيح ويحصل حديث ابن عكيم على منع الاتفاق به قبل الدباغ وحينئذ يسمى اهابا  
وبعد الدباغ يسمى جلدا ولا يسمى اهابا هذا معروف عند أهل اللغة وله يكون جمعا  
بين الحكمين وهذا هو الطريق في نفي التضاد انتهى ومحصل الاجوبة على هذا الحديث  
الارسال لعدم جماع عبد الله بن عكيم من النبي صلى الله عليه وسلم ثم الانقطاع لعدم  
سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى من عبد الله بن عكيم ثم الاضطراب في سنده فانه تارة قال عن  
كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وتارة عن مشيخة من جهينة وتارة عن قرأ الكتاب ثم  
الاضطراب في متنه فرواه الاكثر من غير تقييد ومنهم من رواه بتقييد شهر أو شهرين أو  
أربعين يوما أو ثلاثة أيام ثم الترجيح بالمعارضة بأن أحاديث الدباغ أصح ثم القول بتوجيه  
بأن الأهاب اسم للجلد قبل الدباغ لا بعده جعله على ذلك ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما  
ثم الجمع بين هذا الحديث والاحاديث السابقة بان هذا عام وتلك خاصة وقد سبق الكلام  
على ذلك في باب ما جاء في تطهير الدباغ مستكملا قال المصنف رحمه الله وأكثرا أهل العلم  
على ان الدباغ يطهر في الجلة لصحة النصوص به وخبر ابن عكيم لا يقاربه في الصحة والقوة  
لينسخها قال الترمذي سمعت أحمد بن الحسن يقول كان أحمد بن حنبل يذهب الى هذا  
الحديث لما ذكر فيه قبل وفاته بشهرين وكان يقول هذا آخر أمر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم ترك أحمد هذا الحديث لما اضطربوا في اسناده حيث روى بعضهم فقال عن  
عبد الله بن عكيم عن أشياخ من جهينة انتهى قال الخلال لما رأى أبو عبد الله تزلزل  
الرواة فيه توقف

• (باب نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل اذا ذبح) •

(عن سلمة بن الأكوع قال لما أمسى اليوم الذي فحمت عليه سم فيه خيبر اوقدوا نيرانا  
كثيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه النار على أى شيء توقدون قالوا على لحم  
قال على أى لحم قالوا على لحم الجر الانسية فقال اهر بقوها واكسروها فقال رجل  
يا رسول الله أو تهر يقوها وتغسلها فقال أو ذاك وفي لفظ فقال اغسلوها وعن أنس قال  
أصبنا من لحم الجر يعنى يوم خيبر فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله  
ورسوله ينهاك عن لحوم الجر فانها رجس أو نجس متفق عليها) وأخرجها أيضا من



حديث على بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن نكاح المتعة وعن لحوم الجمر الاهلية وهو متفق عليه ايضاً من حديث جابر بن عمر وابن عباس والبراء بن عازب وعبد الله بن ابي اوفى وآخرجه البخاري من حديث زاهر الاسلمي والترمذي عن ابي هريرة والعرباض بن سارية وابوداود والنسائي عن خالد بن الوليد وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده وابوداود والبيهقي من حديث المقدم بن معديكرب ورواه الدارمي من طريق مجاهد عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمر الاهلية وفي الصحيحين من روايه الشعبي لا أدري أنهي عنهما من أجل انها كانت حولة الناس أو حرمت وفي البخاري عن عمرو بن دينار قلت لجابر بن زيد بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لحوم الجمر الاهلية قال قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو والغفاري عندنا بالبحر فلو كان ذلك البحر يعني ابن عباس والحديثان استدلال بهما على تحريم الجمر الاهلية وهو مذهب الجاهل من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال ابن عباس ليست بحرام وعن مالك ثلاث روايات وسيأتي تفصيل ذلك وبسط الحجج في باب النهي عن الجمر الانسية من كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى وقد أوردهما المصنف هنا للاستدلال بهما على نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل لان الاصل بكسر الهمزة اولاً ثم الغسل ثانياً ثم قوله فاحسبوا جسد أو نجس ثالثاً لا يدل على النجاسة ولكنه نص في الجمر الانسية وقياس في غيرها مما لا يؤكل بجماع عدم الاكل ولا يجب التيسيع اذا طلق الغسل ولم يقيده بمثل ما قيده في ولوغ الكلب وقال أحمد في أشهر الروايتين عنه انه يجب التيسيع ولا أدري ما دامه فان كان القياس على لعاب الكلب فلا يخفى ما فيه وان كان غيره فها هو وقوله الانسية بكسر الهمزة وفتحها مع سكون النون والانسى الانس من كل شيء

\*(أبواب الاواني)\*

\*(باب ما جاء في آية الذهب والفضة)\*

(عن حذيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانهم اليهم في الدنيا ولكم في الآخرة مثاقيلهم وهو ما بقيه الجاعة الا حكم الاكل منه خاصة) قال ابن منبته جمجج على صحته قوله في صحافها الصحاف جمع صحفة وهي دون القصعة قال الجوهرى قال الكسائي أعظم القصاع الجفنة ثم القصعة تليها تشبيع العشرة ثم الصحفة تشبيع الخمسة ثم المئكة تشبيع الرجلين والثلاثة والحديث يدل على تحريم الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة أما الشرب فبالاجماع وأما الاكل فاجازه داود والحديث يرد عليه واهله لم يبلغه قال النووي قال أصحابنا ان تعدد الاجماع على تحريم الاكل والشرب وسائر الاستعمالات في انما ذهب أو فضة الاروايه عن داود في تحريم

أدرجه في الخبر كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليله نصح في روايه المصنف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الادراج (الليالي) متعلق بقوله يتخذن لا بالتعب لان التعب لا يشترط فيه الليالي بل مطلق التعب (ذوات) بالكسر صفة لليالي (العدد) اهم العدد لاختلافه بالنسبة الى المديد التي يتخللها نجيشه الى أهله وأقل الخلوة ثلاثة أيام وتامل مائة ثلاثة في كل مثلث من التسكره والتطهير والتنوير ثم سبعة أيام ثم شهر لما عند المؤات ومسلم جاورت بحراء شهرا وعند ابن ابي عمير انه شهر رمضان قال في قوت الاحياء ولم يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم اكثر منه نعم روى الاربعين سوار بن مصعب وهو متروك الحديث قاله الحاكم وغيره وأما قوله تعالى وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها بها عشرين فجاء للشهر والزيادة انما مائة الاثنى عشر حيث استاك أو كل فيها كسجود المصطفى وقوى تقيدها بالشهر وانما سنة ثم الاربعون ثمرة تتساج المنطقة علامة فضغة فصورة الدرفي صدفة وخص حراما بالتعب فيه لمزيد فضله على غيره لانه منزه ومجوع لخصته وينظر منه المكعبة المعظمة والنظر اليها عبادة فكان له صلى الله عليه وآله وسلم فيه ثلاث عبادات الخلوة والخمسة والنظر الى المكعبة وعند ابن ابي عمير

انه كان يعتقد كنف شهر رمضان  
ولم يأت التصريح بصفة تعبدية  
صلى الله عليه وآله وسلم فيصنع ان  
عائشة اطلقت على الخلوة بمجرد  
تعبد فان الانعزال عن الناس  
ولاسيما من كان على باطل من  
جمله العبادة وقيل كان يتعبد  
بالفكر وعبارة الجهد في سفر  
السعادة وللعلماء في عبادته في  
خلوته قولان قال بعضهم كانت  
عبادته بالفكر وقال بعضهم  
بالذكر وهذا القول هو الصحيح  
ولا تعرض على الاول ولا الثقات  
المسند لان خلوته بطلب طريق  
الحق على انواع الاول ان تكون  
خلوتهم لطلب مزيد علم الحق  
لا بطريق النظر والفكر وهذا  
غاية ما صدق اهل الحق لان من  
خاطب في خلوته يكون ونامن  
الا كوان اوفد كرفيه فليس هو  
في خلوة قال شخص من طلاب  
الطريق لبعض الاكابر اذ كنى  
عنه ديك في خلوته قال اذا  
ذكرتك فليست معه في خلوة  
ومن ثم يهـ لم سر انا جالس من  
ذكرني وشرطه هذه الخلوة ان  
يذكر نفسه وروح لا بنفسه  
ولسانه الثاني ان تكون خلوتهم  
اصفاء الفكر لكي يصح نظرهم  
في طلب المعلومات وهذه الخلوة  
لقوم يطلبون العلم من ميزان  
العقل وذلك الميزان في غاية  
اللطافة وهو بادي هوا يخرج  
عن الاستقامة وطلاب طريق  
الحق لا يدخنون في مثل هذه  
الخلوة بل تكون خلوتهم بالذكر

الشرب فقط وانه لم يبلغه حديث تحريم الاكل وقول قديم للشافعي والعراقيين فقال  
بالكرامة دون التحريم وقد رجح عنه وتأوله أيضا صاحب التقریب ولم يحمله على ظاهره  
فثبت صحة دعوى الاجماع على ذلك وقد نقل الاجماع أيضا ابن المنذر على تحريم  
الشرب في آية الذهب والفضة الا عن معاوية بن قرة وقد أجيب من جهة القائلين  
بالكرامة عن الحديث بأنه للتزهد بدليل انه الهم في الدنيا ولكم في الآخرة ورد حديث  
قائما يجرجر في بطنه نار جهنم وهو وعيد شديد ولا يكون الاعلى محرم ولا شك ان  
أحاديث الباب تدل على تحريم الاكل والشرب وأما سائر الاستعمالات فلا والقيام  
على الاكل والشرب قياس مع فارق فان علم النبي عن الاكل والشرب هي التشبيه  
بأهل الجنة حيث يطاف عليهم بأية من فضة وذلك مناط معتبر للشارع كما ثبت علمنا  
بأن رجلا مختما بخاتم من ذهب فقال مالي أرى عليك حلقة أهل الجنة أخرجه الثلاثة  
من حديث برودة وكذلك في الحرير وغيره والالزم تحريم التحلي بالحلي والاقتراض للحرير  
لان ذلك استعمال وقد جوزوا البعض من القائلين بتحريم الاستعمال وأما حكاية  
النووي للاجماع على تحريم الاستعمال فلا تتم مع مخالفة داود والشافعي وبعض  
أصحابه وقد اقتصر الامام المهدي في البحر على نسبة ذلك الى أكثر الأئمة على أنه لا يخفى  
على المنصف ما في حجية الاجماع من النزاع والاشكالات التي لا يخلص عنها والحاصل  
ان الاصل الحل فلا تثبت الحرمة الا بدليل يسلم الخصم ولا دليل في المقام به هذه الصفة  
فالوقوف على ذلك الاصل المعتضد بالبراهن الاصلية هو وظيفة المنصف الذي لم يخطئ  
بسوطه في الجهد ولا سيما وقد أيد هذا الاصل حديث ولكن عليكم بالفضة فالعزموا بها  
لعبا أخرجه أحمد وأبو داود ويشهد له ما سلف أن أم سلمة جاءت بحلجل من فضة فيه شعر  
من شعر رسول الله فخصخصت الحديث في البخاري وقد سبق وقد قيل ان العلم في  
التحريم الخلاء أو كسر قلوب الفقراء ويرد عليه جواز استعمال الاواني من الجواهر  
النفيسة وغالبهم أنفس وأكثريتهم من الذهب والفضة ولم يمنعها الا من شذ وقد نقل ابن  
الصباغ في الشامل الاجماع على الجواز وتبعه الرافعي ومن بعده وقيل العلم التشبيه  
بالاعاجم وفي ذلك نظر لثبوت الوعيد لافاعله وبجود التشبيه لا يصل الى ذلك وأما اتخاذ  
الاواني بدون استعمال فذهب الجمهور الى منعه ورخصت فيه طائفة (وعن أم سلمة  
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الذي يشرب في آية الفضة انما  
يجرجر في بطنه نار جهنم متفق عليه ولمسلم ان الذي يأكل أو يشرب في آية الذهب  
والفضة وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي  
يشرب في آية فضة كائما يجرجر في بطنه نار ارواه أحمد وابن ماجه) حديث أم سلمة  
أخرجه أيضا الطبراني وزاد الألباني في صحيحه وقد تردد على بن مسهر بزيادة آية الذهب  
الثابتة عنه مسلم وحديث عائشة رواه أيضا الدارقطني في العلل من طريق شعبة



وليس للفكر عليهم قدرة ولا سلطان ومهم ما وجد الفكر طريقا الى صاحب الخلوة فينبغي ان يعلم انه ليس من أهل الخلوة ويخرج من الخلوة ويعلم انه ليس من أهل العلم الصحيح الالهى اذ لو كان من أهل ذلك لحالت العناية الالهية بينه وبين دوران رأسه بالفكر الثالث خلوة يعاملها جماعة لدفع الوحشة من مخالطة غير الجفوس والاستغفال بالايه في فاتهم اذا رأوا الخلق انقبضوا فان ذلك اختاروا الخلوة الرابع خلوة اطلب زيادة لذة توحدي في الخلوة وخلوة حضرة الرسالة تمن القسم الاول وكان بعيدا جدا من جميع المخالطات حتى من الاهل والمال وذات اليد واستغرق في بجزر الاذكار القلبية وانقطع عن الاضداد بالكلية وظهور له الانس والخلوة بتذكري لاجله الخلوة ولم يزل في ذلك الانس ومراء الوحي تزداد من الصفاء واصقال حتى بلغ أقصى درجات الكمال فظهرت بشائر مسج الوحي واشرفت وانتشرت بروق السعادة وتألقت فكان لا يمر بشجر ولا بجزر الا قال باسان قصص السلام عليك يا رسول الله فكان ينظر عينا وشمالا ولا يرى شخصا ولا خيالا انتهى (قبل ان ينزع) بفتح أوله وكسر الزاي أى يحسن وبشعاق ويرجع (الى أهله) عماله (وبتزو ذلك) برفع الدال أى يتخذ الزاد للخلوة أو التبعيد (ثم يرجع الى خديجة)

والثوري عن سعد بن ابراهيم عن نافع عن امرأة ابن عمر - مماها الثوري صفية وأخرجها أيضا أبو عوانة في صحيحه باللفظ الذي يشرب في الفضة انما يجبر جبر في جوفه نارا وفيه اخذ لاف على نافع فقبل عنه عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الصغير واهل أبو زرعة وأبو حاتم وقبل عنه عن أبي هريرة ذكره الدارقطني في العلل أيضا وخطاه من رواية عبيد العزيز بن أبي رواد قال والصحيح فيه عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر كما تقدم يعني عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أم سلمة قال الحافظ فرجع الحديث الى حديث أم سلمة قوله يجبر جبر الجبر جوة صيب الماء في الخلق كاتيجر جبر والتجز جبر أن تجرعه جبر عامة دار كجر جبر الشراب صوت وجبره سقاءه على تلك الصفة فانه في القاموس وقوله نار جهنم يروى بالرفع وهو مجاز لان النار لا تجبر جبر على الحقيقة ولكنه جعل صوت جرع الانسان للماء في هذه الاواني المخصوصة لوقوع النهي عنها واستحقاق العقاب عليها كجر جرة نار جهنم في بطنه على طريق المجاز والاكثر الذي عليه شراح الحديث وأهل الغريب واللغة التضييب والمعنى كاتما تجرع نار جهنم قال في الفتح وقوله يجبر جبر بضم التختائية وفتح الجيم وسكون الراء جيم مكسورة وهو صوت يردده البعير في خنجرته اذا هاج ثم حكى الخلاف في ضبط هذه اللفظة في كتاب الانشربة والحديث قد تقدم الكلام عليه (وعن البراء بن عازب قال سمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة مختصر من مسلم) الحديث قد تقدم الكلام عليه

### \* (باب النهي عن التضييب بهما الايسر الفضة) \*

(عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شرب في انا ذهب أو فضة أو انا فيه شيء من ذلك فانه يجبر جبر في بطنه نار جهنم رواه الدارقطني) الحديث أخرجه أيضا البيهقي كلاهما من طريق يحيى بن محمد البخاري عن زكريا بن ابراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بهذا اللفظ وزاد البيهقي في رواية له عن جده وقال انها وهم وقال البخاري في علوم الحديث لم نكتب هذه اللفظة أو انا فيه شيء من ذلك الا بهذا الاسناد وقال البيهقي المشهور عن ابن عمر في التضييب موقفا عليه ثم أخرجه بسنده على شرط الصحيح انه كان لا يشرب في قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة ثم روى النهي في ذلك عن عائشة وأنس وفي حرف الباء الواحدة من الاوسط للطبراني من حديث أم عطية انها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابنس الذهب وتفضيض الاقداح قال تفرد به عمر بن يحيى بن معاوية بن عبد الكريم ويحيى بن محمد البخاري راوى تلك الزيادة قال البخاري يتكلمون فيه وقال ابن عدي هذا حديث منكر كذا في الميزان وفي الكاشف ليس بالقوى وفي الميزان أيضا رواه يحيى بن زكريا بن ابراهيم وليس بالمشهور الحديث اسند له من قال يجبر جبر الاكل والشرب في

انه كان يعصم شهر رمضان

ولم يأت التصریح بصفة تعبدية  
صلى الله عليه وآله وسلم فيصم على ان  
عائشة اطاعت على الخلوة بمجرد ما  
تعبد فان الانعزال عن الناس  
ولاسيما من كان على باطل من  
جمله العبادة وقيل كان يتعبد  
بالفكر وعبادة الجسد في سفر  
السعادة وللعلماء في عبادته في  
خلوته قولان قال بعضهم كانت  
عبادته بالفكر وقال بعضهم  
بالذكر وهذا القول هو الصحيح  
ولا تعرج على الاول ولا الثاني  
المنه لان خلوته بطلب طريق  
الحق على انواع الاول أن تكون  
خلوتهم لطلب من يد علم الحق  
لا بطريق النظر والفكر وهذا  
غاية مقاصد أهل الحق لان من  
تأطب في خلوته ككونهم  
الا كوان أوفد كرفيه فليس هو  
في خلوة قال شخص من طلاب  
الطريق لبعض الاكابر اذ كرنى  
عنه دبرك في خلوتك قال اذا  
ذكرتك فليست معه في خلوة  
ومن ثم لم سر أنا جالس من  
ذكرنى وشروط هذه الخلوة ان  
يذكر نفسه ووجهه لا بنفسه  
ولسانه الثاني أن تكون خلوتهم  
اصفاء الفكر لكي يصح نظرهم  
في طاب المعلومات وهذه الخلوة  
لقوم يطلبون العلم من ميزان  
العقل وذلك الميزان في غاية  
الطاقة وهو بادي هو ما يخرج  
عن الاستقامة وطلاب طريق  
الحق لا يدخلون في مثل هذه  
الخلوة بل تكون خلوتهم بالذكر

الشرب فقط واعلم لم يبلغه حديث تحريم الاكل وقول قديم للشافعي والعراقيين فقال  
بالكره دون التحريم وقد رجح عنه وتأوله أيضا صاحب التقریب ولم يحمله على ظاهره  
فثبت صحة دعوى الاجماع على ذلك وقد نقل الاجماع أيضا ابن المنذر على تحريم  
الشرب في آية الذهب والفضة الا عن معاوية بن قرة وقد أجيب من جهة القائمين  
بالكره عن الحديث بأنه لا ترهيد بدليل انه الهم في الدنيا ولا حكم في الآخرة ورد حديث  
فانما يجزى بطنه نار جهنم وهو وعيد شديد ولا يكون الاعلى محرم ولا شك ان  
أحاديث الباب تدل على تحريم الاكل والشرب وأما سائر الاستعمالات فلا والقياس  
على الاكل والشرب قياس مع فارق فان علته النهي عن الاكل والشرب هي التشبه  
بأهل الجنة حيث يطاف عليهم بآية من فضة وذلك مناط معتبر للشارع كما ثبت عنه لما  
رأى رجلا مختما بخاتم من ذهب فقال ما لي أرى عليك حلية أهل الجنة أخرجه الثلاثة  
من حديث بريدة وكذلك في الحرير وغيره والارز تحريم النمل بالحلى والافتراض الحرير  
لان ذلك الاستعمال وقد جوزه البعض من القائمين بتحريم الاستعمال وأما حكمية  
النوى للاجماع على تحريم الاستعمال فلا تتم مع مخالفة داود والشافعي وبعض  
أصحابه وقد اقتصر الامام المهدي في البحر على نسبة ذلك الى أكثر الأمة على أنه لا يخفى  
على المنصف ما في حجية الاجماع من النزاع والاشكالات التي لا مخلص عنها والحاصل  
ان الاصل الحل فلا تثبت الحرمة الا بدليل يسلمه الخصم ولا دليل في المقام به هذه الصفة  
فالوقوف على ذلك الاصل المعتضد بالبراهن الاصلية هو وظيفة المنصف الذي لا يخطئ  
بسوط هيبة الجهور ولا سيما وقد أيد هذا الاصل حديث ولكن عليكم بالفضة فالعزموا بها  
لعبا أخرجه أحمد وأبو داود ويشهد له ما سلف أن ثم سالة جاءت بجعل من فضة فيه شعر  
من شعر رسول الله فخصت الحديث في البخاري وقد سبق وقد قيل ان العلم في  
التحريم الخلاء أو كسر قلوب الفقراء ويرد عليه جواز استعمال الاواني من الجواهر  
النفيسة وغايتها النفس وأكثريتها من الذهب والفضة ولم يمنعها الا من شد وقد نقل ابن  
الصباغ في الشامل الاجماع على الجواز وتبعه الرافي ومن بعده وقيل العلة التشبه  
بالاعاجم وفي ذلك نظر لثبوت الوعيد لافاعله ومجرد التشبه لا يصل الى ذلك وأما اتخاذ  
الاواني بدون استعمال فذهب الجهور الى منعه ورخصت فيه طائفة (وعن أم سلمة

رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الذي يشرب في آية الفضة انما  
يجزى بطنه نار جهنم متفق عليه ولمسلم ان الذي يأكل أو يشرب في آية الذهب  
والفضة وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي  
يشرب في آية فضة كأنما يجزى بطنه نار ارواه أحمد وابن ماجه حديث أم سلمة  
أخرجه أيضا الطبراني وزاد الا أن يتوب وقد تفرد على بن مسهر بزيادة انا الذهب  
الثابتة عنه مسلم وحديث عائشة رواه أيضا الدارقطني في العمل من طريق شعبة

وليس للتفكير عليهم قد رثوا  
سلطان ومهم ما وجد التفكير  
طريقا الى صاحب الخلوة فينبغي  
ان يعلم انه ليس من أهل الخلوة  
ويخرج من الخلوة ويعلم انه ليس  
من أهل العلم الصحيح الا الهى اذلو  
كان من أهل ذلك لحالات العناية  
الالهية بينهم وبين دوران رأسه  
بالتفكير المات خلوة به علمها جماعة  
لدفع الوحشة من مخالطة غير الجنس  
والاشتغال بما لا يهني فأنهم اذا  
رأوا الخلق انقبضوا لذلك  
اختاروا الخلوة الرابع خلوة  
اطلب زيادة لذة توجدي في الخلوة  
وخلوة حضرة الرسالة من القسم  
الاول وكان بعيدا جدا من  
جميع المخالطات حتى من الاهل  
والمال وذات اليد واستغرق  
في بحر الاذكار القلبية وانقطع  
عن الافساد بالكلية وظهور له  
الانس والخلوة بتد كرس لاجله  
الخلوة ولم يزل في ذلك الانس  
ومرآة الوحي تردا من الصفاء  
والصقال حتى بلغ أقصى درجات  
الكمال فظهرت بشائر صبح  
الوحي وأشرقت واتسرت بروق  
السعادة وتألقت فكان لا يمر  
بشجر ولا بحجر الا قال باسان  
فصبح السلام عليك يا رسول  
الله فكان ينظر عينا وشمالا  
ولا يرى شخصا ولا خيالا انتهى  
(قبل ان ينزع) بفتح أوله وكسر  
الزاي أى يحن ويشفق ويرجع  
(الى أهله) عماله (ويتزود لذلك)  
يرفع الدال أى يتخذ الزاد للخلوة  
أو التعب (ثم يرجع الى خديجة)

والثوري عن سعد بن ابراهيم عن نافع عن امرأة ابن عمر هما الشورى صفة وأخرج  
أيضا أبو عوانة في صحيحه باللفظ الذي يشرب في الفضة انما يجرب في جوفه نارا وفيه  
اخملاف على نافع ف قيل عنه عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الصغير واعله أبو زرعة وأبو  
حاتم وقيل عنه عن أبي هريرة ذكره الدارقطني في العلل أيضا وخطاه من رواية عبد  
العز بن أبي رقاد قال رواه الصحيح فيه عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر كما تقدم يعني عن  
زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أم سلمة قال الحافظ فرجع  
الحديث الى حديث أم سلمة قوله يجرب جرجا جرجة صب الماء في الخلق كاتجرب جرج  
والجرج جرجا تجرعه جرجا متدار كاجر جرجا صوت جرجة سقاء على تلك الصفة  
فلا في القاموس وقوله نار جهنم يروى بالرفع وهو مجاز لان النار لا تجرب جرجا على الحقيقة  
ولكنه جعل صوت جرج الانسان للماء في هذه الاواني المخصوصة لوقوع النهي  
عنها واستحقاق العقاب عليها كجرجة نار جهنم في بطنه على طريق المجاز والاكثر الذي  
عليه سراح الحديث وأهل الغرب واللغة النصب والمعنى كلما تجرب نار جهنم قال  
في الفتح وقوله يجرب جرج بضم التتمانية وفتح الجيم وسكون الراء جيم مكسورة وهو صوت  
يردده البعير في خنجرته اذا هاج ثم حكى الخلاف في ضبط هذه اللفظة في كتاب الانشربة  
والحديث قد تقدم الكلام عليه (وعن البراء بن عازب قال سمنا رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم عن الشرب في الفضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة مختصر  
من مسلم) الحديث قد تقدم الكلام عليه

### \* (باب النهي عن التضييب بهما الايسر الفضة) \*

(عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شرب في اناء ذهب  
أو فضة أو اناء فيه شيء من ذلك فانه يجرب في بطنه نار جهنم رواه الدارقطني) الحديث  
أخرجه أيضا البيهقي كلاهما من طريق يحيى بن محمد الجاردي عن زكريا بن ابراهيم بن  
عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بهذا اللفظ وزاد البيهقي في روايته له عن جده وقال  
انها وهم وقال الخا في علوم الحديث لم نكتب هذه اللفظة أو اناء فيه شيء من ذلك  
الا بهذا الاسناد وقال البيهقي المشهور عن ابن عمر في التضييب موقفا عليه ثم أخرجه  
بسنده على شرط الصحيح انه كان لا يشرب في قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة ثم  
روى النهي في ذلك عن عائشة وأنس وفي حرف الباء الموحدة من الاوسط للطبراني  
من حديث أم عطية انها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابن النضر الذهب وتفضيض  
الاقداح قال تفرد به عمر بن يحيى بن معاوية بن عبد الكريم ويحيى بن محمد الجاردي  
راوى ذلك الزيادة قال الجاردي يشكاهون فيه وقال ابن عدي هذا حديث منكر  
كذا في الميزان وفي الكاشف ليس بالقوى وفي الميزان أيضا رواه يحيى بن زكريا بن  
ابراهيم وليس بالمشهور الحديث اسنده له من قال بنجر يرمي الاكل والشرب في

رضي الله عنها (فبما تود ما لها)  
 أي لمنزل اليبالي وتخصيص  
 خديجة بالذكر بعد ان عبر  
 بالاهل يحتمل أنه تفسير بعد  
 الابهام أو إشارة الى اختصاص  
 التزود بكونه من عند هادون  
 غير هادون ان الانبعاث الدائم  
 عن الاهل ليس من السنة لانه  
 صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقطع في  
 الغار بالسكينة بل كان يرجع الى  
 أهله لضرورتهم ثم يخرج لخدمته  
 (حتى جاء) الامر (الحق) وهو  
 الوحى وفى التفسير حتى بخرجه  
 الحق أى بقرينه وان ثبت من  
 مرسل عبيد بن عمير انه أرى  
 اليه بذلك فى المنام أو لا قبل  
 الميقظة امكن أن يكون مجئ  
 الملائكة فى اليقظة أعقب ما تقدم  
 فى المنام وسعى حقه لانه وحى من  
 الله تعالى (وهو فى غار جراه  
 فجاءه الملائكة) جبريل يوم الاثنين  
 اسبوع عشرة خلت من رمضان  
 وهو ابن أربعين سنة (فقال) له  
 (اقرأ) هذا الامر لمجرد التنبيه  
 والتميق لماسبق اليه أو على  
 باب من الطلب فيستدل به على  
 تكليف ما لا يطاق فى المال وان  
 قدر عليه بعد قال الجحد فى سفر  
 السعادة بينا هو فى بعض الايام  
 قائم على جبل حراء اذ ظهر له  
 شخص وقال أشير يا محمد انا  
 جبريل وانت رسول الله له هذه  
 الامة ثم أخرج له قطعة من  
 حرير مرصعة بالجواهر ووضعهما  
 فى يده صلى الله عليه وآله وسلم وقال  
 اقرأ انتهى (قال) صلى الله عليه

الآية المذهبية والمفضضة وقال أبو حنيفة يجوز اذا وضع الشارب فيه على غير محل  
 الذهب والفضة واستدل له بما ساقى واجيب عن حديث الباب بما سلف من المقال فيه  
 (وعن أنس ان قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من  
 فضة رواه البخارى ولا تجد عن عاصم الاحول قال رأيت عند أنس قدح النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم فيه ضبة فضة) وفى لفظ البخارى من حديث عاصم الاحول رأيت قدح  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند أنس بن مالك وكان انصدع فسأله بفضة وحكى  
 البيهقى عن موسى بن هرون أو غيره ان الذى جعل السلسلة هو أنس لان لفظه فجعلت  
 مكان الشعب سلسلة وجرم بذلك ابن الصلاح قال الحافظ وفيه نظر لان فى الخبر عند  
 البخارى عن عاصم قال وقال ابن سيرين انه كان فيه حلقة من حديد فاراد أنس أن يجعل  
 مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طهمة لا تغير شيأ صنعه رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم فهذا يدل على أنه لم يغير شيأ الحديث يدل على جواز اتخاذ سلسلة أو ضبة من  
 فضة فى اناء الطعام والشراب وهو حجة لابي حنيفة والحديث السابق الذى فيه أو اناه  
 فيه شئ من ذلك على فرض صحته لا يعارض هذا لان شيأ عام وهذا مخصص له وكذلك  
 حديث النهى عن تفضيض الاقداح السابق مخصص بهذا فلا يعارض قوله الشعب هو  
 الصدع والشق وقوله سلسلة السلسلة يفتح الفاء المراد بها اتصال الشئ بالثنى

\*(باب الرخصة فى آية الصفر ونحوها)\*

(عن عبد الله بن زيد قال أنا نارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرجننا له ماء فى تور من  
 صفر فوضارواه البخارى وابوداود وابرمجة وعن زيد بن بخت بنحس ان رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ فى مخضب من صفر رواه أحمد) قوله فى تور النور  
 بفتح المثناة فوقية يشبه الطشت وقيل هو الطشت والطشت بفتح الطاء وكسرها  
 وباسقاط التاء لغات قوله من صفر الصفر بصاد مهملة مضمومة نوع من الخمر  
 قوله فى مخضب المخضب بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة بعدهما  
 موحدة المشهور أنه الاناء الذى يغسل فيه الثياب من أى جنس كان وقد يطلق على  
 الاناء صغراً وكبراً والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على جواز استعمال آية الصفر  
 للوضوء وغيره وهو كذلك وله فوائد محلها الوضوء

\*(باب استحباب تخمير الاواني)\*

(عن جابر بن عبد الله فى حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أولئك سقاء  
 واذا كرامهم الله وخزائمه واذا كرامهم الله ولو أن تعرض عليه عود متفق عليه ولمسلم  
 ن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال غطوا الاناء أو كوا السقاء فان فى  
 السنة ليلة ينزل فيها ان بالامر باناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء الانزل به من

(ما أنا بقارئ) وفي رواية  
 ما أحسن ان اقرأ وفي رواية  
 عبيد بن عمير عند ابن اسحق ماذا  
 اقرأ قال بعض المفسرين ان  
 قوله تعالى الم ذلك الكتاب  
 لا ريب فيه اشارة الى الكتاب  
 الذي جاء به جبريل عليه السلام  
 حين قال له اقرأ (قال) عليه الصلاة  
 والسلام (فاخذني) جبريل  
 (فغطني) بالغين المعجمة ثم بالمهملة  
 اي ضمني وعصرني وعند الطبري  
 فغطني بالفوقية بدل الطاء وهو  
 جسم النفس ولا يورى داود  
 الطيالسي في مسنده بسند  
 حسن فاخذني بملق (حتى بلغ  
 من الجهد) بفتح الجيم ونصب  
 الدال أي بلغ الغشط من غاية  
 وسعي وروى بالضم والرفع أي  
 بلغ مني الجهد مبلغه وقد دلت  
 القصة على انه اشهر من ذلك  
 ودخله الرعب (ثم ارسلني) اي  
 اطلقني (فقال اقرأ قلت)  
 ولا يورى ذرو الوقت والاصيلي  
 فقلت (ما أنا بقارئ فاخذني)  
 مرة أخرى (فغطني الثانية  
 حتى بلغ مني الجهد) بالفتح  
 والنصب وبالضم والرفع  
 كسابقه قبل ان جبريل بلغ في  
 الجهد غايته ولم يكن في حال  
 الغط على صورته الحقيقية التي  
 تجلي بها عند سورة المنتهى (ثم  
 ارسلني) اي اطلقني (فقال اقرأ  
 فقلت ما أنا بقارئ فاخذني فغطني  
 الثالثة) وهذا الغط يفرغه  
 عين النظر الى أمور الدنيا

ذلك الوفا) الحديث ايضا أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي واقطأ في داود أغلق  
 بابك واذكر اسم الله فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا وأطف مباحك واذكر اسم الله  
 ويخبرناك ولو يعود تعرضه عليه واذكر اسم الله وأولئك سقائك واذكر اسم الله وله في  
 أخرى من حديث جابر فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يحل وكاه ولا يكشف انا وان  
 الفوسقة تضرم على الناس بينهم أو يوتهم وأخرجها أيضا مسلم والترمذي وابن ماجه  
 وفي رواية له أيضا عن جابر قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستقي فقال  
 رجل من القوم الانسية نبيذا قال بلى فخرج الرجل يشرب فجاءه بقدح فيه نبيذ فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاخرته ولو أن تعرض عليه عودا وأخرجها أيضا  
 مسلم قوله أولئك سقائك الوكاه ككسار باط القرية وقد وكاهوا وكاهأى ربطها  
 قوله ويخبرناك التخمير امة طيبة قوله ولو أن تعرض عليه عودا أي تضعه على العرض  
 وهو الجانب من الاناء من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ يعرضه ويعرضه  
 فيه ما قوله وبأ الوكاه محركة الطاعون أو كل مرض عام قاله في القاموس والحديث  
 يدل على مشروعية التبرك بذكر اسم الله عند ايكاء السقاء وتخمير الاناء وكذلك عند  
 تغليق الباب واطفاء المصباح كما في الروايات التي ذكرناها وقد أشعر التعليل بقوله فان  
 الشيطان الى آخره ان في التسمية حرزا عن الشيطان وانما التحول بينه وبين مراده  
 والتعليل بقوله فان في السنة ليلة كافي رواية مسلم يشعرون بان شريعة التخمير للوقاية عن  
 الوكاه وكذلك الايكاء وقد تكلف بعضهم لتعيين هذه الليلة ولادليل له على ذلك

### \* (باب آية الكفار) \*

(عن جابر بن عبد الله قال كان غزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنصيب  
 من آية المنكرين وأستبهم فاستمع بها ولا يعيب ذلك عليهم رواه أحمد وأبو داود وعن  
 أبي ثعلبة قال قال رسول الله انابارض قوم أهل كتاب أفأكل في آيتهم قال ان  
 وجدتم غير هافلاتا كانوا فيها وان لم تجدوا فاعسوا لوهاوا وكوا في امتة في عليه ولا جدوا في  
 داود ان أرضا أرض أهل الكتاب وانهم بأكون لهم الخنزير ويشربون الخمر كيف  
 صنع بآيتهم وقد وروى قال ان لم تجدوا غيرها فارحسوها بالماء واطبخوا فيها واشربوا  
 ولا ترمذي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قدور المجوس قال أنقوها  
 غسلا واطبخوا فيها) حديث جابر أخرجه ابن أبي شيبة بمعناه واستدل به من قال بطهارة  
 الكافر وهو مذهب الجماهير من السلف والخلف كما قاله النووي لان تقرير المسلمين على  
 الاستمتاع بآية الكفار مع كونهم امة لا يستهم ومحالة فصل من رطوبتهم مؤذن  
 بالطهارة وحديث أبي ثعلبة استدل به من قال بنجاسة الكافر وهو مذهب الهادي  
 والقاسم والناصري ومالك وقد نسبته القرطبي في شرح مسلم الى الشافعي قال في الفتح وقد  
 أغرب وجه الدلالة انه لم يأذن بالاكل فيها الا بعد غسلها وورق بان الغسل لو كان لاجل

وبقيل بكليته الى ما يلي اليه  
وكرر للمبالغة واستدل به  
على ان المؤدب لا يضرب صبيها  
أكثر من ثلاث ضربات وقيل  
الغطة الاولى لتخلي عن الدنيا  
والثانية لمتفرغ لما يوحى اليه  
والثالثة له وانسة ولم يذكر  
المجدد هنا نعم هو ثابت عنده في  
التفكير وعده بعضهم هذا من  
خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم  
اذ لم يقتل عن احد من الانبياء انه  
جرى له عند ابتداء الوحي اليه  
مثله (ثم ارساني فقال اقرأ باسم  
ربك الذي خلق) قال الطيبي  
هذا أمر بايجاد القراءة مطلقا  
وهو لا يختص بمقروء دون  
مقروء اى اقرأ مفتحا باسم ربك  
اى قل بسم الله الرحمن الرحيم  
وهذا يدل على ان البسملة  
ما موربها في ابتداء كل قراءة  
وربك الذي خلق وصف مناسب  
مشعر بعظمة الحكيم بالقراءة  
والاطلاق في قوله خلق أولا على  
منوال يعطى ويمنع وجعله  
نقطة لقوله (خلق الانسان من  
عاق) اقرأ وربك الاكرم) الزائد  
في الكرم على كل كريم وفيه  
دليل للجهه وورع على انه أول ما نزل  
وعن ابن عباس أول شيء نزل في  
القرآن خمس آيات الى ما لم يعلم  
وفي المرشد أول ما نزل من  
القرآن هذه السورة في غبط فلما  
بلغ جبريل هذا الموضع فأم لم يعلم  
طوى القبط ومن ثم قال القراء  
انه وقف نام وقال من علق فجمع ولم يقل من علقه لان الانسان

النجاسة لم يجعل مشروطا بعد دم الوجه ان اغترها اذا الاناء المتنجس لا فرق بينه وبين ما لم  
يتنجس بعد ان الاله النجاسة فليس ذلك الا للاستعداد ورد ايضا بان الغسل اغتسلوا لئلا ينجسوا  
بالخمر ولحم الخنزير كما ثبت في رواية أبي نعيم عن أحمد وأبي داود انهم لما كانوا لحوم الخنزير  
ويشربون الخمر ويعدون في البحر من انهم الوحرمت وطوبى لهم لاستفاض نقل  
توقهم لم نقله المسكين حينئذوا كثرة استعمالهم لا يخلو منهم املوسا ومطعوما والعادة  
في مثل ذلك تقتضى الاستفاضة انتهى وأيضا قد أذن الله بكل طعامهم وصرح بجمله  
وهو لا يخلو من رطوباتهم في الغالب وقد استدل من قال بالنجاسة بقوله تعالى اغتسلوا  
المشركون نجس وقد استوفينا البحث في هذه المسئلة وصرحنا بما هو الحق في باب  
طهارة الماء المتوضا به وهو الباب الثاني من أبواب الكتاب فراجعوه (وعن انس ان  
مرويا دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى خبز شعير واهالة سخة فاجابه رواء أحمد  
والاهالة الودك والسخة الرنخة المتغيرة وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
الوضوء من هذه مشركة وعن عمر الوضوء من حرة نصرانية) الكلام على فقه  
الحديثين قد سبق قال في النهاية في حرف السين السخة المتغيرة الريح ويقال بالزاي  
وقال في حرف الزاي ان رجلا دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقدم اليه اهالة رنخة فيها  
عرف أى متغيرة الرائحة ويقال سخة بالسين انتهى قال المصنف رحمه الله تعالى وقد  
ذهب بعض أهل العلم الى المنع من استعمال آنية الكفار حتى تغسل اذا كانوا من  
لاتباح ذبيحته وكذلك من كان من النصارى بموضع متظاهرا فيه باكل لحم الخنزير  
متكاثبه أو يذبح بالنس والطفر ونحو ذلك وأنه لا بأس بآنية من سواهم جمعاً بذلك  
بين الأحاديث واستحب بعضهم غسل الكل لحديث الحسن بن علي قال حفظت من  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دع ما يريك الى ما لا يريك رواء أحمد والنسائي  
والترمذي وصححه انتهى وصححه أيضا ابن حبان والحاكم

\* (أبواب أحكام التخلي) \*

\* (باب ما يقول المتخلي عند دخوله وخروجه) \*

(عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل  
المسجد قال اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث رواء الجماعة وليس عيدين منصور في  
سنه كان يقول بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث) قوله اذا دخل المسجد  
قال في الفتح اى كان يقول هذا الذي ذكر عند ارادة الدخول لابعاده وقد صرح بهذا  
البخارى في الادب المفرد قال حدثنا ابو النعمان ثنا سعيد بن زيد ثنا عبد العزيز بن  
صهيب قال حدثني أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يدخل  
المسجد قال قد كرمك حديث الباب وهذا في الامكنة المعدة لذلك وأما ما في غير هاتين  
في أول الشروع عنه فتشعر النعاب وهذا مذهب الجمهور قوله الخبث يضم المعجمة



في معنى الجمع وخص الانسان  
بالذكر من بين ما يتأوله الخلق  
انصرفه (فرجع بها) أي بالآيات  
أو بالقصة (رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم) إلى أهله حال  
كونه (يرجع) بضم الجيم أي  
يخفق ويضطرب (فؤاده)  
قابه أو باطنه أو غشاؤه لما جاءه  
من الامر الخالف للعادة والمألوف  
فتغير طبعه البشري وهاله ذلك  
ولم يتكس من التأمل في تلك  
الحالة لان النبوة لا تزال طباع  
البشرية كلها (فدخل) صلى الله  
عليه وآله وسلم (على خديجة بنت  
خويلد) ام المؤمنين رضي الله  
عنها التي ألف نائسها لفاعها  
بما وقع له (فقال) صلى الله عليه  
وآله وسلم (زملوني زملوني) بكسر  
الميم مع التكرار مرتين من  
التزميل وهو التلقيم وقال  
ذلك اشدة ما لحقه من هول  
الامر والعادة جارية بسكون  
الرعدة باللفظ (فزملوه) بفتح  
الميم أي اقوه (حتى ذهب عنه  
الروع) بفتح الراء أي الفزع  
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم  
(لخديجة) رضي الله عنها  
(واخبرها الخبر) بجملة حالية  
(اقد) أي والله لقد (خشيت  
على نفسي) الموت من شدة  
الرب أو المرض كما يحزم به في  
بهجة النبوة أي أو اني لأطيق  
حلي أعباء الوحى لالقيته أو لا  
عند لقاء الملك وليس معناه  
الشك في أن ما أتى من الله وأكد  
باللام وقده تنبيه على أنه يمكن

والموحدة كذا في الرواية وقال الخطابي انه لا يجوز غيره وتعقب بأنه يجوز اسكان الباء  
الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه ككتب وكتب قاله في الفتح قال النووي  
وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بان الباء هنا سكونية منهم أبو عبيدة الآن يقال ان  
ترك التخفيف أولى لئلا يشبهه بالمصدر والخبث جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة قال  
الخطابي وابن حبان وغيرهم يريدون ان الشياطين واناثهم قال في الفتح قال البخاري  
ويقال الخبث أي باسكان الباء فان كانت محقة عن المحركة فقد تقدم توجيهه وان  
كانت بمعنى المفرد فعنه كما قال ابن الاعرابي المكروه قال فان كان من الكلام فهو  
الشتم وان كان من الممل فهو الكفر وان كان من الطعام فهو الحرام وان كان من  
الشرب فهو الضار وعلى هذا فالمراد بالخبائث المعاصي أو مطلق الافعال المذمومة  
ليحصل التناسب قال وقد روى المعمرى هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار  
عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الامر قال اذا دخلتم الخلافة قولوا باسم الله اعوذ بالله  
من الخبث والخبائث واسئله على شرب مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أره في غيره هذه  
الرواية انتهى وهذه الرواية تشبه لما في حديث الباب من رواية سعيد بن منصور

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج من  
الخلافة قال غفرانك رواء الخمسة الا النساء) الحديث صحيحه الحاكم وأبو حاتم قال في  
البدرا المنبر ورواه الدارمي وصححه ابن خزيمة وابن حبان وقوله غفرانك امامه فعول به  
منصوب بفعل مقدر أي اسألك غفرانك أو أطلب أو مفعول مطلق أي اغفر غفرانك  
قيل انه استغفر لتركه الذي ذكر في تلك الحالة لما ثبت انه كان يذكر الله على كل أحواله الا في  
حال قضاء الحاجة فجعل ترك الذكر في هذه الحالة تقصيرا وذنبا يستغفر منه وقيل استغفر  
لما قصيره في شكر نعمة الله عليه باقداره على اخراج ذلك الخارج وهو المناسب للحديث  
الآتي في الحمد (وعن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا

خرج من الخلافة قال الحمد لله الذي أذهب عني الازى وعافاني رواء ابن ماجه) الحديث  
رواه ابن ماجه عن هرون بن اسحق حدثنا عبد الرحمن المحاربي عن اسمعيل بن مسلم عن  
الحسن وقتادة عن أنس فهور بن اسحق وثقه النسائي وقال في التقريب صدوق  
وعبد الرحمن المحاربي هو ابن محمد وثقه ابن معين والنسائي وقال في التقريب لا بأس  
به وكان يدلس قاله أحمد واسمعيل بن مسلم ان كان العبد في قد وثقه أبو حاتم وان كان  
البصري فهو ضعيف وكلاهما ما يروى عن الحسن وقد روى أيضا النسائي وابن السني  
عن أبي ذر روى السيوطي بحسنه وفي حديثه صلى الله عليه وآله وسلم اشعار بان هذه نعمة  
جديدة ومنه جزيل فان انجاس ذلك الخارج من أسباب الهلاك فخروجه من النعم التي  
لانتم الصلة بدونها وحق على من أكل ما يشتهي منه من طيبات الاطعمة فسد به جوعته  
وحفظ به صحته وقوته ثم لما قضى منه وطره ولم يبق فيه نفع واستحال الى تلك الصفة

الخشية من قلبه المقدس  
ونوفه على نفسه الشريفة قال  
الحافظ في الفتح دل هذا مع قوله  
نرجف فؤاده على انفعال حصل  
له من محبة الملك ومن ثم قال  
فملو في والخشية المذكورة  
اختلف العلماء في المراد بها على  
اثني عشر قولاً أولها الجنون  
وان يكون ماراً من جنس  
الكهانة جاء مصرحاً في عدة  
طرق وباطله أبو بكر بن العربي  
وحق له ان يبطل لكن جعله  
الاسماعيلي على ان ذلك حصل له  
قبل حصول العلم القموري له  
ان الذي جاءه ملك وأنه من عند  
الله تعالى ثانياً الهاجس  
وهو باطل أيضاً لانه لا يستقر  
وهذا المستقر وحصل بينهما  
المراجعة ثالثها الموت من شدة  
الرب رابعها المرض وقد جزم  
به ابن أبي جرة خامسها دوام  
المرض سادسها الجزع عن  
اعباء الرسالة سابعها الجزع عن  
النظر الى الملك من الرب ثامنها  
عدم الصبر على أذى قومه تاسعها  
ان يقتلوه عاشرها مفارقة الوطن  
حادي عشرها تكذيبهم اياه ثاني  
عشرها تعبيرهم اياه بأولى هذه  
الاقوال بالاصواب وأسلمها من  
الارتباب الثالث والذات بعده  
وما عداها فهو مختص (فقلت له  
خديجة **كلا**) معناه النبي  
والابعد أي لا تغفل ذلك أولاً  
خوف عليك (والله ما يخزيك الله  
أبداً) بضم الياء من الخزي أي  
ما يفضلك الله وعن الكشميني

الخشية المنة خرج بسببها من مخرج معد لذلك أن يستكثر من محامد الله جل  
جلاله اللهم اوزعنا شكر نعمك

\*(باب ترك استصحاب ما فيه ذكر الله)\*

(عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل الخلائع خاتمه رواد الخسة  
الأجد وصحبه الترمذي وقد صرح ان نقش خاتمه كان محمد رسول الله) الحديث أخرجه  
أيضاً ابن حبان والحاكم قال النسائي هذا حديث غير محفوظ وقال أبو داود ومنكر  
وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وأشار الى شذوذه وأما الترمذي فصحة حال النووي  
هذا مردود عليه مذكرة في الخلاصة وقال المنذري الصواب عندى تصحيحه فان رواه  
ثقات اثبات وتبعه أبو الفتح القشيري في آخر الافتراح وعلمه أنه من رواه همام عن ابن  
جريح وابن جريح لم يسمع من الزهري وانما رواه عن زياد بن سعد عن الزهري بلفظ  
آخر وقد رواه مع همام من فوعا يحيى بن الضريس البجلي ويحيى بن المتوكل أخرجهما  
الحاكم والدارقطني وقد رواه عمر بن عاصم وهو من الثقات عن همام موقوفاً على أنس  
وأخرج له البيهقي شاهداً وأشار الى ضعفه ورجاله ثقات ورواه الحاكم أيضاً ولفظه  
أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لبس خاتماً نقشه محمد رسول الله فكان اذا دخل الخلائع  
وضعه وله شاهد من حديث ابن عباس رواه الجوزقاني في الاحاديث الضعيفة وسطر  
في سنده فان رجاله ثقات الا محمد بن ابراهيم الرازي فانه متروك قاله الحافظ قوله وقد صرح  
أن نقش خاتمه أخرجه البيهقي والحاكم قال الحافظ ورواه النووي والمنذري في كلامهم  
على المذهب فقالا هذا من كلام المصنف لامن الحديث ولكنه صحيح من طريق أخرى  
في أن نقش الخاتم كان كذلك والحديث يدل على تنزيه ما فيه ذكر الله تعالى عن ادخاله  
الحشوش والقرآن بالاولى حتى قال بعضهم يحرم ادخال المصحف الخلائع غير ضرورة وقد  
خالف في ذلك المنصور بالله فقال لا ينبغي نزع الخاتم الذي فيه ذكر الله لتأديته الى ضياعه  
وقد نهى عن اضاعة المال والحديث يرد

\*(باب كف التخلي عن الكلام)\*

(عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رجلاً من رسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبول فسلم  
عليه فلم يرد عليه رواه الجماعة الا البخاري) الحديث زاد فيه أبو داود من طريق ابن عمر  
وعنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبول فسلم عليه ولم يرد عليه الرجل السلام ورواه أيضاً من  
طريق المهاجر بن قنفذ بلفظ انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يبول فسلم عليه  
فلم يرد عليه حتى توضأ ثم اعتذر اليه فقال اني كرهت ان أذكر الله عز وجل الاعلى ظهر  
أو قال على طهارة وأخرج هذه الرواية أيضاً النسائي وابن ماجه وهو يدل على كراهة  
ذكر الله حال قضاء الحاجة ولو كان واجباً كرد السلام ولا يستحق المسلم في تلك الحال جواباً  
قال النووي وهذا متفق ونسائي بقية الكلام على الحديث في باب استصحاب الطهارة



بفتح أوله والهاء من الحزن يقال

حزنه وأحزنه (انك) بكسر الهمزة  
لوقوعها في الابتداء قال المبدر  
الدامعي في وفصلت هذه الجلة  
عن الأولى لكونها جوابا عن  
سؤال اقضتته وهو سؤال عن  
سبب خاص فحسن التأكيده  
وذلك انه لما ثبت القول باتقاء  
الخرى عنه وأقسمت عليه  
انطوى ذلك على اعتقاده ان  
ذلك السبب عظيم فيقدر السؤال  
عن خصوصه حتى كأنه قيل هل

سبب ذلك هو الاتصاف بمكارم  
الاخلاق ومحاسن الاوصاف  
كما يشير اليه كلامك فقالت انك  
(اتصل الرحم) أى القرابة  
وصفته باصول مكارم الامانات  
لان الاحسان اما الى الاقارب  
أولى الاجانب واما بالبدن  
أو بالمال واما على من يستقل  
بأمره أو من لا يستقل وذلك  
كأنه مجموع فيما وصفته به  
(وتحمل الكل) بفتح الكاف  
وتشديد اللام وهو الذى  
لا يستقل بأمره كما قال تعالى  
وهو كل على مولاه أولئك  
بكسر المثناة واسكان القاف  
(وتكسب) بفتح التاء (المعدوم)  
أى تعطى الناس ما لا يجدونه  
عند غيرك والكسب يتعدى

نفسه الى واحد نحو كسبت المال  
والى اثنين نحو كسبت غديرى  
المال وهذا منه وفي رواية من  
اكسب أى تكسب غيرك  
المال المعدوم أى تبرع به له  
أو تعطى الناس ما لا يجدونه

لذ كرا لله وفيه انه ينبغي لمن سلم عليه في تلك الحال ان يدع الرد حتى يتوضأ أو يقيم ثم يرد  
وهذا اذا لم يخش فوت المسلم أما اذا خشي فوته فالحديث لا يدل على المنع لان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم تمكن من الرد بعد ان توضأ أو يقيم على اختلاف الرواية فيمكن ان  
يكون تركه لذلك طلبا للاشرف وهو الرد حال الطهارة ويبقى الكلام في الجد حال العطاس  
فالقيام على التسليم المذكور في حديث الباب وكذلك التعميل بكراهة الذكر الاعلى  
طهر يشعران بالمنع من ذلك وظاهر حديث اذا عطس أحدكم فليحمده الله بشعر بشرعته  
في جميع الاوقات التى منها وقت قضاء الحاجة فهل يخص عموم كراهة الذكر المستفادة  
من المقام بحديث العطاس أو يجعل الامر بالعكس أو يكون بينهما عموم وخصوص  
من وجه فيمتعارضان فيه تردد وقد قيل انه يحمد بقلبه وهو المناسب لتشريف مثل هذا  
الذكر وتعظيمه وتنزيهه (وعن أبي سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول

لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عورتهم ما يتحدثان فان الله يعقبت على ذلك  
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث فيه عكرمة بن يحيى بن أبي كثير ولكنه لا وجه  
في صححه وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير ولكنه لا وجه  
للتضعيف هذا فقد أخرجه مسلم حديثه عن يحيى واستشهد بحديثه البخارى عن يحيى  
أيضا وفي الترغيب والترهيب ان فى اسناده عياض بن هلال أو هلال بن عياض وهو  
فى عدد الجاهلين وأخرجه ابن السكن وصححه وابن القطان من حديث جابر بالفظ اذا  
تغوط الرجلان فليتموا ركل واحد منهما عن صاحبه ولا يتحدثا قال الحفاظ ابن حجر وهو  
معاول والحديث يدل على وجوب ستر العورة وترك الكلام فان التعليل بمقت الله يدل على  
حرمة الفعل المعال ووجوب اجتنابه لان المقت هو البغض كما فى القاموس وروى انه  
أشد البغض وقيل ان الكلام فى تلك الحال مكروه فقط والقرينة الصارفة الى معنى  
المكراهة الاجماع على ان الكلام غير محرم فى هذه الحالة ذكره الامام المهدي فى الغيث  
فان صح الاجماع صلح للصراف عند القائل بصححته ولكنه يبعد حمل النهى على المكراهة  
ربطه بتلك العلة قوله يضربان الغائط يقال ضربت الارض اذا أتيت الخلا وضربت  
فى الارض اذا سافرت روى ذلك عن ثعلب والمراد هنا عيشان الى الغائط قوله كاشفين  
قال النووي كذا ضبطناه فى كتب الحديث وهو منصوب على الحال قال ووقع فى كثير  
من نسخ المذهب كاشفان وهو صحيح أيضا خبر مبتدأ محذوف أى وهما كاشفان والاول  
أصوب وذكر الرجلين فى الحديث خرج مخرج الغالب والافعال ثات والمرأة والرجل  
أقبح من ذلك

(باب الابعاد والاستتار للمخلى في الفضاء)

(عن جابر قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى سقر فكان لا يأبى البراز حتى  
يغيب فلا يرى رواه ابن ماجه ولا بنى دواد كان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد)

عند غزلك من نفائس الفوائد  
ومكارم الاخلاق وشرائع  
الاحوال أو تكسب المال وتصيب  
منه ما يجزئك عن شخصه يله ثم  
تجوده وتنفقه في وجوه المكارم  
والرواية الاولى أصح وأولى كما  
قاله عياض ويتطابق المعنى على  
المعنى المكونه كالمعنى المبت  
الذي لا تصرف له وعن ابن الاعرابي  
رجل عديم لأقله ومعدوم  
لأماله قال في المصباح كأنهم  
نزلوا وجود من لأماله من نزلة  
العدم والكسب هو الاستعادة  
فكانها قالت إذا رغبت غيرك  
ان يستفيد ما لا موجودا رغبت  
أنت ان تستفيد رجلا عاجزا  
فتعاضد قال اعرابي يدع انسانا  
أكسبهم لمعدوم واعطاهم لمحرور  
وكانت العرب تتبادح بكسب  
المال لا سيما قريش وكان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة  
مخطوظا في التجارة (وتقضى  
الضيف) أي تحب له طعامه ونزله  
(وتغني عن نواب الحق) أي  
حوادثه والنواب تكون في  
الحق والباطل قال البيهقي  
نواب من خير وشرا كلاهما  
فلا الخير معدود ولا الشر لازب  
وذلك اضافته الى الحق وفيه إشارة  
الى فضل خديجة وجزال التراب ما  
كلمة جامعة لأفراد ما تقدم والمالم  
يتقدم وانما أجابته بكلام فيه  
قسم وتأكيد بان واللام لتزليل  
حيرة ودشمة واستدل على ما  
أقدمت عليه بامر استقراني  
جامع لاصول المكرمات والمبرات

الحديث رجاله عند ابن ماجه رجال الصحيح الا - معيل بن عبد الملك الكوفي فقال البخاري  
يكتب حديثه وقال أبو حاتم ليس بالقوي وقال في التقريب صدوق كثير الوهم وقد  
أخرجه أيضا النسائي وأبو داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث المغيرة بلفظ كان  
اذا ذهب أبعد وأخرجه أبو داود من حديث جابر بلفظ كان اذا أراد البراز انطلق حتى  
لا يراه أحد وفي اسناده أيضا اسمعيل بن عبد الملك الكوفي نزيل مكة وقد تكلم فيه غير واحد  
وقال في التقريب صدوق كثير الوهم من السادسة قوله لا يأتي البراز بفتح الباء  
اسم للفضاء الواسع من الارض كني به عن حاجة الانسان كما كني عنها بالغائط والخلاء  
والحديث يدل على مشروعية الابعاد لقاضي الحاجة والظاهر ان العلة اخفاء المستحيين  
من الخارج فيقاس عليه اخفاء الانخراج لان الكل مستحيين (وعن عبد الله بن جعفر  
قال كان أحب ما استمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحاجة هدف أو حاش

تخل رواه أحمد وسلم وابن ماجه وحاش تخل أي جماعة ولا واحد له من افظه) قوله  
هدف الهدف محركة كل صر تقع من بناء أو كتيب رمل أو جعل قوله أو حاش تخل بالحاء  
المهملة نال فياه منة فحسية فشين مجمعة هو في كتب اللغة كذا كره المصنف والحديث  
يدل على استحباب ان يكون قاضي الحاجة مستراحا لقلع يمنع من رؤية الغيرة  
وهو على تلك الصفة ولعل قضاءه صلى الله عليه وآله وسلم للحاجة في حاش التخل في غير  
وقت النمرة لما عند الطبراني في الاوسط من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر بن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتخلى الرجل تحت شجرة مثمرة أو على ضفة نهر جار  
وأكنه لم يروه عن ميمون الا فرات بن السائب وفرات بن تروك قاله البخاري وغيره (وعن أبي  
هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتى الغائط فليستتر فان لم

يجد الا ان يجمع كتيباً من رمل فليستتر به فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم من فعل  
فقد احسن ومن لا فلا حرج رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه الحديث رواه أيضا ابن  
حبان والما كرم والبيهقي ومداراه على أبي سعيد الخبر اني الجصى وفيه اختلاف وقيل انه  
صحابي ولا يصح والرواية عنه حصين الخبر اني وهو مجهول وقال أبو زرعة شيخ وذكره ابن  
حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل والحديث فيه الامر بالنستر  
مع الاذان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم وذلك ان الشيطان يحضر وقت قضاء الحاجة  
ملاؤه عن الذكر الذي يطرد به فاذا حضر في ذلك الوقت أمر الانسان بكشف العورة  
وحسن له البول في المراضع الصلبة التي هي مظنة رشاش البول وذلك معنى قوله يلعب  
بمقاعد بني آدم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاضي الحاجة بالنستر حال قضائها  
مخالفة للشيطان ودفعه الوسوسة التي يتسبب عنها النظر الى سواة قاضي الحاجة المفضي  
الى انه قوله الا ان يجمع كتيباً من رمل الكتيب بالناء المثلثة قطعة مستطيلة تشبه  
الربوة أي فان لم يجد مثيرة فليجمع من التراب والرمل قدر ما يكون ارتفاعه بحيث يستتر

قوله فليس تدبره أى يجعله دبر ظهره وفيه ان السائر حال قضاء الحاجة يكون خلف الظهر

\*) (باب من سئى المتخلى عن استقبال القبلة واستدبارها) \*

(عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها رواه أحمد ومسلم في رواية النخاسة الا الترمذى قال انما أنا لكم بمنزلة الوالد اعلمكم فاذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا

يستدبرها ولا يستطب بيمينه وكان يأمر بثلاثة أجنار ويتهى عن الروثة والرمحة وليس لاحد فيه الاصر بالاجار) الحديث أخرجه أيضا مالك وفي الباب عن أبي أيوب في الصحيحين كما سيأتى وعن سلمان في مسلم وعن عبد الله بن الحارث بن جزي في ابن ماجه وابن حبان وعن معقل بن أبي معقل في أبي داود وعن سهل بن حنيف في مسند الدارمي وزيادة لا يستطب بيمينه هي أيضا في المتفق عليه من حديث أبي قتادة بلفظ فلا يس ذكره بيمينه واذا أتى الخلا فلا يتمسح بيمينه قال ابن منده يجمع على صحته وزيادة وكان يأمر بثلاثة أجنار أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو عوانة في صحيحه والشافعي من حديث أبي هريرة بلفظ وليستنج أحدكم بثلاثة أجنار وأخرجهما أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وصحهما من حديث عائشة بلفظ فليذهب معه بثلاثة أجنار يستطب بهن فانما يتجزى عنه وأخرجهما مسلم من حديث سلمان وأبو داود من حديث خزيمة بن ثابت بلفظ فليستنج بثلاثة أجنار وعند مسلم من حديث سلمان بلفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا نتجزى بأقل من ثلاثة أجنار والحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال - الاول لا يجوز ذلك لافي الصحارى ولا في البنيان وهو قول أبي أيوب الانصاري الصحابي ومجاهد وابراهيم النخعي والثوري وأبي ثور وأحمد في رواية كذا قاله النووي في شرح مسلم ونسبه في البحار الى اكثر ورهه ابن حزم في المحلى عن أبي هريرة وابن مسعود ومرة بن مالك وعطاء والاوزاعي وعن الساف من الصحابة والتابعين المذهب الثاني الجواز في الصحارى والبنيان وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة شيخ مالك وداود الظاهري كذا رواه النووي في شرح مسلم عنهم وهو مذهب الامير الحسين المذهب الثالث انه يحرم في الصحارى لافي العمران واليه ذهب مالك والشافعي وهو صريح عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي واسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل في احاديث الرواة عن ابن مسعود صرح بذلك النووي في شرح مسلم أيضا وزاد في البحر عبد الله بن العباس ونسبه في الفتح الى الجمهور المذهب الرابع انه لا يجوز الاستقبال لافي الصحارى ولا في العمران ويجوز الاستدبار فيه ما هو أحد الرواة عن أبي سفيان وأحمد المذهب الخامس ان النهي للتنزيه فيكون مكروها واليه ذهب الامام القاسم بن ابراهيم وأشار اليه في الاحكام وحصله القاضى زيد المذهب

وحاسن الاخلاق والصفات وفيه دليل على ان من طبع على أفعال الخير لا يصيبه ضرر وزاد الزهري في رواية وتصدق الحديث كما رواه المصنف في التفسير وهو من أشرف الخصال وفي رواية عروقة وتؤدى الامانة وفي هذه القصة من الفوائد استحباب تأنيس من نزل به أمر بذلك بتسيرة عليه وتمويهه عليه وان من نزل به أمر استحبابه ان يطلع عليه من يثق بصحته وصحة رأيه (فانطلقت) أى مضت (به خديجة) رضى الله عنها مصاحبة له (حتى أتته ورقة) بفتح الراء تجتمع مع مفعلة خديجة في أسد لانها بنت خويلد بن أسد (ابن نوفل بن أسد بن عبد العزى ابن عم خديجة وكان) ورقة أمراً (قد ترك عبادة الاوثان و) تنصر (والاربيعة وكان أمراً تنصر أى صار نصرانياً في الجاهلية) وذلك انه خرج هو وزيد بن عمرو ابن نضيل لما كرها عبادة الاوثان الى الشام وغيرها يسألان عن الدين فاما ورقة فاستجبته دين النصرانية فتنصر وكان اتي من لقي من الرهبان على دين عيسى ولم يبدل ولهذا أخبر بشأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والشارة به الى غير ذلك مما أفسده أهل التبديل وأما زيد فذكر الحافظ خبره في المناقب (وكان) ورقة أيضا (يكتب الكتاب العبراني) أى السكانية العبرانية وفي مسلم كالجاري

في الرؤيا الكتاب العربي وصحة  
الزركشي باقتضاهما (فيكتب  
من الانجيل بالعبرانية ماشاء الله  
أن يكتب) أي الذي شاء الله  
كتابتها فحذف العائد وذلك  
لأنه في دين النصارى ومعرفة  
بكتابه وفي رواية يونس ومعه  
بالعربية بدل العبرانية وذلك  
لأنه من الكتابين واللسانين  
ووقع لبعض الشراح خطأ  
فلا يرجع عليه والعبرانية نسبة  
إلى العبر بكسر العين واسكان  
الموحدة زيدت الالف والنون  
في النسبة على غير قياس قبل  
سميت بذلك لأن الخليل عليه  
السلام تكلم به بالمعبر القرأت  
فأمر من غرود وقيل إن التوراة  
عبرانية والانجيل سرياني وعن  
سفيان ما نزل من السماء وحى  
إلى الأنبياء وكانت الانبياء  
تترجمه لقومها وانما وصفته  
بكتابة الانجيل دون حفظه لأن  
حفظ التوراة والانجيل لم يكن  
متيسرا كتيسر حفظ القرآن  
الذي خصت به هذه الأمة فلهذا  
جاء في صفتها أنها جليلها صدورها  
(وكان ورقة شيخا كبيرا) حال  
كونه قد عفى فقالت له خذ بيعة  
رضي الله عنها (يا ابن عم) هذا  
النداء على حقيقته ووقع في مسلم  
باعتهم وهو وهم لأنه وإن كان  
صحيحا لجواز ارادة التوقير  
اسكن القصة لم تعدد ومخرجها  
واحد فلا يحتمل على أنها قالت  
ذلك مرتين فتعبد بن الجملة على  
الحقيقة وانما جوزنا ذلك فيها  
مضى في العبراني والعربي لأنه

الهادي عليه السلام ونسبته في الجبر إلى المؤيد بالله وأبي طالب والناصر والنهي  
واحدى الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأبي ثور وأبي أيوب الانصارى  
المذهب السادس جواز الاستدبار في البنيان فقط وهو قول أبي يوسف ذكره في الفتح  
المذهب السابع التحريم مطلقا حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس وهو محكي  
عن ابراهيم وابن سيرين ذكره أيضا في الفتح وقد ذهب إلى عدم الفرق بين القبليتين  
الهادوية وامكنهم صرحوا بأنه مكره فقط المذهب الثامن إن التحريم مختص بأهل  
المدينة ومن كان على سبيلها ما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له  
الاستقبال والاستدبار مطلقا قاله أبو عوانة صاحب المزني هكذا في الفتح احتج أهل  
المذهب الأول بالاحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقا كحديث الباب وحديث أبي  
أيوب وحديث سامان وغيرهما عن غيرهم كما تقدم قالوا الآن المنع ليس الاحترمة للقبلة وهذا  
المعنى موجود في النصارى والبنيان ولو كان مجرد الحائل كافيا لحاز في النصارى لوجود  
الحائل من جبل أو واد أو غيرهما من أنواع الحائل وأجابوا عن حديث ابن عمر أنه رأى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل الشام مستدبرا للكعبة بأنه ليس فيه أنه كان ذلك  
بعد النهي وبأنه موافق لما كان عليه الناس قبل النهي فهو منسوخ صرح بذلك  
ابن حزم وعن حديث جابر الذي قال فيه نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن نستقبل  
القبلة يقول فرأيت قبله قبلة بعض بعام يستقبلها بان فيه أبان بن صالح وليس بالمشهور  
قاله ابن حزم وفيه أنه قد حسن الحديث الترمذي والبراز وصححه البخاري وابن السكن  
والأول في الجواب عنه أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بنا كما  
تقرر في الأصول وعن حديث عائشة قالت ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ناسا  
يكرهون أن يستقبلوا القبلة بغير وجههم فقال أوقفوا فلوها حولوا معة عدى قبل القبلة  
بأنه من طريق خالد بن أبي الصلت وهو مجهول لا ندرى من هو قاله ابن خزم وقال الذهبي في  
ترجمته إن حديث حولوا معة عدى منكرو وفيه أنه قال النووي في شرح مسلم إن اسناده  
حسن واحتج أهل المذهب الثاني بحديث ابن عمر وجابر وعائشة وسياق ذكر من أخرجها  
في الباب الذي بعده هذا وقالوا إنها ناسخة للنهي واحتج أهل المذهب الثالث بحديث ابن  
عمر وعائشة لأن ذلك كان في البنيان قالوا وبهذا حصل الجمع بين الاحاديث والجمع بينها  
ما أمكن هو الواجب قال الحافظ في الفتح وهو أعدل الأقوال لأعماله جميع الأدلة  
انتهى ويرده حديث جابر إلا أني فانه لم يقيد الاستقبال فيه بالبنيان وقد يجاب بانها  
حكاية فعل لا عموم لها وسياق تحقيق الكلام في الباب الذي بعده هذا وما روى عن ابن  
عمر أنه قال إنما نهى عن ذلك في النساء كما سياق يؤيد هذا المذهب واحتج أهل المذهب  
الرابع بحديث سلمان الذي في صحيح مسلم وأيس فيه إلا النهي عن الاستقبال فقط وهو  
باطل لأن النهي عن الاستدبار في الاحاديث الصحيحة وهو زيادة يتعين الأخذ بها واحتج

من كلام الرازي في وصف ورقة  
واختلفت الخارج فامكن  
التعدد وهذا الحكم بطرد في  
جميع فاشبهه (امع من ابن  
أخيك) تعني النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم لان الأب الثالث لورقة  
خوالا لآب الرابع لرسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في  
الفتح لان والده عبد الله بن عبد  
المطلب وورقة في عداد انب  
الى قصي بن كلاب الذي يجتمعان  
فيه سواء فكان من هذه الحقيقة  
في درجة أخوته أو قالت له على  
سبيل التوقير والاحترام اسننه  
وفيه ارشاد الى ان صاحب الحاجة  
بقدم بين يديه من يعرف بقدره  
من يكون أقرب منه الى المسؤل  
وذلك مستفاد من قول خديجة  
لورقة اسمع من ابن أخيك  
أرادت بذلك ان يتأهب لسماع  
كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وذلك أبلغ في التعليم (فقال له)  
عاشه الصلاة والسلام (ورقة  
يا ابن أخي ماذا ترى) فيه حذف  
يدل عليه سياق الكلام وقد صرح  
به في دلائل النبوة لابي نعيم بسند  
حسن الى عبد الله بن شداد في  
هذه القصة قال فأتته به ورقة  
ابن عمار فاخبرته بالذي رأى  
(فاخبره رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم خبر ما) ولا يصلي وأبي  
ذر عن التميمي بن جابر ما رأى  
نقال له ورقة هذا الناموس  
بالنون والسين المهملة وهو صاحب  
السركا جزم به المؤلف في أحاديث  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام

أهل المذهب الخامس بحديث عائشة وجابر وابن عمر وسية أن ذكر ذلك قالوا انهم اصابوا  
للهي عن معناه المطبق وهو التحريم الى الكراهة وهو لا يتم في حديث ابن عمر وجابر لانه  
ليس فيه ما لا يجرد الفعل وهو لا يعارض القول الخاص بما كان تقر في الأصول ولا شك  
ان قوله لا تستقبلوا القبلة خطاب للامة نعم ان صح حديث عائشة صلح لذلك واحتج أهل  
المذهب السادس بحديث ابن عمر لان فيه انه رآه مستدبر القبلة مستقبل الشام وفيه  
ما سلف واحتج أهل المذهب السابع بما رواه أبو داود وقال من صلى رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ان نسمة قبل القبلة بين يول أو بغائط رواء أبو داود وابن ماجه قال الحافظ في  
الفتح وهو حديث ضعيف لان فيه راويا مجهول الحال وعلى تقدير صحة فالمراد بذلك  
أهل المدينة ومن على سبيلهم لان استقباله بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة  
فالعلة استدبار الكعبة لاستقبال بيت المقدس وقد ادعى الخطابي الاجماع على عدم  
تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله الكعبة وفيه نظر لما ذكرنا عن  
ابراهيم وابن سيرين انتهى وقد نسب في البحر الى عطاء والزهرى والمنصور بالله المذهب  
واحتج أهل المذهب الثامن بعموم قوله شبرقوا أو غربوا وهو استدلال في غاية الركه  
والضعف اذا عرفت هذه المذاهب وأدلتها لم يخف عليك ما هو الصواب منها وسمايتك  
التصريح به والقيام من معارك النظر فتمسكه وفي الحديث أيضا دلالة على انه يجب  
الاستنجاء بثلاثة أجنار ولا يجوز الاستنجاء بدونها انهم صلى الله عليه وآله وسلم لم عن  
الاستنجاء بدون ثلاثة أجنار وأما ما ذكره من ثلاث فلا بأس به لانه أدخل في الانقاص وقد  
ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وأبو ثور الى وجوب الاستنجاء وانه  
يجب ان يكون بثلاثة أجنار وثلاث مسحات واذا استنجى للقبيل والدبر وجب ست  
مسحات لكل واحد ثلاث مسحات قالوا والافضل ان يكون بست أجنار فان اقتصر  
على حجر واحد لست احرف اجزاء وكذلك تجزئ الخرقه الصفيقة التي اذا مسح باحد  
جانبيه الا يصل البلل الى الجانب الآخر قالوا ويجب الزيادة على ثلاثة أجنار ان لم يحصل  
الانقاص او ذهب مالك وداد الى ان الواجب الانقاصان حصل ببحر أجزاء وهو وجه  
لبعض أصحاب الشافعي وذهب المعتز وأبو حنيفة الى انه ليس بواجب وانما يجب عند  
الهادوية على التميم اذا لم يستنج بالماء لازالة النجاسة قالوا اذ لا دليل على الوجوب كذا  
في البحر وفيه انه قد ثبت الامر بالاستنجاء والنهي عن تركه بل النهي عن الاستنجاء  
بدون الثلاث فكيف يقال لا دليل على الوجوب وفي الحديث أيضا النهي عن  
الاستطابة باليمين قال النووي وقد أجمع العلماء على انه منهي عنه ثم الجمهور على انه  
منهي تنزيهه وأدب لانه منهي تحريم وذهب بعض أهل الظاهر الى انه حرام قال وأشار الى  
تحريمه جماعة من أصحابنا انتهى قلت وهو الحق لان النهي يقتضي التحريم ولا صار له  
فلا وجه للحكم بالكراهة فقط وفي الحديث أيضا دلالة على كراهة الاستنجاء بالروث وقد

وإن ابن زيد هو صاحب  
الروح والمراد به جبريل وأهل  
الكتاب يسمونه الناموس  
الاضكهر وزعم ابن ظفر  
أن الناموس صاحب سيراخس  
والبناموس صاحب مير الزمر  
والأول الصحيح الذي عليه  
الجمهور وقد سوى بينهما ابن  
الجباج أحد فحشاء العرب (الذي  
نزل الله على موسى) زاد الاصل  
صلى الله عليه وسلم ونزل يستعمل  
فيما نزل فجوما والكثير من أنزل  
الله ويستعمل فيما نزل جلة ولم  
يقبل على عيسى مع كونه نصرا  
لأن كتاب موسى مشتمل على أكثر  
الاحكام وكذلك كتاب نبينا  
صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف  
عيسى فان كتابه أمثال ومواظ  
أو قاله تحفة الرسالة لأن نزول  
جبريل على موسى متفق عليه  
عند أهل الكتابين بخلاف عيسى  
فان كثير من اليهود ينكرون  
نبوته أولان موسى بعث بالنعمة  
على فرعون ومن معه بخلاف  
عيسى وكذلك وقعت النعمة  
على يد النبي صلى الله عليه وآله  
رسلم فرعون هذه الامة وهو أبو  
جهل بن هشام ومن معه يدر  
وأما ما جعل له السهم على من أن  
ورقة كان على اعتقاد النصارى  
في عدم نبوة عيسى ودعواهم أنه  
أحد الانبياء فهو محال لا يخرج  
عليه في حق ورقة واشباهه عن لم  
يدخل في التبديل ولم يأخذ عن  
بدل على أنه قد ورد عنه في الزبير  
ابن بكير بن الزهري في حديثه

ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم عند البخاري أنه قال انما كس ولم يستجبر بها وكذلك  
الزعة وهي العظم لان امن طعام الجن وسيأتي الكلام على ذلك في باب النبي عن  
الاستحباب يربدون الثلاثة الاجزاء (وعن ابى أيوب الانصاري عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قال اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا  
أو غربوا قال أبو أيوب فقد منا الشام فوجدنا ناسا حياض قد بنيت نحو الكعبة فتعترف  
عنهم اونس تغفر الله تعالى متفق عليه) قوله اذا أتيتم الغائط هو الموضع المظمن من  
الارض كانوا يفتابونه للحاجة فكنوا به عن نفس المسند كراهية منهم لذكره بخاص  
اسمه قوله ولكن شرقوا أو غربوا محمول على محمل يكون التشريق والتغريب فيه مخالفا  
لاستقبال القبلة واستدبارها كالمدينة وما في معناها من البلاد ولا يدل فيه ما كانت  
القبلة فيه الى المشرق أو المغرب قوله صراحيض بفتح الميم وبالهاء المهملة وبالضاد  
المججمة جمع مراحض وهو المقتسل وهو أيضا كناية عن موضع التخلي قوله ونستغفر الله  
قبل رآه الاستغفار لباي الكنف على هذه الصفة الممنوعة عنه وانما وجب المصير  
الى هذا التأويل لان المخبر لا يحتاج الى استغفار والحديث استدل به على المنع من  
استقبال القبلة واستدل بقول أبي أيوب من لم يفرق بين الصحاري والبنيان وقد تقدم  
الكلام على فقه الحديث في الذي قبله

### \* (باب جواز ذلك بين البنيان) \*

(عن ابن عمر رضي الله عنه قال رقيت يوما على بيت حقة فقرأت النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم على حاجته مستقبلا الشام مستدبرا الكعبة رواه الجماعة) وقع في رواية لابن  
حبان مستقبلا القبلة مستدبرا الشام قال الحافظ وهي خطأ تعد من قسم المقلوب قوله  
رقيت رقي الى النبي بكسر القاف رقا ورقا واحدا وترقي مثله ورقي غير هو المرقاة والمرقا  
الدرجة وتظاير مسقا ومسقا ومثناة ومثناة للجبيل ومثناة ومثناة للعبية أو المنطع يعني  
بفتح الميم وكسر هاء فيها قاله ابن سديد الناس في شرح الترمذي قوله على بيت حقة وقع في  
رواية على ظهر بيت انسان في اخرى على ظهر بيتنا وكها في الصحيح وفي رواية لابن خزيمة  
دخلت على حقة بنت عمر فصعدت ظهر البيت وطريق الجمع ان يقال أضاف البيت  
اليه على سبيل الجواز لكونها أخته وأضافه الى حقة لانه البيت الذي أسكنه اذبه  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأضافه الى نفسه باعتبار ما آل اليه الحال لانه ورث  
حقة دون اخوته لكونه شقيقها الحديث يدل على جواز استدبار القبلة حال قضاء  
الحاجة وقد استدل به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار ورأى أنه ناسخ واعتقد  
الاباحية مطلقا وبه احتج من خص عدم الجواز بالصحاري كما تقدم ومن خص المنع  
بالاستقبال دون الاستدبار في الصحاري والعمران ومن جواز الاستدبار في البنيان وهي  
أربعة مذاهب من المذاهب الثمانية التي تقدمت ولكنه لا يخفى ان الدليل باعتبار الثلاثة



القصة بلفظ عيسى والأصح

ما تقدم وفي سنده عبد الله بن معاذ ضعيف نعم في دلائل النبوة لابي نعيم باسناد حسن الى هشام ابن عروة عن أبيه في هذه القصة ان خديجة أولا آتت ابن عينا ورقة فاخبرته الخبر فقال لئن كنت صدقتني انه ليا تبه ناموس عيسى فعند اخبار خديجة قال لها ناموس عيسى يحسب ما هو فيه من النصرانية وعند اخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ناموس موسى للمناسبة التي قدمناها وكل صحيح والله أعلم (يا ليتني فيها) أي في مدة النبوة أو الدعوة (جذعا) بفتح الجيم والمجمة وبالنصب خبر كان مقدرة عند الكوفيين أو على الحال من الضمير المستكن في خبر ليت وخبر ليت قوله فيها أي ليتني كائن فيها حال الشبهة والقوة لانصره قاله الخطابي ولا يصلي وأبي ذر عن الجوى مجذع بالرفع خبر ليت كانه قال يا ليتني شاب فيها والرواية الاولى أشهر وأكثر والجذع هو الصغير من البهائم واستعير للانسان أي يا ليتني كنت شابا عند ظهور نبوته حتى أقوى على المبالغة في نصرته (ليتني) ولا يصلي يا ليتني (أ) كون خيا اذ يخرجك قومك من مكة واستعمل اذ في المستقبل كذا قال ابن مالك وهو صحيح وغفل عنه أكثر النحاة وفيه دليل على جواز غنى المستعمل اذا كان في

المذاهب الاول من هذه الاربعة أخص من الدعوى أما الاول منها فظاهر وأما الثاني فلان المدعى جواز الاستقبال والاستدبار في البنين وليس في الحديث الا الاستدبار وأما الثالث فلان المدعى جواز الاستدبار في الصمى والعمران وليس في الحديث الا الاستدبار في العمران فقط ويمكن تأييد الاول من الاربعة بان اعتبار خصوص كونه في البنين وصف ملغى في طرح ويؤخذ منه الجواز مجردا عن ذلك ولكنه يفت في عضد هذا التأييد ان الواجب ان يقتصر في مخالفة مقتضى العموم على مقدار الضرورة ويتقيد العام على مقتضى عمومه فيما بقي من الصور اذ لا معارض له فيما عدا تلك الصورة المخصوصة التي ورد بها الدليل الخاص وهذا لو فرض ان حديث أبي أيوب وغيره ورد بصيغة واحدة نعم الاستقبال والاستدبار فكيف وهو قد ورد بصيغتين صيغة دلت على منع الاستقبال وصيغة دلت على منع الاستدبار فغاية ما في حديث ابن عمر تخصيص الصيغة الثانية لانه وارد في البنين وهي عامة لكل استدبار ويمكن أيضا تأييد المذهب الثاني من هذه الاربعة بان الاستقبال في البنين يقاس على الاستدبار ولكنه يخدش فيه ما قاله ابن دقيق العيدان هذا تقديم للقياس على مقتضى اللفظ العام وفيه ما فيه على ما عرف في اصول الفقه وبأن شرط القياس مساواة الفرع للاصل أو زيادته عليه في المعنى المعتبر في الحكم ولا تساوى ههنا فان الاستقبال يزيد في القبح على الاستدبار على ما يشهد به العرف ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى لمنع الاستقبال وأجاز الاستدبار واذا كان الاستقبال ازيد في القبح من الاستدبار فلا يلزم من الغناء المفسدة العاقصة في القبح في حكم الجواز الغناء المفسدة الزائدة في القبح في حكم الجواز افتضى وفيه ان دعوى الزيادة في القبح متنوعة ومجرد اقتصار بعض أهل العلم على منع الاستقبال ليس لكونه أشد بل لانه لم يقم دليل على جوازه كما قام على جواز الاستدبار والتخصيص بالقياس مذهب مشهور راجح وهذا على تسليم انه لا دليل على الجواز الا مجرد القياس وليس كذلك فان حديث جابر الا في بلفظ انه رأى قبل ان يقبض بعام مستقبلا القبلة نص في محل النزاع لولا ما أسلفناه في الباب الاول من ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاص بنا كما تقر في الاصول ويمكن تأييد المذهب الثالث من الاربعة بان الاستدبار في القضاء ملحق بالاستدبار في البنين لان الامكنة أو صاف طردية ملازمة ويقدر فيه ما سلف وأما المذهب الرابع فلا مطعن فيه الا ما ذكرناه انه لا تعارض بين قوله الخاص بنا وفعله لاسيما ورؤية ابن عمر كانت اتفاقية من دون قصده منه ولا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان يترتب على هذا الفعل حكم اعامة الناس لبيده اهم فان الاحكام العامة لا بد من بيانها فليس في المقام ما يصلح للتسكك به في الجواز الاحديث عائشة الا في ان صلح للاحتجاج ومن جله المستدلين بحديث ابن عمر القائلون بكرهه التنزيه وفيه ما مر وبقيته الكلام على الحديث تقدمت في الباب الاول (وعن



فعل خبر لان ورقة حتى أن يعود  
 شابا وهو مستعمل عادة ويظهر لي  
 ان المراد به التنبه على صحة  
 ما أخبر به والتنبه به بقوة  
 تصديقه فيما يحكي به أو قاله  
 على سبيل التمسك بحقيقة عدم  
 عود الشباب والحياة (فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 (وسلم أو) بفتح الواو (مخرجي  
 هم) بتشديد الياء مفتوحة لان  
 أصله مخرجوني جمع مخرج من  
 الاخراج وهو خبرهم مقدمه ما قاله  
 ابن مالك واستبعد النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم أن يخرجوه  
 لانه لم يكن منه سبب يقتضي  
 الاخراج لما اشتمل عليه من  
 مكارم الاخلاق التي تقدم من  
 خديجة وصفها وقد استدلل ابن  
 الدغنة بمثل تلك الاوصاف على  
 ان أبابكر لا يخرج (قال) ورقة  
 (نعم) لم تأت رجل قط بمثل ما جئت  
 به (من الوحي (الاعودي) لان  
 الاخراج عن المألوف موجب  
 لذلك وفي رواية الأوذى وفيه  
 دليل على ان المجيب يقسم  
 الدليل على ما يجيب به اذا  
 اقتضاه المقام (وان يدركني)  
 بالجزم بان الشرطية (يومك)  
 بالرفع أي يوم اقتضاء نبوتك  
 زاد في رواية يونس في التفسير  
 حيننا ولا بن إسحق ان أدركت  
 ذلك اليوم يعني يوم الاخراج  
 (أنصرك) بالجزم جواب الشرط  
 (نصرا) بالنصب على المصدرية  
 (مؤزنا) بضم الميم وفتح الزاء  
 المشددة آخره راء مهملة

جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نستقبل القبلة  
 يقول فرأيت قبل ان يقبض بعام يستقبلها رواه الخمسة الا انساق) وأخرجه أيضا البزار  
 وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذي ونقل  
 عن البخاري صحيحه وحسنه أيضا البزار وصححه أيضا ابن السكن وتوقف فيه النووي  
 لعنه ابن إسحق وقد صرح بالتحديث في رواية أحمد وغيره وضعفه ابن عبد البر بابان بن  
 صالح القرشي قال الحافظ وهو في ذلك فانه ثقة بالاتفاق وادعى ابن حزم انه مجهول  
 فغلط والحديث استدلل به من قال بجواز الاستقبال والاستدلال في الصحاري والعمران  
 وجعله ناسخا وفيه ماسلف الا ان الاستدلال به أظهر من الاستدلال بحديث ابن عمر لان  
 فيه النصريح متأخره عن النهي ولا تصریح في حديث ابن عمر وعدم تقييده بالبنين كافي  
 حديث ابن عمر وعدم ما يدل على ان الرؤية كانت اتفاقية بخلاف حديث ابن عمر وهو  
 يرد على من قال بجواز الاستدلال فقط سواء قيده بالبنين كما ذهب اليه البعض أولم يقيده  
 كما ذهب اليه آخرون وقد سبق ذكرهم في الباب الأول ويرد أيضا على من قيده بجواز  
 الاستقبال والاستدلال بالبنين لعدم التقييده من جابر وقد يجاب بأن احكامية فعل لا عموم  
 لها فيجتمعل أن يكون لعذر وأن يكون في بنين هكذا أجاب الحافظ ابن حجر ذلك في  
 التلخيص ولا يخفى ان احتمال أن يكون ذلك الفعل لعذرية قال مثله في حديث ابن عمر  
 فلا يتم لاشافعية ومن معهم الاحتجاج به على تخصيص الجواز بالبنين وقد تقدم  
 الكلام على الحديث في الذي قبله وفي الباب الأول (وعن عائشة رضي الله عنها قالت  
 ذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ناسا يكرهون أن يستقبلوا القبلة بقر وجهم  
 فقال أو قد فعلوها حولوا مرة على قبل القبلة رواه أحمد وابن ماجه) الحديث قال  
 ابن حزم في المحلى انه ساقط لان رواه خالد الخذاء وهو ثقة عن خالد بن أبي الصلت وهو  
 مجهول لا ندري من هو وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الخذاء عن كثير بن الصلت  
 وهذا أبطل وأبطل لان خالد الخذاء لم يدرك كثير بن الصلت ثم لو صح لما كانت فيه حجة  
 لان نصه صلى الله عليه وآله وسلم يبين انه انما كان قبل النهي لان من الباطل المحال أن  
 يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم  
 ينكر عليهم طاعته في ذلك هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذو عقل وفي هذا الخبر انكار ذلك عليهم  
 ولو صح لكان منسوخا بلا شك ثم لو صح لما كان فيه الاباحة الاستقبال فقط لا اباحة  
 الاستدلال بأصنافه بل فعلهم به انتهى وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي  
 الصلت ان هذا الحديث منكر وقال النووي في شرح مسلم ان اسناده حسن والحديث  
 استدلل به من ذهب الى النسخ وقد عرفنا أنه لا دليل يدل على الجواز الا هذا الحديث  
 لانه لا يصح دعوى اختصاصه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله أو قد فعلوها وأما  
 حديث ابن عمر وجابر فقد قررنا ان فعله لا يعارض القول الخاص بالامة وقوله

مهة وزا أي قويا بليغة وهو  
صفة لنصرا مأخوذة من الازر  
وهو القردة وأنكره القزاز وقال  
أبو شامة يحتمل أن يكون من  
الازار أشار بذلك إلى تشبيهه في  
نصرة قال الاخطل (ع)  
قوم اذا حاربوا شدوا وما زرعهم  
وظاهر الحديث أن ورقة أقر  
بنبوته وإكفنه مات قبل  
الدعوة إلى الاسلام فيكون  
مثله بغيره وفي اثبات الحجة  
له نظر لكن في زيادات المغازي  
عن ابن اسحق فتعال له ورقة  
أبشر ثم أبشر فانا أشهد أنك  
الذي بشر به ابن مريم وأنت  
على مثل ناموس موسى وأنت  
نبي مرسل الحديث وفي آخره  
فما توفي قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لقد رأيت  
الفس في الجنة عليه ثياب  
الحرير لانه آمن بي وصدقني  
وأخرجه البيهقي من هذا الوجه  
في الدلائل وقال انه منقطع  
ومال البلقيني إلى أنه يكون  
بذلك أول من أسلم من الرجال  
وبه قال العراقي في نكته على  
ابن الصلاح وذكره ابن منده في  
الخصاية (ثم لم ينسب) بفتح  
الداء والسين أي لم يلبث وأصل  
النسب التعلق أي لم يتعلق بشيء  
من الأمور حتى مات (ورقة)  
بالرفع (أن توفي) أي لم تتأخر وفاته  
عن هذه القصة واختلف في  
وقت موته ورقة فقال الواقدي  
انه خرج إلى الشام فلما بلغه ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لا تستقبلوا الاستدبروا من الخطابات الخاصة بهم فيكون فعله بعد القول دليل  
الاختصاص به لعدم شمول ذلك الخطاب له بطريق الظهور ولا صيغة تكون فيها  
النصوصية عليه وهذا قد تقرر في الاصول ولم يذهب إلى خلافه أحد من أئمة القول  
ولكن الشان في صحة هذا الحديث وارتفاعه إلى درجة الاعتبار أو أن هو من ذلك  
قال انصاف الحكم بالمنع مطلقا والجزم بالتحريم حتى ينتهض دليل يصلح للنسخ أو التخصيص  
أو المعارضة ولم تنف على شيء من ذلك إلا أنه يؤنس بذهب من خص المنع بالفضاء ما شاع في  
عن ابن عمر من قوله انما نهي عن هذا في الفضاء بالصيغة القاضية بخصر النهي علمه  
وسبأني ما فيه (وعن مروان الاصغر قال رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة  
يول إليها فقالت أبا عبد الرحمن أليس قد نهي عن ذلك فقال بلى انما نهي عن هذا في  
الفضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس رواه أبو داود) أخرجه وسكت عنه  
وقد صح عنه انه لا يسكت الا عما هو صالح للاحتجاج وكذلك سكت عنه المنذري ولم يتكلم  
علمه في تخريج السنن وذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ولم يتكلم عليه بشيء وذكر في  
الفتح انه أخرجه أبو داود والحاكم بإسناد حسن وروى البيهقي من طريق عيسى الخطيب  
قال قلت للشعبي اني لا أعجب لاختلاف أبي هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت إلى  
بيت حفصة فثقت مني النفاقة فرأيت كنيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل  
القبلة وقال أبو هريرة إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها قال  
الشعبي صدق جدي أم أقول أبي هريرة فهو في الصحراء فان لله عبادا ملائكة وجنات به لول  
فلا يستقبلهم أحد يبول ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كنفكم هذه فاعلموا هي بيوت بنيت  
لاقبله فيها وأخرجه ابن ماجه مختصرا وقول ابن عمر يدل على ان النهي عن الاستقبال  
والاستدبار انما هو في الصحراء مع عدم الساتر وهو يصلح دليلا لمن فرق بين الصحراء والبنيان  
ولكنه لا يدل على المنع في الفضاء على كل حال كما ذهب إليه البعض بل مع عدم الساتر  
وانما قلنا بصلاحيته للاستدلال لان قوله انما نهي عن هذا في الفضاء يدل على انه قد علم  
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه قال ذلك استنادا إلى الفعل الذي  
شاهده ورواه فكانه لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت حفصة مستدبرا للقبلة  
فهم اختمه اص النهي بالبنيان فلا يكون هذا الفهم حجة ولا يصلح هذا القول للاستدلال  
به وأقبل شيء الاحتمال فلا ينتهض لفائدة المطلوب وقد سبقنا في شرح أحاديث هذا الباب  
والذي قبله من الكلام على هذه المسئلة المعضلة أجبنا بالاحتجاج في غير هذا الكتاب  
والعلم لا يحتاج بعدد ما من النظر فيها إلى غيره (قائدة) قال المنصور بالله والغزالي  
والصيرى انه يكره استقبال القهوين والنيرات قالوا الشرف بها بالقسم فافشيت الكعبة  
كذا في البحر وقد استقوى عدم الكراهة وقد قيل في الاستدلال على الكراهة بأنه  
روى الحكيم الترمذي عن الحسن قال حدثني سمعة رط من أصحاب رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم وهم أبو هريرة وجابر وعبد الله بن عمرو وعمران بن حصين ومعتل بن يسار وعبد الله بن عمرو وأنس بن مالك يزيد بعضهم على بعض في الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبال في المغتسل ونهى عن البول في الماء الراكد ونهى عن البول في الشارع ونهى أن يبول الرجل وفرجه باد إلى الشمس والقمر فذكر حديثا طويلا في نحو خمسة أوراق على هذا الأسلوب قال الحافظ وهو حديث باطل لا أصل له بل هو من اختلاق عباد بن كثير وذكر أن مداره عليه وقال النووي في شرح المهذب هذا حديث باطل وقال ابن الصلاح لا يعرف وهو ضعيف انتهى

«باب ارتياد المكان الرخو وما يكره التخلي فيه»

(عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى دمث إلى جنب حائط فيال وقال إذا بال أحدكم فليترد لمبوله رواه أحمد وأبو داود) الحديث فيه مجهول لأن أبا داود قال في سننه حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا جاد أخبرنا أبو الصباح حدثني شيخ قال لما قدم عبد الله بن عباس البصرة فكان يحدثنا عن أبي موسى فكتب عبد الله إلى أبي موسى يسأله عن أشياء فكتب إليه أبو موسى أني كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فأراد أن يبول فأتى دمثا في أصل جدار فبال ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أحدكم أن يبول فليترد لمبوله لموضع ما قوله إلى دمث هو بدل المهمة فمفتوحتين ففناء مثله ذكره معناه في المصباح وفي القاموس دمث المكان وغيره كفتح سهل انتهى فالصفة منه دمث بضم مكسورة قبلها دال مفتوحة لأن الاكثر في الصفة المشبهة من فعل بكسر العين أن يكون على فعل بكسر عينه أيضا الآن يكون ماذا كره في المصباح من النادر فإنه قد جاء ندس وندس وحذر وحذر وعجل وعجل بالضم والكسر فيها وجاء أيضا ففعل بكسر العين نحو شكس بوزن فليس وحذر بوزن فلان وصفر بوزن حبر والكل من فعل بكسر العين كما تقرر في الصرف فينظر هل تأتي منه الصفة على فعل بكسر العين كما ذكره صاحب المصباح اللهم الآن يكون مصدر أو صفة المكان مع الغنة وقد ضبطه ابن رسلان في شرح السنن بكسر الميم على ما هو القياس كما ذكرنا قوله فليترد أي بطالب محلا سم لا يمتد والحديث يدل على أنه ينبغي لمن أراد قضاء الحاجة أن يعود إلى مكان لين لا صلاية فيه له أمن من رشاش البول ونحوه وهو وإن كان ضعيفا فإحدى الآثار بالمتنزه عن البول فميد ذلك (وعن قتادة عن عبد الله بن سرجس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبال في البحر قالوا الفتاة ما يكره من البول في البحر قال يقال إنها مساكن الجن رواه أحمد والنسائي وأبو داود) وأخرجه الحاكم والبيهقي وقيل إن قتادة لم يسمع من عبد الله بن سرجس حكاه حرب عن أحمد وأثبت سماعة عنه علي بن المديني وصححه ابن خزيمة وابن السكن قوله في البحر هو بضم الجيم وسكون الحاء كل شيء تحت نوره السباع والهوام لأنفسها كالجحش والجمع بحرة كعنبه وأجحار كأكفال قوله قالوا

أمر بالقتال بعد الهجرة أقبل يريد حتى إذا كان يبالا نظم وجزام قتلوه وأخذوا مامعه وهذا غلط بين فإنه مات بمكة بعد المبعث بقليل جدا ودفن بمكة كما نقله البلاذري وغيره وبعضه قوله شوا وكذا في مسلم ثم لم يثبت ورقة أن توفي (وفتر الوحي) أي احتبس ثلاث سنين كما في تاريخ الامام أحمد عن الشعبي وبه جزم ابن اسحق وفي بعض الروايات أنه قد رستين ونصف وليس المراد بفترة الوحي ما بين نزول اقرأ والمدثر عدم مجي مجبر بل إليه بل تأخر نزول القرآن فقط وفترة الوحي عن تأخر مدة من الزمان وكان ذلك لمذهب ما كان صلى الله عليه وآله وسلم وجده من الروح ويحصل له التشويق إلى العود فقه دروي المؤلف ما يدل على ذلك ورواه هذا الحديث ما بين مصري ومدني وفيه تابعي عن تابعي وأخرجه البخاري في التفسير والتعبير والايمن ومسلم في الايمان والترمذي والنسائي في التفسير (وعن جابر بن عبد الله) بن عمرو (الانصاري) الخزرجي المتوفى بعد أن عمى سنة ثمان أو أربع أو ثلاث أو تسع وسبعين وهو آخر الصحابة موتا بالمدينة وله في البخاري تسعون حديثا (رضي الله عنهم) ما هو يتحدث عن فترة الوحي) أي في حال التحديث عن احتباسه عن

النزول (فقال) رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم (في حديثه

بيننا) أصله بين فاشبعت فتحة

النون فصارت ألفا وهي ظرف

زمان مـ كفوف بالالف عن

الاضافة الى المفرد والتقدير

بحسب الاصل بين أوقات (أنا

أمشي) وجواب بينا قوله (اذ

سمعت صوتا من السماء) أى

في أثناء أوقات المشي فاجأني

السماع (فرفعت بصري فاذا

المالك) جبريل عليه السلام

(الذي جاءني بجراة جالس) أى

شاهداً وحاضراً حال كونه جالسا

(على كرسى) بضم الكاف وقد

تكسر (بين السماء والارض

فرعبت منه) بضم الراء وكسر

العين ولا يصلي بفتح الراء وضم

العين أى فزعت دل على يقينه

بقيت معه من الفزع الاول ثم

زالت بالتدريج (فرجعت) أى

الى أهلي بسبب الرعب (فقلت)

اهم (زماوني زماوني) كذا لا بوى

ذروا الوقت بالسكرار مرتين

ولسكرية والاصلي مرة واحدة

ولسلم كالمؤلف في التفسير

دثروني قال الزركشي وهو أنسب

بقوله (فأنزل الله تعالى) ولا بوى

ذروا الوقت والاصلي عز وجل

بدل قوله تعالى (يا أيها المدثر)

يا أيها المدثر بضمه والتدوير

والتمثيل معنى واحد والمعنى

يا أيها المدثر بشيائه وعن عكرمة

المدثر بالنبوة وأعياها (قم

فأنذر) أى حذر من العذاب من

لم يؤمن بك وفيه دلالة على انه

أمر بالانذار عقب نزول الوحي

لقتادة ما يكره هو بضم أوله مبنى لما لم يسم فاعله قاله ابن رسلان في شرح السنن  
والحديث يدل على كراهة البول في الحفرة التي تسكنها الهوام والسباع اما الماذكرة قتادة

أولانه يؤذى ما فيها من الحيوانات (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قال اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق

الناس أو في ظلمهم رواء أحمد ومسلم وابوداود) وفي لفظ مسلم اتقوا اللاعنين قالوا وما

اللاعنان الحديث قال الخطابي المراد باللاعنين الامر ان الجالبان للعن الحاملان الناس

عليه والادعيان اليه وذلك ان من فعلهما العن وشتم يعنى عادة الناس لعنه فإصابا راسيا

أسند اللعن اليه ما على طريق الجواز العقلي قال وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون أى

الملعون فاعله ما فهو كذلك من الجواز العقلي وقوله الذي يتخلى في طريق الناس

على حذف مضاف وتقدير يتخلى الذي يتخلى قوله أو في ظلمهم المراد بالظلم هنا على ما قاله

الخطابي وغيره مستظل الناس الذي يتخذونه مقبلا ومنزلا ينزلونه ويقعدون فيه وليس

كل ظل يحرم قضاء الحاجة فيه فقد قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجته في حائش

التخل كما سلف وله ظل بلا شك والحديث يدل على تحريم التخلي في طرق الناس وظلمهم لما

فيه من أذية المسلمين بتجسس من يمر به وتنه واستعداده (وعن أبي سعيد الخدري عن

معاذ بن جبل رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا الملاعن

الثلاث البراز في الموارد وقارعة الطريق والظلي رواء أبو داود وابن ماجه وقال هو

مرسل) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وصححه أيضا ابن السكن قال الحافظ وفيه

نظر لان أباسعده لم يسمع من معاذ ولا يعرف بغير هذا الاسناد قاله ابن القطان وفي الباب

عن ابن عباس نحوه رواء أحمد وفيه ضعف لا جمل ابن لهيعة والروى عن ابن عباس

مبهم وعن سعد بن أبي وقاص في علال الدارقطني وعن أبي هريرة رواء مسلم في صحيحه باللفظ

اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلمهم

وفي رواية لابن حبان وأقنعهم وفي رواية ابن الجارود أو مجالسهم وفي لفظ الحاكم من سل

سجنه منه على طريق عامرة من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين

واسناده ضعيف قال الحافظ ابن حجر وفي ابن ماجه عن جابر باسناده حسن مرفوعا يا أيكم

والتعريض على جوار الطريق فأنها ماوى الحيات والسباع وقضاء الحاجة عليها فأنها

الملاعن وعن ابن عمر نهى أن يصلى على قارعة الطريق أو يضرب عليها الخلاء أو يسأل

فيها وفي اسناده ابن لهيعة وقال الدارقطني رفعه غير ثابت وقال في التقريب ان أباسعده

الخدري شامى مجهول وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الشعبي عن سئلانه صلى الله

عليه وآله وسلم قال اتقوا الملاعن وأعدوا النبل ورواه أبو عبيد بن جهم عن آخر عن الشعبي

عن سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن حجر واسناده ضعيف ورواه ابن أبي حاتم

في العلل من حديث مرفوعا وصحح أبوه وقفه والنبل بضم النون وفتحها الاحجار

أمر بالقتال بعد الهجرة أقبل  
يريد حتى إذا كان يلاذظهم  
وجذام قتلوه وأخذوا مامعه  
وهذا غلط بين فانه مات بمكة  
بعد المبعث بقليل جدا ودفن  
بمكة كما نقله البلاذري وغيره  
وبعضه قوله خندا وكذا في مسلم  
ثم لم ينشأ ورقة أن توفي (وقدر  
الرحي) أي احتبس ثلاث سنين  
كما في تاريخ الامام أحمد عن  
الشعبي وبه جزم ابن اسحق وفي  
بعض الروايات انه قد رستين  
ونصف وليس المراد بفترة الوحى  
ما بين نزول اقرأ والمذثر عدم  
سجى مجبر بل اليه بل تاخر نزول  
القرآن فقط وفترة الوحى عن  
تاخر مدته من الزمان وكان ذلك  
ليذهب ما كان صلى الله عليه  
 وآله وسلم وجده من الروح  
واحصل له التشويق الى العود  
فقد روى المؤلف ما يدل على  
ذلك ورواه هذا الحديث ما بين  
مصرى ومدنى وفيه تابى  
عن تابى وأخرجه البخارى  
في التفسير والتعبير والايمان  
ومسلم في الايمان والترمذى  
والنسائى في التفسير (وعن  
جابر بن عبد الله) بن عمرو  
(الانصارى) الخزرجى المتوفى  
بعد أن عمى سنة ثمان أو أربع  
أو ثلاث أو تسع وسبعين وهو  
آخر الصحابة موتاً بالمدينة وله  
في البخارى تسعون حديثاً  
(رضي الله عنهم) ما هو يحدث  
عن فترة الوحى) أى في حال  
التحديث عن احتباسه عن

عليه وآله وسلم وهم أبو هريرة وجابر وعبد الله بن عمرو وعمران بن حصين ومعتل بن يسار  
وعبد الله بن عمرو وأنس بن مالك يزيد بعضهم على بعض في الحديث ان النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم نهى أن يبال في المختل ونهى عن البول في الماء الراكد ونهى عن البول  
في الشارع ونهى أن يبول الرجل وقرجه باد إلى الشمس والقمر فذكر حديثاً طويلاً  
في نحو خمسة أوراق على هذا الأسلوب قال الحافظ وهو حديث باطل لا أصل له بل هو  
من اختلاق عباد بن كثير وذكر أن مداره عليه وقال النووي في شرح المهذب هذا  
حديث باطل وقال ابن الصلاح لا يعرف وهو ضعيف انتهى

\*(باب ارتياد المكان الرخو وما يكره التخلي فيه)\*

(عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى دمث إلى جنب حائط فبال  
وقال إذا بال أحدكم فليترد لموله رواه أحمد وأبو داود) الحديث فيه مجهول لأن أبا داود  
قال في سننه - حدثنا موسى بن اسمعيل - حدثنا حماد أخبرنا أبو التياح حدثني شيخ قال  
لما قدم عبد الله بن عباس البصرة فكان يمد شئنا عن أبي موسى فكتب عبد الله إلى أبي  
موسى يسأله عن أشياء فكتب إليه أبو موسى انى كنت مع رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ذات يوم فأراد أن يبول فأتى دمثاً في أصل جدار فبال ثم قال صلى الله عليه وآله  
 وسلم إذا أراد أحدكم أن يبول فليترد لموله موضعاً قوله إلى دمث هو بدل منه - له تميم  
مفتوحين فضاء مثلاً ذكره في المصباح وفي القاموس دمث المكان وغيره كفرج  
سهل انتهى فالصفة منه دمث عيم مكسورة قبلها دال مفتوحة لأن الاكثر في الصفة المشبهة  
من فعل بكسر العين أن يكون على فعل بكسر عينه أيضاً الآن يكون ما ذكره في المصباح  
من النادر فانه قد جاء ندس وندس وحذر وحذر وعجل وعجل بالضم والكسر فيها وجاء  
أيضاً فعل يسكون العين فهو شكس بوزن فليس وحز بوزن فلاك وصقر بوزن جهر والكل  
من فعل بكسر العين كما تقرر في الصرف فينظر هل تأتى منه الصفة على فعل بفتح العين كما  
ذكره صاحب المصباح اللهم الآن يكون مصدره وصف به المكان مبالغة وقد ضبطه  
ابن رسلان في شرح الستين بكسر الميم على ما هو القياس كما ذكرنا قوله فليترد أى يطلب  
محلهم لا يمانوا الحديث يدل على انه ينبغي لمن أراد قضاء الحاجة أن يعد مدلاً إلى مكان لين  
لا ضلالة فيه لئلا يمان من رشاش البول ونحوه وهو وان كان ضعيفاً فأحاديث الامر بالتزدد  
عن البول ففيد ذلك (وعن قتادة عن عبد الله بن سرجس قال نهى رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم أن يبال في البحر قالوا التتادة ما يكره من البول في البحر قال يقال انها  
مساكن الجن رواه أحمد والنسائى وأبو داود) وأخرجه الحاكم والبيهقي وقيل ان قتادة  
لم يسمع من عبد الله بن سرجس حكاه حرب عن أحمد وأثبت سماعة عنه على بن المديني  
وصححه ابن خزيمة وابن السكن قوله في البحر هو بضم الجيم وسكون الحاء كل شئ تحت قعره  
السباع والهوام لانفسهم كالبحران والجمع بحرة كغلبة وأبحار كأكف قال قوله قالوا

التزول (فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (في حديثه بنا) أصالة بن فاشبعت فتحة آتون فصارت ألفا وهي ظرف زمان **كفوف** بالالف عن الاضافة الى المفرد والتقدير بحسب الاصل بين أوقات (أنا أمشي) وجواب ينطقه (أذ سمعت صوتا من السماء) أي في أنشاء أوقات المشي فاجأني السماع (فرفعت بصري فاذا الملائكة) جبريل عليه السلام (الذي جاءني بجرا مجالس) أي شاهدا أو حاضر حال كونه جالسا (على كرسي) بضم الكاف وقد تكسر (بين السماء والارض فرعبت منه) بضم الراء وكسر العين والاصيلي بفتح الراء وضم العين أي فرعبت دل على بقية بقيت معه من القزع الأول ثم زالت بالتدريج (فرجعت) أي الى أهلي بسبب الرعب (فقلت) لهم (زملوني زملوني) كذا لا بوي ذروا الوقت بالتركيز وهو أنسب ولكرمة والاصيلي مرة واحدة ولمسلم كالمؤلف في التفسير دثروني قال الزركشي وهو أنسب بقوله (فأنزل الله تعالى) ولا بوي ذروا الوقت والاصيلي عز وجل بدل قوله تعالى (يا أيها المدثر) ايناسا له وتلطفا والتدبير والتزميل بمعنى واحد والمعنى يا أيها المدثر بشيابه وعن عكرمة المدثر بالنبوة وأعيانها (قم فأنذر) أي حذر من العذاب من لم يؤمن بك وفيه دلالة على أنه أمر بالانذار عقب نزول الوحي

اقتداء ما يكره هو بضم أوله مبنى لما ليسم فاعله قاله ابن رسلان في شرح السنن والحديث يدل على كراهة البول في الحفرة التي تسكنها الهوام والسباع اما الماذكره قتادة أو لانه يؤذى ما فيها من الحيوانات (وعن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعن ان يارسل الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلمهم رواه أحمد ومسلم وابوداود) وفي لفظ مسلم اتقوا اللعانين قالوا وما اللعان ان الحديث قال الخطابي المراد باللاعنين الامران الجالسان للعن الجاملان الناس عليه والداعيان اليه وذلك ان من فعلهما العن وشبهه يعنى عادة الناس لعنه فلما صار اسببا أسند اللعن اليهما على طريق المجاز العقلي قال وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون أي الملعون فاعله ما فهو كذلك من المجاز العقلي وقوله الذي يتخلى في طريق الناس على حذف مضاف وتقديره يتخلى الذي يتخلى قولاه وفي ظلمهم المراد بالظلم هنا على ما قاله الخطابي وغيره مستظل الناس الذي يتخذونه مقبلا ومن لا يتزولونه ويقعدون فيه وليس كل ظل يحرم قضاء الحاجة فيه فقد قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجته في حائش الخيل كما سلف وله ظل بلا شك والحديث يدل على تحريم التخلي في طرق الناس وظلمهم لما فيه من أذية المسلمين بتنجيس من يمر به وتنه واسنة قتاده (وعن أبي سعيد الخدري عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل رواه أبو داود وابن ماجه وقال هو مرسل) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وصححه أيضا ابن السكن قال الحفاظ وفيه نظر لان أباسعيد لم يسمع من معاذ ولا يعرف بغير هذا الاسناد قاله ابن القطان وفي الباب عن ابن عباس نحوه رواه أحمد وفيه ضعف لاجل ابن الهيثم والراوى عن ابن عباس مبهم وعن سعد بن أبي وقاص في علل الدارقطني وعن أبي هريرة رواه مسلم في صحيحه باللفظ اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعن ان يارسل الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلمهم وفي رواية لابن حبان وأقمنهم وفي رواية ابن الجارود ومجا السهم وفي لفظ الحاكم من سل سخيته على طريق عامرة من طرق المسكين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين واسناده ضعيف قال الحفاظ ابن حجر وفي ابن ماجه عن جابر باسناد حسن مرفوعا يا أيكم والتعريض على جوار الطريق فانها ما أوى الحيات والسباع وقضاء الحاجة عليهم فانها الملاعن وعن ابن عمر نسي أن يصلى على قارعة الطريق أو يضرب عليها الخلاء أو يسيال فيها وفي اسناده ابن الهيثم وقال الدارقطني رفعه غير ثابت وقال في التقرير ان أباسعيد الخدري شامى مجهول وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الشعبي سرسل الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اتقوا الملاعن وأعدوا الذبل ورواه أبو عبيد من وجه آخر عن الشعبي عن سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن حجر واسناده ضعيف ورواه ابن أبي حاتم في العلل من حديث سراقه مرفوعا وصححه أبوه وقفه والنبيل بضم النون وقتحها الاجار



للأمة ان يذاب التعذيب واقتصر  
على الأذكار لان التبشير انما  
يكون لمن دخل في الاسلام  
ولم يكن اذ ذلك من دخل فيه  
(الى قوله والرجز) أي الاوثان  
(فاهجر) زاد الاربعة الآية  
وقد أوضحنا تفسير هذه الآية  
في كتابنا فتح البيان في مقاصد  
القرآن (خفي) بفتح الحاء  
وكسر الميم أي فبه دنزول هذه  
الآية كثر (الوحى) أي نزوله  
وفيه مطابقة لتعبيره عن تأخره  
بالفتور اذ لم ينته الى انقطاع  
كل فيوصف بالصد وهو البرد  
(وتتابع) وعن الكشميني  
وتواتروهما بمعنى وانما لم يكف  
بجملته لانه لا يستلزم الاستقرار  
والدوام والتواتر وهو محيى الشيء  
يتلو بعضه بعضا من غير تحلل  
وخرج المصنف حديث الباب  
في المنار يخرج عن عائشة ثم عن جابر  
وزاد فيه بعد قوله تتابع قال عروة  
ومات خديجة قبل أن تفرض  
الصلاة فقال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم رأيت خديجة بنتا  
أي في الجنة من قصب أي أولو  
لا صخب فيه ولا نصب ورواه هذا  
الحديث كلهم مدينون وأخرجه  
البخارى في الادب والتفسير  
ومسلم أيضا فيه ﴿﴾ (وعن  
ابن عباس رضي الله عنهما)  
وهو عبد الله الحبش بترجمان  
القرآن أبو الخلفاء واحد  
العبادة الاربعة المتوفى بعد أن  
عمى بالطائفة سنة ثمان وستين  
وهو ابن احدى وسبعين سنة

الصغار التي يستنجي بها والحديث يدل على المنع من قضاء الحاجة في الموارد والظلل  
وقارة الطريق ما في ذلك من الأذية للمسلمين والبراز قد سبق ضبطه في باب الابعاد  
والاستنار والمراد بالموارد الجساري والطرق الى الماء واحدها مورد والمراد بقارة  
الطريق أعلاه سمي بذلك لان المسارين عليه يقرعونه بنعالهم وأرجلهم قاله ابن رسلان  
والمراد بالظلل الموضع الذي يستظل به الناس ويتخذونه مقبلا وينزلونه لا كل ظل (وعن  
عبد الله بن المغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبولن أحدكم في مستحمة ثم  
يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه رواه الخمسة لكن قوله ثم يتوضأ فيه لاحد وأبي داود  
فقط) قال الترمذي حديث غريب وأخرجه الضملاء في المختارة بنحوه قوله في مستحمة  
المستحمة المختل سمي باسم الحميم وهو الماء الحار الذي يغسل به وأطلق على كل موضع  
يعتدل فيه وان لم يكن الماء حارا وقد صرح في حديث آخر به كرامة غسل ولفظه قال  
نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يعتشأ أحدنا كل يوم أو يبول في مغسلة  
أخرجه أبو داود والنسائي ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجهول وجهالة  
الصحابي لا تضر قوله عامة الوسواس هو بكسر الواو الاولى حديث النفس والشيطان  
بما لا تنفع فيه وأما بفتحها فاسم للشيطان والحديث يدل على المنع من البول في محل  
الاغتسال لانه يبقى أثره فاذا انتفض الى المختسل شيء من الماء بعد وقوعه على محل البول  
نجسه فلا يزال عنده مباشرة الاغتسال متحذرا لذلك فيفضي به الى الوسوسة التي عال صلى  
الله عليه وآله وسلم النهي بها وقد قيل انه اذا كان البول مسكاً ينفذ فيه فلا كراهة وربط  
النهي به لانه اذا ضاء المنهي عنه الى الوسوسة يصلح قرينة لصرف النهي عن التحريم الى  
الكراهة (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى أن يبول في الماء الراكد  
رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه) قد تقدم الكلام على الحديث في باب بيان زوال  
نظير الماء وفي باب حكم الماء فليرجع اليهما

\*(باب البول في الاواني للحاجة)\*

(عن أمية بنت ربيعة عن أمها قالت كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عیدان  
تحت سريره يبول فيه بالليل رواه أبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان  
والحاكم ورواه أبو ذر الهروي في مسنده وخرج الحسن بن سفيان في مسنده والحاكم  
والدارقطني والطبراني وأبو نعيم من حديث أبي مالك النخعي عن الأسود بن قيس عن نبيح  
العنزي عن أم أيمن قالت قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الليل الى خفارة  
في جانب البيت فمال فيها فأنقمت من الليل وأعطشانة فشربت ما فيها أو أنالا أشعر فلما  
أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أم أيمن قومي فاهري في تلك الفخارة قلت  
قد والله شربته قالت فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال  
أما والله لا يجمعن بطنة ابداء رواه أبو أحمد العسكري بلفظ لن تشمتكي بطنة



على الصحيح في أيام ابن الزبير وله في البخاري مائة حديث وسبعة عشر حديثا (في قوله تعالى) ولا يصلي عز وجل (لا تحرك به) أي القرآن (لسانك لتعجل به) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعالج من التنزيل القرآن لثقله عليه (شدة) والمعالجة محاولة الشيء بشقة (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يعالج) أي يعالج (بمحرك) زاد في المصباح (بمحرك) زاد في بعض الأصول به (شقيقه) بالتحقيق أي كغيره ما كان يفعل ذلك قاله القاضي عياض كالسر قسطي وكان يكثر من ذلك حتى لا ينسى أوله ولاؤه الوحي في أسانه وقال المكرمان أي كان العلاج ناشئا من تحريك الشفتين أي مبدأ العلاج منه أو ما يعنى من الموصولة وأطلقت على من يعقل مجازا أي وكان ممن يحرك وتعقب بان الشدة حاصلة قبل التحريك وأجيب بأنهم وإن كانت كذلك إلا أنهم لم تظهر إلا بتحريك الشفتين أذهى أمر باطن لا يدركه الرائي إلا به قال سعيد ابن جبير (فقال ابن عباس) رضي الله عنهما (فأنا أحر كهما) أي شفتي (لك) كذا الاربعة وفي النسخة الميمنية لكم (كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحركهما) والجملة هذه إلى قوله فانزل الله به تروية بالثناء وفائدة زيادة

وأبو مالك ضعيف ويصح لم يلحق أم أيمن وله طريق أخرى رواها عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبول في قدح من عيدان ثم يوضع تحت سريره فجاء فإذا القدح ليس فيه شيء فقال لا مرة يقال لها بركة كانت تخدم أم حبيبة جاءت معها من أرض الحبشة أين البول الذي كان في القدح قالت شربته قال صحة يا أم يوسف وكانت تسكن أم يوسف فصار ضحت حتى كان مرضها الذي ماتت فيه والحديث يدل على جواز أعداد الآية للبول فيم بالليل وهذا مما لا أعلم فيه خلافا قوله من عيبدان هو بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة التحتية طوال النخل الواحدة عيبدانة وفي القاموس كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عيبدانة يبول فيها بالليل انتهى (وعن عائشة رضي الله عنها قالت يقولون إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى إلى علي لقد دعى بالطشت لبول فيها فاختخت نفسه وما شمرت قال من أوصى رواه النسائي اختخت أي انكسرت وثقت) الحديث أخرجه الشيخان أيضا من حديث الأسود بن يزيد قال ذكر واء عند عائشة رضي الله عنها أن أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه كان وصي الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت متى أوصى إليه وقد كنت مسندته إلى صدرى فمد عليا بالطشت فلقد اختخت في جري وما شمرت أنه مات فتى أوصى إليه قوله اختخت هو كما ذكر المصنف الاثنا والانسكار والمراد بقوله في رواية الصحيحين اختخت أي استرخى فانفتحت أعضاؤه والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على جواز البول في الآية مؤيداً به الحديث الأول لما كان فيه ذلك المقال ولا يمكنه وقع في حال المرض ولم يذكر المصنف الحديث هذا في الوصايا كغيره حتى يحيل الكلام عليه إلى هذا لا والانسكار لوصاية أمير المؤمنين على المفهوم من استيفهام أم المؤمنين لا يدل على عدم نبوتهم أو عدم وقوعهما من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الوقت الخاص لا يدل على العدم المطلق وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة لما سأل عن ذلك بعض العلماء

\* (باب ما جاء في البول قائما) \*

(عن عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بال قائما فلا تصدقوه ما كان يبول إلا جالساً رواه الخمسة إلا أبا داود وقال الترمذي هو أحسن شيء في هذا الباب واضح) قال الترمذي وفي الباب عن عمرو بن بريدة وحديث عمر أنما روى من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا ببول قائما فقال يا عمر لا تبلى قائما فابلت قائما به قال الترمذي وأما رفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه أيوب السخيتاني وتكلم فيه وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ما بليت قائما منذ أسلمت وهذا أصح من حديث عبد الكريم وحديث بريدة في هذا غير

(وقال سعيد) هو ابن جبير (أنا  
أحسهما كما رأيت ابن عباس  
يحركهما فحرك شفتيه) وإنما  
قال كما رأيت لأنه رأى ذلك منه  
من غير نزاع بخلاف ابن عباس  
فإنه لم ير النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم في تلك الحالة لتسبق نزول  
آية القيامة على مولده إذ كان  
قبل الهجرة بثلاث سنين ونزول  
الآية في بدء الوحى كما هو ظاهر  
صحيح المؤلف حيث أورده هنا  
ويحتمل أن يكون أخبره أحد  
من الصحابة أنه رآه صلى الله عليه  
وآله وسلم يحركهما أو أنه صلى  
الله عليه وآله وسلم أخبر ابن  
عباس بذلك بعد فرآه ابن عباس  
حينئذ نعم ورد ذلك صريحاً  
في مسند أبي داود الطيالسي  
واقطبه قال ابن عباس فأنحرك  
ثلاث شفتي كما رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يحركهما  
وهذا الحديث يسمى المسلسل  
بتحريك الشفة لكنه لم يتصل  
تسلسله ثم عطف على قوله كان  
يعالج قوله (فأنزل الله تعالى)  
ولا يؤى ذرو الوقت عز وجل  
(لا تحرك) يا محمد (به) أى  
بالقرآن (لسانك) قبل أن يتم  
روحيه (لتحملك به) لتأخذه على  
عجله تخافة أن يفتلت منك  
وعن الشعبي عجل به من حبه إياه  
ولا تنسأى بين محبة إياه والشدة  
التي تلحقه في ذلك (إن علمنا جهمه  
وقرأته) أى قرأته وفي الفتح  
لأنه فاته بين قوله يحرك شفتيه

محمفوظ وهو بالفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من الخفاء أن يقول  
الرجل قائماً أو يسبح جهنمه قبل أن يفرغ من صلاته أو ينفخ في سجوده ورواه البزار  
وفي اسمعاد حديث الباب شريك بن عبد الله وقد أخرج له مسلم في المتابعات وقد روى عن  
عبد الله بن مسعود أنه قال من الخفاء أن يقول الرجل قائماً والحديث يدل على أن رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يقول حال القيام بل كان هديه في البول القفود  
فيكون البول حال القيام مكرروها ولكن قول عائشة هذا لا ينفي إثبات من أثبت  
وقوع البول منه حال القيام كما سيأتى من حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم انتهى إلى سبابة قوم فبال قائماً ولا شك أن الغالب من فعله هو القعود والظاهر  
أن بوله قائماً لبيان الجواز وقبل أن يفعل لوجع كان بما يرضه ذكره ابن الأثير في النهاية  
وروى الحارث بن الترمذي من حديث أبي هريرة قال قال أنس بن مالك قال قال أنس بن مالك قال قال أنس بن مالك  
قال الحافظ ولو صح هذا الحديث لكان فيه غنى لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي  
والمأبض باطن الركبة وقيل فعله استشفاء كما سيأتى عن الشافعي وقيل لأن السبابة  
رخوة يتخللها البول فلا يرتد إلى الباطن منه شيء وقيل أنس بن مالك قال قال أنس بن مالك قال قال أنس بن مالك  
معها خروج الريح بصوت ففعل ذلك لكونه قريماً من الديار ويؤيده ما رواه عبد الرزاق  
عن عمر بن عبد الله عن قال البول قائماً أحسن للدبر قال ابن القيم في الهدى والصحيح إنما  
فعل ذلك تنزهاً وبعداً من إصابته البول فإنه إنما فعل هذا لما أتى سبابة قوم وهو مائى  
الكاسة ونسب المزلة وهى تكون مرتفعة فلولب فيها الرجل قاعدا لا تزد عليه  
بوله وهو صلى الله عليه وآله وسلم استتر بها وجعلها بينه وبين الحائط فلم يكن يدم من بوله  
قائماً ولا ينجس ما فى هذا الكلام من التكلف والحاصل أنه قد ثبت عنه البول قائماً  
وقاعدا والكل سنة فقد روى عن عبد الله بن عمر أنه كان يأتي تلك السبابة فيبول  
قائماً هذا إذا لم يصح في الباب الآخر إلا أن يقال أما إذا صح النهي عن البول حال القيام  
كما سيأتى من حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقول الرجل قائماً وجب  
المصير إليه والعمل به وجبه ولكنه يكون الفعل الذى صح عنه صار فاللهي إلى  
الكرامة على فرض جهل التابعين أو تأخر الفعل لأن لفظ الرجل يشمله صلى الله عليه  
وآله وسلم بطريق الظهور فيكون فعله صالحاً للصرف لكونه وقع بحضور من الناس  
فالظاهر أنه أراد التشمير بعينه ويضعه منه صلى الله عليه وآله وسلم لعمر وإن كان فيه  
ما سلف وقد صرح أبو عوانة في صحيحه وابن شاهين بأن البول عن قيام منسوخ واستدلوا  
عليه بحديث عائشة السابق وبحديثها أيضاً ما بال قائماً منذ أنزل عليه القرآن رواه أبو  
عوانة في صحيحه والحارث بن الترمذي قال الحافظ والصواب أنه غير منسوخ والجواب عن حديث  
عائشة أنه مستند إلى علمه فيعمل على ما وقع منه في البيوت وأما في غير البيوت فلم تطاع  
هى عليه وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فقصم

وبين قوله في الآية لا تحرك به  
لسانك لان تحريك الشفتين  
بالكلام المشتمل على الحروف  
التي لا ينطق بها الا اللسان يلزم  
منه تحريك اللسان أو اكتفى  
بالشفقتين وحذف اللسان  
لوضوحه لانه الاصل في النطق  
والاصول حركة القم وكل من  
الحركتين نأى عن ذلك وهو  
ما اخذ من كلام الكرماني  
وتعقبه العيني بان الملازمة  
بين التحريكين ممنوعة على ما لا  
يحتج وتحريك القم مستبعد بل  
مستحيل لان القم اسم لما  
يشتمل عليه الشفتان وعند  
الاطلاق لا يشتمل على الشفتين  
ولا على اللسان لا لغة ولا عرفا بل  
هو من باب الالكاف والمقدير  
فيكون مما يحرك به شفتيه  
واسانه على حد سرايل تقيكم  
الحراي والبردوني تفسير ابن  
جرير الطبري كالمؤلف في تفسير  
سورة القیامة عن ابن أبي عائشة  
ويحرك به لسانه وشفتيه بجمع  
ينهما (قال ابن عباس في تفسير  
جمعه (جمعه) بفتح الميم والعين  
(للسدرك) بالرفع كذا في أكثر  
الروايات وهي في البيهقيسية  
لاربعة اى جمعه الله في صدره  
وفيه اسناد الجمع الى الصدر بالهجاز  
على حدائيت الربيع المقل اي  
ثبت الله في الربيع المقل واللام  
للتعليل أو للتبيين ولا يؤى ذو  
والوقت وابن عساكر جمعه لك  
صدره بسكون الميم وضم العين  
مصدرا ويرفع راء صدره فاعل

الرد على ما نفتحه من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن أبي الموثمين على وعمر  
وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالواقية اما هو دال على الجواز من غير كراهة اذا أمن الرشاش  
ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النهي عنه شيء انتهى (وعن جابر رضى  
الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبول الرجل قائما رواه ابن  
ماجه) الحديث في اسناده عدى بن الفضل وهو متروك وقد عرفت ما قاله الحافظ من  
عدم ثبوت شيء في النهي عن البول من قيام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد حكى  
ابن ماجه عن بعض مشايخه انه قال كان من شأن العرب البول من قيام ويدل عليه  
ما في حديث عبد الرحمن بن حنبل الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فان فيه  
بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالسافئنا انظر واليه يقول كما تبول المرأة وما  
في حديث حذيفة بلقاء فقام كما يقوم أحدكم وذلك يشعر بأن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم كان يحث القوم ويقعدا كونه استروا بعد من مسألة البول قال الحافظ في الفتح وهو  
يعنى حديث عبد الرحمن صحيح صحيحه الدارقطني وغيره ويدل عليه حديث عائشة الذي  
رواه أبو عوانة في صحيحه والحاكم بلقاء ما بال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائما منذ  
أنزل عليه القرآن ويدل عليه أيضا حديثها السالف وقد روى عن أبي موسى التشديد  
في البول من قيام فروى عنه انه رأى رجلا يبول قائما فقال ويحك أفلا قاعدا ثم ذكر  
قصة بنى اسرائيل من انه كان اذا أصاب جسد أحدهم البول قرضه وقد ذهبت الفترة  
والاكثر الى كراهة البول قائما وذهب أبو هريرة والشعبي وابن سيرين الى عدم الكراهة  
والحديث لو صح وتجرد عن الصور لصلح متمسكا بالتحريم ولكنه لم يصح كما قاله الحافظ  
وعلى فرض الصحة فالصواب وجوده فيكون البول من قيام مكروها وقد عرفت بقية  
الكلام في الحديث الاول (وعن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى الى  
سباطة قوم فبال قائما فتحييت فقال ادنه فدنوت حتى قت عند عقبيه فتوضأ ومسح على  
خفيه رواه الجماعة والسباطة ملق التراب والقيام) قوله سباطة قوم السباطة بضم  
ضمومة بعدها موحدة هي المنزلة والكاسة تكون بقاء الدور مرفعة لاهلها وتكون  
في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل وضافتها الى القوم اضافة اختصاص  
لاملك لانهم لا يتخلعون النجاسة وبهذا يدفع ايراد من استشكل الرواية التي ذكر فيها  
الجدار قائما لان البول يوهى الجدار فقيه اضرار قال في الفتح أو نقول انما بال فوق  
السباطة لا في أصل الجدار وهو صريح في رواية أبي عوانة في صحيحه وقيل يحتمل ان  
يكون علم انهم في ذلك بالتصريح أو غيره أو لا يكونه مما يتسامح الناس به أو لعلمه بآثارهم  
اياء بذلك أو لا يكونه يجوز له التصرف في مال امته دون غيره لانه أولى بالمؤمنين من  
أنفسهم وأموالهم وهذا وان كان صحيح المعنى لكنه لم يعمد ذلك من سيرة ومكارم  
اخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم قوله فقال ادنه استدلل به على جواز الكلام في حال البول

وفيما ان حسنه الرواية قد بينت في رواية البخاري أن قوله ادنيه كان بالاشارة لا باللفظ فذكر  
بتم الاستدلال قاله الحافظ وقد استشكل بان قرب حذيفة منه بحيث يسمع نداه ويقيم  
أشارته يخالف لما عرف من عادته من الابعاد عند قضاء الحاجة عن أعين الناظرين  
وقد اجيب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان مشغولاً بعصا لمسلمين فلعله طال  
عليه المجلس حتى احتاج الى البول فلما أبعد انشغل بوقوفه على ذلك لبيان الجواز وقيل  
انه فعل ذلك في البول وهو أخف من الغائط لاحتياجه الى زيادة تسكف ولما يقترن به  
من الراحة وقيل ان الغرض من الابعاد التستر وهو يحصل بإرخاء الذيل والدوام  
الساكن والحديث يدل على جواز البول من قيام وقد سبق الكلام على ذلك قال المصنف  
رحمه الله ولعله لم يتجسس مانع كان به أو وجع كان به وقد روى الخطابي عن أبي هريرة أن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بال قائماً من جرح كان بأبضه ويحمل قول عائشة رضي  
الله عنها على غير حال العذر والمأبض ماتحت الركبة من كل حيوان وقد روى عن  
الشافعي انه قال كانت العرب تستشفى لوجع الصلب بالبول قائماً فيرى انه لعله كان به  
اذن ذلك وجع الصلب اه وقد عرفت تضعيف الدارقطني والبيهقي للحديث أبي هريرة  
في الحديث الاول من هذا الباب

(عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ذهب أحدكم الى الغائط فليستب بطب ثلاثة أحجار قائم اتجزى عنه رواد أحد والنسائي وأبو داود والدارقطني وقال اسناد صحيح حسن) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وأخرج نحوه أبو داود والنسائي وغيرهما من حديث أبي هريرة وهو يدل على وجوب الاستنجار بثلاثة أحجار وفيه خلاف قد أسلفناه في باب نهى المختلى عن استقبال القبلة قال في الجزء والاستنجار بثلاثة أحجار مشرّع اجاعا وقوله قائم اتجزى عنه أى تكفيه وهو دليل لمن قال بكفاية الحجارة وعدم وجوب الاستنجاء بالماء واليه ذهب الشافعية والحنفية وبه قال ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص وابن المسيب وعطاء وسبأ في الكلام على ذلك في باب الاستنجاء بالماء ان شاء الله تعالى (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر بقبرين فقال انهما يعذبان وما يعذبان في كبير اما أحدهما فكان لا يستتر من بوله واما الآخر فكان يمشي بالنميمة رواد الجماعة وفي رواية البخاري والنسائي وما يعذبان في كبير ثم قال بلى كان أحدهما وكر الحديث) قوله فقال انهما يعذبان أعاد الضمير الى القبرين مجازا والمراد من فيهما قوله لا يستتر عننا من فوق الاولى منبوحه والثانية مكسورة وهو هكذا في أكثر الروايات قاله ابن حجر في الفتح وفي رواية لمسلم وأبي داود يستتر من سأكته بعد هازاي ثم جاء وفي رواية لابن عساکر يستبرئ بموحدة ساكته من الاستبراء فعلى الرواية الاولى معنى الاستنار

ابن الطيب وبعده وهذا لا يتم الا على تأويل البيان بتبيين المعنى والا فاذا حمل على ان المراد استقرار حفظه له بظهوره على اسانه فلا قال الا مسمى يجوز أن يراد بالبيان الاظهار لا بيان الجملة ويؤيد ذلك ان المراد جميع القرآن والمجمل بعضه ولا اختصاص لبعضه بالامر المذكور دون بعض وقال أبو الحسين البصري يجوز أن يراد بالبيان التفصيلي ولا يلزم منه جواز تأخير البيان الاجمالي فلا يتم الاستدلال وتعقب باحتمال ارادة المعنيين الاظهار والتفصيل وغير ذلك لان قوله بانه جنس مضاف فيهم جميع أصنافه من اظهاره وتبيين أحكامه وما يتعلق به من تخصيص وتقييد ونسخ وغير ذلك وهذه الآية كقوله تعالى في سورة طه ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى اليك وحيه فنهأ عن الاستعجال في تلقى الوحي من الملك ومساوقته في القرآن حتى يتم وحيه (فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك اذا ناه أجبريل) ملك الوحي المفضل به على سائر الملائكة (استمع فاذا انطق جبريل) عليه السلام (قرأه النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما قرأ) وفي رواية قرأه اي القرآن وفي رواية كما كان قرأه واخصل ان الحاشية الاولى جمعه في صدره والثانية تلاوته والثالثة تفسيره وايضا حورروا هذا

أن لا يجعل بينه وبين بولستره يعني لا يحفظ منه فتوافق الرواية الثانية لانهم من التتر وهو الابعاد وقد وقع عند أبي نعيم كان لا يتوقى وهو مفسر للمراد وأجراه فيهم على ظاهره فقال معناه لا يستعورنه وضعف لان التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل الكشف بالسببية واطرح اعتبار البول وسبق الحديث يدل على ان البول بالنسبة الى عذاب القبر خصوصية فالحمل على ما يقتضيه الحديث المصرح بهذه الخصوصية أولى وقد ثبت من حديث أبي هريرة مرفوعاً كثر عذاب القبر من البول اي بسبب ترك التحريم وقد صححه ابن خزيمة وسبق في حديث قنبر هو من البول فان عامة عذاب القبر منه قال ابن دقيق العيد وأيضا فان افظة من لما أضيفت الى البول وهي لا ابتداء الغاية حقيقة أو ما يرجع الى معنى ابتداء الغاية مجازاً فتعضى نسبة الاستمرار الذي عدمه سبب العذاب الى البول يعني ان ابتداء سبب عذابه من البول واذا جهل على كشف العورة زال هذا المعنى قوله من بوله هذه الرواية ترد مذهب من حمل البول على العموم واستدل به على نجاسة جميع أبوال الحيوانات وقد سبق الكلام على ذلك في باب الرخصة في بول ما يؤكل لحمه قوله عشي بالنعمة قال النووي هي نقل كلام الغير بقصد الاضرار وهي من أقبح القبائح وتعقبه المكرمان فقال هذا لا يصلح على قاعدة القهقهة فانهم يقولون الكبيرة هي الموجبة الحد ولا حد على المشي بالنعمة وتعقبه الحافظ بانه ليس قول جميعهم لكن كلام الرافي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين أحدهما هذا والثاني ما فيه وعيد شديد قال وهم الى الاول أميل والثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل البكائر انتهى والبحث في ذلك موضع غير هذا الموضع قوله ثم قال بل أي وانه لكبير وقد صرح بذلك البخاري في الادب من طريق عبيدة بن حميد عن منصور عن الاعمش ولم يخرجهما مسلم وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن بطال من ان الحديث يدل على ان التعذيب لا يختص بالبكائر بل قد يقع على الصغار وقد ورد مثلها من طريق أبي بكره عند أحمد والطبراني وقد اختلف في معنى هذه الزيادة بعد قوله وما يذهب ان في كبير فقال أبو عبد الملك يحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم ظن ان ذلك غير كبير فأوحى اليه في الحال بانه كبير فاستدرك وتعقب بانه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر وأجيب بان الخبر بالحكم يجوز نسخه وقيل يحتمل ان الضمير في قوله وانه يعود على العذاب لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة بعد ان عذبا بشديد في ذنبهين وقبل الضمير يعود على أحد الذنبين وهي النعمة لانهم من البكائر بخلاف كشف العورة وهذا مع ضعفه غير مستقيم لان الاستمرار المنقح ليس المراد به كشف العورة كما ساف وقال الداودي ان الكبيرة المنقح بمعنى اكبر والمثبت واحدا البكائر أي ليس ذلك بأكبر البكائر كالقتل مثلا وان كان كبيرا في الجلة وقيل المعنى يس بكبير في الصورة لان تعاطى ذلك يدل على الدناءة والحجارة وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما

الحديث ما بين يدي وكوفي  
وبصري واسطى وفيه تابعي  
عن تابعي وأخرجه البخاري  
في التفسير وفصائل القرآن  
ومسلم في الصلاة والترمذي  
وقال حسن صحيح (وعنه) أي  
عن ابن عباس (رضي الله عنه  
قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم أجود الناس)  
أي كان أجودهم على الإطاق  
أي أكثرهم جوداً والجود الكريم  
وهو من الصفات المحمودة وقد  
أخرج الترمذي من حديث  
سعد بن ربيعة أن الله جواد يحب  
الجود الحديث وفي حديث  
أنس رفعه أنا أجود ولد آدم  
وأجودهم بعدى رجل علم علماً  
ففسر علمه ورجل جاد بنفسه في  
سبيل الله (وكان أجود ما يكون)  
حال كونه (في رمضان) أي كان  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
متصفاً بالاجودية مدة كونه في  
رمضان مع أنه أجود الناس  
مطلقاً وقيل التقدير كان عليه  
السلام أجود شيء يكون أو كان  
جوده في رمضان أجود شيء يكون  
فجعل الجود متصفاً بالاجودية  
مجاز كقولهم شعر شاعر وفي هذه  
الجملة الإشارة إلى أن جوده عليه  
السلام في رمضان يفوق على  
جوده في سائر أوقاته (حين يلقاه  
جبريل) عليه السلام إذ في  
ملاقاته زيادة ترقية في المقامات  
وزيادة اطلاعه على علوم الله  
وعالي ولا سيما مع مدارسة القرآن

أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير وقيل أنه ليس بكبير في مشقة الاحتراز  
كان لا يشق عليهم الاحتراز من ذلك وهذا الأخير يحزم به البغوي وغيره ووجه ابن  
دقيق العيد وجماعة وقيل ليس بكبير بمجرد وإنما صار كبيراً بالمواظبة عليه ويرشد  
إلى ذلك السياق فإنه وصف كلامهم بما يدل على تجرد ذلك منه واستقراره عليه لا لئلا  
يصيغه المضارعة بعد كان ذكر معناه في الفتح والحديث يدل على نجاسة البول ليس  
الإنسان ووجوب اجتنابه وهو اجتماع ويدل أيضاً على عظم أسره وأمر النجاسة  
وانهم ما من أعظم أسباب عذاب القبر قال ابن دقيق العيد وهو محمول على النجاسة  
المحرمة فإن النجاسة إذا اقتضى تركها سنة متعلقة بالغير أو فعلها نصيحة يستتفر  
الغير بتركها لم تكن ممنوعة كما نقول في الغيبة إذا كانت للنصيحة أو لدفع المفسدة  
لم تمنع ولو أن شخصاً طلع من آخر على قول يقتضي إيقاع ضرر بإنسان فادان نقل اليه  
ذلك القول احتراز عن ذلك الضرر لوجوب ذكره لانه منى والحديث أيضاً يدل على إثبات  
عذاب القبر وقد جاءت الأحاديث المتواترة بآبائه وخلاف بعض المعتزلة في ذلك من  
الباطيل التي لا مستند لها إلا مجرد الهوى (فائدة) \* لم يعرف اسم المغفورين ولا  
أحدهما أو الظاهر أن ذلك كان على عدم الرواية لقصد المستر عليهم وهو عمل مستحسن  
وينبغي أن لا يسأل في الفحص عن نسمة من وقع في حقه ما يذم به وما حكاها القرطبي في  
التذكرة ووضعه إن أحدهما سعد بن معاذ فقال الحافظ أنه قول باطل لا ينبغي ذكره إلا  
مقروناً بآبائه ومما يدل على بطلان الحكاية المذكورة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت في الحديث الصحيح وإما قصة المغفورين ففي حديث  
أبي امامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم من دفنتم اليوم ههنا فدل على أنه  
لم يحضرهم ما وقد اختلف في المغفورين فقيل كانوا كافرين وبه حزم أبو موسى المديني  
واسم تدل بما وقع في حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر على قبرين من بني النجار  
فلمسكافى الجاهلية وفي إسناد ابن لهيعة وحزم ابن العطار في نرح العمدة بأنهم كانوا  
مسلمين قال لأنهم ما كانوا كافرين لم يدع لهم ما يخفف العذاب ولا ترجاه لهم ولو كان  
ذلك من خصائصه لبيّنهم كما في قصة أبي طالب قال الحافظ الظاهر من مجموع طرق  
حديث الباب أنهم كانوا مسلمين ففي رواية ابن ماجه مرية بن جندب قال سمعت كونهما  
في الجاهلية وفي حديث أبي امامة عند أحمد أنه صلى الله عليه وآله وسلم مر بالبقيع فقال  
من دفنتم اليوم ههنا كما تقدم فهذا يدل على أنهم كانوا مسلمين لأن البقيع مقبرة  
المسلمين قال ويؤيده ما في رواية أبي بكر عن أحمد والطبراني بإسناد صحيح بعذاب  
وما به عذابان في كبير وبلى وما به عذابان إلا في النجاسة والبول فهذا الحصر ينفى كونهم  
كافرين لأن الكافر بعذاب على كفره بلا خلاف قال وإماما احتج به أبو موسى  
فهو ضعيف كما اعترف به وقد رواه أحمد بإسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه ذكر سبب  
التعذيب فهو من تخليط ابن لهيعة انتهى ملحقاً من الفتح (وعن أنس رضي الله عنه



(وكان) جبريل (يلقاه) أي النبي  
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم  
وجوز الكرماني أن يكون  
الضمير المرفوع للنبي والمقصود  
الجبريل ورجح الأول العيني  
أقرينة قوله حين يلقاه جبريل  
(في كل ليلة من رمضان فيدارسه  
القرآن) فبعجموع ماذا كرم  
رمضان ومدارسة القرآن وملاقة  
جبريل بتضاعف جوده لأن  
الوقت موسم الخيرات لأن نعم  
الله على عباده توفيه على غيره  
وانما دارسه بالقرآن لكي ينقرز  
عنده ويرسخ أثره في نفسه  
وكان هذا النجاة وعده تعالى  
لرسوله صلى الله تعالى عليه وآله  
وسلم حيث قال له سنقرئك فلا  
تنسى وفي الفتح الحكمة فيه ان  
مدارسة القرآن تجدد له العهدة  
بمزيد غنى النفس والغنى سبب  
الجود والجود في الشرع اعطاء  
ما ينبغي لمن ينبغي وهو أعم من  
الصدقة اه وقال الطيبي فيه  
تخصيص بعد تخصيص على سبيل  
الترقي فضل أولاجوده مطلقا  
على جود الناس كلهم ثم فصل  
ثانيه أجود كونه في رمضان مطلقا  
ثم شبهه جوده بالريح فقال  
(فلرسول الله أجود بالخير من  
الريح المرسلة) أي المطلقه يعني  
انه في الاسراع بالجود أسرع من  
الريح وعبر بالمرسلة إشارة الى  
دوام هبوبها بالرحمة وإلى عظم  
النفع بجوده عليه الصلاة  
والسلام كما نعم الريح المرسلة

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه  
رواه الدارقطني الحديث رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عنه  
وصحح ارساله ونقل عن أبي زرعة انه المحفوظ وقال أبو حاتم روى عنه من حديث ثمانية عن  
أنس والصحح ارساله ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة وفي لفظه له وللحاکم  
وابن ماجه وأحمد أكثر عذاب القبر من البول قال الحافظ في بلوغ المرام وهو صحيح  
الاسناد انتهى وأعله أبو حاتم فقال ان رفعه باطل وفي الباب عن ابن عباس روى عنه سدين  
جيد في مسنده والحاكم والطبراني وغيرهم واسناده حسن ليس فيه غير أبي يحيى القتات  
وفيه لين ولفظه ان عامة عذاب القبر بالبول تنزهوا عنه وعن عبادة بن الصامت في  
مسند البزار ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البول فقال اذا منكم  
بشيء فاعسلوه فاني أظن ان منه عذاب القبر واسناده حسن وقال سعيد بن منصور حدثنا  
خالد بن يونس بن عبيد عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استنزهوا  
من البول فان عامة عذاب القبر من البول ورواه ثقات مع ارساله ويؤيد الحديث  
ما ثبت في الصحيحين وغيرهما في الحديث الذي قبل هذا قوله تنزهوا من البول التزهد  
البعيد قوله فان عامة عذاب القبر منه عامة الشيء معظمه والمراد انه أكثر أسبابه  
والحديث يدل على وجوب الاستنزاه من البول لمقام غير تقييد بحال الصلاة وإليه  
ذهب أبو حنيفة وهو الحق امكن غير تقييد بما ذكره من استئنة بمقدار الدرهم فانه  
بتخصيص بغير شخص وقال مالك ازالته في غير وقت الصلاة ليست بفرض واعتذر له  
عن الحديث بان صاحب القبر اذا عذب لانه كان يترك البول يسيل عليه فيصلي بغير طهور  
لان الوضوء لا يصح مع وجوده وهو تقييد لم يدل عليه دليل وقد أمر الله بتطهير الثياب  
ولم يقيده بحالة مخصوصة

### \*(باب النهي عن الاستجمار بدون الثلاثة الاجزاء)\*

(عن عبد الرحمن بن يزيد قال قيل لسلمان علمكم نبيكم كل شيء حتى ان المرأة فقال سلمان  
اجل نعمانا أن نستقبل القبلة بغسل أو ببول أو أن نستنجي بالمين أو أن يستنجي أحدهما  
بأقل من ثلاثة أجزاراً وأن يستنجي برجيع أو بعظم رواءه مسلم وأبو داود والترمذي  
أما الاستقبال بالغائط والبول فقد تقدم الكلام عليه في باب نهى المتخلى عن استقبال  
القبلة وأما الاستنجاء بالمين فقد تقدم أيضاً طرف من الكلام عليه في ذلك الباب قال  
النووي قد أجمع العلماء على انه منهي عنه ثم الجاهل على انه منهي تنزيهه وأدب لانهي تحريم  
وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام قال وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا ولا  
تعويل على اشارتهم قال قال أصحابنا ولا يستنجى بالمين إلا باليد اليمنى في شيء من  
أحوال الاستنجاء الا عند رفاذا استنجى بماء صلب بالمين ومسح باليسرى واذا استنجى  
بجعر فان كان في الدبر مسح يساره وان كان في القبيل وأمكنه وضع الحجر على الارض



جميع ما تنب عليه وفيه جواز  
المبالغة في التشبيه وجواز تشبيه  
المغفوي بالمحسوس لمقرب انهم  
سامعوه وذلك انه أثبت له أولاً  
وصف الاجودية ثم أراد أن  
يصفه بازيد من ذلك فشبهه جوده  
بالريح المرسلة بل جعله أبلغ منها  
في ذلك لان الريح قد تسكن وفيه  
استعمال أفعول التفضيل في  
الاستناد الحقيقي والجازي لان  
الجود منه صلى الله عليه وسلم  
حقيقة ومن الريح مجاز فكانه  
استعار للريح وجوداً باعتبار  
مجئها بالخير وهذا وان كان لا  
يتغير به المعنى المراد من الوصف  
بالاجودية الا انه قوت به المبالغة  
لان المراد وصفه بزيادة الاجودية  
على الريح مطاقاً وحكمة  
المدارسة ليكون ذلك سنة في  
عرض القرآن على من هو أفظ  
منه والاجتماع عليه والاكتاف  
منه وقال الكرماني التجويد  
لفظه وقال غيره التجويد - فظه  
وتعقب بان اللفظ كان حاصلاً  
لهو الزيادة فيه فحصل بعض  
الجماس وأنه يجوز أن يقال  
رمضان من غير اضافة وغير ذلك  
مما يظهر بالتأمل وفي هذا  
الحديث التحديث والاختبار  
والعفة والخويل وفيه عدد  
من المرازمة وأخرجه البخاري  
أيضاً في صفة النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم وفضائل القرآن وبه  
الخلق ومسلم في فضائل النبوة قال  
النوري في الحديث فوائده منها

أو ببر قد منه بحيث يتأق مسحه أمسك الذي يساره ومسحه على الجروان لم يكنه  
راضط الى حمل الخرج له بيته وأمسك الذي يساره ومسحه على الجروان لم يكنه  
الصواب قال وقال بعض أصحابنا يأخذ الجري ساره والذي كبريته ويسح ويحرك  
اليسرى وهذا ليس بصحيح لانه عيس الذك من غير ضرورة وقد نهى عنه ثم ان في النهي  
عن الاستجمار باليمين تنبيه على اكرامها وصيانتها عن الاقدار وشوهاها والحاصل انه  
قد ورد النهي عن مس الذك باليمين في الحديث المنفق عليه وورد النهي عن الاستجمار  
باليمين في هذا الحديث وغيره فلا يجوز استعمال اليمين في أحد الأمرين واذ ادعت  
الضرورة الى الاتقاع به في أحدهما استعملها فاقضى الحاجة في أخف الأمرين في نظره  
وأما النهي عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أجزا فقد ذكرنا في باب نهى المخل عن استقبال  
القبلة الروايات الواردة في هذا المعنى وذكرنا هناك طرفاً من فقه هذه الجلة فليرجع اليه  
وقد قال بعض أهل الظاهر ان الاستجمار بالخبر متعين لنصه صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم  
فلا يجوز غيره وذهب الجمهور الى أن الخبر ليس متعيناً بل تقوم الخرقه والخشب وغير  
ذلك مقامه قال النووي فلا يكون له مفهوم كافي قوله تعالى ولا تقبلوا أولادكم من اطلاق  
ويدل على عدم تعيين الخبر فيه صلى الله عليه وآله وسلم عن العظم والبعر والرجيع ولو كان  
متعيناً لنهى عما هو مطلقاً وعلى الجلة كل جامد طاهر من بل للعين ليس له حرمة يجزئ  
الاستجمار به وأما النهي عن الاستجمار بجميع أو بعظم فقد ثبت من طرق متعددة  
والرجيع الروث وفيه تنبيه على النهي عن جنس النجس فلا يجزئ الاستجمار بنجس  
أو متنجس وقد ذهبت المعتزلة والشافعية وأصحابه الى عدم اجزاء العظم والروث وقال أبو  
حنيفة يكره ويجزئ اذا قصد تحقيف النجاسة وهو يحصل به ما يدل للاول ما أخرجه  
الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة وفيه انه ما لا يطهران والنهي عن العظم  
لأنه طعم الجنب كما سبق وفيه تنبيه على جميع المطعومات ويلحق بها المحترمان  
كاجزاء الحيوانات وأوراق كتب العلم وغير ذلك قول الخرافة هي العذرة قال في  
القاسوس نحى كسمع خرافة ويكره خرافة ويطهره بالضم العذرة  
قول الخرافة الخرافة الممدودة فقط المذكورة في الحديث بقوله علمكم الخ المراد بها  
الافعل نفسه لا الخارج فينظر في تفسيره (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا استجمر أحدكم فليجمر ثلاثاً رواه أحمد وعنه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال من استجمر فليجمر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا يخرج رواه أحمد  
وأبو داود وابن ماجه الحديث الاول وفيه ابن لهيعة وقد أخرجه أيضاً الضياء ابن أبي  
شبة ورواه النسائي في شيخ الزهري وابن منبته في المعرفة والطبراني من حديث أبي  
عسان محمد بن يحيى الكوفي عن أبيه ابن أخي ابن شهاب عن ابن شهاب أخبرني خلاد  
ابن السائب عن أبيه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا انقوى الرجل فليستسح  
ثلاث مرات وله طريق أخرى عن خازن بن السائب عن أبيه في حديث البخاري عن هبة

الحث على الجود في كل وقت

والزيادة منها في رمضان وعند  
الاجتماع بأهل الصلاح وفيه  
زيارة الصالحين وأهل الخير وتكرار  
ذلك اذا كان المزور لا يكرهه  
واستحباب الاكثار من القراءة  
في رمضان وكونها أفضل من  
سائر الاذكار اذ لو كان الذكر  
أفضل أو مساويا لفعلاه قال  
الحافظ ابن حجر وفيه إشارة  
الى أن ابتداء نزول القرآن كان  
في شهر رمضان ولأن نزوله الى  
السموات الدنيا ليلة واحدة كان  
في رمضان كما ثبت من حديث ابن  
عباس فكان جبريل يتعاهده  
في كل سنة فيه يارقه بمائتين  
عليه من رمضان الى رمضان فلما  
كان العام الذي توفي فيه عارضه  
به مرتين كما ثبت في الصحيح عن  
فاطمة رضي الله عنها وبمذا  
يجاب من سأل عن مناسبة ايراد  
الحديث في هذا الباب والله أعلم  
بالصواب (وعنه) أي عن ابن  
عباس (رضي الله عنه ان  
أبا سفيان) بتعليق السنين  
يكنى أبا حفصة واسمه صخر  
بالمهمل ثم المججمة (ابن حرب)  
بالمهمل والراء ثم الموحدة ابن  
أمية ولد قبيل القيل بعشر سنين  
وأسلم ليلة الفتح وشهد الطائف  
وحينما وفقت عينه في الاولى  
والاخرى يوم اليرموك وتوفي  
بالمدينة سنة احدى أو أربع  
وزلاين وهو ابن ثمان وثمانين سنة  
وصلى عليه عثمان رضي الله عنه

واعل ابن حزم الطريق الاول بان محمد بن يحيى مجهول وأخطأ بل هو معروف أخرجه  
البخاري وقال النسائي ليس به بأس قاله الحافظ وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضا ابن  
حبان والحاكم والبيهقي ومدايره على أبي سعيد الخدري في الحديث وفيه اختلاف وقيل انه  
صحيح قال الحافظ ولا يصح والراوي عنه حصين الخدري وهو مجهول وقال أبو زرعة  
شيخ وزكر ابن حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العمل والحديث  
الاول يدل على شرعية الاستجمار بثلاثة أجزار ووجوبه وقد تقدم ذكر الخلاف فيه  
في باب نهي المتخلى عن استقبال القبلة والحديث الثاني يدل على الايتار وعلى استحبابه  
وعدم وجوبه اقله ومن لا فلا يخرج قال الحافظ في الفتح وهذه الزيادة حسنة الاسناد  
وقد أخذت بظاهرها القاسمية وأبو حنيفة ومالك فقالوا لا يعتبر العدد بل الاعتبار باليتار  
وخالفهم الشافعي وأصحابه وغيرهم كما تقدم وقالوا لا يجوز الاستجمار بدون ثلاث  
ويجوز بأكثر منهن ان لم يحصل الانقاس بها وقد أشار المصنف رحمه الله الى ما هو الحق  
وهو الذي لاح لي فقال وهذا محمول على ان القطع على وتر سنة فيما اذا زاد على ثلاث جمعا  
بين المصوص اه والادلة المتعاضدة قد دلت على عدم جواز الاستجمار بدون ثلاث  
وليس لمن جوز دليل يصلح للمسك به في مقابلتها وسيأتي الكلام عليه وقد تقدم أيضا

\*(باب في الحاق ما كان في معنى الاجزاء بها)\*

(عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه انه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الاستطابة

فقال بثلاثة أجزار ليس فيها رجب رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن سلمان قال أمرنا

بعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا نكتفي بدون ثلاثة أجزار ليس فيها رجب ولا عظم

رواه أحمد وابن ماجه) الحديث الاول رجال اسناده ثقات فانه أخرجه أبو داود عن شيخه

عبد الله بن محمد النخعي عن أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة عن عمارة

ابن خزيمة عن خزيمة بن ثابت والحديث الثاني هو أيضا في صحيح مسلم وقد عارضت

الحقبة هذا الحديث الدال على وجوب الثلاث بحديث ابن مسعود الذي سيأتي وفيه

فأخذ الجرحين وألقي الروثة قال الطحاوي هو دليل على ان عدد الاجزاء ليس بشرط لانه

قد دللنا على ان مكان ليس فيه أجزار اقله ثلاث فاما لقي الروثة دل على ان الاستجمار

بالجزرين يجوز اذ لو لم يكن ذلك اقل لابقى ثلثا ورد الحافظ وقال قد روى أحمد في هذه

الزيادة بأسناد رجاله ثقات قال في آخره فألقي الروثة وقال انه اركس اثنى بغيره قال مع انه

ليس فيما ذكر استدل لانه مجرد احتمال وحديث سلمان نص في عدم الاقتصاص على

مادونه ان حديث سلمان قول وحديث ابن مسعود فعل واذا تعارض قدم القول اه

وأيا في سائر الاحاديث الناصية على وجوب الثلاث زيادة يجب المصير اليها مع عدم

منافاتها بالاتفاق ولم تقع هناك منافسة فالأخذ بها متعمد وقد تقدم الكلام على الحديثين

في مواضع من هذا الكتاب فلا نعيده قال المصنف رحمه الله ولولا انه أراد الجزر وما كان

شعور في الانقاء لم يكن لاستثناء العظم والروث معنى ولا حسن تعديل النهي عنهما  
بكونهما من طعام الجن وقد صرح عنه التعديل بذلك اهـ وهذا الكلام هو وجه ترجحة  
الباب بتلك الترجحة وهو حسن

\*(باب النهي عن الاستجمار بالروث والرمة)\*

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتمسح  
بعظم أو بعرة رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

نهى أن يستنجي بروث أو بعظم وقال ابنهما لا يطهران رواه الدارقطني وقال اسناد صحيح)  
النهي عن العظم قد تقدم في أحاديث متعددة في المتن والشرح والنهي عن البعرة ثابت  
في رواية جابر وغيره وقد أخرج الحديث الثاني ابن خزيمة بهذا اللفظ ورواه البخاري  
بلفظ ولا تأتني بعظم ولا روث وزاد في باب المبعث أنهم من طعام الجن وهو عند  
مسلم من حديث ابن مسعود وعند أبي داود والدارقطني والنسائي والحاكم من حديثه  
وأخرجه البيهقي مطوقاً وهو عند الطبراني من حديث الزبير بسند ضعيف وعند أحمد  
باسناد واحد من حديث سهل بن حنيف وعند أبي داود والنسائي من حديث ربيعة  
وعند الدارقطني عن رجل من الصحابة وفي الحديثين دليل على وجوب اجتناب العظم  
والروث وعدم الاجتزائ بهما وقوله ابنهما لا يطهران يرد قول أبي حنيفة الذي أسلفناه  
من أنه يجزئهما فيسبيل والعلة في النهي عن العظم الزوجية المصاحبة له التي لا تكاد  
تتمسك معها وقيل عدم خلوه في الغالب عن الدسومة وقيل لكونه طعام الجن وهذا  
هو المتعين لورود النص به فيلحق به سائر المطعومات وأما الروث فعلة النهي عنه النجاسة  
والنجاسة لا تزال بمنأى

\*(باب النهي أن يستنجي بمطعوم أو بماله حرمه)\*

(عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أتاني داعي الجن  
فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن قال فأنطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم وسألوه  
الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما يكون لحوكل بعرة علف  
لدايكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تستنجوا بهما فانهم مطعام اخوانكم  
رواه أحمد ومسلم) الحديث رواه أيضاً أبو داود والدارقطني والنسائي والحاكم وفي الباب  
عن الزبير بن العوام رواه الطبراني بسند ضعيف وعن سلمان بن زوايد ومسلم وعن جابر عند  
مسلم وغيره كما سلف وقد ورد في الباب أحاديث متعددة مصرحة بالنهي عن العظم والروث  
قد ذكرنا بعض طرقها في الحديث الذي قبل هذا رواه أيضاً أبو عبد الله الحاكم في  
دلائل النبوة قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لابن مسعود دليل الجن  
أو ثلث جن تصيدن جأوني فسألوني الزاد فتهتم بالعظم والروث قال وما يغني عنكم ذلك  
بارسول الله قال أنهم لا يجدون عظام الا ووجدوا عليه لجه الذي كان عليه يوم أخذوا

(أخبره) أي بأن (هرقل) بكسر الهاء وفتح الراء كدمشق وهو غير منصرف للجمجمة والعلمية وحكي فيه هرقل بسكون الراء وكسر القاف كخندق والاول هو الاشهر والثاني حكاية الجوهري واقتصر عليه صاحب الموعب والقزاز ولقبه قيصراً قاله الشافعي وهو أول من ضرب الدنانير وملك الروم إحدى وثلاثين سنة وفي ملكه توفي النبي صلى الله عليه وسلم (أرسل اليه) أي إلى أبي رقيان حال كونه (في) أي مع (ركب) جمع راكب كحبيب وصاحب وهم أولوالا بل العشرة فما فوقها (من قرش) من ليسان الجنس أو التبعية وكان عدد الركب ثلاثين رجلاً كما عند الحاكم في الأكليل وعند ابن السكن نحو من عشرين وعند ابن أبي شيبة باسناد صحيح إلى سعد بن المسيب أن المغيرة ابن شعبة منهم واعترضه الباقي بسبق اسلام المغيرة فانه لم عام انخندق فيه بعد أن يكون حاضرًا وبسكت مع كونه مسلماً (و) المال أنهم (كانوا تجارا) بالضم والتشديد على وزن كفار وبالكسر والتخفيف على وزن كلاب وهو الذي في الفرع كاصل جمع تاجر أي متلبسين بصناعة التجارة (بالشام) بالهمزة وقد يترك وقد نفع الشين مع المد في المدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (مأذ) بتثنية

الدال من ماد. زاد غم الار في

يحدثون رؤيا الا وجدوا فيه سبه الذي كان يوم أكل فلا يستجبي أحد لا بعظم ولا بروت  
وفي رواية أن داود عن عبد الله بن مسعود قال قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم فقالوا يا محمد انه أمك أن يستجيبوا بعظم أو روثه أو حمة فان الله تعالى جعل أنا  
فيما رزقنا قال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وفي اسناده اسمعيل بن عياش  
والحديث قد تقدم الكلام على فقهه في مواضع قال المصنف رحمه الله وفيه تنبيه على  
النهى عن اطعام الدواب الجباسة اه لان تعميل النهى عن الاستجمار بالبعرة بكونها  
طعام الدواب الجن يشعر بذلك (وعن أبي هريرة انه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم اداوتلوضوته وحاجته فيمنها هو يتبعه بها قال من هذا قال أنا أبو هريرة قال ابغى  
أخبارا استنفض بها ولا تأتي بعظم ولا بروثه فأنتبهه بأخبار أحدهما في طرف ثوبى حتى  
وضعت الى جنبه ثم انصرفت حتى اذا فرغ مشيت فقلت ما بال العظم والروث قال هما  
من طعام الجن وانه أتاني وقد جن نصيبين ونعم الجن فسألوني الزاد فدعوت الله لهم أن  
لا يمر بأعظم ولا بروثه الا وجدوا عليها اطعاما رواه البخاري الحديث كذا ساقه  
البخاري في باب ذكر الجن وهو أتم مسااقه في الطهارة وأخرجه البيهقي من الوجوه الذي  
أخرجه منه مطولا قوله ابغى أخبارا بالوصل من الثلاثي أي اطالب لي يقال بغيتهك الشيء  
أي طلبته لك وفي رواية بالقطع يقال أبغيتهك الشيء أي أعنتك على طلبه والوصل ان نسب  
بالسياق كذا في الفتح قوله استنفض بها مذكورة ومصاد مججمة مجزوم لانه جواب  
الامر ويجوز الرفع على الاستئناف ومعنى الاستنفاض النفض وهو أن يهز الشيء لطير  
غبار وفي التمام وس استنفضه استخرجه وبالجواز استجبي قال الحافظ ومن رواه بالقاف  
قد صحف قوله ولاتأني قال الحافظ كانه صلى الله عليه وآله وسلم خشي ان بأهريرة  
فهم من قوله استجبي أن كل ما يزيل الاثر وينقي ككاف ولا اختصاص اذ ذلك بالأخبار  
ففيه باقتصاره في النهى على العظم والروث على ان ماسواهما يميز ولو كان ذلك مختصا  
بالأخبار كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن تخصيص هذين للنهي معنى وانما  
خص الأخبار بالذكر لكثرته وجودها قوله هما من طعام الجن قال الحافظ الظاهر من  
هذا التعميل اختصاص المنع بهما والحديث قد تقدم الكلام على فقهه

## \* (باب ما لا يستجبي به الجباسة) \*

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغائط فأمرني أن  
أتبعه بثلاثة أخبار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثه فأنتبهه بها  
أخذ الحجرين وألقى الروث وقال هذه ركس رواه أحمد والبخاري والترمذي والنسائي  
وزاد فيه أحمد في رواية له اتقني بحجر) قوله فلم أجده في رواية للبخاري فلم أجده والضهير  
للمعبر قوله فأنذرت روثه زائد ابن خزيمة في رواية له في هذا الحديث انه كانت روثه حمار  
ونقل النبي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير وقوله وألقى الروث

عنه جنود فارس مشى من حصن

الى ابي الحسن عليه السلام ذكر الله عز وجل زاد ابن  
اصحق عن الزهري انه كان  
تسبط له البسط وتوضع عليها  
الرياحين فيمشي عليها ويخوض  
لاحد من حديث ابن اخي  
الزهري عن عمه وكان سبب ذلك  
ما رواه الطبري وابن عبد الحكم  
مخلصا ان كسرى أعزى جيشه  
ببلاد هرقل فغزوا كثيرا من  
بلادهم ثم استبطأ كسرى أميره  
فأراد قتله وتولية غيره فاطلع  
أميره على ذلك فباطن هرقل  
واصطلح معه على كسرى وانهم  
عنه بجند فارس فمضى هرقل  
الى بيت المقدس شكر الله تعالى  
على ذلك واسم الأمير المذكور  
شهر براز واسم الغير الذي أراد  
كسرى تأميمه فرحان كذا في  
الفتح (فدعاهم) هرقل حال  
كونه (في مجلسه) وللمصنف  
في الجهاد فادخلنا عليه فاذا هو  
جالس في مجلس ملكه وعليه  
التاج (وحوله) بالنصب لانه  
ظرف مكان وهو خبر المبتدأ  
الذي هو (عظماء الروم) وهم من  
ولد عص بن اصحق بن ابراهيم  
على الصحيح ودخل فيهم طوائف  
من العرب من تنوخ وجرهاء  
وغيرهم من غسان كانوا بالشام  
قلما أجلاهم المسلمون دخلوا  
ببلاد الروم واستوطنوها  
فاختلطت أسابهم وعند ابن  
السكك وعنده بطارقة  
والقسيسون والرهبان (ثم  
دعاهم) ليس بتكرار بل معناه  
أهمل باحضارهم فلما حضروا

استدل به الطحاوي على عدم وجوب الثلاث وقد سبق الرد عليه برواية أحمد المذكورة  
ههنا في باب الحديث ما كان في معنى الاحجار قوله ههنا كرس الكس بكسر الراء واسكان  
الكاف قبل هي اغية في رجس ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في ههنا الحديث  
فانهما عندهما بالجمع وقال ابن بطال لم أر هذا الحرف في اللغة يعني ركس وتعقبه أبو عبد  
المالك بن معناه الركن من حالة الطهارة الى حالة النجاسة قال الله تعالى اركسوا فيها أي ردوا  
قال الخانظ ولوثت ما قال لكان بفتح الراء يقال اركسه ركسا اذا رده وفي رواية الترمذي  
هنا ركس يعني نجسا واغرب الناس في قال الركس طعمام الجن قال الخافظ وهذا ان ثبت  
في اللغة فهو مزيج للاشكال وفي القاموس الركس رد الشيء مقلوبا وقلب قوله على آخره  
وشد الركس وهو حبل يشد في خطم الجمل الى راسه فيضميق عليه فيبقى رأسه مقلوبا  
وبالكسر النجس انتهى وقد ذكر الشاذ كوني ان في الحديث تدليسا وقال انه لم يسمع  
في التدليس بأخفى منه وقد رده في الفتح فلم يرجع اليه والحديث يدل على المنع من  
الاستنجاء بالروثة وقد تقدم الكلام عليه

### \*(باب الاستنجاء بالماء)\*

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الخلاء  
فاحمل أنا وغلام ينحوي اداة من ماء وعذرة فيستنجي بالماء متفق عليه) بقوله اداة هي  
بكسر الهمزة ناء صغير من جلد قوله وعذرة هي بفتح النون عصا أقصر من الرمح لها اسنان  
وقيل هي الحربة القصيرة قوله فيستنجي قال الاصمعي متعقباً على البخاري استدل به هذه  
الزيادة على الاستنجاء انها من قول أبي الوليد أحد الروافض عن شعبة لا من قول أنس قال  
وقد رواه سليمان بن حرب عن شعبة فلم يذكرها وقد رده الخافظ بانها قد ثبتت للاسماعيلي  
من طريق عمرو بن مَرْزُوق عن شعبة بلفظ فأنطقت أنا وغلام من الانصار معنا اداة فيها  
ماء يستنجي منها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وللبخاري من طريق روح بن القاسم عن عطاء  
ابن أبي ميمونة بلفظ اذا تبرز آيته بما فتغسل به ولمسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء  
عن أنس بلفظ فخرج عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد استنجى بالماء قال وقد بان  
بهذه الروايات الرد على الاصمعي وكذا فيه الرد على من زعم ان قوله يستنجي بالماء مدرج  
من قول عطاء الراوي عن أنس كما حكاه ابن التين عن أبي عبد الملك فان رواية خالد  
الحذاء السابقة تدل على انه قول أنس والحديث يدل على ثبوت الاستنجاء بالماء وقد  
أنكره مالك وأما أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنجى بالماء وقد روى ابن  
أبي شيبة بإسناد صحيحة عن حذيفة بن اليمان انه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال اذا  
لا يزال في يدي تنن وعن نافع ان ابن عمر كان لا يستنجي بالماء وعن ابن الزبير قال ما كنا  
نفعله وذكر ابن دقيق العيد ان سعيد بن المسيب سئل عن الاستنجاء بالماء فقال انما ذلك  
وضوء النساء قال وعن غيره من السلف ما يشعرون بذلك والسنة دللت على الاستنجاء بالماء

وقعت مهلة ثم استندناهم كما  
 أشعر بها الاداة الدالة عليها  
 (ودعا ترجانه) والمستقلى  
 بالترجان بفتح التاء وضم الجيم  
 ورجحه النووى فى شرح مسلم  
 ويجوز ضم التاء اتباعا وكذا  
 فتح الجيم مع فتح أوله **حكاة**  
 الجوهرى ولم يصرحوا بضم أوله  
 وفتح الجيم وهو المعبر والمفسر  
 عن لغة بلغة وهو عرب وقيل  
 عربى يعنى أرسل رسولا أحضره  
 بصحبته أو كان حاضرا واقفا  
 فى المجلس كما جرت به عادة ملوك  
 الأعاجم ثم أمره بالجلوس إلى  
 جنب أبى سفيان ليعبر عنه بما  
 أراد ولم يسم الترجان ثم قال  
 هرقل للترجان قل لهم أيكم أقرب  
 (فقال) الترجان (أيكم أقرب  
 نسباً بهذا الرجل) ضمن أقرب  
 معنى أقدم فعده بالياء وعند  
 مسلم كأوائف فى آل عمران من  
 هذا الرجل وهو على الأصل وفى  
 الجهاد إلى هذا الرجل ولا  
 اشكال فيها فان أقرب يتعدى  
 بالى قال تعالى فمن أقرب إليه  
 والمفضل عليه محذوف أى من  
 غيره وزاد ابن السكن الذى خرج  
 بارض العرب (الذى يزعم) وعند  
 ابن اسحق عن الزهري يدعى (الله  
 نبي فقال) بالفاء ولا يلى الوقت  
 وابن عساكر والاصمبلى قال (ابو  
 سفيان قلت) وفى رواية فقلت  
 (انا أقربهم نسباً) وللاصمبلى انا  
 أقربهم به نسباً أى من حيث  
 النسب وأقربىة ابى سفيان  
 لكونه من بني عبد مناف وهو

فى هذا الحديث وغيره فهى أولى بالاتباع قال واعلم سعيدارجه الله ففهم من أحد غلوا فى  
 هذا الباب بحيث يمنع الاستنجاء بالاجار فقصد فى مقابلة ان يذكر هذا اللفظ لازمة ذلك  
 الغلو وبالحج بابراده اياه على هذه الصيغة وقد ذهب بعض من أصحاب مالك إلى ان  
 الاستنجاء بالاجارة انما هو عند عدم الماء واداهب اليه بعض الفقهاء فلا يعد أن يقع  
 لغيرهم عن فى زمان سعيدارجه الله انتهى وقد اختلف العلماء فى الاكتفاء بالاجار وعدم  
 تعين الماء فذهبت الشافعية والحنفية إلى عدم وجوب الماء وان الاجار تكفى الا اذا  
 تعدت النجاسة الشرح أى حلقة الدبر وقال بقولهم سعد بن أبى وقاص وابن الزبير  
 وابن المسيب وعطاء واستدلوا بحديث اذ ذهب أحدكم إلى الغائط فابست طيب  
 بثلاثة أجار فانما تجزئ عنه كما تقدم وبخوهم من أحاديث الاستطابة وذهبت المعتزلة  
 والحسن البصرى وابن أبى ليلى والحسن بن صالح وأبو على الجبائى إلى عدم الاجترار  
 بالاجارة للصلاة ووجوب الماء وتعينه واحتجوا بذلك بقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا  
 وأوجب بان الآية فى الموضوع ولا شك ان الماء متعين له ولا تجزئ التيمم الا عند عدمه  
 وأما محل النزاع فلا دلالة فى الآية عليه قالوا حديث الباب وشخوه مصرح بان النبي  
 صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء قلنا النزاع فى تعينه وعدم الاجترار بغيره ومجرد فعل  
 النبي له لا يدل على المطلوب والالزمكم القول بتعين الاجار لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 فعله وهو عكس مطلوبكم قالوا أخرج أحمد والترمذى وصححه والنسائى من حديث  
 عائشة انها قالت للنساء من أزواجكن ان يستطيبوا بالماء فأنى استنجيهم وان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فعله قلنا اصرحت بالاستند وهو مجرد فعل النبي له ولم تنقل عنه  
 الامر به ولا حصر الاستطابة عليه قالوا حديث قباه وفيه الثناء عليهم لانهم كانوا  
 يستنجون بالماء كما سأتى قلنا هو حجة عليكم لاكم لان تخصيص أهل قباه بالثناء يدل على  
 أن غيرهم بخلافهم ولو كان واجبه لشاركهم غيرهم سلمنا مجرد الثناء لا يدل على الوجوب  
 المدعى وغاية ما فيه الاولوية لاصالة الماء فى التطهير وزيادة تأثيره فى اذهاب أثر النجاسة  
 على أن حديث قباه فيه كلام سأتى فى هذا الباب قال المهدي فى البحر راد على حجة أهل  
 القول الاول ما لفظه قلنا مسلم فابن سقوط الماء انتهى ونقول له متى ثبت وجوب الماء  
 حتى نطالب دليل سقوطه ثم ان السنة باعترافك قد وردت بالاستطابة بالاجار وانها  
 مجزئة فأين دليل عدم اجرائها وعن معاذة عن عائشة رضى الله عنها انها قالت من  
 أزواجكن أن يغسلوا عنهن اثر الغائط والبول فاستنجي منهم وان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كان يفعلوهما أحمد والنسائى والترمذى وصححه الحديث يرد على من أنكروا  
 الاستنجاء بالماء معه صلى الله عليه وسلم والكلام عليه قد تقدم فى الذى قبله (وعن أبى  
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نزلت هذه الآية فى أهل قباه فربما يحبون  
 أن يتطهروا والله يحب المطهرين قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية رواه أبو



الاب الرابع التي صلى الله عليه  
والآله وسلم ولا يسيان ونص  
هرقل الاقرب الى كونه احرى  
بالاطلاع على ظاهره وباطنه أكثر  
من غيره ولان الابعد لا يؤمن ان  
يقدر في نسبه بخلاف الاقرب  
لكن قد يقال ان القرب منهم  
في الاخبار عن نسب قريبه بما  
يقضي شرفا وخر اولو كان عدوا  
له لدخوله في شرف النسب الجامع  
لها وفي رواية ابن السكن فقالوا  
هذا اقرب بنا به نسب ما هو ابن عمه  
أخي ابيه وقد أوضح ذلك المصنف  
في الجهاد بقوله ما قرأته منه  
قلت هو ابن عمي قال أبو سفيان  
ولم يكن في الركب من بني عبد  
مناف غيري اه (فقال) اي  
هرقل وللأصملي وابن عساكر  
وأبي ذر عن الحموي قال (أدناه  
مضى) وانما أمر بادناه أي سفيان  
ليمن في السؤال ويشفي غليله  
(وقرأوا أحكامه فاجعلوهم عند  
ظهوره) لا لا يستصحبوا ان يوجهوه  
بالتكذيب ان كذب كما صرح  
به الواقدي في روايته (ثم قال)  
هرقل (الترجمانه قل اهـ) أي  
لاصحاب أبي سفيان (ان سائل  
هذا) أي أباسفيان (عن هذا  
الرجل) أي النبي صلى الله عليه  
والآله وسلم وأشار اليه إشارة  
القرب اقرب العهد بذلك  
أولا لانه معهود في أذهانهم  
(فان كذبت) بالتخفيف أي ان  
نقل الى الكذب (فكذبوه)  
بالتشديد قال التميمي كذب  
بالتخفيف يتعدى الى متعدي

داود والترمذي وابن ماجه) الحديث قال الترمذي غريب واخرجه البزار في مسنده من  
حديث ابن عباس بالفظ نزلت هذه الآية في أهل قبا وفيه رجال يحبون ان يتطهروا والله  
يحب المطهرين فسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ان اتبع الحجار الماء قال  
البزار لا نعلم أحدا يرواه عن الزهري الا محمد بن عبد العزيز ولا عنه الا ابنه قال الحافظ  
ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم فقال ليس له ولا اخويه عمران وعبد الله حديث  
مستقيم وعبد الله بن شبيب الذي رواه البزار من طريقه ضعيف أيضا وقد روى الحاكم  
هذا الحديث وليس فيه الا ذكر الاستنجاء بالماء فحسب وهكذا صرح النووي وابن  
الرفعة بأنه ليس في الحديث انهم كانوا يجتمعون بين الاجار والماء ولا يوجد هذا في كتب  
الحديث وكذا قال المحب الطبري ورواية البزار واردة عليهم وان كانت ضعيفة وحديث  
الباب قال الحافظ هو بسند ضعيف وروى أحمد وابن خزيمة والطبراني والحاكم عن  
عويم بن ساعدة نحوه واخرجه الحاكم من طريق مجاهد قال لما نزلت الآية بعث النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم الى عويم بن ساعدة فقال ما هذا الطهور الذي أتى الله عليكم به  
قال ما خرج من ارجل ولا أمرأة من الغائط الا غسل دبره فقال صلى الله عليه وسلم هو هذا  
ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث أبي سفيان ظلمة بن نافع قال أخبرني أبو أيوب وجابر  
ابن عبد الله وأنس بن مالك واسناداه ضعيف ورواه أحمد وابن أبي شيبة وابن قانع من  
حديث محمد بن عبد الله بن سلام وحكي أبو نعيم في معرفة الصحابة الخلاف فيه على شهر  
ابن حوشب ورواه الطبراني من حديث أبي امامة وذكره الشافعي في الام بغير اسناد  
والحديث يدل على ثبوت الاستنجاء بالماء والثناء على فاعله لما فيه من كمال التطهير وقد  
تقدم الكلام عليه في أول الباب

(باب وجوب تقديم الاستنجاء على الوضوء) \*

(عن سليمان بن يسار قال أرسل علي بن أبي طالب رضي الله عنه المقة لداود الى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن الرجل يجيد المذي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يغسل ذكره ثم لم يوضأ رواه النسائي) الحديث قال ابن حجر منقطع وقد ساقه المصنف  
للاستدلال به على وجوب تقديم الاستنجاء على الوضوء وترجم الباب بذلك لان لفظه ثم  
تشعر بالترتيب ويشكل عليه ما وقع في البخاري من تقديم الامر بالوضوء على الغسل قال  
الحافظ ووقع في العمدة نسبة ذلك الى البخاري بالعكس قال ابن دقيق العيد قد يؤخذ من  
قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات توضأ وانضح فرك جوارحه تأخير الاستنجاء عن  
الوضوء وقد صرح به بعضهم قال وهذا يتوقف على القول بان الواو للترتيب وهو مذهب  
ضعيف انتهى وأنت خبير بأن صحة استدلال ذلك البعض لا يتوقف على ما ذكره ابن دقيق  
العيد من كون الواو للترتيب بل يصح على المذهب المذكور وهو ان الواو اطلق الجمع بين  
غير ترتيب ولا معية لان الواو على هذا يدل على جواز تقديم ما قبله على ما بعده



وعكسه وايضا قال الاميرين دعافيم يمكن فيه ذلك وليس مطلوب ذلك المستدل الاجواز  
التقديم والعطف بالواو الجامعة تدل عليه من دون توقف ذلك على القول بكونها  
للترتيب ويمكن أن يقال في جواب ذلك الاشكال على حديث الباب بان رواية حديث  
الباب مقيدة والروايات الواردة بالواو مطلقة فيحمل المطلق على المقيد ويصح استدلال  
المصنف رحمه الله وقد تقدم الكلام على المذبي في باب ما جاء في المذبي من أبواب تطهير  
النجاسة (وعن أبي بن كعب رضي الله عنه انه قال يا رسول الله اذا جامع الرجل المرأة ولم  
ينزل قال يغسل مامس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي اخرجه) الكلام على الحديث محل  
الغسل وسيأتي الخلاف في نسخه وعدمه والمصنف رحمه الله أو رده هنا للاستدلال به على  
وجوب تقديم الاستنجاء على الغسل لترتيب الموضوع على غسل مامس المرأة منه قال رحمه  
الله وحكم هذا الخبر في ترك الغسل من ذلك منسوخ وسيد كرفي موضعه انتهى

\*(أبواب السوال وسنن الفطرة)\*

\*(باب الحث على السوال وذكر ما يتأكد عنده)\*

(عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السوال مطهرة لافهم  
من ضاعة الرب رواه أحمد والنسائي وهو البخاري تعليق) وأخرجه أيضا ابن حبان موصولا  
من حديث عبد الرحمن بن أبي عتيق سمعت أبي سمعت عائشة بهذا قال ابن حبان أبو  
عتيق هذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي خفاة وقال الحافظ انما هو من رواية ابنه  
عبد الله عنها قال ورواه أحمد بن حنبل عن عبد الله عنها وقد طول الكلام عليه في  
التلخيص قوله أبواب السوال وسنن الفطرة قال أهل اللغة السوال بكسر السين وهو  
يطلق على الفعل وعلى العود الذي يتسوك به وهو مذكر قال الليث وتوثنه العرب  
قال الازهرى هذا من أغاليط الليث القبيحة وذكر صاحب المحكم أنه يؤنث ويذكر  
والسوال فعلك بالسوال ويقال سالك فيه يسوكه سوكا فان قلت استالك لم تذكر الفهم  
وجمع السوال سولا بضم السين ككتاب وكتب وذكر صاحب المحكم انه يجوز سولا بالهمز  
قال النووي ثم قيل ان السوال مأخوذ من سالك اذا دلت وقيل من جاءت الابل تسالك  
أي تتأيل هز الاوهو في اصطلاح العلماء استعمال عودا ونحوه في الاسنان ليذهب  
الصفرة وغيرهاعنوا أما الفطرة فقد اختلف العلماء في المراد بها قال الخطابي ذهب  
أكثر العلماء الى انها السنة وكذا ذكر جماعة غير الخطابي وقيل هي الدين حكاه في الفتح  
عن طائفة من العلماء وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وقال الراغب أصل الفطرة الشق  
طولا ويطلق على الوهي وعلى الاختراع وقال أبو شامة أصل الفطرة الخلقة المبتدأة  
ومنه فطر السموات والارض أي المبتدئ خلقهن والمراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
كل مولود يولد على الفطرة أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه وفيه إشارة الى قوله تعالى فطرة  
الله التي فطر الناس عليها والمعنى ان كل أحد ولد ترك في وقت ولادته وما يؤديه اليه نظره

مثل صدق تقول كذبي الحديث  
وصدقني الحديث وكذب  
بالتشديد يتعدى الى مفعول  
واحد وهما من غرائب الالفاظ  
لخفاتهما الخفاء لان الزيادة  
تناسب الزيادة وبالعكس  
والاهم هنا بالعكس (قال) أي أبو  
سفيان وسقط لفظ قال للكريمة  
وأبى الوقت وكذا هي ساقطة من  
اليونانية مطلقا فاشكل ظاهره  
وبإثباته يزول الاشكال (فوالله  
لولا الحياء) وفي نسخة كريمة لولا  
ان الحياء (من ان يأتروا على)  
بضم المثناة وكسرها وعلى بمعنى  
عنى أي رفقتي بروون عني (كذبا)  
بالتنكير وفي غير الفرع وأصله  
الكذب فاعاب به لانه قبيح ولو  
على عدو (الكذب عنه) أي  
لاخبرت عن حاله بكذب لبعضى  
اياه ولا يصلي وأبوى الوقت وذو  
عن الجوى الكذب عليه وفيه  
دليل على أنهم كانوا يستحقون  
الكذب اما بالاخذ عن الشارع  
السابق أو بالعرف وفي قوله يأتروا  
دون قوله يكذبوا دليل على أنه  
كان وانما منهم بعدم التكذيب  
ان لو كذب لاشتمواهم معه في  
عداوة النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم لكنه ترك ذلك استحسانا  
وانفة من أن يتحدوا بذلك  
بعد ان يرجعوا فيصير عند سامعي  
ذلك كذبا وفي رواية ابن ابي عمير  
التصريح بذلك وانظروا فوالله  
لو قد كذبت ما ردوا على ولكني  
كنت امرا أسبدا أتكرم عن  
الكذب وعلمت أن أسير ما في

ذلك ان انا كذبت ان يحفظوا  
ذلك عنى ثم بعد ثوابه فلم اكذب  
وزاد ابن المصنف في روايته قال  
ابو سفيان فوالله ما رأيت من  
رجل قط كان أدهى من ذلك  
الاقول يعني هرقل (ثم كان  
أول ما سألني عنه) بنصب أول  
وبه جاءت الرواية ويجوز رفعه  
على الاممية لكان وذكر العيني  
وروده رواية ولم يصرح به في الفتح  
(أن قال كف من به) عليه الصلاة  
والسلام (فيكم) أى ما حال نسبه  
أهو من أشرفكم أم لا) قلت هو  
فيه اذو نسب) أى صاحب نسب  
عظيم فالمتنوبين للعظيم وأشكل  
هذا على بعض الشارحين وهذا  
وجهه (قال) هرقل (فهل قال  
هذا القول منكم) أى من قريش  
أو العرب وبسته فادمنه ان  
الشفاهى بعم لانه لم يرد الخاطمين  
فقط وكذا قوله فهل قالتموه  
وقوله بماذا يا مكرم كاسياني  
(أحدث) بتشديد الطاء المضموه  
مع فتح القاف وقد يضمن وقد  
تخفف الطاء وتفتح القاف ولا  
يستعمل الا فى الماضى المنى  
واستعمل هنا بغير اداة التنى  
وهو نادر واجب بأن الاستفهام  
حكمه حكم التنى كأنه قال هل  
قال هذا القول أحد أوليقله  
أحمد قط (قبله) بالنصب على  
الظرفية وللأصلي والكشهمي  
وكرهه وابن عساكر مثله بدل قوله  
قبله وحديثه يكون بدلا من قوله  
هذا القول قال أبو سفيان (قلت لا)  
أى ليقوله أحد قبله (قال) هرقل

لا اذ الى الدين الحق وحوال التوجيه لو يؤيده أيضا قوله تعالى فاقم وجهك للدين حنيفا  
فطره الله واليه يدير في بقية الحديث بحيث عقبه بقوله فاقم وجهك لله ودينه  
والحديث يدل على مشروعية السؤال لانه سبب انقضاء الفهم وموجب رضا الله على  
فاعله وقد أطلق فيه السؤال ولم يخصه بوقت معين ولا بحالة مخصوصة فاشعر بمطلق  
شريعته وهو من السنن المؤكدة وليس بواجب في حال من الاحوال المناسبة أى في حديث  
أبي هريرة لولان أشق على امتى لامرهم بالسؤال ونحوه قال النووي باجماع من بعده  
به في الاجماع وحكى أبو حامد الاسفرايينى عن داود الظاهري انه أوجب في الصلاة وحكى  
المساردي عنه انه واجب لا تبطل الصلاة بتركه وحكى عن ابي حنيفة بن راهويه انه واجب  
تبطل الصلاة بتركه عدم اقل النووي رقد انكر أصحابنا المتأخرون على الشيخ أبي حامد  
وغیره فقل الوجوب عن داود وقالوا مذهبنا انه سنة كالجماعة ولو صح إيجابه عن داود لم  
يضر بخالفته في انعقاد الاجماع على المنار الذى عليه المحققون والا كقولهم قال وأما  
اسحق فلم يصح هذا الحكمى عنه انتهى وعدم الاعتماد بخلاف داود مع علمه وورعه وأخذ  
جماعة من الأئمة الا كبر بمذهبه من التعصبات التى لا مستند لها الا مجرد الهوى  
والعصبية وقد كثرت هذا الجنس فى أهل المذاهب وما أدري ما هو البرهان الذى قام لهؤلاء  
المحققين حتى أخرجوه من دائرة علماء المسلمين فان كان لما وقع منه من المقالات المستبعدة  
فهى بالنسبة الى مقالات غيره المؤسسة على محض الرأى المضادة لصريح الرواية فى خبر  
القصة المتباعدة فان التعويل على الرأى وعدم الاعتماده بعلم الادلة قد أفضى بقوم الى  
المذهب بمذاهب لا يوافق الشرع منها الا القليل النادر وأما دارد فبما فى مذهبه من  
البدع التى أوقعه فيها فتمسك بالظاهر وجوده عليه هى فى غاية الندرة ولكن ما هو  
النفوس سريرة لا تعلم قال النووي والسؤال مستحب فى جميع الاوقات لكن فى خمسة  
أوقات أشد استحبابا أحدها عند الصلاة واه كان متطهرا بجماء أو بقراب أو غير متطهر  
بكن لا يجدها ولا ترابا الثانى عند الوضوء الثالث عند قراءة القرآن الرابع عند  
الاستيقاظ من النوم الخامس عند تغير الفهم وتغيره يكون بأشياء منها ترك الأكل والشرب  
ومنها أكل ما له رائحة كريهة ومنها طول السكوت ومنها كثرة الكلام وقد قامت  
الدلة على استحبابه فى جميع هذه الحالات التى ذكر وسياقى ذكر بعضها فى هذا الباب قال  
ومذهب الشافعى ان السؤال يكره للصائم بعد زوال الشمس الى ان تزول رائحة الخوف  
المستحبة وسياقى الكلام عليه فى باب السؤال للصائم ان شاء الله ويستحب ان يستأذ  
بعود من أركب وبأى شئ استأذك ثم يزىل التغيير حصل السؤال كالحرقه الخشب  
والاشنان وللشفاة فى السؤال آداب وهيات لا ينبغي لانتظان الاعترا بئى منها الآن  
يكون موافقا لما ورد عن الشارع ولقد ذكره فى أوقات وعلى حالات حتى كاد يفضى ذلك  
الى ترك هذه السنة الجليلة واطراحها وهى أمر من أمور التبرعة ظهر ظهور النهار

(فهل كان من آباءه من) بكسر الميم

حرف جر (ملك) بفتح الميم وكسر اللام صفة مشبهة وهذه رواية كريمة والإصميلي وابن الوقت وابن عساكر ورواه ابن عساكر في نسخة وابودر عن الكشميني من بفتح الميم اسم موصول وملك فعل ماض ولابي ذر كافي الفتح فهل كان من آباءه ملك باسقاط من رادول أشهر وأرجح والمعنى في الثلاثة واحد (قلت لا قال) هرقل (فأشرف الناس بقبهونه أم ضعفاؤهم) وعند المؤلف في التفسير أتبعه أشرف الناس بآباءت همزة الاستفهام وللاربعة فأشرف الناس أتبعوه قال ابو سفيان (قلت) ولغير الاربعة فقلت (بل ضعفاؤهم) أي أتبعوه والشرف علو الحسب والمجد والمكان العالي وقد شرف بالضم فهو شريف وقوم شرفاء وأشرف والمراد هنا اهل الخوة والتكبر منهم لا كل شريف حتى لا يرده مثل ابي بكر وعمر واما الهامان اسلم قبل هذا السؤال كذا في الفتح وتعبه الميمى بأن العمرين وحجة كانوا من اهل الخوة فقول ابي سفيان جرى على الغالب ووقع في رواية ابن ابي حنيفة تبعه معنا الضم والماكين والاحداث واما ذرو الأنساب والشرف فأتبعه منهم احد قال الحافظ وهو محمول على الاكثر الاغلب (قال) هرقل (ايزيدون ام ينقصون) هم همزة الاستفهام وفي رواية سيوف آل عمران باسقاطها وحزم ابن مالك بجوازه مطلقا خلافاً لخصه بالشعر قال ابو سفيان (قلت بل

وقبله من سكان البصرة أهل الانجاد والاعوار قبل لا مظهره للعلم الماهرة بكسر الميم وفتح قال في الديوان الفتح أنصح (وعن زيد بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لآخرت صلاة العشاء الى ثلث الليل ولا مرتهم بالسؤال عند كل صلاة رواه أجدو الترمذي وصححه) الحديث رواه الحاكم من حديث أبي هريرة بالفظ لقرضت عليهم السؤال مع الوضوء ولاخرت صلاة العشاء الى نصف الليل وروى النسائي الجملة الاولى ورواه العقيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق أخرى عن سعد بن عبد الله ورواه ابو داود ومسلم بالفظ لولا أن أشق على المؤمن من لاهرتهم بتأخير العشاء والسؤال عند كل صلاة ورواه أيضاً ابو داود عن زيد بن خالد بالفظ الذي في الكتاب ورواه البزار وأحمد من حديث علي بن فضال وروى الجملة الاولى أيضاً الترمذي وأحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة وافظ الترمذي الى ثلث الليل أو نصفه وافظ أجدو ابن حبان الى ثلث الليل ولم يشك وروى الجملة الثانية للنسائي وأحمد وابن خزيمة من حديث أبي هريرة وعلقها البخاري وروى ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لآخرتهم بالسؤال مع الوضوء عند كل صلاة وروى ابن أبي حنيفة في تاريخه بسند حسن عن ام حبيبة لولا أن أشق على أمتي لآخرتهم بالسؤال عند كل صلاة كما يتوضئون والحديث يدل على نذية تأخير العشاء الى ثلث الليل لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول فاذا ثبت وجود الاول ثبت امتناع الثاني وبقي المذهب ومحل الكلام على هذه الجملة الصلاة ان شاء الله تعالى ويدل أيضاً على نذية السؤال بمثل ما ذكرناه في صلاة العشاء ويرد على من قال لا يستحب السؤال للصلاة وقد نسيه في البحر الى اكثر ويرد مذهب الظاهرية القائلين بالوجوب ان صح عنهم وقد سبق كلام النووي في ذلك (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا أن أشق على أمتي لآخرتهم بالسؤال عند كل صلاة رواه الجماعة وفي رواية لا احمد لآخرتهم بالسؤال مع كل وضوء وللبخاري تعليقاً لآخرتهم بالسؤال عند كل وضوء قال وروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الحديث قال ابن منده اسناده مجمع على صحته وقال النووي غلط بعض الأئمة الكبار فزعم أن البخاري لم يخبر به وهو خطأ منه وقد أخرجه من حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وليس هو في الموطأ من هذا الوجه بل هو فيه عن ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة قال لولا أن أشق على أمتي لآخرتهم بالسؤال مع كل وضوء ولم يصرح برفعه قال ابن عبد البر وحكمه الرفع وقد رواه الشافعي عن مالك جرفوعا وفي الباب عن زيد بن خالد عند الترمذي وأبي داود وعن علي بن أحمد وعن أم حبيبة عند أحمد أيضاً وعن عبد الله بن عمرو وسهل بن سعد وجابر أنس عن عبد الله بن نعيم قال الحافظ واسناد بعضها حسن وعن ابن الزبير عند الطبراني وعن ابن عمر وجهه من أبي طالب عند الطبراني أيضاً والحديث الاستفهام وفي رواية سيوف آل عمران باسقاطها وحزم ابن مالك بجوازه مطلقاً خلافاً لخصه بالشعر قال ابو سفيان (قلت بل

يزيدون قال (هرقل) فهل يرث أحدهم من خطبة لديه بعد أن يدخل فيه) بخطبة بعضهم أوله وقضه كذا في الفقه وقعبه العيني فقال الخطبة بالتاء انما هي بالنسخ فقط والخط بلا تاء يجوز فيه الضم والفتح مع أن الفتح يأتي بفتح الخاء والخط بالضم يجوز فيه الوجهان ضم الخاء معه وامكانها انتهى وفي رواية الحموي والمسئلة بخطبة بضم السين وسكون الخاء واخرج بهما من ارتد مكرها او لا يخط لدين الاسلام بل لرغبة في غيره كخط نفساني كما وقع لعبد الله بن جبرش اي فهل يرث أحدهم كراهة وعدم رضا أو ساخطا قال أبو سفيان (قلت لا) وانما سأل عن الارتداد لان من دخل على بصيرة في أمر محقق لا يرجع عنه بخلاف من دخل في أباطيل (قال) هرقل (فهل كنتم تنتموه بالكذب) على الناس (قيل) أن يقول ما قال قال أبو سفيان (قلت لا) وانما سأل عن السؤال عن نفس الكذب الى السؤال عن التهمة تقرير الهم على صدقه لان التهمة اذا انتفت انتفى سببها ولهذا عقبه بالسؤال عن العذر (قال) هرقل (فهل يغدر) أي يتقضى العهد قال أبو سفيان (قلت لا ونحن منه) اي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (في مدة) اي مدة صلح الحديبية أو غيبته وانقطاع أخباره عنا (لا تدري ما هو فاعل فيما) اي في المدة وفيه

يدل على أن السؤال غير واجب وعلى شريعته عند الوضوء وعند الصلاة لانه اذا ذهب الوجوب بقي التدب كما تقدم وعلى أن الأمر للوجوب لان كلمة لا تدل على انتفاء الشيء لوجود غيره فيه دل على انتفاء الامر لوجود المشقة والمنع لاجل المشقة انما هو الوجوب لا الاستحباب فان استحباب السؤال ثابت عند كل صلاة فيقتضي ذلك ان الامر للوجوب وفيه خلاف في الاصول على أقوال ويدل الحديث أيضا على أن المندوب غير مأمور به لمثل ما ذكرناه وفيه أيضا خلاف في الاصول منهور ويدل أيضا على أن للنبي صلى الله عليه وسلم ان يحكم بالاجتهاد ولا يتوقف حكمه على النص بلعله المشقة سببا لعدم الامر منه ولو كان الامر موقوفا على النص لكان سبب عدم الامر منه عدم النص لا مجرد المشقة وفيه احتمال للبحث والتأويل كما قال ابن دقيق العيم وهو أيضا يدل بعينه على استحباب السؤال للصائم بعد الزوال لان الصلوات الواقعتين بعده داخلتان تحت عموم الصلاة فلا تتم دعوى الكراهة الابدليل يحصه هذه العموم وسما في الكلام على ذلك (وعن المقدم بن شريح عن أبيه قال قلت لعائشة رضي

الله عنها بأى شيء كان يبدأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل بيته قالت بالسؤال رواه الجماعة الا البخاري والترمذي) الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وفيه بيان فضيلة السؤال في جميع الاوقات وشدة الاحتمام به وتكراره لعدم تقييده بوقت الصلاة والوضوء (وعن حذيفة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام من الليل يشوص فاه بالسؤال رواه الجماعة الا الترمذي والشيوخ الدلائل والنسائي عن حذيفة قال كانوا مر بالسؤال اذا قنما من الليل) الحديث متفق عليه من حديث حذيفة بلفظ كان اذا قام من النوم يشوص فاه بالسؤال وفي لفظ لمسلم كان اذا قام ليتجسس يشوص فاه بالسؤال واستغرب ابن منده هذه الزيادة وقد رواها الطبراني من وجه آخر بلفظ كانوا مر بالسؤال اذا قنما من الليل ورواه أيضا النسائي كما في حديث الباب ورواه مسلم وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس في قصة نومه عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فلما استيقظ من منامه اتى طهوره فأخذ سواكفاستألف وفي رواية أبي داود التصريح بتكرار ذلك وفي رواية الطبراني كان يستألف من الليل مرتين أو ثلاثا وفي رواية له عن الفضل بن عباس لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم الى الصلاة بالليل الا استن ورواه أبو داود ومن حديث عائشة بلفظ كان يوضع لسواكه ووضوءه فاذا قام من الليل ليختل ثم استألف وصحبه ابن منده ورواه ابن ماجه والطبراني من وجه آخر عن ابن أبي مليكة عن اوصحبه الحاكم وابن السكن ورواه أبو داود عن عائشة أيضا بلفظ كان لا يرقد من ليل ولا نهار فيستيقظ الا تسألف قبل ان يتوضأ وفيه على وزيد في الباب عن ابن عمر عند أحمد وعن معاوية عند الطبراني واسناده ضعيف وعن أنس عند البيهقي وعن أبي أيوب عند أبي نعيم قال الحافظ وكها ضعيفة قوله يشوص فاه بضم المعجمة وبسكون الواو

(قال) ابو سفيان (ولم يمكن)  
بالداه او الياء (كلمة ادخل فيها شيئا)  
انتقصه به (غير هذه الكلمة) على  
ان التنقيص هنا امر نسبي لان  
من يتطوع به لم يرفع رتبة  
من يجوز وقوع ذلك منه في الجملة  
وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم  
معروفا عندهم بالاستقراء من  
عادته انه لا يغدروا لكن لما كان  
الامر مغيبا لانه مستقبل آمن  
أبو سفيان ان ينسب في ذلك الى  
الكذب واهذا أوردته على التردد  
ومن ثم لم يروج هرقل على هذا  
التقدم منه وقد صرح ابن اسحق  
في روايته بذلك (قال) هرقل  
(فهو) قائلوه) نسب ابتداء  
القتال اليهم ولم ينسبه اليه صلى  
الله عليه وآله وسلم لما اطلع عليه  
من أن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم لا يبدأ قومة بالقتال حتى  
يقاتلوه قال أبو سفيان (قلت  
نعم) قائلناه (قال) هرقل  
(فكيف كان قتالكم اياه) وهذا  
أوضح من قتالكموه باتصال  
الضمير فلذلك فصله وصوبه العيني  
تبعنا النص الزمخشري قال ابو  
سفيان (قلت) ولا ضي لي قال  
(الحرب بيننا وبينه سجال)  
بكسر أوله والحرب اسم جنس  
والسجال اسم جمع واهذا جعل  
خبر حرب كذا في الفتح وثقه به  
العيثي بان السجال ليس اسم  
جمع بل هو جمع وبينهما فرق  
وجوز ان يكون سجال بمعنى  
المساجلة فلا يرد اليه وال أصلا

الواو شاحبه بنوصه وما صبه يوصه اذا غسله والشوص بالفتح الغسل والتنظيف كذا في  
الصباح وقبل الغسل وقبل التيممة وقبل الدلك وقبل الامر ارفع على الاسنان من أسفل  
الى فوق وعكسه الخطأ فقال هو ذلك الاسنان بالسواك والاصابع عرضا والجديت  
يدل على استحباب السواك عند القيام من النوم لانه مقتض لتغير الفم لما يتصاعد  
اليه من أبخرة المعدة والسواك ينظفه واهذا ارشد اليه وظاهر قوله من الليل ومن  
النوم العموم لجميع الاوقات قال ابن دقيق العيد ويحتمل ان يخص بما اذا قام الى  
الصلاة قال الحافظ ويدل عليه رواية البخاري بالفظ اذا قام للتبجيد وسلم نحوه انتهى  
فيحمل المطاق على المقيّد ولكنه بعد معرفة أن العلة للتنظيف لا يتم ذلك لانه مندوب  
اليه في جميع الاحوال (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
لا يركب الا ولا يركب الا فيستيقظ الاتسول رواه احمد وابوداود) الحديث آخرجه أيضا  
ابن ابي شيبة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فقهه في الذي قبله

\*(باب تسوك المتوضئ بأصبعه عند المضضة)\*

(عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه دعا بكوز من ماء فغسل وجهه وكفيه ثلاثا  
وغضمض ثلاثا فادخل بعض أصابعه في فيه واستنشق ثلاثا وغسل ذراعيه ثلاثا ومسح  
رأسه واحدة وذكر باقي الحديث وقال هكذا كان وضوء نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم  
رواه أحمد) الحديث يأتي الكلام على اطرافه في الوضوء وقد ساقه المصنف للاستدلال  
بقوله فادخل بعض أصابعه في فيه على أنه يجزئ التسوك بالاصبع وقد روى ابن عدي  
والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن المشي عن النضر بن أنس عن أنس مرفوعا  
بلفظ يجزئ من السواك الاصابع قال الحافظ وفي اسناده نظر وقال ايضا لا يرى  
بسنده بأسا وقال البيهقي المحفوظ عن ابن المنق عن بعض اهل بيته عن أنس نحوه ورواه  
ابو نعيم والطبراني وابن عدي من حديث عائشة وفيه المشي بن الصباح ورواه ابو نعيم ايضا  
من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده وكثير ضعفه وقال الحافظ  
واصح من ذلك ما رواه احمد في مسنده من حديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه وذكر  
حديث الباب وروى ابو عبيد في كتاب الطهور عن عثمان أنه كان اذا توضأ بسواك فاه  
بأصبعه وروى الطبراني في الاوسط من حديث عائشة قالت يا رسول الله الرجل يذهب فوه  
أيسمك قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل أصبعه في فيه رواه باسناد فيه عيسى بن عبد  
الله الانصاري وقال لا يروى الا بهذا الاسناد قال الحافظ وعيسى ضعيفه ابن حبان وذكر  
له ابن عدي هذا الحديث من منكره

\*(باب السواك للصائم)\*

(عن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا أحصى يتسوك وهو  
صائم رواه أحمد وابوداود والترمذي وقال حديث حسن) قال الحافظ رواه أصحاب

روى هذه الجملة تنبيه بليغ شبه  
 الحرب بالسجال مع حذف أداة  
 التشبيه لقصد المبالغة كقولك  
 تريد أسدوارا بالسجال الذوب  
 يعني الحرب ينفنا وبينه نوب  
 نوبة لنا ونوبه كالمستقيمين إذا  
 كان بينهم ما دلوي يستقي أحدهما  
 دلوا والآخر دلوا (بنيال منا  
 وننال منه) أي يصيب منا  
 ونصيب منه أشار أبو سفيان  
 بذلك إلى ما وقع بينهم في غزوة بدر  
 وغزو أحد وقد صرح بذلك أبو  
 سفيان يوم أحد قال البلقيني  
 هذه الحكمة في ادسية أيضا  
 لأنهم لم ينالوا منه صلى الله عليه  
 وآله وسلم قط وغاية ما في غزوة  
 أحد أن بعض المقاتلين قتل  
 وكانت العزة والنصرة للمؤمنين  
 وتعب بأنه قد وقعت المقاتلة  
 بينه صلى الله عليه وآله وسلم  
 وبينهم قبل هذه القصة في ثلاثة  
 مواطن بدر واحد وانفقد  
 قاصب المسلمون من المشركين  
 في بدر وعكسه في أحد واصيب  
 من الطائفتين ناس قليل  
 في الخندق فصح قول أبي سفيان  
 يصيب منا وتصيب منه وحينئذ  
 فلا دسية هنا في كلامه كما لا يخفى  
 والجملة تفسيرية لا محالة لها من  
 الاعراب (قال) هرقل (ما) وفي  
 بعض الاصول بما وفي نسخة  
 (ذا يهر كم) أي ما الذي يأمركم به  
 وفيه دلالة على أن الرسول من شأنه  
 أن يأمر قومه قال أبو سفيان  
 (قلت يقولوا عبدوا الله وحده)  
 فيه أن الأمر مفعول مفعول لا

السنن وابن خزيمة وعقابه البخاري وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف قال ابن خزيمة  
 وأنا أبرأ من عهده لكن حسن الحديث غيره وقال الحافظ أيضا اسناده حسن والحديث  
 يدل على استحباب السؤال للصائم من غير تقييد بوقت دون وقت وهو يرد على الشافعي  
 قوله بالكرامة بعد الزوال للصائم مستدلا بحديث الخلف الذي سيأتي وقد نقل الترمذي  
 أن الشافعي قال لا بأس بالسؤال للصائم أول النهار وآخره واختاره جماعة من أصحابه منهم  
 أبو شامة وابن عبد السلام والنووي والمزني قال ابن عبد السلام في قواعد الكبرى  
 وقد فضل الشافعي تحمل الصائم مشقة راحة الخلف على إزالته بالسؤال مستدلا بأن  
 ثوابه أطيب من ربح المسك ولا يوافق الشافعي على ذلك إذا يلزم من ذكر ثواب العمل أن  
 يكون أفضل من غيره لأنه لا يلزم من ذكر الفضيلة حصول الربحان بالفضيلة لا ترى أن  
 الورع عند الشافعي في قوله الجديد أفضل من ركعتي الفجر مع قوله عليه السلام ركعتا  
 الفجر خير من الدنيا وما فيها وكم من عبادة قد أثنى الشارع عليها وذكروا فضيلتها وغيرها  
 أفضل منها وهذا من باب تراحم المصلحين اللتين لا يمكن الجمع بينهما فان السؤال النوع  
 من التطهر المشروع لأجل الرب سبحانه لأن مخاطبة العظماء مع طهارة الافواه تعظيم  
 لاشك فيه ولا جله شرع السؤال وليس في الخلف تعظيم ولا اجلال فكيف يقال إن  
 فضيلة الخلف تربي على تعظيم ذي الجلال بتطبيب الافواه إلى أن قال والذي ذكره  
 الشافعي رحمه الله يخصص للعام بمجرد الاستدلال المذكور والمعارض بما ذكرنا قال الحافظ  
 في التلخيص استدلال أصحابنا بحديث خلف فم الصائم على كراهة الاستقبال بعد الزوال  
 لمن يكون صائما فيه نظرا لمن في رواية للدارقطني عن أبي هريرة قال قال السؤال إلى  
 العصر فاذا صليت فالله فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لخلف فم  
 الصائم الحديث قال وقد عارضه حديث عاصم بن ربيعة يعني حديث الباب وقال في  
 الباب حديث علي إذا صمت فاستاكوا بالعداة ولا تستاكوا بالعشى فإنه ليس من صائم  
 تيمس شقنائه بالعشى الا كانت له نور ابن عبيد يوم القيامة أخرجه البيهقي قال الحافظ  
 واسناده ضعيف انتهى وقول أبي هريرة مع كونه لا يدل على المطلوب لاجتماعه على أن  
 فيه عمر بن قيس وهو متروك وكذلك حديث علي مع ضعفه لم يصرح فيه بالرفع فالحق أنه  
 يستحب السؤال للصائم أول النهار وآخره وهو مذهب جمهور الأئمة (وعن عائشة)

رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خير خصال الصائم السؤال  
 رواه ابن ماجه قال البخاري وقال ابن عمر (سألك أول النهار وآخره) الحديث قال  
 في التلخيص هو ضعيف ورواه أبو نعيم من طريقين آخرين عنها وروى النسائي  
 في الكنى والعقيلي وابن حبان في الضعفاء والبيهقي من طريق عاصم عن أنس يسألك  
 الصائم أول النهار وآخره برطب السؤال ويأبسه ورفعته وفيه إبراهيم بن بطار  
 الخوارزمي قال البيهقي انقربه إبراهيم بن بطار ويقال إبراهيم بن عبد الرحمن قاضي



أتى بقوله اعبدوا الله في جواب  
ما يأمركم وهو من أحسن الادلّة  
في هذه المسئلة لأن أبا سفيان بن  
أهل اللسان وكذلك الراوى عنه  
ابن عباس بل هو من أفصحهم  
(ولا تشر كوابه سبأ) بالواو وفي  
رواية المسئلة على بسقاط الواو  
فتكون تأ كيدا لقوله وحده  
وهذه الجلة من عطف المثني على  
المثبت وعطف الخاص على العام  
على حد تنزل الملائكة والروح  
فان عبادة تعمالى أعم من عدم  
الاشراك به (واتر كواما يقول  
آبؤكم) من عبادة الاصنام  
وغريرها فبهي كلمة طامعة لتترك  
ما كانوا عليه في الجاهلية وانما  
ذكر الالباء تنبيها على عذرهم في  
مخالفتهم له لان الالباء قدوة عند  
الغريقين أى عبادة الاوثان  
والنصارى (ويأمرنا بالصلاة)

المعهودة المقتضية بالتكبير والمختصة  
بالتسليم وفي نسخة بن زيادة الزكاة  
واقتران الصلاة بالزكاة معناد في  
الشرح وفي يأمرنا بعده قوله  
يقول اعبدوا الله اشارة الى أن  
الغاية بين الامرين لما يترتب  
على مخالفتهم اذ يخالف الاول  
كانر والثاني عاص (والصدق)  
وهو القول المطابق للواقع وفي  
رواية للمؤلف بالصدق بدل  
الصدق ورجحها البلقيني قال  
الحافظ ويقوم ارواية المؤلف  
في التفسير والزكاة وقد ثبت  
عنده من رواية أبي ذر عن شيخه  
الكشمي بن والسر خسي الاقظان  
الصدق والصدق (والعفاف)

خوارزم وهو منكر الحديث وقال ابن حبان لا يصح ولا أصل له من حديث النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم ولا من حديث أنس وذكره ابن الجوزي في الموضوعات قال الحافظ  
قلت له شاهد من حديث معاذ رواه الطبراني في الكبير وقال احمد بن منيع في مسنده  
حدثنا الهيثم بن خارجة حدثنا يحيى بن حمزة عن النعمان بن المنذر عن عطاء وطاوس  
ومجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسولك وهو صائم الحديث يدل  
على أن السؤال من خير خصال الصائم من غير فرق بين قبل الزوال وبعده وقد تقدم  
الكلام على ذلك في الحديث الاول (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك متفق عليه) الحديث له طرق وألفاظ  
ورواه مسلم من حديث أبي سعيد والبراء من حديث علي وابن حبان من حديث الحرث  
الاشعري وأحمد من حديث ابن مسعود والحسن بن سفيان من حديث جابر قوله  
خلوف بضم الخاء قال القاضي عياض قيدناه عن المتنقين بالضم وأكثرا الحديثين يفتحون  
خاء وهو خطأ وعنده الخطابي في غلطات الحديثين وهو تقييد براءحة الفم وقد استدل  
الشافعي بالحديث على كراهة الاستيمالة بعد الزوال للصائم لانه ينيل الخلوف الذي هو  
أطيب عند الله من ريح المسك وهذا الاستدلال لا يفتض التخصيص الاحاديث  
القاضية باستحباب السؤال على العموم ولا على معارضة تلك الخصوصات وقد سبق  
الكلام على ذلك في حديث عامر بن ربيعة قال المصنف رحمه الله وبه احتج من كره  
السؤال للصائم بعد الزوال انتهى

### \* (باب سنن الفطرة) \*

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الفطرة  
الاستحداد والختان وقص الشارب وتقليم الاظفار ورواء الجساعة) قوله  
خمس من الفطرة قد تقدم الكلام فيه في أول أبواب السؤال والمراد بقوله خمس من  
الفطرة في حديث الباب ان هذه الاشياء اذا فعلت انصف فاعلمها بالفطرة التي فطر الله  
العباد عليها وحشهم عليها واستحبها لهم ليكونوا على أكمل الصفات وأشرفها صورة  
وقد رد البيضاوى الفطرة في حديث الباب الى مجموع ما ورد في معناه مما تقدم فقال  
هي السنة القديمة التي اختارها الانبياء وانفقت عليها الشرائع فكأنهم أمر جليل  
ينطوون عليها وسوغ الابتداء بالذكورة في قوله خمس انه صفة موصوف بمحذوف  
والتقدير خصال خمس ثم فسر هأ أو على الاضافة أى خمس خصال ويجوز أن يكون خبر  
مبتدأ محذوف والتقدير الذي شرع لكم خمس قوله الاستحداد هو حلق العانة سمي  
استحدادا لاستعمال الحديد وهي الموسى وهو سنة بالاتفاق ويكون بالملق والقص  
والنصف والنورة قال النووي والافضل الملحق والمراد بالعانة الشعر فوق ذكر الرجل  
وحوايه وكذلك الشعر الذي حول فرج المرأة ونقل عن أبي العباس بن سريج انه



بفتح العين أى الكف عن  
 المحارم وخوارم المروة  
 (والصلة) للارحام وهى كل ذى  
 رحم لاقتل منها لكنه لو فرضت  
 الاثوثة مع الذكورة أو كل ذى  
 قرابة والصحيح عمومها فى كل  
 ما أمر الله به أن يوصل كالصدقة  
 والبر والانعاش قال فى التوضيح  
 من تأمل ما استقرأه هرقل من  
 هذه الاوصاف تبين له حسن  
 ما استوصف أمره واستبرأه من  
 حاله ولله دوره من رجل ما كان  
 أعقله لو ساعدته المقادير بتخايد  
 ملكه والاتباع (فقال) هرقل  
 (لترجمان قل له) اى لابي سفيان  
 (سألتك عن) رتبة (نسبه)  
 فيكم أهو شريف أم لا (فذكرت  
 أنه فيكم ذو) اى صاحب (نسب)  
 شريف عظيم (فكذلك) بالقاء  
 وللاربعة وكذلك (الرسول تبعث  
 فى) أشرف (نسب قومها)  
 الظاهر أن اخبار هرقل بالجزم  
 كان عن العلم المقرر عنده فى  
 الكتب السابقة (وسألتك هل  
 قال أحد) ولاى ذر باسقاط هل  
 (منكم هذا القول) زادنى  
 نسخة قبله (فذكرت أن لا  
 فقلت) اى فى نفسى وأطلق  
 على حديث النفس قولاً (لو كان  
 أحد قال هذا القول قبله لكانت  
 رجل يأتى بقول قيل قبله) اى  
 يقدمى ولاى ذر عن الكتب  
 يأتى (وسألتك هل كان من  
 آتاه من ملك) والكشيمى من  
 ذلك يفتح الميم (فذكرت أن لا  
 قلت) وللأصلي وابن عساكر

الشعر الثابت حول حلقة الدبر قال النووى فيحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع  
 ما على القبل والدبر وحولهما انتهى وأقول الاستعداد أن كان فى اللغة حلق العانة كما  
 ذكره النووى فلا دليل على سنية حلق الشعر الثابت حول الدبر وإن كان الاحتلاق  
 بالحديد كما فى القاموس فلا شك أنه أهم من حلق العانة ولكنه وقع فى مسلم وغيره بدل  
 الاستعداد فى حديث عشر من الفطرة حلق العانة فيكون مبيهاً لالطلاق الاستعداد فى  
 حديث خمس من الفطرة فلا يتم دعوى سنية حلق شعر الدبر أو استحبابه الا بدليل ولم  
 نقف على حلق شعر الدبر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولا من فعل أحد من أصحابه قوله  
 والختان اختلاف فى وجوبه وسأبقى الكلام عليه فى الباب الذى بعده هذا والختان  
 قطع جميع الجلدة التى تغطى الحشفة حتى تتكشف جميع الحشفة وفى المرأة قطع أدنى  
 جزء من الجلدة التى فى أعلى الفرج قوله وقص الشارب هو سنة بالاتفاق والقاص مخبر  
 بين أن يتولى ذلك بنفسه أو يوليه غيره لمحصل المقصود بخلاف الأبط والعانة وسأبقى  
 مقدار ما يقص منه فى باب أخذ الشارب قوله وتنف الأبط هو سنة بالاتفاق أيضاً قال  
 النووى والافضل فيه التنف ان قوى عليه ويحصل أيضاً بالخلق والنورة وحكى عن  
 يونس بن عبد الأعلى قال دخلت على الشافعى وعنده المزين يحلق أبطه فقال الشافعى  
 علمت أن السنة التنف ولكن لا أقوى على الوجع ويستحب أن يبدأ بالأبط الا عين  
 لم حديث التيم وفيه كان يجنبه التيم فى تنعله وترجله وطهوره وفى شأنه كله وكذلك  
 يستحب أن يبدأ فى قص الشارب بالجانب الايمن لهذا الحديث قوله تقليم الاظفار وقع  
 فى الرواية الثانية فى صحيح مسلم وغيره قص الاظفار وهو سنة بالاتفاق أيضاً والتقليم  
 تفعل من القلم وهو التقطع قال النووى ويستحب أن يبدأ باليدى قبل الرجلين فيبدأ  
 بمسحة يده اليمنى ثم الوسطى ثم البصر ثم الخصر ثم الابهام ثم يعود الى اليسرى فيبدأ  
 بخصرها ثم ينعصرها الى آخره ثم يعود الى الرجل اليمنى فيبدأ بخصرها ويختم بخصر  
 اليسرى انتهى (وعن أنس بن مالك قال وقت لنا فى قص الشارب وتقليم الاظفار

أحمد والترمذى والنسائى وأبو داود وقالوا وقت لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قوله وقت لنا فى الرواية الاولى على البناء للعجول وقد وقع خلاف فى علم الاصول  
 والاصطلاح هل هى صيغة رفع أو لا والاكثر انها صيغة رفع الى النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم اذا قالها الصحابى مثل قوله آخرنا بكذا ونهينا عن كذا وقد صرح فى الرواية الثانية  
 من حديث الباب بأن الوقت هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارتفع الاحتمال لكن  
 فى اسنادها صدقة بن موسى أبو المغيرة ويقال أبو محمد السلى البصرى الدقيقى قال يحيى بن  
 معين ليس بشئ وقال مرة ضعيف وقال النسائى ضعيف وقال الترمذى ليس بالحافظ  
 وقال أبو حاتم الرازى ابن الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالقوى وقال أبو حاتم

ابن حبان كان شيخا صالحا الا ان الحديث لم يكن صناعته فسكان اذا روى قلب الاخبار حتى خرج عن خد الاحتجاج به وقد اخرج الرواية الاولى في صحيح مسلم عن يحيى بن يحيى وقتيبة كلاهما عن جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني عن أنس بن مالك بذلك اللفظ قال القاضي عياض قال العقيلي في حديث جعفر هذا نظر وقال أبو عمر بن عبد البر لم يروه الا جعفر بن سليمان وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه قال النووي وقد وثق كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان ويكنى في وثاقته احتجاج مسلم به وقد تابعه غيره انتهى قوله أن لا ترك قال النووي معناه ترك الاحتجاج به أربعين لانه وقت لهم الترك أربعين قال والخيار انه يضبط بالحاجة والطول فاذا طال حلق انتهى قلت بل المختار انه يضبط بالأربعين التي ضبط بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجوز تجاوزها ولا يعد مخالفا للسنة من ترك القص ونحوه بعد الطول الى انتهاء تلك الغاية

(وعن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة

رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشر من الفطرة قص

الشارب واعفاء اللحية والسواك واستنشاق الماء وقص الاظفار وغسل البراجم وتنق

الابط وحلق العانة واتقاص الماء يعني الاستنجاء قال زكريا قال مصعب ونسيت

العاشرة الا ان تكون المضمضة رواء أحمد ومسلم والنسائي والترمذي الحديث أخرجه

أيضا أبو داود من حديث عمار وصححه ابن السكن قال الحافظ وهو معلول ورواه

الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس موقوفا في تفسير قوله تعالى واذا تبلى ابراهيم ربه

بكلمات قال خمس في الرأس وخمس في الجسد فذكره وقد تقدم الكلام على قص الشارب

والسواك وقص الاظفار وتنق الابط وحلق العانة قوله واعفاء اللحية اعفاء اللحية

توفيرها كما في القاموس وفي رواية البخاري وفروا اللحية وفي رواية أخرى لم تأفروا

اللحية وهو بعناها وكان من عادة الفرس قص اللحية فنهى الشارع عن ذلك وأمر

باعفائها قال القاضي عياض يكره حلق اللحية وقصها وتجزئتها وأما الاخذ من

السيف في ذلك فنهى من لم يجد يجد بل قال لا يتركها الى حد الشهرة ويأخذ منها او كرم مالك

طولها اجدا ومنهم من حدثنا زاد على القبضة فيزال ومنهم من كره الاخذ منها الا في حج

أو عرة قوله واستنشاق الماء سيأتي الكلام عليه في الوضوء قوله وغسل البراجم هي

بفتح الباء الموحدة وبالجم جمع برجمة بضم الباء والجم وهي عقد الاصابع ومعاطفها

كأها وغسلها سنة مستقلة ليست بواجبة قال العلماء ويلحق بالبراجم ما يجمع من الوسخ

في معاطف الاذن وقعر الصماخ فيزيله بالمسح ونحوه قوله واتقاص الماء هو بالقاف

والصاد المهملة وقد ذكر المصنف تفسيره بأنه الاستنجاء وكذلك فسره وكيع وقال

أبو عبيد وغيره معناه اتقاص البول بسبب استعمال الماء في غسل هذا كبره وقيل هو

والكشميق في فقلت (فأبى) ولا يبي الوقت لو (كان من آباءه من ملك قات رجل يطالب ملك أبيه) قال أبيه بالافراد ليكون أعذر في طلب الملك بخلاف ما لو قال ملك آباءه أو المـراد بالاب ما هو أعم من حقيقة نفسه ومجازه نعم في سورة آل عمران آباءه بالجمع وإنما يقل هرقل فقلت الا في هـ ذين الموضعين لان هـ ذين المقام من مقام ما فـ كـ ونظر بخلاف غيرهما من الاسئلة فانها مقام نقل قال هرقل لابي سفيان (وسألتك هل كنتم تهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال فذكرت أن لا فقد أعرف انه لم يكن ليهـ ذر) اللام فيه لام الجود للازمنة التي وفأندتها تأ كـ سد النبي فحولم يكن الله ليهـ ذر لهم اي لم يكن ليهـ ذر (الكذب على الناس) قبل أن يظهر ربه اليه (ويكذب) بالنصب (على الله) بعد اظهارها (وسألتك أشرف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه وهم أتباع الرسل) غالبا لأنهم أهل الاسـ مكانة لأهل الاسـ تكبار الذين أصرواعلى الشقاق بغيا وحسدا كما في جهل وأشاعه الى أن أهل كـهم الله تعالى وأتقـ بعد حديثين من أراد سعادته منهم ويؤيد استمهاده على ذلك قوله تعالى قالوا أنؤمن لك واتبعك الارذلون المنسبر بأنهم الضعفاء

على الصحيح قال هرقل لابي  
سفيان (رسالتك أريدون أم  
ينقصون فذكرت انهم يزيدون  
وكذلك أمر الايمان) فانه  
لا يزال في زيادة (حتى يتم)  
بالأمور المعتبرة فبعض من صلاة  
وزكاة وصيام وغيرها ولهذا  
نزل في آخر سنة صلى الله عليه  
 وآله وسلم اليوم أكملت لكم  
دينكم وأتممت عليكم نعمتي  
ورضيت لكم الاسلام ديناً ومنه  
ويأتي الله الآن يتم نوره قال  
الحافظ في الفتح وكذا جرى  
لاتباع النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم لم يزالوا في زيادة حتى كمل  
بهم ما أراد الله من اظهار دينه  
وتمام نعمته فله الحمد والمنة  
انتهى أقول وكذا وقع لاهل  
الحديث النبوي فانهم لا يزالون  
يزيدون في أقطار الارض  
وأما صارت على قوة أو ضعف  
حتى ظهر بهم الحق من الباطل  
وامتاز التحقيق الحقيقي بالاتباع  
من التقليد المبني على الابتداع  
ولله الحمد (وسألتك أريد أحد  
سخطه لديه بعد أن يدخل فيه  
فذكرت أن لا وكذلك الايمان  
حين) بالنون وفي بعض النسخ  
حتى وفي آل عمران وكذلك  
الايمان اذا خالط قال في الفتح  
وهو يرجح ان رواية حتى وهم  
والصواب حسين وهو رواية  
الاكثر (تخالط) بالباء (بشاشته  
القلوب) اي بشاشة الايمان  
القلوب التي تدخل فيها والعموى  
والمستعمل يخالط بالياء وبشاشة

الاتصاح وقد جاء في رواية بدل الاتصاح والاتصاح نضج الفرج بما قليل  
بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس وذكر ابن الاثير انه روى اتصاح بالفاء والصاد المهملة  
وقال في فصل الفاء قيل الصواب انه بالفاء قال والمزاد نضجه على الذكركلهم لنضج  
الدم القليل نفصة وجعلها نفص قال النووي وهذا نقله شاذ قوله ونسبت العاشرة  
الا ان تكون المضمضة هذا شك منه قال القاضي عياض ولعلها الختان المذكور مع  
الخمس الاولى قال النووي وهو أولى وسماي السكلام على المضمضة في الوضوء وقد  
استدل الرافي بالحديث على أن المضمضة والاستنشاق سنة وروى الحديث بلفظ عشر  
من السنة وورده الحافظ في التلخيص بأن لفظ الحديث عشر من الفطرة قال بل ولورود  
بلفظ من السنة لم ينتض دليل لا على عدم الوجوب لان المراد به السنة أي الطريقة  
لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصولي قال وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً المضمضة  
والاستنشاق سنة رواه الدارقطني وهو ضعيف

\*(باب الختان)\*

(عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اختنت ابراهيم خليل  
الرحمن بعد ما أتت عليه ثمانون سنة واختنت بالقدم متفق عليه الا ان مسلماً يذكر  
السنين) قوله الختان بكسر الميم وتخفيف المنة مصدر ختن أي قطع والختن بفتح ثم  
سكون قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص والاختتان اسم لافعل الخاتنت  
والموضع الختان كما في حديث عائشة اذا اتى الختانان قال الماوردي ختان الذي كقطع  
الجلدة التي تغطي الحشفة والمستحب ان تستوعب من أصلها عند أول الحشفة وأقل  
ما يجزئ أن لا يبقى منها ما يعمش به وقال امام الحرمين المستحب في الرجال قطع القلفة  
وهي الجلدة التي تغطي الحشفة حتى لا يبقى من الجلدة شيء يتدلى وقال ابن الصباغ حتى  
تفكك جميع الحشفة وقال ابن كج فيما نقله الرافي يتأذى الواجب بقطع شيء مما فوق  
الحشفة وان قل بشرط ان يستوعب القطع تدوير رأسه قال النووي وهو شاذ والاول  
هو المعتمد قال الامام والمستحب من ختان المرأة ما ينطق عليه الاسم وقال الماوردي  
ختانها قطع جلدة تكون في أعلى فرجها فوق مدخل الذكر كالنواة أو كعزف الدين  
والواجب قطع الجلدة المستعملة منه دون استئصاله قال النووي ويسمى ختان الرجل  
اعذار ابدال مبهمة وختان المرأة خفصاً بجاء وضاد مجتمين وقال أبو شامة كلام أهل  
اللغة يقتضي تسمية الكل اعذاراً والخفص يختص بالنساء قال أبو عبيد عن  
الجارية والغلام وأعدرتهم ما خنتهم ما خنتهم ما وزنوا معنى قال الجوهري والاكثر  
خفص الجارية قال وترجم العرب أن الولد اذا ولد في القمر اتسعت قلفه فصارت كالختون  
وقد استحب جماعة من العلماء فيمن ولد خنتوناً ان يمر بالموسى على موضع الختان من غير  
قطع قال أبو شامة وغالب من يكون كذلك لا يكون ختانه تاماً بل يظهر طرف الحشفة

بالنصب والقبول بالجر على  
 الاضافة اى يحاط الايمان  
 الشراح الصدور والفرح  
 والسرو وزاد المصنف في  
 الايمان لا يخطئه أحد وزاد  
 ابن السكن يزاد به عجباً وفرحاً  
 وفي رواية ابن اسحق وكذلك  
 حلاوة الايمان لا تدخل قلباً  
 فتخرج منه (وسألك هل يغدر  
 فذكرت ان لا وكذلك الرسل  
 لا تغدر) لانها لا تطالب حظ  
 الدنيا الذي لا يبالى طالبه بالغدر  
 بخلاف من طاب الآخرة ولم  
 يعرج حرقل على المدينة التي  
 دسها أبو سفيان كما تقدم  
 (وسألك بما يأمركم فذكرت  
 انه يأمركم) ذكر ذلك بالاقضاء  
 لانه ليس في كلام أبي سفيان  
 ذكر الامر بل صيغته (أن تعبدوا  
 الله وحده ولا تشركوا به شيئاً  
 و) انه (ينهاكم عن عبادة  
 الاوثان) جمع وثن وهو الصنم  
 واستفاده حرقل من قوله ولا  
 تشركوا به شيئاً واتركوا ما يقول  
 آبائكم لان مقولهم الامر بعبادة  
 الاوثان (و) انه (يأمركم بالصلاة  
 والصدق والعفاف) وسقط من  
 هذه الرواية ايراد تقرير السؤال  
 العاشر والذي بعده وجوابه  
 وقد ثبت الجميع في رواية  
 المؤلف في الجهاد ثم قال حرقل  
 لابي سفيان (فان كان ما تقول  
 حقاً) لان الخبر يحتمل الصدق  
 والكذب (فسيالك) أي النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم (موضح  
 قدى هاتين) أرض بيت المقدس

فان كان كذلك وجب تركه له قوله بالقدم بفتح الشاف وضم الدال وتخفيفه في آله  
 التجارة وقيل اسم الموضع الذي اختن نبيه ابراهيم وهو الذي في القاموس يقال بل  
 قد ذكره في باب فضل ابراهيم الخليل من رواية ابي هريرة مع ذكر السنين وأورد  
 المصنف الحديث في هذا الباب للاستدلال به على أن مدة الختان لا تختص بوقت معين  
 وهو مذهب الجمهور وليس بواجب في حال الصغر ولا شافعية وجه انه يجب على الولي أن  
 يمتن الصغير قبل بلوغه ويرده حديث ابن عباس الآتي ولهم أيضاً وجه انه يحرم قبل عشر  
 سنين ويرده حديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من  
 ولادتهما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث عائشة وأخرجه البيهقي من حديث جابر  
 قال النووي بعد أن ذكر هذين الوجهين وإذا قلنا بالصحيح استجب أن يمتن في اليوم  
 السابع من ولادته وهل يحسب يوم الولادة من السبع أو يكون سبعة سواه فيه وجهان  
 أظهرهما يجب انتهى واختلف في وجوب الختان فروى الامام يحيى عن العترة  
 والشافعي وكثير من العلماء انه واجب في حق الرجال والنساء وعند مالك وأبي حنيفة  
 والمرضى قال النووي وهو قول أكثر العلماء انه سنة فيهما وقال الناصرو والامام يحيى  
 انه واجب في الرجال لا النساء احيى الاولون بما ساقى من حديث عثمان بلغة أنى عندك  
 شعرك الكفر واختن وجو لا ينقض الحجية لما فيه من المقال الذي سئله ختمالك  
 وبحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أسلم فليختنن وقد ذكره  
 الحافظ في التلخيص ولم يضعفه وتعقب بقول ابن المنذر ليس في الختان خبر يرجع اليه  
 ولا سنة تتبع وبحديث أم عطية وكانت خافضة بلغة اشبهى ولانتم كي عند الحاكم  
 والطبراني والبيهقي وأبي نعيم من حديث الضحالك بن قيس وقد اختلف فيه على عبد الملك  
 ابن عير ف قيل عنه عن الضحالك وقيل عنه عن عطية القرظي رواه أبو نعيم وقيل عنه عن  
 أم عطية رواه أبو داود في السنن وأعله بمعتمد بن حسان فقال انه مجهول ضعيف وتبعه  
 ابن عدى في تجميعه والبيهقي وخالفهم عبد الغنى بن سعيد فقال هو محمد بن سعيد المصلوب  
 في الزندقة ورواه ابن عدى من حديث سالم بن عبد الله بن عمرو البزار من حديث نافع  
 كلاهما عن عبد الله بن عمرو فروا بلغة يأنساء الانصار واختنن بن غمسا واختنن ولا  
 تنهكن واما كن وكفران النعم قال الحافظ وفي اسناد أبي نعيم منسدل بن علي وهو ضعيف  
 وفي اسناد ابن عدى خالد بن عمرو القرشي وهو أضعف من منسدل ورواه الطبراني وابن  
 عدى من حديث أنس بن مالك حديث أبي داود قال ابن عدى تفرد به زائدة وهو منكر قاله  
 البخاري عن ثابت وقال الطبراني تفرد به محمد بن سلام واحتج القائلون بأنه سنة بحديث  
 الختان سنة في الرجال مكرومة في النساء رواه أحمد والبيهقي من حديث الخياط بن ارطاة  
 عن أبي المليح بن اسامة عن أبيه والخياط منسدل وقد اضطرب فيه قنادة رواه هكذا وتارة  
 رواه بن زياد شدا بن أوس بعد والده ابي المليح أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم في

العلل والطبراني في الكبير وتارة رواه عن مكحول عن أبي أيوب أخرجه أحمد ورواه ابن أبي حاتم في العلال وحكى عن أبيه أنه خطأ من ججاج أو من الراوى عنه وهو عبد الواحد ابن زياد وقال البيهقي هو ضعيف منقطع وقال ابن عبد البر في التمهيد هذا الحديث يندرج على ججاج بن أرطاة وليس عن يمينه به قال الحافظ وله طريق أخرى من غير روايته بججاج فقد رواه الطبراني في الكبير والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً وضعفه البيهقي في السنن وقال في المعرفة لا يصح رفعه وهو من رواية الوليد بن أبي ثوبان عن ابن عجلان عن عكرمة عنه ورواه مؤثرون إلا أن فيه تدليسا أهـ ومع كون الحديث لا يصلح للاحتجاج لاجتماعه على المطلوب لأن لفظة السنة في لسان الشارع أعم من السنة في اصطلاح الأصوليين واحتج المفسرون لجوابه على الرجال بمجيب القول الأول ولعدم وجوبه على النساء بما في الحديث الذي احتج به أهل القول الثاني من قوله مكرم في النساء والحق أنه لم يقدم دليل صحيح يدل على الوجوب والميقن السنة كما في حديث خمس من الفطرة ونحوه والواجب الوقوف على الميقن إلى أن يقوم ما يوجب الاتكال عنه قال البيهقي أحسن الحجج أن يحتج بحديث أبي هريرة المذکور في الباب أن إبراهيم اختن وهو ابن ثمانين سنة وقد قال الله تعالى ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً وصح عن ابن عباس أن الكلمات التي أتى بها إبراهيم فأتتهن هن خصال الفطرة ومنهن الختان والابتلاء غالباً لما يقع بما يكون واجبا وتنعقب بأنه لا يلزم ما ذكر إلا أن كان إبراهيم فعلة على سبيل الوجوب فإنه من الجائز أن يكون فعلة على سبيل التندب فيحصل امتثال الأمر باتباعه على وفق ما فعل وقد تقرر أن الأفعال لا تدل على الوجوب وأيضاً في الكلمات العشر ليست واجبة وقال الماوردي أن إبراهيم لا يفعل ذلك في مثل سنه إلا عن أمر من الله والخاص أن الاستدلال بفعل إبراهيم على الوجوب يتوقف على أنه كان عليه واجبا فإن ثبت ذلك استقام الاستدلال (وعن سعيد بن جبيرة قال سئل ابن عباس مثل من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا يومئذ محتوم وكانوا لا يختصمون الرجل حتى يدرك رواه البخاري) قوله حتى يدرك الأدراك في أصل اللغة بلوغ الشيء وقته وأراد به ههنا البلوغ والحديث يدل على ما أسلفناه من أن الختان غير مختص بوقت معين وقد تقدم الكلام فيه في الحديث الذي قبله ومن فوائد هذا الحديث أن ابن عباس كان عند موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سن البلوغ وسيأتي ذكر الاختلاف في عمره عند موت النبي صلى الله عليه وسلم في باب ما يقطع الصلاة بمروره من أبواب السيرة (وعن ابن جرير قال أخبرني عن عثيمين بن كليب عن أبيه عن جده أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قد أسلمت قال ألق عنك شعر الكفر يقول ألق قال وأخبرني آخر مرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا خير ألق عنك شعر الكفر واختن رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أيضاً الطبراني وابن عدي والبيهقي

الاشياء التي سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست قاطعة على النبوة إلا أنه يحتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبي بعينه لأنه قال بعد ذلك (وقد كنت أعلم أنه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (خارج) وما أورده احتمال الجزم به ابن بطال وهو ظاهر وفي رواية سورة آل عمران فإن كان ما تقول حقا فإنه نبي وفي الجهاد وهذه صفة نبي ووقع في أمالي المحاملي عن أبي سفيان أن صاحب بصرى أخذته وناسا معه في تجارة فذكر القصة مختصرة دون الكتاب وزاد في آخرها قال فأخبرني هل تعرف صورته إذا رأيتها قلت نعم قال فأدخلت كنيسة لهم فيها الصور فلم أراه ثم أدخلت أخرى فاذا أنا بصورة محمد وصورة أبي بكر (لم) بأسقاط الواو وابن عساكر في نسخة ولم (أ) كن أظن أنه منكم أي من قريش أو من العرب (فلو أني أعلم أني) وسقطت أني الأولى في نسخة ولابي الوقت أني (أخلص) بضم اللام أي أصل ينال خلاص إلى كذا أي وصل (اليه لتجسدت) بالحسم والشين المحمية أي إنك كلفت الوصول اليه وهذا يدل على أنه كان يتحقق أنه لا يسلم من القتل إن هاجر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستفاد ذلك بالتجربة كما في قصة ضغاطر الذي أظهر لهم

نافيه من المشقة وهذا التجشم  
كما قاله ابن بطال هو الهجرة وقد  
كانت فرضا قبل الفتح على كل  
مسلم وفي مرسل ابن اسحق عن  
بعض أهل العلم ان هرقل قال  
ويستسلم والله اني لاعلم انه نبي  
مرسل ولكني أخاف الروم على  
نفسى ولولا ذلك لاتبعتهم وفتقوه  
عند الطبراني بسند ضعيف فقد  
خاف هرقل على نفسه أن يقتله  
الروم كما جرى لغيره وخفي عليه  
قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
الأتى أسلم تسلم فاقبل الجزاء  
على عموه في الدارين أسلم  
أسلم من كل ما يخافه ويمكن  
التوفيق بينه وبين الله تعالى (ولو  
كنت عنده) أى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم (لغسلت عن  
قدميه) قاله صاحب الثقة في الخدمة  
وفي باب دعاء النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم الناس الى الاسلام  
والنبوة ولو كنت عنده لغسلت  
قدميه وفي رواية عن عبد الله  
ابن شداد عن أبي سفيان لو علمت  
أنه هو لمشييت اليه حتى أقبل  
رأسه وأغسل قدميه وهى تدل  
على أنه كان بقي عنده بعض شك  
وزاد فيها واقدر أيت جبهته  
يتصا در غرقها من كرب الحقيقة  
يعنى لما قرئ عليه الكتاب اى  
كتاب النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وتثنية قدميه رواية أبوى ذر  
والوقت وابن عساكر والاصيلي  
وفي رواية قدميه بالافراد وفي  
اقتصاره على ذكر القدمين

قال الحافظ وفيه انقطاع وعثم وأبو مجهولان قاله ابن القطان وقال عبدان هو عثم  
ابن كثير بن كليب والصحابي هو كليب وانما نسب عثم في الاسناد الى جدته وقد وقع مبيها  
في رواية الواقدي أخرجه ابن منده في المعرفة وقال ابن عدى الذى أخبر ابن جرير به هو  
ابراهيم بن أبي يحيى وعثم بضم العين المهملة ثم ثناء مثلثة بالفتح التصغير والحديث  
استدل به من قال بوجوب الختان لما فيه من لفظ الامر به وقد تقدم الكلام عليه  
(\* فائدة \*) اختلف في ختان الخنثى فقبل بحجج ختانه في فرجه قبل البلوغ وقيل  
لا يجوز حتى يتبين وهو الاظهر قاله النووي وأما من له ذكران فان كانا مملين وجب  
ختانهم وان كان أحدهما عاملا دون الآخر ختن واذا مات انسان قبل أن يحنثن  
فلا صحاب الشافعي ثلاثة أوجه الصحيح المشهور ولا يحنثن كبيرا كان أو صغيرا والشافعي  
يحنثن والمال يحنثن الكبير دون الصغير

## \* (باب أخذ الشارب واعفاء الائمة) \*

(عن زيد بن أرقم رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يأخذ من  
شاربه فليس منا رواه أحمد والسنن والترمذي وقال حديث صحيح وعن أبي هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جزوا الشوارب وأرخوا اللحي خالفوا الجوس رواه  
أحمد ومسلم وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خالفوا المشركين وفروا اللحي  
واحفوا الشوارب متفق عليه زاد البخاري وكان ابن عراذاج أو اعمر قبض على لحيته  
فماض أخذ) الكلام على ألفاظ هذه الاحاديث قد تقدم في باب سنن الفطرة وقد  
اختلف الناس في عدم ما يقص من الشارب وقد ذهب كثير من السلف الى استئصاله  
وحلقه اظا هر قوله احفوا وانهم كوا وهو قول الكوفيين وذهب كثير منهم الى منع  
الحلق والاستئصال واليه ذهب مالك وكان يرى تأديب من حلقه وروى عنه ابن القاسم  
انه قال احفاء الشارب مثله قال النووي المختار انه يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا  
يحفه من أصله قال وأما رواية احفوا الشوارب فعنها احفوا ما طال عن الشفتين  
وكذلك قال مالك في الموطن يؤخذ من الشارب حتى يبدو أطراف الشفة قال ابن القيم  
وأما أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد فله كان مذهبهم في شعر الرأس والشوارب ان  
الاحفاء أفضل من التقصير وذكر بعض المالكية عن الشافعي ان مذهبه كذهب أبي  
حنيفة في حلق الشارب قال الطحاوي ولم أجده عن الشافعي شيئا منصوصا في هذا وأصحابه  
الذين رأينا هم المزني والربيع ~~كانا~~ يحنثان شواربهما ويدل ذلك انهما أخذاه عن  
الشافعي وروى الاثر عن الامام أحمد انه كان يحنث شاربه احفاء شديدا وسمعه يسأل  
عن السنة في احفاء الشارب فقال يحنث وقال حنبل قيل لأبي عبد الله ترى للرجل يأخذ  
شاربه ويحفه أم كيف يأخذ قال ان احفاء فلا بأس وان أخذ قصا فلا بأس وقال  
أبو محمد في المغنى هو خير بين أن يحفيه وبين أن يقصه وقد روى النووي في شرح مسلم



عن بعض العلماء انه ذهب الى التخيير بين الامرين الاحقاه وعدمه وروى الطحاوي  
 الاحقاه عن جماعة من الصحابة أي سعيد وأبي أسيد ورافع بن خديج وسهل بن سعد  
 وعبد الله بن عمر وجابر وأبي هريرة قال ابن القيم واحتج من لم يراحقاه الشارب بحديث  
 عائشة وأبي هريرة المرفوعين عشر من الفطرة فذكر منها قص الشارب وفي حديث أبي  
 هريرة ان الفطرة خمس وذكر منها قص الشارب واحتج المخفون بأحاديث الامر بالاحقاه  
 وهي صحيحة وحديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحني شارب  
 انتهى والاحقاه ليس كما ذكره النووي من أن معناه أحفوا وما طال عن الشفتين بل  
 الاحقاه الاستئصال كما في الصحاح والقاموس والكشاف وسائر كتب اللغة ورواية  
 القص لا تنافيها لان القص قد يكون على جهة الاحقاه وقد لا يكون ورواية الاحقاه  
 معينة للمراد وكذلك حديث الباب الذي فيه من لم يأخذ من شارب فليس منا لا يعارض  
 رواية الاحقاه لان فيها زيادة يتعين المصير اليها ولو فرض التعارض من كل وجه كانت  
 رواية الاحقاه أرجح لانها في الصحيحين وروى الطحاوي ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم أخذ من شارب المغيرة على سوا كما قال وهذا لا يكون معه احقاه ويجب عنه بأنه  
 محتمل ودعوى انه لا يكون معه احقاه ممنوعة وهو ان صح كما ذكر لا يعارض تلك الاقوال  
 منه صلى الله عليه وآله وسلم قوله وأرخوا للحي قال النووي هو بقطع الهمة والخاء  
 المعجمة ومعناه اتركوا ولا تعرضوا اليها بتغيير قال القاضي عياض وقع في رواية  
 الاكثرين بالخاء المعجمة ووقع عند ابن ماجة ابن أرجو بالحيم قيل هو بمعنى الاول وأصله  
 أرجئوا بالهمزة فخذت بفتحهم ومعناه أخروها وتر كوها قوله وفروا للحي هي إحدى  
 الروايات وقد حصل من مجموع الاحاديث خمس روايات اعفوا وأوفوا وأرخوا وأرجوا  
 ووفروا ومعناها كلها تر كها على حالها قال ابن السكيت وغيره يقال في جمع اللحية لحي  
 ولحي بكسر اللام وضمها الغنان والكسر أفصح قوله خالفوا الجوس قد سبق انه كان  
 من عادة الفرس قص اللحية فمنهى الشيرع عن ذلك قوله فافضل بضم الفاء والضاد  
 المعجمة ويجوز كسر الضاد كعلم والاشهر الفتح وقد استدل بذلك بعض أهل العلم  
 والروايات المرفوعة لردده ولكنه قد أخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه  
 عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها وقال  
 غريب قال سمعت محمد بن اسمعيل يعني البخاري يقول عمر بن هرون يعني المذكوري  
 اسناده مقارب الحديث لا أعرف له حديثا ليس له أصل أو قال ينفرد به الا هذا الحديث  
 لانعرفه الا من حديثه انتهى وقال في التقريب انه متروك وكان حافظا من كبار  
 التاسعة انتهى فعلى هذا انه لا تقوم بالحديث حجة (فائدة) قال النووي وقد ذكر  
 العلماء في اللحية عشر خصال مكروهة بعضها أشد من بعض الخضاب بالسواد لا لغرض  
 الجهاد والخضاب بالصفرة تشبها بالصالحين لا لتباعد السنة وتبويضها بالكبريب أو غيره

وصل اليه سلمه سالما ولا ولاية ولا  
 منصب وانما يطلب ما يحصل له به  
 البركة قال أبو سفيان (ثم دعا)  
 هرقل (بكتاب رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم) أي من وكل  
 ذات اليه وله سناد عدى الكتاب  
 بالباء كذا قرئ في الفتح وقال  
 العيني الاحسن أن يقال ثم دعا  
 من أتى بكتاب النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم وجود زيادة الباء أي  
 دعا الكتاب على سبيل المجاز أو  
 ضمن دعا معنى طلب (الذي بعث به  
 دسية) بكسر الدال وفتحها ابن  
 خليفه المكي صحابي جليل  
 كان من أحسن الناس وجها  
 وأسلم قديما يقال الدحية  
 الرئيس بالفتح والين ومات دحية  
 في خلافة معاوية ولا يورى ذكر  
 والوقت وابن عساکر بعث به  
 مع دحية وكان في آخر سنة ست  
 بعد أن رجع من الحديبية وكان  
 وصوله الى هرقل في المحرم سنة  
 سبع قاله الواقدي (الى عظيم  
 بصرى) بضم الموحدة مقصورا  
 مدينة حوران أي أميرها الحرث  
 ابن أبي شمر الغساني (قد دفعه الى  
 هرقل) فيه مجاز لانه أرسل به  
 اليه صحبة عدى بن حاتم كافي  
 رواية ابن السكن في الصحابة  
 وكان عدى اذ ذاك نصرانيا  
 فوصل به هو ودحية معا  
 فقرأ هرقل بنفسه أو التبرجبان  
 بأمره وفي مرسل محمد بن كعب  
 القرظي عنده الواقدي في هذه  
 القصة قدما التبرجبان الذي يقرأ



استجبالا للشيخوخة لاجل الرياسة والتعظيم وإيهام اتي المشايخ وتنقها أول طلوعها  
ايثار المرودة وحسن الصورة وتنف الثيب وتنقيتها طاقة فوق طاقة تصنعها  
لتستحسنه النساء وغيرهن والزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في شعر العذارين من  
الصدغين أو أخذ بعض العذارى في حلق الرأس وتنق جانبي العنققة وغبر ذلك  
وتسمى بحلقها تصنع لاجل الناس وتركها شعثة منتفشة اظهار الزهادة وقلة المبالاة  
بنفسه هذه عشر والحادية عشرة عقدتها وضفرها والثانية عشرة حلقها الا اذا نبت  
للمرأة لحية فينثب لها حلقها

\*(باب كراهة تنف الثيب)\*

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنفقوا  
الثيب فانه نور المسلم ما من مسلم يشيب شيعة في الاسلام الا كتب الله له بها سنة ورفعه  
بدرجة وخطبته به خطيبته رواه أحمد وأبو داود وأخرجه أيضا الترمذي وقال حسن  
والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وقد أخرج مسلم في الصحيح من حديث قتادة  
عن أنس بن مالك قال كان كره أن ينق الرجل الشعرة البيضاء من رأسه ولحيته وفي رواية  
عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال معروفا عند المحدثين والحديث يدل على تحريم  
تنف الثيب لانه مقتضى النهي حقيقة عند المحققين وقد ذهبت الشافعية والمالكية  
والحنابلة وغيرهم الى كراهة ذلك لهذا الحديث ولما أخرجه الخلال في جامعهم عن طارق  
ابن حبيب ان نجما أخذ من شارب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرأى شيعة في لحيته  
فأهوى بيده اليه ليأخذها فأمسك صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال من شاب شيعة في  
الاسلام كانت له نور يوم القيامة ولما أخرجه البزار والطبراني عن فضالة بن عبيد أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من شاب شيعة في الاسلام كانت له نور يوم  
القيامة فقال له رجل عند ذلك فان رجلا ينفقون الثيب فقال من شاء فلينفق فوره  
قال النووي لو قيل يحرم التنف للنهي الصريح الصحيح لم يبعد قال ولا فرق بين تنفه  
من اللحية والرأس والشارب والحاجب والعذارى من الرجل والمرأة قوله فانه نور  
المسلم في تعليله بأنه نور المسلم ترغيب بلمع في إبقائه وترك التعرض لازالتة وتعقيب  
بقوله ما من مسلم يشيب شيعة في الاسلام والتصریح بكتب الحسنة ورفع الدرجة  
وخط الخطيئة نداء بشرف الثيب وأهله وأنه من أسباب كثرة الاجور وإيحاء الى أن  
الرغوب عنه ببقته رغوب عن المثوبة العظيمة وقد أخرج الترمذي من حديث كعب  
ابن مرة وحسنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من شاب شيعة في  
الاسلام كانت له نور يوم القيامة وأخرجه به ذا الاقظ من حديث عمرو بن عبسة  
وقال حسن صحيح غريب

\*(باب تغيير الثيب بالخنا والكتم ونحوهما وكراهة السواد)\*

بالعربية فقراءه (فأذافية بسم  
الله الرحمن الرحيم) فيه  
استحباب تصدير الكتب  
بالسنة وان كان المبعوث اليه  
كافرا فان قلت قدم سليمان اسمه  
على البسلة يقال انه انما بدأ  
بها وكتب اسمه عنوا نابعد خقه  
لان بلقيس انما عرفت كونه من  
سليمان بقراءة عنوانه المعهود  
ولذلك قالت انه من سليمان وانه  
بسم الله الرحمن الرحيم  
فالتقديم واقع في حكاية الحال  
(من محمد) فيه ان السنة أن يبدأ  
الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور  
بل حكى فيه الخامس اجماع  
الصحابة والحق اثبات الخلاف  
وفيه ان من لا يبدأ الغاية تأق  
من غير الزمان والمكان كذا  
قاله أبو حيان واطاهر انها هنا  
لم تخرج عن ذلك لكن بارتكاب  
مجاز (عبد الله ورسوله) وصفا  
تنسبه الشريعة بالعبودية  
تعريض البطالان قول النصراني  
في المسيح انه ابن الله لان الرسل  
مستقون في انهم عباد الله  
وللاصلي وابن عساكر من محمد  
ابن عبد الله ورسول الله (الى  
هرقل عظيم) أهل (الروم) أي  
المعظم عندهم وصفه بذلك لمصلحة  
التأليف وعدل عن ذكره بالملك  
أو الامرة لكونه معز ولا يحكم  
الاسلام ذكر المديني ان القاري  
لما قرأ من محمد رسول الله غضب  
اخوه هرقل واجتذب الكتاب  
فقال له هرقل مالك فة قال لانه  
بدأ بنفسه وسمك صاحب الروم

(عن جابر بن عبد الله قال سمعت جابر بن عبد الله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وكان رأسه ثغامة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهبوا به الى بعض نسائه  
 فلتغيره بشي وجنبوا السواد رواه الجماعة الا البخاري والترمذي) قوله جابر بن عبد الله هو  
 والد أبي بكر الصديق رضي الله عنه قوله ثغامة بثاء مثناة مفتوحة ثم غين معجمة مخففة  
 قال أبو عبيد هو بنت أبيض الزهر والقر يشبهه بياض الشيب به وقال ابن الأعرابي هو  
 شجر مبيض كانه البلج قال في القاموس الثغام كسحاب بنت واحدته بهاء أو ثغماء اسم  
 الجمع وأثم الوادي أنبته والرأس صار كالثغامة بياضا ولون ثاغهم أبيض كالثغام  
 والحديث يدل على مشروعية تغيير الشيب وأنه غير مختص بالجمعة وعلى كراهة الخضاب  
 بالسواد قال بذلك جماعة من العلماء قال النووي والصحيح بل الصواب أنه حرام بمعنى  
 الخضاب بالسواد ومن صرح به صاحب الحاوي انتهى وقد أخرج أبو داود والنسائي  
 من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوم يخضبون في آخر  
 الزمان بالسواد كخواصل الحمام لا يرحون رائحة الجنة قال المنذري وفي اسناده عبد  
 الكريم ولم ينسبه أبو داود ولا النسائي انتهى وهو الجري كوقع في بعض نسخ السنن  
 وقد ورد في استحباب خضاب الشيب وتغييره أحاديث سيأتي بعضها من أخرجها  
 البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود من حديث ابن عباس بلفظ أن اليهود والنصارى  
 لا يصبغون نخالضوهم وأخرج الترمذي بلفظ غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود وأخرج  
 أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه من حديث أبي ذر قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم إن أحسن ما غير به هذا الشيب الحناء والكتم وسيأتي وعن ابن  
 عمر رضي الله عنهما أنه كان يصبغ لحيته بالصفره ويقول رأيت النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم يصبغ به ولم يكن أحب إليه منها وكان يصبغ به ثيابه أخرجه أبو داود والنسائي  
 ويعارضه ما سيأتي عن أنس قال ما خضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنه لم يبلغ  
 منه الشيب الا قليلا قال ولوشئت ان أعدت شططات كن في رأسه لقععات والحديث أخرجه  
 الشيخان وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن مسعود قال كان رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم يكره عشر خلال الصفره يعني الخلق وتغيير الشيب الحديث ولكنه  
 لا يفتى لمعارضه أحاديث تغيير الشيب قولاً وفعلاً قال القاضي عياض اختلاف السلف  
 من الصحابة والتابعين في الخضاب وفي جنبه فقال بعضهم ترك الخضاب أفضل وروى  
 حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النهي عن تغيير الشيب ولأنه صلى الله عليه  
 وسلم لم يغير شيه روى هذا عن عمر وعلي وأبي بكر وآخرين وقال آخرون الخضاب أفضل  
 وخضب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم للاحاديث الواردة في ذلك ثم اختلف  
 هؤلاء فكان أكثرهم يخضب بالصفره منهم ابن عمر وأبو هريرة وآخرون وروى ذلك عن  
 علي وخضب جماعة منهم بالحناء والكتم وبعضهم بالزعفران وخضب جماعة بالسواد

قال إنك لضعيف الرأي أتريد أن  
 أرى بكتاب قبل ان اعلم ما فيه  
 لئن كان رسول الله لا حق ان  
 يبدل نفسه ولقد صدق أنا صاحب  
 الروم والله مالكي ومالكه  
 (سلام) بالتنكير وعند المؤلف  
 في الاستئذان السلام بالتعريف  
 (على من اتبع الهدى) أي  
 الرشاد على حد قول موسى  
 وخررون لفرعون والسلام على  
 من اتبع الهدى والظاهر أنه  
 من جملة ما أمر به ان يقولاه  
 ومعناه سلم من عذاب الله من  
 أسلم فليس المراد به النجاة وان  
 كان اللفظ يشعر به لأنه لم يسلم  
 فليس هو من اتبع الهدى فلا  
 يرد على ذلك كيف يبدأ الكافر  
 بالسلام وهذا جاء بعده أن  
 العذاب على من كذب وبولى  
 (أما بعد) بالبناء على الضم  
 لقطعه عن الاضافة المنوية  
 لفظاً ويؤتى بها للفصل بين  
 الكلامين واختلف في أول  
 من قالها فقيل داود وقيل يعرب  
 ابن قحطان وقيل كعب بن لؤي  
 وقيل قس بن ساعدة وقيل صاحبان  
 وفي غرائب مالك للدارقطني  
 ان يعقوب عليه السلام  
 أول من قالها فان ثبت وقتنا  
 ان قحطان من ذرية اسمعيل  
 فيعقوب أول من قالها مطلقاً  
 وان قلنا ان قحطان قبل ابراهيم  
 فيعرب أول من قالها (فاني  
 أدعوك بنعاية الاسلام) بكسر  
 الدال المهملة واسم كالمؤلف  
 في الجهاد يدعية الاسلام أي

بالكلمة الداعية اليه وهي  
ثم اذنة لا اله الا الله وان محمدا  
رسول الله والباعثني الى اى  
ادعوك اليه وفي الفتح الدعاية  
من قولك دعابعدو دعابة تحو  
شكايك كوشكايه (اسلم) بكسر  
اللام (تسلم) بفتحها وهذا غاية  
الاختصار ونهية الایجاز في  
البلاغ وفيه نوع من البدع وهو  
الجناس الاشتقاقى رهوان يرجع  
الانظان في الاشتقاق الى اصل  
واحد (يؤنك الله اجره مرتين)  
بالجزم في الاول على الامر وفي  
الثاني جواب له والثالث بحذف  
حرف العلة جواب ثان له ايضا  
او بدل منه واعطاء الاجر  
مرتين لكونه مؤمنا بنبيه ثم  
آمن بمحمد صلى الله عليه وآله  
وسلم او من جهة ان اسلامه  
يكون سببا لاسلام اتباعه وعند  
المؤلف في الجهاد أسلم تسلم  
واسلم بتمكرك اسلم مع زيادة الواو  
في النسبة فمكون الامر الاول  
للدخول في الاسلام والثاني  
للدوام عليه على حدياتهم الذين  
آمنوا آمنوا بالله ورسوله كافي  
الفتح وعورض بان الآية في  
حق المنافقين أى يا أيهم الذين  
آمنوا انفسا آمنوا اخلاصا  
واجيب بأنه قول مجاهد وقال  
ابن عباس في مؤمنى أهل الكتاب  
وقال جماعة من المفسرين  
خطاب للمؤمنين وتأويل آمنوا  
بالله اقبوا ودوموا واشتروا على  
ايمانكم واستنبط البلقيني  
من هذه الآية أن كل من دان

روى ذلك عن عثمان والحسن والحسين ابني علي وعقبة بن عامر وابن سيرين وابي بردة  
وأخرين قال الطبري الصواب ان الاحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
بتغية الشيب والنهي عنه كاه الصحيحة وليس فيها منافض بل الامر بالتغية لمن شيبه  
كتشيب أى تخافة والنهي لمن لم يشبط فقط قال واختلاف السلف في فعل الامرين بحسب  
اختلاف أحوالهم في ذلك مع ان الامر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالاجماع ولهذا لم  
ينكر بعضهم على بعض (وعن محمد بن سيرين قال سئل أنس بن مالك عن خضاب رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن شاب الا يسيرا  
ولكن أبا بكر وعمر بعده خضبوا بالخناء والكتم متفق عليه وزاد أحمد قال وجاء أبو بكر  
بابي تخافة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة يحمله حتى وضعه بين يدي  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يكر  
لو أقررت الشيخ في يده لانيأه يكرمه لابي بكر فاسلم ولحيته ورأسه كالثغامة بيضا فقال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غيرهما وجنبوه السواد) قصداً الى تخافة قد تقدم  
الكلام عليهم وفي هذه الرواية زيادة الامر بتغيير بيضا للحية وحديث أنس وانكاره  
لخضاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعارضة ما سألني من حديث ابن عمر ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم كان يصفر لحيته بالورس والزعفران وما سبق من حديثه انه كان  
يصبغ بالصفرة وما في الصحيحين وان كان أرجح مما كان خارجا عنهم سماعا ولكن عدم علم  
أنس بوقوع الخضاب منه صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يستلزم العدم ورواية من أثبت  
أولى من روايته لان غاية ما في روايته انه لم يعلم وقد علم غيره وأيضاً قد ثبت في صحيح البخاري  
ما يدل على اخضابه كسبأني على انه لو فرض عدم ثبوت اخضابه لما كان قادرا في سنة  
الخضاب لو ردد الارشاد اليها فولا في الاحاديث الصحيحة قال ابن القيم واختلف الصحابة  
في خضابه صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنس لم يخضب وقال أبو هريرة خضب وقد روى  
جماد بن سلمة عن حميد عن أنس قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مخضوبا  
قال حماد وأخبرني عبد الله بن محمد بن عقيل قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم عند أنس بن مالك مخضوبا وقالت طائفة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم عابا يكثر الطيب قد احرش به فكان يظن مخضوبا ولم يخضب انتهى وقد أثبت  
اخضابه صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن عمر أبو رمنة كما سألني قوله الكتم في القاموس  
والكتم محركة والكتمان بالضم ثبت يخلط بالخناء ويخضب به الشعر انتهى وهو الثبت  
المعروف بالوصمة يعني ورق النيل وفي كتب الطب انه نبت من نبت الجبال ورقه كورق  
الأسس يخضب به مدقوقا (وعن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا على ام سلمة  
فأخرجت اليها من شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذا هو مخضوب بالخناء والكتم  
واما أحمد وابن ماجه والبخاري ولم يذكر بالخناء والكتم وعن نافع عن ابن عمر ان النبي

بين أهل الكتاب كان في حكمهم في المذحكة والذباح لان هرقل وقومه ليسوا من بني اسرائيل وهم من دخل في النصرانية بهذا التبديل وقد قال له ولقومه يا أهل الكتاب خذوا مني خصل ذلك بالاسرائيليين أو عن علم ان سلفه من دخل في اليهودية أو النصرانية قبل التبديل والله أعلم (فان تليت) أى أعرضت عن الاسلام (فان عاين) مع اعن (اثم اليريسين) بفتح اليمين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة بينهما راء مكسورة ثم سين مكسورة ثم تخنية ساكنة ثم نون جمع يريس على وزن كريم وفي رواية الاريسين وفي اخرى اليريسين جمع يريس وهي التي في القرع كاصالة عن الاربعة والاربعة وهي للاصيلي كما في اليونانية الاريسين بتشديد الياء بعد السين والمعنى انه اذا كان عليه اثم الاتباع بسبب اقباعه - هم له على استقرار الكفر فلا ان يكون عليه اثم نفسه أولى ولا يعارض هذا بقوله سبحانه ولا تزر وازرة وزر اخرى لان وزرا الاثم لا يتحمله غير الاثم واجكن القاعل المتسبب والمتسبب بالسيئات يتحمل من جهتين جهة فعله وجهة تسببه والاريسيون الاكارون أى الفلاحون والزراعون أى عاينك اثم رعاياك الذين يتبعونك وينقادون لامرك ونبيههم على جميع الرعايا لانهم الاغاب في رعاياه وأسرع انقبادا فاذا أسلم أسأوا واذا امتنع امتنعوا

صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس النعال السبئية ويصفر لحيته بالورس والزعفران وكان ابن عمر يفعل ذلك رواه أبو داود والنسائي الحديث الاول يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خضب وقد تقدم الكلام عليه وقد أجيب بان الحديث ليس فيه بيان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي خضب بل يحتمل ان يكون اجتزأ بعده لما خالطه من طيب فيه صفرة وأيضا كثير من الشعور التي تنفصل عن الجسد اذا طال العهد بول سوادها الى الحجرة كذا قال الحافظ وأيضاً هذا الحديث معارض لحديث أنس المتقدم وقد سبق البحث عن ذلك وقال الطبري في الجمع بين الحديثين من جزم بانه خضب فقد حكى ما شاهد وكان ذلك في بعض الاحيان ومن نفى ذلك فهو محمول على الاكثر الاغلب من حاله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث الثاني في اسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه من قال معروف وهو في صحيح البخاري باطل من هذا ذكره في أبواب الوضوء ولكنه لم يقل يصفر لحيته بل قال وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها فانما أحب ان أصبغ بها الحديث وأخرجه أيضاً مسلم قوله السبئية بكسر السين جلود البقر وكل جلد مدبوغ أو بالقرظ ذكره في القاموس وانما قيل الهامس بتيمة أخذ من السبب وهو الحلق لان شعره اقل حلق عنها وازيل قوله وبصفر لحيته قال الماوردي لم ينقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صبغ شعره ولعله لم يفتأ على هذا الحديث وهو ميم للصبغ المطلق في الصحمين وكذا قال ابن عبد البر لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالصفرة الا ثيابه ورده ابن قدامة في المغني قوله بالورس والزعفران قوله بفتح الواو ثبت أصقر يزوع بالين ويصبغ به والزعفران معروف وظاهر العطف انه كان يصبغ لحيته بالزعفران ويحتمل ان يكون التقدير انه كان يصفر لحيته بالورس وثيابه بالزعفران وقد روى أبو داود من طرق صحاح ما يدل على ان ابن عمر كان يصبغ لحيته وثيابه بالصفرة ولقظه ان ابن عمر كان يصبغ لحيته بالصفرة حتى ثيابه فقبل له في ذلك فقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء أحب اليه منها كان يصبغ ثيابه بها حتى عمامته والحديث يدل على ان تغيير الشيب سنة وقد تقدم الكلام عليه (وعن أبي ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان احسن ما غيرتم به هذا الشيب الحناء والكتم رواه النسائي وصححه الترمذي وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الهود والنصارى لا يصبغون في القوم رواه الجماعة) الحديث الاول يدل على ان الحناء والكتم من احسن الصباغات التي يغير بها الشيب وان الصبغ غير مقصور عليهم المذلة الصيغة التفضيل على مشاركة غيرهما من الصباغات لهما في أصل الحسن وهو يحتمل ان يكون على التعاقب ويحتمل الجمع وقد أخرج مسلم من حديث أنس قال اختضب أبو بكر بالحناء والكتم واخضض عمر بالحناء بجمتا أى منفردا وهذا يشعر بان أبا بكر كان يجمع بينهما مادامهما والكتم نبات بالين يخرج الصبغ اسود يميل الى الحجرة وصبغ الحناء أجمر فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحجرة

وقال ابو عبيد المراد بالافلاحين  
 أهل مكة لان كل من كان يزرع  
 فهو عند العرب فلاح سواء  
 كان يزرع لنفسه أم بغيره وعند  
 كراعهم الاجراء وعند الله  
 العشارون يعني أهل المكس  
 وعند أبي عبيدة الخدم والحوال  
 يعني لصدده اياهم عن الدين كما  
 قال تعالى ربنا انا طعاننا دنا  
 الآية والاول أظهر وقيل كان  
 أهل السواد أهل فلاحه وكانوا  
 محروسا وأهل الروم أهل صناعة  
 فاعلوا بانهم وان كانوا أهل كتاب  
 بأن عليهم ان لم يؤمنوا من الاثم  
 مثل اثم المجوس الذين لا كتاب  
 لهم وفي قوله فان توليت استعارة  
 تبعية لان حقيقة التولي انما  
 هو بالوجه ثم استعمل مجازا  
 في الاعراض عن الشيء كأن  
 المعرض تولي عنه بوجه القلب  
 قال ابن سيدة الارس الا كان  
 عند ثعلب وعند كراع هو الامير  
 وقال الجوهري هي لغة شامية  
 وانكر ابن فارس ان تكون  
 عربية وقيل في تفسيره غير ذلك  
 لكن هذا هو الصحيح هنا فقد  
 جاء مصرحاً به في رواية ابن  
 اسحق عن الزهري بلفظ فان  
 عليك اثم الاكابرين زاد  
 البرقاني في روايته يعني الحرثين  
 ويؤيده رواية المدائني مرسله  
 فان علمك اثم الفلاحين وكذا  
 عبد أبي عبيد من مرسل ابن  
 شداد وان لم تدخل في الاسلام  
 فلا تحل بين الفلاحين وبين  
 الاسلام وقال الخطابي أو ادان

واستنبط ابن أبي عاصم من قوله جنبوه السواد في حديث جابر ان الخضاب بالسواد كان  
 من عادتهم والحديث الثاني يدل على ان العلة في شرعية الصباغ وتغيير الشيب هي مخالفة  
 اليهود والنصارى وهم ذياتنا كذا استحب الخضاب وقد كان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم يبلغ في مخالفة أهل الكتاب ويأمر بها وهذه السمة قد كثر استعمال السلف بها  
 ولهذا ترى المؤرخين في التراجم لهم يقولون وكان يخبض وكان لا يخبض قال ابن  
 الجوزي قد اختضب جماعة من الصحابة والتابعين وقال أحمد بن حنبل وقد رأى رجلاً  
 قد خضب لحية إلى لاري رجلاً يحيى ميتاً من السنة وفرح به حين رآه صبغ به فقال  
 النووي مذهبنا استحباب خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمرة ويحرم خضابه  
 بالسواد على الأصح قال وللخضاب فائدتان أحدهما تنظيف الشعر مما يتعلق به والثانية  
 مخالفة أهل الكتاب قال في الفتح وقد رخص فيه أي في الخضاب بالسواد طائفة من  
 السلف منهم سعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجري وغير واحد  
 واختاره ابن أبي عاصم في كتاب الخضاب وأجاب عن حديث ابن عباس رفعه يكون قوم  
 يخبضون بالسواد لا يخبضون ربح الجنة بأنه لا دلالة فيه على كراهة الخضاب بالسواد بل  
 فيه الاخبار عن قوم هذه صفتهم وعن حديث جابر جنبوه السواد بأنه ليس في حق كل  
 أحد وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي الدرداء رفعه من خضب بالسواد  
 سود الله وجهه يوم القيامة قال الحافظ وسنده لين ويمكن تعقب الجواب الأول بأن يقال  
 ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلمية وقد وصف القوم المذكورين بأنهم يخبضون  
 بالسواد ويمكن تعقب الجواب الثاني بأنه مبني على ان حكمه على الواحد ليس حكماً على  
 الجماعة وفيه خلاف معروف في الأصول (وعن ابن عباس قال مر على النبي صلى الله

عليه وآله وسلم رجل قد خضب بالحناء فقال ما أحسن هذا آخر قد خضب بالحناء  
 والكتم فقال هذا أحسن من هذا آخر وقد خضب بالصفرة فقال هذا أحسن من هذا  
 كله رواه أبو داود وابن ماجه في اسناده جيد بن وهب القرشي الكوفي وهو منكر  
 الحديث ومحمد بن طلحة الكوفي وكان ممن يخطئ حتى خرج عن حد التعديل ولم يغاب  
 خطؤه صوابه حتى يستحق الترتيب وهو ممن يحتاج به الاجماع ان ترد كذا قاله المنذري والحديث  
 يدل على حسن الخضب بالحناء على انفراده فان انضم اليه الكتم كان أحسن ويدل  
 على ان الخضب بالصفرة أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأحسن في عينه  
 من الحناء على انفراده ومع الكتم وقد سبق حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم خضب بالصفرة وتقدم الكلام فيه (وعن أبي رزمة قال كان النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم يخبض بالحناء والكتم وكان شعره يبلغ كتفيه أو منكبيه رواه أحمد  
 وفي لفظ لا أحمد والنسائي وأبي داود وآيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أبي لهمة  
 بهار دمع من حناء دمع بالعين المهملة أي الطخ يقال به دمع من دم أو زعفران) وفي لفظ

عليك اثم الضعفاء والاتباع  
اذ لم يسلموا عقليدا له لان  
الاصغر انبعاث الا كبريات  
والعاني متقاربة (وبأجل  
الكتاب) كذا في رواية عبدوس  
والنسفي والقاسبي بالوارعظنا  
على أدعوك أي وأدعوك بقوله  
فعالي أو اتلو أو أقرأ عليك  
يا أهل الكتاب وعلى هذا فلا  
تكون زائدة في التلاوة لان  
الروايات دخلت على محذوف  
ولا محذوف فيه وقيل انه صلى الله  
عليه وآله وسلم لم يرد التلاوة بل  
أراد مخاطبتهم بذلك وحينئذ  
فلا اشكال وعورض بان جواز  
استدلالهم بهذا الحديث على جواز  
قراءة الجنب الآية والآيتين  
وعلى جواز كتابة الآية  
والآيتين الى أرض العدو  
ولولا ان المراد الآية لما صح  
الاستدلال وهم أقوم وأعرف  
وبانه لو لم يرد الآية لقال فان  
توليتهم في الحديث فان تولوا  
لكن يمكن الانفصال عن هذا  
الاخير بانه من باب الالتفات  
واغرب ابن بطال وادعى ان ذلك  
نسخ بالنهي عن السفر بالقرآن  
الى أرض العدو ويحتاج الى  
اثبات التاريخ بذلك أو يقال  
المراد بالقرآن في حديث النهي  
عن السفر به المصحف وأما  
الجنب فيجزم ان يقال اذ لم  
يقصد التلاوة جاز على أن في  
الاستدلال بذلك من هذه القصة  
نظرا فانها واقعة عين لا عموم  
فيها فيقيم الجواز على ما اذا

من حديث أبي رزمة أنبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن لي فقال ابنك قلت  
نعم اشمه فقلت لا تجني عليه ولا يجني عليك قال ورأيت الشيب أحر قال الترمذي هذا  
أحسن شيء روي في هذا الباب وافسر لان الروايات الصحيحة ان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لم يبلغ الشيب قال حماد بن سلمة عن ممالك بن حرب قيل لجابر بن سمرة أكان في  
رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيب قال لم يكن في رأسه شيب الا شعران  
في مفرق رأسه اذا ادهن وادهن الدهن قال أنس وكان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يكثر دهن رأسه وحبته قوله لم يكسر اللام ونشدديد الميم هي الشعر الجاوز لشحمة  
الاذن كذا في القاموس وفي رواية لابي داود من هذا الحديث وكان يعني النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قد لطخ لحيته بالحناء قوله ردع هو بالراء المهملة المفتوحة والال  
المهملة الساكنة

\* (باب جواز اتخاذ الشعر وكرامه واستحباب تقصيره) \*

(عن عائشة رضي الله عنها قالت كان شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوق  
الوفرة ودون الجمة رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي) واظن ابن ماجه فوق الجمة  
قال الترمذي هو حديث صحيح غريب من هذا الوجه وقد روى من غير وجه عن عائشة  
انها قالت كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اناء واحد ولم يذكروا  
فيه هذا الخرف وكان له شعر فوق الجمة وانما ذكره عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ثقة  
حافظ انتهى وعبد الرحمن مديني سكن بغداد وحدث بها الى حين وفاته وثقه الامام مالك  
ابن أنس واستشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد قوله فوق الوفرة بفتح الواو قال في  
القاموس الوفرة الشعر المجتمع على الرأس أو ما سال على الاذن منبهة أو ما جاوز شحمة  
الاذن ثم الجمة ثم اللمة والجمع وفاز وقال في الجمة انها مجتمع شعر الرأس وهي بضم الجيم وتشديد  
الميم قال ابن رسلان في مراح السنن انها قريب المنكبين قال المصنف رحمه الله الوفرة  
الشعر الى شحمة الاذن فاذا جاوزها فهو اللمة فاذا بلغ المنكبين فهو الجمة انتهى والحديث  
يدل على استحباب ترك الشعر على الرأس الى ان يبلغ ذلك المقدار (وعن أنس بن مالك  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضرب شعره منهكبيه وفي لفظ كان شعره رجلا ليس  
بالجعد والسبب بين اذنيه وعاتقه أخرجاه ولا جدومسلم كان شعره الى أنصاف اذنيه)  
قوله كان شعره رجلا براهمه مة مفتوحة وجيم مكسورة هو الشعر بين السببوبة  
والجعودة والسبب بسين مهملة مفتوحة وباء موحدة ساكنة وتحرك وتكسر قال في  
القاموس وهو تقيض الجعودة وفي المشارق وهو المسترسل كشعر العجم والجعد قال  
في القاموس خلاف السبب وفي المشارق هو المتكسر فاذا كان شديد التكسر  
فهو القلط مثل شعر السودان والحديث يدل على استحباب ترك الشعر وارساله بين  
المنكبين أو بين الاذنين والعائق وقد أخرج مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن



وقع احتياج الى ذلك كالا بلاغ  
والانذار كافي هذه القصة وأما  
الجواز مطلقا حيث لا ضرورة  
فلا يتجه كذا في الفتح وفي  
رواية الاصيلي وأبي ذر كما قاله  
عباس بن ياهل الكتاب باسقاط  
الواو فيكون بياننا لقوله بدعاية  
الاسلام وقوله يا أهل الكتاب  
يعم أهل الكتابين وقد قيل انه  
صلى الله عليه وآله وسلم كتب  
ذلك قبل نزول الآية فوافي  
انظمه اقطها لانها نزلت في  
وقد فخران سنة تسع وقصة أبي  
سفيان قبل ذلك سنة ست  
وقبل بل نزلت في اليهود وجوز  
بعضهم نزولها مرتين وهو بعيد  
وقد اشتملت هذه الجمل القليلة  
التي تضمنها هذا الكتاب على  
الامر بقوله أسلم والترغيب  
بقوله تسلم ويؤتك والزجر  
بقوله فان توأمت والسترهيب  
بقوله فان عليك والدلالة بقوله  
يا أهل الكتاب وفي ذلك من  
المباعدة ما لا يقدر قدره وكيف  
لا وهو كلام من اوتي جوامع  
الكلام صلى الله عليه وآله وسلم  
(تعالوا) بفتح اللام (الى كلمة  
سواء) أى مستوية (يقينا  
وينصركم) لا يختلف فيها القرآن  
والتوراة والانجيل وتفسير  
السكامة (أن لا نعبد الا الله)  
أى نوحده بالعبادة ونخلص له  
فيها (ولا نشرك به شيئا) ولا  
نجعل غيره شريكا له في  
استحقاق العبادة ولا نراه اهلا  
لأن يعبد ولا يتخذ بعضنا

ماجه من حديث البراء قال ما رأيت من ذى لمة أحسن في حلة حرام من رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم قال أبو داود وزاد محمد بن سليمان له شعر يضرب منكبيه قال وكذا  
رواه ابن أبي عمير عن أبي إسحق عن البراء يضرب منكبيه وقال شعبة يبلغ شعبة اذنيه  
قال أبو داود وهم شعبة فيه وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي من حديث أنس قال كان  
شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى انصاف اذنيه وأخرج البخاري ومسلم وأبو  
داود والنسائي من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له شعر يبلغ  
شعبة اذنيه قال القاضي الجيع بين هذه الروايات ان ما يلي الأذن هو الذى يبلغ شعبة  
اذنيه وهو الذى بين اذنه وعاتقه وما خلفه هو الذى يضرب منه كبيه وقيل كان ذلك  
لاختلاف الاوقات فاذا غفل عن تقصيره بالغت المنكب واذا قصرها كانت الى  
انصاف اذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك (وعن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له شعر فليكرمه رواه أبو داود) الحديث قال في الفتح  
واسناده حسن وله شاهد من حديث عائشة في الغيلانيات واسناده حسن أيضا وسكت  
عنه أبو داود والمنذرى وقد صرح أبو داود أيضا انه لا يسكت الاعماله صالح  
للاحتجاج وزجال اسناده آمنة ثقات وفيه دلالة على استحباب اكرام الشعر بالدهن  
والتسريح واعفائه عن الملق لانه يخالف الاكرام الا ان يطول كما ثبت عند أبي داود  
والنسائي وابن ماجه من حديث واثل بن حجر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولى  
شعر طويل فلما رأى قال ذباب ذباب قال فرجعت فجزته ثم أتته من الغسد فقال اتى لم  
أعمك وهذا أحسن وفي اسناده عاصم بن كليب الحرى وقد احتج به مسلم في صحيحه وقال  
الامام أحمد لا بأس بحديثه وقال أبو حاتم الرازى صالح وقال علي بن المديني لا يحتج به اذا  
انفرد وأخرج مالك عن عطاء بن يسار قال أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم نائر  
الرأس والجمجمة فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنه يأمره باصلاح شعره  
ولحيته ففعل ثم رجع فقال صلى الله عليه وآله وسلم أليس هذا خير من أن يأتى أحدكم نائر  
الرأس كأنه شيطان والمائر الشعب بعيد العهد بالدهن والترجيل (وعن عبد الله بن  
المغفل قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الترجيل الاغبار رواه الخمسة الا ابن  
ماجه وصححه الترمذى) الحديث صححه ابن حبان قال المنذرى ولم يكن أخرجه النسائي  
مرسلًا وأخرجه عن الحسن البصرى وعن محمد بن سيرين من قولهم ما قال أبو الوليد  
البايعي هذا وان كان رواه ثقات الا انه لا يثبت وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل  
فيما نظرو فيها قاله نظر فقد قال الامام أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازى ان الحسن سمع  
من عبد الله بن مغفل غير ان الحديث فى اسناده اضطراب قوله عن الترجيل الترجيل  
والترجيل تسريح الشعر وقيل الاول المشط والثانى التسريح وقوله الاغباء أى فى كل  
أسبوع مرة كذا روى عن الحسن وفسره الامام أحمد بان يسرحه يوما ويذعه يوما



بعضاً أرباباً من دون الله فلا تقول عزيزاً من الله ولا المسيح ابن الله ولا نطيع الأحرار والربان أي العلماء والمشايع والفقراء والصوفية فيما أحذوهم من التحريم والتحليل وابتدعوا من التشريع ورتبوا عليه الثواب أو العذاب لأن كلاً منهم بشر مثلنا قال القسطلاني روى أنه لما نزلت اتخذوا أحرارهم وورهبانهم أرباباً من دون الله قال عدي ابن حاتم ما كنا نعبدهم يارسول الله قال أليس كانوا يمجلون لكم ويمرمون فتأخذون بقولهم قال نعم قال هو ذاك انتهى وهذا يدل على أن أخذ قول لعالم أو مجتهد أو شيخ أو صوفي أو متسكلم أو فاسق يخالف قول الله وقول رسوله **حكمه** حكم اتخاذ الرب من دون الله وهو كالعبادة له ففي هذه الآية الكريمة والحديث الشريف أبلغ حجة على المقلدة لمذاهب المجتهدين والعلماء والمشايع وأسد انكار على فاعل ذلك فتأمل تجد هما نصاً قاطعاً وبرهاناً قاطعاً على رد التقليد وكون أهل مبتدعين عن الله عما يكره ولا يرضاه (فان تولوا) عن التوحيد واتباع السنة المطهرة (فقلوا شهدوا بأننا مسلمون) أي لزمكم الحجة فاعتزوا بأنا مسلمون تاركون التقليد دونكم أو اعترفوا بأنكم كافرون بما نطقت به الكتب وتطابقت عليه الرسل

وتبعه غيره وقيل المراد به في وقت دون وقت وأصل الغب في إيراد الأبل أن ترد الماء يوماً وتدعي يوماً وفي القاموس الغب في الزيارة أن تكون كل أسبوع ومن الجي ما تأخذ يوماً وتدعي يوماً والحديث يدل على كراهة الاشتغال بالترجيل في كل يوم لأنه نوع من الترفه وقد ثبت من حديث فضالة بن عبيد عند أبي داود قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يمتنع من كثير من الأرفاء وفي ترك الترجيل الأيام نوع من البذاءة وقد ثبت عند أبي داود وابن ماجه من حديث أبي امامة قال ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم ما عنده الدنيا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألا تسعون ألا تسمعون أن البذاءة من الإيمان أن البذاءة من الإيمان قال أبو داود في سننه أن البذاءة التخلل وفي النهاية قيل إذا الترقى جلده بعظمه من الهزال والذلا انتهى والأرفاء الاستكثار من الزينة وإن لا يزال يهيئ نفسه وأصله من الرفه وهو أن ترد الأبل الماء **كل يوم** فإذا وردت يوماً ولم ترد يوماً فذلك الغب قاله الخطابي في المعالم وحديث أبي امامة في أسناده محمد بن اسحق ولم يصرح بالحديث بل أعنع وفيه مقال مشهور وقال أبو عمر الفري أنه اختلف في أسناده هذا الحديث اختلافاً طامساً معه الاحتجاج ولا يصح من جهة الأسناد (وعن أبي قتادة أنه كان له جدة ضمة فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرهم أن يحسن اليها وإن يترجل كل يوم رواه النسائي) الحديث رجال أسناده كلهم رجال الصحيح وأخرجه أيضاً مالك في الموطأ ولفظ الحديث عن أبي قتادة قال قلت يارسول الله إنني جمة أفأرجلها قال نعم وأكرمها فكان أبو قتادة رجماً دهن في اليوم مرتين من أجل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم نعم وأكرمها وعلى هذا فلا يعارض الحديث المتقدم في النهي عن الترجل إلا الأعمال الواقعة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم هو مجرد الإذن بالترجيل والأكرام وفعل أبي قتادة ليس بحجة والواجب حل مطابق الأمر بالترجيل والأكرام على المقيد لكن الإذن بالترجيل كل يوم كما في حديث أبي قتادة الذي ذكره المصنف يخالف ما في حديث عبد الله بن المغفل من النهي عن الترجيل إلا الغما فان لم يكن الجمع واجب الترجيل وقد تقدم ذكر حديث أكرام الشعور قد تقدم أيضاً في الجمة والترجيل

\* (باب ما جاء في كراهية القزع والرخصة في خلق الرأس) \*

(عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القزع فقبل لسانع ما القزع قال إن يحاق بعض رأس الصبي ويترك بعض متفق عليه) وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه وذكر أبو داود في سننه بعد ذكره نفسه القزع بمثل ما في المتن تفسيراً آخر فقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن القزع وهو أن يحلق الصبي ويترك له ذؤابة وهذا لا يتم لأنه قد أخرج أبو داود نفسه من حديث أنس بن مالك قال كانت لي ذؤابة فقالت لي أجي لأخزها كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسحها ويأخذها ويحلقها في القزع في القاموس يحلق رأس الصبي وترك مواضع منه مفرقة غير

وظاهرت به الأدلة من اتباع

السنة وترك الابتداع وأخذ

التوحيد ورفض الاثر الذوقيل

فيما حكاها السهيلي ان هرقل

وضع هذا الكتاب المبارك القديم

في قصة من ذهب تعظيما له وانهم

لم يزلوا يوارثونه كبارا عن كبار

في اعز مكان ومأحقه بذلك

واجدر بما هنالك وحكى ان ملك

الفرنج في دولة الملك المنصور

قتلا ورون الصالحى أخرج لسييف

الدين قلمج صندوقا مصفحا

بالذهب واستخرج منه مقلة من

ذهب فأخرج منها كتابا زلات

أكثر حروفه فقال هذا كتاب

نبيكم الى جدى قبصر ما زلتنا

توارثه الى الآن وأوصانا

آباؤنا انه مادام هذا الكتاب

عندنا لا يزال الملك فينا فخن

نحفظه وفي الحديث ثم يبي

الاسلام فقول يا رب أنت

السلام وأنا الاسلام فقول

انك على خيربك اليوم أخذوك

اعطى أخرجه أحمد والطبراني

في الاوسط عن أبي هريرة قال

الله تعالى ومن يتبع غير الاسلام

دينا فان يقبل منه وهو في

الآخرة من الخاسرين والاسلام

لغة الانقياد والمراد به هنا

ما فسر به رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم في حديث جبريل

عليه السلام وهو أن تشهد أن

لا اله الا الله وأن محمدا رسول

الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة

وتصوم رمضان وتبج البيت

الحديث أخرجه مسلم والاسلام

مخلوقة تشبه بالقزع السحاب بعد ان ذكر ان القزع قطع من السحاب الواحد مدة يوم  
وقال في شرح مسلم بعد ان ذكر تفسير ابن عمر وهذا الذي فسر به نافع وعبيد الله هو  
الاصح قال والقزع حلق بعض الرأس مطلقا ومنهم من قال هو حلق مواضع متفرقة  
منه والصحيح الاول لانه تفسير الرازي وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به وفي  
البخاري في تفسير القزع قال فاشارنا عبيد الله الى ناصيته وجاني رأسه وقال اذا حلق  
رأس الصبي ترك ههنا شعر وههنا شعر قال عبيد الله أما القصة والقفا للغلام فلا بأس  
بهما وكل خصله من الشعر قصة سواء كانت متصلة بالرأس أو منفصلة والمراد به ههنا شعر  
الخاصية يعنى ان حلق القصة وشعر القفا خاصة لا بأس به وقال النووي المذهب  
كراهيته مطلقا كما ساقى وأخرج أبو داود من حديث أنس قال كان لي ذؤابة فتالت  
أى لا أخذها فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يمشي بها يأخذها ويأخرج  
النساق بسند صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فوضع يده على ذؤابته وسبغ عليه ودعا له ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين  
قال قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة وان زيد بن ثابت لمع  
الغلمان له ذؤابتان ويمكن الجمع بان الذؤابة الجائز ان تهاهما ما يشر من الشعر فيرسل  
ويجمع ماعداها بالضر وغيره والتي تمنع أن يحلق الرأس كله ويترك باقي وسطه فيتحذف  
ذؤابة وقد صرح الخطابي بان هذا ما يدخل في معنى القزع انتهى من الفتح والحديث  
يدل على المنع من القزع قال النووي وأجمع العلماء على كراهية القزع كراهية تنزيه وكرهه  
مالك في الجارية والغلام مطلقا وقال بعض أصحابه لا بأس به للغلام ومذهبنا كراهيته  
مطلقا للرجل والمرأة موم الحديث قال العلماء والحكمة في كراهته انه يشوه الخلق  
وقيل لانه زى أهل الشر وقيل لانه زى اليهود وقد جاء هذا مصرح به في رواية لابي داود  
اتمى ولفظه في سنن أبي داود ان الجاحج بن حسان قال دخلنا على أنس بن مالك فحدثني  
أختي المغيرة قالت وأنت يومئذ غلام ولت قرنان أو قصتان ففسخ رأسك وبرك عليك  
وقال احقوا هذين أو قصوه هم افان هذا زى اليهود (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم رأى صبيا قد حلق بعض رأسه وترك بعضه فنهاهم عن ذلك وقال احلقوا  
كله أو ذروا كله رواه أحمد وأبو داود والنساق بسند صحيح) قال المنذرى وأخرجه مسلم  
بالاسناد الذي أخرجه أبو داود ولم يذكر لفظه وذكر أبو مسعود الدمشقي في تعليقه ان  
مسلم أخرجه بهذا اللفظ والحديث يدل على المنع من حلق بعض الرأس وترك بعضه  
وقد سبق الكلام عليه في الذي قبله وهو مؤيد لتفسير القزع بما فسر به ابن عمر في الحديث  
السابق وفيه دليل على جواز حلق الرأس جميعه قال الغزالي لا بأس به ان أراد التنظيف  
وفيه رد على من كرهه لما رواه الدارقطني في الافراد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أنه قال لا توضع النواصي الا في حج أو عمرة ولقول عمر رضي الله عنه لو وجدتك مخلوقا لضربت

نعمة لأعظم منهن على الامم  
وهو الذي سأل خليل الرحمن له  
بمحاسن ربه عز وجل حيث  
قال سألنا اولاده أن يديهم عليه  
من الاسلام ما اولاده فقال ربنا  
وابنه لما سألنا ان يطيب ذلك له  
ولما عمل ثم طابه له من ذريته  
من أي قبيل فقال ومن ذريتنا  
أمة مسلمة لك وأي نعمة أعظم  
من الاسلام وبه وصى ابراهيم  
بنبيه ويعقوب فقال يا بني ان الله  
اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا  
وانتن مساون وأي نعمة أعظم  
منه وهو له أيما الخليل عاينه  
السلام وبه سمى الله هذه الامة  
قبل وجودها في التوراة  
والانجيل قال سفيان في قوله  
تعالى حوسناكم المسلمين من قبل  
أي في التوراة والانجيل وأي نعمة  
أعظم منه وقد سأل اهل الايمان  
من قوم موسى حيث قالوا ربنا  
افرغ علينا صبرا وتوقنا صابرين  
ثم سأل ذلك رسولنا الامين كما في  
الدهاء الجامع لشعير الدنيا  
والاخيرة اللهم توقنا مسلمين  
والحقنا بالصالحين وهذا الدهاء  
الطويل أخرجه أحمد والخارفي في  
الادب والنسائي والحاكم وصححه  
عن رفاع بن رافع الزرق وسأله  
عن الانبيا يوسف الصديق حين  
سأل من ربه ان يلحقه بخير فريق  
فقال توقني مسلما والحقني  
بالصالحين وأي نعمة أكرم منه  
وقد سمى الله الدين فقال تعالى  
ان الدين عند الله الاسلام وأي  
حبة انصرف من حبة الاسلام

الذي فيه عينا الله بالسيف والحديث الطواريج ان سماعهم الخلق قال أحدنا كرموا  
الحلق بالموسى أما بالمقراض فليس به بأس لان أدلة الكثرة تخص بالخلق (وعن  
عبد الله بن جعفر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امهل آل جعفر ثلاثا ثانياً يأتيهم ثم  
أناهم فقال لا تبكوا على أخى بعد اليوم ادعوا لى أخى قال لى عينا كذا أخرخ فقال  
ادعوا الى الخلق قال لى عينا بالخلق خلق رؤسنا ارواهما أحمد وأبو داود والنسائي الحديث  
اسناده حسن وقد سكت عنه أبو داود والمذرى لذلك رجال اسناده عند أبي داود ثقات  
واما عند فضيحة فيه مقال والبقية ثقات يقول كذا أخرخ جمع قرخ وهو صغير ولد الطير  
ووجه التشبيه أن شعرهم يشبه زغب الطير وهو أول ما يطلع من ريشه والحديث يدل على  
أن الكبير من أقارب الاطفال يتولى أمرهم وينظر في مصالحهم وهو يدل على الترخص  
في خلق جميع الرأس ولكن في حق الرجال وأما النساء فقد أخرج النسائي من حديث  
على رضى الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخلق المرأة رأسها  
ويدل على الترخص للرجال أيضا الحديث الذي قبل هذا لانه أمر بخلقها كما أمر تركه كما

\*(باب الاكتمال والادهان والتطيب)\*

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اكتمل فليوتر من فعل فذ  
أحسن ومن لا فلا حرج رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) هذا طرف من حديث طويل  
وانظروا من اكتمل فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن استجمر فليوتر من  
فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن أكل فاستحل فليأكل وما لاك بلسانه فليبتلع من  
فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ومن أتى الغائط فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع كنيها  
من رمل فليستدبره فان الشيطان يلعب بعقابه بنى آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا  
حرج وفي اسناده أبو سعيد الخبر اني الحصى الراوى عن أبي هريرة قال أبو زرعة الرازى  
لا عرفه وقيل انه صحابي قال الحافظ ولا يصح والراوى عنه حسين الخبر اني وهو مجهول  
وقال أبو زرعة شيخ وذكره ابن حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العمل  
وقد أخرج الحديث ابن حبان والحاكم والبيهقي وهو يدل على مشروعية الايتار في  
الكحل وظاهر عدم الاقتدار على الثلاثة إلا أن يقيده الايتار بناسياني من فعله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال ابن رسلان في كيفية الوتر في الاكتمال وجهان أحدهما ان يضع  
في كل عين ثلاث مرات وهذا هو الاصح لحديث ابن عباس الأسنى والثاني يضع في اليمنى  
ثلاث مرات وفي اليسرى مرتين فيكون المجموع وقرأ وفي عين ثلاث مرات وفي عين  
أربع مرات (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له مكحلة يكتمل منها  
كل ليلة ثلاثة في هذه وثلاثة في هذه رواه ابن ماجه والترمذى وأحمد وانظروا كان يكتمل  
بالأند كل ليلة قبل أن ينام وكان يكتمل في كل عين ثلاثة أميال) الحديث حسنه  
الترمذى وقال انه روى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم

أقول واما عند فضيحة هكذا بالاصل الذي يابدينوا ليحذر اه مصححه بالانحد

ولا يقبل دين غيره من الانام ومن  
يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل  
منه واي عطية اسنى منه وهو  
الذي رضي الله تعالى لبريته فقال  
ورضيت لكم الاسلام ديناً واي  
منحة أجل منه وبه كل من في  
السموات والارض متصفون  
افتحير دين الله تبغون وله اسلم  
من في السموات والارض طوعاً  
وكرهاً واليه ترجعون قال ابن  
عباس من في السموات الملائكة  
ومن في الارض من ولد علي  
الاسلام وأي حلة أنفخر من حلة  
الاسلام اذا لبسها الله تعالى  
من هداه وهي حلة خلد ربه  
وسائر المسلمين كما قال تعالى ما كان  
ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن  
كان حنيفاً مسلماً وما كان من  
المشركين وأي حياء اسنى لمن  
حياه الله بالاسلام وقد أمر تعالى  
خير خلقه ورسله عليهم الصلاة  
والسلام أن يقول وأنا أول  
المسلمين وجعلها من اذكار اشرف  
طاعات المؤمنين بل جعلها في  
مفتاح اشرف العبادات يكررها  
القائل في اليوم خمس مرات  
وكيف لا يكون الاسلام عظيم  
العطايا واسنادها وبه النجاة غذا  
من أهوال يوم القيامة وعناه  
وبالاسلام قبض الوجوه حين  
تسود وجوه من اعرض عن  
هداه وبالاسلام يشرب من حوض  
سيد ولد عدنان حين يذاد عنه  
أهل العصيان وبالاسلام يجوز  
على الصراط اذا تهاقت الاشياء  
منه الى الميزان وبالاسلام

بالاخذ فانه يجلو البصر وينبت الشعر ثم ذكر انها كانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مكحلة  
الح وساق الحديث عن علي بن حجر ومحمد بن يحيى عن يزيد بن هرون عن عثمان بن منصور  
عن عكرمة عن ابن عباس قال وفي الباب عن جابر وابن عمر والحديث يدل على استحباب  
أن يكون الاكتمال في كل عين ثلاثة أميال وأن يكون بالاعمد وهو بالسكسر جبر للكمل  
معروف وأن يكون في كل ليله وأن يكون عند النوم وقد أخرج أبو داود من حديث  
ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها  
من خيار ثيابكم وكفوا فيها موتاكم وان خيراً بكم الاكتمال يجلو البصر وينبت الشعر  
وأخرجه الترمذي وابن ماجه مختصراً وايس فيه ذكر الكحل وفي رواية للطبراني فانه  
منبهة لاشعر مذهباً للقدى مصفاة للبصر (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم حبيب الى من الدنيا النساء والطيب وجعات قرعة عيني في الصلاة واه النساء)  
وأخرجه أيضاً أحمد وابن أبي شيبة والحاكم من حديثه وفي اسناده في سنن النسائي سيار  
ابن حاتم وسلام بن مسكين ومن طريق سيار واه أحمد في الزهد والحاكم في المستدرک  
ومن طريق سلام أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن سعد والبخاري وأبو يعلى وابن عدى  
في الكامل وأعله به والعقيلي في الضعفاء كذلك وقال الدارقطني في علله واه أبو المنذر  
سلام بن أبي الصميا وجعفر بن سليمان ورواه عن ثابت عن أنس ومحمد بن جناد بن زيد  
عن ثابت مرسلاً وكذا رواه محمد بن عثمان بن ثابت البصري والمرسل أشبهه بالصواب  
وقد رواه عبد الله بن أحمد في زيادات الزهد عن أبيه عن طريق يوسف بن عطية عن ثابت  
موصولاً أيضاً يوسف ضعيف وله طريق أخرى معلولة عند الطبراني في الاوسط عن  
محمد بن عبد الله الحضري عن يحيى بن عثمان الحرابي عن الهبل بن زياد عن الاوزاعي عن  
اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس مثله قال الحافظ في التلخيص ان اسناده حسن  
وقال في تحريج الكشاف والتلخيص ليس في شيء من طرقه لفظ ثلاث بل أوله عند الجميع  
حبيب الى من دنياكم النساء الحديث وزيادة ثلاث تفسد المعنى على ان الامام أبابكر  
ابن فورك شرحه في جزءه مرقباتها وكذلك أورده الغزالي في الاحياء واشهر على  
الاسنة انتهى وانما قال ان زيادة لفظ ثلاث تفسد المعنى لان الصلاة ليست من حب  
الدنيا وقد وجه ذلك السعد في حاشية الكشاف فقال وقرعة عيني مبنية أقصد به الاعراض  
من حب الدنيا وما يحب فيها وليس عطف على الطيب كما سبق الى الفهم لانها ليست من  
حب الدنيا وجه ذلك بعضهم بان من بمعنى في قال وقد جاءت كذلك في قوله تعالى ماذا  
خلقوا من الارض أى في الارض ورده صاحب الثمرات بأنه قد حجب اليه أكثر من ذلك  
نحو الصوم والجهاد ونحو ذلك من الطاعات انتهى ومثل ما قال الحافظ قال شيخ الاسلام  
زين الدين العراقي في اماميه وصرح بان لفظ ثلاث ليس في شيء من كتب الحديث وانها  
منسدة للمعنى وكذلك قال الزركشي وغيره وقال الدماميني لا علمها ثابتة من طريق

في المسلم عن الجرم وامتاز ومن  
 زحزح عن النار وأدخل الجنة  
 فقد فاز وبالا سلام ثبت الله  
 العبد في الجواب على ملائكة  
 ربه حين يسألونه وهو تحت التراب  
 فيقول الله ربّي والاسلام ديني  
 ومحمد نبي الحديث أخرجه ابن  
 أبي عاصم في السنة وابن مردويه  
 والبيهقي عن جابر رضي الله عنه  
 وللمسلمين انزل روح القدس  
 هدى وبشرى كما قال تعالى قل نزل  
 روح القدس من ربك بالحق ليثبت  
 الذين آمنوا وهدى وبشرى  
 للمسلمين ولاجل الاسلام جعل  
 الله اعباده من النعم ما لا يحصى  
 ما فيه أقلام العلماء فقال تعالى  
 جعل لكم من يوقكم سكّال  
 آخر الايتين الى قوله كذلك يتم  
 نعمته عليكم لعلكم تساونونكم  
 اشملت حانان الايمان على تعداد  
 نعم لا ينفى بالتعبير عنها انسان بل  
 لو تكلم عليهم ما على انفرادهم ما  
 لاحتمل مجلدا بسبغ تفرق عدة  
 اوقات وأزمان فالجدة التي  
 من عليا بالاسلام وهذا انه  
 بفضل والانهام وما كلفتمدى  
 لولا ان هذا الله كلمة صادقة  
 يقولها المسلمون في دار السلام  
 وانما أطلت فيما يعنيه الناظر  
 والافليس بتطويل فان التعريف  
 بمقدار نعمة الاسلام يقتصر الى  
 مؤلف جليل لاني رأيت غالب  
 أهل الاسلام لا يعرفون نعمته  
 ولا يشكرون منته بل لا يحيطون  
 بآمال أكثرهم نعمة الاسلام انما  
 انظرهم حطام الدنيا ومتاعها

صححة والحديث يدل على ان الطيب والنساء محبوبان الى رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم وقد ورد ما يدل على ان الطيب محبوب الى الله تعالى فاخرج الترمذي عن ابن المسيب  
 انه كان يقول ان الله تعالى طيب يحب الطيب نظيف يحب النظافة كريم يحب الكرم  
 جواد يحب الجود فنظفوا أنفسيتكم ولا تشبهوا باليهود قال يعقوب الراوى عن ابن المسيب  
 فذكرت ذلك لهما جابر بن سمارة قال حدثني عاصم بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم مثله قال الترمذي وهذا حديث غريب وخالد بن الياس يضعف ويقال  
 ابن اياس (وعن نافع قال كان ابن عمر يستحجر بالآلوة غير مطراة وبكا فوريطر حرم مع  
 الآلوة يقول هكذا كان يستحجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه النسائي ومسلم  
 الآلوة العود الذي يتجر به) قوله يستحجر الاستحجار هنا التجبر وهو اسمة تعال من الحجرة  
 وهي التي توضع في النار قوله الآلوة بفتح الهمزة وضمة وضم اللام وتشديد اللام  
 وفتحها العود الذي يتجر به كما قال المصنف وحكى الازهرى كسر اللام قوله غير مطراة  
 أى غير مخلوطة بغيرها من الطيب بذكره في شرح مسلم والحديث يدل على استحباب التجبر  
 بالعود وهو نوع من أنواع الطيب المندوب اليه على العموم (وعن أبي هريرة رضي الله  
 عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من عرض عليه طيب فلا يردّه فانه خفيف  
 المحل طيب الرائحة رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود) لم يخرج مسلم بهذا اللفظ بل  
 بلفظ من عرض عليه ريحان فلا يردّه وهكذا أخرجه الترمذي بلفظ اذا أعطى أحدكم  
 الريحان فلا يردّه فانه خرج من الجنة وقال هذا حديث حسن غريب وأخرجه من طريق  
 حنان قال ولا يعرف لحنان غيره هذا الحديث انتهى وهو أيضا حرم رسول لانه رواه حنان  
 عن أبي عثمان النهدي وأبو عثمان وان أدرك زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه  
 لم يره ولم يسمع منه وحديث الباب صححه ابن حبان وقد أخرجه الترمذي عن ثمامة بن  
 عبد الله قال كان أنس لا يرد الطيب وقال أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
 لا يرد الطيب قال وهذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن أنس أيضا من وجه آخر عن  
 البراء بلفظ ما عرض على النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيب قط فردّه قال الحافظ في الفتح  
 وسنده حسن وعن ابن عباس عند الطبراني بلفظ من عرض عليه طيب فليصّب منه  
 وقد يوب البخارى لهذا فقال باب من لم يرد الطيب وأورد فيه بلفظ كان لا يرد الطيب  
 والحديث يدل على ان رد الطيب خلاف السنة ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم ثم أعقب النهى بهلة تقيده استقامه وجبات الرد لانه باعتبار ذاته خفيف لا ينقل  
 حمله وباعتبار عرض طيب لا يتأذى به من يعرض عليه فلم يبق حامل على الرد فان كل ما  
 كان به هذه الصفة محبوب الى كل قلب مطلوب لكل نفس قوله المحل قال القرطبي هو يشق  
 الميمن ويعني به المحل (وعن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المسك هو  
 أطيب طيبكم رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه وعن محمد بن علي قال سألت عائشة

وجاهها وزياسمها هي الانعام

ولقد جهل الحقيقة وتنسك

عن الصراط المستقيم متن

الطريقة ذكر ذلك السيد

العلامة محمد بن اسمعيل الامير

اليماني رحمه الله قال أبو سفيان

فما قال (هرقل) ما قال أي الذي

قاله في السؤال والجواب أوفى

القصة التي ذكرها ابن الناطور

بعده والضمائر كلها تدل على

هرقل (وفرغ من قراءة الكتاب)

النبي وما بركه (كثير

عنده الصخب) بالصاد والخاء

المفتوحين أي اللفظ كما في مسلم

وهو اختلاط الاصوات في

الخاصة زاد في الجهاد فلا أدري

ما قالوا (وارتفعت الاصوات)

بذلك (وأخرجنا) بضم الهمزة

وكسر الراء (فقلت لأصحابي)

وعند المواقف في الجهاد حين

خالت بهم والله (القد أمر) بفتح

أوله مقصورا وكسر ثانيه أي

عظم وكبر (أمر ابن أبي كشة)

بسكون الميم أي شأنه وكبشة بفتح

الكاف وسكون الموحدة قال

ابن جني اسم حر تجل ليس بمؤنث

الكبش لأن مؤنث الكبش

من غير لفظه يريد النبي صلى الله

عليه وآله وسلم لأنها كنية أي من

الرضاغة الحرث بن عبد العزي

فيما قاله ابن ما كولا وغيره وعنه

ابن بكير أنه اسم وكانت له بنت

تسمى كبشة فكيف بها أو هو

والحليمة هي ضعة أو ذلك نسبة

إلى جده وهو هب لأن أمه

أمنة بنت وهب وأم جده وهب

رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتطيب قالت نعيم بكارة الطيب  
المسك والعنبر رواه النسائي والبخاري في تاريخه) وأخرجه الترمذي أيضا من حديث  
عائشة بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتطيب بذلكارة الطيب المسك  
والعنبر ويقول أطيب أطيب المسك وحديث الباب في أسناده أبو عبيدة بن أبي السفر  
وفيه مقال واسمه أحمد بن عبد الله وقواه بذلكارة الطيب الذي كسر للمهجة  
ما يصلح للرجال قاله في النهاية والمراد الطيب الذي لا لون له لأن طيب الرجال ما ظهر ريحه  
وخفى لونه وقواه المسك والعنبر يدل من ذلكارة الطيب والحديث الأول يدل على أن  
المسك خير الطيب وأحسنه وهو كذلك وفي التصريح بأنه أطيب الطيب ترغيب في  
التطيب به وإثارة على سائر أنواع الطيب (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال إن طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفى لونه وطيب النساء ما ظهر لونه وخفى ريحه  
رواه النسائي والترمذي وقال حديث حسن) وقال الترمذي بهذان ذكر للحديث طريقا  
أخرى عن الجري عن أبي أنسرة عن الطفاوى عن أبي هريرة إلا أن الطفاوى لا يعرفه  
إلا في هذا الحديث ولا يعرف اسمه وأخرجه أيضا من طريق ثالثة عن عمران بن حصين  
بلفظ أن خير طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفى لونه وخير طيب النساء ما ظهر لونه وخفى  
ريحه وقال هذا حديث حسن غريب وفي رجال أسناده عند النسائي مجهول ثم بينه في  
أسناده آخر بأنه الطفاوى وهو أيضا مجهول كما سبق والحديث يدل على أنه يذبح للرجال  
أن يتطيبوا بما له ريح ولا يظهروا لونه كالمسك والعنبر والعطر والعود وأنه يكره لهم  
التطيب بما له لون كالزباد والعنبر وشبهه وإن النساء بالعكس من ذلك وقد ورد تسمية المرأة  
التي تمر بالجلالس ولها طيب له ريح زانية كما أخرج الترمذي وصححه وأبو داود والنسائي  
من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل عين زانية والمرأة إذا  
استعطرت فترت بالجلالس فهي كذا وكذا يعني زانية قال الترمذي وفي الباب عن أبي هريرة

\*(باب الاطلاء بالنورة)\*

(عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اطل بدأ بعورته فطالها بالنورة  
وسائر جسده أهل درواه ابن ماجه) الحديث قال الحافظ ابن كثير في كتابه الذي ألفه في  
الجمام بعد أن ذكر حديث الباب هذا أسناده جيد وقد أخرجه ابن ماجه أيضا من طريق  
أخرى عن أم سلمة وقدره واه عبد الرزاق عن حميد بن أبي ثابت عن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم من سلاسله ما وجد قاله الأسدي وطى وقد أخرجه الخرائطي في مساوى  
الأخلاق من طريقين عن أم سلمة وثوبان وأخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق  
ثوبان بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل الحمام وكان يتنور وأخرجه  
ابن عساكر في تاريخه من طريقه أيضا وأخرج أيضا من طريق وإله بن الأسقع أنه صلى  
الله عليه وآله وسلم اطل يوم فتح خيبر وأخرج سعيد بن منصور في سننه عن إبراهيم قال كان



رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طلى ولي عاتقه بيده وأخرجه ابن أبي شعبة في المصنف عن إبراهيم بن حنيفة قال ابن كثير وهو من سبل فيقول الموصول الذي أخرجه ابن ماجه وأخرج سعيد بن منصور عن مكحول أنه قال لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر كل من كان معه كذا دابة ور وهو من سبل أيضا وذكر أبو داود في المراسيل عن أبي معشر زياد بن كليب أن رجلا من رسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه البيهقي في سنته الكبرى وفي تاريخ ابن عساکر بإسناد ضعيف عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنور كل شهر وأخرج أحمد عن عائشة قالت طلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنور فنام فرغ منها قال يا معشر المسلمين عليكم بالنور فأنام طليمة وطهور وروى الله يذهب بهم عنكم أو ساءحكم وأشعاركم وقد روى الإطالة بالنور عن جماعة من الصحابة فرواه الطبراني عن يعلى بن حمزة الثقفي والطبراني أيضا بسند رجاله رجال الصحيح عن ابن عمر والبيهقي عن ثوبان والخراطي عن أبي الدرداء وجماعة من الصحابة وعبد الرزاق عن عائشة وابن عساکر عن خالد بن الوليد وجاءت أحاديث قاضية بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتنور منها عند ابن أبي شعبة عن الحسن قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر لا يطلون قال ابن كثير هذا من مراسيل الحسن وقد تكلم فيها وأخرج البيهقي في سنته عن قتادة أن رسول الله بنحوه وزاد ولا عثمان وهو منقطع وأخرج البيهقي عن أنس أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتنور وفي أسناده مسلم الملائي قال البيهقي وهو ضعيف الحديث قال السيبوطي والاحاديث السابقة أقوى سنداً وأكثر عدداً وهي أيضاً مثبتة بقديم ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنور نارة ويحلق أخرى وأما ما روى عن ابن عباس أنه ما طلى نبي قط فقال صاحب النهاية وصاحب المختص وعبد الغافر الشافعي أن المزاوية ما مال إلى هواه

هـ (أبواب صفة الرضوخ فرضه وسنته) \*

قال جهور أهل اللغة يقال الرضوخ بضم أوله إذا أريد به الفعل الذي هو المصدر ويقال الرضوخ بفتح أوله إذا أريد به الماء الذي يتطهر به هكذا نقله ابن الأنباري وجماعات من أهل اللغة وغيرهم وذهب الخليل والاصمعي وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى أنه بالفتح فيهما قال صاحب المطالع وحكي الضم فيهما جميعاً وأصل الرضوخ من الرضاة وهي الحسن والنظافة وتسمى وضوء الصلاة وضوءاً لأنه ينظف المنوضي ويحسنه

هـ (باب الدليل على وجوب النية له) \*

(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إنما الأعمال بالنية وإنما لامرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصنعها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه رواه الجماعة) الحديث مداره على يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم النخعي

قوله بنت أبي كبشة أو بلجدة عبد المطالب لأمه وفيه نظر أو هو رجل من خزاعة اسمه وجر ابن عاصم بن غالب خالف قريشاً في عبادة الأوثان فبعده الشجرى فقتله الله لا شتر إلى في مطابق المخالفة قاله ابن قتيبة والخطابي وكذا قاله الزبير (أنه) يكسر الهمزة على الاستئناف وجوز العيني فتحها على ضعف (بخافه) أي لاجل أنه يخافه (ملك بن الأصغر) وهم الروم لأن جدهم روم بن عيص بن ابحق تزوج بنت ملك الحبشة فباء ولده بين البياض والسواد فقبل له الأصغر حكامه ابن الأنباري أولان جده سارة حلته بالذهب قاله ابن هشام في التيجان وقيل غير ذلك قال أبو سفيان (فما زلت موقناً أنه سيظهر) زادني حديث عبد الله بن شداد عن أبي سفيان فمأزات مرعوباً من محمد حتى أسلمت أخرجه الطبراني (حتى أدخل الله على الإسلام) فابرزت وأظهرت ذلك المقتنين وليس المراد أن ذلك المقتنين ارتفع (وكان ابن الناطور) بالطاء المهملة وفي رواية الجوى بالطاء المحجمة وهو بالعربية حافظ الدستان وحارسة وهو لفظ مجعبي تنكحت به العرب وعن يونس ابن ناطور ابن زيادة الف والقصة الائمة موصولة إلى ابن الناطور مروية عن الزهري عن الأقالين توهم أنها معلقة وخرؤية بالإسناد المذكور



عن أبي سفيان (صاحب ايلياء).

وهي بيت المقدس اي أميرها (وهرقل) اي وصاحب هرقل واطلق عليه الصفة امامه في التبع وامامه في الصداقة فوقع استعمله صاحب في الجواز بالنسبة لامرية ايلياء وفي الحقيقة بالنسبة الى هرقل (اسقف) وهي رواية المستمل والجوى وعند القاسبي اسقفا قال النووي وهو الأشهر وعند الكشيبي سقف بضم أوله مبنيا للمفعول من التسقيف ولا يدرى الاصيلي عن المروزي سقف بالتخفيف والجرجاني سقف اي مقعد ما والاسقف والسقف لفظ أعجمي ومعناه رئيس دين النصارى وقيل عربي وهو الطويل في التخمنا (على نصارى الشام) لكونه عالم دينهم ورئيسهم أو هو قيم شريعتهم وهو دون القاضي أو هو فوق القسيس ودون المطران أو الملك المتخاضع في مشيئته والجح اساقفة واساقف (يحدث ان هرقل حين قدم ايلياء) عن غلبة جنوده على جنود فارس واخراجهم في سنة عمره صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وذكر الترمذي وغيره القصة مستوفاة في تفسير قوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وفي أول الحديث في الجهاد عند المؤلف الاشارة الى ذلك (أصبح خبيث النفس) أي رديتها غير طيبها مما حل له من الهم وعسر بالنفس عن حلة الانسان روحه

عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب ولم يبق من أصحاب الكتب المتقدمة من لم يخرج له سوى مالك فإنه لم يخرج له في الموطأ وهم ابن دحية فقال انه فيه ولعل الوهم انفق له لما رأى الشيخين والنسائي ورواه من حديث مالك وما وقع في الشهاب بلفظ الاعمال بالنيات يجمع الاعمال وحذف انما فنقل النووي عن أبي موسى المديني الاصل انما لا يصح له اسناد وآخره النووي قال الحافظ وهو وهم فقد رواه كذلك الحاكم في الاربعين له من طريق مالك وكذا أخرجه ابن حبان من وجه آخر في مواضع تسعة من صحيحه منها في الحادي عشر من الثالث والرابع والعشرين من منه والسادس والستين منه ذكره في هذه المواضع بحذف انما وكذا رواه البيهقي في المعرفة وفي البخاري الاعمال بالنسبة بحذف انما افراد النية قال الحافظ أبو سعيد محمد بن علي الخشاب رواه عن يحيى بن سعيد نحو مائتين وخمسين انسانا وقال أبو اسهميل الهروي عبد الله بن محمد الانصاري كتبت هذا الحديث عن سبعة مائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد قال الحافظ تتبعته من الكتب والابرار حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقا ثم رأيت في المستخرج لابن منده عدة طرق فضعمتها الى ما عندي فزادت على ثلثمائة وقال البرازي والخطابي وأبو علي بن السكن ومحمد بن عتاب وابن الجوزي وغيرهم انه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عن عمر بن الخطاب ورواه ابن عساكر من طريق أنس وقال غريب جدا وذكر ابن منده في مستخرجه انه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من عشرين نفسا قال الحافظ وقد تتبعها شيخنا أبو الفضل بن الحسين في النكت التي جمعها على بن الصلاح وأظهر انهم ساقى مطلق النية لانه في اللفظ وهذا الحديث قاعدة من قواعد الاسلام حتى قيل انه ثلث العلم ووجهه ان كسب العبد بقلبه وجوارحه وسانه وعل القلب أن رجحها لانه يكون عبادة بانفراده دون الآخرين قوله انما الاعمال هذا التركيب يفيد الحصر من جهتين الاولى انما فانهم من صيغ الحصر واختلف هل تفيده بالنطوق أو بالمفهوم أو بالوضع أو بالعرف وبالطبيعة أم بالجواز ومذهب المحققين انه اتفيمه بالنطوق وضعا حقة فيما قال الحافظ ونقله شيخنا شيخ الاسلام عن جميع أهل الاصول من المذاهب الاربعة الا اليسير كالأصمدي وعلي العكس من ذلك أهل العربية وموضع البحث عن بقية اجناس انما الاصول وعلم المعاني فليرجع اليها الجهة الثانية الاعمال لانه جمع محلي باللام المفيد للاستغراق وهو مستلزم للتصريح لمعناه كل عمل بنية فلا عمل الا بنية وهذا التركيب من مقتضى المعروف في الاصول وهو ما احتمل أحد تقديراته لاستقامة الكلام ولا عموم له عند المحققين فلا بد من دليل في تعيين أحد هاتين التقديرات في تقديره ههنا فنحن جعل النية شرطا قدر صحة الاعمال ومن لم يشترط قدر كمال الاعمال قال ابن دتيق العمد وقد رجع الاول بأن الصحة أكثر وما للحقيقة فالعمل عليها أولى لان ما كان ألزم للشيء كان أقرب الى خطوره

المسند على الروح وفي رواية  
أبوي ذر الوقت والاصلي وابن  
عساكر اصبح يوما خيبت النفس  
وتستعمل في كسل النفس وفي  
الصحيح لا يتوان أحدكم خيبت  
نفسه كأنه كره الانفا والمراد  
بالخطاب المساوون واما في حق  
هرقل فغير ممتنع وصرح في  
رواية ابن امحق بقولهم لقد  
أصبحت مبهوما فقال له بعض  
بناترقته) بفتح الموحدة جمع  
بطريق بكسرهما أى قواده  
وخواص دولته وأهل الرأى  
والنورى منهم (قد استسكرونا  
ههناك) أى ههناك وحالتك  
لكونهم من مخالفة لسائر الانام  
(قال ابن الناطور) ولا بن عساكر  
النساطور بالطاء المعجمة (وكان  
هرقل) عالما وكان (حرزا) أى  
كاهنا (ينظر في النجوم) خبر ثان  
ليكون ان قلنا انه ينظر في  
الامرين أو هرقل تفسير لخزان  
الكهانة تؤخذ تارة من ألقاظ  
السياطين وتارة من أحكام  
النجوم وكان كل من الامرين  
في الجاهلية شائعا ذائعا الى  
ان أظهر الله الاسلام فانكسرت  
شوكتهم وأنكر الشرع الاعتقاد  
عليهم وكان هرقل علم ذلك  
بمقتضى حساب النجيين الزاعمين  
بان المولد النبوى كان بقصران  
العلويين ببرج العقرب وهما  
يقترنان في كل عشرين سنة مرة  
الى أن تستوفي الثلاثة بروجها في  
ستين سنة وكان ابتداء العشرين

بالبال افعال الحافظ وقد اتفق العلماء على ان النبوة شرط في المقاصد واختلّفوا في الوسائل  
ومن ثم خالفت الحنفية في اشتراطها للوضوء وقد نسب القول بفرضية النبوة للمهدى  
عليه السلام في البصر الى على عليه السلام وسائر العترة والشافعي ومالك والليث ورابعة  
وأحمد بن حنبل واسحق بن راخويه قوله بالنبوة الباء لله صاحبة ويحتمل أن تكون للنبوة  
بمعنى انها مقومة للعمل فكان سبب في ايجاده قال النورى والنبوة القصيدة وهو عزيمة  
القلب وتعبه الكرماني بأن عزيمة القلب قد رزأه على أصل القصد وقال البيضاوى  
النبوة عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا لغرض من جاب نفع أو دفع ضرر حال  
أو ما لا والشرع خصصه بالارادة المتوجهة نحو الفعل لا بتفاه رضا الله وامتنال حكمه  
والنبوة في الحديث محمولة على المعنى اللغوى ليصح تطبيقه على ما بعده وتقسيمه أحوال  
المهاجر فانه تفصيل لما أجمل والجارو الجور ومتمعلق بمعذوف هو ذلك المقدّر أعنى الكمّل  
أو العصة أو الحصول أو الاستقرار قال الطائىي كلام الشارع محمول على بيان الشرع لان  
المخاطبين بذلك هم أهل اللسان فكانهم خطوطا وبما ليس اهم به علم الامن قبل الشارع  
فتعين الجلى على ما يفيد الحكم الشرعى قوله وانما الامرئ ما نوى فيه تحقيق لاشتماله  
النبوة والاخلاص في الاعمال قاله القرطبي فيكون على هذا جملة مؤكدة للتي قبلها وقال  
غيره بل تفيد غير ما أفادته الاولى لان الاولى نهيته على ان العمل يتبع النبوة وبصاحبها  
فيترتب الحكم على ذلك والثانية أفادت ان العامل لا يحصل له الامانواه قال ابن دقيق  
العمدة والجملة الثانية ان من نوى شيئا يحصل له وكل ما لم ينو لم يحصل فيدخل في ذلك ما لا  
يخص من المسائل قال ومن ههنا عظموا هذا الحديث الى آخر كلامه ويدل على صحة  
كلامه أحاديث كثيرة واردة بثبوت الاجر لمن نوى خيرا ولم يعلم له كحديث رجل آناه الله مالا  
وعلم فهو يعمل بعلمه في ماله وينتفعه في حقه ورجل آناه الله علما ولم يؤته مالا فهو يقول  
لو كان لى مثل هذا عملت فيه مثل العمل الذى يعمل فهمما في الاجر سواء قال الحافظ والمراد  
انه يحصل اذا علم بشرائطه أو حال دون عمله ما يعجزه شرعا بعد عدم عمله والمراد بعدم  
الحصول اذا لم تقع النبوة لخصوصا ولا عموما أما اذا لم ينو شيئا مخصوصا لكن كانت هناك  
نية تشمله فهذا مما اختلف فيه انظار العلماء ويتخرج عليه من المسائل ما لا يحصى قوله  
فن كانت هجرته الى الله ورسوله الهجرة الترك والى الشئ الاتقال اليه عن غيره وفي  
الشرع ترك ما نهى الله عنه وقد وقعت في الاسلام على وجوه الهجرة الى الحبشة والهجرة  
الى المدينة وهجرة القبائل وهجرة من أسلم من أهل مكة وهجرة من كان مقبلا دار الكفر  
والهجرة الى الشام في آخر الزمان عند ظهور الفتن وأخرج أبو داود من حديث عبد الله  
ابن عمرو قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول سيكون هجرة بعد هجرة فخير  
أهل الارض الزمهم مهاجر ابراهيم ويقيم في الارض شرارها هاهنا ورواه أيضا أحمد في  
المسند قوله فهجرت الى الله ورسوله وقع الاتحاد بين الشرط والجزاء وتغاييرهما لا بد منه

الاولى له وولد النبوى فى القران

المذكور وعند تمام العشرين  
الثانية محجة جبريل عليه  
السلام بالوحى وعند تمام  
الثالثة فتح خير وعمره القضية  
التي جرت فتح مكة وظهور  
الاسلام وفى تلك الايام رأى  
هرقل مارأى وليس المراد بذلك  
هذا هنا فتوبه قول المنجمين بل  
المراد بالشارات به عليه الصلاة  
والسلام على لسان كل فريق  
من انسى وجنى بحق ومبطل  
وهذا من أبدع ما يشير اليه عالم  
أو يتحجج اليه محجج وقد قيل ان  
الجزء هو الذي ينظر فى الاعضاء  
وفى خيال الوجه فيحكم على  
صاحبها بطريق الفراسة وهذا  
ان ثبت فلا يلزم منه حصره فى  
ذلك بل الملائق بالسباق فى حق  
هرقل ما تقدم والجملة السابقة  
من قوله قال ابن الناطور اعتراض  
بين سؤال بعض البطارقة  
وجواب هرقل اياهم الى قوله  
(فقال) هرقل (لهم) أى لبعض  
بطارقه (حين سأله انى رأيت  
الملك الختان) بفتح الميم وكسر  
اللام ولغير الكشميين ملك بالضم  
ثم الاسكان (قد ظهر) أى غلب  
يعنى دله نظره فى حكم النجوم  
على أن ملك الختان قد غلب  
وهو كما قال لان فى تلك الايام كان  
استدأ ظهوره صلى الله عليه  
وآله وسلم اذ صالح الكفار  
بالهدية وأنزل الله تعالى سورة  
الفتح ومقدمة الظهور وظهور

والا لم يكن كلاما مقيدا وأجيب بأن التقدير فى كانت هجرته الى الله ورسوله لنية وقصد  
فهجرته الى الله ورسوله حكما وشرا فلا اتحاد وقيل يجوز الاتحاد فى الشرط والجزاء  
والمبتدأ والخبر لقصد التعظيم أو التحقير كانت أنت أى العظيم أو الحقير ومنه قول أنى  
النجم وشعرى شعرى أى العظيم وقيل الخبر محذوف فى الجملة الاولى منه ما أى فهجرته الى  
الله ورسوله محمودة أو مثاب علمه أو فهجرته الى ما حاجر اليه مذمومة أو قبيحة أو غير مقبولة  
قوله دنيا يصيبها بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرهما وهى فعلى من الدنواى القرب  
سميت بذلك اسبقها الاخرى وقيل لدنوها الى الزوال واختلف فى حقيقة ما قبل ما على  
الارض من الهوا والحق وقيل كل المخوقات من الجواهر والاعراض واطلاق الدنيا  
على بعضها كما فى الحديث مجاز قوله أو امرأة يتزوجها النماخ من المرأة بالذكر بعد ذكر  
ما يعمها وغيره للاهتمام بها وتعقبه النبوى بأن لفظ دنيا نكرة وهى لاتعم فى الاثبات  
فلا يلزم دخول المرأة فيها وتعقب بانها نكرة فى سياق الشرط فتم وتكنى للاهتمام الزيادة  
فى التحذير لان الافتتان به أشد وحكى ابن بطال عن ابن سراج ان السبب فى تخصيص  
المرأة بالذكر ان العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفاة فى النسب فلما  
جاء الاسلام سوى بين المسلمين فى ما حكتم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها  
من كان لا يصل اليها وتعقبه ابن حجر بانه يفتقر الى نقل أن هذا المهاجر كان مولى وكانت  
المرأة عربية ومنع أن يكون عادة العرب ذلك ومنع أيضا ان الاسلام أبطل الكفاة  
ولو قيل ان تخصيص المرأة بالذكر لان السبب فى الحديث مهاجر أم قيس فذكرت المرأة  
بعد ذلك ما يشملها لما كانت هجرة ذلك المهاجر لاجلها لم يكن بعيدا من الصواب  
وهذه نكتة سرية والحديث يدل على اشتراط النية فى أعمال الطاعات وان ما وقع من  
الاعمال بدونها غير معتد به وقد سبق ذكر الخلاف فى ذلك وفى الحديث فوائد مبطوطة فى  
المطولات لا يتسع لها المقام وهو على انه مراده حقيق بان يقر دله مصنف مستقل

\* (باب التسمية للوضوء) \*

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلوات الا للوضوء ولا وضوء الا  
لايذكر اسم الله عليه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والاحمد وابن ماجه من حديث سعيد  
ابن زيد وأبي سعيد مشددا والجديد فى أسانيد هامة قال قريب وقال البخارى أحسن شئ فى  
هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن يعنى حديث سعيد بن زيد وسئل اسحق بن راهويه  
أى حديث أصح فى التسمية فذكر حديث أبى سعيد الحديث الاول أخرجه أيضا  
الترمذى فى المعلى والدارقطنى وابن السككن والحاكم والبيهقى من طريق محمد بن موسى  
الخزومى عن يعقوب بن سالم عن أبيه عن أبى هريرة بهذا اللفظ ورواه الحاكم من هذا  
الوجه فقال يعقوب بن أبي سنان وادعى انه الماسجون وصححه لذلك فوهم والصواب انه  
النبى قاله الحافظ قال البخارى لا يعرف له سماع من أبيه ولا لايه من أبى هريرة وأبوه

(قَدْ يَحْتَسِنُ مِنْ هَذِهِ الْأَمَةِ) أَيِ  
 مِنْ أَهْلِ هَذَا الْعَصْرِ وَالطَّلَاقِ  
 الْأَمَةِ عَلَى أَهْلِ الْعَصْرِ كَأَهْلِ  
 فِيهِ يَجُوزُ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ  
 يَحْتَسِنُ مِنْ هَذِهِ الْأَمَةِ (قَالُوا)  
 مَجِيبِينَ لِاسْتِفْهَامِهِ إِيَّاهُمْ (لَيْسَ  
 يَحْتَسِنُ إِلَّا الْيَهُودُ) أَجَابُوا بِعَقْضِ  
 عَلَيْهِمْ لِأَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا بِأَيَّامِهِ  
 تَحْتَ الْبَلَدَةِ مَعَ النَّصَارَى بِخِلَافِ  
 الْعَرَبِ (فَلَا يَهْمُكَ) مِنْ أَهْمِ  
 أَيِ لَا يَلْقَاكَ (شَأْنُهُمْ) وَكَتَبَ  
 إِلَى مَدَائِنَ مُلْكِكَ) بِالْهَمْزِ وَقَدْ  
 يَتَرَكُ (فَيَقْتُلُوا مَنْ فِيهِمْ مِنْ  
 الْيَهُودِ) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ  
 وَالْوَقْتُ وَالْأَصِيلُ وَابْنُ عَسَاكَرٍ  
 فَلْيَقْتُلُوا بِالْأَلَامِ (فَيَمْنَاهُمْ) بِالْمِيمِ  
 وَأَصْلُهُ بَيْنَ فَاشِبَعِ الْفَتْحَةِ فَصَارَ  
 يَمْنَاهُمْ زَيْدٌ عَلَيْهِ الْمِيمُ وَفِي رِوَايَةِ  
 الْأَرْبَعَةِ فَيَمْنَاهُمْ بِغَيْرِ مِيمٍ وَمَعْنَاهُمَا  
 وَاحِدٌ وَهُمْ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ (عَلَى  
 أَمْرِهِمْ) مَشُورَتُهُمْ الَّتِي كَانُوا  
 فِيهَا (أَتَى هِرَقْلَ بَرْجِلَ) أَيِ  
 يَمْنَاهُمْ أَوْ قَاتَ أَمْرَهُمْ إِذَا قَاتَى  
 بَرْجِلَ لَمْ يَسْمَعْ الرِّجْلَ وَلَا مَنْ  
 أُرْسِلَ بِهِ (أُرْسِلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانَ)  
 بِالسِّينِ الْمَشْدُودَةِ وَالْمَلِكُ هُوَ  
 الْحَرْثُ بْنُ أَبِي شَمْرٍ صَاحِبُ بَصْرَى  
 وَغَسَّانَ اسْمُ مَا نَزَلَ عَلَيْهِ قَوْمٌ  
 مِنَ الْأَزْدِ فَتَسَبَّوْا إِلَيْهِ أَوْ مَا  
 بِالْمِثْلِ (يَخْبِرُ عَنْ خَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) وَآلِهِ (وَسَلَّمَ)  
 فَقَالَ كَمَا عَدَا ابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ خَرَجَ  
 بَيْنَ أَظْهَرِ نَارِ جِلٍّ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ  
 فَقَدْ اتَّبَعَهُ نَاسٌ وَصَدَّقُوهُ وَخَالَفَهُ  
 نَاسٌ فَكَانَتْ بَيْنَهُمْ مَلَا حَسَمٌ فِي  
 مَوَاطِنَ وَتَرَكْتُهُمْ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ

ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ وَقَالَ رَبُّهُ أَوْ هَذِهِ عِبَارَةٌ عَنْ ضَعْفِهِ فَانْهَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ  
 جَدِّهِ أَوْ لَمْ يَرَوْعْنَهُ سَوَى وَلَدِهِ فَإِذَا كَانَ يَخْطِئُ مَعَ قَوْلِهِ مَا رَوَى فَكَيْفَ يَرُصِفُ بِكُونِهِ ثَقَّةً  
 قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ انْقَلَبَ اسْنَادُهُ عَلَى الْحَاكِمِ فَلَا يَحْتَجُّ اسْمُوتَهُ بِخَيْرٍ يَجْهَلُهُ وَتَبِعَهُ النَّوَوِيُّ وَلَهُ  
 طَرِيقٌ أُخْرَى عَنْ عَبْدِ الدَّارِ قَطْنِيٍّ وَالْبَيْهَقِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ مَا تَوْضَأُ مِنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ  
 عَلَيْهِ وَمَا صُلِيَ مِنْ لَمْ يَتَوْضَأُ وَفِي اسْنَادِهِ مَجْمُودٌ بِنَ مُحَمَّدٍ الظَّغْفَرِيُّ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَفِي اسْنَادِهِ  
 أَيْضًا أَيُّوبُ بْنُ النَّجَّارِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ  
 يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا غَيْرَ هَذَا وَأُخْرِجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
 قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِذَا تَوَضَّأْتَ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ  
 فَإِنْ حَفِظْتَهُ لَا تَزَالُ تَكْتُبُ لَكَ الْحَسَنَاتِ حَتَّى تَمُوتَ مِنْ ذَلِكَ الْوَضُوءِ قَالَ تَفَرَّدَ بِهِ هِرَقْلُ بْنُ  
 أَبِي سَالَمَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ وَاسْنَادُهُ وَامُ فِيهِ أَيْضًا مِنْ طَرِيقٍ الْاَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
 رَفَعَهُ إِذَا اسْتَمِعْتَ أَحَدَكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَدْخُلُ يَدَهُ فِي الْأَنَامِ حَتَّى يَغْسِلَهَا وَيُسَمِّيَ قَبْلَ أَنْ  
 يَدْخُلَهَا تَفَرَّدَ بِهِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَهُوَ مَقْرُوءٌ فِي الْبَابِ عَنْ أَبِي  
 سَعِيدٍ وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ كَذَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَعَائِشَةُ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَأَبِي سَبْرَةَ وَأُمُّ سَبْرَةَ وَعَلَى وَأَنْسُ  
 حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْعِلَلِ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ عَدَى وَابْنُ  
 السَّكَنِ وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَالدَّارِ قَطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ بِلَفْظِ حَدِيثِ الْبَابِ وَزَعَمَ ابْنُ عَدَى أَنَّ  
 زَيْدَ بْنَ الْحَبَابِ تَفَرَّدَ بِهِ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ زَيْدٍ قَالَ الْحَافِظُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَقَدْ رَوَاهُ الدَّارِ قَطْنِيُّ مِنْ  
 حَدِيثِ أَبِي عَامِرٍ الْعَدَنِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ الزَّهْرِيِّ وَكَثِيرٍ مِنْ زَيْدٍ قَالَ ابْنُ  
 مَعِينٍ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ صَدُوقٌ فِيهِ لَيْنٌ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ صَالِحٌ الْحَدِيثُ لَيْسَ  
 بِالْقَوِيِّ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَكَثِيرٌ مِنْ زَيْدٍ رَوَاهُ عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ وَرَبِيعُ  
 قَالَ أَبُو حَاتِمٍ شَيْخٌ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ مُسْكِرُ الْحَدِيثِ وَقَالَ أَحْمَدُ لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ وَقَالَ الْمُرُوزِيُّ  
 لَمْ يَكُنْ أَحْمَدُ وَقَالَ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ يَثْبُتُ وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ مَارُورِي فِي هَذَا الْبَابِ فَلَيْسَ بِقَوِيٍّ  
 وَذَكَرَ أَنَّهُ رَوَى عَنْ كَثِيرٍ مِنْ زَيْدٍ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ الْأَسْبَدُ  
 فِي هَذَا الْبَابِ فِيهِ ابْنُ زَيْدٍ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنَّهُ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَقَدْ قَالَ أَيْضًا  
 لَا أَعْلَمُ فِي التَّسْمِيَةِ حَدِيثًا صَحِيحًا وَأَقْوَى شَيْءٍ فِيهِ حَدِيثُ كَثِيرٍ مِنْ زَيْدٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ رَافِعٍ وَقَالَ  
 إِسْحَاقُ هَذَا يَعْنِي حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ أَصَحُّ مَا فِي الْبَابِ وَأَمَّا حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ فَرَوَاهُ  
 التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ زَيْدٍ وَأَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِ قَطْنِيُّ وَالْعَقِيلِيُّ وَالْحَاكِمُ وَأَعْلَى بِالْاِخْتِلَافِ  
 وَالْإِسْرَافِ وَفِي اسْنَادِهِ أَبُو ثَعَالٍ عَنْ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ أَحْمَدُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ  
 وَأَبُو زُرْعَةَ وَقَدْ أَطَالَ الْكَلَامَ عَلَى حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ فِي التَّلْخِصِ وَأَمَّا حَدِيثُ  
 عَائِشَةَ فَرَوَاهُ ابْنُ زَيْدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَسْنَدِهِمَا وَابْنُ عَدَى وَفِي اسْنَادِهِ حَارِثَةُ  
 ابْنُ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَأَمَّا حَدِيثُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ فَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ زَيْدٍ وَفِيهِ  
 عَبْدُ الْمُحْسِنِ بْنُ عَمَّاسٍ بْنُ سَهْلٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَتَابِعَهُ أَخُوهُ أَبِي بَنِي عَمَّاسٍ وَهُوَ

وهذا بيان ما أجمل في حديث

الباب لأنه يؤهم أن ذلك كان في أوائل ما ظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فلما استخبره هرقل) وأخبره بذلك (قال) هرقل لجماعته (أذهبوا فانظروا) إلى الرجل (أختنتن هو أم لا فظنوا إليه) وعندها ابن اسحق فجردوه فإذا هو مختنتن فقال له هذا والله الذي رأيته أعطه ثوبه (فخدوه) أي هرقل (أنه مختنتن) بفتح التاء الأولى وكرر الثانية (وسأله عن العرب) هل يختنتنون (فقال) أي الرجل (هم يختنتنون) وفي رواية الأصيلي وابن عساكر في نسخة مختنتنون بالميم قال العمري كالحافظ والاول أفيد وأمثل (فقال هرقل هذا) الذي نظرت في النجوم (ملك هذه الأمة) أي العرب (قد ظهر) بضم الميم وسكون الهمزة كذا لا كثر الرواة وللقاسي ملك بالفتح ثم الكسر فاسم الإشارة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الكشميني وحده يملك فعل مضارع أي هذا الرجل يملك هذه الأمة وقد جاء النعت بعد النعت ثم حذف المنعوت (ثم كتب هرقل إلى صاحب له) يسمى ضغاطر الاسقف (برومية) بالتخفيف أي فيها وفي رواية ابن عساكر بالرومية وهي مدينة برباط الروم وفيه ل أن دور سورها أربعة وعشرون ميلا (وكان نظيره) وفي رواية ابن عساكر والأصيلي

مختلف فيه وأما حديث أبي سبرة وأم سبرة فرواه الدولابي في الكنى والبغوي في الصحابة والطبراني في الاوسط وفيه عيسى بن سبرة بن أبي سبرة وهو ضعيف وأما حديث علي فرواه ابن عدي وقال اسناده ليس بمستقيم وأما حديث أنس فرواه عبد الملك بن حبيب الاندلسي وعبد الملك شديد الضعف قال الحافظ والظاهر أن مجموع الاحاديث يتحدث منها قوة تدل على أن له أصلا وقال أبو بكر بن أبي شيبة ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله قال ابن سبيد الناس في شرح الترمذي ولا يخلو هذا الباب من حسن صريح وصحيح غير صريح والاحاديث تدل على وجوب التسمية في الوضوء لأن الظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكونها أقرب إلى الذات وأكثر زوما للجملة فيستلزم عدمها عدم الذات وما ليس بصحيح لا يجوز ولا يقبل ولا يعتد به وإيقاع الطاعة الواجبة على وجه يترب قبولها واجزاؤها عليه واجب وقد ذهب إلى الوجوب والقرضية العترة والظاهرية واسحق واحمدى الروايتين عن أحمد بن حنبل واختلفوا هل هي فرض مطلقة أو على إذا كرفالعترة على إذا كرو والظاهرية مطلقة وذهبت الشافعية والحنفية ومالك وربيعة وهو أحد قول الهادي إلى أنها سنة احتج الاقولون بأحاديث الباب واحتج الآخرون بحديث ابن عمر مرفوعا من تواتر ذكر اسم الله عليه كان طهورا لجميع بدنه ومن تواتر لم يذكر اسم الله عليه كان طهورا لاجزاء وضوئه أخرجه الدارقطني والبيهقي وفيه أبو بكر الداهري عبد الله بن الحارث وهو متروك ومنسوب إلى الوضع ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث أبي هريرة وفيه مرداس بن محمد بن عبد الله ابن أبان عن أبيه وهما ضعيفان ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث ابن مسعود وفي اسناده يحيى بن هشام السهمي وهو متروك قالوا فيكون هذا الحديث قرينة لتوجيه ذلك النبي إلى الكمال لا إلى الصحة كحديث لاصلاة لجار المسجد الا في المسجد فلا وجوب ويؤيد ذلك حديث ذكر الله على قلب المؤمن سمى أو لم يسم واحتج البيهقي على عدم الوجوب بحديث لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله وتقريره ان التمام لم يتوقف على غير الاسباغ فاذا حصل حصل واستدل النسائي وابن خزيمة والبيهقي على استحباب التسمية بحديث أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضوءا فلم يجد فقال هل مع أحد منكم ما فوضعه يده في الاناء فقال توضع باسم الله وأصله في الصحيحين بدون قوله توضع باسم الله وقال الزوري يمكن أن يحتج في المسئلة بحديث أبي هريرة كل امرئ بال لم يدأ فيه بيسم الله فهو أجزم ولا يخفى على القطن ضعف هذه المستندات وعدم صحتها وانتفاء دلالاتها على المطلوب ومافي الباب ان صلح للاحتجاج أفاد مطلوب القائل بالقرضية لما قدمنا ولو كمنه صرح ابن سبيد الناس في شرح الترمذي بأنه قد روى في بعض الروايات لا وضوءا كاملا وقد استدلل به الرافي قال الحافظ لم أره هكذا انتهى فان ثبتت هذه الزيادة من وجه معتبر

فلا أصرح منها في إقادة مطلوب القائل بعدم وجوب التسمية وقد استدل من قال بالوجوب على هذا كـ فقط بمحدث من توفوا وذكرا اسم الله كان طهورا لجميع بدنه وقد تقدم الكلام عليه قالوا فمحمداً أحاديث الباب على هذا كـ وهذا على الناسي جمع بين الأدلة ولا يخفى ما فيه

• (باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتنا كبدته انوم الليل) •

(عن أوس بن أوس الثقفي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توفوا فاستنوكف

ثلاثاً أي غسل كفيه رواه أحمد والقسائي) الحديث رجاله عند النسائي وثقات الأئمة ابن مسعدة فهو صدوق قوله أوس بن أوس ويقال ابن أبي أوس في صحبته خلاف وقد ذكره أبو عمر في الصحابة وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عثمان بن عفان أن أوس بن عفان قال في آخره رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم توفوا نحو وضوء في هذا الكتاب وأخرج أبو داود من حديث عثمان أيضاً بلطف أفرغ يده اليمنى على اليسرى ثم غسلهما إلى الكوعين وثبت نحوه أيضاً من حديث علي عليه السلام وعبد الله بن زيد عند أهل السنن والحديث يدل على شرعية غسل اليدين قبل الوضوء وقد اختلف الناس في ذلك فعند الهادي في أحد قوايه والمؤيد بالله وإبي طالب والمصور بالله والشافعية والحنفية أنه مستحسن ولا يجب الحديث توفوا كما أمر الله وليد كفيه غسل اليدين وقال القاسم وهو أحد نقول الهادي وإليه ذهب ابنه أحمد بن يحيى أنه واجب لمجرد الاستيقاظ الذي سيأتي بعده هذا وأجيب بأنه لا يدل على الوجوب لقوله فيه فإنه لا يدري أين باتت يده وإليه علم أن محل النزاع غسلهما قبل الوضوء وحديث الاستيقاظ الغسل فيه لا للوضوء فلا دلالة له على المطالبين ومجرد الأفعال لا تدل على الوجوب وسيأتي الكلام على ما هو الحق في الحديث الذي بعده

• (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده رواه الجماعة إلا أن البخاري لم يذكروا العدد وفي لفظ الترمذي وابن ماجه إذا استيقظ أحدكم من الليل وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا استيقظ أحدكم من

منامه فلا يدخل يده في الأمان حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده وابن طائفة يده رواه الدارقطني وقال إسناده حسن) الحديث طرق منها ما ذكره المصنف ومنه عند ابن عدي بن زيادة فليرقه وقال أنه زيادة منه كـ ومنه عند ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي بن زيادة أين باتت يده منه قال ابن منده هذه الزيادة رواها ثقات ولا أراها محفوفة وفي الباب عن جابر عند الدارقطني وابن ماجه وابن عمر رواه ابن ماجه وابن خزيمة بن زيادة لفظ منه وعائشة رواه ابن أبي حاتم في العلل وحكي عن أبيه أنه وهب قوله من نومه أخذ بعنقه الشافعي والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم وخصه أحمد وداود بنوم

وكان هرقل نظيره (في العلم وسار هرقل إلى حص) مجرور بالقصة لانه غير منصرف للعبادة والتأنيث على الصحيح لا للعلمية والجمعة لانه لا يمنع صرف الثلاث ويجوز بعضهم صرفه كعبده نحو هذه وغيره من الثلاث الساكن الوسط ولم يجعل للجمعة اثراً وإنما سار هرقل إلى حص لانهم اداؤهم لكه وكانت في زمانهم أعظم من دمشق وكان فتحها على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين (فلم يرم) هرقل (حص) أي لم يبرح من مكانه هذا هو المعروف ويرم بفتح أوله وكسر الراء وقال الداودي لم يصل إليها (حتى أنه) كتاب من صاحبه (ضغاط الرومي) (يوافق رأي هرقل على خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي ظهوره (وأنه نبى) وهذا يدل على أن هرقل وصاحبه أقرا بقوة بيننا صلى الله عليه وآله وسلم ليسكن هرقل لم يسقر على ذلك ولم يعمل بعتضاه بل منح بملكه ورغب في الرياسة فآثرهما على الاسلام بخلاف صاحبه ضغاط فإنه أظهر اسلامه وألقى ثيابه التي كانت عليه وليس ثياباً أيضاً وخرج على الروم فدعاهم إلى الاسلام وشهد شهادة الحق فقاموا إليه فضربوه حتى قتله (فأذن) بالقصر من الأذن والامسكتي وغيره فأذن بالملك أي أعلم



(هو قل لفظه الروم في ذكره)

بفتح الاول وسكون الثاني وفتح  
الكاف والراء وهي القصر الذي  
حوله بيوت (له جمع) أي  
فيها وكانه دخل القصر (ثم  
أمر بأبوابها) أي الدسكرة  
(فعلقت) بتشديد اللام لا يذر  
وكانه فتح أبواب البيوت التي  
حولها وأذن للروم في دخولها  
ثم أغلقتها (ثم أطلع) عليهم من  
على شاطئهم وانما فعل ذلك  
خشية أن يشربوا إليه كما شربوا  
إلى ضغاطرونيكرو وما قالته  
فيقتلوه (فقال يامعشر الروم  
هل لكم) رغبة (في الفلاح  
والرشد) بالضم ثم السكون  
أو بفتحين خلاف النفي (وان  
يثبت) أي وهل لكم في ثبوت  
(ملككم) لأنهم انعمادوا على  
الكفرة كان سببا لذهاب ملكهم  
كما عرف هو ذلك من الاخبار  
الساقطة (فتابعوا) وفي نسخة  
فبايعوا وفي رواية الاصيل يبايع  
وفي أخرى لا في الوقت تسابع  
وللكشميين فتابعوا فالذلة  
الاول من البيعة والتي بعدها  
من الاتباع كالرواية الاخرى  
لأن عساكر في نسخة فتتابع  
(هذه النبي) ونقل ان في التوراة  
ونبياء مثلك أرسله أي انسان لم  
يقبل كلامي الذي يؤذيه عني  
فاني أهلكم (مخاصوا) بهم ملتين  
أي نفرأوا (حبصة حجر الوحش)  
أي كحصتهم أشبههم بالوحوش  
لأن نفرأها أشد من نفرة البهائم  
الانسية وشبههم بالجرود وغيرها

الليل لقوله في آخر الحديث باتت يده لان حقيقة المبيت تكون بالليل ويؤيد ما ذكره  
المصنف رحمه الله في رواية الترمذي وابن ماجه وأخرجها ايضا ابو داود وساق مسلم  
اسنادها وما في رواية لابي عوانة ساق مسلم اسنادها ايضا اذا قام احدكم للوضوء حين  
يصبح لكن التعميل بقوله فانه لا يدري أين باتت يده يقضى بالحق يوم النهار بنوم الليل  
وانما خص نوم الليل بالذكر للغلبة قال النووي وحكي عن أحمد في رواية انه ان قام  
من نوم الليل كره له كراهية تحريم وان قام من نوم النهار كره له كراهية تنزيه قال ومذهبنا  
ومذهب الحقين أن هذا الحكم ليس مخصوصا بالقيام من النوم بل المعتبر الشك  
في نجاسة اليد ففي شك في نجاستها كره له غسلها في الأثناء قبل غسلها سوا كان قام من  
نوم الليل أو النهار أو شك انتهى والحديث يدل على المنع من ادخال اليد الى اثناء  
الوضوء عند الاستيقاظ وقد اختلف في ذلك فالأمر عند الجمهور وعلى النسب وجه له  
أحمد على الوجوب في نوم الليل واعتذر الجمهور عن الوجوب بأن التعميل بأمر  
يقضي الشك قرينة صارفة عن الوجوب الى النسب وقد دفع بأن التشكيك في العلة  
لا يستلزم التشكيك في الحكم وفيه ان قوله لا يدري أين باتت يده ليس تشكيكا في  
العلة بل تعليلا بالشك وانه يستلزم ما ذكره من جملته ما اعتذر به الجمهور عن  
الوجوب حديث انه صلى الله عليه وسلم توضأ من الشن المعلق بعد قيامه من النوم  
ولم يروا نه غسل يده كما ثبت في حديث ابن عباس وتعب بأن قوله أحمد كم يقضي  
اختصاص الأمر بالغسل بغيره فلا يعارضه ما ذكره روي عنه صلى الله عليه وسلم  
غسل يده قبل ادخاله ما في الأثناء حال اليقظة فاستجاب به بعد النوم أو لم يكن تركه  
بيان الجواز ومن الاعذار للجمهور أن التقييد بالثلاث في غير النجاسة العينية يدل على  
الندية وهذه الأمور إذا ضمت اليها البراءة الاصلية لم يبق الحديث منه ضال للوجوب  
ولا التحريم الترك ولا يصح الاحتجاج به على غسل اليدين قبل الوضوء فان هذا ورد في  
غسل النجاسة وذلك سنة أخرى ويدل على هذا ما ذكره الشافعي وغيره من العلماء ان  
السبب في الحديث ان أهل الحجاز كانوا يستنجون بالاجاز وبلاذهم حارة فاذا نام  
أحدهم عرق فلا يأمن الدائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على قدر غير ذلك  
فاذا كان هذا سبب الحديث عرفت أن الاستدلال به على وجوب غسل اليدين قبل  
الوضوء ليس على ما ينبغي فان قلت هذا قصر على السبب وهو مذهب من جرح قلت  
سألتهم القصر على السبب فليس في الحديث الا نهى المستيقظ عن نوم الليل أو مطلق  
النوم فهو أخص من الدعوى أعني مشروعية غسل اليدين قبل الوضوء مطلقا فلا  
يصح للاستدلال به على ذلك ونحن لا نسكر أن غسل اليدين قبل الوضوء من السنن  
الدائمة بالاحاديث الصحيحة كما في حديث عثمان الأتي وغيره وكما في الحديث الذي في  
أول الباب ولا منازعة في سنننا انما النزاع في دعوى وجوبه والاستدلال عليها بحديث



الاستمقاط وقد سبق ذكر اختلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا قوله فلا يدخل يده في الأناء في رواية البخاري في وضوئه وفي رواية لابن خزيمة في أنائه أو وضوئه والظاهر اختصاص ذلك بانه الوضوء ويلحق به الغسل بجامع أن كل واحد منهما يراى الظاهر يخرج بذكر الأناء البركة والماض التي لا تنسد بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناولها انتهى وفي الحديث أيضا دلالة على أن الغسل سبعة أليس عاما لجميع النجاسات كما زعمه البعض بل خاصا بنجاسة الكلب باعتبار ريقه والجهور من المتقدمين والمتأخرين على أنه لا ينحس الماء إذا غمس يده فيه وحكى عن الحسن البصري أنه يجبر أن قام من نوم الليل وحكى أيضا عن إسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري قال النووي وهو ضعيف جدا فإن الأصل في البدو الماء الطهارة فلا ينحس بالشك وقواعد الشريعة متظاهرة على هذا قال المصنف رحمه الله وآثار العلماء جملوا هذا على الاستحباب مثل ما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستثر ثلاث مرات فإن الشيطان يبيت على خيشومه متفق عليه انتهى وانما مثل المصنف محل النزاع بهذا الحديث لانه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب الاستنشاق عند الاستيقاظ ولم يذهب الى وجوبه أحد وانما شرع لانه يذهب ما يلهو بمجرى النفس من الاوساخ وينظفه فيكون سببا للنشاط القاري وطرد الشيطان والخيشوم على الاث وقيل هو الأنف كما قيل هو عظام رفاق لينة في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ وقد وقع في البخاري في بدء الخلق بلفظ إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثا فان الشيطان يبيت على خيشومه فيحمل المطلق على المقيد ويكون الامر بالاستنشاق باعتبار ارادة الوضوء وفي وجوبه خلاف سياتي

\*(باب المضمضة والاستنشاق)\*

(عن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه دعا ابانا فافترغ على كفيه ثلاث مرات فغسلهما ثم أدخل يمينه في الأناء فغمض واستنثر ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه الى المرفقين ثلاث مرات ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرات الى السكعين ثم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ نحو وضوئي هذا ثم قال من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر الله له ما تقدم من ذنبه متفق عليه) قوله فافترغ على كفيه ثلاث مرات هذا دليل على أن غسلهما في أول الوضوء سنة قال النووي وهو كذلك باتفاق العلماء وقد أسلفنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا قوله فغمض المضمضة هي ان يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يجهه قال النووي وأقلها أن يجعل الماء في فيه ولا يشترط ادارته على المشهور وعند الجمهور وعند جماعة من أصحاب الشافعي وغيرهم أن الادارة شرط والمعمول عليه في مثل هذا الرجوع الى مفهوم المضمضة لغة وعلى ذلك تنبئ معرفة الحق والذي في القاموس وغيره أن المضمضة تحريك الماء في الفم قوله

من الوضوء المناسبة الجاهل وعدم الفطنة بل هم أضل الى الابواب المعهودة (فوجدوها قد غلقت) بكسر اللام المشددة (فأما رأى هرقل نفرتهم وآيس) بهمزة ثم تحسية جملة حالية بتقدير قد وفي رواية الاصيلي وأبي ذر عن الكشميني يش وهما يعني والاول مقلوب من الثاني أى قنط (من الايمان) أى من ايمانهم لما أظهره ومن ايمانه لكونه شح بملكه وكان يحب أن يطيعوه فيستمر ملكه ويسلم ويسلمون فما آيس من الايمان الا بالشرط الذي اراده والافقه كان قادرا على أن يفر عنهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله والله الموفق (قال ردوهم على وقال لهم) اني قلت مقاتلي أنفأ قريبا بالماء مع كسر النون وقد تقصر وهو نصب على الظرفية أى قلت مقاتلي هذه الساعة حال كوني (أختبر) أى أمتحن (بها شدتكم) أى رسوخكم (على دينكم فقد رأيت) شدتكم حذف المفعول للعلم به مما سبق وعند المؤلف في التفسير فقد رأيت منكم الذي أحببت (فسمحوه) حقيقة على عادتكم ملوكهم أو قبلوا الارض بين يديه لان ذلك ربما كان كهينة السجود (ورضوا عنه فكان ذلك آخر) بالنصب خبر كان (شأن هرقل) فيما يتعلق بهذه القصة أو فيما يتعلق بالايمان

فانه قد وقعت له أمور من تجهيز الجيش الى مؤنة وتبولة ومحاربة للمسلمين وهذا أوجه وظاهر هذا يدل على استقراره على الكفر لكن يحتمل مع ذلك انه كان يضمز الايمان ويفعل هذه المعاصي مراعاة لمصلحة نفسه وخوفاً من أن يقتله قومه الا ان في مسند احمد انه كتب من تبولة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني مسلم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هو علي نصرانيته الحديث قال الحافظ في الفتح ختم البخاري هذا الباب الذي استفتحه بحديث الاعمال بالنيات كأنه قال ان صدقت نيته اتفقت بها في الجملة والا فقد خاب وخسر فظهرت مناسبة ايراد قصة ابن الناطور في بدء الوحي المناسبة لحديث الاعمال المصدريه الباب ويؤخذ للمصنف من آخره في القصة براءة الاختتام وهو واضح انتهى وقال القسطلاني وفي هذا الحديث من لطائف الاسناد رواية جصى عن جصى عن شامى عن مسدنى واخرج منته البخاري هنا وفي الجهاد والتبعية في موضعين وفي التهاديات وفي الجزية والادب في موضعين وفي الايمان والعلم والاحكام والمغازي وخبر الواحد والاستئذان واخرجه مسلم في المغازي وأبو داود في الادب والترمذي في الاستئذان

واستثنى في رواية للبخاري واستثنى والاستئذان أعظم فانه في الفتح قال النووي قال جهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون الاستئذان هو اخراج الماء من الانف بعد الاستنشاق وقال ابن الاعرابي وابن قتيبة الاستئذان هو الاستنشاق قال قال أهل اللغة هو مأخوذ من النثرة وهي طرف الانف وقال الخطابي وغيره هي الانف والمشهور الاول قال الازهرى روى سلمة عن القراء انه يقول انثر الرجل وانثر واستئذاناً حرك النثرة في الطهارة انتهى وفي القاموس استئذنا استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الانف كاتر وقال في الاستنشاق استنشق الماء أدخله في أنفه اذا تقرر ذلك معنى المضمضة والاستئذان والاستنشاق لغة فاعلم انه قد اختلف في الوجوب وعدمه فذهب أحمد وإسحق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله الى وجوب المضمضة والاستنشاق والاستئذان وبه قال ابن أبي ايلي وحامد بن سليمان وفي شرح مسلم للنووي ان مذهب أبي ثور وأبي عبيد وأبو داود الظاهري وأبي بكر بن المنذر وروايه عن أحمد أن الاستنشاق واجب في الغسل والوضوء والمضمضة سنة فيهما وما نقل من الاجماع على عدم وجوب الاستئذان متعقب بهذا واستدلوا على الوجوب بأدلة منها انه من تمام غسل الوجه فالامر بغسله أمر بها وبحديث أبي هريرة الملقق عليه اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم يمتنثر ويحدث سلمة بن قيس عند الترمذي والنسائي بلفظ اذا توضأت فاستنثر وبما أخرجه أحمد والشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وأهل السنن الأربع من حديث ابي بن صبرة في حديث طويل وفيه وبالغ في الاستنشاق الآن تكون صاعاً وفي رواية من هذا الحديث اذا توضأت فمضمض أخرجه أبو داود وغيره قال الحافظ في الفتح ان اسنادها صحيح وقد رد الحافظ أيضاً في التلخيص ما أعل به حديث ابي بن صبرة من أنه لم يرو عن عاصم بن القيط بن صبرة الا اسمعيل بن كثير وقال ليس بشئ لانه روى عنه غيره وصححه الترمذي والبخاري وابن القطان وقال النووي هو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالاسانيد الصحيحة ومن أدلة القائلين بالوجوب حديث أبي هريرة الذي سيذكره المصنف في هذا الباب بلفظ أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة والاستنشاق عند الدارقطني وذهب مالك والشافعي والاوزاعي والليث والحسن البصري والزهري وربيعة ويحيى بن سعيد وقتادة والحاكم بن عتيبة ومحمد بن جرير الطبري والناس من أهل البيت الى عدم الوجوب وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثورى وزيد بن علي من أهل البيت عليهم السلام الى انه ما فرض في الجنابة وسنة في الوضوء فان تركهما في غسله من الجنابة أعاد الصلاة واستدلوا على عدم الوجوب في الوضوء بحديث عشر من سنن المرسلين وقد رده الحافظ في التلخيص وقال انه لم يرد بلفظ عشر من السنن بل بلفظ من الفطرة ولو ورد لم ينفذ دليلاً على عدم الوجوب لان المراد به السمة أى الطريقة

والناس في التفسير ولم يخرج  
ابن ماجه ووجه مناسبة ذكر  
هذا الحديث في هذا الباب انه  
مشتغل على ذكر رجل من اوصاف  
من يوحى اليه والباب في كيفية  
بدن الوحي وايضا فان قصة هرقل  
متضمنة كيفية حاله صلى الله  
عليه وآله وسلم في ابتداء الامر  
ولما فرغ المؤلف من باب الوحي  
الذي هو كالقدمة لهذا الكتاب  
الجامع شرع يذكر المقاصد  
الدينية ويبدأ منها بالايان لانه  
ملاك الامر كله لان الباقي مبني  
عليه ومشر وطيه وهو اول  
واجب على المكلف فقال  
مبتدئا (بسم الله الرحمن الرحيم)  
كما كثر كتب هذا الجامع  
تبركا وزيادة في الاعناء بالنسك  
بالسنة واختلفت الروايات في  
تقديمها هنا على كتاب او تأخيرها  
عنه ولكل وجه وجهه الذي  
بأنه جعل الترجمة قائمة مقام  
تسمية السورة ووجه الاول  
ظاهر

هذا (كتاب الايمان) \*

بكسر الهمزة وهو لغة التصديق  
وشرعا تصديق الرسول فيما جاء  
به عن ربه وهذا التبرر من حق  
عليه ثم وقع الاختلاف هل  
يشترط مع ذلك مزيدا من  
جهة ابداء هذا التصديق  
باللسان المعبر عما في القلب  
والجنان أو من جهة العمل  
بالاركان بما صدق به من ذلك  
الاشان قال القسطلاني هو كما  
قال التفتازاني اذ كان لمحكم

لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصولي وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم واستدلوا ايضا بحديث  
ابن عباس مرفوعا بلفظ المضضة والاستنشق سنة رواه الدارقطني قال الحافظ وهو  
حديث ضعيف وبمسند يوثق كما أمر الله وليس في القرآن ذكر المضضة  
والاستنشق والاستنثار ورد بان الامر بغسل الوجه أمر بها كما سبق وبأن وجوبها  
ثبت بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر منه أمر من الله بدليل وما أتاكم  
الرسول فخذوه قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ويمكن مناقشة هذا بأنه انما يثبت لأجل  
فقط كما وقع لابن دقيق العيد وغيره واما بالنظر الى تمام الحديث وهو فاعسل وجهك  
ويديك وامسح رأسك واعسل رجلك فيصير نصا على أن المراد كما أمر الله في خصوص  
آية الوضوء لاني عموم القرآن فلا يكون أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالمضضة داخلا  
تحت قوله لا لأعربي كما أمر الله فبقية تصرف في الجواب على أنه قد صح أمر رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم بها والواجب الأخذ بما صح عنه ولا يكون الاقتصار على البعض في  
مبادئ التعاليم ونحوها موجبا للصرف ما ورد بعده واخراجها عن الوجوب والالزام  
قصر واجبات الشريعة بأمرها على الخمس المذكورة في حديث خضام بن ثعلبة مثلا  
لاقتصار على ذلك المقدار في تعليمه وهذا خرق للإجماع واطراح لاكثر الأحكام  
الشرعية وعلى ما سلف من أن الأمر بغسل الوجه أمر بها وهذا وان كان مستبعدا في  
بإدى الرأي باعتبار أن الوجه في لغة العرب معالوم المقدار لكنه يشهد من عضد دعوى  
الدخول في الوجه أنه لا موجب لتخصيصه بظاهره دون باطنه فان الجميع في لغة العرب  
يسمى وجها فان قلت قد أطلق على خرق الفم والانف اسم خاص فليس في لغة العرب  
وجها قلت وكذلك أطلق على الخدين والجهة وظاهر الانف والحاجبين وسائر أجزائها  
الوجه اسماء خاصة فلا تسمى وجها وهذا في غاية السقوط لاستلزامه عدم وجوب غسل  
الوجه فان قلت يلزم على هذا وجوب غسل باطن العين قلت يلزم لولا اقتصار  
الشارع في البيان على غسل ما عداه وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ما نزل اليه فادوم على المضضة والاستنشق ولم يحفظ أنه أدخل بهما مرة واحدة كما  
ذكره ابن القيم في الهدى ولم ينقل عنه أنه غسل باطن العين مرة واحدة على أنه قد ذهب  
الى وجوب غسل باطن العين ابن عمر والمؤيد بالله من أهل البيت وروى في البحر عن  
الناصر الشافعي أنه يستحب واستدل لهم بظاهر الآية وسياق متمسك لمن قال بذلك  
في باب تعاهد الماتقين وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال  
بعدم وجوب المضضة والاستنشق والاستنثار قال الحافظ في الفتح وذكر ابن  
المنذر أن الشافعي لم يحتج على عدم وجوب الاستنشق مع صحة الأمر به لا بكونه لا يعلم  
خلافا في أن تاركه لا يعبد وهذا دليل فقهى فانه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة  
والتابعين الا عن عطاء وهكذا ذكر ابن حزم في المحلى وذكر ابن سبيل الناس في شرح

الخبر وقبوله وجعله صادقا فعال من الامن انتهى قال الحافظ وفيه نظر (١٣٧)

لنباين مدلولي الاس والتصديق  
الا ان لوحظ فيه معنى مجازي  
فيقال انه اذا صدقه أي امنه  
التكذيب والخلافه يعدي باللام  
كما في قوله تعالى وما أنت بمؤمن  
لنأى مصدق لنا وبالباء كما  
في قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
الايمان أن تؤمن بالله الحديث  
قال القسطلاني فليس حقيقة  
التصديق أن يقع في القلب  
نسبة التصديق الى الخبر أو  
الخبر من غيرا. عان وقبول بل هو  
اذعان وقبول لذلك بحيث يقع  
عليه اسم التسليم على ما صرح به  
الامام الغزالي رحمه الله تعالى  
اتمى والكتاب مصدريه قال  
كتب يكتب كتابة وكتابا ومادة  
كتب دالة على الجمع والضم  
ومن ثم استعمل جامعا للابواب  
والفصول الجامعة للمسائل  
والضم فيه بالنسبة الى الحروف  
المكتوبة حقيقة وبالنسبة  
الى المعاني المرادة منها مجازا ولم  
يستفتح المصنف بدء الوحي  
بالكتاب لانه كالمقدمة ومن ثم  
بدأ به لان من شأن المقدمة  
كونها امام المراد وأيضا فان  
من الوحي عرف الايمان وغيره  
﴿عن ابن عمر﴾ بن الخطاب  
عبد الله (رضي الله عنه - ما)  
هاجرته أبوه واستصغر يوم  
أحد وشاهد الخندق وبيعة  
الرضوان والمشاهد وكان واسع  
العلم متين الدين وافر الصلاح  
كامل الاتباع للسنة توقي سنة

الترمذي بعد ان ساق حديث ابي بصير بن صبيح قال في حديثه  
من حديث الثوري حدثنا محمد بن بشير نا ابن مهدي عن سفيان عن أبي هاشم عن  
عاصم بن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأت فأبلغ في المضمضة  
والاستنشاق الا أن تكون صائغا قال أبو الحسين بن القطان وهذا صحيح فهذا أمر صحيح  
صريح وانضم اليه مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فثبت ذلك عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم لم يقلوا وفعلا مع المواظبة على الفعل انتهى ومن جملة ما أورده في شرح  
الترمذي من الأدلة القاضية بوجوب المضمضة والاستنشاق حديث عائشة عند البيهقي  
بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي  
لا بد منه وقد ضعف عنه ابن الأزهري الجوزجاني وقد رواه البيهقي لامن طريقه فرواه  
عن أبي سعيد أحمد بن محمد بن محمد بن الأصوف عن ابن عدي الحافظ عن عبد الله بن سليمان الأشعث  
عن الحسين بن علي بن مهران عن عاصم بن يوسف عن ابن المبارك عن ابن جريج عن  
سليمان بن يسار عن الزهري عن عروة عنها اذا قرره هذا علم أن المذهب الحق وجوب  
المضمضة والاستنشاق والاستنشاق قبل غسل وجهه ثلاث مرات وكذلك سائر  
الأعضاء الا الرأس فانه لم يذكر فيه العدد فيه دليل على ان السنة الاقتصار في مسح  
الرأس على واحدة لان المطلق يصدق مرة وقد صرحنا الاحاديث الصحيحة بالمرّة وفيه  
خلاف وسبب أتي الكلام على ذلك في باب هل يسن تكرار مسح الرأس وقد أجمع العلماء  
على ان الواجب غسل الأعضاء مرة واحدة وان الثلاث سنة لثبوت الاقتصار من فعله صلى  
الله عليه وآله وسلم على مرة واحدة ومرة تين وسبب ذلك باب في هذا الكتاب وقد استدلل  
بما وقع في حديث الباب من الترتيب ثم على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وقال ابن  
مسعود ومكحول ومالك وأبو حنيفة وداود والمزني والثوري والبصري وابن المسيب  
وعطاء والزهري والنخعي انه غير واجب ولا ينتهض الترتيب ثم في حديث الباب على  
الوجوب لانه من لفظ الراوي وغايته انه وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تلك  
الصفة والفعل بمجرد لا يدل على الوجوب نعم قوله في آخر الحديث من توضأ نحو وضوئي  
هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه يشعر بترتيب المغفرة  
المذكورة على وضوء مرتبة على هذا الترتيب واما انه يدل على الوجوب فلا وقد استدلل  
على الوجوب بظاهر الآية وهو متوقف على افادة الواو للترتيب وهو خلاف ما عليه  
جمهور النخاعة وغيرهم وأصرح أدلة الوجوب حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ على  
الولاية ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وفيه مقال لا أظنه ينتهض معه وقد خلط  
فيه بعض المتأخرين فخرجه من طرق وجهل بعضها شاهد البعض وليس الامر كما ذكر  
فليراجع الحديث في مظانه فان التكلم على ذلك ههنا يفضي الى تطويل يخرج جناسا عن  
المقصود وسبب أتي التصريح بما هو الحق في الباب الذي به وهذا قوله الى المرفقين

رآله (وسلم بنى الاسلام) الذى هو (١٣٨) الانقياد وفيه استعارة والقربة فى الاسلام شبه ثبات الاسلام واستقامته على

المرفق فيه وجهان أحدهما فتح الميم وكسوا الفاء والثاني عكسه لغتان واتفق العلماء على وجوب غسلهما ولم يخالف في ذلك الا زفر وأبو بكر بن داود الظاهري فن قال بالوجوب جعل الى في الآية بمعنى مع ومن لم يقل به جعلها لانتها الغاية واستدل لغسلهما ايضا بحديث انه صلى الله عليه وسلم أدار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوءه لا يقبل الله الصلاة الا به عند الدارقطني والبيهقي من حديث جابر مرفوعا وفيه القاسم ابن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل وهو متروك وقال أبو زرعة منكر وضعفه أحمد وابن معين وانفرد ابن حبان بذكره في الثقات ولم يلتفت اليه في ذلك وصرح بضعم هذا الحديث المنذرى وابن الجوزي وابن الصلاح والنووي وغيرهم واستدل لذلك ايضا بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ توشأ حتى أشرع في العضد ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أنه فعل لا ينقض بمجرد على الوجوب وأجيب بأنه بيان للمجمل فيعيد الوجوب ورد بأنه لا اجال لان الى حقيقة في انتهاء الغاية مجاز في معنى مع وقد حقق الكلام في ذلك الرضى في شرح الكافية وغيره فلم يرجع اليه واستدل أيضا لذلك انه من مقدمة الواجب فيكون واجبا وفيه خلاف في الاصول معروف وسبعة قد المصنف لذلك بابا سيأتي ان شاء الله قوله الى الكعبين هما العظامان النابتان بين مفصل الساق والقدم باتفاق العلماء ما عدا الامامية ومحمد بن الحسن قال النووي ولا يصح عنه وقد اختلف هل الواجب الغسل أو يكتفى المسح وسيأتي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله لا يحدث فيه ما نفسه قال النووي المراد لا يحدث ما يشي من أمور الدنيا ولو عرض له حديث فأعرض عنه حصلت له هذه القضية له لان هذا ليس من فعله وقد غفر لهذه الامة ما حدثت به نفوسها هذا معنى كلامه قال في الفتح ووقع في رواية للحكيم الترمذي في هذا الحديث لا يحدث نفسه بشي من الدنيا هي في الزهد لابن المبارك والمصنف لابن أبي شيبة قال المازري والقاضي عياض المراد يحدث النفس المتجمل والمكتسب وأما ما يقع في الخاطر غالبا فليس هو المراد قال عياض وقوله يحدث نفسه فيه اشارة الى ان ذلك الحديث مما يكتسبه لاضافته اليه قال ابن دقيق العيون ان حديث النفس على قسمين أحدهما ما يجهج به بما يترد دفعه عن النفس والثاني ما ترسل معه النفس ويمكن قطعه ودفعه فيمكن أن يجهل الحديث على هذا النوع الثاني فيخرج عنه الاول اعسرا اعتبارا ويشهد لذلك لفظ يحدث نفسه فإنه يقتضى تركسب بامنه وتفعلا لهذا الحديث قال ويمكن جملة على النوعين معا الى آخر كلامه والحاصل ان الصيغة مشعرة بشيئين أحدهما أن يكون غير مغلوب بورود الخواطر النسبية لان من كان كذلك لا يقال له يحدث لا تتفاء الاختيار الذي لابد من اعتباره ثانيهما أن يكون مريدا للنهديث طالبا له على وجه التكاف ومن وقع له ذلك هجوما وبغمة لا يقال انه حدث نفسه قوله غفر الله له ما تقدم من ذنبه

هذه الاركان الخمسة ببناء الخباء على هذه الاعمدة الخمسة ثم تسرى الاستعارة من المصدر الى الفعل أو تكون مكنية بأن تكون الاستعارة في الاسلام والقربة بنى على التخييل بان شبه الاسلام بالبيت ثم خيل كأنه بيت على المبالغة ثم أطلق الاسلام على ذلك الخيل ثم خيل له ما يلزم الخباء المشبه به من البناء ثم أثبت له ما هو لازم للبيت من البناء على الاستعارة التخييلية ثم نسبته اليه ليكون قربة مانعة من ارادة الحقيقة ويجوز أن تكون استعارة بالكناية لانه شبه الاسلام ببيت له دعائم فذكر المنسب به وطوى ذكر المشبه به وذكر ما هو من خواص المنسب به وهو البناء ويسمى هذا استعارة ترشيفية ويجوز أن تكون استعارة تشبيهية فانه مثل حالة الاسلام مع أركانه الخمسة بحالة الخباء أقيم على خمسة أعمدة وقطرها التي تدور عليه هو الشهادة وبقيمة شعب الايمان كالآوتاد للخباء (على خمس) أى خمس دعائم وصرح به عبد الرزاق في روايته وفي رواية مسلم على خمسة أى أركان وقال بعضهم على معنى من أى من خمس وبهذا يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها او المبني لابد أن يكون غير المبني عليها ولا حاجة الى جواب الكرماني بأن الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه

يتب

(شهادة) أي منها أو أحدها ثم ادة (أن لا اله الا الله) قدم النبي على الاثبات ولم (١٣٩) يقل الله لا اله الا هو لانه اذا اني أن يكون

ثم الله غير الله فقد فرغ قلبه مما سوى الله بلسانه لبواطن القلب وليس مشغولا بشئ سوى الله تعالى فيكون نفي الشريك عن الله تعالى بالجوارح الظاهرة

والباطنة ولا هي النافية للجنس وفي هذه المسئلة مباحث طويت الكشح عنها خوف الاطلافة ثم ان هذا التركيب عند علماء المعاني يقيد القصر وهو في هذه الكلمة من باب قصر الصفة على الموصوف

لا اله الا الله كمن قال في معنى الوصف (و) شهادة (أن محمدا رسول الله) ولم يذكر الايمان بالانبياء والملائكة وغير ذلك مما تطفئه سؤال جبريل عليه السلام لان المراد بالتمهيد تصديق الرسول فيما جاء به

فيستأنم جميع ما ذكر من المعتقدات وقال الاسماعيلي ما يحصل له هو من باب تسمية الشئ ببعضه كما تقول قرأت الحمد وتريد جميع الفاتحة وكذا

تقول مثلا شهدت برسالة محمد وتريد جميع ما ذكر والله أعلم (واقام الصلاة) أي

المدامنة عليهم والمراد الايمان به ابشروا وطهروا ركنكم (وايتاء الزكاة) أي اعطائهم ما يستحقها باخراج جزء من المال على وجه مخصوص (والحج) الى بيت الله الحرام (وصوم) شهر (رمضان) ولم يذكر الجهاد لانه فرض كفاية

ولا يمين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل

رتب هذه المنوبة على مجموع الوضوء الموصوف بثلاث الصفة وصلاته الركنين المقيدة بذلك القيد فلا تحصل الا بجمعه وتمامهما وظاهره مغفرة جميع الذنوب وقد قيل انه مخصوص بالصغار لثبوتهم ذلك مقيدا كحديث الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهما ما اجتنبت الكبائر (وعن علي رضي الله عنه انه دعا بوضوء

قمت مضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى ففعل هذا ثلاثا ثم قال هذا طهور نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والنسائي) الحديث اسناد في سنن النسائي هكذا حدثنا موسى بن عبد الرحمن قال حدثنا احسين بن علي عن زائدة قال حدثنا خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي بن قيس بن عيسى بن عبد الرحمن ان كان ابن سعيد بن مسروق الكندي فهو ثقة وان كان الحلي الانطاكي فهو صدوق يقرب وكلاهما روى عنه النسائي وأما خالد بن علقمة فهو الهمداني قال ابن معين ثقة وقال في التقريب صدوق وثقة رجال الاسناد ثقات وهو طرف من حديث علي عليه السلام وسأني الكلام على المضضة والاستنشق والاستنثار قد تقدم قال المصنف رحمه الله وفيه مع الذي قبله دليل على ان السنة ان يستنشق باليمين ويستنثر باليسرى انتهى (وعن أبي هريرة رضي

الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر متفق عليه) قد تقدم الكلام على تفسير الاستنثار وعلى وجوبه في حديث عثمان (وعن حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة قال أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمضضة والاستنشق

والاستنثار في تفسيره) قال المصنف رحمه الله تعالى وقال يعنى الدارقطني لم يستنثر عن حماد بن سلمة وداود بن المغيرة وغيره ما يرويه عنه عن عمار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يذكر أباه في قوله وهذا لا يضر لان هذه بنية مخرج عنه في الصحيحين فيقبل رفعه وما ينفرد به انتهى وقد ذكر هذا الحديث ابن سيد الناس في شرح الترمذي منسوب الى أبي هريرة ولم يتكلم عليه وعادته التكم على ما فيه وهن

(باب ما جاء في جوارحها على غسل الوجه واليدين) \*

(عن المقدام بن معد يكرب قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضوء فتوضأ

فغسل كفيه ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وغسل ذراعيه ثلاثا ثلاثا ثم مضمض واستنشق

ثلاثا ثلاثا ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما ورواه أبو داود وأحمد وزاد وغسل

رجليه ثلاثا ثلاثا) الحديث اسناد صالح وقد أخرجه الضياء في المختارة وهو يدل على

عدم وجوب الترتيب بين المضضة والاستنشق وغسل الوجه واليدين وحديث عثمان

وعبد الله بن زيد الثائبان في الصحيحين وحديث علي الثابت عند أبي داود والنسائي وابن

ماجه وابن حبان وابن زرار وغيرهم مصرحة بتقديم المضضة والاستنشق على غسل الوجه

واليدين والحديث من أدلة الفقهاء بعدم وجوب الترتيب وقد سبق ذكرهم في شرح

ولا يمين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل



الحسن واغرب ابن بطلان فزعم ان هذا (١٤٠) الحديث كان أول الاسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظري بل هو خطأ لأن

حديث عثمان وحديث الربيع الآتي بعدهما يدل أبضاً على عدم وجوب الترتيب بين  
المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه قال النووي انهم يتأولون هذه الرواية على ان  
لفظة ثم ليست للترتيب بل لعطف جملة على جملة وقد ذكر الفاضل السلي في صدر  
حواشيه على شرح المواقف ان الحقين من النكاح نصوا على ان وجوب دلالته ثم على  
التراخي مخصوص بعطف المفرد وقد ذكره أيضاً في حواشي المطول وقد ذكر الرضوي في  
شرح الكافية وابن همام في المغني انهما قد تأتى لجرد الترتيب فظهر بهما انهما مشتركة بين  
المعنيين لأنهما حقيقة في الترتيب ولكن لا يمتنع عليهما ان هذا التأويل وان نفع القائل  
بوجوب الترتيب في حديث الباب وما بعده فهو يجري في دليله الذي عارض به حديثي  
الباب أعني حديث عثمان وعبد الله بن زيد وعلى فلا يدل على تقديم المضمضة والاستنشاق  
كما لا يدل هذا على تأخيرهما فدعوى وجوب الترتيب لانتم الا بآراء دليل علمي اتبعين  
المصير اليه وقد عرفنا ذلك في شرح حديث عثمان عدم انتهاض ما جاء به مدعى وجوب  
الترتيب على المطالب نعم حديث جابر عند النسائي في صفة حج النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال قال صلى الله عليه وآله وسلم ابدؤا بعبادة الله به بلفظ الامر وهو عند مسلم بلفظ  
الخبر يصلح للاحتجاج به على وجوب الترتيب لانه عام لا يقصر على سببه عند الجمهور كما  
تقرر في الاصول وآية الوضوء مندرجة تحت ذلك العموم (وعن العباس بن يزيد  
عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن محمد بن عمار بن الربيع بن ثعلبة عن عطاء قال  
أتيت ما أخرجت الى انا فقالت في هذا كنت أخرج الوضوء لرسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم فيبدأ فيغسل يديه قبل أن يدخلهما ثلاثاً ثم يتوضأ فيغسل وجهه ثلاثاً ثم  
يمضمض ويستنشق ثلاثاً ثم يغسل يديه ثم مسح برأسه مقبلاً ومديراً ثم يغسل رجليه) قال  
العباس بن يزيد هذه المرأة التي حدثت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بدأ بالوجه  
قبل المضمضة والاستنشاق وقد حدث به أهل بدر منهم عثمان وعلى انه بدأ بالمضمضة  
والاستنشاق قبل الوجه والناس عليه رواه الدارقطني الحديث رواه الدارقطني عن  
شيخه ابراهيم بن حماد عن العباس المذکور وأخرجه أيضاً أبو داود والترمذي وابن ماجه  
وأحمد وله عنها طرق وألفاظ مدارها على عبد الله بن محمد بن عمار وفيه مقال وهو  
يدل على عدم وجوب الترتيب بين المضمضة وغسل الوجه وقد عرفت في الحديث الذي  
قبله ما هو الحق

\*(باب المبالغة في الاستنشاق)\*

(عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله اخبرني عن الوضوء قال أسبغ الوضوء وخل  
بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق الا أن تكون صائماً رواه الخمسة وصححه الترمذي)  
الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي  
من طريق اسمعيل بن كثير المكي عن عاصم بن ابي بصير عن ابيه مطولاً ومختصراً قال

الحسن واغرب ابن بطلان فزعم ان هذا (١٤٠) الحديث كان أول الاسلام قبل فرض الجهاد وفيه نظري بل هو خطأ لأن  
فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر  
وبدر كانت في رمضان في السنة  
الثانية وفيها فرض الصيام  
والزكاة بعد ذلك والحج بعد  
ذلك على الصحيح ووجه الحصر  
في الخمسة أن العبادة ما قولية  
أو غيرها الأولى النماز ثانياً  
والثانية اتمار كية أو فعلية  
الأولى الصوم والثانية امايدنية  
أو مالية الأولى الصلاة والثانية  
الزكاة أو امر كية منهن ما وهى  
الحج وقد ذكره مقدما على الصوم  
وعليه بنى المصنف ترتيب جامع  
هذا لكن عند مسلم عن  
ابن عمر تأخير الصوم عن الحج  
فقال رجل وهو يزيد بن بشر  
السكسكي والحج وصوم رمضان  
فقال ابن عمر لا صيام رمضان  
والحج هكذا سمعته من رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فيحتمل أن يكون حفظه رواه  
هذا بالمعنى لكونه لم يسمع رداً بن  
عمر على يزيد أو سمعه ونسبه نعم  
رواه ابن عمر في مسلم من أربع  
طرق نارة بالتقديم ونارة بالتأخير  
ومن لطائف اسناد هذا الحديث  
جمعه للتحدث والاختبار  
والعناية وكل رجاله مكبون الا  
عبد الله فانه كوفي وهو  
من الرباعيات وأخرج مثله  
البخاري أيضاً في التفسير ومسلم  
في الايمان خاسي الاسناد (عن  
أبي هريرة رضى الله عنه) تصغير  
هرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي  
المتخلف في اسمه على أكثر من ثلاثين قولاً قاله النووي وجملة في الفتح على الاختلاف في اسمه واسم أبيه



مع المتوفى بالدين سنة تسع أو ثمان أو سبع وخمسين وأسلم عام خيبر وشهد بها (١٤١) مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم

لزمه ورواه حتى كان أحفظ  
أصحابه وروى عنه صلى الله  
عليه وآله وسلم فاكثر ذكره  
ابن محمد أنه روى خمسة آلاف  
حديث وثلاثمائة وأربعة  
وسبعين حديثاً وله في البخاري  
أربعمائة وستة وأربعون  
حديثاً وهذا أول حديث وقع  
له في هذا الجامع الصحيح قال  
ابن عبد البر لم يختلف في اسم  
في الجاهلية والإسلام مثل  
ما اختلف في اسمه اختلف على  
عشرين قولاً وسرد ابن الجوزي  
في التلخيص منها ثمانية عشر وجهها  
الحفاظ في ترجمته في تهذيب  
التهذيب (عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم) أنه (قال  
اليمان بضع) بكسر الواو  
وقد تفتح قال الفراء هو خاص  
بالعشرات إلى التسعين فلا يقال  
بضع ومائة ولا بضع وألف وفي  
القاموس هو ما بين الثلاث  
إلى التسع أو إلى الخمس أو ما بين  
الواحد إلى أربعة أو من أربع  
إلى تسع أو هو سبع وإذا جاوز  
العشر ذهب البضع لا يقال بضع  
وعشرون أو يقال ذلك ويكون  
مع المذكور مائة ومع المئتين  
بغير هافئة قول بضع وعشرون  
رجالاً وبضع وعشرون امرأة ولا  
تعاكس وفي رواية أي ذروني  
الوقت والاصلي وابن عساكر  
بضعة ويحتاج إلى تأويل  
(وستون شعبة) ووقع عند مسلم

الخلال عن أبي داود عن أحمد عاصم لم يسمع عنه بكثير رواية انتهى ويقال لم يرو  
عنه غير اسمعيل قال الحفاظ وليس بشي لأنه روى عنه غيره وصححه الترمذي والبعثي  
وابن القطان وهذا اللفظ عندهم من رواية وكيع عن الثوري عن اسمعيل بن كثير  
عن عاصم بن لفيط عن أبيه وروى الدولابي في حديث الثوري من جمعه من طريق ابن  
مهدي عن الثوري واقظه وبالغ في المضغنة والاستتشاف الآن تكون صائماً  
وفي رواية لابي داود من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن اسمعيل بن كثير بلفظ اذا  
توضأت فتمضمض قال الحفاظ في الفتح اسناد هذه الرواية صحيح وقال النووي  
حديث لقيط بن صبرة اسانيد صحيح وقد وثق اسمعيل بن كثير أحمد وقال أبو حاتم  
هو صالح الحديث وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث وعاصم وثقة أبو حاتم ومن عدا  
هذين من رجال اسنادهم فخرج له في الصحيح قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي وقد  
أخرج الترمذي من حديث ابن عباس نخلل بين أصابعه وقال هذا حديث حسن  
وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وقد تقدم الترمذي إلى تحسين هذا الحديث  
البخاري روى ذلك عنه الترمذي في كتاب العمل ولكن الراوي عنه موسى بن عقبة  
وسماعه منه قبل أن يثبت له وأن يخرج الترمذي أيضاً من حديث المستورد قال رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ ذلك أصابعه رجليه بمخضره وقال حديث  
حسن غريب لا نعرفه الا من حديث ابن لهيعة وغوابته والذي قبله ترجع إلى الاسناد  
فلا يثبت في الحسن قاله ابن سيد الناس وقد شاركت ابن لهيعة في روايته عن يزيد بن  
عمر واليه بن سعد وعمر بن الحرث فالحديث اذن صحيح سالم عن الغراب وفي الباب  
مما ليس عند الترمذي عن عثمان وأبي هريرة والربيع بنت معوذ بن عفراء وعائشة  
وأبي رافع فحديث عثمان عند الدارقطني وحديث أبي هريرة عند الدارقطني أيضاً  
وحديث الربيع عند الطبراني وحديث عائشة عند الدارقطني وحديث أبي رافع  
عند ابن ماجه والدارقطني والحديث يدل على مشروعية اسباغ الوضوء والمراد به  
الانقاء واستكمال الاعضاء والحرص على أن يتوضأ وضوءاً يصح عنده الجميع وغسل  
كل عضو ثلاث مرات هكذا قيل فاذا كان التثليث مأخوذاً في مفهوم الاسباغ فليس  
بواجب الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة ومرتين وان كان مجرد الانقاء  
والاستكمال فلا نزاع في وجوبه ويدل أيضاً على وجوب تخليل الاصابع فيكون حجة  
على الامام يحيى القائل بعدم الوجوب ويدل أيضاً على وجوب الاستتشاف وقد تقدم  
الكلام عليه في حديث عثمان وانما ذكره المبالغة للصائم خشية أن ينزل إلى خلقه  
ما يظنونه واستدل به على عدم وجوب المبالغة لأن الوجوب يستلزم عدم جواز التردد  
وفيه ما لا يخفى (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنثر وأمرتين بالغتین  
أو ثلاثاً رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وابن الجارود

عن ابن دينار وبضع وسبعون على الشك وعند أصحاب السنن الثلاثة من طريقه بضع وسبعون من غير شك ورجح البيهقي رواية

الجاري بعدم شك سليمان وعورض (١٤٢) بدووع الشك منه عند أبي عوانة ورجح لانه المتيقن وماعداه مشكوك فيه

وصححه ابن القطان وذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكره بضعف وكذلك المنة مذرى في  
تخريج السنن عزاه الى ابن ماجه ولم يتكلم فيه والحديث يدل على وجوب الاستنثار  
وقد تقدم ذكر الخلاف فيه في شرح حديث عثمان والمراد بقوله بالغتين انه ما في أعلى  
نهاية الاستنثار من قولهم بلغ المنزل وأما تقييد الامر بالاستنثار بمرتين أو ثلاثا  
فيمكن الاستدلال على عدم وجوب الثانية والثالثة بحديث الوضوء مرة واحدة يمكن القول  
بإيجاب مرتين أو ثلاثا ما لانه خاص وحديث الوضوء مرة عام وما لانه قول خاص بنا  
فلا يعارضه فعليه صلى الله عليه وآله وسلم لم يات في الاصول والاقام لا يخلو عن مناقشة  
في كلا الطرفين

\* (باب غسل المنة من العجمة) \*

(عن عمرو بن عبسة قال قلت يا رسول الله حدثني عن الوضوء قال ما منكم من رجل  
يقرب وضوءه فيتمه فمض ويستمشقي فيتمشقا الاخرت خطايا فيه وخياشيمه مع الماء ثم اذا  
غسل وجهه كما أمره الله الاخرت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء ثم يغسل يديه  
الى المرفقين الاخرت خطايا يديه من أنامله مع الماء ثم يمسح برأسه الاخرت خطايا رأسه  
من أطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه الى الكعبين الاخرت خطايا رجليه من  
أنامله مع الماء آخر جهه مسلم وراه أحمد وقال فيه ثم يمسح رأسه كما أمر الله ثم يغسل  
قدميه الى الكعبين كما أمره الله) قوله اخرت خطايا أي سقطت وانحر وانحرور السقوط  
أو من علوا إلى سفلى والحديث من أحاديث فضائل الوضوء الدالة على عظم شأنه ومثله  
حديث أبي هريرة عن فوعة عنده مسلم ومالك والترمذي بلفظ اذا توضأ العبد المسلم أو  
المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر  
الماء واذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء أو مع آخر قطر الماء  
فاذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتمت أرجلاه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى  
يخرج نقياس من الذنوب ومثله حديث عبد الله الصنابحي عنده مالك والشافعي ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأ العبد المؤمن فمض فخرجت الخطايا من  
فيه فاذا استتم فخرجت الخطايا من أنفه فاذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى  
تخرج من تحت أظفار يديه فاذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من  
تحت أظفار يديه فاذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه فاذا  
غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه ثم كان  
مشبهه الى المسجد ووصلا لانه ناقله والمراد بالخطايا قال الزووي وغيره الصغائر وظاهر  
الاحاديث العموم والخصيص بما وقع في الاحاديث الاخر بلفظ ما لم تغش الكبار  
وبلفظ ما اجتنب الكبار وقد ذهب اليه جماعة من شراح الحديث وغيرهم والمراد  
بالخرور والخروج مع الماء الجازع الغفران لان ذلك مختص بالاجسام والخطايا

لا يقال بترجيح رواية بضع  
وسبعون لكونهم ازيدة ثقة لان  
الذي زادها لم يستقر على الجزم  
بها الاسماعيح اتحاد التخرج وهل  
المراد حقيقة العداد المبالغة  
قال الطيبي الاظهر معنى التكميل  
ويكون ذكر البضع للترقي به  
ان شعب الايمان اعداد مهمة  
ولانها لم يكثرها ولو اراد  
التخديد لم يسم وقال آخرون  
المراد حقيقة العدد ويكون  
النص وقع أولا على البضع  
والستين لكونه الواقع ثم  
تجددت العشرة الزائدة فنص  
عليها والشعبة بالضم معناها  
قطعة والمراد الخصلة أو الجزء  
(والحياء) بالمدى اللغوية تغيير  
وانكسار يعتري الانسان من  
خوف ما يعاب به وقد يطلق على  
مجرد ترك الشيء لسبب والترك  
انما هو من لوازمه وفي الشرع  
خلق يبعث على اجتناب القبيح  
وينع من التقصير في حق ذي  
الحق وله هذا جاز في الحديث  
الاخر الحياء مخبركاه (شعبة  
من الايمان) وانما خصه هنا  
بالذكر لانه كالداعي الى باقي  
الشعب لانه يبعث على الخوف  
من فضيحة الدنيا والاخرة فبما تم  
وينزجر من تأمل معنى الحياء  
ونظري قوله صلى الله عليه وآله  
وسلم استحيوا من الله حق الحياء  
قالوا اننا نستحي من الله يا رسول  
الله والحديث قال ليس ذلك  
ولكن الاستحياء من الله حق الحياء

ولكن الاستحياء من الله حق الحياء أن يحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى ويذكر الموت والبلى ومن أراد أن يتق الله

الآخرة تركه الدنيا والآخرة على الأولى فمن يعمل ذلك فقد استحيى (١٤٣) من الله حق الحياء رأى العجب العجيب

قلل الجنب الحياء وتولد من رؤية  
الآلاء ورؤية التقصير فليدق  
من منح الفضل الإلهي ورزق  
الطبع السليم معنى أفراد الحياء  
بالذكر بعد دخوله في الشعب  
كانه بقول هذه شعبة واحدة من  
شعبه فهل تخصي وتعد شعبا  
هيئات ولا يقال إن الحياء من  
الغرائز فلا يكون من الإيمان  
لأنه قد يكون غريزة وقد يكون  
تخلقاً إلا أن استعماله على وفق  
الشريعة يحتاج إلى اكتساب وعلم  
ونية فمن كان من الإيمان مع  
كونه باعشاً على الطاعات

واجتناب الخلفات وفي هذا  
الحديث دلالة على قبول الإيمان  
الزيادة لأن معناه كما قال الخطابي  
إن الإيمان الشرعي اسم لمعنى  
أجزاء له أدنى وأعلى والاسم  
يتعلق ببعض تلك الأجزاء كما  
يتعلق بكلها وقد زاد مسلم على  
ما في البخاري فأفضلها قول لا اله  
إلا الله وأدناها إمطة الأذى  
عن الطريق وتمسك به القائلون  
بأن الإيمان فعل الطاعات  
بأسرها والقائلون بأنه مركب  
من التصديق والإقرار والعمل  
جميعاً وأجيب بأن المراد شعب  
الإيمان قطعاً لأنفس الإيمان  
فإن إمطة الأذى عن الطريق  
ليس داخل في أصل الإيمان  
حتى يكون فاقده غير مؤمن فلا  
يد في الحديث من تقدير مضاف  
ثم إن في هذا الحديث تشبيه  
الإيمان بنجرة ذات أعنان وشعب ومبناه على الجواز لأن الإيمان في اللغة التصديق وفي عرف الشرع تصديق القاب

ليست مجسمة وفي حديث الباب وما بعده رذهب الامامية في وجوب مسح الرجلين  
وقد سأل المصنف رحمه الله تعالى الحديث للاستدلال به على غسل المسترسل من اللحية  
لقوله فيه الآخر خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء وفيه خلاف فذهب المؤيد  
إليه وأبو طالب وأبو حنيفة إلى عدم الوجوب أن أمكن التخليل بدونه وذهب أبو  
العباس إلى وجوبه وهو مذهب الشافعي في إحدى الروايات واستدلوا بالقياس على  
شعر الحاجبين ورد بأن شعر الحاجب من الوجه لا المسترسل وقد استنبط المصنف  
رحمه الله تعالى من الحديث فوائد فقال فهذا يدل على أن غسل الوجه المأمور به يشتمل  
على وصول الماء إلى أطراف اللحية وفيه دليل على أن داخل القم والانف ليس من  
الوجه حيث بين أن غسل الوجه المأمور به غيرهما ويدل على مسح كل الرأس حيث بين  
أن المسح المأمور به يشتمل على وصول الماء إلى أطراف الشعر ويدل على وجوب الترتيب  
في الوضوء لأنه وصفه مرتباً وقال في مواضع منه كما أمره الله عز وجل انتهى وقد قدمنا  
الكلام على أن داخل القم والانف من الوجه وعلى الترتيب وسمي الكلام على  
مسح الرأس

\*(باب في أن إيصال الماء إلى باطن اللحية الكثرة لا يجب)\*

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه توضأ فغسل وجهه فأخذ غرفة من ماء فتمضمض بها  
واستنشق ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه  
ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ثم مسح  
برأسه ثم أخذ غرفة من ماء فرش بها على رجله اليمنى حتى غسها ثم أخذ غرفة من ماء  
فغسل بها رجله اليسرى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ  
رواه البخاري قوله فغسل وجهه الفاء تفصيلية لأنها دلالة على أن غسل الوجه والمفصل قوله  
فأخذ غرفة هو بيان لقوله فغسل قال الحافظ وظاهره أن المضمضة والاستنشاق من  
جمله غسل الوجه لكن المراد بالوجه أعم من المقروض والمضمضون بدليل أنه  
أعاد ذكره ثانياً بعد ذكر المضمضة والاستنشاق في غرفة مستقلة وفيه دليل الجمع بين  
المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة وغسل الوجه باليدين جميعاً إذا كان بغرفة واحدة  
لأن اليد الواحدة قد لا تستوعبه قوله أضافها بيان لقوله فجعل بها هكذا عزاه فغسل  
بها أي الغرفة وفي رواية به ما أي اليد اليمنى قوله ثم مسح برأسه لم يذكره غرفة مستقلة  
قال الحافظ قد يمسك به من يقول بظهورية الماء المستعمل لكن في رواية أبي داود  
ثم قبض قبضة من الماء ثم نفث يده ثم مسح برأسه زاد النسائي وأذنيه مرة واحدة قوله  
فرش أي سكب الماء قليلاً قليلاً إلى أن صدق عليه مسمى الغسل بدليل قوله حتى غسها  
وفي رواية لابن داود والحاكم فرش على رجله اليمنى وفيه النعل ثم مسحها بيده يده فوق  
القدم ويد تحت النعل فالمراد بالمسح تسهيل الماء حتى يستوعب العضو وأما قوله تحت  
الإيمان بنجرة ذات أعنان وشعب ومبناه على الجواز لأن الإيمان في اللغة التصديق وفي عرف الشرع تصديق القاب

واللسان وقامه وكما بالطاعات فيئذ (١٤٤) الاخبار عن الايمان بأنه بضع وستون يكون من باب اطلاق الاصل على

النعل فان لم يجعل على التجوز عن القدم فهي رواية شاذة ورواها هشام بن سعد لا يخرج بها ترويه فكيف اذا خالف قاله الحافظ والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على عدم وجوب ائصال الماء الى باطن اللحية فقال وقد علم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم كان كثر اللحية وان الغرفة الواحدة وان عظمت لا تنكفي غسل باطن اللحية المكنة مع غسل جميع الوجه فعمل انه لا يجب وفيه انه مضمض واستنشق ثم واحد انتهى أما الكلام على وجوب ائصال الماء الى باطن اللحية فسيأتي في الباب الذي بعده هذا وأما انه صلى الله عليه وآله وسلم كآب كثر اللحية فقد ذكر القاضي عياض ورود ذلك في أحاديث جماعة من الصحابة بأسانيد صحيحة كذا قال وفي مسلم من حديث جابر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثير شعر اللحية وروى البيهقي في الدلائل من حديث علي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عظيم اللحية وفي رواية كثر اللحية وفيه ما من حديث عند ابن أبي شالة منه له ومن حديث عائشة مثله وفي حديث أم معبد المشهور في لحيته كدافة قاله الحافظ في التلخيص

\*(باب استحباب تحليل اللحية)\*

عن عثمان رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحلل لحيته رواه ابن ماجه والترمذي وصححه وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا توضأ أخذ كفا من ماء فادخله تحت خنكته فحلق به لحيته وقال هكذا أمرني ربي عز وجل رواه أبو داود أما حديث عثمان فأنخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم والدارقطني وابن حبان وفيه عامر ابن شقيق ضعيفه يحيى بن معين وقال البخاري حديثه حسن وقال الحاکم لانعلم فيه طعنا بوجهه من الوجوه وأورد له شواهد وأما حديث أنس المذكور في الباب ففي أسناده الوليد بن زوران وهو مجهول الحال قال الحافظ وله طرق أخرى ضعيفة عن أنس منها ما روي عنه في فوائد أبي جعفر بن الجبيري ومسنود الحاکم ورجاله ثقات لا يكره معلول فانما رواه موسى بن أبي عائشة عن زيد بن أبي أنيسة عن يزيد الرقاسي عن أنس أخرجه ابن عدي وصححه ابن القطان من طريق أخرى وله طريق أخرى ذكرها الذهلي في الزهريات وهو معلول وصححه الحاکم قبل ابن القطان قال الحافظ ولم تقدم هذه العلامة عندهما فيه وفي الباب عن علي وعائشة وأم سلمة وأبي امامة وعمار وابن عمر وجابر وجبريل وابن أبي أوفى وابن عباس وعبد الله بن عكرمة وأبي الدرداء أما حديث علي فرواه الطبراني فيما انتقاه عليه ابن مردويه واسناده ضعيف ومنقطع قاله الحافظ وأما حديث عائشة فرواه أحمد قال الحافظ واسناده حسن وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني والعقيلي والبيهقي بالنظر كان اذا توضأ حلق لحيته وفي أسناده خالد بن الياس وهو منكر الحديث وأما حديث أبي امامة فرواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه والطبراني في الكبير قال الحافظ واسناده ضعيف وأما حديث عمار فرواه الترمذي وابن ماجه وهو معلول وأما

الفرع لان الايمان هو الاصل والاعمال فروع منه واطلاق الايمان على الاعمال مجاز لانها تكون عن الايمان وهذا مبني على القول بقبول الايمان الزيادة والنقصان اما على القول بعدم قبوله لهما فليست الاعمال داخله في الايمان واستدل لذلك بأن حقيقة الايمان التصديق ولانه قد ورد في الكتاب والسنة عطف الاعمال على الايمان كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات مع القطع بأن العطف يقتضي المغايرة وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه وقد ورد أيضا جعل الايمان شرط صحة الاعمال كما في قوله تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن مع القطع بان المشروط لا يدخل في الشرط لا متقاع اشتراط الشيء لنفسه ووردا أيضا بان الايمان ان ترك بعض الاعمال كما في قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا مع القطع بانه لا يهتق في الشيء بدون ركنه ولا يفتق ان هذه الوجوه انما تقوم حجة على من يجعل الطاعات ركنا من حقيقة الايمان بحيث ان تاركها لا يكون مؤمنا كما هو رأى المعتزلة لاعلى مذهب من ذهب الى انها ركن من الايمان الكامل بحيث لا يخرج تاركها عن حقيقة الايمان كما هو مذهب الشافعي رحمه الله قال التفناني رحمه الله قال القاضي عياض تكاف جماعة حصر هذه الشعب

بطريق الاحتياط وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صوابه ولا يقدح عدم (١٤٥) معرفة ذلك على التخصيص في الايمان

اتبعى قال في الفتح ولم يتفق من  
عنه الشعب على غلط واحد  
وأقربهم الى الصواب طريقة  
ابن حبان سكن لم تنف على بيانها  
من كلامه وقد خلصت عما أورده  
ما ذكره وهو ان هذه الشعب  
تتفرع عن أعمال القلب  
وأعمال اللسان وأعمال الابدان  
فأعمال القلوب في المعقولات  
والنيات وتشتمل على أربع  
وعشرين خصلة الايمان بالله  
ويدخل فيه الايمان بذاته  
وصفاته وأنه ليس كمثله شيء  
واعتقاد حدوث ما دونه والايمان  
بإلهايته وكتبه ورسوله والقدر  
خبره وشهره والايمان باليوم  
الآخر ويدخل فيه المسألة  
في القبر والبعث والقيوم  
والحساب والميزان والصراط  
والجنة والنار ومحبة الله  
والحب والبغض فيه ومحبة  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
واعتقاد تعظيمه ويدخل فيه  
الصلاة عليه واتباع سنته المظهرة  
والاخلاص ويدخل فيه ترك  
الرياء والنفاق والتوبة والخوف  
والرجاء والشكر والوفاء والصبر  
والرضا بالقضاء والتوكل والرجعة  
والتواضع ويدخل فيه توقيف  
الكبير ورجعة الصغير وترك الكبر  
والعجب وترك الحسد وترك الحقد  
وترك الغضب وأعمال اللسان  
تشتمل على سبع خصال التلطف  
بالترحم والتواضع والتواضع  
والتواضع والتواضع والتواضع

حديث ابن عمر فرواه الطبراني في الاوسط واسناده ضعيف وأخرجه عنه ابن ماجه  
والدارقطني والبيهقي وصححه ابن السكن بالفظ كان اذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك  
ثم يمسك لحية بأصابعه من تحت ما وفي اسناده عبد الواحد وهو يختلف فيه واختلف  
فيه على الاوزاعي وأما حديث جابر فرواه ابن عدي وفيه اضرار بن غياث وهو متروك  
الحديث قاله النسائي وفي اسناده انقطاع قاله ابن حجر وأما حديث جرير فرواه ابن عدي  
وفيه ياسين الزيات وهو متروك وأما حديث ابن أبي اوفى فرواه أبو عبيد في كتاب  
الطهور وفي اسناده ابو الورقاء وهو ضعيف وهو في الطبراني وأما حديث ابن عباس  
فرواه العفيلي قال ابن حزم ولا يتابع عليه وأما حديث عبد الله بن عكرمة فرواه  
الطبراني في الصغير بالفظ التخليل سنة وفيه عبد الكريم أبو امية وهو ضعيف وأما  
حديث أبي الدرداء فرواه الطبراني وابن عدي بالفظ توضأ فخل لحية مرتين وقال هكذا  
أمرني ربي وفي اسناده تمام بن نجيح وهو ابن الحديث قال عبد الله بن احمد عن أبيه ليس  
في تخليل اللحية شيء صحيح وقال ابن أبي حاتم عن أبيه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم في تخليل اللحية شيء ولكنه يعارض هذا تصحيح الترمذي والحاكم وابن القطان بعض  
أحاديث الباب وكذلك غيرهم والحديثان يدلان على مشروعية تخليل اللحية وقد  
اختلف الناس في ذلك فذهب الى وجوب ذلك في الوضوء والغسل العترة والحسن بن  
صالح وأبو ثور والظاهرية كذلك في الجروا استدلو بما وقع في أحاديث الباب بالفظ هكذا  
أمرني ربي وذهب مالك والشافعي والثوري والاوزاعي الى ان تخليل اللحية ليس  
بواجب في الوضوء قال مالك وطائفة من أهل المدينة ولا في غسل الجنابة وقال الشافعي  
وأبو حنيفة وأصحابه ما والثوري والاوزاعي والليث وأحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور  
وداود والطبري وأكثراهل العلم ان تخليل اللحية واجب في غسل الجنابة ولا يجب في  
الوضوء هكذا في شرح الترمذي لابن سبيل الناس قال وأظنهم فرقوا بين ذلك والله أعلم  
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم تحت كل شعرة جنازة فبالوا الشعر وأبقوا البشر واستدلوا  
لعدم الوجوب في الوضوء بحديث ابن عباس المذكور في الباب الاول قال وقد روى  
عن ابن عباس وابن عمر وانس وعلي وسعيد بن جبيرة وأبي قتادة ومجاهد وابن سيرين  
والضحاك وابراهيم النخعي انهم كانوا يجزلون طاههم وعن روى عنه انه كان لا يخلل  
ابراهيم النخعي والحسن وابن الحنفية وأبو العالمية وأبو جعفر الهاشمي والشعبي ومجاهد  
والقاسم وابن أبي ليلى ذكر ذلك عنهم ابن أبي شيبة بإسناده اليهم والانصاف ان أحاديث  
الباب بعد تساميم اتهامها للاحتجاج وصلاحتها للاستدلال لا تدل على الوجوب لانها  
أفعال وما ورد في بعض الروايات من قوله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا أمرني ربي  
لا يقيد الوجوب على الامة لظهوره في الاختصاص به وهو يتخرج على الخلاف المشهور  
في الأصول هل يعام الامة ما كان ظاهرا الاختصاص به أم لا والفرائض لا تثبت الا يقين  
والحكم على ما يفرضه الله بالفرضية كالحكم على ما يفرضه بعدمها الا في ذلك لان

واجتناب اللغو \* وأعمال البدن (١٤٦) نقل على عثمان وثلاثين خصلة منها ما يختص بالأعيان وهي خمس

كل واحد منهم مامن التقول على الله بما لم يقل ولا شك ان الغرفة الواحدة لا تسكني كث  
اللحمة لغسل وجهه وتخليل لحيمته ودفع ذلك كما قال بعضهم بالوجدان مكابرة منه ثم  
الاحتياط والاخذ بالاولوي لا شك في اولويته لكن بدون محاربة على الحكم بالوجوب  
قوله الخنك هو باطن أعلى الفم والاسفل من طرف مقدم اللحية

\* (باب تعاهد الماقين وغيرهما من عضون الوجه بزيادة تما) \*

(عن أبي امامة انه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ثلاثا ثلاثا  
قال وكان يتعاهد الماقين رواه أحمد) الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أبي  
امامة أيضا بالفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس وكان  
يسبح الماقين وذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكر له صلاة ولا ضعة وقال في مجمع  
الزوائد رواه الطبراني في الكبير من طريق سميع عن أبي امامة واسناده حسن وسميع  
ذكره ابن حبان في الثقات وقال لأدري من هو ولا ابن من هو والظاهر أنه اعتقد في  
توثيقه على غيره قوله الماقين موق العين مجرى الدمع منها أومعة أو مؤخرها كذا  
في القاموس قال الازهرى اجمع أهل اللغة ان الموق والماق مؤخر العين الذي يلي  
الانف انتهى والمراد بهما في الحديث مخصر العينين وذكر المصنف رحمه الله تعالى  
في التوبيخ عضون الوجه وهي ما تعطف من الوجه اما قيسا على الماقين واما استدلالا  
بما في الحديث الا ترى من قوله ثم أخذ بيده فصلى ما وجهه والاول أظهر وقد ورد  
من حديث أخرجه ابن حبان وابن أبي حاتم وغيرهما بالفظ اذا توضأ ثم فأنشروا أعينكم  
من الماء وهو من حديث البخاري بن عبيدة بالمرجعة وقد ضعفوه كلهم  
فلا يقوم به حجة كذا قاله بعضهم وفيه انه ذكر في الميزان انه وثقه وكيع وقال ابن  
عدي لا أعلم له حديثا منتهى لكنه لا يكون ما تفرد به حجة لوقوع الاختلاف  
فيه فقد قيل انه ضعيف وقيل متروك الحديث وقال البخاري يخالف في حديثه  
على أنه لم ينقله البخاري فتنرى فقد رواه ابن طاهر في صفوة التصوف من طريق ابن أبي  
الاسرى لكنه قال ابن الصلاح لم أجده الا في جماعة اعتمدوا بالبحث عن حاله أصلا  
وتبعه الثوري (وعن ابن عباس ان عليا رضی الله عنه ما قال يا ابن عباس الا توضأ لك  
وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت بلى قد أتاني وأحيى قال فوضع انا فغسل

يديه ثم مضى واستنشق واستنثر ثم أخذ بيده نصلى ما وجهه والقم اهما مية  
ما قبل من اذنيه قال ثم عاد في مثل ذلك ثلاثا ثم أخذ كف يده اليمنى فافرغها على ناصيته  
ثم أرسلها تسيل على وجهه ثم غسرت يده اليمنى الى المرقق ثلاثا ثم يده الاخرى مثل ذلك  
ودكر بقية الوضوء رواه أحمد وأبو داود) لعل هذا اللفظ الذي ساقه المصنف رحمه الله  
لفظ أحمد وساقه أبو داود في سننه معناه وتتمام الحديث ثم مسح رأسه وظهور اذنيه ثم  
أدخل يديه جميعا فاخذ بخدمته من ما فضر بهما على رجليه وفيه النهي ففعلها اياما ثم

عشرة خصلة التطهر بها  
وحكا يدخل فيه اجتناب  
النجاسات وسرا العورة والصلاة  
فرضا ونفلا والزكاة كذلك وفك  
الرقاب والجود ويدخل فيه  
اطعام الطعام وكرام الضيف  
والاصيام فرضا ونفلا والنج  
والعسرة كذلك والطواف  
والاعتكاف والتاس ليله  
القدر والقرار من الدين ويدخل  
فيه الهجرة من دار الشبهة والوفاء  
بالنذر والتحرى في الايمان واداء  
الكفارات ومنها ما يتعلق بالاتباع  
وهي ست خصال التعفف  
بالسكاح والقيام بحقوق العيال  
وبر الوالدين وفيه اجتناب  
العقوق وتربية الاولاد وصلة  
الرحم وطاعة السادة والرفق  
بالعبيد ومنها ما يتعلق بالعبادة  
وهي سبع عشرة خصلة القيام  
بالاهرة مع العدل ومتابعة  
الجماعة وطاعة أولى الامر  
والاصلاح بين الناس ويدخل  
فيه قتال الخوارج والبغاة  
والمغاوغة على البر ويدخل فيه  
الامر بالمعروف والنهي عن  
المنكر وإقامة الحدود والجهاد  
ومنها المراقبة وأداء الامانة  
ومنها أداء الخمس والقرض مع  
وفائه وكرام الجار وحسن  
المعاملة وفيه جمع المال من  
حله وانفاق المال في حقته ومنه  
ترك التبعيذ والاسراف ورد  
الاسلام ونشمت العاطس وكف

الاذى عن الناس واجتناب اللغو وإمطة الاذى عن الطريق وهذه تسع وستون خصلة الاخرى



ويمكن عدّها ثمانية وسبعين خصلة باعتبار أفراد ماضيه بعضها إلى بعض مما ذكر (١٤٧) والله أعلم انتهى وعبارة القسطلاني

وقد حاول جماعة عدّها بطريق  
الاجتهاد واليهيقي وعبد الجليل (١)  
كتاب شعب الايمان انتهى قلت  
وللسيد محمد المرتضى البكركاخي  
الزبيدي المصري رحمه الله رسالة  
في ذلك سماها عقد الجمان لخص  
فيه الكتابين المذكورين ومن  
لطائف استناد حديث هذا  
الباب ان رجاله كلهم مديون  
الا لعقدي فانه بصري والا  
المسندى وفيه تابعي عن تابعي  
وهو ابن دينار عن أبي صالح وهو  
رواية الاقران فان وجدت  
رواية أبي صالح عنه صار من  
المديح وأخرج مثله ابو داود  
في السنة والترمذي في الايمان  
وقال حسن صحيح والنسائي في  
الايمان أيضا وابن ماجه (عن  
عبد الله بن عمرو) أي ابن العاصي  
القرشي السهمي المتوفى بمكة  
أو الطائف أو مصر في ذي الحجة  
سنة خمس أو ثلاث أو سبع وستين  
أو اثنين أو ثلاث وسبعين وكان  
ألم قبل أبيه (رضي الله عنهم)  
وكان بينه وبينه في السن إحدى  
عشرة سنة كما جزم به  
المزني وله في البخاري سنة  
وعشرون حديثا (عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم) انه  
(قال المسلم) الكامل (من سلم  
المسلمون) وكذا المسلمين  
وأهل الذمة الا في حديث أو تعزير  
أو تأديب وذكر المسلمين هذا خرج  
مخرج الغالب لان محاطة المسلم

الآخرى مثل ذلك قال قلت وفي التعلين قال قلت وفي التعلين قال وفي  
التعلين قال قلت وفي التعلين قال وفي التعلين وفي رواية لابي داود ومسح برأسه مرة  
واحدة وفي رواية له ومسح برأسه ثلاثا قال المنذري في هذا الحديث مقال وقال الترمذي  
سألت محمد بن اسمعيل عنه فضعه وقال ما أدري ما هذا والحديث يدل على انه يغسل  
ما أقبل من الاذنين مع الوجه ومسح ما أدبر منه مع الرأس واني ذهبت الحسن بن  
صالح والسجعي وذهب الزهري وداود الى انه مسح من الوجه فيغسلان معه وذهب من  
عداهم الى انه مسح من الرأس فيمسحان معه وفيه أيضا استحباب ارسال غرفة من الماء  
على الناصية لكن بعد غسل الوجه لا كما يفعله العامة عقيب الفراغ من الوضوء وفيه انه  
لا يشترط في غسل الرجل نزع النعل وان القتل كاف وقد قدمنا عن الحافظ في باب ارسال  
الماء الى باطن اللحية الكثرة أن رواية المسح على النعل شاذة لان من طريق هشام بن سعد  
ولا يمتنع ما تقدم به وأبو داود لم يروه من طريقه ولا ذكر المسح ولكنه رواه من طريق  
محمد بن اسحق عن عتبة وفيه مقال مشهور واذ اعنه وقد احتج من قال بتثليث مسح الرأس  
برواية أبي داود التي ذكرناها واحتج القائل بانه مسح مرة واحدة باطلاق المسح في حديث  
الاباب وتقييده بالمرة في رواية وسبأ في الكلام عليه في باب هل يسن تكرار المسح قوله  
والقم ايماميه جعل ايماميه للبياض الذي بين الاذن والعدا كالكفة للقم توضع فيه  
واسد مل بذلك المأوردى على أن البياض الذي بين الاذن والعدا من الوجه كما هو  
مذهب الشافعية وقال مالك ما بين الاذن واللحية ليس من الوجه قال ابن عبد البر لأعلم  
احداهن علماء الامصار قال بقول مالك وعن أبي يوسف يجب على الامرء غسله دون  
الملتحي قال اصنف رحمه الله تعالى وفيه حجة لمن رأى ما قبل من الاذنين من الوجه  
انتهى وقد تقدم

#### \* (باب غسل اليدين مع المرفقين واطالة الغرة) \*

(عن عثمان رضي الله عنه انه قال هم اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فتغسل وجهه ويديه حتى مسح اطراف العضدين ثم مسح برأسه ثم امس يديه على اذنيه  
ولحيته ثم غسل رجله رواه الدارقطني) الحديث في اسناده ابن اسحق وقد عنه قوله هم  
اسم فعل بمعنى قرب جاء لازما كقوله تعالى هم البناء متعديا كقوله هم شهداءكم ويستوي  
فيه عند الحجازيين الموحدة والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فيقول هم يارجل وهم يارجال  
وهي يا امرأة وفي لغة بني تميم تميم كغير امر الخطاب نحو هم اوهاو وهي قوله حتى مسح  
اطراف العضدين فيه دليل على وجوب غسل المرفقين وقد قدمنا طرقا من الكلام  
عليه في شرح حديث عثمان المتفق عليه وقوله ثم مسح برأسه اطلاق المسح يشعر بعدم  
التكرار وسبأ في الكلام عليه قوله ثم امس يديه على اذنيه دليل على مشروعية مسح  
الاذنين وسبأ في لباب في هذا الكتاب قوله ولحيته قد بينا البحث فيه في باب استحباب

(١) وهو أبو محمد بن موسى بن عبد الجليل الانصاري الاوصي المعروف بالنضري اه منه



على كفاة ذي عن اخيه المسلم اشهد (١٤٨) ناكيدا ولان الكفار بعد دان يفاتلوا وان كان فيهم من يحبس الكف عنه

تخليل العجة (وعن أبي هريرة انه تضاف غسل وجهه فاسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشبع في العضة ثم غسل يده اليسرى حتى أشبع في العضة ثم مسح رأسه ثم غسل رجله اليمنى حتى أشبع في الساق ثم غسل رجله اليسرى حتى أشبع في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوضأ وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتم الغر المحجلون يوم القيامة من اسبغ الوضوء في اسبغ طاع منكم فليطال غرته وتحجبه لدرءاه - - - ) قوله أشبع في العضة وأشبع في الساق معناه أدخل الغسل فيه - ما قاله النووي قوله انتم الغر المحجلون قال أهل اللغة الغرة بياض في جهة الفرس والتجليل بياض في يدها ورجلها قال العلماء سمي النور الذي يكون على مواضع الوضوء يوم القيامة غرة وتحجبه لا تشبه بالغرة الفرس وهذا الحديث وغيره مصرح باستحباب تطويل الغرة والتجليل والغرة غسل شيء من مقدم الرأس وما يجاوز الوجه زائد على الجزء الذي يجب غسله والتجليل غسل ما فوق المرفقين والكعبين وهما مستحبان بالاختلاف واختلاف في القدر المستحب على أوجه أحدها انه تستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين من غير تقدير والثاني الى نصف العضد والساق والثالث الى المنكب والرابعين قال النووي وأحاديث الباب تقتضي هذا كله قال وأما دعوى الامام أبي الحسن بن بطلال المالكي والقاضي عياض اتفاق العلماء على أنه لا يستحب الزيادة فوق المرفق والكعب فباطلة فكيف يصح دعواهما وقد ثبت فعل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي هريرة وهو مذهبنا الاختلاف فيه عندنا ولو خالف فيه من خالف كان محجوجا بهذه السنن الصحيحة الصريحة وأما احتجاجهم بما قوله صلى الله عليه وآله وسلم من زاد على هذا أونة قص فقد أساء وظلم فلا يصح لان المراد زاد في عدد المرات وقال الحافظ في التلخيص وقد ادعى ابن بطلال في شرح البخاري وتبعه القاضي تفرغ أبي هريرة بهذا يعني الغسل الى الاطباط وایس بجيد فقال قد قال به جماعة من السلف ومن أصحاب الشافعي وقال ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن العنبري عن نافع ان ابن عمر كان ربما بلغ بالوضوء ابطيه ورواه أبو عبيد بن اسود أصح من هذا فقال حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث عن محمد بن عجلان عن نافع قوله فمن استطاع منكم تعليم الامر بباطلة الغرة والتجليل بالاستطاعة قرينة قاضية بعدم الوجوب ولهذا لم يذهب الى ايجابه أحد من الأئمة قال المصنف رحمه الله تعالى ويتوجه منه وجوب غسل المرفقين لان نص الكتاب يحمله وهو محمل فيه وفعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لجمل السكاب ومحارزته للمرفق ليس في محمل الاجمال ليجب بذلك انتهى وقد أسلفنا الكلام عليه في الكلام على حديث عثمان في أول أبواب الوضوء

\*(باب تحريك الخاتم وتخليل الاصابع وذلك ما يحتاج الى ذلك)\*

(عن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا توضأ ترك خاتمه رواه ابن

والانسان بجميع التذكير للغياب كما اشترنا اليه وفيه من أنواع البدع تجنيس الاشتقاق وهو كنه (من لسانه) خص اللسان بالذكر لانه المعبر عانى النفس (ويده) لان أكثر الافعال بها وهذا من جوامع الحكم الذي لم يسبق اليه وعبر باللسان ون القول ليدخل فيه من أخرج لسانه استنزاه بصاحبه وقدمه على اليد لان ايذاء أكثر وقوعا واشد نكابة وخص البدع ان الفعل قد يصح لغيرها لان سلطة الافعال انما تظهر بها اذ بها البطش والقطع والوصل والاختذ والمنع ومن ثم غلبت فقبيل في كل عمل هذا مما عملت أيديهم وان كان متعذرا لوقوع بهما فالمراد بالحديث ما هو اعم من الجارحة كالاستيلاء على حق الغير من غير حق فانه أيضا ايذاء لم يكن ليس باليد الحقيقية ولا يقال هذا يستلزم ان من اتصف بهذه خاصية كان مسلما كما لان المراد بذلك مع مراعاة باقي الصفات التي هي أركان الاسلام أو يكون المراد أفضل المسلمين كما قاله الخطابي ثم عطف على ما سبق قوله (والمهاجر) أي المهاجر حقيقة ولفظ المفاعل يقتضي وقوع فعل من اثنين لكنه هنا الواحد كما سافر أو هو على بابه لان من لازم كربة هاجر او انه مهجور من وطنه (من هجر ما منى الله عنه) وهذه الهجرة ضمير بان ظاهرة وباطنة فالباطنة ترك ما تدعو اليه النفس الامارة

(من هجر ما منى الله عنه) وهذه الهجرة ضمير بان ظاهرة وباطنة ترك ما تدعو اليه النفس الامارة

بالسوء والشيطان والظاهرة القار بالدين من الفتن وكان المهاجرين (١٤٩) خوطبوا بذلك لا يسكروا على مجرد التحول

ولا تنقل من دارهم أو وقع ذلك بعد انقطاع الهجرة تطمينا لقلوب من لم يدرك ذلك والإقولة أولى وقد اشقت هاتان الجملتان على جوامع من معاني الحكم والاحكام وفي اسناد هذا الحديث التحديث والعنة وأخرجه البخاري أيضا في الرقاق وهو ما انفرد بهجته عن مسلم وأخرج أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم وزاد من حديث أنس صحيحا والمؤمن من آمنه الناس وكأنه اختصر هاتان الجملتان والله أعلم (وعن أبي موسى) عبد الله بن قيس بن سليم بن ضم السنين الأشعري نسبة إلى الأشعر لانه ولد اشعرا المتوفى بالكوفة سنة خمس أو إحدى وأربع وأربعين وله في البخاري سبعة وخمسون حديثا (رضي الله عنه) وارضاه (قال قالوا) وعند مسلم قلنا وعند ابن منده قلت (يا رسول الله اى شرط اى ان تدخل على متعدد وهو هنام قد يذوى اى اصحاب (الاسلام افضل) وعند مسلم اى المسلمين افضل (قال) عليه الصلاة والسلام (من سلم المسلمون من لسانه ويده) اى افضل من غيره لم يكثر ثوابه ومن اطاف اسناد هذا المتن ان فيه التحديث والعنة وكل رجاله كوفيون واخرج عنه مسلم والنسائي في الايمان والترمذي

ماجه والدارقطني) الحديث في اسناده معمر بن محمد بن عبيد الله عن أبيه وهما ضعيفان وقد ذكره البخاري تعليقا عن ابن سيرين ووصله ابن أبي شيبة وهو يدل على مشروعية تحريك الخاتم ليزول ما تحته من الاوساخ وكذلك ما يشبهه الخاتم من الاسورة والحامية ونحوهما (وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأت فخل اصابع يدي ورجليك رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وعن المستور بن شداد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ فخل اصابع رجليه بمخصره رواه الخمسة الا أحمد وعن عبد الله بن زيد بن عاصم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فجعل يقول هكذا يدل رواه أحمد) اما حديث ابن عباس فرواه ايضا الحاكم وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ولكن حسنه البخاري لانه من رواية موسى بن عقبة عن صالح وسماع موسى منه قبل ان يحتلط واما حديث المستور بن شداد ففي اسناده ابن لهيعة لكن تابعه الليث بن سعد وعمر بن الحارث اخرجه البیهقي وابو بشر الدولابي والدارقطني في غرائب مالك من طريق ابن وهب عن الثلاثة وصححه ابن القطان واما حديث عبد الله بن زيد فهو احاديث روايات حديثه المشهور وفي الباب من حديث عثمان عند الدارقطني باللفظ انه خلل اصابع قدميه ثلاثا وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كما فعلت ومن حديث الربيع بنت معوذ عند الطبراني في الاوسط قال الحافظ واسناده ضعيف ومن حديث عائشة عند الدارقطني وفيه عمر بن قيس وهو منكر الحديث ومن حديث وائل بن حجر عند الطبراني في الكبير قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع ومن حديث لقيط بن صبرة باللفظ اذا توضأت فخل الاصابع وقد تقدم ومن حديث ابن سعد ورواه زيد بن ابي الزرقاء باللفظ لينه كن احدكم اصابعه قبل ان تنهك النار قال ابن ابي حاتم رفعه منكر قال الحافظ وهو في جامع الثوري موقوف وكذا في مصنف عبد الرزاق وكذا اخرجه ابن أبي شيبة موقوفا ومن حديث ابي ايوب عند ابي بكر بن ابي شيبة في المصنف ومن حديث ابي هريرة عند الدارقطني باللفظ خللوا بين اصابعكم لا يخللها الله يوم القيامة بالمار ومن حديث ابي رافع عند أحمد والدارقطني من حديث معمر بن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع قال البخاري هو منكر الحديث والاحاديث تدل على مشروعية تخليل اصابع اليدين والرجلين واحاديث الباب يقوى بعضهم ابعضا فتنمض للوجوب لاسيما حديث لقيط بن صبرة الذي قدمنا الكلام عليه في باب المبالغة في الاستمساك فانه صححه الترمذي والبعوي وابن القطان قال ابن سعد الناس قال اصحابنا من ستن الوضوء فخلل اصابع الرجلين في غسله ما قال وهذا اذا كان الماء يصل اليها من غير تخليل فلو كانت الاصابع ملتزمة لا يصل الماء اليها الا بالتخليل فحينئذ يجب التخليل لانه لا يمكن لاداء فرض الغسل انتهى والاحاديث قد صرح بوجوب التخليل وثبتت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله ولا فرق بين امكان وصول الماء

في الزهد (وعن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاصي (رضي الله عنهما ان رجلا) قال في الفقه لم اعرف اسمه وقد قيل انه ابو

ذو (سأل النبي) وفي رواية أبوي ذر والوقت (١٥٠) وابن ع - أكر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خصال

بدون تخليل وعدمه ولا بين أصابع اليدين والرجلين فالتقيدهما بأصابع الرجلين أو بعدم  
امكان وصول الماء لدليل عليه

• (باب مسح الرأس كله وصفته وما جاء في مسح بعضه) •

(عن عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه يديه فأقبل بهما  
وأدبر بدأ بقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه رواه  
الجماعة) قوله مسح رأسه زاد ابن الصباغ كله وكذا في رواية بن خزيمة قوله فأقبل بهما  
وأدبر قد اختلف في كيفية الاقبال والادبار المذكور في الحديث فقبل يبدأ بقدم الرأس  
الذي يلي الوجه ويذهب بهما إلى القفا ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه وهو يبدأ  
الشعر وبؤيد هذا قوله بدأ بقدم رأسه إلا أنه يشكل على هذه الصفة قوله فأقبل بهما  
وأدبر لأن الواقع فيه بالعكس وهو أنه أدبر بهما أولاً فأقبل لأن الذهاب إلى جهة القفا أدبر  
واجب بأن الواو لا تقتضي الترتيب والدليل على ذلك ما ثبت عند البخاري من رواية  
عبد الله بن زيد بلفظ فأدبر يديه وأقبل ومخرج الطريقين متخالفهما بمعنى واحد  
واجب أيضاً بحمل قوله أقبل على البداية بالقبل وقوله أدبر على البداية بالدبر فيكون  
من تسمية الفعل بآتياته وهو أحد القولين لأجل الأصول في تسمية الفعل هل يكون  
بآتياته أو بآتياته قاله ابن سبيد الناس في شرح الترمذي وقد اختلف في ذلك وقيل  
يبدأ بؤخر رأسه ويمر إلى جهة الزبحة ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على قوله أقبل وأدبر  
والكنه يعارضه قوله بدأ بقدم رأسه وقيل يبدأ بالناحية ويذهب إلى ناحية الوجه  
ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناحية وفي هذه الصفة  
محافظة على قوله بدأ بقدم رأسه وعلى قوله أقبل وأدبر فإن الناحية مقسمة الرأس  
والذهاب إلى ناحية الوجه اقبال والحديث يدل على مشروعية مسح جميع الرأس وهو  
مستحب بانفاق العلماء قاله النووي وعال ذلك بأنه طريق إلى استيعاب الرأس ووصول  
الماء إلى جميع شعره وقد ذهب إلى وجوبه أكثر المعتزلة ومالك والشافعية والحنابلة وأحمد  
الرواية عن أحمد بن حنبل وابن عاتية وقال الشافعية يحزى مسح بعض الرأس ولم يحده  
يحد قال ابن سبيد الناس في شرح الترمذي وهو قول الطبري وقال أبو حنيفة الواجب  
الربع وقال الثوري والأوزاعي والليث يحزى مسح بعض الرأس ومسح المقدم وهو  
قول أحمد وزيد بن علي والناصر والباقر والصادق وأجاز الثوري والشافعية مسح الرأس  
بأصبع واحدة واختلفت الظاهرية فيهم من أوجب الاستيعاب ومنهم من قال يكفي  
البعض احتج الأولون بحديث الباب وحديث أنه مسح برأسه حتى بلغ القذال عند  
أحمد وأبي داود من حديث طلحة بن علف وروى أن الفضل يحمره لا يدل على الوجوب  
وفي حديث طلحة بن علف مقال سباني تحقيقه قالوا قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم  
والرأس حقيقة اسم لجميعه والبعض مجاز ورد بان الماء للتبعض واجب بأنه لم يثبت

(الاسلام) خبير قال وفي  
رواية أبوي ذر والوقت فقال أي  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
(نظم) اطلق (الطعام) أي  
هو أن تأكل والتقدير هو طعام  
الطعام ولم يقل تؤكل كل الطعام  
ونحوه لأن لفظ الطعام يشمل  
الأكل والشرب والذواق  
والضيافة والاعطاء وغير ذلك  
(وتقرأ) مضارع قرأ (السلام  
على من عرفت ومن لم تعرف) من  
المسكين فلا يخص به أحدا  
تكبرا وتجباً بل عليه كل أحد  
لأن المؤمنين ككلمة أخوة  
وحديث العائد في الموضعين  
للعلم به والتقدير على من عرفته  
ومن لم تعرفه ولم يقل ونسلم  
حتى يتناول سلام البسائط  
بالكتاب المتضمن للسلام وفي  
هاتين الخصلتين الجمع بين نوعي  
المكارم المالية والبدنية الطعام  
والسلام وفي هذا الحديث  
التحديث والتمتع وكل روايته  
معتبرون وهذا من الغرائب  
ورواته كاهن أئمة اجلاء  
وأخرجه البخاري أيضاً في باب  
الايان بعد هذا الباب باب  
وفي الاستئذان ومسلم في الايمان  
والشافعية فيه أيضاً وأبو داود  
في الادب وابن ماجه في الاطعمة  
(وعن انس) بن مالك بن النضر  
الأنصاري البخاري خادم رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم تسع  
مئة وأربعين سنة آخر من مات

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال لا يؤمن) (١٥١) وفي رواية ابوي الوقت وذو الاصلي وابن

عساكر (أخذكم) وفي رواية  
أخرى لا يذرا حد وفي أخرى  
لا يذرا حد وفي أخرى لا يذرا حد  
يدعي الإيمان الكامل (حقاً)  
يحب لأخيه) المسحوق كذا المسألة  
مثل (ما يحب لنفسه) من الخير  
وهذا وارد مورد المسألة  
والأفلا بد من بقية الأركان ولم  
ينص على أن ينقص لأخيه ما ينقص  
لنفسه لأن حب الشيء مستلزم  
لبنقص نقيضه قال النووي المحبة  
الميل إلى ما يوافق المحب قلت  
المراد بالميل هنا الاختيارى دون  
الطبي والقسري والمراد أيضاً  
أن يحب أن يحصل لأخيه ما حصل  
له لأمع سلبه عنه ولا مع بقاءه  
بهمنه إذ قيام الجوهر والعرض  
بمحال ويحتمل أن يكون لفظ  
أخيه شاملاً لذمي أيضاً بان يحب  
له الإسلام مثلاً ويؤيده حديث  
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لم يأخذ  
عني هؤلاء الكلمات فيعمل بهن  
أو يعلم من يعمل بهن فقال أبو  
هريرة قلت أنا يا رسول الله فاخذ  
بيدي فحطمتها قال اتق الحرام  
تكن أعبد الناس وأرض بما  
قسم لك تكن أغنى الناس  
واحسن إلى جارك تكن مؤمناً  
وأحب للناس ما تحب لنفسك  
تكن مستملاً الحديث رواه  
الترمذي وغيره من رواية الحسن  
عن أبي هريرة وقال لم يسبح  
من أبي هريرة فرواه السبزار  
عول من رواية قال الترمذي

كونهم للتبعض وقد أنكره سيبويه في خمسة عشر موضعاً من كتابه ورد أيضاً بان الباء  
تدخل في الالة والمعالم ان الالة لا يراد استيعابها كسحت رأيي بالمزيد فلما دخلت  
الباء في المسحوك كان ذلك الحكم اعني عدم الاستيعاب في المسحوك أيضاً قاله  
المتأخراني قالوا جده جار الله طلقوا وحكمهم على المطلق بأنه محمل وبينه النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم بالاستيعاب وبيان المحمل الواجب واجب ورد بان المطلق ليس بمحمل لصدقه  
على الكل والبعض فيكون الواجب مطلق المسحوك كلاً أو بعضاً وأياً ما كان وقع به  
الامتثال ولو سلم أنه محمل لم يتبعه بين مسح الكل لو ورد البيان بالبعض عند أبي داود ومن  
حديث أنس بلفظ أنه صلى الله عليه وآله وسلم أدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم  
رأسه ولم ينقص العمامة وعند مسلم وأبي داود والترمذي من حديث المغيرة بلفظ أنه  
صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فمسح بياصيته وعلى العمامة قالوا قال ابن القيم أنه لم يصح  
عنه صلى الله عليه وآله وسلم في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة  
وإمكن أن إذا مسح بياصيته أكل على العمامة قال وأما حديث أنس فقصود أنس  
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقص عمامته حتى يستوعب من الشعر كله ولم ينقص  
التكميل على العمامة وقد أثبت حديث المغيرة فسكوت أنس عنه لا يدل على نفيه  
وأيضاً قال الحافظ أن حديث أنس في أسناده نظير واجيب بان النزاع في الوجوب  
واحديث التعميم وإن كانت أصح وفيها زيادة وهي مقبولة لا يمكن أن يدل الوجوب  
وليس إلا مجرد أفعال ورد بان ما وقعت بيانا للمجمل فافادت الوجوب والانصاف أن الالية  
ليست من قبيل المجمل وإن زعم ذلك الزمخشري وابن الحاجب في مختصره والزمخشري  
والحقيقة لا تتوقف على مباشرة آلة الفعل بجميع اجزاء المفعل كمالاً لتوقف في قولك  
ضربت عمراً على مباشرة الضرب لجميع اجزائه فمسح رأسه هو جلد المعنى الحقيقي بوجود  
مجرد المسح لكل أو البعض وليس النزاع في معنى الرأس فيقال هو حقيقة في جميعه بل  
النزاع في إيقاع المسح على الرأس والمعنى الحقيقي لا يقع بوجوه وجود المباشرة ولو  
كانت المباشرة الحقيقية لا توجد إلا بمباشرة الحال لجميع المحل لقل وجود الحقائق في هذا  
الباب بل يكاد يلحق بالعدم فإنه يستلزم أن نحو ضرب زيد أو بصرت عمراً من الجواز عدم  
عموم الضرب والرؤية وقد زعمه ابن جني منه وأورده مستدل لايه على كثرة الجواز والحاصل  
أن الوقوع لا يتوقف وجوده معناه الحقيقي على وجود المعنى الحقيقي لما وقع عليه الفعل  
وهذا هو منشأ الاشتباه والاختلاف فمن نظر إلى جانب ما وقع عليه الفعل جزم بالجواز  
ومن نظر إلى جانب الوقوع جزم بالحقيقة وبعد هذا فلا شك في أولوية استيعاب المسح  
لجميع الرأس وصحة أحاديثه ولكن دون الجزم بالوجوب متناويز وعقاب (وعن الربيع  
بن معوذ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ عند ما مسح برأسه فمسح  
الرأس كله من فوق الشعر كل ناحية لمنصب الشعر لا يمسح الشعر عن هيئته  
والسبح في نحوه في الزهد عن ملعول عن وائلة عن أبي هريرة وقد مسح

بغيره لكن بقية اسناده فيها ضعف ورواه (١٥٢) حديث الباب كلهم بصريون واسناد الحديث السابق مصريون والذى

قبله كوفيون فوقع التسلسل في الاحاديث الثلاثة على الراء وفيه التصديق والعنفنة واخرجه مسلم والترمذي والنسائي (عنه) ابى هريرة (تقريب) اهل السنة وسيد الحديثين رافقه المجتهدين من الصحابة (رضي الله عنه) ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) ذكر عن النبي (صلى الله عليه وآله) (وسلم قال والذى) اى والله الذى كذا فى رواية ابى ذر والوقت والاصبلى وابن عساكر وفى رواية قوالذى بالقائه (نفسى) يسده) الكريمة والبسم من صفاته سبحانه وفى القسطلانى عن ابى حنيفة رحمه الله يلزم من تأويلها بالقدره عين التعطيل فالسبيل فيه كما قاله الامامان به على ما اراد وتكذب عن الخوض فى تأويله فنقول له يد على ما اراد لا كيد الخلق واقسم ناكيد او يؤخذ منه جواز القسم على الامر المهم لنا كيد وان لم يكن هنالك مستحلف والمقسم عليه هنا قوله (لا يؤمن أحدكم) ايماناً كاملاً محققاً (حتى أكون أحب) افعّل تفصيل بمعنى المفعول وهو مع كثرته على خلاف القياس وفصل بينه وبين معموله بقوله (اليه) لانه يتوسع فى الظرف فلا يتوسع فى غيره (من والدة) ابيه اى وامه أو كفى به عنها (وولده) ذكرنا أو انى وقدم الودلالا كثرته لان كل أحد له والد من غير عكس ولم تحتجب

رواه احمد وابوداود وفى لفظ مسج براسه مرتين بدأ مؤخره ثم بآتيه كتبهما ظهورهما وبطونهما رواه ابوداود والترمذي وقال حديث حسن) هذه لروايات مدارها على ابن عقيل وفيه مقال مشهور لاسيما اذا عنعن وقد فعل ذلك فى جميعها واخرج هذا الحديث احمد بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يؤضأ عند خافات فريته مسج على راسه يحارى الشعر ما قبل منه وما ادبر ومسج منه غيبه واذنيه ظاهرهما وباطنهما واخرجه بلفظ احمد ابوداود ايضا فى رواية واخرجه ابن ماجه والبيهقى ومدار الكل على ابن عقيل والرواية الاولى من حديث الباب نذل على انه مسج مقدم رأسه مسجاً مستقلاً ومؤخره كذلك لان المسح مرة واحدة لا بدقمة من تحريك شعر احد الجانبين ووقع فى نسخة من الكتاب كان فوق فرق وفى ستن أنى داود ثلاث نسخ هاتان والثالثة قرن والرواية الثانية من حديث الباب نذل على ان المسح مرتان وسبأنى الكلام عليه فى الباب الذى بعده هذا ونذل على البداءة بمؤخر الراس وقد تقدم الكلام على الخلاف فى صفته فى حديث اول الباب قال ابن سيد الناس فى شرح الترمذى وهذه الرواية محمولة على الرواية بالمعنى عند من يسمى الفعل بما ينتهى اليه كأنه حمل قوله ما قبل وما ادبر على الابداء بمؤخر الراس فإذا جاء بعد ادبره وان لم يكن كذلك قال ذكر معناه ابن العربى ويمكن ان يكون النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل هذا لبيان الجواز مرة وكانت مواظبته على البداءة بمقدم الرأس وما كانا أكثر مواظبة عليه كان افضل والبداءة بمؤخر الراس محكية عن الحسن بن يحيى وكيع بن الجراح قال ابو عمر بن عبد البر قد قوهم بعض الناس فى حديث عبد الله بن زيد فى قوله ثم مسح رأسه بيديه فاقبل بهما وادبرانه بدأ بمؤخر رأسه ووقههم غيره انه بدأ من وسط رأسه فاقبل بيديه وادبر وهذ ظنون لا تصح وقد روى عن ابن عمر انه كان يبدأ من وسط رأسه ولا يضح وأصح حديث فى هذا الباب حديث عبد الله بن زيد والمشمور والمتداول الذى عليه الجمهور والبداءة من مقدم الرأس الى مؤخره انتهى قوله كل ناحية لمنصب الشعر المراتب الناحية جهة مقدم الرأس وجهة مؤخره أى منح الشعر من ناحية انه باب والمنصب بضم الميم وتشديد الباء الموحدة آخره قوله لا يحرله الشعر عن حيثته اى التى هو عليها قال ابن رسلان وهذه الكيفية مخصوصة بمن له شعر طويل اذا رقبه عليه ليصل الماء الى اصوله ينشئ وينضم وصاحبه بالتقاسم وانتشار بعضه ولا بأس بهذه الكيفية للمعمر فإنه يلزمه التقصير بانتشار شعره وسقوطه وروى عن احمد انه سئل كيف تمسح المرأة ومن له شعر طويل كعصرها فقال ان شاء مسح كما روى عن الربيع وذكر الحديث ثم قال هكذا ووضع يده على وسط رأسه ثم جرها الى مقدمه ثم رفعها فوضعها حيث بدأ منه ثم جرها الى مؤخره (وعن انس قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطرية فأدخل يده تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقص العمامة رواه ابوداود)

الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا وهو من أفراد البخاري (١٥٣) عن مسلم أو نظر الى جانب التعظيم أو لاسبغته في

الزمان وعند الناس في تقديم الولد  
لمزيد الشفقة وخصهم ما بالذكر  
لانهم أعز على الانسان غالباً من  
غيرهم وأورعاً كانا أعز على ذي  
اللب من نفسه فالثالثة محبة  
رحمة وشفقة والماينة محبة  
اجلال وكرام والاولى وهى  
محبة الرسول صلى الله عليه وآله  
وسلم محبة احسان وامتنان وقد  
ينتهى المحب في المحبة الى أن  
يؤثر هوى المحبوب على هوى  
نفسه فضلاً عن ولده بل يجب  
أعداء نفسه لمشايهم ثم محبوبه  
قال قائلهم

أشبهت أعدائي نصرت أحبيهم  
انصار حظي منك حظي منهم  
اللهم اجعل حبك وحب رسولك  
أحب الى من كل محبوب لدى  
الناس وارزقني اتباع كتابك  
وسنة نبيك كما رزقته سلف هذه  
الامة وأعمت الايكام (وعن  
أنس رضى الله عنه الحديث  
بعينه) وفي رواية من أهله وماله  
بدل من والده وولده عند ابن  
نخعة في صحيحه (وزاد في آخره  
والناس أجمعين) هو من باب  
عطف العام على الخاص وهل  
تدخل النفس في عموم الناس  
الظاهر نعم وقيل اضافة المحبة  
اليه تقتضى خروجه منهم فانك  
اذا قلت جميع الناس أحب  
الى زيد من غلامه يفهم منه  
خروج زيد منهم واجيب بأن

الحديث قال الحافظ في اسناده نظراً انتهى وذلك لان ابامعقل الراوى عن انس مجهول  
وبقيمة اسناده رجال الصحيح وأورده المصنف هذه الالاسم دلالة على الاكتفاء بمسح  
بعض الرأس وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب قوله قطرية بكسر القاف وسكون  
الطاء ويروى بفتحهما وهى نوع من البرود فيها حرة وقيل هى حمل تحمل من البحرين  
موضع قريب عمان قال الأزهرى ويقال لثلاث القرية قطرية بفتح القاف والطاء فاما دخلت  
عليها بالانسيبة بكسروا القاف وخففوا الطاء قوله فأدخل يده ما فظ ابى داود فأدخل  
يديه قال ابن رسلان وفيه فضيلة مسح الرأس بالكفين جميعاً قوله فمسح مقدم رأسه  
قال ابن حجر فيه دليل على الاجتزاء بالمسح على الناصية وقد نقل عن سالم بن الاكوع انه  
كان يمسح مقدم رأسه وابن عمر مسح اليافوخ

\* (باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا) \*

(عن أبي حبة قال رأيت علياً رضى الله عنه توضأ فغسل كفيه حتى أتقاهما ثم مضى  
ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً واذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه  
الى الكعبين ثم قال أحببت أن أرى بكم كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم رواه الترمذى وصححه) وأخرجه أيضاً ابن ماجه وروى عن سالم بن الاكوع مثله  
وعن ابن أبي أوفى مثله أيضاً ورواه الطبرانى في الاوسط من حديث أنس بلفظ ومسح  
برأسه مرة قال الحافظ واسناده صالح ورواه أبو يعلى بن السكن من حديث رزيق بن  
حكيم عن رجل من الانصار مثله وأخرجه الطبرانى من حديث عثمان مطلقاً وفيه مسح  
برأسه مرة واحدة وهو في الصحيحين مطلق غير مقيد وكذا حديث عبد الله بن زيد في  
الصحيحين فانه أطلق مسح الرأس ولم يقيده قال الحافظ وفي رواية يعنى من حديث  
عبد الله ومسح برأسه مرة واحدة وكذا حديث ابن عباس الآتى بعد هذا فانه قيد المسح  
فيه مرة واحدة وأخرج أبو داود من طريق ابن أبي ليلى قال رأيت علياً توضأ وفيه  
ومسح برأسه واحدة ثم قال هكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج  
أيضاً من طريق ابن جريج ان علياً مسح برأسه مرة واحدة وأخرج الترمذى من  
حديث الربيع بلفظ انهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ قالت مسح  
رأسه ما أقبل منه وما أدبر وصدغ به وأذنيه مرة واحدة وقال حسن صحيح وفي صحيحه  
نظر فانه رواه من طريق ابن عقيل وروى النسائي من حديث الحسين بن علي عن أبيه  
انه مسح برأسه مرة واحدة ورواه الامام أحمد والبيهقى من حديث عبد خير عن علي  
بلفظ مرة واحدة ورواه البيهقى من حديث زبر بن حبيش بلفظ ومسح رأسه حتى لما  
يقطر الماء وأخرج النسائي من حديث عائشة في تعاليم الوضوء رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال ومسحت رأسها مسحة واحدة والحديث يدل على أن السنة في  
مسح الرأس ان يكون مرة واحدة وقد اختلف في ذلك فذهب عطاء وكثير العترة

٢٠ نيل ل اللفظ عام وما ذكر ليس من المخصصات وحجته فلا يخرج وقد وقع التخصيص بذكر



النفس في حديث عبد الله بن هشام وانظره عند (١٥٤) المصنف في الايمان والذوران عمر بن الخطاب قال للنبي صلى الله عليه

وآله وسلم لانت يا رسول الله  
أحب الى من كل شيء الا من  
نفسى فقال لا والذي نفسى بيده  
حتى أكون أحب اليك من  
نفسك فقال له عمر انك الآن  
والله أحب الى من نفسى فقال  
الآن يا عمر والمراد هنا المحبة  
الايمانية وهى اتباع محبوب  
لا الطبيعية ومن ثم لم يحكمهم  
بايمان أبي طالب مع حبه له صلى  
الله عليه وآله وسلم على ما لا يخفى  
لحققة الايمان لا تتم ولا تحصل  
الابتهاق اعلاء قدره ومنزله  
على كل والدود ومحسن ومن  
لم يعتقه هذا فليس بمؤمن قال  
القسطالانى وفي الواهب  
الدنية بالخ الحمدية بمجاورة في  
ذلك ما يشفى ويكفى قال الخطاى  
المراد هنا حب الاختيار لاحب  
الطبع وقال البغوى فيه تلج  
الى قضية النفس الامارة  
والمطمئنة فان من رجع جانب  
المطمئنة كان حبه للنبي صلى  
الله عليه وآله وسلم راجعا ومن  
رجع جانب الامارة كان حكمه  
بالعكس انتهى ومن علامة  
الحب المذكور ان يعرض على  
المرء أن لو خدع يرين فقد غرض  
من اغراضه أو فقد رؤية النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أن لو  
كانت ممكنة فان كان فقد هاشم  
عليه من فقد غرضه فقد انصف  
بالاحسية المذكورة ومن لا فلا  
وليس ذلكا محصورا في الوجود والقد بل يأتي مثله في نصرته ودينه والذبح عن شريعة وموقع

والشافعى الى أنه يستحب تثلث مسحه كسائر الاعضاء واستدلوا على ذلك بما في  
حديث علي وعثمان انه مسح ثلاث مرات وفي كلا الحديثين مقال أما حديث علي  
فهو عند الدارقطنى من طريق عبد خير من رواية ابي يوسف عن أبي حنيفة عن خالد بن  
علقمة عنه وقال ان أباحنيفة خالف الحفاظ في ذلك فقال ثلاثا وانما هو مرة واحدة  
وهو أيضا عند الدارقطنى من طريق عبد الملك بن سلع عن عبد خير يلفظ ومسح برأسه  
وأذنيه ثلاثا ومنها عند البيهقى في الخلفيات من طريق أبي حنيفة عن علي وأخرجه البزار  
أيضا ومنها عند البيهقى في السنن من طريق محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن  
علي في صفة الوضوء وعند الطبرانى وفيه عبد العزيز بن عبيد الله قال الحافظ وهو  
ضعيف وأما حديث عثمان فرواه أبو داود والبزار والدارقطنى بلفظ مسح رأسه ثلاثا  
وفي اسناده عبد الرحمن بن وردان قال أبو حاتم ماله بأس وقال ابن معين صالح وذكره ابن  
حبان في الثقات وتابعه هشام بن عروة أخرجه البزار وأخرجه أيضا من طريق  
عبد الكريم عن جران واسناده ضعيف ورواه أيضا من حديث أبي علقمة مولى ابن  
عباس عن عثمان وفيه ضعف ورواه أبو داود وابن خزيمة والدارقطنى من طريق عامر  
ابن شقيق بلفظ ومسح برأسه ثلاثا ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل  
مثل هذا وأما من شقيق مختلف فيه ورواه أحمد والدارقطنى وابن السكن وفي اسناده  
ابن داود مجهول الحال ورواه البيهقى من حديث عطاء بن أبي رباح عن عثمان وفيه  
انقطاع ورواه الدارقطنى وفيه ابن الميملى وهو ضعيف جدا عن أبيه وهو أيضا ضعيف  
ورواه أيضا بأسناد فيه اسحق بن يحيى وليس بالقوى ورواه البزار عن عثمان بلفظ ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضع ثلاثا ثلاثا واسناده حسن وهو عند مسلم والبيهقى من  
وجه آخر هكذا بدون تعرض لذكر المسح قال البيهقى روى من أوجه غريبة عن عثمان  
وفيها مسح الرأس ثلاثا الا انها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة  
وان كان بعض أصحابنا يحتج بها ومثله ملة أبي داود التميمي كرها المصنف آخر الباب  
ومال ابن الجوزى في كشف المشكل الى تصحيح التكرير وقال أبو عبيد القاسم بن  
سلام لانعلم أحدا من السلف جاء عنه استكمال الثلاث في مسح الرأس الا عن ابراهيم  
التميمي قال الحافظ وقد رواه ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبيرة وعطاء وزاذان وميمونة  
وأورده أيضا من طريق أبي العلاء عن قتادة عن أنس قال وأغرب ما يدكره ان  
الشيخ أباحمد الاسفرائنى حكى عن بعضهم انه اوجب الثلاث وحكاها صاحب الابانة عن  
ابن أبي ليلى وذهب مجاهد والحسن البصرى وأبو حنيفة والمؤيد بالله وابو نصر من  
أصحاب الشافعى الى أنه لا يستحب تكرار مسح الرأس واحتجوا بما في الصحيحين من  
حديث عثمان وعبد الله بن زيد من اطلاق مسح الرأس مع ذكر تثلث غيره من الاعضاء  
ومجديت الباب وما ذكرناه بعده من الروايات المصرحة بالمرة الواحدة والانصاف ان



مخالفيها ويدخل فيه باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي هذا (١٥٥) الحديث اعطاء الفضيلة للتفكر فان الاحسية

المدكورة تعرف به وذلك ان محبوب الانسان امان نفسه واما غيرها امان نفسه فهو ان يريد دوام بقائها سالمة من الآفات هذا هو حقيقة المطلوب واما غيره فاذا حقق الامر فيه فالتما هو بسبب فحصول نفع ما على وجوهه المختلفة حالا وما لا فاذا تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخرجه من ظلمات الكفر الى نور الايمان اما بالباشرة واما بالسبب علم انه سبب بقاء نفسه البقاء الابدی في النعيم السرمدی وعلم ان نفسه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات فاستحق بذلك أن يكون حفظه من محبته أو فر من غيره لان النفع الذي ينشأ من المحبة حاصل منه أكثر من غيره ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب استعداد ذلك والغلبة عنه ولا شك أن حفظ المحبة رضي الله عنهم من هذا المعنى أتم لان هذه الثمرة المعروفة وهم بها أعلم قال القرطبي كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ايمانا صحيحا لا يتخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الرابعة غير انهم متفاوتون فتنهم من أخذ من تلك المرتبة بالحفظ الاوفى ومنهم من أخذ منها بالحفظ الأدنى فمن كان مستغرقا في

الحديث الثلاث لم يبلغ الى درجة الاعتبار حتى يلزم التسليم بها ما فيها من الزيادة قالوا قف على ما صح من الاحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهم من حديث عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهم ما هو المتعين لاسيما بعد تقييده في تلك الروايات السابقة بالمرّة الواحدة وحديث من زاد على هذا فقد أساء وظلم الذي صححه ابن خزيمة وغيره فاض بالمنع من الزيادة على الموضوع الذي قال بعده النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه المقالة كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ثم قال من زاد قال الحافظ في الفتح ويحمل ما ورد من الاحاديث في تثليث المسح ان صححت على ارادة الاستيعاب بالمسح لانها مسحات مستقلة لجميع الرأس جميعا بين الأدلة \* (قائدة) \* وورد ذكر مسح الرأس مرتين عند النسا في من رواية عبد الله بن زيد ومن حديث الربيع عند الترمذي وابي داود وفيه المقال الذي تقدم (وعن ابن عباس رضي الله عنه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ فذكر الحديث

كأنه ثلاثا ثلاثا ومسح برأسه واذنيه مسحة واحدة رواه أحمد وأبو داود وأبو داود عن عثمان رضي الله عنه أنه توضأ مثل ذلك وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ) الحديث الاول اعلم الدارقطني وتعقبه ابو الحسن بن القطان فقال ما اعلمه ليس علة وانه اما صحيح أو حسن والحديث الثاني قد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المصنف رحمه الله وقد سبق حديث عثمان المتفق عليه بذكر العدد ثلاثا ثلاثا في الرأس قال أبو داود واحاديث عثمان الصحاح كأنه يدل على مسح الرأس انه مرة فانه مذكروا الموضوع ثلاثا وقالوا فيها ومسح رأسه ولم يذكر واعددا كما ذكرنا في غيره انتهى

\* (باب ان الذين من الرأس وانهم ما يحسان بهائه) \*

(قد سبق في ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه ولا بن ماجه من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس) اراد بحديث ابن عباس الحديث قبل هذا الباب بالنظر مسح برأسه واذنيه مسحة واحدة وفي الباب عن ابي امامة عن ابي داود والترمذي وابن ماجه قال الحافظ انه مدرج قال الترمذي وايس اسما فاده بذلك القائم وعن عبد الله بن زيد قواه المندري وابن دقيق العيد قال الحافظ وقد ثبت انه مدرج وعن ابن عباس رواه البزار واعلم الدارقطني بالاضطراب وقال انه وهم والصواب انه مرسل وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك وعن أبي موسى عند الدارقطني واختلاف في وقفه ورفعته وصوب الوقف قال الحافظ وهو منقطع وعن ابن عمر عند الدارقطني وأعله أيضا وعن عائشة عند الدارقطني أيضا وفيه محمد بن الازهر وقد كذبه أحمد وعن انس عند الدارقطني أيضا من طريق عبد الحكم عن انس وهو ضعيف وحديث ابي امامة وابن عباس اجود ما في الباب قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي وأما حديث انس وابن عمر وابي موسى وعائشة فواهيّة والحديث بدل التهموات محبوبا في الغفلات في أكثر الاوقات لكن الكثير منهم اذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشتاق الى رؤيته

يحيى بن بزرخا على أخيه وولده وماله (١٥٦) ويبدل نفسه في الأمور الخطرة ويحبد ذلك من نفسه وجدانا لا تردا فيه

وقد شوه من هذا الجنس من  
بؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع  
أثره على جميع ما ذكر لما وقفي  
فأخرجهم من محبته غير أن ذلك  
يرفع الزوال بتوالي الغفلات  
انتهى قلت لا اعتبار بمحبة هذا  
الجنس منهم لأن الاعتبار بحب  
الاختيار لأحب الطبع كما تقدم  
ولما ذكر المؤلف أن حبه صلى  
الله عليه وآله وسلم من الايمان  
اي من ثمراته أردفه بما يوجد  
حلاوة ذلك فقال (وعنه) اي  
عن أنس وفي رواية الاصل  
وابن عساكر زيادة ابن مالك  
(رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم) أنه (قال  
ثلاث) اي ثلاث خصال (من  
كن فيه وجد) اي أصاب ولذلك  
اكتفى بمفعول واحد وحصل  
فهي تامة (حلاوة الايمان) اي  
استلذذه بالطاعات عند قوة  
النفس بالايمان وانشراح  
صدره بحيث يحاط له ودمه  
فيتمهل في أمر الدين المشقات  
ويؤثر ذلك على اعراض الدنيا  
الفانية وحل هذا الذوق محسوس  
أو معنوي قال بكل قوم ويشهد  
للاول قول بلال أحد أجدحين  
عذب في الله اكرها على الكفر  
فخرج صرارة العذاب بحلاوة  
الايمان وعند موته أهله يقولون  
واكرهه وهو يقول واظرباه  
غدا ألقى الاحبة محمد وصحبه

على أن الأذنين من الرأس فيصنعان معه وهو مذهب الجمهور ومن العلماء من قال هما  
من الوجه ومنهم من قال المقبل من الوجه والمدير من الرأس وقد ذكرنا نسبة ذلك إلى  
القائلين به في باب تعاهد المائتين قال الترمذي والعمدة على هذا يعني كون الأذنين من  
الرأس عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم وبه  
يقول سفيان وابن المبارك واجدوا بحق واعتذرا القائلون بأنهم ليسا من الرأس  
بضعف الأحاديث التي فيها الأذنان من الرأس حتى قال ابن الصلاح إن ضعفها كثير  
لا يغير بكثرة الطرق ورد بأن حديث ابن عباس قد مرح أبو الحسن بن القطان أن  
ما أعلاه الدارقطني ليس بعلة وصرح بأنه إما صحيح أو حسن واختلف في مسح الأذنين  
هل هو واجب أم لا فذهب القاسمية واسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل إلى أنه واجب  
وذهب من عداهم إلى عدم الوجوب واحتجوا بحديث ابن عباس إن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم مسح داخلهما بالخبايا وخالف بإجماعه إلى ظاهرهما فمسح ظاهرهما  
وباطنهما آخرجه النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهقي وصححه ابن  
خزيمة وابن مده وقال ابن مده لا يعرف مسح الأذنين من وجهه ثبت الأمن حديثه  
الطريق وبحديث الربيع وطلحة بن مصرف والصنابحي وأجيب عن ذلك بأنهم أفعال  
لا تدل على الوجوب قالوا أحاديث الأذنان من الرأس بعضها بقوى بعضها وقد تضمنت  
أنهما من الرأس فيكون الأمر بمسح الرأس أمرا بجمعهما فيثبت وجوبه بالنسبة  
القرآني واجيب بعدم انهماض الأحاديث الواردة لذلك والمتيقن الاستحباب فلا يصر  
إلى الوجوب بالبدليل ناخض والإكثار من القول على الله بما لم يقل (وعن الصنابحي

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا توضأ العبد أو من فتمضمض خرجت الخطايا  
من فيه وذكر الحديث وفيه فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى يخرج من  
أذنيه رواه مالك والنسائي وابن ماجه الحديث رجاله رجال الصحيح وقد ذكرناه في باب  
غسل ما استرسل من اللحية والكلام على أطرافه قد سبق هنالك وقد ساقه المصنف هنا  
للاستدلال به على أن الأذنين يصحان مع الرأس قال فقوله يخرج من أذنيه إذا مسح  
رأسه دليل على أن الأذنين داخلتان في مسهما ومن جعلته انتهى وقد اختلف الثام في  
ذلك وقد تقدم ذكر الخلاف واختلفوا هل يصحان ببقية ماء الرأس أو بما جديد فذهب  
مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور والمؤيد بالله إلى أنه يؤخذ له ما ماء جديد وذهب الهادي  
والثوري وأبو حنيفة إلى أنهم ما يصحان مع الرأس بما واحد قال ابن عبد البر وروى  
عن جماعة مثل هذا القول من الصحابة والتابعين واحتج الأولون بما في حديث عبد الله  
ابن زيد في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه توضأ فمسح أذنيه بما غتره إليه  
الذي مسح به الرأس أخرجه الحماكم من طريق حمزة عن ابن وهب قال الحافظ  
استأذنه ظاهره الصحة وأخرجه البيهقي من طريق عثمان الدارمي عن الهيثم بن خارجة عن

والهوى يذوق طعم الايمان ويتنعم به كايذوق النعم طعم العسل وغيره (١٥٧) من ملذذات الاطعمة ويتنعم بها ولا يذوق

ذلك ويتنعم به الا من كان الله  
ورسوله أحب اليه مما سواهما  
من نفس وولد ووالد واهل وخال  
وكل شيء وعلى الثاني فهو على  
سبيل المجاز والاستعارة الموضحة  
للمؤلف على استدلاله بزيادة  
الايمان وقصصه لان في ذلك

تلمحا الى قضية المريض والصحيح  
لان المريض الصغرى او يمسح  
طعم العسل مرا بخلاف  
الصحيح فكلما نقصت الصحة  
نقص ذوقه بقدر ذلك ونسبى  
هذه الاستعارة تيمينية وذلك  
انه شبه رغبة المؤمن في الايمان  
بالعسل ونحوه ثم أثبت له لازم  
ذلك وهى الخلاوة وأضافه اليه  
فالمرء لا يؤمن الا (ان يكون  
الله عز وجل (ورسوله)  
الاكرم الاجل عليه الصلاة  
والسلام (أحب اليه مما  
سواهما) فى التثنية اشارة الى  
أن المعتبر هو المجموع المركب  
من المحبتين لا كل واحدة منهما  
فانهما واحدة لا غية اذ لم ترتبط  
بالاخرى فمن يدعى حب الله مثلا  
ولا يحب رسوله لا يتفقه ذلك ولا  
يعارض تثنية الضمير هنا بقصة  
الخطيب حيث قال ومن يعصهما  
فقد غوى فقال له عليه الصلاة  
والسلام بئس الخطيب أنت  
فأمره بالافراد اشعارا بأن كل  
واحد من العصامين مستقل  
باستقلاله الغواية اذ العطف  
فى تقدير التكرير والاصح  
استقلال كل واحد من المعطوفين فهو فى قوة قوله من عصى الله فعدو الله ومن عصى الرسول فعدو الله

ابن وهب بلفظ فأخذ لاذنيه ما خلف الماء الذى أخذ رأسه وقال هذا اسناد صحيح  
سكن ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد فى الامام انه رأى فى رواية ابن المقبرى عن ابن  
قتيبة عن حملة بهذا الاسناد ولفظه ومسح برأسه بما غير فضل يديه لم يذكر الاذنين  
قال الحافظ قلت كذا هو فى صحيح ابن حبان عن ابن سلم عن حملة وكذا رواه الترمذى  
عن علي بن خشرم عن ابن وهب وقال عبد الحق ورد الامر بتجديد الماء للاذنين من  
حديث عمران بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقعه بيه ابن لقطان بأن  
الذى فى رواية جارية باللفظ خذ الرأس ما جديدا رواه البزار والطبرانى وروى فى الموطا  
عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا توضأ يأخذ الماء باصبعيه لاذنيه وصرح الحافظ فى  
بلوغ الرام بعد ان ذكر حديث البيهقى السابق أن الحفظ ما عند مسلم من هذا الوجه  
باللفظ ومسح برأسه بما غير فضل يديه واجاب الفائلون انه ما يحسن بما الرأس بما سلف  
من اعلال هذا الحديث قالوا فوقف على ما ثبت من مسحه مع الرأس كما فى حديث  
ابن عباس والربيع وغيرهما قال ابن القيم فى الهدى لم يثبت عنه انه اخذ لهما ما جديدا  
وانما صح ذلك عن ابن عمر

#### \*(باب مسح ظاهر الاذنين وباطنهما)\*

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما  
رواه الترمذى وصححه ولا نساق مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالمسح مجتنبين وظاهرهما  
بأيماميه) وصححه ابن خزيمة وابن منده وخرجه ابن ماجه والحاكم والبيهقى بالفاظ  
مقاربة للفظ الكتاب قال ابن منده ولا يعرف مسح الاذن من وجه يثبت الا من هذه  
الطريق قال الحافظ وكأني عني بهذا التفصيل والوصف وفى المستدرک للحاكم من  
حديث الربيع بنت معوذ باللفظ الذى مر فى باب مسح الرأس كله وخرجه أيضا من  
حديث أنس مر فوعا والصواب انه عن ابن مسعود موقوفا وخرج أبو داود والطحاوى  
من حديث المقدم بن معدي كرب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح فى وضوئه  
رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل اصبعيه فى صمخى أذنيه قال الحافظ واسناده  
حسن وعزه الزوى تبعه الابن الصلاح الى النساق وهو وهم وفى الباب عن عثمان عند  
أحمد والحاكم والدارقطنى وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رواه الطحاوى  
والحديث يدل على مشروعية مسح الاذنين ظاهر او باطنا وقد تقدم الخلاف فيه فى  
الباب الذى قبل هذا ولم يذكر فيه للاذنين ما جديدا وبه تمسك من قال بمسحهما ببقية ماء  
الرأس وقد تقدم الكلام فى الحديث الذى قبله

#### \*(باب مسح الصديقين وانهما من الرأس)\*

(عن الربيع بنت معوذ قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مسح برأسه  
ومسح ما قبل منه وما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة رواه أبو داود والترمذى وقال  
استقلال كل واحد من المعطوفين فهو فى قوة قوله من عصى الله فعدو الله ومن عصى الرسول فعدو الله

قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول (١٥٨) وأولى الأمر منكم لم يعد أطيعوا في أرى الأمر كما أعاده في حق الرسول

حديث حسن) حديث الربيع قد تقدم الكلام عليه في باب مسح الرأس كله وقد تقدم أن مدار جميع رواياته على ابن عقيل وفيه مقال قوله وصدغ به الصدغ بضم الصاد المهملة وسكون الدال الموضع الذي بين العين والاذن والشعر المنبسط على ذلك الموضع والحديث يدل على مشروعية مسح الصدغ والاذن وإن مسحهما مع الرأس وأنه مرة واحدة وقد تقدم الكلام على ذلك

\* (باب مسح العنق) \*

(عن ليث عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح رأسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق رواه أحمد) الحديث فيه ليث ابن أبي سليم وهو ضعيف قال ابن حبان كان يقاب الأسانيد ويرفع المراسيل وبأني عن الثقات بما ليس من حديثهم ترك يحيى بن القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد بن حنبل قال النووي في تهذيب الاسماء اتفق العلماء على ضعفه وأخرج الحديث أبو داود وذكره عنه أخرى عن أحمد بن حنبل قال كان ابن عيينة يشكره ويقول ابن حنبل هذا طلحة ابن مصرف عن أبيه عن جده وكذا حكى عثمان الدارمي عن علي بن المنيني وزاد أن عبد الرحمن بن مهدي عن اسم جده فقال عمرو بن كعب أو كعب بن عمرو وكانت له صحبة وقال الدوري عن ابن معين الحديثون يقولون إن جده طلحة رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته يقولون ليست له صحبة وقال الخلال عن أبي داود سمعت رجلا من ولد طلحة يقول إن جده صحبة وقال ابن أبي حاتم في العلل سألت أبي عنه فلم يثبتته وقال إن طلحة هذا يقال أنه رجل من الأنصار ومنهم من يقول طلحة بن مصرف قال ولو كان طلحة ابن مصرف لم يختلف فيه وقال ابن القطان عنه الخبر عندي الجاهل بحال مصرف بن عمرو والطلحة وصرح بأنه طلحة بن مصرف وكذلك صرح بذلك ابن السكن وابن مردويه في كتاب أولاد المحدثين ويعقوب بن سفيان في تاريخه وابن أبي خيثمة أيضا وخلق وفي الباب حديث مسح الرقبة أمان من الغل قال ابن الصلاح هذا الخبر غير معروف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو من قول بعض السلف وقال النووي في شرح المذهب هذا حديث موضوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في موضع آخر لم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيء قال وليس هو بسنة بل بدعة وقال ابن القيم في الهدى لم يصح عنه في مسح العنق حديث البتة وروى القاسم بن سلام في كتاب الطهارة عن عبد الرحمن بن مهدي عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال من مسح قفاه مع رأسه وفي الغل يوم القيامة قال الحافظ ابن حجر في التلخيص فيقتل أن يقال هذا وإن كان موقوفاً له حكم الرفع لأن هذا لا يقال من قبيل الرأي فهو على هذا أمر سئل انتهى وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصبهان قال حدثنا محمد بن أحمد حدثنا عبد الرحمن بن داود حدثنا عثمان بن خراز حدثنا عمر بن

ليث أن لا بأسه استقلالهم في الطاعة استقلال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقيل أنه من الخصائص فيمتنع من غيره صلى الله عليه وآله وسلم لأن غيره إذا جمع أو هم التسوية بخلافه هو صلى الله عليه وآله وسلم فإن منصبه لا يتطرق إليه أي أم ذلك وقال عمار لم يقل من لي مع العاقل وغيره ثم أجوبه أخرى ذكرها الحافظ في الفتح والمراد به هذا الحب كما قال البيضاوي العقلي وهو أيا ما يقتضي العقل رجحانه ويستدعي اختياره وإن كان على خلاف هو ألاترى أن المريض يعاف الدواء ويقر عنه طبعه ولكنه يميل إليه باختياره وهو تناوله بمقتضى عقله لما يعلم أن صلاحه فيه فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل والعقل يقتضي رجحان جانب ذلك فممن على الاتجار بأمره بحيث يصير حواه تعالىه ويملك بذلك الله إذا عاقلنا إذا التفت إلى العقل إدراك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك وغير الشارع عن هذه المسألة بالجملة لأنها أظهر الأسانيد المحسوسة قال وإنما جعل هذه الأمور الثلاثة عنواناً للكمال الإيمان لأن المرء إذا تأمل أن

المنعم بالذات هو الله تعالى وإن لا ما في ولا ما في الحقيقة - رواه وإن ما عداه وما يلبس وإن الرسول

هو الذي بين له سر ادربه اقلنفي ذلك ان توجهه بكلمته نحو ذلك لا يجب (١٥٩) الا ما يجب ولا يجب من يجب الامن أجله

وان يتيقن أن جملة ما وعد  
وأوعده حق يتقنا ويجعل الله  
الموعود كالواقع فيحسب أن  
مجالس الذكر رياض الجنة وان  
العود الى الكفر القاء في النار  
انتهى ملخصا وشاهد الحديث  
من القرآن قوله تعالى قل ان  
كان آباؤكم وأبناؤكم  
أحب اليكم من الله ورسوله ثم  
هتد على ذلك وتوعد بقوله  
قتربصوا قال النووي هذا  
حديث عظيم وأصل من أصول  
الدين وفيه دليل على انه لا بأس  
بهذه التسمية قال القسطلاني  
ومن علامات هذه المحبة نصر دين  
الاسلام بالقول والفعل والذب  
عن الشريعة المقدسة والتخليق  
بأخلاق الرسول صلى الله عليه  
 وآله وسلم في الجود والايثار والحلم  
 والصبر والتواضع وغير ذلك مما  
 ذكرته في أخلاقه العظيمة في كتاب  
 المواهب اللدنية فمن جاهد نفسه  
 على ذلك وجد حلاوة الايمان ومن  
 وجدها استلذ الطاعات وتعمل  
 في الدين المشقات بل ربما ياتى  
 بكثير من المؤملات ولذلك تقرير  
 طويل فليست في كتاب المواهب  
 والله يحب لمن يشاء ما يشاء انتهى  
 (و) من محبة الله تعالى ورسوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم (ان  
 يجب) المتأبى بها (المرة) حال  
 كونه (لا يحبها الله) سبحانه  
 وتعالى قال يحيى بن معاذ حقيقة  
 زاد أبو نعيم في المستخرج بعد

محمد بن الحسن حدثنا محمد بن عمرو الانصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه كان اذا  
توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ ومسح عنقه  
لم يغفل بالاعمال يوم القيامة والانصاري هذا رواه قال الحافظ قرأت جرأ رواه أبو الحسين  
ابن فارس بإسناده عن فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال من توضأ ومسح يديه على عنقه وفي الغسل يوم القيامة وقال ان شاء الله  
هذا حديث صحيح قلت بن ابن فارس وفليح مفازة فليست فيهما انتهى وهو في كتب  
أئمة العترة في أمالي أحمد بن عيسى وشرح التبريد بإسناده متصل بالنبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم ولكن فيه الحسين بن علوان عن أبي خالد الواسطي باللفظ من توضأ ومسح  
سالتسه وقرأه أمن من الغل يوم القيامة وكذا رواه في أصول الاحكام والشفاء  
ورواه في التبريد عن علي عليه السلام من طريق محمد بن الحنفية في حديث طويل  
 وفيه أنه لما مسح رأسه مسح عنقه وقال له بعد فراغه من الطهور افعل كفعالي هذا  
 ويجمع مع هذا تعلم أن قول النووي مسح الرقبة بدعة وان حديثه موضوع مجازفة  
 وأجيب من هذا قوله ولم يذكره الشافعي ولا جمهور الاصحاب وانما قاله ابن القاص  
 وطائفة يسيرة فانه قال الروائي من أصحاب الشافعي في كتابه المعروف بالجرم الملقب قال  
 أصحابنا هو سنة وتعقب النووي ايضا ابن الرفعة بأن البغوي وهو من أئمة الحديث  
 قد قال باستحبابه قال ولا ماخذ لاستحبابه الا خبرا وثلاثا لا مجال للقياس فيه قال  
 الحافظ ولعل مسند البغوي في استحباب مسح القفا ما رواه احمد وابوداود وذكر  
 حديث الباب ونسب حديث الباب ابن سيد الناس في شرح الترمذي الى البيهقي ايضا  
 قال وفيه زيادة حسنة وهي مسح العنق فانظر كيف صرح هذا الحافظ بأن هذه الزيادة  
 المتضمنة لمسح العنق حسنة ثم قال قال المقدسي وليت متكلم فيه واجاب عن ذلك بأن  
 مسلما قد اخرج له واختلاف القائلون باستحباب مسح الرقبة هل مسح ببقية ماء الرأس  
 او بماء جديد فقال الهادي والقاسم مسح ببقية ماء الرأس وقال المؤيد بالله والمصور  
 بالله ونسبه في البحر الى الفريقين انه مسح بماء جديد

### \* (باب جواز المسح على العمامة) \*

(عن عمرو بن أمية الضمري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على عمامته  
 وخفيه رواه احمد والبخاري وابن ماجه وعن بلال قال مسح رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم على الخفين والجار رواه الجماعة الا البخاري وابادود وفي رواية لاجندان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال امسحوا على الخفين والجار وعن المغيرة بن شعبه قال توضأ  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومسح على الخفين والعمامة رواه الترمذي وصححه)  
 أخرج حديث المغيرة بن شعبه ايضا مسلم في صحيحه باللفظ مسح بباقيته وعلى العمامة  
 وعلى الخفين ولم يخرج به البخاري قال الحافظ وقد وهم المنذري فعزموا الى المتفق عليه  
 الحب في الله ان لا يزيد بالبر ولا ينقص بالجهلاء (وأن يكرم أن يعود) أي العود (في الكفر) زاد أبو نعيم في المستخرج بعد

اذن نقض الله منه والانقاذ اعم من ان يكون (١٦٠) بالعصمة منه ابتداء بان يولد على الاسلام ويسقط أو بالانجاء من

وتبع في ذلك ابن الجوزي فوهم وقد تعقبه ابن عبد الهادي وصرح عبد الحق في الجمع بين  
الصحيحين انه من افراد مسلم وقد اعل حديث عمرو بن امية المذكور في الباب بقوله  
الاوزاعي يذكر العمامة حتى قال ابن بطال انه قال الاصيلي ذكر العمامة في هذا الباب  
من خطأ الاوزاعي لان شيبان وغيره روه عن يحيى بن دونه فوجب تغليب رواية الجماعة  
على الواحد قال وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العمامة وهي ايضا مرسله لان أبا سلمة  
لم يسمع من معمر وقال الحافظ سماعه منه ممكن فانه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مدني  
ولم يوصف بتدليس وقد سمع من خلق ما وثق قبل عمره وقد أخرجه ابن منده من طريق  
معمر باثبات ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تقدير الاوزاعي بذكرها لا يستلزم ذلك بطلان  
لانها تكون من ثقة حافظ غير منافية لرواية رفيقة فتقبل ولا تكون شاذة ولا معنى لرد  
الروايات الصحيحة بهذه التعليقات الواهية وقد أطال الكلام على ذلك ابن سيد الناس  
في شرح الترمذي فايرجع اليه وفي الباب عن أبي امامة عند الطبراني بلفظ مسح  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين والعمامة في غزوة تبوك وعن أبي موسى  
الاشعري عند الطبراني أيضا بلفظ آتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمسح على  
الجوربين والنعلين والعمامة قال الطبراني تفرد به عيسى بن سنان وعن خزيمة بن  
ثابت عند الطبراني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على الخفين والنجار وعن  
أبي طلحة في كتاب مكارم الاخلاق للخرائطي بلفظ مسح رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم على النجار والخفين وقد روى عن جماعة من الصحابة وفي الباب عن سلمان وثوبان  
وسياق ذلك وقد اختلف الناس في المسح على العمامة فذهب الى جوازها الاوزاعي  
وأحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور وداود بن علي وقال الشافعي ان صح الخبر عن رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم فبه أقول قال الترمذي وهو قول غير واحد من أهل العلم من  
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمر وأبى ورواه ابن زبيل عن أبي  
امامة وسعد بن مالك وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول وروى  
الخلال بإسناده عن عماره قال من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله ورواه في الفتح  
عن الطبري وابن خزيمة وابن المنذر واختلفوا هل يحتاج المسح على العمامة الى لبسها  
على طهارة أو لا يحتاج فقال أبو ثور ولا يمسح على العمامة والنجار الا لمن لبسها ما على طهارة  
قباسا على الخفين ولم يشترط ذلك الباقرن وكذلك اختلفوا في التوقيت فقال أبو ثور  
أيضا ان وقته كوقت المسح على الخفين وروى مثله ذلك عن عمرو الباقرن لم يرقوا قال  
ابن حزم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على العمامة والنجار ولم يوقت ذلك بوقت  
وفيه ان الطبراني قد روى من حديث أبي امامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
يمسح على الخفين والعمامة ثلاثا في السفر ويوما وليلة في الحضر لكن في إسناده مروان  
أبو سلمة قال ابن أبي حاتم ليس بالقوي وقال البخاري منكر الحديث وقال الأزد

ظلمة الكفر الى نور الايمان كما  
وقع لكسير من الصحابة وعلى  
الاول يصح قوله يعود على  
معنى الصبر وروى بخلاف الثاني  
فان العود فيه على ظاهره وعدى  
العود بني لضمه ومعنى الاستمرار  
فكانه قال بسنة قرفيه ومثله  
قوله تعالى وما كان لنا ان نعود  
فيما قاله الحافظ والكرمانى  
ونعقبه العيني فقال فيه تعسف  
وانما في هذا معنى الى كقوله تعالى  
أو نعودن في ملتنا أي اليها كما  
يكره ان يقذف أي مثل كرهه  
القذف في النار وهذا نتيجة  
دخول نور الايمان في القلب  
بحيث يحتاط بالبحر والدم  
واستكشافه عن نجاسات الاسلام  
وقبح الكفر وشبهه وفي الحديث  
اشارة الى الحث على التحلي  
بأفضائل والتخلي عن الرذائل  
فالاول من الاول والاخر من  
الثاني وفي الثاني الحث على  
التحاب في الله تعالى واستدله به  
على فضله من أكره على الكفر  
فتمت النقصة الى أن قتلى  
وأخرج به البخاري من هذا  
الوجه في الادب وانظروا حتى أن  
يقذف في النار أحب اليه من  
أن يرجع الى الكفر بعد اذ  
أنقذه الله منه وهي أبلغ من  
لفظ حديث الباب لانه سوى  
فيه بين الامرين وهنا جعل  
الوقوع في نار الدنيا أولى من  
الكفر الذي أنقذه الله بالطريق



النسائي والترمذي والشافعية وأخرجهم البخاري أيضا (١٦١) بعد ثلاثة أبواب ورواه هذا الحديث

كاهنهم بصريون أئمة أجلاء  
(وعنه) أي عن أنس بن  
مالك (رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم) أنه  
(قال آية الإيمان) أي علامة  
الإيمان الكامل والآية بالهمزة  
المدودة والنخبة المنتوخة  
والإيمان مجرور بالاضافة هذا  
هو المعتمد في ضبط هذه الكلمة  
في جميع الروايات في الصحاح  
والسنن والمستخرجات والمسانيد  
وقال العكبري أنه الإيمان أي  
ان الشأن وهذا تصحيف منه ثم  
فيه نظر من جهة المعنى لانه  
يقضى حصر الإيمان في حب  
الانصار وليس كذلك قلت ولا  
يستقيم انه الإيمان أيضا على  
تركيب النحوف فصاحبة المبنى  
فضلا عن المعنى (حب الانصار)  
وهم الاوس والخزرج جمع قلة  
واستشكل بانه لا يكون لما فوق  
العشرة وهم ألوف والجواب ان  
القلة والكثرة انما يعتبرا في  
نكرات الجوع وأما في المعارف  
فلا فرق بينهما واللام فيه للعهد  
أي أنصار رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم وكانوا قبل ذلك  
يعرفون بأبنى قبيلة بالقفاف  
والنخبة فمنها هم رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم بالانصار  
فصار ذلك علماء عليهم وأطلق أيضا  
على أولادهم وحلفائهم ومواليهم  
وخصوا بهذه المنة العظمى  
لما فازوا به دون غيرهم من

أيس بشي وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال ليس يصح استدلال القائلون  
بجواز المسح على العمامة بما ذكره المصنف وذكرناه في هذا الباب من الأحاديث وذهب  
الجمهور كما قاله الحافظ في الفتح إلى عدم جواز الاقتصار على مسح العمامة ونسبه المهدي  
في البحر إلى الكثيرين العلماء قال الترمذي وقال غير واحد من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم لا مسح على العمامة الا ان مسح برأسه مع العمامة وهو قول بقيان النوري  
ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعي واليه ذهب أيضا أبو حنيفة واحتجوا بأن الله  
فرض المسح على الرأس والحديث في العمامة محتمل التأويل فلا يترك المتيقن للمعتمد  
والمسح على العمامة ليس بمسح على الرأس وردبانه أجزا للمسح على الشعر ولا يسمى  
رأسا فان قيل يسمى رأسا مجازا بعلاقة المجاورة قيل والعمامة كذلك بتلك العلاقة  
فانه يقال قبلت رأسه والتقبيل على العمامة والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس  
فقط وعلى العمامة فقط وعلى الرأس والعمامة والكل صحيح ثابت فقصر الاجزاء على  
بعض ما ورد لغيره موجب ليس من أدب المنصفين يقولون والخارج هو بكسر الخاء المجهمة  
النخبة وكل ما شتر شيئا فهو خارج كذا في القاموس والمراد به هنا العمامة كما صرح بذلك  
النووي في شرح مسلم قال لانهم اتخمروا الرأس أي تغطيه ويؤيده الحديث الذي بعد  
هذا (وعن سلمان انه رأى رجلا قد أحدث وهو يريد ان يتخاض خفيه فامر سلمان ان

يمسح على خفيه وعلى عمامته وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه  
وعلى خماره وعن ثوبان قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين

والخمار رواهما أحمد وعن ثوبان قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم نريه  
فأصابهم البرد فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكوا اليه ما أصابهم من

البرد فأمرهم ان يمسخوا على العصابة والناخبين رواه أحمد وأبو داود والعصائب  
العمائم والناخبين الخفاف) حديث سلمان أخرجه أيضا الترمذي في العلم ولا يمكنه  
قال مكان وعلى خماره وعلى ناصيته وفي اسناده أبو شريح قال الترمذي سألت محمد بن  
انعميل عنه ما سمع فقال لا أدري لأعرف اسمه وفي اسناده أيضا أبو مسلم مولى زيد بن  
صوحان وهو مجهول قال الترمذي لأعرف اسمه ولا أعرف له غير هذا الحديث وأما  
حديث ثوبان الاول فأخرجه أيضا الحاكم والطبراني وحديثه الباقي في اسناده راشد بن  
سعد عن ثوبان قال الخلال في علله ان أحمد قال لا ينبغي ان يكون راشد بن سعد مع من  
ثوبان لانه مات قديما والاحاديث تدل على انه يجزى المسح على العمامة وقد تقدم الكلام  
عليه وتدل على جواز المسح على الخلف وسما في قوله العصابة هي العمائم كما قال المصنف  
وبذلك فسر ها أبو عبيد سميت بذلك لان الرأس يعصب بها فيكل ما عصبته رأسك من  
عمامة أو منديل أو عصابة فهو عصابة قوله والناخبين يفتح الناء القوية والسبب  
المهملة الخففة وبالنخبة المجهمة هي الخفاف كما قال المصنف رحمه الله قال ابن رسلان



بامرهم ومن استقامهم بانفسهم (١٦٢) وأما الوهم وإيثارهم إياهم في كثير من الأمور على أنفسهم فكان

ويقال أصل ذلك كل ما يسخن به القدم من خف وجوب ونحوهما ولا واحد لهما من  
لنظها وقيل واحد تسخين وتسخين هكذا في كتب اللغة والغريب  
\*(باب مسح ما يظهر من الرأس غالباً مع العمامة)\*

(عن المغيرة بن شعبه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تضاف مسح بخاصيته وعلى العمامة  
والخفين متفق عليه) قد قدمنا أن البخاري لم يخرج له وإن المنذري وابن الجوزي وهما  
في ذلك كما قاله الحافظ والمصنف قد تبعهما في ذلك فتنبه وهو يدل على ما ذهب إليه الشافعي  
ومن معه من أنه لا يجوز الاقتصار على العمامة بل لا بد مع ذلك من المسح على الناصية  
وقد تقدم في الباب الأول ذكر الخلاف والأدلة وما هو الحق

\*(باب غسل الرجلين وبيان أنه الفرض)\*

(عن عبد الله بن عمر قال تخاف عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفره فأدركنا  
وقد أرققنا العصر فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا قال فنادى بأعلى صوته ويل

للاعقاب من النار مرتين أو ثلاثاً متفق عليه أرققنا العصر آخرنا هو يروي أرققنا  
العصر بمعنى دنا وقتها في الباب أحاديث غير ما ذكره المصنف في هذا الكتاب منها عن  
عائشة عند مسلم وعن معية بن عبد الله جد وقد عدل وقيل ليس بشيء وعن خالد بن الوليد  
ويزيد بن أبي سفيان وشريك بن حنيفة وعمر بن العاص عند ابن ماجه بلانظروا  
الوضوء ويل للعقاب من النار وعن عبد الله بن عمر عند ابن أبي شيبة وعن أبي امامة  
عند ابن أبي شيبة أيضاً وقد روى من حديث أبي امامة ومن حديث أخيه ومن  
حديثهما معا ومن حديث أحدهما على الشك قاله ابن سيد الناس وعن عمر بن الخطاب  
عند مسلم وعن أبي ذر الغفاري وفيه أبو أمامة وهو ضعيف وعن خالد بن معدان عند  
أحمد قوله في سفره وقع في صحيح مسلم اسمها كانت من مكة إلى المدينة قوله أرققنا قال  
الحافظ بفتح الهاء والقاف والعصر مفعول بالقاء عليه كذا لا يذروني رواية كريمة  
بأن كان القاف والعصر منه حوب بالقاء عليه ويقوى الأول رواية الأصيلي أرققنا بفتح  
القاف بعد دها متناقسا كنه ومعنى الارهاق الادراك والغشيان قال ابن بظال كان  
الصحابه أخر الوصاله في أول الوقت طمعاً أن يلحقهم النبي صلى الله عليه وسلم فيصلا  
معه فلما ضاق الوقت بادروا إلى الوضوء والجلوس لم يسبقوه فأدركهم على ذلك فأنكر  
عليهم قوله ونسح على أرجلنا انتزع منه البخاري أن الإنكار عليهم كان بسبب المسح  
لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل قال الحافظ وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها  
وفي أفراد مسلم فأنتم إنما إليهم وأعتابهم ببعض تلوح لم يمسها الماء فمسك بهم هذا من يقول  
باجزاء المسح ويحمل الإنكار على ترك التعميم لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمل  
هذه الرواية عليهم بالتمام ويل وهو أن معنى قوله لم يمسها الماء أي ماء الغسل جمعاً بين  
الروايتين وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

صنعههم لذلك موجباً للمعاد ثم  
جميع الفرق الموجودين  
من عرب وغيرهم والعداوة  
تجر البغض ثم كان ما  
اختصوا به مما ذكر موجباً  
للعدو والمسيح البغض فإذا  
سأ الكافرين من بغضهم والفرغيب  
في حرم حتى جعل ذلك آية  
الايمن وعلامة النفاق كما قال  
(آية النفاق) الذي هو نظها  
الايمن وابطان الكفر (بغض  
الانصار) إذا كان من حيث  
انهم أنصار صلى الله عليه وآله  
وسلم لأنه لا يجتمع مع النصديق  
وفيه تنويه بعضهم فضاهم  
وتنبه على كرم فعلهم وإن كان  
من شاركهم في معنى ذلك مشاركة  
له في الفضل المذكور وكل بقسطه  
وفي صحيح مسلم عن علي أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال له  
لا يحبك المؤمن ولا يغضوك  
الامناف قال صاحب المفهم  
وأما الحروب الواقعة بينهم فإن  
وقع من بعضهم بغض لبعض  
فذلك من غير هذه الجهة بل  
للامر الطارئ الذي اقتضى  
الخاتمة ولذلك لم يحكم بعضهم  
على بعض بالنفاق وإنما كان  
حاله في ذلك حال المجتهدين  
في الأحكام لا لمصيب أجران  
وللمخطئ أجر واحد انتهى ولما  
كان الكلام هنا فمن ظاهره  
الايمن وباطنه الكفر ميزهم  
عن ذوي الايمان الحقيقي فلم يقل  
آية الكفر كذا اذ هو ليس بكافر ظاهر وهذا الحديث وقع للبخاري رباعي الاسناد ولمسلم

فجاء به وفيه راووا في اسمه اسم أبيه وفيه التصديث والاخبار بالجمع (١٦٣) والافراد وأخرجه البخاري أيضا

رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك قوله ويل جازا لا يتعداه بالهـ ~~و~~ ولا نه ادعاء  
والويل وادى جهنم رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا والعقب  
مؤخر القدم وهي مؤنثة ويكسر القاف ويسكن وخص العقب بالعذاب لانها التي لم  
تغسل أو أراد صاحب العقب حذف المضاف والحديث يدل على وجوب غسل الرجلين  
والى ذلك ذهب الجمهور قال النووي اختلف الناس على مذاهب فذهب جميع  
الفقهاء من أهل الفتوى في الاصرار والامصار الى ان الواجب غسل القدمين مع  
الكعبين ولا يجزى مسحهما ولا يجب المسح مع الغسل ولم يثبت خلاف هذا عن أحمد  
يعتد به في الاجماع قال الحافظ في الفتح ولم يثبت عن أحمد من الصحابة خلاف ذلك الا عن  
علي وابن عباس وانس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور  
وادعى الطحاوي وابن حزم ان المسح منسوخ وقالت الامامية الواجب مسحهما وقال  
محمد بن جرير الطبري والحبائي والحسن البصري انه مخير بين الغسل والمسح وقال بعض  
أهل الظاهر يجب الجمع بين الغسل والمسح واحتج من لم يوجب غسل الرجلين بقراءة  
الحرف في قوله وأرجلكم وهو عطف على قوله برؤسكم قالوا هي قراءة صحيحة سبعة  
مستتبضة والقول بالعطف على غسل الوجوه وانما قرئ بالجر للجوار وقد حكم بجوازه  
جماعة من أئمة الاعراب كسيدويه والخنس لاشك انه قليل نادر مخالف للظاهر لا يجوز  
حمل المتنازع فيه عليه قلنا أوجب الحمل عليه مداهمه صلى الله عليه وآله وسلم على غسل  
الرجلين وعدم ثبوت المسح عنده من وجه صحيح وثبوته على المسح بقوله ويل للاعتاب  
من النار ولا امر بالغسل كما ثبت في حديث جابر عند الدارقطني بلنظ امرنا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم اذا توضأ نال الصلاة ان يغسل أرجلنا ولثبوت ذلك من قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم كما في حديث عمرو بن عبسة وأبي هريرة وقد سلف ذكر طرف من ذلك  
في باب غسل المسترسل من اللحية واقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن توضأ وضوا  
غسل فيه قدميه فن زاد على هذا أن نقص فقد أساء وظلم أخرجه أبو داود والنسائي وابن  
ماجه وابن خزيمة من طرق صحيحة وصححه ابن خزيمة ولا شك ان المسح بالنسبة الى الغسل  
نقص وبقوله لا اعرابى توضأ كما أمرك الله ثم ذكر له صفة الوضوء وفيها غسل الرجلين  
وباجماع الصحابة على الغسل فكانت هذه الامور موجبة لحمل تلك القراءة على ذلك  
الوجه النادر قالوا أخرج أبو داود من حديث أوس بن أبي أوس الثقفي انه رأى رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى كظامة قوم فتوضأ ومسح على نعليه وقدميه قلنا في  
رجال اسناده يعلى بن عطاء عن أبيه وقد أعتله ابن القطان بالجهالة في عطاءه وبان في الرواة  
من يرويه عن أوس بن أبي أوس عن أبيه فزيادة عن أبيه توجب كون أوس من التابعين  
فيحتاج الى النظر في حاله وأيضا في رجال اسناده هشيم عن يعلى قال أحمد لم يسمع هشيم  
كان في وقته على ما بعده لانه الاصل (و) على ان (لا تسمروا) فيه حذف المفعول ليدل على العموم (ولا تنوا ولا تفتنوا)

أولاد ثم خص القتل بالأولاد لأنه قتل (١٦٤) وقطيعه رحم فاعلموا بالنبى عنه آكد وأولاه كان شائعا فمهم وهو

وأد البناث أو قتل البنين خشية  
الاملاق أولادهم بصد أن  
لا يدفعوا عن أنفسهم قاله التيمي  
(ولانا تو) بخذف النون ولغير  
الأربعة ولانا تون (بفتح تان) أى  
يكذب بفتح سامعه أى يدعنه  
لقطاعته كرمى بالزنا والفضيحة  
والعار (تترونه) من الاقتراء  
أى تحتلفونه (بين أيديهم)  
وأرجاسكم) أى من قبل أنفسكم  
فكنى باليد والرجل عن الذات  
لأن معظم الأفعال بهم ما إذا كانت  
هى العوامل والحوامل للباشرة  
والسعى ولذا يسمون الصنائع  
بالأيدي وقصد يعاقب الرجل  
بجناية قولية فيقال هذا بما  
كسبت يدك أو أن البهتان  
فأشئ عما يتخلفه القاب الذى  
هو بين الأيدي والارجل ثم يبرزه  
بأسانه أو المارد لا تهموا الناس  
بالمعايب كفاها مواجهة كما  
يقال قلت كذا بين يدي فلان  
قاله الخطاى وفيه نظر لذكر  
الارجل وقال الكرماني المارد  
الأيدي والارجل تأ كيد  
أو المارد بين أيديكم فى الحال  
وأرجاسكم فى المستقبل لأن  
السعى من أفعال الارجل أو كفى  
بذلك عن نسبة المرأة الولد الذى  
ترثى به أو تلطبه الى زوجها ثم  
لما استعمل هذا اللفظ فى بيعة  
الرجال احتج الى حمله على غير  
ما ورد فيه أولا والله أعلم (ولا  
نعصوا) العصيان مخالفة الامر

هذا من يعلى مع ما عرف من تدليس هشيم ويمكن الجواب عن هـ بأنه قد وثق عطاء  
هذا أبو حاتم وذكر أوس بن أبى أوس أبو عمر بن عبد البر فى الصحابة وبان هشيم قد صرح  
بالحديث عن يعلى فى رواية هشيم بن منصور قال زال اشكال عن غنة هشيم ولكنه قال  
أبو عمر فى ترجمة أوس بن أبى أوس وله أحاديث منها فى المسح على القدمين وفى أسناده  
ضعف فلا يكون الحديث مع هذا حجة لاسيما بعد تصريح أحمد بعدم سمع هشيم من  
يعلى قالوا أخرج الطبرانى عن عباد بن عقيم عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم يتوضأ ويمسح على رجليه قلنا قال أبو عمر فى صحة عقيم هذا انظر وضعف حديث  
المذكور قالوا أخرج الدارقطنى عن رفاع بن رافع مرفوعا بالنظر لانتهم صلاة أحدهم  
وفيه ويمسح برأسه ورجليه قلنا ان صح فلا ينتقض لمعارضته ما أسلفنا فوجب تأويله  
مثل ما ذكرنا فى الآية قال ابن سيد الناس فى شرح الترمذى قال الحازمى به حديث  
حديث أوس بن أبى أوس المتقدم من طريق يحيى بن سعيد لا يعرف هذا الحديث بمجودا  
متصلا الامن حديث يعلى وفيه اختلاف وعلى تقدير ثبوته ذهب بعضهم الى نسخه ثم  
أورده من طريق هشيم وفى آخره قال هشيم كان هذا فى أول الاسلام وأما المرجعون  
للمسح وهم الامامية فلم يأتوا مع مخالفتهم للكتاب والسنة المتواترة قولوا فعلا بحجة نيرة  
وجعلوا اقراة النصب عطف على محل قوله برؤسكم ومنهم من يجعل الباء الداخلة على  
الرؤس زائدة والاصل اصبر وارؤسكم وأرجلكم وما أدري بماذا يجيبون عن الأحاديث  
المتواترة \* (فائدة) \* قد صرح العلامة الزنجمى فى كشفه بالنسبة المقننة لذكر  
الغسل والمسح فى الارجل فقال هى توفى الاسراف لان الارجل مظنة لذلك وذكر غيره  
غيرها فليطلب ذلك فى مظانه (وعن أبى هريرة ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم رأى

رجلا لم يغسل عقبه فقال ويل للعقاب من النار رواه مسلم وعن جابر بن عبد الله قال  
رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوما توضأ ولم يغسل أعقابهم ثم الماء فقال ويل  
للعقاب من النار رواه أحمد وعن عبد الله بن الحرث قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يقول ويل للعقاب وبطون الاقدام من النار رواه أحمد والدارقطنى  
وعن جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك ان رجلا جاء الى النبى صلى الله عليه  
 وآله وسلم وقد توضأ وترك على ظهر قدمه مثل موضع الظفر فقال له رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ارجع فأحسن وضوءك رواه أحمد وأبو داود والدارقطنى وقال نفرد به  
جرير بن حازم عن قتادة وهوثقة) حديث أبى هريرة هو فى الصحيحين من حديث محمد بن  
زياد ورواه البخارى عن آدم ومسلم عن قتيبة وابن أبى شيبه وأخرجه أيضا من حديث  
ابن سيرين عنه ورواه ابن ماجه وغيره وحديث جابر رواه ابن ماجه أيضا باسناد رجاله  
ثقات وحديث عبد الله بن الحرث رواه من ذكره المصنف ولم يتكلم عليه أحد بنى  
فى أسناده وقد قال فى مجمع الزوائد ان رجاله ثقات وحديث أنس رواه ابن ماجه

أقوالهم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يأمر إلا بما والآية والتقييم - دبه للتنبيه - على (١٦٥) أنه لا يجوز طاعة مخلوق في معصية

الخالف وفي رواية الأسماعيلي  
لاتعصوني وهو مطابق للآية  
وخص ما ذكر من المناهي بالذكر  
دون غيره من الأمور للاهتمام  
به إذ المكف أنيسر من إنشاء  
الفعل لأن اجتناب المفاسد مقدم  
على اجتلاب المصالح والتخلي عن  
الزائد قبل النجلى بالفضائل (فإن  
وفي منكم) بالتخفيف والتشديد  
أى ثبت على العهد (فأجره على  
الله) فضلا وعدا أى بالجنة كما  
وقع التصريح به في الصحيحين من  
حديث عبادة في رواية الصنابحي  
وعبر بلفظ على وبالاجراء بالغة  
في تحقق وقوعه وتعيين حمله على  
غير ظاهره للإدلة القاطعة على  
أنه لا يجب على الله شئ بل الاجر  
من فضله عليه لما ذكره المباحث  
المقتضية لوجود العوضين أثبت  
الاجر في موضع أحدهما (ومن  
أصاب) منكم أيها المؤمنون  
(من ذلك شئاً) غير الشرك وشياً  
نسكرة يفيد العموم لانها في سياق  
الشرط وقد صرح ابن الحنابل  
بأنه كالنفي في افادته وحديثه  
فيه شمل اصابة الشرك وغيره  
واستشكل بأن المراد إذا غسل  
على ارتداده لا يكون قتله كفارة  
والجواب ان عموم الحديث  
مخصوص بقتله تعالى ان الله  
لا يغفر أن يشرك به والمراد به  
الشرك الاصغر وهو الرياء  
وفيه ضعف والواضح ان المراد  
الشرك وأنه مخصوص وقال

أيضا وابن خزيمة الا انه قال الحافظ ان أبا داود رواه من طريق خالد بن معدان عن بعض  
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه قال البيهقي هو مرسل وكذا قال ابن القطان  
وفيه بحث قال الأثرم قلت لأحمد بن حنبل هذا اسمنا جريد قال نعم قال فقلت له إذا  
قال رجل من التابعين حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمه  
فالحديث صحيح قال نعم وأعله الله - ذكرى بان فيه بقبية - وقال عن بغير وهو مدلس وفي  
المستدرک تصریح بقبية بالتحدیث وأطلق النووی ان الحديث ضعيف الاسناد قال  
الحافظ وفي هذا الاطلاق نظر وأما حديث ابن عمر عن أبي بكر وعمر قال اجاز رجل وقد  
نوضاً وبقي على ظهر قدمه مثل ظفر ابراهيم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ارجع  
فاتم وضوءك ففعل فرأه الدارقطني ورواه الطبراني عن أبي بكر وفيه المغيرة بن صقلاب  
عن الوازع بن نافع قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا باطل والوازع ضعيف وذكره العقيلي  
في الضعفاء في ترجمة المغيرة وقال لا يتابعه عليه الامثلة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود  
ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يغتسل من الجنابة فيخطئ  
بعض جسده فقال لا يغسل ذلك المكان ثم امسك وفي اسناده عاصم بن عبد العزيز وروى  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أمر بأعادة الوضوء وأما ابن أبي حاتم بالارسال  
وأصله في صحيح مسلم وأبهم المتوضئ ولفظه فقال ارجع فأحسن وضوءك وهو يدل على  
وجوب الاعادة اذا ترك غسل مثل ذلك المقدار من مواضع الوضوء وسبق الكلام على  
ذلك في باب المواالات وهذه الاحاديث تدل على وجوب غسل الرجلين وقد تقدم الكلام  
على ذلك في أول الباب

### • (باب التيمن في الوضوء) •

(عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب التيامن  
في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله متفق عليه) الحديث صححه ابن حبان وابن  
منده وله الفاظ ولفظ ابن حبان كان يحب التيامن في كل شئ حتى في الترحل والاتعال  
وفي لفظ ابن منده كان يحب التيامن في الوضوء والاتعال وفي لفظ لابي داود كان يحب  
التيامن ما استطاع في شأنه كله وفي الحديث دلالة على مشروعية الابتداء باليمين في لبس  
النعال وفي ترجيح اليمين في التسريح وفي الطهور وفيه بدأ يمينه اليمنى قبل اليسرى  
وبرجله اليمنى قبل اليسرى وبالجانب الايمن من سائر البدن في الغسل قبل اليسر  
والتيامن سنة في جميع الاشياء لا يختص بشئ دون شئ كما أشار الى ذلك الحديث بقوله  
وفي شأنه كله وتأكد الشأن بلفظ كل يدل على التعميم وقد خص من ذلك دخول  
الخلاء والخروج من المسجد قال النووي قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداءة باليمين  
في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدها استحب فيه التيامن قال وأجمع  
العلماء على ان تقديم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوءه قال الحافظ  
قوم بالوقف لحديث أبي هريرة المروي عنه البزار والحاكم وصححه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا أدري الحدود كفارة

لا اله الا الله والحيوان حديث (١٦٦) الباب اصح اسنادا وحديث أبي هريرة وردت اوله ل أن يعلم عليه

السلام ثم أعلمه الله تعالى  
آخرا والاول أدنى (فعوقب)  
به كإرواء أحمد أي بسببه (في  
الدنيا) أي بان أقيم عليه الحد  
(فهو) أي العقاب (كفارق له) فلا  
يعاقب عليه في الآخرة وزاد  
الحارثي من وجه آخر وظهر  
وفي رواية الاربعة بحذف له  
وقد قيل ان قتلى القاتل حد  
واردا غلبه وأما في الآخرة  
فالطاب للمقتول قائم وتعقب  
بأنه لو كان كذلك لم يجز العقوب  
القاتل والذي ذهب اليه أكثر  
الفقهاء أن الحدود كفارات  
لظواهر الحديث وفي الترمذي  
وصححه من حديث علي بن أبي  
طالب مر فوعاشوا هذا الحديث  
وفيه ومن أصاب ذنبا فعوقب به  
في الدنيا فالله أكرم من أن يفي  
العقوبة على عبده في الآخرة  
وأطال في الفتح في بيان تعارض  
هذين الحديثين والجمع بينهما  
وقال انما اطالت في هذا الموضع  
لأنني لم أرم أن أزال اللبس فيه  
على الوجه المرضي والله  
الهادي ويستفاد من الحديث  
ان إقامة الحد كفارة للذنوب  
ولم يتب المحدود وهو قول  
الجمهور وقيل لا بد من التوبة  
وبذلك جزم بعض التابعين  
وهو قول الامتدلة ووافقهم ابن  
جزم ومن المفسرين البغوي  
وطائفة يسيرة واستدلوا باستثناء  
من تاب والحيوان انه في عقوبة  
الدنيا ولذلك قبلت بالقدر عليه (ومن أصاب من ذلك) المذكور (شيئا ثم ستره الله) وفي رواية

في الفتح ومراده بالعلم أهل السنة والافذهب الشيعة الوجوب وغلط المرتضى منهم  
فنسبهم للشافعي وكانه ظن ان ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب لكنه لم يقل بذلك في  
اليدين ولا في الرجلين لانهم ما بمنزلة العضو الواحد قال ووقع في البيان للعلماني نسبة  
القول بالوجوب الى الفقهاء السبعة وهو تصحيف من الشيعة وفي كلام الرافعي ما يؤهم  
ان أحمد قال بوجوبه ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفق في المغني لانعلم في عدم  
الوجوب خلافا وقد نسب به المهدى في البحر الى العترة والامامية واستدل لهم بالحديث  
الذي بعده هذا وسند كرهنا لك ما هو الخو (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال اذا لبستم واذا توضأت فابدأ باليمين ثم رواء أحمد وأبو داود)  
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي كاهم من طريق زهير  
عن الاعمش عن أبي صالح عنه قال ابن دقيق العبد هو تحقيق بان يصحح وللناس في  
والترمذي من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا لبس قميصا  
بدأ بيمينه والحديث يدل على وجوب الابتداء باليد اليمنى والرجل اليمنى في الوضوء وقد  
ذهب اليه من ذكرنا في الحديث الذي قبل هذا ولكنه كاد على وجوب التيامن في  
الوضوء يدل على وجوبه في اللبس وهم لا يقولون به وأيضا قد روى عن علي عليه  
السلام انه قال ما أبالي بدأت بيمينى أو بشمالى اذا كنت الوضوء ورواه الدارقطني قال  
جاء رجل الى علي عليه السلام فسأله عن الوضوء فقال ابدأ باليمين أو بالشمال فأخبر طيبة  
على أي صوت بفيه مستمرا بالاسائل ثم دعا بيمينه بدأ بالشمال قبل اليمين وروى البيهقي  
من هذا الوجه انه قال ما أبالي بدأت بالشمال قبل اليمين اذا توضأت وبهذا اللفظ رواء  
ابن أبي شيبة وروى أبو عبيد في الظهور ان أبا هريرة كان يبدأ بيمينه فبأخ ذلك علما  
فبدأ بيمينه ورواه أحمد بن منبج عن علي قال الخافض وفيه انقطاع وهذا الطريق  
يقوى بعضها بعضا وكلام علي عند أكثر الامتدلة الذين الى وجوب الترتيب بين اليدين  
والرجلين حجة وحديث عائشة المصريح بحجة التيمن في أمره وقد اتفق على عدم الوجوب  
في جميعها الا في اليدين والرجلين في الوضوء وكذلك حديث الباب المقسمة بالتيامن في  
اللبس المجمع على عدم وجوبه صالح لعله قرينة تصرف الامر الى الذنب ودلالة الاقتران  
وان كانت ضعيفة لكن لا تقصر عن الصلاحية للصرف لاسيما مع اعتضاها بقول علي  
عليه السلام وفعله وبدعوى الاجماع على عدم الوجوب

\*(باب الوضوء مرة ومرة ومن وثلاثا وكراهة ما جاوزها)\*

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة  
رواه الجماعة الامسما) في الباب أحاديث عن عمرو بن جابر وبريدة وابي رافع وابن النخاعة  
وعبد الله بن عمر وعكر اش بن ذؤيب الماري فحديث عمرو بن عبد الترمذي وقال ليس بشئ  
ورواء أيضا ابن ماجه وحديث جابر أشار اليه الترمذي وحديث برودة عند الجزار

ابن عساکر وعزاها الحافظ لكرمة زيادة عليه (فهو مفوض الى الله تعالى) (١٦٧) (ان شاء الله تعالى) بقضائه  
(وان شاء عاقبه) بعدله قال  
المازني فيه مرد على الطوارج  
الذين يكفرون بالذنوب وزد على  
المعتزلة الذين يوجبون تعذيب  
الناسق اذا مات بلا توبة لان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أخبر بأنه تحت المشيئة ولم يقل  
لا بد أن يعذبه وقال الطيبي فيه  
إشارة الى الكف عن الشهادة  
بالتار على أحد أو بالجنة لأحد  
الامن ورد النص فيه بعينه  
قلت أما الشق الأول فواضح  
وأما الثاني فالإشارة اليه انما  
تستفاد من الحل على غير ظاهر  
الحديثين وهو متعين والمشيئة  
أيضا تشمل من تاب ومن لم يتب  
وقال بذلك طائفة وذهب الجمهور  
الى أن من تاب لا يتب عليه  
مؤاخذه ومع ذلك فلا يأمَن  
مكر الله لانه لا اطلاع له هل  
قبلة توبته أو لا وقيل يفرق  
بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب  
وفصل بعض العلماء بين ان  
يكون معانا بالعبور فيستحب  
ان يعان بتوبته والا فلا  
(فبايعناه على ذلك) وقد صدرت  
مبايعات اخرى منها هذه  
البقية التي في حديث الباب في  
الزجر عن القواض المذكرة  
وانما وقعت بعد فتح مكة وفي  
هذا الحديث دلالة على أن  
البيعة سنة في الدين واستفاض  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم أن الناس كانوا يبايعونه  
نار على الهجرة والجهاد ونار على إقامة أركان الاسلام ونار على الثبات والقرار في معارك الكفار ونار على هجر

وحديث أبي رافع عند البراء أيضا وحديث ابن النافذ عند البغوي في مجمع وفيه عدى  
ابن الفضل وهو متروك وحديث عبد الله بن عمر أخرجه البزار وحديث عكرashi ذكره  
أبو بكر الخطيب والحديث يدل على ان الواجب من الوضوء مرة واحدة وهذا يقتصر عليه النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثا لما اقتصر على مرة قال الشيخ  
محى الدين وقد أجمع المسلمون على ان الواجب في غسل الأعضاء مرة واحدة وعلى ان  
الثلاث سنة وقد جاءت الاحاديث الصحيحة بالغسل مرة واحدة ومرتين وثلاثا  
ثلاثا وبعض الأعضاء ثلاثا وبعضها مرتين والاختلاف دليل على جواز ذلك كله وان  
الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ (وعن عبد الله بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم توضأ مرتين مرتين رواه أحمد والبخاري) في الباب عن أبي هريرة وجابر أما حديث  
أبي هريرة فأخرجه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب وفيه عبد الله بن الفضل  
وقد روى له الجماعة ولكنه تفرد عنه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن أجله كان حسنا  
قال أبو داود لا بأس به وكان على المظالم يبعد اذ قال علي بن المديني لا بأس به وكذلك قال  
أحمد وأبو زرعة وقال أبو حاتم يرويه شيء من القدر وتغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم  
الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال يحيى مرضعيف ومرحلة بأس به وفيه كلام  
طويل وأما حديث جابر فأشار اليه الترمذي والحديث يدل على ان التوضؤ مرتين  
يجوز ويجزى ولا خلاف في ذلك (وعن عثمان رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا رواه أحمد ومسلم) الحديث أخرجه بهذا اللفظ الترمذي وقال هو  
أحسن شيء في الباب وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث علي عليه السلام وفي  
الباب عن الربيع وابن عمر وأبي امامة وعائشة وأبي رافع وعبد الله بن عمرو ومعاوية  
وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي وقابوب البخاري للوضوء ثلاثا وذكر حديث  
عثمان الذي شرحناه في أول باب الوضوء وقد قدمنا ان التمثيل سنة بالإجماع (وعن عمرو  
ابن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأله  
عن الوضوء فأراه ثلاثا ثلاثا وقال هذا الوضوء فن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم  
رواه أحمد والنسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة قال الحافظ  
بن طريف صحيحه وصرح في الفتح انه صحيحه ابن خزيمة وغيره وهو في رواية أبي داود بلفظ  
فن زاد على هذا ونقص فقد أساء وظلم بدون ذكر تعدى وفي النسائي بدون نقص وهو من  
رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال عند المحدثين ولم يتعرض له من تكلم  
على هذا الحديث وفي الحديث دليل على ان مجاوزة الثلاث الغسلات من الاعتداء  
في الظهور وقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن مغفل انه قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه سيكون في هذه الامة قوم يعتدون في  
الظهور والدعاء وان فاعله مسمى وظالم أى أساء بترك الاولى وتعدى حد السنة وظلم أى



القواحين والمنكرات كما في حديث (١٦٨) الباب وثارة على القسك بالسنة والاجتناب عن البدعة والحرص على الطاعات

وضع الشيء في غير موضعه وقد أشكل ما في رواية أبي داود من زيادة لفظ أو نقص على جماعة \* قال الحافظ في التلخيص تنبيهه يجوز أن تكون الاساءة والظلم وغيرهما مما ذكر مجموعا لنقص وإن زاد ويجوز أن يكون على التوزيع فالاساءة في النقص والظلم في الزيادة وهذا أشبه بالقواعد والاول أشبه بظاهر السياق والله أعلم انتهى ويمكن توجيه الظلم في النقصان بأنه ظلم نفسه بما فوتها من الثواب الذي يحصل بالتبليغ وكذلك الاساءة لأن تارك السنة مسمى وأما الاعتماد في النقصان فمشكل فلا بد من توجيهه إلى الزيادة وهذا المجمع ذكر الاعتماد والنقصان في شيء من روايات الحديث ولا خلاف في كراهة الزيادة على الثلاث قال ابن المبارك لا آمن إذا زاد في الموضوع على الثلاث إن يأثم وقال أحمد واصل لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى

\*(باب ما يقول إذا فرغ من وضوئه)\*

(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء رواه أحمد ومسلم وأبو داود ولا حجة في رواية من تضافح من الوضوء ثم رفع نظره إلى السماء فقال وساق الحديث) رواية أحمد وأبي داود في إسناد هارجل مجهول والحديث أخرجه أيضا الترمذي بزيادة اللهم اجعاني من التوابين واجعاني من المنظرين لكن قال الترمذي وفي إسناد هاضطراب ولا يصح فيه كثير شيء قال الحافظ لكن رواية مسلم سالم عن هذا الاعتراض والزيادة التي عند الترمذي رواها البزار والطبراني في الاوسط وأخرج الحديث أيضا ابن حبان وأخرج ابن ماجه من حديث أنس وزاد النسائي في عمل اليوم والليلة بعد قوله من المنظرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك والحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد وزاد كُتِبَ في رُقَى ثم طبع بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة واختلف في رفعه ووقفه وصحح النسائي الموقوف وضعف الحازمي الرواية المرفوعة لأن الطبراني قال في الاوسط لم يرفعه عن شعبة الأبيحي بن كثير قال الحافظ ورواه أبو إسحق المزكي في الجزء الثاني بخروج الدارقطني له من طريق روح بن القاسم عن شعبة وقال تفرد به عيسى بن شعيب عن روح بن القاسم ورجح الدارقطني في العلل الرواية الموقوفة قال النووي في الاذكار حديث أبي سعيد هذا ضعيف الإسناد موقوف ومرفوعا قال الحافظ أما المرفوع فيمكن أن يضعف بالاختلاف والشذوذ وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته ورجاله رجال الصحيحين فلا معنى لحكمه عليه بالضعف والحديث يدل على استحباب الدعاء المذكور ولم يصح من أحاديث الدعاء في الوضوء غيره وأما ما ذكره أصحابنا والشافعية في كتبهم من الدعاء عند كل عضو كقولهم يم يقال عند غسل الوجه اللهم يفض وجهي الخ

كما يباع نسوة من الانصار على أن لا يخنن ويا بيع ناسا من فقراء المهاجرين على أن لا يسألوا الناس شيئا فكان أحدهم يسقط سوطه فيمزل عن فرسه فيأخذه ولا يسأل أحدا رواه ابن ماجه في سننه وقد دلت على به الكتاب العزيز كما قال تعالى ان الذين يبايعونك إنما يبايعون الله فأنما يبيعتهم فأنما ينسكت على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرا عظيما وقوله تعالى إذا جاءك المؤمنات يبايعنك الآية وما لا شك فيه ولا شبهة أنه إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل على سبيل العبادة والاحتمام بشأنه فإنه لا ينزل عن كونه سنة في الدين بقي أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان خليفة الله في أرضه وعالميا أنزله الله تعالى من القرآن والحكمة معلما للكتاب والسنة مزكيا للامة فما فعله على جهة الخلافة كان سنة للعقلاء وما فعله على جهة كونه معلما للكتاب والحكمة ومزكيا للامة كان سنة للعلماء الراشدين وهذا صحيح البخاري شاهد على أنه صلى الله عليه وآله وسلم اشترط على من يرضع بمبايعته والنصح لكل مسلم وأنه يبيع قوم من الانصار فاشترط أن لا يخافوا في الله لومة لائم ويقولوا بالحق حيث كانوا فكان أحدهم يجاهر الأضرأ والمسلوك بالدردو الانكار إلى غير ذلك وكل ذلك من باب التزكية والامر



بالمرووف والتهنى عن المنكر فالبيعة على أقسام منها بيعة الخلافة ومنها ١٦٩ بيعة الاسلام ومنها بيعة القسطنطين

التقوى ومنها بيعة الهجرة والجهاد ومنها بيعة التوفيق في الجهاد وكانت بيعة الاسلام متروكة في زمن الخلفاء أما في زمن الراشدين منهم فلان دخول الناس في الاسلام في أيامهم كان غالباً بالقهر والسيف لا بالتألف وإظهار البرهان ولا طوعاً ولا رغبة وأما في زمن غيرهم فلأنهم كانوا في الأكثر ظلمة فسقة لا يمتثلون وكذلك بيعة القسطنطين يحصل التقوى كانت متروكة أما في زمان الخلفاء الراشدين فلكثرة الصحابة الذين استشاروا بصحة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتأدبوا في حضرته فكانوا لا يجتاجون إلى بيعة الخلفاء وأما في زمن غيرهم فخوفهم فقرضهم اقتراح الكلمة وأن يظن بهم مبيعة الخلافة فتهيج القنن ثم لما درس هذا في الخلفاء انهم أكابر العلماء والمشايخ الفرصة وتذكروا بسنة البيعة وأما الذي اعتاده الصوفية من مبايعة المتصوفين ففيه ما يقبل وما يرد ويظهر ذلك بعرضها على الكتاب والسنة فما وافق منها الكتاب والسنة فهو الصواب وما خالفها فهو الخطأ والتميز وإنما هذه البيعة سنة وليست بواجبة لأن الناس بايعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقرؤا به إلى الله تعالى ولم يدل دليل على تأييد تاركها ولم ينكر أحد

فقال الرافعي وغيره ورد في الدعوات الاثر عن الصالحين وقال النووي في الروضة هذا الدعاء لأصله وقال ابن الصلاح لا يصح فيه حديث وقال الحافظ روى فيه من طرق عن علي ثلاث ضعيفة جداً وأوردها المستغفري في الدعوات وابن عساكر في أماليه وهو من رواية أحمد بن مصعب المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني عن أبي اسحق السبيعي عن علي وفي إسناده من لا يعرف ورواه صاحب مسند القردوس من طريق أبي زرعة الرازي عن أحمد بن عبد الله بن داود وسأله بإسناده إلى علي ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس بن مالك وفيه عباد بن صهيب وهو متروك ورواه المستغفري أيضاً من حديث البراء بن عازب وأنس بطوله وإسناده وأهول كنهه وفق عباد بن يحيى بن معين وثني عنه الكذب أحمد بن حنبل وصدقه أبو داود وتركه الباقون قال ابن القيم في الهدى ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوءه شيئاً غير التسمية وكل حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه في كذب مخلق لم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً منه ولا علمه لاشبه ولا يثبت عنه غير التسمية في أوله وقوله أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين في آخره

#### \*(باب الموالاة في الوضوء)\*

(عن خالد بن معدان عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي في ظهر قدمه مائة قدر الدرهم لم يصبه الماء فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يعيد الوضوء رواه أحمد وأبو داود ويزاد والصلاة قال الأثرم قلت لأحمد هذا إسناده جيد قال جيد وعن عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ فترك موضع طهر على قدميه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ارجع فأحسن وضوءك قال فرجع فتوضأ ثم صلى رواه أحمد ومسلم ولم يذكر فتوضأ) الحديث الأول أعلاه المنذرى ببقية بن الوليد وقال عن يحيى وهو ضعيف إذا عمن لتدائسه وفي المستدرک تصريح ببقية بالتحديث وقال ابن القطان والبيهقي هو مرسل وقال الحافظ فيه بحث وكأن البحث في ذلك من جهة أن خالد بن معدان لم ير له بل قال عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضوءه وجهالة الصحابي غير قاطعة وعظام كلام الأثرم وبقية الكلام على الحديث أسلفنا في باب غسل الرجلين وحديث عمر قد قدمنا الكلام عليه في ذلك الباب أيضاً وفي الباب عن أنس بن مرفوعة أنه أجد وأبي داود وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني وقد تقدم لفظه هناك أيضاً والحديث الأول يدل على وجوب إعادة الوضوء من أوله على من ترك من غسل أعضائه مثل ذلك المقدار والحديث الثاني لا يدل على وجوب إعادة لانه أمره فيه بالإحسان لا بالاعادة والإحسان يحصل بمجرد اسباغ غسل ذلك العضو وكذلك حديث أنس لم يأمر فيه بشي من الإحسان فالحديث الأول

٢٢ ل من الأئمة على من تركه فإمكان كالاتفاق على أنها ليست بواجبة بشرط من يأخذ البيعة أو ورأى أحدا

السكنة الباطنة وازالة الرذائل واكتساب الحايقة متقيدا بظاهر القرآن الكريم والحديث الشريف ومن لم يكن عالما بما عاملا به جيمها لا يتصور منه ذلك أبدا وقد انفقت كلمة المشايخ على أن لا يتكلم على الناس من كتب الحديث وقرأ القرآن وثانيها العدالة والتقوى والصديق والفضيل فيجب أن يكون محبة تباعن الكبار غير مصر على الصغائر ثالثها أن يكون زاهدا في الدنيا راغبيا في الآخرة مواظبا على الطاعات المؤكدة والاذكار المأثورة المذكورة في صحاح الاحاديث مواظبا على تعلق القلب بالله سبحانه رابعها أن يكون آسرا بالمعروف ناهيا عن المنكر مستبدا برأيه لانهمة ليس له رأى ولا أمر ذا صرواة وعقل تام يعتمد عليه في كل ما يأمر به وينهى عنه قال تعالى من ترضون فما ظنك بصاحب البهية خامسها أن يكون صاحب العلم بالكتاب والسنة وتأديب بهم دهر اطويلا وأخدمتهم العلم الظاهر والنور الباطن والسكنة وهذا ان سئنه الله جرت بأن الرجل لا يفلح الا اذا رأى المفلحين ولا يشترط في ذلك ظهور الكرامات وخوارق العادات ولا ترك الاكتساب لان الاول عمرة الجاهليات لا شرط النكال والثاني محضات

لأن الغرض من البهية أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر وارشاده الى تحصيل يدل على مذهب من قال بوجوب الموالاة لان الامر بالاعادة للوضوء كاملا لا الاخلال بها بترك اللمعة وهو الاوزاعي ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي في قول له والحديث الثاني وحديث أنس السابق يدلان على مذهب من قال بعدم الوجوب وهم العترة وأبو حنيفة والشافعي في قوله له والتمسك لوجوب الموالاة بحديث ابن عمر وأبي بن كعب أنه صلى الله عليه وسلم توشأ على الولاء وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به أظهر من التمسك بما ذكره المصنف في الباب لولا أنه غير صالح للاحتجاج كما عرفنا في شرح حديث عثمان لاسيما زيادة قوله لا يقبل الله الصلاة الا به وقد روى باللفظ هذا الذي افترض الله عليه بعد أن توشأ مرة ولكنه قال ابن ابي حاتم سألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال حديث واه منكر ضعيف وقال مرة لا أصل له وامتنع من قراءته ورواه الدارقطني في غرائب مالك قال الحافظ ولم يروه مالك قط وروى باللفظ هذا وضوء لا يقبل الله غيره أخرجه ابن السكن في صحيحه من حديث أنس وقد اجيب عن الحديث على تسليم صلاحية الاحتجاج بان الاشارة هي الى ذات الفعل مجردة عن الهيئة والزمان والالزم وجوبها ولم يقل به أحد

هـ (باب جواز المعافاة في الوضوء)

عن المغيرة بن شعبه انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر وأنه ذهب لحاجة له وان مغيرة جعل يصب الماء عليه وهو يتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ومسح على الخفين أخرجه الحديث اتفقا عليه بالنظر كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فقال لي يا مغيرة خذ الادوة فاخذتها ثم خرجت معه وانطلق حتى تواري عني حتى قضى حاجته ثم جاء وعليه حبة شامية ضيقة الكمين فذهب يخرج يده من كمينها فضاقت فخرج يده من أسفلها فصببت عليه فتوضأ وضوءا للصلاة ثم مسح على خفيه الحديث يدل على جواز الاستعانة بالغير في الوضوء وقد قال بكرائهم بالاعترة والفقهاء قال في البحر والعب جاز اجماعا انصبوا عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ وقال الغزالي وغيره من أصحاب الشافعي انه انما استعان به لا بسبل ضيق الكمين وانكره ابن الصلاح وقال الحديث يدل على الاستعانة مطلقا لانه غسل وجهه أيضا وهو يصب عليه وذكر بعض الفقهاء ان الاستعانة كانت بالسفر فأراد أن لا يتأخر عن الرفقة قال الحافظ في التلخيص وفيه نظر واستدل من قال بكرائهم الاستعانة بقوله صلى الله عليه وسلم لعمر وقد بادري صاحب المسألة على يديه انما الاستعانة في وضوء واحد قال النووي في شرح المذهب هذا حديث باطل لا أصل له وقد أخرجه البرز وأبو يعلى في مسنده من طريق النضر بن منصور عن أبي الجنوب عتبة بن علقمة والنضر ضعيف مجهول لا يحتج به قال عثمان الدارمي قالت لابن معين النضر بن منصور عن أبي الجنوب وعنه ابن أبي معشر تعرفه قال هؤلاء همالة الخطيب واستدلوا أيضا بحديث ابن عباس قال

وأما تقرر لا هذا عرف ما هو ساف عما هو كد رفاً لديدين عليه ولا تامة الى ١٧١ غير ما ذكرنا والله التوفيق وحديث

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكل طهوره الى أحد أخرجه ابن ماجه والدارقطني وفيه مطهر بن الهيثم وهو ضعيف وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم استعان باسامة بن زيد في صب الماء على يديه في الصحابين وأنه استعان بالربيع بنت معوذتي صب الماء على يديه أخرجه الدارقي وابن ماجه وأبو مسلم الكجي من حديثه وأوزاه ابن الصلاح الى أبي داود والترمذي قال الحافظ وأيس في رواية أبي داود الا أنها أحضرت له الماء مسبب وأما الترمذي فلم يتعرض فيه لالمام بالكلية نعم في المسند ركه انها صبت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الماء فنوضاً وقال له السكبي فسكت وروى ابن ماجه عن أم عياش انها قالت كنت أوضي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قائمة وهو قاعد قال الحافظ واسناده ضعيف واستعان في الصب بصقوان بن عسال وسياقي وغاية ما في هذه الاحاديث الاستعانة بالغير على صب الماء وقد عرفت انه يجمع على جوازه وأنه لا كراهة فيه انما النزاع في الاستعانة بالغير على غسل أعضاء الوضوء والاحاديث التي فيها ذكر عدم الاستعانة لاشك في ضعفها ولكنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه وكل غسل أعضاء وضوئه الى أحد وكذلك لم يأت من أقواله ما يدل على جواز ذلك بل فيها أمر المعلمين بأن يغسلوا وكل أحد منهم ما ورد بالوضوء فن قال انه يجزى عن المكلف نيابة غيره في هذا الواجب فعليه الدائم فالظاهر ما ذهبت اليه الظاهرية من عدم الاجزاء وليس المطلوب مجرد الاثر كما قال بعضهم بل ملاحظة لتأثير في الامور التكليفية أعسر لا بد منه لان تعاقب الطلب لشيئ بذات قاض يلزوم ايجادها له وقيامه به الغلة وشرعا لا دليل يدل على عدم اللزوم فما وجد من ذلك محال فالهذه الكلية فلذلك (وعن صقوان بن عسال قال صببت الماء على النبي صلى الله عليه وسلم في السفر والحضر في الوضوء رواه ابن ماجه) الحديث أخرجه البخاري في التاريخ الكبير قال الحافظ وفيه ضعف قلت واعل وجه الضعف كونه في اسناده حديثه بن أبي حذيفة وهو يدل على جواز الاستعانة بالغير في الصب وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله

### \* (باب المنديل بعد الوضوء والغسل) \*

(عن قيس بن سعد قال زارنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في منزلنا فامر له سعد بغسل فوضع له فاغسل ثم ناوله مطهرة مصبوغة برقع قران أو ورس فاشتمل بها ارواه أحمد وابن ماجه وأبو داود) الحديث تمامه فالتحفي بها حتى رؤى أثر الورس على عنقه ولانظ ابن ماجه فكأنه أنظر الى أثر الورس على عنقه وأخرجه أيضاً النسائي في عمل اليوم والليل قال الحافظ واختلف في وصله وارسله ورجال اسناد أبي وادرجال الصحيح وصرح فيه الوليد بالسماح ومع ذلك فذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعف والحديث يدل على عدم كراهة التنسيف وقد قال بذلك الحسن بن علي وأنس وعثمان والثوري ومالك وتمسكوا بالحديث وقال عمر وابن أبي ليلى والامام يحيى والهادوية بكروه

الباب رجال اسناده كلهم شاميون وفيه التحديث والاختبار والنعمة وفيه رواية قاض عن قاض أبو ادريس وعبادة ورواية من رآه عليه الصلاة والسلام عن رآه لان أبا ادريس له رؤية وأخرجه البخاري أيضاً في المغازي والاحكام وفي وفود الانصار وفي الحدود ومسلم في الحدود أيضاً والترمذي والنسائي وآفاظهم مختلفة (عن أبي سعيد) سعد ابن مالك بن سنان الخزرجي الانصاري (الحدري) بضم الخاء وسكون الدال نسبة الى خدرة جده الاعلى أو بطن المتوفى بالمدينة سنة أربع وستين أو أربع وستين وله في البخاري ستة وستون حديثاً زاد في رواية أبي ذر (رضي الله عنه) انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يوشك) بكسر المعجمة وقبجه الغة رديئة وهي من أفعال المقاربة أي يقرب (أن يكون خير مال المسلم غنماً) الغنم اسم مؤنث موضوع للجنس (يتبع بها) بالانشيد من اتبع اتباعاً ويجوز من تبع تبع أي يتبع بالغنم (شعف) بفتح شين جمع شعفة بالتحريك أي رؤس (الجبال ومواقع) بكسر القاف أي مواضع نزول (القطر) أي المطر والمراد بذلك بطون الاودية والصحارى خصه ما بالذكر لانهم

مطيار المري (يفر) أي حال كونه يهرب (بدينه) أي بسببه أو مع دينه (عن الفتن) ابتداءً أو بجمعة أو بجمعة ضيقة والاول أولى

كفاية بحسب الحال والامكان  
واختلف فيها عند عدمها فذهب  
الشافعي فنصلى العصبة لتعلمه  
وتعليمه وعبادته وادبه وتحسين  
خلقه به لم واحتمال وتواضع  
ومعرفة احكام لازمة وتكثير  
سواد المسلمين وعبادة من يرضهم  
وتشجيع جنازتهم وحضور الجمعة  
والجماعات واختار آخرون العزلة  
للسلامة المحقة وليعمل بما علم  
ويأمن بدوام ذكره فبالعصبة  
والعزلة كمال المرء نعم تجب العزلة  
لأفقيهه لا يسلم دينه بالعصبة  
وتجب العصبة لمن عرف الحق  
فاتبعه والباطل فاجتنبهه  
وتجب على من جهل ذلك بتعليمه  
قلت والحق ان العصبة والعزلة  
تفاوتان بحسب الأشخاص  
والاحوال فتم من تصلح له  
العصبة ومنهم من ينبغي له العزلة  
ولكل وجهة هو موليها واسناد  
رجال هذا الحديث كاهم مدنيون  
وفيه صحابي ابن صحابي وهو من  
أفراد البخاري عن مسلم وقد  
رواه البخاري أيضا في الفتن  
والرفاق وعلامات النبوة وكتاب  
الفتن أبقى المواضع به وكلام  
الحافظ عليه مستوفى هنالك في  
فتح الباري وأخرجه أبو داود  
والنسائي (عن عائشة) أم  
المؤمنين (رضي الله عنها) قالت  
كان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم إذا أمرهم أي الناس  
بفعل (أمرهم) كذا في معظم  
الروايات ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة (من الاعمال بما) وفي رواية أي الوقت ما (بطريقون)

واسد لواءه ابن شاهين في النامخ والمنسوخ عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لم يكن يمسح وجهه بالندى بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا عمر ولا علي ولا ابن  
 مسعود قال الحافظ واسناده ضعيف وفي الترمذي ما يعارضه من حديث عائشة قالت  
 كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقه ينشف بها بعد الوضوء وفيه أبو معاذ وهو ضعيف  
 وقال الترمذي بعد ان روى الحديث ليس بالقائم ولا يصح فيه شيء وأخرجه الحاكم  
 وأخرج الترمذي من حديث معاذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ مسح  
 وجهه بطرف ثوبه قال الحافظ واسناده ضعيف وفي الباب عن سلمان أخرجه ابن ماجه  
 قال ابن أبي حاتم وروى عن أنس ولا يثبت ان يكون مسندا ورواه البيهقي عن أنس عن  
 أبي بكر وقال المحفوظ المرسل وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفا على أنس والخطيب مرفوعا  
 كلاهما من طريقين عن رزيق عن أنس وفي الباب حديث اذا توضأتم فلا تنفصوا  
 ايديكم فانهم اروح الشيطان ذكره ابن أبي حاتم في كتاب العمل من حديث البخاري بن  
 عبيد عن أبيه عن أبي هريرة وزاد في أوله اذا توضأتم فأشربوا أعينكم من الماء ورواه  
 ابن حبان في الضعفاء في ترجمة البخاري بن عبيد وقال لا يحل الاحتجاج به ولم يقر به  
 البخاري فقد رواه ابن طاهر في صفوة التصوف من طريق بن أبي السري وقال ابن  
 الصلاح لم أجدها نافي جماعة اعتمدوا بالبحث عن حاله أصلا وتبعه النووي قوله بغسل  
 بضم الغين اسم لما الذي يغتسل به ذكره في النهاية قوله ملحفة بكسر الميم

\*(أبواب المسح على الخفين)\*

\*(باب في شريعة)\*

(عن جرير أنه قال ثم توضأ ومسح على خفيه فقبل له فذهل هكذا قال نعم رأيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال ابراهيم فكان يحجبهم هذا الحديث  
 لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة متفق عليه) ورواه أبو داود وزاد فقال جرير لما  
 سئل هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها ما أسألت الا بعد المائدة وكذلك رواه الترمذي  
 من طريق شهر بن حوشب قال فقلت له أقبل المائدة أم بعد ها فقال جرير ما أسألت الا  
 بعد المائدة وعند الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير أنه كان في حجة الوداع قال  
 الترمذي هذا حديث مفسر لان بعض من أفكر المسح على الخفين تأول مسح النبي صلى  
 الله عليه وسلم على الخفين انه كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوخا  
 والحديث يدل على مشروعية المسح على الخفين وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال  
 ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم انكاره فقد  
 روى عنه انه قال ابن عبد البر لا أعلم من روى عن أحد من فقهاء السلف انكاره الا  
 عن مالك مع ان الروايات الصحيحة مصرحة عنه بأبانه وقد أشار الشافعي في الأم الى  
 انكار ذلك على المالكية والمعروف المستقر عندهم الآن قولان الجواز مطلقا لانيهما

الدوام عليه غير العمل مادام عليه صاحبه وان قل ولا يخفى أن الكثرة ١٧٣ تؤدي الى القطع والقاطع في صورة

للمسافر دون المقيم وعن ابن نافع في المبسوطه ان ما كان ما كان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع افتائه بالجواز قال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل المسيح على الخفين أو نزعهما وغسل القدمين والذي أختاره أن المسيح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض قال وأحياء ما طعن فيه الخالفون من السنن أفضل من تركه انتهى قال النووي في شرح مسلم وقد روى المسيح على الخفين خلافاً لا يخصص من الصحابة قال الحسن حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين آخر جهته ابن أبي شيبه قال الحفاظ في الفتح وقد صرح بجمع من الحفاظ بأن المسيح على الخفين متواتر وجمع بعضهم روايته بخاروز الثمانين منهم العشرة وقال الامام أحمد فيه أربعون حديثاً عن الصحابة بأربع فروع وقال ابن أبي حاتم فيه عن أحمد وأربعين وقال ابن عبد البر في الاستذكار روى عن النبي صلى الله عليه وسلم المسيح على الخفين نحو أربعين من الصحابة وذكر أبو القاسم بن منده أسماء من رواه في ثلثة فم كانوا ثمانين صحابياً وذكر الترمذي والبيهقي في سننهما منهم جماعة وقد نسب القول بجمع الخفين الى جميع الصحابة كما تقدم عن ابن المبارك وما روى عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة من أنكار المسيح فقال ابن عبد البر لا يثبت قال أحمد لا يصح حديث أبي هريرة في أنكار المسيح وهو باطل وقد روى الدارقطني عن عائشة القول بالمسح وما أخرجه ابن أبي شيبه عن علي أنه قال سبق الكتاب للخفين فهو منقطع وقد روى عنه مسلم والنسائي القول به بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وما روى عن عائشة أنها قالت لأن أنقطع رجلي أحب الي من أن أمسح عليهما فنهى محمد بن مهاجر قال ابن حبان كان يضع الحديث وأما القصة التي ساقها الأمير الحسين في الشفاء وفيها المراجعة الطويلة بين علي وعرواستشهاد علي لاثنتين وعشرين من الصحابة فشهدوا بأن المسيح كان قبل المائدة فقال ابن بهران لم أر هذه القصة في شيء من كتب الحديث ويدل لعدم صحته عندنا أن الامام المهدي نسب القول بجمع الخفين في البحر الى علي عليه السلام وذهبت العترة جميعاً والامامية والخوارج وأبو بكر بن داود الظاهري الى أنه لا يجوز المسح عن غسل الرجلين واسدلو باباً المائدة بقوله صلى الله عليه وسلم إن علمه واغسل رجلك ولنذكر المسيح وقوله بعد غسلهما لا يقبل الله الصلاة من دونه وقوله ويل للأعقاب من النار قالوا والاختبار بجمع الخفين منسوخة بالمائدة وأجيب عن ذلك اما الآية فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم المسح بعدها كما في حديث جرير المذكور في الباب وأما حديث واغسل رجلك فغاية ما فيه الاصر بالغسل وليس فيه ما يشعر بالقصر ولو سلم وجود ما يدل على ذلك لكان مخصصاً بحديث المسيح المتواتر وأما حديث لا يقبل الله الصلاة الا بعدونه فلا ينتمى للاحتجاج به فكيف يصلح له ارضاء الاحاديث المتواترة مع انما نفيدهم بهذا اللفظ من وجهه بعدد وأما حديث ويل للأعقاب من النار

ناقض العهد فاهمهم الثانية جواب أول للشرط والثاني قوله (قالوا انما السنا كهيمتك) بفتح الهاء أى ليس حالنا كذلك وعين بالهمزة تأكيذا وقال المكرماني الهمزة للحالة والصورة وليس المراد نفي تشبيه ذواتهم بحالته عليه السلام فلا بد من تأويل في أحد الطرفين فقبل المراد من هيمتك كذا أى كذا نك أو كنفسك (بارسول الله ان الله) تعالى (قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر) منه والمعنى والله أعلم أى حال ينسبك وبين الذنوب فلا تأنيب الا ان الغفر المستر وهو ما بين العبد والذنوب وما بين الذنوب وعقوبته فاللائق بالانبياء الاول وبأهمهم الثاني قاله البرماوى وقال غير المراد منه ترك الاولى والافضل بالدول الى الفاضل وترك الافضل كانه ذنب لخالقة قدر الانبياء عليهم السلام (في غضب حتى يعرف) بالفظ المضارع والمراد منه الحال وفي بعض النسخ في غضب حتى عرف (الغضب) بالرفع (في وجهه) الكريم (ثم يقول ان اتاكم واعلمكم بالله) عز وجل (انا) كنهم قالوا أنت مغفور لك لا تحتاج الى عمل ومع ذلك تواظب على الاعمال فكيف ينما مع كثرة ذنوبنا فرد عليهم بقوله أنا أولى بالعمل لاني اتاكم وأعلمكم وأشار بالاول الى كماله بالقوة العلمية

وبالثاني الى القوة العلمية ولا يرد أن السياق يقتضي تفصيلاً على مخاطبين فيماد كروا ليس هو منهم قطعاً وقد قد شيرط استهجال



بجورد التوضيح فباز كمن الشرط  
هذا الاغنياء يجوز في هذا المعنى ان  
تضيفه الى جماعة هو أحد هم  
مخوئين عليه الصلاة والسلام  
أنضل قرينش وان تضيفه الى  
جماعة من جنسه ليس داخل  
فيهم فمخو يوسف أحسن اخوته  
وان تضيفه الى غير جماعة فهو  
فلان أعلم بعدا أى أعلم من سواء  
وهو مختص بمن بعد ادلائها  
مسكنه أو منشؤه وهذا الحديث  
كما قاله الحافظ من افراد المصنف  
وهو من غرائب الصحيح لأعرفه  
الامن هذا الوجه فهو مشهور  
عن هشام فرد مطلق من حديثه  
عن أبيه عن عائشة ورواه كاهم  
اجلاء ما بين بخارى ومذنى وكوفى  
وفي هذا الحديث فوائد الاولى  
ان الاعمال الصالحة ترقى صاحبها  
الى المراتب السنية من رفع  
الدراجات وهو الخطيئات لانه  
صلى الله عليه وآله وسلم لم ينكر  
عليهم استدلالهم ولا تعليمهم  
من هذه الجهة بل من الجهة  
الاشرى الثانية ان العبد اذا  
بلغ الغاية فى العبادة وعمراته كان  
ذلك أدعى لى الى المواظبة عليها  
استمقاء النعمة واستزادة لها  
بالتشكر عليها المثابرة الوقوف  
عند ما حد الشارح من عزية  
ورخصة واعتقاد ان الاخذ  
بالأرفق الموافق للشرع أولى من  
الاشق المخالف له الرابعة ان  
الاولى من العبادة التمسك

فهو وعيد لمن مسح وجهه ولم يغسلها ما لم يرد في المسح على الخفين فان قلت هو عام فلا  
ينصر على السبب قلت لأنتم تقولون ان مسح على الخفين فانه يدع رجلاه كماه ولا بدع  
العقب فقط سلة افاحديث المسح على الخفين مخصوصة بالمسح من ذلك الوعيد وأما دعوى  
النسخ فالجواب ان الآية عامة أو مطلقة باعتبارها على ليس الخلف وعدمه فتكون  
أحاديث الخفين مخصوصة أو مقيدة فلا نسخ وقد تقرر في الاصول رجحان القول ببقاء  
العام على الخاص مطلقا وأما من يذهب الى أن العام المتأخر ناسخ فلا يتم ذلك الا بعد  
تصحیح تأخر الآية وعدم وقوع المسح بعدها وحديث جري نرض في موضع النزاع  
والقدح في جري بقاءه فارق عليا ممنوع فانه لم يفارقه وانما احتبس عنه بعد ارساله الى  
معاوية لا عذرا على أنه قد نقل الى الامام الحافظ محمد بن ابراهيم الوزير الاجماع على قبول  
رواية فاسق الزاويل في عواصمه وقواصمه من عشر طرق ونقل الاجماع أيضا من  
طرق اكابر ائمة الآل وأتباعهم على قبول رواية الصحابة قبل الفتنة وبعدها  
فلاستترواح الى الخسوص عن أحاديث المسح بالقدح في ذلك الختباي الجليل يذهب  
الامر مما لم يقل به أحد من العترة وأتباعهم وسائر علماء الاسلام وصريح الحافظ  
في الفتح بأن آية المائدة نزلت في غزوة المريسيع وحديث المغيرة الذي تقدم وسيأتي  
كان في غزوة تبوك وتبوك متأخرة بالاتفاق وقد صرح أبو داود في سننه بأن حديث  
المغيرة في غزوة تبوك وقد ذكر البزار ان حديث المغيرة هذا رواه عنه ستون رجلا واعلم  
أن في المقام مانعا من دعوى النسخ لم يقبله أحد في معانيه وهو أن الموضوع ثابت  
قبل نزول المائدة بالاتفاق فان كان المسح على الخفين ثابتا قبل نزولها فهو ردها  
بتقرير أحد الاخرين اعنى الغسل مع عدم التعرض للآخر وهو المسح لا يوجب نسخ  
المسح على الخفين لاسيما اذا صح ما قاله البعض من أن قراءة الجسر في قوله في الآية  
وأرجلكم مرا دهم اصح الخفين وأما اذا كان المسح غير ثابت قبل نزولها فلا نسخ  
بالقطع نعم يمكن أن يقال على التفسير الاول ان الاصر بالغسل نهى عن ضده والمسح  
على الخفين من أضداد الغسل المأمور به لئلا يكون الاصر بالشيء نهيا عن ضده محال  
نزاع واختلاف وكذلك كون المسح على الخفين ضد الغسل وما كان بهذه المثابة حقيق  
بأن لا يعمل عليه لاسيما في ابطال مثل هذه السنن التي سطعت أنوار شمسها في سما  
السريرة المطهرة والعقبة الكوثر وفي هذه المسئلة نسبة القول بعدم اجراء المسح  
على الخفين الى جميع العترة المطهرة كإفعله الامام المهدي في البحر وانكته به من الخطب  
بأن امامهم وسيدهم أمير المؤمنين على بن ابي طالب من القائدين بالمسح على الخفين  
وأيضا هو اجماع ظني وقد صرح جماعة من الائمة منهم الامام يحيى بن حمزة بأنهم يجوز  
مخالفة ما أيضا فاجتمع اجماع جميعهم وقد تفرقوا في البسيطة وسكنوا الاقاليم المتباعدة  
وعذرت كل واحد منهم بذهب أهل بلده فعرفة اجماعهم في جانب التعذر وأيضا

ولاظهر ابقى الخامسة التنبية على شدة رغبة الصحابة في العبادات وظاهروا ١٧٥ الازيد من اثار السادسة مشروعية

الغضب عند مخالفة الامر الشرعي والانكار على الساذق المتأهل لفهم المعنى اذا قصر في الفهم تحريضه على التيقظ السابعة جواز تحدث المرأة بمسألة من فضل بحسب الحاجة لذلك عند الامن من المباشرة والتعاضد المأمنة بيان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رتبة الكمال الانساني لانه منحصر في الحكمتين العلمية والعملية وقد أشار الى الاولى بقوله اعلمكم والى الثانية بقوله اتقواكم ووقع عند أبي نعيم لانا بزيادة الامانة كيد وفي رواية أبي اسامة عند الاسماعيلي والله ان أبركم واتقاكم انا (عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال يدخل اهل الجنة الجنة) أى فيم او عبر بالمضارع العاوى عن سين الاستقبال المنحصر الحال لتحقيق وقوع الادخال (و) يدخل (أهل النار النار) بعد دخولهم فيها (يقول الله تعالى) وفي رواية عز وجل لا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم (من) أى الذى (كان في قلبه) زيادة على أصل التوحيد (مقال حبة) بفتح الحاء المهملة ويشهد له ذلك قوله اخرجوا من النار من قال لا اله الا الله وعمل من الخير ما ين كذا أى مقدار حبة طائلة (من خردل) حاصل (من ايمان) بالتمهيد في هذا التقابل لانهما باعتبار انهما الزيادة على ما يكفي لادن الايمان بعبء ما يجب الايمان به

لا يخفى على المنصف ماورد على اجماع الامة من الايرادات التى لا يصح كاد ينتمض معها للجمعية بعد تسليم امكانه ووقوعه وانتفاء جمعية الاعم يستلزم انتفاء جمعية الاخص والله صرح بشروط وصفات وفي وقته اختلاف وسيد كرام المنصف ترجمه الله جميع ذلك وانكف نعل من ادم يغشى الكعبيين والجرموق أكبر منه يلبس فوقه والجورب أكبر من الجرموق (وعن عبد الله بن عمران سعدا حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يمسح على الخفين وان ابن عمر سأل عن ذلك عمر فقال نعم اذا حدثك سعد عن النبي صلى الله

عليه وسلم شما فلا تسأل عنه غيره رواه أحمد والبخاري وفيه دليل على قبول خبر الواحد الحديث أخرجه أحمد أيضاً من طريق أخرى عن ابن عمر وفيه ما قال رأيت سعد بن أبي وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين توضع فأنكرت ذلك عليه فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد سأل أباك فذكر القصة ورواه ابن خزيمة أيضاً عن ابن عمر بنحوه وفيه ان عمر قال كما ونحن مع نبينا يمسح على خفافنا لا نرى بذلك بأساً قوله فلا تسأل عنه غيره قال الحافظ فيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح اذا اجتمعت في الراوى كانت من جملة القرائن التى اذا حقت خبر الواحد قامت مقام الاشخاص المتعددة وقد تفيد العلم عند البعض دون البعض وعلى ان عمر كان يقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف انما كان عند وقوع ريبه في بعض المواضع قال وفيه ان الصحابي قديم الصحبة قد يخفى عليه من الامور الجلية في الشرع ما يطاع عليه غيره لان ابن عمر انكر المسح على الخفين مع قديم صحبته وكثرة روايته وقد روى القصة في الموطأ أيضاً الحديث يدل على المسح على الخفين وقد تقدم الكلام عليه في الذى قبله (وعن المغيرة بن شعبه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ففقد حاجته ثم توضع فمسح على خفيه ثم أتى رسول الله أنسيت قال بل

أنت نسيت بهذا أمرني ربي عز وجل رواه أحمد وأبو داود وقال الحسن البصري روى المسح سبعون نفساً فعلا منه وقولا) الحديث اسناده صحيح ولم يتكلم عليه أبو داود ولا المنذري في تحريج السنن ولا غيره وما وقد رواه أبو داود في الطهارة عن هبة بن خالد عن همام بن عن قناد عن الحسن وعن زرارة بن اوفى كلاهما عن المغيرة وفي رواية أبي عيا الرملى عن أبي داود عن الحسن بن أعين عن زرارة بن اوفى عن المغيرة وهؤلاء كلهم رجال الصحيح وما يظن من تدليس الحسن قد ارتفع عما بعبء زرارة له وقد تقدم الكلام عليه في اول الباب

\* (باب المسح على الموقين وعلى الجوربين والنعلين جميعاً) \*

(عن بلال قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الموقين والخارجين رواه أحمد ولا يداود كان يخرج يقضى حاجته فاتم به بالماء فمضوا و يمسح على عمامته وموقعه واسجد بن منصور في سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امسحوا على النضيف والموقين وعن المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من ايمان) بالتمهيد في هذا التقابل لانهما باعتبار انهما الزيادة على ما يكفي لادن الايمان بعبء ما يجب الايمان به



كافي لأن علم من عرف الشريعة إذا أراد من ١٧٦ الايمان الحقيقية المعهودة وفي رواية الاصل في الجوى والمستقل من

نوضا ومسح على الجور بين والنهالين رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي حديث  
بلال أخرجه أيضا الترمذي والطبراني وأخرجه الضياء في المختارة باللفظ الاول وحديث  
المغيرة قال أبو داود كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف عن  
المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين قال أبو داود ومسح على الجور بين  
علي بن أبي طالب وابن مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وسهل بن سعد  
وعمر بن حريث وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس قال وروى هذا الحديث  
عن أبي موسى الأشعري وليس بالتصلي ولا بالقوى ولكنه أخرجه عنه ابن ماجه وأما  
قال أبو داود أنه ليس بمسح لانه رواه الضياء بن عبد الرحمن عن أبي موسى قال البيهقي  
لم يثبت ما معه من أبي موسى وإنما قال ليس بالقوى لأن في اسناده عيسى بن سنان ضعف  
لا يثبت به وقد ضعفه يحيى بن معين وفي الباب عن ابن عباس عن عبد الله بن أبي  
أوس عند أبي داود باللفظ أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم نوضا ومسح على نعليه وعلى  
ابن أبي طالب عند ابن خزيمة وأحمد بن عبيد الصغار وعن أنس عند البيهقي والحديث  
بجميع رواياته يدل على جواز المسح على الموقين وهما ضرب من الخفاف قاله ابن سبويه  
والأزهري وهو مقطوع الساقين قاله في الضياء وقال الجوهري الموق الذي يابس فوق  
الخف قبل وهو عربي وقيل فارسي معرب وعلى جواز المسح على الخمار وهو العمامة كما  
قاله المنذوي وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز المسح على العمامة وعلى جواز  
المسح على النصف وهو أيضا الخمار قاله في الضياء وعلى جواز المسح على الجورب وهو  
لقافة الرجل قاله في الضياء والقماموس وقد تقدم أنه الخف الكبير وقد قال بجواز  
المسح عليه من ذكره أبو داود من الصحابة وزاد ابن سبويه النام في شرح الترمذي عند  
الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص وأبو مسعود البصري عقبه بن عمر وقد ذكر في الباب  
الاول أن المسح على الخفين يجمع عليه بين الصحابة وعلى جواز المسح على النعلين قيل  
وأما يجوز على النعلين إذا البسهما فوق الجوربين قال الشافعي ولا يجوز مسح الجوربين  
الآن أن يكونا نعلين يمكن متابعة المشي فيهما

\*(باب اشراط الطهارة قبل الابس)\*

(عن المغيرة بن شعبه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسير فافترقت  
عليه من الاداة فغسل وجهه وغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهويت لأخرج خفيته  
فقال دعهما فاني أدخلهما طاهرين فمسح عليهما مامتاقي عليه ولا يذود عن الخفين فاني  
أدخلت القدمين الطاهرتين وهما طاهرتان فمسح عليهما وعن المغيرة بن شعبه قال قلنا  
يا رسول الله امسح احدنا على الخفين قال نعم اذا دخلهما وهما طاهرتان رواه الجعدي  
في مسنده) حديث المغيرة ورد بالفاظ في الصحيحين وغيرهما هذا احدها وقد ذكرنا فيما  
سلف أنه رواه ستمون صحابيا كما صرح به البزار وأنه في غزوة تبوك وهي بعد المائدة

الايمان بالتعريف ثم ان المراد  
بقوله حبة من غرود التمثيل  
فيكون عبارة في المعرفة لاقى الوزن  
حقيقة لأن الايمان ليس بحسب  
فيحصه الوزن والكيل لكن  
ما يشك من العقول قدير دالى  
تعبير محسوس ليفهم ويشبه به  
ليعلم قاله الخطاطي والتحقيق فيه  
أن يجعل عمل العبد وهو عرض  
في جسم على مقدار العمل عنده  
تعالى ثم يوزن كما صرح به في قوله  
وكان في قلبه من الخير ما يرب  
أو تمثل الاعمال بجواهر فتجعل  
في كفة الحسنة جواهر بعض  
منبرقة وفي كفة السيئات  
جواهر سود مظلمة أو الموزون  
الخطوات وما ثبت من أمور  
الآخرة بالشريعة لا يدخل العمل  
فيه وفي رواية تزدل من خير  
وفي هذا الحديث الرد على المرجئة  
لما تضمنه من بيان ضرر المعاصي  
مع الايمان وعلى الماترلة القاديين  
بأن المعاصي موجبة للخلود  
في النار وقد استنبط الغزالي  
من هذا الحديث نجاة من ايقن  
بالايمان وحال بينه وبين النطق به  
الموت قال وأما من قدر على النطق  
ولم يفعل حتى مات مع ايقانه  
بالايمان بقلبه فيحتمل أن يكون  
امتناع منه بمنزلة امتناعه عن  
الصلاة فلا يدخل في النار ويحتمل  
خلافه ورجح غيره الثاني فيحتاج  
الى تأويل قوله في قلبه فيقدر  
فيه محذوف تقديره مضمنا الى  
النطق به مع القدرة عليه ومنشأ الاحتمالين انك لا في أن النطق بالايمان شرط فلا يتم الايمان الا به

وهو مذهب جماعة من العلماء واختاره الامام شمس الدين ونظر الاسلام ١٧٧ أو شرط لأجزاء الاحكام الدينية فقط

وهو مذهب جمهور المحققين  
وهو اختيار الشيخ أبي منصور  
والنصوص معاضدة لذلك قاله  
المحقق التفتازاني (فيخرجون  
منها) أي من النار حال كونهم  
(قد اسودوا) أي صاروا سودا  
كلهم من تأثير النار (فيلقون)  
منها إلى البحر (في نهر الحيا)  
بالقصر لكرية وغيرها أي المطر  
وبه جزم الخطابي (أو الحياة) وهو  
النهر الذي من نخس فيه يحيى  
ورواية الاصيلي الحيا بالماء ولا  
يحدث له والمعنى على الاولى لان  
المعاد كل ما يحصل به الحياة  
وبالمطر تحصل حياة الزرع  
والنبات بخلاف النال فان  
معناه الخلل ولا يخفى بعده عن  
المعنى المراد (فينبئون) ثانيا (كما  
تنبت الحبة) بكسر الطاء وتشديد  
الباء أي كنبات بزر العشب قال  
للجنس أو للعهد والمراد البقلة  
الحقارة لانها تنبت سريرا قال  
أبو المعالي الحطبة بالكسر بنور  
النهار مما ليس بقوة والحب  
هو الخنطة والشعر واحد  
حبة بالفتح أيضا وانما افترقا في  
الجمع (في جانب السيل) لم تر  
خطاب لكل من يتأق منه الرؤية  
(انما يخرج) حال كونها  
(مغمورة) تسر الناظرين وحال  
كونها (ماتوية) أي منعطفة  
مثنوية وهذا مما يزيد الراحين  
حسنا بهتازة وله فالتشبيه  
من حيث الامراع والحسنى

بالاتفاق وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وفي الباب عن علي بن أبي  
طالب رضي الله عنه عند أبي داود وعمر بن الخطاب رضي الله عنه عند ابن أبي شبة  
قوله ثم أهويت أي مدت يدي قال الاصمعي أهويت بالشيء إذا أوأمت به وقال غيره  
أهويت قصدت الهوى من القيام إلى القعود وقيل الأهواء الامالة قوله فاني أدخلتها  
طاهرتين هو يدل على اشتراط الطهارة في اللبس تعليله عدم التزنج بأدخالها طاهرتين  
وهو مقتضى ان ادخالها غير طاهرتين يقتضي التزنج وقد ذهب إلى ذلك الشافعي ومالك  
وأحمد وأصحق وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو ثور وداود  
يجوز اللبس على حدث ثم يكمل طهارته بالجهر ورجلوا الطهارة على الشرعية وخالفهم  
داود فقال المراد اذ لم يكن على رجله نجاسة وقد استدلل به على ان اكمال الطهارة فيهما  
شرط حتى لو غسل احدهما وأدخلها الخلف ثم غسل الاخرى وأدخلها الخلف لم يجز المسح  
سرح بذلك النووي وغيره قال في الفتح عند الاكثر وأجاز الثوري والكوفيون والمزني  
ومطرف وابن المنذر وغيرهم انه يجزئ المسح اذا غسل احدهما وأدخلها الخلف ثم  
الآخرى لصدق انه أدخل كلا من رجله الخلف وهي طاهرة وتعتقب بان الحكم المرتب  
على التفتية غير الحكم المرتب على الوحدة واستضعفه ابن دقيق العيد لان الاحتمال  
باق قال لكن ان ضم اليه دليل يدل على ان الطهارة لا تتبعه صرح بانه لا يتمتع  
أن يعبرهم ثم العبرة عن كون كل واحدة منهما أدخلت طاهرة قال بل ربما يدعى انه  
طاهر في ذلك فان الضمير في قوله أدخلتها يقتضي تعليق الحكم بكل واحدة منهما انهم من  
روى فاني أدخلتها ما وهما طاهرتان قد تمسك بروايته هذا القائل من حيث ان قوله  
أدخلتها يقتضي كل واحدة منهما فقوله وهما طاهرتان يصير حالا من كل واحدة  
فيكون التقدير أدخلت كل واحدة منهما حال طهارتهما (وعن أبي هريرة ان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ومسح على خفيه فقلت يا رسول الله رجل بكلمت نفسيهما  
قال اني أدخلتهما وهما طاهرتان رواه أحمد وعن صفوان بن عسال قال أمرنا يعني النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أن نمسح على الخفين اذا نحن أدخلناهما على طهر فلا اذا سافرنا  
ويوما وبسلة اذا قمنا ولا نخلعهما من غائط ولا بول ولا نوم ولا نخلعهما الا من جنبه رواه  
أحمد وابن خزيمة وقال الخطابي هو صحيح الاسناد الحديث الاول قال في مجمع الزوائد في  
اسماده رجل لم يسم وقد تقدم الكلام على فقهاء الحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي  
والترمذي وابن خزيمة وصححه ورواه الشافعي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني  
والبيهقي وحكى الترمذي عن البخاري انه حديث حسن ومداور على عاصم بن أبي الجود  
وهو صدوق سي الحفظ وقد تابعه جماعة ورواه عنه أكثر من أربعين نقساقاله ابن منده  
والحديث يدل على توقيت المسح بالثلاثة الايام للمسافر واليوم والليل للمقيم وقد  
اختلف الناس في ذلك فقال مالك والليث بن سعد لا وقت للمسح على الخفين ومن لبس

٢٢ نيل بل والمعنى من كان في قلبه معة قال حجة من الايمان يخرج من ذلك الماء نصرا متخيلا كخروج هذه الرميحانة

أيضا في الإيمان وهو من عوالي  
النصارى على مسلم بدرجة  
وأخرجه النسائي أيضا وليس  
هو في الموطأ وهو سنة طاعة من  
الحديث الطويل (وعنه) أي  
عن أبي سعيد سعد بن مالك الخدري  
(رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم) (ولينا)  
بغيره (أنا نأتم رأيت الناس)  
من الرؤيا الحلية على الأظهر أو  
من الرؤية البصرية (يعرضون  
على) أي يظهرون لي (وعلمهم  
بضم) بضم الأولين جمع قبص  
والواو للجمال (منها) أي من  
القمص (ما) أي الذي (يلغ  
الذي) بضم الدال وكسر الدال  
وثبت ما يدعي أنه أطلق في الحديث  
ويؤنس المراءاة والرجل والحديث  
يرد على من خصه به وأول قائل  
هذا يدعي أنه أطلق في الحديث  
مجازا وفي رواية أبي ذر الذي  
بالفتح واسكان الدال (ومنها) أي  
من القمص (مادون ذلك) أي لم  
يعمل للذي قصه (وعرض على)  
مبني اللفظ (وعمر بن الخطاب)  
رضي الله عنه (وعليه قبص  
يجزه) أطوله (قالوا) أي الصحابة  
ولابن عساكر في نسخة قال أي  
عمر بن الخطاب أو غيره أو السائل  
أبو بكر الصديق كما جاء في التعبير  
(فما أولت) أي عسرت (ذلك)  
يا رسول الله قال (صلى الله عليه  
وآله وسلم أولت) (الدين)  
والحديث يدل على فضيلة

خفيه وهو طاهر مسخ ما بدله والمسافر والمقيم في ذلك سواء وروى مثل ذلك عن عمر بن  
الخطاب وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمر والحسن البصري وقال أبو حنيفة وأصحابه  
والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح بن حي والشافعي وأحمد بن حنبل وأصحق بن  
راهويه وداود الظاهري ومحمد بن جرير الطبري بالتوقيت للمقيم يوما وليس له والمسافر  
ثلاثة أيام ولياليهن قل ابن سيد الناس في شرح الترمذي وثبت التوقيت عن عمر بن  
الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وحذيفة والمغيرة وأبي زيد  
الانصاري هؤلاء من الصحابة وروى عن جماعة من التابعين منهم شرح القاضي وعطاء  
ابن أبي رباح والشعبي وعمر بن عبد العزيز قال أبو عمر بن عبد البر وأكثر التابعين  
والفقهاء على ذلك وهو الاحوط عندى لأن المسيح ثبت بالتواتر واتفق عليه أهل السنة  
والجماعة واطمأنت النفس إلى اتفاقهم فلما قال أكثرهم لا يجوز المسح للمقيم أكثر  
من خمس صلوات يوم وليس له ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة ثلاثة أيام  
وله اليه أقالوا واجب على العالم أن يؤدي ثلاثة يمين واليمين الغسلة حتى يجتمعوا على  
المسح ولم يجتمعوا فوق الثلاث للمسافر ولا فوق اليوم للمقيم اه وحديث الباب يدل  
على ما قاله الآخرون ويردمذهب الأولين وكذلك حديث أبي بكر وحديث علي وحديث  
خزيمة بن ثابت الآتي في هذا الكتاب وفي الباب أحاديث عن غيرهم ولعل متمسك أهل  
القول الأول ما أخرجه أبو داود من حديث أبي بن عمارة أنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم امسح على الخفين قال نعم قال يومًا قال ويومين قال وثلاثة أيام قال نعم  
وما نمت وفي رواية حتى بلغ سبعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وما بدالك قال  
أبو داود وقد اختلف في اسناده وليس بالقوى وقال البخاري نحوه وقال الامام أحمد  
رجاله لا يعرفون وأخرجه الدارقطني وقال هذا اسناد لا يثبت وفي اسناده ثلاثة مجاهيل  
عبد الرحمن ومحمد بن يزيد وأيوب بن قطن ومع هذا فقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب  
اختلافا كثيرا وقال ابن حبان استأخذ على اسناده خبره وقال ابن عبد البر لا يثبت  
وليس له اسناد قائم وبالغ الجور فاني قد ذكره في الموضوعات وما كان به هذه المرتبة لا يعلم  
لا احتجاج به على فرض عدم المعارض فالخوف توقيت المسح بالثلاث للمسافر واليوم  
والليلة للمقيم وفي الحديث دليل على ان الخلفاء لا تنزع في هذه المدة المقدرة لشي من  
الاحداث الالجبانية (وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليس له اذا ظهر فلبس خفيه أن يمسح  
عليهم ما رواه الاثرم في سننه وابن خزيمة والدارقطني قال الخطابي هو صحيح الاسناد)  
الحديث أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وابن حبان وابن الجارود والبيهقي والترمذي  
في العمل وصححه النسائي وغيره قاله الحفاظ في الفتح وكذلك نقل البيهقي عن الشافعي  
وصححه ابن خزيمة والحديث تقدم الكلام على فقهه في الذي قبله

بالأحاديث الكثيرة المأثورة في فضل  
الزوار المعنوي الذي على أفضلية  
الصديق فلا تعارض إلا اتحاد  
ولئن سلمنا التساوي بين الدليلين  
لكن إجماع أهل السنة والجماعة  
على أفضليته وهو قطعي فلا  
يمارضة ظني وفي هذا الحديث  
التشبيه بالمسيح وهو تشبيه  
الدين بالقيص لأنه يسترورة  
الإنسان وكذلك الدين يسترورة  
النار وفيه الدلالة على التفاضل  
في الإيمان كما هو منهوم تأويل  
القيص بالدين مع ما ذكره من  
أن اللابسين يتفاضلون في إيمانه  
ورجاله كلهم مدنيون كالسابق  
ورواية الثلاثة من التابعين أو  
تابعيهم وصحابيهم وأخرجه  
البخاري أيضا في التعبير وفي فضل  
عمر ورؤاه مسلم في الفضائل  
والترمذي والنسائي (عن) عبد  
الله (ابن عمر) رضي الله عنهما أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم) أي اجتاز (على رجل  
من الأنصار وهو) أي حال كونه  
(يمط أنفاه) في الدين أو النسب  
قال الحافظ في مقدمة الفتح ولم  
يسمها جميعا (في) شأن (الحياة)  
بالمدة وهو تغبر وانكسار عند  
خوف ما يعاب أو يذم قال  
الراغب وهو من خصائص  
الإنسان يرتدع عن ارتكاب  
كل ما يشتمى فلا يكون كالبهيمة  
والوعظ النصيح والتخويف  
واتذكير وقال الحافظ والاولى  
أن يشرح بما عند المؤلف في

\* (باب توقيت مدة المسح) \*

(قد أسلفنا فيه عن صفوان وأبي بكر وروى شرح بن هاني قال سألت عائشة رضي الله  
عنها عن المسح على الخفين فقالت سل عليا فإنه أعلم به إذ منى كان يسافر مع رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمسافر ثلاثة  
أيام وإيامين وللمقيم يوم وليلة رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن خزيمة بن  
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثة أيام  
ولياليين وللمقيم يوم وليلة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) قد قدمنا الكلام  
على حديث صفوان وأبي بكر في الباب الاول وحديث علي أخرجه أيضا الترمذي  
وابن حبان وحديث خزيمة بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وفيه زيادة تركها  
المصنف وهي ثابتة عند أبي داود وابن ماجه وابن حبان وهي بلفظ ولو استزنا لرادنا  
وفي لفظ ولو مضى السائل على مسئلته لمعلمها خسا وأخرجه الترمذي بدون الزيادة  
قال الترمذي قال البخاري لا يصح عندي لأنه لا يعرف للجدلي سماع من خزيمة وذكر  
عن يحيى بن معين أنه قال هو صحيح وقال ابن دقيق العيد الروايات متضافرة متكاثرة  
برواية التيمي له عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة من خزيمة وذكر  
أبو زرعة الصحيح من حديث التيمي عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة مرفوعا  
والصحيح عن التيمي عن الجدلي بلا واسطة وادعى النووي في شرح المذهب الاتفاق على  
ضعف هذا الحديث قال الحافظ وتصحيح ابن حبان له يرد عليه والجدلي ثمان يدلان على  
توقيت المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وليلة للمقيم وقد ذكرنا الخلاف فيه وما هو الحق  
في الباب الذي قبل هذا والزيادة التي لم يذكرها المصنف في حديث خزيمة تصلح للاستدلال  
بها على مذهب من لم يجحد المسح بوقت لولا معارض تصحيح ابن حبان إياه من الاتفاق من  
عدمه على ضعفها وأيضا قال ابن سید الداس في شرح الترمذي لو ثبت لم تقم بها حجة لان  
الزيادة على ذلك التوقيت مظنونة أنهم لو سألوا زادهم وهذا صريح في أنهم لم يسألوا  
ولا زيدوا فكيف تثبت زيادة بخلاف عدم وقوعها غاية ما بعد تسليم ضعفها  
أن الصحابي ظن ذلك ولم تعبد بمنزل هذا ولا قال أحدهم أنه حجة وقد ورد توقيت المسح  
بالثلاث واليوم والليلة من طريق جماعة من الصحابة ولم يظنوا ما ظنه خزيمة وورد ذكر  
المسح بدون توقيت عن جماعة منهم أنس بن مالك عند الدارقطني وذكره الحافظ وقال  
قد روى عن أنس مرفوعا بإسناد صحيح رواه عنه عن آخرهم ثقات وعن ميمونة بنت الحارث  
الهالامية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الدارقطني أيضا

\* (باب اختصاص المسح بظفر الخلف) \*

(عن علي رضي الله عنه قال لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخلف أولى بالمسح من أعلاه  
لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسح على ظاهر خفيه رواه أبو داود  
الادب المقرد يلفظ يعاتب أخاه في الحياة يقول انك تسحني حتى كأنه قد أضربك قال ويحتمل أن يكون جمع العناب والوعظ

لفظ يقوم مقام الآخر انتهى  
وتعقبه العيني بأنه بعيد من حيث  
اللغة فان معنى الوعظ الزجر  
ومعنى العتب الوجد يقال عتب  
عليه اذا وجد على ان الروايتين  
تدلان على مذهبين جليين ليس  
في واحد منهما خفاء حتى يفسر  
أحدهما بالآخر وغايته انه وعظ  
أخاه في استعمال الحياء وعاتبه  
عليه والراوى حكى في إحدى  
رواياته باللفظ الوعظ وفي الأخرى  
باللفظ المعاتبه وقال التيمي معناه  
الزجر بمعنى يزرجه ويقول له  
لا تستحي وذلك انه كان كسيرا  
الحياء وكان ذلك يمنع من  
استناده فحقوقه فوعظه أخوه  
على ذلك (فقال له) رسول الله  
صلى الله عليه وآله (وسلم دعه)  
أى اتركه على حياته (فان الحياء  
من الايمان) لانه يمنع صاحبه  
من ارتكاب المعاصى كما يمنع  
الايمان فسمى ايمانا كما يسمى  
الشيء باسم ما قام مقامه قاله ابن  
قتيبة ومن تعقبه كقوله في  
الحديث الآخر الحياء شعبة  
من الايمان والمعنى من مكملات  
الايمان ونفى الكمال لا يستلزم  
نفي الحقيقة والظاهر ان الواعظ  
كان شاكلا كان متكررا ولذا وقع  
التاكيد بان ويجوز ان يكون  
من جهة ان القصة في نفسها مما  
يجب أن يتم به وبأن كده عليه  
وان لم يكن غمة انكار أو شك  
ورجال هذا الحديث كاهن

والدارقطنى) الحديث قال الحافظ في بلوغ المرام اسناده حسن وقال في التلخيص  
اسناده صحيح قلت وفي اسناده عبد خير بن يزيد الهمداني وثقه يحيى بن معين وأحمد بن  
عبد الله الجعفي وأما قول البيهقي لم ينجح به صاحبنا الصحيح فليس بقادح بالاتفاق والحديث  
يدل على ان المسح المشروع هو مسح ظاهر الخف دون باطنه واليه ذهب الثوري وأبو  
خليفة والاوزاعي وأحمد بن حنبل وذهب مالك والشافعي وأصحابهما والزهري وابن  
المبارك وروى عن سعد بن أبي وقاص وعمر بن عبد العزيز أني أنه مسح ظهرهما  
وبطونهما قال مالك والشافعي ان مسح ظهرهما ما دون بطونهما أجزأه قال مالك من  
مسح باطن الخفين دون ظاهرهما لم يجزء وكان عليه الاعادة في الوقت وبعدة وروى  
عنه غير ذلك والمنهم وروى عن الشافعي ان من مسح ظهرهما واقتصر على ذلك أجزأه ومن  
مسح باطنهما ما دون ظاهرهما لم يجزء وليس بما صح وقال ابن شهاب وهو قول للشافعي ان  
من مسح بطونهما ولم يمسح ظهرهما أجزأه والواجب عند أبي حنيفة مسح قدر ثلاث  
أصابع من أصابع اليد وعند أحمد مسح أكثر الخف وروى عن الشافعي ان الواجب  
ما يسمى مسحا قال الحافظ في التلخيص المذكر حديث علي عليه السلام والحفوظ عن ابن  
عمر انه كان يمسح أعلى الخف وأسفله كذا رواه الشافعي والبيهقي وروى عنه في مصنفه ذلك  
انه كان يضع كفه اليسرى تحت العقب واليمنى على ظاهر الاصابع ويمر اليسرى  
على أطراف الاصابع من أسفل واليمنى الى الساق واستدل من قال يمسح ظاهر الخف  
وباطنه بحديث المغيرة المذكور في آخر هذا الباب وفيه مقال سند كرم عند ذكره وليس  
بين الحديثين تعارض غاية الامر ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح تارة على باطن الخف  
وظاهره وتارة اقتصر على ظاهره ولم يرو عنه ما يقتضى بالمنع من إحدى الصفتين فكان  
جميع ذلك جائزا وسنة (وعن المغيرة بن شعبه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله ولم

يمسح على ظهر الخفين رواه أحمد وأبو داود والترمذي ولفظه على الخفين على ظاهرهما  
وقال حديث حسن) الحديث قال البخاري في التاريخ هو بهذا اللفظ أصح من حديث  
رجاء بن حيوة الا ترى في الباب عن عمر بن الخطاب عند أبي شيبة والبيهقي واستدل  
بالحديث من قال يمسح ظاهر الخف وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله (وعن ثور بن  
يزيد عن رجاء بن حيوة عن وراد كاتب المغيرة بن شعبه عن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم مسح أعلى الخف وأسفله رواه الخمسة الا النسائي وقال الترمذي هذا  
حديث معلول لم يسنده عن ثور بن عمار الوليد بن مسلم وسألت أبا زرعة ومحمد عن هذا  
الحديث فقالا ليس بصحيح) الحديث أخرجه الدارقطنى والبيهقي وابن الجارود وقال الأثرم  
عن أحمد انه كان يضعه ويقول ذكرته لعمري الحسن بن مهدي فقال عن ابن المبارك  
عن ثور حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة قال أحمد وقد كان نعيم بن حماد  
حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور فقلت له انما يقول هذا الوليد

﴿وعنه﴾ أي عبد الله بن عمر (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه) ١٨١ وآله (وسلم قال أمرت أن) أي أمرني الله

بان (أقائل الناس) أي مقائلة  
الناس وهو من العام الذي  
أربده الخاص فالمراد بالناس  
المشركون من غير أهل الكتاب  
ويدل له رواية النسائي لم يفظ  
أمرت أن أقائل المشركين  
أو المراد مقالة أهل الكتاب  
(حتى) أي إلى أن (بشروا أن  
لا اله الا الله وأن محمدا رسول  
الله) جعلت غاية المقالة وجود  
ما ذكره قضاءه من شهادته وأقام  
وأتى عصم دمه ولو جحد باقي  
الاحكام والجواب ان الشهادة  
بالرسالة تضمن التصديق بما  
جاء به مع ان نص الحديث وهو  
قوله لا يجزى الاسلام يدخل فيه  
جميع ذلك (و) حتى (يقيموا الصلاة)  
المفروضة بالمدامعة على الاتيان  
بها بشروطها (و) حتى (يؤنوا  
الزكاة) المفروضة أي يعطوها  
لمستحقها وعبارة القسطلاني  
والتصديق برسالته عليه الصلاة  
والسلام يتضمن التصديق بكل  
ما جاء به وفي حديث أبي هريرة  
في الجهاد الاقتصار على قول  
لا اله الا الله فقال الطبري انه صلى  
الله عليه وآله وسلم لم قاله في وقت  
قتاله للمشركين أهلى الاوثان  
الذين لا يقرون بالتوحيد وأما  
حديث الباب ففي أهل الكتاب  
المقرين بالتوحيد الجاحدين  
لنبوته عموما وخصوصا وأما  
حديث أنس في أبواب أهل  
القبلة ومما اصابه من الاستعجال

وأما ابن المبارك فيقول حدثت عن رجاء ولم يذكر المغيرة فقال لي نعم هذا حديثي الذي  
أسأل عنه فخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق فادفنه ملحق بين السطرين بخط ليس  
بالقديم عن المغيرة فأوقعه عليه وأخبرته ان هذه زيادة في الاسناد لا أصل لها فجعل  
يقول للناس بسدوا فاسمعوا ضربوا على هذا الحديث وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي  
زرعة حديث الوليد ليس بحفظ وقال موسى بن هرون لم يسمعه ثور من رجاء ورواه  
أبو داود الطيالسي عن عروة ابن المغيرة عن أبيه وهكذا أخرجه البيهقي قال الحافظ  
بعد ان ذكر قول الترمذي انه لم يسنده عن ثور غير الوليد قلت رواه الشافعي في الام عن  
ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن ثور مثل الوليد قال أبو داود لم يسمعه ثور من رجاء وقد وقع  
في سنن الدارقطني من طريق داود بن رشيد تصريح ثور بأنه حدثه رجاء قال الحافظ  
وهذا ظاهر ان ثور سمعه من رجاء فتزول العلة ويمكن رواه أحمد بن عيسى في الصغار  
في مسنده من طريقه فقال عن ثور عن رجاء فهذا الاختلاف على داود يمنع من القول  
بصحته ومصله مع ما تقدم من كلام الائمة والحديث استدل به من قال بمسح أعلى الخف  
وأسفله وتقدم الكلام على ذلك

﴿أبواب نواقض الوضوء﴾

﴿باب الوضوء بالخارج من السبيل﴾

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا  
أحدث حتى يتوضأ فقال رجل من أهل حضر موت ما الحديث يا أبا هريرة قال فساو  
ضراطه متفق عليه وفي حديث صفوان في المسح اسكن من غائط وبول ونوم وسند كره  
قوله لا يقبل المراد بالقبول هنا وقوع الطاعة بمنزلة رافة لما في الذمة وهو معنى الصحة  
لانهم اترتب الاثارة وسقوط القضاء على الخلاف وترتب الاثارة موافقة الامر ولما كان  
الاتيان بشروط الطاعة مظنة اجرائها وكان القبول من ثمراته عبر عنه به مجازا فالمراد بالا  
نقبل لا تجزى قال الحافظ في الفتح وأما القبول المنفي في مثل قوله صلى الله عليه وسلم لم من  
أتى عرفا لم تقبل له صلاة فهو والحقيقي لانه قد يصح العمل ويتخلف القبول لما منع ولهذا  
كان بعض السلف يقول لان تقبل لي صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا قاله ابن عمر  
قال لان الله تعالى قال انما يقبل الله من المتقين ومن فسر الاجزاء بمطابقة الامر  
والقبول بترتيب الثواب لم يتم له الاستدلال بالحديث على نفي الصحة لان القبول أخص  
من الصحة على هذا فكل مقبول صحيح وليس كل صحيح مقبولا قال ابن دقيق العيد الآن  
يقال دل الدليل على كون القبول من لوازم الصحة فاذا اتى اتقت فيصح الاستدلال  
بنفي القبول على نفي الصحة ويحتاج في الاحاديث التي نفي عنها القبول مع بقاء الصحة  
كحديث لا يقبل الله صلاة حائض الاضحية عند أبي داود والترمذي وحديث اذا أتى  
العبد لم يقبل له صلاة عند مسلم وحديث من أتى عرفا عند أحمد والبخاري وفي شارب النحر

قبلته وذهبوا ذبيحتنا فممن دخل الاسلام ولم يعمل الصالحات كترك الجمعة والجماعة فيقال حتى يذعن لذلك انتهى



ومن ثم كانت الصلاة عماد الدين والزكاة قنطرة الاسلام قال النووي في هذا الحديث ان من ترك الصلاة عمدا يقتل ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك وسئل الكرماني هنا عن حكم تارك الزكاة واجاب بان حكمه ما واحد لاستراكمهما في الغاية قال الحافظ وكأنه أراد في المقابلة أما في القتل فلا والفرق ان الممنوع من ايتاء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهرا بخلاف الصلاة فان انتهى الى ندم القتل كمنع الزكاة قوتل وبهذه الصورة قاتل الصديق ما نعى الزكاة ولم يقتل انه قتل أحدا منهم صبورا وعلى هذا ففي الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الزكاة نظر للفرق بين صبغة أقاتل وأقتل وقد أطنب ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الانكار على من استدلل بهذا الحديث على ذلك وقال لا يلزم من اباحة المقاتلة اباحة القتل لان المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوع القتل من الجانبين ولا كذلك القتل وبكى البيهقي عن الشافعي انه قال ليس القتل من القتل لانه قد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله (فاذا فعلوا ذلك) أو اعطوا الجزية وأطلق على القول فعلا لانه فعل اللسان أو هو من باب تغليب الاثنين على الواحد (عهما)

عند الطبراني الى تأويل أو يخرج جواب قال على انه يرد على من فسر القبول بكون العبادة مشااعليا أو مرضعية أو مأشبهة ذلك اذا كان مقصوده بذلك انه لا يلزم من نفي القبول نفي العصة ان يقال القواعد الشرعية ان العبادة اذا أتى بها مطابقة للأمر كانت سببا للثواب والدرجات والاجزاء والظواهر في ذلك لا تنحصر قوله اذا أحدث المراد بالحديث الخارج من أحد السبيلين وانما فسر أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيهنا للاختلاف على الاغلاط ولانهم ما قد يقعان في الصلاة أكثر من غيرهما وهذا أحد معاني الحديث الثاني خروج ذلك الخارج الثالث منع الشارع من قربان العبادة المرتب على ذلك الخروج وانما كان الاول هو المراد هنا لانه سبب أبي هريرة لانه نفس الخارج لا بالخروج ولا بالمنع والحديث استدله على ان ما عدا الخارج من السبيلين كالنسيان والجملة وليس الذكرك غير ناقض ولكن استدل به لانه سبب أبي هريرة وليس بحجة على خلاف في الاصول واستدل به على ان الوضوء لا يجب لكل صلاة لانه يجعل نفي القبول ممتدا الى غايته في الوضوء وما بعد الغاية مخالف لما قبلها فمقتضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا وتدخل فتحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانيا قاله ابن دقيق العيد واستدل به على بطلان الصلاة بالحديث سواء كان خروجه اختياريا أو اضطراريا قوله وفي حديث صفوان ذكره المصنف ههنا مطابقة للترجمة لما فيه من ذكر البول والغائط وذكره في باب الوضوء من الترمذي لما فيه من ذكر النوم

\*(باب الوضوء من الخارج النجس من غير السبيلين)\*

(عن معمر بن أبي طه عن أبي الدرداء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاه فوضأ فلقبت ثوبان في مسجد دمشق فذكر ذلك فقال صدق انما صليت له وضوءا واحدا والترمذي وقال هو أصح شيء في هذا الباب) الحديث هو عند أحمد وأصحاب السنن الثلاث وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منبته والحاكم بإسناد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاه فافطر قال معمر ان فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فقالت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكره فقال صدق انما صليت عليه وضوءا قال ابن منبته اسناده صحيح متصل وزك الشيطان لاختلاف في اسناده قال الترمذي جوده حسن المعلم وكذا قال أحمد وفيه اختلاف كثير ذكره الطبراني وغيره قال البيهقي ههنا حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على النبي عامدا وقال في موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به حجة وهو باللفظ الذي ذكره المصنف في جامع الاصول والنيب منسوب الى أبي داود والترمذي والحديث استدله على ان النبي ممن نواقض الوضوء وقد ذهب الى ذلك العروة وأبو حنيفة وأصحابه وقيس بن عباد الاول كونه من المعدة الثاني كونه ملأهم الثالث كونه دفعة واحدة وذهب الشافعي وأصحابه والناصر والباقر والصادق الى أنه غير ناقض وأجابوا عن الحديث بان المراد بالوضوء غسل اليدين ويرد بان



(أمنى ذمهم وأموالهم) فلا تترك ذمهم ولا تستباح أموالهم بعد عقبتهم ١٨٣ بالاسلام لسبب من الاسباب (الابحى

الاسلام) من قتل نفس أو حذ  
أو غرامة بمتانف أو ترك صلاة  
(وحسابهم) بعد ذلك (على الله)  
في أمر سرانهم وأمانن فانما  
تتكم بالظاهر فنه عاملهم بمقتضى  
ظواهر أقوالهم وأفهامهم أو  
المعنى هذا القتال وهذه العصمة  
انما هي باعتبار أحكام الدنيا  
المتعلقة بنا وأما أمور الآخرة  
من الجنة والنار والثواب  
والعقاب ففوض الى الله تعالى  
واقظة على مشورة بالايجاب  
وظاهره غير مراد فاما أن  
يكون المراد حسابهم الى الله أو  
الله أو انه يجب أن يقع لانه تعالى  
يجب عليه شئ خلافا لما معتزلة  
الثانين بوجوب الحساب عقلا  
فهو ومن باب التشبيه له بالواجب  
على العباد في أنه لا بد من وقوعه  
ويؤخذ من هذا الحديث قبول  
الاعمال الظاهرة والمحكم بما  
يقنضه الظاهر والاكتفاء في  
قبول الايمان بالاعتقاد الجازم  
خلافا لمن أوجب تعلم الأدلة  
وترك تسخير أهل البدع المقرين  
بالنوحية المتزمن للثرائع  
وقبول نوبة الكافر من غير  
تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن  
فان قيل مقتضى الحديث قتال  
كل من امتنع من التوحيد  
فكيف ترك قتال مؤدى الجزية  
والماهد فالجواب عنه من اوجه  
ذكرها الحافظ في الفتح منها ان  
الغرض من ضرب الجزية

الوضوء من الحقائق الشرعية وهو فيها الغسل أعضاء الوضوء وغسل بعضهما بجزء فلا يصار  
اليه الا بهلاقة وقرينة قالوا القرينة انه استقام يديه كما ثبت في بعض الالفاظ والعلاقة  
ظاهرة وأجابوا أيضا بأنه فعل وهو لا يتمض على الوجوب واستدل الاولون أيضا بحديث  
اسماعيل بن عياش الاتي بعد هذا وسيأتى انه لا يصلح لذلك لما فيه من المقال الذي سنذكره  
واستدلوا بما في كتب الأئمة من حديث علي الوضوء كعبه الله علينا من الحديث قال صلى  
الله عليه وسلم بل من سبع وفيها ودعة تلاءم قالوا معارض بما في كتب الأئمة أيضا  
في الانتصار والبحر وغيرهم من حديث ثوبان قال قلت يا رسول الله هل يجب الوضوء  
من التقي قال لو كان واجبا لوجدته في كتاب الله قال في البحر قلنا مفهوما وحديثنا منطوق  
وبله مقدم انتهى والجواب الاول صحيح ولكنه لا يفيد الا بعد تصحيح الحديث  
والجواب الثاني من الاجوبة التي لا تقع لمنصف ولا متعظ فان كل أحد لا يجوز عن مثل  
هذه المقالة وهي غير نافذة في أسواق المناظرة وقد كثرت أمثال هذه العبارة في ذلك  
الكتاب (وعن اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله  
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أصابه في أو رعا أو قل أو مذى  
فليتنصرف فليتنوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك لاية تكلم رواه ابن ماجه والدارقطني  
وقال الحافظ من أصحاب ابن جريج يروونه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم مراسلا الحديث اعلاه غير واحد بأنه من رواية اسماعيل بن عياش عن ابن  
جرير وهو حجازي ورواية اسماعيل عن الجازيين ضعيفة وقد خالفه الحافظ من أصحاب  
ابن جريج فروده مراسلا كما قال المصنف وصحح هذه الطريقة المرسلة الذهلي والدارقطني  
في العمال وأبو حاتم وقال رواية اسماعيل خطأ وقال ابن معين حديث ضعيف وقال أحمد  
الصواب عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرواه الدارقطني من  
حديث اسماعيل بن عياش أيضا عن عطاء بن عجلان وعبد بن كثير عن ابن أبي مليكة عن  
عائشة وقال بعده عطاء وعبد ضعيفان وقال البيهقي الصواب إرساله وقد رفعه أيضا  
سليمان بن أرقم وهو متروك وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني وابن عدي والطبراني  
بلفظ اذ عرف أحدكم في صلاته فليتنصرف فليغسل عنقه الدم ثم ليعد وضوءه وليستقبل  
صلاته قال الحافظ وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك وعن أبي سعيد عند الدارقطني بلفظ  
اذا فاء أحدكم أو عرف وهو في الصلاة أو أحدث فليتنصرف فليتنوضأ ثم ليحيي فليمن على  
ما مضى وفيه أبو بكر الزاهري وهو متروك ورواه عبد الرزاق في مصنفه موقوفا على  
علي واسناده حسن قاله الحافظ وعن سلمان نحوه وعن ابن عمر عند مالك في الموطأ انه كان  
اذا عرف رجع فتوضأ ولم يتكلم ثم يرجع ويبنى وروى الشافعي من قوله نجوه قوله قل  
هو بفتح القاف واللام ويروي بسكونه قال الخليل هو ما خرج من الحلق ملء الدم  
أو دونه ولبس بقي وان عاد فهو التي وفي النهاية القاس ما خرج من الجوف ثم ذكر مثل  
اضطرارهم الى الاسلام وسبب السبب سبب فكانه قال حتى يساوا أو يلتزموا ما يؤذيهم الى الاسلام وهذا أحسن

كلام الخليل والحديث استدل به على ان النبي والرافع والقلس والمذي نواقض للوضوء  
وقد تقدم ذكر الخلاف في النبي والخلاف في الالفاس مثله وأما الرافع فهو ناقض للوضوء  
وقد ذهب الى أن الدم من نواقض الوضوء الفاسمية وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأحمد  
ابن حنبل واسحق وقيدوه بالنسيان وذهب ابن عباس والناصر ومالك والشافعي وابن  
أبي أوفى وأبو هريرة وجابر بن زيد وابن المسيب ومكحول وربيعة الى أنه غير ناقض استدلال  
الاولون بحديث الباب ورد بان فيه المقال المذكور واستدلوا بحديث بل من سبع  
الذي ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا ورد بأنه لم يثبت عندنا أحد من أئمة الحديث  
المعتبرين وبالمعارضة بحديث أنس الذي سمياني وأجيب بان حديث أنس حكايته فعل  
فلا يعارض القول ولكن هذا يتوقف على صحة القول ولم يصح وقد أخرج أحمد  
والترمذي وصححه وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي هريرة لا وضوء الا من صوت  
أوريج قال البيهقي هذا حديث ثابت وقد اتفق الشيوخ على إخراج معناه من حديث  
عبد الله بن زيد ورواه أحمد والطبراني من حديث السائب بن خباب بلفظ لا وضوء  
الامن ربح أو سماع وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي وذكر حديث شعبة عن سهل عن أبيه  
عن أبي هريرة صر فو لا وضوء الا من صوت أوريج فقال أبي هذا وهم اختصر شعبة  
متن الحديث وقال لا وضوء الا من صوت أوريج ورواه أحمد وأجيب سهل بلفظ اذا كان  
أحدكم في الصلاة فوجد ريحاً من نفسه فلا يخرج حتى يسمع صوتاً أو يجدر بصوت شعبة  
امام حافظ واسع الرواية وقد روى هذا اللفظ بهذه الصيغة المشتملة على المحصور ودينه  
وامامته ومعرفة بلسان العرب يرد ما ذكره أبو حاتم فالواجب البقاء على البراءة الاصلية  
المعتقدة بهذه الحكمة المستفادة من هذا الحديث فلا يصر الى القول بأن الدم أو النبي  
ناقض للدليل ناهض والجزم بالوجوب قبل صحة المستند الجزم بالتحريم قبل صحة  
الناسخ والكل من القول على الله بما يقول ومن المويذات لما ذكرنا حديث ان عباد بن  
شر أصيب بسهم وهو يصلي فاستقر في صلاته عند البخاري تعليقا وأبي داود وابن خزيمة  
ويبعد أن لا يطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على مثل هذه الواقعة العظيمة ولم ينقل أنه  
أخبره بأن صلاته قد بطلت وأما المذي فقد صحت الأدلة في إيجابه للوضوء وقد أسلفنا  
الكلام على ذلك في باب ما جاء في المذي من أبواب تطهير النجاسة وفي الحديث دلالة على ان  
الصلاة لا تفسد على المصلي اذا سبقه الحدث ولم يتعمد خروجه وقد ذهب الى ذلك أبو حنيفة  
وصاحبه ومالك وروى عن زيد بن علي وقديم قول الشافعي والخلاف في ذلك للهادي  
والناصر والشافعي في أحد قوليه فان تعمده خروجه فاجماع على أنه ناقض واستدل  
على النقص بحديث اذا نسأ أحدكم فلم ينصرف ولا يتوضأ ولم تأت الصلاة أخرجه أبو  
داود وله يأتى في الصلاة ان شاء الله تمام تحقيق البحث (وعن أنس قال احفظم رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلي ولم يتوضأ ولم يرد على غسل محاجه ورواه الدارقطني

والعلمة والسمع وفيه الغرابة  
مع اتفاق الشيوخ على تصحيحه  
لأنه تفرد بروايته شعبة عن راند  
قاله ابن حبان وأخرجه البخاري  
أيضا في الصلاة وليس هو في  
مسند أحمد على سمعه وفي الفخ  
وقد استبعد قوم صحته بان  
الحديث لو كان عند ابن عمر  
ترك آباءه يشارع ابابكر في قتال  
مانعي الزكاة ولو كانوا يعرفونه  
لما كان أبو بكر يكرهه وعمر على  
الاستدلال بقوله صلى الله عليه  
وآله وسلم أن أقاتل الناس  
حتى يقولوا لا اله الا الله ويقتل عن  
الاستدلال بهذا النص الى القياس  
اذ قال لا قاتلن من فرق بين  
الصلاة والزكاة لانهم سافروا  
في كتاب الله والجواب انه لا يلزم  
من كون الحديث المذكور  
عند ابن عمر أن يكون استحضره  
في ذلك الحالة ولو كان مستحضرا  
له فقد يحتمل أن لا يكون  
حضر المناظرة المذكورة ولا  
يتمتع أن يكون ذكرهما بعد ولم  
يستدل أبو بكر بالقياس فقط  
بل أخذه أيضا من قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم في الحديث الذي  
رواه الاصحق الاسلام قال أبو  
بكر والزكاة حق الاسلام وفي  
القصة دليل على ان السنة قد  
تحقق على بعض أكبر الصحابة  
ويطلع عليها آحادهم ولهذا  
لا يلزم الى الأثر ولو قويت  
مع وجود سنة بخالفها ولا  
يقال كيف خفي ذلك على فلان والله الموفق انتهى سئل شيخنا العلامة القاضي محمد بن علي السوكتي بما قلناه

فما حكم الاعراب سكان البادية الذين لا يلقون شيئا من الشرعيات (١٨٥) المجرد التكلم بالشهادته هل هم كفار أم لا

فأجاب رحمه الله في كتابه ارشاد السائل الى أدلة المسائل بما نصه من كان تاركا لأركان الاسلام وجميع فرائضه رافضا لما يجب عليه من ذلك من الاقوال والافعال ولم يكن لديه الا مجرد التكلم بالشهادتين فلا شك ولا ريب ان هذا كفر شديد الكفر بحلال الدم والمال فانه قد ثبت بالاحاديث المتواترة ان عصمة الدماء والاموال انما تكون بالقيام باركان الاسلام فالذي يجب على من يجاور هذا الكافر من المسلمين في المواطن والمساكن ان يدعوه الى العمل باحكام الاسلام والقيام بما يجب عليه القيام به على التمام وينذره عليه الامر ويرغبه في الثواب ويخوفه العقاب فان قبل منه ورجع اليه وعول عليه وجب عليه ان يبذل نفسه بتعليمه فان ذلك من أهم الواجبات وأكدها أو يوصله الى من هو أعلم منه باحكام الاسلام وان أصر ذلك الكافر على كفره وجب على من يبايعه أمره من المسلمين ان يقتلوه حتى يعمل باحكام الاسلام على التمام فان لم يعمل فهو حلال الدم والمال وسكمه حكم أهل الجاهلية وما أشبهه الليلة بالبارحة وقد أبان لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولنا وفعلنا نعتده في قتال الكافرين

الحديث زواه ايضا البيهقي قال الحافظ وفي اسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف وادعى ابن العربي ان الدارقطني صححه وليس كذلك بل قال عقبه في السنن صالح بن مقاتل ليس بالقوى وذكره النووي في فصل الضعيف والحديث يدل على ان خروج الدم لا ينعض الوضوء وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صح عن جماعة من الصحابة ترك الوضوء من يسير الدم ويحمل حديث أنس عليه وماقبله على الكثير القاحس كذهب أحمد ومن وافقه جهاتهما انتهى ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في القطرة ولا في القطرتين من الدم وضوءه الا أن يكون دما سائلا ولكن فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو مترول قال الحافظ واسناده ضعيف جدا ويؤيده ايضا ما روى عن ابن عمر عند الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي انه عصر برة في وجهه فخرج شيء من دمه فحك به بين اصبعيه ثم صلى ولم يتوضأ وعلقه البخاري وعنه أيضا انه كان اذا احتجم غسل أثر المحاجم ذكره في التلخيص لابن حجر وعن ابن عباس أنه قال اغسل أثر المحاجم عنك وحسبك رواه الشافعي وعن ابن أبي أوفى ذكره الشافعي ووصله البيهقي في المعرفة وكذا عن أبي هريرة موقوفا وعن جابر علقه البخاري ووصله ابن خزيمة وأبو داود ومن طريق عقيل بن جابر عن أبيه وذكر قصة الرجلين اللذين حرسا فرحا أحدهما باسمه وهو يصلي وقد تقدم وعقيل بن جابر قال في الميزان فيه جهالة قال في الكاشف ذكره ابن حبان في الثقات وقد روى نحوه ذلك عن عائشة قال الحافظ لم أقف عليه فهو لا الجماعة من الصحابة هم المرادون بقول المصنف وقد صح عن جماعة من الصحابة وقد عرفت ما هو الحق في شرح الحديث الذي قبل هذا

هـ (باب الوضوء من النوم لا يسير منه على إحدى حالات الصلاة) \*

(عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا اذا كنا سفرا ان لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه) الحديث روى بهذا اللفظ وروى باللفظ الذي ذكره المصنف في باب اشتراط الطهارة قبل لبس الخف وقد ذكرناه ذلك ان مداره على عاصم بن أبي النجود وقد تابعه جماعة ومعنى قوله لكن من غائط وبول اي لكن لا نتزع خفافنا من غائط وبول ولفظ الحديث في باب اشتراط الطهارة ولا نتزع خفافنا من غائط وبول ولا نتزع خفافنا من جنابة فذكر الاحداث التي يتزع منها الخف والاحداث التي لا يتزع منها وعدم جعلها النوم فاشعر ذلك بانه من نواقض الوضوء لاسيما بعد جعله معتزنا بالبول والغائط اللذين هما ناقضان بالاجماع وبالحديث استدلل من قال بان النوم نافذ وقد اختلف الناس في ذلك على مذاهب ثمانية ذكرها النووي في شرح مسلم الاول ان النوم لا ينعض الوضوء على اي حال كان قال وهو ضحكى عن أبي موسى الاشعري وسعيد بن المسيب وأبي جهم وجميد الاعرج والشعبة يعني الامامية وزاد في البحر عرو بن دينار

بل هذا الامر هو الذي بعث الله سبحانه (١٨٦) فيه رسوله وأنزل لاجله كسبه والتطويل في شأنه والاستغفال بنقل برهانه

واستدلوا بحديث أنس الآتي المذهب الثاني ان النوم ينقض الوضوء بكل حال قليلة وكثيره قال النووي وهو مذهب الحسن البصري والمزني وأبي عبيد القاسم بن سلام واهن بن راهويه وهو قول غريب للشافعي قال ابن المنذر وبه أقول قال وروى معناه عن ابن عباس وأبي هريرة ونسبه في البحر إلى العترة إلا أنهم يستنون الخففة والخففتين واستدلوا بحديث الباب وحديث علي ومعاوية وسبأ ثمان وفي حديث علي بن نافع فليست وضوء لم يفرق فيه بين قليل النوم وكثيره المذهب الثالث ان كثير النوم ينقض بكل حال وقليله لا ينقض بكل حال قال النووي وهذا مذهب الزهري وربيعة والاوزاعي ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه واستدلوا بحديث أنس الآتي فانه يحول على القليل وحديث من استحق النوم فعليه الوضوء عند اليقظة أي استحق ان يسمى نائماً فان أريد بالقليل في هذا المذهب ما هو أعم من الخففة والخففتين فهو غير مذهب العترة وان أريد به الخففة والخففتان فهو مذهبهم المذهب الرابع اذا نام على هيئة من هيأت المصلي كالراكع والساجد والقائم والقاعد لا ينقض وضوءه سواء كان في الصلاة أو لم يكن وان نام مضطجعا أو ممتقياً على قفاه انتقض قال النووي وهذا مذهب أبي حنيفة وداود وهو قول للشافعي غريب واستدلوا بحديث اذا نام العبد في سجوده باهى الله به الملائكة رواه البيهقي وقد ضعف وقاسوا سائر الهيئات التي للمصلي على السجود المذهب الخامس انه لا ينقض الانوم الراكع والساجد قال النووي وروى مثل هذا عن أحمد ولعل وجهه ان هيئة الركوع والسجود مظنة للاتيقاض وقد ذكر هذا المذهب صاحب البدر القمام وصاحب سبيل السلام بلفظ انه ينقض الانوم الراكع والساجد بحديث لا واستدلوا بحديث اذا نام العبد في سجوده فالأوقاس الركوع على السجود والذي في شرح مسلم للنووي بلفظ انه لا ينقض باثباته لا فيلنظر المذهب السادس انه لا ينقض الانوم الساجد قال النووي يروى أيضاً عن أحمد ولعل وجهه أن مظنة الاتيقاض في السجود أشد منها في الركوع المذهب السابع انه لا ينقض النوم في الصلاة بكل حال وينقض خارج الصلاة ونسبه في البحر إلى زيد بن علي وأبي حنيفة واستدلوا بما صاحبه بحديث اذا نام العبد في سجوده ولعل سائر هيئات المصلي مقاسة على السجود المذهب الثامن انه اذا نام جالساً لم يقعد منه من الارض لم ينقض سواء قل أو كثر وسواء كان في الصلاة أو خارجها قال النووي وهذا مذهب الشافعي وعنده ان النوم ليس حدثاً في نفسه وانما هو دليل على خروج الريح ودليل هذا القول حديث علي وابن عباس ومعاوية وسأقي وهذا أقرب المذاهب عندي وبه يجمع بين الأدلة وقوله ان النوم ليس حدثاً في نفسه هو الظاهر وحديث الباب وان أشعر بأنه من الأحداث باعتبار اقترانه بما هو حدث بالاجماع فلا يخفى ضعف دلالة الاقتران وسقوطها عن الاعتبار عند أئمة الاصول والنصر يجمع بان النوم مظنة استطلاق الوكاه كما في حديث معاوية

من باب ايضاح الواضح وتبيين الدين وبالجمله فاذا صح الاصرار على الكفر فالدار حرب بلا شك ولا شبهة والاحكام الاحكام وقد اختلف المسلمون في غزوا الكفار الى ديارهم هل يشترط فيه الامام الاعظم أم لا والحق الحقيق بالقبول ان ذلك واجب على كل فرد من أفراد المسلمين والآيات القرآنية والاحاديث النبوية مطلقة غير مقيدة فانتهى (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل) اجب السائل وهو أبو ذر وحديث في العتق (أي العمل أفضل) أي أكثر ثواباً عند الله تعالى (قال) وغير الاربعة وكرامة فقال صلى الله عليه وآله وسلم هو (ايمن بالله ورسوله) فيه دليل على ان الاعتقاد والنطق من جملة الاعمال (قيل ثم ماذا) أي أي شيء أنزل بعد الايمان بالله ورسوله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم هو (الجهاد في سبيل الله) لاعلاء كلمة الله أفضل لمذهبه نفسه في سبيله (قيل ثم ماذا قال) حج مبرور أي مقبول لا يتخاطه انتم أو لارباب فيه وعلامة القبول أن يكون حاله بعد الرجوع خيراً مما قبله وقد وقع هنا الجهاد بعد الايمان وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج وذكر العتق وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد وفي الحديث السابق ذكر السلامه من اليد واللسان وكلها في الصحيح وال جواب أن اختلاف الاجوبة واسترخاء

في ذلك لاختلاف الاحوال والاشخاص وقمن ثم لم يذكر الصلاة والزكاة والصيام (١٨٧)

واستترخاء المفصل كما في حديث ابن عباس مشعر أتم اشعار بنفي كونه حديثا في نفسه  
وحديث ان الصحابة كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينامون ثم يصلون  
ولا يتوضئون من المؤيدات لذلك ويسعد جهل الجميع منهم كونه ناقضا والحاصل ان  
الاحاديث المطابقة في النوم تحمل على المقيدة بالاضطجاع وقد جاء في بعض الروايات  
بلفظ الحصر والمقال الذي فيه مخبر بحاله من الطرق والشواهد وسما في ومن المؤيدات  
لهذا الجمع حديث ابن عباس الا في بلفظ فجعلت اذا اغفيت بأخذ بشحمة اذني  
وحديث اذا نام العبد في صلاة لانه باهى الله به ملائكته أخرجه الدارقطني وابن شاهين  
من حديث أبي هريرة والبيهقي من حديث أنس وابن شاهين أيضا من حديث أبي سعيد  
وفي جميع طرقه مقال وحديث من استحق النوم وجب عليه الوضوء عند البيهقي من  
حديث أبي هريرة باسناد صحيح ولكنه قال البيهقي روى ذلك مرفوعا ولا يصح وقال  
الدارقطني وقفه أصح وقد فسر استحقاق النوم بوضع الجنب \* (قائدة) \* قال النووي  
في شرح مسلم بعد ان ساق الاقوال الثمانية التي أسلفناها ما لفظه واتفقوا على ان  
زوال العقل بالجنون والانعاش والسكر بالنجس والنعيم واللبس أو الدوام ينقض الوضوء  
سواء قل أو أكثر وسواء كان يمكن المقعدة أو غير ممكنها انتهى وفي البحر ان السكر  
كالجنون عند الأكثر وعند المسعودي انه غير ناقض ان لم يغش \* (قائدة) \* أخرى قال  
النووي في شرح مسلم قال أصحابنا وكان من خصائص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
انه لا ينقض وضوءه بالنوم مضطجعا للحديث الصحيح عن ابن عباس قال نام رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمعت غطيته ثم صلى ولم يتوضأ انتهى وفيه انه أخرج  
الترمذي من حديث أنس لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون  
للمصلاة حتى اني لا سمع لاحدهم غطيته ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون وفي لفظ أبي  
داود زيادة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسما في الكلام عليه (وعن علي  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والعين وكاء السه في نام فليمتوضأ  
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
العين وكاء السه فاذا نامت العينان استطلق الوكاء رواه أحمد والدارقطني السه اسم  
لحلقة الدبر وسئل أحمد عن حديث علي ومعاوية في ذلك فقال حديث علي أثبت وأقوى  
اما حديث علي فأخرجه أيضا الدارقطني وهو عند الجميع من رواية بقية عن الوضين  
ابن عطاء قال الجوزجاني واه أنكر عليه هذا الحديث عن محفوظ بن علقمة وهو ثقة  
عن عبد الرحمن بن عائذ وهو تابعي ثقة معروف عن علي لكن قال أبو زرعة لم يسمع منه  
قال الحافظ وفي هذا النفي نظر لانه يروى عن عمر كراهة البخاري وأما حديث  
معاوية فأخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي اسناده بقية عن أبي بكر بن أبي مرزيم وهو  
ضعيف وقد ضعف الحديثين أبو حاتم وحسن المنذري وابن الصلاح والنووي حديث

في حديث هذا الباب وقد يقال  
خير الاشياء كذا ولا يراد انه  
خير من جميع الوضوء في جميع  
الاحوال والاشخاص بل في حال  
دون حال وانما قدم الجهاد على  
الحج للاحتياج اليه أول الاسلام  
وتعريف الجهاد باللام دون  
الايمان والحج اما لان المعروف  
بلام الجنس كالتسكرة في المعنى  
على انه وقع في مسند الطرث  
ابن أبي اسامة ثم جهاد بالتكثير  
هذا من جهة النحو وأما من  
جهة المعنى فلان الايمان والحج  
لا يتكرر وجوبهما فنبهنا للافراد  
والجهاد قد يتكرر فعرف  
والتعريف للكمال وفي اسناد  
هذا الحديث أربعة كلهم  
مديون وفيه شيخان للبخاري  
والحديث والعنعنة وأخرجه  
مسلم في الايمان والنساق  
والترمذي باختلاف بينهم في  
الفاظه \* (عن سعد بن أبي  
وقاص) بتشديد الفاق أحد  
العشرة المبشرة بالجنة المتوفي  
آخروهم بقصر بالعقيق على عشرة  
أميال من المدينة سنة سبع  
 وخمسين وحمل على رقاب الرجال  
الى المدينة ودفن بالبقيع وله  
في البخاري عشرون حديثا  
(رضي الله عنه) واسم أبي وقاص  
مالك والراوى عن سعد هو ابنه  
عاصم القرني المتوفي بالمدينة  
سنة ثلاث وأربع ومائة (ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم اعطى رهطا) من المؤلفين  
قلوبهم شيئا من الدنيا لما سألوه عنه

فأعلمهم فنزل رجل منهم بكاء عند الاستماع لي (١٨٨) ليتألفهم فاضعفت إيمانهم والرحمة العبد من الرجال لا امرأته من ثلاثة

أوسبعة إلى عشرة أرواح  
العشرة ولا واحد من لفظة  
وجده ارحط وأراحت وارحاط  
وأراحت ورحط الرجل بنوايه  
الادنى رقيه ل قبيلته (وسعد  
جالس) ولم يقل وأنا جالس كما هو  
الاصل بل جرد من نفسه شخصاً  
وأخبر عنه بالجالس أو هو من باب  
الانتقاص من التكلم الذي هو  
مقتضى المقام إلى الغيبة كما  
هو قول صاحب المفتاح ولفظه  
في الزكاة وأنا جالس فساقه بلا  
تجريد ولا انتقاص وزاد فيه  
فتمت إلى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم فسار ربه وغفل  
بعضهم فغزا هذه الزيادة إلى مسلم  
فقط قال سعد (فترسل رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً)  
سأله أيضاً مع كونه أحب إليه  
من أعطى وهو جعل بن سراقه  
الضمري المهاجري كما هو الواقدى  
في المغازى (هو أعجبهم إلى) أي  
أفضلهم وأصلحهم في اعتقادي  
وكان السياق يقتضى أن يقول  
أعجبهم إليه لأنه قال وسعد جالس  
بل قال إلى على طريق الالتفات  
من الغيبة إلى التكلم (فقلت  
يا رسول الله ما لك عن فلان) أي  
أي سبب لعدوك عنه إلى غير  
ولفظ فلان كناية عن اسمهم  
بعد أن ذكر (فوالله أنى لأراه)  
بفتح الهمزة أى أعلاه وبضمها  
بمعنى أظنه وبه جزم القرطبي  
في المفهم (مؤمناً) أقسم على  
وحدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على أن الأمر المظنون كما ظن (فقال) وفي رواية الإصملي وابن عساكر

على قوله وكأله الوكاه بكسر الراء والخط الذي يربط به الخريطة وأسمه بفتح الباء  
المهمل وكسر الهاء المخففة الدبر والمعنى البتة وكأله الدبر أي حافظة ما فيه من الخروج  
لأنه ما دام مستيقظاً أحسن بما يخرج منه والحد يشان يدلان على أن النوم مظنة لانتقاض  
لأيه بنفسه ناقض وقد تقدم الكلام على ذلك في الذي قبله (وعن ابن عباس قال ثبت  
عند خالتي ميمونة فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامت إلى جنبه الأيسر فاختد  
بيدي فجعلت من شقه الأيمن فجعلت إذا أغفيت يأخذ بيدي فقلت يا رسول الله قال فقص لي إحدى  
عشرة ركعة رواه مسلم) هذا طرف من حديث ابن عباس وقد اتفق الشيطان على  
إخراجه وفيه فوائد وأحكام ليس هذا محل بسطها قولاً إذا أغفيت إلا غفلة النوم  
أو النعاس ذكره عنه في القاموس وفي الحديث دلالة على أن النوم ليس حال الصلاة  
غير ناقض وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس قال كان أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تحفق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضئون رواه  
أبو داود) الحديث أخرجه أيضاً الشافعي في الام ومسلم والترمذي قال أبو داود زاد  
شعبة عن قتادة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وألفظ الترمذي من طريق  
شعبة أنه رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون للصلاة حتى إلى  
لا سمع لاحدهم غطيطاً ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون قال ابن المبارك هذا عندنا  
وهم جالس قال البيهقي وعلى هذا جرحه عبد الرحمن بن مهدي والشافعي وقال ابن القطان  
هذا الحديث ساقه في مسلم يحتمل أن ينزل على قوم الجالس وعلى ذلك نزله أكثر الناس  
لكن فيه زيادة تمنع من ذلك رواه يحيى بن القطان عن شعبة عن قتادة عن أنس قال كان  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فنهضوا  
ينام ثم يقوم إلى الصلاة وقال ابن دقيق العيد يحتمل على النوم الخفيف لكن يعارضه  
رواية الترمذي التي ذكر فيها الغطيط وقد رواه أحمد من طريق يحيى بن القطان والترمذي  
عن بن ساد بدون يضعون جنوبهم وأخرجه بتلك الزيادة البيهقي واليزار والخلال  
قوله تحفق رؤسهم في القاموس خفق فلان حرك رأسه إذا نهض والحديث يدل على أن  
يسير النوم لا ينقض الوضوء أن ثبت التقرير لهم على ذلك من النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وقد تقدم الكلام في الخلاف في ذلك (وعن يزيد بن عبد الرحمن عن قتادة عن أبي  
العالية عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على من نام ساجداً  
وضوء حتى يضطجع فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله رواه أحمد ويزيد هو الدالاني  
قال أحمد لا بأس به قات وقد ضعف بعضهم حديث الدالاني هذا إلا أنه قال شعبة إنما  
مع فتادة من أبي العالوية أربعة أحاديث فذكرها وليس هذا منها) الحديث أخرجه  
أيضاً أبو داود والترمذي والدارقطني بلفظ لا وضوء على من نام فاعداً إنما الوضوء على من  
نام مضطجعا فان نام مضطجعا استرخت مفاصله وأخرجه البيهقي بلفظ لا يجب الوضوء

علي



قال أي صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسألاً) يسكون الواو فقط بعني الاضراب (١٨٩) على قول سعد وليس الاضراب هنا

بمعنى انكار كون الرجل مؤمناً بل معناه النهي عن القطع بإيمان من لم يختبر برحاله الخبرة الباطنة لان الباطن لا يطلع عليه الا الله فالاولى التعبير بالاسلام الظاهر بل في الحديث اشارة الى ايمان المذکور وهي قوله لا عطى الرجل وغيره أحب الى منه وفي الفتح أو قيل هي للتوزيع وقال بعضهم هي للتشريك وأنه أمره أن يقولوا هم ما علمه الله لأنه أحوط وفيه بعد بين وترده رواية ابن الاعرابي في معجمه في هذا الحديث فقال لا نقل مؤمن قل مسلم قال سعد (فسكرت) سكوتاً (قله لا ثم غلبني ما) أي الذي (اعلم منه فعدت) أي فرجعت (لمقاتلي) مصدر مجيء بمعنى القول أي لقولي وثبت لابي ذروا ابن عباس كرفعدت وسقط للاصلي وأبي الوقت افظ لمقاتلي (فقلت) يا رسول الله (مالك عن فلان فوالله اني لأراه) باللام وضيم الهمزة كذا رواه ابن عباس كرواه أبو ذرأراه (مؤمناً فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسألاً فسكت) سكوتاً (قله لا) وسقط للعموى قوله فسكت قلها (ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتلي وعاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وليس في رواية الكشميهني إعادة السؤال ثانية ولا الجواب عنه وانما يقبل صلى الله عليه وآله وسلم قول سعد في جعل لانه لم يخرج مخرج

على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه ومداومه على يزيد أي خالد الدالاني وعلمه اختلف في ألفاظه وضعف الحديث من أصله أجمد والبخاري فيما نقله الترمذي في العمل المفردة وضعفه أيضاً أبو داود في السنن وابراهيم الخريفي في علله والترمذي وغيرهم قال البيهقي في الخلافيات تفرد به أبو خالد الدالاني وأنكره عليه جميع أئمة الحديث وقال في السنن أنكره عليه جميع الحفاظ وأنكروا معاً عنه من قتادة وقال الترمذي رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس من قوله ولم يذكر أبا العالمة ولم يرفعه ويزيد الدالاني هذا الذي ضعف الحديث به وثقه أبو حاتم وقال النسائي ليس به بأس وكذلك قال أحمد كما حكاه المصنف وقال ابن عدي في حديثه لين وافرط ابن حبان فقال لا يجوز الاحتجاج به وقال الذهبي في المغنى مشهور حسن الحديث وروى ابن عدي في الكامل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث لا وضوء على من نام قائماً أو راكعاً وفيه مهدي بن هلال وهو متهتم بوضع الحديث ومن رواية عمر بن هرون البلخي وهو متروك ومن رواية مقاتل بن سليمان وهو متهتم به ورواه البيهقي من حديث حذيفة بن غطفان قال كنت في مسجد المدينة جالساً أخفق فاحتضني رجل من خلفي فالتفت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هل وجب علي وضوء يا رسول الله فقال لا حتى تضع جنبك قال البيهقي تفرد به بحر بن كنين وهو متروك لا يحتج به وروى البيهقي من طريق يزيد بن قسيط عن أبي هريرة أنه سمعه يقول ليس على المجتبي الثائم ولا على القائم الثائم وضوء حتى يضطجع فإذا اضطجع قوضاً قال الحفاظ استأذنه جمد وهو موقوف والحديث يدل على ان النوم لا يكون ناقضاً الا في حالة الاضطجاع وقد سلف انه راجح

#### \* (باب الوضوء من مس المرأة) \*

(قال الله تعالى أولامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا غصياً أو تراباً وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله ما تقول في رجل أتى امرأة يعرفها فليس يأتى الرجل من امرأته شيئاً الا قد أتاه منها غير انه لم يجامها قال فانزل الله هذه الآية وأقم الصلاة طرقي النهار وراقاً من الليل الآية فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوضاً ثم صل رواه أحمد والدارقطني الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والحاكم والبيهقي جميعاً من حديث عبد الملك بن عمر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ كذا عندهم جميعاً موصولاً ان كرم معاذ وفيه انقطاع لان عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وأيضاً قد رواه شعبة عن عبد الرحمن قال ان رجلاً قد كرهه مسلاً كما رواه النسائي وأصل القصة في الصحيحين وغيرهما بدون الامر بالوضوء والصلاة والآية المذكورة استدلل بها من قال بان لمس المرأة ينقض الوضوء والى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عمر والزهري والشافعي وأصحابه وزيد بن أسلم وغيرهم وذهب علي وابن عباس

الثمادة وانما هو مدح له وتوسل في الطلب لاجله وهذا ناقشه في لفظه نعم في الحديث نفسه ما يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم



قبل قوله فيه وهو قوله (ثم قال) به. بل مع كونه أحب اليه مما أعطاه (باسم الله لا غطي الرجل) الضعيف الايمان العطاه أي عطاه مكان أنالف قلبه به (وغيره أحب الى منه) وفي رواية أني ذرراً لهوى والمسقى أحب الى منه والجللة حالية (خشية أن يكبه الله) بفتح الباء ونجم الكاف ونصب الباء أي لاجل خشية كبر الله إياه أي القائه (منكوساً في النار) كقوله أما يارتداده ان لم يعط أو لكونه يسب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الى الجذل وامام من قوى إيمانه فهو أحب الى فأكاه الى إيمانه ولا اخشى عليه رجوعاً عن دينه ولا سوا في اعتقاده وفيه الكتابة لان الكعب في الذار من لازم الكفر فاطاق اللازم وأراد الملزوم وفي الحديث دلالة على مجواز الحلف على الظن وعدمه أجازهم هذه زادة وأراد وجواز الشناعة الى ولادة الامور وغيرهم ومما ردة الشفيح اذ لم يؤد الى مفسدة وان المفسدوع اليه لا عتب عليه اذ ارد الشفاعة اذا كانت خصال المصلحة وان الامام يصرف الاموال في مصالح المسلمين الا هم فالاهم وان خشي وجه ذلك على بعض الرعية وان الاقرار بالالسان لا ينفع الا اذا قرن به الاعتقاد بالقلب وعليه الاجماع كما هو واستدل به عياض لعدم ترادف الايمان والاسلام لكنه لا يكون مؤمناً الا مسلماً وقد يكون مسلماً غير مؤمن قال الحافظ وفيه التفرقة انه

وعطاء وطاوس والعشرة جميعاً وأبو حنيفة وأبو يوسف الى انه لا ينقض قال أبو حنيفة وأبو يوسف الا اذا تباعثا الفرجان وانتشروا ان لم يمسد قال الاولون الآية صرح بان اللبس من جملة الاحداث الموجبة للوضوء وهو حقيقة في لمس البسود ويؤيد بقضاء على معناه الحقيقي قراءة أو لمستم فانها ظاهرة في مجرد اللبس من دون جماع قال الاسخرون يجب المصير الى الجواز وهو ان اللبس مراد به الجماع لوجود القرينة وهي حديث عائشة الذي ساق في التقييل وحديثها في لمس البطن قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجيب بان في حديث التقييل ضعفه وأيضاً فهو مرسل ورد بان الضعف مخير بكثرة رواياته ويجوز في لمس عائشة لبطن قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت من فروع وموقوفاً والرفع زيادة يتبعها المصير اليه كما هو مذهب أهل الاصول والاعتذار عن حديث عائشة في لمس القدمه صلى الله عليه وآله وسلم بما ذكره ابن حجر في الفتح من ان اللبس يحتمل أنه كان بجائز أو على ان ذلك خاص به تكلف ومخالفة لظاهر ما رواه امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم السائل في حديث الباب بالوضوء وصرح ابن عمر بان من قبل امرأته أوجسها ايده فعليه الوضوء رواه عنه مالك والشافعي ورواه البيهقي عن ابن مسعود بلفظ القبلة من اللبس وفيه الوضوء واللبس ما دون الجماع واستدل الحاشية على ان المراد باللبس ما دون الجماع بحديث عائشة بما كان أو قبل يوم الا وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتيها فيقبل ويأس الحديث واستدل البيهقي بحديث أبي هريرة البذرناها لللبس وفي قصة ما عزلت قبلت أو لمست ويجوز في عمر القبلة من اللبس فتوضؤا منها ويجب ان ذلك بان أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسائل بالوضوء يحتمل ان ذلك لاجل المعصية وقد ورد ان الوضوء من مكفرات الذنوب أولان المسألة التي وصفها مظنة خروج المذني أو هو طلب لشروط الصلاة المذكرة في الآية من غير نظر الى انتقاض الوضوء وعدمه ومع الاحتمال يسقط الاستدلال واماماً يرى عن ابن عمر وابن مسعود وما ذكره الحاشية والبيهقي فحين لا تنكر صحة اطلاق اللبس على الجنس باليد بل هو المعنى الحقيقي ولكن كما تدعي ان المقام محفوف بقرائن توجب المصير الى الجواز وما قولهم بان القبلة فيها الوضوء فلا حجة في قول الصحابي لاسمها اذا وقع معارضتها لما وزع عن الشارع وقد صرح البحر بن عباس الذي علمه الله تأويل كتابه واستجاب فيه دعوة رسوله بان اللبس المذكور في الآية هو الجماع وقد تقرران تفسيره أرجح من تفسير غير تلك المزية ويؤيد ذلك قول أكثر أهل العلم ان المراد بقول بعض الاعراب لا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان امرأته لا ترد يد لامس الكتفية عن كونها زانية ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم طلقها وقد ابدى بعضهم مناسبة في الآية تقضي بان المراد بالامسة الجماع ولم اذكرها لعدم انتظام اعندي واماً حديث الباب فلا دلالة فيه على النقص لانه لم يثبت انه كان متوضئاً قبل ان يأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالوضوء ولا ثبت

بين حقيقة الإيمان والاسلام وترك القطع بالإيمان الكامل لمن لم ينص عليه (١٩١)

أنه كان متوضعا عند اللبس فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قد انتقض وضوءه  
(وعن ابراهيم التيمي عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
يقبل بعض أزواجه ثم يصلى ولا يتوضأ رواه أبو داود والنسائي قال أبو داود وهو مرسل  
ابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة وقال النسائي ليس في هذا الباب أحسن من هذا  
الحديث وان كان مرسلًا) وأخرجه أيضا أحمد والترمذي وقال سمعت محمد بن اسمعيل  
البخاري يضعف هذا الحديث وقدره وأبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق عروة  
ابن الزبير عن عائشة وأخرجه أيضا أبو داود من طريق عروة المزني عن عائشة وقال  
القطان هذا الحديث شبهه لائش وقال الترمذي حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة  
وقال ابن حزم لا يصح في الباب شيء وان ضح فهو مجهول على ما كان عليه الامر قبل  
نزول الوضوء من اللبس ورواه الشافعي من طريق معبد بن تباتة عن محمد بن عمر عن ابن  
عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ  
قال ولا أعرف حال معبد فان كان ثقة فالجبة فيمارى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال الحافظ روى من عشرة أوجه أو ردها البيهقي في الخلافات وضعفها التمهني وصححه  
ابن عبد البر وجماعة وشهد له حديثه الا في بعض هذا والحديث يدل على ان اس المرأة  
لا ينقض الوضوء وقد تقدم ذكر الخلاف فيه (وعن عائشة رضى الله عنها قالت ان كان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليصلى وانى لمعترضة بين يديه اعترض الجنابة حتى اذا  
أراد أن يترومسنى برجله رواه النسائي) الحديث قال الحافظ في التلخيص اسناده صحيح  
وفيه دليل على ان لمس المرأة لا ينقض الوضوء وقد تقدم الكلام عليه وتأويل ابن حجر له  
بما ساف قد عرفنا انه تكاف لادليل عليه (وعن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم ليلة من الفرائض فالتصت فوضعت يدي على باطن قدميه وهو في  
المسجد وهم امنصوبون وهو يقول اللهم انى أعوذ برضاك من سخطك وبعافاك من  
عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى شأنك عليك انت كما اثبتت على نفسك رواه مسلم  
والترمذي وصححه) الحديث رواه البيهقي أيضا وذكره ابن أبي حاتم في العلل من طريق  
يونس بن خباب عن عيسى بن عمر عن عائشة بنحوه هذا قال لا أدري عيسى ادرى عائشة  
أم لا وروى مسلم في اخر الكتاب عن عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من  
عندها الميلا فغرت عليه فجاء فرأى ما صنع فقال مالك يا عائشة اغرت قالت وما لي لا يغار  
منلى على مثلك فقال لقد جاءك الشيطانك فقالت يا رسول الله أومع شيطان الحديث وروى  
الطبراني في المعجم الصغير من حديث عروة عن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ذات ليلة فقلت انه قام الى جاريته مارية فقمت ألتبس الحداد فوجدته قائما  
يصلى فادخلت يدي في شعره لا تنظر اعتسل أم لا فلما انصرف قال أخذك شيطانك يا عائشة  
وفيه محمد بن ابراهيم عن عائشة قال ابن أبي حاتم لم يسمع منها والحديث يدل على ان  
(أحسنتم الى احدها من الدهر) أى مدة عمره أو الدهر مطلقا على سبيل القرض مباغاة في كفره واية ان

وامانع القطع بالجنة فلا يؤخذ  
من هذا نصريحا وان تعرض له  
بعض الشارحين نعم هو كذلك  
فمن لم يثبت فيه النص وفيه الرد  
على غلاة المرجئة في اكتفائهم  
في الايمان بنطق اللسان وفيه  
تنبيه الصغير على الكبير على  
ما يظن أنه ذهل عنه وان الاسرار  
بالنصيحة أولى من الاعلان وفيه  
التحديث والاختبار والعنونة  
وفيه ثلاثة رواة زهريون مديون  
وثلاثة تابعيون يروى بعضهم  
عن بعض ورواية الاصحاب  
عن الاصاغر وأخرجه البخاري  
أيضا في الزكاة ومسلم في الايمان  
والزكاة (عن ابن عباس رضى  
الله عنهم ما قال قال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم أريت النار  
مبنيا للامعة عول من الرقبة بمعنى  
انصرت اى أراى الله النار ولاى  
ذروايت ولا اصمى فرايت  
فاذا أكثر أهلها النساء يكفرن)  
بجمله مستأنفة تدل على السؤال  
والجواب كانه سأل سائل لم فقال  
يكفرن وللاربعة بكفرن اى  
بسببه (قيل) يا رسول الله (أيكفرن)  
بالله قال يكفرن العشير اى  
الزوج قال للعهد أو المعاشرة  
مطلقا فتكون للجنس والاقول  
أولى (ويكفرن الاحسان) اى  
ليس كفران العشير لذاته بل  
كفران احسانه فهذه الجملة  
كاسان للسابقة وتوعد على  
هذين بالنار يدل على انهما  
من الكبائر (لو) وفي رواية ان  
مباغاة في كفره واية ان

والكتاب عام لكل من يتأق منه  
 من اجها او شيا حقا لا يجهها  
 (قالت ما رأيت منك خيرا قط)  
 وفي هذا الحديث وعظ الرئيس  
 المروء وتحريره على الطاعة  
 ومراجعة المتعلم العالم والتابع  
 المتبوع فيما قاله اذ لم ينه سره  
 معناه وجواز اطلاق الكفر على  
 كفر النعمة ووجوب الحق وان  
 المعاصي تنقص الايمان لانه  
 يجعله كفرا ولا يخرج الى الكفر  
 الموجب للتأود في النار وان  
 ايمان من يزيد بشكر نعمة العشير  
 قويت أن الاعمال من الايمان  
 ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون  
 الا ابن عباس مع انه اقام بالمدينة  
 وفيه الحديث والنعمة وهو  
 ظرف من حديث ساقه البخاري  
 في صلاة الكسوف تاما وكذا  
 أخرجه في باب من صلى وقدامه  
 نار وفي بدء الخلق في ذكر الشمس  
 والقمر وفي عشرة النساء وفي  
 العلم وأخرجه مسلم في العيدين  
 (عن أبي ذر) بالذال وتشديد  
 الراجح بدب بضم الجيم والادال  
 وقد تفخ ابن جنادة بضم الجيم  
 الغفاري السابق في الاسلام  
 الزاهد القائل بجرمة امساك  
 ما زاد من المال على الحاجة  
 المتوفى بالنية منزل للحاج العراقي  
 على ثلاث مراحل من المدينة وله  
 في البخاري اربعة عشر حديثا  
 (قال اني سأيت) اي سأمت  
 (رجلا فغيرت ما به) اي نسبه الى  
 العار وعند البخاري في الادب  
 المفرد وكانت امه أجمية فقلت من

(١٩٢) ان يكون مخاطبا فهو على سبيل الجواز (ثم رأيت منك شيا) قلنا لا يوافق

اللمس غير موجب للنعق وقد ذكرنا اختلاف فيه قال المصنف رحمه الله تعالى وأورد  
 مذهب يجمع بين هذه الأحاديث مذهب من لا يرى اللمس ينعق الا لشهوة ذاتي  
 \* (باب الرضوخ من مس القبل) \*

(عن بسرة بنت صفوان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فلا يصلي حتى  
 يتوضأ رواه النسائي وصححه الترمذي وقال البخاري هو أصح شيء في هذا الباب وفي رواية  
 لأحمد والنسائي عن بسرة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ويتوضأ

من مس الذكر وهذا شمل ذكر نفسه وذكر غيره) الحديث أخرجه أيضا مالك والثاني  
 وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود قال أبو داود قلت لأحمد حديث بسرة فليس  
 بصحيح قال بل هو صحيح وصححه الدارقطني ويحيى بن معين حكاه ابن عبد البر وأبو طاهر  
 النعري فليدب لم والبيهقي والحايمي قال البيهقي في هذا الحديث وان لم يخرج عنه الشافعي  
 لاختلاف وقع في سماع عروقة منها أو من مروان فقد احتجنا بجميع رواياته وقال الاسماعيلي  
 يلزم البخاري أخرجه فقد أخرج نظيره وغاية ما قدح به في الحديث انه حدث به مروان  
 عروة فاستراب بذلك عروة فارسل مروان الى بسرة فدخل من حرمه فعاد اليه بانهم اذكر  
 ذلك والواسطة بين عروة وبسرة اما مروان وهو مطعون في عدالة أو حرسه وهو  
 مجهول والجواب انه قد حرم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة بان عروة سمع من بسرة وفي  
 صحيح ابن خزيمة وابن حبان قال عروة فذهبت الى بسرة ففسألتها فصدتني ومثل هذا الجواب  
 الدارقطني وابن حبان قال الحافظ وقد أكثر ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم  
 من سماع طرقه وبسط الدارقطني الكلام عليه في نحو من كراستين ونقل البعض بان  
 ابن معين قال الاثنية أحاديث لاتصح حديث مس الذكر ولا نسكاح الأبولي وكل مسكر حرام  
 قال الحافظ ولا يعرف هذا عن ابن معين قال ابن الجوزي ان حديثه لا يثبت عن ابن معين  
 وقد كان مذهبه ان تقاض الرضوخ بمسه وروى عنه الميوني انه قال انما يطعن في حديث  
 بسرة من لا يذهب اليه وطعن فيه الطحاوي بان هشام لم يسمع من أبيه عرودة لانه رواه عنه  
 الطبراني فوسط بينهما وبين أبيه أبابكر بن محمد بن عمرو وهذا مندفع فانه قد رواه تارة عن  
 أبيه وتارة عن أبي بكر بن محمد بن عمرو وصرح في رواية السالكين بان أباه حدثه وقد رواه الجهور  
 من أصحاب هشام عنه عن أبيه فله سمعه عن أبي بكر عن أبيه ثم سمعه من أبيه فكان  
 يحدث به تارة هكذا وتارة هكذا وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن  
 عمرو وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وعائشة وأم سامة وابن عباس وابن عمر وعلي بن  
 طلق والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حمنة وقيصة وروى بنت أنس  
 أما حديث أبي هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمرو فسيذكرها المصنف بعد هذا الحديث  
 وأما حديث جابر فعند الترمذي وابن ماجه والاثم قال ابن عبد البر استناده صالح  
 وأما حديث زيد بن خالد فعند الترمذي وأحمد والبرار وأما حديث سعد بن أبي وقاص

وفي رواية فقات لها ابن السوداء (فقال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فأخرجه

يا ابا ذر اعيرته بامه) بالاستفهام على وجه الانكار التوبيخي واعل هذا كان (١٩٣) من ابي ذر قبل ان يعرف تحريم ذلك

فكانت تلك الخصلة من خصال  
الجاهلية باقية عنده فلذا قال  
(انك امرؤ فیه لك جاهلية)  
والاقابوذر من الايمان بمنزلة  
عالية وانما وبخه بذلك على عظيم  
منزله تحذير له عن معاودة مثل  
ذلك وعند الوليد بن مسلم منقطعاً  
كما ذكره في الفتح ان الرجل  
المذكور هو بلال المؤذن وروى  
البرماوى انه لما سكا بلال الى  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال له شئت بلالا وعيرته  
بسوادامه قال نعم قال حسبت  
انه بقى فيك شئ من كبر الجاهلية  
فالتقى ابو ذر خذله على التراب ثم  
قال لا ارفع خدى حتى يطأ بلال  
خدى بقية سد مه زاد ابن الملقن  
فوطئ خذله ثم قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم  
(اخوانكم) اى فى الاسلام او  
من جهة اولاد آدم عليه السلام  
فهو على سبيل المجاز (اخوانكم)  
بفتح الاول والثاني اى خدمكم  
او عبيدكم الذين يتخولون الامور  
اى يصلحونهم او قدم الخبر على  
الابتداء للاهتمام بشأن الاخوة  
او التقدير هم اخوانكم وهم  
اخوانكم وقال الزركشى اى  
احفظوا وقال ابو البقاء انه  
اجود لكن رواه البخارى في  
كتاب حسن الخلق هم اخوانكم  
وهو يرجع تقدير الرفع (جعلهم الله  
تحت ايديكم) مجاز عن القدرة  
او الملك اى وانتم مالكون  
اى من الذى ياكل ويلبس ومن

فاخرجه الحاكم واما حديث عائشة فذكره الترمذى واعل ابو حاتم ورواه الدارقطنى واما  
حديث أم سلمة فذكره الحاكم واما حديث ابن عباس فرواه البيهقى وفي اسناده الضعفاء  
ابن حمزة وهو منكر الحديث واما حديث ابن عمر فرواه الدارقطنى والبيهقى وفيه عبد الله  
ابن عمر العمري وهو ضعيف واخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن أبان وهو ضعيف  
واخرجه ابن عدى من طريق أيوب بن عتبة وفيه مقال واما حديث علي بن طاق فاخرجه  
الطبراني وصححه واما حديث النعمان بن بشير فذكره ابن منده وكذا حديث أنس وابي  
ابن كعب ومعاوية بن حيدة وقبيصة واما حديث أروى بنت أنيس فذكره الترمذى  
ورواه البيهقى والخديث يدل على ان لمس الذكر ينقض الوضوء وقد ذهب الى ذلك عمر  
وابنه عبد الله وأبو هريرة وابن عباس وعائشة وسعد بن أبي وقاص وعطاء والزهرى وابن  
المسيب ومجاهد وابان بن عثمان وسليمان بن يسار والشافعى واجدوا بحق ومالك في  
المشهور وغير هؤلاء واحتجوا بحديث الباب وكذلك مس فرج المرأة لحديث أم حبيبة  
الاتقى وكذلك حديث عبد الله بن عمرو والذي سيذكره المصنف في هذا الباب وذهب على  
عليه السلام وابن مسعود وعمار والحسن البصرى وربيعة والعترة والثوري وأبو حنيفة  
وأصحابه وغيرهم الى انه غير ناقض وقد ذكر الحازمى فى الاعتبار جماعة من القائلين بهذه  
المقالة وجماعة من القائلين بالمقالة الاولى من الصحابة والتابعين لم تذكرهم هنا فليرجع اليه  
واحتج الآخرون بحديث طاق بن علي عند ابي داود والترمذى والنسائى وابن ماجه واجد  
والدارقطنى مرفوعا بافظ الرجل يس ذكره اعميه وضوء فقال صلى الله عليه وآله وسلم  
انما هو بضوءة منك وصححه عرو بن علي العلامى وقال هو عندنا أثبت من حديث بسرة  
وروى عن علي بن المدينى انه قال هو عندنا أحسن من حديث بسرة قال الطحاوى اسناده  
مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه ايضا ابن حبان والطبراني وابن حزم  
وأجيب بأنه قد ضعفه الشافعى وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطنى والبيهقى وابن الجوزى  
واذ في فيه النسخ ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمى وآخرون وأوضح ابن حبان  
وغیره ذلك وقال البيهقى يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم  
يحتج الشيخان بأحد من رواه وحديث بسرة قد احتجوا بجميع رواه وقد ايدت دعوى  
النسخ بما أخر اسلام بسرة وتقدم اسلام طلق ولكن هذا غير دليل على النسخ عند المحققين  
من أئمة الاصول وايد حديث بسرة بان حديث طلق موافق لما كان الامر عليه من قبل  
وحديث بسرة ناقل عنه فيمصار اليه وبانه أرجح لكثرة طرقه وصحتها وكثرة من صححه من  
الأئمة والكثرة شواهد ولان بسرة حدثت به في دار المهاجرين والانصار وهم متوافرون  
وأبضا قد روى عن طلق بن علي نفسه انه روى من مس فرجه فليتم وضوءاً أخرجه الطبراني  
وصححه قال فيشبه ان يكون سماع الحديث الاول من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل هذا  
ثم سماع هذا بعد فوافق حديث بسرة وايضا حديث طلق بن علي من رواية قيس ابنه قال

لأن بعض فاذا اطعم عبده بما يقنانه كان (١٩٤) قد اطعمه بما ياكاه ولا يلزمه ان يطعمه من كل ما كوله على العموم من الاثم وطيبات الدني لكن يستحب له ذلك (ولا تنكفوههم ما) اي الذي (يغلبهم) اي تجوز قدرتهم عنه والنهي فيه للتحريم (فان كلفوهم) ما يغلبهم (فاعينموهم) ويلحق بالعبد الاجير والخدم والضيف والداية وفي الحديث النهي عن سب العبد ومن في معناه ونعيرهم بآبائهم والحث على الاحسان اليهم والرفق بهم وان النفاضل الحقيقي بين المسلمين انما هو في التقوى فلا يفيد الشريف النسب نسبة اذالم يكن من اهل التقوى ويفيد الوضوح النسب بالتقوى قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم وجواز اطلاق الاخ على الرقيق والمحافظة على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي رجاله بصري وواسطي وكوفيان والتحديث والعنينة واخرجه البخاري في العتق والادب ومسلم في الايمان والتمذود وأبو داود والترمذي باختلاف الفاظ بينهم (وعن ابي بكره) نقيض بضم الذون ابن الحرث بن كلدة المتوفى بالبصرة سنة اثنين وخمسين وله في البخاري اربعة عشر حديثا (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا التقي المسلمان بسيفهما فضرب كل واحد منهما الآخر (فالقائل والمقول في النام) اذا كان القتال بينهما بغير ثأويل سائق اما اذا كانا صاحبين فاهرهما عن اجتماد وظن لا صلاح (الدين) فاصيب منهما له اجر وانما جعل فرجه

الشافعي قدسنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه وقال ابو حاتم وأبو زرعة قيس بن طلق من لا تقوم به حجة اه فالظاهر ما ذهب اليه الاولون وقد روى عن مالك القول بذهب الموضوع ويرده ماسياني من التصريح بالوجوب في حديث أبي هريرة وفي حديث عائشة وبل للذين يسمون فر وجههم ولا يوضون أخرجه الدارقطني وهو دعاء بالشرا لا يكون الاعلى ترك واجب والمراد بالوضو غسل جميع الاعضاء كوضوء الصلاة لانه الحقيقة الشرعية وهي مقدمة على غيرها على ما هو الحق في الاصول وقد اشترط في المس النافض للوضوء ان يكون بغير حائل ويدل حديث ابي هريرة الاتي وسياتي انه لا دليل لمن اشترط ان يكون المس ياطن الكف وقد روى عن جابر بن زيد انه قال بالنقض ان وقع المس عمدا لان وقع سهوا أو احاديث الباب تردده ورفع الخطا بمعنى رفع اثمه لاحكمه (وعن ام حبيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه فليستوضأ رواه ابن ماجه والاثم وصححه أحد وأبو زرعة) الحديث قال ابن السكن لأعلم له علة وانظروا من يشمل الذكروا الانثى وانظروا الفرج يشمل القبل والبر من الرجل والمرأة وبه يرد مذهب من خصص ذلك بالرجال وهو مالك وأخرج الدارقطني من حديث عائشة اذا مست احدا كن فرجها فامتنوضأ وفيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري وهو ضعيف وكذا وضعفه ابن حبان قال الحافظ وله شاهد وسياقي حديث عمرو بن شعيب وهو صحيح وقد تقدم الكلام في الذي قبله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أفضى بيده الى ذكره ليس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء رواه أحمد) الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وقال حديث صحيح سنداه عدول نقلته وصححه الحاكم وابن عبد البر واخرجه البيهقي والطبراني في الصغير وقال ابن السكن هو أجود ما روى في هذا الباب ورواه الشافعي واليزار والدارقطني من طريق يزيد بن عبد الملك قال النسائي متروك وضعفه غيره والحديث يدل على وجوب الوضوء وهو يرد مذهب من قال بالندب وقد تقدم ويدل على اشتراط عدم الخائل بين اليد والذكر وقد استدلل به الشافعية في ان النقض انما يكون اذا مس الذكري ياطن الكف لما يعطيه انظروا الافضاء قال الحافظ في التلخيص لكن نازع في دعوى ان الافضاء لا يكون الا يطين الكف غير واحد قال ابن سميده في المحكم افضى فلان الى فلان وصل اليه والوصول أعم من ان يكون بظاهر الكف أو باطنه او قال ابن حزم الافضاء يكون بظاهر الكف كما يكون يباطنه اقال ولا دليل على ما قالوه يعني من التخصيص بالباطن من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي صحيح قال المصنف رحمه الله تعالى وهو يعني حديث أبي هريرة فيمنع ناويل غيره على الاستحباب ويثبت بعمومه النقض بظن الكف وظهوره وينفيه بضمه من وراء حائل وبغير اليد وفي لفظ الشافعي اذا افضى احدكم الى ذكره ليس بينهما وبينه شئ فليستوضأ اه (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايمارجل من

ابو بكر الحديث على عومه في كل مسلمين التقياس بينهم ما حسمه المادة (١٩٥) وقد رجع الاحنف الراوي عنه عن رأي

ابو بكر في ذلك وشهد مع علي  
بأق حروبه ولا يقال ان هذا  
الحديث يشعروا بذهب المعتزلة  
القائلين بوجوب العقاب للعاصي  
لان المعنى أنهم ما يستحقان وقد  
يعني عنهما أو واحد منهما فلا  
يدخلان النار كما قال تعالى بخزأوه  
جهنم أي جزأوه تلك وليس يلزم  
أن يجازي قال ابو بكر (فقلت)  
وللاربعة وكريمة قلت (يا رسول  
الله هذا القاتل) يستحق النار  
لكونه ظالما (فقال المقتول)  
وهو مظلوم (قال) صلى الله عليه  
وآله وسلم (انه كان حريصا على قتل  
صاحبه) مفهومة ان من عزم  
على المعصية بقلبه ووطن نفسه  
عليها اثم في اعتقاده وعزمه  
ولا تنافي بين هذا وبين قوله في  
الحديث الا تخرأوا هم عبيدي  
بسيئة فلم يعملها فلا تكتبوها  
عليه لان المراد انه لم يوطن نفسه  
عليها بل هرت بفكره من غير  
استقرار ورجال اسناد هذا  
الحديث كاهم بصريون وفيه  
ثلاثة من التابعين يروى بعضهم  
عن بعض وهم أيوب والحسن  
والاحنف واشقل على الحديث  
والمنعنة والسماع وأخرجه  
البخاري أيضا في الفتن ومسلم وأبو  
داود والنسائي (عن عبد الله بن  
مسعود رضي الله عنه عن النبي لما  
نزلت) زاد الاصل في هذه الآية  
(الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم  
بظلم) أي ظلم عظيم (اولئك لهم

فرجه فليتوضأ وإيا امرأه مست فرجها فليتوضأ رواه أحمد) الحديث رواه الترمذي  
أيضا ورواه البيهقي قال الترمذي في العلل عن البخاري وهذا عندى صحيح وفي اسناده  
بقية بن الوليد واكنه قال حديثي محمد بن الوليد الزبيدي حديثي عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده والحديث صريح في عدم الفرق بين الرجل والمرأة وقد عرفت ان الفرج مع  
القبل والذبل لانه العورة كما في القاموس وقد أهمل المصنف ذكر حديث طلق بن علي في  
هذا الباب ولم تجزله عادة بذلك فانه يذكر الاحاديث المتعارضة وان كان في بعضها ضعف  
وقد ذكرناه في شرح حديث أول الباب وتكلمنا عليه بما فيه كفاية

### \*(باب الوضوء من لحوم الابل)\*

(عن رجل عن سمرة أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنتوضأ من لحوم  
الغنم قال ان شئت توضأ وان شئت فلا تتوضأ قال أنتوضأ من لحوم الابل قال نعم توضأ  
من لحوم الابل قال أصلي في مراض الغنم قال نعم قال أصلي في مراض الابل قال لا رواه  
أحمد ومسلم) الحديث روي ابن ماجه نحوه من حديث محارب بن دثار عن ابن عمرو كذلك  
روي أبو داود والترمذي وهو يدل على ان الاكل من لحوم الابل من جلة نواقض الوضوء  
وقد اختلف في ذلك فذهب الاكثرون الى أنه لا ينقض الوضوء قال النووي عن ذهب الى  
ذلك الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة  
وعاصم بن ربيعة وأبو امامة وجاهير من التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم  
وذهب الى انتقاض الوضوء به أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبو بكر  
ابن المنذر وابن خزيمة واختاره الحفاظ أبو بكر البيهقي وحكى عن أصحاب الحديث مطلقا  
وحكى عن جماعة من الصحابة كذا قال النووي ونسبه في البحر الى احمد قولي الشافعي والى  
محمد بن الحسن قال البيهقي حكى عن بعض اصحابنا عن الشافعي انه قال ان صح الحديث  
في لحوم الابل قات به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء  
قاله أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه احتج القائلون بالنقض بأحاديث الباب واحتج  
القائلون بعدمه بما عند الاربعة وابن حبان من حديث جابر انه كان آخر الامر من منه  
صلى الله عليه وآله وسلم عدم الوضوء مما مسّت النار قال النووي في شرح مسلم ولكن هذا  
الحديث عام وحديث الوضوء من لحوم الابل خاص والخاص مقدم على العام وهو مبني  
على انه يبنى العام على الخاص مطلقا كما ذهب اليه الشافعي وجماعة من أئمة الاصول وهو  
الحق وامان قال ان العام المتأخر ناسخ فيجعل حديث ترك الوضوء مما مسّت النار ناسخا  
لاحاديث الوضوء من لحوم الابل ولا يخفى عليك ان احاديث الامر بالوضوء من لحوم  
الابل لم تشمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا بآية نصيص ولا بألفاظه وروى في حديث سمرة  
قال له الرجل أنتوضأ من لحوم الابل قال نعم وفي حديث البراء توضأ منها وفي حديث  
ذي العروة الا في أفنتوضأ من لحومها قال نعم فلا يصلح تركه صلى الله عليه وآله وسلم للوضوء

الامن وهم مهتدون) أي لم يخلطوه بشركه اذا لا اعظم من الشرك وقد ورد النص في ذلك عند المؤلفين عن الاعين واغفل قلنا



يا رسول الله آيا لم يظلم نفسه قال ليس (١٩٩) كما تقولون بل لم يلبسوا الايمان بظلم بشرك الله تعالى الى قول نعم ان فذكر الآية

الاية لكن منع النبي تصور  
خلط الايمان بالشرك وحله على  
عدم حصول العقبتين لهم كقوله  
متاخر عن ايمان متقدم أى لم  
يرتدوا او المراد انهم لم يحجموا  
بينهما ظاهر او باطنا الى لم يتأقوا  
وهذا الوجه قال اصحاب رسول  
الله (صلى الله عليه وآله) ولا يصلى النبي (صلى الله  
عليه وآله) (وسلم آيا لم يظلم) مبتدأ  
وخبر والجملة مقول القول (فاتزل  
الله) ولا يذروا الا يصلى عز وجل  
(ان الشرك لظلم عظيم) انما هو  
على العموم لان قوله لظلم نكرة  
في سياق النفي لكن عمومها هنا  
بحسب الظاهر قال المحققون ان  
تدخل على النكرة في سياق النفي  
ما يؤكده العموم ويقويه نحو من  
في قوله ما جلاني من رجل افاد  
تنصيص العموم والا فالعموم  
مستفاد بحسب الظاهر كإفهامه  
الحكاية من هذه الآية وبين لهم  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ان ظاهره غير مراد بل هو من  
العام الذي أورد به الخاص والمراد  
بالظلم اعلى أنواعه وهو الشرك وانما  
فهموا حصر الامن والاهتمام  
فيمن لم يلبس ايمانه حتى ينتقيا  
عن لبس من تقدمهم هم على  
الامن في قوله لهم الامن اى لهم  
لا لغيرهم ومن تقدمهم هم على  
مهادون وفي الحديث ان  
المعاصي لا تسمى شركا وان من  
لم يشرك بالله شيئا فله الامن وهو  
مهدوف فيه أيضا ان فهم الصحابي  
بل الصحابة ليس بحجة لا يقال ان المعاصي قد يعذب فيها الامن والاهتمام الذي حصل له لانه اجيب بانه آمن من

مما استلزامها لان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بنا ولا  
ينقصه بل يكون قوله خلاف ما أمر به أمر اخاص بالامة ليس الاختصاص به وهذه  
مسئلة مدونة في الاصول مشهورة وقيل من يتنبه لها من المصنفين في مواطن الترجيح  
واعتيارها امر لا بد منه وبه يزول الاشكال في كثير من الاحكام التي تعد من المضائق  
وقد استرحنا للاختصاص اعني القبح في جل من المسائل التي عدها الناس من المعضلات  
وسيرك في هذا الشرح من مواطن اعتبارها ما انتفع به ان شاء الله تعالى وقد اسلفنا  
التنبه على ذلك فان قلت هذه القاعدة توقعك في القول بوجوب الوضوء مما استلزام  
مطلقا لان الامر بالوضوء مما استلزام الخاص بالامة كما ثبت من حديث أبي هريرة  
مرقوعا عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي بالفظ توضع مما استلزام النار وهو عند  
مسلم من حديث عائشة مرقوعا وفي الباب عن أبي أيوب وأبي طلحة وأم حبيبة وزيد بن  
نابت وغيرهم فلا يكون ترك الوضوء مما استلزام النار انا بخلاف الامر بالوضوء منه ولا معارضا  
لمثل ما ذكرت في لحوم الابل قلت ان لم يصح منه صلى الله عليه وآله وسلم الاجترار الفعل  
بعيد الامر انما بالوضوء مما استلزام النار فالخلق عدم الفسخ وتحت الوضوء علمنا منه  
واختصاص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بترك الوضوء منه وأى ضربه في القذهب  
بهذا المذهب وقد قال به ابن عمر وأبو طلحة وأنس بن مالك وأبو موسى وعائشة وزيد بن  
نابت وأبو هريرة وأبو غرة الهذلي وعمر بن عبد العزيز وأبو مجاز لاحق بن حبيب وأبو قلاب  
ويحيى بن يعمر والحسن البصري والزهرى صرح بذلك الحارثي في النسخ والمسنوخ وقد  
نسبه المهدي في البحر الى أكثر هؤلاء وكذلك النووي في شرح مسلم قال الحارثي ومذهب  
بعضهم الى ان المنسوخ هو ترك الوضوء مما استلزام النار والناسخ الامر بالوضوء منه قال  
والى هذا ذهب الزهرى وجماعة وذكرهم متمسكا ويؤيد وجوب الوضوء مما استلزام النار  
ان حديث ترك الوضوء منه علمنا ذكرهما الحافظ في التلخيص وحديث عائشة ما ترك  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء مما استلزام النار حتى قبض وان قال الجوزداني انه  
باطل فهو متأديعا كان منه صلى الله عليه وآله وسلم من الوضوء لكل صلاة حتى كان ذلك  
زيدنا وجهيرا وان خالفه مرة أخرى اذ تقرر لك هذا فاعلم ان الوضوء المأمور به هو  
الوضوء الشرعي والحقايق الشرعية ثابتة مقدمة على غيرها ولا تمسك لمن قال ان المراد  
به غسل اليدين واما لحوم الغنم فهذه الاحاديث المذكورة في الباب مخصوصة لمن عزم  
مما استلزام النار في حديث البراء الا لا توضعوا منها وفي حديث ذي الغرة افترضوا من  
لحومها يعني الغنم قال لا وفي حديث الباب ان شئت توضع وان شئت فلا توضع وسباني  
تمام الكلام على هذا في باب استحباب الوضوء مما استلزام النار (وعن البراء بن عازب قال  
سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من لحوم الابل فقال لا توضعوا منها وسئل  
عن لحوم الغنم فقال لا توضعوا منها وسئل عن الصلاة في مباركة الابل فقال لا توضعوا فيها  
فانهم امر الشياطين وسئل عن الصلاة في مراض الغنم فقال صلوا فيها فانهم ابركوا  
اجد



التعليق في التارخية إلى طريق الجنة اه وفيه أيضا ان درجات الظلم (١٩٧) تتفاوت كما ترجم له وان العام يطلق ويراد به

الخاص فحمل الصحابة ذلك على جميع أنواع الظلم فبين الله تعالى ان المراد نوع منه وان المفسر يفتى على الجمل وان النكرة في سياق النفي تعم وان اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وفيه تأخير البيان عن وقت الخطاب وفي اسناده رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الاعمش عن ابراهيم الخخعي عن علقمة بن قيس والمثلاثة كوفيون فقها وهذا أحد ما قيل فيه انه اصح الاسانيد وأمن تدليس الاعمش بما وقع عند البخاري حدثنا ابراهيم وفيه التحديث بصورة الجمع والافراد والعنعنة وأخرج منه البخاري في باب أحاديث الانبياء وفي التفسير ومسلم في الايمان والترمذي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال آية المنافق (أي علامته واللام للجنس وكان القياس جمع المبتدأ الذي هو آية لطابق الخبر الذي هو ثلاث) وأجيب بان الثلاث اسم جمع ولفظه مفرد على أن التقدير آية المنافق مفردة بالثلاث وقال الحافظ الافراد على ارادة الجنس أو أن العلامة انما تحصل باجتماع الثلاث قاله الاول ألقى بصنيع المؤلف ولهذا ترجم بالجمع اه وتعليقه العمي فقال كغير اد الجنس

أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة وقال في صحيحه لم أر خلافا بين علماء الحديث ان هذا الخبر صحيح من جهة النقل اه الله تعالى له وذكر الترمذي الخلاف فيه على ابن أبي ليلى هل هو عن البراء أو عن ذي الغرة أو عن أسيد بن حضير وصححه انه عن البراء وكذا ذكر ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه قال الحافظ وقد قيل ان ذي الغرة لقب البراء بن عازب والصحيح انه غيره وان اسمه يعيش والحديث يدل على وجوب الوضوء من طوم الابل وقد تقدم الكلام فيه وعدم وجوبه من طوم الغنم وقد تقدم أيضا ويدل أيضا على المنع من الصلاة في مبارك الابل والاذن به في مراتب الغنم وسياق الكلام على ذلك في باب المواضع المنهي عنها والماذون فيها للصلاة ان شاء الله تعالى (وعن ذي الغرة قال عرض اعرابي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورسول الله يسير فقال يا رسول الله تدرى الصلاة ونحن في اعطان الابل افنصلي فيها فقال لا قال افنتوضأ من طومها قال نعم قال افنصلي في مراتب الغنم قال نعم قال افنتوضأ من طومها قال لا رواه عبد الله بن احمد في مسنده (به) الحديث أخرجه الطبراني قال في مجمع الزوائد رجال أحمد وثقون وقد عرفت ملذكرة الترمذي وقد صرح أحمد والبيهقي بان الذي صح في الباب حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء وهكذا قال اصح ذكره الحافظ في التلخيص وأنكره المصنف فقال قال اصحق بن راهويه صح في الباب حديثان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث جابر بن سمرة وحديث البراء اه وقد عرفت الكلام على فقه الحديث في أول الباب وذو الغرة قد عرفت انه غير البراء وان اسمه يعيش

### باب المتطهر يشك هل أحدث

(عن عباد بن تميم عن عمه قال شكى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يخيل اليه انه يحد الشيء في الصلاة فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا رواه الجماعة الا الترمذي وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشك عليه أخرجه منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا رواه مسلم والترمذي) حديث أبي هريرة أيضا أخرجه أبو داود في الباب عن أبي سعيد عن أحمد والحاكم وابن حبان وفي اسناد أحمد على يزيد بن جده عن ابن عباس عند الزوارق البهقي وفي اسناده أبو أويس لكن تابعه الدراوردي قوله يخيل اليه أنه يجد الشيء يعني خروج الحدث منه قوله حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا قال النووي معناه يعلم وجود أحد هما ولا يشترط السماع والشم باجتماع المسلمين والحديث يدل على اطراح الشكول المعارضة لمن في الصلاة والسوسة التي جعلها صلى الله عليه وآله وسلم من تسويل الشيطان وعدم الانتقال الا لقيام ناقل متيقن كسماع الصوت وشم الريح ومشاهدة الخارج قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث أصل من أصول

والتام فيها منع ذلك لانها كائنا في غمرة قالية والاشي كالقمرة والقمر وقوله انما يحصل باجتماع الثلاث يشعر بأنه اذا وجد فيه

واحد من الثلاث لا يطلق عليه منافي (١٩٨) وليس كذلك بل يطلق عليه اسم المناق في غير الله اذا وجد فيه الثلاث كلها يكون

مناقذا كاملا وأوجب بأنه مفرد  
متضاف قيم كانه قال بأنه ثلاث  
(اذا حدث) في كل شيء (كذب)  
أي أخبر عنه بخلاف ما هو به  
قاصدا للكذب (واذا وعد)  
بالخير في المستقبل (أخاف)  
فلم ينف وهو من عطف الخاص  
على العام لان الوعد نوع من  
التحدث وكان دخلا في قوله  
واذا حدث ولكنه أفرد به بالذكر  
معطوفا تنبيها على زيادة قبحه  
ولا يرد بأن الخاص اذا عطف  
على العام لا يخرج من تحت  
العام وحينئذ تكون الآية ثنتين  
لا ثلاثا لان لازم الوعد الذي هو  
الاخلاف قد يكون فعلا ولازم  
التحديث هو الكذب الذي  
لا يكون فعلا فهذا الاعتبار كان  
المؤومان متغايرين وخلف الوعد  
لا يندرج الا اذا كان العزم عليه  
مقارنا للوعد اطلاقا كان عازما ثم  
عزف عن له مانع أو بدله رأى فهذا  
لم يوجد منه صورة التناق وفي  
حديث الطبراني ما شهد له حيث  
قال اذا وعد وهو يحدث نفسه  
انه يخلف وهكذا قال في باقي  
الاحوال واسناده لا بأس به وهو  
عند الترمذي وأبي داود مختصرا  
يلفظ اذا وعد الرجل أخاه ومن  
نتبه أن ينبغي له فلم ينف فلا اسم عليه  
وهذا في الوعد بالخير اما الشر  
فيستحب اخلافه وقد يجب  
(و) الثالثة من الخصال (اذا  
انتن) على صيغة المجهول من  
الأنثى ان امانة (خان) بان تصرف

الاسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الدين وهي ان الاشياء يحكم بمقامها على اصولها حتى  
يتمتع بخلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليهم ان ذلك مسئلة الباب التي ورد فيها  
الحديث وهي ان من تيقن الطهارة وشك في الحدث حكم بمقامه على الطهارة ولا فرق بين  
حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة هذا مذهبنا ومذهب جماعة  
العلماء من السلف والخلف وحكي عن مالك روايتان احدهما انه يلزمه الوضوء من كل  
شبهة خارج الصلاة ولا يلزمه ان كان في الصلاة والثانية يلزمه بكل حال وحكي الرواية  
الاولى عن الحسن البصري وهو وجه شاذ محكي عن بعض أصحابنا وليس بشيء قال أصحابنا  
ولا فرق في شكك بين ان يستوي الاحتمالان في وقوع الحدث وعدمه او يترجح أحدهما  
ويغلب في ظنك فلا وضوء عليه بكل حال قال اما اذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فانه  
يلزمه الوضوء باجماع المسلمين قال ومن مسائل القاعدة المذكورة ان من شك في طلاق  
زوجته أو في عتق عبده أو نجاسة الماء الطاهر أو طهارة الجسد أو نجاسة الثوب أو  
الطعام أو غيره وأنه صلى ثلاث ركعات أم أربعة أم انه ركع وصعد أم لا وأنه نوى الصوم  
أو الصلاة أو الوضوء أو الاعتكاف وهو في اثنا هذه العبادات وما أشبه هذه الامثلة  
فبكل هذه الشكوك لا تأثير لها والاصل عدم الحادث اه والخاص غير حالة الصلاة  
لا يصح أن يكون بالقياس لان الخروج حالة الصلاة لا يجوز لما يطر من الشكوك  
بخلاف غيرها فاسم تفاديه من حديث أبي هريرة لم يدم ذكر الصلاة فيه واما ذكر المسجد  
فوصف طردى لا يقتضي التقييد ولهذا قال المصنف عقب سابقه وهذا اللفظ عام في  
حال الصلاة وغيرها اه على ان التقييد بالصلاة في حديث عباد بن تميم انما وقع في سؤال  
المسائل وفي جملة مقيد الجواب بخلاف في الاصول مشهور

**\* (باب ايجاب الوضوء للصلاة والطواف ومن المصنف) \***

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة  
من غلول رواه الجماعة الا البخاري) الحديث أخرجه الطبراني أيضا وفي الباب عن اسامة  
ابن عمار والدا أبي المليح وأبي هريرة وأنس وأبي بكر الصديق والزبير بن العوام وأبي سعيد  
الخدري وغيرهم قال الحافظ وقد اوضحت طريقة والفاظه في الكلام على أوائل  
الترمذي قوله لا يقبل الله قد قدمنا الكلام عليه في باب الوضوء بالخارج من السبيل  
قوله ولا صدقة من غلول الغلول بضم الغين المعجمة هو الخبيثة واسم له السرقة من مال  
الغنيمة قبل القسمة قال النووي في شرح مسلم وقد أجمعت الامة على أن الطهارة شرط  
في صحة الصلاة قال القاضي عياض واختلفوا متى فرضت الطهارة للصلاة فذهب ابن  
الجبهم الى أن الوضوء كان في أول الاسلام سنة ثم نزل فرضه في آية التيمم وقال الجمهور  
كان قبل ذلك فرضا وقد استوفى الكلام على ذلك الحافظ في أول كتاب الوضوء في الفتح  
واختلفوا هل الوضوء فرض على كل قائم الى الصلاة أم على الحدث خاصة فذهب

فيما على خلاف الشرع ووجه الاقتصار على هذه الثلاث أنها منبهة على ما عداها اذا صل عمل الديانة مختصر

في ثلاث القول والفعل والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد (١٩٩) القول بالخيانة وعلى فساد النية بالخلف

وحديثه فلا يعارض هذا الحديث بما وقع في حديث آخر أربع من كني فيه وفيه اذا عاهد غدر اذ هو معنى قوله اذا ائتمن خان لان الغدر خيانة وهذه الثلاث خصال نفاق لانفاق فهو على سبيل المجاز أو المراد نفاق العمل لانفاق الكفر وارتضاه القرطبي أو المراد من تصفبها وكأنت له دينا وعادة ويدل عليه التعبير باذا المقيسة لتكرر الفعل أو هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتم اونها واستخف بأمرها فان من كان كذلك كان فاسدا الاعتقاد غالبا أو المراد الانذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال وان الظاهر غير مراد وارتضاه الخطابي أو الحديث وارد في رجل معين وكان منافقا ولم يصح به صلى الله عليه وآله وسلم على عادته الشريفة في كونه لا يواجههم بصريح القول بل بشير إشارة كتوله ما بال أقول وفخوه أو المراد المتناقضون الذين كانوا في الزمن النبوي وهذه الاجوبة كلها مبنية على ان اللام في المماق للجنس ومنهم من ادعى انه العهد قال الحافظ وأحسن الاجوبة ما ارتضاه القرطبي ورجال اسناد هذا الحديث كاهم مدنيون الأبا الربيع وفيهم تابعي عن تابعي وفيه

ذاهبون من السلف الى ان الوضوء لكل صلاة فرض بدليل قوله اذا قمتم الى الصلاة الاية وذهب قوم الى ان ذلك قد كان ثم نسخ وقيل الامر به على الندب وقيل لا بل لم ييسرع الامن يحدث ولكن تجديده لكل صلاة مستحب قال النووي حاكيا عن الفاضل وعلى هذا أجمع أهل الفتوى بعد ذلك ولم يبق بينهم خلاف ومعنى الآية عندهم اذا قمتم محدثين وهكذا نسبته الحافظ في الفتح الى الاكثر ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود عن عبد الله بن حنظلة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فلما شق عليه وضع عنه الوضوء الا من حدث ولمسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر انك فعات شيا لم تكن تفعله فقال عمدا فمليت أي لبيان الجواز واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء الا من حدث فالحق استحباب الوضوء عند القيام الى الصلاة وما شكك به صاحب المنار في ذلك غير نفي فان الاحاديث مصرحة بوقوع الوضوء منه صلى الله عليه وآله وسلم لكل صلاة الى وقت الترخيص وهو أنهم من أن يكون لحدث واغتيبه والآية دلت على هذا وليس فيها التقييد بحال الحدث وحديث لولان اشق على أمي لا همهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بسواك عند أحمد من حديث أبي هريرة مرفوعة عن أعظم الأدلة على المطلوب وسبب ذكر المصنف هذا الحديث في باب فضل الوضوء لكل صلاة وقد أخرج الجماعة الامامية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة زاد الترمذي طاهرا وغير طاهرا وفي حديث عدم اتوضي من طوم الغم دليل على تجديد الوضوء على الوضوء لانه حكم صلى الله عليه وآله وسلم بان كل لحومها غير ناقض ثم قال للسائل عن الوضوء ان شئت وقد وردت الاحاديث الصحيحة في فضل الوضوء كحديث ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول أن الله لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله الا فتحت له ابواب الجنة الخالية يدخل من أي شاء أخرجه مسلم وأهل السنن من حديث عقبة بن عامر وحديث انه أخرج خطايا مع الماء ومع آخر قطر الماء عند مسلم ومالك والترمذي من حديث أبي هريرة وحديث من توضأ نحو وضوئي هذا غفر له ما تقدم من ذنبه وكانت صلاته ومشيئه الى المسجد نافله أخرجه الشيخان من حديث عثمان وحديث اذا توضأت اغتسلت من خطاياك كيوم ولدتك امك عند مسلم والنسائي من حديث أبي أمامة وغير ذلك كثير فهل يجمل بطلب الحق الراغب في الاجر ان يدع هذه الأدلة التي لا يتحجب أنوارها على غير أحكامه والمثوبات التي لا يرغب عنها الا باله ويتمك باذبال تشكيك منها وشبهة مهذومة هي مخافة الوقوع بتجديد الوضوء لكل صلاة من غير حدث في الوعيد الذي ورد في حديث فخر زاد فسد اساءة وعدى وظلم بعد أن يتكاثر الأدلة على أن الوضوء لكل صلاة عزيمته وان الاكتم بوضوء واحد الصلوات متعددة لا حديث والعنقة وأخرجه البخاري أيضا في الوسايا والشهادات والادب ومسلم في الايمان والترمذي والنسائي

عن عبد الله بن عمرو بن العاص (٢٠٠) (رضي الله عنهم) ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أربع أي أربع خصال

رخصة بل ذهب قوم الى الوجوب عند القيام للصلاة كما اسلفنا مدع عنك هذا كانه هذا  
ابن عمر يروي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ على طهر كتب الله له  
عشر حسنة أخرجه الترمذي وأبو داود فهل أنص على المطلوب من هذا وهل يبقى بعد  
هذا التصريح ارتياح (وعن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى أهل اليمن كتابا وكان فيه لا يمس القرآن الا طاهر رواه  
الاثرم والدارقطني وهو لما في الموطأ من سلا عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن  
حزم ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس  
القرآن الا طاهر وقال الاثرم واحتج أبو عبد الله الله يعني احمد بن حنبل بن عبد الله بن عمر ولا يمس  
المصحف الا على طهارة الحديث أخرجه الحما في المستدرک والبيهقي في الخلاصة  
والطبراني وفي اسناده سويدين أي حاتم وهو ضعيف وذكر الطبراني في الاوسط انه تفرد  
به وحسن الحما في اسناده وقد ضعف القوي وابن كثير في ارشاده وابن حزم حديث  
حكم بن حزام وحديث عمرو بن حزم جميعا وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني  
والطبراني قال الحافظ واسناده لا بأس به لكن فيه سليمان الاشدي وهو مختلف فيه  
رواه عن سالم عن أبيه ابن عمر قال الحافظ ذكر الاثرم ان احمد احتج به وفي الباب أيضا عن  
عثمان بن أبي العاص عند الطبراني وابن أبي داود في المصاحف وفي اسناده انقطاع وفي  
رواية الطبراني من لا يعرف وعن ثوبان أو رده على بن عبد العزيز في منتهى مسنده وفي  
اسناده حصيب بن جندرو وهو متروك وروى الدارقطني في قصة اسلام عمر أن اخيه قالت له  
قبل أن يسلم انه رجس ولا يسه الا المطهرون قال الحافظ وفي اسناده مقال وفيه عن سليمان  
موقوفا أخرجه الدارقطني والحما وكاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول قال ابن عبد  
البراه اسمع المواتر لتلقى الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لأعلم كتابا أصح من هذا  
الكتاب فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون  
رايهم وقال الحما كم قد شبهت عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة والحديث  
يدل على انه لا يجوز من المصحف الا ما كان طاهرا وليكن الطاهر يطلق بالاستئذان على  
المؤمن والطاهر من الحدث الا كبير والصغير ومن ليس على يده نجاسة ويدل لاطلاقه  
على الاول قول الله تعالى انما المشركون نجس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمس  
المؤمن لا ينجس وعلى الثاني وان كنتم جنبا فاطهروا وعلى الثالث قوله صلى الله عليه وآله  
وسلم في المسح على الخفين دعوه ما فاني أدخاها طاهرتين وعلى الرابع الاجماع على أن  
الشيء الذي ليس عليه نجاسة حسية ولا حكمية يسمى طاهرا وقد ورد اطلاق ذلك في كثير  
من أجاز حل المشرك على جميع معانيه جملة عايناه من المسألة مدونة في الاصول وفيها  
مذاهب والذي يترجح أن المشرك نجس في اطلاقه بل به حتى يبين وقد وقع الاجماع على  
انه لا يجوز للمحدث حديثا كبر أن يمس المصحف وخالف في ذلك داود واستقل المناهون

أربعة أرباع (من كن فيه  
كان منافقا ظاهرا) أي في هذه  
الخصال فقط لا في غيرها أو  
شديد الشبهة بالمناقضين ووصفه  
بالمخلص يؤيد قول من قال ان  
المراد بالنفاق العملي لا اليماني  
والنفاق العسري لا الشرعي  
لأن المخلص بهذين المعنيين  
لا يستلزم الكفر الملقى في  
الدرك الا فضل من النار (ومن  
كانت فيه خصلة ممن كانت  
ولا أصلي في نسخة كان (فيه  
خصلة من النفاق حتى يدعها)  
أي يتركها (إذا اتقن) شيئا  
(خان) فيه (وإذا حدث كذب)  
في كل ما حدث به (وإذا عاهد)  
عهدا (غدر) أي ترك الوفاء بما  
عاهد عليه (وإذا خاصم فجر)  
في خصومته أي مال عن الحق  
وقال الباطل وقد تحصل من  
الحديثين خمس خصال الثلاثة  
السابقة في الاول والغدر في  
المعاهدة والفجور في الخصومة  
فهى متغايرة باعتبار تغاير  
الاصناف واللوازم ووجه  
الحصر فيها أن اظهار خلاف  
ما في الباطن اما في المساليات  
وهو ما إذا اتقن واما في غيرها  
وهو ما في حالة الكدورة فهو  
إذا خاصم واما في حالة الصفاء  
فهو ما ماض كذبا ليعين فهو إذا  
عاهد أولا فهو اما بالنظر الى  
المستقبل فهو إذا وعد واما  
بالنظر الى الحال فهو إذا حدث

لكن هذه الخمسة في الحقيقة ترجع الى الثلاث لان الغدر في العهد منطوق تحت الخطيئة في الامانة والفجور للجنب

في الخصومة داخل تحت الكذب في الحديث ورجال هذا الحديث كلهم (٢٠١) كوفيون إلا أصحابي على أنه قد دخل

الكوفة أيضا وفيه ثلاثة من  
التابعين يروى بعضهم عن  
بعض والتحديث والنعنة  
وأخرجه البخاري أيضا في  
الجزية ومسلم في الايمان وأصحاب  
السنن (عن أبي هريرة رضي  
الله عنه) أنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله (وسلم)  
من يقدم له القدر الطاعة  
(ايمانا) أي تصديقا بأنه حق  
وطاعة (واحتسابا) لوجهه  
تهال لالرياء ونحوه أي مؤمنا  
محتسبا (غفر له ما تقدم من  
ذنبه) أي غير الحقوق الادمية  
لان الاجماع قائم على انها  
لا تسقط الا برضاهم وفيه  
الدلالة على جعل الاعمال ايمانا  
لانه جعل القيام ايمانا وجعله  
غفر له جواب الشرط وقد وقع  
ماضيا وفعل الشرط مضارعا وفي  
ذلك نزاع بين النحاة والاكثر  
على المنع وفي رواية يغفر له  
فلم يغاير بين الشرط والجزاء قال  
في الفتح فظهر انه من تصرف  
الرواة فلا يستدل به للقول  
بجواز التغاير في الشرط والجزاء  
ومن لطائف اسناد هذا الحديث  
ما قيل ان أصح أسانيد أبي  
هريرة أبو الزناد عن الاعرج  
عنه وأخرجه البخاري أيضا  
في الصيام مطولا وكذا أبو داود  
والترمذي والنسائي (وعنه)  
رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وآله (وسلم) أنه قال

للجنب بقوله تعالى لا يحسه الا المطهرون وهو لا يتم الا بعد جعل الضمير راجعا الى  
القرآن والظاهر رجوعه الى الكتاب وهو الواح المحفوظ لانه الاقرب والمطهرون  
الملائكة ولو سلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمنع العمل بأحد الامرين ويتوجه  
الرجوع الى البراءة الاصلية ولو سلم رجوعه الى القرآن على التعمين لسكانت دلالة على  
المطلوب وهو منع الجنب من مسه غير مسلمة لان المطهر من ليس بنجس والمؤمن ليس  
بنجس دائما الحديث المؤمن لا نجس وهو متفق عليه فلا يصح حمل المطهر على من ليس  
بجنب أو حائض أو محدث أو متنجس بنجاسة عينية بل يتعين حمل على من ليس بمشرك  
كما في قوله تعالى انما المشركون نجس لهذا الحديث والحديث النهي عن السفور  
بالقرآن الى أرض العدو ولو سلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث حدثا كبيرا أو  
أصغرا فقد عرفت ان الراجح كون المشترك محملا في معانيه فلا يهين حتى يبين وقد دل الدليل  
ههنا ان المراد به غيره لحديث المؤمن لا نجس ولو سلم عدم وجود دليل يمنع من ارادته  
امكان تعينه محل النزاع ترجيحاً بالامرج وتعيينه لجميعها استعمالا له مشترك في جميع  
معانيه وفيه الخلاف ولو سلم رجحان القول بجواز الاستعمال له مشترك في جميع معانيه  
لما صح لوجود المانع وهو حديث المؤمن لا نجس واستدلوا أيضا بحديث الباب وأجيب  
بأنه غير صالح للاحتجاج لانه من جهة غير مسموعة وفي رجال اسناده خلاف شديد ولو  
سلم صلاحيته للاحتجاج لاحتاج اعداد البحث السابق في لفظ طاهر وقد عرفت قال السيد العلامة  
محمد بن ابراهيم الوزير ان اطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر من الجنابة أو  
الخبيث أو الحدث الاصغر لا يصح لاحقية ولا مجازا ولا لغة صرح بذلك في جواب سؤال  
ورد عليه فان ثبت هذا فالؤمن طاهر دائما فلا يتناولها الحديث سواء كان جنبا أو حائضا  
أو محدثا أو على بدنه نجاسة فان قلت اذا تم ما تريد من حمل الطاهر على من ليس بمشرك فما  
جوابك فيما ثبت في المتفق عليه من حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم كتب  
الى هرقل عظيم الروم أسلم تسلم وأسلم بؤتك الله أجرك مرتين فان توليت فان عليك انم  
الاريسين ويا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة الى قوله مسلمون مع كونهم جامعين بين  
نجاستي الشرك والاجتناب ووقوع اللبس منهم له معلوم قلت اجعله خاصا بمثل الآية  
والا يمين فانه يجوز تركين المشرك من مس ذلك المقدار لمصلحة كدعائه الى الاسلام  
ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه قد صار باختم الاطه بغيره لا يحرم اسمه ككتب التفسير فلا  
تخصص به الآية والحديث اذا تقرر ذلك هذا عرفت عدم انتقاض الدليل على منع من  
عدا المشرك وقد عرفت الخلاف في الجنب وأما الحديث حديثا أصغرا فذهب ابن عباس  
والشعبي والضحاك وزيد بن علي والمؤيد بالله والهادوية وقاضي القضاة وداود الى انه  
يجوز له مس المصحف وقال القاسم وأكثر الفقهاء والامام ي لا يجوزوا استدلالا بما سلف  
وقد سلف ما فيه (وعن طاووس عن رجل قد أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي

بشكك لکن اطباق الرواة على خلافه (٢٠٢) مع اتحاد المخرج كاف في تحطيمه انتهى والتدب من تدب فلان الكذا

صلى الله عليه وسلم قال انما الطواف بالبيت صلاة فاذا طعتم فاقولوا السلام رواد أحمد  
والنسائي الحديث أخرجه أيضا الترمذي والحاكم والدارقطني من حديث ابن عباس  
وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان وقال الترمذي زوى مرفوعا وموقوفا ولا  
يعرف مرفوعا الا من حديث عطاء ومداره على عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن  
عباس واختلف على عطاء في رفعه ووقفه ورجح الموقوف النسائي والبيهقي وابن الصلاح  
والمندري والنووي وزادان رواية الرفع ضعيفة قال الحافظ وفي الاطلاق ذلك نظر فان  
عطاء بن السائب صدوق واذا روى عنه الحديث مرفوعا نارة وموقوفا نارة فالحكم  
عنده هو لا الجماعة للرفع والنووي من يعمد ذلك ويكثر منه ولا يلتفت الى تعليل الحديث  
به اذا كان الرفع ثقة وقد أخرج الحديث الحاكم من رواية سفيان عن عطاء وهو  
من سمع منه قبل الاختلاط بالاتفاق ولعله موقوف من طريقه وقد أطال الكلام  
في التخصيص فليرجع اليه والحديث يدل على انه ينبغي أن يكون الطواف على طهارة  
كطهارة الصلاة وفيه خلاف محله كتاب الحج

\* (أبواب ما يستحب الوضوء لاجله) \*

\* (باب استحباب الوضوء مما مسه النار والرخصة في تركه) \*

(عن ابراهيم بن عبد الله بن قارظ انه وجد أبا هريرة يتوضأ على المسجد فقال انما أنزأ  
من أثوار أقطأ كاتم الانبياء سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يتوضأ مما  
مس النار وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يتوضأ مما مست النار  
وعن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله رواه ابن أحمد ومسلم والنسائي  
قوله من أثوار أقطأ الاثوار جمع ثور وهي القطعة من الاقط وهي بالناء المثلثة والاقط  
لبن جامد مستحجر وهي مما مسته النار قوله يتوضأ على المسجد اسم تدل به على جواز  
الوضوء في المسجد وقد نقل ابن المنذر اجماع العلماء على جوازه ما لم يؤذ به أحد  
والاحاديث تدل على وجوب الوضوء مما مسته النار وقد اختلف الناس في ذلك فذهب  
جماعة من الصحابة منهم الخلفاء الاربعة وعبد الله بن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس  
وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وجابر بن سمرة وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وأبو  
هريرة وأبي بن كعب وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو امامة والمغيرة بن شعبة وجابر  
ابن عبد الله وعائشة وجاهل التابعين وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وابن  
المبارك وأحمد وداود وأبو حنيفة ويحيى بن يحيى وأبي ثور وأبي خزيمة وسفيان الثوري  
وأهل الحجاز وأهل الكوفة الى انه لا يمتنع الوضوء بأكل مما مسته النار وذهب  
طائفة الى وجوب الوضوء الشري مما مسته النار وقد ذكرناهم في باب الوضوء من  
لحوم الابل استدل الاثولون بالاحاديث التي سميأت ذكرها في هذا الباب واستدل  
الآخرين بالاحاديث التي فيها الامر بالوضوء مما مسته النار وقد ذكر المصنف بعضها

فانتدب أي أجاب اليه وفي  
القاموس ونذبه الى الأمر دعاه  
وحثه أو معناه تكفل كما رواه  
المؤلف في أواخر الجهاد أو سارع  
بذوابه وحسن جزائه وللأصلي  
وكريمة عز وجل (ان يخرج في  
سبيله) حال كونه (لا يخرج  
الايمان) وفي رواية الا الايمان  
وعند الاسماعيل كسالم الا  
ايمانا (بي وتصدق برسلي)  
الاستثناء مفرغ وانما عدل  
عن به الذي هو الاصل الى بني  
لالتفات من الغيبة الى التكلم  
وقول ابن مالك في التوضيح كان  
الاليق ايمانا به ولكن التقدير  
قائلا لا يخرج الا ايمانا بي ولا  
يخرجه موقوف القول لان صاحب  
الحال على هذا التقدير هو الله  
رده ابن المرحل فقال أساء في  
قوله كان الاليق وانما هو من  
باب الالتفات ولا حاجة الى  
تقدير حال لان حذف الحال  
لا يجوز وقال الزركشي الاليق  
أن يقال عدل عن ضمير الغيبة  
الى الحضور يعني ان الالتفات  
يؤهم الجسمية فلا يطلق في كلام  
الله وهذا خلاف ما طبق عليه  
علماء البيان (أن أرجعه) أي  
يرجعه الى بلده (بمانال من  
أجر) أي بالذي أصابه من  
النيل وهو العطاء من أجر فقط  
ان لم يغنوا وعبر بالماضي  
موضع المضارع في نال لفتح  
وعنده تعالى (أو) أجمع  
(غنية) ان غنوا أو أن أجمع



بلا حساب ولا مؤاخذة بل نوب اذ تذكرها الشهادة أو عند موته أقوله أحياه (٢٠٣) عذرهم برزقون (ولولان أشق) أى

لولا المشقة (على أمتي ما قعدت خلفت) أى بعد (سيرة) بل كنت أخرج معها بنفسى اعظم أجرها ولولا امتناعى والمعنى امتنع عدم القعود وهو القيام لوجود المشقة وسبب المشقة صعوبة يتخلفهم بعده ولا قدرة لهم على المسير معه اضيق حالهم قال ذلك صلى الله عليه وآله وسلم شفقة على أمته جزاه الله عنا أفضل الجزاء (ولو ددت) أى والله أحييت (أنى أقتل) فى سبيل الله ثم أحييتهم أقتل ثم أحييتهم (أقتل) بضم الهمزة فى كل من أحيى وأقتل وهى خمسة ألفاظ وختم بقوله ثم أقتل والقرار انما هو على حالة الحياة لان المراد الشهادة فتم الخال عليها والاحياء للجزء من المعلوم فلا حاجة الى ودادته لانه ضرورى الوقوع وتم للترانى فى الرتبة أحسن من جعلها على تراخي الزمان لان المتنى حصول مرتبة بعد مرتبة الى الانتهاء الى الفردوس الاعلى ولا يقال ان تنبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن يقتل تمنى وقوع زيادة الكفر لغيره وهو ممنوع للقواعد لان مراده صلى الله عليه وآله وسلم حصول ثواب الشهادة لا تمنى المعصية للقاتل وفى الحديث استحباب طلب القتل فى سبيل الله وفضل الجهاد ورجاله ما بين بصرى

ههنا وأجاب الآتولون عن ذلك بجوابين الاول انه منسوخ بحديث جابر الآتى الثاني ان المراد بالوضوء غسل القدمين قال النووي ثم ان هذا الخلاف الذى حكيناه كان فى الصدر الاول ثم أجمع العلماء بعد ذلك انه لا يجب الوضوء من أى عمل مما مسته النار ولا يخفى ان الجواب الاول انما يتم بعد تسليم ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم يعارض القول الخاص بنا وينسخه والمتقرر فى الاصول خلافه وقد نبهنا على ذلك فى باب الوضوء من لحوم الابل وأما الجواب الثانى فقد تدبرنا الحقائق الشرعية مقدمة على غيرها وحقيقة الوضوء الشرعية هى غسل جميع الاعضاء التى تغسل للوضوء فلا يخالف هذه الحقيقة الدليل وأما دعوى الاجماع فهى من الدعاوى التى لا يابى اطالب الحق ولا يحول بينه وبين مراده منه نعم الاحديث الواردة فى ترك التوضؤ من لحوم الغنم مخصوصة لعموم الامر بالوضوء مما مست النار وما عدا لحوم الغنم داخل تحت ذلك العموم (وعن ميمونة قالت) كل النبى صلى الله عليه وآله وسلم من كتف شاة ثم قام فصلى

ولم يتوضأ وعن عمرو بن أمية الضمري قال رأيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم يحتزمن كتف شاة فأكل منها فدعى الى الصلاة فقام وطرح السكين وصلى ولم يتوضأ متفق عليهم ما قوله يحتزمن كتف شاة قال النووي فيه جواز قطع اللحم بالسكين وذلك قد تدعو الحاجة اليه اصله الاية اللهم أو كبر القاطعة قالوا ويكره من غير حاجة قوله فدعى الى الصلاة فى هذا دليل على استحباب استدعاء الأئمة الى الصلاة اذا حضروا وقتها والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء مما مسته النار وقد عرفت الخلاف والكلام فيه فلا نعيده (وعن جابر قال) أكلت مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبى بكر وعمر خبزاً والحما فصلوا

ولم يتوضأ ورواه أحمد وعن جابر قال كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما مسته النار ورواه أبو داود والنسائى الحديث الاول أخرجه ابن أبى شيبة والاضياء فى المختارة والحديث الاخر أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وقال أبو داود وهذا اختصار من حديث قربت للنبى صلى الله عليه وآله وسلم خبزاً والحما فأكله ثم دعا بالوضوء فتوضأ قبل الظهور ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ وقال ابن أبى حاتم فى المعلى عن أبيه نحوه وزاد وعيى ~~كان~~ أن يكون شعيب بن أبى حمزة حديثه من حفظه فوهم فيه وقال ابن حبان نحوه والحما قاله أبو داود وله علة أخرى قال الشافعى فى سنن حرمله لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر انما سمعته من عبد الله بن محمد بن عقيل وقال البخارى فى الاوسط حدثنا على بن المدينى قال قلت لاسماعيل بن ابا علقمة الأنورى روى عن ابن المنكدر عن جابر عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أكل لحماً ولم يتوضأ فقال احسبني سمعت ابن المنكدر قال أخبرني من سمع جابراً قال الحافظ ويشهد لاصل الحديث ما أخرجه البخارى فى الصحيح عن سعيد بن الحرث قال جابر الوضوء مما مست النار قال لا والحديث شاهد من حديث محمد بن مسامة أخرجه الطبرانى

وكوفى خال عن العمة وليس فيه إلا الحديث والسامع وأخرجه البخارى أيضاً فى الجهاد وكذا ما سلم والنسائى (وعنه)



أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه) ٢٠٤ وآله (وسلم قال من قام) بالطاعة صلاة التراويح

في الاوسط واقتضاه كل آخر أمره لما تم صلى ولم يتوضأ وقال النووي في شرح مسلم  
حديث جابر حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من أهل السنن بإسنادهم  
الصحة والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء مما سببه النار وقد تقدم الكلام  
على ذلك قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص انما تنفي الإيجاب لا الاستحباب  
ولهذا قال لا الذي سألته اتوضأ من لحوم الغنم قال ان شئت فتوضأ وان شئت فلا  
توضأ ولولا ان الوضوء من ذلك مستحب لما أذن فيه لانه اسراف وتضييع للماء بغير  
فائدة انتهى

### باب فضل الوضوء لكل صلاة

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم عند  
كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بسواك والرواه أحمد بإسناد صحيح) الحديث أخرجه نحوه  
النسائي وابن خزيمة والبخاري تعليقه من حديثه وروى نحوه ابن حبان في صحيحه من  
حديث عائشة وهو يدل على عدم وجوب الوضوء عند القيام الى الصلاة وهو مذهب  
الاكثر بل حكى النووي عن القاضي عياض انه أجمع عليه أهل القموى ولم يبق بينهم  
خلاف وقد قدمنا الكلام على ذلك في باب إيجاب الوضوء للصلاة والطواف ومن  
المصنف (وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة

قبل له فأنتم كيف تصنعون قال كنا صلى الصلوات بوضوء واحد ما لم يحدث رواه الجماعة  
الامسلى) قوله عند كل صلاة قال الحافظ أى مفرضة زاد الترمذى من طريق حميد  
عن أنس طاهر أو غير طاهر وظاهره ان تلك كانت عادته قال الطحاوى يحتمل أن ذلك  
كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح بحديث بريدة يعنى الذى أخرجه مسلم الله صلى  
الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد قال ويحتمل أنه كان يفعل استحبابا ثم خشي أن يظن  
وجوبه فتركه لبيان الجواز قال الحافظ وهذا أقرب وعلى تقدير الاول فالنسخ كان قبل  
الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فانه كان في خيبر وهي قبل الفتح بزمان قوله كيف  
كنتم تصنعون القائل عمرو بن عامر والمراد الصحابة ولا بن ماجه وكان صلى الصلوات كلها  
بوضوء واحد والحديث يدل على استحباب الوضوء لكل صلاة وعدم وجوبه (وعن

عبد الله بن حنظلة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا  
كان أو غير طاهر فاسبق ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة ووضع عنه الوضوء الامن  
حديث وكان عبد الله بن عمر يرى ان به قوة على ذلك كان يفعله حتى مات رواه أحمد وأبو  
داود وروى أبو داود والترمذى بإسناد ضعيف عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات) اما الرواية الاولى عن عبد الله  
ابن حنظلة ففي اسنادها محمد بن اسحق وقد عمن وفي الاحتجاج به خلاف وأما الرواية  
الثانية عن ابن عمر ففي اسنادها الأفرقي عن أبي عتيق ولهذا قال المصنف بإسناد

أورعها من الطاعات في ليالي  
(رمضان) حال كون قيامه  
(إيمانا) أى مؤمنا بالله مصداقا  
به (في) حال كونه (احتسابا)  
أى محسبا والمعنى مصداقا  
ومريدا به وجهه الله تعالى  
بمناوصة (بغيره) ما تقدم من  
ذنبه (من الصغائر) وفي فضل الله  
وسعة كرمه ما يؤذن بغير ان  
الكبار أيضا وهو ظاهر السياق  
لكنهم اتفقوا على التخصيص  
بالصغائر كنظائره من اطلاق  
الغفران في أحاديث لما وقع من  
التقصير في بعض إيمان اجتنبت  
الكبائر وهي لا تسقط الا بالتوبة  
أو الحقائق دل بعض الأحاديث  
على سقوطها بغير توبة كما  
حقيقته في غير هذا الموضع  
وأجيب عن استشكل محيى  
الغفران في قيام رمضان وفي  
صومه وليس له القدر وكثرة  
صوم يوم عرفة سنتين وعاشوراء  
سنة وما بين المضافين الى غير  
ذلك مما ورد به الحديث فانها  
إذا كثرت بواحد فما الذى  
يكفره إلا نسخ بأن كالا يكفر  
الصغائر فاذا لم توجد بان كفرها  
واحد محمدا كرا غفرت بالتوبة  
أو لم تفعل للتوفيق المنعم به رفع  
له بعمله ذلك درجات وكتب له به  
حسنات أو خفف عنه بعض  
الكبائر كاذب اليه بعضهم  
وفضل الله واسع ورواه هذا  
الحديث ككلامهم أئمة أجلاء  
مديون وفيه الحديث بصيغة الافراد والجمع والعنونة وأخرجه البخاري في الصيام أيضا ومسلم

وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والموطا وغيرهم (وعنه) أي (٢٠٥) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم من صام رمضان) كاه عند  
القدرة عليه أو بعضه عند عجزه  
وينية الصوم لولا المانع حال  
كون صيامه (إيمانا) حال  
كونه (احتسابا) أي مؤمنا

محتسبا بأن يكون مصداقه  
راغباً في ثوابه طيب النفس  
به غير مستعجل لصيامه ولا  
مستطيل لإيامه (عقر له ما تقدم

من ذنبه) الصغائر تخصه بالصالحات  
بدليل آخر كما سبق وأقبح احتساباً  
بعد إيمانا مع أن كلامهم ما يلزم  
الاسترخاء لا التوكيد (وعنه)

أي عن أبي هريرة (أي يرضى  
الله عنه) عن النبي صلى الله  
عليه وآله (وسلم) أنه (قال إن

الدين) أي الإسلام (يسر) أي  
ذو يسر قال العيني وذلك لأن  
الالتزام بين الموضوع والمحمول

شروط وفي مثل هذا لا يكون  
الابتناء أو البطلان وهو ليس بنفسه  
كقول بعضهم في النبي صلى الله

عليه وآله وسلم أنه عين الرحمة  
مستدلاً بقوله تعالى وما أرسلناك  
إلا رحمة للعالمين كأنه لكثرة

الرحمة المودعة فيه صار نفسه  
والتأكيده بأن فيه رد على  
منكري يسر هذا الدين فاما أن

يكون المخاطب منكراً أو على  
تقدير تنزيه منزلته أو على  
تقدير المنكرين غير المخاطبين

أو لكون القصة مما يتم بها  
قال الحافظ مبي الدين يسيراً  
مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله لأن الله رفع عن هذه الأمة الأصير الذي كان على من قبلهم ومن أوضح الإيماء له أن توهمهم

ضعيف وهذا قال الترمذي في سننه والحديث الأول فيه دليل على عدم وجوب  
الوضوء لكل صلاة وعلى استحبابه لكل صلاة مع الظهارة وقد تقدم الكلام عليه قوله  
عشر حسنات قال ابن رسلان يشبهه أن يكون المراد كتب الله له به عشرة وضوءات فإن  
أقل ما وعد به من الأضعاف الحسنة بعشر أمثالها وقد وعد بالواحدة سبع مائة ووعده  
توا بغير حساب

باب استحباب الطهارة لأن كراهة عز وجل والرخصة في تركه

(عن المهاجرين قنفذاه سلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ فلم يرد عليه  
حتى فرغ من وضوئه فرد عليه وقال أنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني كرهت أن أذكرك الله

الاعلى طهارة رواه أحمد وابن ماجه بنحوه) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي  
وهو يدل على كراهة الذكر للحديث حديثاً أصغر وأفظ أي داود وهو يؤول ويعارضه  
ما سبق من حديث علي وعائشة فإن في حديث علي لا يجوز من العجز أن شئ ليس الجناية  
فاذا كان الحديث الأصغر لا يمنع عن قراءة القرآن وهو أفضل الذكر كان جواز ما عداه

من الأذكار بطريق الأولى وكذلك حديث عائشة فإن قراءتها كان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم يذكر الله على كل أحيانه مشعر بوقوع الذكر منه حال الحدث الأصغر لأنه من  
جملته الأحيان المذكورة فيمكن الجمع بأن هذا الحديث خاص فيخص به ذلك المسموم  
ويمكن جعل الكراهة على كراهة التنزيه ومثله الحديث الذي بعده ويمكن أن يقال إن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما نهى الجواب لأنه لم يخش فوت من سلم عليه فيكون دالماً  
على جواز التراخي مع عدم خشية الفوت لمن كان مستغلاً بالوضوء وإن كان التعليل  
بكرهته لأن كراهته في تلك الحال يدل على أن الحديث سبب الكراهة من غير نظر إلى غيره

(وعن أبي جهيم بن الحرث قال أقبل النبي صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جبل فلقبه رجل  
فسلم عليه فلم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم

رد عليه السلام متفق عليه ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن سالم عن علي وحديث  
ابن عباس قال أتت عند خالتي ميمونة وسعد كرهاً) قوله بئر جبل بجمع وصيغ مبتدوحتين

وفي رواية النسائي بئر الجبل بالالف واللام وهو موضع بقرب المدينة قوله حتى أقبل  
على الجدار فمسح بوجهه هو محمول على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادماً لما حال

التييم فإن التيمم مع وجود الماء لا يجوز إلا إذا رين على استعماله قال النووي ولا فرق  
بين أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتسع ولا فرق أيضاً بين صلاة الجنائزة والعيد إذا خاف

فوتها وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يجوز أن يقيم مع وجود الماء  
لصلاة الجنائزة والعيد إذا خاف فوتها انتهى وهو أيضاً مذهب الهادي وفي الحديث  
دلالة على جواز التيمم من الجدار إذا كان عليه غبار قال النووي وهو جائز عندنا وعند

الجمهور ومن السلف والخلف واحتج به من جوز التيمم بغير تراب وأجيب بأنه محمول على

مات يقتل أنفسهم وتوبة هذه الامة (٣٠٦) بالافلاخ والعزم والندم (ولن يشاهد هذا الدين أحد) من المشاهدة وهي الغلبة

أى لا يتعمق أحد في الدين  
ويترك الرقى (الاعايب) الدين  
وعجزوا انتطع عن عمله كله أو  
بعضه قال ابن المنير في هذا  
الحديث علم من أعلام النبوة  
فقد رأينا ورأى الناس قبائنا  
ان كل منقطع في الدين  
يتقطع رليس المراد منع طاب  
الاكل في العبادة فانه من  
الامور المجودة بل منع الافراط  
المؤدى الى الملل أو المبالغة  
في الذنوع المفضى الى ترك  
الافضل أو اخراج الفرض عن  
وقته كمن بات يصلى الليل كله  
ويغالب النوم الى أن غلبته  
عباده في آخر الليل فقام عن صلاة  
الصبح في الجماعة أو الى أن خرج  
الوقت للمحاضرة أو الى ان طاعت  
الشمس فخرج وقت الفريضة  
وفي حديث مجنح بن الادرع عند  
أحمد انكم ان تالوا هذا الامر  
بالمغالبة وخير دينكم البسرة  
وقد يستفاد من هذه الاشارة  
الى الاخذ بالرخصة الشرعية  
فان الاخذ بالعزيمة في موضع  
الرخصة تمنع كمن يترك التيمم  
عند المجز عن استعمال الماء  
فيه في به استعماله الى حصول  
الضرر ولا سيما الامام العلامة  
محمد بن ابراهيم الوزير اليماني  
معاصر الخافض ابن حجر رحهما  
الله تعالى كتاب في هذا الباب  
مباه كتاب البشرى في التيسير  
للبصري وهو نفيس لطيف جدا  
(فسدوا) من السبأ وهو التوسط في العمل والله وبأى الزموا السبأ من غير افراط ولا تفريط

جدار عليه تراب وفيه دليل على جواز التيمم للزوال والقضائل كسجود التلاوة  
والشكر وصح المصنف ونحوها كما يجوز للفرأض وهذا مذهب العلماء كافة فانه  
النووى وفي الحديث ان المسلم في حال قضاء الحاجة لا يستحق جوابا وهذا متفق عليه  
قال النووي ويكره للقاعدة على قضاء الحاجة أن يذكر الله بشئ من الاذكار قالوا فلا  
يسبح ولا يهلل ولا يردد السلام ولا يشتم العاطس ولا يحمد الله اذا عطس ولا يقول  
مثل ما يقول المؤمن وكذلك لا يأتى بشئ من هذه الاذكار في حال الجماع واذا عطس  
في هذه الاحوال يحمد الله تعالى في نفسه ولا يحرك لبه لسانه وهذا الذى ذكرنا من  
كرهه الذى ذكره هو كراهة تنزيه لا تحريم فلا اثم على فاعله والى هذا ذهب الشافعية  
والاكثر وحكاها ابن المنذر عن ابن عباس وعطاء ومعبد الجهنى وعكرمة وقال  
ابراهيم النخعي وابن سيرين لا بأس بالذكر حال قضاء الحاجة ولا خلاف ان الضرورة  
اذا دعت الى الكلام كما اذا رأى ضربه يقع في بئر أو رأى حبة تدنو من أعينى كان جائزا  
وقد تقدم طرف من هذا الحديث وطرف من شرحه في باب كف المخل عن الكلام  
قوله ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن سلمة عن علي بن سميذ كره المصنف في باب تحريم  
القرآن على الخائض والجنب وفيه انه كان لا يجزئه عن القرآن شئ ليس الجنابة فاعلم  
بجواز قراءة القرآن في جميع الحالات الا في حالة الجنابة والقرآن أشرف الذكر فبجوازه  
بالاولى ومن جملة الحالات حالة الحدث الا صغر قوله وحديث ابن عباس بت عند طائفة  
ميمونة تحمل الدلالة منه قوله ثم قرأ العشر الايات أو ليها ان في خلق السموات والارض  
الى آخر السورة قال ابن بطال ومن تبعه فيه دليل على رد قول من كره قراءة القرآن على  
غير طهارة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الايات بعد قيامه من النوم قبل أن  
يتوضأ وتعبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع على أن النوم في حقه ينقض وليس كذلك  
لانه قال تمام عيناى ولا ينام قاي وأما كونه توضأ عقب ذلك فلهل جدد الوضوء أو  
أحدث بعد ذلك فتوضأ قال الخافض وهو تعقب جيد بالنسبة الى قول ابن بطال بعد قيامه  
من النوم لانه لم يتعين كونه أحدث في النوم لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهرا  
في كونه أحدث ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه أن لا يقع منه حدث وهو قائم  
نم خصوصية انه ان وقع شعره بخلاف غيره وما ادعوه من التجديد وغيره الاصل عدمه  
وقد سبق الاسماعيلي الى معنى ما ذكره ابن المنير (وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل احيائه رواه الخمسة الا النسائي وذكره  
المصنف في غير اسناد) الحديث أخرجه مسلم أيضا قال النووي في شرح مسلم هذا الحديث  
أصل في ذكر الله بالنسب والتكبير والتكبير والتكبير والتكبير والتكبير والتكبير والتكبير والتكبير والتكبير  
جائز باجماع المسانين وانما اختلف العلماء في جواز قراءة القرآن للجنب والخائض وسأق  
الكلام على ذلك في باب تحريم القراءة على الخائض والجنب واعلم انه يكره الذكرك في حالة

(وقاربوا) في العبادة أي ان لم تستطعوا الاخذ بالاكمل فاعملوا بما يقرب منه (٢٠٧) (وَابْشُرُوا) من الاشارة في اللغة بضم

الشين من البشرى بمعنى  
الابشار أي ابشروا بالثواب  
على العمل وان قل وأبهم  
المشيرة للتنبيه على تعظيمه  
وتفنيته (واستعينوا) من  
الاعانة (بالخداة) وهي سير أول

النهار الى الزوال أو ما بين صلاة  
الغداة وطلوع الشمس كالغداة  
والغدية والمعنى بايقاعها في  
الافاق المنشطة (والروحة)  
اسم لوقت من زوال الشمس

الى الليل وضبطهما الحافظ ابن  
سحر كالركشي والكرواني بفتح  
أولهما وكذا البرماوى وضبطه  
العمري بضم أول الغدوة وفتح  
أول الثاني وكذا ابن الاثير

وعبارته الغدوة بالضم ما بين  
صلاة الغداة وطلوع الشمس ثم  
عطف على السابق قوله (وشي)

أي واستعينوا بشئ (من  
الدلة) بضم الدال واسكان  
اللام سير آخر الليل أو الليل كله

ومن ثم عبر بالبعوض ولان عمل  
الليل أشرف من عمل النهار وفي  
هذا استعارة الغدوة والروحة

وشي من الدلة لأوقات النشاط  
وفرغ القلب للطاعة فان هذه  
الافاق اطيب أوقات المسافر

فكانه صلى الله عليه وسلم خاطب  
مسافر الى مقصده فنهيه على  
أوقات نشاطه لان المسافر اذا

سافر الليل والنهار جميعا عجز  
وانقطع واذا تحرى السبيل في  
هذه الاوقات المنشطة بإمكانه

الجلوس على البول والغائط وفي حالة الجوع وقد ذكرنا ذلك في الحديث الذي قبل هذا  
فيكون الحديث مخصوصا بما سوى هذه الاحوال ويكون المقصود انه صلى الله عليه  
وآله وسلم كان يذكر الله تعالى منتهرا ويحذو ثوبا وجذبا وقاعا وقاعا او مضطجعا وما شيا  
قاله النووي

\* (باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم) \*

(عن البراء بن عازب قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتيت مضجعت فتوضأ  
وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم أسأت نفسي اليك ووجهت

وجهي اليك وفوضت أمري اليك والجات ظهري اليك رغبة ورهبة اليك لا ملجأ  
ولا منجى منك الا اليك اللهم آمنت بكابك الذي أنزات ونبئك الذي أرسلت فان مت من

ليلتك فانت على الفطرة واجعلهن آخر ما تتكلم به قال فرددها على النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم فلما بلغت اللهم آمنت بكابك الذي أنزات قلت ورسولك قال لا ونبئك الذي

أرسلت رواه آجدو البخاري والترمذي قوله فتوضأ ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل  
من أراد النوم ولو كان على طهارة ويحتمل أن يكون مخصوصا بمن كان محمدا ثوبا قد روى

هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء ليس فيها ذكر الوضوء الا في هذه الرواية  
وكذا قال الترمذي وقد ورد في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود وحديث

عن علي أخرجه البراء وليس واحده منهما على شرط البخاري قوله فأتت على الفطرة  
المراد بالفطرة هنا السنة قوله واجعلهن آخر ما تتكلم به في رواية الكشي هي من آخر

وهي تبين انه لا يمتنع أن يقول بعد من شيئا من المشرع من الذكر قوله لا ونبئك قال  
الخطابي فيه حجة لمن منع رواية الحديث بالمعنى قال ويحتمل أن يكون أسأرت بقوله ونبئك

الذي أرسلت الى انه كان نبيا قبل أن يكون رسولا ولانه ليس في قوله ورسولك الذي  
أرسلت وصف رائد بخلاف قوله ونبئك الذي أرسلت وقال غيره ليس فيه حجة على منع

ذلك لان لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى فكانه  
أراد أن يجمع الوصفين صريحا وان كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة ولان

اللفاظ الاذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ سر ليس  
في الآخر ولو كان يراد في الظاهر أو له أو وحى اليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده أو  
ذكره احترازا ممن أرسل من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة لانهم لم يرسلوا أنبياء  
فأعده أراد تخليص الكلام من اللبس ولان لفظ النبي أمدهم من لفظ الرسول لانه  
مشتترك في الاطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فانه لا اشتراك فيه عرفا وعلى  
هذا فقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يهيج اطلاقه قاله الحافظ واستدل به  
بعضهم على انه لا يجوز ابدال لفظ قال نبي الله مثلا في الرواية بلفظ قال رسول الله وكذا  
عكسه قال الحافظ ولو أجزأ الرواية بالمعنى فلا حجة له فيه وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الاول  
المداومة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار نقلة الى الآخرة وان هذه الاوقات مخصوصة بالروح

بقا يسكنون فيم البدن العبادة  
ورواة هذا الحديث ما بين  
مدني وبصري وفيه التحديث  
والعنفنة واخرج البخاري طرفا  
منه في الرقاق وانخرجه النسائي  
(عن البراء) بتخفيف الراء والمدة  
على الاظهر ابي عمرو ابي عامر او  
ابي الطويل وللاصيلي عن البراء  
ابن عازب بن الحرث الانصاري  
الاوسي الميموني بالكوفة  
سبعة ائتين وسبعين صحابي ابن  
صحابي وله في البخاري ثمانية  
وثلاثون حديثا وما يخاف من  
تدليس ابي اسحق فهو مأمون  
حيث ساقه البخاري في التفسير  
من طريق الثوري بلفظ عن  
ابي اسحق سمعت البراء (رضي  
الله عنه) ان النبي صلى الله عليه  
 وآله (وسلم) كان اقول ما قدم  
المدنية) اي طيبة المنورة في  
هجرة من مكة المشرفة (نزل على  
أجداده او قال) أي لم يواحق  
(اخواله من الانصار) وكلاهما  
صحيح على سبيل الجواز لان آقاربه  
من الانصار من جهة الامومة  
لان أم جده عبد المطلب منهم  
(وانه) صلى الله عليه وآله وسلم  
(صلى قبل) بكسر القاف وفتح  
الموحدة (بيت المقدس) مصدر  
ميمي كالمسرجع أي حال كونه  
متوجها اليه (سنة عشر شهرا  
أو سبعة عشر شهرا) على المشك في  
رواية زهير هنا والبخاري عن  
اسير ائيل وللترمذي أيضا وكذا  
مسلم من رواية ابي الاحوص  
الجزمي بالاول فيكون أحسن

دون الثاني ليكون الاول أخص من الثاني لا نأقول الذات الخبر عني في الرواية واحدة  
في أي وصف وصفت تلك الذات من أوصافها اللاتفة بهم اعلم القصد بالخبر عنه ولو كانت  
معاني الصفات كالأبدال اسماء بكنية أو كنية باسم فلا فرق للحديث فوالله مذكور  
في كتاب الدعوات من الفتح

(باب تأكيده ذلك الجنب واستحباب الوضوء له لا يخل الا كل والشرب والمعاودة) (و)  
(عن ابن عمر) ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه  
وتوضأ وضوءه للصلاة رواه الجماعة ولا يجد ومسلم عنها قالت كان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم إذا كان جنبا فأراد أن يأكل أو ينام توضأ) قوله قال نعم اذا توضأ  
في رواية للبخاري ومسلم لم يتوضأ ثم لم يمت وفي رواية للبخاري لم يتوضأ ويرقد وفي رواية  
لهما توضأ وغسل ذكره ثم تم في لفظ للبخاري نعم ويتوضأ وأطابت الباب تدل على  
أنه يجوز للجنب أن ينام وبأكل قبل الاغتسال وكذلك يجوز له معاودة الأهل كما سيأتي  
في حديث أبي سعيد وكذلك الشرب كما يأتي في حديث عمار وهذا كله يجمع عليه قاله  
النووي وحديث عمر جاء بصيغة الأمر وجاء بصيغة الشرط وهو متسلك لمن قال بوجوب  
الوضوء على الجنب اذا أراد أن ينام قبل الاغتسال وهم الظاهرية وابن حبيب من  
المالكية وذهب الجمهور الى استحبابه وعدم وجوبه وتيسر ما يجديت عائشة الا في  
في الباب الذي بعده هذا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينام وهو جنب  
ولا يمس ماء وهو غير صالح للتسليم من وجوه أحدها ان فيه مقالا لا يمتنع معه  
لا استدلال وسنينة في شرحه ان شاء الله تعالى وثانيه ان قوله لا يمس ماء تكر في سابق  
النفي فتم ماء الغسل وماء الوضوء وغيرهما وحديثها المذكور في الباب بلفظ كان  
اذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة خاص بماء الوضوء  
فيبقى العام على الخاص ويكون المراد بقوله لا يمس ماء غير ماء الوضوء وقد صرح ابن  
سريج والبيهقي بان المراد بالماء ماء الغسل وقد أخرج أحمد عن عائشة قالت كان  
يجنب من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ولا يمس ماء وثالثها ان تركه صلى الله عليه وآله  
وسلم لمس الماء لا يعارض قوله الخاص بل كما تقر في الاصول فيكون الترتل على تسليم  
شموله ماء الوضوء خاصا به وتيسر ما يجديت ابن عباس مر فوعا انما أمرت  
بالوضوء اذ لقت الى الصلاة أخرجه أصحاب السنن وقد استدل به أيضا على ذلك  
ابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحه قال الحافظ وقد قدح في هذا الاستدلال ابن زيد  
المالكى وهو واضح قالت فيجب الجمع بين الأدلة بحمل الأمر على الاستحباب ويؤيد  
ذلك انه أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر أنه سئل النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم أي نائم أحسن ما هو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء والمراد بالوضوء هنا

شهر القدوم وشهر النحول شهر أو ألقى الأيام والليالي والطبراني عن (٢٠٩) ثم روى عن عوف الجرمي أنه كان في شهر

فكون عدد الشهرين معا ومن شك تردد في ذلك وذلك ان القدوم كان في شهر ربيع الاول بلا خلاف وكان النحول في نصف رجب من السنة الثانية على الصحيح وبه جزم الجمهور ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس وقال ابن حبان سبعة عشر شهرا وثلاثة ايام وهو مبني على ان القدوم كان في ثاني عشر ربيع الاول وقال ابن حبيب كان النحول في نصف شعبان وهو الذي ذكره النووي في الروضة واقرب مع كونه ربيع في شرح مسلم رواية سبعة عشر شهرا لكونها مجزوما بها عند مسلم ولا يستقيم أن يكون ذلك في شعبان الا ان ألقى شهر القدوم والنحول وسقط لغزير ابن عساكر قوله شهر الاول (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحببه ان تكون قبلته قبل) أي كون قبلته جهة (البيت) الحرام (وأنه) بالفتح (صلى أول صلاة صلاها) متوجها الى الكعبة (صلاة العصر) وسقط لغزير الاربعة لفظ صلى ولا ينسحب حوات القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد (وصلى معه قوم) والتحقيق ان أول صلاة صلاها في بني سلمة لما مات بشير ابن البراءين معرورا الظهر وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر وأما الصبح فهو من

وضوء الصلاة فذلك غير مرة أنه هو الحقيقة الشرعية وانما مقدمة على غيرها وقد صرح بذلك عائشة في حديث الباب المتفق عليه فهو يرد ما جئنا عليه الطحاوي من ان المراد بالوضوء التنظيف واحتج بان ابن عمر روى هذا الحديث وهو صاحب القصة كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن نافع ويرد أيضا بان مخالفة الراوي لما روى لا تنقدح في المروي ولا تصلح لمعارضته وايضا قد ورد تقييد الوضوء بوضوء الصلاة من روايته ومن رواية عائشة في معتد ذلك ويحمل ترك ابن عمر لغسل رجله على أن ذلك كان اعتدوا الى هذا ذهب الجمهور قال الحافظ والحكمة في الوضوء انه يخفف الحديث ولا سيما على القول بجواز تفرق الغسل ويؤيده ما رواه ابن أبي شبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي قال اذا جنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليمتوضأ فانه نصف غسل الجنابة وقيل الحكمة انه احدى الطهارتين وقيل انه يفسط الى العود أو الى الغسل (وعن عمر بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص

للجنب اذا اراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أن يتوضأ وضوء الصلاة رواه أحمد والترمذي وصححه) الوضوء عند ارادة الاكل والنوم ثابت من حديث عائشة ومتفق عليه وقد تقدم في الحديث الذي قبل هذا احدى الروايات وعزاها المصنف الى أحمد ومسلم وعند ارادة الشرب من حديث عائشة ايضا عند النخعي ولكن جميع ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا من قوله كما في حديث الباب وقد روى الوضوء عند الاكل من حديث جابر عند ابن ماجه وابن خزيمة ومن حديث ام سلمة وأبي هريرة عند الطبراني في الاوسط والحديث يدل على أنضمية الغسل لان العزيمة أفضل من الرخصة والخلاف في الوضوء لمن اراد أن ينام وهو جنب قد ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا وأما من اراد أن يأكل أو يشرب فقد اتفق الناس على عدم وجوب الوضوء عليه وحكى ابن سبيد الناس في

شرح الترمذي عن ابن عمر انه واجب (وعن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى أحدكم اهله ثم اراد ان يعود فليمتوضأ رواه الجماعة الا البخاري) ورواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وزادوا فانه أنشط للعود وفي رواية للبيهقي وابن خزيمة فليمتوضأ وضوء الصلاة وقال ان الشافعي قال لا ينبغي مثله قال البيهقي واعلم انه يقف على اسناد حديث ابي سعيد ووقف على اسناد غيره فقد روى عن عمر وابن عمر باسنادين ضعيفين قال الحافظ ويؤيده هذا حديث أنس الثابت في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه يغسل واحد والحديث يدل على ان غسل الجنابة ليس على الفور وانما يتصدق على الانسان عند القيام الى الصلاة قال النووي وهذا باجماع المسانين ولا شك في استحبابه قبل المعاودة لما رواه أحمد واهما ابان من حديث أبي رافع انه صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه ذات ليلة يغسل عندهم هذه وعند هذه وقيل يارسول الله لا تجعله غسلا واحدا فقال هذا أركى وأطيب وقول أبي داود ان حديث أنس أصح

٢٧ نيل حديث ابن عمر باهل قباهل كان ذلك في جمادى الآخرة أو رجب أو شعبان اقوال (نخرج رجل



فمن صلى معه) وهو عبد الله بن بشر بن

بمسجد القبلتين (وهم واكفون)  
حقيقة أو من باب إطلاق الجزأ  
وارادة الكل (فقال أشهد) أى  
أحلف بالله لقد صليت مع  
رسول الله) ولابن عساکرمع  
النبي (صلى الله عليه) وآله (وسلم  
قبيل مكة) أى حال كونه  
متوجها اليها واللام للتأكيد  
وقد للتحقيق وجله تشهد اعتراض

بين القول ومعه (وذا روا)  
ام... كلامه فذا روا

(كأهم) عليه (قبل البيت)  
الحرام ولم يقطعوا الصلاة بل  
أتوها الى جهة الكعبة ففصلوا  
صلاة واحدة الى جهتين بدليلين  
شرعيين وفيه جواز الفسخ  
بخبر الواحد وبه قال المحققون  
(وكانت اليهود قد أعجبهم) أي  
الذي صلى الله عليه وآله وسلم (إذ  
كان) عليه الصلاة والسلام  
(بصلى قبل بيت المقدس) أي  
حال كونه متوجها اليه (وأهل  
الكتاب) أي اليهود والنصارى  
واعجبهم ذلك ليس لكونه قبلتهم  
بل بطريق التبعية لهم (فلما رأى)  
صلى الله عليه وآله وسلم (وجهه)  
الشريف (قبل البيت) الحرام  
(انكروا ذلك) فنزل سبحانه يقول  
الصفه من الناس كما صرح به  
البخاري في روايته من طريق

اسمعيـل ومات على القبلة  
المنسوخة قبل ان تحول الى  
الكعبة ورجال عشرة منهم ابن  
شمار الزمعي وعكة والهامون

اية ما ذاقوا ولون فخره وما كان الله ليضيع ايمانكم اى صلاتكم

معروية المدينة وقتها لم يدرها احد



واختلف العلماء في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم إلى بيت المقدس وهو بمكة (٢١١) وفي هذا الحديث جواز نسخ الأحكام

بخلاف اليهود وبخبر الواحد  
والله مال القاضي أبو بكر وغيره  
من المحققين وهو الحق وجواز  
الاجتهاد في القبلة وبين شرفه  
صلى الله عليه وسلم وكرامته على  
ربه لا عطائه ما أحب والرد على  
المرحضة في انكارهم تسمية  
اعمال الدين إيمانا وفيه ان تسمى  
تغير بعض الأحكام جائزا إذا  
ظهرت المصلحة في ذلك وفيه  
بيان ما كان في الصحابة من  
الحرص على دينهم والشفقة على  
أخوانهم وقد وقع لهم نظير هذه  
المسألة المأثورة في الحر كما صح  
من حديث البراء أيضا فتوات  
ليس على الذين آمنوا وعملوا  
الصالحات جناح فيما طمعوا إلى  
قوله والله يحب المحسنين وقوله  
تعالى إنما لنضع أجر من أحسن  
عمله لا ورواه هذا الحديث أئمة  
أجلاء أربعة وفيه الحديث  
والغنعة وأخرجه المؤلف أيضا  
في الصلاة والتفسير وفي خبر  
الواحد والنسائي والترمذي  
وابن ماجه (عن أبي سعيد  
الخدري رضي الله عنه أنه سمع  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم) حال كونه يقول) بالمضارع  
حكاية حال ماضية (إذا سلم  
العبد) أو الأمانة وذكر المذكرة فقط  
تغلبا (لحسن إسلامه) وإسلامها  
بأن دخلا فيه بريئين من  
الشكوك أو المراد المبالغة في  
الاخلاص بالمراقبة (يكفر الله

وقال يزيد بن هرون هو خطأ وقال مهناعن أحمد بن صالح لا يحمل ان يروى هذا الحديث  
وفي عمل الأثر لم يخالف أباه في هذا الإبراهيم وحده كفي قال ابن مذكور اجمع  
المحدثون أنه خطأ من أبي اسحق قال الحافظ وتساؤل في نقل الإجماع نقد صححه البيهقي  
وقال ان أباهما من قديين سمعاه من الاسود في رواية زهير عنه قال ابن العربي في شرح  
الترمذي تفسير غلط أبي اسحق هو أن هذا الحديث رواه أبو اسحق مختصرا أو اقتطعه من  
حديث طويل فأخطأ في اختصاره إياه ونص الحديث الطويل ما رواه أبو غسان قال  
أبنت الاسود بن يزيد وكان لي أخا وصديقا فقلت يا أبا عمر حدثني ما حدثتك عائشة أم  
المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قالت كان ينام أول الليل ويحيي  
آخره ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل ان يمس ما فإذا كان عند النداء  
الأول وثب وربما قالت قام فافاض عليه الماء وما قالت اغتسل وأنا أعلم ما تريد وان  
نام جنباً وتوضأ وضوء الرجل للصلاة فهذا الحديث الطويل فيه وان نام وهو جنب توضأ  
وضوء الرجل للصلاة فهذا يدل على ان قوله ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل  
ان يمس ما يمكن أن يكون وجهين اما ان يريد حاجة الانسان من البول والغائط فيقضيها  
ثم يستحي ولا يمس ما ويستمح فان وطئ توضأ كما في آخر الحديث ويحتمل ان يريد الحاجة  
حاجة الوطئ بقوله ثم ينام ولا يمس ما يعني ماء الاغتسال ومتى لم يحتمل الحديث على  
احدهما الذين الوجهين تناقض أوله وآخره فتوهم أبو اسحق ان الحاجة حاجة الوطئ فقل  
الحديث على معنى ما فهمه انتهى والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء على الجنب اذا  
اراد النوم أو المعادة وقد تقدم في الباب الأول أنه غير صالح للاستدلال به على ذلك  
لوجوه ذكرناها هناك قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا لا يناقض ما قبله بل يحمل على  
انه كان يترك الوضوء أحيانا لبيان الجواز في فعله غالبا لطلب الفضيلة انتهى وبهذا  
جمع ابن قتيبة والنووي

#### \* (أبواب موجبات الغسل) \*

قال النووي الغسل اذا أريد به الماء فهو مضموم الغن وان أريد به المصدر فيجوز بضم  
الغن وفتحها الغتان منه هورثان وبعضهم يقول ان كان مصدر الغسلت فهو بالفتح  
كضربت ضربا أو ان كان بمعنى الاغتسال فهو بالضم كقولنا غسل الجمعة مسنون  
وكذلك الغسل من الجنابة واجب وما أشبهه واما ما ذكره بعض من صنف في حق  
الفقهاء من ان قواهم غسل الجنابة والجمعة ونحوهما بالضم لمن فهو خطأ منه بل الذي  
قالوه صواب كما ذكرنا وأما الغسل بكسر الغين فهو اسم لما يغسل به الرأس من  
خطمي وغيره

#### \* (باب الغسل من المني) \*

(عن علي عليه السلام قال كنت رجلا مذافسا لالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال في

عنه) وعنه والتكفير هو التغطية وهو في المعاصي كالاجبا في الطاعات وقال الزمخشري التكفير إمالة المستحق من العقاب

ينوب زائد الرواية في يكفر بالرفع كما قال (٢١٢) الحافظ في الفتح لان اذا وان كانت من أدوات الشرط لكم الان يجزم

واما نقب العبي - في بان ما قاله  
الحافظ كلام من لم يشم من العربية  
شبا فليس في محله بل الامر  
بالعكس فقه - م صرح النجاشي  
المختصرات كان آجروم في  
رسالة التي يقرؤها صغار الطلبة  
بان اذا انجزم الا في ضرورة  
الشعر ولا ضرورة في الحديث  
وما استشهد به العيني من قول  
الشاعر  
استغن ما اغناك ربك بالغنى  
واذا تصبك خصاصة فحمل  
فليس في محله لان الحافظ لم يقل  
ان اذا انجزم مطلقا ولا في الشعر  
حتى يعترض عليه  
أورد هاهنا عدوسا مشتملا

ما هكذا يوسع في تورد الابل  
لكن التبعيض وهضم جانب الحافظ  
أوقعه فيما أوقعه اللهم غفرا  
وقال ابن هشام ولا نعمل اذا  
الجزم الا في الضرورة كتقول  
الشاعر راحل وشرط عملها ارادة  
معنى الشرط وكونها بمعنى متى  
كما في الرضى واستعمل الجواب  
مضارعا وان كان الشرط بلغة  
الماضى لكنه بمعنى المستقبل  
وفي رواية البزار كفر الله فاشي  
بينهما (كل سبعة كان زلفها)  
بتخفيف اللام المقنونة وبه قرئ  
على الحافظ المنذرى وغيره ولا في  
الوقت زلفها بتشديد هاء وعزاه  
في التنقيح للأصمعي ولا في ذكر  
ازلفها وهما بمعنى كما قاله الخطاطي  
وغيره أى اسلفها وقدمها (وكان  
بعد ذلك) أى بعد ما علم من المجموع وهو محو السيئات وتكفيرها بالاسلام (القصاص) عبر بالماضى

المذى الوضوء في المنى الغسل رواه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه ولا جد فقال اذا  
حذفت الماء فاعتسل من الجمابة فاذا لم تكن حاذفا فلا تعتسل قال الترمذى وقد روى  
عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجهه وأخرج الحديث أيضا ابو داود  
والنسائي وأخرجه البخارى ومسلم من حديث علي مختصرا وفي اسناد الحديث الذي  
صححه الترمذى يزيد بن أبي زياد قال علي ويحيى ضعيف لا يحتج به وقال ابن المبارك ابره  
وقال أبو حاتم الرازى ضعيف الحديث كل أحاديثه موضوعه وباطلة وقال البخارى  
منكر الحديث ذاهب وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن حبان صدوق الأئمة  
كثيرا ما حفظه وتغير وكان يلقن مالفن فوقعت المناكير في حديثه فسمع من يبيع  
منه قبل التغير صحيح والترمذى قد صحح حديث يزيد المذكور في مواضع هذا أحدها  
وفي حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو صائم وفي حديث ان العباس دخل  
على النبي صلى الله عليه وسلم مغضبا وقد حسن أيضا حديثه في حديث انما دخلت  
العمرة في الحج فلعن التحكيم والخمين بمشاركه الامور الخارجة عن نفس السند من  
اشتهر المتون ونحو ذلك والافين يدايس من رجال الحسن بن فضال الصحيح وايضا  
الحديث من رواية ابن أبي ليلى عن علي وقد قيل انه لم يسمع منه وفي الباب عن المقداد بن  
الاسود عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وعن أبي بن كعب عند ابن أبي شيبة وغيره  
والحديث يدل على عدم وجوب الغسل من المذى وان الواجب الوضوء وقد تقدم  
الكلام في ذلك في باب ما جاء في المذى من أبواب تطهير النجاسات ويدل على وجوب  
الغسل من المنى قال الترمذى وهو قول عامة اهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه  
وسلم والتابعين وبه يقول سفيان والشانعي والاحمد وابو حنيفة وحديثه يروى بالحاء  
المهملة والخاء المعجمة بعدها زال معجمة مفتوحة ثم فاء وهو الرمي وهو لا يكون به هذه  
الصفة الاشبهة ولهذا قال المصنف وفيه تنبيه على ان ما يخرج لغير شهوة اما المرض او

ابردة لا يوجب الغسل انتهى (وعن أم سلمة ان أم سليم قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي  
من الحق فهل على المرأة الغسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء فماتت أم سلمة ونحتم  
المرأة فقال تربت يدك فيما يشبهها ولدها متفق عليه) للحديث الفاظ عند الشيخين  
ورواه مسلم من حديث أنس عن أم سليم ومن حديث عائشة أن امرأته سألت وأخرجه  
الترمذى والنسائي وابن ماجه وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان بسيرة  
سألت أخرجه ابن أبي شيبة وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الاوسط وعن خولته بنت  
حكيم أخرجه النسائي قولها ان الله لا يستحي جمعنا هذا القول تمهيدا لعذرنا في ذكر  
ما يستحي منه والمراد بالحياة هنا معناه اللغوى اذ الحياة الشرعى خير كاه والمراد ان الله  
لا ياهر بالحياة في الحق ولا يمنع من ذكر الحق لان الحياة تغير وانكسار وهو مستحيل  
عليه وقيل انما يحتاج الى التاويل في الاثبات ولا يحتاج اليه في النبي قوله الاحتلم

وان كان السياق يقتضي المضارع لثبوت وقوع كفاي فهو قوله تعالى ونادى (٢١٤) صحاب الجنة أى كتابة الجواز فى الدنيا

(الجنة بعنبر) أى تكذب أو تثبت بعنبر (أمثاله) حل كونهم منتهية (الى سبعمائة ضعف) بكسر الضاد والضعف المثل الى ما زاد ويقال لك ضعفه يريدون مثليه وثلاثة أمثاله لانه زيادة غير مخصوصة قاله فى القاموس وقد أخذ بعضهم فيما حكاه الماوردي بظاهر هذه الغاية فزعم ان التضعيف لا يتجاوز

الاحتمال افتعال من الحلم بضم المهملة وسكون اللام وهو ما يراه النائم فى نومه والمراد به هنا امر خاص هو الجماع وفى رواية أحمد من حديث أم ساهم انها قالت اذا رأته ان زوجها يجامعها فى المنام اتغسل بقوله اذا رأته الماء أى المني بعد الاستيقاظ قولها وتحتلم المرأة بحذف همزة الاستفهام وفى بعض نسخ البخارى باثباتها قوله تربت يدك أى افنت رت وصارت على التراب وهو من الانفاذ التى تطلق عند الزجر ولا يراد بها ظاهرها قوله فجايشبها ولدها بالباء الموحدة واثبات ألف ما للاستفهامية المجرورة وهو لغة والحديث يدل على وجوب الغسل على المرأة بانزاله الماء قال ابن بطال والنووى وهذا الاختلاف فيه وقد روى الخلاف فى ذلك عن النخعي وفى الحديث ودعى من قال ان ماء المرأة لا يبرز

\*(باب ايجاب الغسل من التقاء الختان ونسخ الرخصة فيه)\*

(عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جلس برشبعها الاربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل متفق عليه واسلم واحمد وان لم ينزل) قوله اذا جلس الضمير المستتر فيه وفى قوله ثم جهدها الرجل والضمير البارز فى قوله رشبعها وجهدها للمرأة قوله رشبعها اشبع جمع شعبة وهى القطعة من الشئ قيل المراد هنا يدها ورجلاها وقيل رجلها ونخذاها وقيل ساهاها ونخذاها وقيل نخذاها واسكناها وقيل نخذاها وشفرها وقيل لواحى فرجها الاربع قاله فى الفتح قال الازهرى والاسكنا ناحية الفرج والشفران طرف الناحيتين قوله ثم جهدها بفتح الجيم والهاء يقال جهده واجهدهاى بلغ المشقة قيل معناه كدها بجر كته أو بلغ جهده فى العمل بها والمراد به هنا معالجة الابلاج كنى به عنها والحديث يدل على ان ايجاب الغسل لا يتوقف على الانزال بل يجب بمجرد الابلاج أو ملاقة الختان كحسيناى وقد ذهب الى ذلك الخلفاء الاربعة والعترة والفقهاء وجهه والصحابة والتابعين ومن بعدهم وروى ابن عبد البر عن بعضهم انه قال انعقد اجماع الصحابة على ايجاب الغسل من التقاء الختانين قال وليس ذلك عندنا كذلك ولكن نقول ان الاختلاف فى هذا ضعيف وان الجمهور الذين هم الخجة على من خالفهم من السلف والخلف انعقد اجماعهم على ايجاب الغسل من التقاء الختانين أو مجاوزة الختان الختانين وجعلوا أحاديث الباب ناسخة لحديث المسام من الماء وخالف فى ذلك أبو سعيد الخدرى وزيد بن خالد وابن أبى وقاص ومعاذ ورافع بن خديج وروى أيضا عن على ومن غير الصحابة عمر بن عبد العزيز والظاهرية وقالوا لا يجب الغسل الا اذا وقع الانزال وتكسوا بحديث الماء من الماء المتفق عليه ويمكن تأييد ذلك بحمل الجهد المذكور فى الحديث على الانزال ولكنه لا يتم بعد التصريح بقوله وان لم ينزل فى رواية مسلم واحمد واصرح من ذلك حديث عائشة الا فى بعد هذا التصريح بان مجرد مس الختان للختان موجب للغسل

سبعمائة والجواب ان فى حديث ابن عباس عند البخارى فى الرقاق كتب الله عشر حسنات لى سبعمائة ضعف الى اضعاف كثيرة وهو يريد عليه وأما قوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء فيحتمل ان يكون المراد انه يضاعف تلك المضاعفة لمن يشاء بان يجعلها سبعمائة وهو الذى قاله البيضاوى تبعه الغيرة ويحتمل ان يضاعف السبعمائة بان يزيد عليها (والسنة بمثلها) من غير زيادة (الآن يجاوز الله) عز وجل (عنها) أى عن السنة فيعفو عنها وفيه دليل لاهل السنة ان العبد تحت المشيئة ان شاء الله تعالى يجاوز عنه وان شاء آخذه ورد على القاطع لاهل السكائر بالازاد كلمة متزلة وقول الحافظ ابن حجر ان أول الحديث يرد على من أنكر الزيادة والنقص فى الايمان لان الحسن تفاوت درجاته وآخره يرد على الخوارج والمعتزلة بعبه العيني بأن الحسن من أوصاف الايمان ولا يلزم من قابلية الوصف الزيادة والنقص ان قابلية الذات اياها لان الذات من حيث هى لا تقبل

من أوصاف الايمان ولا يلزم من قابلية الوصف الزيادة والنقص ان قابلية الذات اياها لان الذات من حيث هى لا تقبل

ذلك كما عرف في موضعه انتهى وهذا تعقب (٢١٤) على ورود ظاهر الحديث بمقتضى الرأى نصرة للمذهب والذي رجحه

البخارى وغيره وهو الوارد عن  
السلف الذين اطلقوا ان الايمان  
قول وعمل ويزيد وينقص وكذا  
نقله اللالكافى في كتاب السنة  
عن الشافعى وأحمد بن حنبل  
وأما بن راهويه وغيرهم بل  
قال به من الصحابة عمر بن الخطاب  
وعلى بن أبى طالب وابن مسعود  
ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وابن  
عباس وابن عمر وعمار وأبو  
هريرة وحذيفة وعائشة وغيرهم  
من التابعين كعب الاحبار  
وعروة وطاوس وعمر بن عبد  
العزيز وغيرهم وروى اللالكافى  
ايضا بسند صحيح عن البخارى  
قال ائمتنا أكثر من ألف رجل  
من العلماء بالامصار قارأت  
أحد منهم يختلف في أن الايمان  
قول وعمل ويزيد وينقص فان  
قلت الايمان هو التصديق بالله  
وبرسوله والتصديق بشئ واحد  
لا يتجزأ فلا يتصور كماله تارة  
ونقصه أخرى أجيب بان قبوله  
الزيادة والنقص ظاهر على تقدير  
دخول القول والفعل فيه وفى  
الشاهد شاهد بذلك فان كل  
أحد يعلم ان ما فى قلبه بتفاضل  
حتى يكون فى بعض الاحيان  
أعظم يقينا واخلاصا وتوكل  
منه فى بعضها وكذلك فى التصديق  
والمعرفة بحسب ظهور البراهين  
وكثرتها ومن ثم كان ايمان  
الصديقين أقوى من ايمان  
غيرهم وهذا ما ذهب اليه المحققون

ولكنها لا تتم دعوى النسخ التى حزم بها الاقوالون الا بعد تسليم فخر حديث ابى هريرة  
وعائشة وغيرهما وقد ذكر المصنف حديث أبى بن كعب وحديث رافع بن خديج  
للاستدلال بهم على النسخ وهما صريحان فى ذلك وسند كرهما وقد ذكر الحازنى  
فى النسخ والمنسوخ آثارا تدل على النسخ ولو فرض عدم النسخ لم يفتض حديث  
المؤمنين المما للعارضة حديث عائشة وأبى هريرة لانه مفهوم وهما منطوقان والمنطوق  
أرجح من المفهوم قال النووى وقد أجمع على وجوب الغسل متى غابت الخسفة فى  
الفرج وانما كان الخلاف فيه لبعض الصحابة ومن بعدهم ثم انعقد الاجماع على  
ما ذكرنا وهكذا قال ابن العربى وصرح أنه لم يخالف فى ذلك الادوارد قوله فقد وجب  
عليه الغسل هو بضم الغين المججمة اسم للاغتسال وحقيقته افاضة الماء على الاعضاء  
وزادت الهادوية مع ذلك ولم تجد فى كتب اللغة ما يشعر بان الدلائل داخل فى معنى  
الغسل فالواجب ما صدق عليه اسم الغسل المأمور به لغة اللهم الا ان يقال حديث  
بلوا الشعر وأنقوا البشعر على فرض صحته مشعر بوجوب الدلائل لان الانقاء لا يحصل  
بمجرد الافاضة لا يقال اذا لم يجب الدلائل لم يبق فرق بين الغسل والمسح لانا نقول المسح  
الامر ارفع على الشئ باليد لا يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ فلا يجب فيه الاستيعاب  
بخلاف الغسل فانه يجب فيه الاستيعاب (وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قدم بين شعبها الاربع ثم مس الختان الختان فقد وجب

الغسل رواه أحمد ومسلم والترمذى وصححه ولفظه اذا جاوز الختان الختان وجب

الغسل) ولها حديث آخر بلفظ اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فعلمنا

وروى الله صلى الله عليه وسلم واغتسلنا وأخرجنا الشافعى فى الام والنسائى وصححه

ابن حبان وابن النطان واعلم البخارى بان الاوزاعى اخطأ فيه ورواه غيره عن

عبد الرحمن بن القاسم مرسل واستدل على ذلك بان ابان الزناد قال سألت القاسم بن محمد

سمعت فى هذا الباب شياً قال لا وابنه عبد الرحمن قال عن ابيه واجاب من صحبه بانه

يحتمل أن يكون القاسم كان نسبه ثم ذكر أو حديث به ائنه عبد الرحمن ثم نسي قال

الحافظ ولا يتخلو الجواب عن نظر قال النووى هذا الحديث أصله صحيح ولكن فيه تغيير

وتبع فى ذلك ابن الصلاح قوله بين شعبهما قد تقدم تفسير الشعب قوله الختان المراد

به هنا موضع الختان والختن فى المرأة قطع جلدة فى اعلى الفرج مجاورة لخروج البول

كعرف الديك ويسمى الخفاض قوله جاوز وورد بلفظ الجسورة وبلفظ الملافة وبلفظ

الملاسة وبلفظ الزقاق والمراد بالملافة الهاذة قال القاضى أبو بكر اذا غابت

الخسفة فى الفرج فتسد وقعت الملافة قال ابن سديد الناس وهكذا معنى من الختان

الختان أى قاربه وداناه ومعنى الزقاق الختان بالختان الصاق به ومعنى الجسورة ظاهر

قال ابن سديد الناس فى شرح الترمذى ما كىء بن ابن العربى وليس المراد حقيقة

الحافظ ابن حجر لانه على محض طريقة السلف خاصة لاشية فيه والكلام (٢١٥) في هذه المسئلة طويل الذيل لا يحتمل هذا

المسئلة ولا حقيقة الملاقاة وانما هو من باب الجواز والكفاية عن الشيء بما بينه وبينه  
ملازمة أو مقاربة وهو ظاهر وذلك ان ختان المرأة في اعلى الفرج ولا يمسح الذكر  
في الجماع وقد اجمع العلماء كما اشار اليه على أنه لو وضع ذكره على ختنها ولم يوطئه  
لم يجب الغسل على واحد منهم فلا بد من قدر زاد على الملاقاة وهو ما وقع مصرح به  
في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ اذا التقي الختانان وتوارت الحشفة فقد  
وجب الغسل اخرجه ابن أبي شيبة والتهذيب بلفظ الوجوب في هذا الحديث والذي  
قبله مشعر بان ذلك على وجه الحتم ولا خلاف فيه بين الثقاتين بان مجرد ملاقات الختان  
الختان سبب للغسل قال المصنف رحمه الله وهو يفيد الوجوب وان كان هناك حائل  
انتهى وذلك لان الملاقاة والمجاورة لا يتوقف صدقهما على عدمه (وعن أبي بن  
كعب قال ان الفتية التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم رخصهم في أول الاسلام ثم أمرنا بالاعتسال بعدهارواه أحمد وأبو داود  
وفي لفظ انما كان الماء من الماء رخصة في أول الاسلام ثم نهي عنهما رواه الترمذي  
وصححه) الحديث أخرجه ايضا ابن ماجه وابن خزيمة ورواه الزهري عن سهل بن سعد  
عن أبي بن كعب وفي رواية ابن ماجه عن الزهري قال قال سهل بن سعد وفي رواية أبي  
داود عن ابن شهاب حديثي بعض من أَرْضَى ان سهل بن سعد أخبره ان أبي بن كعب  
أخبره وجرم موسى بن هرون والدارقطني بان الزهري لم يسمعه من سهل وقال ابن  
خزيمة هذا الرجل الذي لم يسمه الزهري هو أبو حازم ثم ساقه من طريق أبي حازم عن  
سهل بن سعد عن أبي قال ان الفتية واساقه بلفظ الكتاب الا انه قال في بدء الاسلام وقد  
ساقه ابن خزيمة ايضا عن الزهري قال أخبرني سهل قال الحافظ وهذا يدفع قول من  
جرم بانه لم يسمعه منه. لكن قال ابن خزيمة اهاب أن تكون هذه اللفظة غلطاً من محمد  
ابن جعفر الراوي له عن معمر عن الزهري قال الحافظ وأحاديث أهل البصرة عن معمر  
يقع الوهم فيمكن في كتاب ابن شاهين من طريق يعلى بن منصور عن ابن المبارك  
عن يونس عن الزهري حديثي سهل وكذا أخرجه بقي بن مخلد في مسنده عن أبي كريب  
عن ابن المبارك وقال ابن حبان يحتمل أن يكون الزهري سمعه من رجل عن سهل ثم لقي  
سهلاً فحدثه أو سمعه من سهل ثم ثبت فيه أبو حازم ورواه ابن أبي شيبة من طريق شعبة  
عن سيف بن وهب عن أبي حرب بن أبي الأسود عن عيسى بن يثرب عن أبي بن كعب نحوه  
والحديث يدل على ما قاله الجمهور من النسخ وقد سبق الكلام عليه (وعن عائشة  
رضي الله عنها ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجماع أهله ثم  
يكسل وعائشة جالسة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لا فعل ذلك انا وهذه  
ثم تغسل رواه مسلم) قوله ثم يكسل قال النووي ضبطناه بضم السين ويجوز فتحها  
يقال اكسل الرجل في جماعه اذا ضعف عن الانزال وكسل بفتح الكاف وكسر السين  
مانع منه وقد جرم بما جرم به النووي ابراهيم الحاربي وابن بطال وغيرهما من القدماء والقريظي وابن المنير من المتأخرين وقال

المختصر فن أراد استيفاء مباحثه  
فلم يجمع من محله وهذا الحديث  
لم يسنده البخاري بل علمه وقد  
وصله ابو ذر الهروي في روايته  
والنسائي في سننه والحسن بن  
سفيان في مسنده والاسماعيلي  
والدارقطني في غرائب مالك من  
تسع طرق وللنسائي نحوه لكن  
قال ان لفه ائمة ثبت في جميع  
الروايات ما سقطه البخاري وهو  
كتابة الحسنات المتقدمة قبل  
الاسلام وانما اختصره البخاري  
لان قاعدة الشرع ان الكافر  
لا يناب على طاعته في شر كدان  
من شرط المتقرب كونه عارفاً بن  
تقرب اليه والكافر ليس كذلك  
ورده النووي بان الذي عليه  
المحققون بل نقل فيه بعضهم  
الاجماع أن الكافر اذا فعل  
افعالاً مجلبة على جهة التقرب  
الى الله تعالى كصدقة وصلة رخم  
واعتاق ونحوها ثم اسلم ومات  
على الاسلام أن ثواب ذلك يكتب  
له وحديث حكيم بن حزام المروي  
في الصحيحين يدل عليه ودعوى  
انه مخالف للقواعد غير مسالة  
لانه قد يدعي بعض أفعال الكافر  
في الدنيا ككفارة الظهار فانه  
لا يلزم اعادتها اذا أسلم وتجزئته  
قال ابن المنير المخالف للقواعد  
دعوى أنه يكتب له ذلك في حال  
كفره وانما الله تعالى بضيف الى  
حسناته في الاسلام ثواب ما كان  
صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا

ابن بطال قد أن يتفضل على عبادة عليا (٢١٦) شاه ولا اعتراض عليه واستدل غيره بان من آمن من أهل الكتاب

والاولى أفصح وهذا نصريح بمذهب اليه الجمهور وقد مات ذكر الخلاف فيه (وعن رافع بن خديج قال ناداني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على بطن امرأتى فقلت ولم أنزل فاعتسأت وخرجت فاحسبه أنه فقال لا عليك الماء من الماء قال رافع ثم أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم لم بعد ذلك بالغيسل رواد أحد) الحديث حسنه الحارثي روى بحسنة نظر لان في اسناده ورشدين وليس من رجال الحسن وفيه أيضا مجهول لانه قال عن بعض رواد رافع بن خديج فليكن ظرا فظا هرضعف الحديث لاحسنه وهو من أدلة مذهب الجمهور وفي الباب عن علي بن أبي طالب وعثمان والزبير وطهعة وأبي أيوب وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم

\*(باب من ذكر أحواله ما لم يجد بالاد أو بالعكس)\*

(عن خولة بنت حكيم انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال ليس عليه اغسل حتى تنزل كما ان الرجل يغسل عليه غسل حتى ينزل رواه أحمد والنسائي مختصرا ولفظه انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المرأة فتحة لم في منامها فقال اذا رأت الماء فلتغتسل) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن أبي شيبة قال البيهقي في الجامع الكبير وهو صحيح وذكره الحافظ في الفتح ولم يتكلم عليه وهو متفق على معناه من حديث أم سلمة وقد تقدم وعند مسلم من حديث أنس وعائشة وعند أحمد من حديث ابن عمر والسائله عندها ولا هي أم سليم وقد سألت عن ذلك خولة كافي حديث الباب وسهله بنت سهل عند الطبراني وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة وقد أول ابن عباس حديث المائمن الماء بالاحتلام أخرجه ذلك عنه الطبراني وأما في الترمذي ولفظه انها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الماء من المائمن الاحتلام قال الحافظ وفي اسناده لين لانه من رواية شعريك عن أبي الجحاف والحديث يدل على وجوب الغسل على الرجل والمرأة اذا وقع الانزال وهو اجاع الامايحي عن النخعي واشترط الهادويقة مع تيقن خروج المني تيقن الشهوة أو ظنهما وهذا الحديث وحديث أم سلمة السابق وحديث عائشة الا أن يرد ذلك وتأيد مدد بان المني انما يـكون عند الشهوة في جميع الحالات وأغالبها تقييد بالعادة وهو ليس بنافع لان محمل النزاع من وجود الماء ولم يذكر شهوة فالادلة قاضية بوجوب الغسل عليه والتقييد بتيقن الشهوة أو ظنهما مع وجود الماء يقتضي بعدم وجوب الغسل اللهم الا أن يجحد مجرد وجود الماء بحصول الظن الشهوة لجري العادة بعدم انفكاك أحدهما عن الآخر وليكنهم لا يؤولون به (وعن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجبد البلل ولا يذ كراحتا ما فقال يغسل وعن الرجل يرى ان قد احدثه لم ولا يجبد البلل فقال لا يغسل عليه فقالت أم سليم المرأة ترى ذلك عليها الغسل قال نعم انما النساء قاتن الرجال رواه النسائي)

يؤتى أجره مرتين كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح وهو لو سأل على إيمانه الاول لم يقع شيء من عمله الا ما لم يكن عليه من ثواب فدل على ان ثواب عمله الاول يكذب له مضاعفا الى عمله الثاني وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما آتته عائشة عن ابن جدها وما كان يصنعه من الخير أتيته فقال انه لم يره ل يومارب اغفر لي خطيئتي يوم الدين فدل على انه لو قاله بعد ان أسلم دفعه مائة لفي الكفر ورواه هذا الحديث أئمة أجماعهم وروى وهو مسلم بلفظ الاخبار على ميل الانفة راد مع التصريح بسامع الصحابي من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (عن عائشة) أم المؤمنين (رضي الله تعالى عنها) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل عليها (الحال) عندها امرأة فقال (وللاصبي يجذف القاء (من هذه) المرأة) قات (عائشة هي (فلانة) بعدم الصرف للتأنيث والعلمية اذ هو كناية عن ذلك وهي الحولا بالمهولة والمدة كافي مسلم بنت نويت بتامين مصغرا (تذكر) بفتح المنة الفوقية أي عائشة (من صلاتها) وغير الاربعين ذكر بالباء التحتية المضنومة مبنيا للمالم يسم فاعله أي يذكرون ان صلاتها كنعة وعند البخاري في صلاة الليل معاقلا لانتم بالليل ولعل عائشة

أمنت عليها الفتنه فحدثها في وجهها الكن في مسند الحسن بن سفيان كانت عندي امرأة الحديث فلما قامت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا يا عائشة قالت يا رسول الله هذه فلانة وهي أعبد أهل المدينة



فظاهر هذه الرواية ان مدحها كان في غيبها (قال صلى الله عليه وآله وسلم) (٢٢٥) عليه وآله وسلم (مه) بفتح الميم

وسكون الهمزة امم لوزج رعتي  
اكفتم اشاعن مدح المرأة  
بما ذكره أو عن تكلف عمل  
مالا يطاق ولذا قال بعدهم (عليكم)  
من العمل (بما) ولا يصح  
ما تطيقون أي بالذي تطيقون  
المدامنة عليه وحذف العائد  
لله ليه ومنطوقه يقتضي الامر  
بالاقتصار على ما يطاق من  
العبادة ومفهومه يقتضي  
الهمي عن تكليف ما لا يطاق  
وسبب وروده خاص بالصلاة  
ولكن اللفظ عام فيشمل جميع  
الاعمال وعدل عن خطاب  
النساء الى خطاب الرجال طلبا

لتنعيم الحكم فقلب المذكور  
على الانثى في الذكر (فوالله)  
فيه جواز الخلف من غير  
استحلاف وقد يستحب اذا كان  
في تخفيف أمر من أمور الدين  
أوحث عليه أو تنفير من محذور  
(لا يعل الله حتى) ان (تقلوا) بفتح  
الميم في الموضع عين وهو من باب  
المشاكسة والازدواج وهو ان  
تكون احدي اللفظتين موافقة  
للاخرى وان خالفت معناها  
والمثال ترك الشيء استثقلا  
وكراحة له بعد حرص ومحبة  
فيه وهو محال على الله تعالى  
الاتفاق قال الاسماعيلي وجاعة  
من المحققين هو على سبيل المجاز  
لانه تعالى لما كان به طمع نوابه  
عن قطع العمل ملا لا عبر عن  
ذلك بالمثال من باب تسمية الشيء

الحديث رجاله رجال الصحيح الا عبد الله بن عمر العمري وقد اختلف فيه فقال أحمد هو  
صالح وروى عنه انه قال لا بأس به وكان ابن مهدي يحدث عنه وقال يحيى بن معين  
صالح وروى عنه انه قال لا بأس به يكتب حديثه وقال يعقوب بن شيبة ثقة صدوق في  
حديثه اضطراب أخرجه له مسلم مفرونا باخيه عبيد الله وقال ابن المديني ضعيف وقال  
يحيى القطان ضعيف وروى أنه كان لا يحدث عنه وقال صالح جزدة مختلط الحديث  
وقال انسائي ليس بالقوي وقال ابن حبان غلب عليه التعب حتى غفل عن حفظ  
الاخبار وجودة الحفظ فوقع المناكير في حديثه فلما غش خطؤه استحق السرك  
وقد ترويه المذكور عند من ذكره المصنف من الخرجين له ولم يجده عن غيره وهكذا  
رواه أحمد وابن أبي شيبة عن طريقه فالحديث معلول بعائس الاول الى العمري المذكور  
والثانية التفرد وعدم المتابعات فتصغر عن درجة الحسن والجملة والله أعلم والحديث  
يدل على اعتبار مجرد وجود المني ورائد انضم الى ذلك ظن النسيئة أم لا وقد تقدمت  
الاشارة الى ذلك قال ابن رسلان أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة  
بمخرج المني

#### \*(باب وجوب الغسل على الكافر اذا أسلم)\*

(عن قيس بن عاصم انه أسلم فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يغتسل بماء ودر رواه  
الحسنه الابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة وصححه ابن السكن  
وهو يدل على مشروعية الغسل لمن أسلم وقد ذهب الى الوجوب مطلقا أحمد بن حنبل  
وذهب الشافعي الى أنه يستحب له ان يغتسل فان لم يكن جنبا أبجزأ الوضوء وأوجبته  
اليادى وغيره على من كان قد اجنب حال الكفر سواء كان قد اعتدل أم لا لعدم صحة  
الغسل وقال باستحبابه لمن لم يجنب وأوجبته أبو حنيفة على من اجنب ولم يغتسل حال  
كفره فان اعتدل لم يجيب وقال المنصور بالله لا يجب الغسل على الكافر بعد اسلامه  
من جنابة اصابته قبل اسلامه وروى عن الشافعي نحوه احتج من قال بالوجوب  
مطلقا بحديث الباب وحديث ثمامة الآتي وحديث أمه صلى الله عليه وآله وسلم  
لوائله وقناة الرهاوى عند الطبراني وعقيل بن أبي طالب عند الحارثي في تاريخه يسأور  
قال الحافظ وفي أسانيد الثلاثة ضعف واحتج القائلون بالاستحباب الامن اجنب بالله لم  
يامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل من أسلم بالغسل ولو كان واجبا لما خص بالامر به  
بهضادون بعض فيكون ذلك قرينة تصرف الامر الى التسبب وأما وجوبه على الجنب  
فلا دلالة القاضية بوجوبه لانهم تفرق بين كافر ومسلم واحتج القائل بالاستحباب مطلقا  
لعدم وجوبه على الجنب بحديث الاسلام يجب ما قبله وظاهر الوجوب لان أمر  
البعض قد وقع به التبليغ ودعوى عدم الامر لمن عداهم لا يصلح ممتسكا لان غاية ما فيها  
عدم العلم بذلك وهو ليس علما بالعدم (وعن أبي هريرة ان ثمامة أسلم فقال النبي صلى الله

بهم سببه قاله القرطبي أو معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تغتسلوا

سؤال المتزهد دواني الرغبة اليه (٢٢٦) قاله الهروي وقال غيره ومعناه لا يبتغي حقه عليه كم في الطاعة حتى

عليه وآله وسلم انه هبوا به الى حائط بني فلان فمروا ان يغتسل رواد احمد الحديث  
 أخرجه أيضا عبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان وأحمد في الصحيحين وابن  
 فيه ما لا امر بالاعتناء والوافاء فيه انه اغتسل والحديث قد تقدم الكلام على فقهه

• (باب الغسل من الحيض) •

(عن عائشة بن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض فسال النبي صلى الله عليه وآله

وسلم انقال ذلك عرق وليست بالحبيضة فاذا اقبلت الحبيضة فدمعي الصلابة واذا اذبرت

فَاغْتَسَلِي وَصَلِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) الحديث متفق عليه باقظ فاغسلي عنك الدم وصلِي

قوله ذلك بكسر الكاف قوله وليست بالحيضة الحيضة بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر

أحمدتين أو كاهن - م وان كان قد أخذنا الركن على إرادة الحالة لكن العج شئنا أظهر قاله

فجاء زهير بن جهمان معاينة ابا الحسن عليه السلام قال الحافظ والذي في رواية ابنه زهير بن جهمان

في الموضوع من قوله و صلى أى بعد الاعتسال وقد وقع التصریح بذلك في بعض روايات

البخارى في باب اذا حاضت في شهر ثلاث حيض والحديث يدل على ان المرأة اذا ميزت

دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله الواد باره فاذا انقضى

فقد راعى غنىه م صار حاد دم الاسمها صه حاد الحداث فتقوص السكل صلا لا نصلي

فقال الحافظ وهذا قال الجمهور وعند الخنفية ان الرضخ مستعارة بوقت الصلاة كما

عند الهاء: وينبغي عدم وجوب الاعتزال لكل صلاة وفيه خلاف وسأني الكلام

عليه في باب غسل المستحاضة وفي أبواب الحيض لأن المصنف رحمه الله - يورد هذا

الحديث مع سائر رواياته هنا لا وانما ساقه هنا لاستدلال به على غسـل المائض ولم

بأمر صاحبني الله عايمه والوسم بالاعتقال الادبار الحبيضة

• (باب تحريم القراءة على الحائض والجنب) •

(عن علی کرم الله وجهه قال کان رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم یقضی حاجته ثم

يُخْرِجُ فِيهِ قُرْآنًا وَيَا كُلَّ مَعْنَا الْعَمَلِ وَلَا يَجِبُ بِهِ وَرَبِّهَا قَالَ لَا يَجْزِيهِ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ

ليس الجنازة رواه الخمسة لكن لفظ الترمذي مختصر كان يقرئنا القرآن على كل حال ما لم

يمكن جنباً وقال حديث حسن صحيح) الحديث أيضاً أخرجه ابن خزيمة وابن حبان

والحاكم والوزير والدارقطني والبيهقي وصحبه أيضا ابن حبان وابن السكن وعبد الحارث

والبغوي في شرح السنة وقال ابن خزيمة هذا الحديث ثلث راس مالي وقال شعبه

فما احبب بعديت احسن منه قال السافعي هل الحديث لا يعلمونه قال البيهقي انما قال  
 ان لا يعلمونه انما قالوا ان كان قد تغير ما غادر عن هذا الحديث بعدما كان قال المشيخي

وقال الناطقي كان أجدوه من هذا الحديث وقال النووي خالف الترمذي الا كثرون

يتناهى جبهكم وهذا كله  
بما على ان حتى على باهم ان انتاء  
الغاية وما يسترب عايم امن  
المفهوم وجنح بعضهم الى  
ناريلها ثقيل معناه لا يعمل الله اذا  
ملائم وهو مستعمل في كلام  
العرب يقولون لا أفعل كذا حتى  
يبيض القار أو حتى يشيب  
الغراب وقال المازري قبل  
ان حتى هنا بمعنى الواو فيكون  
التقدير لا يعمل وتعملون فنفي عنه  
الملل وأثبت لهم وقيل حتى بمعنى  
حسين والاول ابلق وأجرى على  
القواعد وانه من باب المقابلة  
اللفظية ويؤيده ما وقع في بعض  
طرق حديث عائشة بانظ  
ا كفوا من العمل ما تطيقون  
فان الله لا يعمل من الثواب حتى  
تتوا من العمل لكن في سننه  
موسى بن عبيدة وهو ضعيف  
(وكان أحب الدين) أى الطاعة  
(اليه) أى الى الرسول صلى الله  
عليه وآله وسلم وفي رواية المسقلى  
الى الله وليس بين الروايتين  
تخالف لان ما كان أحب الى  
الله كان أحب الى رسوله ومعنى  
الحببة من الله تعالى الارادة  
بالثواب أى أكثر الاعمال  
ثوابا آدمها وفي رواية ابى  
الوقت والاصيل وكان أحب  
بالرفع اسم كان (مادوم) أى  
واظب (عليه صاحبه) وان قل  
فبالمدومة على القليل تستمر  
الطاعة بخلاف الكثير الشاق

وربما يغزو القليل الدائم حتى يزبد على الكثير المنقطع اضعا فاما كثيرة وهـ ذامن عز يد شقة فقه

صلى الله عليه وآله وسلم وأفقته بأمته حيث أرشدهم إلى ما يصلحهم (٢٢٧) وهو ما يـ كنهم الدوام عليه من

غير مشقة بخلافه الله عما هو  
أهله والتعبير بأحب هناء يقتضى  
أن ما لم يداوم عليه صاحبه من  
الدين محبوب ولا يكون هذا إلا  
في العمل ضرورة أن ترك  
الإيمان كفر قاله في المصابيح  
قال ابن الجوزي إنما أحب  
الدائم أعين أحب ما أن  
التارك للعمل بعد الدخول فيه  
كالعرض بعد الوصل فهو  
متعرض للذم ولهذا ورد الوعيد  
في حق من حفظ آية ثم نسيها وإن  
كان قبل حفظها لا تعين عليه  
ثانيتها إن مداوم التفسير ملازم  
للخدمة وليس من لازم الباب  
في كل يوم وقتاً ما كان لازم يوماً  
كاملاً ثم انقطع وزاد البخاري  
ومسلم عن عائشة أن أحب  
الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن  
قل وفي هذا الحديث الدلالة  
على استعمال الجواز وفضيلة  
المدامومة على العمل وتسمية  
العمل ديناً وقد أخرجه البخاري  
أيضاً في الصلاة ومسلم ومالك في  
موطئه (وعن أنس) هو ابن  
مالك (رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم) قال  
يخرج من النار) بفتح المنة  
التي من الخروج وفي رواية  
الاصححيلي وأبي الوقت بضمها  
من الإخراج في جميع الحديث  
(من قال لا إله إلا الله) مع قول  
محمد رسول الله فالجزء الأول علم  
على المجموع كقول هو الله أحد  
قال القسطلاني وفي ذلك نظر على

نصفه عقوا هذا الحديث وقد قدمنا من صححه مع الترمذي وحكي البخاري عن عمرو بن  
مرة الراوي لهذا الحديث عنه أنه قال كان عبد الله بن سلمة يتحدث شافه عرف وتـ  
والحديث يدل على أن الجنب لا يقرأ القرآن وقد ذهب إلى تحريم قراءة القرآن على  
الجنب القائم والهادي والشافعي من غير فرق بين الآية وما دونها وما فوقها وذهب  
أبو حنيفة إلى أنه يجوز له قراءة دون آية إذ ليس بقرآن وقال المؤيد بالله والامام أي  
وبعض أصحاب أبي حنيفة يجوز ما فعل أخيه التلاوة كما مر من اقتنى لاقصد التلاوة  
أخرج الأولون القائلون بالتحريم حديث الباب وحديث ابن عمر الذي سياتي وحديث  
أقرؤ القرآن ما لم يصب أحدكم جنباً فإن أصابته فلا ولا حرفاً ويجب أن ذلك بأن  
حديث الباب ليس فيه ما يدل على التحريم لأن غاية ما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ترك القراءة حال الجنابة ومثله لا يصلح مقسكال كراهية فكيف يستدل به على التحريم  
وأما حديث ابن عمر ففيه مقال سئذ كره عند ذكره لا يتمض معه الاستدلال وأما حديث  
أقرؤ القرآن الخ فهو غير مرفوع بل موقوف على علي عليه السلام لأنه أخرج أبو  
يعلى من حديث علي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في شيا من  
القرآن ثم قال هكذا المن ليس يجنب فاما الجنب فلا ولا آية قال الهيثمي رجاله موثقون  
فان صح هذا صلح للاستدلال به على التحريم وقد أخرج البخاري عن ابن عباس أنه لم ير  
في القراءة للجنب بأساً ويؤيده التمسك بعموم حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم كان يذكّر الله على كل أحيائه وبالبراءة الأصلية حتى يصح ما يصلح التخصيص  
هذا العموم ولانقل عن هذه البراءة (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئاً من القرآن رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه) الحديث  
في استناده اسمعيل بن عياش وروايته عن الخازن بين ضعيفة وهذا من أوزكر الزارانه  
تفرد به عن موسى بن عقبة وسبقه إلى نحو ذلك البخاري وتبعهما البيهقي لكن رواه  
الدارقطني من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى ومن وجه آخر وفيه مبهم عن  
أبي معشر وهو ضعيف عن موسى قال الحافظ وصحح ابن سديد الناس طريق المغيرة  
وأخطأ في ذلك فان فيه عبد الملك بن مسعود وهو ضعيف فلو سلم منه أصح اسناده وإن كان  
ابن الجوزي ضعفه بغيره بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فان مغيرة ثقة وقال أبو حاتم  
حديث اسمعيل بن عياش هذا خطأ وإنما هو من قول ابن عمر وقال أحمد بن حنبل هذا  
باطل أنه كره على اسمعيل بن عياش والحديث يدل على تحريم القراءة على الجنب وقد  
عرفت بما ذكرناه لا يفتنض للاحتجاج به على ذلك وقد قدمنا الكلام على ذلك في  
الحديث الذي قبل هذا ويدل أيضاً على تحريم القراءة على الخائض وقد قال به قوم  
والحديث هذا والذي بعده لا يصلحان للاحتجاج بهما على ذلك فلا يصح إيراد القول  
بالتحريم للدليل (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ الخائض ولا

على السورة كلها وإن كان قبل منبر وعيبة ضمها إليه كما قاله العيني والكرماني قال القسطلاني وفي ذلك نظر على

ما لا يخفى قلت الأول أولى كما قال الحافظ (٢٢٨) المراد المجموع وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد والمراد بالقول هنا

المفسد من القرآن شيارواه الدارقطني الحديث فيه محمد بن الفضل وهو متروك ومنسوب الى الوضع وقد روى موقوفاً وفيه يحيى بن أبي أنيسة وهو كذاب وقال البيهقي هذا الاثر ليس بالقوى وصح عن عمرانه كان يكره ان يقرأ القرآن وهو جنب وسافه عنه في الخلافيات باسناد صحيح

\*(باب الرخصة في اجتياز الجنب في المسجد ومنعه من اللبس فيه الا ان يتوضأ)\*

(عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناوليني الخمرة من المسجد

فقلت اني حائض فقال ان حيمضتك ليست في يدك رواه الجماعة الا البخاري) الحديث حسنه الترمذي وهو صحيح بتصحيح مسلم اياه كما قاله ابن سديد الناس واخرجه له في صحيحه وأما أبو الحسن الدارقطني فانه ذكر فيه اختلافاً على الاعمش في هذا الحديث وصوب رواية من رواه عنه عن ثابت عن القاسم عن عائشة وليس هذا الاختلاف الذي ذكره الدارقطني مانعاً من القول بصحة بعدان بين فيه وجه الصواب ولكنه تفرد به ثابت بن عبيد وهو وان كان ثقة فليس في مرتبة الحفظ والاتقان الذي يقبل معه تفرد ويمكن ان يجاب عن اعلاله بالتفرد ان له طريقاً أخرى عند الدارقطني عن محمد بن فضيل عن الاعمش عن السائب عن محمد بن أبي يزيد عن عائشة وعن عبد الوارث بن سعيد وعبد الرحمن المحاربي كلاهما عن ايوب بن أبي سليم عن القاسم عن عائشة وعن أبي عمر الحوضي عن شعبة عن سليمان الشيباني عن القاسم عن عائشة وهذه متابعات لطريق ثابت بن عبيد وهي وان كانت واهية فهي تحصل تقوية قوله الخمرة الخمر بضم الخاء المجهمة واسكان الميم قال الهروي وغيره وهي السجادة وهي ما يضع عليه الرجل من وجهه في سجوده من حصر أو نسيجة من خوص وقال الخطابي هي السجادة يسجد عليها المصلي وهي عند بعضهم قدر ما يضع عليه المصلي وجهه فقط وقد تكون عند بعضهم أكبر من ذلك قوله ان حيمضتك الخيمضة قيدها الخطابي بكسر الخاء المهملة يعني الحالة والهيئة وقال المحدثون يفتحون الخاء وهو خطأ وصوب القاض عياض الفتح وزعم ان كسر الخاء هو الخطأ لان المراد الدم وهو الخيض بالفتح لا غير وقد تقدم كلام الحافظ والنووي في باب وجوب الغسل على الكافر والحديث يدل على جواز دخول الحائض المسجد للحاجة ولا ينعى فيه يتوقف على تعلق الحار والمجرور أعني قوله من المسجد بقوله ناوليني وقد قال بذلك طائفة من العلماء واسند رواه على جواز دخول الحائض المسجد للحاجة تعرض لها اذ لم يكن على جسدها نجاسة وانما الاتع من المسجد لانجاسة ما يكون منها وعلاقته طائفة أخرى بقولها قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المسجد ناوليني الخمرة على التقدير والتأخير وعليه المشهور ومن مذاهب العلماء انها لا تدخل لمقمية ولا عابرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أحل المسجد لحائض ولا جنب وسبق في الكلام عليه في هذا الباب قالوا اولان حدثهم أغاظ من حدث الجنابة والجنب

ما لا يخفى قلت الأول أولى كما قال الحافظ (٢٢٨) المراد المجموع وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد والمراد بالقول هنا القول النفسى فالله في من أقر بالتوحيد وصدق فالأقرار لابد منه فلهذا أعاده في كل مرة والمقاوت يحصل في التصديق على الوجه المتقدم (وفي قلبه وزن شعبة من خير) أي من ايمان كما في الرواية الأخرى والمراد به الايمان بجميع ما جاءه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والتنوين في خير للتقليل المرغب في تحصيله اذ انه اذا حصل الخروج باقل مما يطلى عليه اسم الايمان فبالكثير منه أخرى فان قلت الوزن انما يتصور في الاجسام دون المعاني أجيب بان الايمان شبه بالجسم فاضيف اليه ما هو من لوازمه وهو الوزن (ويخرج من النار من قال لا اله الا الله) محمد بن رسول الله (وفي قلبه وزن برة) بضم الباء وتشديد الراء وهي القصة (من خير ويخرج من النار من قال لا اله الا الله) محمد بن رسول الله (وفي قلبه وزن ذرة من خير) واحدة الذر وهو كافي القاموس صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعير انتهى واغريه ان أربع ذرات وزن بخردلة أو هو الهباء الذي يظهر في شعاع الشمس مثل رؤس الابر وهو الساقط من السراب بعد وضع كفة فيه ونفضها ونسب هذا الاخيرة لابن عباس فوزن الذرة هو التصديق الذي لا يجوز ان يدخل له النقص وما في البرة والشعيرة من الزيادة على الذرة فانما هو من زيادة الاعمال التي يكمل

التصديق بها وليست زيادة في نفس التصديق قاله المهلب وقال في السكواكب (٢٢٩) وإنما أضاف هذه الأجزاء التي في

الشعيرة والعبادة الزائدة على الذرة إلى القلب لأنه لما كان الإيمان التام إنما هو قول وعمل والعمل لا يكون الألفية واخلاص من القلب فلذا أجاز أن ينسب العمل إلى القلب اذ تمامه بقصديق

القلب فان قلت التصديق القلبى كاف في الخروج اذا المؤمن لا يتخذ في النار وأما قوله لا اله الا الله فلا جراء أحكام الدين عليه فما وجه الجمع بينهما أوجب بان المسئلة مختلفة فيها فقال جماعة لا يكفي مجرد التصديق بل لابد من القول والعمل أيضا وعليه البخاري وأما المراد بالخروج هو بحسب حكمه نابه أى الحكم بالخروج لمن كان في قلبه إيمان ضاماً إليه عنوانه الذي يدل عليه اذ الكلمة هي شعار الإيمان في الدنيا وعليه مدار الأحكام فلا بد منهم ما حتى يصح الحكم بالخروج انتهى وقال ابن بطال التفاوت في التصديق على قدر العلم والجهل فمن قل علمه كان تصديقه مثلاً بقدر أدركه والذي فوقي العلم تصديقه بقدر أدركه أو شعيرة الا أن التصديق الحاصل في قلب كل واحد منهم لا يجوز عليه المقصان وتجاوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاني وبالملة حقيقة التصديق واحدة لا تقبل الزيادة والنقصان وقدم الشعيرة على العبادة لكونها أكبر جرمها منها وأخر الذرة لصغر هافه ومن

لا يكتف فيه وإنما اختلفوا في عبوره والمشهور من مذاهب العلماء منعه فالحائض أولى بالمنع ويحتمل أن يكون المراد بالمسجد هنا مسجد يتبعه الذي كان يتقفل فيه فيسقط الاحتجاج به في هذا الباب وقد ذهب إلى جواز دخول الحائض المسجد وأنهم لا تمنع الألفاظ ما يكون منها زيد بن ثابت وحكاية الخطائى عن مالك والشافعي وأحمد وأهل الظاهر ومنع من دخولها سفيان وأصحاب الرأي وهو المشهور من مذهب مالك

(وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على أحدنا وهو حائض فيضع رأسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حائض ثم تقوم أحدها بخمرته فتضعها في المسجد وهي حائض رواه أحمد والشافعي) الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن منصور عن سفيان عن ميمونة عن أمه ان ميمونة قد كرهه ومحمد بن منصور ثقة ومنبوذ وثقه ابن معين وقد أخرجه بصحوة هذا اللفظ عنهم عبد الرزاق وآبن أبي شيبه والضماني في المختارة والحديث شواهد أما قراءة القرآن في حجر الحائض فهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وليس فيها خلاف وأما وضع الخمر في المسجد فهو حجة لمن قال بجواز دخول الحائض المسجد للبحاجة ومؤبدته لعلق الحار والمجروفي الحديث الأول بقوله ناوليني لأن دخولها المسجد لوضع الخمر فيه لا فرق بينه وبين دخولها إليه لآخر اجها وقد تقدم الكلام على ذلك وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر ان جواريه كن يغسلن رجليه ويعطينه الخمر وهن حيض (وعن جابر قال كان أحدنا

غير في المسجد جنباً محجاً رواه سعيد في سننه وعن زيد بن أسلم قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشون في المسجد وهم جنب رواه ابن المنذر) الحديث الأول أخرجه أيضاً ابن أبي شيبه وقد أراد المصنف فيهم هذا الاستدلال لمذهب من قال أنه يجوز للجنب العبور في المسجد وهم ابن مسعود وابن عباس والشافعي وأصحابه واستدلوا على ذلك بقوله تعالى الا جباري سبيل والعبور إنما يكون في محل الصلاة وهو المسجد لا في الصلاة وتقييد جواز ذلك بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر ان المراد مطلق المار لان المسافر ذكر بعد ذلك فيكون تكرار إيصان القرآن عن مثله وقد أخرج ابن جرير عن يزيد بن أبي حبيب ان رجلاً من الانصار كانت أبوابهم إلى المسجد فسكانت تصيبهم جنباً فلا يجردون الماء ولا طريق إليه الا من المسجد فانزل الله تعالى ولا جنباً الا جباري سبيل وهذا من الدلالة على المطلوب بحمل لا يبقى بعد ذلك وأما ما استدل به القائلون بعدم جواز العبور وهم العترة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأحل المسجد لحائض ولا جنب وسبأ في دفع كونه فيه مقال سنيته هو عام مخصوص بأدلة جواز العبور وحمل الآية على من كان في المسجد واجنب تعسف لم يدل عليه دليل (وعن عائشة قالت جاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجوه بيوت أصحابه شائعة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد

باب الترفي في الحكم وان كان من باب المنزل والبخاري في أخر التوحيد عن أنس مرفوعاً أدخل الجنة من كان في قلبه

سردلة ثم من كان في تلبسته ادى  
ودخول طائفة من عصاة  
الموحدين النار وان الكبيرة  
لا يكون من عملها ولا يتخلد في النار  
ورواها كلهم أئمة أجلاء بصريون  
وفيه الحديث والعجينة وأخرج  
البخاري أيضا في التوحيد ومسلم  
في الايمان والترمذي في صفة  
جهنم وقال حسن صحيح (عن  
عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
ان رجلا من اليهود) هو كعب  
الاحبار قبل ان يسلم بين ذلك  
مسدد في مسنده والطبري في  
تفسيره والطبراني في الاوسط  
والبخاري في المغازي عن قيس  
ابن مسلم ان ناسا من اليهود وله  
في القصة من هذا الوجه حافظ  
قالت اليهود فيحصل على انهم  
كانوا حين سؤال كعب عن ذلك  
بجاءة وتكلم كعب على اسانهم  
(قال له) أى له عمر (يا أمير  
المؤمنين) وهو أول من لقب  
بذلك من الخلفاء الراشدين وكان  
أبو بكر يقال له خليفة رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم (آية)  
مبتدأ وساغ مع كونه نكرة  
لتخصه بالصفة وهي (في كتابكم  
تقرؤونها) والتفسير (لوعلينا  
معشر اليهود نزلت) أى لوزنات  
علينا لان لولا تدخل الاهل الفعل  
يؤلف دلالة الفعل المذكور  
عليه ومعشر نصب على  
الاختصاص أو أعني معشر  
اليهود (لا يتخذ ذلك اليوم عبدا)  
نعظمه في كل سنة ونسرقه

ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصنع القوم شيئا رجاء ان ينزل فيهم رخصة  
أخرج الهم فقال وجهه وهذه البيوت عن المسجد قاني لأحسب المسجد طائض ولا يجنب  
رواه أبو داود وعن أم سامة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صرحه هذا  
المسجد فنادى بأعلى صوته ان المسجد لا يحل طائض ولا يجنب رواه ابن ماجه الحديث  
الأول صحيح كما سبق وأخرج الثاني أيضا الطبراني قال أبو زرعة الصحيح حديث عائشة  
وكلاهما من حديث أفلت بن خليفة عن جبرة وضعف ابن حزم هذا الحديث وقال بان  
أفلت مجهول الحال وقال الخطابي ضعفه وهذا الحديث وأفلت راويه مجهول لا يصح  
الاحتجاج به وليس ذلك بسديد فان أفلت وثقه ابن حبان وقال أبو حاتم هو شيخ وقال  
أحمد بن حنبل لا بأس به وروى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقال في  
الكشاف مسدوق وقال في البدر المنير بل هو مشهور ثقة وأما جبرة فقال البخاري  
ان عندها عجائب قال ابن القطان وقول البخاري في جبرة ان عندها عجائب لا يكتفي في  
رد اخبارها وقال المجمل تابعه ثقة وذكرها ابن حبان في الثقات وقد حسن ابن  
القطان حديث جبرة وهذا عن عائشة وصححه ابن خزيمة قال ابن سيد الناس ولعمري ان  
التحسين لا قل مراتبه ثقة رواه وجود الشواهد له من خارج فلا حاجة لاي محمد يعني  
ابن حزم في رده ولا حاجة بنا الى تصحيح ما رواه في ذلك لان هذا الحديث كاف في الرد قال  
الحافظ وأما قول ابن الرفعة في أخر شريط الصلاة ان أفلت متروك فردود لانه لم يلقه  
أحمد من أئمة الحديث والحديثان يدلان على عدم حل البيت في المسجد للجنب والطائض  
وهو مذهب الاكثر واستدلوا بهذا الحديث وبنتهى عائشة عن أن تطوف بالبيت متفق  
عليه وقال داود والمزني وغيرهم انه يجوز مطلقا وقال أحمد بن حنبل واسحق انه يجوز  
للجنب اذا توضأ لرفع الحدث لا الطائض فتنع قال القائلون بالجواز مطلقا ان حديث  
الباب كما قال ابن حزم باطل وأما حديث عائشة فالنهي لكون الطواف بالبيت صلاة  
وقد تقدم والبراءة الاصلية قاضية بالجواز ويجب بان الحديث كما عرفت اما حسن أو  
صحيح وجزم ابن حزم بالباطلان مجازفة وكثيرا ما يقع في مثلهما واحتج من قال بجوازه  
للجنب اذا توضأ بما قاله المصنف بعد ان ساق هذا الحديث وانظروا وهذا يمنع بعمومه  
دخوله مطلقا لكن خرج منه الجواز لما سبق والمتوضئ كإذهب اليه أحمد واسحق لما  
روى سعيد بن منصور في سننه قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن هشام بن سعد عن زيد  
ابن أسلم عن عطاء بن يسار قال رأيت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يجلسون في المسجد وهم يجنبون اذا توضؤوا وضوء الصلاة وروى حنبل بن اسحق  
صاحب أحمد قال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال كان أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتحدثون في المسجد وهم على غير وضوء وكان الرجل  
يكون جنباً فيوضأ ثم يدخل المسجد فيحدث انتهى ولكن في كلا الاسنادين هشام



(أى آية هي قال) كعب (اليوم أكلت لكم دينكم) أى بالنصر والانتصار (٢٣١) على الاديان كلها أو بالتخصيص على

قواعد العقائد والتوقيف على  
أصول الشرائع وفروع الاعمال  
وغير ذلك مما فى الكتاب العزيز

والسنة المطهرة (وأقامت عليكم

نعمتي) بالله سداية والتوفيق

أوبأكمال الدين بالكتاب والسنة

أو بفتح مكة وهدم منارات

الجاهلية (ووضيت لكم

الاسلام) أى اخترت لكم (دينا)

من بين الاديان وهو الدين عند

الله (قال) وفى رواية الاربعة

فقال (عمر) رضى الله عنه (قد

عرفنا ذلك اليوم والمكان الذى

نزلت) وفى رواية الاصيل أنزلت

(فيه على النبي) وفى رواية أبى

ذر على رسول الله (صلى الله عليه

وآله وسلم وهو قائم) أى والحال

انه قائم (بعرفة) بعدم العرف

للعبادة والتأنيث (يوم الجمعة) وفى

رواية يوم الجمعة ومعناه اما جامع

الناس أو مجموع له وانما لم يقل

عمر جعلناه عيدا لطابق جوابه

السؤال لانه ثبت فى الصحيح ان

النزول كان بعد العصر ولا يتحقق

العيد الا من أول النهار وقد قالوا

ان رؤية الهلال بعد الزوال

ابن سعد وقد قال أبو حاتم انه لا يحتج به وضعه ابن معين وأحمد والنسائي وقال أبو داود  
انه أثبت الناس في زيد بن أسلم وعلى تسليم الصحة لا يكون ما وقع من الصلابة حجة ولا سيما  
اذا خالف المرفوع الا ان يكون اجاعا

\*(باب طوف الجنب على نسائه بغسل وبإغسال)\*

(عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يطوف على نسائه بغسل واحد رواه

الجماعة الا البخارى ولا احمد والنسائي فى ليلة بغسل واحد) الحديث أخرجه البخارى

أيضا من حديث قتادة عن أنس بلقظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلدور على

نسائه فى الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن احدى عشرة قال قلت لانس بن مالك

أو كان يطيقه قال كان يحدث انه أعطى قوة ثلاثين ولم يذكرفيه الغسل قال ابن عبد البر

ومعنى الحديث انه فعل ذلك عند قدومه من سفر ونحوه فى وقت ليس لواحدة منهم يوم

معين معلوم فجمعهم يومئذ ثم دار بالقسم عليهم بعدوا لله أعلم لانهم كن حرائر وسنته

صلى الله عليه وآله وسلم فلم يهن العدل بالقسم بينهم وأن لا يمس الواحددة فى يوم الاخرى

وقال ابن العربى ان الله أعطى نبيه ساعة لا يكون لازواجه فيها حق تكون مقطعة له

من زمانه يدخل فيها على جميع أزواجه أو بعضهم وفى مسلم ان تلك الساعة كانت بعد

العصر فلما اشتغل عنها كانت بعد المغرب أو غيره وقد أسلفنا فى باب تأكيده الوضوء

للجنب تأويل النووى فليرجع اليه والحديث يدل على عدم وجوب الاغتسال على من

أراد معاودة الجماع قال النووى وهذا بابا جامع المسلمين وأما الاستحباب فلا خلاف فى

استحبابه للحديث الا أتى بعد هذا ولكنه ذهب قوم الى وجوب الوضوء على المعاود

وذهب آخرون الى عدم وجوبه وقد ذكرنا ذلك فى باب تأكيده الوضوء للجنب (وعن أبى

رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاف

على نسائه فى امه فاعتسل عند كل امرأة منهم غسلا فقلت يا رسول الله لو اغتسلت غسلا

واحدا فقال هذا أطهر وأطيب رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا النسائي

وابن ماجه والترمذى قال الحافظ وهذا الحديث طعن فيه أبو داود فقال حديث أنس

أصح منه انتهى وهذا ليس بطعن فى الحقيقة لانه لم ينتف عنه الصحة قال النسائي ليس

بشبه وبين حديث أنس اخلاف بل كان يفعل هذا مرة وذلك أخرى وقال النووى هو

محمول على انه فعل الامرين فى وقتين مختلفتين والحديث يدل على استحباب الغسل قبل

\*(أبواب الاغسال المستحبة)\*

\*(باب غسل الجمعة)\*

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم الى الجمعة

فليغتسل رواه الجماعة ولمسلم اذا أراد أحدكم ان يأتى الجمعة فليغتسل) الحديث له طرق

يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لعائده ولطبرانى وهما الباعيد وكذا عند الترمذى من حديث ابن عباس انهم ودياس له عن

ذلك نقال نزات في يوم عيدين يوم (٢٣٢) الجمعة ويوم عرفة فظهروا الجواب فظن انهم اتخذوا ذلك اليوم

عيدا وهو يوم الجمعة واتخذوا يوم عرفة عيدا لانه ليلة العمداء وقال النووي فقد اجتمع في ذلك اليوم فضيلتان وشرفان ومعلوم تعظيم الكل منهما فاذا اجتمعا زاد التعظيم فقد اتخذوا ذلك اليوم عيدا وعظمته ماكانه وفي رجال هذا الحديث ثلاثة كوفيون ورواية حماني عن حماني والتحديث والاختبار والعناية وأخرجه البزار في المغازي والتفسير والاعتصام ومسلم والترمذي وقال حسن صحيح وكذا للنسائي في الايمان والطبع وقد جزم السدي بانه لم ينزل بعد هذه الآية شيء من الطوام والمطلال وهذا يدل على ان اكمل الدين قد حصل بالقرآن والحديث ولا حاجة الى غيرهما في سلك سبيل الايمان فقيمهما رقيب على أهل التقليد وأصحاب الرأي (عن طه بن عبيد الله) بن عثمان القرشي التيمي أحد العشرة المبشرة بالجنة المقتول يوم الجمل لعشر خناون من جمادى الاولى سنة ست وثلاثين ودفن بالبصرة وله في البخاري أربعة أحاديث (رضي الله عنه يقول جامع رجل) هو ضمام بن ثعلبة وبه جزم ابن بطلال وابن سني سعد بن بكر والحامل لهم على ذلك ايراد مسلم القصة عقيب حديث طه بن ولان في كل

كثيرة ورواها غير واحد من الأئمة وعد ابن عذمة من رواه عن نافع فبلغوا فوق ثلثمائة نفس وعد من رواه من الصحابة غير ابن عمر فبلغوا أربعة وعشرين صحابيا قال الحافظ وقد جعت طرقه عن نافع فبلغوا مائة وعشرين نفسا وفي الغسل في يوم الجمعة أحاديث غير ما ذكر المصنف منها عن جابر عند النسائي وعن البراءة عند ابن أبي شيبة في المصنف وعن أنس عند ابن عدي في الكامل وعن بريدة عند البزار وعن ثوبان عند البزار أيضا وعن سهل بن حنيف عند الطبراني وعن عبد الله بن الزبير عند الطبراني أيضا وعن ابن عباس عند ابن ماجه وعن عبد الله بن عمر حديث آخر عند الطبراني وعن ابن مسعود عند البزار وعن حفصة عند أبي داود وفي الباب عن جماعة من الصحابة يأتي ذكرهم في أبواب الجمعة ان شاء الله والحديث يدل على مشروعية غسل الجمعة وقد اختلف الناس في ذلك قال النووي في حقه عن طائفة من السلف حكموه عن بعض الصحابة وبه قال أهل الظاهر وحكام ابن المنذر عن مالك وحكام الخطابي عن الحسن البصري ومالك وحكام ابن المنذر أيضا عن أبي هريرة وعمار وغيرهما وحكام ابن حزم عن عمرو وجيع من الصحابة ومن بعدهم وحكي عن ابن خزيمة وحكام شارح الغنية لابن سريج قول الشافعي وقد حكى الخطابي وغيره الاجماع على ان الغسل ليس شرطا في صحة الصلاة وانما تصح بدونه وذهب جمهور العلماء من السلف والخلف وفقهاء الامصار الى انه مستحب قال القاضي عياض وهو المعسر وف من مذهب مالك وأصحابه استدلل الاولون على وجوبه بالأحاديث التي أوردها المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب وفي بعضها التصريح بلفظ الوجوب وفي بعضها الاثر به وفي بعضها انه حق على كل مسلم والوجوب يثبت باقل من هذا واحتجوا بغيره بالوجوب بحديث من يوصأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنت غفلة ما بين الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة قال القرطبي في تقرير الاستدلال بهذا الحديث على الاستحباب ما لفظه ذكر الوضوء وماءه مبرنا عليه الثواب المقتضى للصحة يدل على ان الوضوء كاف قال ابن حجر في التلخيص انه من أقوى ما استدلل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة واحتجوا أيضا بعدم الوجوب بحديث سمرة الا في لقوله فيه ومن اغتسل بالغسل أفضل فدل على اشتراك الغسل والوضوء في أصل الفضل وعدم تحيم الغسل ويحدث الرجل الذي دخل وعمر يحطب وقد ترك الغسل قال النووي وجه الدلالة ان الرجل فعله وأقره عمر ومن حضر ذلك الجمع وهم أهل الحل والعقد ولو كان واجبا لما تركه ولا لزومه وبحديث أبي سعيد الا في وجه دلالة على ذلك ما ذكره المصنف وبحديث اوس الثقفي وسياق في هذا الباب ووجه دلالة جعله قريبا للتبكير والمشى والدنوس الامام وابست بواجبة فيكون مثلها وبحديث عائشة الا في وجه دلالة انه انما أمره بالاعتسال لاجل تلك الروايات

منه ما انه بدوى وان كلامه ما قال في آخر حديثه لا يزيد على هذا ولا ينقص لكن تعقبه

الكرهية

الفرط بنان سـ يا قهـ ما مختلف واسـ ملت مامبـ يـ قال ودعوى (٢٢٥) انـ ما قصة واحدة دعوى فرط وتكلفا

شـ طـ من غير ضرورة وقواه  
بعضهم بأن ابن سعد وابن  
عبد البر وجاعة لم يذكروا الضمام  
الا الاول وهذا غير لازم وقال  
القسطلاني هو ضم ام أو غيره  
(الى رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم من أهل نجد) بفتح  
الذون وسكون الجيم وهو كافى  
العاب وغيره ما ارتفع من تهامة  
الى أرض العراق وفي رواية أبى  
ذر جـ رجل من أهل نجد الى  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم (نائر) أى متفرق شعر  
(الرأس) من عدم الرفاهية  
فحذف المضاف للقرينة العقلية  
أو اطلق اسم الرأس على الشعر  
لانه نبت منه كما يطلق اسم السماء  
على المطر أو وبالغة يجعل الرأس  
كانها المنقشة قال فى الفتح فيه  
اشارة الى قرب عهد النبوة فإدلة  
(نسمع) بنون الجمع (دوى) بفتح  
المدال وكسر الواو وتشديد الباء  
وهو شدة الصوت وبعده فى  
الهواء (صوته) فلا يفهم منه شئ  
كما قال (ولانفقه ما يقول) أى  
الذى يقوله وفى رواية ابن عساكر  
يسمع ولا يفقه (حتى ذنا) أى الى  
ان قرب فهمناه (فأذا هو يسأل  
عن الاسلام) أى عن أركانه  
وشرائعه بعد التوحيد  
والتصديق ويؤيده ما أخرجه  
المصنف عن أبى سهل قال فآخيره  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم بشرائع الاسلام فدخل

الكريهة فاذا زالت زال الوجوب وأجابوا عن الاحاديث التى صرح فيها بالامر انها  
محمولة على النسيب والقرينة الصارفة عن الوجوب هذه الادلة المتعاضدة والجمع بين  
الادلة ما أمكن هو الواجب وقد أمكن بهذا وأما قوله واجب وقوله حق فالمراد ما أكد  
فى حقه كما يقول الرجل اصحابه حقك واجب على ومما صلتك حق على وليس المراد  
الوجوب المتكتم المستلزم للعقاب بل المراد ان ذلك متأكدا حقيقة بان لا يخجل به  
واستضعفه ابن دقيق العيد وقال انما يصار اليه اذا كان المعارض راجحا فى الدلالة على  
هذا الظاهر وأقوى ما عارضوا به حديث من ترضأ يوم الجمعة ولا يتأوم سنده سنده هذه  
الاحاديث انتهى وأما حديث من ترضأ فاحسن الوضوء فقال الحافظ فى الفتح ليس فيه  
نفي الغسل وقد ورد من وجه آخر فى الصحيح بافظ من اغتسل فى حصة مل أن يكون ذكر  
الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج الى إعادة الوضوء انتهى وأما حديث الرجل  
الذى دخل وعمر يخطب وهو عثمان كما سيأتى فما أراه الاجابة على القائل بالاستحباب  
لاله لان انكار عمر على رأس المنبر فى ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابي الجليل وتقرير جمع  
الحاضرين الذين هم جمهور الصحابة لما وقع من ذلك الانكار من أعظم الادلة القاضية  
بان الوجوب كان معلوما عند الصحابة ولو كان الامر عندهم على عدم الوجوب لما عول  
ذلك الصحابي فى الاعتذار على غيره فأى تقرير من عمر ومن حضر بعده هذا وهى النووى  
ومن معه ظنوا انه لو كان الاغتسال واجبا لنزل عمر من منبره وأخذ يذهب ذلك الصحابي  
وذهب به الى المغتسل أو لقال له لا تنف فى هذا الجمع او اذهب فاغتسل فاناسنظرك  
أو ما أشبه ذلك ومثل هذا لا يجب على من رأى الاخلال بواجب من واجبات الشريعة  
وغاية ما كلفناه فى الانكار على من ترك واجبا هو ما فعله عمر فى هذه الواقعة على انه يحتمل  
أن يكون قد اغتسل فى أول النهار كما قال الحافظ فى الفتح لما ثبت فى صحيح مسلم عن جرير  
مولى عثمان ان عثمان لم يكن يعضى عليه يوم حتى يقبض عليه الماء وانما لم يعتذر لعمر  
بذلك كما اعتذر عن التأخر لانه لم يتصل غسله بذهابه الى الجمعة وقد حكى ابن المنذر عن  
اسحق بن راهويه ان قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لاعلى عدم وجوبه من  
جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بمعاينة عثمان وتوبيخ مثله على رؤس الناس ولو كان  
الترك مباحا لما فعل عمر ذلك وأما حديث أبى سعيد الاثري فقد تقرر ضعف دلالة  
الاقتران ولا سيما يجنب مثل احاديث الباب وقد قال ابن الجوزى فى الجواب على  
المستدلين بهذه الحديث على عدم الوجوب انه لا يمنع عطف ما ليس بواجب على  
الواجب لاسيما لم يقع التصريح بجملة المعطوف وقال ابن المنبر ان سلم ان المراد  
بالواجب الفرض لم يقع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان لا قائل أن يقول خرج  
بدليل فبقى ما عدم على الاصل وأما حديث أوس النخعي فليس فيه أيضا الا الاستدلال  
بالاقتران وأما حديث عائشة فلا نسلم انها اذا زالت العلة زال الوجوب مسندين ذلك

فيه باقى المقروضات بل والمندوبات أو عن حقيقة ما استبعد ههنا من

لعبث ان الجواب فيكون غير (٢٢٦) مطابق للسؤال وهو قوله (نقال رسول الله صلى الله عليه) واليه (وسلم)

بوجوب السجدة مع زوال الله التي شرع لها وهي اغاظة المشركين وكذلك وجوب الرمي  
مع زوال ما شرع له وهو طه ور الشيطان بذلك المكان وكما له من نظام ولو تتبع  
الحايات في رسالة مستقلة قال في الفتح وأجيب عن حديث عائشة بأن ليس فيه شيء  
الوجوب وبأنه سابق على الأمر به والاعلام بوجوده وبأنه لا يتبين لك عدم انتفاء ما جاء  
به الجمهور من الأدلة على عدم الوجوب وعدم إمكان الجمع بينهما وبين أحاديث الوجوب  
لأنه وإن أمكن بالنسبة إلى الأوامر لم يمكن بالنسبة إلى لفظ واجب وحق الابعاد  
لا يلحق طاب الجمع الي مشله ولا يشك من له أدنى المام بهذا الشأن أن أحاديث الوجوب  
أخرج من الأحاديث القاضية بعدمه لأن أوضحها دلالة على ذلك حديث سمرة وهو غير  
سالم من مقال وسنبيه وأما بقية الأحاديث فليس فيها إلا مجرد استنباطات وأهية وقد  
دل حديث الباب أيضا على تعليق الأمر بالغسل بالجمعة إلى الجمعة والمراد إرادة الجمي  
وقصد الشروع فيه وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال اشتراط الاتصال بين الغسل  
والرواح واليه ذهب مالك والثاني عدم الاشتراط لكن لا يجوز فعله بعد صلاة الجمعة  
ويستحب تأخيرها إلى الذهاب واليه ذهب الجمهور والمالك أنه لا يشترط تقديم الغسل  
على صلاة الجمعة بل لو اغتسل قبل الغروب أجزأ عنه واليه ذهب داود ونصره ابن حزم  
واستبعده ابن دقيق العيد وقال يكاد يجوز بيطلانه وإدعى ابن عبد البر الإجماع على من  
اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة واستدل مالك بحديث الباب ونحوه واستدل  
الجمهور وداود بالأحاديث التي أطلق فيها يوم الجمعة لكن استدل الجمهور على عدم  
الاجتزاء به بعد الصلاة بالانحسار إلى زواله والروايات الكريمة والمقصود عدم تأذي  
الحاضرين وذلك لا يتأتى بقدا إقامة الجمعة والظاهر ما ذهب إليه مالك لأن حمل الأحاديث  
التي أطلق فيها اليوم على حديث الباب المقيد بساعة من ساعته واجب والمراد بالجمعة  
اسم سبب الاجتماع وهو الصلاة لا اسم اليوم كذا قيل وفي القاموس والجمعة المجموعة  
ويوم الجمعة وقيل انما هي يوم الجمعة لأن خلق آدم جمع فيه أخرجه احمد وابن خزيمة  
 وغيرهما من حديث سلمان وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه احمد بإسناد ضعيف  
 وابن أبي حاتم بسند قوي موقوف قال الحافظ ان هذا أصح الأقوال ولكنه لا يصح  
 أن يراد في الحديث إلا الصلاة لأن اليوم لا يؤتى وكذلك غيره وأخرج ابن خزيمة وابن  
 حبان وغيرهما ما مر فوعا من أن الجمعة فلم يغتسل زاد ابن خزيمة ومن لم يأتها فلا يغتسل  
(وعن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم  
 والسؤال وان عيس من الطيب ما يقدر عليه متفق عليه) وقد اتفق السبعة على إخراج  
 قوله غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم قوله وان عيس يجوز فتح الميم وضمة هاء وزاد في  
 رواية مسلم وغيره ولو من طيب المرأة وهو المكروه للرجال وهو ما ظهر لونه وخفى ريحه  
 فأباحه للرجل هنا للضرورة لا لعدم غيره وهو يدل على تأكيده وقوله ما يقدر عليه قال

لعبث ان الجواب فيكون غير (٢٢٦) مطابق للسؤال وهو قوله (نقال رسول الله صلى الله عليه) واليه (وسلم)  
هو (حسن صلوات في اليوم  
والليلة) أو خذ خمس  
صلوات وفي رواية أجمعيل بن  
بهر عن عبد المذائف في الصيام أنه  
قال أخبرني ماذا فرض الله على  
من الصلاة فقال الصلوات الخمس  
أي أقامت في اليوم واليلة وإنما  
لم يذكر له الشهادة لأنه علم أنه يعلمها  
أو علم أنه انما يسأل عن الشرائع  
العملية أو ذكرها فلم ينقلها  
الراوي أشهرتها والاول أولى  
وبهذا يتبين مطابقة الجواب  
للسؤال وبسند متقدم من سيبان  
فالمالك أنه لا يجب شيء من الصلوات  
في كل يوم وإليه غير الخمس خلافا  
لمن أوجب الوتر وكفى الفجر  
وصلاة الضحى وصلاة العيد أو  
الركعتين بعد المغرب (فقال)  
الرجل المذكور ولا ينحصر كرفال  
(هل على غيرها قال) صلى الله عليه  
 وآله وسلم (لا) شيء عليك غيرها  
وهو حجة على الحنفية حيث  
أوجبوا الوتر وعلى الأصطخري  
من الشافعية حيث قال ان صلاة  
العيدين فرض كفاية (الآن  
تطوع) أي لكن التطوع  
مستحب لك وعلى هذا الاتزام  
النوافل بالشروع فيها لكن  
يستحب إتمامها ولا يجب وقد  
روى النسائي وغيره ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم كان  
احيانا ينوي صوم التطوع ثم  
يقطر وفي البخاري أنه أمر جويرية  
بنت الحارث أن تقطر يوم الجمعة  
بعد ان شربت فيه فدل على ان الشروع في التلفل لا يستلزم الإتمام فهذا النص في الصوم  
القاضي

والباقى بالقياس ولا يرد الملح لانه امتياز عن غيره بالمعنى في قاصده (٢٢٧) فكيف في صحته وكذلك امتياز بلزوم

الكفارة في نفسه كقرضه على ان في استدلال الحنفية نظرا لانهم لا يقولون بفرضية الاتمام بل بوجوبه واستثناء الواجب من الفرض منقطع لتباينهما وايضا فان الاستثناء من النفي عندهم ليس للاثبات بل مسكوت عنه أو الاستثناء متصل على

الاصل واستدل به على ان الشروع في التطوع يلزم اتمامه وقرره القرطبي من المالكية بانه نفي وجوب شيء آخر أي الا ما تطوع به والاستثناء من النفي اثبات ولا قائل بوجوب التطوع

فمعين أن يكون المراد الا ان تشرع في تطوع فيلزمك اتمامه وفي مسند احمد من حديث عائشة رضى الله عنها قالت أصبحت أنا وحفصة صائمتين فاهدت لنا شاة فأكلنا فدخل

علمنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرناه فقال صوما يوما مكانه والامر للوجوب فدل على ان الشروع ملزم والاوّل أولى (قال) وفي رواية أبي الوقت والاضيل فقال (رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم وصيام) بالرفع وفي رواية أبي ذر وصوم علقا على خمس صلوات (رمضان قال) الرجل (هل على غيره قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا الا أن تطوع) شيا من نوافل الصوم زيادة في الحسنات فالتطوع مستحب لك (قال) الراوى طلبة

ابن عبيد الله (وذكر له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة قال) وفي رواية الاصيلي وأبي ذر فقال الرجل المذكور (هل

القاضي عياض محتمل لتكثيره ومحتمل انما كيده حتى يقوله بما أمكنه والحديث يدل على وجوب غسل يوم الجمعة للتصريح فيه بلفظ واجب وقد استدل به على عدم الوجوب باعتباره اقترانه بالسؤال ومس الطيب قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا يدل على انه أراد بلفظ الوجوب تأكيد استحبابه كما تقول حقك على واجب والعدة دين بدليل انه قرنه بما ليس بواجب بالاجماع وهو السؤال والطيب انتهى وقد عرفنا ضعف دلالة الاقتران عن ذلك وغاية الصلاحية اصرف الامر وأما صرف لفظ واجب وحق

فلا والكلام قد سبق مبسوطا في الذي قبله (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغسل فيه رأسه وجسده متفق عليه) الحديث من أدلة القائلين بوجوب غسل الجمعة وقد تقدم الكلام عليه في أوّل الباب وقد بين في الروايات الاخر ان هذا اليوم هو يوم الجمعة (وعن ابن عمر ان عمر بن الخطاب يوم الخطبة يوم الجمعة اذ دخل رجل من المهاجرين الاقارب فناداه عمر اية ساعة هذه فقال اني شغلت فلم انقب الى أهلي حتى سمعت التأذين فلم أزد على ان توضأت

قال والوضوء أيضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بالغسل متفق عليه) الرجل المذكور وهو عثمان كما بين في رواية مسلم وغيره قال ابن عبد البر ولا أعلم خلافا في ذلك قوله أبة ساعة هذه قال ذلك توخياله وانكار التأخر الى هذا الوقت قوله والوضوء أيضا هو منصوب أي توضأت الوضوء قاله الازهري وغيره وفيه انكار ثان مضافا الى الاوّل أي الوضوء أيضا اقتصرت عليه واختبرته دون الغسل والمعنى ما اكتفيت بما خيرا الوقت وتقويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء

وجوز القرطبي الرفع على انه مبتدأ وخبره محذوف أي والوضوء أيضا يقتصر عليه قال في الفتح واغرب السهيلي فقال اتفق الرواة على الرفع لان النصب يخرج الى معنى الانكار يعني والوضوء لا ينكر وجوابه ما تقدم والحديث من أدلة القائلين بالوجوب لقوله كان يأمر وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه استحباب تفقده الامام لعيمته وأمرهم بمصالح دينهم والانكار على مخالف السنة وان كان كبير القدر وجواز الانكار في مجمع من الناس وجواز الكلام في الخطبة وحسن الاعتذار الى ولاية الامر وقد استدل بهذه

القصة على عدم وجوب غسل الجمعة وقد عرفنا فيماسبق عدم صلاحية ذلك (وعن سمرة بن جندب ان نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ للجمعة فيها ونعمت ومن اعتسل فذلك أفضل رواه الخمسة الا ابن ماجه فانه رواه من حديث جابر بن سمرة) الحديث أخرجه ابن خزيمة وحسنه الترمذي وقد روى عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل قال في الامام من يحمل رواية الحسن عن سمرة على الاتصال يصح هذا الحديث وهو مذهب علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي والحاكم وغيرهم وقبل لم يسمع منه الا حديث العقيقة وهو قول البزار وغيره وقبل لم يسمع

ابن عبيد الله (وذكر له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة قال) وفي رواية الاصيلي وأبي ذر فقال الرجل المذكور (هل

على غيرها قال صلى الله عليه وآله وسلم (٢٣٨) (لا الا ان تطوع قال) الراوى (فأدبر الرجل) من الادبار أى تولى

(وهو يقول) أى والحال انه يقول (والله لا يزيد) فى التصديق والقبول (على هذا ولا أنقص) منه شيئاً أى قبلت كلامك قبولاً لا هزئاً به من جهة السؤال ولا نقصان فيه من طريق الامتثال أو لا يزيد على ما سمعت ولا أنقص منه عند الابلاغ لانه كان وافداً قومه لتعلم ويعلمهم لكن يعكروا عليهم ما رواه اسمعيل بن جعفر حيث قال لا تطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً وهو أقرب لان نفسه بالحديث بالحديث أولى من التكلف أو المراد لا غير مضافة الفرض كمن ينقص الظاهر مثلاً ركعة أو يزيد المغرب وفيه نظر (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفلح) الرجل أى فاز (ان صدق) فى كلامه ووقع عند مسلم من رواية اسمعيل بن جعفر أفلح وأبى به ان صدق أو دخل الجنة وأبى به ان صدق ولا يجرى داود مثله لكن يحذف أو وذلك الخلف كان قبل النهى أو بانها كلمة جارية على اللسان لا يصدق بها الخلف كما جرى على لسانهم عقرى حلقى وما أشبه ذلك أو فيه اضمار اسم الرب كانه قال ورب أبى وقيل هو خاص ويحتاج الى دليل وحكى السهيلي عن بعض مشايخه انه قال هو تعجيف وانما كان والله نقصت الايمان واستنكر القرطبي هذا أقوى الاجوبة الاقوال واستشبه كل

منه شيئاً وانما يحدث من كتابه وروى من طريق الحسن عن أبى هريرة أخرجه البزار وهو وهم كما قال الحافظ وروى من طريق قتادة عن الحسن عن جابر ومن طريق ابراهيم ابن مهاجر عن الحسن عن أنس قال الحافظ وهذا الاختلاف فيه على الحسن وعلى قتادة لا يضر اضعاف من وهم فيه والصواب كما قال الدارقطني عن قتادة عن الحسن عن سمرة وكذلك قال العقيلي ورواه ابن ماجه بسند ضعيف عن أنس ورواه الطبراني من حديثه فى الاوسط باسناد أمثل من ابن ماجه ورواه البيهقي باسناد فيه نظر من حديث ابن عباس وباسناد فيه انقطاع من حديث جابر ورواه عبد بن حميد والبزار فى مسندهما وكذلك صحيح بن راهويه من حديثه باسناد فيه ضعف من حديث أبى سعيد وله طريق أخرى فى التمهيد فى الربيع بن بدر وهو ضعيف والحديث دليل لمن قال بعدم وجوب غسل الجمعة وقد ذكرنا تقرير الاستدلال به على ذلك والجواب عليه فى أول الباب قوله فيها ونعمت قال الازهرى معناه فبالسنة أخذ ونعمت السنة قال الأصمعي انما ظهرت ناء التانيث لاضمار السنة وقال الخطابي ونعمت الخصلة وقيل ونعمت الرخصة لان السنة الغسل قاله أبو حامد الساركي وقال بعضهم فيها فرضة أخذ ونعمت

الفرضة (وعن عروة عن عائشة قالت كان الناس يتناوبون الجمعة من منازلهم ومن العوالى فى أتون فى العباء فيصيبهم الغبار والعرق فتخرج منهم الریح فأتى النبي صلى الله

عليه وآله وسلم انسان منهم وهو عندى فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا متفق عليه) قوله يتناوبون الجمعة أى يأتونها والعوالى هى القرى التى حول المدينة على أربعة أميال منها قوله فى العباء هو بالمد وفتح العين المهملة جمع عباءة بالمد وعباءة بالياء لغتان مشهورتان قوله لو أنكم تطهرتم لوللتى فلا تحتاج الى جواب أو لا شرب والجواب محذوف تقديره لكان حسناً الحديث استدلال به من قال بعدم وجوب غسل الجمعة وقد قدمنا تقرير الاستدلال به والجواب عليه فى أول

الباب (وعن اوس بن اوس النخعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول

من غسل واغتسل يوم الجمعة وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الامام فاستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أبو صبيامها وقياها رواه النجسة وأبى ذر الترمذى ومشى ولم يركب) الحديث حسنه الترمذى وسكت عليه أبو داود والمندرى وقد اختلف فيه على أبى الأشعث وعلى عبد الرحمن بن يزيد وعلى عبد الله بن المبارك وقد رواه الطبراني باسناد قال العراقي حسن عن اوس المذکور ورواه احمد فى مسنده عنه عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله غسل روى بالتخفيف والتشديد قيل أراد غسل رأسه واغتسل أى غسل سائر بدنه وقيل جامع زوجته فأوجب عليها الغسل فسكاه غسلها واغتسل فى نفسه وقيل كذا فى التفسير الاول ما فى رواية أبى داود فى هذا الحديث بلغة من غسل رأسه واغتسل وما فى البخارى عن طاوس قال



ولا المنيات ولا المنسوبات وأجيب بأنه داخل في عموم قوله (٢٢٩) فأخبره صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع

الاسلام وقال النووي أثبت له الفلاح لأنه أتى بما عليه وليس فيه أنه إذا أتى بزائد على ذلك لا يكون مفحلاً لأنه إذا أفحل بالواجب ففلا حجة بما مذوب مع الواجب أولى وفي هذا الحديث أن السفر والارتحال لتعلم العلم مشروع وجواز الخلاف من غير استحلاف ولا ضرورة ورجاله

كاهم مدنيون وتسلسل بالأقارب وأيضاً أخرجه البخاري في الصوم وفي ترك الحيل وأخرجه مسلم في الايمان وأبو داود في الصلاة والنسائي في أوفي الصوم (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتبع) بتشديد التاء وفي رواية الاصيلي وابن عساكر تبع بكسر الباء (جنازة مسلم) حال كون ذلك (إيماناً واحتساباً) أي مؤمناً محتسباً لا مكافأة ومخافة (وكان معه) أي مع المسلم وفي رواية البكشي في معها أي الجنائز (حتى يصلي) بفتح الهمزة وبكسرهما (عليها) ويفرغ من دفنها) فعلى الأول لا يحصل الموعود الايمان فوجدنا منه الصلاة وعلى الثاني قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصل اما اذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقاً والله أعلم (فانه يرجع من الاجر بغير اطين) مثني قيراط وهو اسم لمتدار من الثواب يقع على

قلت لابن عباس ذكره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغتسلوا واغسلوا رؤسكم الحديث وقال صاحب المحكم غسل امرأته يغسلها اغتسلوا كثيراً كما حها وقال الرخشي ويقال غسل المرأة بالغتيف والتشديد اذا جامعها وحكاه صاحب النهاية وغيره أيضاً وقيل المراد غسل أعضاء الوضوء وغتسل للجمعة وقيل غسل ثيابه وغتسل لجسده قوله بكر بالتشديد على المشهور رأي راح في أول الوقت وابتكر رأي ادرك أول الخطبة ورجحه العراقي وقيل كرهه لأن كيد وبه جزم ابن العربي والحديث يدل على مشروعية الغسل يوم الجمعة وقد تقدم الخلاف فيه وعلى مشروعية التكبيرة والمشي والدنوس الامام والاستسقاء وتركه لا لغو وان الجمع بين هذه الامور سبب لاستحقاق ذلك الثواب الجزيل

### \*(باب غسل العيدين)\*

(عن الفا كبن سعد وكان له صحبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم الفطر ويوم النحر وكان الفا كبن سعد يأمر أهله بالغسل في هذه الايام رواه عبد الله بن احمد في المنسند وابن ماجه ولم يذكرا الجمعة) الحديث رواه البزار والبعثي وابن قانع ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال الحافظ واسناداهما ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي رافع واسناده ضعيف أيضاً وفي رجال اسناد حديث الباب يوسف بن خالد السعدي وهو متروك بالمرّة وكذبه ابن معين وأبو حاتم وفي اسناد حديث ابن عباس ضعيفان وهما جبارة بن المغلس وسجاج بن عديم وفي الباب من الموقوف عن علي عند الشافعي وابن عمر عند مالك في الموطأ والبيهقي وروى عن عروة ابن الزبير انه اغتسل يوم عيد وقال انه السبعة وقال البزار لا احفظ في الاغتسال للعيد حديثاً صحيحاً وقال في البدر المنير حديث غسل العيدين ضعيف وفيه آثار عن الصحابة جيدة والحديث استدل به على ان غسل يوم العيد مسنون وليس في الباب ما ينتهض لاثبات حكم شرعي وأما الاستراط أن يصلي به صلاة العيد فلا أدري ما الدليل على ذلك وقد ثبت في كتب أئمتنا كجموع يزيد بن علي وأصول الاحكام والشفاء عن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم العيد وقال ليس ذلك بواجب فان صح اسناده صلح لاثبات هذه السنة

### \*(باب الغسل من غسل الميت)\*

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليمتوا رواه الخمسة ولم يذكرا ابن ماجه الوضوء وقال أبو داود وهذا مبسوخ وقال بعضهم معناه من أراد حمله ومتابعته فليمتوا من أجل الصلاة عليه) الحديث أخرجه البيهقي وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ورواه البزار من ثلاث طرق عن أبي هريرة ورواه أيضاً ابن حبان قال البيهقي والصحيح انه موقوف وقال البخاري الاشبهه موقوف

القليل والكثير بينه بقوله (كل قيراط مثل) جبل (احد) يضمين بالمدينة لتوحيده وانقطاعه عن جبال أخرى هنالك وقد

ثبت هذه الرواية ان القبراطين انما (٢٣٠) يحصلان بمجموع الصلاة والدفن فان الصلاة دون الدفن يحصل بها

قبراط واحد وهذا هو المعتقد  
خلاف ما ينسك بظاهر الروايات  
فزعم انه يحصل بالمجموع  
ثلاثة قرايط ويحصل حصول  
القبراط بكل من مالكن يتفاوت  
القبراط ولا يقال يحصل القبراطان  
بالدفن من غير صلاة عملا بظاهر  
رواية فتح لام بصلي لان المراد  
قوله ما عاجبا بين الروايتين  
وجله لاطلاق على المقيد (ومن  
صلى عليه اثم رجع قبل ان تدفن)  
أي قبل الدفن (فانه يرجع  
بقبراط) من الاجر فلا يصلي  
وذهب الى القبر وحده ثم حضر  
الدفن لم يحصل له القبراط الثاني  
كذا قاله النووي وليس في  
الحديث بما يقتضي ذلك الا  
بطريق المفهوم فان ورد من طوف  
بمحصل القبراط بشهود الدفن  
وحده كان مقدما ويجمع حينئذ  
بتفاوت القبراط ولو صلى ولم  
يشيع رجع بالقبراط لان كل  
ما قبل الصلاة وسيله اليها لكن  
يكون قبراط من صلى دون قبراط  
من شيع مثلا وصلى وفي مسلم  
اصغرهم ما مثل أحد وهو يدل  
على ان القرايط تتفاوت وعند  
مسلم أيضا من صلى على جنازة  
ولم يتبعها فله قبراط لكن يحتمل  
أن يكون المراد بالاتباع هنا ما  
بعد الصلاة ولو تبعها ولم يصل ولم  
يحضر الدفن فلا شيء له بل حكى  
عن ابيه كراهته وفي الحديث  
الطفت على صلاة الجنازة واتباعها

وقال علي بن المديني واجد بن حنبل لا يصح في الباب شيء وهكذا قال الذهبي فيما حكا  
الحاكم في تاريخه ليس في غسل ميتا فليغتسل حديث صحيح وقال الذهبي لا اعلم به  
حديثا ثابثا ولو ثبت للزمانا استعماله وقال ابن المنذر ليس في الباب حديث ثبت وقال  
ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه لا يرفعها الثقات انما هو موقف وقال الرافعي لم يصح عليه  
الحديث في هذا الباب شيئا مرفوعا قال الحافظ قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان  
ورواه الدارقطني بسند رواه وثقون وقد صحح الحديث أيضا ابن حزم وقد روى من  
طريق سفيان عن سميل عن أبيه عن اسحق مولى زائدة عن أبي هريرة قال ابن حجر اسحق  
مولى زائدة أخرجه له مسلم لم يفتي أن يصح الحديث قال وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي  
سالم عن أبي هريرة فاسنادها حسن الا ان الحافظ من أصحاب محمد بن عمرو ورواه عنه  
موقرنا والحاصل ان الحديث كما قال الحافظ هو لكثرة طرقه أسوأ احواله أن يكون  
حسنا فانكار النووي على الترمذي تحسينه معه تعرض قال الذهبي هو أقوى من غيره  
أحاديث احتج بها الفقهاء وفي الباب عن علي بن عبد الله بن داود والنسائي وابن أبي شبة  
وأبي يعلى والبخاري والبيهقي وعن حذيفة قال ابن أبي حاتم والدارقطني لا يثبت ورواه  
ثقات كما قال الحافظ وأخرجه البيهقي وذكر الماوردي ان بعض أصحاب الحديث خرج  
لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا والحديث يدل على وجوب الغسل على من غسل  
الميت والوضوء على من حمله وقد اختلف الناس في ذلك فروى عن علي وأبي هريرة وأحمد  
قولي الناصر والامامية ان من غسل الميت وجب عليه الغسل لهذا الحديث والحديث  
عائشة الآتي وذهب أكثر العترة ومالك وأصحاب الشافعي الى انه مستحب وحملوا الامر  
على الذنب لحديث ان ميتكم يموت طاهرا غسلا بكم أن تغسلوا أيديكم أخرجه البيهقي  
وحسنه ابن حجر والحديث كالتغسل الميت فغسل ومن غسلا ومن غسلا لا يغسل أخرجه  
الخطيب من حديث عمرو وصحح ابن حجر أيضا اسناده والحديث اسماء الآتي وقال البني  
وأبو حنيفة وأصحابه لا يجب ولا يستحب لحديث لا غسل عليكم من غسل الميت رواه  
الدارقطني والحاكم مرفوعا من حديث ابن عباس وصحح البيهقي وقفه وقال لا يصح  
رفعه وقال ابن عطاء لا تجب واماكم فان المؤمن ليس بنجس حيا ولا ميتا اسناده صحيح  
وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطني وكذلك أخرجه الحاكم وورد أيضا مرفوعا من  
حديث ابن عباس لا تجسوا موتاكم أي لا تقولوا هم نجس وقد تقدم حديث المؤمن  
لا نجس وسياق حديث أسماء وهذا لا يقتصر عن صرف الامر عن معناه الحقيقي الذي  
هو الوجوب الى معناه المجازي أعني الاستحباب فيكون القول بذلك هو الحق لما فيه  
من الجمع بين الأدلة بوجه مستحسن وأما قول بعضهم الجمع حاصل بغسل الأيدي  
فهو غير ظاهر لان الامر بالغسل لا يتم معناه الحقيقي الا بغسل جميع البدن وما وقع  
من اطلاقه على الوضوء في بعض الأحاديث فجاز لا ينبغي حمل المنازع فيه عليه بل

والعنفة وأخرجه الناس في الإيمان والجنة (٢٣١) (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) (إن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال سباب بكسر السين وتحريف الباء مصدر مضاف للمفعول أي شتم (المسلم) والتكلم في عرضه بما يبعبه ويؤلمه وفي رواية أحمد المؤمن فكأنه رواه بالمعنى (فسوق) أي خروج عن الحق أو تشاققه فسوق فيكون على بابه من المفاعلة كالقتال قال إبراهيم الطبري السباب أشد من السب وهو أن يقول في الرجل ما فيه وما ليس فيه يريد بذلك غيبته والفسق في الشرع الخروج عن طاعة الله ورسوله وهو في عرف الشرع أشد من العصيان قال تعالى وكثر اليك الكفر والفسق والعصيان (وقاله) أي مقاتلته (كفر) فكيف يحكمهم بتصويب قول المرجئة أن هر تكب الكبيرة غير فاسق مع حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من سب المسلم بالفسق ومن قائله بالكفر وقد علم بهذا خطأ وهم وليس المراد بالكفر هنا حقيقة التي هي الخروج عن الملة وإنما أطلق عليه الكفر بالاعتق في التحذير معتدا على ما نقر من القواعد على عدم كفره بمثل ذلك أو أطلقه عليه لشبهه به لأن قتال المسلم من شأن الكافر أو المراد الكفر اللغوي وهو الاستلانة بقتاله استماله عليه من حق الاعانة والنصر وكف الأذى وفي هذا الحديث تعظيم حق المسلم والمسلم

الواجب حمله على المعنى الحقيقي الذي هو الأعم الأغلب ولكنه يمكن تأييده بما ساف من حديث فحسبكم أن تغسلوا أيديكم (وعن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يغتسل من أربع من الجمعة والجماعة وغسل الميت رواه أحمد والدارقطني وأبو داود والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل وهذا الإسناد على شرط مسلم لكن قال الدارقطني مصعب بن شيبة ليس بالقوى ولا بالحافظ) الحديث أخرجه أيضا البيهقي ومصعب المذكور ضعفه أبو زرعة وأحمد والبخاري وصحح الحديث ابن خزيمة وهو يدل على أن الغسل مشروع لهذه الأربع أما الجمعة فقد تقدم وأما الجنابة فظاهر وأما الجمعة فهو سنة عند الهادوية لهذا الحديث ولما روى عن علي عليه السلام أنه قال الغسل من الجمعة سنة وإن تطهرت أجزاءك وأخرج الدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احتجم ولم يزد على غسل محاجمه وفيه صالح بن مقاتل وليس بالقوى وأما غسل الميت فقد تقدم قريبا (وعن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن عمرو بن حزم أن أسماء بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنه غسلت أبا بكر حين توفي ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت إن هذا يوم شديد البرد وأنا صائمة فهل علي من غسل قالوا لا رواه مالك في الموطأ عنه) الحديث هو من رواية عبد الله بن أبي بكر وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي عن ابن أخي الزهري عن عروة عن عائشة أن أبا بكر أوصى أن تغسله أسماء بنت عميس فضعفت فاستعانت بعبد الرحمن قال البيهقي وله شواهد عن ابن أبي مليكة عن عطاء بن سعد بن إبراهيم وكاهن أسيل وهو من الأدلة الدالة على استحباب الغسل دون وجوبه وهو أيضا من القرائن الصارفة عن الوجوب فإنه يعد غاية البعدان يجهل أهل ذلك الجمع الذين هم أعيان المهاجرين والأنصار واجبات الواجبات الشرعية ولعل الحاضر من منهم ذلك الموقف جلهم وأجلهم لأن موت مثل أبي بكر حادث لا يظن بأحد من الصحابة الموجودين في المدينة أن يتخلف عنه وهم في ذلك الوقت لم يفرقوا كما تفرقوا من بعد

\*(باب الغسل للأحرام والوقوف بعرفة ودخول مكة)\*

(عن زيد بن ثابت أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجرد لاهلاله واغتسل رواه الترمذي) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث زيد بن ثابت وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي وأهل الضعف لأن رجال أسنده عبد الله بن يعقوب المديني قال ابن الملقن في شرح المنهاج جوابا على من أنكروا على الترمذي تحسين الحديث لعله إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب الذي في أسنده أي عرف حاله والحديث يدل على استحباب الغسل عند الأحرام وإلى ذلك ذهب الأكره وقال الناصراته واجب وقال الحسن البصري ومالك محتمل وأخرج الحاكم والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء من حق الاعانة والنصر وكف الأذى وفي هذا الحديث تعظيم حق المسلم والمسلم

أئمة الجلاء ما بين بصري واسطى وتكوفي (٢٣٢) مع الحديث افراد اوجعوا والعنفة واخرجه البخاري

عن أبيه عن ابن عباس قال اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لبس ثيابه فلما أتى ذوالخليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره فلما استوى على البساط أحرم بالحج ويعقوب ضعيف قاله الحافظ (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يحرم غسل رأسه بخطمي واشنان ودهنه بنى من زيت غير كثير رواه أحمد) الحديث قال في مجمع الزوائد أخرجه البزار والطبراني في الاوسط واسناد البزار حسن قوله بخطمي نبات قال في القاموس الخطمي ويفتح نبات محمل مفتوح ابن نافع أعسر البول وذكره في نوادر منافع قوله واشنان هو بالضم والكسر لاهمة مزقة قاله في القاموس وهو نبات والحديث يدل على استحباب تنظيف الرأس بالغسل ودهنه عند الاحرام وسبأ في الكلام على ذلك في الحج وليس فيه الغسل لجميع البدن الذي يوجب المصنف له (وعن عائشة قالت نفست أسماء بنت عيسى بمحمد بن أبي بكر بالشجرة فأمر رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم أبابكر أن يأمرها أن تغتسل وتتمل رواه مسلم وابن ماجه وأبو داود) الحديث أخرجه الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء أمه وأورد محمد ابن أبي بكر بالبهاء فقد كذلك أبو بكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل مرها ولم تغتسل ثم لم يقل قال الحافظ وهذا امر سهل وقال الدارقطني بعد أن ساق حديث عائشة الذي ذكره المصنف في العلال الصحيح قول مالك ومن وافقه يعني مرسل أو أخرجه النسائي من حديث القاسم بن محمد عن أبيه عن أبي بكر قال الحافظ وهو مرسل أيضا لأن محمد لم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من أبيه ثم يمكن أن يكون سماع ذلك من أمه لكن قد قيل إن القاسم أيضا لم يسمع من أمه وقد أخرجه مسلم من حديث جابر الطويل بلفظ نشر جناحتي اتينا ذوالخليفة فولدت أسماء بنت عيسى محمد بن أبي بكر فأرسلت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصنع قال اغتسل واستغفرى بثوب وأحرمي الحديث قوله نفست بضم النون وكسر الفاء الولادة وأما بفتح النون فالحيض وليس بما راد هنا الحديث يدل على مشروعية الغسل لمن أراد الاהל بالحج ولكنه يحتل أن يكون لقدرا النفاذ فلا يصلح للاستدلال به على مشروعية مطلق الغسل (وعن

جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا كرم الله وجهه كان يغتسل يوم العيدين ويوم الجمعة ويوم عرفة وإذا أراد أن يحرم رواه الشافعي وعن ابن عمر أنه كان لا يقدّم مكة إلا بات

بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة ثم راوي ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه فعله أخرجه مسلم والبخاري معناه ولمالك في الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يغتسل لاهرامه قبل أن يحرم ولدخول مكة ولو قوفه عشية عرفة) أفظ البخاري أنه كان إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصلي الصبح ويغتسل ويحدث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي الحديث يدل على استحباب الاعتسال لدخول مكة قال في الفتح قال

أيضا في الادب ومسلم في الايمان والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي في المحاربة (عن عبادة ابن الصامت) رضي الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج) من الحجرة (يخبر) استئناف احوال مقدرة لأن الخبر بعد الخروج على حد فادخلوها خالدين أي مقدرين الخلود (بليلة القدر) أي بتعيينها (فتلاحي) بفتح الحاء من التلاحي بكسر هاء أي تنازع (رجلان من المسلمين) وهم أفيما قاله ابن دحية عبد الله ابن أبي حذر دو كعب بن مالك كان له على عبد الله دين فطلبه فتمازعا وارتفع الصوت في المسجد (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إني نرجت لا تخبركم بليلة القدر) أي بان ليلة القدر هي ليلة كذا (وانه تلاحي فلان وفلان) أي ابن أبي حذر دو كعب كما أفاده ابن دحية في المسجد وشهر رمضان الذين هم المحللان للذكر لا للغومع استلزام ذلك لرفع الصوت بحضرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم المنهى عنه (فرفعت) أي رفع تعيينها عن ذكرى أو بيانها أو علما عن قلبه يعني نسيتها والاول هو المعقد هنا ويدل له حديث أبي سعيد المروفي في مسلم بخارج بلان يحتمقان بتشديد القاف أي يدعي كل منهما أنه محق معهما الشبهة طان فتسيتها قال القاضى عياض فيه دليل على أن الخاصمة مذمومة وانها سبب في

العقوبة المعنوية أي الحرمان وفيه ان المكان الذي يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير (وعسى

أن يكون) رفعها (خير لكم) اتزيدوا في الاجتهاد في طلبها انه يكون (٢٢٣) زيادة في ثوابكم ولو كانت مغنية لاقتصرتم

عليها فقل عملكم وشهدتقوم  
فقالوا برفعها وهو غلط كما بينه  
بقوله (التسوها) اي اطبوا  
اذ لو كان المراد رفع وجودها لم  
يامرهم بالتسوها وفي رواية  
الاصيلي وابي ذرقا التسوها (في)  
ليلة (السبع) والعشرين من  
رمضان (والثبع) والعشرين

منه (والخمس) والعشرين منه  
كما استقيد التقدير من روايات  
أخرى وفي رواية بفتح السين التسع  
على السبع فان قيل كيف امر  
بطلب ما رفع علمه أجيب بان  
المراد بطلب التعب في مظانها  
وربما يقع العمل مضافا لها  
لانه امر بطلب العلم بعينه وفي  
الحديث ذم الملاحة والخصومة  
وانما سبب العقوبة للعامة  
بذناب الخاصة والحث على  
طلب ليلة القدر ورواته ما بين  
البحر وبصرى ومدني ورواية  
صحابي عن صحابي والتحديث  
والاخبار والنعنة وأخرجه  
البخاري أيضا في الصوم وفي  
الادب وكذا النسائي (عن  
أبي هريرة رضي الله عنه) انه  
(قال كان النبي) وفي رواية رسول  
الله (صلى الله عليه وآله وسلم  
بارزا) أي ظاهرا (يوما للناس)  
غير محتجب عنهم (فاتاه رجل)  
أي ملك في صورة رجل وهو  
رواية الاربعة وفي رواية  
جبريل (فقال) بعد ان سلم  
يا محمد كما في مسلم وانما ناداه  
باسمه كما يناديه الاعراب تعمية بجماله أولان له دالة المعلم

ابن المنذر الاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم فدية  
وقال أكثرهم يجوز غسله الوضوء وفي الموطا ان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم  
الامن احتلام وظاهره ان غسله لدخول مكة كان بلسده دون رأسه وقالت الشافعية  
ان يحجز عن الغسل ثم قال ابن التين لم يذكروا احتسابا الغسل لدخول مكة وانما ذكره  
للتواف والغسل لدخول مكة هو في الحقيقة للتواف قوله يذو طوى بضم الطاء  
وفتحها

### \* (باب غسل المستحاضة لكل صلاة) \*

(عن عائشة رضي الله عنها قالت استحيضت فبنت بحش فقال لها النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم اغتسلي لكل صلاة واه أبو داود) الحديث فيه محمد بن اسحق وقد حسن  
المنذري بعض طرقه وأخرجه ابن ماجه وفيه دلالة على وجوب الاغتسال عليها لكل  
صلاة وقد ذهب الى ذلك الامامية وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح  
وروى هذا أيضا عن علي عليه السلام وابن عباس وروى عن عائشة انها قالت  
تغتسل كل يوم غسلا واحدا وعن ابن المسيب والحسن قالتا تغتسل من صلاة الظهر الى  
صلاة الظهر ذلك النورى وقد ذكر أبو داود صحيح هذه الاقوال في سننه وجعلها  
أبو ابا وذهب الجمهور الى انه لا يجب عليها الاغتسال انتهى من الصلوات ولا في وقت من  
الاقوات الامرة واحدة في وقت انقطاع حيضها قال النورى وبهذا قال جمهور العلماء  
من السلف والخلق وهو مروى عن علي عليه السلام وابن مسعود وابن عباس وعائشة  
وهو قول عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد ودليل  
الجمهور ان الاصل عدم الوجوب فلا يجب الا بورد الشرع بإيجابه قال النورى  
ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أمرها بالغسل الامرة واحدة عند انقطاع  
حيضها وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أقبلت الحيضة فدى الصلاة واذا أدبرت  
فاغتسلي وليس في هذا ما يقتضى تكرار الغسل قال وأما الاحاديث الواردة في سنن  
أبي داود والبيهقي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالغسل فليس فيها شيء  
ثابت وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها انما صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما  
ان أم حبيبة بنت جحش استحيضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغتسلي  
ثم صلى فكانت تغتسل عند كل صلاة قال الشافعي رحمه الله انما أمرها رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم ان تغتسل وتصلى وليس فيه أنه أمرها ان تغتسل لكل صلاة قال  
ولأشك ان شاء الله ان غسلها كان تطوعا غير ما أمرت به وذلك واسع لها وكذا قال  
سفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما وما ذهب اليه الجمهور من عدم وجوب  
الاغتسال الا لدبار الحيضة هو الحق فقد الدليل الصحيح الذي تقوم به الجسة لاسيما  
في مثل هذا التكليف الشاق فانه لا يكاد يقوم بمادونه في المشقة الاخلص العباد

(ما الايمان) أي مامته علماته وقد وقع (٢٣٤) السؤال بما ولا يشل بها الا عن الماهية (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الايمان

فكيف بالنساء الناقصات الايمان بصريح الحديث والتفسير وعدم التفسير من المطالب التي أكثر المختار صلى الله عليه وآله وسلم الارشاد اليها فالبراءة الاصلية المعتضدة بمثل ما ذكر لا ينبغي الجزم بالانتقال عنها بما ليس بحجة بوجوب الانتقال وجميع الاحاديث التي فيها استحباب الغسل لكل صلاة قد ذكرنا المصنف بعضها في هذا الباب وأكثرها يأتي في أبواب الحيض وكل واحد منهما لا يخلو عن مقال كما سيعرف ذلك لا يقال انها انتقضت للاستدلال بجمعهما لاننا نقول هذا مسلم لولم يوجد ما يعارضها أو ما إذا كانت معارضة بما هو ثابت في الصحيح فلا حديث عائشة إلا في أبواب الحيض فان فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر فاطمة بنت أبي حبيش بالاعتسال عند ذهاب الحيضة فقط وترك البيان في وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الاصول وقد جمع بعضهم بين الاحاديث بحمل أحاديث الغسل لكل صلاة على الاستحباب كما سيأتي في باب من تحيض سماً أو سبعة ما هو جمع حسن (وعن عائشة ان سهلاً بنت سهيل بن عمرو استحضت فأتت رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم فسأته عن ذلك فأمرها بالغسل عند كل صلاة فلما جهر بذلك أمرها ان تجتمع بين الظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل والصبح بغسل رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة وابن اسحق ليس بحجة لاسيما اذا عنعن وعبد الرحمن قد قيل انه لم يسمع من أبيه قال الحافظ قد قيل ان ابن اسحق وهم فيه والحديث يدل على انه يجوز الجمع بين الصلاتين والاقتصار على غسل واحد لهما وقد عرفت ما هو الحق في الذي قبله وقد أُلحق بالمستحاضة المريضة وسائر المعذورين بجامع المشقة ولهذا قال المصنف وهو حجة في الجمع للمرضى انتهى (وعن عروة بن الزبير عن أسماء بنت عيسى قالت قلت يا رسول الله ان فاطمة بنت أبي حبيش استحضت منذ كذا وكذا فلم تصل فقال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم هذا من الشيطان اجلس في مراكب فاذارت صفرة فوق الماء فلتغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً وتغتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً وتغتسل للفجر غسلاً وتوضأ فمابين ذلك رواه أبو داود) الحديث في اسناده سهل بن أبي صالح وفي الاحتجاج بحديثه خلاف وفي الباب عن جنة بنت جحش وفيه فان قويت على ان تؤخر الظهر وتجل العصر ثم تغتسل حتى تطهرين وتصلين الظهر والعصر جمعاً ثم تؤخرين المغرب وتجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي وتغتسلين مع الصبح وتصلين قال وهذا أحب الامرين الى أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف في الاحتجاج به وقال ابن منده لا يصح بوجه من الوجوه وسيأتي بنية الكلام عليه في باب من تحيض سماً أو سبعة ما هو حديث الباب يدل على ما دل عليه الذي قبله وقد عرفت الخلاف في ذلك واختلف في وضوء المستحاضة هل يجب لكل صلاة أم لا وسيأتي الكلام

ان تؤمن بالله) أي تصديق بوجوده وبصفاته الواجبة له تعالى لكن الظاهر انه صلى الله عليه وآله وسلم علم انه سأله عن متعلقات الايمان لا عن حقيقةه والافكان الجواب الايمان التصديق وانما فسر الايمان بذلك لان المراد من الحدود الايمان الشرعي ومن الحد اللغوي حتى لا يلزم تفسير النبي بنفسه وحله الابي على الحقيقة مع اللابان المسؤل بما يجب الخصوصية انما يكون عن الحقيقة لا عن الحكم وعلى هذا فقله ان تؤمن الخ من حيث انه جواب السؤال المذكور يتعين ان يكون حدا لان المقول في جوابه انما هو الحد فان قلت لو كان حدا لم يقل جبريل عليه السلام في جوابه صدقت كما في مسلم لان الحد لا يقبل التصديق أجيب بانه اذا قيل في الانسان انه حيوان ناطق وقصده التعريف فلا يقبل التصديق كما ذكرت وان قصده انه الذات المحكوم عليها بالحيوانية والناطقية فهو دعوى وخبر فيقبل التصديق فلعن جبريل عليه السلام راعي هذا المعنى فلذلك قال صدقت أو يكون قوله صدقت تسليم والحد يقبل التسليم ولا يقبل المنع لان المنع طلب الدليل والدليل انما يتوجه للخبر والحد تفسير لا خبر وأعاد لفظ الايمان للاعتناء بشأنه وتخصيص الامر (وملائكته) جمع ملك وأصله ملائكة فعمل من الاول كجمع على



الرسالة تزيد في هذه التاء أكيدهم معنى الجمع أولنا نيت الجمع وهم (٢٣٥) أجساد علوية ثورانية مشككة بمشاشات

من الاشكال والايان بهم  
هو التصديق بوجودهم  
وانهم كما وصفهم الله تعالى عباد  
مكرمون أي وان تؤمن  
بلائكته (و) ان تؤمن (بلاقته)  
أي برؤيته تعالى في الآخرة كما  
قال الخطابي وتعبه النور  
بأن أحدا لا يقطع نفسه بها  
اذهي مختصة بمن مات مؤمنا  
والمرء لا يدري بم يختم له وأجيب  
بأن المراد انها حق في نفس الامر  
أو المراد الانتقال من دار الدنيا  
(و) ان تؤمن (برسلة) عليهم  
الصلاة والسلام أي التصديق  
بانهم صادقون فيما أخبروا به  
عن الله تعالى وتأخيرهم في الذكر  
لتأخير إيجادهم لا لافضلية  
الملائكة وفي هامش فرع  
اليونانية زيادة وكتبه وهي  
بأية في رواية الاصيل هنا واتفق  
الرواة على ذكرها في التفسير  
أي تصديق بانها كلام الله وان  
ما اشتمت عليه حق (و) ان  
(تؤمن) أي تصديق (بالبعث)  
من القبور وما بعده كالصراط  
والميزان والجنة والنار والمراد  
بعثة الانبياء وقد قيل ان قوله  
وبلقائه مكرر لانها داخله  
في الايمان بالبعث وتغاير  
تفسيرهما بحق ان البعث مكررة  
وانما أعاد تؤمن لانه ايمان بما  
سبجده وما سبق ايمان بالوجود  
في الحال فهم انوعان ثم (قال)  
أي جبريل يارسول الله

على ذلك في باب وضوء المستحاضة لكل صادة قوله في مكن هو بكسر الميم الاجابة التي  
تغسل فيها الثياب والام زائدة والاجابة بهمزة مكسورة بضم مشددة فاف فنون و يقال  
الاجابة والاجابة بالياء المثناة من تحت بعد الهزة أو بالنون قوله فاذا رأت صفرة فوق  
الماء أي الذي تقع فيه فانها تظهر الصفرة فوقه فعند ذلك يصب عليه الماء وفي شرح  
المغربى لبسوخ المرام ما لفظه أي صفرة الشمس وفي نسخة صفرة أي اذا زادت الشمس  
وقربت من العصر حتى ترى فوق الماء من شعاع الشمس شبه صفرة لان شعاعها يتغير  
ويقل فيضرب الى صفرة تنهى فينظر في صحة هذا التفسير

\*(باب غسل المخمى عليه اذا أفاق)\*

(عن عائشة رضي الله عنها قالت ثقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أصلي  
الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله فقال ضعوا لي ماء في الخضب قالت فعملنا  
فاغتسل ثم ذهب لينوء فاعمى عليه ثم أفاق فقال أصلي للناس فقلنا لا هم ينتظرونك  
يا رسول الله فقال ضعوا لي ماء في الخضب قالت فعملنا فاغتسل ثم ذهب لينوء فاعمى عليه  
ثم أفاق قال أصلي الناس فقلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله منذ كرت ارساله الى أبي بكر  
وتمام الحديث متفق عليه) قوله ثقل بفتح التاء وكسر القاف قال في القاموس ثقل  
كفرح فهو ثقل وثقل وناقل اشتد مرضه قوله في الخضب كسب قاله في القاموس وهو المكن  
وقد سبق تفسيره في الحديث الذي قبل هذا قوله لينوء أي لينمض بجهد ومضقة قوله  
فاعمى عليه أي غشى عليه ثم أفاق وتمام الحديث قالت والناس عكوف في المسجد  
ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لصلاة العشاء الآخرة قالت فارسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أبي بكر ان يصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا  
يا عمر صل بالناس فقال عمر أنت أحق بذلك قالت فصلي بهم أبو بكر تلك الايام ثم ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجليه أحدهما  
العباس لصلاة الظهر وأبو بكر يصلي بالناس فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر فاقام اليه  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تتأخر وقال لهما اجلسا الى جنبه فاجلسا الى  
جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي وهو ياتم بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس  
يصلون بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعد والحديث له فوائد مبسطة  
في شرح الحديث وقد ساقه المصنف هذه الالاسمة دلالة على استحباب الاغتسال  
للمغمى عليه وقد فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات وهو مشغل بالمرض فدل  
ذلك على تأكد استحبابه

\*(باب صفة الغسل)\*

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه  
ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء ويدخل  
(ما الاسلام قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الاسلام ان تعبد الله ولا تشرك به) أي تطيعه مع خضوع وثقال أو تنطق

بالشهادتين زوى تشير له بالفتح  
كما صرح به في مسلم أو  
نأتى به على ما ينبغي وهو  
وتأليه من عطف الخاص على  
العام (و) ان (تؤدى الزكاة  
المفروضة) قدسها احترازا  
من صدقة التطوع فانها زكاة  
لغوية أو من المعجلة أو لان  
العرب كانت تدفع المال للسخاء  
والجود فنبه بالفرض على رفض  
ما كانوا عليه قال الزركشي  
والظاهر ان التا كيد وفي رواية  
مسلم تقيم الصلاة المكتوبة  
وتؤتى الزكاة المفروضة (ويتصوم  
رمضان) استدلل به على قول  
رمضان من غير اضافة شهر اليه  
ولم يذكر الحج اما ذهولا ونسيانا  
من الراوى ويدل له محجة  
في رواية كهـمس وتنج البيت  
ان استطعت اليه سيدا وقيل  
انه لم يكن فرض ودفع بأن  
في رواية ابن منده بسند على شرط  
مسلم ان الرجل جاء في آخر عمره  
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر  
الصوم في رواية عطاء الخراساني  
واقصر في حديث أبي عامر على  
الصلاة والزكاة ولم يذكر  
في حديث ابن عباس على  
الشهادتين وزاد سليمان التيمي  
بعد ذكر الجميع الحج والاعتمار  
والاعتسال من الجنابة واتمام  
الوضوء وقد وقع هنا التفريق  
بين الايمان والاسلام فجعل  
الايمان عمل القلب والاسلام  
عمل الجوارح فالإيمان لغة

أصابه في أصول الشعر حتى اذا رأى ان قد استبرأ حفن على رأسه ثلاث حشيات ثم  
أفاض على سائر جسده ثم غسل رجليه أخرجاه وفي رواية لهما ثم يخلل يديه شعره حتى  
اذا ظن انه قد أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات قوله اذا اغتسل أي أراد  
ذلك وفي الفتح أي شرع في الفعل قوله وضوءه للصلاة فيه احتراز عن الوضوء للغوى قال  
الحافظ يحتمل ان يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سعة مستقلة بحيث يجب غسل  
أعضاء الوضوء مع بقية الجسد ويحتمل ان يكتفى بغسلها في الوضوء عن اعادته وعلى هذا  
فيحتاج الى نية غسل الجنابة في أول عضو وانما قدم غسل أعضاء الوضوء تشريفا لها  
ولتحصل له صورة الطهارتين الصغرى والكبرى والى هذا انجح الداودي شارح المختصر  
ونقل ابن بطال الاجماع على ان الوضوء لا يجب مع الغسل وهو مردود فقد ذهب جماعة  
منهم أبو ثور وداد وغيرهما الى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء للمحدث وهو قول أكثر  
المتأخرين والى القول الاول أعني عدم وجوب الوضوء مع الغسل ودخول الطهارة  
الصغرى تحت الكبرى ذهب زيد بن علي ولاشك في شرعية الوضوء مقبلا على الغسل  
كما ثبتت بذلك الاحاديث الصحيحة وأما الوجوب فلم يدل عليه دليل والفعل بمجرد  
لا ينتهض للوجوب نعم يمكن تأييد القول الثاني بالدلالة القاضية بوجوب الوضوء قوله  
في أصول الشعر أي شعر رأسه ويدل عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام عن البيهقي بخلل  
بهاشق رأسه الايمن قال القاضي عياض احتج به بعضهم على تحميم شعر اللحية في الغسل  
امالعموم قوله أصول الشعر وأما بالقياس على شعر الرأس قوله ثلاث حشيات فيه  
استحباب التمثيل في الغسل قال النووي ولا نعلم فيه خلافا الا ما انفرد به الماوردي فانه  
قال لا يستحب التكرار في الغسل قال الحافظ وكذا قال الشيخ أبو علي السنجي وكذا قال  
القرطبي وحمل التمثيل في هذه الرواية على ان كل غرفة في جهة من جهات الرأس قوله  
ثم غسل رجليه يدل على ان الوضوء الاول وقع بدون غسل الرجلين قال الحافظ وهذه  
الزيادة تفرد بها أبو معاوية بدون أصحاب هشام قال البيهقي عريية صحيحة لكن في رواية  
أبي معاوية عن هشام مقال نعم له شاهد من رواية أبي سلمة عن عائشة عن أبي داود  
إطعم السبي وفيه فاذا فرغ غسل رجليه ويحتمل ان يكون قوله في رواية أبي معاوية ثم  
غسل رجليه أي أعاد غسلهما الاستيعاب الغسل بعد ان كان غسلهما في الوضوء وقد  
وقع التصريح بتأخير الرجلين في رواية للجاري بلفظ وضوءه للصلاة غير وجليته وهو  
مخالف لظاهر رواية عائشة قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما اما بحمل رواية عائشة على  
الجزاء واما بحملها على جالة أخرى وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلفت اقطار  
العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل وعن مالك ان كان  
المكان غير نظيف فالمستحب تأخيرهما والا فالقديم وعند الشافعية في الانفصال قولان  
قال النووي أحدهما ما أنهرهما ومخترهما ان يكمل وضوءه قال لان أكثر الروايات

لا ينبغي وحده من الشار وأما النطق فهو وقوده اتفاق فتفسيره (٢٣٧) في الحديث الإيمان بالنص يدين والاسلام

بالعمل انما فسر به إيمان  
بالقلب والاسلام في الظاهر  
لا الإيمان الشرعي والاسلام  
الشرعي والمولف يرى انه ما  
والدين عبارات عن واحد  
والمتضح ان محل الخلاف اذا  
أقر دافعا أحدهما فان اجتماعا  
تغيرا كما وقع هنا (قال)  
جبريل يا رسول الله (ما الاحسان)  
أي الاحسان المتكرر  
في القرآن الكريم المترتب عليه  
الثواب فالله (قال) رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم مجيبا  
له الاحسان (ان تعبد الله) أي  
عبادتك الله تعالى حال كونك  
في عبادتك له (كانك تراه) أي  
مثل حال كونك رائي له (فان لم  
تكن تراه) سبحانه وتعالى فاستمر  
على احسان العباد (فانه) عز  
وجل (يراه) دائما والاحسان  
الاخلاص أو اجادة العمل  
وهذا من جوامع كلمة صلى الله  
عليه وآله وسلم اذ هو شامل لمقام  
المشاهدة ومقام المراقبة  
ويتضح لك ذلك بان تعرف ان  
للعبد في عبادته ثلاثة مقامات  
الاول ان يفعلها على الوجه  
الذي تسقط معه وظيفة  
التكليف باستمضاء الشرائط  
والاركان الثاني ان يفعلها  
كذلك وقد استغرق في بحار  
المكاشفة حتى كأنه يرى الله  
تعالى وهذا مقامه صلى الله عليه  
وآله وسلم كما قال وجعلت قرة

عن عائشة وميمونة كذلك قوله ثم أقاض الاقضية الاسالة وقد استدل بذلك على عدم  
وجوب الدلك وعلى ان مسمى غسل لا يدخل فيه الدلك لان اعبرت ميمونة بالغسل وعبرت  
عائشة بالاقضية والمعنى واحد والاقضية لذلك فيم افكذلك الغسل وقال المازري  
لا يتم الاستدلال بذلك لان أقاض بمعنى غسل والخلاف قائم وقد قدمنا الكلام على ذلك  
في باب ايجاب الغسل من التقاء الختانين قال الحافظ قال القاضي عياض لم يأت في شيء  
من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار وقد ورد ذلك من طريق صحيح أخرجهما  
النسائي والبيهقي من رواية أبي سارة عن عائشة انها وصفت غسل رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم من الجنابة الحديث وفيه ثم يغمض ثلاثا ويستمشق ثلاثا ويغسل  
وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يفيض على رأسه ثلاثا قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق  
الحديث وهو دليل على ان غلبة الظن في وصول الماء الى ما يجب غسله كاليقين انتهى  
(وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اغتسل من الجنابة دعا

بشيء فحوى الحلاب فاخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر ثم أخذ بكفه فقال بهما  
على رأسه أخرجهما) قوله نحو الحلاب بالخاء المهملة المكسورة واللام الحقيقية ما يجب  
فيه قال المصنف قال الخطابي الحلاب انما يسع قدر حلبة ناقة انتهى وعلى هذا الاكثر  
وضبطه الازهرى بالجيم المضمومة وتشديد اللام قال وهو ماء الورد وانكر ذلك عليه  
جماعة وقد اختلف في شراح البخاري وغيرهم في ضبط هذه اللفظة والسبب في ذلك ان  
البخاري قال باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل فتكاف جماعة لمطابقة هذه  
الترجمة للحديث وجعل الحلاب بمعنى الطيب وقد أطل الحافظ في الفتح الكلام على هذا  
قوله ثم أخذ بكفه أشار الى الغرفة الثالثة كما صرح به رواية أبي عوانة ووقع في بعض  
روايات البخاري بكفه بالافراد وفي بعضهم بالثنائية كما في الكتاب والحديث يدل على  
استصحاب البداءة بالميا من ولا خلاف فيه وفيه الاجتهاد بثلاث غرفات وترجم على ذلك  
ابن حبان قوله فقال بهما هو من اطلاق القول على الفعل وقد وقع اطلاق الفعل على  
القول في حديث لاحد الاثنتين قال فيه لو أتيت مثل ما أتيت في هذه القاعات مثل  
ما يفعل كذا في الفتح (وعن ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ماء يغتسل

به فافرغ على يديه فغسلهما ممرتين أو ثلاثا ثم أفرغ يمينه على شماله فغسل مذكره ثم  
دلك يده بالأرض ثم مضمض واستمشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم أفرغ  
على جسده ثم تيمم من مقامه فغسل قدميه قالت فأتيت به بخرقه فلم يردوها وجعل يتيمم  
الماء بيده رواه الجماعة وليس لاحمد والترمذي نقض اليد) قوله فافرغ على يديه يستعمل  
ان يكون غسلهما بالتنظيف من ماء بهما من مستقذرو يستعمل ان يكون هو الغسل  
المشروع عند القيام من النوم ويدل عليه الزيادة التي رواها الترمذي باللفظ قبل ان  
يدخلها ما انما قوله مذكره على غير قياس وقيل واحده مذكار قال الاخفش

يعني في الصلاة لوصول الاسم لتلاذبا بالطاعة والزاحمة بالعبادة وانما ذلك الالتفات الى الغيبة باستيلاء أنواع

الكشف عليه وهو غرة أمثلة زوايا (٢٣٨) القاب من الحبوب واشتغال السربة ونهيجته نبيان الاحوال من المعلوم

هو من الجمع الذي لا واحد له وقال ابن خروف انما جمعه مع انه ليس في الجسد الا واحد  
بالنظر الى ما يتصل به وأطلق على الكل اسمه فيكأنه جعل كل جزء من المجموع كذا ذكر  
في حكم الغسل قوله ثم ذلك بدو بالارض فيه انه يستحب للمستحجي بالماء اذا فرغ ان  
يغسل يده بتراب أو شئان أو يدلكها بالتراب أو بالحقايط اذهب الاستعداد منها قوله  
فغسل قدميه قدمه قدم الكلام على ذلك في حديث أول الباب قوله ثم تفيض أي تحول الى  
ناحية قوله فلم يردح من الارادة لامن الرد وقدمه قدم الكلام في كراهية التشبث وعدمها  
قوله وجعل ينفذ فيه جواز نفذ اليدين من ماء الغسل قال الحافظ وكذا الوضوء  
وفيه حديث ضعيف أو رده الرافعي وغيره والفظه لا تنقضوا أيديكم في الوضوء فانها  
مراوح الشيطان قال ابن الصلاح لم أجده وبعده النووي وقد أخرجه ابن حبان  
في الضعفاء وابن أبي حاتم في العمل من حديث أبي هريرة ولو لم يمارضه هذا الحديث  
لم يكن صالحا لان يحتج به قال المصنف رحمه الله وفيه ذليل استحباب ذلك اليده بعد

الاستنجاء انتهى (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتوضأ بعد  
الغسل رواه الخمسة) الحديث قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال ابن سيد الناس  
انهم اختلف نسخ الترمذي في تصحيحه وأخرجه البيهقي بإسناد جيدة وفي الباب عن ابن عمر  
مرفوعا وعنه موقوفاته قال المأثقل عن الوضوء بعد الغسل وأي وضوء أعظم من الغسل  
رواه ابن أبي شيبة وروى عنه انه قال لرجل قال له اني أتوضأ بعد الغسل فقال لقد  
نعمت وروى عن حذيفة انه قال أما يكفي أحدكم ان يغسل من قرنه الى قدميه حتى  
يتوضأ وقد روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم حتى قال أبو بكر بن العربي  
انه لم يختلف العلماء ان الوضوء داخل تحت الغسل وان طهارة الجنابة تأتي على طهارة  
الحدث وتقضى علم الان موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث فدخل الاقل في نية  
الاكثر وأجزأت نية الاكبر عنه وقد تقدم كلام ابن بطال في أول الباب وتقدم الرد عليه  
بانه قول أبي ثور وداود وغيرهما قال ابن سيد الناس ان داود الظاهري أو جاب الوضوء  
في غسل الجنابة لانه بعده لكن لا يخلو عنه من الوضوء وحكاه عنه الشيخ محي الدين  
النووي قال ابن سيد الناس والذي رأيته عن أبي محمد بن حزم ان ذلك عنه ليس فرضا  
في الغسل وانما هو كذهب الجماعة (وعن جبير بن مطعم قال ثذكرنا غسل الجنابة عند

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما أنا فأتخذ من كل شيء فاصب على رأسي ثم أنفض  
بعد على سائر جسدي رواه أحمد) الحديث رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه ايضا أحمد من  
حديث جبير بن مطعم بلفظ أما أنا فأتخذ على رأسي ثلاث حميات ثم أنفض فاذا أنا قد  
طهرت قال الحافظ وقوله فاذا أنا قد طهرت لا أصل له من حديث صحيح ولا ضعف  
لكنه وقع من حديث أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها انما يكفيك  
ان تحشي على رأسك ثلاث حميات ثم تقيضن الماء عليك فاذا أنت قد طهرت وأصله

واضح لال الرسم الثالث ان  
بذلها وقد غاب علمه ان الله  
تعالى يشاهده وهذا هو مقام  
المراقبة فقولها فان لم تكن  
تراه نزول عن مقام المشاهدة  
والمكانة الى مقام المراقبة أي  
ان لم يعبده وانت من أهل الرؤية  
المعنوية فاعبده وانت بحيث  
انه يراك وكل من المقامات  
الثلاث احسان الان الاحسان  
الذي هو شرط في صحة العبادة  
انما هو الاول لان الاحسان  
بالآخرين من صفة الخواص  
ويتعذر من كثيرين وانما أخر  
السؤال عن الاحسان لانه صفة  
الفعل أو شرط في صحته والصفة  
بعد الموصوف وبيان الشرط  
متأخر عن المشروط قاله أبو  
عبد الله الابي قال النووي هذا  
القدر من الحديث أصل عظيم  
من أصول الدين وقاعدة مهمة  
من قواعد المسلمين وهو عمدة  
الصادقين وبغية السالكين  
وكبر العارفين ودأب الصالحين  
وهو من جوامع الكلام التي  
أوتها صلى الله عليه وآله وسلم  
وقد نذب أهل التحقيق الى  
مجالسة الصالحين ليكون ذلك  
مأثرا من التلبس بشئ من  
النقائص احترام الله واستحباب  
منهم فكيف بمن لا يزال الله  
مطلعا عليه في سره وعلايته  
اتهي قال في الفتح وقد سبق الى  
أصل هذا القاضى عياض وغيره  
ودل سماع الحديث على أن  
رؤية الله تعالى في الدنيا بالبصار  
غير واقعة وأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذلك الدليل الآخر وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبي

غير واقعة وأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذلك الدليل الآخر وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبي

الحامة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وأعمارنا انكم ان تزاد ربكم (٢٣٩) حتى تموتوا وانتم بعض غلاة الصوفية على تأويل

الحديث بغير علم ثم قال جبريل  
(مضى) تقوم الساعة انهم  
للعبد والمراد يوم القيامة  
(قال ما) أي ليس (المسؤول) زاد  
في رواية أبي ذر عنها (بأعلا من  
السائل) بزيادة واحدة في أعلم  
لنا كيد معنى السني والمراد  
نفي علم وقته الان علم جبينها مطوع  
به فهو علم مشترك وهذا وان  
أشعر بالنسار في العلم الآن  
المراد النسار في العلم بان الله  
استأثر بعلم وقت مجيئهم والقوله  
بعد خمس لا يعلمها الا الله وليس  
السؤال عنها يعلم الحاضرون  
كلا سئلة السابقة بل لينجزوا  
عن السؤال عنها كما قال تعالى  
يسألك الناس عن الساعة فلما  
وقع الجواب بانه لا يعلمها الا الله  
تعالى كفوا وهذا السؤال  
والجواب وقعا بين عيسى بن  
مريم وجبريل عليهم السلام كما  
في نوادر الجيديد لكن كان  
عيسى هو السائل وجبريل هو  
المسؤول قال النووي يستنبط  
منه ان العالم اذا سئل عما  
لا يعلم بصرح بانه لا يعلمه ولا  
يكون في ذلك نقص من  
مرتبه بل يكون ذلك دليلا  
على من يدورعه (وسأخبرك عن  
اشراطها) بفتح الهمزة بجمع شرط  
بالنحر بك أي علاماتها السابقة  
عليها أو مقدماتها الا المقارنة لها  
وهي (اذا ولدت الامة) أي وقت  
ولادة الامة (ربها) أي مالكيها

في صحيحه لم يذكر الحافظ في التلخيص في باب الغسل حديث جبريل بن مسلم عند أحمد  
بالنظا أما أنا فما سجد لمكني ثم نادى صاب على رأسي ثم أفيض على جسدي ولم يكلم عليه  
وله شواهد في الصحيحين وغيره قال المنذرف رحمه الله فيه مستدل لمن لم يوجب ذلك  
ولا المنهضة والاستنشااق انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك

باب تعاهد باطن التعور وما جاف في نقضها هـ

(عن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ترك  
موضع شعرة من جنبه لم يصب الماء فهل الله به كذا وكذا من النار قال على في ثم عادت  
شعري رواه أحمد وأبو داود ووزاد وكان يبرز شعرة رضي الله عنه) قال الحافظ واسناده  
صحيح لان من رواه عطاء بن السائب وقد سمع منه حماد بن سامة قبل الاختلاط وأخرجه  
أبو داود أيضا وابن ماجه من حديث حماد لكن قيل ان الصواب وقفه على على قال  
عبد الحق الا كثرون قالوا بوقفه وقال النووي ضعيف وعطاء قد ضعف قبل اختلاطه  
ولحماد أوهام وفي أسناده أيضا زاذان وفيه خلاف وفي الباب من حديث أبي هريرة  
مروعا بالنظ بلوا الشعر وأفتوا البشر أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي  
ومداره على الحرث بن وجيه وهو ضعيف جدا قال أبو داود والحرث هذا حديثه  
منكر وهو ضعيف وقال الترمذي غريب لا نعرفه الا من حديث الحرث وهو شيخ ليس  
بذاك وقال الدارقطني في العلل انما يرى هذا عن مالك بن دينار عن الحسن مرسل  
ورواه ابن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن قال ثبت أن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم لم يذكره ورواه أبان العطار عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة من قوله  
وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي انكره أهل العلم بالحديث البخاري  
وأبو داود وغيرهما والحديث يدل على مشروعية تحليل الشعر بالماء في الغسل ولا أحفظ  
فيه خلافا (وعن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفرا رأسي أفأنتفضه  
لغسل الجنابة قال لا انما يكفيك ان تحشي على رأسك ثلاث حثيات ثم تقيضن عليهن الماء  
فتظهرين رواه الجماعة الا البخاري) الحديث قال الترمذي حسن صحيح قوله ضفر  
رأسي بفتح الضاد المجهة واسكان الفاء قال النووي هذا هو المشهور والمعروف في رواية  
الحديث والمستفيض عند الحديثين وهو الشعر المقنول ويجوز ضم الضاد والفاء جمع  
ضفيرة قوله ان تحشي يقال حشيت وحشوت لغتان مشهورتان والحشية الحفنة وهو يدل  
على انه لا يجب على المرأة نقض الضفائر وقد اخلف الناس في ذلك قال القاسمي أبو بكر  
ابن العربي قال جهورهم لا ينتفضه الآن يكون ملبدا ملتقا لا يصل الماء الى أصوله  
الا ينتفضه فيجب حينئذ من غير فرق بين جنبه وحيش وروى عن المؤيد بالله وأبي  
طالب والامام يحيى وروى أيضا عن القاسم وقال النخعي تنتفضه في الجنابة والحيش  
وقال أحمد تنتفضه في الحيش دون الجنابة وروى عن الحسن البصري وطاوس وروى

وسيدنا وهو ما كناية عن كثرة أولاد السراي حتى تصير الام كانه أمة لا ينه من حيث انه مالك أبيه وأن الامه يلدن المولود

فمنع الام من جلة الرعايا والملك سيد رعيته (٢٤٠) أو كناية عن فساد الحال لكثرة بيع أمهات الاولاد فيتمد اولهن الملاك

عن مالك انه لا يجب النقض لاعلى الرجال ولا على النساء ووجه ما ذهب اليه عموم منعه صلى الله عليه وآله وسلم عن نقض الشعر ولم يخص رجلا من امرأة ولا يلزم من كون السائل عن ذلك من النساء ان يكون الحكم مختصا بهن اعتبارا بعموم النهي كذا قاله ابن سبيد الناس ووجه قول من ذهب الى التفريق حديث ثوبان انهم اسقطوا الذي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما الرجل فليشعر رأسه فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر وأما المرأة فلا عليها ان لا تنقضه أخرجه أبو داود وأبو داود أكثر ما عمل به أن في أسناده اسبيل ابن عباس والحديث من مروياته عن الشاميين وهو قوي فيهم فيقبل ووجه ما روى عن النخعي ان عموم الغسل يجب في جميع الاجزاء من شعرو بشر وقد ينزع شعر الشعر من ذلك ولعله لم يبلغه الرخصة في ذلك للنساء ووجه ما ذهب اليه أحمد ومن معه من التفريق بين الحيض والجنابة ما سياتى وما روى الدارقطني في افراده والبيهقي في سننه الكبرى من حديث مسلم بن صبيح عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اغتسلت المرأة من حيضها انقضت شعرها نقضه او غسلته بخرطوش واشتات فإذا اغتسلت من الجنابة صبت على رأسها الماء وعصرت وقصدت قدومه مسلم بن صبيح عن جنادة قال المصنف رحمه الله وفي الحديث مستدل بان لم يوجب الدلك باليد وفي رواية لابي داود ان امرأة جاءت الى أم ساة بهذا الحديث قالت فسأت اليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجعناه قال فيه واغزى قروناك عند كل حفنة وهو دليل على وجوب بل داخل الشعر المسترسل انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عبيد بن عمر قال بلغ عائشة ان عبد الله

ابن عمر ويا امر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن فقالت يا عبيد ابن عمر وهو يا امر النساء اذا اغتسلن ينقض رؤسهن أو ما يا امرهن ان يحلقن رؤسهن لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اناء واحد وما أزيد على ان افرغ على رأسي ثلاث افرغات رواه أحمد ومسلم) الحديث يدل على عدم وجوب نقض الشعر على النساء وقد تقدم الكلام فيه وأما امر عبد الله بن عمر وبالنقض فيجوز ان أراد ايجاب ذلك عليهن ويكون ذلك في شعور لا يصل اليها الماء أو يكون مذهبا له انه يجب النقض بكل حال كما حكى عن غيره ولم يبلغه حديث أم ساة وعائشة ويحتمل انه كان يا امرهن بذلك على الاستحباب والاحتياط لا لايجاب قاله النووي

\*(باب استحباب نقض الشعر وغسل الحيض وتبضع أثر الدم فيه)\*

(عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها و كانت حائضا انقضى شعرك واغتسلي رواه ابن ماجه باسناد صحيح) الحديث هو عند السبعة الا الترمذي بلفظ انها قدمت مكة وهي حائض ولم يطف بالبيت الابن الصفا والمروة فشكت ذلك اليه صلى الله عليه وآله وسلم فقال انقضى رأسك وأمشطي وأهلي بالحج وليس فيه ذكر الغسل وقد ثبت عند ابن ماجه كذا كرم المصنف وهو دليل ان قال بالفرق بين الغسل

فيمسح الرجل أمة وهو لا يشعر أو هو كناية عن كثرة العقوق بان يعامل الولد أمة معاملة السيد أتمه في الاهانة بالسب والضرب والاستخدام فاطلق عليه وجه المجازا لذلك وعورض بانه لا وجه تخصيص ذلك بولد الأمة الآن يقال انه أقرب الى العقوق وعند البخاري في التفسير ربه ابتداء التأنيث على معنى التسمية ليشمل الذكر والانثى وقيل كراهة ان يقول ربه تعظيما للفظ الرب وعبر ناذا الدالة على الجزم لان الشرط تحقق الوقوع ولم يعبر بان لانه لا يصح ان يقال ان قامت القيامة كان كذا بل يرتكب قائلا محظورا لانه يشعر بالشك فيه (و) من اشراط الساعة (اذ انطاول رعاة الابل الهمم في البنيان) أى وقت تفاخر أهل البادية باطالة البنيان وتكاثرهم باستيلائهم على الامر وتعللهم البلاد بالقهر المقتضى لتبسطهم في الدنيا فهو عبارة عن ارتفاع الاسافل كالعبس والسفلة من الجمالين وغيرهم وما أحسن قول

الفاصل

إذا التحق الاسافل بالاغالي فقد طابت مصادمة المنايا وفيه اشارة الى اتساع دين الاسلام كما ان الاول فيه اتساع الاسلام واستيلاء أهله على بلاد الكفر وسبي ذرائعهم قال

البضاوى لان باوغ الامر الغاية منه وبالتراجع المؤذن بان القيامة ستقوم كما قيل



وعند التناهي يقصر المتطول واليه بالضم جمع الهم وهو الذي لاشية له (٢٤١) رجع بهم وهي رواية أبي ذر وغيره وروى

عن الاصمعي الضم والفتح وكذا ضبطه القاسبي بالفتح أيضا ولا وجه له لان اصغارا الضان والماءز وفي الميم الرفع نعمتا للرعاة أي السود أو المجهور لون الذين لا يعرفون والجربعة الدليل أي رعاة الابل الهم السود وقد عد في الحديث من الاشراف علامتين والجمع يقتضي ثلاثة فاما ان يكون على ان أقل الجمع اثنان أو انه اكتب في باثنين لمصول المقصود به ما في علم انراط الساعة وعلم وقتها داخل (في) جملة (خمس) من الغيب (لا يعلمهن الا الله ثم تلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ان الله عنده علم الساعة أي علم وقتها والسباق يرشد الى انه لا الاية كلها وصرح بذلك الاسماعيلى وكذا في رواية عمارة ولمسلم الى خبر وكذا في رواية أبي فروة وأما ما وقع في البخارى في التفسير من قوله الى الارحام فهو تقصير من بعض الرواة وتتمام الآية وينزل الغيث أي في ابائه المقدرة والمحلى المعين له ويعلم ما في الارحام أذ كرام اتقى تاما أم ناقصا وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا من خير أو شرور بما يعزم على شيء وينفعه خلافه وما تدرى نفس بأي أرض تموت أي كما لا تدرى في أي وقت تموت قال القرطبي لا مضمع لاحد في علم شيء من هذه الامور الخمسة لهذا الحديث في ادعي علم شيء منها غير مستند الى الرسول صلى

للجنة والحض والنفاس وهو أحمد بن حنبل والهادوية وأوجب بان الخبر وروى من دوبات الاحرام وغسل في تلك الحال للتنظيف لالاصلاق والتزاع في غسل الصلاة وعن عائشة ان امرأته من الانصار سأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من الحيض فامرها كيف تغتسل ثم قال خذى فرصة من مسك فتطهرى بها قالت كيف أنظهر بها قال سبحان الله تطهرى بها فاجتذبت الى فقالت تنجس بها أثر الدم رواه الجماعة الا الترمذى غير أن ابن ماجه وأبو داود قالوا فرصة مسكة الحديث أخرجه أيضا الشافعى وسميها مسك اسماء بنت شمس وقيل انه تصحيف والصواب اسماء بنت يزيد بن السكن ذكره الخطيب في المبهمات وقال المنذرى يحتمل أن تكون القصة تعددت وروى فرصة مسكة في الصحيحين أيضا في فرصة هي بكسر القاف واسكان الراء وبالصاد المهملة القطعة من كل شيء حكاه ثعلب وقال ابن سيده الفرصة من القطن أو الصوف مثلثة القاف والمسك هو الطيب المعروف وقال عياض رواية الأكثر بفتح الميم وهو الخلد رفيعه نظرا قوله في بعض الروايات فان لم يجد فطية باغيره كذا أجاب به الرافعى قال الحافظ وهو متعقب فارقه هذا لفظ الشافعى في الام ثم في رواية عبد الرزاق يعنى بالفرصة المسك أو الزبدية وليس في الحديث ذكر نفض الشعر وغاية ما فيه الدلالة على التنظيف والمبالغة في اذهاب أثر الدم قال النووي واختلف العلماء في الحكمة في استعمال المسك المختار الذي قاله الجماهير ان المقصود من استعمال المسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة

(باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضوء)\*

(عن سنينة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع ويتطهر بالماء رواه أحمد وابن ماجه ومسلم والترمذى وصححه) قوله بالصاع الصاع أربعة أمداد بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمدرطل وثلاث بالبغدادى فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاث برطل بغدادى قال النووي هذا هو الصواب المشهور وذكر جماعة من أصحابنا وجه البعض أصحابنا ان الصاع هنا ثمانية أرطال والمدرطلان انتهى والرطل البغدادى على ما قال الرازي وغيره مائة وثلاثون درهما وربع النووى انه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والحديث يدل على كراهة الاسراف في الماء للغسل والوضوء واستحباب الاقتصاد وقد أجمع العلماء على النهى عن الاسراف في الماء ولو كان على شاطئ النهر قال بعض أصحاب الشافعى انه حرام وقال بعضهم انه مكروه كراهة تنزيه (وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع الى خمسة أمداد ويتوضأ بالمدة متفق عليه وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بانه يكون رطلين ويغتسل بالصاع رواه أحمد وأبو داود) الحديث الثانى أخرجه الترمذى بنحوه وقال غريب وهو من طريقين يترين عن عبد الله بن عياض عن

الله عليه وآله وسلم كان كذا (٢٤٣) في دعواه وعن ابن مسعود قال أوتي نبيكم - سلم كل شيء سوى هذه

عبد الله بن جبر عن أنس وكاهم ثقات وقد ثبت في هذا الحديث إلى خمسة أمداذ في حديث عائشة إلا أني كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الماء يقال له الفرق ووقع في رواية ثلاثة أمداذ أو قريب من ذلك وفي رواية كان يغتسل من الماء واحد يقال له الفرق وفي أخرى فدعت بآنا قدر الأصاع فاغتسلت فيه وفي الأخرى كان يغتسل بخمس مكات ويتوضأ بمكول وفي أخرى يغسله الأصاع ويوضئه المد وفي أخرى يتوضأ بالمد ويغتسل بالأصاع قال الشافعي وغيره الجمع بين هذه الروايات إنما كانت اغتسالات في أحوال والفرق مائة في تقديره وأما المكول فهو بفتح الميم وضمة الكاف الأولى وتشديد هاء وجمعه مكات ومكات في قال النووي وأهل المراتب المكول هذا المد (وعن موسى الجهني قال أتى مجاهد بتمسح حزرته ثمانية أرطال فقال حدثني

عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل بمثل هذا رواه النسائي) الحديث إسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا أحمد بن عبيد قال حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن موسى الجهني فذكره وأحمد بن عبيد هو ابن حبان وهو من رجال الصحيح قال أبو داود وهو حجة ويحيى بن زكريا هو الإمام الكبير وحدثه في الصحيحين وغيرهما وموسى الجهني أخرجه له مسلم ووثقه أحمد وغيره وقد عرفت كيفية الجمع بين الروايات قوله حزرته أي قدرته قال الحافظ فتمسك بهم ذابعض الحنفية وجعل الفرق ثمانية أرطال والصحيح أن الفرق مقدار مائة مائتي والحز لا يعارض به التمسك ويدور أيضا لم يصرح مجاهد بأن الأنا المذكور صاع فيجعل على اختلاف الأوائ مع تقاريرها

(وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يجزى من الغسل الصاع ومن الوضوء المد رواه أحمد والترمذي) الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة وابن ماجه بنحوه وصححه ابن القطان وقوله يجزى الخ ظاهره أنه لا يجزى دون الصاع والمد وبعارضه مائة مائة (وعن عائشة قالت كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من

من الماء واحد من قدح يقال له الفرق متفق عليه والفرق ستة عشر رطلا بالعراقي) قوله الفرق قال ابن التيمي بتسكين الراء قال الحافظ وروى عنه بفتحها وجر زبعضهم الأمرين قال النووي الفتح أفصح وأشهر وزعم أبو الوليد الباجي أنه الصواب قال وأيسر كما قال بل هو الغتان قال الحافظ لأهل مستند الباجي ما حكاه الأزهري عن ثعلب وغيره الفرق بالفتح والمحدثون يسكنونه وكلام العرب بالفتح انتهى وقد حكى الاسكان أبو زيد وابن دريد وغيرهما وحكى ابن الأثير أن الفرق بالفتح ستة عشر رطلا وبالاسكان مائة وعشرون رطلا قال الحافظ وهو غريب وقد ثبت في صحيح مسلم عن سفيان ابن عيينة فقال هو ثلاثة أصع قال النووي وكذا قال الجماهير وقيل الفرق صاعان قال الحافظ لكن نقل أبو عبد الله الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع وعلى أن الفرق ستة

الخمس وعن ابن عمر - روهما أجمع وتضمن شروعه وأخرجهما أحمد وتضمن الجواب زيادة على السؤال للاهتمام بذلك إرشادا للأمة لما يترب على معرفة ذلك من المصلحة (ثم أدبر) الرجل السائل (فقال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ردوه) أي على فأنذروا برده (فلم يروا شيئا) لاعمته ولا أثره قال ابن بزيمة وأهل قول ردوه على إيقاظ الصحابة لينتظفوا إلى أنه ملك لا ينهم وفيه أن الملك يجوز أن يتمثل لغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيأمره ويتكلم بحضوره وهو يسمع وقد ثبت عن عمران ابن حصين أنه كان يسمع كلام الملائكة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذا) وأكرمة ان هذا (جبريل) عليه السلام (جاءه) علم الناس دينهم أي قواعده دينهم وهي جبريل وقعت حالا مقدرة لأنه لم يكن معهما وقت المجيء وأسند التلميح إليه وإن كان سائلا لأنه لما كان السبب فيه أسنده إليه وأنه كان من غرضه وللأسماء على أراد أن تعلموا اذ لم تسألوا وفي حديث أبي عمار والذي نفس محمد بيده ما جاني قط إلا وأنا أعرفه الآن تكون هذه المرة وفي رواية سليمان التيمي ما شبه على منذ أتاني قبل مرتي هذه وما عرفته حتى ولي قال ابن المنير فيه دلالة على أن السؤال الحسن يسمى علما وتعلما لأن جبريل لم يصدريه سوى السؤال ومع ذلك فقد سئل عنه مع

وقد اشتهر قولهم حسن السؤال نصف العلم وفي هذا الحديث بيان (٢٤٣) عظم الاخلاص والمراقبة وفيه ان في

سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حضور الصحابة انه يريد ان يريهم انه صلى الله عليه وآله وسلم ملئ من العلوم وان علمه ما خوذ من الوحي فتزيد رغبتهم ونشاطهم فيه وهو المعنى بقوله جاء يعلم الناس دينهم وان الملائكة تنزل بأى صورة شاء من صور بني آدم وأخرجه البخاري في التفسير وفي الزكاة مختصرا ومسلم في الايمان وابن ماجه في السنة بتمامه وفي الفتن ببعضه وأبو داود في السنة والنسائي في الايمان وكذا الترمذي وأحمد في مسندهما والبخاري بإسناده حسن وأبو عوانة في صحيحه وأخرجه مسلم أيضا عن عمر بن الخطاب ولم يخرج به البخاري لاختلاف فيه على بعض رواته وبالجملة فهو حديث جليل حتى قال القرطبي هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة لما تضمنه من جل علمها وقال الطبري اهذه الحكمة استفتح به البغوي كناية المصابيح ونرح السنة اقتداء بالقرآن في افتتاحه بالفتحة لانها تضمنت علوم القرآن اجمالا وقال عياض انه اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الايمان ابتداء وسالوا ما لا ومن أعمال الجوارح ومن اخلاص السرائر والتحفظ من آفات

عشر رطلا وله تيريد انشاق أهل اللغة

(باب من رأى التقدير بذلك استحبابا وان مادونه يجوز اذا أسبغ)

(عن عائشة انها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اناء واحد يسع ثلاثة امداد أو قريبا من ذلك رواه مسلم) القدر المجزئ من الغسل ما يحصل به نعمة من البدن على الوجه المعتبر وسواء كان صاعا أو أقل أو أكثر ما يبلغ في النقصان الى مقدار لا يسمى مستعملا به غسلا أو الى مقدار في الزيادة يدخل فاعله في حد الاسراف وهكذا الوضوء القدر المجزئ منه ما يحصل به غسل أعضاء الوضوء سواء كان مدا أو أقل أو أكثر ما يبلغ في الزيادة الى حد الاسراف أو النقصان الى حد لا يحصل به الواجب وقد أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به بعد وضوءه يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال أفي الوضوء اسراف قال نعم وان كنت على نهر جار وفي اسناده ابن الهيثم وروى ابن عثي من حديث ابن عباس مر فوعا كان يتوضأ بالله من وسوسة الوضوء قال ابن حجر واسناده واهي (وعن عباد بن تميم عن أم عمار بنت كعب بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فأتى بعاء في اناء قدر نأى المدر رواه أبو داود والنسائي) الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد بن بلنظ توضأ بوضوئناي مذهب حديث الباب أبو زرعة وأما حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بنصف مد فأخرجه الطبراني والبيهقي من حديث أبي امامة وفي اسناده الصلت بن دينار وهو متروك وحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بثلث مد قال الحافظ لم أجده (وعن عبيد بن عمير ان عائشة قالت اقدر ايتني أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا فاذا توضأ بوضوء مثل الصاع اودونه فندشع فيه جميعا فاقبض على رأسي بيدي ثلاث مرات وما أتقض لي شعر ا رواه النسائي) الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا سويد بن نصر قال أخبرنا عبد الله عن ابراهيم بن مهران عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير فذكره ورجاله ثقات وهو يدل على عدم وجوب الاعتسال بمقدار صاع من الماء لاشترائك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعائشة في صاع اودونه والاكتفاء بمجرد الافاضة على الرأس من دون نقض الشعر وقد ورد في أحاديث كثيرة وقد سبق بعضها وقد تقدم الكلام على عدم وجوب نقض الشعر على المرأة في غسل الجنابة وهذا الحديث من الأدلة الدالة على ذلك والتورق قد تقدم الكلام عليه

(باب الاستئذان عن الاعين له لغسل وجواز تجرده في الخلوة)

(عن يعلى بن أمية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يغتسل بالبراز فصد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله عز وجل يحب المسترقيين المسترقيون الذين يغتسلون بالبراز) الحديث رجال اسناده رجال الصحيح

الاعمال حتى ان علوم التبرية كاه اراجعة اليه ومتشعبة منه انتهى كذا في الفتح والقسطاني (عن النعمان بن بشير بن

سعد الانصاري الخزرجي وأمه عمة (٢٤٤) بنت ربيعة وهو أول مولود ولد لذي الأربعة الهجرة المقبولة سنة

خمس وسبعمائة في البخاري سنة  
أحاديث (رضي الله عنه قال)  
وقول أبي الحسن بن القاسبي  
والواقدي ويحيى بن معين عن  
أهل المدينة أنه لا يصح للنعمان  
سماع من النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم يرد قوله هنا (سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم) وفي رواية النبي وعنه  
 مسلم والاعماعيلي من طريق  
 زكريا وأهوى النعمان بأصبغيه  
 إلى أذنيه يقول سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 (يقول) وفيه دليل على صحة تحمل  
 الصبي المميز لأن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم مات وللنعمان  
 ثمان سنين (الحلال بين) أي ظاهر  
 بالنظر إلى ما دل عليه بلاشبهة  
 (والحرام بين) أي ظاهر بالنظر إلى  
 ما دل عليه بلاشبهة وعبرة الفتح  
 بين أي في غيبه ما ووصفه ما  
 بأدلتها الظاهرة (وبينهما) أمور  
 (مشبهات) بتشديد الموحدة  
 أي شئت بغيرها ما لم يتبين به  
 حكمها على التعمين وفي رواية  
 الاصيلي وابن عساكر مشبهات  
 بمئة فوقية مقفوحة وموحدة  
 مكسورة أي اكتسبت الشبهة  
 من وجهين متعارضين وفي  
 رواية الاصيلي مشبهات بوزن  
 مفعلات بتمام مقفوحة وعين  
 خفيفة مكسورة وهي رواية  
 ابن ماجه وهو لفظ ابن عون  
 ورواه الدارمي عن أبيه سيم

وقد أخرج البزار نحوه من حديث ابن عباس مطولا وقد ذكره الحافظ في الفتح  
 ولم يتكلم عليه وهو يدل على وجوب التستر حال الاعتدال وقد ذهب إلى ذلك ابن أبي  
 ليلى وذهب أكثر العلماء إلى أنه أفضل وتركه مكروه وليس بواجب واستدلوا على ذلك  
 بما سبأى وقد ذهب بعض الشافعية أيضا إلى تحريمه قال الحافظ والمشهور وعنه  
 مئة مقدمهم كغيرهم الكبراهة فقط قوله بالبزار المراد به هذا الفضاء والباء الظرفية قوله  
 متبرزين مهملة مقفوحة وتامة مشددة من فوق مكسورة وباء تحتيه ساكنة ثم راء مهملة  
 قال في النهاية فعمل جمع في فاعل ومن الأدلة الدالة على استحباب الاستتار حال الغسل  
 ما أخرجه النسائي من حديث أبي السمع قال كنت أخدم النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم فكان إذا أراد أن يغتسل قال واني فأوليه فتأني ناستره به أخرجه النسائي وما  
 أخرجه مسلم من حديث أم هانئ قالت ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام  
 الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة رضي الله عنها تستره بثوب ويدل على مشروعية عطاف  
 الاستتار ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث هز بن حكيم عن أبيه عن جده قال  
 قلت يا رسول الله عورتنا ما نأني منها وما ندر قال احفظ عورتك الا من زوجك أو  
 ما ملكت يمينك قلت يا رسول الله قال جل يكون خالفا قال الله أحق أن يستحي منه من  
 الناس (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بينا أيوب عليه السلام  
 يغتسل عريانا فخر عليه جراد من ذهب فجعل أيوب يحثي في ثوبه فنادى ربك ونعمالي  
 يا أيوب ألم أكن أغنيك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غني بي عن بر كذا رواه أحمد  
 والبخاري والنسائي قوله يحثي في رواية البخاري يحثي والخيمية هي الاخذه باليد قوله  
 لا غني بي بالقصر بلا توين قال الحافظ وروى بالتموين أيضا على أن لا غني لي بس قال  
 ابن بطال ووجه الدلالة من الحديث أن الله تعالى عابه على جمع الجراد ولم يعاقبه على  
 الاغتسال عريانا فدل على جوازه وقال أيضا ووجه الاستدلال بهذا الحديث وحديث  
 أبي هريرة الذي يأتى أنهم ما يعنى أيوب وموسى ممن أمر بالاعتدال به قال الحافظ وهذا  
 انما يأتى على رأى من يقول شرع من قبلنا شرع لنا والذي يظهر أن وجه الدلالة منه  
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قص القصصين ولم يعقب شيئا منهما فدل على موافقتهما  
 لشرعنا والافلو كان فيه ما شئ غريب موافق لبيته فيجمع بين الأحاديث بحمل الأحاديث  
 التي فيها الارشاد إلى التستر على الأفضل (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لم كانت بنو اسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى بعض وكان موسى عليه  
 السلام يغتسل وحده فقالوا والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه أدر قال فذهب  
 مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففر الخبز بثوبه قال فجاء موسى عليه السلام بأمره  
 يقول توبى جبرئيل جبرئيل حتى نظرت بنو اسرائيل إلى سواك موسى عليه السلام فقالوا  
 والله ما يمنع موسى بأس قال فأخذ ثوبه فطفق بالجحر ضرر داهية في عليه قوله كانت بنو اسرائيل

اي شيخ البخاري فيه بالفظ وبينهما متشابهات (لا يعلمها) أي لا يعلم حكمها (كثير من الناس) وجاءوا ضحا

في رواية الترمذي واقظه لا يدري كثير من الناس أمن الحلال أم من الحرام (١٤٥) ومفهوم قوله كثير أن معرفة حكمها

يمكن لكن لا يقلل من الناس  
وهم المجهلون والعلماء ما ينص  
أو قياس صحيح أو استصحاب أو  
غير ذلك فإذا تردد الشيء بين الحلال  
والحرمة ولم يكن نص ولا إجماع  
اجتهد فيه به المجهل وألحقه  
بأحد هما بالدليل الشرعي  
فالمشبهات على هذا في حق غيرهم  
وقد يقع لهم حيث لا يظهرون لهم  
ترجيح أحد الدليلين وهل يؤخذ  
في هذه المسئلة بالحل أو الحرمة  
أو يوقف وهو كالمخلاف في  
الاشياء قبل ورود الشرع  
والاصح عدم الحكم بشيء إلا أن  
التمسك بكيف عند أهل الحق  
لا يثبت إلا بالشرع وقيل الحل  
والإباحة وقيل المنع وقيل  
الوقف وقد يكون الدليل غير  
خال عن الاحتمال فالورع تركه  
لا سيما على القول بأن المصيب  
واحد وهو مشهور ومذهب مالك  
ومنه ثلث القول في مذهبه بجراعاة  
الخلاف أيضا وكذلك روى عن  
الامام الشافعي رحمه الله أنه كان  
يراعى الخلاف ونص عليه في  
مسائل وبه قال أصحابه حيث  
لا تفوت به سنة عندهم (فن  
انق) أي حذر (المشبهات)  
بالميم وتشديد الباء والاختلاف  
في لفظها نظير الذي قبلها لكن  
عند مسلم والاعمدة على المشبهات  
بالضم جمع شبهة (استبرأ) ولا ي  
ذرفق استبرأ بوزن استعمل  
من البراءة أي حصل البراءة

أي جماعتهم قوله يعقلون عارة ظاهره أن ذلك كان جائزا في شرعهم والامام أقروهم  
موسى على ذلك وكان هو عليه السلام يعقل وحده أخذ بالافضل قال الحافظ وأغرب  
ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له وتبعه على ذلك القرطبي فأطال في ذلك  
قوله آدره بالممد وفتح الدال المهملة وتخفيف الراء قال الجوهري الادرة نفخة في  
الخصبة قوله لجمع بالميم ثم الميم ثم الحاء المهملة أي جرى مسرعاً وفي رواية تفرج قوله ثوبى  
جراهما خاطبه لأنه أجراه مجرى من يعقل لكونه فريثوبه فانتقل من حكم الجساد إلى  
حكم الحيوان فناداه فلم يرد عليه ثوبه ضربه وقيل يحتمل أن يكون أراد يضربه اظهار  
المجزة بما يضره فيه ويحتمل أن يكون عن وحى قوله حتى نظرت ظاهره أنه سمى رأوا  
جسده وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة وأبدى ابن الجوزي احتمال  
أن يكون كان عليه منزلة لأنه يظهر ما تحته بعد البلال واستحسن ذلك ناقلا له عن  
بعض مشايخه قال الحافظ وفيه نظر والحديث قد تقدم الكلام على وجه دلالة في  
الذي قبله

#### \*(باب الدخول في الماء بغير إزار)\*

(عن علي بن زيد عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن موسى  
ابن عمران عليه السلام كان إذا أراد أن يدخل الماء يلق ثوبه حتى يوارى عورته في  
الماء رواه أحمد) الحديث قال في مجمع الزوائد رجاله موثقون إلا أن علي بن زيد يختلف  
في الاحتجاج به وهذا نوع من الستر المندوب اليه فهو مندوب تحت عموم الأدلة القاضية  
بشروع الستر قال المصنف رحمه الله تعالى وقد نص أحمد على كراهة دخول الماء بغير  
إزار وقال الصحيح هو بالازار أفضل لقول الحسن والحسين رضي الله عنهما وقد قيل لهما  
وقد دخل الماء وعليهما بريدان فقالا لا للماء مسكنا قال صحيح وان تجرد رجونا أن لا  
يكون انما واحتج بجرد موسى عليه السلام انتهى

#### \*(باب ما جاء في دخول الحمام)\*

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم  
الآخر من ذكروا أمي فلا تدخل الحمام إلا بهتروا ومن كانت تؤمن بالله واليوم الآخر  
من أناث أمي فلا تدخل الحمام رواه أحمد) الحديث في أسناده أبو خزيمة قال الذهبي  
لا يعرف وأجابه الحمام لم يتفق على صحة شيء منها قال المنذري وأحاديث الحمام كلها  
معولة وإنما يصح منها عن الصحابة ويشهد الحديث الباب حديث عمر بن الخطاب الذي  
سند كره المنذري في باب من دعى فرأى منكرا من كتاب الوليمة وقد أخرج النصل الأول  
من هذا الحديث الترمذي من حديث جابر وقال حسن غريب وفيه إسناده في أبي سليم  
وقد رواه أحمد أيضا من طريق ثمانية من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر  
وأخرج معناه أبو داود والترمذي من حديث عائشة قالت سمى رسول الله صلى الله عليه  
(لديه) من النقص (وعرضه) من الطعن فيه ولا ينبغي أن يروى لأصحابي لعرضه ودينه ودليل على أن من لم يتوق الشهادة

في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطن (٢٤٦) فيه وفي هذا الاشارة الى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة (ومن وقع

والله وسلم الرجال والنساء عن دخول الحمام ثم رخص للرجال أن يدخلوه في الماء رزلكه  
من حديث حماد بن سلمة عن عبد الله بن شدد عن أبي عذرة عنها وأبو عذرة مجهول قال  
الترمذي لا نعرفه الا من حديث حماد بن سلمة واسناده لا يمس بذلك القائم وأخرج أبو داود  
والترمذي من حديثها أنها قالت النبوة دخلن عليهن من نساء الشام لعلكن من  
الكورة التي يدخل نساؤها الحمام قلن نعم قالت أما اني سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم يقول ما من امرأت تتخلع ثيابها في غير بيت زوجها الا هتكت ما بيننا وبين الله  
من حجاب وهو من حديث شعبة عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن أبي المليح عنها  
وكاهم رجال الصحيح وروى عن جرير عن سالم عنها وكان سالم يدلّس ويرسل وقال  
الترمذي بعد ذكر الحديث حسن وفي رواية للنسائي عن جابر من كان يؤمن بالله واليوم  
الآخر فلا يدخل حليلته الحمام الا من عذر هكذا بلقظ الامن عذر في الجامع ولم يذكر هذا  
الاستثناء الترمذي ولم يوجد الحديث في النسائي ولعل ذلك في بعض النسخ قال  
العلامه محمد بن ابراهيم الوزير في بعض أجوبة والظاهر انه غلط ولم يذكر الشريف  
أبو الحسن في كتابه في الحمام ولم يذكر الاستثناء في حديث جابر ولا عزاء الى النسائي وقد  
رواه من حديث جابر بلقظ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بمز  
ورواه الشريف أبو الحسن في كتابه في الحمام من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أبي  
الزبير عن جابر وليس في شيء من الطرق ذكر العذر وحديث الباب يدل على جواز  
الدخول للذكر بشرط لبس الماء وتحرّم الدخول بدون مستبرر وعلى تحرّمه على  
النساء مطلقا واستثناء الدخول من عذرهن لم يثبت من طريق تصحيح الاحتجاج بها  
فالظاهر المنع مطلقا ويؤيد ذلك ما سلف من حديث عائشة الذي رويته لفساء الكورة  
وهو أصح ما في الباب الامر بوضه أو نفضاء كما سيأتي في الحديث الذي بعده هذا ان صح  
(وعن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انه استغنى لكم أرض

الحجم وسجدون فيها يوتى يقال لها الحمامات فلا يدخلنها الرجال الا بالازار وامنعوا  
النساء الامر بوضه أو نفضاء رواه أبو داود وابن ماجه الحديث في اسناده عبد الرحمن بن  
أنعم الأفرقي وقد تكلم عليه غير واحد وفي اسناده أيضا عبد الرحمن بن رافع التنوخي  
قاضى إفريقية وقد غمز به البخاري وابن أبي حاتم وهو يدل على تقييد الجواز للرجال  
لبس الازار وجوب المنع على الرجال للنساء الا لعذر المرض والنقص وهذا أعنى  
استثناء المربضة والنفساء أخص من استثناء العذر المذكور في حديث النسائي فيقتصر  
عليهما وقد عرفت ما فيه قال المصنف وفيه ان من حلف لا يدخل بيتا فدخل حيا  
حلت انتهى

\*(كتاب التيمم)\*

التيمم في اللغة القصد قال الأزهري التيمم في كلام العرب القصد يقال قيمت فلانا

في كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطن (٢٤٦) فيه وفي هذا الاشارة الى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة (ومن وقع  
في الشهات) التي أشبهت الحرام  
من وجهه والحلال من وجه آخر  
وجواب الشرط محذوف في  
جميع نسخ الصحيح وقد ثبت  
ذلك في رواية الدارمي عن أبي  
نعيم شيخ البخاري فيه وانظروا قال  
ومن وقع في الشهات وقع في  
السرّام قال في الفتح حاصل  
ما فسر به العلماء الشهات  
أربعة أشياء أحدها تعارض  
الدلالة ثمانية اختلاف العلماء  
وهي منتزعة من الاولى ثلثها  
ان المراد بها قسم المكروه لانه  
يجب فيه جانب الفعل والترك  
رابعا ان المراد بها المباح ونقل  
ابن المنير عن شيخه القباري عنه  
انه كان يقول المكروه عقبة  
بين العبد والحرام فمن استكثر  
من المكروه تطرق الى الحرام  
والمباح عقبة بينه وبين المكروه  
فمن استكثر منه تطرق الى  
المكروه وهو منتزع حسن قال  
والذي يظهر لي رجحان الوجه  
الاول ولا يعبد أن يكون كل  
من الاوجه مرادا ويختلف  
ذلك باختلاف الناس فالعالم  
الظن لا يخفى عليه تمييز الحكمة  
فلا يقع له ذلك الا في الاستكثار  
من المباح أو المكروه ودونه  
تقع له الشبهة في جميع ما ذكر  
بجسب اختلاف الاحوال  
ولا يخفى ان المستكثر من  
المكروه تصير فيه جرامة على  
ارتكاب المنهي في الجملة أو يحمله  
اعتباره ارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم اذا كان من جنسه أو يكون ذلك



اسم فيه وهو ان من تعاطى ما منى عنه يغير مظل القاب الققدان نور الورع (٢٤٧) نية في الحرام ولو لم يختار الوقوع فيه

(كراع) أى مثله مثل راع وفي

رواية كراعى بالياء (يرعى) جملة

مستأنفة وردت على سبيل

التمثيل للتنبية بالشاهد على

الغائب ويحتمل أن تكون من

موضوعة لاشروطية فتكون

مقتبسة أو الخ بر كراع وحينئذ

لا حذف والتقدير الذى وقع في

الشبهات كراع يرعى مواشيه

(حول الحمى) بكسر الحاء وفتح الميم

الحمى من اطلاق المصدر على اسم

المفعول والمراد موضع الكلال

الذى منع منه الغير وتوعد على

من رعى فيه (يوشك) بكسر

المججمة أى يقرب (أن يواقع)

أى يقع فيه وعند ابن حبان

اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة

من الحلال من فعل ذلك استبرأ

لعرضه ودينه ومن أرتع فيه

كان كالمترع الى جنب الحمى

يوشك أن يقع فيه من أكثر من

الطيمات مثلاً فانه يحتاج الى

كثرة الاكتساب الموقوع في أخذ

ملا يسنخ فيقع في الحرام فيأثم

وان لم يتعمد له قصيره أو يفضى

الى بطن النفس وأقل ما فيه

الاشتغال عن مواقف العبودية

وأعلى الورع ترك الحلال مخافة

سرام كترك ابن آدم اجرة

اشكه في وفاء عمله وطوى عن

جوع شديد وفي القسطلاني بالله

مالم تعلم حله بقيد التركة

صلى الله عليه وآله وسلم عمرة

خشية العدة كفى البخارى

وتأمنه ويمته وأمته أى قصده وفي الشرع القصدي الصعيد لمسح الوجه واليدين  
بنعمة استباحة الصلاة ونحوها قاله في الفتح واءلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة  
والاجماع وهى خصيصه خصص الله تعالى بها هذه الامة قال في الفتح واختلف هل التيمم  
عزيمة أو رخصة وفصل بعضهم فقال هو اعدام الماء عزيمة ولا عذر وخصة

\*(باب تيمم الجنب للصلاة اذا لم يجد ماء)\*

(عن عمران بن حصين قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فعلى بالناس  
فاذا هو برجل معتزل فقال ما منعك أن تصلى قال أصابتنى جنابة ولا ماء قال عليه  
بالصعيد فانه يكفيك متفق عليه) قوله فاذا هو برجل وقع في شرح العمدة للشيخ سراج  
الدين بن الملقن ان هذا الرجل هو خالد بن رافع بن مالك الانصاري أخو رفاعه شهيد  
بدر قال ابن الكلبي وقتل يومئذ وقال غيره له رواية وهـ ذابدل على انه عاش بعد النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ أماً على قول الكلبي فيستحيل أن يكون هو صاحب  
هذه القصة اتقدم وقعة بدر على هذه القصة بعدة طويلة بالاخلاف وأماً على قول غيره  
فبحتمل أن يكون هو لكن لا يلزم من كون له رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي  
آخر وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال انه قتل بيد ر قوله أصابتنى جنابة ولا ماء  
بفتح الهمزة أى معى أى موجود وهو أبلغ في إقامة عذره لما فيه من عموم النفي كأنه  
نفي وجود الماء بالكلمة قوله عليك بالصعيد الام لا عهد المذكر في الآية الكريمة  
ودل قوله يكفيك على أن التيمم في مثل هذه الحال لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون  
المراد بقوله يكفيك أى الاداء فلا يدل على ترك القضاء والاول أظهر والحديث يدل على  
مشروعية التيمم للصلاة عند عدم الماء من غير فرق بين الجنبة وغيره وقد أجمع على ذلك  
العلماء ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولان السلف الاما جاء عن عمر بن الخطاب  
وعبد الله بن مسعود وحكى مثله عن ابراهيم النخعي من عدم جواز الجنب وقيل ان عمر  
وعبد الله رجعا عن ذلك وقد جاءت بجواز الجنب الاحاديث الصحيحة واذا صلى الجنب  
بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال بالاجماع العلماء الا ما يحكى عن أبي سلمة بن  
عبد الرحمن الامام الثابتي انه قال لا يلزمه وهو مذهب متروك بالاجماع من بعده ومن  
قبله وبالا حاديث الصحيحة المسموعة في أمره صلى الله عليه وآله وسلم الجنب بغسل بدنه  
اذا وجد الماء

\*(باب تيمم الجنب للجرح)\*

(عن جابر قال خر جثا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشد في رأسه ثم احتمل فقال أصحابه  
هل يجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغسل  
فبات فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك فقال قتلوه قتلهم الله

الاروع أسير على الصراط يوم القيامة قالت أخت بشير الحنظلي لا يجد بن جنبل ان اغزل على سوط وحذا فيمر بنا مشاعل

التي اهرية ويتبع السماع علينا فجز (٢٤٨) لذا الغزل في شمعها فقال من أنت غافلك الله طالت أخت بشر الحافي

الاسالوا اذ لم يعاروا فاقاموا لنا الى السؤال انما كان يكفيه ان يتيم ويعصر أو يعصب  
على جرحه ثم يمسح عليه ويغسل سائر جسده رواه أبو داود والدارقطني الحديث  
رواه أيضا ابن ماجه وصححه ابن السكن وقد تقدم الزبير بن خريق وابس بالقوى طاه  
الدارقطني وخالفه الاوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب قال الحافظ  
رواه أبو داود أيضا من حديث الاوزاعي قال بلغني عن عطاء عن ابن عباس ورواه  
الحاكم عن بشر بن بك عن الاوزاعي حديث عطاء عن ابن عباس وقال الدارقطني  
اختلف فيه على الاوزاعي والصواب ان الاوزاعي أرسل آخره عن عطاء وقال أبو  
زرعة وأبو حاتم لم يسمعه الاوزاعي من عطاء انما سمعه من اسمعيل بن مسلم عن عطاء  
ونقل ابن السكك عن ابن أبي داود ان حديث الزبير بن خريق أصح من حديث  
الاوزاعي وقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث الوليد بن عبيد بن أبي  
رباح عن عمه عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعا والوليد بن عبيد عن الدارقطني  
وقواه من صحيح حديثه قوله التي بكسر العين هو النصير في الكلام قيل هو ضد البيان  
والحديث يدل على جواز العدول الى التيمم لحاجة الضرر وقد ذهب الى ذلك المعتز  
ومالك وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوليهم وذهب أحمد بن حنبل والشافعي في أحد  
قوليهم الى عدم جواز التيمم لحاجة الضرر وقالوا لانه واجد والحديث وقوله تعالى وان  
كنتم مرضى الاية يردان عليه ما يدل الحديث أيضا على وجوب المسح على الجبار  
ومثله حديث علي عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسح على  
الجبار وقد اتفق الحفاظ على ضعفه وقد ذهب الى وجوب المسح على الجبار أبو داود  
بالله والهادي في أحد قوليهم وروى عن أبي حنيفة والفقهاء السبعة عن بعدهم به  
قال الشافعي لكن بشرط أن توضع على طهر وأن لا يكون تحتها من الصبيح الاما لا بد  
منه والمسح المذكور عندهم يكون بالماء لا بالتراب وذهب أبو العباس وأبو طالب وهو  
أحد قول الهادي وروى عن أبي حنيفة انه لا يمسح ولا يحل بل يسقط كعبادة فذكرت  
ولان الجبيرة كعضو آخر وآية الوضوء لم تتناول ذلك واعتذر واهن حديث جابر وعلى  
بالمقال الذي فيه ما وقد تعاضدت طرق حديث جابر فصلى للاحتجاج به على المطلب  
وقوى بحديث علي واكن حديث جابر قد دل على الجمع بين الغسل والمسح والتيمم

\*(باب الجنب يتيمم لخوف البرد)\*

(عن عمرو بن العاص انه لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال احتملت في ليلة باردة  
شديدة البرد فاشتقت ان اغتسلت ان أهلك فتميمت ثم صليت بأصحابي صلاة الصبح  
فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم نذكر ذلك فقال يا عمر ما صليت  
بأصحابك وأنت جنب فقلت ذكرت قول الله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم  
رحيما فتميمت ثم صليت فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا رواه

فبكى وقال من ينهكم  
يخرج الورع الصادق لا تغزلي  
في شمعها امكث ما لك من دينار  
بالبحر اربعين سنة لم يأكل من  
ثمرها حتى مات اقامت السبعة  
بديعة الابدية من أهل عصرنا  
هذا جملة أكثر من ثلاثين سنة  
لم تأكل من اللعوم والثمار  
وغيرها الجلوبة من بيجلة لما قبل  
انهم لا يورثون البنات وامتنع  
أبوهما نور الدين من تناول عمر  
المدينة ما ذكر انهم لا يزكون  
من ترخص ندم ومن فواضل  
الفضائل حرم وادعى بعضهم ان  
التمثيل من كلام الشاعبي وانه  
مدرج في الحديث كالحاكم أبو  
عمرو والداني وتردد ابن عون في  
رفعه لا يستلزم كونه مدرجا لان  
الاثبات قد دبرجوا باذنه  
ورفعه فلا يقدح ذلك بعضهم  
فيه وكذلك سقوط المثل من  
رواية بعض الرواة كافي فروة  
عن الشعبي لا يقدح فيمن أثبتته  
لانهم حفاظ واعل هذا هو السر  
في حذف البخاري قوله وقع في  
الحرام يصير ما قبل المثل  
مرتبطا به فيسلم من دعوى  
الادراج وما يقوى عدم  
الادراج رواية ابن حبان الماضية  
(الا) بفتح الهمزة وتخفيف  
اللام أي ان الامر كما تقدم وان  
لكل ملك بكسر اللام من ملوك  
العرب (حبي) مكانا مخصوصا  
محظرا لرعي مواشيه وتوعد من

رعى فيه بغير اذنه بالعقوبة الشديدة وسقط قوله الاوان في رواية الاصيل (الا ان حبي الله) تعالى وفي أحمد

رواية زيادة في أرضه (بحارمه) أي المعاصي التي حرمها كلوا والسرقه (٢٤٩) فهو من باب التمثيل والنشبيه بالشاهد

عن الغائب فتشبهه المكلف  
بالراعي والنفس البهيمة بالانعام  
والمشبهات بما حول الحي  
والحارم بالحي وتناول المشبهات  
بالرفع حول الحي ووجه التشبيه  
حصول العقاب بعدم الاحتراز  
عن ذلك كما ان الراعي اذا جره  
رعيه حول الحي الى وقوعه في  
الحي استحق العقاب بسبب ذلك  
فكذلك من أكثر من الشبهات  
وتعرض لمقدماته او وقع في الحرام  
فاستحق العقاب بسبب ذلك  
(الا) ان الامر كما ذكر (وان في  
الجسد مضغة) أي قطعة من  
اللحم سميت بذلك لانها تغضغ في  
الدم لصغرها وفي الفتح وعبرهم اهلنا  
عن مقدار القلب في الرؤية وثبتت  
الواو بعد الألف من قوله ألو ان  
لكل ملأ حي ألو ان في الجسد  
مضغة وسقطت من ألو ان حي  
الله بعد المناسبة بين حي الملوأ  
وحى الله تعالى الذي هو الملوأ  
الحق لأملاك حقيقة الاله وثبتت  
في رواية غير أبي ذر نظرا الى  
وجوب التناسب بين الجملتين  
من حيث ذكر الحي فيهما (اذا  
صلحت) بفتح الهمزة وقد تضم (صلح  
الجسد كله) وسقط لفظ كله عند  
ابن عساكر (واذا فسدت) أي  
المضغة أيضا (فسد الجسد كله)  
والتعبير بأذا التحق الوقوع  
غالب وقد تأتي بمعنى ان كما هنا  
(الإلهي القلب) انما كان  
كذلك لانه أمير البدن وبصلاح  
الأمير تصلح الرعية وبفساد نفسه يفسد ما في الانسان

أحمد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه البخاري ثم لما رواه ابن حبان والحاكم  
واختلف فيه على عبد الرحمن بن جبير فقيل عنه عن أبي قيس عن عمرو وقيل عنه عن  
عمرو وبلا واسطة لكن الرواية التي فيها أبو قيس ليس فيها إلا أنه غسل مغابته فقط وقال  
أبو داود وروى هذه النسبة الاوزاعي عن حسان بن عطية وفيه قديم ورجح الحاكم إحدى  
الروايتين وقال البيهقي يحتمل ان يكون فعل ما في الروايتين جميعا فيكون قد غسل  
ما أكنه وتيمم للباقي وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث أبي أمامة عند  
الطبراني قوله ذات السلاسل هي موضع وراوادي القري وكانت هذه الغزوة  
في جمادى الاولى سنة ثمان من الهجرة قوله فاشهقت أي خنت وحذرت قوله  
فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا فيه دليلان على جواز التيمم  
عند شدة البرد وخفاة الهلاك الاول التبريم والاستبشار والثاني عدم الإنكار لان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على باطل والتبريم والاستبشار أقوى دلالة من  
السكوت على الجواز فان الاستبشار دلالة على الجواز بطريق الاولى وقد استدل  
بهذا الحديث الثوري ومالك وأبو حنيفة وابن المنذر على ان من تيمم لشدة البرد وصلى  
لا يجب عليه الاعادة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر به بالاعادة ولو كانت واجبة  
لامرهم به ولانه أتى بما أمر به وقد رعا فيه فاشبهه سائر من يصلي بالتيمم قال ابن رسلان  
لا تيمم لشدة البرد من أمكنه ان يسخن الماء أو يستعمله على وجهه يأمن الضرر  
مثل أن يغسل عضو أو يستتره وكلما غسل عضو استرد ودفعه من البرد لزمه ذلك وان لم  
يفسد تيمم وصلى في قول ألو ان العلماء قالوا الحسن وعطاء يغتسل وان مات ولم  
يجده إلا عذرا ومقتضى قول ابن مسعود ولو رخصنا لهم لا وشك اذا برء عليهم الماء ان  
يتيمموا انه لا يتيمم لشدة البرد قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث ما لفظه  
فيه من العلم اثبات التيمم لخوف البرد وسقوط الفرض به وصحة اقتداء المتوضئ  
بالتيمم وان التيمم لا يرفع الحدث وان التمسك بالعمومات صحة صحة انتهت وقوله وان  
التيمم لا يرفع الحدث لعله مستفاد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم صليت بأصحابك  
وأنت جنب

باب الرخصة في الجماع لعدم الماء \*

عن أبي ذر قال اجتويت المدينة فأمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابل فكنت  
فيها فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هلاك أبو ذر قال ما حالك قال كنت أتعرض  
لجنباء وليس قربي ما فقال ان الصبي طهر وان لم يجد الماء عشر سنين رواه أحمد  
وأبو داود والترمذي وهذا لفظه الحديث أخرجه النسائي وابن ماجه أيضا وقد اختلف  
فيه على أبي قلابة الذي رواه عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر ورواه ابن حبان والحاكم  
والدارقطني وصححه أبو حاتم وعمر بن بجدان قد وثقه الجليل قال الحافظ وعقل ابن

قلبه فانه العالم بالله تعالى والجوارح (٢٥٠) خدم له وفي الفتح فتح القلب لتقلبه في الامور واولانه شامس مالى السنين

القطان فقال انه مجهول وفي الباب عن أبي هريرة عند البزار والطبراني قال الدارقطني في العمال وارساله اصح قوله اجتويت المدينة بالجيم أى استوتختها ولم توافق طبعي وهو انعمت من الجوى وهو الرض والحديث يدل على جواز التيمم للجنب وقد تقدم الكلام عليه أول الباب ويدل على ان الصلوة عند طهور ويجوز ان ينعمل ما ينعمله المتطهر بالماء من صلاة وقراءة ودخول مسجد ومسحف وجعاع وغير ذلك وان الاكتفاء بالتيمم ليس بمقدور بوقت محدود بل يجوز ان تطاول العهد بالماء وذكر العشر سنين لا يدل على عدم جواز الاكتفاء بالماء بعدها لان ذكره لم يرد به التقييد بل الالفة لان الغالب عدم فقد ان الماء وكثرة وجدانه اشادة الحاجة اليه فقدم وجدانه انما يكون يوما أو بعض يوم

\*(باب اشتراط دخول الوقت للتيمم)\*

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعلت لي الارض مسجدا وطهورا ايما أدركتني الصلاة فمسحت وصليت وعن أبي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت الارض كلها الى ولايتي مسجد وطهورا ايما أدركت رجلا من امتي الصلاة فعنده مسجد وعنده طهورا رواها أحمد) الحديث الاول أصله في الصحيحين والحديث الثاني اسناده في مسند أحمد هكذا حدثنا محمد بن أبي عدي عن سليمان بن يعقوب التيمي عن سيار عن أبي امامة وذكره ابن عثارة في مناقب الاسما را الاموي وهو صدوق وفي الباب عن علي بن عبد البر عن أبي هريرة عن مسلم والترمذي وعن جابر عن الشيوخ والنسائي وعن ابن عباس عن أحمد وعن حذيفة عن مسلم والنسائي وعن أنس أشار اليه الترمذي ورواه الشراح في مسنده باسناد قال العراقي صحيح ورواه الخطابي في معالم السنن وسأني في الصلاة وعن أبي امامة عن أحمد والترمذي في كتاب السير وقال حسن صحيح ولكنه لم يذكر فيه المقتصد وعن أبي ذر عن أبي داود وعن أبي موسى عن أحمد والطبراني باسناد جيد وعن ابن عمر عن البزار والطبراني وفي اسناده ابراهيم بن اسمعيل بن يحيى بن سارة بن كهيل وهو ضعيف وعن السائب بن يزيد عن الطبراني وعن أبي سعيد عن الطبراني ايضا قوله جعلت لي الارض مسجدا أى موضع سجود لا يختص بالسجود منها موضع دون غيره ويمكن ان يكون مجازا عن المكان المبني للصلاة قال الحافظ وهو من مجاز التشبيه لانه لما جازت الصلاة في جميعها كانت كالمسجد في ذلك قال الداودي وابن القيم والمواد ان الارض جعلت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مسجد وطهورا ووجعت لغيره مسجد ولم تجعل له طهورا لان عيسى كان يسبح في الارض ويصلي حيث ادركته الصلاة وقبل انما ابيع لهم موضع يقفون طهارته بخلاف هذه الامة فانه ابيع لهم التطهر والصلاة الا فيما يقفون انما ابيع والظاهر ما قاله الخطابي وهو ان من قبله انما ابيع لهم الصلاة في اما كن مخصوصة

قلبه فانه العالم بالله تعالى والجوارح (٢٥٠) خدم له وفي الفتح فتح القلب لتقلبه في الامور واولانه شامس مالى السنين  
وشامس كل شئ قلبيه اولانه  
وضع في الجسد متلوبا في هذا  
الحديث الحديث على اصلاح  
القلب وان لطيب الكسب  
اثر فيه والمراد به المعنى المتعاق  
به من الفهم والمعرفة وهي  
قلبا امرعة تقابله بالخواطر  
ومنه قول الشاعر شعر  
ما سمى القلب الامن تقلبه  
فاحذر على القلب من قلب  
وتحويل

وهو محل العقل خلافا للحنفية  
ويكنى في الدلالة قول الله  
تعالى فمكون اهم قلوب  
يعقون بها وهو قول الجمهور  
من المتكلمين وقال أبو حنيفة  
رحمه الله في الدماغ وسكنى الاول  
عن الفلاسفة والثاني عن  
الاطباء احتجاجا بانه اذا فسد  
الدماغ فسد العقل ورد بان  
الدماغ آلة عندهم وفساد  
الآلة لا يقتضي فساد  
أجمع العلماء على عظم وقع  
هذا الحديث وانه أحد  
الاحاديث الاربعة التي عليها مدار  
الاسلام المنظومة في قوله شعر  
عمدة الدين عندنا كلمات

مسندات من قول خير البرية  
اتق الشبه وازهدن ودع ما  
ليس بعينك واعلم بنبيه  
وأشار ابن العربي الى انه يمكن أن  
يستترع من هذا الحديث وحده  
جميع الاحكام قال القرطبي لانه  
اشتمل على التفصيل بين الحلال

لمن الرباعيات ورجال الكاهن كوفيون وفيه الحديث والعمنة (٢٥١) والسماع وأخرجه البخاري أيضا في البيوع  
 وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ففيه وابن ماجه في الفتن ولشيخنا العلامة القدوة محمد بن علي الشوكاني رحمه الله كلام مبسوط على هذا الحديث في فتاواه المسماة بالفتح الرائي وذكرته أنا في كتابي دليل الطالب على أرجح المطالب بالفارسية وهو جدير بان يكتب بهاء الذهب فليراجع ولا يسع هذا المقام ذكره (عن ابن عباس رضي الله عنهما ما قال ان وفد عبد القيس) هو ابن أفضى ابن دهمي أبو قبيلة كانوا ينزلون البحرين وكانوا أربعة عشر رجلا بالاشج ويريونهم اربعون فيجتمعون ان يكون لهم وفادتان أو ان الاشرا في اربعة عشر والباقي تسع (لما أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عام الفتح وكان سبب مجيئهم اسلام منقذين حبان وتعلمه الفاشحة وسورة اقرأوا كتابه صلى الله عليه وآله وسلم لجاعة عبد القيس كتابا فلما رحل الى قومه كتبه أياما وكان يصلي فقالت زوجته لايها المنذر بن عاذ وهو الاشج اني انكرت فعل بعلي منذ قدم من يثرب انه يغسل اطرافه ثم يستقبل الجهة يعني الكعبة فيحني ظهره مرة ويقبض أخرى فاجتمعا ففجأنا ذلك فوقع الاسلام في قلبه وقرأ عليهم الكتاب وأسأوا وأجمعوا المسير الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدموا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من القوم أو) قال (من الوفد) شئ شعبة أو

كاليسع والصوامع قال الحافظ في الفتح ويؤيده رواية عمرو بن شعيب باللفظ وكان من قبلي أنما يصححون في كتابهم وهذا نص في موضع النزاع فثبتت الخصومة ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن عباس وفيه ولم يكن احد من الانبياء يصلي حتى يبالغ بحرا به قوله وطهورا بفتح الطاء مطهورة وفيه دليل على ان التراب يرفع الحدث كالماء لا شترأ كهما في الطهورية قال الحافظ وفيه نظروا على ان التيمم جائز بجميع اجزاء الارض لعدم لفظ الارض بلجميعها وقد أكد بقوله كلها كافي الرواية الثانية واستدل القائل بتخصيص التراب بما عند مسلم من حديث حذيفة مرفوعا باللفظ وجعلت تربته الطاهرة راء هذا الخاص فينبغي ان يجعل عليه العام وأجيب بان تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره فلا يتم الاستدلال وردائه في الحديث المذكور بللفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب لي طهورا أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن وأجيب ايضا عن ذلك الاستدلال بان تعليق الحكم بالتربة مفهوم لقب ومفهوم اللقب ضعيف عند أبواب الاصول ولم يقل به الا الدقاق فلا يتم ضم التخصيص المنطوق ورد بان الحديث سبق لاظهار التشريف فلو كان جائزا بغير التراب لما اقتصر عليه وأنت خبير بانه لم يقتصر على التراب الا في هذه الرواية نعم الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيدي في جعلها مسجدا دون الآخر كما سيأتي في حديث مسلم يدل على الافتراق في الحكم واحسن من هذا أن قوله تعالى في آية المائدة منه يدل على ان المراد التراب وذلك لان كلمة من للتبعيض كما قال في الكشف انه لا يفهم احد من العرب من قول القائل مسحت برأسه من الدهن والتراب الا معنى التبعيض انتهى فان قلت سلما التبعيض فما الدليل على ان ذلك البعض هو التراب قلت التخصيص عليه في الحديث المذكور ومن الأدلة على ان المراد خصوص التراب ما ورد في القرآن والسنة من ذكر الصعيد والاهر بالتيمم منه وهو التراب لكنه قال في القساموس والصعيد التراب أو وجه الارض وفي المصباح الصعيد وجه الارض ترابا كان أو غيره قال الزجاج لأعلم اختلاف بين اهل اللغة في ذلك قال الازهرى ومذهب اكثر العلماء ان الصعيد في قوله تعالى صعيدا طيبا هو التراب وفي كتاب فقه اللغة للثعالبي الصعيد تراب وجه الارض ولم يذكر غيره وفي المصباح أيضا ويقال الصعيد في كلام العرب بطريق على وجوه على التراب الذي على وجه الارض وعلى وجه الارض وعلى الطريق ويؤيد حمل الصعيد على العموم تيممه صلى الله عليه وآله وسلم من الخائط فلا يتم الاستدلال وقد ذهب الى تخصيص التيمم بالتراب العترة والشافعي وأحمد وداود وذهب مالك وأبو حنيفة وعطاء والاوزاعي والثوري الى انه يجزئ بالارض وما عليها وسيعقد المصنف لذلك بابا قوله أيضا أدركتني الصلاة في الرواية الثانية فأنشأ أدركت رجالا من أمي الصلاة وفي الصحيحين فأما رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل وقد استدلل به على

أبو جرة (قالوا) نحن (ربيعية) أي ابن نزار (٢٥٢) بن معد بن عدنان وإنما قالوا ربيعة لأن عبد القيس من أولاده وعبد بن

عوم التيمم بأجزاء الأرض لأن قوله فانيما أدركت رجلا وأيمارجل ربيعة عموم  
فدخل تحتها من لم يجد ترابا ووجد غيره من أجزاء الأرض قال ابن دقيق العيد ومن  
خصص التيمم بالتراب يحتاج إلى أن يقيم دليله لا يخص به هذا العموم أو يقول بل  
الحديث على أنه يصلى وأنا أقول بذلك فيصلى على الخالة ويرد عليه حديث الباب  
فانه باطل فغندره مسجد وعنده طهوره وقد استدل المصنف بالحديث على اشتراط  
دخول الوقت للتيمم اتقيمه بالأمر بالتيمم بأجزاء الأرض لا بد من كونه لا بعد  
دخول الوقت قطعا وقد ذهب إلى ذلك الاشتراط العترة والشافعي ومالك وأحمد بن حنبل  
وداود واستدلوا بقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا أقدامكم قبله والوضوء مخصص  
الاجماع والسنة وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجزى قبل الوقت كالوضوء وهذا  
هو الظاهر ولم يرد ما يدل على عدم الأجزاء والمراد بقوله إذا قمتم إذا أردتم القيام وإرادة  
القيام تكون في الوقت وتكون قبله فلم يدل على اشتراط الوقت حتى يقال خصص  
الوضوء والاجماع

\*(باب من وجد ما يكفي بعض طهارته بنية محله)\*

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا امرتكم بأمر فأتوا  
منه ما استطعتم متفق عليه) هذا الحديث أصل من الأصول العظيمة وقاعدة من قواعد  
الدين النافعة وقد شهد له صريح القرآن قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم فذلك  
الاستدلال بالحديث على العفو عن كل ما خرج عن الطائفة وعلى وجوب الاتيان بما دخل  
تحت الاستطاعة من الأمور به وأنه ليس مجرد خروج بعضه عن الاستطاعة موجب للعفو  
عن جميعه وقد استدل به المصنف على وجوب استعمال الماء الذي يكفي لبعض الطهارة  
وهو كذلك وقد خالف في ذلك زيد بن علي والناصر والحنفية فقالوا يسقط استعمال  
الماء لأن عدم بعض المبدل يوجب الانتقال إلى البدل

\*(باب تعين التراب للتيمم دون بقية الجمادات)\*

(عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطيت ما لم يعط  
أحد من الأنبياء نصرت بالرعب وأعطيته مقاييم الأرض وسهيت أجزاها وجعل لي التراب  
طهورا وجعلت أمي خيرا للأمم رواه أحمد) الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل وأبنا  
في حديث جابر المتفق عليه شخص النصر بالرعب وجعل الأرض مسجدا وظهر  
وتحليل الغنائم وإعطاء الشفاعة وعموم البعثة وزاد أبو هريرة في حديثه الثابت عند  
مسلم خصلتين وهما أعطيت جوامع الحكم وختمت النبيون فيحصل منه ومن حديث  
جابر سبع خصال ولمسلم من حديث جديفة فضلا على الناس بثلاث جعلت صفوفنا  
كصفوف الملائكة وذكره له الأرض قال وذكر خصلته أخرى وهذه الخصلة المهمة  
بيننا وبين خزيمته والناسي وهي أعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كثر

البعض بالكل لأنهم بعض ربيعة  
ويدل عليه ما عند المصنف في  
الصلاة فقالوا هذا الحي من  
ربيعة (قال) صلى الله عليه  
وآله وسلم (مرحبا بالقوم  
أو) قال (بالوفد) وأول من قال  
مرحبا سيف بن ذي يزن كما قاله  
العسكري وانتصابه على  
المصدرية بفعل مضم - رأى  
صادقوا رحبا بالضم أي سعة  
حال كونهم (غير خزايا) جمع  
خزيان على القياس أي غير آذلاء  
أو غير مستكين أقدمهم  
مبادرين دون حرب بلو جب  
استحياءكم (ولانداحي) جمع  
نادم على غير قياس وإنما جمع  
كذلك اتباعا لخزايا للمشكاة  
والتحسين وذكر القرائن  
أن ندما لغة في نادم فجمعه  
الذكور على هذا قياس وفيه  
دليل على استحباب تأنيس  
القادم وقد تذكر ذلك من النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ففي  
الحديث مرحبا بأم هانئ وفي  
قصة عكرمة بن أبي جهل  
مرحبا بالراكب المهاجر وفي قصة  
فاطمة مرحبا بالفتى وكلها صحيحة  
وفي حديث عاصم بن بشير الحارثي  
عن أبيه عند النساء أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال له لما دخل  
فسلم عليه مرحبا وعليك السلام  
(فقالوا) وللاصلي قالوا (يا رسول  
الله) فيه دليل على أنهم كانوا  
حين المقالة مسلمين وكذا

في قولهم لا أتى كفار مضروفي قولهم الله ورسوله أعلم (بالاستطاعة أن تأتيك) أي عن الاتيان إليك تحت



(الافى الشهر الحرام) حرمة القتال فيه عندهم والمراد (٢٥٢) الجنس فيشمل الاربعة الحرم والعهد والمراد

شهر رجب كما صرح به في رواية  
البيهقي ولا يصح في رواية  
شهر الحرام وهو من اضافة  
الصفة الى الموصوف كصلاة  
الاولى والبصريون يعنونها  
ويقولون ذلك على حذف مضاف  
أى صلاة الساعة الاولى وشهر  
الوقت الحرام وقول الحافظ  
هذا من اضافة الشئ الى نفسه  
كسجد الجامع تعقبه العيني  
بان اضافة الشئ الى نفسه  
لا تجوز والظاهر انهم كانوا  
يخصونه بمزيد التعظيم مع  
تحريره في القتال في الاشهر  
الثلاثة الاخرى (و) الحال  
(بيننا وبينك هذا الحى من  
كفار مضير) مخفوض  
بالمضاف بالفتحة العلمية  
والثانيث وهذا مع قولهم  
يا رسول الله يدل على تقدم  
اسلامهم على قبائل مضير الذين  
كانوا بينهم وبين المدينة وكانت  
مساكنهم بالبحرين وما والاها  
من اطراف العراق وعن ابن  
عباس عنده المصنف ان أول  
جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم في مسجد عبد القيس  
بجوانى من البحرين وهى قرية  
شمسية لهم وانما جمعوها بعد  
رجوع وفد هم اليهم فدل على  
انهم سبقوا جميع القرى الى  
الاسلام قلت وفيه دليل على ان  
الجمعة تصح في القرى ولا يشترط

تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الاصر فصارت الحاصل تسعا وفي حديث  
الباب زيادة أعطيت مقاتل الارض وسهيت أحمد وجعلت أمى خير الامم فصارت  
الحاصل ثلثي عشرة خصلة وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه فضلت على  
الانبياء بسبب غفرلى ما تقدم من ذنبى وما تأخر وجعلت أمى خير الامم واعطيت السكوث  
وان صاحبكم اصحاب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه وذ كرثنتين مما تقدم وله  
من حديث ابن عباس رفعه فضلت على الانبياء بخصلة كان شيطانى كافرا فاعانى الله  
عليه فاسلم قال ونسيت الاخرى فيمنع نظم هذا سبع عشرة خصلة قال الحافظ في الفتح  
ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك لمن أجمع التتبع وقد ذكر أبو سعيد النيسابورى في  
كتاب شرف المصطفى ان الذى اختص به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ستون خصلة  
والحديث ساقه المصنف رحمه الله تعالى للاستدلال به على تعيين التراب للتصريح في  
الحديث بذكر التراب وقد تقدم الكلام على ذلك في باب اشتراط دخول الوقت للتميم  
قوله نصرت بالعرب مفهومة أنه لم يوجد غيره النصير بالعرب لكن في مسيرة النهر  
التي ورد التقييد بها في الصحيحين وفي أكثر منها بالاولى وأما دونها فلا ولكن ورد في رواية  
في البخارى ونصرت على العدو بالعرب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر وهى تشعر  
باختصاصه به مطاقا وانما جعل الغاية شهر لانه لم يكن بين بلاده وبين أحد من أعدائه  
أكثر منه قال الحافظ في الفتح وهل هى حاصلة لامته من بعده فيه احتمال وقد نقل ابن  
المنن في شرح العمدة عن مسند أحمد بلفظ والرعب يسبى بين يدي أمى شهر قوله  
وأعطيت مقاتل الارض هى ما سهل الله له ولا منه من افتتاح البلاد الممتعة والكفور  
المتعدرة قوله وجعلت أمى خير الامم هو مثل ما نطق به القرآن قال الله تعالى كنتم خير  
أمة أخرجت للناس (وعن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلنا على

الناس بثلاث جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مسجدا  
وجعلت تربتنا لنا طهورا اذ لم نجد الماء واهم مسلم قوله بثلاث الملائكة مهمة وقد بينها  
ابن خزيمة والنسائي وهى وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة وقد تقدم التنبيه  
على ذلك والحديث يدل على قصر التيمم على التراب للتصريح بالتراب فيه وقد عرفت  
البحث في ذلك في باب اشتراط دخول الوقت قوله صفوفنا كصفوف الملائكة وهى انهم  
يتون المقدم ثم الذى يليه من الصفوف ثم يراصون المصنف كما ورد التصريح بذلك في  
سنن أبي داود وغيرها

\*(باب صلاة التيمم)\*

(عن عمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في التيمم ضربا للوجه واليدين  
رواه أحمد وأبو داود وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره بالتيمم للوجه  
والكفين رواه الترمذى وصححه) قال ابن عبد البر أكثر الاثار ما روي فوعة عن عمار ضربا  
لها المصير الجامع ولا الامام الاعظم وهو الحق كما حقه فذلك في الروضة القديره شرح الدرر البهية (فرونا به فصل) بقص

بين الحق والباطل أو بمعنى المنفصل المبين (٢٥٤) المكشوف حكاه الطيبي وقال الخطابي القدر البين وقيل المحكم (تخريجه)

من) أي الذي استقر (وراءنا) أي خلقنا من قومنا الذين خلفناهم في بلادنا وفيه دليل على ابتداء العذر عند العجز عن ترقية الحق واجبا أو مندوبا وعلى أنه يبدأ بالأسأل عن الأهم وعلى أن الأعمال الصالحة تدخل الجنة إذا قبلت كما قالوا (وتدخل به الجنة) وقبولها يتبع برهة الله (وسأله عن الأشربة) أي عن ظروفها أو سأله عن الأشربة التي تكون في الأواني الخشبية (فأمرهم) صلى الله عليه وآله وسلم (بأربع) جل أو خصال (ونهاهم عن أربع) أمرهم بالإيمان بالله وحده قال أندرون ما الإيمان بالله وحده قالوا الله ورسوله أعلم قال صلى الله عليه وآله وسلم (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان وأن تعطوا من المقتسم الخمس) ولم يذكر الحج ليكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون به الجنة فافتصر لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ولم يقتصر على إعلامهم بجميع الأحكام التي يجب عليهم فعلها وتركها ويدل على ذلك اقتصره في المنهاهي على الابتعاد في الأوعية مع أن في المنهاهي ما هو أشد في التحريم منه لكن اقتصر عليها بالكثرة تعاطيها أولًا لأنه لم يفرض كما قاله عياض إلا في سنة تسع ووفادتهم في سنة ثمان أي على أحد الأقوال في وقت فرضه وليكن الأرجح أنه فرض سنة ست أو

واحدة وما روى عنه من خبرتين فكاهما مضطربة وقد جع البيهقي طرق حديث عمار فأبأن وقد روى الطبراني في الأوسط والكبير أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لعمار بن ياسر يكفيك ضربة لوجهه وضربة للكفين وفي أسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وهو ضعيف وإن كان حجة عند الشافعي والحديث يدل على أن التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين وقد ذهب إلى ذلك عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد بن حنبل وأبو هريرة والصادق والامامية قال في الشيخ ونقله ابن المنذر عن جهم والعلما واختاره وهو قول عامة أهل الحديث وذهب الهادي والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب والامام يحيى والفقيه إلى أن الواجب ضربتان ضربة للوجه وأخرى لليدين وذهب ابن المسيب وابن سيرين إلى أن الواجب ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة للكفين وضربة للذراعين احتج الأولون بحديث الباب وبالرواية الأخرى الآتية المتفق عليها من حديث عمار وأجواب عن الأحاديث القاضية بالضربتين بما فيها من المقال المشهور واحتج أهل القول الثاني بحديث ابن عمر فروعا بلفظ التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقة بين أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي وفي أسناده علي بن ظبيان قال الدارقطني وثقه يحيى القطان وهشيم وغيرهما قال الحافظ هو ضعيف ضعه عنه القطان وابن معين وغير واحد وقد روى أيضا من طريق ابن عمر فروعا بلفظ تيممنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضربا بأيدينا على الصبي عبد الطيب ثم نقضنا أيدينا فمخناهم أوجوهنا ثم ضربنا ضربة أخرى فمخناهم المرافقي إلى الكف وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك وروى أيضا عن ابن عمر فروعا من وجه آخر بلفظ حديث ابن ظبيان قال أبو زرعة حديث باطل ورواه الدارقطني والحاكم من حديث جابر وفيه عثمان بن محمد وهو متروك فيه قاله ابن الجوزي قال الحافظ وأخطأ في ذلك قال ابن دقيق العيد لم يتكلم فيه أحد نعم روايته شاذة قال الدارقطني بعد روايته حديث جابر كله ثم نزلت الأصواب موقوف وفي الباب عن الأسلم بن بشر بن رواه الطبراني والدارقطني وفيه الريب بن بدر وهو ضعيف وعن أبي امامة رواه الطبراني قال الحافظ وأسناد ضعيف وعن عائشة فروعا رواه البزار وابن عدي وقد تقدم البزار وقد عرفت أن أحاديث الصحاح ضربة واحدة وفي الباب أيضا عن ابن عمر فروعا بلفظ أنه صلى الله عليه وآله وسلم تيمم بضربتين مسح باحدهما وجهه ورواه أبو داود بسند ضعيف لأن مداره على محمد بن ثابت وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم البخاري وأحمد قال أبو داود لم يتابع محمد بن ثابت أحد وهوذا يتبين لك أن أحاديث الضربتين لا تخلو جميع طرقها من مقال ولو صحت لكان الأخذ بها امتنعنا لما فيها من الزيادة فالحق الوقوف على ما ثبت في الصحيحين من حديث عمار من الاقتصار على ضربة واحدة

ليكونه لم يكن لهم سبيل اليه من أجل كفار مضر أوله لكونه على (٢٥٥) التواخي أو أشبه رتبة عندهم أو أنه

أخبرهم ببعض الاواخر والاول  
أولى واستشكل قوله امرهم  
باربع مع ذكر خمسة وأوجب  
بوجوه كثيرة لا طائل تحتها أو أنهم  
جواب في المسئلة ما ذكره  
ابن الصلاح من ان قوله وأن  
تعطوا معطوف على أربع أي  
أمرهم باربع وابعطاء الخمس  
لان به يرتفع الاشكال (ونهمهم  
عن أربع عن الحنفية) أي عن  
الاتباع فيه وهي بفتح الحاء  
المهمله وسكون النون وفتح  
المثناة الفوقية وهي الجسرة  
أو الجرار الخضر أو الجرار عناقها  
على جنوبها أو متخذة من طين  
وشعر ودم أو ما طلى من الفخار  
بالحنتم الماهول بالزجاج وغيره  
(و) عن الاتباع في (الدباء) بضم  
الدال وتشديد الباء والمد اليه طين  
(و) عن الاتباع في (المزفت)  
ما طلى بالزفت (وربما قال المقي)  
وهو ما طلى بالقمار ويقال له  
القير وهو نبت يحترق اذا ليس  
نطلى به السفن وغيرها كما نطلى  
بالزفت (وقال احقر) ظهوره  
وأخبروا بهن من وراء كم  
أي الذين كانوا أو استقروا  
ومعنى انتهى عن الاتباع في هذه  
الاولوية بخصوصها لانه يسرع  
اليها الاسكار فيشرعما شرب  
منها من لم يشرب بذلك ثم ثبتت  
الرخصة في الاتباع في كل وعامع انتهى عن شرب كل مسكر في صحيح مسلم كنت نهيتكم عن الاتباع في الاسقية

واحدة حتى تصح الزيادة على ذلك المقدار واما أهل القول الثالث فلم اقف لهم على  
ما يصلح مقسكالاً وجوب بل قال الامام يحيى انه لا دليل يدل على نذية التملأث في التيمم  
وقوى ذلك الامام المهدي والامر كذلك (وعن عمار قال اجبت فلم أصب الماء فتممكت  
في الصعيد وصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انما كان يكفيك  
هكذا وضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكفيه الارض وفتح فيه ما مسح بهما  
وجهه وكفيه متفق عليه وفي لفظ انما كان يكفيك ان تضرب بكفيك في التراب ثم تنفخ  
فيه ما مسح بهما وجهك وكفيك الى الرصغين رواه الدارقطني قوله فتممكت وفي  
رواية فترغت أي تقلبت قوله انما كان يكفيك فيه دليل على ان الواجب في التيمم  
هي الصفة المذكورة في هذا الحديث وقوله وضرب بكفيه المذكور في هذا الحديث  
ضربة واحدة وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا قوله ثم مسح  
بهما وجهه وكفيه فيه دليل المذهب من قال انه يقتصر في مسح اليدين على الكفين  
واليه ذهب عطاء ومكحول والاوزاعي وأحمد واسحق وابن المنذر وعامة أصحاب  
الحديث هـ كذا في شرح مسلم وذهب علي بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن عمر  
والحسن البصري والشافعي وسالم بن عبد الله بن عمر وسفيان الثوري ومالك وأبو حنيفة  
وأصحاب الرأي وآخرون الى ان الواجب المسح الى المرفقين رواه الترمذي في شرح مسلم  
ورواه في البحر أيضاً عن الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبي طالب والقرطبي وذهب  
الزهري الى انه يجب المسح الى الابطين قال الخطابي لم يختلف أحد من العلماء في انه  
لا يلزم مسح ما وراء المرفقين احتج الاولون بحديث الباب واحتج أهل القول الثاني  
بحديث ابن عمر مرفوعاً باللفظ ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين وقد تقدم عدم  
انتماضه للاحتجاج من هذا الوجه ومن غيره واحتجوا بالقياس على الوضوء وهو فاسد  
الاعتبار واحتج الزهري بما ورد في بعض روايات حديث عمار عند أبي داود باللفظ الى  
الابطاط وأجيب بانه منسوخ كما قال الشافعي واحتج أيضاً بان ذلك حد المد لغة وأجيب  
بانه قصرها الخبر واجماع الصحابة على بعض هذا اللغة قال الحافظ في الفتح وما احسن  
ما قال ان الاحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما  
عداهما فضعف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث أبي جهيم  
فورد به كبر اليدين مجعلاً أو أما حديث عمار فورد به كبر الكفين في الصحيحين وبذكر  
المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الابطاط فاما رواية المرفقين  
وكذا نصف الذراع ففيه ما قال وأما رواية الابطاط فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك  
وقع بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل تيمم صح للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم بعده  
فهو نامخ له وان كان وقع بغير أمره فالجزم فيما أمر به وما يقوى رواية الصحيحين في  
الاقصاء على الوجه والكفين كون عمار يفتي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك

الرخصة في الاتباع في كل وعامع انتهى عن شرب كل مسكر في صحيح مسلم كنت نهيتكم عن الاتباع في الاسقية

فانتبهوا في كل رغاء ولا تشربوا ماء سكر (٢٥٦) وفي هذا الحديث استعانة العالم في تفهيم الحائرين والفهم عنهم واستكمال

ورأى الحديث اعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد انتهى فالحق مع  
أهل المذهب الاول حتى يقوم دليل يجب المصير اليه ولا شك أن الاحاديث المشتقة على  
الزيادة أولى بالقبول ولكن اذا كانت صالحة للاحتجاج بها وليس في الباب شيء من ذلك  
قوله وفي لفظ هـ هذه الرواية ثبتت عند البخاري معناه اولا ولفظه وضرب بكفيه الارض  
ونفخ فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه قوله الى الرضعين هما غنغنة في الرضعين وهما نضال  
الركنين قال المصنف بعد ان ساق الحديث وفيه دليل على ان الترتيب في تيمم الجنب  
لا يجب انتهى

\*(باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت)\*

(عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال خرج رجلان في سنة فحضرتهما الصلاة  
وليس معهما ماء فتمسما صعيدا طمعا فاصليا ثم وجد الماء في الوقت فاعادا أحدهما الوضوء  
والصلاة ولم يعد الاخر ثم أنيأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال

لذي لم يعد أصبت السنة واجزاك صلاةك وقال للذي توضأ عادلك الاجرمين  
رواه النسائي وأبو داود وهذا لفظه وقد روي أيضا عن عطاء بن يسار عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم (رسلا) الحديث أخرجه أيضا الدارمي والحاكم ورواه الدارقطني  
موصولا ثم قال تفرد به عبد الله بن نافع عن الليث عن بكر بن وادة عن عطاء عنه

موصولا وخالفه ابن المبارك فأسأله كذا قال الطبري في الاوسط لم ير ومتمصلا لا  
عبد الله بن نافع وقال موسى بن هرون رفعه وهم من ابن نافع وقال أبو داود ورواه غيره عن

الليث عن عميرة عن بكر عن عطاء رسلا قال وذكر أبي سعيد فبه ليس بعد فوظ وقد رواه  
ابن السكن في صحيحه موصولا من طريق أبي الوليد الطيالسي عن الليث عن عمرو بن

الحارث وعميرة بن أبي ناجبة جميعا عن بكر موصولا ورواه ابن لهيعة عن بكر فزاد بين  
عطاء وأبي سعيد أبا عبد الله مولى اسمعيل بن عبيد الله وابن لهيعة ضعيف ولا يلتفت الى

زيادته ولا نعمل به ارواية النخعة عمرو بن الحارث ومعه عميرة بن أبي ناجبة وقد وثقه النسائي  
ويحيى بن بكير وابن حبان وثاني عليه أحمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعيد بن أبي مريم

وله شاهد من حديث ابن عباس رواه اسحق بن راوية في مسنده ان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قال تم تيمم فقبل له ان الماء قريب منك قال فلعلي أن لا أبالغعه والحديث يدل على أن

من صلى بالتيمم ثم وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة لا يجب عليه الاعادة واليه ذهب  
ابو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد والامام يحيى وقال الهادي والناصر والمؤيد بالله

وأبو طالب وطاوس وعطاء والقاسم بن محمد بن أبي بكر ومكحول وابن سيرين والزهري  
وربيعة كالحاكم المنذري وغيره انهم اتجبا الاعادة مع بقاء الوقت لتوجه الخطاب مع  
بقائه لقوله تعالى اقم الصلاة مع قوله اذا قمتم الى الصلاة فشرط في صحتها الوضوء وقد

أمكن في وقتها ولقوله فاذا وجد الماء فليتيق الله واهله بشهرته الحديث ورد بأنه لا يتوجه

قول من حبال الزوار وضرب العالم  
الى اكرام الفضل واستنبط منه  
البخاري الاعتماد على اخبار  
الاتحاد ورواه ما بين بغدادى  
وواسطى وبصرى واشتمل على  
الحديث والاخبار والنعنة  
وأخرجه البخاري في عنصرة مواضع  
هنا وفي خبر الواحد وكتاب العلم وفي

الصلاة وفي الزكاة وفي الخمس وفي  
مناقب قريش وفي المغازي وفي  
الادب وفي التوحيد وأخرجه

مسلم في الايمان وفي الانبئة  
وأبو داود والترمذي وقال  
حسن صحيح والنسائي في العلم

والايمان والصلاة وفيه دليل على  
كل من تلك الامور والاحكام  
فلهذا صاحب الحديث وهو النبي

صلى الله عليه وآله وسلم ما جمعه  
للكام واوعاه للاحكام والحكم  
(عن عمر رضى الله عنه حديث

انما الاعمال بالنيات وقد تقدم  
في أول الكتاب) وعرض  
البخاري من ايراده هذا الرد على

من زعم من المرجئة أن الايمان  
قول باللسان دون عقد القلب فيمن  
ان الايمان لا بد له من نية واعتقاد

قلب (وزاد هنا بعد قوله وانما  
لسكل امرئ ما نوى فمن كانت  
هجرته الى الله ورسوله) اى نية

وعقد (فهجرته الى الله ورسوله)  
اى حكم وشريعته كما قاله ابن دقيق  
العمد (وسمى باقي الحديث) كما

تقدم في أول الكتاب وانما أبرز  
الضمير في الجملة الاولى لقصد

الاتذاتين كراته تعالى ورسوله وعظم شأنهما شعر

اعد ذكر نعمان انما ان ذكره \* هو المسك ما كررته يتضوع

الطلب

وهذا بخلاف الدنيا والمرأة لاسيما والسباق بشعر بالحث على الاعراض عنها ٢٥٧ (عن أبي سعيد) عقبة بن عمرو

الطلب بعد قوله أصبت السنة وأجزأتك صلاتك واطلاق قوله فإذا وجد الماء مقيد  
بحديث الباب ويؤيد القول بعدم وجوب الاعادة حديث لا تصلوا صلاة في يوم مرتين  
عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان وصححه ابن السكن ويحجب عنه بأنه ما عند  
القاتل بوجوب الاعادة صلاة واحدة لان الاول قد قدس بوجود الماء فلا يرد ذلك عليه  
وما قيل من تأويل الحديث بأنهم ما وجدوا بعد الوقت فتعسف يخالف ما صرح به الحديث  
من أنهم ما وجدوا ذلك في الوقت وأما اذا وجد الماء قبل الصلاة بعد التيمم وجب الوضوء  
عند العترة والفقهاء وقال داود وسامة بن عبد الرحمن لا يجب لقوله تعالى ولا تبطلوا  
أعمالكم وأما اذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها فإنه يجب عليه  
الخروج من الصلاة واعادتها بالوضوء عند الهادي والناصر والمؤيد بالله وأبي طالب  
وأبي حنيفة والاوزاعي والثوري والمزني وابن نمير وقال مالك وداود لا يجب عليه  
الخروج بل يحرم والصلاة صحيحة وسأيت الكلام عليه قوله أصبت السنة أي الشريعة  
الواجبة قوله وأجزأتك صلاتك أي كفتك عن القضاء والاجزاء بارعة عن كون الفعل  
مستقلا لاعادة

\*(باب بطلان التيمم بوجود الماء في الصلاة وغيرها)\*

(عن أبي ذر إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الصعيد الطيب طهور للمسلم  
وان لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليسه بشربة فان ذلك خير رواه أحمد والترمذي  
وصححه) الحديث أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه وقد اختلف فيه على أبي  
قلاية وقد تقدم الكلام عليه في باب الرخصة في الجماع لعدم الماء والمصنف رحمه الله قد  
استدل بقوله فإذا وجد الماء فليسه بشربة على وجوب الاعادة على من وجد الماء قبل  
الفراغ من الصلاة وهو استدلال صحيح لان هذا الحديث مطلق فيمن وجده بعد الوقت  
ومن وجده قبل خروجه وحال الصلاة وبعد ها وحديث أبي سعيد السابق مقيد بهن  
وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة فتخرج هذه الصورة بحديث أبي سعيد  
وتبقى صورة وجود الماء قبل الدخول في الصلاة بعد فعل التيمم وبعد الدخول في الصلاة  
قبل الفراغ منها داخلين تحت اطلاق الحديث وفي كلا صورتين خلاف قد ذكرناه في  
الباب الذي قبل هذا ولكنه يشكل على الاستدلال بهذا الحديث قوله فان ذلك خير فانه  
يدل على عدم الوجوب المدي

\*(باب الصلاة بغير ماء ولا تراب عند الضرورة)\*

(عن عائشة رضي الله عنها انها استعارت من أسماء قلادة فهاكت فبعث رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم رجلا في طلبها فوجدوها فادركتهم الصلاة وليس معهم ماء فصلوا  
بغير وضوء فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شكوا ذلك اليه فأنزل الله عز وجل  
آية التيمم واما الجماعة الا ترمذي) قوله انما استعارت وفي بعض الروايات انها قالت

ابن ثعلبة الانصاري الخزرجي  
البيدري المتوفى بالكوفة أو  
بالمدينة قبل الاربعين سنة  
أحدي وثلاثين أو إحدى أو  
اثنين وأربعين وله في البخاري  
احد عشر حديثا (عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال  
إذا اتفق الرجل)فقة من  
دراهم أو غيرة (على أهله)  
زوجة أو ولد حال كون الرجل  
(يحتسبها) أي يريد بها وجهه  
الله (فهو) أي الاتفاق وغير  
الاربعة فهي أي النفقة  
(صدقة) أي كالصدقة في الثواب  
لاحقيقة والاحرم على  
الهاتمي والمطلي والمارف له  
عن الحقيقة الاجماع واطلاق  
الصدقة على النفقة مجاز والمراد  
بها الثواب فالتشبيه واقع على  
أصل الثواب لافي الكمية  
ولافي الكيفية قال القرطبي  
أفاد منطوقه ان الاجر في الاتفاق  
انما يحصل بقصد القرية سواء  
كانت واجبة أم مباحة وأفاد  
منه وهو ان من لم يقصد القرية  
لم يؤجر لكن تبرأ منه من  
النفقة الواجبة لانها معقولة  
المعنى وحذف المعمول بقيد  
التعميم أي أي نفقة كانت  
كبيرة أو صغيرة وفي هذا الحديث  
الرعد على المرتبة حيث قالوا ان  
الايان اقرار بالسان فقط ورجاله  
خسة ما بين بصري واسطى  
وكوفي ورواية صحابي عن صحابي  
المغازي والنفقات ومسلم في الزكاة

(عن جرير بن عبد الله بن جابر البجلي) الاحمسي المتوفى سنة احدى وخمسين (رضي الله عنه قال بايت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أي عاقبته وكان قدومه عليه سنة عشر في رمضان وأسلم وبأبائه (على أقام الصلاة وإيتاء) أي اعطاء (الزكاة والنصح) بالجرعطف على الجرور السابق (لكل مسلم) ومسألة وورد الدين النصيحة أخرجه مسلم وفيه تسمية النصيحة ديناً وإسلاماً لأن الدين يقع على العمل كما يقع على القول وهو فرض كفاية على قدر الطائفة إذا علم أنه يقبل نصحه ويأمن على نفسه المكروه فإن خشى فهو في سعة فيجب على من علم بالمسيح عيباً أن يبينه بآثمه كان أو أجنبياً وعلى أن ينصح نفسه بآثمه قال الاوصار واجتناب المناهي ولم يذكر الصوم ونحوه لدخوله في السبع والطاعة والنصح مشرق من نصحت العسل إذا صفيته قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناه حيازة الحظ المنصوح له وهي من وجيز الكلام بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفي بها العبارة عن معنى هذه الكلمة وهذا الحديث من الأحاديث التي قيل فيها أنها أحد أرباع الدين وعن غيره في الإمام محمد بن أسلم الطوسي وقال النووي بل هو واحد

انقطع عقد لي ولا يخالفه بينهم فهو حقة مملوك لاسمائه وإضافته في الرواية الثانية التي نفس الكونه في يدها قولاً فصلوا بغير وضوء استدلال بذلك جماعة من المحققين منهم المصنف على وجوب الصلاة عند عدم الطهرين الماء والتراب وليس في الحديث أنهم نقدوا التراب وإنما فيه أنهم نقدوا الماء فقط وأمكن عدم الماء في ذلك الوقت كعدم الماء والتراب لأنه لا مطهر سواه ووجه الاستدلال به أنهم صلوا مع تقدمين وجوب ذلك ولو كانت الصلاة حينئذ مفعولة لأنكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا قال الشافعي وأحمد وجهه والمحدثين وأكثر أصحاب مالك لكن اختلفوا في وجوب الاعادة فالنصوص عن الشافعي وجوبها وصححه أكثر أصحابه واحتجوا بأنه عذر نادر فلم يسقط الاعادة والمنه ورع عن أحمد وبه قال المزني وسحنون وابن المنذر لا يجب واحتجوا بحديث الباب لأنهم لو كانت واجبة لبينهم الهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا تجاوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وتعمق بان الاعادة لا يجب على الفور فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الاعادة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما لا يصلي لكن قال أبو حنيفة وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والاوزاعي وقال مالك فيما حكمه عنه الديون لا يجب عليه القضاء وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسئلة وحكي النووي في شرح المذهب عن القديم تسحب الصلاة وتجب لاعادة وبهذا تصير الأقوال خمسة قاله الحافظ في الفتح

#### \*(أبواب الحيض)\*

قال في الفتح أصله السيلان وفي العرف جريان دم المرأة قال في القاموس حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ومحاضاً فهي طائض وحائضة سال دمها أو الحيض اسم ومصدر ومنه الحوض لأن الماء يسيل إليه

#### \*(باب بناء المعتادة إذا استحاضت على عادتها)\*

(عن عائشة قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى امرأة استحاض فلا طهر فأدع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاعلى غسلك الدم وصلي رواء البخاري والنسائي وأبو داود وفي رواية للجماعة إلا ابن ماجه فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فإذا أدبرت فاعلى غسلك الدم وصلي زاد الترمذي في رواية وقال توفيت لكل صلاة حتى يجي ذلك الوقت وفي رواية للبخاري ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي) الحديث قد أسلفناه في الكلام عليه في باب الغسل من الحيض وعرفنا ذلك هنا لأن فيه دلالة على أن المرأة إذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره فإذا انقضى قدره اغتسلت منه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فيتم وضوءه بكل صلاة لا يصلي بذلك الوضوء

محصل لغرض الدين كله لأنه نصير في الأمور التي ذكرها وهو من إيجابات وفيه إثبات من التابعين اسمعيل وقيس أكثر



والبيوع والشروط ومسلم  
في الايمان والترمذي في البيعة  
(وعنه) أي عن جرير البجلي  
(رضي الله عنه قال اني أمت  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم فقلت ليارسول الله أبايعك  
على الاسلام فشرط) صلى الله  
عليه وآله وسلم (على) أي  
الاسلام (والنصح لكم مسلم)  
وكذا لكل مسألة وذميمة  
بدعائهم الى الاسلام وارشادهم  
الى الصواب اذا استشاروا  
فالتقييد بالمسلم من حيث  
الاعقاب والا فالنصح للكافر  
معتبر بأن يدعى الى الاسلام  
ويشار عليه بالصواب اذا  
استشار واختلف العلماء في  
البيع على بيعه وشذ ذلك جزم  
أحمدان ذلك يختص بالمسلمين  
واحتج بهذا الحديث (نبيهة  
على هذا) وهذا الحديث من  
الرباعيات ورواه ما بين كوفي  
وبصري وواسطي مع التحديث  
والسماع والعنونة وأخرجه  
البخاري أيضا في الشروط ومسلم  
في الايمان والنسائي في البيعة  
والسير والشروط

\*(كتاب العلم)\*

أي بيان ما يتعلق به وقدم على  
لاحقة لان العلم مدار كل شيء  
ولنا كتاب سميناه أيجيد العلوم  
وهو كتاب يحتوي على أحوال  
الايام وأعمالهم وأترجم أهلها  
المشهورين فن شاء الاطلاع على

أكثر من فريضة واحدة كما سبأني في باب وضوء المستحاضة أكل صلاة وقد بينا في باب  
غسل المستحاضة لكل صلاة عدم انتهاز الاحاديث الواردة بوجوب الغسل عليها الكل  
صلاة أو للصلايتين أو من ظهر الى ظهور وعرف ذلك ان الحق انه لا يجب عليه الاغتسال  
الاعتماد ابار الحية هذا الحديث وقد ذكرنا الخلاف في ذلك هنالك والحاصل انه لم  
يات في شيء من الاحاديث الصحيحة ما يعضي بوجوب الاغتسال عليها الكل صلاة أو لكل  
يوم أو للصلايتين بل لا دبار الحية كما في حديث فاطمة المذكور فلا يجب على المرأة غيره  
وقد أوضحنا هذا في باب غسل المستحاضة وأحكام المستحاضة متوفرة في كتب الفروع  
والاحاديث الصحيحة منها ما يقضي بأن الواجب عليها الرجوع الى العمل بصفة الدم كما  
في حديث فاطمة بنت أبي حميش الآتي في الباب الذي بعده وهذا وما يقضي باعتبار  
لعادة كما في احاديث الباب ويمكن الجمع بأن المراد به قوله أقبلت حبستك الحية التي  
تتبر بصفة الدم أو يكون المراد به قوله اذا أقبلت الحية في حق المعتادة والتمييز بصفة الدم  
في حق غيرها وينبغي أن يعلم ان معرفة اقبال الحية قد يكون بمعرفة العادة وقد يكون  
بمعرفة دم الحيض وقد يكون بمجموع الأمرين وفي حديث حمنة بنت جحش باللفظ فتحضي  
سنة أيام أو سبعة أيام وهو يدل على انه ترجيح الى الحالة الغالبة في النساء وهو غير صالح  
للاختصاص كما ستعرف ذلك في باب من قال تحيض ستم أو سبعة ولو كان صالحا لكان الجمع  
مكافيا ما في وقد أطال المصنفون في الفقه الكلام في المستحاضة واضطربت أقوالهم  
اضطرابا يبعد فهمه على أذكى علماء الطائفة فما ظنك بالنساء الموصوفات بالحي في البيان  
والنقص في الايمان وبالغوا في التفسير حتى جاؤا بمسئلة المتغيرة كقبروا والاحاديث  
الصحيحة قد قضت بعدم وجودها لان حديث الباب ظاهر في معرفتها اقبال الحية  
وادبارها وكذلك الحديث الآتي في الباب الذي بعده هذا فانه صريح في أن دم الحيض  
يعرف ونعيمه عن دم الاستحاضة فطاحت مسئلة المتغيرة ولله الحمد ولم يبق هنالك  
ما يستصعب الا زور وبعض الاحاديث الصحيحة بالحالة على صفة الدم وبعضها بالحالة  
على العادة وقد عرفت امكان الجمع بينهما ما لم يلف قوله قال توضئ اكل صلاة سبأني  
الكلام عليه في باب وضوء المستحاضة قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وفيه  
نبيهة على انها انما تنبئ على عادة متكررة انتهى (وعن عائشة ان أم حبيبة بنت جحش التي

كانت تحت عبد الرحمن بن عوف شكت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدم

فقال ايها المكنى قدر ما كانت تحب لك حية ثم اغتسلي فكانت تغتسل عند كل صلاة

رواه مسلم ورواه أحمد والنسائي وانظرهما قال فائدة نظر قد رقرقوها التي كانت تحيض

فلتترك الصلاة ثم انظر ما بعده ذلك فلنغتسل عند كل صلاة وتصلي قوله ثم اغتسلي قال

الشافعي وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهم انما أمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أن تغتسل وتصلي ولم يأمرها بالاغتسال لكل صلاة قال الشافعي ولا أشك

في انب العلم وحسناتها فليزجعه (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا في رواية الاصلية وكرجة وفي رواية أبي ذر وغيره

ثبوت انبل كتاب (عن أبي هريرة) يحدث القوم) أي الرجال فقط أو النساء تبعاً لان القوم شامل للرجال والنساء (جاءه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه استعمله بدون اذواذا وهو فصيح (اعرابي) الاعراب سكان البادية لاواحد له من انطه ولم يعرف اسمه نعم سماه أبو العالية فيما نقله عنه البرماوى وفيها (فقال متى الساعة) استفهام عن الوقت التي تقوم فيه (فرضي) رسول الله صلى الله عليه وآله (ولم يحدث) أي القوم (فقال بعض القوم سمع) صلى الله عليه وآله وسلم (ما قال فكره ما قال) أي الذي قاله (وقال بعضهم بل لم يسمع حتى اذا قضى) صلى الله عليه وآله وسلم (حديثه) وانما لم يجبه صلى الله عليه وآله وسلم لانه يحتمل أن يكون لا تظار الوحي أو يكون مشغولاً بجواب سائل آخر أو يؤخذ منه أنه ينبغي للعالم والقاضي ونحوهما رعاية تقدم الاسبق فلا سبق (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أين أراه) أي أظن انه قال أين (السائل عن الساعة) أي عن زمانها والشك من محمد بن فليح (قال) الاعرابي (ها أنا) السائل (يا رسول الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فاذا ضيبت الامانة فانتظر الساعة قال) الاعرابي (كيف اضاعتها قال) صلى الله عليه وآله وسلم مجيباًه (اذا وسد الامر) بضم الواو وتشديد السين أي جعل الامر المتعاق بالدين كالخلافة والقضاء والافتاء

ان غسائها كان تطوعاً غير مأمرت به وقد قدمنا الكلام على هذا في باب غسل المستحاضة والرواية الاولى من الحديث قد أخرج نحوها البخاري وأبو داود وزيادة وتوضي لكل صلاة والحديث يدل على ان المستحاضة ترجع الى عاداتها اذا كانت لها عادة وتغتسل عند مضيقها وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله في الرواية الاخرى فلتغتسل عند كل صلاة استدلل به القائلون بخوب الغسل لكل صلاة وقد تقدم الكلام على ذلك أيضاً (وعن القاسم عن زينب بنت جحش انها قالت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما استحاضة فقال تجلس أيام أقرانها ثم تغتسل وتؤخر الظهر وتجمل العصر وتغتسل وتؤخر المغرب وتجمل العشاء وتغتسل وتصل وتصلح ما جيعا وتغتسل للفجر واما النسائي) الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا سويد بن نصر قال أخبرنا عبد الله عن سليمان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكره ورجاله ثقات قال النووي أحاديث الأهرار بالغسل ليس فيها شيء ثابت وحكي عن البيهقي ومن قبله تذهيبها وأقواها حديث جنة بنت جحش الذي سألني واستعرف ما عليه والحديث استدلل به من قال يجب الاغتسال على المستحاضة لكل صلاة أو يجمع بين الصلاتين بغسل واحد وقد تقدم الكلام على ذلك في الغسل (وعن أم سلمة انها استنثت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في امرأة تم راق الدم فقال انظر قدر الليالي والايام التي كانت تحيضهن وقد رهن من الشهر فتدع الصلاة ثم لتغتسل وتستغفر ثم تصلي رواه الخمسة الا الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً الشافعي قال النووي اسناده على شرطه ما وقال البيهقي هو حديث مشهور الا أن سليمان بن يسار لم يسمعه منها وفي رواية لابي داود عن سليمان بن رجبل أخبره عن أم سلمة وقال المنذري لم يسمعه سليمان وقد رواه موسى بن عقبة عن نافع عن سليمان عن مرجانة عنها وسأفه الدارقطني وابن الجارود بقامه من حديث صخر بن جويرية عن نافع عن سليمان انه حديثه رجل عنها قولهم راق على صبيغة ما ليسم فاعله وفتح الهاء قوله ولقد تفرقت الاستثناة اذ خال الازار بين الفخذين ملوياً كأي القائموس وغيره والحديث يدل على ان المستحاضة ترجع الى عاداتها المعروفة قبل الاستحاضة ويدل على ان الاغتسال انها هرة واحدة عند ادبار الحيضة وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل على استحباب اتخاذ الغفر لينع من خروج الدم حال الصلاة وقد ورد الامر بالاستغفار في حديث جنة بنت جحش أيضاً كما سألني ان شاء الله وقوله تستنثرتن بسكون الماء المثلثة بعدها فاء مكسورة تشدوفا على ترجعها مأخوذة من نثر الدابة بفتح الفاء وهو الذي يكون تحت ذنبها

(باب العمل بالقبين) \*

(عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش انها كانت تستحاض فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان دم الحيضة فانه اسود يعرف فاذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة فاذا كان لا تخترقوضي ومسكي فانما هو عرق رواه أبو داود والنسائي) الحديث رواه

(الى غير أهله) أى بولاية غير أهل الدين والامانات (فاتنظر الساعة) ٢٦١ الفاء لاتنقر برب أو جواب شرط محذوف

اى اذا كان الامر كذلك  
فاتنظر الساعة وقال ابن بطال  
فيه ان الائمة اتقنهم الله على  
عباده وفرض عليهم النصح واذا  
قلدوا الامر لغير أهل الدين  
فقد ضيعوا الامانات وفيه ان  
الساعة لاتقوم حتى يؤتى الخائن  
وهذا انما يكون اذا غلب الجهال  
وضعف أهل الحق من القيام به  
وانصرته وفيه وجوب تعليم  
السائل لقوله صلى الله عليه وآله  
وسلم أين السائل وفيه مراجعة  
العام عند عدم فهم السائل لقوله  
كيف اضاعتم او هو ثمانى الاسناد  
ورجاله ككلامهم مدينون مع  
التحديث بالافراد والجمع  
وامنعة وانخرجه البخارى  
أيضا فى الرقاق مختصرا وهو ما  
انفرد به عن بقية الكتب الستة

(عن عبد الله بن عمرو) اى ابن  
العاصى رضى الله عنهما قال  
تخلف اى تاخر خلفنا (النبي)  
ولا بنى ذر تخلف عنا النبي (صلى  
الله عليه وآله) (وسلم فى سفرة  
سافرتاها) من مكة الى المدينة  
كأنى مسلم (فادر كذا) النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم اى لحق بنا وهو  
بفتح الكاف (وقداره قنا)  
بثالث الفعل أى غشيتنا  
(الصلاة) أى وقت صلاة العصر  
كأنى مسلم (ونحن تروضا خلفنا)  
اى كدنا (نمسخ) اى نغسل غسل  
خفيفا اى مبقعا حتى يرى كانه  
مسخ (على أرجلنا) جمع رجل  
لمقابله الجمع والافليس لكل الارجلان والمراد جنس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين (فنادى) صلى الله عليه وآله وسلم

ابن حبان والحاكم ومصححاه وأخرجه الدارقطنى والبيهقى والحاكم أيضا بن زيادة فانما هو  
داه عرض أو ركعة من الشيطان او عرف انقطع وهذا يريد انكار ابن الصلاح والنزوى  
وابن الرفعة لزيادة انقطع وقد استنكر هذا الحديث أبو جاتم لانه من رواية عدى بن ثابت  
عن أبيه عن جده وحده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود قوله فانه اسود يعرف  
قاله ابن رسلان فى شرح السنن اى تعرفه النساء قال شارح المصابيح هذا دليل التمييز  
انتمى وهذا يفيد ان الرواية يعرف بضم حرف المضارعة وسكون العين المهملة  
وفتح الراء وقدرى بكسر الراء أى لدرائحة تعرفها النساء قوله عرق بكسر العين  
واسكان الراء أى ان هذا الدم الذى يجرى من عرق فمه فى أدنى الرحم ويسمى  
العاذل بكسر الذا لالمجمة والحديث فيه دلالة على انه يعتبر التمييز بصفة الدم فاذا كان  
متصفا بصفة السواد فهو حيض والافهوا استحاضة وقد قال بذلك الشافعى والساير  
فى حق المبتدأة وفيه دلالة أيضا على وجوب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة وسيأتى  
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى

\* (باب من تحيض سنا أو سبعة الفقد العادة والتمييز) \*

(عن جنة بنت جحش قالت كت استحاض حيضة شديدة كثيرة فحنت الى رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم استفتيه وأخبره ووجدته فى بيت أختى زينب بنت جحش قالت قلت  
يا رسول الله انى استحاض حيضة كثيرة شديدة فما ترى فيها قدمته معنى الصلاة والصيام  
فقال انعت لك الكرسف فانه يذهب الدم قالت هو أكثر من ذلك قال فاتخذى ثوبا قات  
هو أكثر من ذلك قال فتلجى قالت انما ائج نجافه قال سائر كى بأمرين أيم ما فعلت فقد  
أجر أعذك من الآخر فان قويت عليهم ما فانت اعلم فقال لها انما هذه ركعة من ركضات  
الشيطان فتحيضى ستة أيام أو سبعة فى علم الله ثم اغتسلى حتى ادا رأيت انك قد طهرت  
واسمعت قيت فصلى اربعا وعشرين ليلة أو اثنا وعشرين ليلة وأيامها انصوى فان ذلك  
يجزىك وكذلك فافه فى كل شهر كالتحيض النساء وكما بطهرن اوقات - يعضن وطهرهن  
وان قويت على ان تؤخرى الظهر وتجلى العصر فتغتسلين ثم تصلين الظهر والعصر  
جميعا ثم تؤخرى المغرب وتجلى العشاء ثم تغتسلين وتجهعين بين الصلاتين فافه على وتغسلين  
مع الفجر وتصلين فكذلك فافه على وصلى وصوى ان قدرت على ذلك وقال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم وهذا أعجب الامر من الى رواه أبو داود وأحمد وترمذى ومصححاه  
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والدارقطنى والحاكم ونقل الترمذى عن البخارى  
تحسينه وفى اسناده ابن عقيل قال البيهقى تفرد به وهو مختلف فى الاحتجاج به وقال ابن  
منده لا يصح بوجه من الوجوه لانهم اجعوا على ترك حديث ابن عقيل وتعبه ابن دقيق  
اعمدوا واستنكروا به هذا الاطلاق لان ابن عقيل لم يقع الاجماع على ترك حديثه فقد  
كان أحمدا واحقا والحميدى يحتجون به وقد سجل على ان مراد ابن منده بالاجماع اجماع  
لمقابله الجمع والافليس لكل الارجلان والمراد جنس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين (فنادى) صلى الله عليه وآله وسلم

(بأعلى صوت) استدله البخاري  
لبعد أو أكثر جمع أو غير ذلك  
ويصدق بذلك ما إذا كان في  
موعظة كما ثبت ذلك في حديث  
جابر كان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم إذا غلب وذكر الساعة  
اشتد غضبه وعلا صوته الحديث  
أخرجه مسلم (ويل) هي كلمة  
عذاب وهلاك (للاعقاب من  
البار) جمع عقب وهو المستأخر  
الذي يسلك شرا لا العمل  
أي ويل لأصحاب الاعقاب  
المقصرون في فعلها أو العقب  
هي المخصوصة بالعقوبة (مرتين  
أو ثلاثا) شك من ابن عمرو  
(عن) عبد الله (بن عمر)  
ابن الخطاب (رضي الله عنه) ما  
قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله (وسلم) إن من  
الشجر (أي من جنسه) شجرة  
وفي رواية كاعند النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فأتى بجمار فقال  
إن من الشجر وفي رواية كنت  
عند النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وهو يأكل جارا (لا يسقط  
ورقها وإنما مثل المسلم) استعير  
المثل هنا كاستعارة الاسد  
للمقدام الحال العجيبة والصفة  
الغريبة كأنه قال حال المسلم  
العجب الشأن كحال النحلة أو  
صفته الغريبة كصفته فالمسلم  
هو المثل والنحلة هي المشبه  
بها (أخذوني) فعل أمر أي أن  
عرفنوها أخذوني (ما هي) فوقع  
النام في شجر البوادي أي

٢٦٢ على جواز رفع الصوت بالعلم وانما يتم الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة إليه  
من خرج الصحيح وهو كذلك قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فوهنه ولم يقواسه انه وقال  
الترمذي في كتاب العلل انه سأل البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن الا ان  
ابراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم لا أدري سمع منه ابن عقيل أم لا وهذه علة للحديث أخرى  
ويجيب على البخاري بان ابراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة عشر ومائة فيما قاله أبو عبيد  
القاسم بن سلام وعلى بن المديني وخليفة بن خياط وهو تابعي سمع عبد الله بن عمرو بن  
العاص وأبا هريرة وعائشة وابن عقيل سمع عبد الله بن عمرو بن عبد الله وأنس بن  
مالك والربيع بنت معوذ فكيف يشكر سمعاه من ابراهيم بن محمد بن طلحة لقدمه وابن  
ابن طلحة من هؤلاء في القدم وهم نظرا مشبوخه في العصبية وقريب منهم في الطبقة فينظر  
في صحة هذا عن البخاري وقال الخطابي قد ترك العلماء القول بهذا الحديث واما ابن حزم  
فانه رد هذا الحديث بأنواع من الرد ولم يله با بن عقيل بل عله بالانقطاع بين ابن جريج  
وابن عقيل وزعم ان ابن جريج لم يسمعه من ابن عقيل وبينهما النعمان بن راشد قال وهو  
ضعيف ورواه أبضاع ابن عقيل شريك وزهير بن محمد وكلاهما ضعيف وقال أيضا عمر  
ابن طلحة الذي رواه ابراهيم بن محمد بن طلحة عنه غير مخلوق لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر  
وقد رد ابن سيد الناس ما قاله قال اما الانقطاع بين ابن جريج وابن عقيل فقد روى من  
طريق زهير بن محمد عن ابن عقيل واما تضعيفه زهير هذا فقد أخرج له الشيخان صحيحين  
به في صحيحهما وقال أحمد مستقيم الحديث وقال أبو حاتم حمدا الصديق وفي حفظه شيء  
وحديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق وقال البخاري في تاريخه الصغیر ما روى عنه  
أهل الشام فانه من أكبر ما روى عنه أهل البصرة فانه صحيح وقال عثمان الدارمي ثقة  
صدوق وله أعاليط وقال يحيى ثقة وقال ابن عدی وأهل الشام حيث روي عنه أخطوا  
عليه واما حديثه ههنا في رواية أبي عامر العقدي عنه وهو بصري فهذا من حديث  
أهل العراق واما عمر بن طلحة الذي ذكره فلم يسبق الحديث من طريقه بل من طريق  
عمر بن طلحة وقد ثبت الترمذي على انه لم يقل عمر في هذا الاسناد أحد من الرواة الا ابن  
جرير وان غيره يقول عمران وهو الصواب واما شريك الذي ضعفه أيضا فرواه ابن ماجه  
عن ابن عقيل من طريقه وشريك مخرج له في الصحيح ومن جملة علل الحديث ما نقله أبو  
داود عن أحمد انه قال ان في الباب حديثين وثالثا في النفس منه شيء ثم فسر أبو داود  
الثالث بأنه حديث حجة ويحجب عن ذلك بان الترمذي قد نقل عن أحمد حديثه نصا وهو  
أولى مما ذكره أبو داود لانه لم ينقل التبعين عن أحمد وإنما هو شيء وقع له ففسره به كلام  
أحمد ودعوى فرض انه من كلام أحمد فيمكن أن يكون قد كان في نفسه من الحديث شيء  
ثم ظهرت له صحته قوله انعت لك الكرسف أي أصف لك القطن قوله فتلجى قال  
في الصحاح والقاموس اللجام ما تشبه الخائض قال الخليل معناه أفعلى فعلا ينع سيلان  
الدم واسترساله كما ينع اللجام استرسال الدابة واما الاستنفار فهو ان تشبه فرجها بالخرقة

يجعل كل منهم يفسر هابنوع من الأنواع وذهبت أفكارهم اليها وذهلوا عن النحلة (قال عبد الله بن عمر عريضة

(ووقع في نفسي اسم الخلة فاستحييت) أن انكسركم وعنده أبو بكر وعمر وغيرهما ٢٦٣ رضى الله عنهم هبة منه وتوقير الهمة

(ثم قالوا واحدنا ما هي يا رسول الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هي الخلة) وعند البخاري في التفسير عن ابن عمر قال كان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا ينحات ورقها ولا ولا ولا ذكر النبي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء وقد ذكرنا في تفسيره ولا ينقطع ثمرها ولا يعدم فيثم أولا يطل ثمرها وبوخذ من هذا الحديث جواز طرح الامام المسئلة على أصحابه ايجتهر ما عندهم من العلم ويعتصم بالدين من العقل والفهم (عن أنس ابن مالك رضى الله عنه يقول بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد النبوي (دخل رجل) جواب بينما ولا يصلي اذ دخل لكن الاصمعي لا يستفصح اذ واذاني جواب بينما وبينما (على رجل فاناخه في رحبة (المسجد) أو ساحتها (ثم عقه) اي شدا على ساقه مع ذراعه حبلا بعد ان ثنى ركبته وفي رواية أبي نعيم اقبل على بعيره حتى أتى المسجد فاناخه ثم عقه فدخل المسجد وفي رواية أخرى (دخل رجل) عن ابن عباس فاناخ بعيره على باب المسجد فعهقه ثم دخل وهما ذابدا على انه لم يدخل به المسجد وهو يرفع احتمال دلالة ذلك على طهارة

عريضة توثق طرفيها في حقب تشده في وسطها بعد ان تحتشي كرسفا فيمنع ذلك الدم وقواها انما اثنى مجبا العج السيلان وقد استعمل في الحلب في الاناء يقال حلب فيه شجا واستعمل مجازا في الكلام يقال للمتكلم متجاح بكسر الميم قوله ركضة من ركضات الشيطان أصل الركض الضرب بالرجل والاصابة بهم او كانه أراد الاضرار بالمرأة والاذى بمعنى ان الشيطان وجد بذلك سبيلا الى التلبس عليهم في أمر دينهم وطهرها وصلاتها حتى انساها بذلك عاداتهم انصار في التقدير كانه ركض بالآلة قوله فتحيض بفتح الهمزة الفوقية والحاء المهملة والياء المشددة اي اجعل نفسك حائضا والحديث استدلال به من قال انها ترجع المستحاضة الى الغالب من عادة النساء ولكنه كما عرفت مداره على ابن عقيل وابس بحجة ولو كان حجة لا يمكن الجمع بينه وبين الاحاديث القاضية بالرجوع الى عادة نفسها والقاضية بالرجوع الى التمييز بصفات الدم وذلك بان يحمل هذا الحديث على عدم معرفتهم العادات او عدم امكان التمييز بصفات الدم واستدلال به أيضا من قال انها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد واليه ذهب ابن عباس وعطاء والنخعي روى ذلك عنهم ابن سيد الناس في شرح الترمذي قال ابن العربي والحديث في ذلك صحيح فينبغي أن يكون مستحبا انتهى وعلى فرض صحة الحديث فهذا جرح حسن لانه صلى الله عليه وآله وسلم علق الغسل بقوتها فيكون ذلك قرينة دالة على عدم الوجوب وكذا قوله في الحديث أثبت أهمها فعلم أجروا عنك قال المصنف رحمه الله فيه ان الغسل لكل صلاة لا يجب بل يجزئها الغسل لمحضها الذي تجلسه وان الجمع للمرض جائز وان جمع القريضة من لها بطهارة واحدة جائز وان تعين العدد من السمة والسبعة باجتهادها لا يتقدمها القول صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذ أرتأت ان قد طهرت واستنقيت انتهى

### \* (باب الصفرة والكدر بعد العادة) \*

جواب بينما وبينما (على رجل فاناخه في رحبة (المسجد) أو ساحتها (ثم عقه) اي شدا على ساقه مع ذراعه حبلا بعد ان ثنى ركبته وفي رواية أبي نعيم اقبل على بعيره حتى أتى المسجد فاناخه ثم عقه فدخل المسجد وفي رواية أخرى (دخل رجل) عن ابن عباس فاناخ بعيره على باب المسجد فعهقه ثم دخل وهما ذابدا على انه لم يدخل به المسجد وهو يرفع احتمال دلالة ذلك على طهارة

(عن أم عطية قالت كالأند الصفرة والكدر بعد الطهر شيأ رواه أبو داود والبخاري ولم يذكر بعد الطهر) الحديث أخرجه أيضا الحساكم وأخرجه الاسماعيلي في مستخرجهم بالفظ كالأند الكدر والصفرة شيأ يعني في الحيض وللدارمي بعد الغسل قال الحافظ روقع في النهاية والوسيم طريفة في هذا رواه العادة وهي زيادة باطلة وأما ما روى من حديث عائشة بالفظ كالأند الصفرة والكدر حيث اضاف الى النووي في شرح المذهب لأعلم من رواه بهذا اللفظ والحديث يدل على ان الصفرة والكدر بعد الطهر ليسا من الحيض وإنما في وقت الحيض فهما حيض وقد نسب القول بذلك في البحر الى زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة ومحمد ومالك والليث والعمري وفي رواية عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعي قال في البحر مستدلالهم اذ هو اذى ولقوله تعالى حتى يطهرن واقوله صلى الله عليه وآله وسلم الخلة اذ أرتأت انك قد طهرت واستنقيت فصل وفي رواية عن القاسم ايس حياء اذ انوسطه الاسود الحديث اذ أرتأت الدم الاسود

محمد وابي صلى الله عليه وآله وسلم متكى) أي مستوعلى وطاء (بين ظهرانهم) أي بينهم وزيد لفظ الظهر ليدل على ان ظهرا

وزاد في المصاحح ثم زيدت الالف والنون على ظاهره عند التثنية للتاكيد ثم كثر حتى استعمل في الالف بين القوم مطلقا انتهى فهو مما أريد بلفظ التثنية فيه معنى الجمع لكن استشكل البدر الدمامي ثبوت النون مع الاضافة والجواب انه ملحق بالثنى لانه مثنى وحذف منه نون التثنية فصار ظهور انهم (فقلنا هذا الرجل الابيض المكي) والمراد بالياض هنا المشرب بجمرة كما دل عليه رواية المارث ابن عمر حيث قال الامغر وهو مفسر بالجمرة مع بياض صاف ولاتنافي بين وصفه هنا بالياض وبين ما ورد انه ليس بياض ولا آدم لان المثنى البياض الخاص كالون الجاهل قال القسطلاني وفي كتابي المنع من مباحث ذلك ما يمكن ويثني (فقال له) اي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الرجل) الداخلة (ابن عبد المطلب) وفي رواية أبي داود والكشيحي باب (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أجبتك) اي سمعتك أو المراد انشاء الاجابة أو نزل تقريره للعصابة في الاسلام عنه منزلة النطق ولم يجبه صلى الله عليه وآله وسلم نعم لانه أخل بما يجب من رعاية التعظيم والادب حيث قال يا محمد ونحو ذلك (فقال الرجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اني سألتك فتدع عليك في المسئلة فلا تجد)

فلم يكن عن الصلاة حتى اذا كان العشرة فوضي وصلى وحديث الباب وعورضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة لا تصلي حتى ترى القصة البيضاء وقولها كذا تعد الكدرة والصغرة في أيام الحيض حياضا ولكون ما أدى خرج من الرحم فاشبهه الدم وفي رواية عن الناصر والشافعي وهو مروى عن أبي يوسف انه ما حيض بعد الدم لانها من آثاره لا قبله ورد بان الفرق يحكم وفي رواية عن الشافعي ان رأته ما في العادة فحضر والا فلا هذا حاصل ما في البحر وحديث الباب ان كان له حكم الرفع كما قال البخاري وغيره من أئمة الحديث المراد كما في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه فيكون تقريره وبطل ينطوقه انه لا حكم للكدرة والصغرة بعد الطهر وبه وهو ما وقت الحيض حبس كاذب اليه الجمهور (وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

قال في المرأة التي ترى ما يريها بعد الطهر انما هو عرق أو قال عروق رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث اسماؤه في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن يحيى عن عبد الله بن موسى عن شيعة عن أبي كثير عن أبي سلمة عن أم بكر عن عائشة وأم بكر لا يعرف حالها وبقيصة الاسنة اذ ثقات والحديث حسنه المنذري وهو من الأدلة الدالة على عدم الاعتبار بما تروى المرأة بعد الطهر وقد تقدم الخلاف فيه في بابها ففتح الباب أي تلك فيه هل هو حيض أم لا يقال راجح الشيء برأيه اذا شككت فيه

\*(باب وضوء المستحاضة لكل صلاة)\*

(عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المستحاضة تدع الصلاة أيام اقرأها ثم تغتسل وتوضأ عند كل صلاة وتضم وضوء وتصلى رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن) الحديث لم يحسنه الترمذي كما ذكره المصنف بل سكت عنه قال ابن سبويه الناس في شرحه وسكت الترمذي عن هذا الحديث فزيجكم بشئ وليس من باب الصحيح ولا ينبغي أن يكون من باب الحسن اضعف راويه عن عدي ابن ثابت وهو أبو اليقظان واسمه عثمان بن عمر بن قيس الكوفي وهو الذي يقال له عثمان ابن أبي حمزة وعثمان بن أبي زرعة وعثمان أبو اليقظان واعني ثقيف كما واحد قال يحيى ابن معين ليس حديثه بشئ وقال أبو حاتم ترك ابن مهدي حديثه وقال أبو حاتم أيضا به ضعيف الحديث منكر الحديث كان شعبة لا يرضاه وقال أبو أحمد الحارثي ليس بالقوي عندهم ولم يرضه يحيى بن سعيد وقال النسائي ليس بالقوي وقال الدارقطني ضعيف وقال ابن حبان اختلط حتى لا يدري ما يقول لا يجوز الاحتجاج به قال الترمذي سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث فقالت عدي بن ثابت عن أبيه عن جده جده عدي بن ثابت ما اسمه فلم يعرف محمد اسمه وذكر محمد قول يحيى بن معين ان اسمه دينار فلم يعابه وقال الدامياطي في عدي المذكور هو عدي بن ابان بن ثابت بن قيس بن الخطيم الانصاري وهو من قال اسم جده دينار وعدي هذا من الثقات اخرج لهم في الصحيح وثقه أحمد بن حنبل

بكسر الطيم والجرم على النهي وهي من الوجوه أي تغضب (علي في نفسك وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (سل عما وقال



بدا) أي ظهر (لأن فقال) الرجل (أسألك بربك) أي بحقه عز وجل (ورب ٢٦٥ من قبلك الله) بهمة الاستفهام الممدودة

(أرسلك إلى الناس كافة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم) أي يا الله (نعم) فإليه يدل من حرف النداء وذلك للتبرك والالجاب قد حصل بنعم وأستشهد في ذلك بالله تأكيدا صدقه (قال) وفي رواية فقال الرجل (أنشدك) بفتح الهمزة وضم الشين أي أسألك (بالله) والباء للقسمة (الله أمرك) بالمد (ان صلى اللهوات الخمس) بنون الجمع وفي رواية تصلي بالباء وكل ماوجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل على الخصوصية وفي رواية الصلاة بالافراد أي جنس الصلاة (في اليوم والليلة قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم نعم قال) الرجل (أنشدك بالله الله) بالمد (أمرك أن تصوم) بقاء الخطاب وللاصلي بالنون (هذا الشهر من السنة) أي رمضان من كل عام فاللام فيه العهد والاشارة لنوعه لايعينه (قال) عليه السلام (اللهم نعم قال) الرجل (أنشدك بالله الله) بالمد (أمرك أن تأخذ) أي بأن تأخذ (هذه الصدقة) المعهودة وهي الزكاة (من أغنيانا فقسمها على فقرائنا) من تغليب الاسم للكل بمقابلة الأغنياء إذ خرج يخرج الأغلب لأنهم معظم الأصناف الثمانية (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اللهم نعم) ولم يمتنع في مصابيح الجامع

وقال أبو حاتم صدوق وقال أبو داود في سننه حديث عدي بن ثابت والاعشى عن حبيب وأيوب أبي العلاء كلاهما لا يصح منهما شيء وذكر في آخر الباب الاشارة إلى صحة حديث غيره عن عائشة ومدار على أيوب بن مسكين وفيه خلاف وقد اضطرب أيضا فرواه عن ابن شبرمة عنهما فروعا وعن ججاج عنهما موقوفا وكذلك رواه الثوري عن فراس عن الشعبي عن غير موقوفا ذكره المزني في الاطراف والحديث يدل على ان المستحاضة تغتسل لكل صلاة وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل أيضا انها متوضأة عند كل صلاة وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وحكي عن عروة بن الزبير وسفيان الثوري واحمد وأبي ثور وأحمد بن حنبل حديث الباب وبالحديث الذي سمي أي بعده وبما ثبت في رواية البخاري باقظ وتوضأ لكل صلاة وغير ذلك وذهبت العترة وأبو حنيفة إلى أن طهارتهم سابقة للوقت فلها أن تجمع بين فريضة وما شاءت من النوافل بوضوء واحد واستدل بهم في البحر بحديث فاطمة بنت أبي حبيش وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها وتوضئي لوقت كل صلاة وسنة عرف قريبا أن الرواية لكل صلاة للوقت كل صلاة كما زعمه فان قيل ان الكلام على حذف مضاف والمراد لوقت كل صلاة فيجاب بما قاله في القمع من أنه مجاز يحتاج إلى دليل فالقول أنه يجب عليها الوضوء لكل صلاة لكن لا بهذا الحديث بل بحديث فاطمة الآتي وبما في حديث أسماء باقظ وتوضأ فيما بين ذلك وقد تقدم وبما ثبت في رواية البخاري من حديث عائشة وقد تقدم وسيأتي (وعن عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة أستحاض فلا طهر فأدع الصلاة فقال لها

لا اجتنب الصلاة أيام حيضك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة ثم صلي وان قطرت الدم على الحصى رواه احمد وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود والنسائي وابن حبان ورواه مسلم في الصحيح بدون قوله وتوضئي لكل صلاة وقال في آخره حرف تركا ذكره قال البيهقي هو قوله وتوضئي وتركها لعمارة زيادة غير محفوظة وقد روى هذه الزيادة من تقدم وكذا رواها الدارمي والطحاوي وأخرجها أيضا البخاري وقد أعل الحديث بأن حبيبا لم يسمع من عروة بن الزبير وإنما سمع من عروة المزني فان كان عروة المذکور في الاسناد عروة بن الزبير كما صرح بذلك ابن ماجه وغيره فالاسناد منه قطع لأن حبيب بن أبي ثابت مدلس وان كان عروة هو المزني فهو مجهول وفي الباب عن جابر رواه أبو يعلى بإسناد ضعيف والبيهقي وعن سودة بنت زمعة رواه الطبراني والحديث يدل على وجوب الوضوء لكل صلاة وقد تقدم الكلام فيه ويدل على ان الغسل لا يجب الا حرة واحدة عند انقضاء الحيض وكذلك الحديث الذي قبله يدل على ذلك وقد تقدم البحث فيه في مواضع

\*(باب تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها)\*

(عن أنس بن مالك أن اليهود كانوا إذا حضت المرأة منهن لم يؤاكلوها ولم يجامعوها في البيوت فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل ويسألونك

علمه السلام وكانهم لم يطاعوا على ما في صحيح ٢٦٦ مسلم فقد وقع فيه ذكر الحج فابتاع أنس وكذا في حديث أبي هريرة وابن

عن المحيضي قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض الى آخر الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا كل شئ الا النساء في الحيض وفي انقضاء الحيض رواه الجماعة الا البخارى قوله فسأل السائل عن ذلك أسيد بن الحضير وعباد بن بشر وقيل ان السائل عن ذلك هو أبو الدحداح قاله الواقدى والصواب الاول كما في الصحيح والحديث يدل على حكمين تحريم النكاح وجواز مسواها اما الاول فباجتماع المسايين وببص القرآن العزيز والسنة الصريحة ومستحله كافر وغير المستحل ان كان ناسيا أو جاهلا لوجود المحيض أو جاهلا بآخره أو مكرها فلا اثم عليه ولا كفارة وان وطئها عاهدا عالما بالمحيض والتحريم محتارا فقد ارتكب معصية كبيرة نص على كبرها الشافعي ويجب عليه التوبة وسيأتي الخلاف في وجوب الكفارة وأما الثاني اعني جواز مسواها فهو قسمان القسم الاول المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكور أو القبل أو الخفاف أو اللبس أو غير ذلك وذلك لاجل اتفاق العلماء وقد نقل الاجماع على الجواز جماعة وقد سكت عن عميدة السلماني وغيره أنه لا يباشر شيئا من ابشئ منه وهو كما قال النووي غير معروف ولا مقبول ولو صح لكان مردودا بالأحاديث الصحيحة وباجتماع المسايين قبل المخالف وبعده القسم الثاني فيما بين السرة والركبة في غير القبل والذبر وفيها ثلاثة وجوه لأصحاب الشافعي الأشهر منها التحريم والثاني عدم التحريم مع الكراهة والثالث ان كان المباشرة يضبط نفسه عن الفرج اما المشددة ورع أو أضعف شهوة جازوا لا لم يجز وقد ذهب إلى الوجه الاول مالك وأبو حنيفة وهو قول أكثر العلماء منهم سعيد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة ومن ذهب إلى الجواز عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والطائفة والنوري والاوزاعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن وأصبغ وإسحاق بن راهويه وأبو توير وابن المنذر ودود وحديث الباب يدل على الجواز تصريحه بتحميل كل شئ عينا عند النكاح فالقول بالتحريم سد الذريعة لما كان الحوم حول الحى مظنة لوقوع فيه لما ثبت في الصحيحين من حديث النعمان بن بشير مرفوعا لمنظ من وقع حول الحى يوشك ان يواقع له ألقاظ عندهما وعند غيره ما يشير إلى هذا حديثك ما فوق الأزار وحديث عائشة الآتي لما فيه من الأمر للمباشرة بان تاتروا قولها في رواية لهم أو أياكم يملك أربه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك أربه (وعن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم كان اذا اراد من الحائض شيئا أتى على فرجها شيئا رواه أبو داود وعن مسروق بن  
أبيدع قال سألت عائشة رضي الله عنها امال الرجل من امراته اذا كانت حائضا قالت كل  
شي الا الشرج رواه البخاري في تاريخه وعن حزام بن حكيم عن عمه أنه سأل رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ما يحل لي من امرأتي وهي حائض قال لك ما فوق الازار رواه أبو  
داود قلت عمه هو عبد الله بن سعد حديث عكرمة اسناده في سنن أبي داود هكذا

عبد الله بن عباس عنده وقيل انما لم يذكره لانه  
لم يكن فرض وهذا با على قول  
الواقدي وابن حبيب ان قول  
ضمام كان سنة خمس وهو مردود  
بما في مسلم ان قدومه كان بعد  
نزل النبي عن السؤال في  
القرآن وهو في المائدة ونزولها  
متأخر جدا واما قد علم ان ارسال  
الرسول الى الدعاء الى الاسلام انما  
كان ابتداء وبعد الحمد لله  
ومعظمه بعد فتح مكة وبما في  
حديث ابن عباس ان قدومه  
أطاعوه ودخلوا في الاسلام بعد  
رجوعه اليهم ولم يدخل بنو سعد  
وهو ابن بكر بن هوازن في  
الاسلام الا بعد وقعة خيبر  
وكانت في شوال سنة ثمان  
والمراتب ان قدوم ضمام كان  
في سنة تسع وبه جزم ابن اسحق  
وأبو عبيدة وغيرهما (فقال)  
الرجل المذكور لرسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم (أمنت) قبل  
(بما) أي بالذي (جئت به) من  
الوحي وهذا يحتمل أن يكون  
اخبارا واليه ذهب البخاري  
ورجح القاضى عياض وانه  
حضر بعد اسلامه مستتبعا من  
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم  
ما أخبر به رسوله اليهم لانه قال في  
حديث ثابت عن أنس عنده مسلم  
وغیره فان رسولك زعم وقال في  
رواية كريب عن ابن عباس عنده  
الطبراني أتنا كتبك وانتا رسلك  
(وانا رسول من ورائي من قومي

وَأَنَا نَعَمُ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ) وَمَا وَقَعَ مِنَ السُّؤَالِ وَالِاسْتِفْهَامِ عَلَى الْوُجْهِ الْمَذْكُورِ غِنًى بَقَايَا حَدِيثِنَا

جاءه الاعراب الذين وسعهم حلمه صلى الله عليه وآله وسلم وزاد من علم في آخر ٢٦٧ الحديث قال والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهم

ولا أنقص فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لئن صدق إمدخان الجنة وفي هذا الحديث من القوائد العمل بخير الواحد ونسبة الشخص الى جده اذا كان أشهر من أبيه ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم حنين انا ابن عبد المطلب وفيه الاستحسان على الأمر المحقق لزيادة التأكد وفيه رواية الاقران لان سعيدا وشريكا تابعيان من درجة واحدة وهما مدينان (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بكتابه رجلا) أي متلبس به مصاحبا له وهو عبد الله بن حذافة السهمي كما سمي في المغازي من هذا الكتاب (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم (ان يدفعه الى عظيم الجبرين) المذنبين ساوي والبحرين بلفظ التثنية بلدين البصرة وعمان وعبر بالعظيم دون ملك لانه لملك ولاسلطنة للسكفاد (فدفعه) أي فذهب به اليه فدفعه اليه ثم دفعه (عظيم البحر) الى كيمري بكسر الكاف وهو ابرويز بن هرم بن انوشروان وليس هو انوشروان كما حققنا ذلك في كتابنا لقطعة الاقطان مما تيسر اليه حاجة الانسان (فلما قرأه) أي قسراً كسرى الكتاب (مترقه) أي خرقة قال ابن شهاب الزهري (خفت أن ابن المسيب قال) ولم يضره وبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك غضب (فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم أن) أي بأن

حدثنا موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة فذكره ورجال اسناده ثقات محتج بهم في الصحيح وقد سككت عنه أبو داود والمذري وقد قال ابن الصلاح والنووي وغيرهما انه يجوز الاحتجاج بما سككت عنه أبو داود وصرح أبو داود نفسه انه لا يسكت الا عن الحديث الصالح الاحتجاج ويشهد له حديث الأمر بالاتزان وحديث لك ما فوق الأزار وأما حديث مسروق عن عائشة فهو مثل حديث أنس بن مالك السابق المتفق عليه وأما حديث حزام بن حكيم فأورده الحافظ في التلخيص ولم يتكلم عليه واسناده في سنن أبي داود وفيه صدوقان وبقيته ثقات وقد روى أبو داود من حديث معاذ بن جبل نحوه وقال ليس بالقوي وفي اسناده ببيعة عن سعيد بن عبد الله الاغطش ورواه الطبراني من رواية اسمعيل بن عياش عن سعيد بن عبد الله الخزازي فان كان هو الاغطش فقد توبع ببيعة وبقيته جهالة حال سعيد قال الحافظ لا نعرف أحدا وثقه وأيضا عبد الرحمن بن عائذ رواه عن معاذ قال ابو حاتم روايته عن علي مرسله واذا كان كذلك فعن معاذ اشدار سالوا الحديث الاول يدل على جواز الاستمتاع من غير تخصيص بحمل دون محل من سائر البدن غير الفرج لكن مع وضع شيء على الفرج يكون حائلا بينه وبين ما يتصل به من الرجل والحديث الثاني يدل على جواز الاستمتاع بما عدا الفرج والحديث الثالث يدل على جواز الاستمتاع بما فوق الأزار من الخائض وعدم جوازه بما عداه من أجاز التخصيص بمثل هذا المفهوم خصص به عموم كل شيء المذكور في حديث أنس وعائشة ومن لم يجوز التخصيص به فهو لا يمارض المنطوق الدال على الجواز والله لا في جوازه وعدمه قدس بقى في أول الباب (وعن عائشة قالت كانت احدا اذا كانت حائضا فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يباشرها أمرها ان تأتربا زارني فورحيضتها ثم يباشرها متفق عليه قال الخطابي فورالحيض أوله ومعظمه) قوله ان يباشرها المراد بالمباشرة هنا التقاء البشريتين لا الجماع قوله ان تأتربا رواية للبخاري تنزه قال في الفتح والاولى افصح والمراد بالاتزان تشددا زارنا تسهرتم او ما تحتها الى الركبة قوله في فورحيضتها هو بفتح الفاء واسكان الواو ومعناه كما قال الخطابي كما ذكره المصنف وقال القرطبي فورالحيضه معظم صبرها من فوران القدر وغايتها والكلام على فقه الحديث قد تقدم

\*(باب كفارة من أتى حائضا)\*

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدينار او بنصف دينار رواه الخمسة وقال أبو داود وهكذا الرواية الصحيحة قال دينار او نصف دينار وفي لفظ لا ترمذى اذا كان دما حجر فدينار وان كان دما صفر فنصف دينار وفي رواية لا يجد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل في الحائض تصاد دينار فان أصابها وقد أدير الدم عنها ولم تغتسل فنصف دينار كل ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما يضره وبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك غضب (فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم أن) أي بأن

(يزقوا) أي بالتمزيق فان مصدريه (كل حمزق) ٢٦٨ يفتح الراي في الكاستين أي يمزقوا غاية التمزيق فسلط الله على كسري

ابنه شيرويه فتمتله بأن حرق بطنه سنة سبع فحرق ملكه كل حمزق وزال من جميع الارض واضعل بدعوته صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دأبل على صحة المناولة المقرنة بالاجازة وكتاب أهل العلم بالعلم الى أهل البلدان ووجه الدلالة من الحديث كما قال ابن المنذر انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ الكتاب على رسوله ولكن نازله اياه وأجازله ان يسند ما فيه عنه ويقول هذا كتاب رسول الله ويلزم المبعوث اليه العمل بما فيه وهذه ثمرة الاجازة في الاحاديث وقال أنس نسخ عثمان المصاحف فبعث بها الى الأفاق مصحفا الى مكة وآخر الى الشام وآخر الى اليمن وآخر الى البحرين وآخر الى البصرة وآخر الى الكوفة وأمسك بالمدينة واحدا والمشهور أنها كانت خمسة وقال الداني أكثر الروايات على أنها أربعة وفيه دلالة على تجويز الرواية بالمكاتبة لان عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها والمستفاد من بعثه المصاحف انما هو ثبوت اسمها صورة المكتوب فيها الى عثمان لأصل ثبوت القرآن فانه متواتر عندهم وفي هذا الحديث من الطائفة التحديث بالجمع والافراد والعقمنة والاختبار ورجاله كلهم مدنيون وفيه تابعي عن تابعي

وسلم الرواية الاولى رواها أيضا الدارقطني وابن الجارود وكل رواهم ماخرج لهم في الصحيح الامم الراوي عن ابن عباس فانفرد به البخاري لكن ماخرج له الاحاديث واحدا وقد صحح حديث الباب الحاكم وابن القطان وابن دقيق العيد وقال احمد ما أحسن حديث عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس فقبل تذهب اليه فقال نعم وقال ابو داود وهي الرواية الصحيحة وربما لم يرفعه شعبة وقال قاسم بن أصبغ رفعه عنده وقال الحافظ والاضطراب في اسناد هذا الحديث ومثله كثير جدا ويجب ان عنه بما ذكره أبو الحسن بن القطان وهو عن قال بصحة الحديث ان الاعلال بالاضطراب خطأ والصواب ان ينظر الى رواية كل راو يسهوا ويعلم ما خرج عنه فيها فان صح من طريق قبل ولا يضمره أن يروي من طريق آخر ضعيفة فهم اذا قالوا يروي فيه يدينار وروى به فدينار وروى باعتباره صفات الدم وروى دون اعتبارها وروى باعتباره أول الخيض وآخره وروى دون ذلك وروى بخمسة دينار وروى بعتق نسمة وهذا عند الذين والتحقيق لا يضر ثم أخذ في تصحيح حديث عبد الحميد وأكثر أهل العلم زعموا ان هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس قال الخطابي والاصح انه متصل مرفوع لكن الذم بربوة الا أن تقوم الحجة بشغاه او يجاب عن دعوى الاختلاف في رفعه ووقفه بان يحيى ابن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي عمير رفعوه عن شعبة وكذلك وهب بن جرير وسعيد ابن عامر والنضر بن شميل وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف قال ابن سيد الناس من رفعه عن شعبة أجل وأكثروا حفظ من وقفه وأما قول شعبة اسند الى الحكم مرة ووقفه مرة فقد أخبر عن المرفوع والموقوف ان كلا عنده ثم لو تساوى رافعه مع واقفيه لم يكن في ذلك ما يقدح فيه قال أبو بكر الخطيب اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفا وهو مذهب أهل الأصول لان احديثي الروايتين ليست بمكذوبة للآخرى والاخذ بالمرفوع أخذ بالزيادة وهي واجبة القبول قال الحافظ وقد أمعن ابن القطان القول في تصحيح هذا الحديث والجلوب عن طرق الطعن فيه بما راجع منه وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه في الامام وهو الصواب فكيف من حديث قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا كحديث بئر بضاعة وحديث القطيف ونحوهما وفي ذلك ما يرد على النووي في دعواه في شرح المذهب والتنقيح والخلاصة ان الائمة كلهم خالفوا الحاكم في تصحيحه وان الحق انه ضعيف بانفاقهم وتبع النووي في بعض ذلك ابن الصلاح وأما الرواية الثانية من حديث الباب فاخرجها مع الترمذي البيهقي والطبراني والدارقطني وأبو يعلى والدارقطني بعضهم من طريق سفيان عن خضيف وعلي بن بزيمة وعبد الكريم ثلاثتهم عن مقسم وبعضهم من طريق أبي جعفر الرازي عن عبد الكريم عن مقسم وخضيف فيه مقال وعبد الكريم مختلف فيه وقبل جمع على تركه وعلي بن بزيمة فيه أيضا مقال وأما الرواية الثالثة من حديث الباب فقد أخرج

وأخرجه البخاري في المغازي وفي خبر الواحد وفي الجهاد وهو من أفراد عن مسلم وأخرجه النسائي

في السير (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي كتب الكتاب

بأمره (كتابا) إلى العجم أو إلى  
الروم كما صرح بهما في كتاب  
البصائر عند البخاري (أو أراد  
أن يكتب) أي أراد الكتابة فإن  
مصدرية وهو شك من الراوي  
أنس (ف قيل له) صلى الله عليه  
وآله وسلم (أنهم) أي الروم أو  
العجم (لا يقرؤن كتابا لا يختوما)  
خوفهم من كشف أسرارهم  
وهو منصوب على الاستثناء  
لأنه من كلام غير موجب  
(ف اتخذ عليه السلام) خاتما من  
فضة نقشه (بسكون القاف  
(محمد رسول الله) أي نقشه هذا  
المذكور (كأن في انظر إلى بياضه)  
حال كونه (في يده) السكرية  
وهو من باب إطلاق السكك  
وارادة الجوزو الألفا خاتم ليس  
في اليد بل في أصبعها وفيه القلب  
لأن الأصبع في الخاتم لا الخاتم  
في الأصبع ومثله عرضت الناقه  
على الخوض فائدة إيراد الحديث  
في هذا الباب التنبيه على أن  
شرط العمل بالمكانة أن يكون  
الكتاب مختوما ليحصل الأمن  
من توهم تغييره ليسكن قد يستغنى  
عن ختمه إذا كان الحامل عدلا  
مؤتمنا وفيه استحباب اتخاذ الخاتم  
من الفضة (عن أبي واقد)  
يكسر الدال اسمه الحرث بن مالك  
أو ابن عوف الصخاني (الليثي)  
البدرى في قول بعضهم المتوفى  
بمكة سنة ثمان وستين وليس له  
في البخاري إلا هذا الحديث

نحوها البيهقي من حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس والحديث يدل على وجوب  
الكفارة على من وطئ امرأة وهي حائض وإلى ذلك ذهب ابن عباس والحسن البصري  
وسعيد بن جبير وقتادة والأوزاعي وأحق وأجسد في الرواية الثانية عنه والشافعي  
في قوله القديم واختلاف هؤلاء في الكفارة فقال الحسن وسعيد عتق رقبة وقال الباقر  
دينار أو نصف دينار على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الدينار والنصف  
الدينار بحسب اختلاف الروايات واحتجوا بحديث الباب وقال عطاء وابن أبي مليكة  
والشعبي والنخعي ومكحول والزهري وأبو الزناد وربيعة وحماد بن أبي سليمان وأيوب  
السختياني وسفيان الثوري والليث بن سعد ومالك وأبو حنيفة وهو الأصح عن الشافعي  
وأحمد في إحدى الروايتين وجهان من السلف أنه لا كفارة عليه بل الواجب الاستغفار  
والتوبة وأجابوا عن الحديث بما سبق من المطاعن قالوا والاصل البراءة فلا ينقل  
عنها إلا بحجة وقد عرفت أنما هي الرواية الأولى من حديث الباب فالصير إليها محتم  
وعرفت بما أسلفناه من استحباب الحجية وسقوط الاعتلالات الواردة عليهم قال المصنف  
بعد أن ساق الحديث وفيه تنبيه على تحريم الوطء قبل الغسل انتهى

(باب الحائض لا تصوم ولا تصلي وتقضى الصوم دون الصلاة)

(عن أبي سعيد في حديث له أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للنساء أليس شهادة المرأة  
مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت لم تصل  
ولم تصم قلن بلى قال فذلك من نقصان دينها مختصر من البخاري) الحديث أخرجه  
مسلم من حديثه وأخرجه أيضا مسلم من حديث ابن عمر بلفظ تمكث إلى ما تصلي  
وتنظر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها وانقضاء عليه من حديث أبي هريرة وأخرجه  
الحاكم في المستدرل من حديث ابن مسعود قوله لم تصل ولم تصم فيه إشعار بأن منع  
الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك الجحاس والحديث يدل  
على عدم وجوب الصوم والصلاة على الحائض حال حيضها وهو إجماع ويدل على أن  
العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الإيمان وإيس المراد من ذكر نقصان عقول  
النساء لومهن على ذلك لأنه لا مدخل لاختيارهن فيه بل المراد التحذير من الافتتان  
بهن وليس نقص الدين مختصرا فيما يحصل به الاتم بل في أعم من ذلك قاله في الفتح ورواه  
عن النووي لأنه أمر نسبي فالكمال مثلاً ناقص عن الأكمل ومن ذلك الحائض لا تأثم  
بترك صلاتها زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلي وهل تناب على هذا الترك ليكونها  
مكففة به كما يناب المريض على الفوافل التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها قال  
النووي الظاهر أنها لا تناب والفرق بينهما وبين المريض أنه كان يفعلها بنية الدوام عليها  
مع أهليته والحائض أيسر كذلك قال الحافظ وعندني في كون هذا الفرق مستلزما  
لكونها لا تناب وقفة (وعن معاذة قالت سألت عائشة فقالت ما بال الحائض تقضى

وقد صرح أبو هريرة في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن إسحق فقال عن أبي هريرة أن أبا واقد حدثه (أن رسول الله

الصوم ولا تقضى الصلاة قالت كان يصيبنا ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنؤمر  
بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة رواه الجماعة نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما  
اجماع المسلمين على انه لا يجب على الحائض قضاء الصلاة ويجب اتمام قضاء العيام وتكفي  
ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج انهم كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلاة وعن  
سمر بن جندب انه كان يأمر به فابكرت عليه ام سلمة قال الحافظ لكن استقر الاجماع  
على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره ومستند الاجماع هذا الحديث الصحيح ولكن  
الاستدلال بعدم الامر على عدم وجوب القضاء قديمنازع فيه لاحتمال الاكتفاء بالدليل  
العام على وجوب القضاء والاولى الاستدلال بما عدا الاستدلال بعدم الامر على عدم  
وجوب القضاء لا بعد تسليم أن القضاء يجب بدليل الاداء أو وجود دليل يدل على  
وجوب قضاء الصلاة دلالة تندرج تحتها الحائض والكل ممنوع وقد ذهب الجمهور كما  
قاله النووي الى أنه لا يجب القضاء على الحائض الا بدليل جديد قال النووي في شرح  
مسلم قال العلماء والفرق بينهما يعني الصوم والصلاة ان الصلاة كثيرة متكررة فيشق  
قضاؤها بخلاف الصوم فانه يجب في السنة مرة واحدة وربما كان الحيض يوماً أو يومين  
واعلم انه لا حجة للخوارج الا ما سلفنا من ان عدم الامر لا يستلزم عدم وجوب القضاء  
والاكتفاء بادلته لقضاء فان ارادوا بادلته القضاء حديث من نام عن صلاة أو نسيها فإن  
هو من محل النزاع وان ارادوا غيره فها هو وأيضاً دلالة القضاء كافية في الصوم فلا يثبت  
أمر من الشارع به دونها وانما الخوارج لا يستحقون المطاوعة والمقاولة لاسيما في مثل هذه  
المقالة الخارقة للاجماع الساقطة عن جميع المسلمين بالنزاع لكنه لما رفع من شأنها بعض  
المتأخرين لحجة الاغراب التي جعل عليها ذكرنا طر فامن الكلام في المسئلة وقد اختلف  
الساف فيمن طهرت من الحيض بعد صلاة العصر وبعد صلاة العشاء هل تصلي الصلوتين  
أو الاخرى قال المصنف رحمه الله وعن ابن عباس أنه كان يقول اذا طهرت الحائض  
بعد العصر صلات الظهر والعصر واذا طهرت بعد العشاء صلات المغرب والعشاء وعن  
عبد الرحمن بن عوف قال اذا طهرت الحائض قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر  
والعصر واذا طهرت قبل الفجر صلات المغرب والعشاء رواهما سعيد في سننه والاثم  
وقال قال أحمد عامة التابعين يقولون بهذا القول الا الحسن وحده انتهى

#### \* (باب سور الحائض ومواكاتها) \*

(عن عائشة قالت كنت أشرب وانا حائض فانا وله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضع فاه  
على موضع في فيه شرب وأنعرق العرق وانا حائض فانا وله النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فيضع فاه على موضع في رواه الجماعة الا البخاري والترمذي) قوله أنعرق العرق العرق  
يعني مفعولة مفتوحة ورأساً كونه بعد ما قاف العظم وتعرقه أو كل ما عليه من اللحم ذكر

صلى الله عليه وآله (وسلم) زيادة الميم ٢٧٠ (هو جالس) حال كونه (في المسجد) المديني (والناس معه) جملة حاله  
(اذ قبل) جواب بينما (ثلاثة نفر) بالتحريك الرجال من ثلاثة  
الى عشرة والمعنى ثلاثة هم نفر  
والنفر اسم جمع ولهذا وقع مجزاً  
للجمع كقوله تعالى تسعة رحط  
ولم يسم واحداً من الثلاثة أى  
ثلاثة رجال من الطريق فدخلوا  
المسجد كما في حديث أنس فاذا  
ثلاثة نفر مارين (فاقبل اثنان)  
منهم (الى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم) وذهب واحد قال  
فوقه على مجلس (رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم) أو على  
هنا يعني عند قاف الفتح وتعبه  
صاحب عمدة القارئ بانهم سالم  
تجبي جمعناها وزاد الترمذي  
والنسائي وأكثروا الموطأ فلما  
وقف عليها ويستفاد منه ان  
الداخل يبدأ بالسلام وان القائم  
يسلم على القاعد وانما يذكر  
السلام عليهم اكتفاء بشهرته  
أؤيستفاد منه ان المستغرق في  
العبادات يسقط عنه الرد ولم يذكر  
انهم صلياً تحية المسجد اما  
ليكون ذلك كان قبل أن يشمرع  
أو كان على غير وضوء أو وقع فلم  
ينقل للاهتمام بغير ذلك من  
القصة أو كان في غير وقت تنقل  
قاله القاضي عياض بناء على  
مذهبه في أنه لا تصلي في الاوقات  
المكروهة (فاما) تفصيلية  
(أحدهما) فرأى فرجة) بضم  
الفاء والفتح معاً وهما الفتان  
وهي الخلل بين الشفتين قاله  
النووي فيما نقل في عمدة القارئ (في الخلقة) باسكان الهمزة كل شيء مستدير خالي الوسط والجمع حلق بفتحين



وحكى فتح اللام في الواحد وهو نادر وفيه استحياب التحليق في مجالس ٢٧١ الذكروا العلم وفيه أن من سبق إلى موضوع منها

معنى ذلك في القاموس والحديث يدل على أن ريق الحائض طاهر ولا خلاف فيه فيها أعلم وعلى طهارة مؤداه من طهارة أم أو شراب ولا أعلم فيه خلافا (وعن عبد الله بن سعد قال

سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مواكاة الحائض قال واكها رواه أحمد والترمذي الحديث قال الترمذي حديث حسن غريب وأخرجه أيضا أبو داود ورواه كاهن ثم ثقات وانما غزبه الترمذي لانه تفرد به العلاء بن الحرث عن حكيم بن حزام وحكيم بن حزام عن أحمد عبد الله بن سعد وفي الباب ما تقدم عن أنس عند مسلم بلغوا صنعوا كل شيء إلا المكاح وهو شاهد الحديث الباب وكذلك حديث عائشة السابق قال ابن سبيد الناس في شرح حديث الباب لما اعتضده ارتقى في مراتب التحسين إلى مرتبة لم تكن لهؤلاء والحديث يدل على جواز مواكاة الحائض قال الترمذي وهو قول عامة أهل العلم لم يروا مواكاة الحائض بأسا قال ابن سبيد الناس في شرحه وهذا مما أجمع الناس عليه وهكذا نقل الإجماع محمد بن جرير الطبري وأما قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض فلمراد اعتزلوا وطأهن

\*(باب وطء المستحاضة)\*

(عن عكرمة عن جنة بنت جحش انها كانت تستحاض وكان زوجها يجامعها وعنه أيضا

قال كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها ابغشاها رواه أحمد وأبو داود وكانت أم حبيبة

تحت عبد الرحمن بن عوف كذا في صحيح مسلم وكانت جنة تحت طلحة بن عبيد الله) أما حديثه الاول فأخرجه أيضا البيهقي قال النووي واسناده حسن وأما حديثه الثاني ففي إسناده معلى وهو نقلة وكان أحمد لا يروى عنه لانه كان ينظر في الرأي وفي سماع عكرمة بن عمار من جنة ومن أم حبيبة نظر قاله المنذرى وهو ما يدلان على جواز جماعه المستحاضة ولو حال جريان الدم وهو قول الجمهور ورواه حكاة ابن المنذر عن ابن عباس وابن المسيب والحسن البصري وعطاء وسعيد بن جبيرة وقتادة وحماد بن سليمان وبكر بن عبد الله المزني والاوزاعي والثوري ومالك والشافعي وأبي ثور واسمعتون وإسحاق في الباب وقال النخعي والحكم انه لا يأتى من زوجها وكرهه ابن سيرين وروى عن أحمد المنع أيضا وأهل القول الاول يقيسون ذلك بأن لا تعلم بالامارات أو العادة ان ذلك الدم دم حيض وفي احتجاجهم بروايت عكرمة نظر لان غايته انه فعل صحابي ولم ينقل فيه التقرر بمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا الاذن له بذلك ولكنه ينبغي التعويل في الاستدلال على أن التحريم انما ثبت بدليل ولم يرد في ذلك شرع يقتضى المنع منه وقد استدل القائلون بعدم الجواز أيضا بما رواه الخلال بإسناده إلى عائشة قالت المستحاضة لا يغشاها زوجها قالوا ولانهم نادى فيحرم وطؤها كالحائض وقد منع الله من وطء الحائض مع اللان بالاذى والاذى موجود في المستحاضة فثبت التحريم في حقها

كان احق به (بخلس فيها وأما الاخر) بفتح الخاء أى الثاني وفيه رد على من زعم انه يختص بالآخر لا لطلاقه هنا على الثاني (بخلس خلفهم) بالنصب على الظرفية (وأما الثالث فأدبر) حال كونه (ذاهبا) أى مسقرا في ذهابه ولم يرجع والا فادبر بمعنى مر ذاهبا (فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مما كان مشغلا به من تعليم القرآن أو العلم أو الذكر أو الخطبة أو نحو ذلك (قال ألا) بالتحفيف حرف تنبيه والهزة للاستفهام ولا للنفي (أخبركم عن النفر الثلاثة) فقالوا أخبرنا عنهم يا رسول الله فقال (أما أحدهم فأوى) بقصر الهمة أى لجأ (إلى الله تعالى) وانضم إلى مجلس الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (فأواه الله إليه) بالمدأى جازاه بتظير فعله بأن ضمه إلى رحمة ورضوانه أو يؤويه يوم القيامة إلى ظل عرشه فنسبته إلى الله تعالى مجاز لاستحياله في حقه سبحانه فالمراد لازمه وهو اذاعة إيصال الخير ويسمى هذا المجاز مجاز المشاكاة والمقابلة (وأما الاخر) بفتح الخاء (فاستحيى) أى ترك المزاحمة حماء من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن أصحابه وعند الحكم ومضى الثاني قلبه لا ثم جاء بخلس قال في التفتح

قاله من انه استحيى من الذهاب عن المجلس كما فعل ربيعة الثالث وفيه استحياب الأدب في مجالس العلم وفضل سد

\*(كتاب النفاس)\*

\*(باب أكثر النفاس)\*

(عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل واسمه كثير بن زياد عن مسة الأزدي عن أم سلمة

قالت كانت النفاس تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين يوماً وكما

نظلي وجوهنا بالورس من الكلف رواد الخسة إلا النساء وقال البخاري علي بن عبد

الأعلى ثقة وأبو سهل ثقة الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم وعلي بن عبد

الأعلى ثقة وأبو سهل وثقة البخاري وابن معين وضعفه ابن حبان قال الحافظ ولم يصب

ومسة الأزدي بحجة وله الحال قال ابن سيد الناس لا يعرف حالها ولا عيها ولا تعرف في

في غير هذا الحديث قال الزواري قول جماعة من مصنفى الفقهاء أن هذا الحديث ضعيف

هرود وعليم وله شاهد أخرجه ابن ماجه من طريق سلام عن حميد عن أنس أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم وقت للنفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك قال يرويه

عن حميد غير سلام وهو ضعيف كذب ابن معين وغيره من الأئمة ورواه عبد الرزاق من وجه

آخر عن أنس موقوفاً وروى الحاكم من حديث الحسن بن عثمان بن أبي العاص قال

وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في نفاسهن أربعين يوماً وقال صحيح إن سلم من

أبي بلال الأشعري قال الحافظ وضعفه الدارقطني والحسن بن عثمان منقطع والمشهور

عن عثمان موقوف وفي الباب عن أبي الدرداء وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم تنتظر النفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإن بلغت أربعين يوماً

ولم تر الطهر فلتغتسل ذكره ابن عدي وفيه العلامة من كثير وهو ضعيف جداً وفي الباب

أيضاً عن عائشة فتحدث عثمان بن أبي العاص عن عبد الدارقطني وفيه أبو بلال

الأشعري وهو ضعيف وعطاء بن محمد لأن متروك الحديث وحديث الباب قال الحاكم

بعد أخرجه في مستدرسه أنه صحيح الإسناد وقال الخطابي إثنى البخاري على هذا

الحديث وقد اختلف الناس في أكثر النفاس فذهب علي عليه السلام وعمر وعثمان

وعائشة وأم سلمة وعطاء والنوري والشعبي والمزني وأحمد بن حنبل ومالك والهادي

والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب إلى أن أكثر النفاس أربعين يوماً وأما

بحديث الباب وما ذكرناه بعده وقال الشافعي في قول وروى عن اسمعيل وموسى بن

جعفر بن محمد الصادق بل سبعين قالوا أذهوا أكثر ما وجد في قول الشافعي وهو الذي

في كتب الشافعية وروى أيضاً عن مالك بل سبعين يوماً ذلك وقال الحسن البصري

خسئون لذلك وقالت الإمامية ثوب وعشرون والنص يرد عليهم وقد أجابوا عنه بما

تقدم من الضعف وبأنه كما قال الترمذي في العلل منكر المتن فإن أزواج النبي صلى الله

عليه وسلم ما منهن من كانت نقساء أيام كونها معه إلا خديجة وزوجيتها كانت قبل

الهجرة فإذا لامعني لقول أم سلمة قد كانت المرأة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

نحشى استحب الجلوس حيث

ينتهي كما فعل الثاني وفيه الثناء

على من زاحم في طلب الخير

(فاستحب الله منه) بأن رجه ولم

يعاقبه بخاراه بمثل ما فعل وهذا

أيضاً من قبيل المشاكاة وذكر

المزوم وإرادة الازم (وأما

الآخر) وهو الثالث (فأعرض)

عن مجلس رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم ولم يلتفت إليه بل

ولى مدبراً (فأعرض الله) تعالى

(عنه) أي جازاه بأن سخط عليه

وهذا أيضاً من قبيل المشاكاة

لأن الأعراض هو الالتفات إلى

جهة أخرى وذلك لا يليق بالباري

تعالى فيكون مجازاً عن السخط

والغضب ويحتمل أن هذا كان

منافقاً فأطاع الله النبي صلى الله

عليه وآله وسلم على أمره أو هو

محمول على من ذهب مع رضا

لا يهتد إلى أن كان مسلماً كما يحتمل أن

قوله فأعرض الله عنه أخباراً أو

دعاه ووقع في حديث أنس فاستغنى

فاستغنى الله عنه وهذا يرشح كونه

تخييراً وفيه جواز الأخبار عن أهل

المعاصي وأحوالهم للترجيح عنها

وان ذلك لا يعد من الغيبة وفي

الحديث فضل ملازمة خلق العلم

والذكر وجلوس العالم والمذكر في

المسجد وفيه الثناء على المستحي

والجلوس من حيث ينتهي

الجلوس قال في الفتح ولم أقف

في شيء من طرق هذا الحديث

على تسوية واحد من الثلاثة المذكورين انتهى ورواه هذا الحديث مدنيون وفيه التحديد بالجمع

تقع فى النفاس هكذا قال وفيه ان التصريح بكونه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ظاهر فى كونه من غير زوجاته فلا يشك كل ما ذكره وأيضاً سأؤدعهم من الزوجات لدخول البنات وسائر القربات تحت ذلك والأدلة الدالة على ان أكثر النفاس أربعون يوماً متعاضدة بالغة الى حد الصلاحية والاعتبار فاصير اليها متعين فالواجب على النفساء وقوف أربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك كما دلت على ذلك الاسانيد السابقة قال الترمذى فى سننه وقد أجمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعون ومن بعدهم على ان النفساء تترك الصلاة أربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك فانها تغتسل وتصلى وانتهى وما أحسن ما قال المصنف رحمه الله تعالى ههنا ولفظه قلت ومعنى الحديث كانت تؤمر أن تجلس الى الاربعين لا يكون الحبر كذا اذ لا يمكن ان تتفق عادة نسائه فى نفاس او حيض انتهى وقد خلصت هذه المسئلة فى رسالته مسئلة واختلف العلماء فى تقدير اقل النفاس فعند المعتز والشافعى ومحمد لا حد لقله واستدلوا بما سبق من قوله فان رأت الطهر قبل ذلك وقال زيد بن علي ثلاثة اقرأها فاذا كانت المرأة تحيض خمسة اقل نفاسها خمسة عشر يوماً وقال أبو حنيفة وأبو يوسف بل أحد عشر يوماً كما ذكر الحيف وزيادة يوم لاجل الفرق وقال الثوري ثلاثة أيام وجب جميع الاقوال ما عدا الاول لادليل عليها ولا مستند لها لا الظنون

• (باب سقوط الصلاة عن النفساء) •

عن أم سلمة رضى الله عنها قالت كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تقع في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضاً الترمذى وابن ماجه وهو عند أبي داود من طريق أحمد بن يونس عن زهير عن علي بن عبد الله عن أبي سهل كثير بن زياد عن مسعدة عن أم سلمة فهو أحد روايات حديث مسعدة السابق وقد تقدم الكلام عليه وهو يدل على انها تترك الصلاة أيام النفاس وقد وقع الاجماع من العلماء كما فى البحران النفاس كالحيض في جميع ما يحل ويحرم ويكفر ويندب وقد اجمعوا ان الحائض لا تصلى وقد اسلفنا ذلك

• (كتاب الصلاة) •

قال الثوري فى شرح مسلم اختلف العلماء فى أصل الصلاة فقل هو الدعاء لاشتغالها عليه وهذا قول جماهير أهل العربية والفقهاء وغيرهم وقيل لانها ثمانية اثم ادة التوحيد كما صلى من السابق فى خيل الحابة وقيل هى من الصلوات وهى مع الرفد وقيل هم اعظم ان وقيل هى من الرحمة وقيل أصلها الاقبال على الله وقيل غير ذلك انتهى

• (باب افتراضها ومتى كان) •

والنسائي فى العلم (عن أبي بكر) نفع بضم الذون وفتح الفاء ابن الحارث النفسى (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعد على بعيره) وفى يوم النحر فى حجة الوداع وانما تعد عليه لحاجته الى اسماع الناس فالنهي عن اتخاذ ظهورهم ممانير محمول على ما اذا لم تدع الحاجة اليه (وامسك انسان بخطامه) بكسر الخاء (أو بزمامه) الشك من الراوى وهو ما جعنى وهو الخط الذى تشد فيه الحلقة التى تسمى البكرة بضم الباء وتحذف الراء المقتوحة ثم يشد فى طرفه المقود وهذا الممسك سماه بعض الشرايح بالالرواية النسائي عن أم الجصين قال سجدت قرأت بالالاية وقد بخطام راحلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عمر بن خارجة لما فى السنن من حديثه قال كنت أخذنا بزمام ناقته عليه السلام فذكر بعض الخطبة فهو أولى ان يفسره المبهم من بلال لكن الصواب انه هذا أبو بكر فقد ثبت ذلك فى رواية الاسماعيلي من طريق ابن المبارك عن ابن عون ولفظه خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحته يوم النحر وامسكت اما قال بخطامها واما قال بزمامها واستفدنا من ذلك ان الشك من دون أبي بكر لا منه وفائدة امسك الخطام صوت

أبوي ذرو الوقت والاصلي فقال (أي يوم ٢٧٤ هذا) برفع أي (فستكتنه حتى ظننا أنه سيعبده روى عنه قال اليس) هو (يوم

عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحن الإسلام على خمس شهادة

أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأقام الصلاة وآتاه الزكاة وحج البيت ومروم

رمضان متفق عليه) قوله على خمس في بعض الروايات خمسة بالهاء وكلها صحيحة فالمراد

برواية الهاء خمسة أركان أو أسماء أو نحو ذلك وبرواية حذف الهاء خمس خصال أو دعائم

أو فروع أو نحو ذلك قوله شهادة بالجر على البدل ويجوز رفعه خبر المبتدأ محذوف

أو مبتدأ أخبر محذوف وتقديره أحد هار منها قوله وأقام الصلاة أي المداومة عليها

والحديث يدل على أن كمال الإسلام وعظمه به هذه الخمس فهو كعبتها أقيم على خمسة أعمدة

وقطبها الذي يدور عليه الأركان الشهادة وبقيّة شعب الإيمان كالآحاد للعبادة فظهر

من هذا القليل أن الإسلام غير الأركان كما أن البيت غير الأعمدة والأعمدة غير هذه

مستقيم على مذهب أهل السنة لأن الإسلام عندهم التصديق بالقول والعمل والحديث

أورده عبد الله بن عمر في جواب من قال له لا تغزو فقال اني سمعت رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول بنى الإسلام الحديث فاستدل به ابن عمر على عدم وجوب غير ما اشتمل

عليه ومن جملة ذلك الغزولان الإسلام بنى على خمس ليس هو منها قال النووي في شرح

مسلم اعلم أن هذا الحديث أصل عظيم في معرفة الدين وعليه اعتماده وقد جمع أركانه

(وعن أنس بن مالك قال فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم الصلوات ليلة أسري به

خمسين ثم نقصت حتى جعلت خمسا ثم نودي يا محمد انه لا يبدل القول لدى وإن لك به هذه

الخمس خمسين رواد أحمد والنسائي والترمذي وصححه) الحديث في الصحيحين بالفظ هي

خمس وهي خمسون وبانظهن خمس وهن خمسون والمراد أنهن الخمس في العدد وخمسون

في الأجر والاعتداد والحديث طرف من حديث الاسراء الطويل وقد استدل به على

عدم فرضية ما زاد على الخمس الصلوات كالترتوي على دخول النسخ في الإنشاء أن ولو

كانت مؤكدة دخلا فالقوم فيما كدوا على جواز النسخ قبل الفعل واليه ذهب

الاشاعرة قال ابن بطال وغيره في بيان وجه الدلالة لا ترى انه عز وجل نسخ الخمسين بالخمس

قبل أن ينسخ ثم تفضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب وتعقبه ابن المنير فقال هذا ذكره

طوائف من الأصوليين والشرائح وهو مشكوك على من أثبت النسخ قبل الفعل

كالاشاعرة وأومعه كالمعتزلة لكونهم اتفقوا جميعا على أن النسخ لا يتصور قبل البلاغ

وحديث الاسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكوك عليهم جميعا قال وهذه نسخة

مبتكرة قال الحافظ في الفتح قلت إن أراد قبل البلاغ بكل أحد فمفهومه وإن أراد قبل

البلاغ إلى الأمة فمسلم ولكن قد يقال ليس هو بالنسبة إليهم نسخا لكن هو نسخ بالنسبة

إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كاف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل أن يفعل

فالمسألة صحيحة التصوير في حقه صلى الله عليه وسلم (وعن عائشة رضي الله عنها قالت

فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر ففرضت أربعاً وتركت صلاة السفر على الأول رواه

أنس بن مالك) وفي رواية أبي الوقت

فقلنا (بلى) حرف يختص بالنبي

ويفيد إبطاله (قال) صلى الله عليه

وآله وسلم (فأى شهر هذا فسكننا

حتى ظنننا أنه سيدبعه بغير اسمه

فقال اليس بنى الحجة) بكسر

الحاء كما في الصحاح وقال الزركشي

هو المشهور وأباه قوم وقال

القزاز الأشهر فيه القح (قلنا

بلى) وفي رواية كريمة والسكسعي

فأى بلد هذا فسكتنا حتى ظننا

أنه سيدبعه بغير اسمه قال المس

بمكة وثبت السؤال عن الثلاثة

عند البخاري في الاضاحي والحج

وفيه إشارة إلى تغويز الأمور

الكلمة إلى الشارع ويستفاد

منه الحجة لمن يفتي الحقائق الشرعية

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فإن

دماءكم) أي سقكمها وأموالكم

أي أخذها (وأعراضكم) أي ثلبها

(ينبذكم حرام) لأن الذوات

لا تحرم فيه فمقدر لكل ما يناسبه

كذا قال الزركشي والبرماوي

والعيني والحافظ ابن حجر وفي

إطلاقهم هذا اللفظ نظر لأن

سفل الدم وأخذ المال وثلب

العرض إنما يحرم إذا كان

بغير حق فالأفصاح به متعين

والأولى كما أفاده في مصابيح

الجامع أن يقدر في الثلاثة كلمة

واحدة وهي لفظة انتباه التي

موضوعها تناول النبي بغير حق

كما نص عليه القاضي فكانه قال

فإن انتباه دماءكم وأموالكم

وأعراضكم ولا حاجة إلى تقدير مع كل واحد من الثلاثة لصحة انتباهه على الجميع وعدم احتياجه إلى

التقدير بغير الحقيقة والاعراض جمع عرض بكسر العين وهو موضع ٢٧٥ المرح والذم من الانسان سواء كان في نفسه

أدنى سلفه (محرومة بكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا) شبه الدماء والاموال والاعراض في المحرومة باليوم والشهر والبلاد لاشتمال المحرومة فيها عندهم والا فالمشبه انما يكون دون المشبه به ولهذا قدم السؤال عن اجمع شهرتها لان تحريمها اثبت في نفوسهم اذ هي عادة سلفهم وتحريم الشرع طارئ وحيفتذ فانما شبه الشيء بما هو اعلى منه باعتبار ما هو معتبر عندهم (ليبلغ الشاهد) اي الحاضر في المجلس (الغائب) عنه ولا يبلغ مكسورة فعلى امر ظاهره الوجوب وكسرت غنيمة لالتقاء الساكنين والمراد تبليغ القول المذكور او جميع الاحكام فان الشاهد عسى أن يبلغ من اي الذي (هو او عي له) أي للحديث (منه) صلا لا يفعل التفضيل ونصل بينهما بما به للتوسع في الظرف كما يفصل بين المضاف والمضاف اليه كقراءة ابن عامر زين الكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بضم الزاي ورفع اللام ونصب الدال وخفض الهمزة وليس الفاصل ايضا اجنبيا واستنبط من الحديث ان حامل الحديث يؤخذ عنه وان كان جاهلا بعنايه وهو مأجور بتبليغه محسوب في زمرة اهل العلم وعمارة القح وفي هذا الحديث من القوائد الحث على

أحمد والبخاري زاد أحمد من طريق ابن كيسان الا المغرب فانها كانت ثلاثا والحديث يدل على وجوب القصر وان عزيمة لا رخصة وقد أخذ بظاهره الحنفية والهادوية واحتج مخالفوهم بقوله سبحانه ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ونقي الجناح لا يدل على العزيمة والقصر انما يكون من شيء أطول منه قالوا ويدل على انه رخصة قوله صلى الله عليه وسلم صدقة تصدق الله بها عليكم واجابوا عن حديث الباب بانه من قول عائشة غير مرفوع وبأنه لم تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره قال الحافظ وفي هذا الجواب نظر اما اولاهو ومالا لجال الراوي فيه فله حكم الرفع واما ثانيا فاعلى تقدير تسليم انهم لم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو حجة لانه يحتمل ان يكون اخذ من النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي آخر أدرك ذلك واما قول امام الحرمين لو كان ثابتا لمقل متواترا ففيه نظر لان التواتر في مثل هذا غير لازم وقالوا ايضا بعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أربعا وفي السفر ركعتين اخرجهم مسلم والجواب انه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس فلا تعارض وذلك بان يقال ان الصلاة لو فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين الا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة الا الصبح كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي عن عائشة قالت فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة واطمان زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان وترت صلاة الفجر اطول القراءة وصلاة المغرب لانهم اوترت انما انتهت ثم بعد ان استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح المسند ان قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة وهو ما خوذ مما ذكره غيره ان نزول آية الخوف كان فيها وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الاخر من السنة الثانية ذكره الدولابي واورده السهيلي بالنظر بعد الهجرة بعام أو نحوه وقيل بعد الهجرة بربعين يوما فعلى هذا المراد بقول عائشة فاقترت صلاة السفر اي باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف والمصنف ساق الحديث للاستدلال به على فرضية الصلاة لانها استقرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك ان القصر عزيمة واهل يأتى بتحقيق ما هو الحق في باب صلاة السفر ان شاء الله تعالى (وعن طلحة بن عبيد الله ان اعرابا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بآثر الرأس فقال يا رسول الله اخبرني ما فرض الله على من الصلاة قال الصلوات الخمس الا ان تطوع شيئا قال اخبرني ما فرض الله على من الصيام قال شهر رمضان الا ان تطوع شيئا قال اخبرني ما فرض الله على من الزكاة قال فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرايع الاسلام كلها فقال والذي اكرمك لا اطوع شيئا ولا ائقص مما فرض الله على شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم افلح ان صدق او دخل الجنة ان صدق متفق عليه) الحديث أخرجه ايضا ابو داود والنسائي ومالك في الموطأ وغير هؤلاء قوله أن تبليغ العلم وجوازا التحمل قبل كمال الاهلية وان الفهم ليس شريطة الاداء وانه قد باني في الاخر من يكون افهم عن تقدمه

وفيه جواز التعدد على ظهوره واب  
وهي واقفة اذا احتيج الى ذلك  
وحمل النهى الوارد في ذلك على  
ما اذا كان الغرض ضرورة وفيه الخطابة  
على موضع عال ليكون ابلغ في  
امعائه الناس ورؤيتهم اياه  
(عن ابن مسعود) عبد الله (رضو  
الله عنه) انه (قال كان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم) لم  
يتخولنا) بالخاء اى يتهمه - دنا  
والمعنى كان يراعى الاوقات في  
تذكيره ولا يفعل ذلك في كل يوم  
لئلا غلأوهى بالله - له اى  
يطلب احوالنا التي تنشط منها  
للموعظة وصوبها الوعور  
الشيباني قال الحافظ والصواب  
من حيث الرواية الاول و - من  
الاصحى يتخولنا بالنون ومعناه  
يتهمه - دنا قال الحافظ وكلا  
الفاظين جائز (بالموعظة في  
الايام) فكان يراعى الاوقات  
والاحسان في وعظنا وتذكيرنا فلا  
يفعله كل يوم وكل حين ووقت  
(كراهة) مفعول له اى لاجل  
كراهة (السامة) اى الملاة من  
الموعظة (عليها) اى كراهة  
المسقة أو السامة الطارئة  
عليها رافة بنا ويسبقها من  
الحديث استحباب ترك المداومة  
في الجدة في العمل الصالح خشية  
المسالة وان كانت المواظبة  
مطلوبة لهما على قسمين اما كل  
يوم مع عدم التكلف واما يوما  
بعد يوم فيكون يوم الترتل لاخذ  
الراحة ليقبل على الثاني بنشاط واما يومى الجمعة ويختلف باختلاف الاحوال والاشخاص والاضابط

اعراضه في رواية جابر بن عبد الله بن اهل نجد روى في مسنده  
ماثر الرأس هو مرفوع على الوصف على رواية جابر بن عبد الله بن اهل نجد روى في مسنده  
ان شعرة من فرق من ترك الرفاهية ففيه اشارة الى قرب عهده بلوقادة ووقع اسم الرأس  
على الشعر اما بالغة اولان الشعر منه يثبت قوله الا أن توضع بتشديد الطاء والواو  
واصله تنطوق بتامين فادغمت احداها او يجوز تخفيف الطاء الى حذف احداها  
قوله والذي اكرمك وفي رواية اسمعيل بن جعفر عند البخاري والله قوله افلح ان صدق  
وقع عنده لم من رواية اسمعيل بن جعفر افلح وايه ان صدق او دخل الجنة وايه ان  
صدق ولا يدارد مثله فان قيل ما الجامع بين هذا وبين النهى عن الحلف بالاتباء اوجب  
عن ذلك بانه كان قبل النهى او بانها كلمة جارية على اللسان لا يتصل بهم الحلف اوفيه  
اضمار اسم الرب كانه قال ورب ابيه أو انه خاص ويحتاج الى دليل - وكى السهم على  
عن بعض مشايخه انه قال هو تعصيف وانما كان والله نقصت الدمان واستنكره  
القرطبي وغفل الق - رافى فادعى ان الرواية بلافظ وايه لم تصح وكانه لم يرض بال جواب  
فعدل الى رد الخبر وهو صحيح لامرية فيه قال الحافظ واقرى الاجوبة الاولان  
والحديث يدل على فرضية الصلاة وما ذكر معها على العبادة قال المصنف رحمه الله وفيه  
مستدل لمن لم يوجب صلاة لوتر ولا صلاة العبد انتهى وقد اوجب قوم الوتر وآخرون  
ركعتي الفجر وآخرون صلاة الضحى وآخرون صلاة العبد وآخرون ركعتي المغرب  
وآخرون صلاة النجدة ومنهم من لم يوجب شيئا من ذلك وجعل هذا الحديث صار قال  
ورد بعده من الادلة المشعة بالوجوب وفي الحديث أيضا دليل على عدم وجوب صوم  
عاشوراء وهو اجماع وأنه ليس في المال حق سوى الزكاة وفيه غير ذلك وفي جعل هذا  
الحديث دليلا على عدم وجوب ما ذكره نظر عندي لان ما وقع في مبادئ التعاليم لا يصح  
التعلق به في صرف ما ورد بعده ولازم قصر واجبات الشرع بعبادة على الخمس  
الذكورة وان خرق لاجماع وابطال الجمهور فالحق انه يؤخذ بالدليل المتأخر اذا ورد  
موردا صحيحا ويعمل بما يقتضيه من وجوب أو نهي أو نحوها - وفي المسئلة خلاف  
وهذا ارجح القولين والبحث مما ينبغي لطالب الحق ان يعين النظر فيه ويطلب التدبر فان  
معرفة الحق فيه من أهم المطالب العلمية لما ينبغي علمه من المسائل البالغة الى حد قصر  
عنه المدونة - مدأع ان الله وله الحمد على جمع رسالة في خصوص هذا البحث وقد  
أشرت الى هذه المساعدة في عدة مباحث في غير هذا الباب وهذا موضع عرص  
ذكره فيه

• (باب قتل تارك الصلاة) •

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان أقاتل الناس حتى يشموا  
أن لا اله الا الله وأن محمد رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك  
عصوا



الحاج مع مراعاة وجود النشاط واحتمل عمل ابن مسعود مع اسد لاله ٢٧٧ ان يكون اقتدى بشعل النبي صلى الله عليه

والله وسلم حتى في اليوم الذي هينه  
واحتمل ان يكون اقتدى بمجرد  
التخلل بين العمل والتزل الذي  
عبر عنه بالتحول والثاني اظهر  
واخذ بعض العلماء من حديث  
الباب كراهة تشبيه غير الرواقب  
بالرواقب بالموظبة عليها في رقت  
معين دائما ووجه عن ما يشبه  
ذلك (عن أنس) ي ابن مالك  
كافي رواية الاصيلي (عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم) انه  
(قال يسروا) امر من اليسر  
نقيه (ولا تعسروا)  
نهي من عسر تسيرا واستشكل  
الاتيان بالثاني بعد الاول لان  
الامر بالاتيان بالثاني نهي عن  
ضده والجواب بانه مما صرح  
بالا لزم لكيد وبانه لواقعه  
على الاول صدق على من اتى  
به مرة واتى بالثاني غالب اوقاته  
فاما قال ولا تعسروا وانتفي التيسير  
في كل الاوقات من جميع الوجوه  
(وبشروا) امر من البشارة  
وهي الاخبار بالخير نقيه  
الندارة (ولا تنفروا) هي من  
نفر بالتشديد اي بشروا الناس  
أو المؤمنين بفضل الله وتوابه  
ويزيل عظمائه وسعة رحمة ولا  
تنفروا بهم بذكر الضيوف وانواع  
الوعيد لا يقال كان المناسب ان  
ياتي بدل ولا تنفروا ولا تنذروا  
لان نقض التيسير لا التنفير  
لانهم قالوا المقصود من الانذار  
التنفير فصريح ما هو المقصود

عصمواني دماهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله عز وجل متفق عليه  
ولا جد مثله من حديث أبي هريرة) قوله امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله  
بقوله امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله اهل الارثان دون اهل الكتاب  
لانهم يقولون لا اله الا الله ويقولون ولا يرفع عنهم السيف وهذا الخصيص  
باهل الارثان انما يحتاج اليه في الحديث الذي اقتصر فيه على ذكر الشهادة وجعلت  
لغيرهم وجبة للعصمة وأما حديث الباب فلا يحتاج الى ذلك لان العصمة متوقفة  
على كمال تلك الامور ولا يمكن وجودها بغيرها من غير مسلم والحديث يدل على أن من  
أخل بواحدة منها فهو حلال الدم والمال اذ لم يقرب وسياق ذكر الخلاف وبيان ما هو  
الحق في الباب الذي بعده هذا وفي الاستتابة وموقفها ومدتها خلاف معروف في الفقه  
قوله الا بحق الاسلام المراد ما وجب به في شرائع الاسلام اراقسة الدم كالتقصاص  
وزنا المحصن ونحو ذلك او حل به اخذ جزء من المال كازروش الخبايا وقيم المتلفات وما  
وجب من النفقات وما أشبه ذلك قوله وحسابهم على الله المراد فيما يستسره ويخفيه  
دون ما يملكه ويبيده وفيه ان من أظهر الاسلام وامر الكفر يقبل اسلامه في الظاهر  
وهذا قول أكثر العلماء وذهب مالك الى أن توبة الزنديق لا تقبل ويحكي ذلك عن  
أحمد بن حنبل قاله الخطابي وذكر القاضي عياض معنى هذا وازاد عليه واوضحه قال  
النووي وقد اختلف أصحابنا في قبول توبة الزنديق وهو الذي ينكر الشريعة جلة قال  
فذكروافيه خمسة أوجه لا أصحابنا والاصوب فيها قبولها مطلقا لا حديث الصحة  
المطابقة والثاني لا تقبل ويحكم قتله لكنه ان صدق في توبته نفعه ذلك في الدار الآخرة  
فيكون من أهل الجنة والثالث ان تاب مرة واحدة قبلت توبته فان تكرر ذلك منه  
لم تقبل والرابع ان أسلم ابتداء من غير طلب قبل منه وان كان تحت السيف فلا  
والخامس ان كان داعيا الى الضلال لم يقبل منه والاقبل قال النووي أيضا ولا بد مع هذا  
بمعنى القيام بالامور المذكورة في الحديث من الايمان بجميع ما جاء به رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كما جاء في الرواية الاخرى التي أشار اليها المصنف وهي من حديث أبي هريرة  
في صحيح مسلم لم يلفظ حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويؤمنوا بي وما جئت به فاذا فعلوا  
ذلك عصمواني دماهم واموالهم الا بحقها (وعن أنس بن مالك قال لما أتوني رسول الله

صلى الله عليه وسلم ارتدت العرب فقال عرابا بأكبر كيف تقاتل العرب فقال أبو بكر انما  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله  
والى رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ورواه النسائي) الحديث أخرجه أيضا  
البيهقي في السنن واسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن يشار حدثنا عمرو بن عاصم  
حدثنا عمر بن أبي العوام حدثنا معمر بن الزهري عن أنس فذكره وكانهم من رجال  
الصحيح الا عمر بن أبي العوام فانه صدوق بهم ولكنه قد ثبت معناه في الصحيحين لكن

لا يجازي في قوله بشروا به  
يلبسوا الجناح الخطي  
معارية بن أبي سفيان صخر بن  
جرب كاتب الرضى لرسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ذالمناقب  
الجه المتوفى سنة ستين وله من  
العمر ثمانين رجوع سنة وله في  
الجاري ثمانية أحاديث وهو اول  
ماولا الاسلام (رضي الله عنه  
قال سمعت النبي) وفي رواية  
الاصلي سمعت رسول الله (صلى  
الله عليه وآله وسلم) اى كلامه  
حال كونه (يقول من يرد الله)  
عز وجل من الارادة وهى صفة  
مخصوصة لاحد طرفي الممكن  
المقدر بالوقوع (به خيرا) اى  
جميع الخيرات او خيرا عظيما  
(يقهه) اى يجعله فقيها (في  
الدين) والفتوة لغة الفهم والحل  
عليه هذا اولى من الاصطلاحى  
ليعلم فهم كل علم من علوم الدين  
وتذكر خير التنبؤ التعظيم ويشمل  
الفيلسوف والكنه لان التسمية  
في سياق الشرط كهي في سياق  
النفي او التذكير للتعظيم لان  
المقام يقتضيه ومفهوم الحديث  
ان من لم يفتقه في الدين اى لم يعلم  
قواعد الاسلام التى اشغل عليها  
المكاتب والسنة وما يتصل بها  
من الفروع الصحيحة المسافرة  
فقد حرم الخير وقد اخرج ابو  
يعلى حديث معاوية من وجه  
آخر ضعيف وزاد في آخره ومن  
لم يفتقه في الدين لم يسار له الله به

الذين انه قال ذلك ابو بكر في مراجعته لعمر بن الخطاب الذي فيه ان عرا حنج على ابي بكر  
على قتال اهل الردة قول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا  
لا اله الا الله فن قال لا اله الا الله فقد عصم نفسه وماله فقال له ابو بكر والله لا اقاتل من  
فرق بين الله والاله والاله كان الزكاة قال كان الزكاة في المال والله لو منتهى عقالا كانوا يؤدونه الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقاتلتهم على منعه قال النووي وفي استدلال ابي بكر  
واعترض عمر بن الخطاب على الله عن ما دلل على أنه ما لم يحفظا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مارواه ابن عرو أنس وأبو خزيمة يعنى من الاحاديث التى فيها ذكر الله لاله والاله كذا قال  
عرو لم يجمع ذلك لما خاف ولما كان احتج بالحديث فانه بهذه الزيادة بجهة عليه ولو مع ابو  
بكر هذه الزيادة لا حجة بها ولما احتج بالقياس والعصوم اه وانما ذكرنا هذا الكلام  
لأنه يفان المنه ورعنا اهل الصحيح والشارحين له خلاف ما ذكره الناس في هذه  
الرواية وسما فى الكلام على مراجعته ابي بكر وعمر مبسوطا فى كتاب الزكاة والحديث  
يدل على ما دل عليه الذى قبله من ان الخلق باوحد من هذه الخصال حلال الدم ومباح  
المال (وعن ابي سعيد الخدري قال بعث على عليه السلام وهو باليمن الى النبي صلى الله  
عليه وسلم بذهبية فقصها بين أربعة فقال رجل يا رسول الله اتق الله فقال ويلك اولست  
احق أهل الارض ان يتقى الله ثم ولى الرجل فقال خالد بن الوليد يا رسول الله ألا تضرب  
عنه فقال لا لعله أن يكون يصلى فقال خالد وكم من مصلى يقول بلسانه ما ليس في قلبه  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى لم أمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم  
مختصر من حديث متفق عليه الحديث اختصره المصنف وترك أطرافا من أوائله  
وقامه قال ثم نظرا اليه وهو متفق فقال انه يخرج من ضئضى هذا قوم يتلون كتاب الله  
ليمارط بالثأر كتمهم لا قاتلتهم قتل غودانتهى قوله بذهبية على النصغير وفي رواية  
بذهبية بفتح الذا ل قوله بين أربعة هم عيينة بن حصن والقرع بن حابس وزيد الخليل  
والرابع اما علقمة بن علاثة واما عامر بن الطفيل كذا فى صحيح مسلم قال النووي قال  
العلامة كذا عامر هنا غلط ظاهر لانه توفى قبل هذا بسنتين والصواب الجزم بانه علقمة بن  
علاثة كما هو مجزوم به فى باقى الروايات قوله فقال خالد بن الوليد فى رواية عن ابن الخطاب  
وليس بينهم متعارض بل كل واحد منهما استاذن فيه قوله لعله أن يكون يصلى فيه ان  
الصلاة موجبة طعن الدم ولكن مع بقية الامور المذكورة فى الاحاديث الآخرة فتباد  
لم أمر ان انقب الخ معناه انى امرت بالحكم بالظاهر والله متولى السرائر كما قال صلى  
الله عليه وسلم فاذا قالوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله  
والحديث استدلال به على كفر الخوارج لانهم المرادون بقوله فى آخره قوم يتلون كتاب  
الله كما صرح بذلك شراح الحديث وغيرهم وقد اختلف الناس فى ذلك قال النووي بعد  
ان صرح هو والخطابي بان الحديث وامنه لا يدل على كفر الخوارج وقد كانت هذه

فقهاء ابدوا لطالب فقه فيصيح ان بوصف بانه ما يريد به الخير وفي ذلك بيان ٢٧٩ ظاهر افضل العلماء على سائر الناس ولفضل

الثقة وهو اتقهم في الدين اي  
الكتاب والسنة على سائر العلوم  
بل لا على الاما على الله انبياءه  
وعلمه انبياءهم وامهم وما سوى ذلك  
فضل (وانما انا فاسم) اي اتسم  
بينكم تبليغ الوحي من غير  
مخصص (والله يعطي) كل واحد  
منكم من الفهم على قدر  
ما تعلقت به ارادته تعالى  
فالتفاوت في افهامكم منه سبحانه  
وتعالى وقد كان بعض الصحابة  
يسمع الحديث فلا يفهم منه الا  
الظاهر الجلي ويسمعه آخر منهم  
أومن القرون الذي يليهم او من  
أتى بعدهم فيستنبط منه مسائل  
كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من  
يشاء وقال الطيبي الواو في قوله  
وانما انا فاسم للحال من فاعل  
يفقهه أو من مفعوله فعل الثاني  
المعنى ان الله يعطى كلامه  
أراد أن يفقهه استعداد الدرك  
المعاني على قدره لغيره بالهمني بالقاء  
ما هو لا تقي باستعداد كل واحد  
وعلى الاول فالهمني اي التي على  
ما يسخني واسوي فيه ولا ارجع  
بعضهم على بعض والله يوفق كلا  
منهم على ما أراد وشاء من العطاء  
انتهى وقال غيره المراد القسم  
المبالي لكن سياق الكلام يدل  
على الاول اذ انه أخير أن من أراد  
به خيرا يفقهه في الدين وظاهرة  
يدل على الثاني لان القسم  
حقيقة في الاموال نعم يتوجه  
السؤال عن وجه المناسبة بين

المسئلة تكون أشد اشكالا من سائر المسائل واقدر أيت ابا المعالي وقد رغب اليه الفقيه  
عبد الحق في الكلام عليه فاعتذر بان الغلط فيها يصعب موقعة لان ادخال كافر في الملة  
واخراج مسلم منها عظيم في الدين وقد اضطرب فيها قول القاضي أبي بكر الباقلاني  
وناهيك به في علم الأصول وأشار ابن الباقلاني الى انه من المعوصات لان القوم لم  
يصرحوا بالكفر وانما قالوا قولا يؤدي الى ذلك وانا كشف لك مكنة الخلاف  
وسبب الاشكال وذلك ان المعتزلي مثلا اذا قال ان الله تعالى عالم وان كان لا علم له وحي ولا  
حياة له وقع الاشتباه في تكفيره لان علمنا من دين الامة ضرورة أن من قال ان الله ليس  
بحي ولا عالم كان كافرا وقامت الحجة على استحالة كون العالم لا علم له نهى بل يقول ان  
المعتزلي اذا انفي العلم نفي ان يكون الله عالما او يقول قد اعترف بان الله تعالى عالم فلا يكون  
نفيه العلم نفي العالم هذا موضع الاشكال قال هذا كلام الماوردي ومذهب الشافعي  
وجماهير أصحابه وجماهير العلماء ان الخوارج لا يكفرون قال الشافعي اقبل شهادة اهل  
الاهواء الا الخطائية وهم طائفة من الرافضة يشهدون لموافقيهم في المذهب بمجرد قولهم  
نردشهادتهم لهذا الابد عتهم وسيأتي الكلام على الخوارج مبسوطا في كتاب الحدود  
وقد استدل المصنف بالحديث على قبول توبة الزنديق فقال وفيه دليل ان يقبل توبة  
الزنديق انتهى وقد تقدم الكلام على ذلك وما ذكره متوقف على أن مجرد قوله لرسول  
الله اتق الله زنتك وهو خلاف ما عترف به العلماء الزنديق وقد ثبت في رواية اخرى في  
الصحيح انه قال والله ان هذه قصة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله والاستدلال بعقل  
هذا على ما زعمه المصنف اظهر قال القاضي عياض حكم الشرع ان من سب النبي صلى  
الله عليه وسلم كفر وقتل ولم يذكري في هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازري يحتمل  
ان يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما سببه الى ترك العدل في القسمة ويحتمل أن  
يكون استدلال المصنف ناظرا الى قوله في الحديث اعده صلى الى قوله لم او امر أن انقب  
عن قلوب الناس فان ذلك يدل على قبول ظاهر التوبة وعصمة من يصلي فاذا كان الزنديق  
قد أظهر التوبة وفعل افعال الاسلام كان معصوم الدم (وعن عبيد الله بن عدي بن

الخيار ان رجلا من الانصار حدثه انه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في مجلس  
يسار فاستأذنه في قتل رجل من المنافقين فجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أليس  
يشهد ان لا اله الا الله قال الانصارى بلى يا رسول الله ولا شهادة له قال أليس يشهد أن  
محمد رسول الله قال بلى ولا شهادة له قال أليس يصلي قال بلى ولا صلاة له قال أولئك  
الذين نهى الله عن قتلهم رواه الشافعي واحمد في مسندهما) الحديث أخرجه أيضا  
مالك في الموطأ وفيه دلالة على ان الواجب المعاملة للناس بما يعرف من ظواهر  
احوالهم من دون تفتيش وتفتيش فان ذلك مما لم يتبعه الله به ولذلك قال اتى لم او امر  
ان انقب عن قلوب الناس وقال لا سامة لما قال له انما قال ما قال يا رسول الله تقيع يعني

اللاحق والسابق وقد يجب ان مورد الحديث كان عند قسمة مال وخصص صلى الله عليه وآله وسلم بعضهم زيادة لقتل اقصاه

فمن مرض به من شئ عليه  
من أراد به الخير يزيله في فيه  
في أمور الشرع فلا يترخص  
لا مريض على وفق خاطره اذ  
الامر كله لله وهو الذي يعطي  
ويمنع ويريد وينقص والنجي  
صلى الله عليه وآله وسلم قاسم بامر  
الله ليس يعمط حتى تنسب اليه  
الزيادة والنقصان واسطة لكل  
المعسر باجماع أنه صلى الله عليه وآله  
وسلم له صفات أخرى سوى قاسم  
والجواب ان هذا ورد ردا على  
من اعتقد أنه صلى الله عليه وآله  
وسلم يعطي ويتقسم فلا ينبغي الا  
ما اعتقده السامع لا كل صفة  
من الصفات قال في الفتح وهذا  
الحديث مشغل على ثمة  
أحكام أحدها فضل الثقة في  
الدين ثانيه ان الماطي في الحقيقة  
هو الله وثالثها ان بعض هذه  
الامة تبقى على الحق ابدافا لا أول  
لا تقي بابو ابواب العلم ولثاني لا تقي  
بقسم الصدقات وهذا اورد  
مسلم في الزكوا والمواقف في الخمس  
والثالث لا تقي بذكر الله أو الساعة  
وقد اورد المصنف في الاعتصام  
لأنه فانه الى مسألة عدم خلو  
الزمان عن محتمد وسأني بسط  
الكلام فيه هناك اه (ولن  
تزال هذه الامة قائمة على امر  
الله) أي على الدين الحق (لا يضرهم  
من) أي الذي خالفهم متى  
يأتي أمر الله) وحتى غاية لقوله ان  
تزال واسطة شكل بان ما بعد الغاية  
مخالف لما قبلها اذ يلزم منه ان  
لا يكون هذه الامة يوم القيامة على الحق والجواب ان المراد من قوله امر الله التكليف

الشهادة هل شئت عن قلبه واعتباره صلى الله عليه وسلم لظواهر الاحوال كزبد الماء  
وهو غير في جميع أمور من افواه صلى الله عليه وسلم لعمه العباس لما اعتذر له يوم بدر  
بأنه مكره فقال له كان ظاهرك علينا وكذلك حديث انما قضى بما سمع فنقضت له  
بشيء من مال أخيه فلا يأخذ منه انما اقطع له قطعة من نار وكذلك حديث انما تحكم  
بالظاهر وهو ان لم يثبت من وجه معتبر له شواهد متقن على صحتها ومن اعظم  
اعتبارات الظاهر ما كان منه صلى الله عليه وسلم مع المناقذين من التعاطي والمعاملة  
بما يقتضيه ظاهر الحال

### • (باب حجة من كفر تارك الصلاة) •

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواه  
الجماعة الا البخاري والشافعي) الحديث يدل على ان ترك الصلاة من موجبات الكفر ولا  
خلاف بين المسأين في كفر من ترك الصلاة منكر الوجوب الا ان يكون قريب عهد  
بالاسلام أو لم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة وان كان تركها انكاسا لمع  
اعتقاده لوجوبها كما هو حال كثير من الناس فقد اختلف الناس في ذلك فذهب المعتز  
والجماهير من السلف والخلف منهم مالك والشافعي الى انه لا يكفر بل يفسق فان تاب والا  
قتلناه حد اكلنا اني المحصن ولكنه يقتل بالفسق وذهب جماعة من السلف الى انه يكفر  
وهو مروى عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو احدى الروايتين عن أحمد بن حنبل  
وبه قال عبد الله بن المبارك والشافعي بن راهويه وهو وجه ابي خض أصحباب الشافعي وذهب  
أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة والمزني صاحب الشافعي الى انه لا يكفر ولا يقتل  
بل يعزرو ويحبس حتى يصلى اخرج الاقولون على عدم كفره بقول الله عز وجل ان الله  
لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وبما ساق في الباب الذي بعده من  
الدلة واحتجوا على قتله بقوله تعالى فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم  
وبقوله صلى الله عليه وسلم أمرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقولوا  
الصلاة ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها الحديث  
متفق عليه وتأولوا قوله صلى الله عليه وسلم بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة وسائر  
احاديث الباب على انه مستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهي القتل أو انه محمول  
على المستعمل أو على انه قد يدول به الى الكفر أو على ان فعله فعل الكفار واحتج أهل  
القول الثاني باحاديث الباب واحتج أهل القول الثالث على عدم الكفر بما احتج به أهل  
القول الاول وعلى عدم القتل بحديث لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث وايس فيه  
الصلاة والحق انه كافر يقتل أما كفره فلان الاحاديث قد صحت ان الشارع سمي  
تارك الصلاة بذلك الاسم وجعل المسائل بين الرجل وبين جواز اطلاق هذا الاسم  
عليه هو الصلاة فتركهما مقتضى لجواز الاطلاق ولا يلزمنا شي من المعارضات التي اوردتها

أقوله لا يضرهم لأنه أقرب  
ويكون المعنى حتى يأتي بلاء  
الله فيضرهم حينئذ فيكون ما  
بعدها مخالفا لما قبلها وفي الفتح  
إن المراد بامر الله هنا الرمح التي  
تقبض روح كل من في قلبه شيء  
من الإيمان ويتقى شرار الناس  
فعلهم تقوم الساعة وقد جزم  
البخاري بأن المراد بهم أهل العلم  
بالآثار وقال أحمد بن حنبل إن  
لم يكونوا أهل الحديث فلا أدرى  
منهم قال القاضي عياض أراد  
أحمد أهل السنة ومن يعتقد  
مذهب أهل الحديث وقال  
الزورقي يحتمل أن تكون هذه  
الطائفة فرقة من أنواع  
المؤمنين ممن يقوم بامر الله من  
بجاهد وفقهه ومحدث وزاهد  
وأمير بالمعروف وغير ذلك من  
أنواع الخير ولا يلزم اجتماعهم في  
مكان واحد بل يجوز أن يكونوا  
مترقين انتهى (عن ابن عمر  
رضي الله عنهم) ما قال كعنه  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم فاني يجمار) بضم الجيم  
وتسديد الميم وهو شحم الخيل  
(فقال إن من الشجر شجرة وذكروا  
الحديث) أي مثلها كمثل المسلم  
فأردت أن أقول هي النخلة  
(وزاد في هذه الرواية فإذا أنا  
أصغر القوم فسكت) أي تعظيما  
للاكابر وقد تقدم شرح هذا  
الحديث مستوفي ومناسبة ذكر  
حديث ابن عمر هنا أنه لما ذكر  
المسؤول عنه النخلة فأنعم فأنعم

٣٦ نيل ل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسئلة عند احضار الجمار اليه فهم

النبوية حيث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن عبد أخبره الله فبني أبو بكر وقال فديناك فجب الناس وكان أبو بكر فهم من المقام إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الخبير فمن قال أبو سعيد فكان أبو بكر أعلمنا به والله الهادي إلى الصواب (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا حسد) جائز في شيء (إلا في) شأن (اثنين) أى خصميين بقاء النأيث والبخارى في الاعتصام اثنين بغير نأى فى شيئين (رجل) أى خصلة رجل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فاكتسب إعرابه (آناه) بعد الهمزة (الله) تعالى أى أعطاه (مالاً فسلط) بضم السين مع حذف الهاء وعبر به ليدل على قهر النفس المجبولة على الشيخ ولا يذرف سلطه (على هلكته) بفتح اللام والكاف أى أهلاً كدبان أقناه كله (فى الحق) لافى التبذير ووجوه المكاره (ورجل) بالحرركات الثلاث (آناه الله الحكمة) القرآن أو السنة أو كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح (فهو يفتى بها) بين الناس (ويعلمها) لهم وأطلق الحسد وأراد به الغبطة وحينئذ فهو من باب إطلاق المسبب على السبب ويؤيده ما عند المؤلف فى فضائل القرآن من حديث أبي هريرة رضى الله عنه بلفظ فقال إيتنى أوتيت مثل ما أوتى فلان فعملت بمثل ما يعمل أبو

يقتل لترك الصلاة فى الماضى وأصراره على تركها فى المستقبل والترك فى الماضى يتدارك بقضاء ما ترك كدخلاف الزانى فإنه يقتل بجناية تقدمت لاسبيل إلى تركها واختلف واهل يجب القتل لترك صلاة واحدة أو أكثر فالجهل هو رآه يقتل لترك صلاة واحدة والحادى قاضية بذلك والتقيد بالزيادة على الواحدة لادليل عليه قال أحمد بن حنبل إذا دعى إلى الصلاة فامتنع وقال لأصلى حتى خرج وقم وأوجب قتله وهكذا حكم تارك ما يتوقف صحة الصلاة عليه من وضوء أو غسل أو استقبال قبله أو سترة وورقة وكل ما كان ركناً أو شرطاً (وعن بريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول العهد الذى بيننا وبينكم الصلاة فمن تركها فقد كفر ورواه النسائي والعراقى ورواه ابن حبان والحاكم وهو يدل على أن تارك الصلاة يكفر لأن الترك الذى جعل الكفر معلقاً به مطلق عن التقييد وهو يصدق بمرور لوجود ماهية الترك فى ضمنها والخلاف فى المسئلة والتصرح بما هو الحق فيه لا قد تقدم فى الذى قبله (وعن عبد الله بن شقيق العقيلى قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة ورواه الترمذى) الحديث ورواه الحاكم وصححه على شرطه ما ذكره الحافظ فى التلخيص ولم يتكلم عليه والظاهر من الصيغة أن هذه المقالة اجتمع عليها الصحابة لأن قوله كان أصحاب رسول الله جمع مضاف وهو من المشعرات بذلك (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ذكر الصلاة يوماً فقال من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيامة ومن لم يحافظ عليها لم تكن له نوراً ولا برهاناً ولا نجاة وكان يوم القيامة مع قارون وفرعون وهامان وأبى بن خلف ورواه أحمد الحديث أخرجه أيضاً الطبرانى فى الكبير والوسط وقال فى مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات وفيه أنه لا انتفاع للمصلى بصلاته إلا إذا كان يحافظ عليها لأنه إذا اتقى كونها نوراً وبرهاناً ونجاة مع عدم المحافظة اتقى نفعها وقوله كان يوم القيامة مع قارون وفرعون المندل على أن تركها كفر متبائع لأن هؤلاء المذكورين هم أشد أهل النار عذاباً وعلى تخليد تاركها فى النار كتحليد من جعل معهم فى العذاب فيكون هذا الحديث مع صلاحية للاحتجاج بخصه بالأحادىث خروج الموحدين وقد ورد من هذا الجنس شيء كثير فى السنة ويمكن أن يقال مجرد المعية والمصاحبة لا يدل على الاستقرار والتأيد لصديق المعنى الغوى بلبه معهم مدة لكن لا ينجى من مقام المبالغة بأبى ذلك وسأبقى فى الباب الثانى ما يعارضه

\* (باب حجة من لم يكفر تارك الصلاة ولم يقطع عليه بخلافه)

فى النار ورجالها ما يرجى لاهل الكبائر

(عن ابن حجر بن زبارة عن رجل من بني كنانة يدعى الخديج سمع رجلاً بالشام يدعى أبا محمد يقول إن الوتر واجب قال الخديج فرحت إلى عبادة بن الصامت فأخبرته فقال عبادة كذب



لاباحته كما خص نوع من الكذب بالرخصة وان كانت جلته محظورة فالعنى هنا لا باحسة في شئ من الحسد الا فيما كان هذا سيده أى لا حسد محمود الا في هذين فلا استثناء على الاول من غير الجنس وعلى الثانى منه كذا قرره الزركشى والبرماوى والكرمانى والعينى وتعبه به البدر الدمامينى بان الاستثناء متصل على الاول قطعا وأما على الثانى فانه يلزم عليه اباحسة الحسد فى الاثنين كما صرح به والحسد الحقيقى وهو كما تقررتنى زوال نعمته المحسود عنه وصيرورته الى الحاسد لا يباح أصلا فكيف يباح تنى زوال نعمة الله تعالى عن المسلمين القائلين بحق الله فيها انتهى (عن ابن عباس رضى الله عنهما قال ضمنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الى نفسه أو صدره كما فى رواية مسند عن عبد الوارث وكان ابن عباس اذ ذلك غلاما ميمنا فاستفاد منه جواز احتضان الصبي القريب على سبيل الشفقة (وقال اللهم علمه) أى عرفه (الكتاب) أى القرآن العزيز والمراد تعليم لفظه باعتباره دلالته على معانيه وقال فى الفتح المبراد بالكتاب القرآن لان العرف اشترعى عليه والمراد بالتعليم ما هو اعم من حفظه والفهم فيه وفى رواية مسند الحسنة بدل

أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد من أتى بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد ان شاء عذبه وان شاء عقره له رواه أحمد وأبو داود والنساق وابن ماجه وقال فيه ومن جاء بهن قد اتقص منهن شيئا استخفافا بحقهن) الحديث أخرجه أيضا مالك فى الموطا وابن حبان وابن السكن قال ابن عبد البر هو صحيح ثابت لم يختلف عن مالك فيه ثم قال والخديث مجهول لا يعرف الا بهذا الحديث قال الشيخ تقي الدين القشيري انظر الى تصحيح الحديث مع حكمه بانه مجهول وقد ذكره ابن حبان فى الثقات والحديث شاهد من حديث أبى قتادة عن ابن ماجه ومن حديث كعب بن جعرة عند أحمد ورواه أبو داود أيضا عن الصنائجى قال زعم أبو محمد ان الوتر واجب فقال عبادة ابن الصامت وساق الحديث والخديث المذكور فى هذا الاسناد هو بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة ثم جيم بعدها ياء النسب قيل اسمه رفيع وأبو محمد المذكور هو مسعود بن زيد بن أوس بن زيد بن ثعلبة بن عثمان بن مالك بن النجار وقيل مسعود بن زيد بن سبيع يعضد فى الشاميين وقد عده الواقدي وطائفة من البدرين ولم يذكره ابن اسحق فيهم وذكره جماعة فى الصحابة وقول عبادة كذب أبو محمد أى أخطأ ولا يجوز أن يراد به حقيقة الكذب لانه فى الفتوى ولا يقال ان أخطأ فى فتواه كذب وأيضا قد ورد فى الحديث ما يشهد لما قاله كحديث الوتر حق فمن لم يوتر فليس منعنا دأبى داود من حديث بريدة وغيره من الاحاديث وسما فى بسط الكلام على ذلك فى باب ان الوتر سنة مؤكدة ان شاء الله تعالى والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على عدم كفر من ترك الصلاة وعدم استحقاقه للخلود فى النار لقوله ان شاء عذبه وان شاء عقره وقد عرفناك فى الباب الاول ان الكفر أنواع منها ما لا ينال فى المغفرة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التى سماها الشارع كفرا وهو يدل على عدم استحقاق كل تارك للصلاة للتخلد فى النار قوله استخفافا بحقهن هو قيد للمعنى لا النفى قوله كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة فيه متمسك بالمرجحة القائلة بان الذنوب لا تضر من حافظ على الصلوات المكتوبة وهو مقيد بعدم المانع كاحاديث من قال لا اله الا الله ونحوها والورد والنصوص الصريحة كتابا وسنة يذكر ذنوب موجبة للعذاب كدم المسلم وماله وعرضه وغير ذلك مما يكثر تعداده (وعن أبى

هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة المكتوبة فان أتمها والا قسيل انظر واهل له من تطوع فان كان له تطوع أكتات الفريضة من تطوعه ثم يفعل بسائر الاعمال المفروضة مثل ذلك رواه الخمسة) الحديث أخرجه أبو داود من ثلاث طرق طريقين متصلين بابى هريرة والطريق الثالثة بفتح الدال وكأها لامطعن فيها ولم يتكلم عليه هو ولا المنذرى بما يوجب ضعفه وأخرجه النساقى من طريق اسناده اجيد ورجالها رجال الصحيح كما قال العراقى وصحها

الكتاب فيجعل على ان المراد بالحكمة أيضا القرآن وفى رواية عنه عند الترمذى والنساقى انه صلى الله عليه وآله وسلم

وقال اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل وفي رواية طائوس مسخر رأسه وقال اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب وقد تمتعت اجابته صلى الله عليه وآله وسلم فقد كان ابن عباس يحرر العلم وحبر الامة وترجمان القرآن ورئيس المفسرين والمراد بالحكمة القرآن أو العمل بدأ والسنة أو الاصابة في القول أو الخشية أو الفهم عن الله أو العقل أو ما يشهد العقل بصحته أو نور يفرقه بين الالهام والوسواس أو سرعة الجواب مع الاصابة والاقرب هنان المراد بها الفهم في القرآن (عن ابن عباس رضي الله عنهما ما قال اقبأت) حال كوني (راكبا على جارية) وما كان حمار اسم جنس يشمل الذكر والانثى خصه بقوله (اتان) وهي الانثى من الحيركا حكاه الصغاني ولم يقل جارية لان الناء فتحمل الوحدة كذا قاله الكرماني لكن تعقبه البرماوى بان حمارا مفرد لا اسم جنس جعي كقوله العيني الاحسن في الجواب ان الحمار قد يطلق على الفرس الهجين فلو قال جارية لربما كان يفهم انه اقبسل على فرس هجين وليس الامر كذلك على ان الجوهرى حكى ان الحمار في الاثنى شاذة واثان بالجرئت أو بدل غلط أو بعض أو كل من كل نحو شجرة زيتونة ويرى باضافة حمار الى اتان أي جارية هذا النوع وهو الاثنى واستنكرها النهميلي رسول

ابن القطان وأخرج الحديث الحاكم في المستدرک وقال هذا صحيح الاسناد ولم يخرجاه في الباب عن تميم الدارى عند أبي داود وابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة قال العراقى واسناده صحيح وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال اسناده صحيح على شرط مسلم وعن أنس عند الطبراني في الاوسط وعن أبي سفيان عن العرقى روى في الطبوريات في انتخاب السلفي منها وفي اسناده حصين بن مخارق نسبة الدارقطني الى الوضع وعن صحابي لم يسم عند أحمد في المسند والحديث يدل على ان مالخ القرائض من النقص كملته النوافل وأورده المصنف في صحيح من قال بعدم الكفر لان نقصان القرائض أعم من أن يكون نقصا في الذات وهو ترك بعضها أو في الصفة وهو عدم استيفاء أركانها أو جبرائيل ابا نوافل مشعر بانهم ساقبولة مثاب عليهم أو الكفر ساقى ذلك وقد عرفت الكلام على ذلك في مساف ثم أورد من الأدلة ما يعترض به قول من لم يكفر تارك الصلاة وعقبه بتأويل لفظ الكفر الواقع في الاحاديث فقال (وبعض هذا المذهب عومات منها ما روى عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله وكنه ألقاها الى مريم وروح منه والجنة والنار حق أدخله الجنة على ما كان من العمل متفق عليه وعن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ومعاذ ربه على الرجل يا معاذ قال ليبيك يا رسول الله وسعيدك ثلاثا ثم قال ما من عبد يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله الا حرمه الله على النار قال يا رسول الله أفلا أخبر به الناس بيسر وبسر وأقال اذن يتكلموا فاخبر به معاذ عند موته تأمنا أي خوفا من الاتي بترك الخبر به متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكل نبي دعوة مستجابة فتجمل كل نبي دعوته وانى اختبأت دعوى شفاعة لامتنى يوم القيامة فهي نائلة ان شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا رواه مسلم وعنه أيضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أسأله الناس بشفاعتي من قال لا اله الا الله خالصا من قلبه رواه البخاري وقد حملوا احاديث التكفير على كفر النعمة أو على معصية قد فارب الكفر وقد جاءت احاديث في غير الصلاة أريد بها ذلك فروى ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سباب المسلم فسوق وقتاله كفر متفق عليه وعن أبي ذر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس من رجل ادعى غير الله وهو يعلم الا كفر ومن ادعى ما ليس له فليس منا وليتبعوا مقعد من النار متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنتان في الناس هما بهم كفر الطعن في النبى والنباذة على الميت رواه أحمد ومسلم وعن ابن عمر قال كان عمر يخطب وأبى ذر يهتف بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال من حلف بشئ دون الله فقد أشرك رواه أحمد وعن ابن عباس قال قال

وقال انما يجوز من يجوز اضافة الشيء الى نفسه اذا خلت اللفظان ٢٨٥ وذكر ابن الاثير ان فائدة التخصيص

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدم من الخمر ان مات ابي الله كعب بن رواد احمد انتهى كلام المصنف وأقول قد اطبق أئمة المسايين من السلف والخلف والاشعرية والمعتزلة وغيرهم ان الاحاديث الواردة بان من قال لا اله الا الله دخل الجنة مقيدة بعدم الاختلال بما أوجب الله من سائر الفرائض وعدم فعل كبيرة من الكبائر التي لم يتب فاعلمها عنهم وان مجرد الشهادة لا يكون موجبا لدخول الجنة فلا يكون حجة على المطلوب ولكنهم اختلفوا في خلود من أخذ بشئ من الواجبات أو قارف شيئا من المحرمات في النار مع تكلمه بكلمة الشهادة وعدم التوبة عن ذلك فالمعتزلة يجزمون بالخلود والاشعرية قالوا يعذب في النار ثم ينقل الى الجنة وكذلك اختلفوا في دخوله تحت المشيئة فالاشعرية وغيرهم قالوا بدخوله تحتها والمعتزلة منعت من ذلك وقالوا لا يجوز على الله المغفرة لفاعل الكبيرة مع عدم التوبة عنها وهذه المسائل محلها علم الكلام وانما ذكرناها لهذا التعريف باجتماع المسايين على ان هذه الاحاديث مقيدة بعدم المانع وهذا أولها السالف فذكر عن جماعة منهم ابن المسيب ان هذا كان قبل نزول الفرائض والامر والنهي ورد بان راوى بعض هذه الاحاديث أبو هريرة وهو متأخر الاسلام اسلم عام خيبر سنة سبع بالانفاق وكانت اذ ذلك أحكام الشريعة مستقرة من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها وحكى النووي عن بعضهم انه قال هي مجملة تحتاج الى شرح ومعناه من قال الكلمة وأدى حقها وفرضها قال وهذا قول الحسن البصري وقال البخاري ان ذلك لمن قالها عند الندم والتوبة ومات على ذلك ذكره في كتاب الالباس وذكر الشيخ أبو عمر بن الصلاح انه يجوز أن يكون ذلك أعنى الاختصار على كلمة الشهادة في سببية دخول الجنة اقتصارا من بعض الرواة لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبدل مجيئه تاما في رواية غيره ويجوز أن يكون اختصارا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما خاطب به الكفار عبدة الاوثان الذين كان توحيدهم بالله تعالى محصورا بما يتوقف عليه الاسلام ومستهزما له والكافر اذا كان لا يقر بالوحدانية كالوثني والنووي وقال لا اله الا الله وحاله الحال التي حكيناها حكمهم باسلامه قال النووي ويمكن الجمع بين الادلة بان يقال المراد باستحقة اياه الجنة انه لا بد من دخوله الكل موحدا ما معجلا معاني وامام مؤخر ابعاد عقابه والمراد بتحریم النار تحريم الخلود وحكى ذلك عن الفاضل عياض وقال انه في نهاية الحسن ولا بد من المصير الى التأويل لما ورد في نصوص الكتاب والسنة بذكر كثير من الواجبات الشرعية والتصريح بان تركها موجب للنار وكذلك ورود النصوص بذكر كثير من المحرمات وتوعد فاعلمها بالنار وأما الاحاديث التي أوردها المصنف في تأييد ما ذكره من التأويل فالنزاع كالنزاع في اطلاق الكفر على ترك الصلاة وقد عرفنا ان سبب الوقوع في مضيق التأويل توهم الملازمة بين الكفر وعدم المغفرة وليست بكلمة كما عرفت واتقاء كلمة ما يحكم من تأويل ما ورد في كثير من الاحاديث منها ما ذكره

على كونها انفي الاستدلال بطريق الاولى على ان الاشئ من بنى آدم لا تقطع الصلاة لانهم أشرف قال في الفتح وهو قياس صحيح من حيث النظر الا ان الخبر الصحيح لا يدفع عنه انتهى وقال القسطلاني وعورض بان العلة ليست مجرد الانوثة فقط بل الانوثة بقميد البشرية لانها مظنة الشهوة (وأنا يومئذ قد ناهزت) أى قاربت (الاحتلام) والمراد به البلوغ النمرى (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بمنا) بالصرف وعدمه والاجود الصريف وكاتبه بالالف وسميت بذلك لما معنى أى يراقبها من الدماء (الى غير جدار) قال في الفتح أى الى غير سترة أصلا قاله الشافعي وسبق الكلام يدل عليه لان ابن عباس أورد في معرض الاستدلال على ان المرور بين يدي المصلي لا يقطع صلاته ويؤيده رواية البرار بالفظ والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي المكتوبة ليس بشئ يستتره (فمرت بين يدي) أى قدام (بعض الصنف) فالتعبير باليد مجاز والافالص لا يدل وبعض الصنف يحتمل أن يراد به صفا من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف قاله الكرماني (وأرسلت الاثان ترتع) أى تأكل وترتع وقيل معناه تسرع في المنى والا قول أصوب ويدل عليه رواية المؤلف في الحج نزلات عن سائر تبع (ودخلت الصنف) وللتكثير في فدخلت بالفاء

في الصف (فلم ينكر) بفتح الكاف ٢٨٦ (ذلك على) أي لم يذكره على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا غيره

وفيه جواز تقديم المصلحة  
الراجعة على المفسدة الحقيقية  
لان المرور مفسدة خفيفة  
والدخول في الصلاة مصلحة  
راجعة واستدل ابن عباس  
على الجواز بعدم الانكار  
لاتقاء الموانع اذ ذلك ولا يقال  
مفع من الانكار استغاليهم  
بالصلاة لانه نفي الانكار مطلقا  
فمتناول ما بعد الصلاة وأبضا  
فكان الانكار يمكن بالإشارة  
وفيه ما ترجم له أن التكمل  
لا يشترط فيه كمال الاهلية  
وانما يشترط عند الاداء بالتحق  
بالصبي في ذلك العبد والفاقد  
والصبي فقامت حكاية ابن  
عباس كفعل النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم وتقريره مقام  
حكاية قوله اذ لا فرق بين الامور  
الثلاثة في شرائط الاداء والمراد  
من الصغير غير البالغ وذكره مع  
الصبي من باب التوضيح والبيان  
(عن محمود بن الربيع بن سراقه  
الانصاري الخسري المديني  
المتوفى ببيت المقدس سنة تسع  
وتسعين عن ثلاث وتسعين سنة  
رضي الله عنه) انه (قال عقلت)  
بفتح القاف من باب ضرب أي  
حفظت أو عرفت (من النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم محبة) بفتح  
الميم وتشديد الجيم والجر هو ارسال  
المامن القم وقيل لا يسمى مجأ  
الان كان على بعد (محبة) من  
ففيه أي رحي بها حال كونها  
(في وجهي) وكان فعله صلى الله عليه وآله وسلم مع محبته على جهة المدح أو التبريك عليه كما كان يفعل

المصنف ومنه ما ثبت في الصحيح باللفظ لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض  
وحديث أبي عبد الله عن مواله فقد كفر حتى يرجع اليهم وحديث أبي بصير عن عبادي  
مؤمن بن وكافر فامام قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بن كافر بالكواكب  
وامام بن قال مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بن مؤمن بالكواكب وحديث من قال  
لاخيه يا كافر فقد باء مع اكل هذه الاحاديث في الصحيح وقد ورد من هذا الجنس اشياء  
كثيرة ونقول من جهاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كافر اسميه ما كافر ولا يزيد  
على هذا المقدار ولا تناول بشئ منها لعدم المحبة الى ذلك

\*(باب أمر الصبي بالصلاة قهرًا لا وجوبًا)\*

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مروا  
صبيانكم بالصلاة لسبع سنين وواضروهم عايم العشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع  
رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه الحاكم من حديثه أيضا والترمذي والدارقطني  
من حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه عن جده بنحوه ولم يذكر التفرقة  
وفي الباب عن أبي رافع عند الزار باللفظ قال وجدنا في صحيفة في قرايب رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم بعد وفاته فيها مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وفرقوا بين الغلمان  
والجوارى والاخوة والاخوان لسبع سنين وواضروهم بالبناء كما على الصلاة اذا بلغوا ثمانية  
تسع سنين وعن معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني انه قال لامرأته وفي رواية لامرأة  
مقي بصلي الصبي فقالت كان رجل من اهل مكة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال  
اذا عرف بينه من شماله فروه بالصلاة أخرجه أبو داود قال ابن القطان لا تعرف هذه المرأة  
ولا الرجل الذي مروا عنه وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال عن أبي معاذ بن عبد الله  
ابن خبيب عن أبيه به قال ابن معاذ اسناده حسن غريب وفي الباب عن أبي هريرة ورواه  
العملي وأنس عند الطبراني باللفظ مروهم بالصلاة لسبع وواضروهم عايم الثلاث عشرة  
وفي اسناده داود بن المهبر وهو متروك وقد تقدرب والحديث يدل على وجوب أمر الصبيان  
بالصلاة اذا بلغوا سبع سنين وواضروهم عايم اذا بلغوا عشر أو التفرقة بينهم في المضاجع  
لعشر سنين اذا جعل التفريق معطوفا على قوله وواضروهم أو لسبع سنين اذا جعل  
معطوفا على قوله مروهم ويؤيد هذا الوجه حديث أبي رافع المذکور وقد ذهب  
الهادوية الى وجوب اخبار ابن العشر على الولي وشرط الصلاة الذي لانتم الابه حكمه  
حكمها ولا فرق بين الذكر والانثى والزوجة وغيرها وقال في الوافي والمؤيد بالله في أحد  
قوله ان ذلك مستحب فقط وجعلوا الامر على الغلب ولا يكتفى ان صح ذلك في قوله مروهم لم  
يصح في قوله وواضروهم لان الضرب ايلام للغير وهو لا يساح بالامر المذدوب والاعتراض  
بان عدم تكليف الصبي يمنع من حمل الامر على حقيقة لان الاخبار انما يكون على  
فعل واجب أو ترك محرم وليست الصلاة بواجبة على الصبي ولا تركها محظور عليه

مدفع

صلى الله عليه وآله وسلم مع أولاد الصحابة (وأنا ابن خمس سنين) قال في الفتح ٢٨٧ لم أرا التقيته بالسنة عند تحمله في شيء

من طريقه لافي الصحيحين ولا في غيره مما من الجوامع والمسندين الا في طريق الزبيدي هذه والزيدي من كبار الحفاظ المتقدمين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم كان الاوزاعي يفضل على جميع من سمع من الزهري وقال ابو داود ليس في حديثه خطأ وقد تابعه عبد الرحمن بن نضر عن الزهري قال حدثني محمود بن الربيع وتوفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابن خمس سنين فأدت هذه الرواية ان الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر القاضي عياض في الامام وغيره ان في بعض الروايات انه كان ابن أربع ولم أقف على هذا صريحا في شيء من الروايات بعد التتبع التام فالاول أولى بالاعتقاد لصدقه اسناده وفي القسطلاني ثم نقله لذلك الفعل المنزل منزلة السماع وكونه سنة مقصودة دليل لأن يقال لابن خمس سمع وقد تعقب ابن أبي صفرة البخاري في كونه لم يذكر في هذه الترجمة حديث ابن الزبيدي في رؤيته اياه يوم الخندق يختلف الى بنى قريظة فقيه السماع منه وكان سنة حينئذ ثلاث سنين أو أربع فافهو أصغر من محمود وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبيدي أولى

مدفوع بان ذلك انما يلزم لو اتحد المحمل وهو هنا مختلف فان محل الوجوب الولي ومحمل عدمه ابن العشر ولا يلزم من عدم الوجوب على الصغير عدمه على الولي (وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن التائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل رواه أحمد ومثله من رواية علي له ولا يروى ابو الترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قال يحيى بن معين ليس برويه الاحاد ابن سلمة عن حماد بن أبي سليمان يعني عن ابراهيم عن الاسود عنه وأخرجه أيضا النسائي والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من حديث علي عليه السلام قال البيهقي تفرد برفعه جرير بن حازم قال الدارقطني في العال وتفرد به عن جرير عبد الله بن وهب وخالفه ابن فضال وكيع فرواه عن الاعمش موقوفاً ورواه عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي عليه السلام وعمر مرفوعاً قال الحفاظ وقول ابن فضال وكيع أشبه بالصواب ورواه ابو داود من حديث أبي الضحى عن علي عليه السلام واكن قال أبو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي عليه السلام وهو مرسل أيضا كما قال أبو زرعة ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري عن علي قال أبو زرعة لم يسمع الحسن من علي شيئا وروى الطبراني من طريق برد بن سنان عن مكحول عن أبي ادريس الخولاني قال أخبرني غيره واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك بن شداد وغيرهما فذكر نحوه قال الحفاظ وفي اسناده مقال وبرد مختلف فيه وروى أيضا من طريق مجاهد عن ابن عباس قال راسناده ضعيف والحديث يدل على عدم تكليف الصبي والمجنون والنائم ماداموا متصفين بتلك الاوصاف قال ابن حجر في التلخيص حاكيا عن ابن حبان ان الرفع مجاز عن عدم التكليف لانه يكنى له فعل الخير انتهى وهذا في الصبي ظاهر وأما في المجنون فلا تنصف أفعاله بخير ولا شراد لا قصد له والموجود منه من صور الأفعال لا حكمه لشرعا وأما في التائم فقيه بعد لان قصده منتفأ أيضا فلا حكم لاصدر منه من الأفعال حال نومه ولان الناس كلام في تكليف الصبي بجميع الأحكام أو ببعضها ليس هذا محل بسطه وكذلك التائم

\*(باب أن الكافر اذا أسلم لم يقض الصلاة)\*

(عن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسلام يجب ما قبله رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا الطبراني والبيهقي من حديثه وابن سعد من حديث جبير بن مطعم وأخرج مسلم في صحيحه معناه من حديث عمرو أيضا بالفاظ أعمات ان الاسلام يهدم ما كان قبله وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله وفي صحيح مسلم أيضا من حديث عبد الله بن مسعود قال قلنا يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية

بمدين المعينين وأجاب ابن المنير كما قال في الفتح ومصابيح السماع بان البخاري إنما أراد نقل السنن النبوية لا الاحوال الوجودية

ويعرود نقل سنة مقصود في كون  
شريعة ثبت بها كونه صحابيا  
وأما قصة ابن الزبير فليس فيها  
نقل سنة من السنن النبوية حتى  
تدخل في هذا الباب ولا يقال  
كما قاله الزركشي إن قصة ابن  
الزبير تحتاج إلى ثبوت صحة أعلى  
شرط البخاري أي حتى يتوجه  
الإيراد بأنه قد أخرجها في باب  
منقب الزبير من كتابه هذا فتفي  
الورود حيث لا يخفى ما فيه  
(من) ماء (دلو) كان من بئرهم  
التي في دارهم زاد الناس ما معلق  
ولابن حبان معلقة والدلو يذكرون  
ويؤتى وفي هذا الحديث من  
الفوائد جواز إحضار الصبيان  
مجالس الحديث وزيارة الإمام  
أصحابه في دورهم ومداعبه  
صبيانهم واستدلاله على تجميع  
من يكون ابن خمس ومن كان  
دونهما يكتب له حضر وليس في  
الحديث ولا في تجريب البخاري  
ما يدل عليه بل الذي يفهم  
في ذلك اعتبار القهرم فمن فهم  
الخطاب سمع وإن كان دون ابن  
خمس والأفلا وقال ابن رشد  
الظاهر أنهم أرادوا بكسبة  
الجلس أنهم سامطة لذلك لأن  
بلوغها شرط لا بد من تحفة والله  
أعلم وقريب منه ضبط الفقهاء  
من التمييز بستان أوسبع والمرج  
أنهم ما ظنوا لا تحديده ومن أقدم  
ما يمسك به في أن المراد في ذلك إلى  
الفهم فيختلف باختلاف  
الاشخاص بما أورده الخطيب

قال من أحسن في الإسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الإسلام أو أخذ بأول  
والآخر فهذا مقيد بالحديث الأول مطاق وحمل المطاق على المقيد واجب فهمم  
الإسلام ما كان قبله مشروط بالاحسان قوله يجب ما قبله أي بقطعة والمراد أنه يذهب  
أثر المعاصي التي قارفها حال كفره وأما الطاعات التي أسألتها قبل إسلامه فلا يجزمها  
لحديث حكيم بن حزام عند مسلم وغيره أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أرأيت  
أمورا كنت اتخمت بها في الجاهلية هل لي فيها من شيء فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم آيات على ما أسألت من خير وقد قال المازري أنه لا يصح تقرب الكافر إلا  
يثاب على العمل الصالح الصادر منه حال شركه لأن من شرط التقرب أن يكون عارفا  
بمن تقرب إليه والكافر ليس كذلك وتابعه القاضي عياض على تقرير هذا الاشكال  
قال في الفتح واستضعف ذلك النووي فقال الصواب الذي عليه المحققون بل نقل  
بعضهم الإجماع فيه أن المكافر إذا فعل أفعالا جيلة كالأمدقة وصدقة الرحمة ثم أسلم  
ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له

\*(أبواب المواقيت)\*

المواقيت جمع مبيعات وهو القدر المحدود للفعل من الزمان والمكان

\*(باب وقت الظهر)\*

(عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاءه جبريل عليه السلام فقال  
له قم فصله فصلي الظهر حين زالت الشمس ثم جاءه العصر فقال قم فصله فصلي العصر حين  
صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه المغرب فقال قم فصله فصلي المغرب حين وجبت الشمس  
ثم جاءه العشاء فقال قم فصله فصلي العشاء حين غاب الشفق ثم جاءه الفجر فقال قم فصله  
فصلي الفجر حين برق الفجر أو قال سطع الفجر ثم جاءه من الغد للظهر فقال قم فصله  
فصلي الظهر حين صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه العصر فقال قم فصله فصلي العصر  
حين صار ظل كل شيء مثله ثم جاءه المغرب وقتنا واحد الميزل عنه ثم جاءه العشاء  
حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث الليل فصلي العشاء ثم جاء حين أسفر جندا فقال  
قم فصله فصلي الفجر ثم قال ما بين هذين الوقتين وقت رواء أحمد والنسائي والترمذي  
بخوه وقال البخاري هو أصح شيء في المواقيت والترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال أمي جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فذكر نحو حديث  
جابر إلا أنه قال فيه وصلي المرة الثانية حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس  
وقال فيه ثم صلي العشاء الاخرة حين ذهب ثلث الليل وفيه ثم قال يا محمد هذا وقت  
الأنبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين قال الترمذي هذا حديث حسن  
أما حديث جابر فأخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وروى الترمذي في سننه عن البخاري  
أنه أصح شيء في الباب كما قال المصنف رحمه الله وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضا



لقد نه قال أبو عاصم ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن وهو في هذا السن ٢٨٩ يعني إذا كان فهمها وقصة أبي بكر بن المقرئ

الحافظ في تسميته لابن أربع بعد  
ان امتحنه بحفظ سور من القرآن  
منه مرة انتهى ما في الفتح قلت  
ومن ذلك القيل سماع السيموطي  
من صاحب فتح الباري وهو ابن  
ثلاث كما يظهر ذلك من سنة وفاة  
الحافظ وسنة ولادة السيموطي  
ودرح بأخذه منه في المدرس  
شرح القريب وذكره على  
القاري في دياج كآله المرقاة  
شرح المشكاة وذكر الشوكاني  
رحمه الله في ارشاد الفحول تالدة  
الحافظ من هذه الجهة كما نقلت  
عنه في كتابي الجنة وحصول  
المأمول وثقة له في المنهل الروي  
خاتمة المنهج السوي أيضا  
وعبارة القسطلاني في هذا  
الموضع واستبدل به أيضا على ابن  
قعيين وقت السماع خمس سنين  
وعزاه عماض في الاماع لاهل  
الصنعة وقال ابن الصباغ وعليه  
قد استقر عمل أهل الحديث  
المأخرين فيكتبون لابن خمس  
فصاعدا سمع ولما لم يبلغها  
حضر أو أحضر وحكى القاضي  
عباس ان محمودا حين عقل  
الجنة كان ابن أربع ومن ثم  
صحح الاكثرون سماع من بلغ  
أربعا لكن بالنسبة لابن العربي  
خاصة أما ابن العجمي فاذا بلغ  
سبعة انتهى (عن أبي موسى)  
عبد الله بن قيس الاشعري  
(رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال مثل)

أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدارقطني والحاكم وفي اسناده ثلاثة مختلف فيهم أولهم  
عبد الرحمن بن أبي الزناد كان ابن مهيدي لا يحدث عنه وقال أحمد مضطرب الحديث  
وقال النسائي ضعيف وقال يحيى بن معين وأبو حاتم لا يحتج به وقال الشافعي ضعيف وما  
حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد وقال ابن عدى بعض ما يرويه لا يتابع عليه وقد  
وثقه مالك واستشهد البخاري بحديثه عن موسى بن عقبة في باب التطوع بعد المكتوبة  
وفي حديث لا تنموا لقاء العدو والثاني شيخه عبد الرحمن بن الحرث بن عبد الله بن عباس  
ابن أبي ربيعة قال أحمد متروك الحديث وقال ابن عمير لا أقدم على ترك حديثه وقال  
فيه ابن معين صالح وقال أبو حاتم شيخ وقال ابن سعد وثقة وقال ابن حبان كان من أهل  
العلم ولكنه قد توقع في هذا الحديث فأخرجه عبد الرزاق عن العسري عن عمر بن نافع  
ابن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس بنحوه قال ابن دقيق العيد هي متابعة حسنة  
والثالث حكيم بن حكيم وهو ابن عباد بن حنيف قال ابن سعد كان قليل الحديث ولا  
يحتجون بحديثه وحديث ابن عباس هذا قد صححه ابن عبد البر وأبو بكر بن العربي قال  
ابن عبد البر ان الكلام في اسناده لا وجه له وأخرجه من طريق سفيان عن عبد الرحمن  
ابن الحرث بن عباس فسلط طريقه من التضعيف بعبد الرحمن بن أبي الزناد وكذلك  
أخرجه من هذا الوجه أبو داود وابن خزيمة قال أبو عمر وذكره عبد الرزاق عن عمر بن  
نافع وابن أبي سبرة عن عبد الرحمن بن الحرث باسناده وذكره أيضا عن عمر بن نافع بن جبير  
ابن مطعم عن أبيه عن ابن عباس وفي الباب عن أبي هريرة عند الترمذي والنسائي باسناد  
حسن وصححه ابن السكن والحاكم وحسنه الترمذي ولكن فيه ان للمغرب وقتين ونقل  
عن البخاري انه خطأ ورواه الحاكم من طريق أخرى وقال صحيح الاسناد وعن بريرة  
عند الترمذي أيضا وصححه وعن أبي موسى عن مسلم وأبي داود والنسائي وأبي عوانة  
وأبي نعيم قال الترمذي في كتاب العلل انه حسن البخاري وعن أبي مسعود عند مالك في  
الموطأ واسحق بن راهويه والبيهقي في الدلائل وأصله في الصحيحين من غير تفصيل وفصله  
أبو داود وعن أبي سعيد الخدري عند أحمد في مسنده والطحاوي وعن عمرو بن حزم رواه  
اسحق بن راهويه وعن البراء ذكره ابن أبي خزيمة وعن أنس عند الدارقطني وابن السكن  
في صحيحه والاسماعيلي في مجمله وأشار إليه الترمذي ورواه عنه النسائي بنحوه وأبو أحمد  
الحاكم في الكنى وعن ابن عمر عند الدارقطني قال الحافظ باسناد حسن لكن فيه عنه  
ابن اسحق ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق أخرى فيه محبوب بن الجهم وهو ضعيف  
وعن مجمع بن جارية عند الحاكم قوله في الحديث قم فصله الهاء الساكنة قوله حين  
وجبت الشمس الوجوب السقوط والمراد سقوطها للغروب وقوله زالت الشمس أي  
مالت الى جهة المغرب وقوله حين صار ظل كل شيء مثله الظل الستر ومنه قولهم أنا في  
في ظلك وظل الليل سواده لانه يستر كل شيء وظل الشمس ما ستر به الشخص من مسقطها

قال ابن عبد البر وكانت امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم الذي يلي ليلة الاسراء اول صلاة اديت كذلك الظهر على المشهور وروى الصحيح كما ثبت من حديث ابن عباس عند الدارقطني قال الحافظ والصحيح خلافه وذكر ابن أبي خزيمة عن الحسن انه ذكر له انه لما كان عند صلاة الظهر فودي ان الصلاة جامعة ففرغ الناس فاجتمعوا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فركعتا بركعتين جبريل بمحمد اويوم محمد الناس لا يسمعونهم فيمن قرأه وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال نافع بن جبير وغيره لما اصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليلة التي اسرى به فيها لم يرعه الا جبريل نزل حين زادت الشمس ولذلك سميت الاولى فاصبح باصحابه الصلاة جامعة فاجتمعوا فصلى جبريل بالنبي وصلى النبي بالناس وطول الركعتين الاولتين ثم قصر الباقيتين وسيأتي للمصنف وغيره في شرح حديث أبي موسى ان صلاة جبريل كانت بمكة مقتصرين على ذلك قال الحربي ان الصلاة قبل الاسراء كانت صلاة قبل الغروب وصلاة قبل طلوع الشمس وقال أبو عمر قال جماعة من أهل العلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن عليه صلاة مفروضة قبل الاسراء الا ما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان من غير توقيت ولا تحديد ركعات معلومات ولا وقت محصور وكان صلى الله عليه وآله وسلم يقوم ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وقامه معه المسلمون نحو ما من حول حتى شق عليهم ذلك فانزل الله التوبة عنهم والتخفيف في ذلك ونسخه وحطه فضلامه ورجع فلم يبق في الصلاة فريضة الا الخمس والحديث يدل على ان للصالحات وقتين ووقت في المغرب وسيأتي الكلام على ذلك وعلى ان الصلاة لها أوقات مخصوصة لا تجزئ قبلها بالاجماع وعلى ان ابتداء وقت الظهر الزوال ولا خلاف في ذلك يعتد به وآخره مصير ظل الشيء مثله واختلف العلماء هل يخرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله أم لا فذهب الیهادي ومالك وطائفة من العلماء انه يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر وقالوا يبي بعد ذلك قدر أن يركعتا صلاة الظهر والعصر أداء قال النووي في شرح مسلم واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم فصلى في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وظاهره اشتراكهما في قدر أن يركعتا قال وذهب الشافعي والاكثر الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر بل متى خرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون عند الزوال دخل وقت العصر واذا دخل وقت العصر لم يبق شيء من وقت الظهر واحتجوا بحديث ابن عمرو بن العاص عن عبد مسلم مرفوعا بالفظ وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر الحديث قال وأجابوا عن حديث جبريل بان معناه فرغ من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله وشرع في العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله فلا اشتراك بينهما قال وهذا التأويل متعين للجمع بين الاحاديث ولانه اذا حمل على الاشتراك يكون

والمراد به هنامعرفة الادلة الشرعية (كمثل) بفحيتين (الغيث) المطر (الكثير اصاب) الغيث (ارضا فكان منها) أي من الارض أرض (نقمة) أي طيبة (قبلت الماء) من القبول (فانبتت الكلاء) النبات يابس ورطبا (والعشب) الرطب منه (الكثير) وهو من ذكر الخاص بعد العام (وكانت منها الجادب) جمع جذب بفتح الدال على غير قياس وفي رواية أجاذب بالمجعة قال الاصميلي وبالمهملة هو الصواب أي لا تشرب ماء ولا تنبت ولا يذر اخذات بكسر الهمزة والخاء والذال المعجمتين وآخره مثناة من فوق قبلها ألف جمع اخذته وهي الارض التي تمسك الماء كالغدير وعند الاسماعيل احارب براء مهملة قال الخطابي وايسر هذه الرواية بشيء قال في الفتح وليس في الصحيحين سوى روايتين فقط (امسكت الماء ففقع الله بها) أي بالاجادب وللاصميلي به (الناس) والضمير المذكر للماء (فشربوا) من الماء (وسقوا) دوابهم وهو بفتح السين (وزرعوا) ما يصلح للزراعة ولمسلم وكذا النسائي وروى عن الرعي (وأصاب منها) طائفة اخرى وعند النسائي أصابت (انما هي قيعان) بكسر القاف جمع قاع وهو أرض مستوية ملساء (لأنتمسك ماء ولا تنبت كذا) فذلك مثل من فقه أي صار فقها (في دين الله ونفعه ما) وفي رواية بما أي بالذي

(يعني الله عز وجل) به فعله ما جئت به (وعلم) غيره وهذا يكون على قسمين ٢٩١ الأول العالم العامل المعلم وهو كالارض

الطبيبة شربت فانتفعت في نفسها وانبتت فنتفعت غيرها والثاني الجامع للعالم المستغرق زمانه فيه المعلم غيره لكنه لم يعمل بنوافله ولم يتفقه فيما جع لكنه آذاه لغيره فهو كالارض التي يستقر فيها الماء فينتفع الناس به (ومثل من لم يرفع بذلك رأسا)

أي تكبر ولم يلقه الله من غاية تكبر وهو من دخل في الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعدل به ولم يعمله فهو كالارض السبعة التي لا تقبل الماء وتفسده على غيرها وأشار بقوله (ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به) الى من لم يدخل في الدين أصلا بل بلغه فكفر به وهو كالارض الصماء المسبوبة التي يمر عليها الماء فلا تنتفع به قال في المصابيح وتشبيه الهدى والعلم بالغيث المذكور تشبيه مفرد بركب اذ الهدى مفرد وكذا العلم والمشبه به وهو غيث كثير أصاب أرضا متما ماقبلت فانبثت ومنها ما أمسكت خاصة ومنها ما لم تنبت ولم تمسك مركب من عدة امور كما تراه وشبهه من استفح بالعلم ونفع به بارض قبلت الماء وانبتت الكلا والعشب وهو تشبيل لان وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من قبول المحل لما يرد عليه من الخير مع ظهور اماراته وانتشارها على وجه عام الثمرة متعدية النفع ولا يخفى ان هذه الهيئة منتزعة من امور متعددة ويجوز ان يشبه انتفاعه بقبول الارض الماء ونفعه المتعدى بانباتها بالكلية

آخر وقت الظهور مجهولا لانه اذا ابتدأهم احين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها وحينئذ لا يحصل بيان حدود الاوقات واذا اجل على ذلك التأويل حصل معرفة آخر الوقت فانتظمت الاحاديث على اتساق ويؤيد هذا ان اثبات ماء هذه الاوقات الخمسة دعوى مقفورة الى دليل خالص عن شوائب المعارضة فالتوقف على المتعين هو الواجب حتى يقوم ما يلجئ الى المصير الى الزيادة عليها وفي الحديث أيضا ذكر بقية اوقات الصلوات وسيعقد المصنعة لكل واحد منهم ما يابا وسنة تكلم على كل واحد منها في باب ان شاء الله تعالى

\* (باب تعجيباتها واخيرها في شدة الحر)

(عن جابر بن سمرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر اذا دحضت الشمس رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وأبو داود) وفي الباب أيضا عن أنس عند البخاري ومسلم واللفظ في الترمذي وقال صحيح عن خباب عند الشيخين وعن أبي برزة عندهما أيضا وعن ابن مسعود عند ابن ماجه وفيه زيد بن جبيرة قال أبو حاتم ضعيف وقال البخاري منكر الحديث وعن زيد بن ثابت أشار اليه الترمذي وعن ام سلمة عند الترمذي أيضا قوله دحضت الشمس هو بفتح الال والحاء المهملة ملتين وبعد هذا مجمعة أي زالت والحديث يدل على استحباب تقديمها واليه ذهب الهادي والقاسم واشافعي والجمهور للاحاديث الواردة في أفضلية أول الوقت وقد خصه الجمهور بماء أيام شدة الحر وقالوا يستحب الإبراد فيها الى ان يبرد الوقت وينكسر الوهج وسبأ في تحقيق ذلك (وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر في أيام الشتاء وما ندرى أما ذهب من النهار أكثر وما بقي منه رواه أحمد وعن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان الحر أبرد بالصلاة واذا كان البرد جعل رواء النسائي والبخاري نحوه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم رواه الجماعة) حديث أنس الأول أخرجه أيضا عبد الرزاق وفي الباب عن ابن عمر عند البخاري وابن ماجه وعن أبي موسى عند النسائي وعن عائشة عند ابن خزيمة وعن المغيرة عند أحمد وابن ماجه وابن حبان وفي رواية للبخاري وكان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإبراد وعن أبي سعيد عند البخاري وعن عمرو بن عبسة عند الطبراني وعن صفوان عند ابن أبي شيبة والحاكم والبلغوي وعن ابن عباس عند البزار وفيه عمرو بن صهبان وهو ضعيف وعن عبد الرحمن بن جارية عند الطبراني وعن عبد الرحمن بن علقمة عند أبي نعيم قوله فأبردوا بالصلاة أي أخرها عن ذلك الوقت وادخلوا في وقت الإبراد وهو الزمان الذي يتبين فيه انكسار شدة الحر ويوجد فيه برودة جهنم بقال أبرد الرجل أي صار في برد النهار فيج جهنم ولا يخفى ان هذه الهيئة منتزعة من امور متعددة ويجوز ان يشبه انتفاعه بقبول الارض الماء ونفعه المتعدى بانباتها بالكلية

الى ثلثها ولا الثلث الى  
 حيثما الاجتماعية وقد وقع في  
 الحديث انه شبه من اتنع بالم  
 في خاصة نفسه ولم ينفع به أحد  
 بارض أمسكت الماء ولم تنبت  
 شيئا أو شبه استناعه المجرى  
 بامسالة الارض للماء مع عدم  
 انباتها وشبه من عدم فضيلتي  
 النفع والاستناع جميعا بارض  
 لم تنبت ماء أصلا أو شبه فوات  
 ذلك له بعدم امساكها الماء  
 وهذه الحالات الثلاثة مستوفية  
 لاقسام الناس ففيه من البديع  
 التقسيم فان قلت ليس في  
 الحديث تعرض الى القسم  
 الثاني وذلك انه قال فذلك مثل  
 من فقه في دين الله وثقعه  
 ما بعنى الله به فعلم وعلم وهذا  
 القسم الاول ثم قال ومثل من  
 لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى  
 الله الذي أرسلت به وهذا هو  
 القسم الثالث فإين الثاني اجيب  
 باحتمال ان يكون ذكر من  
 الاقسام أعلاها وأدناها وطوى  
 ذكر ما بينهما لفهمه من اقسام  
 المنسب به المذ كورة أو لا ويحتمل  
 ان يكون قوله نفعه الخ صلة  
 موصول محذوف معطوف على  
 الموصول الاول اى فذلك مثل  
 من فقه في دين الله ومثل من  
 نفعه كقول حسان رضى  
 الله عنه شعر  
 امن بمجور رسول الله منكم  
 ويدهحه وينصره سوء  
 أى ومن يدهحه سواء وعلى هذا فتمكون الاقسام الثلاثة مذ كورة فمن دقه في دين الله هو الثاني

شدة حرها وشدة غليانها قال القاضى عياض اختلف العلماء في معناه فقال بعضهم  
 هو على ظاهره وقيل بل هو على وجه التشبيه والاستعارة وتقديره ان شدة الحر تشبه  
 نار جهنم فاحذر ورواجتنبوا ضرره قال والاول أظهر وقال النووي هو المصواب لانه  
 ظاهر الحديث ولا مانع من جعله على حقيقته فوجب الحكم بانه على ظاهره انتهى  
 ويدل عليه حديث ان النار اشتكت الى ربها فاذا ان لها ينفسين نفس في السماء ونفس  
 في الصبغ وهو في الصحيح وحديث ان لجهنم نفسين وهو كذلك والاحاديث تدل على  
 منبروعية الابراء والامر بمول على الاستعباب وقيل على الوجوب حكى ذلك القاضى  
 عياض وهو المعنى الحقيقي له وذهب الى الاول جماعة العلماء لكنهم خصوا ذلك باليوم  
 شدة الحر كما يشعر بذلك التعليل بقوله فان شدة الحر من فيج جهنم والحديث أنس  
 المذ كور في الباب وظاهر الاحاديث عدم الفرق بين الجماعة والمفرد وقال أكثر  
 المالكية الافضل للمنفرد التجميل والحق عدم الفرق لان التآذي بالحرق الذي يتسبب  
 عنه ذهاب الخشوع يستوى فيه المنفرد وغيره وخصه الشافعي بالبلد الحار وقيد  
 الجماعة بما اذا كانوا يتأبون المسجد من مكان بعيد لا اذا كانوا مجتمعين أو كانوا عيشون  
 في ظل فالفضل التجميل وظاهر الاحاديث عدم الفرق وقد ذهب الى الأخذ بهذا الظاهر  
 أحمد وإمام الحق والكوفيون وابن المنذر ولكن التعليل بقوله فان شدة الحر يدل على  
 ما ذكره من التقييد بالبلاد الحارة وذهب الهادي والقاسم وغيرهما الى ان تجميل الظاهر  
 أفضل مطلقا وتمسكوا بحديث جابر بن سمرة المذ كور في أول الباب وسائر الروايات  
 المذ كورة هنالك وباحاديث أفضلية أول الوقت على العموم بحديث أبي ذر عند البخاري  
 ومسلم وغيرهما قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم أى العمل أحب الى الله قال  
 الصلاة على وقتها وبحديث خباب عند مسلم قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حر الرضا في جباهنا وكفنا فلم يشكنا أى لم يذمنا ولم يرسل شكوانا وزاد ابن المنذر  
 والبيهقي وقال اذا زالت الشمس فصلى أو تاولوا وحديث الابراء بان معناه صلوا أو  
 الوقت أخذ من برد النحر وهو أوله وهو تعسف يرد قوله فان شدة الحر من فيج جهنم  
 وقوله فاذا اشتد الحر فأبرءوا بالصلاة ويجب عن ذلك بان الاحاديث الواردة بتجميل  
 الظاهر وأفضلية أول الوقت عامة أو مطلقة وحديث الابراء خاص أو مقيّد ولا تعارض  
 بين عام وخاص ولا بين مطلق ومقيّد واجيب عن حديث خباب بانه كما قال الأثرم  
 والطحاوى منسوخ قال الطحاوى ويدل عليه حديث المغيرة كائن صلى بالهجرة فقال  
 انما أبردوا فبين ان الابراء كان بعد التجمير وقال آخرون ان حديث خباب محمول على  
 انهم طلبوا تأخير ازالته على قدر الابراء لان الابراء ان يؤخر بحيث يصير للبعيطان في  
 يمشون فيه ويتفادى الحر وحمل بعضهم حديث الابراء على ما اذا صار الظل فيأ  
 وحديث خباب على ما اذا كان الحصى لم يبرد لانه لا يبرد حتى تصفر الشمس فلذلك رخص  
 في الابراء ولم يرخص في التأخير الى خروج الوقت وعلى فرض عدم امكان الجمع فرواية

ومن نفعه الله من ذلك فعلم وعلم هو الاول ومن لم يرفع بذلك رأسا هو الثالث ٢٩٣ وفيه حينئذ لفتا ونشر غير مرتب

انتهى ملخصا وقال غيره شبه  
عليه الصلاة والسلام ما جاء به  
من الدين بالغيث العام الذي  
يأتى الناس في حال حاجتهم اليه  
وكذا كان حال الناس قبل  
مبعثه فكما أن الغيث يحيى البلد  
الميت فكذلك دعاوم الدين يحيى  
القباب الميتة ثم شبه السامعين  
له بالاراضى المختلفة التى ينزل  
بهم الغيث وهذا الحديث فيه  
التحديث والعنونة ورواه كلهم  
كوفيون وأخرجهم البخارى هنا  
فقط ومسلم في فضائله صلى الله  
عليه وآله وسلم والنسائي في العلم  
(عن أنس) وللأصملى زيادة  
ابن مالك أنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله (وسلم ان)  
وعند النسائي يهدف ان (من  
أشرط) بفتح الهمزة (الساعة)  
أى القيامة أى من علاماتها أن  
يرفع) يضم أوله (العلم) موت  
جملته وقبض نقلته لا يعجز  
من صدورهم (و) أن (ينبت  
الجهل) بالفتح من الشبوت وهو  
ضد النقي وعند مسلم ويثبت من  
البث وهو الظهور والقشور  
(و) ان (يشرب) يضم الياء  
(الحسر) أى يكثر شربه وفى  
النسكاح عن قتادة ويكثر شرب  
الخمر فالطلق محمول على المقصد  
تخلاف من ذهب الى انه لا يجب  
حمله عليه والاحتياط بالجل هنا  
أولى لان حمل كلام النبوة على

الخلال السابقة عن المغيرة بلنظ كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم الابرار وقد صحح أبو حاتم وأحمد حديث المغيرة وعده البخارى تحفة وظامن أعظم  
الادلة الدالة على النسخ كما قاله من قدمنا ولونسلم جهل التاريخ وعدم معرفة المتأخر  
لكانت أحاديث الابرار أربع لانها فى الصحيحين بل فى جميع الامهات بطرق متعددة  
وحديث خباب فى مسلم فقط ولا شك ان المتفق عليه مقدم وكذا ما جاء من طرق (وعن  
أبي ذر قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى سفره فاراد المؤذن ان يؤذن للظهر فقال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبردتم أبردتم أراد ان يؤذن فقال له أبرد حتى رأيتنى فى التلوى فقال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان شدة الحر من فيج جهنم فاذا اشتد الحر فابردوا باصلاة  
متفق عليه) قوله فى التلوى قال ابن سيدة النى ما كان شمسا فسخه الظل والجمع افياء  
وفيه وفاء النى فيما تحول وتفياء فيه تظل قال ابن قتيبة يتوههم الناس ان الظل والنى  
بمعنى وليس كذلك بل الظل يكون غدوة وعشية ومن أول النهار الى آخره وأما النى فلا  
يكون الا بعد الزوال ولا يقال لما قبل الزوال وانما قيل لما بعد الزوال فى لانه ظل فاء من  
جانب الى جانب أى رجوع والنى الرجوع ونسبه النوى فى شرح مسلم الى أهل اللغة  
والتلوى جمع تل وهو الروية من التراب المجتمع والمراد انه أخر تأخيرها كثيرا حتى صار  
للتلوى فى وهى منبطة لا يصير لها فى العادة الا بعد زوال الشمس بكنية الحديث يدل  
على مشروعية الابرار وقد قدم الكلام عليه مستوفى قال المصنف رحمه الله وفيه  
دليل على ان الابرار أولى وان لم يتأبوا المسجد من بعده لانه أمر به مع اجتماعهم معه  
انتهى اشار رحمه الله بهذا الى رد ما قاله الشافعى وقد قدمنا حكاية ذلك عنه

### \* (باب أول وقت العصر وآخره فى الاختيار والضرورة) \*

قد سبق فى حديث ابن عباس وجابر فى باب وقت الظهر (وعن عبد الله بن عمر وقال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر  
ما لم تضفر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق ووقت صلاة العشاء الى  
نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس روه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود  
وفى رواية لمسلم ووقت الفجر ما لم يطلع قرن الشمس الاول وفيه ووقت صلاة العصر ما لم  
تضفر الشمس ويسقط قرنهما الاول) قوله ثور الشفق هو الماء المثلثة أى ثورانه وانتشاره  
ومعظمه وفى القاموس انه حجرة الشفق المنيرة فيه قوله قرن الشمس هو ناحيتها  
أو أعلاها وأول شعاعها قال فى القاموس وقوله ويسقط قرن الاول المراد به الناحية  
كما قاله النووى والحديث فيه ذكر أوقات الصلوات الخمس وقد قدم الكلام فى الظهر  
وشأنى الكلام على وقت المغرب والعشاء والفجر كل فى بابيه وأما وقت العصر فالحديث  
يدل على امتداد وقته الى اضفرار الشمس كما فى الرواية الاولى من حديث الباب والى  
أفنى محامله أقرب فان السياق يفهم ان المراد بأشرط الساعة وقوع الأشياء لم تكن معها ودخول المقالة فاذا ذكر شيئا كان

من وجوده عند الخلق على ان المراد يجعله ٢٩٤ علامة ان شئت بصفة زائدة على ما كان موجودا كالكثر والشمرة

أقرب (و) ان (يظهر) أى ينشئ  
(الزنا) بالقصر على لغة أهل الحجاز  
وبها جاء التنزيل وبالملاهل نجد  
والنسبة الى الاول زنوى والى  
الآخر زناوى فوجود الاربع  
هو العلامة لوقوع الساعة  
﴿ (وعنه) أى عن أنس (رضى  
الله عنه قال لا حدنكم) بفتح  
اللام أى والله ولذا كذب النون  
وبه صرح أبو عوانة عن قتادة  
(جبريل لا يحدثكم أحد  
بعدي) ولمسلم لا يحدث أحد  
بعدي وللبخاري من طريق هشام  
لا يحدثكم غيري وحمل على أنه  
قاله لاهل البصرة وقد كان هو  
آخر من مات بها من الصحابة  
(سمعت النبي صلى الله عليه  
 وآله (وسلم يقول من) ولا يذر  
والاصميلي ان من (أشراط  
الساعة ان يقل) بكسر القاف  
من القلة (العلم) وله في الحدود  
والنكاح أن يرفع العلم وكذا  
لمسلم ولا تنافي بينهما اما لان  
القلة فيه معبر بها عن العدم  
قال في الفتح وهذا الحق لا يتحد  
الخروج أو ذلك باعتبار زمانين  
مبدأ الاشراط وانتهأوها (و) ان  
(يظهر الجهل) (و) أن (يظهر الزنا  
وتكثر النساء) (و) أن (يقول  
الرجال) لكثرة القتل بسبب  
الفتن وبقتلهم مع كثرة النساء  
يظهر الجهل والزنا ويرفع العلم  
لان النساء جائل الشيطان قال

سقوط قمرها أى غروبه كما في الرواية الثانية منه وسحدث من أدرك من العصر ركعة  
قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر يدل على ان ادراك بعضها في الوقت مجزئ والى  
هذا ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة آخره الاصغر اقرار وقال الاضطعري آخره المثلان  
وبعد هاتين الاحد اثبتوا عليهم ولكنه استدلل الاضطعري بحديث جبريل السابق  
وفيه انه صلى العصر اليوم الاول عند مصير ظل النبي مثله واليوم الثاني عند مصير ظل  
الشيء مثله وقال بعد ذلك الوقت ما بين هذين الوقتين وقد اجيب عن ذلك بحمل حديث  
جبريل على بيان وقت الاختيار للاستيعاب وقت الاضطرار والجواز وهذا الحمل لا بد  
منه للجمع بين الاحاديث وهو أولى من قول من قال ان هذه الاحاديث نامة لحديث  
جبريل لان النسخ لا يصار اليه مع امكان الجمع وكذلك لا يصار الى ترجيح ويؤيد هذا  
الجمع حديث تلك صلاة المنافق وسيأتي بعده هذا الحديث فن كان معذورا كان الوقت في  
حقه محتمدا الى الغروب ومن كان غير معذور كان الوقت له الى المثلين ومادامت الشمس  
بضياء نقيصة فان آخرها الى الاصفرار وما بعده كانت صلاته صلاة المنافق المذكورة في  
الحديث وأما أول وقت العصر فذهب العترة والجمهور انه مصير ظل الشيء مثله لما تقدم  
في حديث جبريل وقال الشافعي الزيادة على المثل وقال أبو حنيفة المثلان رهو فاستدل  
ترده الاحاديث الصحيحة قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا للعصر خمسة أوقات  
وقت فضيلة واختيار وجواز بلا كراهة وجواز مع كراهة ووقت عذر فاما وقت الفضيلة  
فأول وقتها ووقت الاختيار يمتد الى ان يصير ظل الشيء مثله ووقت الجواز الى الاصفرار  
ووقت الجواز مع الكراهة حال الاصفرار الى الغروب ووقت العذر وهو وقت الظهور في  
حق من يجمع بين العصر والظهر لسفر أو مطر ويكون العصر في هذه الاوقات الخمسة  
أداء فاذا فاتت كلها بغروب الشمس صارت قضاء انتهى قال المصنف رحمه الله وفيه  
دليل على ان للمغرب وقتين وان الشفق الحرة وان وقت الظهر يعاقبه وقت العصر وان  
تأخير العشاء الى نصف الليل جائز انتهى قوله وفيه دليل على ان للمغرب وقتين استدلل  
على ذلك بقوله في الحديث ووقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق قال النووي في شرح  
مسلم وذهب المحققون من أصحابنا الى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغيب الشفق وأنه  
يجوز ابتدأها في كل وقت من ذلك ولا يأتى بتأخيرها عن أول الوقت وهذا هو الصحيح  
أو الصواب الذي لا يجوز غيره والجواب عن حديث جبريل حين صلى المغرب في اليومين  
في وقت واحد من ثلاثة أرجحه أحدها انه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يتوعد  
وقت الجواز وهذا جار في كل الصلوات سوى الظهر والثاني انه متقدم في أول الامر  
بمكة وهذه الاحاديث بامتداد وقت المغرب الى غروب الشفق متأخرة في آخر الامر  
بالمدينة فوجب اعتمادها والثالث أن هذه الاحاديث أصح أسنادا من حديث بيان  
جبريل فوجب تقديمها انتهى وقوله وان الشفق الحرة قد أخرج ابن عساكر في غرائب  
مالك والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر فروعا بلفظ الشفق الحرة فإذا غاب الشفق



من المذكور ويكثر من يولد من الاناث وكون كثرة النساء من العلامات ٢٩٥ مناسب اظهر والجهل ورفع العلم (حتى) أي

الى أن (يكون) تخسين امرأه القيم  
الواحد) وهو من يقوم بأمرهن  
والادم للعهد اشعارا بما هو  
معهم ومن كون الرجال قوامين  
على النساء وكان هذه الامور  
التي خصت بالذكر لكونها  
مشعرة باختلال الامور التي  
يحصل بحفظها صلاح المعاش  
والمعاد وهو الدين لان رفع العلم  
يخلل به والعقل لان شرب الخمر  
يخلل به والنسب لان الزنا يخلل  
به والنفس والمال لان كثرة  
النسب يخلل به ما قال الكرماني  
وانما كان اختلال هذه الامور  
مؤذنا بخراب العالم لان الخلق  
لا يتركون هدمه ولا ينجي بعده  
نبينا صلى الله عليه وآله وسلم  
ففيه عين ذلك وقال القرطبي في  
المقهم في هذا الحديث علم من  
اعلام النبوة اذ أخبر عن امور  
ستقع فوقع خصوصاً في هذه  
الازمان وقال في التذكرة يحتمل  
ان يراد بالقسم من يقوم عليهم  
سواء كن موطآت أم لا ويحتمل  
ان يكون ذلك يقع في الزمان  
الذي لا يبقى فيه من يقول الله  
الله في تزوج الواحد بغير عتد  
جهه لا بالحكم الشرعي قلت  
وقد وجد ذلك من بعض امراء  
التركمان وغيرهم من أهل هذا  
الزمان مع دعواه الاسلام والله  
المستعان وقوله تخسين امرأة  
يحتمل ان يراد به حقيقة العتد  
(عن ابن عمر

وجبت الصلاة ولكنه صحح البيهقي وقفه وقد ذكر نحوه الحاكم وسيد كره المصنف في باب  
وقت صلاة العشاء وقوله وان تأخير العشاء الى نصف الليل الخ سيأتي تحقيق ذلك في باب  
وقت صلاة العشاء (وعن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة  
الموافق يجاس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعاً ما يذكر  
الله الا قليلاً رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) الحديث رواه أبو داود وبتكرير قوله  
تلك صلاة الموافق قوله بين قرني الشيطان اختفا وفيه فصيل هو على حقيقة وظاهر  
افظه والمراد انه يحاذيها بقرنيه عند غروبها وكذلك عند طلوعها لان الكفار يسجدون  
لها حينئذ فيقارنهم اليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له وتخييل لنفسه  
ولا عوائدهم انما يسجدون له وقيل هو على الجواز والمراد بقرنيه وقرنيه علوه وارتفاعه  
وسلطانه وغلبه اعوانه وسجود مطيعيه من الكفار للشمس قاله النووي وقال الخطابي  
هو تخييل ومعناه ان تأخيرها بين الشيطان ومدافعته لهم عن تعجيلها كدافعة ذوات  
القرون لما تدفع قوله فنقرها المراد بالثقة سرعة الحركات كبقرة الطائر قال الشاعر  
لا أدوق النوم الا غرارا \* مثل حسو الطير ما انما

وفي الحديث دليل على كراهة تأخير الصلاة الى وقت الاضطرار والتصريح بحد من أخر  
صلاة العصر بالاعتذار والحكم على صلاته بانها صلاصة الموافق ولا أدرع لذوى الايمان  
وأفزع اقلوب أهل العرفان من هذا وقوله يجاس يرقب الشمس فيه اشارة الى ان الذم  
متوجه الى من لا عذر له وقوله فنقرها أربعاً فيه تصريح بحد من صلى مسرعاً بحيث  
لا يكمل الخشوع والطمأنينة والاذكار وقد نقل بعضهم الاتفاق على عدم جواز  
التأخير الى هذا الوقت ان لا عذر له وهذا من أوضح الأدلة القاضية بصحة الجمع بين  
الاحاديث الذي ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا (وعن أبي موسى عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال وأتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئاً وأمر بلالا  
فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً ثم أمره فأقام الظهر  
حين زالت الشمس والقائل يقول انصرف النهار ولم يكن أعلم منهم ثم أمره فأقام العصر  
والشمس مرتفعة ثم أمره فأقام المغرب حين وقبت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين  
غاب الشفق ثم أخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول طلعت الشمس  
أو كادت وأخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالامس ثم أخر العصر فانصرف  
منها والقائل يقول اجرت الشمس ثم أخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق وفي لفظ  
فصل المغرب قبل أن يغيب الشفق وأخر العشاء حتى كان ثلث الليل الاول ثم أصبح فدعا  
السائل فقال الوقت فيما بين هذين رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وروى الجماعة  
الا بخاري نحوه من حديث بريدة الاسلمي) حديث بريدة صحيحه الترمذي وافظه أن

أو يكون مجازاً عن الكثرة وبؤيده ان في حديث أبي موسى وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (عن ابن عمر

رضي الله عنه لما قال سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال (وفي رواية أبي ذر

رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين  
الوقتين فلما زالت الشمس أمره بالأفاذن ثم أمره فأقام الظهر ثم أمره فأقام العصر  
والشمس مرتفعة بيضاء نقية ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فأقام  
العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثاني  
أمره فأمره بالظهر وأنعم أن يريد موصلي العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الأفق الذي  
كان وصلي المغرب قبل أن يغيب الشفق وصلي العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل وصلي  
الفجر فاسفر بهم ثم قال أين السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل انا يا رسول الله قال  
وقت صلاتكم بين ما رأيتم قوله أنه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا  
أي لم يرد جوابا ببيان الاوقات باللفظ بل قال له صل معنا لتعرف ذلك ويحصل لك البيان  
بالفعل كما وقع في حديث بريدة انه قال له صل معنا هذين اليومين وليس المراد انه لم يجب  
عليه بالقول ولا بالفعل كما هو الظاهر من حديث أبي موسى لان المعالجوم من أحواله انه  
كان يجب من سأله عما يحتاج اليه فلا بد من تأويل ما في حديث أبي موسى من قوله فلم  
يرد عليه شيئا بما ذكرنا وقد ذكر معنى ذلك النووي قوله انشئ الفجر أي طلع وقوله  
والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا بيان لذلك الوقت وقوله وقبت الشمس هو بقاء نهار  
موحدة فناء مثناة يقال وقبت الشمس وقبوا وقبوا غربت ذكر معناها في القاموس  
وفي الحديث بيان مواقيت الصلاة وفيه تأخير وقت العصر الى قريب انجرار الشمس  
وفيه انه أخر العشاء حتى كان ثلث الليل وفي حديث عبد الله بن عمر والسابق انه أخرها  
الى نصف الليل وهو بيان لا آخر وقت الاختيار وسألتني تحقيق ذلك قال المصنف  
رحمه الله تعالى وهذا الحديث يعني حديث الباب في اثبات الوقتين للمغرب وجواز  
تأخير العصر ما لم تصفر الشمس أولى من حديث جبريل عليه السلام لانه كان بمكة  
في أول الامر وهذا متأخر ومتضمن زيادة فكان أولى وفيه من العلم جواز تأخير البيان  
عن وقت السؤال انتهى وهكذا صرح البيهقي والدارقطني وغيرهم ان صلاة جبريل  
كانت بمكة وقصة المسئلة بالمدينة وصرح جوابا بان الوقت الآخر صلاة المغرب رخصة وقد  
ذكرنا طرفا من ذلك في شرح حديث جبريل وفيه زيادة ان ذلك في صبيحة ليلة الاسراء  
وقوله الوقت فيما بين هذين الوقتين ينفي عنه هو ومعية ماعداه ولكن حديث من  
أدرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس ومن الفجر ركعة قبل طلوع الشمس وغيره  
منطوقات وهي أرجح من المقهوم ولا يضر الى الترجيح مع امكان الجمع وقد أمكن بما  
عرفت في شرح حديث عبد الله بن عمر ولو صرت الى الترجيح لكان حديث أنس  
المذكور قبل هذا ما نعلم ان التمسك بتلك المنطوقات والمصير الى الجمع لا بد منه

\*(باب ما جاء في تعجيلها وتأخيرها مع الغيم)\*

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة  
حمة فيذهب إليها الى العوالي فيما بينهم والشمس مرتفعة رواه الجماعة الا الترمذي

والاحول وابن عساكر يقول  
(ينا) بغير ميم (أنا نائم أثبت)  
فيهم الهمة وهو جواب يينا  
(بقدر لبن فشربت) من اللبن  
(حتى اني لارى) بفتح الهمزة  
من الرؤية أو بمعنى العلم (الرى)  
يكسر الراء وتشديد الياء كذا  
في الرواية وزاد الجوهري حكاية  
الفتح أيضا وقيل بالكسر  
الفعل وبالفتح المصدر (يخرج في  
الظناري) وفي رواية ابن عساكر  
والجوى من الظناري وللبخاري  
في التعبير من اطرافى وفيه  
جمع على ويكون بمعنى يظهر  
عليها والظفر اما منشا الخروج  
أو ظرفه وقال لازى بلفظ المضارع  
لاستحضار هذه الرؤية للسامع  
وجعل الرى مرئيا تنزيلا له  
منزلة الجسم والا فالرى لا يرى  
فهو استعارة أصلية (ثم أعطيت  
فضلى) أى ما فضل من لبن  
القدح الذى شربت منه (عمر  
ابن الخطاب) رضى الله عنه  
(قالوا) أى الصحابة (فأأوانته)  
أى عبرته (يا رسول الله قال)  
أولته (العلم) ووجه تفسير اللبن  
بالعلم الاشتراك في كثرة المنفع  
بهم ما كونهم ماسئينا للصالح ذلك  
في الاشباح والآخر في الارواح  
(عن عبد الله بن عمرو بن  
العاصي) بإثبات الياء بعد الصاد  
على الافصح (ان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم وقف  
في حجة الوداع) بفتح الواو اسم  
من ودد والفتح في حجة الوداع ويجوز كسرهما أي حال وقوفه (بني) بالمعريف وعدمه

(للناس) حال كونهم (بساؤنه) عليه الصلاة والسلام أى حال كونهم سائلين ٢٩٧ منه أو استئناف يأتى لعله الوقوف

(بخاء رجل) قال فى الفتح لم أعرف

اسمه ولا الذى بعده فى قوله بخاء

آخره الظاهر ان الصحابي لم يسم

أحدا الكثير من سأل اذ ذلك

(فقال) يا رسول الله (لم أشعر)

بضم العين أى لم أظن (خلقت)

رأى (قبل أن أذبح) الهدى

(فقال) رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم (اذبح ولا حرج) أى

لا أثم عليكم ولا شئ عليكم مطلقا

من الاثم لافى الترتيب ولا فى ترك

الفدية هذا ظاهره وقال بعض

الفقهاء المراد نفي الاثم فقط

وفيه نظر لان فى بعض الروايات

الصحيحة ولم يأمر بكفارة (بخاء

آخر) غيره (فقال) يا رسول الله

(لم أشعر ففحرت) هدى (قبل أن

أرمى) الجرة (قال) وفى رواية

أبى ذر (قال) (ارم) الجرة (ولا

حرج) عليكم فى ذلك (فما سئل

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عن شئ) من أعمال يوم العيد

الرمي والتحر والحق والطواف

(قدم ولا آخر) بضم أولهما

على صيغة المجهول وفى الاول

حذف أى لا قدم ولا آخر لانها

لا تكون فى الماضى الامكورة

على الفصحح وحسن ذلك هنا

انه فى سياق النفي كما فى قوله

فعلى وما أدري ما يفعل بنى ولا

بكم ولمسلم ما سئل عن شئ قدم

أو آخر (الاقال) عليه الصلاة

والسلام (افعل) ذلك كما فعلته

قبل أو متى شئت (ولا حرج)

عليك مطلقا لافى الترتيب ولا فى الفدية واليه ذهب الشافعى وأحمد وعطاء وطاوس ومجاهد

والبخارى وبعض العوالى من المدينة على أربعة أميال أو نحو ذلك لأحمد وأبى داود  
معنى ذلك (قوله) فيذهب فى رواية لمسلم ثم يذهب الذاهب الى قبا وفى رواية له أيضا ثم يخرج  
الانسان الى بنى عمرو بن عوف فيجدهم يصلون قوله والشمس مرتفعة حية قال الخطابي  
حياتهم اوجود حها قال أبوداود فى سننه بأسناده الى خزيمة انه قال حياتهم ان نجد حها  
قوله الى العوالى هى القرى التى حول المدينة أبعد هاء على ثمانية أميال من المدينة  
وأقرب اميلان وبعضها على ثلاثة أميال وبه فسر هاء مالك كذا فى شرح مسلم للنووى  
والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة العصر أول وقتها لانه لا يمكن أن يذهب بعد  
صلاة العصر ميلين وثلاثة والشمس لم تتغير بصفرة ونحوها الا اذا صلى العصر حين صار  
ظل الشئ مثله قال النووى ولا يكاد يحصل هذا الا فى الايام الطويلة وهو دليل المذهب  
مالك والشافعى وأحمد والجمهور من العترة وغيرهم القائلين بأن أول وقت العصر اذا  
صار ظل كل شئ مثله وفيه رد للمذهب أبى حنيفة فانه قال ان وقت العصر لا يدخل حتى  
يصير ظل الشئ مثله وقد تقدم ذلك (وعن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم العصر فاتا رجل من بنى سلمة فقال يا رسول الله اننا نريد أن نفخر بجزورنا

وانا نحب أن نخضرها قال نعم فانطلق وانطلقا معه فوجدنا الجزور لم تفخر ففحرت ثم

قطعت ثم طبخ منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس رواه مسلم وعن رافع بن خديج قال كنا

فصل العصر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تفخر الجزور ففحرت ثم طبخنا ثم

نطبخ فذا كل لمة نصيبا قبل مغيب الشمس متفق عليه (قوله) تفخر جزورنا فى القاموس

الجزور البعير وأخص بالناقة الجزورة الجمع جزائر وجزور وجزرات والحديثان يدلان

على مشروعية المبادرة بصلاة العصر فان تخر الجزور ثم قسمته ثم طبخه ثم أكله نصيبا ثم

القراع من ذلك قبل غروب الشمس من أعظم المشعرات بالتبكير بصلاة العصر فهو من

خج الجمهور ومن ذلك حديث ابن عباس وجابر فى صلاة جبريل وغير ذلك وكلها ترد ما قاله

أبو حنيفة وقد خالفه الناس فى ذلك ومن جملة المخالفين له أصحابه وقد تقدم ذكر مذهبه

(وعن بريدة الاسلمى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى غزوة فقال بكمروا

بالصلاة فى اليوم الغيم فانه من فاتته صلاة العصر حبط عمله رواه أحمد وابن ماجه) الحديث

فى سنن ابن ماجه رجاله رجال الصحيح ولكنه وهم فيه الاوزاعى فجعل مكان أبى المليح أبا

المهاجر وقد أخرجه أيضا البخارى والشافعى عن أبى المليح عن بريدة بن حصيبه والامر بالتبكير

تشمله الاحاديث السابقة وأما كون فوت صلاة العصر سببا لابطال العمل فقد أخرجه

البخارى فى صحيحه من ترك صلاة العصر حبط عمله وأما تقييد التبكير بالغيم فلا نه مظنة

التباس الوقت فاذا وقع التراخي فربما خرج الوقت أو اضمحلت الشمس قبل فعل الصلاة

ولهذه الزيادة ترجم المصنف الباب بقوله وتأكده فى الغيم والحديث من الأدلة الدالة

على استحباب التبكير لكن مقيد بذلك القيد وعلى عظم ذنب من فاتته صلاة العصر

وسياق ذلك مزيد بيان

\* (باب بيان أن الوسطى وما ورد في ذلك في غيرها) \*

عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الأحزاب ملائكة يقولون  
ويوتهم نارا كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس متفق عليه وسلم وأحمد  
وأبي داود وشغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وعن علي عليه السلام قال كنا نراه  
الفجر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي صلاة العصر يعني صلاة الوسطى رواه  
عبد الله بن أحمد في مسنده (هذه الرواية الأخيرة رواها ابن مهدي قال حدثنا  
سفيان عن عاصم عن زر قال قلت لعبيدة سل عليا عليه السلام عن الصلاة الوسطى  
فسأله فقال كنا نراه الفجر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم  
الأحزاب شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر قال ابن سيد الناس وقد روي ذلك عنه  
من غير وجه والحديث يدل على أن الصلاة الوسطى هي العصر وقد اختلف الناس في  
ذلك على أقوال بعد اتفاقهم على أنها آكد الصلوات القول الأول أنها العصر وإلى  
ذهب علي بن أبي طالب عليه السلام وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدري  
وأبو هريرة وأبي بن كعب وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة  
وحفصة وأم سلمة وعبيدة السلمي والحسن البصري وإبراهيم النخعي والكلبي وقتادة  
والضحاك ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد وداود وابن المنذر نقله عن هؤلاء النووي وابن  
سيد الناس في شرح الترمذي وغيره ما وثقه له الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة  
وغيرهم ورواه المهدي في البحر عن علي عليه السلام والمؤيد بالله وأبي ثور وأبي حنيفة  
القول الثاني أنها الظهر نقله الواحدى عن زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري واسامة  
ابن زيد وعائشة ونقله ابن المنذر عن عبد الله بن شداد ونقله المهدي في البحر عن علي  
عليه السلام والهادي والقاسم وأبي العباس وأبي طالب وهو أيضا مروى عن أبي  
حنيفة القول الثالث أنها الصبح وهو مذهب الشافعي صرح به في كتبه ونقله النووي  
وابن سيد الناس عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء  
وعكرمة ومجاهد والريبع بن أنس ومالك بن أنس وجهور أصحاب الشافعي وقال  
الماوردي من أصحاب الشافعي أن مذهبه أنها العصر لصحة الأحاديث فيه قال وإنما  
نص على أنها الصبح لأنهم لم تبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر ومذهبه اتباع الحديث  
ورواه أيضا في البحر عن علي عليه السلام القول الرابع أنها المغرب واليه ذهب  
قيصة بن ذؤيب القول الخامس أنها العشاء نسبة ابن سيد الناس وغيره إلى البعض  
من العلماء وصرح المهدي في البحر بأنه مذهب الإمامية القول السادس أنها الجمعة  
في يوم الجمعة وفي سائر الأيام الظهر حكاه ابن مقسيم في تفسيره ونقله الفاضل عياض  
عن البعض القول السابع أنها إحدى النجس مبهم رواه ابن سيد الناس عن زيد

في حجه أو آخره فليرق لذلك دما  
وتأولوا الحديث أى لا اثم  
عليكم فيما فعلتموه على الجهل  
منكم لا على القصد فأسقط عنهم  
الخرج وأعذرهم لأجل النسيان  
وعدم العلم ويدل له قول السائل  
لم أشعرو ويؤيده أن في رواية علي  
عند الطحاوى بإسناد صحيح  
بلفظ رصبت وحلفت ونسبت  
أن أنحر وسياق مباحث ذلك  
في كتاب الحج إن شاء الله تعالى  
وما هو الحق في هذه المسئلة وفي  
الحديث جواز سؤال العالم  
را بكا وما شيا ووافقا على كل  
حال ولا يعارض هذا بما روى  
عن مالك من كراهة ذكر العلم  
والسؤال عن الحديث في  
الطريق لأن الموقف بمنى لا بعد  
من الطواف لأنه موقف سنة  
وعبادته وذكر وقت حاجة إلى  
التعلم خوف القوان أبا الزمان  
أو بالمكان قال في الفتح ورجال  
هذا الإسناد كلهم مدنيون  
\* (عن أبي هريرة) عبد الرحمن  
ابن صخر رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم قال يقبض العلم أى  
يموت العلماء وهو تفسير لقوله  
في الرواية السابقة يرفع العلم  
(ويظهر الجهل) ذكر هذه لزيادة  
التأكيد والإيضاح والافتقار  
الجهل من لازم قبض العلم  
(والفتن ويكثر الهرج) يفتح  
الهاء وسكون الراء آخره جيم  
الفتنة والاختلاط وأصله كثرة الشير وهو بلسان الحبشة القتل كما عند البخاري في كتاب الفتن

(قيل يا رسول الله وما الهرج فقال هكذا بيد جرفها كأنه يريد القتل) هو من ٢٩٩ اطلاق القول على الفعل كأن

الراوي فهم ذلك من تحريف يديه  
الكريمة وحركتها كالضارب قال  
في الفتح لكن هذه الزيادة لم أرها  
في معظم الروايات وكأنها من  
تفسير الراوي عن حفظه فان أبا  
عوانة زواه عن عباس الدوري  
عن أبي عاصم عن حفظه وقال  
في آخره وأرأنا أوعاصم كأنه  
يضرب عنق الإنسان وقال  
الكريمانى الهرج هو الفتنة  
فأرادة القتل من إفظه على  
طريق التجوز اذ هو لازم يعنى  
الهرج قال الآن يثبت ورود  
الهرج بمعنى القتل لغة قلت  
هى غفلة عجمى البخارى فى كتاب  
الفتن الهرج القتل بالسان  
المبشدة وسياقى مباحث هذا  
الحديث هناك ان شاء الله تعالى  
اتهى (عن أسماء بنت أبي  
بكر) الصديق ذات النطاقين  
زوج الزبير المتوفاة بمكة سنة  
ثلاث وسبعين وقد بلغت المائة  
ولم يسقط لها سن ولم يتغير لها عقل  
أنها (قالت آتيت عائشة) أم  
المؤمنين رضى الله عنها (وهى)  
أى حال كون عائشة (تصلى)  
فقلت ما شأن الناس) فأتين  
مضطربين فزعين (فأشارت)  
عائشة (الى السماء) تعنى انكسفت  
الشمس (فاذا الناس) أى  
بعضهم (قيام) للصلاة الكسوف  
(فقلت) أى ذكرت عائشة رضى  
الله عنها (سبحان الله قلت آية)  
أى هى علامة لعذاب الناس  
لأنهم أقدمه له قال تعالى وما نرسل بالآيات الا تخويفاً وعلامة لقرب زمان قيام الساعة (فأشارت) عائشة (برأسها أى نعم)

ابن ثابت والريبع بن خيثم وسعيد بن المسيب ونافع وشريح وبعض العلماء القول  
الثامن انه اجمع الصلوات الخمس حكاه القاضى والنووى ورواه ابن سبيد الناس عن  
البعض القول التاسع انه اصلتان العشاء والصبح ذكره ابن مقسم فى تفسيره أيضاً  
ونسبه الى أبى الدرداء القول العاشر انه الصبح والعصر ذهب الى ذلك أبو بكر الابهري  
القول الحادى عشر انه الجماعة حكى ذلك عن الامام أبى الحسن الماوردى القول  
الثانى عشر انه صلاة الخوف ذكره الدمياطى وقال حكاه لنا من يوثق به من أهل العلم  
القول الثالث عشر انه الوتر واما ذهب أبو الحسن على بن محمد السخاوى المقرئ القول  
الرابع عشر انه صلاة الاضحى ذكره ابن سبيد الناس فى شرح الترمذى والدمياطى  
القول الخامس عشر انه صلاة عيد الفطر حكاه الدمياطى القول السادس عشر انها  
الجمعة فقط ذكره النووى القول السابع عشر انه صلاة الضحى رواه الدمياطى عن  
بعض شيوخه ثم تردد فى الرواية احتج أهل القول الاول بالحديث الصحيحة الصريحة  
المتفق عليها ومنها حديث الباب وما بعده من الاحاديث المذكورة لآتية وهو  
المذهب الحق الذى يتعين المصير اليه ولا يرتاب فى صحته من انصف من نفسه واطرح  
القبيلد والعصبية وجود النظر الى الأدلة ولم يعتمد رعن أدلة هذا القول أهل الاقوال  
الآخره بشىء يعتمد به الاحاديث عائشة انها أمرت أبى يونس يكتب لها مصحفا الحديث  
سبباً ويأتى الجواب عن هذا الاعتماد اذ روأنا اعتماد من اعتمد عنه بان الاعتبار  
بالوسطى من حيث العدد فهو عذر بارد ونصب لنظر فاسد فى مقابلة النصوص لان  
الوسطى لا تتعين أن تكون من حيث العدد بل واز أن تكون من حيث الفضل على انه  
لوسلم ان المراد بها الوسطى من حيث العدد لم يتعين بذلك غير العصر من سائر الصلوات اذ  
لا بد ان يتعين الابتداء ليعرف الوسط ولادليل على ذلك ولو فرضنا وجود دليل يرشد الى  
الابتداء لم ينتقض معارضة الاحاديث الصحيحة الملتقى عليها المتضمنة لاخبار الصادق  
المصدوق ان الوسطى هى العصر فكيف يليق بالمتمدين أن يقول على ذلك النظر  
المتبقى على شفا جرف هار ليحصل له به معرفة الصلاة الوسطى وهذه أقوال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم تنادى ببيان ذلك واحتج أهل القول الثانى بان الظهيرة وسطية  
بين نمازيتين وبأنها فى وسط النهار ونصب هذا الدليل فى مقابلة الاحاديث الصحيحة من  
الغرائب التى لا تقع لمنصف ولا متيقظ واحتجوا أيضاً بقوله تعالى أقم الصلاة طرفى  
النهار وزلفاس من الليل فلم يذكرها ثم أمر بها حيث قال لدولت الشمس وأفرد هاتى الامر  
بالحفاظة عليها بقوله والصلاة الوسطى وهذا الدليل أيضاً من السقوط مجمل لا يجهل نعم  
أحسن ما يوجب به أنهم حديث زيد بن ثابت واسامة بن زيد وسائر ثقاتهم ومنذ كرا جواب  
عليهما واحتج أهل القول الثالث بأن الصبح تأتى وقت مشقة بسبب برد الشتاء وطيب  
النوم فى الصيف والنعام وقصور الاعضاء وغفلة الناس وورود الاخبار الصحيحة  
لأنهم أقدمه له قال تعالى وما نرسل بالآيات الا تخويفاً وعلامة لقرب زمان قيام الساعة (فأشارت) عائشة (برأسها أى نعم)

فأما أئمة (نقمت) في الصلاة (حتى علا) ٣٠٠ من علون الرجل غلبته ولكريمة تجلاني أي علاني وجلال الشئ ما غطى

في بنا كيد أمرها خضت بالمحافظة لكونها معرضة للضياع بخلاف غيرها وهذه الخطة  
لبست بشئ واحد لكن الأولى الاحتجاج لهم بما رواه القسافي عن ابن عباس قال ادخل  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عرس فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس أو بعضها  
فلم يصل حتى ارتفعت الشمس فصلى وهي صلاة الوسطى ويمكن الجواب عن ذلك من  
وجهين الأول أن ما روى من قوله في هذا الخبر وهي صلاة الوسطى يحتمل أن يكون من  
الدرج وليس من قول ابن عباس ويحتمل أن يكون من قوله وقد أخرج عنه أبو نعيم أنه  
قال الصلاة الوسطى صلاة العصر وهذا صريح لا يتطرق اليه من الاحتقال ما يتطرق  
إلى الأول فلا يعارضه الوجه الثاني ما تقر من المساعدة أن الاعتبار عند مخالفة  
الراوي روايته بما روى لا بما رأى فقد روى عنه أحمد في مسنده قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم عدوا فلم يفرغ منهم حتى آخر العصر عن وقتها لما رأى ذلك قال  
اللهم من حبسنا عن الصلاة الوسطى أملا في يومهم ناراً أو قبرهم ناراً وذكروا محمد بن  
الفرس في كتابه في أحكام القرآن أن ابن عباس قرأ حافظوا على الصلوات والصلاة  
الوسطى صلاة العصر على البدل على أن ابن عباس لم يرفع تلك المقالة إلى رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم بل قالها من قبل نفسه وقوله ليس بحجة واحتج أهل القول الرابع  
بأن المغرب سبقت عليهم بالظهر والعصر وتأخرت عنها العشاء والصبح واحتج أهل القول  
الخامس بأنهم العشاء بمثل ما احتج أهل القول الرابع واحتج أهل القول السادس بأن  
الجمعة قد ورد الترغيب في المحافظة عليها قال النووي وهذا ضعيف لأن المفهوم من  
الايضا بالمحافظة عليها إنما كان لأنها معرضة للضياع وهذا لا يليق بالجمعة فإن الناس  
يحافظون عليها في العادة أكثر من غيرها لأنها تأتي في الأسبوع مرة بخلاف غيرها واحتج  
أهل القول السابع على أنها مبهمة بما روى أن رجلاً سأل زيد بن ثابت عن الصلاة  
الوسطى فقال حافظ على الصلوات تصبها فهي مخبوءة في جميع الصلوات خب ساعة  
الاجابة في ساعات يوم الجمعة وليلة القدر في إلهي شهر رمضان والاسم الأعظم في جميع  
الامعاء والكبار في جلة الذنوب وهذا قول صحيح ليس بحجة ولو فرض أنه حكم الرفع  
لم ينتض لمعارضه ما في الصحيحين وغيرها واحتج أهل القول الثامن بأن ذلك أبعث على  
المحافظة عليها أيضاً قال النووي وهذا ضعيف أو غلط لأن العرب لا تذكر النسيء مفصلاً  
ثم تجمله وإنما تذكره مجملات ثم تفصله أو تفصل بعضها على فضيلته واحتج أهل القول  
التاسع بقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلمون ما في العشاء والصبح لا يتركوهما ولو حبو وادقوله  
من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة ومن صلى الصبح في جماعة كان  
كقيام ليلة وهذا الاستدلال مع كونه لا يثبت المطلوب معارض بما ورد في العشاء  
وغيرها من الترغيب والترهيب واحتج أهل القول العاشر بمثل ما احتج به للتاسع ورد  
بمثل ما رد واحتج أهل القول الحادي عشر بما ورد من الترغيب في المحافظة على الجماعة

به (الغنى) بفتح الغين واسكان  
الشن وبكسر الشين وتشديد  
السا أيضاً بمعنى الغشاوة وهي  
الغطاء وأصله مرض معروف  
يحدث بل بطول القيام في الحر  
ويخوه وهو نوع وطرف من  
الانغماء والمراد به هذا الحالة  
الفرية منه فاطلقة مجازاً  
ولهذا قالت (فجعلت أصعب على  
رأى الماء) أي في تلك الحالة  
أذهب ووجه من قال بأن صحتها  
كان بعد الاتفاق (فحمداً لله عز  
وجل) (النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وأثنى عليه) عطف على حمده  
من باب عطف العام على الخاص  
لأن الثناء أعظم من الحمد والشكر  
والمدح أيضاً (ثم قال ما من شئ  
لم أكن أرى به) بضم الهمزة  
أي مما يصح رؤيته عقلاً كروية  
البارئ تعالى ويليق عرفانها  
يتعلق بامر الدين وغيره (الا  
رأيت) رؤية عين حقيقة حال  
كوني (في مقام) هذا (حتى  
الجنة والنار) بالرفع فيها على  
أن حتى ابتدائية والنصب على  
أنها عاطفة على الضمير في رأيت  
والجر على أنها جارة قال في الفتح  
برويها بالحرركات الثلاث فيها  
انتهى لكن استشكل البدر  
الدامني الجرب بأنه لا وجه له  
إلا العطف على الجور المتقدم  
وهو منع لما يلزم عليه من زيادة  
من مع المعرفة والصحيح منعه  
(فأوحى إلى) بضم الهمزة

(أنكم) بفتح الهمزة (تفتنون) تفتنون وتختبرون (في قبوركم مثل أوقرياً) بحذف التنوين في مثل ورد



وابانه في تاليه (لا أدري أي ذلك) لفظ مثل أوقريها (قالت أسماء) رضي الله عنها ٣٠١ (من فتنة المسيح) لمسه الأرض

أولاه بمسوح العين (الرجال)  
الكذاب (يقال) للمفتون  
(ما علم بهذا الرجل) صلى الله  
عليه وآله وسلم ولم يعبر بضمير  
المتكلم لأنه حكاية قول  
المكين ولم يقل رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لأنه يصير  
تلقيناً لخطبه وعدل عن خطاب  
الجمع في أنكم تفتنون إلى المفرد  
في قوله ما علم لأنه تفصيل أي كل  
واحد يقال له ذلك لأن السؤال  
عن العلم يكون لكل واحد  
وكذا الجواب بخلاف الفتنة  
(فأما المؤمن أو الموقن) أي  
المصدق ببقوته صلى الله عليه  
وآله وسلم (لا أدري بأيهما) وفي  
رواية الأربعة أيهم المؤمن  
أو الموقن (قالت أسماء) والشك  
من فاطمة بنت المنذر (فيقول  
هو محمد ورسول الله) هو  
(جاءنا باليمينات) بالمحجرات  
الدالة على نبوته (والهدى)  
أي الدلالة الموصلة إلى البغية  
(فأجبنا واتبعنا) أي قبلنا نبوته  
معتقدين مصدقين واتبعناه  
فمما جاء به بنا والاجابة تتعلق  
بالعلم والاتباع بالعمل يقول  
المؤمن (هو محمد) صلى الله  
عليه وآله وسلم قولاً (ثلاثاً)  
أي ثلاث مرات (فيقال) له  
(ثم) حال كونك (صالحاً) منفعاً  
بإعمالك إذا صلاح كون الشيء  
في حد الانتفاع (قد علمنا أن  
كنت) بكسر الهمزة أي الشان  
كنت (لموقنا) أي أنك موقن بكوله تعالى كنتم خير أمة أي أنتم أتيتني على بابها قال القاضي وهو الاظهر (وأما المنافق) أي

وربما أن ذلك لا يستلزم كونهما الوسطى وعورض بما ورد في سائر الصلوات من الفرائض  
وغيرها واحتج أهل القول الثاني عشر بقول الله تعالى عقيب قوله حافظوا على الصلوات  
فإن خفتهم فرجالاً أو ربكاً نأوذكروا وجوههم للاستدلال كلها مردودة واحتج أهل القول  
الثالث عشر بأن المعطوف غير المعطوف عليه فالصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس  
وقد وردت الأحاديث بفضل الوتر فثبتت والنص الصريح الصحيح يردده واحتج أهل  
القول الرابع عشر بمثل ما احتج به للذي قبله ورد به مثل ما ردت واحتج أهل القول الخامس  
عشر والسادس عشر والسابع عشر بمثل ذلك ورد بالنص والمعارضة إذا انقررت لك  
هذا فاعلم أنه ليس في شيء من حجج هذه الأقوال ما يعارض حجج القول الأول معارضة  
بمعتمد في الظاهر إلا ما سياتي في الكتاب من الاحتجاج لأهل القول الثاني وستعرف  
عدم صلاحية التمسك به (وعن ابن مسعود قال حبس المشركون رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس أو اصفرت فقال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة أجوافهم وقبورهم  
ناراً وأوحى الله أجوافهم وقبورهم ناراً رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن ابن مسعود  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الوسطى صلاة العصر رواه الترمذي وقال  
هذا حديث حسن صحيح وعن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال  
الصلاة الوسطى صلاة العصر رواه أحمد والترمذي وصححه وفي رواية لأحمد أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وسماها لنا أنها صلاة  
العصر) حديث ابن مسعود الثاني حديث صحيح أخرجه مسلم وغيره وحديث سمرة  
حسنه الترمذي في كتاب الصلاة من سننه وصححه في التفسير ولكنه من رواية الحسن  
عن سمرة وقد اختلف في صحة سماعه منه فقال شعبة لم يسمع منه شيئاً وقيل سمع منه  
حديث العقيقة وقال البخاري قال علي بن المديني سماع الحسن من سمرة صحيح ومن  
أثبت مقدم علي من نفي رواية أحمد ذكرها الحافظ بن سعيد الناس في شرح الترمذي  
ولم يتكلم عليها وما في الصحيحين وغيرهما يشهد لها وفي الباب عن عروة والنسائي  
والترمذي وقال ليس بأس من أنه يرى عند الطحاوي والديماطي وأشار  
إليه الترمذي وعن أبي هاشم بن عتبة عند الطحاوي وأشار إليه الترمذي أيضاً وهذه  
الأحاديث مصرحة بأن الصلاة الوسطى صلاة العصر فهي من حجج أهل القول الأول  
الذي أسلفناه وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك قوله عن صلاة العصر كذا وقع  
في صحيح البخاري ومسلم وظاهره أنه لم يفت غيرهما في الموطأ إنما الظاهر والعصر وفي  
الترمذي والنسائي بإسناد لا بأس به من حديث عبد الله بن مسعود أنه قال شغل  
المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من  
الليل ما شاء الله فأمر بالافاذن ثم أقام فصل الظهر ثم أقام فصل العصر ثم أقام فصل

كنت (لموقنا) أي أنك موقن بكوله تعالى كنتم خير أمة أي أنتم أتيتني على بابها قال القاضي وهو الاظهر (وأما المنافق) أي

الناس يقولون شيئا فقلته)  
أى قالت ما كان الناس يقولونه  
وفي رواية ذكر الحديث أى الخ  
وفي هذا الحديث اثبات عذاب  
القبر وسؤال الملكين وإن من  
ارتاب في صدق الرسول صلى  
الله عليه وآله وسلم وصحة رسالته  
فهو كافر وإن الغنى لا ينقض  
الوضوء مادام العقل باقيا إلى  
غير ذلك مما لا يخفى (عن عقبة)  
بضم العين وسكون القاف  
وفتح الباء الموحدة (ابن الحرث)  
ابن عامر القرشي المكي (أنه)  
أى عقبة (تزوج ابنة) ولا يصلي  
يقنا (لابي إهاب بن عزين) بن  
قيس بن سويد التميمي الدارمي  
واسم ابنته غنية بفتح المعجمة  
وكسر النون وتشديد الداء  
وكنته أم يحيى (فاته امرأة)  
قال الحافظ ابن جرير أقف على  
اسمها (فقات انى قد أرضعت  
عقبة) بن الحرث (والتي تزوج  
بها) أى غنية وفي رواية الأربعة  
بجذف بها (فقال لها عقبة  
ما أعلم أنك) بكسر الكاف  
(أرضعتني ولا أخبرتنى) عبر  
بأعلم مضارعا وأخبرت ماضيا  
لأن نفي العلم حاصل في الحال  
بخلاف نفي الخبر فإنه كان  
في الماضي فقط (فركب)  
عقبة (الى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم) حال كونه  
(بالمدينة) أى فيها (فسأله) أى  
سأل عقبة رسول الله صلى الله

المغرب ثم أقام فصلى العشاء ومثله أخرج أحمد والنسائي وأشار إليه الترمذي من  
حديث أبي سعيد وقد اختلف العلماء في ذلك فمنهم من رجح ما في الصحيحين كابن العربي  
ومنهم من جمع بين الأحاديث في ذلك بأن الحسن قد كانت وقته أياما فكان ذلك كله في  
أوقات مختلفة في تلك الأيام وهذا أولى من الأول لأن حديث أبي سعيد رواه الطحاوي  
عن المزني عن الشافعي عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن  
ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه وهذا اسناد صحيح جليل وأيضا لا يصار إلى الترجيح مع  
إمكان الجمع على أن الزيادة مقبولة بالإجماع إذا وقعت غير منافية لما زيد قوله حتى  
احمرت الشمس أو اصفرت وفي بعض روايات الصحيح حتى غابت قيل إن ذلك كان قبل  
نزول صلاة الخوف قال العلماء يحتمل أنه أخرها نسبا بالاعتماد وكان السبب في النسب  
الاشتغال بالعدو وكان هذا عذرا قبل نزول صلاة الخوف على حسب الأحوال وسيأتي  
البحث عن ذلك (وعن البراء بن عازب قال نزلت هذه الآية خافوا على الصلوات وصلوا  
العصر فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها الله فنزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى  
فقال رجل هي اذن صلاة العصر فقال قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله والله  
أعلم رواه أحمد ومسلم) أخرجه مسلم من طريق شقيق بن عقبة عن البراء وليس له في  
صححه عن شقيق غير هذا الحديث وفيه متمسك أن قال إن الصلاة الوسطى هي العصر  
بقراءة اللفظ المنسوخ وإن لم يكن صريحا في المطلوب لأنه لا يجب أن يكون معنى اللفظ  
الناسخ معنى اللفظ المنسوخ وربما تمسك به من يرى أنه غير العصر فائلا لو كان المراد  
باللفظ الناسخ معنى اللفظ المنسوخ لم يكن للنسخ فائدة فالعندول إلى لفظ الوسطى ليس  
إلا لقصد الإيهام ويوجب عنه بأنه أرشد إلى أن المراد بالناسخ المبهمة نفس المنسوخ المعين  
ما في الباب من الأدلة الصحيحة قال المصنف رحمه الله وهو دليل على كون العصر  
لأنه خصه بأوصاف علمها في الأمر بالمحافظة ثم جاء الناسخ في التلاوة متممنا وهو في المعنى  
مشكول فيه فيستحب المتبعين السابق وهكذا اجاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم تعظيم أمر فواته تخصيصا فروى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال الذي تقوته صلاة العصر فكأنما وتر أهل وماله رواه الجماعة انتهى قوله أهل  
وماله روى بنصب اللامين وزعموا ما والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور وعلى  
أنه مفعول ثان ومن رفع فعلى ما لم يسم فاعله ومعناه انتزع منه أهل وماله وهذا تفسير  
مالك بن أنس وأما على رواية النصب فقال الخطابي وغيره معناه نقص هو أهل وماله  
وسايرهم فبقى بلا أهل ولا مال فليحذر من تفويتها كحذر من ذهاب أهل وماله وقال أبو عمر  
ابن عبد البر ما يرمي به من أهل اللغة والفقهاء أنه كالذي يصاب بأهل وماله أصابه بطلبها  
وتراو الوتر الخساية التي يظاب ثارها فيجتمه مع عليه غم المصيبة وغم مقاساة طلب النار  
(وعن أبي يونس مولى عائشة أنه قال أمرتني عائشة أن أكتب لها محققا قالت إذا

ببشرها ونفسي اليها (وقد قيل) انك أخوها من الرضاعة أي ذلك بعيد ٣٠٣ من ذي المرأة والوزع (فقارها

عقبه) بن الحارث رضي الله عنه صورة أو طلقها احتياطاً وورعاً لحكم بقوت الرضاع وفساد النكاح اذ ليس قول المرأة الواحدة شهادة يجوز بها الحكم في أصل من الأصول نعم عمل بظاهر هذا الحديث أحمد رحمه الله فقال الرضاع يثبت بشهادة المرضعة وحدها يمينها قلت والحق هنا يبدأ أحد والحديث حجة على من خالفها ويؤيده قوله (ونكحت) غنية بعد فراق عقبه (زوجاً غيره) هو ظريب بضم المعجمة المشالة وفتح الراء وآخره موحدة مصغر ابن الحارث (عن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) انه قال كنت أنا وجرلي اسمه عتبة بن مالك ابن عمرو بن العجلان الانصاري الخزرجي كما أفاده الشيخ قطب الدين القسطلاني قال الحافظ في الفتح ولم يذكر له له وعند ابن بشكوال وذكره البربري انه أوس بن خولى وعلل بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخى بينه وبين عمر لكن لا يلزم من المواخاة الجوار (من الانصار) الكائنين أو المستقرين أو النازلين (في) موضع أو قبيلة (ن) وفي رواية من بني (أمية ابن زيدوهي) أي القبيلة وفي رواية ابن عساکر وهو أي الموضع (من عوالي المدينة) قرى شبرق المدينة بين أقر بها

بلغت هذه الآية فاذني حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فلما بلغت آذنتها فأملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا لله قانتين قالت عائشة سمعتم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) وفي الباب عن حفصة عند مالك في الموطأ قال عمرو بن رافع انه كان يكتب لها مصحفاً فاذناتها انتهت الى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فاذني فاذنتها فتسالت اكتب والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا لله قانتين استدل بالحديث من قال ان الصلوة الوسطى غير صلوة العصر لان العطف يقتضي المغايرة وهو راجع الى الخلاف الثابت في الاصول في القراءة الشاذة هل تنزل منزلة أخبار الاحاد فتمكون حجة كما ذهب اليه الحنفية وغيرهم أم لا تكون حجة لان نقلها لم ينقلها الا على انه قرآن والقرآن لا ينبت الا بالتواتر كما ذهب الى ذلك الشافعية والراجح الاول وقد غلط من استدل من الشافعية بحديث عائشة وحفصة على ان هذه الصلوة الوسطى ليست صلوة العصر لما عرفت من أن مذهبهم في الاصول يأنى هذا الاستدلال وأجيب عن الاستدلال بهذا الحديث من طرف القائلين بانها العصر بوجهين الاول أن تكون الواو زائدة في ذلك على حد زيادتها في قوله تعالى وكذلك نرى ابراهيم مملوك السهوات والارض وليكون من المؤمنين وقوله وكذلك نصرف الآيات وايه ولو ادست وقوله وليكن رسول الله وخاتم النبيين وقوله ان الذين كفروا ويصنعون عن سبيل الله حكى عن الخليل أنه قال يصدون والواو مقحمة زائدة ومثله في القرآن كثير ومنه قول امرئ القيس

فلما أجزنا ساحة الحى واتمى \* بنا بطن خبت ذى حفاق عتقل

وقول الآخر

فاذا وذل يا كبيشة لم يكن \* الا ككلمة حالم بخيال

الثاني أن لا تكون زائدة وتكون من باب عطف احدى الصفتين على الاخرى وهما شئ واحد نحو قوله

الى المالك القرم وابن الهمام \* وايت الكتيبة في المزرحم

وقريب منه قول الآخر

أكرمهم دعيوا وابانة \* اذا ما اشتكى وقع الرماح تحمهما

فعطف ابانة وهو صدره على دعي وهو اسم فرسه ومعاًوم ان القرم لا يسكر الاومعه صدره لما كان الصدر يلتقي به ويقع به المصادمة وقال كي بن أبي طالب في تفسيره وليست هذه الزيادة توجب أن تكون الوسطى غير العصر لان سيمويه حكى مررت بأخيك وصاحبك والصاحب هو الاخ فكذلك الوسطى هي العصر وان عطف بالواو انتهى وتغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى في جواز العطف ومنه قول أبي دؤاد الايادي

وبينهم ثلاثة أسيار أو أربعة وأربعة أسيار (وكنا تناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل) جاري

الانصارى (يوما) من العوالي الى رسول ٣٠٤ صلى الله عليه وآله وسلم تعلم العلم (وأنزل يوما) كذلك (فأذا نزلت) أنا

سلط الموت والموتون عليهم \* فلهم في صلاتهم المقارها

وقول عدى بن زيد العبادى

وقدمت الاديم لراشيه \* فألنى قواها كذا وبينا

وقول عنتره

حيث من طلال تقادم عهده \* أقوى وأقفر بعد أم الهيثم

وقول الآخر

ألا حيداهند وأرض به اهند \* وهند أفى من دون النأى والبعد

وهذا التأويل لابد منه لوقوع هذه القراءة المحقة في مقابلة تلك النصوص الصحيحة الصريحة وقد روى عن السائب بن زيد أنه تلا هذه الآية حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر وهذا التأويل المذكور يجرى في حديث عائشة وحفصة ويختص حديث حفصة بما روى يزيد بن هرون عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عمرو بن رافع قال كان مكتوبا في مصحف حفصة بنت عمر حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر ذكر هذه الرواية والرواية السابقة عن السائب بن زيد الناس في شرح الترمذى قال المصنف رحمه الله بعد سياق حديث عائشة ما لفظه وهذا يتوجه منه كونه للوسطى العصر لان تسميته في الحديث على المحافظة دليل تأكيدها وتكون الواو فيه زائدة كقوله آتينا موسى وهرون الفرقان وضياء أى ضياء وقوله فلما أسألوته للجهين وناديناه أى ناديناه الى نظائرها انتهى (وعن زيد بن ثابت قال كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى الظهر بالهاجرة ولم يكن يصلى صلاة أشد

على أصحابه منها اقتزلت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقال ان قباهما صلاتين

وبعد هاتين صلاتين رواه أحمد وأبو داود وعن أسامة بن زيد في الصلاة الوسطى قال هي

الظهر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى الظهر بالهجير ولا يكون وراءه

الا الصف والصفان والناس في قائلهم وفي تجارتهم فانزل الله حافظوا على الصلوات

والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين رواه أحمد الحديث الاول سكنت عنه أبو داود

والمنذرى وأخرجه البخارى في التاريخ والنسائى باسناد رجاله ثقات وأخرج نحو ذلك في

الموطا والترمذى عن زيد أيضا والحديث الثانى أخرجه أيضا النسائى وابن مسعود وابن

جرير والضياء في المختارة ورجال اسناده في سنن النسائى ثقات قوله الهجير قال في القاموس

الهجرة والهجير والهاجرة نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر أو من عند زوالها

الى العصر لان الناس يسكنون في بيوتهم كأنهم قد تم اجر والاشدة الحر والاشران اسند

بهم ما من قال ان الصلاة الوسطى هي الظهر وأنت خير بان مجرد كون صلاة الظهر كانت

شديدة على الصحابة لا يستلزم ان تكون الآية نازلة فيها غاية ما في ذلك ان المناسب ان

تكون الوسطى هي الظهر ومثل هذا لا يعارض به تلك النصوص الصحيحة الصريحة

(جئته بمنبر ذلك اليوم من الوحى وغيره واذا نزل) جارى (فعل) معى (مثل ذلك فنزل صاحبي الانصارى يوم نوبته) أى يوما من أيام نوبته فسمع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعتزل زوجه فرجع الى العوالي (جفا فضرب بابي ضربا شديدا فقال اثم هو) اسم يشار به الى المكان البعيد (ففرغت) بكسر الزاى أى خفت لاجل الضرب الشديد فانه كان على خلاف العادة فالقاء تعليمية وللبخارى في التفسير قال عمر بنى الله عنه كائن خوف ملكا من ملوك غسان ذكر ان الله يريد ان يسير البناء وقدمه ثلاث صدور بانه فتهوهمت لعله جاء الى المدينة تخففته لذلك (فخرجت اليه فقال قد حدث أمر عظيم) طلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نسائه قلت قد كنت أظن ان هذا كائن حتى اذا صليت الصبح شددت على ثيابى ثم نزلت (فدخلت على حفصة) أم المؤمنين رضى الله عنها فاذا دخل عليها أبوها عمر رضى الله عنه لا الانصارى وقضية حذف طلق الى قوله فدخلت يوههم أنه من قول الانصارى فالقاء فى فدخلت فصحيحة تفصح عن المصدر أى نزلت من العوالي فجئت الى المدينة فدخلت (فأذا هى تبكى فقلت طالمسكن) وفي رواية بهمزة الاستفهام (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت) حفصة (لا أدري) أى لا أعلم

أنه طلاق (ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت وأنا قائم) ٣٠٥ يا رسول الله (أطلقت نسائي) بهمة

الاستفهام وقال العيني بحذفها  
(قال) صلى الله عليه وآله  
وسلم (لا فقلت) وللاصلي قات  
(الله أكبر) نجيها من كون  
الانصارى ظن ان اعتراله صلى  
الله عليه وآله وسلم عن نسائه  
طلاق أو ناسي عنه والمقصود من  
ايراد هذا الحديث هنا بيان  
الاهتمام بشأن العلم بالتناوب  
بالتزول على النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم للتعلم وفي هذا الحديث  
الاعتماد على خبر الواحد والعمل  
بمراسيل الصحابة وفيه أن الطالب  
لا يغفل عن النظر في أمر معاشه  
ليستعين به على طلب العلم وغيره  
مع أخذه بالحزم في السؤال عما  
يقوته يوم غيبته له لما علم من حال  
عمر أنه كان يتهافت في التجارة إذ ذاك  
وفيها ان شرط النواتر ان يكون  
مستند نقلته الامر المحسوس  
لا الاشاعة التي لا يدري من بدأ بها  
(عن أبي مسعود) عتبة بن عمرو  
(الانصارى) الخزرجي البدرى  
(رضي الله عنه) انه (قال قال  
رجل) هو حزم بن أبي كعب كذا  
قال الحافظ في مقدمة الفتح ثم  
قال في الشرح في كتاب الصلاة  
لم اقف على تسميته ووهم من زعم  
انه حزم لان قصته كانت مع معاذ  
لامع ابن أبي كعب كذا في  
القسطاني قلت وقال هنا قيل  
هو حزم بن أبي كعب (يا رسول  
الله لا أكاد أدرك الصلاة مما  
يطول بنا فلان) هو معاذ بن جبل  
في رواية عياض ظاهره مشكل

الثابتة في الصحيحين وغيرهما من طرق متعددة قد قدمنا الاثبات من اجله نافعة وعلى فرض  
أن قول هذين الصحابين نصريح ببيان سبب النزول لا بد من مناسبة فلا يشك من له  
أدنى الملم بعلم الاستدلال أن ذلك لا ينتمض لمعارضه ما سلف على أنه يعارض المروى  
عن زيد بن ثابت هذا ما قدمنا عنه في شرح حديث علي فراجعوا واملأوا إذا المعنى النظر  
فيما حرمناه في هذا الباب لا تشك بعده أن الوسطى هي العصر  
فمكن رجلا رجلا في الثرى \* وهامة همته في الثريا

قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الاثرين ما لفظه وقد احتج بهم من يرى تهجيل الظاهر  
في شدة الحر انتهى

### \* (باب وقت صلاة المغرب)

(عن سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي المغرب إذا غربت  
الشمس وتوارت بالحباب رواه الجماعة الا النسائي) وفي الباب عن جابر عند أحمد وعن زيد  
ابن خالد عند الطبراني وعن أنس عند أحمد وابن داود وعن رافع بن خديج عند البخاري  
ومسلم وعن أبي أيوب عند أحمد وابن داود والحاكم وعن أم حبيبة أشار إليه الترمذي  
وعن العباس بن عبد المطلب عند ابن ماجه قال الترمذي وحديث العباس قد روى  
موقوفاً وهو أصح وعن أبي بن كعب ذكره ابن أبي حاتم في المعال وعن الشاذلي بن يزيد عند  
أحمد وعن رجل من أسلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عند النسائي والبخاري  
في مجمله قوله وتوارت بالحباب وقع في صحيح البخاري إذا توارت بالحباب ولم يحسر للشمس  
ذكر الحالة على فهم السامع وما يعطيه قوة الكلام وهو تفسير الجملة الاولى اعني قوله  
إذا غربت الشمس والحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس  
وهو مجمع عليه وان المسارعة بالصلاة في أول وقتها مشروعة وقد اختلف السلف فيها  
هل هي ذات وقت أو وقتين فقال الشافعي انه ليس لها الا وقت واحد وهو أول  
الوقت هذا هو الذي نص عليه في كتبه القديمة والجديدة ونقل عنه أبو ثور ان لها  
وقتين الثاني منهما ينتهي الى مغيب الشفق قال الرافعي وأنت كره هذا القول  
بجهور الاصحاب ثم اختلف أصحاب الشافعي في المسئلة على طريقتين أحدهما القطع  
بأن لها وقتاً فقط والثاني على قولين أحدهما هذا والثاني يتمدد الى مغيب الشفق  
وله أن يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان قال النووي وهو الصحيح وقد نقل  
أبو عيسى الترمذي عن العلماء كافة من الصحابة في بعدهم كراهة تأخير المغرب وتمسك  
القائل بأن لها وقتاً واحداً بحديث جابر بن عبد الله السابق وقد ذكرنا كيفية الجمع بينهما وبين  
الاحاديث القاضية بأن للمغرب وقتين في باب أول وقت العصر وقد اختلف العلماء  
بعد اتفاقهم على أن أول وقت المغرب غروب الشمس في العلامة التي يعرف بها  
الغروب فقيل بسقوط قرص الشمس بكمالها وهذا انما يتم في الصحراء وأما في العمران

الرافعة فقلت لا وعرض بعدم  
مساعدة الرواية لما دعاه وقيل  
معناه انه كان به ضعف فكان اذا  
ظول به الامام في القيام لا يبلغ  
الركوع الا وقد ازداد ضعفه فلا  
يكاد يتم معه الصلاة ودفع بان  
البحاري رواه عن القريابي باللفظ  
لأن أخر عن الصلاة وحديثه فالمراد  
اني لا أقرب من الصلاة في الجماعة  
بل أنا أخر عنها احبنا من أجل  
التطويل فعدم مقاربتنا لادراك  
الصلاة مع الامام ناشئ عن تأخره  
عن حضورها ومصاب عنه فغير  
عن السبب بالمسبب وعاله بتطويل  
الامام وذلك لانه اذا اعتد  
التطويل منه تقاعد المأموم  
عن المبادرة ركونا الى حصول  
الادراك بسبب التطويل في تأخر  
لذلك وهو معنى الرواية الاخرى  
المروية عن القريابي فالتطويل  
سبب التأخر الذي هو سبب  
لذلك الشيء ولاداعي الى حمل  
الرواية الثابتة في الامهات  
الصحيحة على التخصيف فانه  
البدر الدماغي (بقارأت النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم) في  
موعظة أشد غضبا من يومئذ  
وسبب شدة غضبه صلى الله عليه  
وآله وسلم اما مخالفة الموعظة  
لاحتمال تقادم الاعلام بذلك  
وبه صرح الحافظ في الفتح أو  
للتقصير في تعلم ما ينبغي تعلمه أو  
لارادة الافهام بما يليق به على  
أصحابه ليكونوا من سماعه على

فلا وقبل برؤية الكواكب الليلى وبه قالت القاسمية واحتجوا بقوله حتى يطلع الشاهد  
والشاهد النجم أخرجه مسلم والنسائي من حديث أبي بصرة وقيل بل بالاطلام واليه  
ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن عيسى وعبد الله بن موسى والامام  
يحيى لم يثبت اذا قبل الليل من ههنا وادبر النجم من ههنا فقد أفطر الصائم متفق عليه  
من حديث ابن عمر وعبد الله بن أبي أوفى والنسائي حديث جبريل من رواية ابن عباس  
باللفظ فصولي في حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ولحديث الباب وغير ذلك وأجاب  
صاحب البحر عن هذه الأدلة بانهم اطلقوا حديث حتى يطلع الشاهد مقيدا بورد بانه ليس  
من المطلق والمقيد وغايته ان يكون طلوع الشاهد احد امارات غروب الشمس على أنه  
قد قيل ان قوله والشاهد النجم مدرج فان صح ذلك لم يبعد أن يكون المراد بالشاهد ظلمة  
الليل ويؤيد ذلك حديث السائب بن يزيد عند احمد والطبراني مرفوعا باللفظ لا تزال أمي  
على الفطرة ما صلى المغرب قبل طلوع النجم وحديث أبي أيوب مرفوعا بادروا بالصلاة  
المغرب قبل طلوع النجم وحديث أنس ورافع بن خديج قال كنا صلى مع النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم نرى فيرى أحدهما موقع نبه وأما آخر وقت المغرب فذهب الهادي والقاسم  
وأحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور وداد الى أن آخره ذهاب الشفق الاخر لحديث جبريل  
وحديث ابن عمرو بن العاص وقد مر ا وقال مالك وأبو حنيفة انه تمتد الى الفجر وهو  
أحد قول الناصر وقد سبق ذكر ما ذهب اليه الشافعي (وعن عقبة بن عامر أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال لا تزال أمي بخير أو على الفطرة ما لم يؤخر والمغرب حتى تستقبل  
النجوم رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم في المستدرک وفي استاده  
محمد بن ابي حنيفة والكنة صرح بالحديث وفي الباب عن العباس بن عبد المطلب عن ابن  
ماجه والحاكم وابن خزيمة في صحيحه باللفظ لا تزال أمي على الفطرة ما لم يؤخر والمغرب  
حتى تستقبل النجوم قال محمد بن يحيى اضطرب الناس في هذا الحديث بعباده فذهب أنا  
وأبو بكر الاعين الى العوام بن عباد بن العوام فاخرج البنا أصل أبيه فاذا الحديث فيه  
وأخرجه أبو بكر البزار من حديث ابراهيم بن موسى عن عباد بن العوام بسنده ثم قال  
لا يعلم يروي يعني عن العباس الامن هذا الوجه ورواه غيره واحد عن عمر بن ابراهيم عن  
قتادة عن الحسن بن سلا قال الترمذي وحديث العباس وقد روى عنه موقوفا وهو  
أصح قال ابن سنييد الناس ومراد البزار بالمرسل هنا الموقوف لانه متصل الاستناد الى  
العباس وذكر الخلال بعد ايراد هذا الحديث قال أبو عبد الله هذا حديث منكر  
والحديث يدل على استحباب المبادرة بالصلاة المغرب وكره تأخيرها الى اشتباك النجوم  
وقد عكست الروايفن القصية فجاءت تأخير الصلاة المغرب الى اشتباك النجوم مستحبا  
والحديث يردده قال النووي في شرح مسلم ان تعجيل المغرب عقب غروب الشمس مجمع  
عليه قال وقد حكى عن الشيعة فيه شي لا التفات اليه ولا أصل له وأما الاحاديث الواردة



وفي رواية أبي الوقت ان منكم منقرين ولم يتخاطب المطول على التعيين ٣٠٧ بل عم خوف الخجل عليه لطفاه وشفقة

على جيل عاده الكريمة  
صلوات الله وسلامه عليه (عن  
صلى بالناس) أى متلبس بهم  
امامهم (فليخفف) جواب من  
الشرطية (فان فيهم المريض) الذى  
ليس بصحيح (والضعيف) الذى  
ليس بقوى الخلق كالخفيف  
والسمن (وزا) أى صاحب  
(الحاجة) وللقابسي وذو الرفع  
أى ذو الحاجة كذلك وانما  
ذكر الثلاثة لانها تجمع الانواع  
الموجبة للتخفيف لان مقتضى  
له اما فى نفسه أولا والاو  
اما بحسب ذاته وهو الضعيف  
أو بحسب العارض وهو  
المريض أولا فى نفسه وهو ذو  
الحاجة (عن زيد بن خالد الجهني)  
بضم الجيم وفتح الهاء وبالنون  
نزيل الكوفة المتوفى بها أو  
المدينة أو مصر سنة ثمان وسبعين  
وله فى البخارى خمسة أحاديث  
(ان النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم سأل رجل) هو عمير والد  
مالك وقيل بلال المؤذن وقيل  
الجارود وقيل هو زيد بن خالد  
نفسه (عن اللقطة) بضم اللام  
وفتح القاف وقد تسكن الشئ  
الملاطوط وهو ماضع بسقوط أو  
خفلة فيجده شخص (فقال) له  
صلى الله عليه وآله وسلم ولمكرمة  
قال (اعرف) بكسر الراء من  
المعرفة (وكاهما) بكسر الواو  
ممدودا مابطة رأس الصرة  
والكيس وشوهما أو هو

فى تأخير المغرب الى قرب سقوط الشفق فكانت لبيان جواز التأخير وقد سبق ايضاح ذلك لانها كانت جوابا للسائل عن الوقت وأحاديث التخييل المذكورة فى هذا الباب وغيره اجبار عن عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التى واظب عليها الالعذر فالاعتقاد عليها (وعن مروان بن الحكم قال قال لى زيد بن ثابت ما لك تقرأ فى المغرب

بقصار المفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بطولى الطويلين  
رواه البخارى وأحمد والنسائى وزاد عن عروة طولى الطويلين الاعراف ولاننا رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بطولى الطويلين المص) قوله بقصار المفصل  
قال فى الضياء هو من سورة حمزة الى آخر القرآن وذكر فى القاموس أقوالا عشرة من  
الجزرات الى آخره قال فى الاصح وأمن الحاجة أو القتال أو قاف أو الصافات أو الصف أو  
تبارك أو انافكتناك أو سجد اسم ربك الأعلى أو الضحى ونسب بعض هذه الاقوال  
الى من قال بها قال وتسمى منضالا لكثرة الفصول بين سورة أوله المنسوخ قوله  
بطولى الطويلين فى الفتح الطويلين الاعراف والانعام فى قول وتسميتهما بالطويلين  
انما هو لعرف فيهما لانهم أطول من غيرهما وفسرهما ابن أبى مليكة بالاعراف  
والمائة والاعراف أطول من صاحبتهما قال الحافظ انه حصل الاتفاق على تفسير  
الطولى بالاعراف والحديث يدل على استحباب التطويل فى قراءة المغرب وقد اختلفت  
حالات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فثبت عندنا شيخنا من حديث جبير بن مطعم انه  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فى المغرب بالطور وثبت أنه قرأ فى المغرب  
بالصافات وأنه قرأ فيها بحسب الدخان وأنه قرأ بسج اسم ربك الأعلى وأنه قرأ بأناذين  
والزيتون وأنه قرأ بالعودتين وأنه قرأ بالمرسلات وأنه قرأ بقصار المفصل وسيأتى تحقيق  
ذلك فى باب جامع القراءة فى الصلاة ان شاء الله تعالى والمصنف ساق الحديث هنا  
للاستدلال به على امتداد وقت المغرب ولهذا حال وقد سبق بيان امتداد وقتها الى  
غروب الشفق فى عدة أحاديث انتهى وكذلك استدلال الخطابى وغيره بهذا الحديث  
على امتداد وقت المغرب الى غروب الشفق قال الحافظ وفيه نظر لان من قال ان لها  
وقتا واحدا لم يحده بقراءة معينة بل قالوا لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس وله  
أن يمد القراءة فيها ولو غاب الشفق ثم قال ولا يخفى ما فيه لان تعدد اجزاء بعض الصلاة  
عن الوقت ممنوع ولو اجزأت فلا يبعد ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك

\*(باب تقديم العشاء اذا حضر على تعجيل صلاة المغرب)\*

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قدم العشاء فايدؤا به قبل صلاة المغرب  
ولا تعجلوا عن عشاءكم وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اقيمت  
الصلاة وحضر العشاء فايدؤا بالعشاء وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فايدؤا بالعشاء ولا تنجل حتى تفرغ منه متفق

الخطيب الذى يشد به الوعاء (أو قال وعاءها) بكسر الواو أى ظرفها والشك من زيد بن خالد أو عن دونه من الرواة (وعناصها)

بكثر العين المهمة والفاء والواو أيضا ٣٠٨ لان العطف هو الثاني والعطف لان الواو الثاني على ما فيه رتبة عطف والمراد

الشيء الذي تكون فيه النفقة من خرقة أو جلدة ونحوهما أو هو الذي يلبس رأس القارورة أو ما الذي يدخل في جهازه الصائم بالمهمة المكسورة وانما أمر بعرفة ما ذكر لي عرف صدق مدعيها من كذبه ولعل لا يختلط به (ثم عرفها) على سبيل الوجوب للناس بذلك بعض صفاتها (سنة) أي مدة سنة متصلة يعرف أولا كل يوم طوفي النهار ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع ثم كل شهر ولا يجب فور في التعريف بل المعتبر سنة متى كان وهل تكفي سنة مفردة وجهان ثانيهما وبه قطع العراقيون نعم قال النووي وهو الأصح (ثم استمع بها) أي بتلك اللقطة (فان جاز بها) أي ما السكها (فأدها) أي أعطاها جواب الشرط (اليه قال) يارسول الله (فضالة الابل) ما حكمها كذلك أم لا وهو من باب اضافة الصفة الى الموصوف (فغضب) صلى الله عليه وآله وسلم امالانه كان نهي قبل ذلك عن التقاطها وامالان السائل قصر في فهمه نقاس ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين كذا في الفتح أي لانه لم يراع المعنى المذكور ولم يتفطن له نقاس الشيء على غير نظيره لان اللقطة انما هو الشيء الذي سقط من صاحبه ولا يدرى أين موضعه وليس كذلك الابل فانها مخالفة للقطة اصفا وصفة (حتى اجرت وجنتها) فنية وجنة بتلث الواو واجنبية مضمومة وهي ما ارتفع عن الخلد (أو قال اجرو وجهه) التشويق

عليه وللجاري وأبي داود وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأنها حتى يفرغ وانه يسمع قراءة الامام) قوله حضر العشاء قال في القاسوس هو طعام العشي وهو ممدود كسما قوله فابدؤا بالعشاء أي باكله الحديث الاول يدل على وجوب تقديم العشاء على صلاة المغرب ان حضر والمدينان الاخران يدلان على وجوب تقديم العشاء اذا حضر على المغرب وغيرهما لما يشعربه تعريف الصلاة من العموم وقال ابن دقيق العيد الاف واللام في الصلاة لا ينبغي أن يحمل على الاستغراق ولا على تعريف المأهية بل ينبغي أن يحمل على المغرب بما ورد في بعض الروايات اذا وضع العشاء وأخذكم صائم فابدؤا به قبل ان تصلوا وهو صحيح وكذلك صح أيضا فابدؤا به قبل ان تصلوا صلاة المغرب انتهى وانت خبير بان التخصيص على المغرب لا يقتضي تخصيص عموم الصلاة بما تقر في الاصول من أن موافق العام لا يخص به فلا يصلح جعله قرينة لحمل اللام على ما لا عموم فيه ولو سلم عدم العموم لم يسلم عدم الاطلاق وقد قرر أيضا في الاصول أن موافق المطلق لا يقتضي التقييد ولو سلمنا ما ذكرنا باعتبار أحاديث الباب لأبيده بان لفظ العشاء يخرج صلاة النهار وذلك مانع من حمل اللام على العموم لم يتم له باعتبار حديث لا صلاة بحضرة طعام عند مسلم وغيره ولفظ صلاة نكرة في سياق النفي ولا شك أنها من صيغ العموم ولاطلاق الطعام وعدم تقييدها بالعشاء فذكر المغرب من التخصيص على بعض افراد العام وليس بتخصيص على أن العلة التي ذكرها شرح الحديث للامر بتقديم العشاء كالنووي وغيره مقتضية لعدم الاختصاص ببعض الصلوات فانهم قالوا انها اشتغال القلب بالطعام وذهاب كمال الخشوع في الصلاة عند حضوره والصلوات متساوية الاقدام في هذا وظاهر الاحاديث انه يقدم العشاء مطلقا سواء كان محملا اليه أم لا وسواء كان خفيفا أم لا وسواء خشى فساد الطعام أولا وخالف الغزالي فزاد فيه خشية فساد الطعام والشافعية فزادوا فيه الاحتياج ومالك فزاد فيه أن يكون الطعام خفيفا وقد ذهب الى الاخذ بظاهر الاحاديث ابن حزم والظاهرية ورواه الترمذي عن أبي بكر وعمر وابن عمر واحمد واسحق ورواه العراقي عن النووي فقال يجب تقديم الطعام وجزموا بطلان الصلاة اذا قدمت وذهب الجمهور الى الكراهة وظاهر الاحاديث أيضا انه يقدم الطعام وان خشى خروج الوقت واليه ذهب ابن حزم وذكره أبو سعيد المتولي وجهها البعض الشافعية وذهب الجمهور الى أنه اذا ضاق الوقت صلى على حاله محافظة على الوقت ولا يجوز تأخيرها قالوا لان مقصود الصلاة الخشوع فلا تمويه لاجله وظاهر قوله ولا تجل حتى تفرغ انه يستوفى حاجته من الطعام بكاملها وهو يرد ما ذكره بعض الشافعية من أنه يقتصر على تناول لقمة يكسرها بأسورة الجوع قال النووي وهذا الحديث صريح في ابطاله وقد استدل بالاحاديث المذكورة على أن الجماعة ليست بواجبة قال ابن دقيق العيد وهذا صحيح ان أبيده ان حضور الطعام مع

أي من الغضب المذكور (نقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومالك ولها) ٣٠٩ أي ما صنع بها أي لم تأخذها ولم

تناولها وفي رواية غفلة وفي رواية بغير أو وولاء (معها سقاؤها) بكسر السين أي أجوافها فأنها شرب فتسكتفي بها أياها (وحذاؤها) بكسر الحاء أي خفها الذي غشي عليه (ترد الماء) أي هي ترد الماء (وترعى الشجر) أي إذا كان الأمر كذلك (فذرها) أي فدعها (حتى يلقاها ربها) ما لكها إذا غابت فافقده أسباب العود إليه لقوة سيرها بكون الحذا والمقام معها لأنها

ترد الماء ربعا وخمسا وتنتع من الذئاب وغيرها من صغار السباع ومن التردى وغـ ير ذلك (قال) يا رسول الله (فضالة الغنم) ما حكمها أي مثل ضالة الإبل أم لا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم ليست كضالة الإبل بل هي (لأن) أن أخذتها (أو لا خيك) من الألفطين أن لم تأخذها (أو للذئب) يأكلها أن لم تأخذها أنت ولا غيرك فهو أذن في أخذها دون الإبل نعم إذا كانت الإبل في القرى والأصهار فتعلقطنها تكون حينئذ معرضة للتلقي مطوعة للإطعام ومباحث ذلك عملها في بابها (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه قال) سئل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم عن أشياء) غير منصرف (كرهاها) لأنه ربما كان فيها شيء سببا لتخريم شيء على المسلمين فيلحقهم به المشقة أو غير ذلك وكان من هذه الأشياء السؤال عن الساعة ونحوها (فلما أكثر) بضم الهمزة أي أكثر الناس السؤال (غابه)

التسوق إليه عذري ترك الجماعة وإن أريد به الاستدلال على أنها ليست بقرض من غير عذر لم يصح ذلك انتهى وبؤيده أن ابن حبان وهو من القائلين بوجوب الجماعة جعل حضور الطعام عذرا في تركها وقد استدل أيضا بهذه الأحاديث على التوسعة في وقت المغرب وقد تقدم الكلام في ذلك وقد ألحق بالطعام ما يحصل بتأخيرته تشويش الخاطر بجماع ذهاب الشروع الذي هو روح الصلاة وقوله إذا حضر العشاء ووضع عشاء أحدكم دليل على اعتبار الحضور الحقيقي ومن نظر إلى المعنى من أهل القياس لا يقصر الحكم على الحضور بل يقول به عند وجود المعنى وهو التسوق إلى الطعام ولا شك أن حضور الطعام مؤثر في زيادة الاشتغال به والتطلع إليه ويمكن أن يكون المشارع قد اعتبر هذه الزيادة في تقديم الطعام وقد تقرر في الأصول أن محل النص إذا اشتمل على وصف يمكن أن يكون معتبرا لم يبلغ قال ابن دقيق العيد أنه لا يبعد إلحاق ما كان متيسرا للحضور عن قرب الحاضر

\* (باب جواز الركنين قبل المغرب) \*

(عن انس قال) كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يمشون السور حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهم كذلك يصلون ركعتين قبل المغرب ولم يكن بين الأذان والإقامة شيء وفي رواية الأقليل رواه أحمد والبخاري وفي لفظ كائن صلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة

المغرب فقبيل له أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاهما قال كان يرانا نصليهما ما فلم يأمرنا ولم ينهنا رواه مسلم وأبو داود) تقريره صلى الله عليه وسلم لمن رآه يصلي في ذلك الوقت يدل على عدم كراهة الصلاة فيه ولا سيما والفاعل لذلك عدد كثير من الصحابة وفي المسئلة مذهبنا للسلف استحباب الجماعة من الصحابة والتابعين ومن المتأخرين أحمد وأصحق ولم يستحب ما الأربعة الخلفاء رضي الله عنهم وآخرون من الصحابة ومالك وأكثر الفقهاء وقال النخعي ما بدعة احتج من قال بالاستحباب بما في هذا الباب من الأحاديث الصحيحة وبما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل أن النبي صلى قبل المغرب ركعتين فقد ثبتا عنه صلى الله عليه وسلم قولهما سابقا وفعلا وتقرير واحتج من قال بالكراهة بحديث عقبة بن عامر الذي قدم ذكره في باب وقت صلاة المغرب وهو يدل على شرعية تعجيلها وفعالها ما يؤدي إلى تأخير المغرب والحق أن الأحاديث الواردة بشرعية الركنين قبل المغرب مخصوصة لعدم أدلة استحباب التعميل قال النووي وأما قوله لم يؤدي إلى تأخير المغرب فهذا أخيل مغايل لسنة ولا يلتفت إليه ومنع هذا فهو زمن يسير لا يتأخر به الصلاة عن أول وقتها وأما من زعم النسخ فهو مجازف لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا عجز ناعن التأويل والجمع بين الأحاديث وعلمنا التاريخ وليس هنا شيء من ذلك انتهى وهذا الاستحباب ما لم تقم الصلاة كما أن التعميل إذا أقيمت

وكان من هذه الأشياء السؤال عن الساعة ونحوها (فلما أكثر) بضم الهمزة أي أكثر الناس السؤال (غابه)

٣١٠ في الدُّوَالِ وَتَكْذِبُهُمْ مَا لَا حَاجَةَ لَهُمْ فِيهِ (نَمُ خَال) عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ

وسلم (الناس - لم يوفى عاقلته)  
وحمل هذا القول منه صلى الله  
عليه وآله وسلم على الوحي أولى  
والأفهل ولا يعلم ما يسهل عنه من  
المقدمات إلا بالاعلام الله تعالى كما هو  
مقرر هذا لفظ القسطلاني (قال  
جل) هو عبد الله بن حذافة  
لرسول إلى كسرى (من أبي)  
رسول الله (قال) صلى الله عليه  
وآله وسلم (أبولا حذافة) القريشي  
سماه المتوفى في خلافة عثمان  
رضي الله عنه (فقام) رجل  
آخر) وهو عبد بن سالم كافي  
فيهم لا بن عبد البر وأعقله في  
سنة عاب ولم يظفر به أحد من  
شراحين ولا من صنف في  
هم مات ولا في أسماء العصابة  
ل في الفتح وهو صحابي بلا هرة  
وله (فقال من أبي يارسول الله  
أبولا سالم مولى شيبة) بن  
شعبة وكان سبب السؤال طعن  
ض الناس في نصب بعضهم  
عادة الجاهلية (فلما رأى)  
بهر (عر) بن الخطاب رضي  
عنه (ماني وجهه) الوجه  
ن الله عليه وآله وسلم من أثر  
نصيب (قال يارسول الله أنا  
ب إلى الله عز وجل) عما  
عصب غضبك وفي حديث أنس  
أن عمر برأ على ركبته فقال  
بناباته وبأ بالاسلام ديننا  
م صلى الله عليه وآله وسلم  
والجمع بينهما ظاهر بأنه قال  
ذلك فنقل كل من

الصلاة فلا صلاة واعلم ان التعديل للسكر اربعة بتأدية الركعتين الى تأخير المغرب مشهور  
بأنه لا خلاف في أنه يستحب ان كان في المسجد في ذلك الوقت منتظرا القيام الجماعة وكان  
فعله للركعتين لا يؤثر في التأخير كما يقع من الانتظار بربع الاذان للمؤذن حتى ينزل من  
المئذنة ولا ريب ان ترك هذه السنة في ذلك الوقت الذي لا اشتغال فيه بصلاة المغرب  
ولا بشئ من شروطها مع عدم تأثير فعلها للتأخير من الاستحواذات الشيطانية التي لا ينج  
منها الا القليل قوله شئ المنوثر فيه للعظيم أي لم يكن بينه ما شئ كثير ونفي الكثير  
يقضي اثبات القليل وبهذا يجمع بين هذه الرواية ورواية قبيل وقال ابن المنبر يجمع بين  
الروایتين بحمل النفي المطلق على المبالغة مجازا والاثبات للقيل على الحقيقة وقد طول  
الكلام في ذلك الحافظ في الفتح فدير جمع الية (وعن عبيد الله بن مغفل ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال  
عند الثالثة ان شاء كراهية ان يتخذها الناس سنة رواه أحمد والبخاري وأبو داود وفي  
رواية بين كل اذانين صلاة بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة ان شاء كراهية ان يتخذها  
الاسماعيلي في روايته عن القواريري عن عبد الوارث في الرواية الاولى ثلاث مرات وهو  
موافق لما في رواية البخاري لانها بالنظر قال في الثالثة وفي رواية لابي نعيم في المستخرج  
قالها ثلاثا ثم قال ان شاء قوله كراهية ان يتخذها الناس سنة قال المحب الطبري لم يردني  
استحبابها لانه لا يمكن ان يأمر بما لا يستحب بل هذا الحديث من أدل الأدلة على  
استحبابها ومعنى قوله سنة أي شريعة وطريقة لازمة وكان المراد انخطاط من تبعها عن  
رواق الفرائض ولهذا لم يعد لها أثر الشافعية في الرواتب واستدل بها بعضهم  
وتعقب أنه لم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه بقوله بين كل اذانين المراد  
بالاذانين الاذان والاقامة تغليبا والرواية الاولى من حديث الباب تدل على استحباب  
هاتين الركعتين بخصوصها والرواية الاخرى بعمومها وقد عرفت الخلاف في ذلك  
وعن أبي الخير قال أتيت عقبة بن عامر فقالت له الا اجيبك من أبي قعيم ركعتين قبل  
صلاة المغرب فقال عقبة انا كائن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فما  
يُنْعَك الآن قال السخل رواه أحمد والبخاري قوله الا اجيبك بضم أوله وتشديد الجيم من  
لتعجب قوله من أبي قعيم هو عبد الله بن مالك الجدياني بفتح الجيم وسكون الهمزة بهاء  
هجمة تابعي كبير مخضرم اسلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عده جماعة في  
الصحابة قال الحافظ في الفتح وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي انه لم يفعلها  
حد بعد الصحابة لان أبي قعيم تابعي وقد فعلها وما والحديث يدل على مشروعية صلاة  
ركعتين قبل المغرب وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم هذه الصيغة فيها خلاف منذ كور في الاصول وعلم الاصطلاح هل لها حكم  
رفع وهل تشعر باطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فليطلب من موضعه

شایدین ماحفظ و دل علی اتحاد الجاس استرا کہ۔ ما فی نقب لقصہ ابن حذافہ و لا یقال کہ نقب قضی (و عن)

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حال غضبه حيث قال ٣٦١ أبوك فلان وإلماكم مأثور أن لا يقضى

(وعن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال اجعل بين أذانك

واقامتك نفسا يفرغ الآكل من طعامه في مهل ويقضى المتوضى حاجته في مهل رواه

عبد الله بن أحمد في المسند) الحديث من رواية أبي الجوزاء عن أبي بن كعب ولم يسمع منه

وقد أخرجه الترمذي من حديث جابر بن زياد في المعتبر إذا دخل لقضاء الحاجة قال

الترمذي لا تعرفه إلا من حديث عبد النعم وأسناد مجهول انتهى وفي أسناده ضعيفان

برويه أحدهما عن الآخر فاولهما عبد النعم بن نعيم قال البخاري وأبو حاتم وابن حبان

منكر الحديث وقال النسائي ليس بثقة وثانيهما يحيى بن مسلم وهو البكاء بصري لم يرضه

يحيى بن سعيد وقال أبو زرعة ليس بهوى وقال أبو حاتم شيخ وقال يحيى بن معين ليس بذلك

وقال أحمد ليس بثقة وقال النسائي متروك وفيه كلام طويل وله شاهد من حديث أبي

هريرة وسلمان أخرجهما أبو الشيخ وكهوا وأهية قال إلماكم ليس في أسناده مطعون غير

عمر بن فائد قال الحافظ لم يقع إلا في روايته هو ولم يقع في رواية الباقيين لكن فيه عبد

النعم صاحب السقاء وهو كاف في تضعيف الحديث انتهى والحديث يدل على مشروعية

الفصل بين الأذان والاقامة وكرهه الموالاة بينهما في ذلك من تقويت صلاة الجماعة

على كثير من المريدين إلهالان من كان على طعامه أو غير متوضى حال النداء إذا استمر

على أكل الطعام أو قوض الصلاة فاتمه الجماعة أو بعضها بسبب التجيل وعدم الفصل

لا سيما إذا كان مسكنا بهيدا من مسجد الجماعة فالترخي بالاقامة نوع من المعاونة

على البر والنفقة ويالمندوب أيها قال المصنف رحمه الله تعالى وكل هذه الأخبار تدل

على أن المغرب وقتين وإن السنة أن يفصل بين أذانها واقامتها بركعتين انتهى

وقد تقدم الكلام على وقت المغرب وأما أن الفصل مقدار ركعتين فلم يثبت وقد ترجم

البخاري باب كم بين الأذان والاقامة ولكن لما كان التقدير لم يثبت لم يذكر الحديث قال

ابن بطال لا حد لذلك غير يمكن دخول الوقت واجتماع المصلين

\* (باب في أن تسميتها بالمغرب أولى من تسميتها بالعشاء) \*

(عن عبد الله بن المغفل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغلبكم الأعراب على اسم

صلاتكم المغرب قالوا والأعراب تقول هي العشاء متفق عليه) قوله والأعراب تقول

هي العشاء لأن العشاء لغة أول ظلام الليل والمعنى النهي عن تسمية المغرب بالعشاء

كما تفعل الأعراب فإذا وقعت الموافقة لهم فقد غلبتهم الأعراب عليها إذ من رجع إليه

خصمه فقد غلبه وقد اختلف في علل النهي عن ذلك فقيهيل هي خوف التباس المغرب

بالعشاء وقيل العلية الجماعة أن تسميتها بالعشاء مخالفة لأذن الله فانه سمى الأولى المغرب

والثانية العشاء الآخرة وقيل غير ذلك والله أعلم

\* (باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة

وبقاء وقتها المختار إلى نصف الليل) \*

أن البخاري لم يخرجه وقال الترمذي حسن صحيح غريب قال ابن المنير في البخاري رحمه الله الترجمة على من كره إعادة

وهو غضبان والجواب أن يقال  
أولا ليس هذا من باب الحكم بل  
من باب الغضب على الموعظة  
والتعليم والوعظ من شأنه أن  
يكون في صورة الغضب بان لان  
مقامه يقتضي تكافؤ الانزعاج  
لانه في صورة المذنب وكذلك المعلم  
إذا أنكر على من يتعلم منه سوء  
فهم وحقوه لانه قد يكون أدعى  
للقبول منه وليس ذلك لازما في  
حق كل أحد بل يختلف  
باختلاف أحوال المتعلمين وأما  
الحاكم فهو يختلف ذلك وأما  
ثانيا فيقال هذا من خصوصياته  
لحمل العصمة فاستوى غضبه  
ورضاه ويجرد غضبه من الشيء  
دال على تحريمه أو كراهيته بخلاف  
غيره صلى الله عليه وآله وسلم  
(وعن أنس بن مالك رضى الله  
عنه) (عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم انه كان إذا تكلم بكلمة  
أعادها) أى الكلمة المفسرة  
بالجمله المفيدة (ثلاثا) أى ثلاث  
مرات قال في الفتح قد بين المراد  
بذلك في نفس الحديث بقوله (حتى  
تفهم عنه) لانه مأثور بالابلاغ  
والإيمان قال السكرماني مثل هذا  
التركيب يشهروا باستمرار عند  
الاصوليين قال الحافظ وما ادعاه  
السكرماني من أن الصيغة  
المذكورة تفيد الاستمرار عما  
ينازع فيه وللترمذي والحاكم في  
الاستدراك حتى تعقل عنه ووهم  
الحاكم في استدراكه وفي دعواه



على المستفيد الذي لا يحفظ  
من مرة اذا استعاد ولا عذر  
للمتقدم اذا لم يعد بل الاعادة عليه  
كذلك من الابتداء لان الشروع  
مازمن وقال ابن التين فيه ان  
الثلاث غايه ما يقع به الاعذار  
والبيان (واذا أتى على قوم مسلم  
عليهم سلم عليهم ثلاثا) أي ثلاث  
مرات ويشبه أن يكون ذلك عند  
الاستئذان الحديث اذا استأذن  
أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع  
وعورض بأن تسليمة الاستئذان  
لأنني اذا حصل الاذن بالاولى  
ولانثالث اذا حصل بالنسبة نعم  
يسئل أن يكون معناه انه صلى  
الله عليه وآله وسلم كان اذا أتى على  
قوم مسلم تسليمة الاستئذان واذا  
دخل سلم تسليمة النجاسة ثم اذا قام  
من المجلس سلم تسليمة الوداع  
وكل سنة ﴿عن أبي موسى﴾  
الشعري (قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم)  
ثلاثة لهم أجران (أولهم رجل)  
وكذا امرأة (من أهل الكتاب)  
التوراة والانجيل لما نظاهرت  
نصوص الكتاب والسنة  
حيث يطابق أهل الكتاب أو  
الانجيل فقط على القول بان  
النصرانية نامضة لليهودية  
كذا قرره جماعة حال كونه قد  
(آمن بنبيه) موسى او عيسى  
عليهما السلام مع إيمانه  
بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم  
المعروف في التوراة والانجيل

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الشفق الحرة فاذا غاب الشفق وجبت  
الصلاة رواء الدار قطن) الحديث قال الدارقطني في الغرائب هو غريب وكل رواه  
ثقات وقد رواد أيضا ابن عساكر والبيهقي وصححه وقته وقد ذكره الحاكم في المدخل  
وجعله مثالا لما رفته المخرجون من الموقوفات وقد أخرج ابن خزيمة في صححه عن  
عبد الله بن عمر مر فوعا وقت صلاة المغرب الى أن يذهب حمرة الشفق قال ابن خزيمة  
ان صحته هذه اللفظة أغتت عن جميع الروايات لكن نفرد به ابن خزيمة في هذا الحفاظ  
محمد بن يزيد صدوق قال البيهقي روى هذا الحديث عن عمر وعلي وابن عباس وعبادة  
ابن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة ولا يصح فيه شيء قال المصنف رحمه الله وهو بذلك  
على وجوب الصلاة بأول الوقت انتهى وفي ذلك خلاف في الاصول مشهور بالحديث  
يدل على صحة قول من قال ان الشفق الحرة وهم ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وعبادة  
من الصحابة والقاسم والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وزيد بن علي والناصر من أهل  
البيت والشافعي وابن أبي ايلي والثوري وأبو يوسف ومحمد من الفقهاء والخليل والقراء  
من أئمة اللغة قال في القاموس الشفق الحرة ولم يذكر الايض وقال أبو حنيفة والاوزاعي  
والمزني وبه قال الباقر بن حو الايض واحتجوا به قوله تعالى الى غسق الليل ولا غسق  
قبل ذهاب البياض ورد بأن ذلك ليس بمانع كالنجوم وقال أحمد بن حنبل الاسير  
في الصحاري والايض في البنيان وذلك قول لا دليل عليه ومن حجج الاولين ما روى  
عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى العشاء بسقوط القمر لثلاثة أشهر أخرجه أحمد  
وأبو داود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلى قبل غيبوبة الشفق قال  
ابن سبيل الناس في مخرج الترمذي وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب ان البياض  
لا يغيب الا عند ثلث الليل الاول وهو الذي حدث عليه السلام خروج أكثر الوقت به فصح  
يقيننا ان وقت ما دخل قبل ثلث الليل الاول يمين فقد ثبت بالنصر انه داخل قبل مغيب  
الشفق الذي هو البياض فحينئذ بذلك يقيننا ان الوقت دخل بالشفق الذي هو الحرة انتهى  
وابتداء وقت العشاء مغيب الشفق اجماعا لما تقدم في حديث جبريل وفي حديث

التعليم وهذا الحديث وغير ذلك وأما آخره فمسبأ في الخلاف فيه (وعن عائشة قالت  
أعظم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة بالعمرة فنادى عمر نام النساء والصبيان فخرج  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما ينتظرها غيركم ولم تصل يومئذ الا بالمدينة ثم  
قال صلوا فيها بين أن يغيب الشفق الى ثلث الليل رواء النسائي) الحديث رجال اسناد  
في سنن النسائي رجال الصحيح الشيخ النسائي عمرو بن عثمان وهو صدوق والحديث متفق  
عليه من حديثها بخو هذا اللفظ وفي الباب عن زيد بن خالد اشار اليه الترمذي وعن  
ابن عمر عنه مسلم وعن معاذ عنه أبي داود وعن أبي بكره رواء الخلال من حديث عبد الله  
ابن أحمد عن أبيه وعن علي عليه السلام عنه الزوارق عن أبي سعيد وعائشة وأنس وأبي



أى بأنه هو الموصوف في الكتابين وقد ثبت ان الآية الكريمة هي قوله تعالى ٢١٣ أولئك يؤتون أجرهم مرتين موافقة

لهذا الحديث لانهم انزلت في طائفة منهم آمنوا كعبد الله ابن سلام وغيره وباقى ما في ذلك من المباحث في باب ان شاء الله تعالى (و) لثاني (العبد المملوك) أى جنس العبد المملوك (اذا ادى حق الله تعالى) أى كالصلاة والصوم (وحق مولاه) بسكون الياء جمع مولى تحصل مقابلة الجمع في جنس العبد بجمع المولى اريد دخل ماله كان العبد مشتركا بين موال والمراد من خدمتهم ووصف العبد بالملوك لان كل الناس عباد الله فيزبه بكونه مملوكا للناس (و) الثالث (رجل كانت عنده امه) زاد في رواية الاربعه بطاها بالهمزة (فادبها) لتخلق بالاخلاق الحميدة (فاحسن تاديبها) بلطف ورفق من غير عنف (وعاها) ما يجب تعليمه من الدين (فاحسن تعليمها) اعةها اقترن وجها) بعد ان اصدقها (فادبها) الفهم يرجع الى الرجل الاخير وانما لم يقتصر على قوله لهم اجران مع كونه داخل في الثلاثة بحكم العطف لان الجهة كانت فيه متعددة وهي التاديب والتعليم والعق والتزويج وكانت مظنة أن يستحق من الاجر أكثر من ذلك فاعاد قوله فله اجران اشارة الى أن المعتبر من الجهات أمران

هريرة وجابر بن سمرة وجابر بن عبد الله وسياق قوله اعتم أى دخل في العتمة ومناه آخرها والعتمة لغة حلب بعد هوى من الليل بعد ما من الصبح السيل والمراد به انقضاء صلاة العشاء وانما سميت بذلك لوقوعها في ذلك الوقت وفي القاموس والعتمة محركة ثلث اللال الاول بعد غيبوبة الشفق أو وقت صلاة العشاء الآخرة اه وهذا الحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء عن أول وقتها وقد اختلف العلماء محل الفضل تقديمها أم تأخيرها وهذا مذبحان مشهوران للسلف وقولان لمالك والشافعي فذهب فريق الى تقديمها على التأخير محتجاً بهذه الأحاديث المذكورة في هذا الباب وذهب فريق آخر الى تقديمها على التقديم محتجاً بان العادة الغالبة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي التقديم وانما أخرها في أوقات بسيرة لبيان الجواز والشغور والعذر ولو كان تأخيرها أفضل لأوجب عليه وان كان فيه شقة ويرد بان هذا انما يتم لو لم يكن منه صلى الله عليه وآله وسلم الا مجرد الفعل اه في ذلك الوقت وهو ممنوع لو ورد الاقوال كما في حديث ابن عباس وأبي هريرة وعائشة وغير ذلك وفيها تنبيه على أنضائية التأخير وعلى ان ترك المراقبة عليه مما فيه من المشقة كما صرح بذلك الأحاديث وأفعالها صلى الله عليه وآله وسلم لا تعارض هذه الاقوال وأما ما ورد من أنضائية أول الوقت على العموم فاحاديث هذا الباب خاصة فيجب بناؤها عليها وهذا لا بد منه قوله ولم تصل يومئذ الا بالمدينة أى لم تصل بالهيئة المخصوصة وهي الجماعة بالمدينة إذ كرمه ما في النسخ قوله فيما بين أن يغيب الشفق الخ فقد تقدم ان تحديد أول وقت العشاء بغيبوبة الشفق أمر مجمع عليه وانما وقع الخلاف هل هو الاحرأ أو الابيض وقد ساق ما هو الحق (وعن جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر العشاء الآخرة وأما أحمد ومسلم والنسائي وعن عائشة قالت كانوا يصليون العتمة فيما بين أن يغيب الشفق الى ثلث الليل الاول أخرجه البخاري وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو ان أثق على امتي لا مرتهم ان يؤخر العشاء الى ثلث الليل أو نصفه رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه) الحديث الاول يدل على استحباب مطابق التأخير للعشاء وجواز وصفه بالآخرة وأنه لا كراهة في ذلك وقد حكى عن الأصمعي الكراهة والحديث الثاني يدل على استحباب تأخيرها أيضاً وامتداد وقتها الى ثلث الليل والحديث الثالث فيه التصريح بان ترك التأخير انما هو للمشقة وقد تقدم الكلام في ذلك وفيه بيان امتداد الوقت الى ثلث الليل أو نصفه وقد اختلف أهل العلم في ذلك فذهب عمر ابن الخطاب والقهاسم والمهادي والشافعي وعمر بن عبد العزيز الى ان آخر وقت العشاء ثلث الليل واحتجوا بحديث جابر بن عبد الله وحديث أبي موسى في التعليم وقد تقدم ما في قول الشافعي ان آخر وقت نصف الليل واحتج عاتقه في حديث عبد الله بن عمرو في باب أول وقت العصر وفيه وقت صلاة العشاء الى نصف الليل وبحديث أبي هريرة المذكور وهنا وبحديث عائشة وأنس وأبي سعيد وسأقي وغير ذلك وهذه الأحاديث المصيرية اليها متعين لوجوه الاول لاشتمالها على الزيادة وهي مقبولة الثاني لاشتمالها على الأقوال والأفعال

٤٤ نيل وانما اعتبر اثنين فقط لان التباين والتعظيم يوجبان الاجر في الاجنبى والاولاد وجميع الناس فلم يكن

المرأة المتوعدة المعانة أكثر بركة وأقرب الى أن تعين زوجها على دينه وعطف به في العتق وفي السابق بانشاء لان الناديب والتعليم يسهل في الوطء بل لا بد منهم فيه والعق قدل من صنف الى صنف ولا يخفى ما بين الصنفين من البعد بل من الضدية في الاحكام والمنافاة في الاحوال فتبادلت في الاداء على التراخي بخلاف الناديب وغيره مما ذكر واما اذا لم يطأ الامة اسكن اديها هل له اجر ان لم لا فالجواب ان المراد تمكنه من وطئها شرعا وان لم يطأها وانما عرف العبد وتكرر رجل في الموضوعين الاخيرين لان المعروف بلام الجنس كالنكحة في المعنى وكذا الايمان في العبد باذا دون القسم الاول لانهم اطرف وآمن حال وهي في حكم الظرف لان معنى جاء زيدا بكاء في وقت الركوب وحاله اذ يقال في وجه الخالصة الاشعار بزيادة عظيمة وهي ان الايمان بنبية لا يفيده في الاستقبال الاجرين بل لا بد من الايمان في عهده حتى يستحق اجرين بخلاف العبد فانه في زمان الاستقبال يستحق الاجرين أيضا فاني اذا اتى الاستقبال قاله البرماوى كالكرمانى وتعقبه في الفتح فقال هو غير مستقيم لانه مشق فيه مع ظاهر اللفظ وليس متفقا عليه بين الرواة بل هو عند البخارى وغيره مختلف فقد

وتلك افعال فقط وهي لا تتعارض ولا تعارض الاقوال والثالث كثرة طرقها والرابع كونها في الصحيحين فالجواب ان آخر وقت اختيار العشاء نصف الليل وما أجاب به صاحب البحر من ان النصف مجمل فلهذا خبر بجبريل فليس على ما ينبغي واما وقت الجواز والاضطرار فهو ممتد الى الفجر لحديث أبي قتادة عنده مسلم وفيه ليس في النوم تقربا انما تقرب على من لم يصل الصلاة حتى يجي وقت الصلاة الاخرى فانه ظاهر في امتداد وقت كل صلاة الى دخول وقت الصلاة الاخرى الا صلاة الفجر فانها مخصوصة من هذا العموم بالاجتماع وأما حديث عائشة التي بانظ حتى ذهب عامة الليل فهو وان كان فيه اشعار بامتداد وقت اختيار العشاء الى بعد نصف الليل ولكنهم مؤول لمساياقي (وعن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر بالهجرة والعصر والشمس نقية والمغرب اذا وجبت الشمس والعشاء احدا نابتا وخر داوا حيا نابتا مجمل اذا رآهم اجتمعوا بهل وادار آهم أبطوا الخروا الصبح كانوا او كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليهم بغلس متفق عليه) قوله بالهجرة هي شدة الحر نصف النهار عقب الزوال سميت بذلك من الهجرة وهو التزلزل لان الناس يتركون النصف حينئذ شدة الحر ويقبلون وقد تقدم تفسيرها بنحو من هذا قوله والشمس نقية أي صافية لم تدخلها مصفرة قوله اذا وجبت أي غابت والوجوب السقوط كما سبق قوله اذا رآهم اجتمعوا فيه مشروعية ملاحظة احوال المؤمنين والمبادرة بالصلاة مع اجتماع المصائب لان انتظارهم بعد الاجتماع ربما كان سببا لتأذي بعضهم وأما الانتظار قبل الاجتماع فلا بأس به لهذا الحديث ولانه من باب المعاونة على البر والتقوى قوله بغلس الغلس محركة ظلمة آخر الليل قاله في انما موس والحديث يدل على استحباب تأخير صلاة العشاء لكن مقيدا بعدم اجتماع المصائب (وعن عائشة قالت أعتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى قام أهل المسجد ثم خرج فصلي فقال انه لو قمت لولا ان أشق على امتي رواه مسلم والشافعي) قوله أعتق قد تقدم الكلام عليه قوله حتى ذهب عامة الليل قال النووي التأخير المذكور في الاحاديث كالتأخير لم يخرج به عن وقت الاختيار وهو نصف الليل أو ثلث الليل على الخلاف المذهور والمراد بعامة الليل كثير منه وليس المراد أكثره ولا بد من هذا التأويل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انه لو قمت او لا يجوز ان المراد بهذا القول ما به نصف الليل لانه لم يقل أحد من العلماء ان تأخيرها الى ما بعد نصف الليل أفضل اه قوله لولا ان أشق على امتي فيه تصريح بما قدمنا من ان ترك التأخير انما هو للمشقة والحديث يدل على مشروعية تأخير صلاة العشاء الى آخر وقت اختيارها وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس قال أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العشاء الى نصف الليل ثم صلى ثم قال قد صلى الناس وناموا اما انكم في صلاة ما تنتظرونها قال أنس كأنني انظر الى ويص خاتمة لم تزد متفق عليه) قوله قد صلى الناس أي الله ودون من صلى من المسلمين اذ قالوا ويص خاتمة هو بالياء

عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ٣١٥ خرج) من بين صفوف الرجال الى صفوف

النساء (ومعه بلال) بن أبي رباح الحبشي واسم امه حمامة وفي رواية معه بلال و (فطن) صلى الله عليه وآله وسلم (انه لم يسمع النساء) حين امع الرجال (فوعظهن) بقوله اني رأيتكن أكثر أهل النار لانكن تسكنن اللعن وتسكنن العشير وهذا أصل في حضور النساء بمجالس الوعظ ونحوه بشرط أمن الفتنة (وأمرهن بالصداقة) الفدية لما رأهن أكثر أهل النار لانها معاة لكنهن من الذنوب المدخلة النار أولاً كان وقت حاجة الى المواساة والصداقة حينئذ كانت أفضل وجوه البر (لجعلت المرأة تلقى القسوط) بضم القاف وسكون الراء الذي يعلق بشحمة أذنهما (والخاتم وبلال يأخذ في طرف ثوبه) ما يلقينه ليصرفه صلى الله عليه وآله وسلم في صارفه لانه يحرم عليه الصدقة وحذف المفعول للعلم به (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة قال) اي صلى الله عليه وآله وسلم (والله لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسأني) بضم اللام وقبحها لوقوع أن بعد الظن (عن هذا الحديث أحد أول منك) صفة لأحد أو بدل منه (لما رأيت) الى الذي رأيت (من حرصك على الطائع والعاصي) بشفاعتي يوم

الوحدة والصاد الملهمة البرق والخاتم يكسر التاء وقبحها ويقال أيضاً خاتم وخيتام أربع لغات قاله الزورى والحديث يدل على مشروعيه تأخير صلاة العشاء والتعليل بقوله اما انكم الخ يشعرون التأخير لذلك قال الخطابي وغيره انما استحب تأخيرها لتطول مدة الانتظار للصلاة ومنه نظر الصلاة في صلاة (وعن أبي سعيد قال انتظر نازول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ليلة بصلاة العشاء حتى ذهب نحو من شطر الليل قال فجاء فصلي بنا ثم قال خذوا مقاعدكم فان الناس قد أخذوا مضاجعهم وانكم لم تزالوا في صلاة منذ انتظروها ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذى الحاجة لا خرت هذه الصلاة الى شطر الليل رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه من حديثه والنسائي وابن خزيمة وغيرهم واسناده صحيح قوله ليلة فيه اشعار بأنه لم يكن يواظب على ذلك قوله شطر الليل الشطر نصف الشيء وجزؤه ومنه حديث الاسراء فوضع شطرها أي بعضها قاله في القاموس قوله ولولا ضعف الضعيف هذا نصريح بافضلية التأخير ولو لا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذى الحاجة والحديث من صحيح من قال بان التأخير أفضل وقد تقدم الخلاف في ذلك قال المصنف رحمه الله قلت قد ثبت تأخيرها الى شطر الليل عنه عليه السلام قولاً وفعلاً وهو مثبت زيادة على أخبار ثلث الليل والاخذ بالزيادة أولى اه وهذا صحيح قد أسلفنا ذكره

### \* (باب كراهية النوم قبلها والسهر بعدها الا في مصلحة) \*

(عن أبي برزة الاسلمي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يستحب ان يؤخر العشاء التي يدعونها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها رواه الجماعة) وفي الباب عن عائشة عن عبد الله بن جابر وعن أنس أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس روى القاضي أبو الطاهر الذهلي وعن ابن مسعود وسياق قال الترمذي وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ورخص في ذلك بعضهم وقال ابن المبارك أكثر الأحاديث على الكراهية ورخص بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان قال ابن سبيد الناس في شرح الترمذي وقد كرهه جماعة واغلظوا فيه منهم ابن عمر وعمر بن عباس واليه ذهب مالك ورخص فيه بعضهم منهم على عليه السلام وأبو موسى وهو مذهب الكوفيين وشرط بعضهم ان يجعل معه من يوقظه اصلاتها وروى عن ابن عمر مثله واليه ذهب الطحاوي وقال ابن العربي ان ذلك جائز ان علم من نفسه البتة قبل خروج الوقت بعادة أو يكون معه من يوقظه والاهل في الكراهية قبلها الثلاثيذهب النوم بصاحبه ويستغرقه فتموته أو يفوته فضل وقتها المستحب أو يترخص في ذلك الناس فيناموا عن إقامة جماعتها احتج من قال بالكراهية بحديث الباب وما بعده واحتج من قال بالجواز بدون كراهية بما أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعتم بالعشاء حتى ناداه عمر نام النساء والصبيان ولم ينكر عليهم وبجهد ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شغل عنها

الحديث) اول روي بعض حرصك في بيانية على الاول وتبعية ضيقة على الثاني (اسعد الناس) الطائع والعاصي بشفاعتي يوم

القيامه) أى في يوم القيامة (من) ٢١٦ أى الذى (قال لا اله الا الله) مع قول محمد رسول الله حال كونه (خاصا) من

السنة التى هى مبادئ النوم كما قال  
وقد أشار الحافظ في الفتح الى الفرق بين هذا النوم والنوم المنهى عنه قولاً والحديث  
بهذه سياى خلاف في ذلك (وعن ابن مسعود قال جدد لما رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم السهر بعد العشاء رواه ابن ماجه وقال جدد يعنى زجر ناعته ثم ناعته) الحديث  
رجال في سنن ابن ماجه رجال الصحيح وقد أشار اليه الترمذى وذكره الحافظ ابن سيد الناس  
في شرح الترمذى ولم يعقبه بما يوجب ضعفه وقد أخرج الامام أحمد في الترمذى عن ابن  
مسعود نحوه ومن وجه آخر بلفظ لا سهر بعد الصلاة يعنى العشاء الاخر والا لا سهر رجل  
مصل أو مسافر رواه الحافظ ضياء الدين المقدسى في الاحكام من حديث عائشة مرفوعاً  
بلفظ لا سهر الا لثلاثة مصل أو مسافر أو عروس قولاً جدد هو صحيح فذلك مهمل  
مفتوح حتين فيما ذكرناه وزنه معنى ومنه سنة مجدبة أى سنة الطير والحديث يدل على  
كراهة السهر بعد العشاء وسياى خلاف في ذلك (وعن عمر قال كان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يسهر عند أبي بكر الليلة كذلك في الاخر من أمر المسلمين وانما هو رواه أحمد  
والترمذى) الحديث حسنه الترمذى أيضاً وأخرجه النسائى ورجال الصحيح وانما  
قصده عن التصحيح الانقطاع الذى فيه بين علقمة وعمر وفي الباب عن عبد الله بن عمر عند  
البحارى ومسلم وقد ذكرنا لفظه في شرح حديث أبي برزة وعن أوس بن حذيفة أشار اليه  
الترمذى وعن ابن عباس وسياى الحديث استدل به على عدم كراهة السهر بعد العشاء  
لحاجة قال الترمذى وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
والتابعين ومن بعدهم في السهر بعد العشاء ذكره قوم منهم السهر بعد صلاة العشاء  
ورخص بعضهم اذا كان في معنى العلم وما لا بد منه من الجواز وأكثر الحديث على الرخصة  
وهذا الحديث يدل على عدم كراهة السهر بعد العشاء اذا كان الحاجة دينية عامة أو خاصة  
وحديث أبي برزة وابن مسعود وغيرهما على الكراهة وطريقة الجمع بينهما ان توجيه  
أحاديث المنع الى الكلام المباح الذى ليس فيه فائدة تعود على صاحبه وأحاديث الجواز  
الى ما فيه فائدة تعود على المتكلم أو يقال دليل كراهة الكلام والسهر بعد العشاء عام  
مخصص بدليل جواز الكلام والسهر بعدهما في الامور العائدة الى مصالح المسلمين قال  
الزورى واتفق العلماء على كراهة الحديث بعدها الا ما كان في خير قيل وعلة الكراهة  
ما يؤدى اليه السهر من مخافة غلبة النوم آخر الدليل عن القيام صلاة الصبح في جماعة أو  
الاتيان بهم في وقت النضلة والاختيار أو القيام للورد من صلاة أو قراءة في حق من عادته  
ذلك ولا أقل لمن أمن من ذلك من التكسل بالنهار عما يجب من الحقوق فيه والطاعة

الشر لا رفر وايه مخلصا (من)  
قلبه او نفسه) شك من الراى  
وقد بكتفى بالنطق بأحد الجزأين  
من كلى الشهادتين لانه صار شعاراً  
لجميع عوام والى بالقلب لا تأكيد  
اذا الاخلاص محله القلب ولو صدق  
بقامه ولم يتلفظ دخل في هذا  
الحكم امكن لا تحكم عامه  
بالدخول الا ان يتلفظ فهو للحكم  
بأسبقية ما في الشفاعة لانه من  
الاستحقاق وافعل هنا ليست  
على باب ابل يعنى سجد الداس  
من نطق بالثلاثتين أو التفضيل  
بحسب المراتب اى هو اسعد من  
لم يكن في هذه المراتب من  
الاخلاص المؤكد بالغ غايته  
والدليل على ارادة تأكيد ذكر  
القلب لانه محل الاخلاص كما  
مر وقال البدر الدماينى محله  
ابن بطال يعنى قوله مخلصا على  
الاخلاص العام الذى هو من  
لوازم التوحيد وردده ابن المغير  
بان هذا الاختلاف مؤمن فتعطل  
صيغة أفعل وهو لم يسأل عن  
يستأهل شذاعته وانما سأل عن  
أسه الداس بهم فينبغى ان يحمل  
على الاخلاص خاص محتمص  
بعض دون بعض ولا يفتى بتفاوت  
رتبه قال في الفتح وفي الحديث  
دليل على اشتراط النطق بكلمتي  
الشهادة لتعبيده بالقول في قوله  
من قال انتهى ﴿﴾ (عن عبد الله  
ابن عمرو بن العاصى رضى الله  
عنهما) نه (قال سمعت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم) أى كلامه حال كونه (يقول) أى في حجة الوداع كما عند أحمد والطيبراني من حديث (وعن

أبى امامة (ان الله لا يقبض العلم) من بين الناس (انتزاعا متزعة) وفي رواية ٣١٧ ينزعه (من العباد) بأن يرفعه الى السماء

او يعموه من صدورهم (ولكن يقبض العلم بقبض ارواح العلماء) وموت جملته واظهر في وضع الانبياء لزيادة تعظيم المظهر كما في قوله تعالى الله الصمد بعد قوله الله أحد قال ابن المنير محو العلم من الصدر وجائز في القدرة لان هذا الحديث دل على عدم وقوعه (حتى اذا لم يبق بكسر القاف من الابقاء وفيه ضمير يرجع الى الله تعالى أى حتى اذا لم يبق الله (عالما) وفي رواية لم يبق عالم من البقاء ولمسلم حتى اذا لم يترك عالما (اتخذ الناس رؤسا) بضم الراء والهزمة والتعويين جمع رأس ولا يتركها في الفتح رؤساء بفتح الهمزة وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس (جهالا) بالضم والنشد يد (فستلوا) بضم السين أى فسألهم السائل (فاقتوا) له (بغير علم) وفي رواية ابى الاسود عند البخارى في الاعتصام فيمنعون برأيهم (فضلوا) من الضلال أى فى أنفسهم (وأضلوا) من الاضلال أى أضلوا السائلين واستدل به الجمهور على جواز خلو الزمان عن مجتهد خلافا للحمل على أدلة أخرى تدل عليه والله الامر يفعل ما يشاء (عن ابى سعيد الخدرى) رضى الله عنه وهو سعد بن مالك (قال قال النساء) وفي رواية قالت وكلاهما جائز في فعل اسم الجمع (لأن النبي صلى الله عليه وآله

وعن ابن عباس قال رقت في بيت ميمونة ليلة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندها لا تظن كيف صلا رسول صلى الله عليه وآله وسلم بالليل قال فحدث النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله ساعة ثم رقد وساق الحديث رواه مسلم) الحديث استدله من قال بجواز السر مطلقا لان الحديث الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل بما فيه طاعة ولا بأس بتقييده بما فيه طاعة جميعا بين الأدلة كما سبق على انه يمكن ان يكون وقوع ذلك منه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان الجواز ولا إشعار بالمنع من حمل الأدلة القاضية بمنع السر على التحريم ويمكن ان يقال ان العلة التي ذكرناها للسكرامة منتزعة في حق صلى الله عليه وآله وسلم لانه من غلبة النوم وعروض الكسل ويجب منع أمنه من غلبة النوم مستدأ بنومه في الوادى وأما أمنه من عروض الكسل فمسل ان لم يكن ذلك من الأمور العارضة لطبيعة الانسان الخارجة عن الاختيار

\* (باب تسمية العشاء والعقة) \*

(عن مالك عن سمى عن أبى صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في العشاء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستموا وعليه لاستموا وعليه لوليعلون ما في التمجيع لاستمعوا اليه ولو يعلمون ما في العقة والصبح لآتوهما ولو حجبوا منفق عليه زاد أحمد في روايته عن عبد الرزق فقلت لمالك اما تذكر ان تقول العقة قل هكذا قال (الذى حسدنى) قول لو يعلم الناس ما في العشاء والصف الاول أى من مزيد الفضل وكثرة الاجر قوله لا توهما أى لا توالى المحل الذى يصلح ان فيه جماعة وهو المسجد قوله ولو حجبوا أى زحفا اذا منعهم مانع من المشى كما يزحف الصغير ولا بن أبى شيبة من حديث أبى الدرداء ولو حجبوا على الرافق والركب الحديث يدل على استحباب القيام بوظيفة الأذان والملازمة للصف الاول والمسارعة الى جماعة العشاء والتجسس أى الكلام على ذلك ويدل على جواز تسمية العشاء بالعقة وقد ورد من حديث عائشة عند البخارى بانظ أعتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعقة ومن حديث جابر عند البخارى أيضا باللفظ صلى لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة صلاة العشاء وهى التى تدعى الناس العقة ومن حديث غيرهما أيضا وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث ابن عمر الا قال الجواز ان النبي عن العقة للثريه لا للتحريم والثانى انه يحتمل انه خوطب بالعقة من لا يعرف العشاء فخوطب بما يعرفه أو استعمل لفظ العقة لانه أشهر عند العرب وانما كانوا يطلعون العشاء على المغرب كما في صحيح البخارى ومسلم بافظ لا تغيبكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب قال والاعراب تقول هى العشاء وقد تقدم هذا الحديث والكلام عليه وقيل ان التسمية عن تسمية العقة عمة ناصح للجواز وفيه انه يحتاج في مثل ذلك الى معرفة التواريخ والعلم بتأخر حديث مانع قال الحافظ فى فتح ولا يبعد ان ذلك كان جائزا

(وسلم غلبنا عليك الرجال) بلازمتهم لك كل الايام بتعاون الدين ونحن نسأضعفه لا نقدر على من اجبتهم (فاجعل) أى انظر لنا فاعين

(التأويل) من الأيام تعلمنا فيه يكون مشؤوه ٣١٨ (من نقسك) أي من اختيارك لأن الاختيار لنا وعبر عن التعيين بالعمل

لأنه لازمه (فوعدهن) عليه الصلاة والسلام (يوماً) ليعاين فيه (لقين فيه) أي في اليوم الموعود به (فوعظهن) أي فوفى صلى الله عليه وآله وسلم بوعدهن ولقين من فوعظهن بوعاظ (واحرهن) بامور دينية فكان فيما قال لهن ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها الا كان التقدير (لها) حجابا من المارقات (امرأة) من قدم (اثنتين) والسائلة هي أم سليم كما عند أحمد والطبراني وأما أين كما عند الطبراني في الاوسط أو أم مبشر كما بينه البخاري (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (و) من قدم (اثنتين) وحكم الرجل في ذلك كالمراة كما ساقى التنصيص عليه في الجنايز (وفي رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه ثلاثة لم يبلغوا الخنث) بكسر الاول أي الانم والمعنى أنهم ما نوا قبل البلوغ فلم يكتب الخنث عليهم ووجه اعتبار ذلك ان الاطفال اعاق بالقلوب والمصيبة بهم عند النساء أشد لان وقت الحضانة قائم والسرفيه أنه لا ينسب اليهم اذ ذلك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد وفي الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعليم أمور الدين وفيه جواز الوعد وان أطفال المسلمين في الجنة وان من مات له ولدان حجاب من النار ﴿﴾ (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حوسب عذب قالت عائشة فقلت ا) كان كذلك (وليس يقول الله ولو

\*) (باب وقت صلاة الفجر وما جاء في التخلّيس به والاسفار) \*

قد تقدم بيان وقتها في غير حديث (وعن عائشة قالت كن نساء المؤمنات يشهدن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم يتقلبن الى بيوتن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس رواه الجماعة والبخاري ولا يعرف بعضهم بعضاً) قوله نساء المؤمنات صورته صورة اضافة النبي الى نفسه واختلاف في تأويله وتفسيره فقيل تقديره نساء المؤمنات وقيل نساء الجماعات المؤمنات وقيل ان نساء هذه بمعنى الفاضلات أي فاضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم أي فضلاءهم ومقدموهم وقوله كن قال السكراني هو مثل أكلوني البراغيث لان قياسه الافراد وقد جمع قوله متلفعات هو بالعين المهملة بعد الفاء أي متجللات ومتلفعات والمروط جمع مرط بكسر الميم الاكسمة المتلفة من خرا وصف أو غير ذلك قوله لا يعرفهن أحد قال الداودي معناه ما يعرفن نساءهن أم رجال وقيل لا يعرف أعيانهم قال النووي وهذا ضعيف لان المتلفعة في النهار أيضا لا يعرف عيها فلا يبقى في الكلام فائدة وتعبق بان المعرفة انما تتعلق بالاعيان ولو كان المراد الاول ليعبر عنه بنبي العلم قال الحافظ وما ذكره من أن المتلفعة بالنهار لا يعرف عيها فيه نظر لان لكل امرأه هيئة غيرة هيئة الاخرى في الغالب

لأنه لازم (فوعدهن) عليه الصلاة والسلام (يوماً) ليعاين فيه (لقين فيه) أي في اليوم الموعود به (فوعظهن) أي فوفى صلى الله عليه وآله وسلم بوعدهن ولقين من فوعظهن بوعاظ (واحرهن) بامور دينية فكان فيما قال لهن ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها الا كان التقدير (لها) حجابا من المارقات (امرأة) من قدم (اثنتين) والسائلة هي أم سليم كما عند أحمد والطبراني وأما أين كما عند الطبراني في الاوسط أو أم مبشر كما بينه البخاري (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (و) من قدم (اثنتين) وحكم الرجل في ذلك كالمراة كما ساقى التنصيص عليه في الجنايز (وفي رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه ثلاثة لم يبلغوا الخنث) بكسر الاول أي الانم والمعنى أنهم ما نوا قبل البلوغ فلم يكتب الخنث عليهم ووجه اعتبار ذلك ان الاطفال اعاق بالقلوب والمصيبة بهم عند النساء أشد لان وقت الحضانة قائم والسرفيه أنه لا ينسب اليهم اذ ذلك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد وفي الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعليم أمور الدين وفيه جواز الوعد وان أطفال المسلمين في الجنة وان من مات له ولدان حجاب من النار ﴿﴾ (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حوسب عذب قالت عائشة فقلت ا) كان كذلك (وليس يقول الله ولو



تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا) سهلا لا يناقش فيه (قالت) عائشة (نقال) ٣١٩ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انما

ذلك العرض) يكسر الكاف لانه خطاب المؤمن أي عرض الناس على الميزان (ولكن من نوقش الحساب) أي من نافثة الله الحساب أي من استقصى حسابه وأصل المناقشة الاستفراج ومنه نقش الشوكة اذا استخرجها والمراد هنا المبالغة في الاستقصاء (يهلك) يكسر اللام واسكان الكاف جواب من الموصول المتضمن معنى الشرط ويجوز رفعه لان الشرط اذا كان ماضيا جاز في الجواب الوجهان والمعنى ان تحرير الحساب يقضى الى استحقاق العذاب لان حسنات العبد متوقفة على القبول وان لم تحصل الرحمة المقتضية للقبول لا تقع النجاة قال في الفتح وفي الحديث ما كان عند عائشة من الحرص على تفهيم معاني الحديث وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يتخير من المراجعة في العلم وفيه جواز المناظرة ومقابلة السنة بالكتاب وتفاوت الناس في الحساب وفيه ان السؤال عن مثل هذا لم يدخل فيما نهى الصحابة عنه في قوله تعالى لا تسالوا عن اشياء وفي حديث أنس كُتِبَ مِنَّا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَيْءٍ وَقَعَ نَحْوُ ذَلِكَ لغير عائشة ففي حديث حفصة انها لما سمعت لا يدخل النار احد من الذين اتقوا الآية وسأل الصحابة

ولو كان بدنه مغطى قال المبسوط وهذا يدل على انهم كن سافرات اذ لو كن متقنعات لكان المنافع من المعرفة تغنيهن لا التغليس قوله من الغلس من ابتداءية أو تعليلية ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي هريرة انه كان ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجل جلسه لان هذا الخبر عن رؤية المتفعة على بعد هذا الخبر عن رؤية الجالس والحديث يدل على استحباب المبادرة بصلاة الفجر في أول الوقت وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب العترة ومالك والشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور والاوزاعي وداود بن علي وأبو جعفر الطبري وهو المروي عن عمرو عثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة الى أن التغليس أفضل وان الاسفار غير مندوب وحكى هذا القول الحازمي عن بقة الخلفاء الاربعة وابن مسعود وأبي مسعود الانصاري وأهل الحجاز واحتجوا بالاحاديث المذكورة في هذا الباب وغيرها وانصرح أبي مسعود في الحديث الاتي بانها كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم التغليس حتى مات ولم يعد الى الاسفار وذهب الكوفيون أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأكثرا العراقيين وهو مروي عن علي عليه السلام وابن مسعود الى ان الاسفار أفضل واحتجوا بحديث أسفروا بالفجر وسماي ونحوه وقد أجاب القائلون بالتغليس عن احاديث الاسفار باجوبة منها ان الاسفار التبين والتحقيق فليس المراد الاتيين الفجر وتحقيق طلوعه وردجا أخرجه ابن أبي شيبة واحق وغيرهما بالفظ ثوب بصلاة الصبح بالليل حين يصبر القوم مواقع بلبهم من الاسفار ومنه ان الامر بالاسفار في الليالي المقمرة فانه لا يتحقق فيها الفجر بالاستظهار في الاسفار وذكر الخطابي انه يحتمل أنهم لما أمروا بالتجمل صلوا بين الفجر الاول والثاني طلبا للثواب فقبل لهم صلوا بعد الفجر الثاني وأصبحوا بها فانه أعظم لاجركم فان قيل لو صلوا قبل الفجر لم يكن فيما أجزا لجواب انهم يؤجرون على نيتهما وان لم تصح صلواتهم لقوله اذا اجتمع الحاكم فخطأ انه أجزا وقال أبو جعفر الطحاوي انما يتحقق معاني آثار هذا الباب بان يكون دخوله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح مغلسا ثم يطيل القراءة حتى ينصرف عنها مسفرا وهذا خلاف قول عائشة لانها حككت أن انصرف النساء كان وهن لا يعرفن من الغلس ولو قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالسور الطوال ما انصرف الا وهم قد اسفروا ودخلوا في الاسفار جدا لا ترى الى أبي بكر رضى الله عنه حين قرأ البقرة في ركعتي الصبح قبل له كادت الشمس تطلع فقال لو طلعت لم نجدنا ما فإين (وعن أبي مسعود الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فاسفروا ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى أن يسفروا (أبو داود) الحديث رجاله في سنن أبي داود رجال الصحيح وأصله في الصحيحين والنسائي وابن ماجه وانظروا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نزل جبريل فاخبرني بوقت الصلاة فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه بحسب ما مائة خمس صلوات فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يدري والحديثية قالت أليس الله يقول وان منكم الاواذيها فاجبت بقوله ثم نجي الذين اتقوا الآية وسأل الصحابة

صلى الظهر حين تزول الشمس وربما أخرها حين اشتد الحر ورأيت يصلي العصر والشمس  
مرتفعة بيضاء قبل أن تدخلها الصفرة فينصرف الرجل من الصلاة فيأتي ذا السليفة فيقبل  
غروب الشمس ويصلي المغرب حين تسقط الشمس ويصلي العشاء حين يسود الأفق وربما  
أخرها حتى يجتمع الناموس على الصبح مرة بغاس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بهم انهم كانت  
صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر ولم يذ كر رؤيته الصلاة رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم الأبوداود قال المذري وهذه الزيادة في قصة الاسفار رواها عن  
آخرهم ثقات والزيادة من الثقة مقبولة اهـ وقال الخطابي هو صحيح الاسناد وقال ابن سيد  
الناس اسنادهم حسن قوله فاسفر بهم اقال في القاموس سفر الصبح يسفر اضاء واشرق اهـ  
والغلس بقايا الظلام وقدمت تفسيره والحديث يدل على استحباب التغليس وأنه أفضل  
من الاسفار ولو لا ذلك لما لازمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم حتى مات وبذلك احتج من  
قال باستحباب التغليس وقدمت ذكر الخلاف في ذلك وكيفية الجمع بين الاحاديث (وعن

انس عن زيد بن ثابت قال تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قفنا الى الصلاة  
قلت كم كان مقدرا ما بيننا ما قال قدر خمسين آية متفق عليه الحديث أخرجه ابن حبان  
والنسائي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أنس اني أريد الطعام  
اطعمني شيئا بخفته بقرواني فاني ماء وذلك بعد ما أذن بلال قال يا أنس انظر رجلا يا كل  
معي فدعوت زيد بن ثابت فجاء فتسحر معه ثم قام فصلى ركعتين ثم خرج الى الصلاة  
الحديث يدل أيضا على استحباب التغليس وان أول وقت الصبح طلوع الفجر لانه الوقت  
الذي يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التي بين الفراغ من السجود والدخول في الصلاة  
وهي قراءة الخمسين آية هي مقدرا الوضوء فاشعر ذلك بان أول وقت الصبح أول ما يطالع  
الفجر (وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسفروا بابا الفجر

فانه اعظم الاجر واد الخسة وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح الحديث أخرجه  
أيضا ابن حبان والطبراني قال الحافظ في الفتح وصححه غيره واحد قال وأبعد من زعمه  
فاسخ لاصالة في الغلس وقد احتج به من قال بمشروعية الاسفار وقد تقدم الكلام عليه  
وعلى الجمع بينه وبين أحاديث التغليس وقد تقررت في الاصول ان الخطاب الخاص بنا  
لا يعارضه فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والامر بالاسفار لا يشمل النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم لاعلى طريق النصوصية ولا الظهور فلازمة للتغليس وموته عليه  
لا تقسح في مشروعية الاسفار لامة لولائه فعل ذلك وقوله معه الصحابة لكان ذلك  
مشعرا بعدم الاختصاص به فلا بد من المصير الى التأويل كما سبق (وعن ابن مسعود قال

ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم صلى صلاة غيب ميقاتها الا صلاتين جمع  
بين المغرب والعشاء يجتمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها متفق عليه ولم قبل  
رقتا بغلس ولا سجدا والخباري عن عبد الرحمن بن يزيد قال خرجت مع عبد الله فقدمنا

ظهور المعصوم في الحساب  
 والارود والظلم فوضع الله اسم ان  
 المراد في كل منها أمر خاص ولم  
 يتبع مثل هذا من الصحابة  
 الا قليلا مع توجيه السؤال  
 وظهوره وذلك لكمال فهمهم  
 ومعرفةهم باللسان العربي فيحمل  
 ما ورد من فهم من سال عن المشكلات  
 على من سال تعنتا كما قال تعالى  
 فاما الذين في قلوبهم زيغ  
 فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء  
 الفتنة وفساد عيشة فاذا  
 رأيتهم الذين يبدلون عن ذلك فهم  
 الذين سئ الله فاحذر وهم ومن  
 ثم انكر عمر على صبيغ لما رآه  
 أكثر من السؤال عن مثل ذلك  
 وعاقبه <sup>(ع)</sup> (عن أبي نعيم) ضم  
 الشين وفتح الراء خويلد بن عمرو  
 ابن صخر الخزاعي الكوفي  
 الصحابي المتوفى سنة ثمان  
 وستين (رضي الله عنه) وله في  
 البخاري ثلاثة أحاديث (قال  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم يوم الفتح) أي ثاني يوم  
 فتح مكة في العشر من رمضان  
 السنة الثامنة من الهجرة يقول  
 قول الله اذناي اصله اذنان  
 لي فسقطت النون لاضافته الياء  
 المتكلم أراد انه بالغ في حفظه  
 والتفت فيه وان لم يأخذه  
 بواسطة وأتى بالتنبيه تأكيد  
 (رواه تاي) أي حفظه وتحقق  
 فهمه وتثبت في عقله معنى  
 (وابصره تعني) بقاء التأنيث

والأرض والمغنى انه لم يكن اعتماده على الصوت من وراء الحجاب بل بالزنية والمشاهدة ٣٢٢ (حين تكلم) صلى الله عليه وآله

وسلم به) أى بالقول الذى أحدثك  
(حمد الله) تعالى بيان اقوله تكلم  
به (واثنى عليه) من باب عطف  
العام على الخاص (ثم قال) صلى  
الله عليه وآله وسلم (ان مكة  
حرمها الله) عز وجل يوم خاتى  
السموات والارض (ولم يحرمها  
الناس) من قبل أنفسهم  
واصل طاعتهم بل حرمها الله  
تعالى بوحيه فحرمها ابتداءً  
من غير سبب يعزى لاحد فلا  
مدخل فيه لنبي ولا غيره ولا تنافي  
بين هذا وبين ما روى ان ابراهيم  
عليه الصلاة والسلام حرمها  
اذ المراد انه بلغ تحريم الله واطهره  
بعد أن رفع البيت وقت  
الطوفان واندرست حرمتها واذ  
كان كذلك (فلا يحل لامرئ)  
بكسر الراء كالهزة ذهبي تابعة  
لها في جميع أحوالها أى لا يحل  
لرجل (يؤمن بالله) تعالى (واليوم  
الآخر) يوم القيامة إشارة الى  
المبدأ والمعاد (أن يسفك بها  
دماً) بكسر الفاء وقد تضم وهما  
لغتان قال في العماب سفك  
الدم اسفكه وأسفكه سفكا  
وهو صب الدم والمراد به القتل  
وفي رواية فيها بدل بها والباء  
بمعنى في (و) أن (لا يعضلها) بفتح  
الياء وكسر الضاد أى يقطع  
بالمعضد وهو آلة كالقناس  
(نخبة) أى ذات ساق ولا زيدت  
لنا كيد معنى النفي أى لا يحل له  
ان يعضد (فان) ترخص (أحد

لجمعاً فصلى الصلوتين كل صلاة وحدها باذان وإقامة وتعشى بينم - ما ثم صلى حين طلع  
الفجر قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال ان هاتين الصلاتين حوائجنا عن وقت ما في هذا المكان المغرب والعشاء ولا يقدم  
الناس جمعاً حتى يعفوا وصلاة الفجر هذه الساعة) قوله بجمع بجمع مفتوحة قيم ساكنة  
فمن مهملة وهى المزدلفة ويوم جمع يوم عرفة وأيام جمع أيام منى أفاده القاموس  
وانما سميت المزدلفة جمعاً لان آدم اجتمع فيها مع حواء وازداف اليها أى دنا منها وروى  
عن قتادة انه قال انما سميت جمعاً لانه يجتمع فيها بين الصلوتين وقيل وصفت بفعل أهلها  
لانهم يحجون بهم او يزولفون الى الله أى يتقربون اليه بالوقوف فيها وقيل غير ذلك قوله  
حتى يعفوا أى يذخلوا في العفة وقد تقدم بيانها وتام حديث ابن مسعود في البخارى  
بعد قوله وصلاة الفجر هذه الساعة ثم وقف حتى اسفر ثم قال يعنى ابن مسعود لو ان أمير  
المؤمنين أخاف أن أصاب السنة فما أدري أقوله كان أسيرع أم دفع عثمان فلم يزل  
يأبى حتى ربح جرة العقبية يوم النحر انتهى والحديث استدل به من قال باستحباب  
الاسفار لان قوله قبل مقامها قد بين في رواية معتدلة انه في وقت الغلس فدل على أن ذلك  
الوقت أعني وقت الغلس متقدم على ميقات الصلاة المأخوذ من مسعود فيكون  
مقامها المأخوذ هو الاسفار لانه الذى يتعقب الغلس فيصلى ذلك للإحتياج به على  
الاسفار وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابى الريح قال كنت مع ابن عمر فقلت له انى  
أجيبلى معك ثم ألقفت فلا أرى وجهه جليسى ثم أحيانا يسفر فقال كذلك رأى يترى رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصلى واحببت ان أصليها كما رأى يترى رسول الله صلى الله عليه وآله  
عليه وآله وسلم لم يصليها ولم أجد الحديث في اسناده أبو الريح المذكور قال  
الدارقطنى مجهول وهو من جلة ماتسكبه القائلون باستحباب الاسفار لان ابن عمر كان  
يسفر بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان منبوغاً لما فعله ولا يخفالك ان غاية  
ما فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أحياً نابغلس واحياناً يسفر وهذا لا يدل  
على ان الاسفار أفضل من التغلس انما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل  
الأميرين وذلك مما لا نزاع فيه انما النزاع في الأفضل وفعل ابن عمر لا يدل على عدم النسخ  
المتنازع فيه وهو نسخ الفضيلة لما سلف انما يدل على عدم نسخ الجواز وذلك أمر  
متفق عليه (وعن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن  
فقال يا معاذ اذا كان في الشتاء فغلس بالفجر واطل القرابة قدر ما يطيق الناس ولا تأكلهم  
واذا كان الصيف فاسفر بالفجر فان الليل قصير والناس ينامون فامهلهم حتى يدرکوا  
رواه الحسين بن مسعود البغوى في شرح السنة وأخرجه ابى بن محمد في مسنده  
المصنف الحديث أخرجه أيضاً أبو نعيم في الحلية كما قال السيوطى في الجامع الكبير  
وفيه التفرقة بين زمان الشتاء والصيف في الاسفار والتغلس مع الاشارة الى المذكور

اغـ نيل لـ ترخيص) أى ان قال أحد ترك القتال عزيمة والقتال بخصة تعاطى عند الحاجة (لقال)

أى لأجل قتال (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها) مستدلاً بذلك (فقولوا) له ليس الأمر كذلك

(إن الله تعالى) قد أذن  
(رسوله) صلى الله عليه وآله وسلم  
بأن يذن لكم وأنما  
أذننى الله فى القتال فقط وفيه  
الفتن لان نطق الكلام وانما  
أذنله أى لرسوله (فيها) أى  
مكة (ساعة) أى فى ساعة أى  
مدة من الزمان والمراد به يوم  
الفتح (من غار) وهى من طلوع  
الشمس الى العصر كما فى حديث  
عمر بن شعيب عن أبيه عن  
جدده عن أمه عن فكمات فى حديثه  
صلى الله عليه وآله وسلم فى تلك  
الساعة بمنزلة الحل والمأذون فيه  
القتال لا قطع النهر (ثم عادت  
سمرتها اليوم) أى تحريمها  
المقابل للإباحة المفهومة من  
الفتن الاذن فى اليوم المعهود وهو  
يوم الفتح اذ عود سمرتها كان فى  
يوم صدد وهذا القول لافى غيره  
(تحرمت بالامس) الذى قبل  
يوم الفتح (ولما بلغ الشاهد)  
الحاضر (الغائب) فاتباعه  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
على ابن أبي طالب أحد السابقين  
الى الاسلام والعشرة المبشرة  
بالجنة والخلفاء الراشدين  
والعلماء الربانيين والشجعان  
المشهورين وفى الخلافة خمس  
سنين وثوبى بالسكوفه لاله الاحد  
تاسع عشر رمضان سنة أربعين  
عن ثلاث وثمانين سنة (رضى الله  
عنه) وكان ضربه عبد الرحمن بن  
مطلب بيف مسموم وله فى البخارى  
تسعة وعشرون حديثاً (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تكذبوا على) بصيغة الجمع

فى الحديث ولكنه لا يعارض أحاديث التغلبس لما فى حديث أبى مسعود السابق من  
التصريح بضرورة صلاة على الله عليه وآله وسلم للتغلبس حتى مات فكان آخر الأمرين منه  
وهذا الحديث ظاهر فى التقدم لما فيه من التاريخ بخروج معاذ الى اليمن فلا بد من  
تأويل بما تقدم  
(باب بيان أن من أدرك بعض الصلاة فى الوقت فإنه يتها وجوب المحافظة على الوقت)  
(عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك من الصبح  
ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر  
قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه الجماعة وللبخارى إذا أدرك أحدكم  
سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة  
الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل  
أن تطلع الشمس فقد أدركها رواه احمد ومسلم والنسائى وابن ماجه والسجدة ههنا  
الركعة) قوله فقد أدرك قال النووي اجمع المسلمون على ان هذا ليس على ظاهره وأنه  
لا يكون بالركعة مع ركعة كالكمل الصلاة وتكفيه وتحصل الصلاة بهذه الركعة بل هو  
مما قول وفيه اضمار تقديره فقد أدرك حكم الصلاة أو وجوبها أو فضلها انتهى وقيل  
يحمل على أنه أدرك الوقت قال الحافظ وهذا قول الجمهور وفى رواية من حديث أبى  
هريرة من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس وصلى ما بقى بعد غروب الشمس  
لم تفته العصر وقال مثل ذلك فى الصبح وفى رواية للبخارى من حديث أبى هريرة أيضاً  
فليتم صلاته والنسائى فقد أدرك الصلاة كلها الا أنه يقتضى ما فاته وللمبني فليصل اليها  
أخرى ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوى حيث خص الادراك باحتمال الصبي وطهر  
الحائض واسلام الكافر ونحو ذلك وأراد بذلك نصرة مذهبهم فى أن من أدرك من الصبح  
ركعة تفسد صلاته لانه لا يكملها الا فى وقت الكراهة وهو مبني على ان الكراهة  
تقتول الفرض والنفل وهى خلافه مشهورة قال الترمذى وبهذا يقول الشافعى  
وأحمد واسحق وخالف أبو حنيفة فقال من طاعت الله عليه السلام وهو فى صلاة الصبح  
بطلت صلاته واحتج فى ذلك بالأحاديث الواردة فى النهى عن الصلاة عند طلوع الشمس  
وأنهى بعضهم ان أحاديث النهى ناسخة لهذا الحديث قال الحافظ وهى دعوى تحتاج  
الى دليل وأنه لا يصار الى نسخ بالا حتميل والجمع بين الحديثين ممكن بان يحمل أحاديث  
النهى على ما لا سبب له من النوافل انتهى قلت وهذا أيضاً جامع بما وافق مذهب  
الحافظ والحق ان أحاديث النهى عامة تشمل كل صلاة وهذا الحديث خاص فينبى  
العام على الخاص ولا يجوز فى ذلك الوقت شئ من الصلوات الا بدليل يخصه سواء كان  
من ذوات الامس باب أو غيرها ومفهوم الحديث ان من أدرك أقل من ركعة لا يكون

وهو عام في كل كذب مطلق في كل نوع منه في الاحكام وغيرها ٣٢٣ كالترغيب والترهيب ولا مفسهوم

مدر كالوقت وان ملانه تكون قضاء واليه ذهب الجمهور وقال البعض اداء الحديث برده واختلفوا اذا أدرك من لا تجب عليه الصلاة كالحائض تطهر والمجنون يعقل والمغمى عليه يفيق والكافر يسلم دون ركعة من وقت اهل تجب عليه الصلاة أم لا وفيه قولان للشافعي أحدهما لا تجب وروى عن مالك علامة فهو الحديث وأصحهما عن أصحاب الشافعي أنهم أنلزمه وبه قال أبو حنيفة لأنه أدرك جزءا من الوقت فاستوى قايلاه وكرهه وأجابوا عن مفهوم الحديث بأن التيميد بر كعة خرج مخرج الغالب ولا يخفى ما فيه من البعد وأما إذا أدرك أحد هؤلاء ركعة وجبت عليه الصلاة بالاتفاق بينهم ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر ويقرأ أم القرآن ويركع ويرفع ويسجد بسجدتين والحديث يدل على أن الصلاة التي أدركت منها ركعة قبل خروج الوقت أداما لقضاء وفي ذلك اشكالان عند أئمة الأصول قوله سجدة المراد بها الركعة كما ذكره المصنف ومسلم في صحيحه وقد ثبت عند الأسماعيلي بالنظر ركعة مكان سجدة فدل على أن الاختلاف في اللفظ وقع من الرواة وقد ثبت أيضا عند البخاري من طريق مالك باللفظ من أدرك ركعة قال الحافظ ولم يختلف على روايته في ذلك فكان عليه الاعتماد قال الخطابي المراد بالسجدة الركعة بركوعها وسجودها والركعة انما يكون تمامها بجودها فسميت على هذا سجدة انتهى وادراك الركعة قبل خروج الوقت لا يخص صلاة الفجر والنصر المأثبات عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعا بالنظر من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهو أعم من حديث الباب قال الحافظ ويحتمل أن تكون اللام عهدية ويؤيده أن كلامهم ما من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا مطابق وذلك يعني حديث الباب مقيد فيعمل المطلق على المقيد انتهى ويمكن أن يقال أن حديث الباب دلل بنهوه مسموعا على اختصاص ذلك الحكم بالفجر والعصر وهذا الحديث دلل بنطوقه على أن حكم جميع الصلوات لا يختلف في ذلك والمنطوق أرجح من المفهوم فيتعين المصير اليه ولا شبهة له على الزيادة التي استت منافية لما زيد قال النووي وقد اتفق العلماء على أنه لا يجوز تعمد التأخير إلى هذا الوقت انتهى وقد قدمنا الكلام على اختصاص هذا الوقت بالمضطربين في أوائل الاوقات فارجع اليه (وعن أبي ذر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كيف أنت إذا كانت عليك صلاة أمرائيتون الصلاة أو يؤخرون الصلاة عن وقتها قلت نعم أنا امرئ في حال الصلاة لو قمتها فأن أدركتها معهم يصل فإنما ناله وفي رواية فإن أقيمت الصلاة وانت في المسجد فصل وفي أخرى فإن أدركت يعني الصلاة معهم فصل ولا تقل اني قد صليت فلا أصلي رواه أحمد ومسلم والساقى قول إمامية تؤخر الصلاة أي يؤخرونها فيجب لهم ما كابت الذي خرجت روحه والمراد بتأخيرها عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها فإن المنقول عن الامراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها فوجب فيه تدخل فيها لما ذكرناه وقد يعجز الله تعالى عنه ولا يقطع عليه يد دخول النار كسائر أصحاب الكبائر غير الكافر وقد جعل

أقوله على لأنه لا يتصور أن يكذب له لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن مطلق الكذب قال في الفتح وقد أضافه ترقوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترهيب والترهيب وقالوا نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لأنه يدشر بعته ومادروا أن تقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقتل يقتضى الكذب على الله تعالى لأنه أثبت حكمهم من الاحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو النسيب وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه ولا يعتمد من خالف ذلك من الكرامة حيث جوزوا وضع الترهيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة واحتج بأنه كذب له لأعليه وهو جهل باللعنة العربية وقسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت وهي ما أخرجه البرز من حديث ابن مسعود باللفظ من كذب على ليضل به الناس الحديث وقد اختلف في وصله وأرساله ورجح الدارقطني والحاكم إرساله وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه لعلة بل للصيرورة والمعنى أن ما ل أمره إلى الاضلال أو هو من تخصيص بعض افراد العموم بالذكر فلا مفهوم له انتهى (فانه) أي الشأن (من كذب على فليج النار) أي

أو هو يلغظ الامر ومعناه  
الخبير ويؤيد رواية لم من  
يكذب على بلج الدار ولا ين ماجه  
فان الكذب على يوجب الدار وقيل  
دعاء عليه ثم أخرج مخرج الذم  
وفي المتن فليتبوأ مقعة مده من  
النار مكان فليج النار في حديث  
الباب عن علي ولم أجده في  
حديثه هذا في الفتح ولا في  
الشمطاني ثم هو في حديث  
الزبير بلغظ سمعته يقول من  
كذب على فليتبوأ من التبوؤ أي  
فليخذ مقعة مده من النار أي فيها  
فليعلم (عن سلمة) بفتح السين  
واللام (ابن الاكوع) اسمه  
سنان بن عبد الله الاسلمى المدنى  
المتوفى بالمدينة سنة أربع وسبعين  
وهو ابن ثمانين سنة وله في  
الخيارى عشرون حديثا قال  
سمعت النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) أي كاذمه حال كونه  
(يقول من يقل على ما لم أقل)  
وكذا النقل ما قاله بلغظ يوجب  
تغير الحكم أو نسب اليه فعلا  
لم يرد عنه (فليتبوأ) جواب  
الشرط السابق أي فليخذ لنفسه  
منزلا يقال تبوأ الرجل المكان  
إذا اتخذ سكنا وهو أمر بمعنى  
الخبير أو بمعنى التمديد أو بمعنى  
التحكم أو دعاء على فاعل ذلك  
أي بؤاه الله ذلك وقال الكرماني  
يحتمل ان يكون الامر على  
حقيقته والمعنى من كذب  
فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه  
كذا قال وأولها وأولها فقد رواه أحمد بإسناد صحيح عن ابن عمر بلغظيني له بيت في النار قال

حل هذه الاجمالي على ما هو الواقع قوله فان أدركت الخ معناه صل في أول الوقت  
وتصريف في شغل فان ضاد فتم بعد ذلك وقد صلوا أجزأتك صلاتك وان أدركت الصلاة  
معهم فصل معهم وتكون هذه الثانية لان نافله الحديث يدل على مشرعية الصلاة  
لوقتها وقوله الاقتداء بالامراء اذا أخروها عن أول وقتها وان المؤتم بصليهم انصرفوا ثم  
يصليها مع الامام فيجمع بين فضيلة أول الوقت وطاعة الامير ويدل على وجوب طاعة  
الامراء في غير معصية لئلا تنفرد في الكلمة وتقع الفتنة ولهذا ورد في الرواية الاخرى  
ان خليلي أو صاني ان اسمع وأطيع وان كان عبد اجمع اطراف وقوله فانها لان نافله  
صريح ان الفريضة الاولى والثالثة الثانية وقد اختلفت في الصلاة التي تصلى مرتين  
هل الفريضة الاولى أو الثانية فذهب الهادي والاوزاعي وبعض أصحاب الشافعي الى  
ان الفريضة الثانية ان كانت في جماعة والاولى في غير جماعة وذهب المؤيد بالله والامام  
يحيى وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي الى ان الفريضة الاولى وعن بعض أصحاب الشافعي  
ان الفرض أحدهما وعن بعض أصحاب الشافعي أيضا ان الفرض أحدهما سماعلي  
الابهام فيحسب الله بآيته ما شاء وعن الشعبي وبعض أصحاب الشافعي أيضا كلاهما  
فريضة احتج الاقول بحديث يزيد بن عامر عند أبي داود مر فوعا وفيه فاذا جئت  
الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم وان كنت صليمت ولتكن لان نافله وهذه  
مكتوبة ورواه الدارقطني بلغظ ولجعل التي صلى في بيته نافله وأجيب بانها رواية شاذة  
مخالفة لرواية الحفاظ والنقات كما قال البيهقي وقد ضعفه عنها النووي وقال الدارقطني  
هي رواية ضعيفة شاذة واستدل القائلون بان الفريضة هي الاولى سواء كانت جماعة  
أو فرادى بحديث يزيد بن الاسود عند أحمد وأبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني  
وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن بلغظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
بجته فصليت معه الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانصرف اذهب رجلين  
في آخر القوم لم يصلوا معه فقال علي بن أبي طالب فيهم امرؤ عرف اقصاه ما قال ما منعكم ان  
تصلوا معهما فقالا لا يا رسول الله انا كنا قد صلينا في رحالنا قال فلاة فعلا اذا صلينا في رحالكم  
ثم أتيتا مسجد الجماعة فصليا معهم فانهم انكروا نافله قال الشافعي في القديم اسناده  
مجهول لان يزيد بن الاسود ليس له راو غير ابنه ولا ابنه جابر راو غير يعلى قال الحفاظ  
يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره وقال وقد وجدنا الجابر راو يا غير يعلى  
أخرجه ابن مندة في المعرفة ومن حجج أهل القول الثاني حديث الباب فإنه صريح في  
المطلوب ولان تادية الثانية بنية الفريضة يستلزم ان يصلى في يوم مرتين وقيل ورد النهي  
عنه من حديث ابن عمر مر فوعا لا تصلوا صلاة في يوم مرتين عند أبي داود والنسائي وابن  
خزيمة وابن حبان وأما جعله مخصا بما يحدث فيه فضيلة فدعوى عاطلة عن البرهان  
وكذا جعله على التكبير في غير عذر وفي الحديث دليل على انه لا بأس بإعادة الصبح



الطبي فيه إشارة إلى معنى القصد في الذنب وجرأته أي كجأته قصد في الكذب ٣٢٥ التعمد فليتم بجزائه النبوا (مقعد

من النار) لما فيه من الجرأة على الشريعة وصاحبها صلى الله عليه وآله وسلم لم يفرق بين وجهه أنه لا يعد الصبح والعصر تسكبا بموم حديث لا صلاة ووجه أنه لا يعد بعد المغرب ثلاثا تبشيرة بما قال النووي وهو ضعيف قلت وكذلك الوجه الأول لأن الخاص مقدم على العام وهم يوجبون بناء العام على الخاص مطلقا كما نقر في الأصول لهم وأصح من قال بأن ما فريضة بعدم المخصص بالاعتداد بأحدهم وأورد بحديث لا يظهر أن في يوم وحديث لا تصلي صلاة في يوم مرتين (وعن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ستكون عليكم بعدى امرئ تشغلهم أشياء عن الصلاة لوقت ما حتى يذهب وقتها فلو الصلاة لوقتها فقال رجل يا رسول الله أصلي معهم فقال نعم إن شئت رواه أبو داود وأحمد بن حنبل وفيه في إجماعوا أصلا تكم معهم تطوعا) الحديث رجال أسنده في سنن أبي داود وثقات وقد أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت أبو داود والمنذرى عن الكلام عليه وقد عرفت ما أسلفناه عن ابن الصلاح والنووي وغيرهما من صلاحية ما سكت عنه أبو داود لا لا جبراج وحديث أبي ذر الذي قبله يشهد لصحته وفيه دلائل على وجوب تأدية الصلاة لوقتها وترك ما عليه أمراء الجور من التأخير وعلى استحباب الصلاة معهم لأن التلزم من دواعي الفقرة وعدم الوجوب لقوله في هذا الحديث إن شئت وقوله تطوعا وقد تقدم الكلام على فقه الحديث قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل لمن رأى المعادة نافلة ولم يكفر تارك الصلاة ولمن أجاز امامة الفاسق انتهى استنبط المؤلف من هذا الحديث والذي قبله ثلاثة أحكام وقد تقدم الكلام على الأول منها في شرح حديث أبي ذر وعلى الثاني في أول كتاب الصلاة واما الثالث فلهذا يأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في الجماعة والحق جواز الانقسام بالفاسق لأن الاجابيد الدالة على المنع كحديث لا يؤمنكم ذو جرات في دينه وحديث لا يؤمن فاجر ومثا ونحوهما ضعيفة لا تقوم بهم حجة وكذلك الأحاديث الدالة على جواز الانقسام بالفاسق فكذلك صلوات بعد من قال لا اله الا الله وحديث صلواته كل بر وفاجر ونحوهما ضعيفة أيضا واستكنها مبتدئة بما هو الأصل الاصيل وهو أن من فحمت صلاته لنفسه صحت لغيره فلا تنتقل عن هذا الأصل إلى غيره الا بدليل ناهض وقد جعنا في هذا البحث رسالة مستقلة وليس المقام بمقام بسط الكلام في ذلك

### (باب قضاء الفرائض)

(عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كإفارة لها الا ذلك مرة فقط عليه وسلم إذا رقد أخذكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله تعالى يقول أقم الأول بان دلالة التبوي على الخلود غير مسلمة ولو سلم فلا نسلم أن الوعيد بالخلود ممتنع للكفر بدليل مع هذا القتل الحرام

عليه في فعله حرام منه اجمع  
 قطعاً بان الكذب عليه حرام  
 وان ذلك الحرام ليس بمقتضى  
 كاتتدم العصاة من المؤمنين الى  
 ارتكابهم الكبائر مع اعتقادهم  
 حرمتهما (عن أبي هريرة) (لدى  
 رضى الله عنه عن النبي صلى  
 الله عليه وآله (وسلم قال سمعوا)  
 بفتح التاء والسين والميم أمر  
 بصيغة الجمع من باب النفع  
 (باصي) محمد وأحمد (ولا  
 تمكنوا) بفتح التاء وفي رواية  
 الاربعة لا تمكنوا بفتح الكاف  
 ونون مشددة من باب النفع من  
 باب تكفى يتكفى تكنياً وأصله  
 لا تمكنوا فحذفت الحاء  
 التامين أو تمكنوا بضم التاء وفتح  
 الكاف وضم النون من باب  
 النفع على من كفى يكفى تكنية  
 أو بفتح التاء وسكون الكاف  
 وكلها من التكية (بكيتي) هو  
 من باب عطف المثنى على المثنى  
 (ومن رآني في المنام فقد رآني)  
 حدثاً فان الشيطان لا يتمثل في  
 صورة (أى لا يتمثل بها رضى  
 المواهب اللدنية في ذلك ما يكفى  
 ويشقى) ومن كذب على متعمداً  
 فليتبوأ مقعده من النار مقتضى  
 هذا الحديث استواء تحريم  
 الكذب عليه في كل حال سواء  
 في المنظمة والنوم وقد أورد  
 البخارى ومسلم وغيرهما هذا  
 الحديث عن جماعة من الصحابة  
 وهم ثلاثون نساؤه ورد أيضاً

الصلاة ذكرى رواه الجماعة الا البخارى والترمذى) قوله من نسي تمسك بدليل الخطاب  
 من قال ان العامد لا يقضى الصلاة لان انتفاء الشرط يـ تلزم انتفاء المشرط فيلزم  
 منه ان من لم يفس لا يصلى والى ذلك ذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعى  
 وحكام فى البصر عن ابن الهادى والاستاذ ورواية عن القاسم والثامى قال ابن تيمية  
 حنبدا المصنف والمأزعون اؤهم ليس لهم حجة قطير دالها عند التنازع وأكثروهم يقولون  
 لا يجب القضاء الا بأمر جديد وليس معهم حجة أصروى وتجن لا تشارع في وجوب القضاء فقط  
 بل تنازع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة في غير وقتها أو طال البحث في ذلك واختار  
 ما ذكره داود ومن معه والامر كما ذكره فأنى لم أقف مع البحث الشديد للموجعين  
 لقضاء على العامد وهو من عدم ان ذكرنا على دليل يتفق في سوق المناظرة ويصلح للتدويل  
 عليه في مثل هذا الاصل العظيم الحديث فدين الله أحق ان يقضى باعتباره ما يقضى به  
 أهم المجلس المضاف من العموم ولا يمكنهم لم يرفعوا اليه رأساً أو أنه ض ما جأوا به في هذا  
 المقام قوله م ان الاحاديث الواردة بوجوب القضاء على الناسى بسنة ناد من مفهوم  
 خطابه اوجوب القضاء على العامد لانهم من باب التنبية بالدنى على الاعلى فتدل بفعوى  
 الخطاب وقياس الاولى على المطلوب وهذا امر دود لان القائل بان العامد لا يقضى لم يرد  
 انه اخف حالاً من الناسى بل صرح بان المانع من وجوب القضاء على العامد أنه لا يسقط  
 الاتمه عنه فلا فائدة فيه فيكون اثباته مع عدم النص عموماً بخلاف الناسى والناسم فقد  
 أمرهما الشارع بذلك وصرح بان القضاء كفارة لهما لا كفارة لهما سواء ومن جملة  
 حججهم ان قوله في الحديث لا كفارة لهما الا ذلك يدل على ان العامد حر ادب الحديث لان  
 الناسم والناسى لا يتم عليهم ما قالوا فالمراد بالناسى التارلسواء كان عن ذهول ام لا ومنه  
 قوله تعالى نسوا الله فنسيهم وقوله تعالى نسوا الله فانساهم انفسهم ولا يخفى عليك ان  
 هذا الكلام يسـ تلزم عدم وجوب القضاء على الناسى والناسم لعدم الاتم الذى جعلوا  
 الكفارة منوطة به والاحاديث الصحيحة قد صرحت بوجوب ذلك عليهم ما وقد استضعف  
 الحافظ في الفتح هذا الاستدلال وقال الكفارة قد تكون عن الخطا كما تكون عن  
 العمدة على انه قد قيل ان المراد بالكفارة هى الايمان بها فنبهنا على انه لا يكفى مجرد التوبة  
 والاستغفار من دون فعل لها وقد انصف ابن دقيق العيد فرد جميع ما نشأ به  
 والمحتاج الى ايمان النظر ما ذكرنا لك سابقاً من عموم حديث فدين الله احق أن يقضى  
 لاسماعلى قول من قال ان وجوب القضاء بدليل هو الخطاب الاول الدال على وجوب  
 الاداء فليس عنده في وجوب القضاء على العامد فيما نحن بصدد تدرده لانه يقول المتعمد  
 للترك قد خوطب بالصلاة ووجب عليه تأديتها فصارت ديناً عليه والدين لا يسقط الا  
 بأدائه اذا عرفت هذا علمت ان المقام من المضائق وان قول النورى في شرح مسلم بعد  
 كتابة قول من قال لا يجب القضاء على العامد ان خطا من قائل وجهه القبح الا انما

وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقهم على بن المديني ٣٢٧ ثم ابراهيم الحارثي وأبو بكر البرزاري وأبو محمد يحيى بن ماعز

وقال الصيرفي رواه ستون نفسا من الصحابة وقال ابن منده أكثر من ثمانين نقس واجمع طرقه ابن الجوزي بخار زالتعين وبذلك جزم ابن دحية وقال أبو موسى المديني يرويه نحو من مائة من الصحابة يعني ما بين صحيح وحسن وضعيف وساقط مع ان فيها ما هو مطاق في ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص ونقل النووي انه جاء عن مائتين من الصحابة ولا جمل كثره طرقه أطلق عليه جماعة انه متواتر وعورض بان المتواتر شرطه استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة وليست موجودة في كل طريق بمنزلة واحدة وأجيب بان المراد من اطلاق تواتره رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه الى انتهائه في كل عصر وهذا كان في افادة العلم والمعد المعين لا يشترط في المتواتر بل ما أفاد العلم كفي والصناعات العلمية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد علمه كما قرر الحافظ ابن حجر في نكت علوم الحديث وفي شرح نخبه الفكريين هناك رد على من ادعى ان مثال المتواتر لا يوجد الا في هذا الحديث وبين اسئلته كثيرة منها حديث من يحيى له مسجدا والمسح على الخفين ورفع اليدين والسنة والخوض ورؤية الله في الآخرة ولائمة من قبريش وغير ذلك

المذموم وكذلك قول المقبلي في المنار ان باب القضاء ركب على غير اساس ليس فيه كتاب ولا سنة الى آخر كلامه من التصريح بقوله لا كفارة لها الا ذلك استدلال بالحصر الواقع في هذه العبارة على الاكتفاء بفعل الصلاة عند ذكرها وعدم وجوب اعادة ما عند حضور وقتها من اليوم الثاني وسياق الكلام على ذلك عند الكلام على حديث عمران بن حصين من آخر هذا الباب والاهم بفعلها عند الذكر يدل على وجوب المبادرة بها فيكون حجة لمذهب من قال بوجوبه على الفور وهو الهادي والمؤيد بالله والناصر وأبو حنيفة وأبو يوسف والمزني والكرخي وقال القاسم ومالك والشافعي وروي عن المؤيد بالله انه على التراخي واستدلوا في قضاء الصلاة بما في بعض روايات حديث نوم الوادي من انه لما استيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد نوات الصلاة بانوم آخر قضاءها واقتادوا وراحلهم حتى خرجوا من الوادي ورد بان التأخير لما منع آخر وهو ما دل عليه الحديث بان ذلك الوادي كان به شيطان ولاهل القول الاول صحيح غير مختصة بقضاء الصلاة وكذلك اهل القول الآخر واعلم ان الصلاة المتروكة في وقت العذر والنوم والنسيان لا يكون فعلها بعد خروج وقت المقدار الهذا العذر وقضاء وان لم ذلك باصطلاح الاصول لكن الظاهر من الأدلة انها أداء لا قضاء فالواجب الوقوف عند مقتضى الأدلة حتى ينتهض دليل يدل على القضاء والمدينيان يدلان على وجوب فعل الصلاة اذا فاتت بنوم أو نسيان وهو اجماع قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان افاض حديث أبي هريرة وفيه ان الفوائت يجب قضاءها على الفور وانما ساقط في اوقات النهي وغيرها وان من مات وعليه صلاة فانه لا تقضى عنه ولا يطعم عنه اهل القول لا كفارة لها الا ذلك وفيه دليل على ان شرع من قبلنا شرع لنا لم يرد نسخه انتمى (وعن أبي قتادة قال ذكرنا للنبي صلى الله عليه وسلم نومهم عن الصلاة فقال انه ليس في النوم تقربا انما التقرب بطي الية فاذ انسى احدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها رواه النسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود ومن حديثه قال الحافظ واسناده على شرط مسلم ورواه مسلم بخبره في قصة نومهم في صلاة الفجر ونظمه ليس في النوم تقربا انما التقرب بطي على من لم يصل الصلاة حتى يجي وقت الصلاة الاخرى فمن فعل ذلك فليصلها حتى ينتبه اها فاذا كان الغسل فليصلها عند وقتها الحديث يدل على ان النائم ليس بكلف حال نومه وهو اجماع ولا ينافيه ايجاب الضمان عليه لما أتلفه والزامه ارش ما جاءه لان ذلك من الاحكام الوضعية لا التكميلية واحكام الوضع تلزم النائم والصبي والمجنون بالاتفاق وظاهر الحديث انه لا تنزيه في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أو بعده قبل نضيقه وقبل انه اذا تعمدا النوم قبل اضيق الوقت واتخذ ذلك ذريعة الى ترك الصلاة اعلبه فظنه انه لا يستيقظ الا وقد خرج الوقت كان آتيا والظاهر انه لا اثم عليه بالنظر الى النوم لانه فعله في وقت يساح فعمله فيه فيشله الحديث وأما اذا نظر الى التسبب به للترك فلا ولنا أربعون حديثا في المتواتر بمسناه الحارثي المكيون من لفظ النبي المعصوم المأمون فليعلم (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي

الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله ٣٢٨ (وسلم قال ان الله عز وجل (حبس) أى منع (عن مكة القتل) بالطاق والقوة

(أو القيل). بالافاء والخصية الحيوان المشهور والشك من شيخ البخارى الفضل بن دكين وقال السكرانى القتل أى سفك الدم على غفلة ليدل القتل ووجهه ظاهر لكن لأعماره روى كذلك ولا يعد ان يكون تعصفا والمراد بحبس القيل أهل القيل وأشار بذلك الى القصة المشهورة للعبثية في غزوهم مكة ومعهم القيل فغلبها الله عنهم وساط عليهم الطير الابابيل مع كون أهل مكة اذ ذاك كفرا فخرمة أهلها بعد الاسلام أكد لكن غزو النبي صلى الله عليه وآله وسلم اياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره (وسلط عليهم) بضم السين بالياء للمفعول (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم والمؤمنون) وروى سلط بفتح السين أى ساط الله رسول الله والمؤمنين (الا ان الله قد حبس عنها) وانما لم يحل) بفتح أوله وكسر ثانيه (لاحد قبل ولا يحل) بضم اللام وفي رواية لم يحل وفي لفظ ان يحل وهي أليق بالاستقبال (لاحد بعدى) أى لم يحكم الله في الماضي بالحل في المستقبل (الا وانما) أحلت الى ساعة من نهار والا وانما ساعتي) أى في ساعة (هذه) التى أتكم فيها بعد الفتح (حرام) يحرم الله تعالى ومكة مصدر في الاصل يستوى فيه التذكير والتأنيث والافراد والجمع ولهذا أخرجه عن المذاهب كرويه وحرام فلا يشك في كماله (لا يحل) بضم أوله

اشكال في العصبين بذلك ولا شك في انهم من نام به بعد تضييق الوقت لتعلق الخطاب به والنوم مانع من الامتناع والواجب ازالة المتاع وقد قدم الكلام على قوله في الحديث فاذا نسي أحدكم صلاة الخ (وعن أبي قتادة في قصة نومهم عن صلاة الفجر قال ثم أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم رواه أحمد ومسلم) الحديث أو رده مسلم مطولا وذكروا قصة أبي قتادة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نومه على راحته وان أبا قتادة دعه ثلاث مرات وأخرج النسائي وابن ماجه طرقا منه قوله ثم أذن بلال فيه استحباب الاذان للصلاة الفائقة قوله فصل في الخ فيه استحباب قضاء السنة الراتبية لأن الظاهر ان هاتين الركعتين اللتين قبل الغداة هما سنة المصباح قوله كما كان يصنع كل يوم فيه إشارة الى ان صلاة قضاء الفائقة كصفة أداء ما فوضه الله من ان فائقة المصباح يقف في ذلك ذهبت الشافعية بسنن أبي الكلام على القنوت وتحقق ما هو الحق فيه ويؤخذ منه أيضا انه يجهر في المصباح المقضية بعد طلوع الشمس ولهذا قال المصنف رحمه الله وقيل دليل على الجهر في قضاء الفجر ثم انتهى وقال بعض أصحاب الشافعي انه يسكن فقط وحل قوله كما كان يصنع على الافعال فقط وقيل ضاعف (وعن عمران بن حصين قال سرت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان في آخر الليل عرسنا فلم نستيقظ حتى ايقظناحر الشمس فجعل الرجل منا يقوم دهشا الى طهوره ثم أحرى بالافاذن ثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم أقام فصلينا فقلنا يا رسول الله الانعدها في وقتها من الغداة فقال ايها كم ربكم تعالوني عن الربو يقبل منكم رواه أحمد في مسنده) الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وابن أبي شيبة والطبراني وأخرجه البخارى ومسلم مطولا عن أبي رجا العطارى عن عمر بن الخطاب وليس فيه ما ذكر الاذان والاقامة ولا قوله فقالوا يا رسول الله الانعدها الى آخره وأخرجه أبو داود من حديث الحسن بن عمران وفيه ذكر الاذان والاقامة دون قوله فقالوا يا رسول الله الى آخر الحديث المذكور ولكنه أخرجه هذه الزيادة الى في حديث الباب النسائي وذكرها الحافظ في الفتح وأخرجها ويعارضها ما في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة بلفظ فاذا كان الغداة صلها عند وقتها وما في سنن أبي داود من حديث عمران بن حصين بلفظ من أدرك منكم صلاة الغداة من غداة الحاقية قض مثلها ويشبهه الصحيحة ثلاث الر واية ما قد قدم في أول الكتاب من حديث انس بلفظ لا كفارة لها الا ذلك ويدل على صحته اجماع المسلمين على عدم وجوب قضاء تلك الصلاة التى فعلها النائم عند استيقاظه والسناهي عند ذكره اذا حضر وقتها كما صرح بذلك الخطابى والحافظ ابن حجر والمعارض بترواية مسلم السابقة غير صحيحة لاحتمال ان يريد بقرينه فليصلها عند وقتها أى الصلاة التى تقضى لانه رعايتهم ان وقتها قد تحول الى ذلك الوقت الذى ذكره فيه ولا يريد ان يعيد الصلاة بعد خروج وقتها ذكر معنى ذلك

والثاني والافراد والجمع ولهذا أخرجه عن المذاهب كرويه وحرام فلا يشك في كماله (لا يحل) بضم أوله

أى لا يقطع ولا يجز (شوكهما) كالعوسج وذكر الشوك دال ٣٢٩ على منسح قطع غيره من باب أولى وسيأتي

ذكر الخلاف فيه في الحج ان شاء الله (ولا يعرض) بضم أوله أى لا يقطع (شجرها ولا تلتقط) بالبناء للمفعول (ساقطها) أى ماسقة قطعها بغلة فلا مالها (الا لما شد) أى معرف فليس لواجدها غير التعريف ولا يملكها (فن قتل) أى قتل له قتل كافي الديات عند المصنف (فهو بخير النظيرين) أى أفضلهما (أما ان بعقل وأما ان يقاد) أى يمكن (أهل القتل) من القتل يقال أقتل القاتل بالقتول أى اقتصصته منه أى يؤخذ له القود أو نحو ذلك وبهذا يزول الاشكال اذ لولا التقدير كان المعنى وأما ان يقتل أهل القتل وهو باطل (جاء رجل من أهل اليمن) هو أبو شاه بشين مججمة وهاه منونة كافي الفتح (فقال اكتبلى) أى الخطبة التى سمعتها منك (يا رسول الله فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اكتبوا لابي فلان) أى لابي شاه (فقال رجل من قريش) هو العباس بن عبد المطاب قل يا رسول الله لا يحتلى شوكها ولا يعرض شجرها (الا الاذخر يا رسول الله) بكسر الهمزة والخاء المججمة وهونبت معروف طيب الرائحة ويجوز فيه الرفع على البدل والنصب على الاستثناء لكونه واقعا بعد النفي (فانا نجعله في سوتنا) للسقف فوق الخشب أو يخلط

النوى والحافظ وغيرهما وأما رواية أبي داود فقال الحافظ انه اخطأ من رواه اقال وحكى ذلك الترمذى وغيره عن البخاري وقد ذكر الحافظ في الفتح انه رواه أبو داود من حديث عمران بن حصين ورأيناها في السنن من حديث أبي قتادة الانصاري ولم يتفرد به عمران حتى يقال في تضعيفها انها من رواية الحسن عنه وقد صرح على بن المديني وأبو حاتم وغيرهما ان الحسن لم يسمع منه وانكنه لا تنتهض لمعارضته حديث الباب بعد تأييده بما أساقفا لا سيما بعد تصريح الحافظ بان اخطأ قال المصنف رحمه الله بعد سياقه لحديث الباب فيه دليل على ان الفاتنة يسن لها الاذان والاقامة والجماعة وان الزاعم مشر وعان في السفر وان السنن الرواتب تقضى انتهى قوله عرسنا التعزيس نزول المسافر آخر الليل للزوم والاستراحة هكذا قاله الخليل وقال أبو زيد هو النزول أى وقت كان من ليل أو نهار قوله فاذن ثم أقام سيأتي الكلام على الاذان والاقامة في القضاء في باب من عليه فاتنة آخر الاذان ان شاء الله تعالى

\*(باب الترتيب في قضاء الفرائض)\*

(عن جابر بن عبد الله ان عمر جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كثار قريش وقال يا رسول الله ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله ما صليتما فتوضأ وتوضأ نافصلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب منفق عليه) قوله عن جابر قد اتفق الحافظ من الرواة أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاجاج بن نصير فانه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه عن جابر عن عمر فجعله في مسند عمر قال الحافظ تفرد بذلك اجاج وهو ضعيف قوله يسب كثار قريش لانهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها قوله ما كدت لفظه كاد من أفعال المقاربة فاذا قلت كاد زيد يقوم فهم منه انه قارب القيام ولم يقم كما تقرر في النحو والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة بعد الاشتمال بالقتال وقد وقع الخلاف في سبب ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لهذه الصلاة فقيل تركوها تسميانا وقيل شغلوا فلم يتمكنوا وهو الأقرب كما قال الحافظ وفي سنن النسائي عن أبي سعيد ان ذلك قبل ان ينزل الله في صلاة الخوف فزجلا أو ربكنا وسيأتي الحديث وقد استدل بهذا الحديث على وجوب الترتيب بين الفرائض المقضية والمؤداة فابو حنيفة ومالك والليث والزهري والخفي وربيعة قالوا بوجوب تقديم الفاتنة على خلاف بينهم وقال الشافعي والهادي والقاسم لا يجب ولا ينتهض استدلال الموجبين بالحديث للمطلوب لان الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب قال الحافظ الا ان يستدل بعزم قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلى فيعوى قال وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشباهه هذه انتهى وقد استدل الموجبين أيضا بأن توقيت المقضية بوقت الذكر أضييق

بالطين لتلايشق اذا بقى به (وقبورنا) نسدي به فرج الجند

الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله ٣٢٨ (وسلم قال ان الله عز وجل يحب) أي منع (عن مكة القتل) بالطاق والفرقة

اشكال في العصيان بذلك ولا شك في انهم من نام بعد تضييق الوقت لتعلق الخطايا به والنوم مانع من الامتثال والواجب ازالة المانع وقد تقدم الكلام على قوله في الحديث فاذا نسي أحدكم صلاة الخ (وعن أبي قتادة في قصة نومهم عن صلاة العجزة قال ثم أذن

بالل بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم رواه أحمد ومسلم) الحديث أو رده مسلم مطولاً وذكر فيه قصة أبي قتادة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نومه على راحلته وان أباً قتادة زعمه ثلاث مرات وأخرج النسائي وابن ماجه طرقاً منه قوله ثم أذن بالل فيه استجباب الاذان للصلاة الفاتحة قوله صلى الله عليه وسلم في صلاة السنة الرابعة لان الظاهر ان هاتين الركعتين اللتين قبل الغداة هما سنة المصباح قوله كما كان يصنع كل يوم فيه اشارة الى ان صلاة قضاء الفاتحة كصلاة أدائها في وقتها وان فاتتة المصباح بقفت فيه او الى ذلك ذهبت الشافعية بوسايق الكلام على القنوت وتحقير ما هو الحق فيه وبوخذه أيضاً انه يجهر في المصباح المقتضية بعد طلوع الشمس ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه دليل على الجهر في قضاء العجزة ان انتهى وقال بعض أصحاب الشافعي انه يستسقط وحل قوله كما كان يصنع على الافعال فقط وفيه ضعف (وعن عمران بن حصين قال

سرى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان في آخر الليل عرسنا فلم نستقم قط حتى ايقظنا حمر الشمس فجعل الرجل منا يقرم دجشاً الى طهوره ثم أمر بالافاذن ثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم أقام فصلى بنا فقال يا رسول الله الانعیدها في وقتها من الغد نقبل

اينها كم ربكم تعالي عن الر بل ويقتله منكم رواه أحمد في مسنده) الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وابن أبي شيبة والطبراني وأخرجه البخاري ومسلم مطولاً عن أبي رجاء العطاردي عن عمر بن الخطاب ولا يس فيه ما ذكر الاذان والاقامة ولا قوله فقالوا يا رسول الله الانعیدها الى آخره وأخرجه أبو داود من حديث الحسن عن عمران وفيه ذكر الاذان والاقامة ذرين قوله فقالوا يا رسول الله الى آخر الحديث المذكور ولكن أخرجه هذه الزيادة التي في حديث الباب النسائي وذكرها الحافظ في الفتح واحتج بها وبعارضها ما في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة بلغة فاذا كان الغداة صلها عند وقتها وما في سنن أبي داود من حديث عمران بن حصين بلغة من أدرك منكم صلاة الغداة من غدا صلها فليقض مثلها ويشهد بالصحة ثلاثاً الآية مائة تقدم في أول الباب من حديث انس بلغة لا كفارة لها الا ذلك ويدل على صحته اجماع المسلمين على عدم وجوب قضاء ثلاث الصلوات التي فعلها النائم عند استيقاظه والساهي عند ذكره اذا حضر وقتها كما صرح بذلك الخطابي والحافظ ابن حجر والعارض في رواية مسلم السابقة غير صحيحة لاحتمال ان يريد بقوله فليصلها عند وقتها أي الصلاة التي تحضر لانه رعا توهم ان وقتها قد تحول الى ذلك الوقت الذي ذكره فيه ولا يريد أنه يعيد الصلاة بعد خروج وقتها ذكر معنى ذلك

(أو الفيل) بالفاء والفتحة الحيوان المشهور والشك من شيخ البخاري الفضل بن دكين وقال السكراني الفيل أي سفك الدم على غفلة لا تبدل القتل ووجهه ظاهر لكن لأعلمه روى كذلك ولا يبعد ان يكون قصصاً والمراد بحبس الفيل أهل الفيل وأشار بذلك الى القصة المشهورة للعبسة في غزوهم مكة ومعهم الفيل فنهها الله عنهم وسلط عليهم الطير الابابيل مع كون أهل مكة اذ ذاك كفراً فخرمة أهلها بعد الاسلام أكد لكن غزو النبي صلى الله عليه وآله وسلم اياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره (وسلط عليهم) بضم السين بالباء المفعول (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم والمؤمنون) وروى سلط بفتح السين أي سلط الله رسول الله والمؤمنين (الا ان الله قد حبس عنها) وانها لم تحل بفتح أوله وكسر ثانيه (لا حد قبل ولا تحل) بضم اللام وفي رواية لم تحل وفي لفظ لم تحل وهي أليق بالمستقبل (لا حد بعدى) أي لم يحكم الله في الماضي بالحل في المستقبل (الا وانها) أحلت لي ساعة من نهار والا وانها ساعتي) أي في ساعتي (هذه) التي أتكم فيها بعد الفتح (عوام) بتحريم الله تعالى ومكة مصدر في الاصل يستوى فيه التذكير

والثانيث والافراد والجمع ولهذا أخبر عنها بالمد كبر وهو حرام فلا يستباح (لا يحل) بضم أوله



أى لا يقطع ولا يجوز (شوكها) كالعوسج وذ كراشوك دال ٣٢٩ على منسح قطع غيره من باب أولى وسماى

ذكر الخلاف فيه فى الحج ان شاء الله (ولا يعضد) بضم أوله أى لا يقطع (شجرها ولا تلتقط) بالبناء للمفعول (ساقطتها) أى ماسقة قطعها بغضلة ما لا يكدر (الا لمشد) أى معرف فليس لو أجدها غير التعريف ولا يملكها (فن قتل) أى قتل له قتل كافى الديات عند المصنف (فهو بخير النظرين) أى أفضلهما (أما ان يعقل وأما ان يقاد) أى يمكن (أهل القتل) من القتل يقال أقتل القاتل بالقتول أى اقتصصته منه أى يؤخذ له القود وأخوذ ذلك وبهذا يزول الاشكال اذ لولا التقدير كان المعنى وأما ان يقتل أهل القتل وهو باطل (بخارج من أهل اليمن) هو أبو شاه بشيين مججمة وهاء منونة كما فى الفتح (فقال اكتب لى) أى الخطيئة التى سمعتها منك (يا رسول الله فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اكتبوا لى فلان) أى لابى شاه (فقال رجل من قريش) هو العباس بن عبد المطاب قلى يا رسول الله لا يحتلى شوكها ولا يعضد شجرها (الا الاذخر يا رسول الله) بكسر الهمزة والتاء المججمة وهونبت معروف طيب الرائحة ويجوز فيه الرفع على البذل والنصب على الاستثناء لكونه واقعا بعد النفى (فانا نجعله فى بيوتنا) لانسقف فوق الخشب أو يخالط

النوى والحافظ وغيرهما وأما رواية أبى داود فقال الحافظ انهم اخطأ من راووه اقال وحكى ذلك الترمذى وغيره عن البخارى وقد ذكر الحافظ فى الفتح انه رواها أبو داود من حديث عمران بن حصين ورأى انها فى السنن من حديث أبى قتادة الانصارى ولم ينفرد بها عمران حتى يقال فى تضعيفها انها من رواية الحسن عنه وقد صرح على بن المدينى وأبو حاتم وغيرهما ان الحسن لم يسمع منه ولا كتمه الا تنقض ما عارضه حديث الباب بعد تأييده بما أسلفنا لا سيما بعد تصريح الحافظ بانهم اخطأ قال المصنف رحمه الله بعد سياقه لحديث الباب فيه دليل على ان القائمة يسن لها الاذان والاقامة والجماعة وان التداين مشروعان فى السفر وان السنن الزواجب تقضى انتهى قوله غرسنا التعزيس نزول المسافر آخر الليل للنوم والاستراحة هكذا قاله الخليل وقال أبو زيد هو النزول أى وقت كان من ليل أو نهار قوله فاذن ثم أقام سياتى الكلام على الاذان والاقامة فى القضاء فى باب من عليه قائمة آخر الاذان ان شاء الله تعالى

\*(باب الترتيب فى قضاء الفوائت)\* \*

(عن جابر بن عبد الله ان عمر جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كقار فريش وقال يا رسول الله ما كنت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله ما صليتما فتوضأ وتوضأ فافعل الى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلبى بعدها المغرب متفق عليه) قوله عن جابر قد اتفق الحافظ من الرواة أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاجاج بن نصير فانه رواه عن على بن المبارك عن يحيى بن أبى كثير فقال فيه عن جابر عن عمر فجعله فى مسند عمر قال الحافظ تفرد بذلك حجاج وهو ضعيف قوله يسب كقار قرىش لانهم كانوا السبب فى تأخيرهم الصلاة عن وقتها أقوله ما كدت لفتة كاد من أفعال المقاربة فاذا قلت كاد زيد يقوم فهم منه انه قارب القيام ولم يتم كاد قرى فى النحو والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة له ذرا الاستئصال بالقتال وقد وقع الخلاف فى سبب ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه لهذه الصلاة فقتل تركوها نسيانا وقيل شغلوا فلم يتمكنوا وهو الاقرب كما قال الحافظ وفى سنن النسائى عن أبى سعيد ان ذلك قبل ان ينزل الله فى صلاة الخوف فترجلا أو ركبا أو سبى أى الحديث وقد استدل بهذا الحديث على وجوب الترتيب بين الفوائت المقضية والمؤداة فأبو حنيفة ومالك والليث والزهري والنخعي وربيعة قالوا بوجوب تقديم القائمة على خلاف بينهم وقال الشافعى والمهادى والقاسم لا يجب ولا يمتنع استدلال الموجبين بالحديث للمطلوب لان الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب قال الحافظ الا ان يستدل بموم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتمونى أصلى فيه قوى قال وقد اعتبر ذلك الشافعية فى أشياء غير هذه انتهى وقد استدل للموجبين أيضا بأن توقيت المقضية بوقت الذكر أضييق

بالطين للابن شق اذا بنى به (وقبورنا) نسبه فرج اللحد

المتخلفة بين النباتات (فقال النبي  
 منه احد استغفاني منه فاستغفني  
 (الا الاذخر) ولا يصلي الا الاذخر  
 مرتين لنا كسيرة (عن ابن  
 عباس) رضى الله عنهما (قال لما  
 اشتد) أي حين قوى (بالنبي صلى  
 الله عليه) وآله (وسلم وجعه)  
 الذي توفي فيه يوم الخميس قبل  
 موته بأربعة أيام (قال اتوفى  
 بكتاب) أي بأدوات الكتاب  
 كالدواة والقلم ففيه مجاز  
 الحذف أو أراد بالكتاب ما من  
 شأنه ان يكتب فيه كالكتاب  
 وعظم الكنف كما صرح به في  
 رواية مسلم (اكتب) بالجزم  
 جوابا للامر ويجوز الرفع على  
 الاستئناف وفيه مجاز أيضا أي  
 أمر بالسكابة (لكم كتابا) فيه  
 النص على الأئمة بعدى أو أبين  
 فيه مهمات الأحكام  
 (لا تضلوا بعده) بفتح الأول  
 وكسر الثاني (قال عمر بن  
 الخطاب رضى الله عنه لمن  
 حضره من الصحابة (ان النبي  
 صلى الله عليه) وآله (وسلم غلبه  
 الوجع) (والحال) عندنا كتاب  
 الله هو (حسبنا) أي كافينا  
 فلا نكاف رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ما يشق عليه في  
 هذه الحالة من املاء الكتاب  
 ولم يكن الامر في اتونى للوجوب  
 وانما هو من باب الارشاد للاصالح  
 للقرينة الصارفة الامر عن  
 الإيجاب الى التذنب والافاء  
 كان يسوغ لعمر رضى الله

٣٣٠ صلى الله عليه وآله (وسلم) يوحى في الحال أو قبل ذلك أو انه طلب  
 من توقيت المؤداة فيجب تقديمه ما تضييق والخطلاف في جواز التراخي انما هو في  
 المطلقات لا الموقفات المضميمة وقد اختلف أيضا في الترتيب بين المقضية بات أنفسها  
 وسند كره في شرح الحديث الآتي (وعن أبي سعيد قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة  
 حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل كنفينا وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين  
 القتال وكان الله قويا عزيزا قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالافاقام  
 الظهرفصلا فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فاقام العصر ففصلها  
 فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أمره فاقام المغرب ففصلها كذلك قال وذلك  
 قبل ان ينزل الله عز وجل في صلاة الخوف فان خفتم فرجالا أو ركبانا رواه أحمد والنسائي  
 ولم يذكر المغرب الحديث رجال اسأله رجال الصحيح وسأني ذكر من صححه وفي الباب  
 عن عبد الله بن مسعود عن عبد الترمذي والنسائي بلفظ ان المشر كين شغلوا رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق وسأفأشحو الحديث وأخرج  
 نحوه مالك في الموطأ قوله بهوى الهوى بفتح الهاء وكسر الواو وياء مشددة السقوط  
 والمراد بعد دخول طائفة من الليل والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتروكة  
 لعذر الاشتغال بحرب الكفار ونحوهم لكن انما كان هذا قبل شرعية صلاة الخوف  
 كما في آخر الحديث والواجب بعد شرعية ما على من حبس بحرب العدو ان يفعلها وقد  
 ذهب الجمهور الى ان هذا منسوخ بصلاة الخوف وذهب مكحول وغيره من الشافعيين الى  
 جواز تأخير صلاة الخوف اذ لم يتمكن من اداها أو الصحيح الاول لما في آخر هذا الحديث  
 والحديث مصرح بانها فائتة صلاة الظهر والعصر وحديث جابر المتقدم مصرح  
 بانها العصر وحديث عبد الله بن مسعود مصرح بانها أربع صلوات فن الناس من اعتمد  
 الجمع فقال ان وقعة الخندق بقيت أياما فكان في بعض الايام الفائت العصر فقط وفي  
 بعضها الفائت العصر والظهر وفي بعضها الفائت أربع صلوات ذكره النووي وغيره  
 ومن الناس من اعتمد الترجيح فقال ان الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم واحدة وهي العصر ترجيحاً لما في الصحيحين على ما في غيرهما ذكره أبو بكر بن  
 العربي قال ابن سيد الناس والجمع أربع لان حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني  
 عن الشافعي حديث ابن أبي قديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي  
 سعيد عن أبيه قال وهذا السناد صحيح جليل انتهى وأخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان  
 في صحيحهم ما وصححه ابن السكن وقد تقدم نحوه في باب الصلاة الوسطى على ان حديث  
 الباب ونحوه متضمن للزيادة فالصحيح اليه متعمم واقتصار الراوي على ذكر العصر فقط  
 لا يقدح في قول غيره انها العصر والظهر أو الأربع الصلوات وغايته انه روى ما علم وترك  
 ما لم يعلم ومن علم بحجة على من لم يعلم ولا يحتاج الى الجمع بتعدد واقعة الخندق مع هذا  
 والحديث أيضا يدل على الترتيب بين الفرائض المقضية وقد قال بوجوبه زيد بن علي

وآله وسلم الإنكار على عمر دليلاً على استصوابه فكان ٣٣١ ثقف عمر صواباً لا سيما والقرآن فيه

تبيان لكل شيء ومن ثم قال عمر  
حسبنا كتاب الله وعاش صلى  
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك أياماً  
ولم يعاود أمرهم بذلك ولو كان  
واجباً لم يترك ذلك لاختلافهم لأنه لم  
يترك التعليل لمخالفة من خالف  
وقد كان الصحابة يراجعون في

بعض الأمور ولم يجزم بالامر  
فإذا عزم امتثلوا وقد علم هذا من  
مواقفة عمر رضي الله عنه وأما  
قول ابن عباس عنده ما حدث  
به - هذا الحديث ان الرزية كل  
الرزية ما حال بين رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وبين  
كاتبه ففسد كان عمر أفعقه من ابن  
عباس (فاختموا) أي الصحابة  
عنده ذلك فقالت طائفة بل  
تكتب لما فيه من امتثال أمره  
وزيادة الايضاح (وكثر اللغط)  
تصريحك باللام والمجتمعة أي  
الصوت والجلبة بسبب ذلك  
فما رأي ذلك صلى الله عليه وآله  
وسلم (قال قوموا عني) أي عن  
جهنم (ولا ينبغي عندى النزاع)  
يحق أن يكون صلى الله عليه  
وآله وسلم كان ظهر له حين هم  
بالكتاب انه مصالحة ثم ظهر له أو

أوحى اليه بعد ان المصلحة في  
تركه فتركه ويستفاد من هذا  
الحديث جواز كتابة الحديث  
ومن حديث علي رضي الله عنه  
وكذا من قصة أبي شاه الاذن فيها  
والله في حديث أبي سعيد  
الخدري عنده وسلم مرفوعاً

والناصر وأبو حنيفة وقال الشافعي والهادي والامام يحيى انه غير واجب وهو الظاهر  
لان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب الا ان يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
صلى الله عليه وآله وسلم في أصلي كما سبق واسكنه غير خالص عن شوب اعتراض ومعارضة وفي  
الحديث دليل على استحباب قضاء الفوائت في الجماعة وخالف فيه الليث بن سعد والحديث  
يرد عليه قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على اقامة الفوائت وعلى ان صلاة  
النهار وان قضيت له - الا لا يجزئ فيها وعلى ان تأخير يوم الجمعة في نسخ بشرع صلاة  
الخوف انتهى

### \* (أبواب الاذان) \*

الاذن لغة الاعلام نقل ذلك النووي في شرح مسلم عن أهل اللغة وشرباً الاعلام بوقت  
الصلاة بالفاظ مخصوصة وهو مع قوله ألقاظه مشتمل على مسائل العقائد كما بين ذلك الحافظ  
في الفتح نقلاً عن القرطبي وقد اختلف في الافضل من الاذان والامامة وسياق ما يرشد  
الى الصواب وقد اختلف في أي وقت كان ابتداء نغمة الاذان فقولنا نزل على رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم مع فرض الصلاة وقد روى ذلك ابن حبان عن ابن عباس بإسناد  
فيه عبد العزيز بن عمران وهو عن لا تقوم به حجة وعند الدارقطني من حديث أنس قال  
الحافظ واسناده ضعيف وعند الطبراني عن ابن عمرو ذكر انه في ليلة الاسراء وفي اسناده  
طلحة بن زيد وهو متروك وعند ابن مردويه من حديث عائشة مثله وفيه من لا يعرف  
وعند البزار وغيره عن علي رضي الله عنه وفي اسناده زياد بن المنذر أبو الجارود وهو  
متروك قال الحافظ والحق انه لا يصح شيء من هذه وقد أطال الكلام في ذلك في الفتح  
فليرجع اليه وقيل كان فرض الاذان عند قدوم المسلمين المدينة لما ثبت عند  
البخاري ومسلم والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي من حديث عبد الله بن عمر قال  
كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون للصلاة وايسر ينادي بهم أحد  
فتمكثوا يوماً في ذلك فقال بعضهم اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم  
اتخذوا قرناً مثل قرن اليمود قال فقال عمر ألا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة فقال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة وهذا أصح ما ورد في تعيين ابتداء  
وقت الاذان

### \* (باب وجوبه وفضايته) \*

(عن أبي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من ثلاثة  
لا يؤذون ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان رواه أحمد) الحديث أخرجه أبو  
داود والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد ولكن لفظ أبي داود ما من ثلاثة  
في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان فعلمنا بالجماعة فاعلمنا  
بأن كل الذنب القاصية الحديث استدلل به على وجوب الاذان والاقامة لان الترك الذي

لا تكتبوا عن شيء باغبر القرآن خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والادن في غير ذلك أو الاذن ناخذ للشيء

وقد كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما اخذوا حفظا لكن لما قصرت الهمم وخشى الأئمة ضياع العلم دونوه واول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بامر عمر بن عبد العزيز ثم كثرت التدوين ثم التصديف والتأليف والتشريح وحصل بذلك خير كثير ولله الحمد والملة (عن أم سلمة رضي الله عنها قالت استيفظ) أي تيقظ قالسين ليست هنا للطلب أي اتقبه (النبي) وفي رواية أبي ذر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة) أي في ليلة واقظ ذات زيدت للتأكيده وقال جار الله هو من اضافة المسمى الى اسمه وكان صلى الله عليه وآله وسلم في بيت ام سلمة لانها كانت ليلىها (فقال سبحانه الله ماذا) استفهام متضمن معنى التعجب لان سبحانه تستعمل له (انزل) بضم الهمزة والكسمة في انزل الله المراد بالانزال اعلام الملائكة بالامر المقدور وهو مجاز أو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اوحى اليه في نومه ذلك بما يقع بعده فعبّر عنه بالانزال (الدلالة من الفتن) عبر عن العذاب بالفتن لان السبابه قاله الكرماني واستعمل المجاز في الانزال والمراد به اعلام الملائكة بالمقدور وكان صلى الله عليه وآله وسلم رأى في المنام انه سيقع بعده فتن وتفتح لهم

هو نوع من استحواذ الشيطان يجب تجنبه والى وجوبهم ما ذهب أكثر العشرة وعطاء وأحمد بن حنبل ومالك والاصطخري كذا في البحر ومجاهد والاوزاعي وداد كذا في شرح الترمذي وقد حكى الماوردي عنهم تفصيلا في ذلك فحكي عن مجاهد ان الاذان والاقامة واجبان معا لانيوب أحدهما عن الآخر فان تركهما أو أحدهما فسدت الصلاة وقال الاوزاعي بعيدان كان وقت الصلاة باقيا والام بعد وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها العذر أجزأه ولغيره عذر قضى وفي البحر ان القائل بوجوب الاقامة دون الاذان الاوزاعي وروى عن أبي طالب ان الاذان واجب دون الاقامة وعند الشافعي وأبي حنيفة انه ماسنة واختلف أصحاب الشافعي على ثلاثة أقوال الاول انه ماسنة الثاني فرض كفاية الثالث سنة في غير الجمعة وفرض كفاية فيم الموروي ابن عبد البر عن مالك وأصحابه انه ماسنة مؤكدة واجبة على السكفاية وقال آخرون الاذان فرض على السكفاية ومن أدلة الموجبين للاذان قوله في حديث مالك بن الحويرث الآتي فليؤذن لكم أحدكم وفي لفظ البخاري فاذا نائم أقيما ومنها حديث أنس المتفق عليه بلفظ أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة والا أمر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سياتي ومنها ما في حديث عبد الله بن زيد الآتي من قوله انه الرؤيا حق ان شاء الله ثم أمر بالتأذين وما سياتي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن أبي العاص اتخذتم وزننا لا ياخذ على أذانه أجرا ومنها حديث أنس عند البخاري وغيره قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أغزى بنا قوم لم يكن يغزينا حتى يصبح وينظر فان سمع أذانا كف عنهم وان لم يسمع أذانا غار عليهم ومنها طول الملازمة من أول الهجرة الى الموت لم يثبت انه ترك ذلك في سفر ولا حضر الا يوم المزدلفة فقد صحح كثير من الأئمة انه لم يؤذن فيها وانما أقام على انه قد أخرج البخاري من حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها في جمع بأذنين واقامتين وبهذا الترتيب على ما فيه من الخلاف احتج من قال بعدم الوجوب وخص بعض القائلين بالوجوب الرجال بوجوبها ولم يوجبها ما على النساء استدلالا بحديث ليس على النساء أذان ولا اقامة عند البيهقي من حديث ابن عمر بانساد صحيح الا انه قال ابن الجوزي لا يعرف مرفوعا وقد رواه البيهقي وابن عدي من حديث أم هانئ مرفوعا في اسناده الحاكم بن عبد الله الألباني وفيه ضعف جدا وحديث النساء عى وعورات فاستروا عينهن بالسكوت وعوراتهن بالبيوت (وعن مالك بن الحويرث ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وأبومكم أكبركم متفق عليه) قوله أحدكم يدل على انه لا يعتبر السن والفضل في الاذان كما يعتبر في اقامة الصلاة وقد استدل بهذا من قال بافضلية الامامة على الاذان لان كون الاشرف أحق بهامته من غير مزيد شرفاها وفي لفظ البخاري فاذا أتماخرتما فاذا ولا تعارض بينهما وبين ما في حديث الباب لان المراد بقوله أذنا أى من أحب منكما ان يؤذن

الخزائن أو أوحى اليه في نومه ذلك بما يقع بعده من الفتن فعبّر عنه بالانزال ٣٣٣ (وماذا فتح من الخزائن) عبّر عن الرحمة

بالخزائن كقوله تعالى خزائن رحمة ربك وهو من المعجزات فقد فحّشنا خزائنا فارس والروم وغيرهما كما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح المغيرة بين الخزائن والفتن أوضح لأنهما غير متلازمين وكم من ناذل من تلك الخزائن سالم من الفتن (أية ظوا) أي نبهوا (صواحِب) وفي رواية صواحبات (الحجر) بضم الحاء وفتح الجيم جمع حجرة وهي منازل أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم وخصه من لأنهم من الحضرات حينئذ أو من باب ابداء نفسك ثم بمن قول (قرب كسامة في الدنيا) أو بأربعة لا تمنع ادراك البشرية أو نفيسة (عارية) أي معاقبة (في الآخرة) بفضيحة التعرّى أو عارية من الحسنات في الآخرة فذا بهن بذلك إلى الصدقة وترك السرف قال في الفتح أشاوصلى الله عليه وآله وسلم بذلك إلى موجب استيقاظ أزواجه أي لا ينبغي لهن أن يتغافلن عن العبادة ويقعدن على كونهن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث جواز قول سبحانه الله عند التمجيد ونسبة ذكر الله بعد الاستيقاظ وإيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لاسيما عند آية تحدث وفي هذا الاسناد رواية الاقران في موضعين أحدهما ابن عيينة عن معمر

فليؤذن وذلك لاستوائهم في الفضل والحديث استدلل به من قال يؤجب الاذان لما فيه من صيغة الامر وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن معاوية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة رواه أحمد ومسلم وابن ماجه) وفي الباب عن أبي هريرة وابن الزبير بالفاظ مختلفة قوله أطول الناس أعناقاً هو ينفخ الهمزة جمع عنق واختلف السلف والخلف في معناه فقبل معناه أكثر الناس تشوقاً إلى رحمة الله لأن المتشوق يطيل عنقه لما يتطلع اليه معناه كثرة ما يرويه من الثواب وقال النضر بن شميل إذا ألبم الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم لثلاث الهام ذلك الكرب والعرق وقيل معناه أنهم سادة ورؤساء والعرب تصف السادة بطول العنق وقيل معناه أكثر أتباعاً وقال ابن الأعرابي أكثر الناس أعمالاً قال القاضي عياض وغيره وروى بعضهم أعناقاً بكسر الهمزة أي اسراعاً إلى الجنة وهو من سير العنق قال ابن أبي داود سمعت أبي يقول معناه ان الناس يعطشون يوم القيامة فإذا عطش الانسان أطول عنقه والمؤذنون لا يعطشون فأعناقهم قائمة وفي صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة زاد السراج لقولهم لا اله الا الله وظاهره الطول الحقيقي فلا يجوز المصير إلى التفسير بغيره إلا الملقب والحديث يدل على فضيلة الاذان وأن صاحبه يوم القيامة يمتاز عن غيره ولكن اذا كان فاعله غير متخذ أجراً عليه والا كان فعله لذلك من طلب الدنيا والسعي للمعاش وليس من أعمال الآخرة وقد استدلل بهذا الحديث من قال ان الاذان أفضل من الامامة وهو نص الشافعي في الام وقول أكثر أصحابه وذهب بعض أصحابه إلى ان الامامة أفضل وهو نص الشافعي أيضاً فالنوروي وبعضهم ذهب إلى انه مساو وبعثهم إلى انه ان علم من نفسه القيام بحق الامامة وجميع خصائصها فهي أفضل والا فالاذان قاله أبو علي وأبو القاسم بن كج والمسدودي والقاضي حسين من أصحاب الشافعي واختلف في الجمع بين الاذان والامامة فقال جماعة من أصحاب الشافعي انه يستحب ان لا يشعل وقال بعضهم بكره وقال محققوهم وأكثروهم لا بأس به بل يستحب قال النووي وهذا أصح وفي البيهقي مرفوعاً من حديث جابر النخعي عن ذلك قال الحافظ لكن سنده ضعيف (وعن أبي هريرة قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الامام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأمة واعف عن المؤذنين رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث رواه الشافعي من طريق ابراهيم بن أبي يحيى وابن حبان وابن خزيمة كلهم من طريق مهدي بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه من ذكر المصنف عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وروى أيضاً عن أبي صالح عن عائشة قال أبو زرعة حديث أبي هريرة أصح من حديث عائشة وقال محمد بن عكسه وذكر علي بن المديني انه لم يثبت واحده منهما وقال أيضاً لم يسمع مهدي هذا الحديث من أبيه انما سمعه من الاعمش ولم يسمعه الاعمش من أبي صالح يمين لانه

والثاني عمرو بن دينار ويحكي عن الزهري ورواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق وفي الحديث استحب

أمر فزع الى الصلاة وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلي وفيه التسبيح عند رؤية الاشياء الموهلة وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شيء يتوقع حصوله والارشاد الى ما يدفع ذلك المحذور (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال صلى بنا النبي) وفي رواية الاربعه لنا يعني امامنا والافا لصلاة الله لالهم وفي رواية رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم العشاء) بكسر العين والمد أي صلاة العشاء (في آخر حياته) قبل موته بشهر هكذا جاء مقيد في رواية جابر (فالمسلم) من الصلاة (قام فقال أرايتكم) أي أخبروني وهو من اطلاق السبب على المسبب لان مشاهد هذه الاشياء طريق الى الاخبار عنها والهزيمة فيه مقصورة أي قد رأيتكم ذلك فاحذروني ولا تستعملوا في الاستخبار عن حالة يجهل حاله القسطلاني وقال الحافظ والهزيمة في أرايتكم للاستنهام والرؤية بمعنى العلم أو البصر والمعنى أعلمتم أو ابصرتكم (ليستكم) وهي منصوبة على المفعول المستفاد والحوادث بخلاف تقديره قالوا تم قال فاضبطوها (هذه فان رأس سنة منها) أي من تلك الليلة أي عند انتهاء مائة سنة (لا يبقى من هو على ظهر الارض احد) بمن تزونه او تعرفونه عند هجرتهم او المراد أرضه التي بها انشاؤهم ما بعث

يقول فيه ثبت عن أبي صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في العمل رواه سليمان وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهل عن الاعمش قال قال أبو بدر عن الاعمش حدثت عن أبي صالح وقال ابن فضيل عنه عن رجل عن أبي صالح وقال الثوري لم يسمع الاعمش هذا الحديث من أبي صالح وصح حديث أبي هريرة وعائشة جميعا ابن حبان وقال قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعا وقال ابن عبد الهادي أخرجه مسلم لم يسمع هذا الاسناد يعني مهيبا عن أبيه نحو ما من أربعة عشر حديثا وفي الباب عن ابن عمر وأخرجه أبو العباس السراج وصححه الضياء في المختار وعن أبي أمامة عند أحمد وعن جابر عند ابن الجوزي في العمل ورواد البزار عن أبي هريرة وزاد فيه بذلك الاسناد قالوا يا رسول الله انك تتركتنا تنافس في الاذان بعد ذلك فقال الله يكون بعدكم قوم سفلة ثم مؤذنونهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست بحفظه وأشار ابن القطان الى ان البزار هو المتفرد بها قال الحافظ وليس كذلك فقد جزم ابن عدي بامتنان أفراد أبي حمزة وكذا قال الخليلي وابن عبد البر وأخرجه البيهقي من غير طريق البزار فبني من عهدتهم وأخرجها ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرمي عن الاعمش واتهم بها عيسى وقال انما تعرف هذه الزيادة بأبي حمزة قال ابن القطان أبو حمزة ثقة ولا عيب للاسناد الاما ذكر من الانقطاع ويحجب عنه بأن الواسطة قد عرفت وهو الاعمش كما تقدم فلا يضر هذا الانقطاع ولا تعد علة وأما الانقطاع الثاني بين الاعمش وأبي صالح الذي تقدم فيه قوله عن رجل فيجاء عنه بان ابن عمر قد قال عن الاعمش عن أبي صالح ولا أرا في الاقدسة منه منه وقال ابراهيم بن حنبل الرأس قال الاعمش وقد سمعته من أبي صالح وقال هشيم عن الاعمش حدثني أبو صالح عن أبي هريرة ذلك الدارقطني فيثبت هذه الطرق ان الاعمش سمعه عن غير أبي صالح ثم سمعه منه قال البيهقي والكل صحيح والحديث متصل قوله الامام ضامن الضمان في اللغة الكفالة والحفظ والرعاية والمراد انهم ضامنون على الاسرار بالقراءة والاذكار حتى ذلك عن الشافعي في الام وقيل المراد ضمان الدعاء ان يعم القوم به ولا يخص نفسه وقيل لانه يحمل القيام والقراءة عن المسبوق وقال الخطابي معناه انه يحفظ على القوم صلاتهم وامين من الضمان الموجب للعرامة قوله والمؤذن مؤذن قيل المراد انه أمين على مواقيت الصلاة وقيل أمين على حرم الناس لانه يشرف على المواضع العالية والحديث استدل به على فضيلة الاذان وعلى انه أفضل من الامامة لان الامين أرفع حالا من الضمين وقد تقدم الخلاف في ذلك ويؤيد قول من قال ان الامامة أفضل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده أموا لم يؤذنوا وكذا كبار العلماء بعدهم (وعن عقبه بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يقول يحب ربك عز وجل من راحي غم في شظية يحمل يؤذن للصلاة ويصلي فيقول الله عز وجل انظروا الى عبدى هذا يؤذن



الأرض التي صدرت الجنانية فيها فليست آل لادستغراق قال القسطلاني وبهذا يندفع قول من استدل بهذا الحديث على موت الخضر كالمؤلف وغيره اذ يحتمل أن يكون الخضر في غير هذه الأرض المعهودة ولأن سائدا أن آل لادستغراق فقوله احد عموم محتمل اذ على وجه الأرض الجن والانس والعمومات يدخلها التخصيص بآدي قرية واذا احتمل الكلام وجوها سقط به الاستدلال قاله الشيخ قطب الدين القسطلاني رحمه الله انتهى وأجيب باوجه ودفع بدفعات ذكرها الحفاظ في الفتح والاصابة وغيره في غيرها وليس هذا محل استفتاء هذا البحث وقد حققنا ذلك في كتابنا فتح البيان في مقاصد القرآن فن شاء فليرجع اليه بتضحله الخطأ من الصواب وقال ابن بطال انما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه المدة تحرم الجبل الذي هم فيه فوعظهم بقصر اعمالهم واعلمهم ان اعمالهم ليست كأعمال من تقدم من الانم اجتمعوا في الصلاة وقال النووي المراد ان كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعدها أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا وليس فيه نفي حياة أحد يولد بعد تلك الليلة خالي بموتة بنت الحرث الهلالية

ويقول لادستغراق من فقد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة رواه أحمد وأبو داود والنسائي الحديث رجال اسناده ثقات وقد أخرجه أيضا سعيد بن منصور والطبراني وابن أبي شيبة وفي البخاري والموطأ والنسائي باللفظ اذا كنت في غمك أو باديته لك فاذنت بالله لادستغراق صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا ندمه يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج عبد الرزاق والمقدمي والنسائي في المواعظ من سننه عن سلمان رفته اذا كان الرجل في أرض في أى قفر فوضأ فان لم يجدها ماء تيمم ثم ينادى بالصلاة ثم يقيهها ويصلها الا أن من جندوا الله صفا ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن معمر التيمي عن أبيه وروى نحوه البيهقي والطبراني في الكبير والحديث يدل على شرعية الاذان للمنفرد فيكون صالحا لدفع قول من قال ان شرعية الاذان تختص بالجماعة وفيه أيضا ان الاذان من أسباب المغفرة للذنوب وقد أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعا باللفظ يغفر للمؤذن مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس وفي اسناده أبو يحيى الراوى له عن أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح ان اسمه معمران وقد رواه البيهقي من وجهين آخرين عن الاعمش قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة ومن طريق أخرى عن مجاهد عن ابن عمر ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب باللفظ المؤذن يغفر له مدى صوته ويصده من يسمعه من رطب ويابس وله مثل أخر من صلى معه وصحح ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي فضل الاذان أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما مصرحة بعظيم فضله وارتفاع درجته وأنه من أجل الطاعات التي يتنافس فيها المتنافسون ولكن بذلك الشرط الذى عرفناك في شرح حديث معاوية قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق حديث الباب وفيه دليل على أن الاذان يسن للمنفرد وان كان بحيث لا يسمعه أحد الشظية الطريقة كالجملة انتهى ويقال الشظية للقطعة المرتفعة من الجبل وهى بانطاء المعجزة

### \*(باب صفة الاذان)\*

(عن محمد بن اسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال لما أجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أن يضرب بالناقوس وهو له كاره ما وافقه من النصارى طافى من الليل طائف وأنا نائم رجل عابى ثوبان أخضران وفي يده ناقوس يحمله قال فقلت له يا عبد الله أتبيع الناقوس قال وما نصنع به قال قلت ندعوه الى الصلاة قال أفلا أدلك على خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمد رسول الله أشهد أن محمد رسول الله حتى على الفلاح حتى على الفلاح الله أكبر

الدلة مائة سنة (عن ابن عباس رضى الله عنهما) انه (قال بت) من البيوتة (في بيت خالي بموتة بنت الحرث) الهلالية

بعد خديجة وتوفيت ميتة رضى الله عنها سنة احدى وخمسين بسرق بالمكان الذي بقي بها فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلى عليها ابن عباس لها في الجارية سبعة أحاديث (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندها في ليلتها) المختصة بها بحسب قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أزواجه (فصل في النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشاء في المسجد ثم جاء منه (الى منزله) الذي هو بيت ميتة أم المؤمنين. والفاء في فصل هي التي تدخل بين الجمل والمفصل لان النقص قبل انما هو عقب الاجمال لان صلواته صلى الله عليه وآله وسلم العشاء ومجيئه الى منزله كان قبل كونه عند ميتة ولم يكونا بعد الكون عندها (فصل في) صلى الله عليه وآله وسلم عقب دخوله (اربع ركعات ثم نام) بعد الصلاة على التراخي (ثم قام) من نومه (ثم قال نام الغليم) تصغير شفقة ومراعاة ابن عباس وقوله نام استفهام خذفت همزة لقرينة المقام أو اخبار منه صلى الله عليه وآله وسلم بنومه (أو) قال (كلمة تشبهها) أي تشبه كلمة نام الغليم شئت من الراوى وغير يكلمة على حد كلمة الشهادة (ثم قام) صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة (فقامت عن يساره) بفتح

الله أكبر لا اله الا الله قال ثم استأخر غير بعيد قال ثم تقول اذا أقت الصلاة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله صلى على الصلاة حتى على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله قال فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته بما رأيت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه الرواية حق ان شاء الله ثم أمر بالناذين فكان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك ويدعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الصلاة قال فجاءه فدعاها ذات غداة الى الفجر قبل ان ياتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصرخ بلال باعلى صوته الصلاة خير من النوم قال سعيد بن المسيب فدخلت هذه الكلمة في الناذين الى صلاة الفجر روى أحمد ورواه أبو داود ومن طريق محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه وفيه فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته بما رأيت فقال ان الرواية حق ان شاء الله فقم مع بلال فالق عليه بما رأيت فانه أئدى صوتا منك قال فقامت مع بلال فجاءت ألقية عليه ويؤذن به قال فسمع ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو في بيته فخرج يجبر رداءه يقول والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي أرى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فله الحمد وروى الترمذي هذا الطرف منه بهذه الطريق وقال حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح الحديث أخرجه أيضا من الطريقة الاولى الحاكم وقال هذه امثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد لان سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه يونس ومعه وشعيب وابن اسحق عن الزهري ومتابعه هو لا لهما من اسحق عن الزهري ترفع احتمال التيسير الذي نفعه له عنه ابن اسحق وأخرجه أيضا من الطريقة الثانية ابن خزيمة وابن جبان في صحيحهما والبيهقي وابن ماجه قال محمد بن يحيى الذهلي ليس في أخبار عبد الله بن زيد أصح من حديث محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم التيمي يعني هذا لان محمدا قد سمع من أبيه عبد الله بن زيد وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل لأن محمدا سمع من أبيه وابن اسحق سمع من التيمي وأيس هذا مما دلل به وقد صحح هذه الطريقة البخارى فيما حكاه الترمذي في العلل عنه وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود ومن حديث محمد بن عمرو والواقفي عن محمد بن عبد الله عن عمه عبد الله بن زيد ومحمد بن عمرو وضعيف واختلاف عليه فيه فقل عن محمد بن عبد الله وقيل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر اسناده حسن من حديث الأقر بنى قال الحاكم وأما أخبار الكوفة في هذه النسخة يعني في تلبية الاذان والاقامة فدارها على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى واختلف عليه فيه فقم من قال عن معاذ بن جبل ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد ومنهم من قال غير ذلك

وَحَكِي الشَّيْخُ لِلْبَيْتِ لِقَةِ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّادٍ (الْجَعْلِيُّ عَنْ عَيْنِهِ فَصْلِي) وَفِي رِوَايَةِ ٣٣٧ ابْنِ عَبَّادٍ رَوَى (خَمْسَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ

صَلَّى رَكَعَتَيْنِ) أَيْ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ (ثُمَّ نَامَ حَتَّى) أَيْ إِلَى أَنْ (صَحَّتْ غَضِيظَتُهُ) بِفَتْحِ الْمَجْمُوعَةِ وَكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ الْأُولَى وَخُوصَّةً وَنَفْسُ النَّاسِ عَنْهُ لِدَاثَمَقَالِهِ وَفِي الْعِبَابِ غَضِيظُ النَّاسِ وَالْمُخَنَّقُ خَيْرُهُمَا (أَوْ خُطْبَتُهُ) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَجْمُوعَةِ وَكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ شَكَّ مِنَ الرَّوَايَةِ وَهُوَ بِعَسَى الْأَوَّلِ قَالَهُ الدَّوْدِيُّ وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ لَمْ أَجِدْهُ بِالْخَاءِ عَنْهُ أَهْلُ اللُّغَةِ وَتَبِعَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ فَقَالَ هُوَ هُنَا وَهُمْ أَنْتَهَى وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْأَثِيرِ عَنْ أَهْلِ الْغَرِيبِ أَنَّهُ دُونَ الْغَضِيظِ وَفِي الْفَتْحِ الْخَيْرُ أَقْوَى مِنْهُ (ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ) وَلَمْ يَتَوَضَّأْ لِأَنَّهُ مِنْ خُصَائِصِهِ أَنَّهُ نَوْمُهُ مُضْطَبَعٌ لَا يَنْقُضُ وَضُوْأَهُ لِأَنَّهُ عَيْنِيهِ تَنَامَانٌ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ لَا يَقَالُ أَنَّهُ مَدَارُضٌ بِحَدِيثِ نَوْمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْوَادِي إِلَى أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ لِأَنَّ الْفَجْرَ وَالشَّمْسَ أَنْ يَدْرِكَانِ بِالْعَيْنِ لَا بِالْقَابِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ كَثُرَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَيْ الْحَدِيثُ كَمَا فِي الْبَيَوُغِ وَهُوَ حِكَايَةُ كَلَامِ النَّاسِ وَالْإِقْبَالُ أَكْثَرُ وَزَادَ الْبُخَارِيُّ فِي الزَّرَاعَةِ وَيَقُولُونَ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يَحْدُثُونَ مِثْلَ أَحَادِيثِهِ (وَلَوْلَا آيَاتَانِ) مَوْجُودَتَانِ (فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَا) أَيْ لِمَا (حَدَّثَتْ حَدِيثَنَا) قَالَ الْأَعْرَجُ (تَمَثَّلُوا) أَبُو هُرَيْرَةَ عَبْرَ الْمَضَارِعِ اسْتَحْضَارَ الصُّورَةِ الثَّلَاوَةِ (أَنْ

الْحَدِيثُ فِيهِ تَرْيِيعُ التَّكْبِيرِ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَجَهْلُ الْعُلَمَاءِ كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْأَنْصَارُ وَالْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ وَالْأَمَامُ بِحَقِّي وَاجْتِبَاءُ بِيْذَا الْحَدِيثُ فَإِنَّ الْمَشْهُورَ فِيهِ التَّرْيِيعُ وَبِحَدِيثِ أَبِي مُحَمَّدٍ ذُورَةَ الْآخِي وَبِأَنَّ التَّرْيِيعَ عَمَلُ أَهْلِ مَكَّةَ وَهِيَ يَجْمَعُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَوَاسِمِ وَغَيْرِهَا وَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ وَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَبُو يُونُسَ وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالصَّادِقُ وَالْهَادِي وَالْقَاسِمُ إِلَى تَنْزِيهِهِ مَحْتَجِينَ بِمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ التَّنْذِيرِ وَبِحَدِيثِ أَبِي مُحَمَّدٍ ذُورَةَ الْآخِي فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْهُ وَفِيهِ أَنَّ الْأَذَانَ مِثْلِي فَقَطْ وَبِأَنَّ التَّنْذِيرَ عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ رَحِمَهُمْ أَعْرَفُ بِالْأَثَرِ وَبِحَدِيثِ أَمْرِ مَوْلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِبَلَالٍ بِتَشْفِيعِ الْأَذَانَ وَإِتَارِ الْأَقَامَةِ وَسِيَّاقِي وَالْحَقُّ أَنَّ رِوَايَاتِ التَّرْيِيعِ أَرْجَحُ لِأَنَّهَا لَهَا عَلَى الزِّيَادَةِ وَهِيَ مَقْبُولَةٌ لِعَدَمِ مَنَاقِظِهَا وَصَحَّةِ مَخْرَجِهَا وَفِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ الشَّهَادَتَيْنِ مِثْلِي وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْكَوْفِيُّونَ وَالْهَادِيَّةُ وَالنَّاصِرُ إِلَى عَدَمِ اسْتِحْبَابِ التَّرْيِيعِ تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَالتَّرْيِيعُ هُوَ الْعُودُ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ بَرَفْعِ الصَّوْتِ بَعْدَ قَوْلِهِمَا مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ بِخَفْضِ الصَّوْتِ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَفِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ مَا يَشْعُرُ بِأَنَّ التَّرْيِيعَ اسْمٌ لِلْمَجْمُوعِ مِنَ السَّرِّ وَالْجَهْرِ وَفِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ وَالتَّحْقِيقِ وَالْمُفَاتِي وَالنَّحْوِيِّ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْأَوَّلِ وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَجَهْلُ الْعُلَمَاءِ كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ إِلَى أَنَّ التَّرْيِيعَ فِي الْأَذَانَ ثَابِتٌ لِحَدِيثِ أَبِي مُحَمَّدٍ ذُورَةَ الْآخِي وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ مَشْعُولٌ عَلَى زِيَادَةِ غَيْرِ مَنْافِيَةٍ فَيَجِبُ قَبُولُهَا وَهُوَ أَيْضًا مُتَأَخَّرٌ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي مُحَمَّدٍ ذُورَةَ سَنَةَ ثَمَانٍ مِنَ الْهِجْرَةِ بَعْدَ حَذْنَيْنِ وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ وَبَرَجَهُ أَيْضًا عَمَلُ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ بِهِ قَالَ النَّوَوِيُّ وَقَدْ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهِمْ إِلَى الْخَيْرِ بَيْنَ فِعْلِ التَّرْيِيعِ وَتَرْكِهِ وَفِيهِ الْقَتُوبِيُّ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ لِقَوْلِ سَعِيدِ بْنِ السَّيِّبِ فَادْخَلَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي التَّأْذِينَ إِلَى صَلَاةِ الْفَجْرِ يَعْنِي قَوْلَ بَلَالٍ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ فَاقْرَأْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ جَدًّا وَرَوَى أَيْضًا ابْنُ مَاجَةَ وَأَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ بَلَالٍ بِلَفْظِ لَا تَنْوِيبَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَفِيهِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْمَلَّاكِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ مَعَ انْقِطَاعِهِ بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي إِبْرَاهِيمَ وَبَلَالٍ وَقَالَ ابْنُ السَّكَنِ لَا يَصِحُّ إِسْنَادُهُ وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى وَفِيهِ أَبُو سَعِيدٍ الْمُبَقَّالُ وَهُوَ نَحْوُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ فِي الضَّعْفِ وَبَيَانَ الْانْقِطَاعِ بَيْنَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَبَلَالٍ أَنَّ ابْنَ أَبِي لَيْلَى مَوْلَاهُ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ وَوَفَاةُ بَلَالٍ سَنَةَ عَشْرِينَ أَوْ أَحَدَى وَعَشْرِينَ بِالشَّامِ وَكَانَ مَرَاتِبًا مَقْبُولًا ذَلِكَ مِنْ أَوَائِلِ فَتْوَحُّهَا فَهُوَ شَايٍ وَابْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ كُوفِي فَكَيْفَ يَسْمَعُ مِنْهُ مَعَ حِدَاثَةِ السَّنِ وَتَبَاعُدِ الدِّيَارِ وَقَدْ رَوَى اثْبَاتُ التَّشْوِيبِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُحَمَّدٍ ذُورَةَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْأَذَانَ وَقَالَ إِذَا كُنْتُ فِي أَذَانَ الصُّبْحِ فَقُلْتُ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ

ثم الكائن للعلم بما  
حدثكم أصلاً لكن لما كان  
الكتمان حراماً وجب الاظهار  
فلهذا حصلت الكثرة لكثرة  
ما عنده ثم ذكر سبب الكثرة  
بقوله (ان اخواننا) جمع أخ  
ولم يقل اخوانه ليعود الضمير  
على أبي هريرة لغرض الالتفات  
وعدل عن الأفراد الى الجمع  
لقصده نفسه وامثاله من أهل  
الصفة والمراد اخوة الاسلام  
(من المهاجرين) الذين هاجروا  
من مكة الى المدينة (كان  
يشغلهم) بفتح الاول والثالث  
من الثلاث وحكى ضم أوله من  
الرابع وهو شاذ (الصفق  
بالاسواق) بفتح الصاد واسكان  
انفا كناية عن التبايع لانهم كانوا  
يضيرون فيه يدايد عند  
المعاودة وسميت السوق لقيام  
الناس فيها على سوقهم (وان  
اخواننا من الانصار) الاوص  
والخزرج (كان يشغلهم  
العمل في أموالهم) أي القيام  
على مصالح زرعهم (وان  
أبا هريرة) عدل عن قوله (اني  
لقصص الالتفات) كان يلزم  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
بشبع بطنه) بالموحدة في أوله  
كذا للاصلي وفي رواية الاربعة  
باللام وكلاهما للتعليل أي لاجل  
شبع بطنه وهو بكسر الشين  
المجبة وفتح الباء وعن ابن دريد  
اسكانها وعن غيره الاسكان اسم

فقل الصلاة خير من النوم أخرجه أبو داود وابن حبان مطولاً من حديثه وفيه هذه  
الزيادة وفي اسناده محمد بن عبد الملك بن أبي مخذومة وهو غير معروف الحال والحزن بن  
عبيد وفيه مقال وذكره أبو داود من طريق أخرى عن أبي مخذومة وصححه ابن خزيمة  
طريق ابن جريج ورواه النسائي من وجه آخر وصححه أيضاً ابن خزيمة ورواه بن  
خالد وروى الثنوب أيضاً الطبراني والبيهقي بإسناد حسن عن ابن عمر بلفظ كان  
الاذن بعدنى على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين قال البيهقي وهذا اسناد صحيح  
وروى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي عن أنس انه قال من السنة اذا قال المؤذن  
في الفجر حى على الفلاح قال الصلاة خير من النوم قال ابن سيد الناس البيهقي وهو  
اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم النخام عند البيهقي وقد ذهب  
الى القول بشرعية الثنوب عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري وابن سيرين  
والزهري ومالك والثوري وأحمد واسحق وأبو ثور ودود وأصحاب الشافعي وهو رأي  
الشافعي في القديم ومكرهه عند في الجديد وهو مروى عن أبي حنيفة واختلفوا في عمله  
فالمشهور انه في صلاة الصبح فقط وعن الثنوب وأبي يوسف انه سنة في كل الصلوات وحكى  
القاضي أبو الطيب عن الحسن بن صالح انه يستحب في أذان العشاء وروى عن الشعبي  
وغيره انه يستحب في العشاء والفجر والاحاديث لم ترد بانثبانه الا في صلاة الصبح لاني غيرها  
فالواجب الاقتصار على ذلك والجزم بأن فعله في غيرها بدعة كما صرح بذلك ابن عمر وغيره  
وذهبت العترة والشافعي في أحد قولييه الى أن الثنوب بدعة قال في البحر أحد من  
فقال ابنه هذه بدعة وعن علي عليه السلام حين سمعه لا تزيدوا في الاذان ما ليس منه ثم  
قال بعد أن ذكر حديث أبي مخذومة وبلال قلنا لو كان لما أنكره على وابن عمر وطاوس  
سلفاً فامر به اشعاراً في حال لاشراجاً ما بين الانكار انتهى وأقول قد عرفت بما سلف رفته  
الى النبي صلى الله عليه وسلم والامر به على جهة العموم من دون تخصيص بوقت  
دون وقت وابن عمر لم ينكره مطلق الثنوب بل أنكره في صلاة الظهر ورواية الانكار  
عن علي عليه السلام بعد صحته الانتدح في مروى غيره لان المنبت أولى ومن علم بحجة  
والثنوب زيادة ثابتة فالقول به لازم والحديث ليس فيه ذكر حى على خير العمل  
وقد ذهبت العترة الى اثباته وأنه بعد قول المؤذن حى على الفلاح قالوا يقول مرتين حى  
على خير العمل ونسبه المهدى في البحر الى أحمد قولى الشافعي وهو خلاف ما في كتب  
الشافعية فانما لم يجد في شيء منها هذه المقالة بل خلاف ما في كتب أهل البيت قال  
في الاتصاف ان الفقهاء الاربعة لا يختلفون في ذلك يعنى في ان حى على خير العمل ليس  
من الفاظ الاذان وقد أنكره هذه الرواية الامام عز الدين في شرح البحر وغيره عن له  
اطلاع على كتب الشافعية احتج القائلون بذلك بما في كتب أهل البيت كما الى أحمد بن  
عيسى والتجريد والاحكام وجامع آل محمد من اثبات ذلك مسنداً الى رسول الله صلى الله

المنسوب والمعنى انه كان يلزم قانه بالقول لا يتجر ٣٣٩ ولا يزرج (ويحضر) من أحوال النبي

عليه وآله وسلم قال في الاحكام وقد صح لنا ان حى على خير العمل كانت على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يؤذن بها ولم تطرح الا في زمن عمر وهكذا قال الحسن بن  
بجي روى ذلك عنه في جامع آل محمد وما أخرج البيهقي في سننه الكبيرى باسمه اذ صحى  
عن عبد الله بن عمر انه كان يؤذن بجي على خير العمل احيا نا وروى فيها عن علي بن  
الحسين انه قال هو الاذان الاول وروى المحب الطبري في أحكامه عن زيد بن أرقم انه  
أذن بذلك قال المحب الطبري رواه ابن حزم ورواه سعيد بن منصور في سننه عن أبي امامة  
ابن سهل البدرى ولم ير وذلك من طريق غير أهل البيت مرفوعا وقول بعضهم  
وقد صحى ابن حزم والبيهقي والمحب الطبري وسعيد بن منصور وثبت ذلك عن علي بن  
الحسين وابن عمر وأبي امامة بن سهل موقوفوا مرفوعا ليس بصحيح اللهم الا ان يريد  
بقوله مرفوعا قول علي بن الحسين هو الاذان الاول ولم يثبت عن ابن عمر وأبي امامة  
الرفع في شيء من كتب الحديث وأجاب الجمهور عن ادلة اثباته بان الاحاديث الواردة  
بذكر الفاظ الاذان في الصحيحين وغيرهما من دواوين الحديث ليس في شيء منها ما يدل  
على ثبوت ذلك قالوا واذا صح ما روى من انه الاذان الاول فهو منسوخ باحاديث الاذان  
لعدم ذكره فيها وقد ورد البيهقي حديثا في نسخ ذلك واسكنه من طريق لا يثبت النسخ  
بشاهدا في الحديث افراد الاقامة الا التكبير في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة وقد  
اختلف الناس في ذلك وسند ذلك وما هو الحق في شرح حديث أنس الا في بعده هذا  
قوله في الحديث ان يضرب بالناقوس هو الذى تضرب به النصارى لاقاب صلاتهم  
وجمع نواقيس والنقوس ضرب الناقوس قوله حى على الصلاة حى على الفلاح اسم فعل  
معناه أقبلوا اليها واهلوا الى الفوز والنجاة وفقت المياه لسكونها وسكون المياه السابقة  
المدغمة قوله فانه أئدى صوتا منك أى أحسن صوتا منك وفيه دليل على استحباب اتخاذ  
مؤذن حسن الصوت وقد أخرج الداريمى وأبو الشيخ باسمه اذ متصل بابي محذورة ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بنحو عشر من رجلا فاذنوا فاجبسه صوت أبى  
محذورة فعلمه الاذان وأخرجه أيضا ابن حبان من طريق أخرى ورواه ابن خزيمة  
في صحيحه قال الزبير بن بكار كان أبو محذورة أحسن الناس صوتا واذنا ولبعض شعراء  
قريش في أذان أبى محذورة

أما ورب الكعبة المستورة \* وما نال محمد من سورة

والنغمات من أبى محذورة \* لافغان فعلة مذ كوره

وفي رواية للترمذى لفظ فقم مع بلال فانه أئدى أو أمد صوتا منك فالق عليه ما قيل لك  
والمراد بقوله أو أمد صوتا منك أى أرفع صوتا منك وفيه استحباب رفع الصوت بالاذان  
وسميذ كرا المصنف لذلك بابا بعد هذا الباب (وعن أنس قال أمر بلال أن يشفع الاذان  
ويوتر الاقامة الا الاقامة رواه الجماعة) وليس فيه للنسائي والترمذى وابن ماجه

الانشاء وهو مختلف فيه (قال فغرف يديه) من فيض فضلى الله فجعل الحفظ كالنبي الذي يغرف منه ويرى به في رده

ومثل بذلك في عالم الحسن وقال  
 عليه وآله (وسلم) لابي هريرة  
 (نعمه) أي الحديث كيدل عليه  
 قوله في غير الصحيح فغرف بيده ثم  
 قال نعم الحديث وعند البخاري  
 في بعض طرقه لن يسطر أحدكم  
 نوبه حتى أقتضى مقالتي هذه ثم  
 يجمعها الى صدره وقد وقع  
 في جامع الترمذي وحديث أبي  
 نعيم التصريح بهذه المقالة المهمة  
 في حديث أبي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم ما من رجل يسمع كلمة  
 أو كلمتين مما فرض الله تعالى عليه  
 فيتهامهن ويعلمهن الادخل  
 الجنة قال أبو هريرة (فضمته  
 فماتت شيبا بعده) أي بعد  
 الضم وتنكيره شيبا بعد الضم  
 ظاهر العموم في عدم النسيان  
 منه لكل شيء في الحديث وغيره  
 لان التكرار في سياق النبي تدل  
 عليه وفي رواية ما نسبت شيبا  
 بعده منه وعند مسلم فماتت  
 بعد ذلك اليوم شيبا حدثني به وهو  
 يقتضي تخصيص عدم النسيان  
 بالحديث واخص منه ما جاء  
 في رواية شبيب حيث قال فما  
 نسبت من مقالته تلك شيئا فانه  
 يفهم تخصيص عدم النسيان  
 بهذه المقالة فقط لكن سياق  
 الكلام يقتضي ترجيح رواية  
 يونس ومن وافقه لان أبهريرة  
 نبه به على كثرة محفوظه من  
 الحديث فلا يصح جملة على تلك  
 المقالة وحدها ويحتمل ان يكون

الا اقامة قوله أمر بلال هو في معظم الروايات على البناء للمفعول وقد اختلف أهل  
 الأصول والحديث في اقتضاء هذه الصيغة للرفع والخيار عند محقق الطائفتين انها  
 تنقضية لان الظاهر ان المراد بالامر من له الامر الشرعي الذي يلزم اتباعه وهو الرسول  
 صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما في أمور العبادة فانها انما تؤخذ عن توقيف ويؤيد هذا  
 ما وقع في رواية روح عن عطاء قاهر بلال بالنصب وفاعل أمر هو النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم واصرح من ذلك رواية النسائي وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم أمر بلال قال الحاشا لكم صرح برفعه امام الحديث بالمدافعة  
 قتيبة قال الحافظ ولم يفرده فقد أخرجه أبو عوانة من طريق عبد الله بن عمرو بن يحيى  
 ابن معين كلاهما عن عبد الوهاب وطريق يحيى عند الدارقطني أيضا ولم يفرده  
 عبد الوهاب وقد رواه الباء لا ذرى من طريق أبي شهاب الحنطاط عن أبي قتابة وقضية  
 وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء والا أمر بذلك النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم من غير شك وقد روى البيهقي فيه بالسنن الصحيح عن أنس ان رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة لما حكي عن بعضهم  
 من ان الأمر لبلال بذلك كان من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ من  
 المنقول ان بلال لم يؤذن لاحد بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم الا لابي بكر  
 وقيل لم يؤذن لاحد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الامر واحد بالشام  
 قوله ان يشفع الاذان بفتح أوله وفتح الفاء أي يأتي بالنافلة شفعاء وهو مفسر بقوله منسني  
 منسني قال الحافظ لكن لم يختلف في ان كلمة التوحيد التي في آخره مفردة فيحمل قوله منسني  
 على ما سواها انتهى فتكون أحاديث تشفيح الاذان وتثنيته مخصوصة بالاحاديث التي  
 ذكرت فيها كلمة التوحيد مرة واحدة كحديث عبد الله بن زيد ونحوه قوله الا اقامة  
 ادعى ابن منده والاصمعي ان قوله الا اقامة من كلام أيوب وليس من الحديث وفيما  
 فالام نظر لان عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصل بالخبر مفسرا وكذا  
 أبو عوانة في صحيحه والسراج في مسنده والاصل ان كل ما كان من الخبر فهو ومنه حتى  
 يقوم دليل على خلافه ولادليل وفي رواية أيوب زيادة من حافظ فلا بدح في مصتها  
 عدم ذكر خالد الحذاء او قد ثبت تكرير لفظ قد قامت الصلاة في حديث ابن عمر  
 مرفوعا وسياق وقد استشكل عدم استثناء التكبيرة في الاقامة فانه يثنى كانه قد  
 في حديث عبد الله بن زيد وأجيب بانه وثم بالنسبة الى تكبير الاذان فان التكبير  
 في أول الاذان أربع وهذا انما يتم في تكبير أول الاذان لاني آخره كما حال الحافظ وأثبت  
 خير بان ترك استثنائه في هذا الحديث لا يقدح في ثبوت روايات التكرير بزيادة  
 مقبولة الحديث يدل على وجوب الاذان والاقامة وعلى ان الاذان منسني وقد تقدم  
 الكلام على ذلك ويدل على افراد الاقامة الا اقامة وقد اختلف الناس في ذلك فذهب



من أبي هريرة النسيان الذي هو من لوازم الانسان حتى قيل انه مشتق منه وحصول هذا في بسط الرداء الذي ليس للعقل فيه مجال (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال حفظت عن) وفي رواية الكشميهني من بدل عن وهي أصح في تلقينه من (انبي صلى الله عليه وآله وسلم) بلا واسطة (وعائين) بكسر الواو والمد ثنية وعاء أي ظرفين وهو من باب ذكر المحل وإرادة الحال أي نوعين من العلم (فأما أحدهما) أي أحد ما في الوعاء من نوعي العلم (فبثنته) أي نشرته وزاد الاصل في الناس ودخلته النماء لتضمنه معنى الشرط (وأما الوعاء) (الآخر فلو بثنته) أي نشرته وادخلته في الناس (قطع) وفي رواية لقطع (هذا البلعوم) بضم الموحدة كفي به عن القتل وفي رواية الاسماعيلي لقطع هذا يعني رأسه وزاد في رواية ابن عساكر والاصيلي وأبي الوقت وأبي ذر والمستملي قال أبو عبد الله أي البخاري البلعوم مجرى الطعام أي في الحلق وهو المري قاله القاضي والجوهري وابن الاثير وعند الفقهاء الحلقوم مجرى النفس خروجاً ودخولاً والمري مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم والبلعوم تحت الحلقوم وأراد بالوعاء الاول ما حفظه من الاحاديث والثاني ما كتبه من أخبار القتيب وشرايط الساعة وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من فساد الدين على يدي اغنياء من

الشافعي وأحمد وجهور العلماء إلى أن الفاظ الاقامة إحدى عشرة كلمة كلها مفردة الا التكبير في أولها وآخرها ولفظ قد قامت الصلاة قائم انتهى منقياً واستدلوا به في الحديث وحديث ابن عمر الاتي وحديث عبد الله بن زيد السابق قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الاسلام ان الاقامة قرأ في قول أبي بصير مذهب كافة العلماء انه بكسر ر وقوله قد قامت الصلاة الاما السكا فان المشهور عنه انه لا يكرر ها وذهب الشافعي في قديم قوله إلى ذلك قال النووي ولما قول شاذ أنه يقول في التكبير الاول الله أكبر مرة وفي الاخير مرة ويقول قد قامت الصلاة مرة قال ابن سيد الناس وقد ذهب إلى القول بان الاقامة إحدى عشرة كلمة عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري وزهري والاوزاعي وأحمد وأصحق وأبو نوري ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي ومن قال بافراد الاقامة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز قال البغوي هو قول أكثر العلماء وذهبت الحنفية والهادوية والثوري وابن المبارك وأهل الكوفة إلى ان الفاظ الاقامة مثل الاذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين واستدلوا بها في رواية من حديث عبد الله بن زيد عنه الترمذي وأبي داود بلطف كان أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شفعاً شفعاً في الاذان والاقامة وأجيب عن ذلك بأنه مقتاع كما قال الترمذي وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلها منقطعة وقد قدم ما في شعاع ابن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ويحجب عن هذا الانقطاع ان الترمذي قال بعد اخراج هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ما لفظه وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان عبد الله بن زيد رأى الاذان في المنام قال الترمذي وهذا أصح انتهى وقد روى ابن أبي ليلى عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن عثمان وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن بكرة وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق بطول ذكرهم وقال ادركت عشرين ومائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم من الانصار ولا غل للحدث لانه على الرواية عن عبد الله بدون توسيط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو في حكم المسند وعلى روايته عن الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبد الرحمن وان كان بعض أهل الحديث يضعفه فتابعة الاعمش اياه عن عمرو بن مرة ومتابعة شعبة كما ذكر ذلك الترمذي مما يصح خبره وان خالفاه في الاسناد وأرسلوا نهى مخالفة غير قاذحة واستدلوا أيضاً بما رواه الحاكم والبيهقي في التلخيص والطحاوي من رواية سويد بن غفلة ان بلالا كان يثنى الاذان والاقامة وادعى الحاكم فيه الانقطاع قال الحافظ ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالا ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن جابر بن علي عن شيخ يقال له الحفص عن أبيه عن

ما كتبه من أخبار القتيب وشرايط الساعة وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من فساد الدين على يدي اغنياء من

أسماء امرأ الجور وأحوالهم  
وذمهم وقد كان أبو هريرة يكنى  
عن بعضه ولا يصرح به خوفا  
على نفسه منهم كقوله أعوذ بالله  
من رأس الستين وامارة الصبيان  
يشير الى خلافة يزيد بن معاوية  
لانها كانت سنة ستين من الهجرة  
واستجاب الله دعاء أبي هريرة  
فكان قبلها بسنة وستين في الاشارة  
الى شيء من ذلك أيضا في كتاب  
الفتن قال ابن المنبر جعل الباطنية  
هذا الحديث ذريعة الى تصحيح  
باطلهم - حيث اعتقدوا ان  
الشريعة ظاهرا وباطنا وذلك  
الباطن انما جامله الاختلال من  
الدين وقال قوم من المتصوفة  
المراد به علم الاسرار المصون عن  
الاخبار المختص بالابرار لكن  
في كون هذا المراد نظر من حيث  
انه لو كان كذلك لما وسع أبا هريرة  
اكتفائه مع ما ذكره من الآية  
الدالة على ذم كتمان العلم لاسيما  
هذا الشأن الذي هو لبثرة  
العلم عند أهله وأيضافه نفي بثته  
على العموم من غير تخصيص  
فكيف يستدل به لذلك وأبو  
هريرة لم يكشف مستوره فيما  
أعلم فن أين علم ان الذي كتبه  
هو هذا فن ادعى ذلك فعليه  
البيان فقد ظهر ان الاستدلال  
بذلك طريق القوم فيه ما فيه  
على انهم في غيبة عن الاستدلال  
اذ الشريعة باطنة بادلهم من  
حقية سائر طرق الاحيان والتميز ولله في القسط لاني ومن تصحح الاخبار وتبع

جده وهو سعد القرظ قال أذن بلال حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أذن لابي  
بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمرو بن عبد مناف غفلة هاجر في زمن أبي بكر وأما ما رواه  
أبو داود ومن ان بلال ذهب الى الشام في حياة أبي بكر فكان بها حتى مات فهو مرسل  
وفي اسناده عطاء الخراساني وهو مدلس وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق  
جنادة بن أبي أمية عن بلال انه كان يجعل الاذان والاقامة مشي مشي وفي اسناده ضعيف  
قال الحافظ وحديث أبي مخذولة في تنبيه الاقامة مشي مشي وعن عبد الله بن مسعود  
وحديث أبي مخذولة - حديث صحيح ساقه الحازمي في النسخ والمنسوخ وذكره  
الاقامة مرتين مرتين وقال هذا حديث حسن على شرط أبي داود والترمذي والنسائي  
وسماني ما أخرجه عنه الخمسة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علمه الاذان تسع عشرة  
كلمة والاقامة سبع عشرة وهو حديث صحيحه الترمذي وغيره وهو متأخر عن حديث  
بلال الذي فيه الامر بابتداء الاقامة لانه بعد فتح مكة لان أبا مخذولة من مساة الفتح  
وبلالا أمر بأفراد الاقامة أول ما شرع الاذان فيكون فاصحا وقد روى أبو الشيخ ان  
بلال أذن بعني ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم مرتين مرتين وأقام مشي ذلك  
اذا عرفت هذا تبين لك ان أحاديث تنبيه الاقامة صالحة للاحتجاج بها لما اسلفناه  
وأحاديث افراد الاقامة وان كانت أصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن  
أحاديث التنبيه مشتملة على الزيادة فالمصير اليها لازم لاسيما مع تأخر تاريخ بعضها كما  
عرفناك وقد ذهب بعض أهل العلم الى جواز افراد الاقامة وتنبيهها قال أبو عمر بن  
عبد البر ذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود بن علي ومحمد بن جرير الى اجازة  
القول بكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وحالوه على الاباحة  
والخصير فالواكل ذلك جائز لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جميع ذلك وعمل  
به أصحابه فمن شاء قال الله أكبر أو بعاني أول الاذان ومن شاء مني ومن شاء مني الاقامة  
ومن شاء أفرادها الاقولة قد قامت الصلاة فان ذلك مرتان على كل حال انتهى وقد أجاب  
القائلون بأفراد الاقامة عن حديث أبي مخذولة باجوبة منها أن من شرط النسخ ان  
يكون أصح سند أو أقوم قاعدة وهذا ممنوع فان المعنى في النسخ مجرد الصحة لا الاصح  
ومنها ان جماعة من الأئمة ذهبوا الى ان هذه اللفظة في تنبيه الاقامة غير محفوظة  
ورواها من طريق أبي مخذولة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر ان يشفع الاذان  
ويوتر الاقامة كما ذكر ذلك الحازمي في النسخ والمنسوخ وأخرجه البخاري في تاريخه  
والدارقطني وابن خزيمة وهذا الوجه غير نافع لان القائلين بانهم غير محفوظة غاية  
ما اعتدروا به عدم الحفظ وقد حفظ غيرهم من الأئمة كما تقدم ومن علم حجة على من لا يعلم  
وأما رواية ايتار الاقامة عن أبي مخذولة فليست كرواية التشفيح على ان الاعتماد  
على الرواية المشتملة على الزيادة ومن الاجوبة ان تنبيه الاقامة لو فرض انها محفوظة

أقول وغالب طر بق القوم ثم على  
الى علي بن أبي طالب رضي الله  
عنه فلو كان المراد بهذا علم  
الاسرار لكان على أحق به من  
أبي هريرة وقد روى البخاري  
عن أبي بصير قال قلت لعلي  
هل عندكم أي أهل البيت  
النبوي كتاب أي مكتوب خصكم  
به رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم دون غيركم من أسرار علم  
الوحي كما يزعم الشيعة قال أي  
على لأي لا كتاب عندنا الا كتاب  
الله أفهم أعطيه رجل مسلم  
أي من نحو الكلام الخ فثبت  
ان المراد بالوعاء الاسرار ما يتعلق  
باشراط الساعة وتغير الاحوال  
والملاحم في آخر الزمان وامارة  
الصبيان كما تقدم فبذكر ذلك  
من لم يألفه ويعترض عليه من  
لا شعور له به ﴿عن جرير﴾ هو  
بن عبد الله الجبلي وكان يبيع  
لجالل طويل القامة بحيث يصل  
الى سنام البعير وكان فعلة ذراعاً  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال له وعنده  
البحاري في جثة الوداع قال  
لجرير (في جثة الوداع) بفتح  
الواو والواو عند جثة العقبه  
اجتماع الناس للرحي وغيره  
ال حافظ وقد أنكر بعضهم  
نظنه لمن قوله قال له لان جرير  
ما أسلم بعد جثة الوداع فهو  
من شهرين فقد جزم ابن  
ببطلان خبره أنه لم قبل موت النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم بأربعين  
سنة في رواية المؤلف اهـ هذا

البغوي انتهى (استنصت الناس) استمعوا من الانصات ومعناه طلب السكوت قال ابن بطال فيه ان الانصات للعلماء لازم للمتعبين لان العلماء ورثة الانبياء (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) بعد ان انصتوا (لا ترجعوا) أي لا تصيروا (بعدي) أي بعد موتي هذا أو بعد موتي (كفار يضرب بعضكم رقاب بعض) مستحلين لذلك ولا تتشبهوا بالكفار في قتل بعضهم بعضاً (عن أبي بن كعب) الصحابي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال قام موسى النبي) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (خطيباً في بني اسرائيل فمثل أي الناس أعلم) أي منهم على حمد الله أكبر أي من كل شيء (فقال أنا أعلم) الناس أي بحسب اعتقاده (فغضب الله عليه اذ لم يرد العلم اليه) فكان يقول نحو الله أعلم وفي رواية الى الله واذا للتعليل والغضب من الله محمول على ما يليق به فيعمل على انه لم يرض قوله شرعاً فان الغضب الذي هو بمعنى تغيير النفس مستحيل على الله تعالى (فأوحى الله تعالى اليه ان عبداً) أي بأن عبداً وبكثيراً على تقدير قال ان عبداً والمراد الخضر (من عبادي) كائناتاً (مع البحرين) أي ملتحق

التكبير وهي التي ينبغي ان يدعى الصحيح انتهى وقد رواه أبو نعيم في المستخرج والبيهقي بترييع التكبير وقال بعده أخرجه مسلم عن اسمعيل وكذلك أخرجه أبو عوانة في مسنده فخرجه من طريق ابن المديني عن معاذ والرواية الثانية أخرجه أيضاً الدارقي والدارقطني والحاكم في مسنده ودركو والبيهقي وتكلم عليه باوجه من التضيق ردوا ابن دقيق العيد في الامام وصححه الحديث وأخرجه أيضاً الطبراني قوله تسع عشرة كلمة لان التكبير في أوله مربع والترجيع في الشهادتين بصير كل واحدة منهن ما أربعاً ألفاظاً والجميع اثنتين أربع كلمات والتكبير كلان وكلمة التوحيد في آخره قوله سبع عشرة كلمة بترييع التكبير في أول الإقامة وترك الترجيع وزيادة قد قامت الصلاة مرتين وبقي ألفاظها كالاذان فتكون الإقامة ذلك المقادير والحدود يبدل على ترييع التكبير والترجيع وترييع تكبير الإقامة وتفتية باقي ألفاظها وقد تقدم الكلام على جميع هذه الاطراف مستوفى وقد عرفت مما سلف ان حديث أبي محمد ذرو راجح لانه متأخر ومشغل على الزيادة لاسيما مع كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي لقنه اياه (وعن أبي محمد ذرو قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان فعلمه وقال فان كان صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله رواد أحمد

وأبو داود) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والنسائي وصححه ابن خزيمة وفي اسناده محمد ابن عبد الملك بن أبي محمد ذرو والحديث بن عبيد والاول غير معروف والثاني فيه مقال ولكنه قد روى من طريق أخرى وقد قدمنا الكلام على الحديث وعلى فقهه في شرح حديث عبد الله بن زيد فليرجع اليه

### \*(باب رفع الصوت بالاذان)\*

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤذن يغفر له مدصوته ويشهد له كل رطب وبابس رواه الخليل بن احمد الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وفي اسناده أبو يحيى الراوي له عن أبي هريرة قال ابن القطن لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح ان اسمه سمعان ورواه البيهقي من وجهين آخرين عن الاعمش قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة قال الدارقطني الاشبه به انه عن مجاهد مرسلاً وفي العلل لابن أبي حاتم مثل أبو زرعة عن حديث منصور فقال فيه عن عطاء رجل من أهل المدينة ووقفه ورواه أبو اسامة عن الحرث بن الحكم عن أبي هبيرة يحيى بن عباد عن شيخ من الانصار فقال الصحيح حديث منصور ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ المؤذن يغفر له مدصوته ويصده من يسمعه من رطب وبابس وله مثل أخر من جلي معه وصححه ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي الباب عن أنس عند ابن عدي وعن أبي سعيد عند الدارقطني في العلل وعن جابر عند الخطيب في الموضع وغير ذلك والحديث يبدل على استصحاب مد الصوت في الاذان

بهم هذا الاطلاق تقييد الاعلية  
 بأمر مخصوص لقوله بعد ذلك  
 اني على علم من علم الله علمته  
 لاتعلم أنت وأنت على علم علمته  
 الله لا أعلمه والمراد بكون النبي  
 أعلم أهل زمانه أي من أرسل اليه  
 ولم يكن موسى مرسل الى الخضر  
 فلا نقص به ان كان الخضر أعلم  
 منه ان قلنا انه نبي مرسل أو أعلم  
 منه في أمر مخصوص ان قلنا انه  
 نبي أو ولي وينحل بهذا التقرير  
 اشكالات كثيرة ومن أوضح  
 ما يستدل به على بقوة الخضر قوله  
 وما فعلته من أمرى وانما كانت  
 قصة موسى مع الخضر امتحانا  
 لموسى ليعتبر ووقع عند النسائي  
 انه عرض في نفس موسى عليه  
 السلام ان أحدهم لم يؤت من  
 العلم ما وئى وعلم الله بما حدث به  
 نفسه فقال يا موسى ان من عبادى  
 من آتيتهم من العلم ما لم أوتك وتعتقب  
 ابن المنير على ابن بطال ايراده  
 في هذا الموضع كثيرا من أقوال  
 السلف في التحذير من الدعوى  
 في العلم والحث على قول العلم  
 لأدرى بل سياق مثل ذلك في هذا  
 الموضع غير لائق وهو كما قال  
 رحمه الله وليس قول موسى  
 عليه السلام أنا أعلم كقول أحد  
 الناس مثل ذلك ولا نتيجة قوله  
 كنتيجة قولهم فان نتيجة قولهم  
 العجب والسكبر ونتيجة قوله  
 المزيد من العلم والحث على  
 التواضع والحرص على طاب

الكونه سببا للمعفرة وشهادة الموجودات ولانه أمر بالمجيء الى الصلاة فكل ما كان ادعى  
 لاسماع المأمورين بذلك كان أولى واقوله صلى الله عليه وآله وسلم لابي محمد دورة  
 ارجع فارفع صوتك وهذا أمر برفع الصوت قبل هو تفضل بمعنى انه لو كان بين  
 المكان الذى يؤذن فيه والمكان الذى يبلغه صوته ذنوب غلاء تلك المسافة اغفرها الله له  
 (وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ان أباسعيد الخدرى قال له انى أراك تحب  
 الغنى والابدية فاذا كنت فى غنىك أو بادية فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت  
 المؤذن جن ولا انس ولا نفى الا ينهده ليوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخارى والنسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه  
 أيضا الشافعى ومالك فى الموطأ وغيرهما قوله تحب الغنى والابدية أى لاجل الغنى لان  
 فيها ما يحتاج فى اصلاحها اليه من الرعى وهو فى الغالب لا يكون الا بالابدية قوله فى  
 غنىك أو بادية يحتمل أن يكون أو شكا من الراوى ويحتمل أن يكون للتوسيع لان الغنى  
 قد لا يكون فى البادية ولانه قد يكون فى البادية حيث لا غنى قوله فارفع صوتك فيه  
 دليل لمن قال بأسبب تحميم الاذان للمنفرد وهو الراجح عند الشافعية قوله مدى صوت  
 المؤذن أى غاية صوته قوله جن ولا انس ولا نفى ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات فهو  
 من العام بعد الخاص والحديث الاول يبين معنى الشئ المذكور وهذا لان الرطب  
 واليابس لا يخرج عن الاتصاف بأحد هـ ما شئ من الموجودات وفى رواية لابن خزيمة  
 لا يسمع صوته شجر ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا انس وبهذا يظهر ان التخصيص بالملائكة  
 كما قال القرطبي أو بالحيوان كما قال غيره غير ظاهر وغير متنع عقلا ولا شرعا ان يخلق الله  
 فى الجمادات القدرة على السماع والشهادة ومثله قوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده  
 وفى صحيح مسلم انى لا عرف حجرا كان يسلم على ومنه ما ثبت فى البخارى وغيره من قول  
 النار اكل بعضى بعضا قال الزين بن المنير والسرفى هذه الشهادة مع انه اتفق عند عالم  
 الغيب والشهادة ان أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الخلق فى الدنيا من توجهه  
 الدعوى والحبوب والشهادة وقيل المزايا بهذه الشهادة انهم اراد المشهود له بالفضل وعلاوة  
 الدرجة وكأن الله يفضخ بالشهادة قوما كذلك يكرم بالشهادة آخرين وفى الحديث  
 استجاب رفع الصوت بالاذان وقد تقدم تعليل ذلك وفيه ان حب الغنى والابدية لا سيما  
 عند نزول الفتنة من عمل السلف الصالح

\* (باب المؤذن يجعل اصبعه فى اذنيه ويلوى عنقه عند الجمعة ولا يستدير) \*

(عن أبي حنيفة قال آتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهو بالابطح فى قبته فجاء  
 من ادم قال فخرج بلال بوضوءه فى ناضح ونازل قال فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه حلة جرد كاتى أنظر الى يماض ساقيه قال فتوضأ وأذن بلال فجعلات اتببع فاه  
 ههنا وههنا يقول يميننا وشمالنا على الصلاة على الفلاح قال ثم ركرت له عنزة فقدم

نظام الشرع لا بالعقل المجرد ففيه حجة ٣٤٦ على صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيماً بآثاره

الامر (قال رب وكيف لي به) أي كيف الـ يدل الى لقائه (فقبل له اجل) بالجزم على الامر (حوتنا) أي سمكة كائنة (في مكمل) بكسر الميم وفتح التاء المثناة الفوقية شبه الزنبد يسع خمسة عشر صاعا كذا في العباب (فاذا فقهـ) أي الحوت (فهو ثم) بفتح التاء ظرف بمعنى هذا أي لعبد العلم ذلك هناك (فانطق) موسى (وانطلق بفتاه يوشع) فيمنصرف للجمعة والعلمية (ابن نون) منصرف كنوح ولوط على الفصحى وفي رواية أخرى وانطلق معه فتاه فصرح بالجمعة لئلا كيد والافعال اجبة مستفادة من قوله بقاء (وجلا حوتنا في مكمل) كما وقع الامر به وقد قبل كانت سمكة ملوحة وقيل بنق سمكة (حتى كانا عند الصخرة) التي عند ساحل البحر وعود بلقي الخضر عنده (وضعا رؤسهم ماونا ما فانس الحوت) لميت المملوح (من المكمل) لانه أصابه من ماء عين الحماة السكائنة في أصل الصخرة ثني اذ صابها مقتضية للحياة كما عند لموان في رواية (فاتخذ نسيله) في طريقه (في البحر سربا) أي سدا كما زاد في سورة الكهف أمسك الله عن الحوت جرية لما فصار عليه مثل الطاق وكان احياء الحوت المملوح امسك جرية الماء حتى صار

مسلكا الموصي وقتا عينا انطلقا بقية الملتزم الى البحر على الاضافة (ووجهها) بالنصب على



ارادة سير نجبه وفي مسلم كالبخاري في التفسير بقية يومهم ما وليتم ما هو ٣٤٧ الصواب اقوله (فلما أصبح) أي من الليلة

التي تلي اليوم الذي سار جميعه  
اذ لا يقال أصبح الاعن ليل (قال  
موسى لفتهاء آتنا غدا هنا) بفتح  
المجدة مع المد وهو الطعام يؤكل  
أول النهار (لقد اقمنا من سفرنا  
هذا نصبا) أي تعبنا والاشارة لسير  
البقية والذي يليه ما يدل عليه  
قوله (ولم يجد موسى) عليه  
السلام (مسا) وفي نسخة شيا  
(من النصب حتى جاوز المكان  
الذي أمر به) فالقي عليه الجوع  
والنصب (فقال له فتاه أرايت)  
أي أخبرني ما دهاني (إذا وسنا إلى  
الصخرة فاني نسيت الحوت) أي  
فقدته وأنسيت ذكره بما رأيت  
وفي رواية ابن عباس كروما أنسانيه  
أي وما أنساني ذكر ما لا الشيطان  
وأنسانيه للشيطان هضمما  
لنفسه (قال موسى ذلك) أي  
أمر الحوت (ما كنا نجي) أي هو  
الذي كنا نطلب لانه علامة  
وجدنا المطلوب (فارتد اعلى  
آثارهما) أي فرجعنا في الطريق  
الذي جآف به بقصان (قصصا)  
أي يتبعان آثارهما آتاهما (فلما  
أتيا إلى الصخرة) وفي نسخة  
انتهما (اذا رجل مسجى) أي  
مغطى كله (بثوب) أي نائم (أو  
قال تسجى بثوبه) شك من  
الراوي (فسلم موسى) عليه  
السلام (فقال الخضر وأني) أي  
كيف (بأرضك السلام) وهو  
غير معروف بهما وكانا كاذت دار  
كفر وكانت تحبهم غيره وعند

كساف ولكهم التروا الاستدانة الامن طريق حجاج وادريس الاودى وهما ضعيفان  
وقد رويت من طريق ثالثة وفيها ضعيف وهو محمد العرزي وقد خالف هؤلاء الثلاثة من  
هو مثلهم أم أوامثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون قال في حديثه ولم يستدر  
آخر جه أبوداود كاتقدم قال الحافظ ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدانة عني بها  
استدانة الرأس ومن نقاه عني استدانة الجسد كله ومشي ابن بطال ومن تبعه على  
ظاهره فاستدل به على جواز الاستدانة قال ابن دقيق العيد فيه دليل على استدانة  
المؤذن للاسماع عند التلفظ بالجميعتين واختلاف هل يستدير بيده كله أو بوجهه فقط  
وقدماه قارنان واختلاف أيضا هل يستدير في الجميعتين الاوالتين مرة وفي التاليتين مرة  
أرى قول حى على الصلاة عن يمينه ثم حى على الصلاة عن شماله وكذا في الأخرى وقد رجع  
هذا الوجه بأنه يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة قال والاول أقرب إلى لفظ الحديث  
انتمى كلامه بالمعنى وروى عن أحمد انه لا يدور الا اذا كان على منارة يقصد اسماع أهل  
الجميعتين وبه قال أبو حنيفة واسحق وقال الخفي والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو ثور  
وهو رواية عن أحمد انه يستحب الالفتات في الجميعتين يميننا وشمالا ولا يدور ولا يستدير  
سواء كان على الأرض أو على منارة وقال مالك لا يدور ولا يلتفت الا ان يريد اسماع الناس  
وقال ابن سيرين يكره الالتفات والحق استحباب الالتفات حال الاذان بدون تقميد وأما  
الدوران فقد عرفت اختلاف الأحاديث فيه وقد أمكن الجمع بما تقدم فلا يصار إلى  
الترجيح وفي الحديث استحباب وضع الأصبعين في الأذنين وفي ذلك فائدتان ذكرهما  
العلماء الاولى ان ذلك ارفع أصوته قال الحافظ وفيه حديث ضعيف من طريق سعد  
القرظ عن بلال والثانية انه علامة للمؤذن ليعرف من يراه على بعد أو من كان به صمم  
انه يؤذن قال الترمذي استحباب أهل العلم أن يدخل المؤذن أصبعيه في أذنيه في الاذان قال  
واستحبه الاوزاعي في الإقامة أيضا ولم يرد في الأحاديث كما قال الحافظ تعيين الأصبع  
التي يستحب وضعها وجرم الزوى بانها المسبحة والاطلاق الأصبع مجاز عن الالفة

\*(باب الاذان في أول الوقت وتقدم عليه في النجس خاصة)\*

(عن جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن اذا زالت الشمس لا يحرم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم لم فاذا خرج أقام حين يراه رواه أحمد ومسلم وأبوداود والنسائي)  
قوله لا يحرم أي لا يترك شيئا من الفاظه الحديث فيه لمحافظة على الاذان عند دخول  
وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير وهكذا سائر الصلوات الا الفجر لما سمي بقي وفيه أيضا  
ان المقيم لا يقيم الا اذا أراد الامام الصلاة وقد أخرج ابن عدي من حديث أبي هريرة  
مرفوعا المؤذن أملا بالاذان والامام أملا بالإقامة وضعفه واعل تضعيفه له لان في  
اسناده مشربا القاضى وقد أخرج البيهقي نحوه عن علي رضى الله عنه من قوله وقال  
ليس بمعقوظ ورواه أبو الشيخ من طريق أبي الجوزاء عن ابن عمر وفيه معارك وهو ضعيف

البخاري في التفسير وهل يارضى من سلام وفيه دليل على ان الانبياء ومن دونهم لا يعاون من الغيب الا ما علمهم الله اذ لو

كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى ٢٤٨ قبل ان يسأله (فقال أنا موسى فقال له الخضر أنت موسى بن اسرائيل قال

نعم) أما موسى بن اسرائيل (قال هل أتبعك على أن تعالني سماعات) أي من الذي علمك الله علما (رشد) ولا ينافي نبوته وكونه صاحب شريعة أن يتعلم من غيره ما لم يكن شرطا في أبواب الدين فان الرسول ينبغي أن يكون اعلم ممن أرسل اليه فيما بعث به من أصول الدين وفروعه لا مطلقا رقد راعى في ذلك غاية التواضع والادب فاستجول نفسه واستأذن أن يكون تابعه وسأل منه أن يرشده ويشرح عليه بتعاليم بعض ما أنعم الله عليه به قاله البيضاوي لكن لم يكن موسى مرسل الى الخضر فقد يروهم ما قاله دخوله فيهم من السياق فليتم امل (قال انك ان تستطيع معي صبرا) فاني أفعل أمورا ظاهرها منا كبر وباطنها لم تحط به (يا موسى اني على علم من علم الله علمه لا تعلمه أنت وأنت على علم عاين الله لأعلمه) وهذا لا بد من تأويله لان الخضر كان يعرف من علم الشرع ما لا غنى له لكلف عنه وموسى كان يعرف من علم الباطن ما لا بد منه كما لا يخفى (قال ستجدني ان شاء الله تعالى صابرا) معك غير منكسر عليك (ولأعصى لك أمرا) أي ستجدني صابرا وغير عاص قال القاضي وتعليق الرعد بالمشيئة اما للتمين واما للعامة بصغوبة الامر فان الصبر على خلاف المعتاد شديد (فانطلقا)

وهو ارض حديث الباب وما في معناه ما عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي باللفظ انه قال صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني أي خرجت لانه يدل على ان المقيم شرع في الاقامة قبل خروجه ويمكن الجمع بين الحديثين بأن لا لا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيشرع في الاقامة عند أول رؤيته له قبل أن يراه غالب الناس ثم اذا رآوه قاموا ويشهدوا له هذا ما أخرجه عنه الزقاق عن ابن جريج عن ابن شهاب ان الناس كانوا ساعة يقول المؤمن الله اكبر يقولون الى الصلاة فلا يأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقامه حتى تعبدل الصفوف وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود ومسنن خرج أبي عوانة انهم كانوا يعدلون الصفوف قبل خروجه صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أبي قتادة انهم كانوا يتومنون ساعة تقام الصلاة ولولم يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطئ فيه عن الخروج فيشق عليهم الانتظار قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ذلك حديث الباب وفيه ان الفريضة تغني عن تحية المسجد انتهى (وعن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنعن أحدكم أذان بلال من سجود فانه يؤذن أو قال ينادي بليل لي يرجع فائتكم ويوقظ نائمكم رواه الجماعة الا الترمذي) قوله أحدكم في رواية البخاري أحدكم شك من الراوي وكلاهما يقيده العموم قوله من سجود بفتح أوله اسم لما يبوكل في السجود ويجوز الضم وهو اسم الفعل قوله ارجع بفتح الياء وكسر الهمزة الخفيفة يستعمل هذا الألفا ومتعديا تقول رجع زيد ورجعت زيدا ولا يقال في المنعدي بالثقة قبل ومن رواه بالضم والثقل فقط لا خطأ لانه بصير من الترجيع وهو التردد وليس مراد هذا وانما معناه يرد القائم أي المتهجد الى راحته ليقوم الى صلاة الصبح نشيطا أو يتسحر ان كان له حاجة الى الصيام ويوقظ النائم ليتأهب للصلاة بالغسل والوضوء والحديث يدل على جواز الاذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة وقد ذهب الى مشروعية الجهر ومطابقا وخالف في ذلك الثوري وأبو حنيفة ومحمد والهادي والقاسم والناصر وزيد بن علي قال الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم انه يمكن في صلاة وقال ابن المنذر وطائفة من أهل الحديث والغزالي انه لا يكتفى به وادعى بعضهم انه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء وتعلق حديث الباب وأجيب بأنه مسكون عنه وعلى التزل فعمله ما إذا لم يرد نطق بخلافه وهو ناقد ورد حديث ابن عمر وعائشة الآتي وهو يدل على عدم الاكتفاء ثم حديث زياد بن الحرث عنه أبي داود يدل على الاكتفاء فان فيه انه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه استأذنه في الاقامة فنهى الى ان طلع الفجر فأمره فقام لكن في اسناده ضعف كما قال الحافظ وأيضاً في واقعة عين وكانت في سقر ومن ثم قال القرطبي انه مذهب واضح ويدل أيضا على عدم الاكتفاء ان الاذان المذكور قد بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغرض به فقال

علي الساحل حال كونهم (عشيمان على ساحل البحر ليس له ماسة فينفذ فمات في سنة ١٠٠٠ هـ) ليجمع

أبرج فاهكم الحديث فهو لهذه الأغراض المذكورة لئلا اعلام بالوقت والاذان هو  
الاعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصوصة والاذان قبل الوقت ليس اعلاما بالوقت  
وتعقب بان الاعلام بالوقت أهم من أن يكون اعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل واحتج  
المناعون من الاذان قبل دخول الوقت بحجج منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال  
لا تزدن حتى يستبين لك الفجر ومديديه عرضا أخرجه أبو داود وبعث أخرجه أيضا من  
حديث ابن عمر أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن  
يرجع فينادى ألا ان العبد نام قالوا فوجب تأويل حديث الباب بما قال بعض الحنفية  
أن السند قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وإنما كان تذكيرا كما يقع للناس اليوم  
وأجيب عن الاحتجاج بالحديث المذكورين بان الاول منهما لا ينتهض لمعارضته ما في  
الصحيحين لاسيما مع اشعار الحديث بالاعتقاد وأما الثاني فلا حجة فيه لانه قد صرح بأنه  
موقوف أكابر الأئمة كأحمد والبخارى والذهلى وأبي داود وأبي حاتم والدارقطنى والاثرم  
والترمذى وغيرهم وان حمادا أخطأ في رفعه وان الصواب وقفه وأما التأويل المذكور  
فقال الحافظ في الفتح انه مردود لان الذى يصنعه الناس اليوم محدث قطعاً وقد تضافرت  
الاحاديث على التعبير بلفظ الاذان قطعاً حمله على معناه الشرعى مقدم ولان الاذان  
الاول لو كان بالفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين والحديث ليس فيه تعيين الوقت  
الذى كان بلال يؤذن فيه وقد اختلف من أى وقت يشرع في ذلك فقيل انه يشرع وقت  
الصرور وجه جماعة من أصحاب الشافعى وقيل انه يشرع من النصف الاخير ووجه  
النورى وتأول ما خالفه وقيل يشرع للسبب الاخير في الشتاء وفي الصيف لنصف  
السبب قاله الجوينى وقيل وقته الليل جميعه ذكره صاحب العمدة وكان مسنده اطلاق  
لفظ بليل وقيل بعد آخر اختيار الشافعى وقد ورد ما يشعر بتعيين الوقت الذى كان بلال  
يؤذن فيه وهو ما رواه النسائى والطحاوى من حديث عائشة أنه لم يكن بين أذان بلال  
وابن أم مكتوم الا ان يرقى هذا وينزل هذا او كانا يؤذنان في بيت مرتفع كما أخرجه أبو داود  
فهذه الرواية تقيد اطلاق سائر الروايات ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوى ان بلالاً وابن  
أم مكتوم كانا يقصدان وقتاً واحداً فيخطئه بلال ويصيه ابن أم مكتوم وقد اختلف في  
أذان بلال بليل هل كان في رمضان فقط أم في جميع الاوقات فادعى ابن القطان الاول  
قال الحافظ وفيه نظر والحكمة في اختصاص صلاة الفجر لهذا من بين الصلوات ما ورد  
من الترغيب في الصلاة لا قول الوقت والصحيح يأتى غالباً بعيب النوم فذا سب ان ينصب  
من يوقظ الناس قبل دخول وقتهم ليتأهبوا ويدركوا فضيلة الوقت (وعن سمرة بن  
جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغرنكم من سحوركم أذان بلال  
ولا يياض الافق المسطط طيل هكذا حتى يستأخر هكذا يعنى معترضا روه مسلم وأحمد  
والترمذى ولفظه ما لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المسطط طيل ولكن الفجر

لان المقام يقتضى كلام التابع  
(أن أى لأن (يحملوهما) أى  
لاجل حالهما إياهما) ما يعرف  
الخضر فحملوهما) أى الخضر  
وموسى (بغير قول) بفتح النون  
أى بغير أجره ولم يذكر يوشع  
معهما كما في قوله فان طائفة ائمة  
لانه تابع غير مفسود بالاصالة  
ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب  
معهما لانه لم يقع له ذلك  
ليكن في رواية فحملوهما بالجمع  
وهو يقتضى الجزم بركوبه  
معه ما فى السنية (بجاء  
عصنور) بضم أوله وحكى ابن  
رشد فى كتاب الغرائب فتحه  
قيل وسمى به لانه عصى وقوله  
الدمى يرى وقيل انه الصرد  
(فوق) على حرف السنية  
فمن قرنة أو نقرتين في البحر  
نقال الخضر يا موسى ما نقص  
على وعلمك من علم الله أى من  
معلومه (الا) كقوله هذا  
العصنور في البحر) وعند البخارى  
أيضاً ما على وعلمك في جنب علم  
الله الا كما أخذ هذا العصنور  
بمنه قارصه من هذا البحر أى في  
جنب مع علم الله تعالى وهو  
أحسن سيافا من السوق هنا  
وأبعد عن الاشكال ومفسر  
لواقع هذا العلم يطلن ويراد به  
المعلم بليل دخول حرف  
التبويض وهو من في قوله من علم  
الله لان العلم القائم بذات الله  
تعالى صفة قديمة لا تتبعض

فليس العلم هنا على ظاهره لان علم الله تعالى لا يدخله نقص وقيل نقص بمعنى أخذ لان النقص أخذ خاص فيكون التشبيه

ولا عيب فيهم غير ان سبوقهم  
 بين فلول من قراع الكتائب  
 أي لا عيب وقيل هذا  
 الطائر من الطيور التي تغلب  
 منافسها بحيث لا يعاقبها  
 البتة (فقد الحضر الى لوح من  
 ألواح السقينة فتزعمه) بفاس  
 فانخرقت ودخل الماء (فقال) له  
 (موسى) عليه السلام هؤلاء  
 (قوم جالوناً بغير نول) أي بغير  
 أجر (عدت) بفتح الميم (الى  
 مشينهم فخرقتهم تغرق) مضارع  
 اغرق أي لان تغرق (أهاها)  
 ولا ريب ان خرقتها سبب لدخول  
 الماء فيها المفضى الى غرق  
 أهاها (قال) الخضر (ألم أقل  
 انك لن تستطيع معي صبرا)  
 ذكره بما قال له قبل (قال) (موسى  
 لا تأخذني بما نسيت) أي  
 بالذي نسيت أو بنسيته أي أو بشئ  
 نسيت يعني وصيته بأن لا يعترض  
 عليه وهو امتذار بالنسيان  
 أخرجه في معرض النهي عن  
 المؤاخذه مع قيام المانع لها  
 وزاد في رواية أبوي الوقت  
 وذروا ترحق من أمرى عسرا  
 أي ولا تغشني عسرا من أمرى  
 بالمضايقة والمؤاخذه على النسي  
 فان ذلك يعسر على متابعتك  
 (فكانت) المسئلة (الاولى من  
 موسى) عليه السلام (نسبانا  
 فانطلقا) بعد خروجهما من  
 السقينة (فاذا غلام يلعب مع  
 الغلمان) والغلام اسم للمولود

المستطيل في الافق وعن عائشة وابن عمر رضى الله عنهم ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم متفق عليه  
 ولا جد والبخاري فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ولمسلم ولم يكن بينهما ما الا ان ينزل هذا  
 ويرقى هذا (قوله المستطيل هكذا حتى يطلع الفجر هكذا اصفة هذه الاشارة معينة في صحيح  
 مسلم في الصوم من حديث ابن مسعود بافظ وليس ان يقول هكذا وهكذا وصوب به  
 ورفعها حتى يقول هكذا وفروج بين اصابعه وفي رواية ليس الذي يقول هكذا وجمع  
 أصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا وجمع أصابعه ووضع المسجة  
 على المسجة وميديه وفي رواية ليس الذي يقول هكذا ولكن يقول هكذا وفسر هاجر  
 بأن المراد ان الفجر هو المعترض وليس بالمستطيل والمعتض هو الفجر الصادق ويقال  
 له الثاني والمستطيل بالراء وأما المستطيل باللام فهو الفجر الكاذب الذي يكون كذب  
 السرحان وفي البخاري من حديث ابن مسعود وليس ان يقول الفجر أو الصبح وقال  
 باصابعه ورفعها الى فوق وطأ الى أسفل حتى يقول هكذا وقال زهير بسبع أصابعه  
 احدها فوق الاخرى ثم أمرهما عن يمينه وشماله (قوله حتى يؤذن ابن أم مكتوم في  
 رواية البخاري حتى ينادى وبذلك الزيادة أعني قوله فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر أو ردها  
 في الصيام (قوله ولمسلم لم يكن بينهما هذه الزيادة ذكرها مسلم في الصيام من حديث ابن عمر  
 وذكرها البخاري في الصيام من كلام القاسم قال الحافظ في أبواب الاذان من الفتح  
 ولا يقال انه مرسل لان القاسم تابعي فليذكر القصة المذكورة لانه ثبت عند النسائي من  
 رواية حفص بن غياث وعنده الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله  
 ابن عمه رعن القاسم عن عائشة بافظ ولم يكن بينهما ما الا ان ينزل هذا ويصعد هذا  
 قال النووي في شرح مسلم قال العلماء معناه ان بلالا كان يؤذن قبل الفجر ويتبرأ  
 بعد أذانه للادعاء ونحوه ثم يقرب الفجر فاذا قارب طلوعه نزل فاخبر ابن أم مكتوم فينتأب  
 ابن أم مكتوم بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشير في الاذان مع أول طلوع الفجر والحديث  
 يدل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد وأما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها  
 ونقل عن بعض أصحاب الشافعي انه يكره الزيادة على أربعة لان عثمان اتخذ أربعة ولم  
 تنقل الزيادة عن أحد من الخلفاء الراشدين وجوزها بعضهم من غير كراهة قالوا اذا جازت  
 الزيادة لعثمان على ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جازت الزيادة لغيره قال  
 أبو عمر بن عبد البر واذا جاز اتخاذ مؤذنين جاز أكثر من هذا العدد الا ان يمنع من ذلك  
 ما يجب التسليم له انتهى والمستحب ان يتعاقبوا واحدا بعد واحد كما اقتضاه الحديث  
 ان اتسع الوقت لذلك كصلاة الفجر فان تنازعوا في الابداء أقرع بينهم وفي الحديث  
 دليل على جواز اذان الاعشى قال ابن عبد البر وذلك عند أهل العلم اذا كان معه مؤذن  
 آخر يذنيه للاوقات وقد نقل عن ابن مسعود وابن الزبير كراهة اذان الاعشى وعن ابن

وعن الضحالك يعمل بالفساد ويأذى منه الواد وعن الكبي بسرق المناع بالليل ٢٥١ فاذا أصبح لجأ إلى أبيه فيه فقولان لقد

بات عندنا (فاخذ الخضر برأسه من أعلاه) أي جز الغلام برأسه (فاقتلع رأسه بيده) وعنده في بدء الخلق فاخذ الخضر برأسه فقطعه هكذا وأومأ ستمان باطراف أصابعه كأنه يقطف شيئا وعن الكبي صرعه ثم نزع رأسه من جسده فقتله والفاء في فاقتلع للدلالة على أنه لما رآه اقتلع رأسه من غير ترك واستكشاف حال (فقال موسى) للخضر عليه السلام (أقتلت) الهمة ليست للاستفهام الحقيقي فهي كافي قوله ألم يجدر بكم أن تقتلوا من زعم قوم أنه كان بالغاية عمل بالفساد واحتجوا بقوله (بغير نفس) والقصاص إنما يكون في حق البالغ ولم يرها قد أذنت ذنبا يقتضي قتلها أوقات نفسها فتقاده به به على أن القتل إنما يباح حدا أو قصاصا و كلا الأمرين منتف وتقتل الغلام في إبله بضم الهمة والباء وتشديد اللام المفتوحة مدينة قرب بصيرة وعبدان (قال) الخضر لموسى عليه السلام

عباس كراهة أقامته وللحديثين المذكورين ههنا فوائد وأحكام قد سبق بعضها في شرح حديث ابن مسعود

\*(باب ما يقول عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان)\*

(عن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن رواه الجماعة) وفي الباب عن أبي رافع عند النسائي وعن أبي هريرة عند النسائي أيضا وعن أم حبيبة عند الطحاوي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي وعن عائشة عند أبي داود وعن معاذ عند أبي الشيخ وعن معاوية عند النسائي قوله إذا سمعتم ظاهره اختصا من الاجابة بمن سمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً في الوقت وعلم أنه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعدها وصح له المتابعة قاله النووي في شرح المذهب قوله فقولوا مثل ما يقول المؤذن ادعى ابن وضاح أن قوله المؤذن مدرج وأن الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول وتعب بان الادراج لا يثبت بمجرد الدعوى وقد اتفقت الروايات في العجيين والموطأ على اثباته ولم يصب صاحب العمدة في حذفها قاله الحافظ قوله مثل ما يقول قال الكرماني قال مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال لي يشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلمتها قال الحافظ والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت وأصرح من ذلك حديث عمر بن الخطاب لا أتبع هذا الحديث يدل على أنه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع ألقاظ الاذان الخمعة والجمعة وغيرهما وقد ذهب الجمهور إلى تخصيص الخمعة بين مجديت عمر لا أتبع هذا الحديث يقول مثل ما يقول في ألقاظ الخمعة والجمعة والجمعة في قول لا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح في قول تارة كذا وتارة كذا وحكي بعض المتأخرين عن بعض أهل الاصول أن الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب اعمالهما قال فلم لا يقال يستحب للسامع أن يجمع بين الخمعة والجمعة وهو وجه عند الخنابلة والظاهر من قوله في الحديث فقولوا التعميد بالقول وعدم كفاية امرار الجوابية على القلب والظاهر من قوله مثل ما يقول عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه قال اليعمري لا تنافي بينهم على أنه لا يلزم المحجب أن يرفع صوته ولا غير ذلك قال الحافظ وفيه بحث لأن المماثلة وقعت في القول لافي صفته ولاحتياج المؤذن إلى الاعلام شرع له رفع الصوت بخلاف السامع فليس مقصوده الاالد كروا السرو والجمهور مستويان في ذلك وظاهر الحديث اجابة المؤذن في جميع الحالات من غير فرق بين المصل وغيره وقيل يؤخر المصل الاجابة حتى يفرغ وقيل يجيب الا في الخمعة قال الحافظ والمشهور في المذهب كراهة الاجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجامع والمصل وقيل والقول بكراهة الاجابة في الصلاة يحتاج إلى دليل ولا دليل ولا يخفى أن حديث أن في الصلاة اشغل الدليل على الكراهة (لم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرا) بزيادة لك في هذه المرة زيادة في المكالفة بالعتاب على رفض الوصية والوصية بقوله

ويؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابة السلام فيها وهو أنهم من الاجابة  
للمؤذن وظاهر الحديث انه يقول مثل ما يقول المؤذن من غير فرق بين الترتيب  
وغيره وفيه ممتنع. الثاني قال بوجوب الاجابة لان الامر يقتضيه بحقيقته  
وقد حكى ذلك الطحاوي عن قوم من السلف وبه قالت الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب  
وذهب الجمهور الى عدم الوجوب قال الحافظ واستدلوا بحديث أخرجه مسلم وغيره  
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمع مؤذنا قالوا كبر قال على الفطرة فلما انشده قال خرج من  
النار قالوا انما قال صلى الله عليه وسلم غير ما قال المؤذن علمنا ان الامر بذلك للاستحباب  
وربنا ليس في الرواية انه لم يقل مثل ما قال وباحتمال انه وقع ذلك قبل الامر بالاجابة  
وا احتمال ان الرجل الذي سمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤذن لم يقصد الاذان  
واجيب عن هذا الاخبار بانه وقع في بعض طرق هذا الحديث انه حضرته الصلاة وقد  
عرفت غير مرة ان فعله صلى الله عليه وسلم لم لا يعارض القول الخاص بنا وهذا منه  
والظاهر من الحديث التعبد بالقول مثل ما يقول المؤذن وسواء كان المؤذن واحدا  
أو جماعة قال القاضي عياض وفيه خلاف بين السلف فمن رأى الاقتصار على الاجابة  
للاول احتج بأن الامر لا يقتضي التكرار ويلزمه على ذلك ان يكتب في اجابة المؤذن مرة

واحدة في العمر (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقل أنت أكبر الله أكبر ثم قال أشهد

ان لا اله الا الله قال انهم يدان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان محمدا رسول الله قال انهم يدان

محمد رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح

قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال لا اله الا الله

الاله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة رواه مسلم و ابو داود الحديث أخرج

البخاري نحوه من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم

يقول قال الحافظ في الفتح وقد وقع لنا هذا الجسد يت يعني حديث معاوية وقد في أسنادنا

أَ كَرِهَ فُقَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَ كَرِهَ اللَّهُ أَ كَرِهَ فُقَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فُقَالَ مَعَاذَ اللَّهِ وَأَنَا

أشهد أن لا إله إلا الله فقال أشهد أن محمداً رسول الله فقال معاوية وأنا أشهد أن محمداً

رسول الله ولما قال صلى على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال هكذا سمعت نبيكم

صلى الله عليه وآله وسلم قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال النووي في شرح مسلم قال ابو الهيثم

فَقَالَ لَاحِزِلْ فِدْفِعْهُنَّ وَلَا تَقْصِدْ فِي تَحْصِيلِ خَيْرِ الْإِبَالَةِ وَقَالَ لَاحِزِلْ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ الْإِبَالَةِ

بعضته ولا قوة على طاعته الا بعهوته وحي هذا عن ابن مسعود وحي الجوهرى لغـ

غربية ضعيفة انه يقال لاحـل ولا قوة الا بالله قال والحول والحيـل بمعنى ويقال في

من) باضافة القسم او الى السين'ضافة المصدر الى الظرف

1. *Journal of Management Studies*, 1997, 34, 1, 1-14.

(قال ابن عيثة) سفيان (وهذا  
أوكد) واستدل عليه بزيادة  
لأن في هذه المسئلة (فانطلقا حتى  
أتيا) وفي رواية حتى إذا أتيا  
موافقة للتزويل (أهل قرية) هي  
انطاكية أو بيلة أو ناصرة  
أو برقة أو غيرهن فلما وافياها  
بعد غروب الشمس (استطعما  
أهلها) واستضافوهم (فابوا أن  
يضيفوهما) ولم يجبه دوافي تلك  
القرية قري ولا مأوى وكانت  
لبله باردة (فوجدانيها) أي في  
القرية (جندارا) على شاطئ  
الطريق وكان سمكة مائتي ذراع  
بذراع تلك القرية وطوله على  
بحسه الأرض خمسة مائة ذراع  
وعرضه خمسون ذراعا (يريد أن  
ينقض) أي يسقط فاستعيرت  
الارادة للمشاركة والافالجار  
لارادته حقيقة وكان أهل  
القرية يعمرون تحتها على خوف  
(قال الخضر بيده) أي أشار بها  
وفي رواية فمسح بيده (فأقامه)  
وقبل نقضه وبناه وقبل بعمود  
عمده وفيه اطلاق القول على  
الفعل (قال موسى) وفي رواية  
فقال له موسى أي للخضر  
(لو شئت لانتخذت عليه أجرا)  
فيكون لنا قرونا وبلغه على سفرنا  
قال القاضي كأنه لما رأى  
الحمران ومباس الحاجة  
واشتهغاله بما لا يعنيه لم يتألم  
نفسه (قال) أي الخضر لموسى

عليهما السلام (هذا فراق بيني وبينك) بإضافة الفراق إلى اليقين إضافة المصدر إلى الظرف المتعبر



على الاتساع والاشارة في قوله هذا الى الفراق الموعود بقوله فلا تصاحبني ٣٥٣ وتكون الاشارة الى السؤال الثالث

أي هذا الاعتراض سبب للفراق  
أو الى الوقت أي هذا الوقت  
وقت الفراق (قال النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم يرحم الله  
موسى) انشاء بلفظ الخبر  
(لودنا) بكسر الدال الاولى  
وسكون الثانية أي والله لودنا  
(لومبر) أي صبره لأنه لومبر  
لابصر أعجب الاعاجيب (حتى  
يقص) على صيغة المجهول  
(عليها من أمرهما) وتعام هذه  
القصة في كتاب الله العزيز  
وتفسيرنا فتح البيان في مقاصد  
القرآن فارجع اليهما ان شئت  
وهذا الحديث أخرجه البخاري  
في أكثر من عشرة مواضع وفيه  
رواية تابعة عن تابعي وصحابي  
عن صحابي وفيه التصديقات  
والاخبار بصيغة الافراد  
والسؤال (عن أبي موسى)  
عبد الله بن قيس الأشعري  
رضي الله عنه (قال جاء رجل الى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فقال يا رسول الله ما القتال في  
سبيل الله فان أحدنا يقاتل  
غضبا والغضب حالة تحصل  
عند غلبان الدم في القلب لارادة  
الانتقام (ويقاتل حمية) وهي  
الأنفة من النسي أو المحافظة  
على الحرم (فرفع) رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم  
(اليه) أي الى السائل (رأسه)  
الشريف (قال) أبو موسى

الضعيف عن قواهم لاحول ولا قوة الا بالله الحوقلة هكذا قال الازهرى والا كثرون وقال  
الجزهرى المواقفة على الاول وهو المشهور والحاء والواو من الحول والقف من القوة  
واللام من اسم الله وعلى الثاني الحاء واللام من الحول والقف من القوة والاول اول  
الملا يفصل بين الحروف ومثل الحوقلة الخيجلة في سحر على الصلاة وعلى الفلاح والبسملة  
في بسم الله والجسدة في الحمد لله والهيلة في لا اله الا الله والسجدة في سبحان الله انتهى  
كلامه قوله دخل الجنة قال القاضي عياض انما كان كذلك لان ذلك توحيد وثنا على  
الله تعالى واتقياد لما عظمته وتوقير اليه بقوله لاحول ولا قوة الا بالله في حصل هذا فقد  
حاز حقيقة الايمان وكال الاسلام واستحق الجنة بفضل الله وانما أفرد صلى الله عليه وسلم  
الشهادتين والجمعيتين في هذا الحديث مع ان كل نوع منهما مثني كما هو المشروع اقتصد  
الاختصار قال النووي فاختصر صلى الله عليه وسلم من كل نوع شطرا تنبها على باقيه  
والحديث قد تقدم الجمع بينه وبين الحديث الذي قبله (وعن شهر بن حوشب عن أبي

امامة أو عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان بلا لا أخذ في الامة فلما

ان قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم اقامها الله وأدامها وقال في سائر

الاقامة بخو حديث عمر في سائر الاذان رواه أبو داود الحديث في اسناده رجل مجهول  
وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد وثقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وفيه دلالة على  
استحباب مجابوبة المقيم ا قوله وقال في سائر الاقامة بخو حديث عمر وفيه أيضا انه  
يسحب اسمع الامة ان يقول عند قول المقيم قد قامت الصلاة اقامها الله وأدامها  
قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على ان السنة ان يكبر الامام بعد الفراغ من  
الاقامة انتهى وفي ذلك خلاف لعله يأتي ان شاء الله تعالى (وعن جابر ان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة

القائمة آت محمد الوسيلا والفضيلة وابعثه مة ماحمودة الذي وعده حلت له شفاعتي يوم

القيامة رواه الجماعة الامسما وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند الطحاوي وعن  
أنس عند ابن حبان في فوائد الاصبهانين له وعن ابن عباس عند ابن حبان أيضا في كتاب  
الاذان وعن أبي امامة عند الضياء المقدسي ورواه الحاكم في المستدرک وفيه عفي بن  
معدان وقد تكلم فيه غير واحد وعن عبد الله بن عمرو وسيأتي قوله رب هذه الدعوة  
التامة بفتح الدال والمراد به ادعوة التوحيد بدعوة الله تعالى له دعوة الحق وقيل لدعوة  
التوحيد تامة لانه لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية الى يوم القيامة وقال ابن التين  
وصفت بالتامة لان فيها أتم القول وهو لا اله الا الله قوله الوسيلا هي ما يتقرب به يقال  
توسلت أي تقربت وتطلق على المنزلة العلية وسيأتي تفسيرها في الحديث الذي بعده هذا  
قوله والفضيلة أي المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ويحتمل ان تكون تفسير الوسيلا

٤٥ نيل ل . أو من دونه (ومارفع اليه رأسه الا انه) أي السائل (كان قائما) أي مارفع الامر من الامور الالقيام

الواقية (لتكون) أى لأن تكون (كلمة الله) أى دعوته إلى الاسلام أو كلمة الاخلاص (هى العليا) لامن قاتل عن مقتضى القوة الغضبية أو النهوانية (فهو في سبيل الله عز وجل) ويدخل فيه من قاتل لطلب الثواب ورضا الله فانه من اعلاء كلمة الله وقد جمع هذا الجواب معنى السؤال لابلغظسه لان الغضب والحمية قد يكونان لله تعالى أو اغرض الدنيا فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم بالمانى مختصرا اذ لو ذهب بقسم وجوه الغضب اطلال ذلك ونشئ ان يلبس عليه وفيه الجواب وزيادة أو ان القتال اسم فاعمل بمعنى المقاتل بقرينة لفظ فان احدانا يقاتل الخ ويكون عبر عما عن العاقل والحديث من جوامع الحكم وفيه شاهد لحديث انما الاعمال بالنيات وانه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبروان الفضل الذى ورد في المجاهد بن مختص بن قاتل لاعلاء دين الله وفيه استحباب اقبال المسؤول على السائل (عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه (قال ينادى أنا امشى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في خرب) بفتح الخاء وكسر الراء وفي رواية بكسر ثم فتح جمع خربة وكلاهما فى فرع اليونانية وعند البخارى فى موضع آخر بالهاء المهملة المفتوحة وسكون الراء والمثلثة (المدينة) المنورة موطن رسول الله صلى الله

قوله مقام محمود أى يحمد القائم فيه وهو يطاق على كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ونصبه على الظرفية أى ابعثه يوم القيامة فافقه مقام محمودا أو ضمن ابعثه معنى أقمه أو على انه منقول به ومعنى ابعثه اعطه ويجوز ان يكون حالا أى ابعثه ذامقام محمود والتكثير للتفخيم والتعظيم كما قال الطيبي كأنه قال مقاما أى مقام محمودا بكل لسان وقد روى بالتعريف عند النسائي وابن حبان والطحاوى والطبرانى والبيهقى وهذا يرد على من أنكروا بوته معروفا كالنورى قوله الذى وعدته أراد بذلك قوله تعالى عسى أن يعيد ربك مقام محمودا وذلك لان عسى فى كلام الله لا وقع قال الحافظ والموصول اما بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للكرة وسبأى تفسير حات له الشفاعة فى الحديث الذى بعده هذا (وعن عبد الله بن عمرو أنه سمع النبي صلى الله عليه

وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى

الله به عليه عشر اثم صلوا الله الى الوسيلة فانه امثلة فى الجنة لا تنبغى الا لعبد من عباد الله

وارجوان اكون أنا هو فن سأل الله الى الوسيلة حلت عليه الشفاعة رواه الجماعة ادا

البخارى وابن ماجه) قوله مثل ما يقول قد تقدم الكلام على ذلك قوله ثم صلوا على هذه زيادة نابتة فى الصحيح وقبولها متعين قوله ثم صلوا الله الح قد تقدم ذكر بعض الاقوال فى تفسير الوسيلة والتمتعين المصير الى ما فى هذا الحديث من تفسيرها قوله حات عليه الشفاعة وفى الحديث الاول حات له الشفاعة قال الحافظ واللام بمعنى على ومعنى حات أى استحققت ووجبت أو نزات عليه ولا يجوز ان تكون من الحل لانهم لم ينكروا قبل ذلك محرمة قوله شفاعة استشكل بعضهم جعل ذلك ثوابا لقاتل ذلك مع ما ثبت ان الشفاعة للمذنبين واجيب بان له صلى الله عليه وسلم شفاعات اخر كادخال الجنة بغير حساب وكرفع الدرجات فبعض كل أحدا ما يناسبه ونقل عما عثر عن بعض شيوخه انه كان يرى اختصاص ذلك بمن قاله مخلصا مستحضرا اجلال النبي صلى الله عليه وسلم لامن قدم بذلك مجرد الثواب ونحو ذلك قال الحافظ وهو تحسبكم غير مرضى ولو كان لخراج الغافل اللاهى لكان أشبه قال المهمل فى الحديث الحاض على الدعاء فى أوقات

الصوات لانه حال رجاء الاجابة (وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة رواه أحمد وابوداود والترمذى) الحديث أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والضيعة فى المختارة وحسنه الترمذى ورواه سليمان التميمي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نودي بالاذان ففتح أبواب السماء واستجيب الدعاء وروى يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح أبواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي رواه مالك عن ابن أبي حازم عن سهل بن سعد قال ساعنان

عليه وآله وسلم (وهو) أي صلى الله عليه وآله وسلم (يتوكأ) أي يعتمد ٣٥٥ (على عسيب معه) بفتح الـ وكسر الثاء أي

عضا من جريد النخل (فخبرهم  
من اليهود) أى عدة رجال من  
ثلاثة الى عشرة قال فى الفتح لم  
أقف على أسمائهم فقال بعضهم  
لبعض سألوه أى النبى صلى الله  
عليه وآله وسلم (عن الروح  
وقال بعضهم لا تألوه لا يجى  
فيه) برفع يجى على الاستئناف  
و ينصبه على معنى خشية انه  
يجى فيه (بشي تكروهونه) ولا  
على هذا زائدة وبالجزم على  
جواب النهى قال الحافظ ابن  
حجر وهو الذى فى روايتنا (فقال  
بعضهم) لبعض وآله (النساء)  
عنها (فقام رجل منهم فقال يا أبا  
القاسم ما الروح) الا كثر على  
انهم سألوا عن حقيقة الروح  
الذى فى الحيوان وقيل عن  
جبريل وقيل عن عيسى وقيل  
عن القرآن أو عن خلق عظيم  
روحانى وقيل ان اليهود قالوا  
لتريدش ان تفسر الروح فليس  
ببنى ولذا قال بعضهم لا تألوه  
لا يجى بشي تكروهونه أى ان لم  
يفسره لانه يدل على نبوته وهم  
يكروهونه و بسط ذلك فى تفسيرنا  
فتح البيان (فسكت) رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم لما سألوه  
قال ابن مسعود (فقات انه يوحى  
اليه ففقت) حتى لا أكون  
مشوا عليه أو ففقت حائلا  
بينه وبينهم (فلما انجلي عنه) أى  
أنكشف عنه عليه الصلاة  
والسلام الكرب الذى كان  
ها كفى رواية (عن الروح قل

فتفتح لهم أبواب السماء، وقل داخ ترد عليه دعوته عند حضور النداء للصلاة والصاف في  
سبيل الله قال ابن عبد البر هكذا هو موقف علي سهل بن سعد في الموطأ عند جاعة الرواة  
ومثله لا يقال من قبل الرأي ثم ساقه مرفوعاً من طريق أبي بشر الدولابي قال حدثنا أبو  
عمير أحمد بن عبد العزيز بن سويد الجبلي حدثنا أيوب بن سويد قال حدثنا مالك عن سهل  
ابن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحو الحديث المتقدم الحديث يدل  
على قبول مطلق الدعاء بين الأذان والإقامة وهو مقيد بما لم يكن فيه أثم أو قطعية رحم كما  
في الأحاديث الصحيحة وقد وردت تعين أدعية تقال حال الأذان وبعده وهو بين الأذان  
والإقامة منها ما سلف في هذا الباب ومنها ما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي  
وحسنه وصححه المعمرى من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بلفظ من قال حين  
يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وإن محمداً عبده ورسوله رضيت  
بآله وبرأيه محمد رسولاً وبالإسلام ديناً غفر له ذنبه ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي في  
عمل اليوم والليلة من حديث ابن عمرو بن العاص أن رجلاً قال يا رسول الله إن المؤذنين  
يفضلوننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقول فإذا انتهيت فسل تعطه ومنها  
ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم سلمة قالت علمني رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم أن أقول عند أذان المغرب اللهم ان هذا القبل إليك وإدبارنارك وأصوات دعائك  
فاغفر لي وقد عني ما ندعي به صلى الله عليه وسلم ما قال الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد  
قالوا فيقول رسول الله قال سلوا الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة قال ابن القيم  
هو حديث صحيح وفي المقام أدعية غيرها

**\* (باب من أذن فهو يقيم) \***

(عن زياد بن الحرث الصدائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أخا صداه اذن قال  
فاذنت وذلك حين أضاء الفجر قال فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قام إلى الصلاة  
فأراد بالال ان يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم أخو صداه فان من أذن فهو  
يقيم رواه الخمسة الا النسائي وانظره لاحد) الحديث في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن  
أنعم الافريقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحرث الصدائي قال الترمذي انما  
أعرفه من حديث الافريقي وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان  
ورواه غيره وقال أحمد لا كتب حديث الافريقي قال ورأيت محمد بن اسمعيل يقوى أمره  
يقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا عند أهل العلم ان من أذن فهو يقيم  
انتهى قال في البدر المنير ضعفه لكثرة روايته للمنكرات مع علماء وزهده وروايات  
المنكرات كثير ما يعتري الصالحين لقلة ثقة قدمهم للرواة لذلك قيل لم نر الصالحين في شيء  
كذب منهم في الحديث انتهى وكان سفيان الثوري يعظمه وقال ابن أبي رواد انما  
تكلم الناس فيه لانه روى عن مسلم بن يسار فقبل ابن رأيه فقال بافر بريمة فقالوا ما دخل

يَتَغَشَّاهُ حَالُ الْوَحْيِ (فَقَالَ) وَفِي رِوَايَةِ الْأَرْبَعَةِ قَالَ (وَيَسْأَلُونَكَ) بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ كَالْتَنْزِيلِ وَبِغَيْرِهَا كَفِي رِوَايَةِ (عَنِ الرُّوحِ قُلْ

(الروح من أمر ربى) أى من الابداعات الكائنة ٣٥٦ بكن من غير مادة وتولد من أصل واقتصر على هذا الجواب بما اقتصر

مسلم بن يسار افر ببيعة قط يعنون البصرى ولم يعلموا ان مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنبذى وعنه روى في الباب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يقيم من اذن أخرجه الطبراني والعقيلي في الضعفاء وأبو الشيخ في الاذان وفي اسناده سعيد بن راشد وهو ضعيف قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن سعيد بن راشد هذا فقال ضعيف الحديث منكر الحديث وقال مرة منكره قال المسازى في كتابه النسخ والمسخ وانفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره ان ذلك جائز واختلفوا في الاولوية فقال أكثرهم لا فرق والامر متسع ومن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الجواز أبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور وقال بعض العلماء من اذن فهو يقيم قال الشافعى واذا أذن الرجل أحيت ان يتولى الاقامة والى أولوية المؤذن بالاقامة ذهب الهاديون واحتجوا بهذا الحديث واحتج القائلون بعدم الفرق بالحديث الذى سأتى وسأتى الكلام عليه والاخذ بحديث الصدائى أولى لان حديث عبد الله بن زيد لا فى كان أول ما شرع الاذان في السنة الاولى وحديث الصدائى بعده بلا شك فله الحافظ البعمرى فاذا أذن واحد فقط فهو الذى يقيم واذا أذن جماعة دفعة واحدة فواحد على من يقيم منهم فهو الذى يقيم وان تشاحوا اقرع بينهم قال ابن سبويه الناس البعمرى ويستحب ان لا يقيم في المسجد الواحد الا واحدا اذا لم تحصل به الكفاية انتهى

(وعن عبد الله بن زيد انه رأى الاذان قال فبحث الى النبي صلى الله عليه وسلم فآخبره فقال القم على دلال فالتبته فاذا ن يقيم فقلت يا رسول الله اناريت اريد ان اقيم

قال فاقم أنت فاقام هو واذا ن بلال رواه أحمد وأبو داود الحديث في اسناده محمد بن عمرو والواقى الانصارى البصرى وهو ضعيف ضعفه القطن وابن عمير ويحيى بن معين واختلف عليه فيه فقبل عن محمد بن عبد الله وقيل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر اسناده احسن من حديث الافريقى وقال البيهقى ان صحاح البخاري لا يثبتون قصة الصدائى بعد ذلك كره ابن شاهين في النسخ وله طريق اخرى أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس قال كان أول من أذن في الاسلام بلال وأول من أقام عبد الله بن زيد قال الحافظ واسناده منقطع لانه رواه الحاكم عن مقسم عن ابن عباس وهذا من الاحاديث التى لم يسمعها الحاكم من مقسم وأخرجه الحاكم وفيه ان الذى أقام عمر قال والمغروف انه عبد الله بن زيد والحديث استبدل به من قال بعدم أولوية المؤذن بالاقامة وقد تقدم ذكرهم في الحديث الذى قبله هذا وقد عرفت تأخر حديث الصدائى وأرجحية الاخذ به على انه لو لم يتأخر كان هذا الحديث خاصا بعبد الله بن زيد والاولوية باعتبار غيره من الامة والحكمة في التخصيص تلك المزية التى لا يشارك فيها غير أعنى الرويا فالحاق غيره به لا يجوز لوجهين الاول انه يؤدى الى ابطال فائدة النص أعنى حديث من أذن فهو يقيم فيكون فاسدا لا اعتبار الثاني وجود الفارق وهو مجرد مانع من الالحاق

موسى عليه السلام في جواب وما رب العالمين ذكر بعض صفاته اذ الروح لدقة لا يمكن معرفة ذاته الا بعوارض تميز عما يلبس فلذلك اقتصر على هذا الجواب ولم يبين الماهية لكونها مما استأثر الله بعلمها ولان في عدم بيانها تصديقا لنبوة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وقد كثرت اختلاف الحكماء والعلماء قديما وحديثا في الروح واطلقوا أعنة النظر في شرحه وخاضوا في غمرات ماهيته والذى اعتمد عليه عامة المتكلمين من أهل السنة انه جسم لطيف في البدن سار فيه سريان ماء الورد فيه وعن الأشعرى النفس الداخل الخارج (وما أوتوا) بصيغة الغائب في أكثر نسخ الصحاح (من العلم الا) عالما وأيتاء (قليل) أو الا قلله لا منكم أى بالنسبة الى معلومات الله تعالى التى لا نهاية لها وقيام البحث في الروح في كتاب التفسير والحق انه مما استأثر الله تعالى بعلمها فالحوم تحول بابها مع قلله العلم وقصر الفهم مما لا يكاد يشرح له صدور أهل الحق واليقين (عن أنس ابن مالك) رضى الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعاذ بن جبل) رديفه (أى) راكب خلقه (على الرجل) بفتح الراء وسكون الحاء وهو للبعير أصغر من القتب وعند البخارى في الجهاد انه كان على حمار (قال يامعاذين جبل قال) أى معاذ (ليبك يا رسول الله وسعديك) الباب بفتح اللام

مغناه هنا الاجابة والسعة المساعدة كانه قال لما لك واسعدالك ٣٥٧ وليكنهما اثنا على معنى التاكيد والتسكين أى

\*(باب الفصل بين التداين بجملة)\*

(عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لقد أعجبني ان تكون صلاة المسلمين أو المؤمنين واحدة وذكر الحديث وفيه فجاء رجل من الانصار فقال يا رسول الله انى لنا رجعت لما رأيت من اهتمامك رأيت رجلا كان عليه ثوبين أخضرين فقام على المسجد فاذا نتم قعدة فقام فقال مثلها الا انه يقول فقامت الصلاة وذكر الحديث رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضا الدارقطني من حديث الأعمش عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل به ورواه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال الحافظ وهذا الحديث ظاهر الانقطاع قال المنذرى الا ان قوله في رواية أبي داود حدثنا أصحابنا ان أراد الصحابة فيكون مسندا والافهم مرسل وفي رواية ابن أبي شيبة وابن خزيمة والطحاوى والبيهقي حدثنا أصحاب محمد فنعين الاحتمال الاول ولهذا صححها ابن حزم وابن دقيق العيد وقد قدمنا في شرح حديث أنس انه أمر بلال ان يشنع الاذان ويوتر الإقامة ما يجاب به عن دعوى الانقطاع واعلال الحديث بها فارجع اليه والحديث استدله على استحباب الفصل بين الاذان والإقامة لقوله فاذا نتم قعدة فقامت الصلاة على ذلك في باب جواز الزيادة قبل المغرب من أبواب الاوقات والكلام على بقية فوائد الحديث قدم في أول الاذان

\*(باب النهي عن أخذ الاجرة على الاذان)\*

(عن عثمان بن أبي العاص قال أخبرنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا رواه الخمسة) الحديث صححه الحاكم وقال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعثمان بن أبي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا وأخرج ابن حبان عن يحيى البكالى قال سمعت رجلا قال لابن عمر انى لا حيك في الله فقال له ابن عمر انى لا يعضك في الله فقال سبحان الله أحبه لك في الله وتعضني في الله قال نعم انك تسأل على أذانك أجرا وروى عن ابن مسعود انه قال أربع لا يؤخذ عليهن أجر الاذان وقراءة القرآن والمقام والقضاء ذكره ابن سديد الناس في شرح الترمذى وروى ابن أبي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن على أذانه جعلا ويقول ان أعطى غير مسئلة فلا بأس وروى أيضا عن معاوية بن قرة انه قال كان يقال لا يؤذن لك الا تحتب وقد ذهب الى تحريم الاجر شرطاً على الاذان والإقامة الهادى والقاسم والناس وأبو حنيفة وغيرهم وقال مالك لا بأس بأخذ الاجر على ذلك وقال الاوزاعى يجاعل عليه ولا يؤاجر وقال الشافعى في الام أحب ان يكون المؤذنون متطوعين قال وليس للامام ان يرزقهم وهو يجبر من يؤذن متطوعا من له امانة الا ان يرزقهم من ماله

اجابة بعد اجابة واسعدا بعد اسعدا وقيل فى أصل اميك واشتقاقه غير ذلك قال يامعاذ قال اميك يا رسول الله وسعديك ثلاثا يعنى ان نداه لمعاذ واجابة معاذ كان ثلاث مرات (قال مامن أحد يشهد أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله) شهادة (صدقا) فيه احتراز عن شهادة المنافق (من قلبه) متعلق بقوله صدقا أو بقوله يشهد فعلى الاول الشهادة القطعية أى يشهد بلفظه ويصدق بقلبه وعلى الثانى قلبية أى يشهد بقلبه ويصدق بلسانه (الاحرمه الله على النار) فان قلت ظاهر هذا يقتضى عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتاكيد وهو مصادم للدلالة القطعية الدالة على دخول طائفة من عصاة الموحدين النار ثم يرجعون بالشفاعة اجيب بان هذا مقيد بن يأتى بالشهادتين تابعا ثم يموت على ذلك اوان المراد بالتحريم هنا تحريم الخلود لأصل الدخول أو انه يخرج مخرج الغالب اذا الغالب أن الموحدين يعمل بالطاعات ويجتنب المعاصى أو من قال ذلك مؤذيا حقه وفرضه أو المراد بتحريم النار على اللسان الناطق كتحريم مواضع العبادة أو المراد النار التى اعدت للكافرين لا الطيبة التى افردت اعصاة الموحدين

(قال معاذ) يا رسول الله أفلا أخبره الناس فيستبشروا وفي رواية بالون أى فهم يستبشرون (قال) صلى الله عليه وآله

وسلم (إذا) أي ان أخبرتهم (يسكوا) ٢٥٨ أي يفتقدوا على الشهادة المبردة وفي رواية يسكوا من الشكول وهو الامتناع

قال ولا أحب أحد أبدا يكبر الاهل يعوزده ان يجرد مؤذنا أمينا يؤذن منطوعا فان لم يجده فلا بأس ان يرزق مؤذنا ولا يرزقه الا من خمس الخمس النضيل وقال ابن العربي الصحيح جواز أخذ الاجرة على الاذان والصلاة والقضاء وجميع الاعمال الدينية فان الخليفة يأخذ اجرة على هذا كله وفي كل واحد منها يأخذ النائب اجرة كما أخذ المستفيد والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعد نفقة نسائي وموتة عاملي فهو صدقة انتمى فقام المؤذن على العامل وهو قياص في مصادمة النص وقتيا ابن عمر التي مرت لم يخالفها أحد من الصحابة كما صرح بذلك البيهقي وقد عده ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك وأخرج عن أبي مخذرة أنه قال فأتني على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان فاذا نمت اعطاني حين قضيت التاذين صدقة فيم اشئ من فضة وأخرج ابنه ايضا النسائي قال البيهقي ولا دليل فيه لوجهين الاول ان قصة أبي مخذرة اول ما سلم لانه اعطاه حين علمه الاذان وذلك قبل اسلام عثمان بن أبي العاص فحدث عثمان متأخر الثاني انها واقعة تطرق اليها الاحتمال وأقرب الاحتمالات فيها ان يكون من باب التأليف لمداينة عهده بالاسلام كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفين قلوبهم ووقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سلمها الاستدلال لما يتيق فيهما من الاجمال انتهى وأنت خير بان هذا الحديث لا يرد على من قال ان الاجرة انما تحرم اذا كانت مشروطة لا اذا أعطيها بغير مشقة والجمع بين الحديثين بمثل هذا حسن

\*(باب فبين عليه فوائت ان يؤذن ويقيم للاولى ويقيم لكل صلاة بعدها)\*

(عن أبي هريرة قال عرسنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم نبتة قط حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لياخذ كل رجل برأس راحلته فان هذا منزل

حضرنا فيه الشيطان قال فذعلنا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم صلى سجدتين ثم اقيمت الصلاة

فصلى الغداة رواه أحمد ومسلم والنسائي ورواه أبو داود ولم يذكر فيه سجدة في الفجر وقال

فيه قامر بلا فاذا نمت وأقام وصلي) الامر بالاقامة للمقضية ثابت في صحيح مسلم من

حديث أبي هريرة باقظ وأمر بلا فأقام الصلاة الحديث بطوله في نومهم في الوادي

وفيه من حديث أبي قتادة ان بلا لا أذن قوله عرسنا قد تقدم تفسيره في باب قضاء

الفوائت قوله فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال النووي فيه دليل على اجتناب

مواضع الشيطان وهو أظهر المعنيين في النهي عن الصلاة في الحمام قوله ثم صلى سجدتين

يعني ركعتين وفيه دليل على استحباب قضاء النافلة الراجعة قوله فاذا نمت وأقام استدلال به

على منبر وعبة الاذان والاقامة في الصلاة المقضية وقد ذهب الى استحبابهم ما في القضاء

الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو ثور وقال مالك والاراعي

ورواه المهدي في البحر قول الشافعي انه لا يستحب الاذان واستحب لهم بأنه لم ينقل في قضائه

أي يمتنعوا من العمل اعقادا على جملة رد التناقض بالشهادتين واستدل بعضهم منكم على الاشاعة من قوله يسكوا على ان للعبد اختيارا كما سبق في علم الله (وأخبرهم بما عاهدكمونه) أي موت معاذ وأغرب الكرماني فقال يحتمل ان يرجع الضمير الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ناغما) أي تجنبان عن الاثم ان كنتم ما أمر الله بتبليغه حيث قال واذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ليبيننه للناس ولا يكتمونه ودل صنيع معاذ على انه عرف ان النهي من التبشير كان على التنزيه لا على التصريح والامساك بالتخيير به أصلا أو عرف ان النهي مقيد بالانكسار فاخبر به من لا يخشى عليه ذلك واذا زال التقدير زال المقيد والاول أوجه لكونه أخر ذلك الى موته وقال القاضي عياض لعل معاذ لم يفهم النهي لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم وقد روى البزار من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذن لمعاذ في التبشير فلقبه عمر رضى الله عنه فقال لا تجعل ثم دخل فقال يا بني الله أنت أفضل رأيا ان الناس اذا سمعوا ذلك اتكوا عليها قال فردته

وهذا معدود من موافقات عروفيه جواز الاجتهاد في حضرته صلى الله عليه وآله وسلم وقد تضمن هذا الازبع



الحديث أن ينحصر بالعلم قوم فيهم الضبط وصحة الفهم ولا يبدل المعنى اللطيف ٣٥٩ من لا يستأله ومن يخاف عليه الترخيص

والاكتحال لتقصير فهمه وفيه جواز الارداق وبيان نواضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنزلة معاذ من العلم لانه خصه بما ذكر وفيه جواز استفسار الطالب عما يتردد فيه واستئذانه في اشاعة ما يعلم به وحده (عن أم سامة) هند بنت أبي امية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رضي الله عنها) قالت جاءت ام ساهم بضم السين وفتح اللام بنت ملحان بكسر الميم التجارية الانصارية وهي والدته أنس بن مالك (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق ليس الاستحياء هنا على بابه وانما هو جار على سبيل الاستعارة التبعية التمهيلية أي ان الله لا يمتنع من بيان الحق فكذا انا لا أمتنع من سؤالي عما يحتاجه اليه وعبرة الفتح ان الله لا يأمر بالحياء في الحق وهذا أولى وانما قالت ذلك بسط العذر لها في ذكر ما تستحي النساء من ذكره عادة بحضور الرجال لان نزول المني منهن يدل على قوة شهوتهن للرجال ولهذا قالت عائشة كما ثبت في صحيح مسلم لم فضحت النساء (فهل يجب (على المرأة من غسل) بضم الغين وفي رواية بفتحها وهما مصدران عند أكثر أهل اللغة وقال آخرون بالضم الاسم

الرابع وأجاب عن ذلك بانه نقل في رواية ثم قال سلمنا في تركه خوف اللبس وسأقي حديث قضاء الرابع بعد هذا الحديث مصرحاً فيه بالاذان والاقامة وانما ترك الاذان في رواية أبي هريرة عند مسلم وغيره يوم نومه في الوادي لما قال النووي في شرح مسلم وأما ترك ذكر الاذان في حديث أبي هريرة وغيره بجوابه من وجهين أحدهما لا يلزم من ترك ذكره انه لم يؤذن فعله أذن وأهمله الراوي ولم يعلم به والثاني لعله ترك الاذان في هذه المرة لبيان جواز تركه وإشارة الى انه ليس بواجب متجتم لا سيما في السفر وقال أيضاً وفي المسئلة خلاف والاصح عندنا اثبات الاذان لحديث أبي قتادة وغيره من الاحاديث الصحيحة وفي الحديث استحباب الجماعة في الفاتحة وقد استشكل نومه صلى الله عليه وسلم في الوادي لقوله ان عتيق تنام ولا ينام قاي قال النووي وجوابه من وجهين أحدهما وأشهرهما انه لا منافاة بينهما لان القلب انما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والام وتحوهما ولا يدرك طلوع الفجر وغيره مما يتعلق بالعين وانما يدرك ذلك بالعين والعين نائمة وان كان القلب يقظان والثاني انه كان له حالان أحدهما ما ينام فيه القلب وصادف هذا الموضع والثاني لا ينام وهذا هو الغالب من أحواله وهذا التأويل ضعيف والصحيح المعتمد هو الاول انتهى (وعن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه

ان المنكرين شغلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بالافاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء واما أحمد والنسائي والترمذي وقال ليس بأسنا منه بأس الا ان أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله الحديث رجاله رجال الصحيح ولاعله له الاعداء سمعوا أبي عبيدة من أبيه وهو الذي حرم به الحفاظ اعني عدم سماعه منه وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عند أحمد والنسائي وقد تقدم قال اليعمرى وحديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه وهذا السناد صحيح جليل انتهى وفي الباب أيضاً عن جابر عند البخاري ومسلم وقد تقدم وليس فيه ذكر الاذان والاقامة والحديث استدلل به على مشروعية الاذان والاقامة في القضاء وقد تقدم الخلاف في ذلك والحديث أحكام وفوائد قد تقدم ذكر بعضها في باب الترتيب في قضاء الفوات وقد استشكل الجمع بينه وبين ما في الصحيحين من ان الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العصر فقط وقد قدمنا طرفاً من الكلام على ذلك في باب الصلاة الوسطى وطرفاً في باب الترتيب في قضاء الفوات

\*(أبواب ستر العورة)\*

\*(باب وجوب سترها)\*

وبالفتح المصدر وحرف الجر زائد (إذا) هي (احتمات) أي رأت في منامها أتم إتجامع (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

وجب عليه الغسل وجعل رؤية  
المتى شرطاً للغسل يدل على أنها  
إذا لم ترم الماء لا غسل عليها قالت  
زينب (فغطت أم سلمة) رضي  
الله عنها أو قالت أم سلمة على سبيل  
الالتفات من باب التجريد كأنها  
جرت من نفسها شخصاً فاستندت  
إليه التغطية إذا الأصل فغطت  
قال عروة أو غيره (تعني وجهها)  
وعنده سلم من حديث أنس أن  
ذلك وقع لعائشة أيضاً فيتمهل  
حضورهما معاً في هذه القصة  
(وقالت) أم سلمة (يا رسول الله  
وتحتلم المرأة) أي أترى المرأة  
الماء وتحتلم (قال) صلى الله عليه  
وآله وسلم (نعم) تحتلم وترى الماء  
وفيه دليل على أن الاحتلام  
يكون في بعض النساء دون بعض  
ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك  
لكن الجواب يدل على أنها إنما  
أنكرت وجود الماء من أصله  
ولهذا أنكرت عليها (تربت  
يمينك) أي انقشرت وصارت على  
التراب وهي كلمة جارية على  
أسنة العرب لا يريدون بها  
الدعاء على المخاطب (فيم يشبهها  
ولدها) وفي حديث أنس في  
الصحيح أن أين يكون الشبه ماء  
الرجل غليظ أبيض وماء المرأة  
رقيق أصفر فأي ماء أعلا وأسبق  
يكون منه الشبه قال القسطلاني  
وفي هذا الحديث ترك الاستحباب  
لمن عرضت له مسئلة انتهى

(عن يهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عورتا متسامانا في منها وما تذر  
قال احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت فإذا كان القوم بعضهم في  
بعض قال ان استطعت ان لا يراها أحد فلا يرينها قلت فإذا كان أحدنا خالياً قال فافقه  
تبارك وتعالى أحق ان يستحيأمنه رواء الخمسة الا النساء) الحديث أخرجه أيضاً  
النسائي في عشرة النساء عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد عن يهز بن حكيم لا كما قال  
المصنف وقد علقه البخاري وحده عنه الترمذي وصححه الحسكافي وأخرجه ابن أبي شبة  
قال حدثنا يزيد بن عرون حدثنا يهز بن حكيم عن أبيه عن جده بدون قوله فإذا كان  
القوم إلى قوله قلت فإذا كان أحدنا فإذا زاد بعد قوله قاله أحق ان يستحيأمنه انظر من  
الناس وقد عرف من السياق أنه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الله  
البوني ان المراد بقوله أحق ان يستحيأمنه أي فلا يعصى ومفهوم قوله الا من زوجتك  
أو ما ملكت يمينك يدل على أنه يجوز أنهما النظر إلى ذلك منه وقباضه أنه يجوز له النظر  
ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغيره من استثنى ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة وكما دل  
مفهوم الاستثناء على ذلك فقد دل عليه منطوق قوله فإذا كان القوم بعضهم في بعض  
ويدل على أن التعري في الخلاه غير جائز مطلقاً وقد استدلل البخاري على جوازها في الغسل  
بقصة موسى وأيوب وعما يدل على عدم الجواز مطلقاً حديث ابن عمر عن الترمذي  
بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياكم والنكري فإن معكم من لا يشاركم الا  
عند الغائط وحين يقضي الرجل إلى أهله فاستحيوهم واكرمهم ويدل على ما أشعر به  
الحديث مفهومه ومنطوقه من عدم جواز النظر للرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة  
المرأة حديث أبي سعيد الخدري عنده سلم وأبي داود والترمذي بل لا ينظر الرجل إلى  
عورة الرجل ولا المرأة إلى عورة المرأة ولا يقضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا  
تقضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد والحديث يدل على وجوب السترة للعورة كما ذكر  
المصنف لقوله احفظ عورتك وقوله فلا يرينها وقد ذهب قوم إلى عدم وجوب سترة العورة  
وتعسكوا بأن تعليق الأمر بالاستطاعة قرينة تصرف الأمر إلى معناه المجازي الذي هو  
الندب ورد بان سترة العورة من متطاع لكل أحد فهو من الشروط التي يراد بها التمهيج  
والإلهاب كما علم في علم البيان وتعسكوا أيضاً بما ساقى من كشفه صلى الله عليه وسلم  
لغضه وساقى الجواب عليه والحق وجوب سترة العورة في جميع الاوقات الا وقت قضاء  
الحاجة وإفشاء الرجل إلى أهله كما في حديث ابن عمر السابق وعند الغسل على الخلاف  
الذي مر في الغسل ومن جميع الأشخاص الا في الزوجة والامة كما في حديث الباب  
والطيب والشاهد والحكم على نزاع في ذلك

\*(باب بيان العورة وحدها)\*

(عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبرز فخذك ولا تنظر

باسكان المجبة الماء الذي يخرج من الرجل عند الملاعبة (فأمرت المفاقد) ٣٦١ بكسر الميم وسكون القاف ابن عمرو زاذني

رواية ابن عساكر ابن الاسود  
وايسر بابيه واخاياه وبناته وخالقه  
أوتزوج بامه فنسب اليه وانما  
أبو عمر وبن ثعلبة البهراني  
وهو من السابقين الى الاسلام  
المتوفى سنة ثلاث وثلاثين  
في خلافة عثمان رضى الله عنهما  
(ان يسأل) أى بأن يسأل (النبي  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فسأله) عن حكم المذى (فقال)  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
(فيه) أى فى المذى (الوضوء)  
لا يغسل وقد استدل بعضهم  
بهذا الحديث على جواز الاعتقاد  
على الخبر المظنون مع القدرة  
على المقطوع وهو خطأ فى  
المتن ان السؤال وقع وعلى  
ما ضربه فى الفتح (عن عبد الله  
ابن عمر) بن الخطاب (رضى الله  
عنهما ان رجلا قام فى المسجد  
النبوى ولم يعرف اسم الرجل  
(فقال يا رسول الله من أين  
تأمرنا ان نزل) أى بالاهلال  
وهو رفع الصوت بالتلبية فى  
الحج والمراد به هنا الاحرام مع  
التلبية والسؤال عن موضع  
الاحرام وهو المقات المسكن  
ويستفاد منه أن السؤال عن  
مواقف الحج كان قبيل السفر  
من المدينة (فقال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يهل  
بضم الياء أى يحرم) (أهل  
المدينة من ذى الحليفة) بضم  
المهملة وفتح اللام (ويهل أهل

الى نخجى ولا ميت رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبزار من  
حديث علي وفيه ابن جرير عن حبيب وفي رواية أبي داود من طريق ججاج بن محمد عن  
ابن جرير قال أخبرت عن حبيب بن أبي ثابت وقد قال أبو حاتم فى العمل ان الواسطة  
بينهم ما هو الحسن بن ذكوان قال ولا يثبت لحبيب رواية عن عاصم قال الحافظ فهذه عدة  
أخرى وكذا قال ابن معين ان حبيب لم يسمعه من عاصم وان يثبته ما رجال ليس بثقة وبين  
البزار ان الواسطة بينهم ما هو عمرو بن خالد الواسطي ووقع فى زيادات المندوفى الدارقطنى  
ومسند الهيثم بن كليب نصر بن حبيب بن جرير باخبار حبيب له وهو وهم كما قال الحافظ  
والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد ذهب الى ذلك العترة والشافعى وأبو حنيفة قال  
النورى ذهب أكثر العلماء الى أن الفخذ عورة وعن أحمد ومالك فى رواية العورة القبل  
والدبر فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري قال الحافظ فى ثبوت ذلك عن  
ابن جرير ظاهر فقد ذكر المثل فى تهذيبه ورد على من زعم ان الفخذ ليست بعورة واحتجوا  
بما سمي فى الباب الذى بعده هذا والحسن ان الفخذ من العورة وحديث على هذا وان  
كان غير منتهض على الاستقلال فى الباب من الاحاديث ما يصلح للاحتجاج به على  
المطلوب كما ستعرف ذلك وأما حديث عائشة وانس الايمان فى الباب الذى بعده هذا فهمما  
واردان فى قضايا معينة مخصوصة يتطرق اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على  
أصل الاباحة ما لا يتطرق الى الاحاديث المذكورة فى هذا الباب لانها تتضمن اعطاء حكم  
كلى واطنه اشرع عام فكان لعمل بها أولى كما قال القرطبي على أن طرف الفخذ قد  
ينساع فى كشفه لاسيما فى مواطن الحرب ومواقف الخصام وقد تكرر فى الاصول ان  
القول أرجح من الفعل (وعن محمد بن جحش قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر

وخذاه مكشوفتان فقال يا معمر غط بخديك فان الفخذين عورة رواه أحمد والبخارى فى  
تاريخه) الحديث أخرجه البخارى أيضا فى صحيحه تعليقا والحاكم فى المستدرک كلهم من  
طريق اسمعيل بن جعفر عن العلامة بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه  
ذكره قال الحافظ فى الفتح رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن  
لم أجده فيه تصريح بجوابه يدل وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضا قال وقد  
وقع لى حديث محمد بن جحش هذا سلسلة بالبحريين من ابتدائه الى انتهائه وقد أمليت  
فى الاربعين المتبينة والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم ذكر الخلاف فيه  
وبين ما هو الحق ومحمد بن جحش هذا هو محمد بن عبد الله بن جحش نسب الى جد له ولا يبه  
صحبة وزينب بنت جحش هى عمته ومعه المشار اليه هو معمر بن عبد الله بن فضالة  
القرشى العدوى (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الفخذ عورة  
رواه الترمذى وأحمد ووافقه مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل وفخذ خارجة  
فقال غط بخديك فان فخذ لرجل من عورته) الحديث فى اسناده أبو يحيى القنات بقاف

الى ارض العراق (من قرن) بفتح الشاف ٣٦٢ وسكون الراء وهو جبل مدور امار كانه حنيفة مطلى على عرفات وميل

ومثناة بن وهو ضعيف مشهور بكنيته واحتماف في اسمه على ستة قول اوسبة اشهرها  
ينسار وقد اخرج هذا الحديث البخاري في صحيحه تعليقا وهو يدل على أن الفخذ عورة  
وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن جرهد الاسلي قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم وعلى بردة وقد كتفت نخدي فقال عظم نخدك فان الفخذ عورة واما ما  
في الموطا واهجد وابدوداود والترمذي وقال حسن) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان  
وصححه وعلقه البخاري في صحيحه ووضعه في تاريخه الاضطراب في اسمه نادى قال الخاقاني  
في الفتح وقد كنت كثيرا من طرقه في تغايي التعليق وجرهد هذا هو بفتح الجيم وسكون  
الراء وفتح الهاء والحديث من أدلة القائلين بان الفخذ عورة وهم الجوهري وكما تقدم

\*(باب من لم يرا الفخذ من العورة وقال هي السوا أنا ننفط)\*

(عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالسا كاشفا عن فخذه فأتته  
أبو بكر فاذن له وهو على حاله ثم استأذن عمر فاذن له وهو على حاله ثم استأذن عثمان فأرخى  
عليه ثيابه فلما قاموا قلت يا رسول الله استأذن أبو بكر وعمر فاذنت لهما وأنت على حالك  
فلما استأذن عثمان أرخيت عليك ثيابك فقال يا عائشة ألا استحيي من رجل والله إن  
اللائكة لتسبحي منه رواه أحمد وروى أحمد حديثه انقصه من حديث حنيفة بن عمرو ذلك  
وانقله دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فوضع ثوبه بر فخذه وفيه فلما  
استأذن عثمان فجعل يثوبه) الحديث أخرجه شيوخه البخاري تعليقا وقال في صحيحه  
في بعض ما يذكر في الفخذ وقال أبو موسى غنای النبي صلى الله عليه وسلم ركبتيه حين دخل  
عثمان وأخرجه مسلم من حديث عائشة بالفظا قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مضطجعا في بيتي كاشفا عن فخذه أو ساقيه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جلس  
وحديث حنيفة أخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن  
عبد الله بن سعيد المدني حدثني حنيفة بنت عمر قالت كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عندي يوما وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر الحديث والحديث استدلل به من  
قال ان الفخذ ليست بعورة وقد تقدم ذكرهم في الباب الاول وهو لا ينتهض لمعارضة  
الاحاديث المتقدمة لوجوه الاول ما قدمنا من أنها حكاية فعل الثاني انه الاتقوى على  
معارضة تلك الاقوال الصريحة العامة لجميع الرجال الثالث التردد الواقع في رواية مسلم  
التي ذكرناها ما بين الفخذ والساق والساق ليس بعورة اجماعا الرابع غاية ما في هذه  
الواقعة ان يكون ذلك خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يظهر فيه ادليل يدل على التأني  
به في مثل ذلك فالواجب التمسك بتلك الاقوال الناصية على أن الفخذ عورة (وعن أنس  
أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر حسر الازار عن فخذه حتى اني لا نظار الى يباض فخذه  
رواه أحمد والبخاري وقال حديث أنس أسند وسند حديث جرهد أسوط) قوله حمر اذا زار

في الملل على صورة الناب في الظاهر  
والظاهر ان المراد منه الامر  
فائدة نزيل ليل او قال ابن عمر  
رضي الله عنه (ويرى هون ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم قال ويمل أهل اليمن من  
يأسلم) بفتح الياء واللامين جبل  
من جبال تهامة على مرتفعين  
من مكة (وكان ابن عمر) رضي  
الله عنه (اي يقول لم انقصه) أي  
لم أفهم (هذه) أي الاخيرة (من  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم) وهذا من شدة تحريمه  
وورعه وأطاق الزعم على القول  
المحقق لانه لا يريد من هؤلاء  
الزاعمين الا أهل الحجة والعلم  
بالسنة ومحال ان يقولوا ذلك  
بآرائهم لان هذا ليس بما يقال  
بالرأى وتأتى بقرينة مباحث  
الحديث ان شاء الله تعالى في  
الحج (وعنه) أي عن ابن عمر  
(رضي الله عنه ان رجلا  
لم اعرف اسمه) سأل النبي صلى الله  
عليه وآله (وسلم ما يلبس بالحرم)  
بفتح الهمزة مضارع لبس بكسر  
الموحدة (فقال) صلى الله عليه  
وآله وسلم (لا يلبس) بفتح الاول  
والثالث ويجوز ضم السين  
على ان لا نافية وكسرها على  
انها نافية والاول لا يذر  
(القميص ولا العمامة) بكسر  
العين (ولا السراويل ولا  
البرنس) بضم الموحدة والنون  
(ولا ثوبه الورس) بفتح

الواو وسكون الراء ثبت أصغر من الذين يسمعون (او الزعفران) ولا يصلي معه الزعفران أو الورس

(فان لم يجد النعائين فليلبس الخفين وليقطعهما) بكثرة الازم وسكونها ٣٦٣ غطت على فليلبس (حسب) ان (يكونا)

أي غاية قطعهما (تحت الكعبين)  
وهذا من يديع كلامه صلى  
الله عليه وآله وسلم وفصاحته  
لان المتر ولا منحصر بخلاف  
الملبوس لان الاباحة هي الاصل  
لمنصر ما يترك ليبين ان ما سواه  
مباح وفي هذا الحديث السؤال  
عن حالة الاختيار فاجابه عنها  
وزاده حالة الاضطرار في قوله  
فان لم يجد النعائين وليست اجنبية  
عن السؤال لان حالة السفر  
تقتضي ذلك ومحل هذه المباحث

بهم لات مفتوحات أي كشف وضبطه بعضهم بضم أي قوله وكثر ثيابه على البناء لانه محمول  
بدليل رواية مسلم فانفسر قال الحافظ ولبس ذلك بضم تميم اذ لا يلزم من وقوعه كذلك في  
رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه وزاد البخاري في هذا الحديث عن أنس  
بلفظ وان ركبتني اتمس فخذني الله وهو من جملة صحيح القائلين بان الفخذ ليست بعورة لان  
ظاهره ان المس كان بدون الحائل ومس العورة بدون حائل لا يجوز وورد في صحيح مسلم  
ومن تابعه من ان الازار لم تنكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم لم يمكن أن يقال ان  
الاستمرار على ذلك يدل على مطلوبهم لانه وان كان من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقرر  
على ذلك لكان عصمة صلى الله عليه وسلم وظاهر سياق أبي عوانة والجوز في من طريق  
عبد الوارث عن عبد العزيز يدل على استمرار ذلك لانه بلفظ فاجرى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في رفاق خيبر وان ركبتني اتمس فخذني الله وانى لأرى بياض فخذيه وقد عرفت  
الجواب عن هذا الاحتجاج مما سلف

\*(باب بيان ان المرأة والركبة ليستا من العورة)\*

(عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء فكشف  
عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها رواه البخاري) الحديث في البخاري في كتاب  
الصلاة باللفظ الذي ذكرناه في شرح حديث عائشة وقد تقدم الكلام على الحديث  
هناك وهو بهذا اللفظ المذکور هنا في المناقب من صحيح البخاري واستدل المصنف  
به وبما بعده لانه من قال ان الركبة والسرة ليستا من العورة أما الركبة  
فقال الشافعي انها ليست عورة وقال الهادي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وعطاء وهو قول  
لشافعي انها عورة وأما السرة فالقائلون بان الركبة عورة فائون بانهم اختلفوا في عورة وخالفهم  
في ذلك الشافعي فقال انها عورة على عكس ما مر له في الركبة والاحتجاج بحديث الباب  
لمن قال ان الركبة ليست بعورة لا يتم لان الكشف كان بعد اذ لا دخول في الماء وقد  
تقدم في الغسل أدلة جوازها والخلاف فيه وأيضا تعظيمهما من عثمان مشعر بانها عورة  
وان أمكن تعليل التعظيم بغير ذلك فغاية الامر الاحتمال واستدل القائلون بان الركبة  
من العورة بحديث أبي أيوب عند الدارقطني والبيهقي بلفظ عورة الرجل ما بين سمرته الى  
ركبته وحديث أبي سعيد مر فوعا عند الحرث بن أبي أسامة في مسنده بلفظ عورة الرجل  
ما بين سمرته وركبته وحديث عبد الله بن جعفر عند الحارث بن أسامة قالوا والحديث في  
المحدود كالمرفق وتغليب الجانب الحضرة أو لا بان حديث أبي أيوب فيه عباد بن كثير  
وهو متروك وحديث أبي سعيد فيه شيخ الحرث بن أبي أسامة داود بن الحبيب رواه عن عباد  
ابن كثير عن أبي عبد الله الشامي عن عطاء عنه وهو سائل بالضعفاء الى عطاء وحديث  
عبد الله بن جعفر فيه أصترم بن حوشب وهو متروك وبالمنع من دخول الحد في المحدود  
والقياس على الوضوء باطل لانه دخل دليل آخر ولان غسله من مقدمة الواجب وأيضا

في باب الحج وهذا آخر أحاديث  
كتاب العلم ولما نرى المؤلف من  
ذكر أحاديث الوحي الذي هو  
مادة الاحكام الشرعية وعقبة  
بالايمان ثم العلم شرع يذكر  
أقسام العبادات هي بذلك  
على ترتيب حديث الصحيحين  
بني الاسلام على خمس شهادة  
أن لا اله الا الله وان محمدا رسول  
الله واقام الصلاة وآتاه الزكاة  
وحج البيت وصوم رمضان وقدم  
الصلاة بعد الشهادتين على  
غيرها لكونها أفضل العبادات  
بعد الايمان وابتداء بالطهارة  
لانها مفتاح الصلاة كما في حديث  
أبي داود بإسناد صحيح ولانها  
أعظم شروطها والشروط مقدم  
على المشروط وطبعا تقدم عليه  
وضعا فقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)

\*(كتاب الوضوء)\*

وهو بالضم الفعل وبالفتح الماء

الذي يتوضأ به وحكي في كل الفتح والضم وهو مشتق من الوضوء وهي الحسن والنظافة لان المصلي يتنظف به فيصير وضيا وقد

لزمه - م القول بان السرة عورة وخمس لا يقولون بذلك والجواب الجواب وقد استدل  
المهدي في البحر للفقهاء بان الركبة عورة لا السرة بقوله صلى الله عليه وسلم اسئل من  
سره الى ركبته وبقتيل أبي هريرة سرة الحسن وروايته ذلك عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كما سيأتي ويمكن الاستدلال بان قال ان السرة والركبة ليستا من العورة بما  
في - من أبي داود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في  
حديث واذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجنبية فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق  
الركبة ورواه البيهقي أيضا ولكنه أخص من الدعوى والدليل على مدعى انه عورة  
والواجب البقاء على الأصل والتمسك بالبراعة حتى ينتهض ما يمتنع به الانتفال فان لم يوجد  
فارجوع الى مسمى العورة لغة هو الواجب ويضم اليه الفخذ ان بالنصوص السالفة  
(وعن عمر بن اسحق قال كنت مع الحسن بن علي فلقينا أبو هريرة فقال أرني اقبل منك

حديث رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل فقال بقميصه فقبل سرته رواه أحمد  
الحديث في اسناده غير بن اسحق الهاشمي مولا لهم وفيه مقال وقد أخرجه الحاكم رحمه  
بأسناده آخر من غير طريق غير المذكور وقد استدل به من قال ان السرة ليست بعورة  
وهو لا يفيد المطلوب لان فعل أبي هريرة لا حجة فيه وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وقع  
والحسن طفل وفرق بين عورة الصغير والكبير والارم ان ذكر الرجل ليس بعورة لما روى  
أنه صلى الله عليه وسلم قبل زبينة الحسن أو الحسين أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث  
أبي ليلى الانصاري قال البيهقي واسناده ليس بالقوي وروى أيضا من حديث ابن عباس  
بالنظر رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرج ما بين فخذي الحسين وقبل زبينة  
أخرجه الطبراني وفي اسناده قابوس بن أبي ظبيان وقد ضعفه النسائي قال ابن الصلاح  
ليس في حديث أبي ليلى تردد بين الحسن والحسين انما هو الحسن وقد وقع الاجماع على  
ان القبل والذراع عورة فاللزام باطل فلا يكون الحديث حجة كما لم قال ان السرة ليست  
بعورة وقد حكى المهدي في البحر الاجماع على ان سرة الرجل ليست بعورة ثم قال وفي  
دعوى الاجماع نظروا وقد عرفنا ان القائل بذلك غير محتاج الى الاستدلال عليه قوله

فقال بقميصه هذا من التعبير بالقول عن الفعل وهو كثير (وعن عبد الله بن عمرو قال

صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب فرجع من رجع وعقب من عقب فجا

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسرعاً قد حفره النفس قد حفر عن ركبته فقال

ابشروا هذا ربكم قد فتح بابا من ابواب السما يا هي بكم يقول انظروا الى عبادي قد

صاوا فرضة وهم ينتظرون أخرى رواه ابن ماجه) الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال

الصحيح فانه قال حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي حدثنا النضر بن شميل حدثنا حماد عن ثابت

عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو وقد كره قوله وعقب من عقب يقال عقبه تعقب اذا

جاء عقبه وقال في النهاية ان معنى قوله عقب أي أقام في مصلاه بعد ما يشرع من الصلاة

وقال آخرون بل الامر على  
عموم من غير تقدير حذف الا  
انه في حق المحدث على الايجاب  
وفي حق غيره على الذنب وقال  
بعضهم كان على الايجاب  
لكل صلاة طاهرا كان أو غير  
طاهر ثم نسخ انصار مندوبا ويدل  
لهذا ما رواه أحمد وأبو داود  
من حديث عبد الله بن حنظلة  
الانصاري ان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء  
لكل صلاة طاهرا كان أو غير  
طاهر فلما شق عليه وضع عنه  
الوضوء الامن حدث ولمسلم من  
حديث بريدة كان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند  
كل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى  
الصلاة الواحدة بوضوء واحد فقال  
له عمر ائت فعات شيئا لم تكن  
تفعله قال عدا فعاته أي ابيان  
الجواز (عن أبي هريرة رضى  
الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لا تقبل  
بضم التاء أي لا تجزئ وفي رواية  
لا يقبل الله (صلاة من) أي  
الذي (أحدث) أي وجدته منه  
الحديث الا كبر كالجنابة والحيض  
والاصغر الناقض للوضوء  
(حتى) الى ان (يتوضأ) بالماء أو  
ما يقوم مقامه فتقبل وتجزئ  
حينئذ والذي يقوم مقام الوضوء  
بالماء هو التيمم وأنه يسمى وضوا  
كما عند النسائي باسناد صحيح من  
حديث أبي ذر انه صلى الله عليه  
وآله وسلم قال المعبود الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين فاطلق صلى الله عليه وآله



وسلم على التيمم انه وضوءه لكونه قائما مقامه وانما اقتصر ٢٦٥ على ذكر الوضوء نظر الى كونه الاصل ولا ينبغي

يقال صلى التيمم وعقب فلان فولد حفزه النفس في القاموس حفزه يحقره دفعه من خلفه وبالريح طعنه وعن الامر بجملة وأزججه اه والحديث من ادلة من قال ان الركبة ليست بعورة وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه ان انتظار الصلاة بعد فعل الصلاة من موجبات الاجر وأسباب مباحة قرب العزة الملائكة عن فعل ذلك (وعن أبي الدرداء

قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قبل أبو بكر آخذا بطرف ثوبه حتى أبى عن ركبته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما صاحبكم فقد غامر وسلم وذكر الحديث رواه أحمد والبخاري) قوله غامر المغامر في الأصل الملقى بنفسه في الغمر وغمر الشيء شدته وهزجه الجمع غمرات والمراد بالمغامرة هنا الخاصة أخذ من الغمر الذي هو الحق والقبض والحديث يدل على أن الركبة ليست عورة قال المصنف رحمه الله والحجة منه انه أقره على كشف الركبة ولم ينكره عليه اه

\* (باب ان المرأة الحرة كاه عورة الا وجهها وكفها) \*

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض الا بجمار رواه الخمسة الا النسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم واعدل الدارقطني بالوقف وقال ان وقفه أشبه واعدل الحاكم بالارسال ورواه الطبراني في الصغير والوسط من حديث أبي قتادة بلانظ لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينة او لا من جارية بلغت الخيض حتى تحقر قوله لا يقبل الله صلاة حائض الا بجمار قد تقدم الكلام على افظ القبول وما يدل عليه والحائض من بلغت سن الحيض لا من هي ملازمة للحيض فانها ممنوعة من الصلاة وهو مبين في رواية ابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا يقبل الله صلاة امرأة قد حاضت الا بجمار وقوله الا بجمار هو بكسر الجيم ما يغطي به رأس المرأة قال صاحب المحكم الخمار النصف وجمعه الخمر وخمر والحديث استدل به على وجوب ستر المرأة لراسها حال الصلاة واستدل به من سوى بين الحرة والامة في العورة لعوم ذكر الحائض ولم يفرق بين الحرة والامة وهو قول أهل الظاهر وفرقت العترة والشافعي وأبو حنيفة والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة كالرجل والحجة لهم ما رواه أبو داود والدارقطني وغيرهما وقد ذكرنا لفظ الحديث في شرح حديث أبي موسى المتقدم في الباب الذي قبله هذا وبارواه أبو داود أيضا بلفظ اذا زوج أحدكم عبدا ممة فلا ينظر الى عورتها قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرح بيده في الحديث الاول وقال مالك الامة عورتها بالحرة حاشا شعرها فليس بعورة وكله رأى العمل في الحجاز على كشف الامام لرؤسهن هكذا حكاه عنه ابن عبد البر في الاستمذكار قال العراقي في شرح الترمذي والمنه ورعنه ان عورة الامة كالرجل وقد اختلف في مقدار عورة الحرة فقيـل جميع بدنهما عدا الوجه والكفين والى ذلك ذهب الهادي والقاسم في أحد قوليه والشافعي في أحد أقواله وأبو حنيفة في

ان المراد بقبول الصلاة من كان محدثا وضوءا أى مع باقي شروط الصلاة واستدل بهذا الحديث على ان الوضوء لا يجب لكل صلاة لان القبول انتهى الى غاية الوضوء وما بعدها يخالف لما قبلها فاقضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطاقا وندخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء لها ثانيا قاله ابن دقيق العيد واستدل به على بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجه اختياريا أو اضطراريا لعدم التفرقة في الحديث بين حدث وحدث في حالة دون حالة (قال رجل من حضرموت) بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المجهة بلد بالين وقبيلة ايضا (ما الحديث يا أبا هريرة قال) هو (فساء) بضم الفاء والممد (أوضراط) بضم الضاد وهما يشتركان في كونهما ربحا خارجا من الدبر لكن الثاني مع صوت وانما فسر أبو هريرة الحديث بهما تنبيه بالاختف على الاغاط ولائهما قد يقعان في الصلاة أكثر من غيرهما وانه اجاب السائل بما يحتاج الى معرفته في غالب الامر والا فالحدث بطلاق على الخارج المعتاد وعلى نفس الخروج وعلى الوصف الحكمي المقدر قيامه بالأعضاء قيام الاوصاف الحسية وعلى المنع من العبادة المرتب

على كل واحد من الثلاثة وقد جعل في الحديث الوضوء رافعا للحدث فلا يعنى بالحدث الخارج المعتاد ولا نفس الخروج لان

الواقع لا يرتفع فلم يبق ان يعنى  
هو المراد هنا تفسير أبي هريرة  
له بنفس الخارج لابن الخروب  
ولا بالمنع والحديث استدلال به على  
ان ما عدا الخارج من السبيلين  
كأقبيس والحجامة ومن الذكر غير  
نافع ولكنه استدلال بتفسير  
أبي هريرة وليس بجدة على خلاف  
في الاصول (١) \* (وعنه) أي عن  
أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم) حال كونه (يقول) بالفظ  
المضارع استحضارا للصورة  
الماضية أو لاجل المسكوبة عنها  
(ان امتي) المؤمنين (يدعون)  
بضم أوله وفتح ثالثة (يوم القيامة)  
على رؤس الاشهاد حال كونهم  
(غرا) بضم الغين المجعولة وتشديد  
الراء جمع أغسر أي ذو غرة  
وأصلها بياض في جهة القوس  
والمراد به هنا الذور يكون في  
وجودهم حال كونهم (مجهلين)  
من التجهيل وهو بياض في  
البدن والرجلين والمراد به  
الذور أيضا أي يدعون يوم  
القيامة وهم بهذه الصفة أو بمعنى  
يسعون بذلك ويحتمل ان تكون  
هذه علامة لهم في الموقف وعند  
الخوض ثم تنفصل عنهم عند  
دخولهم الجنة (من) أي لاجل  
(آثار الوضوء) أو من سببية أي  
(١) هم أمش الاصل قلت قد صح  
عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه  
قام فتوضأ كما أخرجه أحمد وأهل  
السنن وهو حديث حسن  
ولهذا إشواهد تقويه انظر السبل الجرار اه سيد نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى

احدى الروايتين عنه ومالك وقيل والقدمين وموضع الخلخال والى ذلك ذهب القاسم في  
قول وأبو حنيفة في رواية عنه والثوري وأبو العباس وقيل بل جميعها إلا الوجه واليه  
ذهب أحمد بن حنبل وداود وقيل جميعها بدون استثناء واليه ذهب بعض أصحاب الشافعي  
وروى عن أحمد وسبب اختلاف هذه الأقوال ما وقع من المنسرين من الاختلاف  
في تفسير قوله تعالى إلا ما ظهر منها وقد استدل بهذا الحديث على أن ستر العورة شرط  
في صحة الصلاة لأنه لا يقبل صالح للاستدلال به على الشرطية كما قيل وقد اختلف  
في ذلك فقال الحافظ في الفتح ذهب الجمهور الى أن ستر العورة من شروط الصلاة قال وعن  
بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسي ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها  
الصلاة اه احتج الجمهور بقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وبما أخرجه  
بخاري تعليقا ورواه في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان عن سلمة بن الأكوع  
قال قلت يا رسول الله انى رجل أنصيدا فأصاب في القمص الواحد قال نعم زرره ولو بشوكه  
وسمى بقى الكلام على هذا الحديث في باب من صلى في قميص غير مزرر وبحديث بهز بن  
حكيم المتقدم في أول هذه الأبواب وبجواب عن هذه الأدلة بان غايتهما افادة الوجوب وأما  
الشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط فلا تصلح للاستدلال به اعلم الان الشرط  
حكم وضعي شرعي لا يثبت بمجرد الاواصر نعم يمكن الاستدلال بالشرطية بحديث الباب  
والحديث الآخر في بعده وبحديث أبي قتادة عند الطبراني بلفظ لا يقبل الله من امرأة  
صلاة حتى توارى زينةا ولا جارية بلغت الحيض حتى تحتسمر لكن لا بصحوا للاستدلال  
بذلك عن شوب كدر لانه لا يقال نحن نمنع ان في القبول يدل على الشرطية لانه قد نفى  
القبول عن صلاة الا ببق ومن في جوفه الخمر ومن يأتي عرافا مع ثبوت الصحة بالاجماع  
وثانيا بان غاية ذلك ان الشرط صحة صلاة المرأة وهو اخص من الدعوى والحق  
الرجال بالفساء لا يصح ههنا لوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا  
معنى لا يوجد في عودة الرجل وثالثا بحديث سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود  
والنسائي بلفظ كان الرجال يصلبون مع النبي صلى الله عليه وسلم عاقدين ازرهم على  
أعناقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال جلوسا  
زاد أبو داود من ضيق الازرو وهذا يدل على عدم وجوب الستر فضلا عن شرطية وراعا  
بحديث عمر بن سلمة وفيه فكنت أو مهم وعلى بردة مفتوحة فكنت اذا وجدت تقلصت  
عنى وفي رواية خرجت استقي فقامت امرأة من الحى الا تغطوا عنا استقاركم  
الحديث أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي فالحق ان ستر العورة في الصلاة واجب  
فقط كسائر الحالات لشرطية تقتضى ترك عدم الصحة وقد احتج القائلون لعدم الشرطية  
على مطلوبهم بحجج فقهية وأهمية منها قولهم لو كان الستر شرط في الصلاة لاختص بها  
ولا تقتصر الى النساء ولما كان العاير العريان ينتقل الى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل الى  
القعود والاول منقوض بالايان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها والمأني باستقبال

سبب آثار الوضوء والوضوء بضم الواو ويجوز فتحها فان الغرة والتجليل ٣٦٧ نشأ عن الفعل بالماء فيجوز ان ينسب

الى كل منهما (فن استقطاع) أى  
قد روا الاستقطاع قرينة قاضية  
بعدم الوجوب ولهذا لم يذهب الى  
ايجابه أحد من الأئمة (منكم  
ان يطيل غرته) بان يغسل شيئا  
من مقدم رأسه وما يجاوز  
وجهه زائدا على القدر الذى  
يجب غسله لاستيعاب كمال الوجه  
وان يطيل لتجديله بان يغسل  
بعض عضده أو يستوعبها كما  
روى عن أبي هريرة وابن عمر  
(فليغسل) ما ذكر من الغرة  
والتجليل غالة حول المحذوف  
للعلم به ولمسلم فليطيل غرته  
وتجديله وهذا الحديث وغيره  
مصرح باستحباب تطويل  
الغرة والتجليل وهما مستحبان  
بلا خلاف واختلاف فى القدر  
المستحب على أوجه أحدها  
تسحب الزيادة فوق المرفقين  
والكعبين من غير تقدير والثانى  
الى نصف العضد والساق  
والثالث الى المكب والركبتين  
قال النووي وأحاديث الباب  
تقتضى هذا كله وادعى ابن  
بطال وعياض وابن القيم اتفاق  
العلماء على عدم استحباب الزيادة  
فوق المرفق والكعب وروايته  
ثبت من فعله صلى الله عليه وآله  
وسلم وفعل أبي هريرة وأخرجه  
ابن أبي شيبة من فعل ابن عمر  
بإسناد حسن وعمل العلماء  
وقمواهم عليه وبه قال القاضى  
حسين وغيره من الشافعية

أقبله فانه غير مقتضى النية والثالث بالعاجز عن القراءة والتسبيح فانه يصلى ساكنا  
(وعن أم سلمة) أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم أتصل المرأة فى درع وخمار وإيس عليها  
أزار قال اذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها رواه أبو داود وعن ابن عمر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جرت به خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقالت  
أم سلمة فيكيف يصنع النساء بنديهن قال يرخين شبرا قالت اذن ينكشف اقدامهن قال  
فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه رواه النسائي والترمذى وصححه ورواه أحمد ولفظه ان نساء  
النبي صلى الله عليه وسلم سأله عن الذيل فقال اجعلنه شبرا فقال ان شبرا لا يستتر من عورة  
فقال اجعلنه ذراعا) حديث أم سلمة أخرجه ايضا الحاكم واصله عبد الحق بان مالكا وغيره  
رووه موقوفا قال الحافظ وهو الصواب ولا يمكنه قد قال الحاكم ان رفعه صحيح على شرط  
البخارى اه وفى اسناد عبد الرحمن بن دينار وفيه مقال قال فى التقريب صدوق يخطئ  
من الابعة قال أبو داود وروى هذا الحديث مالك بن أنس وبكر بن مضر وحفص بن  
غياث واسماعيل بن جعفر وابن أبي ذئب وابن اسحق عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة  
ايذكر واحد منهم النبي صلى الله عليه وسلم قصر وابه عن أم سلمة اه والرفع زيادة لا ينبغي  
الغاؤها كما هو مصطلح أهل الأصول وبعض أهل الحديث وهو الحق وحديث ابن عمر  
هو الجماعه كما هم بدون قول أم سلمة وجواب النبي صلى الله عليه وسلم عليه سار سباني  
الكلام عليه فى باب الرخصة فى اللباس الجليل من كتاب اللباس وقد استدل بحديث أم  
سلمة فان فى بعض النسخ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لا بأس اذا كان الدرع سابغا  
الح كما فى التلخيص على ان ستر بدن المرأة من شروط صحة الصلاة لان تقييد نفي اللباس  
بتغطية القدمين متعذر ان اللباس فيما عداه وليس الافساد الصلاة وأنت تخبر بان هذا  
الاشعار لو لم يستلزم حصر اللباس فى الافساد لان نقص الاجر الموجب لنقص الصلاة  
وعدم كمالها مع صحتها بأس ولو سلم ذلك الاستلزام فغايتها أن يفيد الشرطية فى النساء  
كما عرفت مما سلف وفى هذا الحديث دليل بان لم يستثن القدمين من عورة المرأة لان قوله  
يغطي ظهور قدميها يدل على عدم الاعتناء وهكذا استدل من قال بالشرطية بما فى  
حديث ابن عمر من قوله صلى الله عليه وسلم يرخين شبرا وقوله يرخينه ذراعا وهو كما  
عرفت غير صالح للاستدلال به على الشرطية المدعاة وغاية ما فيه ان يدل على وجوب ذلك  
وفيه ايضا حجة لمن قال ان قد مضى المرأة عورة قوله فى درع هو يقص المرأة الذى يغطي  
بدنها ورجلها ويقال له سابغ اذا طال من فوق الى أسفل قوله يرخين شبرا قال ابن رسلان  
الظاهر ان المراد بالشر والذراع أن يكون هذا القدر زائدا على يقص الرجل لانه زائد  
على الارض

• (باب النهي عن تجريد المكب فى الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها) •

والحنفية وأما قوله صلى الله عليه وآله وسلم فى فراء على هذا أو يقص فقد أساء وظلم فالمراد به الزيادة فى عدد المرات أو النقص

الوضوء واقتصر هناك على الغرة  
للالتماء على الآخر وخصها  
بالذكر لان حملها أشرف اعضاء  
الوضوء وأول ما يقع عليه النظر  
من الانسان وحل ابن عرفة فيما  
نقله عنه أبو عبد الله (الابن الغرة  
والتجديد على انهما كناية عن  
انارة كل الذات لانه مقصور  
على أعضاء الوضوء ووقع عند  
الترمذي من حديث عبد الله  
ابن بسر وصححه أمستى يوم  
القيمة غفر من العجود ومحجولة  
من الوضوء قال في المصباح وهو  
معارض بظاهر ما في البخاري  
(عن عبد الله بن زيد) بن عاصم  
(الانصاري) المازني قتل في  
ذي الحجة بالحيرة في آخر سنة ثلاث  
وسنتين وله في البخاري تسعة  
أحاديث (رضي الله عنه انه شكك  
بالالف أي عبد الله بن زيد كما  
صرح به ابن خزيمة (الرسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم الرجل)  
بالنصب وفي رواية انه شكى مينا  
للمفعول موافقة لمسلم كما ضبطه  
النووي (الذي ينزل اليه) أي  
يشبه له والمعنى يظن والظن هنا  
أعم من تساوي الاحتمالين أو  
ترجيح أحدهما على ما هو أصل  
اللغة من أن الظن خلاف  
اليقين (انه يجب الشئ) أي  
الحدث خارجا من دبر وصرح  
به الاسماعيلى واقطعه بخيل اليه في  
صلاته انه يخرج منه شئ وفيه  
العدول عن ذكر الشئ المستقدر

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد  
ليس على عاتقه منه شئ رواد البخاري ومسلم والكن قال على عاتقه ولا يجد الاثنيان)  
الحديث اتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق أبي الزناد عن الأعرج  
عن أبي هريرة قوله لا يصلي في ثوب واحد لا يصلي قال ابن الاثير كذا هو في الصحيحين بإثبات  
الباء ووجهه ان لانافية وهو خبر به في النهي قال الحافظ ورواه الدارقطني في غرائب  
مالك بإفظ لا يصلي ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بإفظ لا يصلي بزيادة  
نون التأكيد ورواه الاسماعيلى من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ نهى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قوله ليس على عاتقه منه شئ العاتق ما بين المنكبين إلى أصل  
العنق والمراد انه لا يترقى وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يتوشح به ما على  
عاتقه فيحصل الاستتر من اعلى البدن وان كان ليس بعور ذرا لم يكن ذلك امكنا في ثوب  
الغرة قال النووي قال العلماء حكمته انه اذا التز به ولم يكن على عاتقه منه شئ  
لم يؤمن أن تنكشف عورته بخلاف ما اذا جعل على بعضه على عاتقه ولانه قد يحتاج الى  
امساك به فبشئ تغفل بذلك وتفوته سنة وضع اليد على اليسرى تحت صدره  
ورفعها والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد قال النووي ولا خلاف  
في هذا الا ما حكى عن ابن مسعود ولا أعلم محتمله واجمعوا ان الصلاة في ثوبين أفضل  
ويدل أيضا على المنع من الصلاة في الثوب الواحد اذا لم يكن على عاتق المصلي منه شئ وقد  
حل الجمهور هذا النهي على التز به وعن أحمد لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه  
وعنه أيضا تصح ويأثم وغفل الكرماني عن مذهب أحمد فادعى الاجماع على جواز تركه  
جعل طرف الثوب على العاتق وجعله صارفا للنهي عن التحريم الى الكراهة وقد نقل  
ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا  
وعقد الطحاوي له بابا في شرح المغنى ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس والنخعي  
ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير وجمع الطحاوي بين الاحاديث بان الاصل أن يصلي  
مشتملا فان ضاق اتز وقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن الشافعي واختاره  
قال الحافظ لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه واستدل الخطابي على عدم الوجوب  
بانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي ثالثة قال  
ومعلوم ان الطرف الذي هو لابس منه من الثوب غير متمسك لانه يتز به ويفضل منه ما كان  
لعاتقه وفيما قاله نقل لا يخفى قاله الحافظ اذا تقرر ذلك عدم صحة الاجماع الذي جعله  
الكرماني صادقا للنهي قالوا واجب الجزم بهناه الحقيقى وهو تحريم ترك جعل طرف الثوب  
الواحد حال الصلاة على العاتق والجزم بوجوده مع مخالفة بين طرفيه بالحديث الا ان  
حتى ينتهض دليل يصلح للصرف ولكن هذا في الثوب اذا كان واسعا جاعبا بين الاحاديث  
كإسباقى التصريح بذلك في حديث جابر وقد عمل بظاهر الحديث ابن حزم فقال وفرض

بالجزم فيه ما على النبي وبالرفع على النبي والشك من الراوى ركنه من ٣٦٩ شيخ البخارى على بن عبد الله المدني (حتى)

أى الى أن (يسمع صوتا) من  
دبره وشربه (أو يجدر بها) منه  
والمراد بتحقيق وجوده مما حثي  
انه لو كان الخشم لا يشم أو أصم  
لا يسمع كان الحكم كذلك وليس  
المراد بتخصيص هذين الامرين  
بالبينة لان المعنى اذا كان أوسع  
من اللفظ كان الحكم للمعنى  
قوله الخطابي وهذا الحديث اذا  
استعمل الصبي ورث وصلى عليه  
اذ لم يرد بتخصيص الاستئلال دون  
غيره من أمارات الحياة كالحركة  
والنبض ونحوهما وهذا  
الحديث فيه قاعدة أكثر من  
الاحكام وهو أصل في حكم بقاء  
الاشياء على أصولها حتى يتيقن  
خلاف ذلك ولا يضر الشك  
الماترى عليهم والعلماء متفقون  
على ذلك وأخذ به هذا الحديث  
جمهور العلماء من يتيقن الطهارة  
وشك في الحدث عمل بيقين  
الطهارة أو يتيقن الحدث وشك  
في الطهارة عمل بيقين الحدث  
ودل حديث الباب على صحة  
المصلاة ما لم يتيقن الحدث قال  
الخطابي ويستدل به ان أوجب  
المدا على من وجد منه ريح  
البحر لانه اعتبر بوجده ان الريح  
ورتب عليه الحكم ويمكن  
الفرق بان الحدود تدرك بالشم  
والشمية هنا قائمة بخلاف الاول  
فانه متحقق (عن ابن عباس  
رضي الله عنهما ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم نام مضطجعا  
كان سفيان يقول نارة نام ونارة

على الرجل ان صلى في ثوب واسع ان يطر ح منه على عاتقه أو عاتقه فان لم يفعل بطلت  
صلاة فان كان ضيقا اترز به وأجزأه سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن ثم ذكر ذلك عن  
نافع مولى ابن عمر والنخعي وطائس (وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقول من صلى في ثوب واحد فليخالف بطرفيه رواه البخارى وأحمد وأبو داود  
وزاد على عاتقه) أخرج هذه الزيادة أحمد وكذا الاسماعيلي وأبو نعيم من طريق حسين  
عن شيبان وقد سجل الجوهري هذا الامر على الاستحباب وخالفهم في ذلك أحمد والخلاف في  
الامر هنا كالمخلاف في النبي في الحديث الذي قبل هذا وفي الباب عن عمر بن أبي سارة  
عند الجماعة كلهم وعن سلمة بن الاكوع عند أبي داود والنسائي وعن أنس عند البزار  
والموصلي في مسندهما وعن عمرو بن أبي أسد عند البغوي في معجم الصحابة والمسنين بن  
سفيان في مسنده وعن أبي سعيد عند مسلم وابن ماجه وعن كيسان عند ابن ماجه وعن ابن  
عباس عند أحمد بإسناد صحيح وعن عائشة عند أبي داود وعن أم هانئ عند الشيخين وعن  
عمار بن ياسر عند أبي يعلى والطبراني وعن طلق بن علي عند أبي داود وعن عباد بن الصامت  
عند الطبراني وعن أبي بن كعب عند عبد الله بن أحمد في زيادته على المسند وعن حذيفة  
عند أحمد وعن سهل بن سعد عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن عبد الله بن أبي أمية  
عند الطبراني وعن عبد الله بن أنيس عند الطبراني أيضا وعن عبد الله بن مرجس عند  
الطبراني أيضا وعن عبد الله بن عبد الله بن المغيرة عند أحمد وعن عبد الله بن عمر عند أبي  
داود وعن علي بن أبي طالب عند الطبراني وعن معاذ عند الطبراني أيضا وعن معاوية عند  
الطبراني أيضا وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي بكر الصديق عند أبي يعلى  
الموصلي وعن أبي عبد الرحمن حاضن عائشة عند الطبراني وعن أم حبيبة عند أحمد وعن  
أم الفضل عند أحمد وعن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم عند أحمد  
باسناد صحيح (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال اذا صليت

في ثوب واحد فان كان واسعاً فالتحف به وان كان ضيقاً فترز به متفق عليه ولفظه لا أحمد  
وفي لفظه آخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ما اتسع الثوب فلتعاطف به  
على منكبيك ثم صل واذا ضاق عن ذلك فتدبه حقيق ثم صل من غير رداء) قوله فالتحف  
به الا تحاف بالثوب التغطي به كما أفاده في القاموس والمراد انه لا يشد الثوب في وسطه  
فيه صلى مكشوف المنكبين بل يترز به ويرفع طرفه فيه لتحف به ما فيه ككون بمنزلة الازار  
والرداء هذا اذا كان الثوب واسعا وأما اذا كان ضيقاً جازا لترز به من دون كراهة وبهذا  
يجمع بين الاحاديث كما ذكره الطحاوي وغيره واختاره ابن المنذر وابن جزم وهو الحق  
الذي يتعين المصير اليه فالقول بوجوب طرح الثوب على الماتق والمخالفة من غير فرق بين  
الثوب الواسع والضيق ترك العمل بهذا الحديث وتعمير منافق لا شبر بعة السمعة وان  
امكن الاستئناس له بحديث ان رجلا كانوا يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاقدي

٤٧ نيل ل (حتى) الى أن (تفخ ثم صلى ورجعا قال) سفيان (اضطجع) عليه السلام أى كان سفيان يقول نارة نام ونارة

اضطجع وليست امراد في بل بينهما عوم ٣٧ وخمسون من وجهه لكنه لم يرد اقامة احد هما مقام الاستر بل كان سنان

ازهرهم على أعناقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤوسكن حتى تستوى الراس  
جاءه عند الشيخين وابي داود والنسائي من حديث سهل بن سعد قوله فشد به حتى  
الحقوب فتح الماء المهمة موضع شد الازار وهو الماصرة ثم توسعوا فيه حتى سبوا الازار  
الذي يشد على العورة حتى

\*(باب من صلى في قبص غير ضرر وتبد منه عورته في الركوع أو غيره)\*

(عن سلمة بن الاكوع قال قالت يا رسول الله اني أكون في الصيد وأصلي وليس على الاقبص  
واحد قال فزرره وان لم تجد الا شوكة رواء أجد وأبداود والنسائي) الحديث أخرجه  
أيضا الشافعي وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والحاكم وعلمقه البخاري في صحيحه وموصله  
في تاريخه وقال في اسناده نظر قال المافظ وقد بينت طرقه في تعليق التعليق وله شاهد  
مرسل وفيه انقطاع أخرجه البيهقي وقد رواه البخاري أيضا عن اسمعيل بن أبي أويس عن  
أبيه عن موسى بن ابراهيم عن أبيه عن سلمة زاذني الاسناد ربه لا ورواه أيضا عن مالك بن  
اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن ابراهيم قال حدثنا سلمة فصرح بالحدوث  
بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيدي في متصل الاسناد أو يكون  
النصر في رواية عطاء وهما فهذا وجه النظر في اسناده الذي ذكره البخاري وأما  
من صححه فاعمد على رواية الدراوردي وجعل رواية عطاء شاهدا لتصلها وطريق  
عطاء أخرجه أيضا أحمد والنسائي وأما قول ابن القطان ان موسى هو ابن محمد بن  
ابراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود أنه نسب هذا الى جده فليس  
بمستقيم لانه نسب في رواية البخاري وغيره مخزوما وهو غير التيمي فلا تردد انهم وقع عند  
الطحاوي موسى بن محمد بن ابراهيم فان كان محفوفا فيجوز على بعد أن يكون ناجعا روي  
الحديث ووجهه عنهم الدراوردي والافذ كرمحمد فيه شاذ كذا قال المافظ قوله في الصيد جاء  
في رواية بلفظ انا هـكون في الصف وفي أخرى بالصيد وقد جمع ابن الاثير بين الروايات  
في شرحه لانه قد جاء حاصله ان ذكر الصيد لان الصائد يحتاج أن يكون خفية ليس عليه  
ما يشغله عن الاسراع في طلب الصيد وذكر الصف معناه ان يصلي في جماعة وليس عليه  
الا قبص واحد فربما بدت عورته وذكر الصيد لانه مظنة للعرض في الجواز لا يمكن معه  
الاكثر من اللباس قوله فزرره هكذا وقع هنا وفي رواية البخاري قال يزره وفي رواية أبي  
داود فزرره وفي رواية ابن حبان والنسائي زرره والمراد شد القميص والجمع بين طرفيه  
لئلا تبد عورته ولم يمكنه ذلك الابان يغرز في طرفه شوكة يستمسك بها والحديث يدل على  
جواز الصلوة في الثوب الواحد وفي القميص منه رداعن غيره مقيد ابعده الزرار وقد

تقدم الخلاف في ذلك (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلي  
الرجل حتى يجتزهم رواء أحمد وأبداود) هذا الحديث وقع البعث عنه في سنن أبي داود  
ومسنده أحمد والجامع الكبير وجميع الزوائد فلم يوجد بهذا اللفظ فيمنظر في نسبة المصنف  
الى أحمد وأبي داود ولكنه يشهد له الامر بشد الازار على الحق وقد تقدم لان الاحترام

اضطجع وليست امراد في بل بينهما عوم ٣٧ وخمسون من وجهه لكنه لم يرد اقامة احد هما مقام الاستر بل كان سنان  
ازاروى الحديث مطولا قال  
اضطجع فقام واذا اختصره قال  
نام أي مضطجعا واضطجع أي  
نائما (حتى) الى أن (تنفخ) ثم قام  
فصلى أي قالها بدون قوله نام  
وبزيادة قام (عن اسامة بن زيد)  
ابن حارثة الكلابي المدني الحب ابن  
الحب وأمه أم آيين المتوفى بوادي  
القرى سنة أربع وخمسين له في  
البخاري سبعة عشر حديثا  
(قال دفع) أي رجع (رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم) من  
وقوف (عرفة) بعرفات الاول  
من شهر منون وهو اسم الزمان وهو  
التاسع من ذي الحجة والثاني  
الموضع الذي يقف به الحاج  
(حتى اذا كان) صلى الله عليه  
وآله وسلم (بالشعب) بكسر  
السين المجمة وسكون العين  
المهمة الطريق المعهود للعجاج  
(نزل) صلى الله عليه وآله وسلم  
(فبال ثم قوضا) بما زعم من كافي  
زوائد المسند باسناد حسن (ولم  
يسبح الوضوء) أي خففه  
لانه حاله الدفع الى المزدلفة وفي  
مسلم فتوضأ وضوء خفية وقيل  
معناه مرة مرة لكن بالاسباغ  
او خفف استعمال الماء بالنسبة  
الى غالب عاداته واستبعد  
القول بان المراد به الوضوء  
الغوي وابعده منه القول بان  
المراد الاستنجاء (فقلت الصلاة)  
بالنصب على الاغراء أو بتقدير  
أتريد أو أقصلي الصلاة (يا رسول  
الله فقال الصلاة امامك) أي وقت الصلاة أو مكانها (فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ) بما زعم أيضا



(فاسبح الوضوء) هذا خفف ذلك لان الاول لم يرد به الصلاة وانما اراد به دوام ٣٧١ الطهارة وفيه استحباب تجديد الوضوء

شد الوسط كما في القاموس وغيره وكذلك حديث وان كان ضيقا فاكثر به عند الشيخين كما تقدم لان الاتزان شد الا زار على الحق فيكون هذا النبي مقيدا بالشوب الضيق كما في غيره من الاحاديث وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عروة بن عبد الله عن معاوية بن قرة عن أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في رهط من مينة فبايعناه وان قميصه لم يطق قال فبايعته فادخلت يدي من قميصه فمسست الخاتم قال عروة فما رأيت معاوية ولا اباه في شتاء ولا صرا لا مطلقا أزراهما لا يزرران أبدارواه أجودا وأبوداود) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وذكر الدارقطني ان هذا الحديث تفرد به وذكر ابن عبد البر ان قرة بن ابياس والدمعاوية المذكور لم يرو عنه غير ابنته معاوية وفي اسناده ابو مهمل بيمين ثم هاء مفتوحة وخين ولا م مخففة الجعني الكوفي وقد وثقه أبو زرعة الرازي وذكر ابن حبان قوله وعن عروة بن عبد الله هو ابن نفيل النخعي وقيل ابن قشير وهو أبو مهمل المذكور الرازي عن معاوية بن قرة قوله وان قميصه بكسر الهمزة لانهم ابعدهوا والحال قوله لم يطق أى غير مشدود وكان عادة العرب أن تكون جيوبهم واسعة فرعيا يشدونها وربما يتركونها مفتوحة مطلقة قوله فمسست بكسر السين الاولى قوله الخاتم يعني خاتم النبوة تبركاه واخبر به من لم يره قوله الامطاني بكسر اللام وفتح القاف والحديث يدل على ان اطلاق الزرار من السنة والمصنف أورده ههنا توهما منه انه معارض بحديث سلمة بن الاكوع الذي هو وائس الامر كذلك لان حديث سلمة خاص بالصلاة وهذا الحديث ليس فيه ذكر الصلاة ويمكن أن يكون مراد المصنف بإرادته ههنا الاستدلال به على جواز اطلاق الزرار في غير الصلاة وان كانت ترجمة الباب لا تساعد على ذلك قال رحمه الله وهذا محمول على ان القميص لم يكن وحده اه

(باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد)\*

(عن أبي هريرة ان سائلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال أول كلامكم ثوبان رواه الجماعة الا الترمذي زاد البخاري في رواية ثم سأل رجل عرف فقال اذا وسع الله فوسعوا جمع رجل عليه ثيابا على رجل في ازار ورداه في ازار وقيص في ازار وقيص في سراويل ورداه في سراويل وقيص في سراويل وقيص في ثيابان وقيص في ثيابان وقيص في ثيابان قال وأخسبه قال في ثيابان ورداه) قوله ان سائلا ذكره من الأئمة الذين خشي الخنفي في كتابه المبسوط ان السائل ثوبان قوله أول كلامكم ثوبان قال الخطابي انظروا في استحباب ومعناه الاخبار على ما هم عليه من قلة الثياب ووقع في ختمه الفتوى من طريق الفحوى كانه يقول اذا علمت ان ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل احد منكم ثوبان فكيف لم تعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد جائزة أى مع مراعاة ستر العورة وقال الطحاوي معناه لو كانت الصلاة مكرهة في الثوب الواحد لكرهت ان لا يجيد الاثوابا واحدا اه قال الحافظ وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال

واعادته من غير ان يفصل بينهما بالصلاة قاله الخطابي وفيه نظر لاحتمال أن يكون أحدث (ثم أقيمت الصلاة فصلي المغرب) قبل حط الرحال (ثم أناخ كل انسان منا) بعينه في منزله ثم أقيمت العشاء (أى صلاتها) فصلي ولم يصل بينهما) ومحل مباحث هذا الحديث كتاب الحج (عن ابن عباس رضى الله عنهما انه توشأ) زاد أبو داود في أوله يحبون أن أريكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ فدعا بآناه فيه ماء (فغسل وجهه) من باب عطف المفصل على المجرى ثم بين الغسل على وجه الاستئناس فقال (أخذ غرفة من ماء فغسل بها واستنشق وظاهره ان المضمضة والاستنشاق بغرفة من جملة غسل الوجه لكن المراد بالوجه أولا ما هو أعم من المفروض والمسنون بدليل انه أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة (ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا أضافها الى يده الاخرى) أى جعل الماء الذي في يده في يديه جميعا لكونه أمكن في الغسل لان اليد الواحدة قد لا تسع الغسل (فغسل بها وجهه) أى بالغرفة وللأصلي وكرية بهما أى باليدين (ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء) أيضا

(فغسل بها يده اليسرى ثم مسح برأسه) بعد ان قبض قبضة من الماء ثم نفث يده كما في رواية أبي داود مع زيادة مسح أذنيه في

الحديث هنا حذف دل عليه ما رواه ٣٧٢ أبو داود (ثم أخذ غرفة من ماء فرش) أي صب الماء قليلا قليلا (على رجله اليمنى)

انما كان عن الجواز وعدمه لاعن الكراهة قوله ثم سأل رجل عمر يحتمل أن يكون ابن مسعود لانه اختلف هو وأبي بن كعب فقال أبي الصلاة في الثوب الواحد غير مكروهة وقال ابن مسعود انما كان ذلك وفي الثياب ثلثة نقسام عمر على المنبر فقال القول ما قال أبي ولم يأل ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق قوله جمع رجل هذا من قول عمر وأورده بصيغة الخبر وهو اده الامر قال ابن بطلال يعني ليجمع وليصل وقال ابن المنبر الصحيح انه كلام في معنى الشرط كأنه قال ان جمع رجل عليه ثياب ثلثة ثم فصل الجمع بصورة قال ابن مالك تضمنه هذا فائدتين الاولى ورود الماضي بمعنى الامر في قوله صلى والمعنى ليصل والثانية حذف حرف العطف ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم تصدق امرؤ من دينار من درهمه من صاع ثم قوله في مروايل قال ابن سيده السراويل فارسي معرب يذكر وبؤث ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير والاشهر عدم صرفه قوله وقبالة وهو وبالمد قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبوت الشيء اذا ضمت أصابعك هي بذلك لانضمام اطرافه قوله في تبيان التبان بضم المثناة وتشديد الموحدة وهو على هيئة السراويل الا أنه ليس له رجلان وهو يتخذ من جلد قوله واحسبه القائل أبو هريرة والضمير في احسبه راجع الى عمر ومجموع ما ذكره عمر من المالايس ستة ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره فقدم ملابس الوسط لانها محل ستر العورة وقدم أسرتها وأكثرا استعمالا لهم وضم الى كل واحد واحد اخرج من ذلك نسخ صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يصدق المصنف في ذلك بل يلحق به ما يقوم مقامه والحديث يدل على ان الصلاة في الثوب الواحد صحيحة ولم يخالف في ذلك الا ابن مسعود وقد تقدم ذلك وتقدم قول النووي لأعلم صحته وتقدم الاجماع على ان الصلاة في ثوبي أفضل صرح بذلك القاضي عياض وابن عبد البر والقرطبي والنووي وفي قول ابن المنذر واستحب بعضهم الصلاة في ثوبيين اشعار بالخلاف (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد وثيابه متفق عليه) الحديث أخرجه مسلم من رواية سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر ومن رواية عمرو بن انطرب عن أبي الزبير ورواه أبو داود ومن رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال اما جابر الحديث ولم يخرج البخاري من حديث جابر هذا اللفظ الذي ذكره المصنف بل اخرج نحوه من حديث عمر بن أبي سلمة الذي سمياني قوله متوشحاه قال ابن عبد البر حاكيا عن الاخفش ان التوشح هو ان ياخذ طرف الثوب الايسر من تحت يده اليسرى فيلقبه على منكبيه الايمن ويلقى طرف الثوب الايمن من تحت يده اليمنى على منكبيه الايسر قال وهذا التوشح الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في ثوب واحد متوشحاه والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد اذا توشح به المصلى وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عمر بن أبي سلمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في ثوب واحد متوشحاه في بيت أم سلمة قد ألقى طرفيه على عاتقيه رواه الجماعة) قوله متوشحاه في البخاري والترمذي مشتهلا وفي بعض روايات مسلم متوشحاه وقد جعلها

الحديث هنا حذف دل عليه ما رواه ٣٧٢ أبو داود (ثم أخذ غرفة من ماء فرش) أي صب الماء قليلا قليلا (على رجله اليمنى) حتى) أي الى ان (غسلها) والرش قد يراد به الغسل وبؤيده قوله هنا حتى غسلها والرش القوى يكون معه الاسالة وعبر به تنبيه على الاحتراز عن الاسراف لان الرجل مظنة في الغسل (ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها رجله يعني اليسرى) والقائل يعني زيد بن اسلم او من هو دونه من الرواة (ثم قال) ابن عباس (هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ) حكاية حال ماضية وفي هذا الحديث دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة قال القسطلاني وأولى الكيفيات ان يجمع بين ثلاث غرفات يتضمن من كل واحدة ثم يستنشق فقد صح من حديث ابن زيد وغيره وصححه النووي اه واستدل ابن بطلال بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور لان العضو اذا غسل مرة

٢ أقول الثابت من فعله صلى الله عليه وآله وسلم هو الجمع بين المضمضة والاستنشاق ثلاثا بغرفة يكافي البخاري والروايات المختلفة عن لفظ ثلاثين في ان تحمل على هذه الرواية المقيدة بالثلاث وقد ورد الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديث طحمة ابن مصرف وقد أعلمه بجهالة مصرف وابنه طحمة ولكن حسن اسناد ابن الصلاح انظر السيل

الجزائر المتدفق على حدائق الازهار للشوكاني رضي الله عنه سيد نور الحسن خان ولد المولف سلمه الله تعالى النووي

قلت والحق أن الماء المستعمل  
مأهر مطهر عينا بالأصل وبالأدلة  
الذات على أن الماء مطهر وروايه  
ذهب عطاء وسفيان الثوري  
وجميع أهل الظاهر وهو  
المنقول عن الحسن البصري  
والزهري والنخعي وأحمد قولي  
مالنا وأحمد قولي الشافعي وقول  
رواية عن أبي حنيفة (عن أنس  
رضي الله عنه قال كان النبي

\* (باب کراہیۃ اشتغال النساء) \*

روى أرهافى غير هذه الرواية وظاهر ذلك تأخير التعود عن البسمله قال فى المجموع وبه

صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا دخل  
 الخلاء) أى أراد دخوله (قال  
 اللهم انى أعوذ بك من الخبيث)  
 بضمهين وقد تسكن الباء ونص  
 عنهم ما غير واحد من أهل اللغة  
 نعم صرح الخطابي بأن تسكينها  
 ممنوع وعنده من أغاليط المحدثين  
 وإنكروه عليه النوروى وابن  
 دقيق العيد (والخبائث)  
 أى ألؤذ بك والتجنى من ذكران  
 الشياطين وأناتهم وعبر بلفظة  
 كان للدلالة على الثبوت والدوام  
 وكان صلى الله عليه وآله وسلم  
 يستعمل هذا والعبودية ويجهر  
 بها للتعظيم والافتخار صلى الله  
 عليه وآله وسلم محفوظ من  
 الأنس والجن وقد روى العمري  
 هذا الحديث من طريق عبد  
 العزيز بن الحنبل عن عبد العزيز  
 ابن صهيب بإسناد على شرط  
 مسلم بلفظ الأمر قال إذا دخلتم  
 الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله  
 من الخبيث والخبائث وفيه  
 زيادة البسملة قال الحافظ ابن  
 رجب جماعة لأنه ليس للقراءة وخص

الخلافة لان الشياطين تحضر الاخيرة ٣٧٤ لانه جبره اذ كر الله تعالى (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم دخل الخلافة فوضعت له وضوءاً) بفتح الواو أى ما يتوضأ به وقبل ناوله اياه ليستنجي به قال في الفتح وفيه نظر (قال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان يخرج من الخلافة (من وضع هذا) الرضوخ (فاخبر) على صبغة المجهول عطف على السابق وقد جوزوا عطف الفعلية على الاسمية وبالعكس أى اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه ابن عباس والخبر خالته ميمونة بنت الحارث لان ذلك كان في بيتها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم فقهه في الدين) انما دعاه لباقر فقهه من ذلك مع صغر سنه بوضعه الرضوخ عند الخلافة لانه أسبر له صلى الله عليه وآله وسلم اذ لو وضعه في مكان بعينه منه لاقتضي مشقة ما في طلبه الماء ولودخل به الماء كان تعريضا للاطلاع عليه وهو يقتضي حاجته وما كان وضع الماء فيه اعانة على الدين ناسب أن يدعوه بالثقة فيه ليطالع به على اسرار الفتنة في الدين ليحصل المنفع به وكذا كان قاله ابن المنير وغيره (عن أبي أيوب) خالد بن زيد بن كليب (الانصاري رضي الله عنه) وكان من كبار الصحابة ثم دبدا ونزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة عليه وآله وسلم في غاريا بالروم سنة خمسين وقبل بعدها في البخاري سبعة أحاديث (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أى جاء

والاحتبأ في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء رواه الجماعة الا الترمذي فانه رواه من حديث أبي هريرة والبخاري من عن ابن مسعود واللبستان اشعث والصبغ ان يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب واللبسة الاخرى احتبأوه بشوبه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء) قد تقدم الكلام على الحديث في شرح الذي قبله

\*(باب النهي عن السدل والتألم في الصلاة)\*

(من أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن السدل في الصلاة وان يغطي الرجل فاه رواه أبو داود ولاجد والترمذي عنه النهي عن السدل ولا بن ماجه النهي عن تغطية القدم) الحديث قال الترمذي لانه رفته من حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعا الا من حديث عسل بن سفيان وأخرجه الحاكم في المستدرکة بن الطريق التي رواها أبو داود بالزيادة التي ذكرها وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه في تغطية الرجل فاه في الصلاة اه وكلامه هذا يهتفهم انهم ما اخرجوا أصل الحديث مع انهم ما يخرجاه وفي الباب عن أبي جحيفة عند الطبراني في معاجزه الثلاثة والبخاري في مسنده وفي اسناده حفص ابن أبي داود وقد اختلف فيه عليه وهو ضعيف وكذلك أبو مالك الخنفي وقد ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم قال البيهقي وقد كتبه من حديث ابراهيم بن طهمان عن الهيثم فان كان محفوظا فهو أحسن من روايته حفص وفي الباب أيضا عن ابن مسعود عند البيهقي وقد تقدم به بسير بن رافع وليس بالقوي وعن ابن عباس عند ابن عدي في الكامل وفي اسناده عيسى بن قرقطاس وثابت بن ثقة وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن عدي هو عن يكتب حديثه وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديث الباب فنهى من لم يحج به لتقدمه عسل بن سفيان وقد ضعفه أحمد قال الخلال سئل أحمد عن حديث السدل في الصلاة من حديث أبي هريرة فقال ليس هو بصحيح الاسناد وقال عسل بن سفيان غير محكم الحديث وقد ضعفه الجمهور يحمي بن معين وأبو حاتم والبخاري وآخرون وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويخالف على قوله روايته اه وقد أخرج له الترمذي هذا الحديث فقط وأبو داود أخرجه لهذا وحديثا آخر وقد تقدم تصحيح الحاكم لحديث أبي هريرة وعسل بن سفيان لم يترد به فقد شارك في الرواية عن عطاء الحسن بن ذكوان وزياد بن يحيى لم يكن الا لقوله انه كان قد راي وقد قال ابن عدي أرجوانه لاباس به بقوله نهى عن السدل قال أبو عبيدة في غريبه السدل اسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبه بين يديه فان ضم فليس بسدل وقال صاحب النهاية هو أن يلتحف بشوبه ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك قال وهذا طرد في القميص وغيره من الثياب قال وقبله هو ان يضع وسط الازار على رأسه ويرسل طرفه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلها على كتفيه وقال الجوهري سدل ثوبه يسدله بالضم سدا أى ارتخاه وقال الخطابي السدل ارسال الثوب حتى

تجسين وقبل بعدها في البخاري سبعة أحاديث (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتى أى جاء

(أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة) بكسر الهمزة على النون وبضمة على النون ٣٧٥ (ولا يولاه ظهره) يؤم بضم الهمزة على

النون أي لا يجعلها مقابل ظهره وفي رواية مسلم ولا يستبرأ من البول أو غائطه والظاهر منه اختصاص النهي بخروج الخارج من العورة ويكون مشاركة إكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة ويؤيده قوله في حديث جابر إذا هرقنا الماء وقبل مشار النهي كشف العورة وحسنه فطردي في كل حالة تكشف فيها العورة كالوطء مثلاً وقد نقله ابن شامس من المسالكية قولاً في مذهبهم وكان قائلاً تسكت برواية في الموطأ لا تستقبلوا القبلة بقروءكم ولكنهم يحولونه على حالة قضاء الحاجة بعبارة بين الروايتين (شرقاً أو غرباً) أي خذوا في ناحية المشرق أو ناحية المغرب وفيه الالتفات من الغيبة إلى الخطاب وهو لاهل المدينة ومن كانت قبلتهم على سمتهم إماماً كانت قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب فانه ينصرف إلى جهة الجنوب أو الشمال وهذا الحديث يدل على المنع من الاستقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال ثمانية (٣) أرجحها لا يجوز ذلك لافي الصحاح ولافي البنيان واحتج أهل هذا المذهب بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقاً كحديث الباب وحديث أبي هريرة وسلمان وغيرهما قالوا لأن المنع ليس

بصيب الأرض اه فعلى هذا السدل والاسبال واحد قال العراقي ويحتمل أن يراد بالسدل سدل الشعر ومنه حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سدل ناصيته وفي حديث عائشة أنها سدت قناعها وهي محجمة أي أسبلمته اه ولأمانع من حمل الحديث على جميع هذه المعاني أن كان السدل مشتركاً بين ما فصل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوي وقد روى أن السدل من فعل اليهود أخرج الخلال في اللعل وأبو عبيد في الغريب من رواية عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه عن علي عليه السلام أنه خرج فرأى قوماً يصلون قد سدلو أثابهم - م فقال كأنهم اليوم قد خرجوا من قهرهم قال أبو عبيد هو موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه قال صاحب الامام والقهر بضم القاف وسكون الهمزة موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه وذكر في القاموس والنهاية في القاف لافي القاف والحديث يدل على تحريم السدل في الصلاة لأنه معنى النهي الحقيقي وكرهه ابن عمر ومجاهد وأبراهيم النخعي والثوري والشافعي في الصلاة وغيرها وقال أحمد يكره في الصلاة وقال جابر بن عبد الله وعطاء والحسن وابن سيرين ومكحول والزهري لا بأس به وروى ذلك عن مالك وأنت خير بانه لا موجب للعدول عن التحريم أن صح الحديث لعدم وجدان صارف له عن ذلك قوله وأن يغطي الرجل فاه قال ابن حبان لأنه من زى الجوص قال وإنما جرح عن تغطية القدم في الصلاة على الدوام لا عند التشاؤم بقدر ما يكظمه الحديث إذا تشاءم أحدكم فليضع يده على فيه فان الشيطان يدخل وهذا لا يتم إلا بعد تسليم عدم اعتبار قيد في الصلاة المصريح به في المعطوف عليه في جانب المعطوف وفيه خلاف ونزاع وقد استدلل به على كراهة أن يصل الرجل ملتصقاً كما فعل المصنف

### \*(باب الصلاة في ثوب الحرير والغصب)\*

(عن ابن عمر قال من اشترى ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله عز وجل له صلاة مادام عليه ثم أدخل أصبعه في أذنيه وقال صمتا إن لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمعته يقول رواه أحمد) الحديث أخرجه عبد بن حميد والبيهقي في الشعب وضعفه وتما والخطيب وابن عساکر والديلي وفي أسناده هاشم عن ابن عمر قال ابن كثير في إرشاده وهو لا يعرف وقد استدلل به من قال أن الصلاة في الثوب المغصوب أو المنصوب ثمه لا تصح وهم العترة جميعاً وقال أبو حنيفة والشافعي نصح لأن العصيان ليس بنقص الطاعة لتغاير لباس الصلاة ورد بان الحديث مصرح بنفي قبول الصلاة في الثوب المغصوب ثمه والمغصوب عيتمه بالاولى وأنت خير بان الحديث لا ينتهض للحجبة ولو سلم فعني نفي القبول لا يستلزم نفي الصحة لانه يرد على وجهين الاول يراد به الملازم لنفي الصحة والاجزاء فنحو قوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الابه والثاني يراد به نفي الكمال والفضيلة كافي حديث نفي قبول صلاة الآبق والمغاضبة لزوجها ومن في جوفه خمر وغيرهم ممن هو مجمع على صحة صلاتهم وقد تقدمت الإشارة إلى هذا في موضعين من هذا الشرح

(٣) قال في سبل السلام اختلف

العلماء في أعلى خمسة أقوال أقربهم يجوز في الصلوة دون العمران قال الشوكاني رحمه الله وهذا القول ليس بصحيح لبقاء أحاديث النهي على باطلها وأحاديث الإباحة كذلك كذا في الروضة اه سئل على حسن خان الولد لا تخزلوا في سلم الله



وجود الحائل من جبال وادية  
أو غيرهما من أنواع الحائل وهو  
مذهب أبي حنيفة ومجاهد  
وابراهيم النخعي وسفيان الثوري  
وأحمد وأبي ثور كذا قال الثوري  
في شرح مسلم ونسبه في البحار إلى  
الاكثر ورواه ابن حزم في المحلى  
عن أبي هريرة وابن مسعود  
وسراقة بن مالك وعطاء  
والاوزاعي وعن السلف من  
الصحابية والتابعين وهو قول  
أبي أيوب الأنصاري قال الامام  
الشوكاني في السبل الجرار  
ولا يصرف ذلك ما روى من انه  
صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك  
فقد عرفنا ان فعله صلى الله  
عليه وآله وسلم لا يعارض القول  
الخاص بالامة الا أن يدل دليل  
على ارادة الاقتداء به في ذلك  
والا كان فعله خاصا به وهذه  
السئلة محرزة مقررة في الاصول  
أبلغ تحرير وذلك هو الحق كما  
لا يخفى على منصف ولو قدرنا  
ان مثل هذا الفعل قد قام  
بما يدل على التماسي به فيه لكان  
ذلك خاصا بالعمه ان فان ابن  
عمر رآه وهو صلى الله عليه وآله  
وسلم في بيت حفصة كذلك بين  
لبنتين واما بيت المقدس فلم يكن  
فيه الاحديث معقل بن أبي  
معقل ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم نهى أن تستقبل  
القبليين يقول أوثانط أخرجه  
أبو داود وفي استناده أبو زيد  
الراوى عن معقل وهو مجهول

ومن هو ما تعلم ان نفي القبول مشترك بين الاخيرين فلا يعمل على أحدهما الا للدليل فلا يتم  
الاحتجاج به في مواطن النزاع وقال أبو هاشم ان استبرج الحلال لم يقصد بها المقصود فوقه  
اذ هو فضله قال المنصف رحمه الله تعالى وفيه يهني الحديث دليل على ان النقص وتعين  
في العقود اه وفي ذلك خلاف بين الفقهاء وقد صرح المتأخرون من فقهاء الزيدية انها  
تعين في اثني عشر موضعا وحمل الكلام على ذلك علم الفروع (وعن عائشة ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو مردود) قوله ليس عليه امرنا المراد بالامر هنا واحد الامور  
وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قوله فهو مردود المصدر بمعنى اسم  
المفعول كما بينته الرواية الاخرى قال في الفتح يحتج به في ابطال جميع العقود المنية وعدم  
وجود غيرها المتترتبة عليها وان النهي يقتضي الفساد لان المنية كاه اليست من امر  
الدين فيجب ردها وبسته فادمنه ان حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الامر اقله ليس عليه  
امرنا والمراد به امر الدين وفيه ان الصلح الفاسد منتقض والمأخوذ عليه مستحق الرد اه  
وهذا الحديث من قواعد الدين لانه يندرج تحته من الاحكام ما لا يأتي عليه المصبر وما  
أصبره وادله على ابطال ما فعله الفقهاء من تقسيم البدع الى أقسام وتخصيص الرد  
بعضها بالخصوص من عقل ولا نقل فعليك اذا سمعت من يقول هذه بدعة حسنة بالقيام  
في مقام المنع مسند الهه هذه الكمية وما يشابهها من حقوقه صلى الله عليه وآله وسلم كل  
بدعة ضلالة طالبا للدليل بتخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق  
على انها بدعة فان جاءك به قبلته وان كاع كنت قد ألقته به مجزا واسترحمت من المجادلة  
ومن مواطن الاستدلال لهذا الحديث كل فعل أوترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك  
على انه ليس من امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخالفك في اقتضائه البطلان  
أو الفساد ممتسكا بما تقر في الاصول من أنه لا يقتضي ذلك الاعداد امر يؤثر عدمه  
في العدم كالتبرط أو وجود امر يؤثر وجوده في العدم كالمنايع فعليك بمنع هذا  
التخصيص الذي لا دليل عليه الا مجرد الاصطلاح مسند هذا المنع مما في حديث الباب  
من العموم المحيط بكل فرد من أفراد الامور التي ليست من ذلك القبيل قائلا هذا  
امر ليس من امره وكل امر ليس من امره رد فهذا رد وكل رد باطل فهذا باطل  
فالصلاة مثلا التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعل فيها  
ما كان يتركه ليست من امره فتكون باطلة بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الامر  
المفعول أو المتروك مانعا باصلاح أهل الاصول أو شرطا أو غيرهما فليكن منك هذا  
على ذكر قال في الفتح وهذا الحديث معدود من أصول الاسلام وقاعدة من قواعد فان  
معناه من اختراع من الدين ما لا يشهد له أصيل من أصوله فلا يلتفت اليه قال الثوري  
هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في ابطال المنكرات وإشاعة الاستدلال



ان بيت المقدس حكمه حكم السكبة بالقباس فن ابطال الباطلات ٣٧٧ (عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضي الله

عنه ما انه) أي ابن عمر كما صرح  
به مسلم (كان يقول ان ناسا)  
كان في أيوب وأبي هورية ومعاقل  
الأسدي وغيرهم ممن يرى عوم  
النهي في استقبال القبلة  
واستدبارها (يقولون اذا قدمت  
على حاجتك) كناية عن التبرز  
ونحوه وذكر القعود لكونه  
الغالب والأفلاخر بينه وبين  
حالة القيام (فلا تستقبل القبلة  
ولا بيت المقدس) (١) بفتح  
الميم وسكون القاف وكسر  
الدال وبضم الميم وفتح القاف  
ولشدد الدال والاضافة فيه  
اضافة الموصوف الى صفته  
كسجد الجامع (فقال عبد الله بن  
عمر) رضي الله عنهما (لقد  
ارتقت) أي صعدت وفي بعض  
الاصول رقت (يوم اعلی ظهر  
بيتنا فرأيت) أي أبصرت  
(رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم) حال كونه (على البقيع)  
وحال كونه (مستقبلا لبيت  
المقدس لحاجته) أي لاجلها  
أو وقتها وللتزمذي الحكيم بسند  
صحيح فرأيت في كنيف قال في  
الفتح وهذا يرد على من قال ممن  
يرى الجواز مطلقا فيقول أن

(١) قلت ولم يرد في بيت المقدس  
الا حديث معقل بن أبي معقل  
ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم نهى أن نستقبل القبلة  
يول أو غائط أخرجه أبو داود  
وفي اسناده أبو زيد وهو مجهول

به كذلك وقال الطوقي هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع لان الدليل يتربك  
من مقدمتين والمطلوب بالدليل اما اثبات الحكم أو نفيه وهذا الحديث مقدمة كبرى  
في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لان منطوقه مقدمة كلية مثل أن يقال في الوضوء  
بما نجس هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو مردود فهو هذا العمل  
مردود فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الدليل وانما يقع النزاع في الأولى ومفهومه ان من  
عمل بما عليه أمر الشرع فهو صحيح فلما اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في  
اثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقلال الحديثان بجمع أدلة الشرع لكن هذا الثاني  
لا يوجد فاذا حديث الباب نصف أدلة الشرع انتهى (وعن عتبة بن عامر قال اهدى

لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فروح حير فلبسه ثم ضل في فيه ثم انصرف فنزعه  
نزعاً عني فاشدداً كالكاره له ثم قال لا يتبعني هذا لامة تقين متفق عليه) قوله فروح بفتح الراء  
وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم هو القبا المفرج من خاف وحكي أبو زكريا التبريزي  
عن أبي العلاء المعري جواز ضم أوله وتخفيف الراء قال الحافظ في الفتح والذي أهله  
هو أن كيد ردومة كما صرح بذلك البخاري في اللباس والحديث استدلل به من قال بتحريم  
الصلاة في الحرير وهو الهادي في أحد قوايمه والناصر والمنصور بالله والشافعي وقال  
الهادي في أحد قوايمه وأبو العباس والمؤيد بالله والامام يحيى وأكثرا الفقهاء انها  
مكرهة فقط مستدلين بأن على التحريم الخلاء ولا خيلاء في الصلاة وهذا تخصيص  
لأنه بخيال على الخلاء وهو ما لا ينبغي الاتفاقات اليه وقد استدلوا بالجواز الصلاة في  
ثياب الحرير بعدم اعادة صلى الله عليه وآله وسلم لتلك الصلاة وهو مردود لان ترك  
اعادتها لكونها وقعت قبل التحريم ويدل على ذلك حديث جابر عنده مسلم بلفظ صلى في قبا  
ديباح ثم نزعه وقال نهاني جبريل وسأني وهذا ظاهر في أن صلاته فيه كانت قبل تحريمه  
قال المصنف وهذا يعني حديث الباب محمول على انه لبسه قبل تحريمه اذ لا يجوز أن يظن  
به انه لبسه بعد التحريم في صلاة ولا غيرها ويدل على اباحتها في أول الامر ما روى أنس بن  
مالك ان كيد ردومة أهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبة سندس أو ديباج  
قبل أن ينهى عن الحرير فلبسه فاعتجب الناس منها فقال والذي نفسي بيده لمناديل  
سعد بن معاذ في الجنة أحسن منها رواه أحمد انتهى قال في البحر فان لم يوجد غيره صحت  
فيه وقاها بينهم فان صلى عاريا بطلت صلاته وقال أحمد بن حنبل يصلي عاريا كالنفس وقد  
اختلفوا هل تجزئ الصلاة في الحرير بعد تحريمه أم لا فقال الحافظ في الفتح انها تجزئ  
عند الجمهور ومع التحريم وعن مالك بعينه في الوقت انتهى وسأني البحث عن لبس  
الحرير وحكمه قريبا (وعن جابر بن عبد الله قال لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبله  
من ديباج أهدى اليه ثم أوشك ان نزعه وأرسل به الى عمر بن الخطاب فقبل قد أوشكت  
نزعته يا رسول الله قال نهاني عنه جبريل تخليعه السلام فجاءه عمر يكي فقال يا رسول الله

ولا تقوم به حجة ولم يرد في هذا الحديث انظر السبل الجرار بسند على حسن خان ولد المؤلف

يكون رأه في القضاء وكونه على إثنين ٣٧٨ لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليه ما لم ترفع يده عن الأرض ويرد

كرهت أمر أو أعطيتني فإني فقال ما أعطيتك لتلبسه إنما أعطيتك تبعه فباعه بأني  
درهم رواه أحمد الحديث أخرجه مسلم في صحيحه بنحو ما هنا قوله من ديباج الديباج  
هو نوع من الحرير قيل هو ما غلظ منه قوله ثم أوشك أي أسرع كافي القاموس وغيره  
والحديث يدل على تحريم لبس الحرير وليس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون دليلًا  
على الحل لأنه محمول على أنه لبسه قبل التحريم بدليل قوله إنني عنه جبريل ولهذا حصر  
الغرض من الاعطاء في البسيع وسيأتي تحقيق ما هو الحق في ذلك قال المصنف رحمه الله  
فيه يعني الحديث دليل على أن أمته عليه السلام أسوته في الأحكام انتهى وقد تقرر في  
الأصول ما هو الحق في ذلك والأدلة العامة قاضية بمثل ما ذكره المصنف من نحو قوله  
تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه  
فانهوا قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني

\*(كتاب اللباس)\*

\*(باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء)\*

(عن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في  
الدنيا لم يلبسه في الآخرة وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من لبس الحرير  
في الدنيا فإن يلبسه في الآخرة متفق عليهم ما) الحديثان يدلان على تحريم لبس الحرير لما  
في الأول من النهي الذي يقتضي بحقيقته التحريم وتعليق ذلك بأن من لبسه في الدنيا لم  
يلبسه في الآخرة والظاهر أنه كتابة عن عدم دخول الجنة وقد قال الله تعالى في أهل الجنة  
ولباسهم فيها أحزير فمن لبسه في الدنيا لم يدخل الجنة وروى ذلك النسائي عن ابن الزبير  
وأخرج النسائي عن ابن عمر أنه قال والله لا يدخل الجنة وذكر الآية وأخرج النسائي  
والحاكم عن أبي سعيد أنه قال وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه ويدل على ذلك  
أيضاً حديث ابن عمر عند الشيخين باللفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما  
يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة والخلاق كافي في كتب اللغة وشروح  
الحديث النصيب أي من لا نصيب له في الآخرة وهكذا إذا فسر بمن لا حرمة له أو من  
لا دين له كما قيل وهكذا حديث ابن عمر عند السمعة الأثرمة باللفظ أنه رأى عمر حمله من  
استبرق تباع فأتي به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ابتع هذه فتجمل  
بها للعيد والوفود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما هذه لباس من لا خلاق له  
ثم لبث عمر ماشياً الله أن يلبث فأرسل إليه صلى الله عليه وآله وسلم بحجة ديباج فأتي عمر  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله قلت إنما هذه لباس من لا خلاق له ثم  
أرسلت إلي بهذه فقال صلى الله عليه وآله وسلم إنني لم أرسلها إليك لتلبسها وليكن لتبعتها  
وتصيب بها حاجتك ومن أدلة التحريم حديث ثوبان بن عاصم السابق في الباب الذي قبل  
هذا الكتاب فإن قوله لا يلبس في هذا المعنى إرشاد إلى أن لبس الحرير ليس من زمر

هذا الاحتمال أيضاً ابن عمر  
كان يرى المنع من الاستقبال  
في القضاء الإبطار كما رواه أبو  
داود وغيره وهذا الحديث  
مع حديث جابر عند أبي داود  
وغيره يخص عموم حديث  
أبي أيوب ولم يقصد ابن عمر  
الإشراف على النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم في تلك الحالة وإنما قصد  
السطح لضرورة كافي الرواية  
الأخرى فانت منه الفتاة كما  
في رواية البيهقي نعم لما اتفق له  
رويته في تلك الحالة من غير قصد  
أحب أن لا يخلى ذلك من فائدة  
مخفف هذا الحكم الشرعي انتهى  
قلت ليس في حديث ابن عمر أن  
ذلك كان بعد النهي وبأنه  
موافق لما كان عليه الناس قبل  
النهي فهو منسوخ (١) صرح  
بذلك ابن حزم وفي حديث جابر  
ابن بن صالح وليس بالمشهور  
قاله ابن حزم والأولى في الجواب  
أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم  
لا يعارض القول الخاص كما

(١) وأما حديث عائشة عند  
أحمد وابن ماجه عن عائشة  
رضي الله عنها قالت ذكر رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم أن  
ناسا يكرهون أن يستقبلوا القبلة  
بفرجهم فقال أو قد فعلوها  
حولوا أم قد بدى قبل القبلة لو صح  
لكان ناهضاً لكن في استيفاده  
خالد بن أبي الصلت قال ابن حزم  
هو مجهول وقال الذهبي هذا

تُقر في الأصول (عن عائشة رضي الله عنها أن أرواح النبي صلى الله عليه وآله وسلم كن يخرجن بالليل) أي في الليل

المتقين وقد علم وجوب الكون منهم ومن ذلك ما عند البخاري بلفظ الذهب والفضة والحريرو والديبايح لهم في الدنيا وأكرم في الآخرة ومن ذلك حديث أبي موسى وعلى وسذيفة وعمر وأبي عامر وسناني وأذالم فقد هذه الأدلة التحريم في الدنيا محرم وأما معارضتها بما في فستعرف ما عليه وقد أجمع المسلمون على التحريم ذكر ذلك المهدي في البحر وقد نسب فيه الخلاف في التحريم إلى ابن عليه وقال أنه قد الإجماع بعده على التحريم وقال القاضي عياض حكى عن قوم أباحتهم وقال أبو داود أنه لبس الحرير عشرون نفسا من الصحابة أو أكثر منهم أنس والبراء بن عازب ووقع الإجماع على أن التحريم مختص بالرجال دون النساء وخالف في ذلك ابن الزبير مستدلا بعموم الأحاديث ولعله لم يبلغه المخصص الذي سياتي وقد استدلل من يجوز لبس الحرير بأدلة منها حديث عقبه بن عامر المتقدم في الباب الذي قبل الكتاب وقد عرفت الجواب على ذلك فيما سلف ومنها حديث أسماء بنت أبي بكر في الجبة التي كان يلبسها رسول الله صلى الله عليه وسلم وسياتي في باب إباحة اليسير من الحرير وسند ذكر الجواب عليه هنالك ومنها حديث المسور بن مخرمة عن عبد الله بن مسعود عن أبيه وسند ذكر الجواب عليه وسند أقبية فذهب هو وأبوه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لشيء منها فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه قبام من ديباج من رور فقال يا مخرمة خبنا لك هذا وجعل يريه محاسنه وقال أرى مخرمة والجواب أن هذا فعل لا ظاهر له والأقوال صريحة في التحريم على أنه لا نزاع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس الحرير ثم كان التحريم آخر الأمرين كما يشهر بذلك حديث جابر المتقدم ومنها حديث عبد الله بن سعد عن أبيه وسياتي في باب ما جاء في لبس الحرير وسند ذكر الجواب عليه هنالك ومنها ما تقدم من ليس جماعة من الصحابة له وسياتي الجواب عليه في باب ما جاء في لبس الخنز ومنها أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبس مسمة من سندس أهداه له ملك الروم ثم بعث بها إلى جعفر فلبسها ثم جاءه فقال اني لم أعطكها التلبس قال فما أصنع قال أرسل بها إلى أخيك النجاشي أخرجه أبو داود والجواب عن الاحتجاج بلبسه صلى الله عليه وآله وسلم لم مثل ما تقدم في الجواب عن حديث مخرمة وأما عن الاحتجاج بأمره صلى الله عليه وآله وسلم لم ليعرف أن يبعث بها للنجاشي فالجواب عنه كالجواب الذي سياتي في شرح حديث لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للفرز على أن الحديث غير صالح للاحتجاج لأن في أسناده علي بن زيد بن جدعان ولا يحتج بحديثه ويمكن أن يقال أن لبسه صلى الله عليه وآله وسلم إقباء الديبايح وتقسيمة للأقبية بين أصحابه ليس فيه ما يدل على أنه متقدم على أحاديث النهي كما أنه ليس فيها ما يدل على أنها متأخرة عنه فيكون قرينة صارفة للنهي إلى الكراهة ويكون ذلك جمعا بين الأدلة ومن مقويات هذا ما تقدم أنه لبسه عشرون صحابيا ويعد كل البعدان يقدموا على ما هو محرم في الشرعية ويعد أيضا أن يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعملون بتحريمه

(أذا تبرزن) أي إذا خرجن إلى البراز للبول والغائط (إلى المناسع) مواضع آخر المدينة وأما كن معروفة من جهة البقيع جمع منصع بوزن مقعد قال الداودي سميت بذلك لأن الإنسان ينصع فيها أي يخلص (وهو) أي المناسع (صعيد أفج) أي واسع والظاهر أن التفسير مقول عائشة (فكان عمر) بن الخطاب (يقول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أحب نسائي أي أمتعهن من الخروج من البيوت (فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) ما قاله عمر رضي الله عنه (فخرجت سودة بنت زمعة) بالفحش أو بسكون الميم قال في النهاية وهو أكثر ما سمعنا من أهل الحديث والفقهاء يقولونه القرشية العامرية رضي الله عنها هي (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) المتوفاة آخر خلافة عمر وقيل في خلافة معاوية بالمدينة سنة أربع وخمسين (ليلة) أي في ليلة (من الليالي عشاء) وكانت امرأة طويلة فتأداها (عمر) بن الخطاب (الاحرف) استفحاج يذهب به على تحقيق ما بعده (قد عرفنا لياسودة حرصا على أن ينزل) أي على نزول (الحجاب) أي حجابكم الحجاب (وللمسحلي آية الحجاب وزاد أبو

عوانة عن ابن نهاب فأنزل الله آية الحجاب يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الآية ففسر المراد من آية الحجاب ضمير محبا

وهذا أحد المواضع الاحد عشر  
وقع الامر بوفق ما اراد أحب  
عمر أيضا أن يحجب أشخاصهن  
مبالغة في الستر فلم يجب الى ذلك  
لاجل الضرورة الى الخروج  
بدايل رواية عائشة قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قد أذن  
لكن أن تخرجن في حوائجكن  
وعلى هذا فقد كان لهن في التستر  
عند قضاء الحاجة حالات وأولها  
بالظلمة لانهن كن يخرجن بالليل  
دون النهار كما في حديث الباب  
وحديث عائشة في قصة الافك  
كأنها تخرج الاله الى ليل ثم  
نزل الحجاب فتسترن بالنيا بكن  
كانت أشخاصهن رجعاته يز  
ولهذا قال عمر لسودة في المرة  
الثانية بعد نزول الحجاب اما والله  
ما تخفين علينا ثم اتخذت الكف  
في البيوت فتسترن بها كما في  
حديث عائشة في قصة الافك  
أيضا فان فيها وذلك قبل أن يتخذ  
الكف وكانت قصة الافك قبل  
نزل آية الحجاب قال ابن بطلان  
فقه هذا الحديث انه يجوز للنساء  
التصريف فيما بين الحاجة اليه  
من مصالحهن وفيه مراجعة  
الادنى للاعلى فيما يتيسر له أنه  
الصواب وحيث لا يقصد التعت  
وفيه منقبة لعمر وفيه جواز  
كلام الرجال مع النساء في الطرق  
للضرورة وجواز الاغلاط في  
القول لكن بقصد الخير وفيه  
جواز وعظ الرجل أمه في الدين  
لان سودة من أمهات المؤمنين  
وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فقد كانوا يشكرون على بعضهم بعضا ما هو أخف من هذا وقد اختلفوا في الصغار أيضا  
هل يحرم الباهم الحرير أم لا فذهب الاكثر الى التحريم قالوا لان قوله على ذكور رامت  
كما في الحديث الا في بعضهم والحديث ثوبان عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قدم من غزاة وكان لا يقدم الا بدأ حين يقدم بيت فاطمة فوجدتها قد غلقت ستر على  
بابها وحلت الحسنيين بقلبين من فضة فتقدم فلم يدخل عليها فظنت انه انما منعه ان يدخل  
ما رأى فتهتك السترة فذكت القلبين عن الصبيين فانطلقا الى رسول الله صلى الله عليه وآله  
وآله وسلم لم يكن فاخذهم منهم ما قال ثوبان اذهب بهذا الى آل فلان الحديث وهذا وان  
كان واردا في الخلصة ولكنه مشعر بان حكمهم حكم المكلفين فيها فيكون حكمهم  
في لبس الحرير كذلك ويمكن أن يجاب عن هذا بان في آخر الحديث ما يشعر بعدم  
التحريم فانه قال نحن أهمل بيت لانستغرق طيبا تنساق حياء الدنيا أو كما قال وقد ثبت  
عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم بالغضة فالجوابها كيف شئتم والصغار غير  
مكافين وانما التكليف على الكبار وقد روى ان امه عيل بن عبد الرحمن دخل على عمر  
وعليه قميص من حرير وسواران من ذهب فشق القميص وفك السوارين وقال اذهب  
الى أمك وقال محمد بن الحسن انه يجوز الباهم الحرير وقال أصحاب الشافعي يجوز في يوم  
العبادة لانه لا تكليف عليهم وفي جواز الباهم ذلك في باقي السنة ثلاثة أوجه أحدها  
جوازه والغاي تحريمه والثالث يحرم بعد سن التمييز واختلفوا في المقدار الذي يستثنى  
من الحرير للرجال وسما في الكلام عليه (وعن أبي موسى ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال أحل الذهب والحرير للاناث من أمتي وحرم على ذكورهارواه أحد والنسائي  
والترمذي وصححه) الحديث أيضا أخرجه أبو داود والحاكم وصححه والعباسي وفي  
استناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم انه لم يلقه وقال الدارقطني في العلل  
لم يسمع سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وقال ابن حبان في صحيحه حديث سعيد بن أبي  
هند عن أبي موسى مملول لا يصح والحديث قد صححه الترمذي كما ذكر المصنف وصححه  
أيضا ابن حزم كما ذكر الحافظ وقد روى من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن  
نافع عن ابن عمر ذكر ذلك الدارقطني في العلل قال والصحاح عن نافع عن سعيد بن أبي  
هند عن أبي موسى وقد اختلف فيه على نافع فرواه أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع عن  
سعيد بن له ورواه عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن سعيد بن رجل عن أبي موسى  
وفي الباب عن علي بن أبي طالب عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان  
بلفظ أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حريرا فجعله في عيئه وأخذ ذهباً فجعله في شماله  
ثم قال ان هذين حرام على ذكور أمتي زاد ابن ماجه حل لائهم وبين النسائي الاختلاف  
فيه على يزيد بن أبي حبيب قال الحافظ وهو اختلاف لا يضر ونقل عبد الحن عن ابن  
المديني انه قال حديث حسن ورجاله معروفون وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على يزيد

ابن

البصحة نزات الآية وكذا في أذنه لمن بالخروج كذا في الفتح ٣٨٢ (عن أنس بن مالك) رضى الله عنه (قال كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
إذا خرج) من بيته أو من بين  
الناس (لحاجته) أي البول  
أو الغائط ولقطة كان تشعر  
بالسكرار والاستقرار (أجى) أنا  
وغلام) زاد البخاري في الرواية  
الثانية معنا أي من الانصار كما  
صرح به الاسماعيلي وفي رواية  
لمسلم فحوى أي مقارب لي في  
السن والغلام هو المتعرج قاله  
أبو عبيد وقال في المحكم من لدن  
القطام الى سبع سنين وحكى  
المنشئ في أساس البلاغة  
ان الغلام هو الصغير الى حد  
الانتهاء فان قيل لبعده الاتهام  
غلام فهو مجاز وفي القسطلاني  
الغلام الذي طر شارب وقيل هو  
من حين يولد الى أن يشب ولم يسم  
الغلام وقيل هو ابن مسعود  
ويكون سماء غلاما مجازا  
وحينه فقول أنس منا أي من  
الصحابة أو من خدمه صلى الله  
عليه وآله وسلم وأما رواية  
الاسماعيلي التي فيها من الانصار  
فلعلها من تصرف الراوى حيث  
رأى في الرواية مناسخها على  
القبيلة فرواها بالمعنى وقال من  
الانصار أو من اطلاق الانصار  
على جميع الصحابة رضى الله عنهم  
وان كان العرف خصه بالانصار  
والخروج وقيل أبو هريرة وقد  
وجد لذلك شاهد وسماء انصاريا  
مجازيا لكن يبعده ان اسم السلام  
أي هريرة بعد بلوغ أنس وأبو

ابن أبي حبيب ورجح النسائي رواية ابن المبارك عن الميث عن يزيد عن ابن أبي الصعبة  
عن رجل من همدان يقال له أفلح عن عبد الله بن زريق عن علي عليه السلام قال الحافظ  
الصواب أبو أفلح وقد أعلم ابن القطان بجهالة حال رواة ما بين يزيد بن أبي حبيب وعلي فاما  
عبد الله بن زريق فقد وثقه الجلي وابن سعد وأما أبو أفلح فقال الحافظ ينظر فيه وأما ابن  
أبي الصعبة فقد ذكره ابن حبان في الثقات واسمه عبد العزيز وفي الباب أيضا عن عقبه  
ابن عامر عند البيهقي باسناد حسن وعن عمر عند البزار والطبراني وفيه عمرو بن جرير  
الجلي قال البزارين الحديث وعن عبد الله بن عمرو بن ميمون عن أبي موسى عن عبد الله بن ماجه  
والبزار وأبي يعلى والطبراني وفي اسناده الاقرب وهو ضعيف وعن زيد بن أرقم عند  
الطبراني وللعقيلي وابن حبان في الضعفاء وفيه ثابت بن زيد قال أحمد له منا كبير وعن  
واؤه من الاسقع عند الدارقطني واسناده مقارب وعن ابن عباس عند الدارقطني  
والبزار باسناد واه وهذه الطرق متعاضدة بكثيرها ينحصر الضعف الذي لم تحتل منه واحدة  
منها والحديث دليل للجماهير القائلين بتصريح الحرير والذهب على الرجال وتحليلهما  
للسام وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن علي عليه السلام قال اهديت الى النبي صلى الله

هريرة كبير (معنا) بفتح العين وقد تسكن (اداة) بكسر الهمزة وياء صغير من جلد

بعضهم أنه الخالص الحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتاسى عن  
النوب المصمت وسيأتي وسنة عرف ما هو الحق في المقدار الذي يحل من المشوب ويدل  
الحديث أيضا على حل الحرير للنساء وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس بن مالك  
أنه رأى على أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بردة سبيرة رواء البخاري  
والنسائي وأبو داود) قوله أم كلثوم هي بنت خديجة بنت خويلد تزوجها عثمان بعد  
رقية قوله بردة بالاضافة في رواية البخاري وفي رواية أبي داود بردة أسيرة بالنسبة  
والحديث من أدلة جواز الحرير للنساء أن فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
على ذلك وتقريره وقد تقدم مخالفة ابن الزبير في ذلك

\*(باب في أن اقتراش الحرير كلبسه)\*

(عن حذيفة قال سمنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تشرب في آنية الذهب والفضة  
وان تأكل فيهما وعن لبس الحرير والديباغ وأن تجلس عليه رواء البخاري) الحديث قد  
تقدم الكلام عليه في باب الاواني وقوله وأن تجلس عليه يدل على تحريم الجلوس على  
الحرير والمذهب الجمهور كذا في الفتح بأنه مذهب الجمهور وبه قال عمرو وأبو عبيدة  
وسعد بن أبي وقاص والمذهب الناصب والمؤيد بالله والامام يحيى وقال القاسم  
وأبو طالب والمنصور بالله وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن ابن عباس وأنس أنه يجوز  
اقتراش الحرير وبه قال ابن المباحثون وبعض الشافعية واحتجوا به في الخبر بأن  
الفراس موضع اهانة وبالقياس على الوسائد المحشوة بالقز قال اذلاخلاف فيها وهذا  
دليل باطل لا يفتي التعميل عليه في مقابلة النصوص كحديث الباب والحديث الآتي  
بعده وقد تقرر عند أئمة الاصول وغيرهم بطلان القياس المنصوب في مقابلة النص وأنه  
فاسد الاعتبار وعدم حجية أقوال الصحابة لاسيما اذا خالفت الثابت عنه صلى الله عليه وآله  
وسلم (وعن علي عليه السلام قال سمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلوس على

المياثر والمياثر قسي كانت تصنعها النساء لبعولتهن على الرحل كالمقاطف من الاربعون  
رواه مسلم والنسائي) قد اتفق الشيخان على النهي عن المياثر من حديث البراء وأخرج  
الجماعة كلهم الا البخاري حديث علي عليه السلام بالقول نهى رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم عن خاتم الذهب وعن ابن القسي وعن أبي ثوبة في رواية مياثر الاربعون  
ولم يذكر الجلوس الا في رواية مسلم ولهذا ذكره المصنف رحمه الله قوله على المياثر جمع مبثرة  
بكسر الميم وبالناء المثلثة وهي مأخوذة من الوثارة وهي اللين والنعمة وباء مبثرة واولئكها  
قلبت لكسيرا مقبلة كما كان ومعهاد وقد فسر هاعلى بما ذكره مسلم في صحيحه كما رواه  
المصنف عنه وكذلك فسر البخاري في صحيحه وقد اختلف في تفسير المياثر على أربعة  
أقوال منها هذا التفسير المروي عن علي عليه السلام والاخذ به أولى قوله والمياثر قسي

البخاري بهذا على الاستنجاء  
بالماء وتشهد له روايات أخرى  
تحدثت عطاء بن أبي ميمونة  
أذا تبرز لحاجته أثبتته بماء  
فيمسح به وهذا عند البخاري  
وعند ابن خزيمة في صحيحه  
من حديث إبراهيم بن جابر  
عن أبيه أنه صلى الله عليه وآله  
وسلم دخل الغيمضة فقضى  
حاجته فأنابه جابر بأداة من ماء  
فاستنجى به اوفى صحيح ابن حبان  
من حديث عائشة رضي الله عنها  
قالت ما رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم خرج من  
غائط قط الامس ماء وعند  
الترمذي وقال حسن صحيح انها  
قالت من أنزوا به ككن أن  
يغسلوا أثر الغائط والبول فان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
كان يفعل وهذا يرد على من كره  
الاستنجاء بالماء ومن نفى وقوعه  
من النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وقال بعضهم لا يجوز  
الاستنجاء بالاجار مع وجود  
الماء والسنة قاضية عليهم  
استعمل النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم الاجار وأبو هريرة  
معه ومعه أداة من ماء والذي  
عليه جمهور السلف والخلف  
رضي الله عنهم ان الجمع بين الماء  
والجار أفضل فيقدم الجار  
لتخفيف الجاسة وتقل مباشرتها  
بأنهم يستعمل الماء وسوا فيه  
الغائط والبول كما قاله ابن سيراق وسليم الرازي وكلام القفال الشافعي في محاسن الشريعة يقتضي



بخصيته بالغائط فان اراد الاقتصار على أحدهما فالأفضل لكونه ٣٨٣ يزيل عين النجاسة وأثرها والحج

يزيل العين فقط والغنى المشكل  
يتعين فيه الماء على المذهب  
ويشترط في الحجر الطهارة الا  
في الجمع بينه وبين الماء بما نقله  
صاحب الايجاز عن الغزالي  
كذا في القسطلاني وذهب  
الشافعية والخنفية الى عدم  
وجوب الماء وان الاجتزاء يكفي  
الا اذا تعدت النجاسة الشرح  
أي حلقته الدبر وقال بقوله  
بعض الصحابة والتابعين وذهب  
جماعة الى عدم الاجتزاء بالحجارة  
للمسألة ووجوب الماء وتعيينه  
وقالوا حديث الباب مخرج  
بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
استحب بالماء قلنا النزاع في تعيينه  
وعدم الاجتزاء بغيره ومجرد  
فعل النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم لا يدل على المطلوب والارم  
القول بتعين الاجزاء لان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم فعله  
وهو عكس المطلوب (وفي رواية)  
عن أنس بن مالك (من ماء  
وعنزة) وكان اهداهما صلى الله  
عليه وآله وسلم النجاسة كافي  
طبقات ابن سعد ومفاتيح العلوم  
للحوارزي (يستحب بالماء)  
وينبش بالعنزة الارض الصلبة  
عند قضاء الحاجة لا يريد عليه  
الرشاش أو يصلي اليها في القضاء  
أو يمنع بها ما يدبر من  
الهوام أو يركبها بجنبه أو يكون  
إشارة الى منع من يروم المروء  
بقربه لا يلبس متبرجاً عند قضاء  
الحاجة لا يصاب به ما يسترا الا سادلاً والنعزة ليس

الغنى بفتح الغاف وكسر السين المهملة المشددة على الصحيح قال أهل اللغة وغريب  
الحديث هي ثياب مضمعة بالحريز تعمل بالقس بفتح القاف موضع من بلاد مصر على  
ساحل البحر قريب من تنيس وقيل انها منسوبة الى القز وهو ردى الحرير فايدلت  
الزاي سينا قوله من الارجوان هو بضم الهمزة والجيم وهو الصوف الاحمر كذا في شرح  
لسنن لابن رسلان وقيل الارجوان الجرة وقيل الشديدة الخمرة وقيل الصباغ الاحمر  
الفاني والحديث يدل على تحريم الخالوس على ما فيه حريز وقد خصص بعضهم بالمذهب  
فقال ان كان حريز الميثة أكثر أو كانت جميعها من الحرير فالنهي للتحريم والا فالنهي  
للتنزيه والاستدلال بهذا الحديث على تحريم ذلك على الامة متيق على ان خطابه صلى الله  
عليه وآله وسلم لواحد خطاب لبقية الامة والحكم عليه حكم عامهم وفي ذلك خلاف  
في الأصول مشهور وقد ثبت في غيره هذه الرواية بالفظ ينهي كما عرفت وهو دليل على عدم  
اختصاص ذلك بعلي عليه السلام

\*(باب اباحه يسير ذلك كالعلم والرقعة)\*

(عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أبوس الحرير الا هكذا ورفع انما  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصبعه الوسطى والسبابة وضمه مامتفق عليه وفي  
لفظ نهى عن لبس الحرير الاموضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة رواه الجماعة الا البخاري  
وزاد فيه أحمد وأبو داود وأشار بكفه) الحديث فيه دلالة على انه يحل من الحرير مقدار  
أربع أصابع كاطرازوا الصباغ من غير فرق بين المرسكب على الثوب والمنسوج  
والعمول بالابرة والترقيع كالتطريز ويحرم الزائد على الأربع من الحرير ومن الذهب  
بالاولى وهذا مذهب الجمهور وقد أغرب بعض المالكية فقال يجوز العلم وان زاد على  
الأربع وروى عن مالك القول بالمنع من المقدار المستثنى في الحديث ولا أظن ذلك يصح  
عنه وذهب الهادوية الى تحريم ما زاد على الثلاث الاصابع ورواية الأربع ترد عليهم  
وهي زيادة صحيحة بالاجماع فتعين الأخذ بها (وعن أسماء انها أخرجت جبة طيالة  
عليها البغلة شبر من ديباج كسر واني وفرجها مكفوفين به فقالت هذه جبة رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كانت عند عائشة فلما قبضت عائشة قبضتها الى فحن  
نفسها للهرى يستشفى بها رواه أحمد ومسلم ولم يذكر لفظ الشبر) قوله جبة طيالة  
هو باضافة جبة الى طيالة كما ذكره ابن رسلان في شرح السنن والطيالة جمع طيلسان  
وهو كساء غليظ والمراد ان الجبة غليظة كأنها من طيلسان قوله كسر واني بفتح الكاف  
وسكون السين وفتح الواو نسبة الى كسرى ملك الفرس قوله وفرجها مكفوفين الفرج  
في الثوب الشق الذي يكون أمام الثوب وخلقه في أسفلها وهو ما المراد بقوله فرجها  
والحديث يدل على جواز لبس ما فيه من الحرير هذا المقدار وقد قيل ان ذلك محمول على  
انه أربع أصابع أو دونها أو فوقها اذا لم يكن مصمتجا بين الأدلة ولكنه يأبي الحل على  
الحاجة لا يصاب به ما يسترا الا سادلاً والنعزة ليس

الاربع فادون قوله في حديث الباب شهر من ديساج وعني غير المحدث قول من ديساج فان الظاهر انهم من ديساج فقط لانه من غيرهم الا ان يصار الى الجواز للجمع كما ذكرتم يمكن أن يكون التقدير بالشهر لطول تلك الامة لا لعارضها فيزول الاشكال وفي الحديث أيضا دليل على استحباب التجمل بالثياب والاستشفاء بما تار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الادب المفرد للبخاري انه كان يلبسها للوفد والجمعة وقد وقع عند ابن أبي شيبة من طريق حجاج بن ابى عمرو عن أسماء انها قالت كان يلبسها اذا لقي العدو وجمع وأخرج الطبراني من حديث علي النهسي عن المكفف بالديساج وفي اسناده محمد بن بهادة عن أبي صالح عن عبيد بن عمير وأبو صالح هو مولى أم هانئ وهو ضعيف وروى البزار من حديث معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا عليه جبة مزررة أو مكنفة مخرقة فقال له طوق من نار واسناده ضعيف وقد أسلفنا انه استدلل بعض من يجوز لبس الحرير بهذا وهو استدلال غير صحيح لان ابنه صلى الله عليه وآله وسلم الجبة المكفوفة بالحرير لا يدل على جواز لبس الثوب الخالص الذي هو محل النزاع ولو فرض ان هذه الجبة جميعها حرير خالص لم يصلح هذا الفعل للاستدلال به على الجواز لما قدمنا من الجواب على الاستدلال بحديث مخزومة (وعن معاوية قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ركوب النمار وعن ابنس الذهب الامقطعار واه أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أبو داود وفي الخاتم والنسائي في الزينة باسناد رجاله ثقات الاميون القنادوه ومقبول وقد وثقه ابن حبان وقد رواه النسائي من غير طريقه وقد اقتصروا أبو داود في اللباس منه على النهي عن ركوب النمار وكذلك ابن ماجه ورواه أبو داود من حديث المقدم بن معدي كرب ومعاوية وفيه النهي عن لبس الذهب والحرير وجواز السباع وفي اسناده بقة بن الوليد وفيه مقال معروف قوله عن ركوب النمار في رواية الثوري نكلاهما جامع غر بفتح النون وكسر الميم ويجوز التخفيف بكسر النون وسكون الميم وهو سبع أخبت واجزأ من الاسد وهو منقط الجلد نقط سود وفيه شبهة من الاسد الا أنه أصغر منه وانما نهى عن استعمال جلوده لما فيها من الزيتة والخلية ولا تزي العجم وعموم النهي شامل للمذكي وغيره قوله وعن ابنس الذهب الامقطع لا بد فيه من تقييد القطع بالقدر المعفو عنه لا بما فوقه كما بين الا حديث قال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود والمراد بالنهي الذهب الكثير لا المقطع قطعها يسيرة منه تجعل حلقة أو قرطاً أو خاتماً للنساء أو في سيف الرجل وكراهية الكثير منه الذي هو عادة أهل السرف والخلية والتكبر وقد يضبط الكثير منه بما كان نصاباً يتجبه فيه الزهكاة والبسيرة بما لا تجب فيه انتهى وقد ذكر مثل هذا الكلام الخطابي في المعالم وجعل هذا الاستثناء خاصاً بالنساء قال لان جنس الذهب ليس يحرم عليهن كما حرم على الرجال قلبه وكثيره

\*(باب لبس الحرير للمريض)\*

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخص لعبدا لرحن بن عوف والزبير بن

عليه وآله وسلم لم شهد أحدا وما بعدهما واختلاف في شهوده بدوله في البخاري ثلاثة عشر حديثاً توفي بالمدينة أو بالكوفة سنة أربع وخمسين (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا شرب أحدكم ماء أو غيره فلا يقنق) بالجزم على النهي كالفامين الاحقين وبالرفع على النقي (في الاناء) أي داخله وحذف المقول يفيد العموم ولذا اقدرياء أو غيره وهذا النهي للتأديب لأرادة المبالغة في النظافة لانه وبما يخرج منه ويسق فيضالط الماء فمعافه الشارب ورجع تروح الاناء من يتخارردي بجمدة فيه فسد الماء لما فاته فيسن أن بين الاناء عن ثمة ثلاث مع التنفس في كل مرة (واذا أتى الخلاء) فيل بال كما فسرت الرواية الثانية (فلا يسذ كره) وكذا دبره (بيمينه) حالة لبول (ولا يتمسح بيمينه) أي لا يستنج بمائمه يمينه عن مسامته مائه أدى أو مباشرته ورجعاً يتذكر عند تناوله الطعام ما مباشرته يمينه من الذي فينفطر طبعه عن تناوله والتنصبص على الذكر لا مفهوم له بل فرج المرأة كذلك وانما خص الذكر بالذكر لكون الرجال في الغالب هم الخطاطبون والنساء شقائق

الرجال في الاحكام الا ما خص قال النووي وقد اجمع العلماء على انه مهي عن ثمة الجهر وعني انه نهى عن تنزيه الحرير

وإدب لانتهى تحريم وذهب بعض اهل الظاهر الى انه حرام وأشار الى تحريمه ٣٨٥  
بجاعة من اصحابنا انتهى قال

الشوكاني في نيل الاوطار قلت  
وهو الحق لان النهي يقتضي  
التحريم ولا صار له ولا وجه  
للحكم بالكراهة فقط انتهى  
عن أبي حنيفة رضي الله عنه  
قال اتتني النبي صلى الله عليه  
 وآله (وسلم) بقطع الهزمة  
من الرباعي أى لحقة قال تعالى  
فأبهم مشرقين وهم هزمة  
وصل وتشديد المنة الفوقية  
أى مشيت وراه (و) قد خرج  
لحاجته فكان لا يلتفت وراه  
وهذه كانت حاله الشريفة  
في مشيه (فدنوت) أى قربت  
(منه) لاستأنس به كفى رواية  
الاسماعيلي وزاد فقال من هذا  
فقات أبو هريرة (فقال ابغني)  
من الثلاث أى اطلب لي يقال  
بغيتك الشيء أى طلبته لك أو  
من المزيد أى أعنى على الطلب  
يقال أبغيتك الشيء أى أعنتك  
على طلبه قال العيني كالحافظ  
ابن حجر وكلاهما روايتان  
والاصح في فقال أبغني بهزمة قطع  
وباللام بدل النون (أجبارا  
استنفض بها) بالجزم والرفع  
والاستنفاضة الاستخراج  
ويكنى به عن الاستنجاء كما قاله  
المطرزي وفي القاموس استنفضه  
استخرجه وبالجزم استنجى وفي  
الفتح استنفض من المنفض وهو  
ان يهز الشئ لم يطير غباره قال  
القزاز وهذا موضع استنفضت  
أى تنقيت الماشاة على  
٤٩ نيل القاموس لكن كذا روى انتهى والذي وقع في الرواية صواب ومن رواه بالقاف والصاد فقد صحف (أو

الحري لحكمة كانت بهم - ما رواه الجماعة الا ان لفظ الترمذي ان عبد الرحمن بن عوف  
والزبير بن عوف كذا في صحيح مسلم ان الترخيص لعبد الرحمن والزبير كان في السفر وزعم  
المحب الطبري انفراد به وعزاه اليهما ابن الصلاح وعبد الحق والنووي قوله في قص  
الحري بضم القاف والميم جمع قبص ويرى بالافراد قوله لحكمة بكسر الحاء وتشديد  
الكاف قال الجوهرى هي الحرب وقيل هي غيره وهكذا يجوز لبسه للعلم كفى رواية  
الترمذي وهي أيضا في الصحيحين والتقديم بالسفر بيان الحال الذي كان عليه لالتقديم  
وقد جعل السفر بعض الشافعية قيداً في الترخيص وهو ضعيف ووجهه انه شاعل عن  
التفقد والمعالجة واختاره ابن الصلاح اظاهر الحديث والجهور على خلافه والحديث  
يدل على جواز لبس الحري بعد الحكة والقول عند الجمهور وقد خالف في ذلك مالك  
والحديث حجة عليه ويقاس غيره - ما من الحاجات عليهم ما واذنبت الجواز في حق هذين  
العلمانيين ثبت في حق غيرهما لم يقدّم دليل على اختصاصهما بذلك وهو مبني على الخلاف  
المشهور في الاصول فن قال حكمه على الواحد حكم على الجماعة كان الترخيص لهما  
تخصيصا لغيرهما اذا حصل له عذر مثل عذرهما ومن منع من ذلك ألحق غيرهما بالقياس  
بعدم الفارق

\* (باب ما جاء في لبس الخنز وما ينبج من حرير وغيره) \*

(عن عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلاً بخاري على بغلة بيضاء عليه عامة  
خنزوداء فقال كسائيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والبخاري  
في تاريخه وقد صح لبسه عن غيره واحد من الصحابة رضي الله عنهم) الحديث أخرجه  
أيضا الترمذي ورواه البخاري في التاريخ الكبير عن محمد بن سعد عن عبد الرحمن بن عبد الله  
ابن سعد وقال قال عبد الله نراه ابن خازم السلمي قال وابن خازم ما أدري أدرك النبي صلى  
الله عليه وسلم أم لا وهذا شيخ آخر وقال النسائي قال بعضهم ان هذا الرجل عبد الله  
ابن خازم أمير خراسان قال المنذري عبد الله بن خازم هذا بائنا المعجمة والزاي كنيته  
أبو صالح ذكر بعضهم ان له صحبة وأبكرها بعضهم انتهى وعبد الله بن سعد المذکور  
في هذا الحديث هو عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكي الرازي روى عنه هذا الحديث  
ابن عبد الرحمن وليس له في الكتب غيره وقد وثقه ابن حبان وقد ساق هذا الحديث  
أبو داود في سننه من طريق أحمد بن عبد الرحمن الرازي عن أبيه عبد الرحمن قال أخبرني  
أبي عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلاً الحديث واعلى عبد الله بن خازم كذا ذكر  
النسائي والبخاري هو الرجل الميم في الحديث وقد صرح بهذا ابن رسلان فقال الرجل  
الراكب قيل هو عبد الله بن خازم وكنيته أبو صالح قوله عامة خنز قال ابن الاثير الخنز  
نيساب تنسج من صوف وبر يسم وهي مباحة وقد لبسها الصحابة والتابعون وغيرهم

٤٩ نيل القاموس لكن كذا روى انتهى والذي وقع في الرواية صواب ومن رواه بالقاف والصاد فقد صحف (أو

قال نحوه) أى نحوه هذا اللفظ كاستنحي ٣٨٦ أو استنظف والتردد من بعض رواه (ولان تأتى) بالجزم على النهى ولان تأتى

بإثبات التمسك على النهى (بعظم ولا روث) لأنهم ما مطعومان للجن كما عند البخارى فى المبعث ان أباه ريرة قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ان فرغ ما بال العظام والروث قال هما من طعام الجن وفى حديث ابن مسعود عند أبى داود ان وفدا الجن قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا محمد انه امتك عن الاستنجاء بالعظم والروث فان الله جعل لنا فيه رزقا فمنهم من عن ذلك وقال انه زاد اخوانكم من الجن وقيل النهى فى العظم لانه لزج فلا يتسلق اظفار النجاسة وحينئذ فيلحق به كل ما فى معناه كالزجاج الاملس أو لانه لا يخلو غايبا من بقية دسم فعلق به فيكون ما كولا للناس ولان الروث نجس فيزيد ولا يزيل ويلحق به كل نجس ومستنجن ويؤيده ما رواه الدارقطنى وصححه من حديث أبى هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يستنحي بروث أو عظم وقال انه ما لا يطهران وفى هذا رد على من زعم ان الاستنجاء بهما يجزى وان كان منهما ما عنه ويلحق بالعظم كل مطعوم لا دعى لحرمته وقد نبه فى الحديث باقتصاره فى النهى على العظم والروث على ان ما سواهما مجزئ ولو كان ذلك مختصا

الخراسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها وقال المنذرى أصله من وبر الارنب ويسمى ذكره الخنز وقيل ان الخنز ضرب من ثياب الابر يسم فى النهاية ما معناه ان الخنز الذى كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحري وقال عياض فى المشارق ان الخنز ما خلط من الحرير والوبر وذكر انه من وبر الارنب ثم قال فسمى ما خلط الحرير من سائر الابر خنز أو الحديث قد استدل به على جواز لبس الخنز وأنت خير بان غاية ما فى الحديث انه أخبر بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كساه عمامة الخنز وذلك لا يثبت جواز اللبس وقد ثبت من حديث على عند البخارى ومسلم وأبى داود والنسائى انه قال كسنى رسول الله صلى الله عليه وسلم حلة سبى را فخرجت بهم فأريت الغضب فى وجهه فأطرتهم آخر ابن نسيان هذا اللفظ الحديث فى التيسير فلم يلزم من قول على عليه السلام كسنى جواز اللبس وهكذا قال عمر لما بعث اليه النبي صلى الله عليه وسلم بحلة سبى را رسول الله كسوتهما وقد قلت فى حلة عطار د ما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى لم أكسكهما التيسير هذا اللفظ أبى داود وبهذا يتبين لك انه لا يلزم من قوله كسنى جواز اللبس على انه قد ثبت فى تحريم الخنز ما هو أصح من هذا الحديث وهو حديث أبى عامر الآتى وكذلك حديث معاوية وقد استدل به هذا الحديث ايضا على جواز لبس المشوب وهو لا يدل على ذلك الا على أحد التفاسير للخنز وقد تقدم ذكر بعضها وقد اختلف الناس فى المشوب وسمى أبى بيان ما هو الحق قوله وقد صرح ابنه عن غير واحد من الصحابة لا يخفى انه لا حجة فى فعل بعض الصحابة وان كانوا عددا كثيرا والحجة انما هى فى إجماعهم عند القائلين بجمعية الإجماع ولو كان لبسهم الخنز يدل على انه حلال لكان الحرير الخالص حلالا لما تكرر من عن أبى داود انه قال لبس الحرير عشرون صحابيا وقد أخبر الصادق المصدوق انه سيكون من أمته أقوام يستحلون الخنز والحرير وذكر الوعيد الشديد فى آخر هذا الحديث من المسخ الى القردة والخنزير كما سأتى (وعن ابن عباس قال انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من قز قال ابن عباس اما السدى والعلم فلا ترى به

باسارواه أحد وأبو داود) الحديث فى اسناده خصيف بن عبد الرحمن وقد رضعه غير واحد قال فى التقريب هو صديق سبى الحفظ خلط بأخرة ورعى بالارعاء وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وبقية رجال اسناده ثقات وآخر جهلواكم بالسناد صحيح والطبرانى بالسناد حسن كما قال الحافظ فى الفتح قوله المصمت بضم الميم الاوى وقبح النايمة المخففة وهو الذى جميعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره قاله ابن رسلان قوله اما السدى بفتح السين والدال بوزن الحصى ويقال سدى بمنزلة من فوق يدل الدال اغتنام بمعنى واحد وهو خلاف اللحمة وهو ما مطو ولا فى التسج قوله والعلم هو رسم الثوب ورقة قاله فى القاموس وذلك الطراز والصحاف والحديث يدل على حل لبس الثوب المشوب بالحرير وقد

بالاجزاء كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن لخصيصه بهذين بالنهى معنى وانما خصا بالذكر لكثرة اختلاف

وجودهم اوفى الحديث دليل على وجوب اجتناب العظم والروث وعدم الاجتزاء ٢٨٧ به قال أبو هريرة (فأثبته) صلى الله

عليه وآله وسلم (بأجبار بطرف)  
أى فى طرف (ثباني فوضعتهم الى  
جنبه وأعرضت عنه فلما قضى)  
صلى الله عليه وآله وسلم حاجته  
(انبه) أى ألحقه (به) أى  
اتبع المحل بالأجبار وكفى به  
عن الاستنجاء واستناب منه  
مشروعية الاستنجاء وهل هو  
واجب أو سنة وبالأول قال  
الشافعي وأحمد لا مرصلى الله  
عليه وآله وسلم بالاستنجاء بثلاثة  
أجبار وكل ما فيه تعدد يكون  
واجبا كولوغ الكبك وقال  
مالك وأبو حنيفة رحمه الله  
والمزني من الشافعية هو سنة  
واحتجوا بحديث أبي هريرة عند  
أبي داود مر فوعا من استنجم  
فليوتر من فعل فقد أحسن ومن  
لا فلا حرج الحديث قالوا وهو  
يدل على اتقاء المجموع لا الأجزاء  
وحده قال الامام الشوكاني في  
السبل الجرار وظاهر الاحاديث  
انه واجب لاجتماع الامر به  
والنهي عن تركه وظاهرها  
انه يكفي ولا يحتاج به ذلك  
الى أن يستنجي بالماء بل بمجرد  
فعل الاستجمار بالأجبار يطهر  
وان لم يذهب الأثر اذا قد فعل  
ما أمر به من استعمال ثلاثة  
أجبار فان عدل عن الاستجمار  
الى الاستنجاء بالماء فهو أطيب  
وأطهر فان جمع بينهما فافسد  
فعل الاتم الاكمل وأما الايتار  
بأجبار الاستجمار فليس ذلك  
الاسم كما في حديث من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج انتهى ويشتبه أن يكون قبل الوضوء اقترابا منه

اختلف الناس في ذلك قال في الجرم مسألة ويحمل المغلوب بالقطن وغيره ويحرم الغالب  
اجماعهم ما انتهى وكلا الاجماعين ممنوع اما الاول فقد نقل الحافظ في الفتح عن  
العلامة ابن دقيق العبد انه انما يجوز من المخلوط ما كان مجموع الحرير فيه أربع  
أصابع لو كانت منفردة بالنسبة الى جميع الثوب وأما الثاني فقد تقدم الخلاف عن ابن  
علبة في الحرير الخالص ونقله القاضي عياض عن قوم كما عرفت وقد ذهب الامامية الى  
انه لا يحرم الا ما كان خيرا خالصا لم يخالطه ما يخبر عنه ذلك كما روى ذلك الربيع عنهم  
وقال الهادي في الاحكام والمؤيد بالله وأبو طالب انه يحرم من المخلوط ما كان الحرير غالبا  
فيه أو مساويا لتغليب الجانب الحظر ولا دليل على تحليل المشوب الاحديث ابن عباس  
هذا وهو غير صالح للاحتجاج من وجهين الاول الضعف في اسناده كما عرفت الثاني انه  
أخبر بما بلغه من قصر النهي على المصمت وغيره أخبر عما هو أعم من ذلك كما تقدم في  
حله السيراء من غصبه صلى الله عليه وسلم لما رأى عليا بالباساها والقول بأن حلة  
السيراء هي الحرير الخالص كما قال البعض ممنوع والسند ما أسلفناه عن أئمة اللغة بل  
أخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدورقي والبيهقي حديث على السابق في السيراء بلانظ  
قال على اهدي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيراء اما سداها حبر واما  
لحم فأنزل بها الى فأنثته فقلت ما أصنع به اللهم قال لا ائني لأرضى لك ما أكره لنفسى  
شقها آخر الثلاثة وثلاثة فشققتهم أربعة أخررة وسميت أى الحديث وهذا صريح بان تلك  
السيراء مخلوطة لآخر خالص ومن ذلك حديث أبي ريمانة عند أبي داود والنسائي وابن  
ماجه وفيه النهي عن عشرتهم أن يجعل الرجل في أسفل ثيابه خير امثل الاعاجم وان  
يجعل على منكبها خير امثل الاعاجم وقد عرفت مما سلف الاحاديث الواردة في تحريم  
الحرير بدون تقييد فالظاهر منه تحريم ماهية الحرير سواء وجدت منفردة أو مختلطة  
بغيرها ولا يخرج عن التحريم الا ما استثناه الشارع من مقدار الاربع الاصابع من  
الحرير الخالص وسواء وجد ذلك المقدار مجتمعا كما في القطعة الخالصة أو مفرقا كما في  
الثوب المشوب وحديث ابن عباس لا يصلح ان يخلخص من تلك العمومات ولا تقييد تلك  
الاطلاقات لما عرفت ولا مقسك للجمهور القائلين بحل المشوب اذا كان الحرير مغلوبا  
الاقول ابن عباس فيما أعلم فانظر أيهما المنصف هل يصلح جعله جسر ائذا دعته الاحاديث  
الواردة في تحريم مطلق الحرير ومقيدته وهل ينبغي التعويل عليه في مثل هذا الاصل  
العظيم مع ما في اسناده من الضعف الذي يوجب سقوط الاستدلال به على فرض تجرده  
عن المعارضات فرحم الله ابن دقيق العبد فليقد حفظ الله به في هذه المسئلة أمة نبيه عن  
الاجماع على الخطا ويمكن أن يقال ان خصيضا المذكور في اسناد الحديث قد وثقه  
من تقدم واعتضد الحديث بورود من وجهين آخرين أحدهما صحيح والآخر حسن كما  
سلف فانتمض الحديث للاحتجاج به فان قلت قد صرح الحافظ ابن حجر ان عهد الجمهور

الاسنة كما في حديث من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج انتهى ويشتبه أن يكون قبل الوضوء اقترابا منه

صلى الله عليه وآله وسلم وخروجه من الخلاف ٣٨٨ فانه شرط عند أحمد وان أخره بعد التمهيم لم يجزه (عن ابن مسعود رضي  
 الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغائط) أي  
 الأرض المظلمة لقضاء حاجته  
 فالمراد به معناه اللغوي (فأمرني  
 أن أتبعه بثلاثة أبحار) وفي  
 طلبه الثلاثة دليل على اعتبارها  
 والاماط لهما وفي حديث سلمان  
 بن أحمد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وأله وسلم أن تكفي بدون ثلاثة  
 أبحار كما رواه مسلم وأحمد  
 أخذ الشافعي وأحمد وأصحاب  
 الحديث فاشترطوا أن لا ينقص  
 من الثلاث مع مراعاة الانقضاء  
 إذا لم يحصل بها فزاد حتى ينقضي  
 ويستحب حينئذ الايتار لقوله  
 من استجمر فليوتر وايس  
 بواجب لقوله فلا تخرج وهي  
 زيادة حسنة رواها أبو داود  
 وبهذا يحصل الجمع بين الروايات  
 في هذا الباب (فوجدت) أي  
 أصبت (جبرين والثقت) أي  
 طلبت الجبر (الثالث فلم أجده)  
 أي الجبر (فأخذت روثه) زاد  
 ابن خزيمة في رواية له في هذا  
 الحديث أنها كانت روثه حمار  
 ونقل التيمي أن الروث مختص بما  
 يكون من الخيل والبغال  
 والحمار (فأتيته) صلى الله عليه وآله وسلم  
 وأله وسلم (بها) أي بالثلاثة  
 (فأخذ الجبرين وألقى الروثه)  
 استدل به الطحاوي على عدم  
 وجوب الثلاث قال لانه لو كان  
 مشترطاً لطلب ثالثاً كذا قال  
 وغسل رجلاه الله تعالى عما  
 أخرجه أحمد في مسنده عن ابن مسعود في هذا الحديث فان فيه فألقى الروثه وقال انها ركس التني بجر ورجاله ثقات في

في جواز لبس ما خالطه الحر إذا كان غسيرا حريرا أغلب ما وقع في نفس سيرا الحلة السيرة  
 قلت ليس في أحاديث الحلة السيرة ما يدل على أنها حلال بل جميعها قاضية بالمنع منها  
 كافي حديث عمرو بن علقمة وغيره ما يثبت أن فسرت بالثياب المخلوطة بالحرير كما قال  
 جهم وأهل اللغة كانت حجة على الجمهور ولا لهم وإن فسرت بأنهم الحرير المخلوط فأي  
 دليل فيها على جواز لبس المخلوط وهكذا إن فسرت بسائر التناسير الممتدة والحاصل  
 أنه لم يأت المدعون للحل بشئ يتركن النفس إليه وغاية ما جادلوا به أنه قول الجمهور وهذا  
 أمرهين والحق لا يعرف بالرجال وأما دعوى الإجماع التي ذكرها صاحب البحر فأي  
 بأول دعاويه على أن الراج عنده من أطلق نفسه عن وثاق العصبية الوبيسة عدم حجية  
 الإجماع إن سلم إمكانه ووقوعه ونقله والعلم به وإن كان الحق منع السكلى وأحسن  
 ما يستدل به على الجواز حديث عبد الله بن مسعود المتقدم في لبس عمامة الخز لم يأت في النهاية  
 من أن الخز الذي كان على عهده صلى الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحرير وقال  
 في المشارق إن الخز ما خلط من الحرير والوبر كما تقدم لولا أنه يمنع من صلاحية الاحتجاج  
 به على المطلوب ما أسفله في شرحه على أن النزاع في معنى الخز مجرد مانع مستقل  
 (وعن علي عليه السلام قال أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة مكفوفة  
 بجرير ما سداها وما لحمتها فأرسل بها إلى فأتيته فقالت يا رسول الله ما صنعت بها البسم قال  
 لا ولكن اجعلها خيرا بين الفواطم رواه ابن ماجه) الحديث في إسناده يزيد بن أبي زياد  
 وفيه مقال معروف وأما هبة بن يريم الراوي له عن علي فقد وثقه ابن حبان وقد أخرجه  
 أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي والدورقي قوله بين الفواطم قد تقدم ذكر اسمائهن في شرح  
 حديث علي المتقدم والحديث يدل على المنع من لبس الثوب المخلوط بالحرير وقد قدمنا  
 الكلام على ذلك وذكرنا القدر المعفوع عنه (وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم لا تتركوا الخز ولا النمار رواه أبو داود) الحديث رجال إسنادهم ثقات  
 وقد أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والكلام على الخز تفسيراً وحكما قد تقدم  
 وكذلك الكلام على النمار قد ذكرناه في حديث معاوية السابق (وعن عبد الرحمن بن  
 غنم قال حدثني أبو عامر وأبو مالك الأشجعي أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 يقول ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير وكذا ما قال يسخ منهم  
 آخر بن قردة وخنازير إلى يوم القيامة رواه أبو داود والبخاري تعليقا وقال فيه يستحلون  
 الحر والحرير والنخز والمعارف) الحديث رجال إسنادهم في سنن ابن داود وثقات وقد  
 وهم المصنف رحمه الله فقال أبو مالك الأشجعي وليس كذلك بل هو الأشعري قوله  
 أي يكونن من أمتي استدل بهذا على أن استحلال الحرمان لا يوجب لفاعله الكفر  
 والخروج عن الأمة قوله الخز بالخاء المعجمة والزاي وهو الذي نص عليه الجعدي وابن  
 الأثير وذكره أبو موسى في باب الحاء والراء المهملة تين وهو الفرج وكذلك ابن رسلان

في



أثبت كذا في الفتح وزاد القسطلاني وأنه صلى الله عليه وآله وسلم اكفى ٣٨٩ بطرف أحد الجريين عن الثالث لان

المقصود بالثلاثة أن يسمع بها  
ثلاث مسهات وذلك حاصل ولو  
بواحدة ثلاثة أطراف وقد  
تقدم قريبا البحث في عدم  
تدقن الثلاث فليكن منك على  
ذكر (وقال هذا ركس) بكسر  
الراء أي ركس كما في رواية ابن  
خزيمة وابن ماجه في هذا  
الحديث بالجيم قال ابن بطال لم  
أره هذا الحرف في اللغة يعني  
ركس وقع به أبو عبد الملك بأن  
معناه الرد من حالة الطهارة إلى  
حالة النجاسة قال تعالى اركسوا  
فيها أي ردوا فكانه قال هذا  
رد عليك انتهى قال الحافظ  
ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء  
وفي رواية الترمذي هذا ركس  
يعني فحسبوا غريب الناس فقال  
الركس طمام الجن قال الحافظ  
وهذا ان ثبت في اللغة فترجى  
للاشكال وفي القاموس الركس  
رد الشيء مقلوبا وقلب أوله على  
آخره فان قلت ما وجه اتيانه  
بالروية بعد أمره صلى الله عليه  
وآله وسلم له بالاجار أجيب  
بأنه قاس الروي على الخبر بجامع  
الجلود فقطع صلى الله عليه وآله  
وسلم قياسه بالفرق أو بإبداء  
المانع وأكثفه ما قاسه إلا  
لضرورة عدم المنصوص عليه  
وقد ذكر الشاذ كوني ان في  
الحديث تدليس أو قال انه لم يسمع  
في التدليس بأخفى منه وقد رده  
في الفتح فليرجع اليه والحديث  
يدل على المنع من الاستنجاء بالروية (عن ابن عباس رضي الله عنه قال توضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فغسل كل

في شرح السنن ضبطه بالمهملةين قال وأصله حذف أحد الخاءين ووجهه إخراج  
كفرخ وإفراخ ومنهم من شدد الراء وليس بجيد يدير يدانه يكثر فيهم الزنا قال في النهاية  
والمشهور الأول وقد تقدم نفسه بالخز وعطف الحزير على الخز يشعرون أنهم مامته غير ان  
قوله آخر في رواية أخرى قوله قدرة بكسر القاف وفتح الراء جمع قدرو في ذلك  
دليل على ان المسخ واقع في هذه الامة وروى ابن أبي الدنيا في كتاب الملاهي عن أبي هريرة  
مر فوجا من قوم من هذه الامة في آخر الزمان قدرة وخنازير فقالوا يا رسول الله أليس  
يشهدون أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله قال بلى ويصومون ويصلون ويحجون  
قالوا فما بهم قال اتخذوا المعازف والدفوف والقيانات فباتوا على شربهم ولهوهم  
فأصبحوا وقد مسخوا قدرة وخنازير ولمرت الرجل على الرجل في طائفة يبيع فيرجع اليه  
وقد مسخ قدرا وخنزيرا قال أبو هريرة لا تقوم الساعة حتى يشق الرجل ان في الامر  
فيهم مسخ أحدهم ما قدرا وخنزيرا ولا يمنع الذي نجا منهم ما مارأى بصاحبه أن يمضي إلى  
شأنه حتى يقضى شهوده قوله والمعازف بعين مهملة فزاي مجمعة وهي أصوات الملاهي  
قاله ابن رسلان وفي القاموس الملاهي كأعود والطنبور انتهى والكلام الذي أشار  
إليه المصنف تبعه الابن داود بقوله وذكر كلاما هو ما ذكره البخاري بلفظ وامن ان أقوام  
إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم بأنهم يعني الفقير لحاجته فيقولون ارجع بنا  
عندنا فيبيتهم الله ويضع العلم عليهم انتهى والعلم بفتح العين المهملة واللام هو الجبل  
ومعنى يضع العلم عليهم أي يدركهم عليهم فيقع والحديث يدل على تحريم الامور  
الذكر في الحديث للنوع وعلم بالخسف والمسخ وانما لم يستند البخاري الحديث بل  
علقه في كتاب الاشربة من صحيحه لاجل الشك الواقع من المحدث حيث قال أبو عامر وأبو  
مالك وأبو عامر هو عبد الله بن هاني الاشعري صحابي نزل الشام وقيل هو عميد بن وهب  
وأبو مالك هو الحرث وقيل كعب بن عاصم صحابي يعد في الشاميين

\* (باب نهى الرجال عن المعصفر وما جاء في الاجر) \*

(عن عبد الله بن عمر وقال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ثوبين معصفرين  
فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها رواه أحمد ومسلم والنسائي) قوله معصفرين  
المعصفر هو المصبوغ باللون الأصفر كما في كتب اللغة وشروح الحديث وقد استدل بهذا  
الحديث من قال بتحريم لبس الثوب المصبوغ بعصفر وهم المعتزلة واستدلوا أيضا على  
ذلك بحديث ابن عمر وحدث على المذكورين بعد هذا وغيرهما وسيأتي بعض ذلك  
وذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وبه قال الشافعي وأبو حنيفة  
ومالك إلى الإباحة كذا قال ابن رسلان في شرح السنن قال وقال جماعة من العلماء  
بالكرهية للتنزيه وحملوا النهي على هذا لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالصفرة زاد في رواية أبي داود والنسائي وقد  
يدل على المنع من الاستنجاء بالروية (عن ابن عباس رضي الله عنه قال توضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فغسل كل

عضون أعضاء الوضوء (مرة مرة) ٣٩٠ روى الجماعة الاصل الحديث يدل على ان الواجب من الوضوء مرة ولهذا

كان يصبغ بها ايديه كاه او قال انظباي النهي منصرف الى ما صبغ من الثياب وكأنه  
نظر الى ما في الصحيتين من ذكر مطلق الصبغ بالصفرة فقطرة على صبغ اللحية دون  
الثياب وجعل النهي متوجها الى الثياب ولم يلفظ الى تلك الزيادة المصرحة بأنه كان  
يصبغ ثيابه بالصفرة ويمكن الجمع بأن الصفرة التي كان يصبغ بها رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم غير صفرة العصفرة المنهى عنه ويؤيد ذلك ما سياتي في باب لبس الابيض  
والاسود من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصبغ بالزعفران  
وقد أجاب من لم يقل بالتحريم عن حديث ابن عمر والمدكور في الباب وحديثه الذي  
بعده بأنه لا يلزم من نهيه له نهى سائر الامة وكذلك أجاب عن حديث علي الاقبي بأن  
ظاهر قوله نهى ان ذلك مختص به ولهذا ثبت في رواية عنه انه قال ولا أقول نهىكم وهذا  
الجواب ينهي على الخلاف المشهور بين أهل الأصول في حكمه صلى الله عليه وآله وسلم  
على الواحد من الامة هل يكون حكما على بقيتهم أولا والحق الاول فيكون نهيه لعل  
وعبد الله نهى الجميع الامة ولا يعارضه صبغه بالصفرة على تسليم انها من العصفرة لما اقرر  
في الأصول من أن نعله الخالي عن دليل التأسي الخاص لا يعارض قوله الخاص بأمته  
فالراجح تحريم الثياب المصفرة والعصفرة وان كان يصبغ صبغا أحر كما قال ابن القيم فلا  
معارضة بينه وبين ما ثبت في الصحيتين من انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس حلة  
جرا عكيا أي لان النهي في هذه الأحاديث يتوجه الى نوع خاص من الجرة وهي الجرة  
الحاصلة عن صبغ العصفرة وسياق ما حكاه الترمذي عن أهل الحديث يعمي هذا وقد  
قال البيهقي رادا القول الشافعي انه لم يحك أحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن  
الصفرة الا ما قال علي نهى ولا أقول نهىكم ان الأحاديث تدل على ان النهي على العموم  
ثم ذكر أحاديث ثم قال بعد ذلك ولو بلغت هذه الأحاديث الشافعي رحمه الله لقال بهم انهم  
ذكر باسمه ما صح عن الشافعي انه قال اذا صح الحديث خلاف قولي فاعملوا بالحديث

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
من ثنية فالتفت الى وعلى رباطه مضر جرة بالعصفرة فقال ما هذه فعرفت ما كرهت فأنيت  
أهلي وهم يسبحون تنورهم فقد ذقتهم فبهم ثم أتيتهم من الغد فقال يا عبد الله ما فعلت الربطة  
فأخبرته فقال الا كسوتهم بعض أهلكم واه أحمس كذلك أبو داود وابن ماجه وزاد فانه  
لا بأس بذلك للنساء) الحديث في اسناد عمر بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال  
مشهور ومن دونه ثقات قوله من ثنية هي الطريقة في الجبل وفي لفظ ابن ماجه من ثنية  
اذا خروا واذا خروا بفتح الهمزة والذال المججمة المخففة وبعدها ألف ثم جاء مجمعة على  
وزن افاعل ثنية بين مكة والمدينة قوله ربطة بفتح الراء المهملة وسكون المشددة تحت  
ثم طاء مهملة ويقال رانطة قال المنذري جاءت الرواية بهم ما هي كل ملافة منسوجة  
بفسج واحد وقيل كل ثوب رقيق لين والجمع رباط ورباط قوله مضر جرة بفتح الراء المشددة

اقصر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
والله وسلم ولو كان الواجب مرتين  
أو ثلاثا لما اقصر على مرة قاله  
النووي وقد أجمع المسلمون على  
ان الواجب في غسل الأعضاء  
مرة مرة وعلى ان الثلاث سنة  
وقد جاءت الأحاديث الصحيحة  
بالغسل مرة مرة ومرة مرتين  
وثلاثا ثلاثا وبعض الأعضاء  
ثلاثا وبعضها مرتين والاختلاف  
دليل على جواز ذلك كله وان  
الثلاث هي الكمال والواحدة  
تجزئ (١) (عن عبد الله بن  
زيد) بن عبد ربه صاحب رؤيا  
الأذان (رضي الله عنه ان  
الذي صلى الله عليه وآله وسلم  
توضأ) فغسل أعضاء الوضوء  
(مرتين مرتين) بالنصب فيهما  
على المفعول المطلق كالسابق  
وفي الباب أحاديث صحاح  
وحسان وضعاف وفيه دليل على  
ان التوضؤ مرتين يجوز ويجزئ  
ولا خلاف في ذلك (عن عثمان  
ابن عفان رضي الله عنه أنه دعا  
بأناة) فيه ماء الوضوء (فأفرغ)  
أي نصب (على كفيه) أفرغا  
(ثلاث مرار) والظاهر أن المراد  
أفرغ على واحدة بعد واحدة  
لأعلم ما قد بين في رواية أخرى  
أنه أفرغ بيده اليمنى على اليسرى  
ثم غسلهما وقوله غسلهما  
قد مر مشتركتين كونه غسلهما  
(١) قال الشوكاني في الدرر الهبة  
ويستحب التثنية في غير الرأس  
الخ وقال في السيل الجرار ان الزيادة على المرة مستوفى غير واجبة اه سيد نور الحسن خان ولد المراتف سلمه الله تعالى أي

مجموعتين أو منفردتين والراجح نوب غسل الكفين مع ما يدل عليه من هذا ٣٩٦ الحديث أنه قال فغسلهما ثلاثا ولو أراد

التفريق لقال غسلهما ثلاثا ثلاثا في رواية الاصيلي وكريمة ثلاث مرات وفيه غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء ولو لم يكن عقب نوم احتياط وفيه دليل على ان غسلهما في أول الوضوء سنة قال النووي وهو كذلك بائنا في العلماء (فغسلهما) أي كفيه قبل ادخالهما الاناء (ثم) أدخل يمينه في الاناء فأخذ منه الماء وأدخله في فيه وفيه الاعتراف باليمين (فضمض) بأن أدار الماء في فيه وفي رواية فتمضمض والمضمضة هي ان يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يحبه قال النووي واقلها أن يجعل الماء في فيه ولا يشترط ادارته على المشهور وعند الجمهور وعند جماعة من أصحاب المشافعي وغيرهم ان الادارة بشرط والمعول عليه في مثل هذا الرجوع الى مفهوم المضمضة لغة وعلى ذلك تبين معرفة الحق والذي في القاموس وغيره ان المضمضة تحريك الماء في الفم (واستنشق) بأن أدخل الماء في أنفه وفي رواية استنثر أي أخرج الماء من أنفه بعد الاستنشاق فالاستنثار أعم قاله في الفتح وقال ابن الاعرابي هما واحد قال أهل اللغة هو مأخوذ من النثرة وهي طرف الانف وقال الخطابي هي الانف والمشهور الاول وعن الفراء يقال نثر الرجل وانتثر واستنثر اذا حرك النثرة في الطهارة واختلف في الوجوب وعدمه فذهب الى وجوبه ما أجود واورد الظاهري وغيرهما واستدلوا

أي ملطخة قوله يسجرون أي يوقدون قوله بعض أهلك يعني زوجته أو بعض نساء محارمه واقاربه وفيه دليل على جواز لبس المعصفر للنساء وفيه الانكار على احراق الثوب المنتقع به لبعض الناس دون بعض لانه من اضاعة المال المنهسى عنها ولكنه يعارض هذا ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر وأيضاً قال رأى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لبس ثوبين معصفرين فقال أمك أمرتك بهذا قال قلت أغسلهما ما يارسول الله قال بل احرقهما وقد جمع بعضهم بين الروايتين بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أولاً باحراقهما ثم لبسهما احرقهما قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كسوتهم بعض أهلك اعلاماله بأن هذا كان كافياً لوفعه وان الامر للنسب ولا يخفى ما في هذا من التكلف الذي عنه مندوحة لان القضية لم تكن واحدة حتى يجمع بين الروايتين بمثل هذا بل هما اقتضتا مختلفتين وغايتهم انه صلى الله عليه وسلم في احدي القضيةين غلظ عليه وعاقبه فأمره باحراقهما ولعل هذه المرة التي أمر فيها بالاحراق كانت بعد تلك المرة التي أخبره فيها بأن ذلك غير واجب وهذا وان كان بعيداً من جهة ان صاحب القضية بعد ان يقع منه اللبس للمعصفر هو الآخرى بعد ان سمع فيه ما سمع المرة الاولى ولكنه دون البعد الذي في الجمع الاول لان احتمال التسميان كائن وكذلك احتمال عروض شبهة توجب الظن بعدم التحريم ولا سيما وقد وقعت منه صلى الله عليه وسلم المعاتبة على الاحراق قال القاضي عياض أمره صلى الله عليه وآله وسلم باحراقهما من باب التغليظ والعقوبة انتهى وفيه حجة على جواز المعاقبة بالمال والحديث يدل على المنع من لبس الثياب المصبوغة بالمعصفر وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن علي عليه السلام قال نهى انى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التخم بالذهب وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المعصفر ورواه الجماعة

الا البخاري وابن ماجه) قوله نهى انى هذا اللفظ مسلم وفي لفظ لابي داود وغيره نهى وقد تقدم جواب من أجاب عن الحديث باختصاصه بعلي عليه السلام وتعقبه قوله القسي قد تقدم ضبطه وتفسيره في شرح حديث علي في باب ان أترايش الحرير كلبسه قوله وعن القراءة في الركوع والسجود فيه دليل على تحريم القراءة في هذين الحليين لان وظيفة ما انما هي التسبيح والدعاء لما في صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم نهى ان اقرأ القرآن ركعاً أو سجدة افا ما الركوع فعظم موافيه الرب وأما السجود فاجتمعت دوافي الدعاء قوله وعن لبس المعصفر فيه دليل على تحريم لبسه وقد تقدم البحث عن ذلك

(وعن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سربوعاً بعيد ما بين المنكبين له شعر يباخ منهكمة أذنيه رأيت في حلة تجرأ لم أر شيئاً قط أحسن منه مئة فق عليه) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وأبو داود وفي الباب عن أبي جحيفة عتبة البخاري وغيره وأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج في حلة تجرأ مشمراً صلى الى

اذا حرك النثرة في الطهارة واختلف في الوجوب وعدمه فذهب الى وجوبه ما أجود واورد الظاهري وغيرهما واستدلوا

بأدلة صحيحة ذكرها الشوكاني في النيل ٢٩٣ وذهب أبو حنيفة رحمه الله وغيره إلى أنهم انرض في الجنابة وسنة في الوضوء

واحتجوا بأدلة ضعاف أجاب  
عن الحافظ في الفتح والشوكاني  
في النيل وقد بين لنا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ما نزل  
الينا فداوم عليهم ما لم يحنظ انه  
أخل بهم امرأة واحدة كما قرره  
ابن القيم في الهدى وقد اعترف  
بجماعة من الشافعية وغيرهم  
بضعف دليل من قال بعدم  
وجوبهما وأورد ابن سيد  
الغاس في شرح الترمذي الأدلة  
القاضية بالوجوب من الأحاديث  
وبين أنها علمت ان المذهب الحق  
وجوب المضمضة والاستنشاق  
والاستنثار (ثم غسل وجهه  
ثلاثا) وكذلك سائر الأعضاء الا  
الرأس فإنه لم يذكر فيه العدد  
وحدد الوجه من قصاص الشعر  
الى أسفل الذقن طولا ومن  
شحمة الاذن الى شحمة الاذن  
عرضا وفيه تأخير عن المضمضة  
والاستنشاق وقد ذكرنا  
ان حكمة ذلك اعتبارا بأوصاف  
الماء لان اللون يدرك بالبصر  
والطعم بالفم والريح بالأنف  
فقد زمت المضمضة والاستنشاق  
وهما واجبان قبل الوجه وهو  
مفروض احتياطا للعبادة وقد  
أجمع العلماء على ان الواجب  
غسل الأعضاء مرة واحدة وان  
الثلاث سنة لشبوت الاقتصار  
من قبله صلى الله عليه وآله وسلم  
على مرة واحدة ومرة ثين كما

العترة بالناس ركعتين وعن عامر المزني عند أبي داود بسناد فيه اختلاف قال رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عني وهو يجتلب على بقله وعليه برد أحمر وعلى عليه  
السلام أمامه يعبر عنه قال في البدن المنير واسناده حسن وأخرج البيهقي عن جابر انه كان  
له صلى الله عليه وآله وسلم ثوب أحمر يلبسه في العيدين والجمعة وروى ابن خزيمة في صحيحه  
شحوه بدون ذكر الأحمر والحديث احتج به من قال بجواز لبس الأحمر وهم الشافعية  
والمالكية وغيرهم وذهبت العترة والخفمية الى كراهة ذلك واحتجوا بحديث عبد الله الله  
ابن عمر والذي سألني بعد هذا وسألني في شرحه ان شاء الله تعالى ما يتبين به عدم اتهاضه  
للاحتجاج واحتجوا أيضا بالأحاديث الواردة في تحريم المصبوغ بالعصفر قالوا لان  
العصفر يصبح صبغا أحمر وهي أخص من الدعوى وقد عرفنا ان الحق ان ذلك النوع  
من الأحمر لا يمتل لبسه ومن أداتهم حديث رافع بن خديج عن أبي داود قال خرجنا  
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فرأى على راحلنا وعلى ابنا كسبة فيها  
خيوط عن أحمر فقال ألا أرى هذه الحرة قد علمتكم فقمنا مراعاة قول رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم فأخذنا الكسبة فنزعناها عنها وهذا الحديث لا تقوم به حجة لان  
في اسناده رجلا مجهولا ومن أدلتهم حديث ان امرأة من بني أسد قالت كنت يومئذ  
زينب امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصبح ثيابا بمغرة والمغرة صبغ  
أحمر قالت فيمينا نحن كذلك اذ طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإما رأى  
المغرة رجع فلما رأته زينب علمت انه صلى الله عليه وآله وسلم قد ذكره ما نعت وأخذت  
فغسلت ثيابها وارت كل حرة ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجع فاطلع فلما  
لم ير شيئا دخل الحديث أخرجه أبو داود وفي اسناده اسمعيل بن عمار وابنه وفيه ما مقال  
مشهور وهذه الأدلة غاية ما فيها الوسايت صحتهم وعدم وجدان معارض لها بالكراهة  
لا التحريم فكيف وهي غير ضالحة للاحتجاج بهم المافي اسانيد هاهن المقال الذي ذكرنا  
ومعارضته بتلك الأحاديث الصحيحة نعم من أقوى حججهم ما في صحيح البخاري من النهي  
عن المياثر الجرك وكذلك ما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والترمذي من حديث  
علي قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس القسي والميثرة الحمراء ولكنه  
لا يخفى عليك ان هذا الدليل أخص من الدعوى وغاية ما في ذلك تحريم الميثرة الحمراء فما  
الدليل على تحريم ما عداها مع ثبوت لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم له صرات ومن  
أصرح أداتهم حديث رافع بن برد اور رافع بن خديج كما قال ابن قانع مرفوعا بلفظ ان  
الشیطان يحب الحرة فإياكم والحرة فانهم أحب اليه الى الشيطان وأخرج  
أعيم في المعرفة وابن قانع وابن السكن وابن منده وابن عدي وشبهه ما أخرجه الطبراني  
عن عمران بن حصين مرفوعا بلفظ إياكم والحرة فانهم أحب اليه الى الشيطان وأخرج  
شحوه عبد الرزاق من حديث أنس مرسلا وهذا ان صح كان أنص أدلتهم على المنع

ولكنك

تقدم واستدل بهم على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وهو الحق

(١) وقال أبو حنيفة وجاعة انه غير واجب وأصرح أدلة الوجوب حديث انه ٣٩٣ صلى الله عليه وآله وسلم توضع على الولا

ثم قال هذا (٢) وضوءه لا يقبل الله الصلاة الا به وفيه مقال (و) غسل (يديه) كل واحدة (الى) أى مع (المرفقين) بفتح الميم وكسر الفاء وبالعكس لغتان مشهورتان (ثلاث مرار) وفي رواية للبخاري في الصوم وكذا المسلم فيها تقديم النبي على اليسرى وكذا القول في الرحلين أيضا (ثم مسح برأسه) ولم يذكر عددا للمسح كغيره فاقضى الاقتصاص على مرة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو الحق لان المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل لان المراد منه

(١) قالت الشابت عن الشارع بقوله وتعلميه هو غسل الاعضاء مقدما لما قدمه القرآن ومؤخرا لما أخره وكذلك النسابت عن الحاكم لوضوئه صلى الله عليه وآله وسلم والمعلمين له فهذا هو الوضوء الذي شرعه الله لعباده في كتابه ومن أجاز الوضوء بغير ترتيب فليس بيده دليل وأما كون الواو وثم لا تفيد الترتيب أو لا تفيد فلا احتياج الى بيانه بعد دوايه واستقراره صلى الله عليه وآله وسلم على هذا الترتيب اه سيد نور الحسن خان

(٢) ولم يصب من قال ان الإشارة بقوله هذا وضوءه لا يقبل الله الصلاة الا به الى نفس الفعل لا الى هياته وولاته فهذا دعوى مجردة عن الدليل بل لاشارة

واكمل قد عرفت لبسه صلى الله عليه وآله وسلم للحلة الجراء في غير مرة ويعد منه صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبس ما حذرنا من لبسه مع ذلك بأن الشيطان يحب الحجرة ولا يصح أن يتألم ههنا نعله لا يعارض القول الخاص بنا كما صرح بذلك أئمة الاصول لان تلك الالة مشعرة بعدم اختصاص الخطاب بنا اذ تجنب ما يلبسه الشيطان هو صلى الله عليه وآله وسلم أحق الناس به فان قلت فما الراجح ان صح ذلك الحديث قلت قد تقرر في الاصول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فعل فعلا لم يصاحبه دليل خاص يدل على التأسي به فيه كان خصه الله عن عموم القبول الشامل له بطريق الظهور فيكون على هذا لبس الاجر محتسبا ولا يمكن ذلك الحديث غير صالح للاحتجاج به كما صرح بذلك الحافظ ويزعم بعضه لانه من رواية أبي بكر البجلي وقد بالغ الجوزقاني فقال باطل فالواجب ابقاء على البراءة الاصمية المعتدلة بافعاله الثابتة في الصحيح لاسيما مع ثبوت لبسه لذلك بعد حجة الوداع ولم يلبس بعدها الا أياما يسيرة وقد زعم ابن القيم أن الحلة الجراء بردان بنانمان منسوجان بخطوط حمر مع الاسود وغلط من قال انها كانت حمر اجمعا قال رهى معروفة بهذا الاسم ولا يخفى ان الصحابي قد وصفها بأنها حمر وهو من أهل اللسان والواجب الجمل على المعنى الحقيقي وهو الجراء البحت والمصير الى الجراز أعنى كون بعضها أحمر دون بعض لا يحمل ذلك الوصف عليه الا بموجب فان أراد ان ذلك معنى الحلة الجراء لغة فليس في كتب اللغة ما يشهد لذلك وان أراد ان ذلك حقيقة شرعية فيمافالحنافى الشرعية لا تثبت بمجرد الدعوى والواجب حمل مقالة ذلك الصحابي على لغة العرب لانهم السان وسان قومه فان قال انما سمرها بذلك التفسير للجمع بين الأدلة فمع كون كلامه آيا عن ذلك التصريح به تغليب من قال نعم الجراء البحت لا ملجئ اليه لامكان الجمع بدونه كما ذكرنا مع ان حله الحلة الجراء على ما ذكرنا في ما احتج به في انائه كلامه من انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على القوم الذين رأى على رواحهم كسيرة في الخطوط حمر وفيه دليل على كراهية ما فيه الخطوط وتلك الحلة كذلك بتأويله قوله في الحديث يبلغ شحمة أذنيه هي اللين من الاذن في اسفلها وهو معاق القرط منها وقد اختلفت الروايات الصحيحة في شعرة فذهبت الى شحمة أذنيه وفي رواية كان يبلغ شعرة منكبيه وفي رواية الى انصاف أذنيه وعاتقه قال القاضي الجبلج بين هذه الروايات ان ما يلي الاذن هو الذي يبلغ شحمة أذنيه وهو الذي بين أذنه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منكبيه وقبل كان ذلك لاختلاف الاوقات فاذا غفل عن تقصيرها باغت المنكب واذ قصرها كانت الى انصاف أذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك وقد تقدم نحو هذا في باب اتخاذ الشعر وفي فتح الباري ان في لبس الثوب الاسمر سبعة مذاهب الاول الجواز مطلقا جاء عن علي عليه السلام وطه وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة وعن سعيد بن المسيب والنخعي والشعبي وأبي قلابة طائفة من التابعين الثاني المنع مطلقا ولم ينسبه

انما هي الى تلك الالهية ولفعل جميعا لا الى الفعل المجرد كذا في السيل سيد نور الحسن خان ٥٠ نيل

المباغة في الاسباع (١) وقد صرح ٣٩٤ الاحاديث بالمرء وفيه دليل على ان السنة الاقتصار في مسح الرأس على واحدة ولان

المطلق يصدق بمرء وفيه خلاف  
وروى أبو داود من وجهين  
صح أحدهما ابن خزيمة وغيره  
في حديث عثمان بتلث مسح  
الرأس والزيادة من العبد  
مقبولة قاله الحافظ في الفتح  
قال القسطلاني وهو مذهب  
الشافعي كغيره من الأعضاء  
وأجيب بأن رواية المسح مرة  
انما هي إيمان الجواز قال الامام  
الرباني محمد بن علي الشوكاني  
في السبل الجرار والاحاديث  
الصحيحة **الكثيرة** ان مسح  
الرأس مرة واحدة ولم يثبت  
في تلميته ما يصلح للاحتجاج به  
وقد اوضحت ذلك في شرح  
المنتقى وذكر جميع ما ورد في  
افراد مسحه وتلميته وتعمقت  
كل رواية من روايات التلث  
فلم يرجع اليه من أراد (ثم غسل  
رجليه) غسلا (ثلاث مرار الى)  
أي مع (الكعبتين) وهما  
العظامان المرتفعتان عند مفصل  
الساق والقدم (ثم قال) عثمان  
رضي الله عنه (قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم) من  
نوضأ وضوءاً (نحو وضوءي هذا)  
أي مثله لم يكن بين وضوء ومثل  
فرق من حيث ان لفظ مثل

(١) أقول الاحاديث الصحيحة  
الكثيرة دالة على أن المسح  
بالرأس مرة واحدة ولم يثبت  
في تلميته ما يصلح للاحتجاج  
به فالتلث سنة الا في مسح

الحافظ الى قائل معين انما ذكر أخبارا وأما ما يعرف به من قال بذلك الثالث يكره لبس  
الذوب المشبع بالحجارة دون ما كان صبغه خفيفا جاز ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد  
الرابع يكره لبس الاحمر مظالم القصد الزينة والشهرة ويجوز في البيوت والمهنة بذلك  
عن ابن عباس الخامس يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثم نسج وينسج ما صبغ بعد النسج  
جئ الى ذلك الخطابي السادس اختصاص النهي بما صبغ بالعصفر ولم ينسبه الى أحد  
السابع تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله وأما ما فيه لون آخر غير أحمر فلا حكي عن  
ابن القيم انه قال بذلك بعض العلماء ثم قال الحافظ والحق في هذا المقام ان النهي عن  
لبس الاحمر ان كان من أجل انه لبس الكفار فالقول فيه كالمقول في المبتدعة الجرار وان  
كان من أجل انه زى النساء فهو راجع الى الزجر عن التشبه بالنساء فيكون النهي عنه  
لألفاظه وان كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيمنع حيث يقع ذلك والافلاكية يرى  
ما ذهب اليه مالك من التفرقة بين لبسه في الخافق وفي البيوت (وعن عبد الله بن عمرو  
قال مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل عليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد النبي

صلى الله عليه وسلم عليه رواه الترمذي وأبو داود وقال معناه عند أهل الحديث انه كره  
العصفر وقال ورأوا ان ما صبغ بالحجارة من مدر أو غيره فلا بأس به اذا لم يكن معصفا  
الحديث قال الترمذي انه حسن غريب من هذا الوجه انتهى وفي اسناده أبو يحيى  
القنات وقد اختلف في اسمه فقيل عبد الرحمن بن دينار وقيل زاذان وقيل عمران وقيل  
مسلم وقيل زياد وقيل يزيد قال المذري وهو كوفي لا يحتج بحديثه قال أبو بكر البرزاني هذا  
الحديث لانما يروى بهذا اللفظ الا عن عبد الله بن عمرو ولا نعلم له طريقا الا هذه الطريق  
ولا نعلم رواه اسرا ئيل الا عن اسحق بن منصور قال الحافظ في الفتح هو حديث ضعيف  
الاسناد وان وقع في نسخ الترمذي انه حسن والحديث احتج به القائلون بكرهية لبس  
الاحمر وقد تقدم ذكرهم وأجاب المبيحون عنه بأنه لا ينتقض للاستدلال به  
في مقابلة الاحاديث القاضية بالباحة لما فيه من المقال وبأنه واقعة عين فيحتمل أن  
يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحله البيهقي على ما صبغ بعد النسج لا ما صبغ غزلا ثم  
نسج فلا كراهة فيه قال ابن التيز زعم بعضهم أن لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخلة  
كان لأجل الغزو وفيه نظر لانه كان عقيب حجة الوداع ولم يكن له ادراك غزو وقد قدمنا  
الكلام على حجج الفريقين مستوفى في قوله فلم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه فيه جواز  
ترك الرد على من سلم وهو من كتب لمنى عنه ودعاه وزير اعن معصيته قال ابن رسلان  
ويستحب أن يقول المسلم عليه أنا لم أرد عليك لانك من كتب لمنى عنه وكذلك يستحب  
ترك السلام على أهل البدع والمعاصي الظاهرة بغير اهـم وزجر اولئك قال كعب بن  
مالك فسلمت عليه فوالله ما رد السلام علي والجمع الذي ذكره الترمذي ونسبه الى أهل  
الحديث جمع حسن لانه من احاديث القاضية بالمنع من لبس ما صبغ بالعصفر

الرأس وقد أوضح الشوكاني في السبل الجرار السبل الجرار السيد نور الحسن بن خان (باب)



يقتضى المساواة من كل وجهه الا في الوجه الذي يقتضى التغاير بين الحقيقةين ٣٩٥ بحيث يخرجان عن الوحدة وافظ نحو

(باب ما جاء في لبس الابيض والاسود والاخضر والمزفر والملونات) \*

(عن حمزة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا ثياب البياض فانها اطهر واطيب وكنفوا فيها موتاكم رواه أجدوا النسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم واختلف في وصله وارساله قال الحافظ في الفتح واسد مده صححه الخ في الباب عن ابن عباس عند الشافعي وأحمد وأصحاب السنن الا النسائي بلفظ البسوا من ثيابكم البياض فانهم من خير ثيابكم وكنفوا فيها موتاكم واخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي بمعناه وفي لفظ للحاكم خير ثيابكم البياض فالبسوها أحياءكم وكنفوها موتاكم وصححه حديث ابن عباس ابن القطان والترمذي وابن حبان وفي الباب أيضا عن عمران بن الحصين عند الطبراني وعن أنس عند أبي حاتم في العال وعند البرزقي مسنده وعن ابن عمر عند ابن عدي في الكامل وعن أبي الدرداء رفعه عند ابن ماجه بلفظ أحسن ما زرت الله به في قبوركم ومما جاءكم البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض ونكفينا الوقي به لعله كونه أطهر من غيره وأطيب أما كونه أطيأ فظاهر وأما كونه أطهر فلأن أدنى شيء يقع عليه يظهر فيغسل اذا كان من جنس التماسه فيكون نقيا كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في دعائه وتفق من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس والامر المذكور في الحديث ليس للوجوب اما في اللباس فلما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من لبس غيره والباس جماعة من الصحابة ثيابا غير بيض وتفسيره لجماعة منهم على غير لبس البياض وأما في الكفن فلما ثبت عنه أبي داود قال الحافظ باسناد حسن من حديث جابر مرفوعا اذا توفي أحدكم فوجد شيئا فذلكه في ثوب حسنة

(وعن أنس قال كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يلبسها الحبرة رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله الحبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة بعدها قال الجوهرى الحبرة كعنبه برديان يكون من كان أو قطن سميت حبرة لانها محبرة أي مزينة والتخمين التزيين والتجسين والتخطيط ومنه حديث أبي ذر الحمد لله الذي أطعمنا الخمير والبسنا الخمير وانما كانت الحبرة أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه ليس فيها كثير زينة ولانها أكثر احتمالا للوسخ من غيرها (وعن أبي رزمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه بردان أخضران رواه الجماعة الا ابن ماجه) الحديث حسنه الترمذي وقال لا نعرفه الا من حديث عبيد الله ابن ابياد انتهى وعبيد الله وأبو رزمة بكسر الراء وسكون الميم بعدهما متشابهة مقنوعة واسمه رفاعه بن ثبتي كذا قال صاحب التقريب وقال الترمذي اسمه حميد بن وهب ويدل على استحباب لبس الاخضر لانه لباس أهل الجنة وهو أيضا من أنفع الألوان للابصار ومن أجلها في اعين الناظرين (وعن عائشة رضي الله عنها قالت

لا يقتضى ذلك واعلمها استعملت هنا بمعنى المثل مجازا واوله لم يترك مما يقتضى المثلية الا ما لا يقدح في المقصود قال ابن دقيق العيد قال البرماوى في شرح العمدة وانما جعل نحو على معنى مثل مجازا وعلى جل المقصود لان الكيفية المرتب عليها ثواب معين باختلاف شيء منها يختل الثواب المترتب بخلاف ما يفعل لامثال الامر مثل فعله صلى الله عليه وآله وسلم فانه يكتفى فيه بأصل الفعل الصادق عليه الامر انتهى ووقع في بعض طرق الحديث بلفظ مثل كما عند البخاري في الرقاق وكذا عند مسلم وهو معارض لقول النووي انما قال نحو وضوء ولم يقل مثل لان حقيقة مما لانه لا يتقدر عليه غيره نعم علمه صلى الله عليه وآله وسلم بحقايق الاشياء وخفيات الامور لا يعلمها غيره وحينئذ فيكون قول عثمان مثل يقتضى الظاهر (ثم صلى ركعتين) وفيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء (لا يتحدث فيها نفسه) بشيء من الدنيا كما رواه الحكيم الترمذي في كتاب الصلاة وهى في الزهد لابن المبارك أيضا وفي المصنف لابن أبي شيبة وحينئذ فلا يؤثر حديث نفسه في أمور الآخرة أو يتفكر في معاني ما يلقوه من القرآن وقد كان عمر بن الخطاب يجهز جيشه في صلاته وقال في الفتح المراد ما تسترسل النفس معه ويمكن المرء قطعه لان قوله يحدث

رب دون من سلم من الكل  
لانه صلى الله عليه وآله وسلم  
انما من الغفران لمن راعى  
ذلك بجاهدة نفسه من خطرات  
الشيطان ونفها عنه وتفرغ  
قلبه ولا ريب ان المتجردين عن  
شواغل الدنيا الذين غلب ذكر  
الله تعالى على قلوبهم يحصل  
لهم ذلك وروى عن سعد بن  
الله عنه انه قال ما كنت في صلاة  
فحدثت نفسي فيها بغيرها قال  
الزهري رحم الله سعدا ان كان  
لما مونا على هذا ما ظننت أن  
يكون هذا الا في نبي انتهى وقال  
الزوي المراد لا يحدثها بشئ  
من أمور الدنيا ولو عرض له  
حديث فاعرض عنه حصات  
له هذه النصيحة لان هذا ليس  
من فعله وقد غفر له هذه الامة  
ما حدثت به نفوسها هذا معنى  
كلامه وقال الشوكاني رحمه الله  
والحاصل ان الصيغة مشعرة  
بشيئين أحدهما ان يكون غير  
مغلوب بورود الخواطر النفسية  
لان من كان كذلك لا يقال له  
محدث لا تفاء الاختيار الذي  
لا بد من اعتباره ثانيهما ان  
يكون مراد الحديث طالب له  
على وجه التكلف ومن وقع له  
ذلك هجوم ما بغتة لا يقال انه  
حدث نفسه انتهى وجواب  
الشرط قوله (غفر له) مبنيا  
للمفعول وفي رواية غفر الله له  
(ما تقدم من ذنبه) من الصغائر

خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود رواه  
أحمد ومسلم والترمذي وصححه) قوله مرط بكسر الميم وسكون الراء المهدلة كما من  
صوف أخرجوا لجمع مرط كذا في القاموس وقيل كما من خرا وكذا قوله مرحل  
بضم المهملة وواوهملة مفتوحة وحامزة مشددة ولا م كما ظم وهو يريد فيه تصاوير  
قال في القاموس وتفسير الجوهري اياه بازار خ فيه علم غير جيد انما ذلك تفسير المرحل  
بالجيم انتهى وتلك التصاوير هي صور الرجال والرجال نطق على المنازل وعلى الرواحيل  
وعلى ما يوضع على الرواحيل يستوى عليه الركاب والترحيل مصدر رحل البردأى وشاء  
قال النووي والمراد تصاوير رجال الابل ولا بأس بهذه الصور فانتهى وسأني الكلام  
على حكم ما في صورة في الباب الذي بعده هذا والحديث يدل على أنه لا كراهة في لبس  
السودا وقد أخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة قالت سمعت النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم يردة سودا فلما عرق فيها وجد ريح الصوف فغسلها قال واحسبه  
قال وكان يعجبه ريح الطيبة (وعن أم خالد قالت أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثياب  
فيها خيصة سودا فقال من ترون ذلكوهذه الخيصة فاسكت القوم فقال انوني بام  
خالد فأتى بي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلبسنيها بيده وقال أبل وأخلى مرتين  
وجعل ينظر الى علم الخيصة ويشير بيده الى ويقول يا أم خالد هذا سنايا أم خالد هذا سنا  
والسنا باسان الحبشة الحسن رواد البخاري) قوله خيصة بفتح الخيصة وكسر الميم وبالصاد  
المهملة كسامة مربع له علمان قوله ذلكوهذه ياءون للامة ككلم قوله فاسكت القوم بضم  
الهمزة على البناء للمجهول قوله أبل وأخلى هذا من باب التفاضل والدعاء للاباس بأن  
يعمر ويلبس ذلك الثوب حتى يلبى ويه يرخلة وفيه أنه يستحب أن يقال لمن لبس ثوب  
جديدا كذلك وأخرج ابن ماجه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى  
على عمر قيصا أبيض فقال لبس جديدا وعش جديدا ومثله هذا وأخرج أبو داود  
وسعيد بن منصور من حديث أبي نضرة قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
اذ لبس أحدهم ثوبا جديدا قبل له تبلى ويخلف الله تعالى وسنده صحيح قوله هذا سنا بفتح  
السين المهملة وتشديد النون وفيه جواز الحكم بالامة الخيصة ومعناه حسن والحديث  
يدل على أنه يجوز لامة لباس الثياب السود ولا أعلم في ذلك خلافا (وعن ابن عمر أنه  
كان يصبغ ثيابه ويدهن بالزعفران فقبل له لم تصبغ ثيابك ودهن بالزعفران فقال اني  
رأيتني أحب الاصباغ الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخن به ويصبغ به ثيابه  
رواه أحمد وكذلك أبو داود والنسائي بنحوه وفي لفظه ما وقد كان يصبغ ثيابه كاهن حتى  
عمامة) الحديث في اسمه مناده اختلاف كما قال المنذرى ولم يذكر أبو داود والنسائي  
الزعفران وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبيد بن جريح عن ابن عمر أنه قال وأما  
انصرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها فاني أحب أن أصبغ بها

الاطوار ثبته - هذه المثوبة على مجموع الوضوء الموصوف بتلك الصفة ٣٩٧ وصلاة الركعتين المقيدة بذلك التقيد فلا

قال المذري واختلاف الناس في ذلك فقال بعضهم أراد الخضاب للحية بالصفرة وقال آخرون أراد يصف ثيابه ويلبس ثيابا بصفرا انتهى ويؤيد القول الثاني تلك الزيادة التي أخرجهما أبو داود والنسائي قوله حتى عمامته بالنصب والحديث يدل على مشروعية صبغ الثياب بالصفرة وقد قدم الكلام على ذلك في باب نمى الرجل عن المعصية وفيه أيضا مشروعية الادهان بالزعفران ومشروعية صبغ الحية بالصفرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية النسائي وغيره ان اليهود والنصارى لا تصبغ نخالئهم واصبغوا قال ابن الجوزي قد اختلفت جماعة من الصحابة والتابعين بالصفرة ورأى أحمد ابن حنبل رجلا قد خضب لحية فقال اني لا أرى الرجل يحبي ميتا من السنة وقد قدم الكلام على الخضاب في باب تغيير الشيب بالحناء والكتم

(باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور والنهاى عن التصوير) \*

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب الانقضه رواه البخاري وأبو داود وأحمد والفظه لم يكن يدع في بيته ثوبا فيه تصليب الانقضه) الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله لم يكن يترك في بيته شيئا يشمل الملبوس والستور والبسط والآلات وغير ذلك قوله فيه تصاليب أى صورة صاليب من نقش ثوب أو غيره والصلب فيه صورة عيسى عليه السلام تعبد النصارى قوله نقضه بفتح النون والقاف والاضاد المجهمة أى كسره وأبطله وغير صورة الصليب وفي رواية أبي داود نقضه بالقاف المفتوحة والاضاد المجهمة والباء الموحدة أى قطع موضع التصليب منه دون غيره والقضب القطع كذا قال ابن رسلان والحديث يدل على عدم جواز اتخاذ الثياب والستور والبسط وغيرها التي فيها تصاوير وعلى جواز تغيير المنكر باليد من غير استئذان ما لا يكره زوجة كانت أو غيرها ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة انه كان يهوى بالقضب الذي في يده الى كل منم فيخزل وجهه ويقول جاء الحق وزهق الباطل حتى مر على ثلثمائة وستين صنما وأخرج البخاري من حديث ابن عباس قال لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصور التي في البيت لم يدخل حتى أمر بها فحجبت ورأى صورة ابراهيم واسماعيل بأيديهم - الا لزام فقال قاتلهم الله والله ان استقمها بالازلام قط قال النووي قال أصحابنا وغيرهم من العلماء تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لانه متوعد عليه بالوعيد الشديد المذكور في الأحاديث وسواء صنعه لما يمتن أولغيره فصنعه حرام بكل حال لان فيه مضاهاة خلق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس واناؤه وحائط وغيرها وأما تصوير صورة الشجر وجبال الارض وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام هذا حكم نفس التصوير وأما اتخاذ ما فيه صورة حيوان فان كان معلقا على حائط أو ثوبا أو عمامة أو نحو ذلك مما لا يعد منهن فهو حرام وان كان في بساط يداس ومخدة وسادة ونحوها مما يمتن فليس

تحصل الأجماع وعه ما ظاهره مغفرة جميع الذنوب وقيل انه مخصوص بالصغار ولورود مثل ذلك مقيدا بحديث الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهما - اما ما اجتنبت الكبائر انتهى وعياره الفتح ظاهره يعم الكبائر والصغار لكن العلماء خصوه بالصغار ولوروده مقيدا باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية وهو في حق من له كبائر وصغار فمن ليس له الا صغار كفرت عنه ومن ليس له الا كبائر خفف عنه منها بقدر ما صاحب الصغار ومن ليس له صغار ولا كبائر بزيادة في حسنة بظهور ذلك وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للمتعلم والترتيب في أعضاء الوضوء للاتيان في جميعها بهم والترتيب في الاخلاص وتحذير من الهوى في صلاته بالنكث كفي أمر الدنيا من عدم القبول ولا سيما ان كان في العزم على معصية فانه يحضر المرء في حال صلاته مأهول مشغوف به أكثر من خارجها ووقع في رواية البخاري في الرقاق في آخر هذا الحديث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تغتروا بالاستكثار من الأعمال السيئة بناء على ان الصلاة تكفرها فان الصلاة التي تكفركم

بما الخطايا هي التي يقبلها الله وأنى للعبد الاطاعة على ذلك (وفي رواية ان عثمان رضى الله عنه قال الأحاديثكم

عليه) رآه (وسلم يقول لا يتوضأ رجل بحسن وضوءه) بأن يأتي به كاملاً بآدابِه وسنته (ويصلي الصلاة) المفروضة (الا) برجل (غفر له ما بينه وبين الصلاة) التي تليها كما في مسلم أي من الصغائر (حتى يصليها) أي يفرغ منها حتى غاية تحصيل المقدر في الظرف إذا الغفران لأغايه (وقال في الفتح حتى يصليها أي يشرع في الصلاة الثانية قال عروة) والآية أن الذين يكفون ما أنزلنا من المينات أي التي في سورة البقرة إلى قوله (وليعلمهم اللاعنون كما في مسلم وهذه الآية وإن كانت في أهل الكتاب فهي تحت على التبليغ ومن ثم استدل بها في هذا المقام لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على ما عرف في محله) (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه (قال من توضأ فليستثر) بأن يخرج ما في أنفه من أذى بعد الاستنشاق لما فيه من تنقية مجرى النفس الذي به تلاوة القرآن وبإزالة ما فيه من النمل نصح مجارى الحروف وفيه طرد الشيطان لما عند البخاري في بدء الخلق إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاثاً فإن الشيطان يبيت على خيشومه والخيشوم أعلى الأنف ونوم الشيطان

بحرام ولكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت وسماً قال ولا فرق في ذلك كله بين ما له ظل وما لا ظل له قال هذا الخفيض مذهبنا في المسألة وبمعناه قال جواهر العلماء من أصحابنا والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم وقال بعض السلف انما ينهى عما كان له ظل ولا بأس باله ورأى ليس له ظل وهو مذهب باطل فان الستر الذي انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصور فيه لا يشك أحد أنه مذموم وليس لصورته ظل مع باقي الأحاديث المطلقة في كل صورة وقال الزهري النهي في الصورة على العموم وكذلك استعمال ما هي فيه ودخول البيت الذي هي فيه سواء كانت رقفاً في ثوب أو غير رقم وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط مهمت أو غير مهمت على الباطن الأحاديث لا سيما حديث الفرقة الذي ذكره مسلم وهذا مذهب قوي وقال آخرون يجوز منهما ما كان رقفاً في ثوب سواء امتن أم لا وسواء علق في حائط أم لا قال وهو مذهب القاسم بن محمد وأجمعوا على منع ما كان له ظل ووجوب تغيبه قال القاضي عياض لا ما ورد في اللعب بالبنات له غار البنات والرخصة في ذلك أسكن كره مالك شراء الرجل ذلك لابنته وادعى بعضهم أن إباحة اللعب بالبنات مذموم به هذه الأحاديث انتهى (وعن عائشة أنها نصبت سترافيه تصاوير فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزعمه قالت فقطعته وسادتين فكان يرتفق عابها ما تنفق عليه وفي لفظ أحمد فقطعته مرفقتين فلقد رأيتهم متكئاً على أحدهما وفيها صورة) قوله فزعمه فيه الإرشاد إلى إزالة التصاوير المذمومة على السستر وقوله فقطعته وسادتين فيه أن الصورة والتمثال إذا غير لم يكن بهم ما بأس بعد ذلك وجازا فتراشهما والارتفاق عليهما قوله فكان يرتفق في القاموس ارتفق متكئاً على مرفق يده أو على الخدة قوله فقطعته مرفقتين تنبئة عرفتة كمنه وهي الخدة والحديث يدل على جواز فتراش الثياب التي كانت فيها تصاوير وعلى استحباب الارتفاق لما يشعر به لفظ كان من استمراره على ذلك وكثيراً ما يتجنبه لرؤساء تكبرا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنما جبريل فقال اني كنت أتيتك الليلة فلم يمنعني أن أدخل البيت الذي أنت فيه الا انه كان فيه تمثال رجل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في البيت كلب فمر برأس التمثال الذي في باب البيت يقطع بصير كهية الشجرة وأمر بالستر يقطع فيجعل وسادتين متبذتين تو طآن وأمر بالكل يخرج ففعل رسول صلى الله عليه وآله وسلم وإذا الكلب جرو وكان الحسن والحسين تحت أقدامهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضاً النسائي قوله الليلة وفي رواية أبي داود البارحة قوله قرام ستر بكسر القاف وتخفيف الراء والتنوين وروى يحمى حذف التنوين والإضافة وهو الستر الرقيق من صوف ذوالوان قوله فيه تماثيل وفي رواية لمسلم وقد سترت سهوة إلى بقرام والسهوة الخزانة الصغيرة وفي رواية للنسائي قال جبريل كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه

على عادة العرب في نسبتهم المستحبت والمستبشع الى الشيطان وذلك ٣٩٩ عبارة عن تكسيه عن القيام الى الصلاة

ولا مانع من جعله على الحقيقة بل هو الاولى وهل مبيته اعموم النائم أو مخصوص بن لم يفعل ما يحترس به في منامه كقراءة آية الكرسي وظاهر الامر فيه للوجوب وقول العيني ان الاجماع قائم على عدم وجوبه باطل برده تصریح ابن بطالبان بعض العلماء قال بوجوبه وعند الجمهور ان الامر فيه للندب (ومن استجمر) أى مسح محل النجس بالجارو هو الاجار الصغار (فليوتر) تقدم الكلام على معنى الايتار وجله بعضهم على استعمال النجور فانه يقال تجمر واستجمر أى فلما أخذ ثلاث قطع من الطيب أو يطيب ثلاثاً أو أكثر وترا والاول أظهر (وعنه) أى عن ابى هريرة (رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال اذا توضأ) أى اراد ان يتوضأ (أحدكم فليجعل في انفه) أى ماء كذا فى البخارى من رواية ابى ذر وسقط قوله ماء من رواية الاكثرين لدلالة الكلام عليه (ثم لينثر) من الثلاثى المجرى وفى رواية لينثر من باب الافعال كذا عند ابى ذر والاصبلى (ومن استجمر) بالاجار (فليوتر) بثلاث أو خمس أو سبع أو غير ذلك والواجب الثلاثة لحديث مسلم لا يستنجى احدكم بأقل من

انصا وير واختلاف الروايات يمين بعضها باهضة اقوله فربض الميم أى فقال جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هو قوله يصير كهيشة الشجرة لان الشجر ونحوه مما لا روح فيه لا يحرم صنعة ولا التمسك به من غير فرق بين الشجر المثمرة وغيرها قال ابن رسلان وهذا مذهب العلماء كافة الا مجاهدا فانه جعل الشجر المثمرة من المكروه لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال حاكيا عن الله تعالى ومن أظلم ممن ذهب يخاف خلقا كخافي قوله وأمر بالسنة رواية أبى داود وهو كذلك قوله وأمر بالكذب قوله منبتين أى طروحتين على الارض ولفظ أبى داود منبتين وقوله وكان للحسن والحسين فيه جواز تربية جرو الكلب للولد الصغير وقد يستدل به على طهارة الكلب وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى جواز اتخاذه لغير الام طميدا قوله تحت ففتح الذون والضاد المجمة فعل بمعنى مفعول أى تمت متاع البيت المنضود بعضها فوق بعض وقيل هو السرير انتهى بذلك لان الضدي يوضع عليه أى يجعل بعضها فوق بعض وفى حديث مسروق شجر الجنة نضد من أصلها الى فرعها أى ليس اها سوق بارزة ولكنهم منضودة بالورق والثمار من أسفلها الى أعلاها والحديث يدل على أنها لا تدخل الملائكة البيوت اتى فيها تساميل أو كذب كما ورد من حديث أبى طلحة الانصارى عند البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى بالفظ قال قال صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا قنديل زاد أبو داود والنسائى عن أبى مرفوعا ولا جنب قيل أراد بالملائكة السباحين غير الحفظة وملائكة الموت قال فى معالم السنن الملائكة الذين ينزلون بالبركة والرحمة وأما الحفظة فلا يقدرون الجنب وغيره قال النووي فى شرح مسلم سبب امتناع الملائكة من بيت فيه صورة كونها معصية فاحشة وسبب امتناعهم من بيت فيه كلب كثرة أكله النجاسات ولان بعضها يسمى شيطانا كما جاء فى الحديث والملائكة ضد الشياطين وخص الخطأ بذلك بما كان يحرم اقتناؤه من الكلاب وبما لا يجوز تصويره من الدواب كالبصير والماشية ولا الصورة التى فى البساط والوسادة وغيرهما فان ذلك لا يمنع دخول الملائكة والاظهر انه عام فى كل كلب وفى كل صورة وانهم يمتنعون من الجميع لا طلاق الاحاديث ولان الجرو الذى كان فى بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحت السرير كان له فيه عذرقانه لم يعلم به ومع هذا امتنع جبريل من دخول البيت لاجل ذلك الجرو (وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذين يصنعون هذه

الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم احيوا ما خلقتم وعن ابن عباس وجاء رجل فقال انى أصور هذه التصاوير فافتى فيها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل مصور فى النار يجعل له بكل صورة صورها نفس تعذب فى جهنم فان كنت لابد فاعلا فاجعل الشجر وما لانفس له متفق عليه) الحديثان يدلان على أن التصوير من أشد المحرمات لانوعدها بالعداب فى النار وأن كل مصور من أهل النار

ثلاثة حجار فاخذ هذا الحديث الشافعى واحمد وصحاب الحديث فاستترطوا ان لا ينقص من الثلاثة فان حصل الانقاص

والأدوية الزيادة (٣) واستحب الأيتام ٤٠٠ ان حصل الاتقاء بشفع الحديث الصحيح فمن استعبر فليتر

وليس بواجب زيادة لابي داود  
بإسناده من قال ومن لأفلاح  
والمدار عند المالكية والخنفية  
على أن الاتقاء حديث وجيد  
اقتصر عليه وقد من الرابح في  
ذلك نقلاً عن الامام الحافظ  
الشوكاني قرياً فراجعه (وإذا  
استيقظ أحدكم من نومه) هكذا  
عطفه المصنف تبعاً للبخاري  
واقنعى بما فيه أنه حديث واحد  
وليس هو كذلك في الموطأ وقد  
أنجزه أبو نعيم في المستخرج من  
الموطأ رواية عبد الله بن يوسف  
شيخ البخاري مفرقاً وكذا هو في  
موطأ يحيى بن بكير وغيره وكذا  
فرقه الاسماعيلي من حديث  
مالك وكذا أخرجه مسلم الحديث  
الاول من طريق ابن عيينة عن  
أبي الزناد والثاني من طريق  
المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي  
الزناد وعلى هذا فكان البخاري  
كان يرى جواز جمع الحديثين  
إذا اتفقا في سببهما في سياق  
واحد كما يرى جواز تفريق  
الحديث الواحد إذا اشتمل  
على ~~كلمتين~~ مستقلين  
(فليغسل يده) بالافراد في مسلم  
ثلاثاً (قبل ان يدخلها في وضوئه)  
ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما  
من طرق فلا يغف عن يده في الاناء  
بحق بغسلها وهي أبين في المراد  
من زيادة الادخال لأن مطابق  
(٣) والصحيح أنه إذا فعل ما حربه  
من اسمة مال ثلاثة أبحار بمجرد  
الاستعبار بالبحار يظهر وإن لم يذهب الاثر قوله وجبت الزيادة في محل الكلام انظر السيل السديد على حسن خان جميع

ولورود لمن المورين في أحاديث أخر وذلك لا يكون الا على محرم متبايع في القبح وانما  
كان التصوير من أشد المحرمات الموجبة لما ذكرنا فيه مضاعفة الفعل الخلق بل  
جلاله ولهذا سمى الشارع فعلهم مضافاً وسماهم خالقين وظاهر قوله كل مصور وقوله  
بكل صورة صورها أنه لا فرق بين المطبوع في الثياب وبين ما له بجرم مستقل وبأن ذلك  
ما في حديث عائشة المتقدم من التعميم وما في حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم لم يترك دفن كالعائشة ~~فكان~~ كان فيه صور الخليل ذوات الاجنحة حتى اتخذت  
منه وسادتين والذين نزلت ضرب من الثياب أو البسط وما أخرجه البخاري ومسلم والموطأ  
والنسائي من حديث عائشة قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سفر وقد  
سترته وهو على بقرام فيه تماثيل فلما رآه ~~فكان~~ وتلون وجهه وقال يا عائشة أشد  
الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضحون بخناق الله وما أخرجه البخاري والترمذي  
والنسائي من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صور  
صورة عذبه الله يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وما هو بتأخير هذه الاحاديث  
قاضية بعدم الفرق بين المطبوع من الصور والمستقل لأن اسم الصورة صادق على  
الكل اذ هي كما في كتب اللغة التماثيل وهو يقال لما كان منها مطبوعاً على الثياب  
شكلاً نعم حديث أبي طلحة عنده مسلم وأبي داود وغيرهما بلفظ سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم يقول لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تمثال وفيه أنه قال الارقاق  
نوب فلهذا ان صح رفعه كان مخصوصاً بالآدم في الاثواب من التماثيل قوله احبوا  
ما خلقتم هذا من باب التعليق بالحوال والمراد أنهم بعد يوم القيامة ويقال لهم  
لا تزالون في عذاب حتى يحسبوا ما خلقتم وليسوا بقاعانين وهو كناية عن دوام العذاب  
واستمراره وهذا الذي قد رناه في تفسير الحديث مصرحاً به ما في حديث ابن عباس  
المتقدم والاحاديث يفسر بعضها بقوله فاجعل الشجر وما لا تنفس لنفسه الاذن  
بتصوير الشجر وكل ما ليس له نفس وهو يدل على اختصاص التحريم بتصوير  
الحيوانات قال في البحر ولا يكره تصوير الشجر ونحوها من الجاد اجاعاً

\* (باب ما جاء في لبس القميص والعمامة والسراويل) \*

(عن أبي امامة قال قال رسول الله ان أهل الكتاب يتنصرون ولون ولا ياتزون فقال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم تسروا ولو اتنصروا وحالفوا أهل الكتاب رواء أحمد وعمر  
مالك بن عيسى قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً سراويل قبل الهجرة  
فوزن في فارص إلى رواء أحمد وابن ماجه) اما حديث أبي امامة فلم أقف فيه على كلام  
لاحد الا ما ذكره في مجمع الزوائد قاله قول رواء أحمد والباقراني ورجال أحمد رجل  
الصحيح خلا القاصم وهو ثقة وفيه كلام لا يضر انتهى وفيه الاذن بلبس السراويل وأن  
مخالفة أهل الكتاب تحصل بمجرد الاتزان في بعض الاوقات لا بلبس السراويل في



الادخال لا يترتب عليه كراهة كمن أدخل يده في اناء واسع فاغتترف منه ٤٠١ باناء وغيره من غير أن تلامس يده الماء والظاهر

اختصاص ذلك باناء الوضوء  
ويحقق به اناء الغسل وكذا باقي  
الائنة قياسا الى كنه في الاستحباب  
من غير كراهة لعدم ورود النهي  
فيها عن ذلك وخرج بذلك الاناء  
البرك والحياض التي لا تنفسد  
بغمس اليد فيها على تقدير  
نجاستها فلا يتناولها النهي  
(فان أحدكم لا يدري أين  
بأنت يده) من جسده هل لاقت  
مكانا طاهرا منه أو نجسا بثره  
أو جرحا أو أثر الاستنجاء بالاجاز  
بعد بلل المحل أو اليد بنوع عرق  
ومفهوما أن من درى أين باتت  
يده كمن لف عليها خرقة مثلا  
فاستيقظ وهي على حالها الله  
لا كراهة نعم يستحب غسلهما قبل  
غسلهما في الماء القليل فقد صح  
عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
غسلهما قبل ادخالهما في الاناء  
في حالة البقظة فاستحبابه بعد  
النوم أولى ومن قال بكالاته  
الامر للتعبد لا يفرق بين شاة  
ومتيقن والامر للذنب عند  
الجهور لان الامر المضمن للشك  
لا يكون واجبا في هذا الحكم  
استحبنا بالاصل الطهارة ووجهه  
الامام أحمد على الوجوب في نوم  
الليل دون النهار لقوله أين باتت  
يده لان حقيقة المبيت تكون  
في الليل ووقع التصريح به  
في رواية أبي داود بلفظ اذا قام  
أحدكم من الليل وكذا عند  
الترمذي واجيب بأن التعليق

جميع الحالات فانه غير لازم وان كان أدخل في المخالفة وأما حديث مالك بن عمير فاخرجه  
أيضا أبو داود والنسائي ورجال اسنادهم رجال الصحيح ويشهد لحديثه حديث سويد بن  
قيس قال جابت أنا ومخرمة العبدى بن امان هجرنا فأتينا به مكة بخاءنا رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عشي فساومنا سراويل فبعناهم ثم رجل نزل بالاجر فقال له زن واربح  
رواه الخمسة وصححه الترمذي وسيأتي في أبواب الاجارة ان شاء الله وحديث مالك بن عمير  
المذكور هو عند أحمد من طريق يزيد بن هرون عن شعبة عن سماعة بن حرب عنه وقد  
صرح كثير من الأئمة بنبوت شرائه صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل قال في الهدى  
فصل واشترى صلى الله عليه وآله وسلم سراويل والظاهر انه اشترىها ليلبسها  
وقد روى في غير حديث انه لبس السراويل وكنوا يلبسون السراويلات باذنه انتهى  
وقال في الفصل الذي بعده هذا في الهدى ولبس البرود اليانية والبرود الاخضر ولبس  
الجبة والقباء والقميمص والسراويل انتهى قال في المواهب اللدنية للقسطلاني وأما  
السراويل فاختلاف هل لبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا يجزم بعض العلماء بانه  
صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسها ويستأنس له بما جزم به النووي في ترجمة عثمان رضي  
الله عنه من كتاب تهذيب الاسماء واللغات انه لم يلبس السراويل في جاهلية ولا اسلام  
اليوم قتله فانهم كانوا أصرص شيء على اتباعه ~~لكن~~ قد ورد في حديث أبي يعلى  
الموصلي بسند ضعيف جدا عن أبي هريرة قال دخلت السوق يوم مع رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم فجلس الى البزاز فاشترى منه سراويل باربعة دراهم وكان لاهل السوق  
وزان ين فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتزن راجعا فقال الوزان ان هذه  
كلمة ماسمة بهم من أحد قال أبو هريرة فقلت له كفى بك من الحقا في دينك ان لا تعرف  
نبيك فطرح الميزان ووثب الى يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد ان يقبله فاجذب  
يده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال له يا هذا انما فعل هذا الاعاجم علو كهنا  
واست بملك انما أنا رجل منكم فأخذ فوزن وأربح وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم السراويل قال أبو هريرة فذهبت لاحمله عنه فقال صاحب الشيء أحق بشيئه أن  
يحمله الآن ~~يكون~~ ضعيفا يجرعه فيضعفه عن أبي يعلى وزاد الطبراني في الاوسط  
اللباس السراويل قال أجل في السفر والحضر والليل والنهار فاني أمرت بالاستر فلم أجد  
شيئا استرمنه وكذا أخرجه ابن حبان في الضعفاء عن أبي يعلى وزاد الطبراني في الاوسط  
والدارقطني في الأفراد والعقيلي في الضعفاء ومدايره على يوسف بن زياد الواسطي وهو  
ضعيف عن شيخه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فريقي وهو أيضا ضعيف لكن قد صح  
شرائه النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل وأما اللبس فلم يأت من طريق صحيحة ولهذا  
قال أبو عبد الله الجازي في حاشيته على الشفاء ما لفظه وما قاله في الهدى من انه صلى الله  
عليه وآله وسلم لبس السراويل سبق قلم والله أعلم وقد أورد أبو يوسف عبيد النيسابوري

وهو صحيح لكن كونها تؤثر  
التنجيس وان لم يتغير فيه نظر لان  
مطابق التأثير لا يدل على خصوص  
التأثير بالتنجيس فيحصل ان  
تكون الكراهة بالميتة تنافي  
من الكراهة بالميتة قال ابن  
دقيق العبد ومراعاة انه ليست  
فيه دلالة قطعية على من يقول ان  
الماء لا ينفس الابا تغير ويسقط  
من الحديث استحباب غسل  
النجاسات ثلاثا لانه اذا امر به  
في المسكوك في المحقق اولى  
والاخذ بالوثيقة والعمل  
بالاحتمال في العبادة والكتابة  
غما يستحي منه اذا حصل  
الافهام بها واستنبط قوم منه  
فوائد اخرى ذكرها في الفتح  
وهذا الحديث اخرجه الستة  
وهم تنبيه وهو انه ينبغي  
للسامع لا قول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم ان يتلقاها باقبال وودفع  
الخطا والراة لها فقد بلغنا ان  
شخصا مع هذا الحديث فقال  
واين تبيت يده منه فاستيقظ من  
النوم ويده داخل دبره محسوس فتباب  
عن ذلك واقطع قاله القسطلاني  
(عن عبد الله بن عمر رضي الله  
عنه وقد قيل له) والقائل عبيد بن  
جريح المدني (رايتك لا تمس من  
الاركان) أي اركان الكعبة  
الاربعة (الا) الركنين (اليمنيين)  
تغليبوا الا فاذي فيه الحجر الاسود  
عسرا في لانه الى جهته ولم يقع  
التغليب باعتبار الاسود خوفا من الاستبداء على جاهل وهم باقيا على قواعدها ابراهيم عليه الصلاة

ذكر الحديث في السراويل وأورد فيه حديث النهي لكونه لم يرد فيه شيء على شرطه  
(وعن أم سلمة قالت كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الثميص  
رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا النسائي وقال الترمذي حسن  
غريب انما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد تفرد به وهو مروى وروى بعضهم  
هذا الحديث عن أبي عميلة عن عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن يزيد عن أمه عن أم  
سلمة قال سمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث عبد الله بن يزيد عن أمه عن أم سلمة أسمع  
هذا آخر كلامه وعبد المؤمن هذا قاضي مرو وقال المنذرى ولا بأس به وأبو عميلة يحيى  
ابن واضح أدخله البخاري في الضعفاء وثقه يحيى بن معين والحديث يدل على استحباب  
لبس الثميص وانما كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه أمكن  
في الستر من الرداء والازار اللذين يحتاجان كثيرا الى الربط والامساك وغير ذلك بخلاف  
القميص ويحتمل أن يكون المراد من أحب الثياب اليه القميص لانه يسر عورته  
ويستر جسمه فهو شعار الجسد بخلاف ما لبس فوقه من الدثار ولا شك ان كل ما قرب  
من الانسان كان أحب اليه من غيره ولهذا شبه صلى الله عليه وآله وسلم الانصار بالشعار  
الذي يلي البدن بخلاف غيرهم فانه شبههم بالधार وانما هي القميص فيصان الان آدمي  
يتقصد فيه أي يدخل فيه لئلا يستره وفي حديث المرحوم انه يتقصد في أنما ار الجنبه أي  
ينغمس فيها (وعن أسماء بنت زيد قالت كانت يد كم قميص رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم الى الرسغ رواه أبو داود والترمذي وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم لم يلبس قميصا قصيرا يدين والطول رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه  
النسائي أيضا وقال الترمذي حسن غريب وفي اسناده شهر بن حوشب وفيه من مقال  
مشهور والحديث الثاني رواه ابن ماجه في سننه من طريق عبيد بن محمد قال حدثنا  
الحسن بن صالح ورواه أيضا من طريق شعبان بن وكيع عن أبيه عن الحسن بن صالح  
عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس وعبيد بن محمد ضعيف وشعبان بن وكيع أضعف منه  
ولكن شرطه الاول بشهاده حديث اسماء هذا وشرطه الثاني بشهاده حديث ابن عمر  
الا تفي في اسماء بالازار والعمامة والقميص قول له الى الرسغ بالسين المهمة هذا اللفظ  
الترمذي ولفظ أبي داود الرسغ بالصاد المهمة الساكنة قبلها راء مكسورة وبعدها  
غين مجمة وهو مفصل ما بين الكف والساعد ويقال لمفصل الساق والقدم رسغ أيضا  
قاله ابن رسلان في شرح الستين والحديثان يدلان على ان السنة في الاكمام  
ان لا يتجاوز الرسغ قال الحافظ ابن القيم في الهدى وأما الاكمام لو اوسع الطوال التي هي  
كالانراج فلم يلبسها هو ولا أحد من أصحابه البتة وهي مخالفة لسنة وفي جوازها نظر  
فانهم من جنس الخيل لا انتهى وقد صار أشهر الناس بخالفه هذه السنة في زمانها هذا  
العلماء في أي أحدهم وقد جعل القميصه كمين يصلح كل واحد منهم ما ان يكون جببة

والسلام ومن ثم خصنا أخيراً بالاستسلام وعلى هذا لوبني ٤٠٣ البيت على قواعده عليه السلام الآن

استلمت كلها اقتداء به ولهذا ما  
ودهما ابن الزبير على القواعد  
استلمهما وقد صبح استلامهما عن  
معاوية وروى عن الحسن  
والحسين رضي الله عنهما وظاهر  
ما في الحديث هما انفراد ابن عمر  
بإسلام اليمانيين دون غيره  
من رأيهم عبيد وان سائرهم  
كان يستلم الأربعة ثم قال ابن  
جرير لابن عمر رضي الله عنهما  
(ورأيتك تأس) بفتح التاء والباء  
(النعال السبئية) بكسر السين  
وسكون الباء التي لا شعر عليها من  
السبت وهو الحلق وهو ظاهر  
جواب ابن عمر لا في أو هي التي  
عليها الشعر أو وجد البقر المدبوغ  
بالقرظ والسبت بالضم ثبت يدبغ  
به أو كل مدبوغ أو التي أسبئت  
بالدباغ أي لانت أو نسبة إلى  
سوق السبت وانما اعترض على  
ابن عمر بذلك لأنه لباس أهل  
النعيم وانما كانوا يلبسون النعال  
بالشعر غير مدبوغه وكانت  
المدبوغه تعمل بالطائف وغيره  
(ورأيتك تصبغ) ثوبك أو شعرك  
(بالصفرة ورأيتك اذا كنت)  
مستقرا (بمكة أهل الناس) أي  
رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول  
ذی الحجة لأحرام الحج (اذا رأوا  
الهِلال) أي هلال ذی الحجة (ولم  
تمل أنت حتى كان يوم التروية)  
الثامن من ذی الحجة لانهم كانوا  
يرتقون فيه من الماء ليستعملوه في  
عرفة شهر با وغيره وقبل غير ذلك  
(أما الاركان)

أو قيصا أصغير من أولاده أو يقيم وليس في ذلك شيء من الفائدة الدنيوية إلا اللعب  
وتفصيل المودة على النفس ومنع الانتفاع باليد في كثير من المنافع وتعريضه بسرعة  
التمزيق وتشويه الهيئته ولا الدينية إلا الخلفة السنة والأسبال والخلافة قال ابن رسلان  
والظاهر ان نساءه صلى الله عليه وآله وسلم كن كذلك يعني ان أكامهن إلى الرسغ اذلو  
كانت أكامهن تزيد على ذلك لتفعل ولونقل لوصول البنا كما نقل في المذيول من رواية  
النسائي وغيره ان ام سلمة لما سمعت من جوفه خيل لا لم ينظر الله اليه قالت يا رسول الله  
فكيف يصنع النساء بذيولهن قال يرخينه شبرا قالت اذن ينكشف أقدامهن قال  
يرخينه ذراعا ولا يزدن عليه ويقرق بين الكف اذا ظهرو بين القدم ان قدم المرأة عورة  
بخلاف كفها انتهى وفي الحديث الثاني دلالة على ان هديه صلى الله عليه وآله وسلم كان  
تقصير القميص لان تطويله اسبال وهو منهي عنه وسيأتي الكلام على ذلك (وعن نافع  
عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اعتم سدل عمامته بين كتفيه قال  
نافع وكان ابن عمر يسدل عمامته بين كتفيه زوام الترمذي) الحديث أخرجه نحوه مسلم  
والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه  
قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفها بين  
كتفيه وأخرج ابن عدي من حديث جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمامة  
سوداء يلبسها في العيدين ويرخينها خلفه قال ابن عدي لأعلم برويه عن أبي الزبير غير  
العرزي وعنه حاتم بن اسمعيل وأخرج الطبراني عن أبي موسى ان جبريل نزل على النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخى ذواته من ورائه قوله سدل  
السدل الأسبال والارسال وفسره في القاموس بالارخاء والحديث يدل على استحباب  
لبس العمامة وقد أخرج الترمذي وأبو داود والبيهقي من حديث ركانة بن عبد يزيد  
الهاشمي انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول فرق ما بيننا وبين المشركين  
العمامة على القلانس قال ابن القيم في الهدى وكان يلبس القلانسوة بغير عمامة ويلبس  
العمامة بغير قلنسوة انتهى والحديث أيضا يدل على استحباب ارخاء العمامة بين الكتفين  
وقد أخرج أبو داود ومن حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم فسداهما من بين يدي ومن خلفي والراوى عن عبد الرحمن شيخ من أهل المدينة  
لم يذكر أبو داود اسمه وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن ياسر قال بعث رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب عليه السلام إلى خيبر فعممه بعمامة سوداء ثم  
أرسلها من ورائه أو قال على كتفه اليسرى وحسنه السيوطي وأخرج ابن سعد عن  
مولي يقال له هرم بن قال رأيت عليا عليه عمامة سوداء قد أرخاها من بين يديه ومن خلفه  
قال ابن رسلان في شرح السنن عند ذكر حديث عبد الرحمن وهي التي صارت شعاع  
الصالحين المتسكين بالسنة يعني ارسال العمامة على الصدر وقال وفي الحديث النهي  
فتمل أنت حينئذ والرؤية هنا تحتمل البصرية والعلمية (قال عبد الله) بن عمر رضي الله عنهما محبهما لابن جرير (أما الاركان)

عن العمامة المقطعة بفتح القاف وتشديد العين المهملة قال أبو عبيد في الغريب المقطعة التي لا ذؤابة لها ولا حنك قبل المقطعة عمامة أبلبس وقيل عمامة أهل الذمة وورد النهي عن العمامة التي ليست بحنكة ولا ذؤابة لها فالحنكة من حنك الفرس اذا جعل له في حنكه الاسفل ما يقوده به هذا معني كلام ابن رسلان والذي ذكره أبو عبيد في الغريب في حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتلحي ونهى عن الاقتعاط ان المقطعة هي التي لم يجعل منها تحت الحنك وقال ابن الاثير في النهاية في حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الاقتعاط وأمر بالتلحي ان الاقتعاط ان لا يجعل تحت الحنك من العمامة شيئاً والتلحي جعل بعض العمامة تحت الحنك وقال الجوهر في الصحاح الاقتعاط شد العمامة على الرأس من غير اذرة تحت الحنك والتلحي تطويق العمامة تحت الحنك وهكذا في القاموس وكذا قال ابن قتيبة وقال الامام أبو بكر الطرطوشي اقتعاط العمائم هو التعميم دون حنك وهو بدعة منكروة وقد شاعت في بلاد الاسلام وقال ابن حبيب في كتاب الواضحة ان ترك الاتحام من بقايا عمائم قوم لوط وقال مالك أدركت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين ممن كانوا أحدهم لو اتفتم على بيت المال لكان به أميناً وقال القاضي عبد الوهاب في كتاب المعونة له ومن المعكروه ما خالف روى العرب وأشبهه روى العجم كالتعميم بغير حنك وقال القرافي ما أفتى مالك حتى أجاز ما روى عن محمد بن سعد بن جاعة عن السلف وروى النهي عن الاقتعاط عن جماعة منهم وكان طاوس ومجاهد يقولان ان الاقتعاط عمامة الشيطان فينظر فيما نقله ابن رسلان عن أبي عبيد من ان المقطعة هي التي لا ذؤابة لها وقد استدل على جواز ترك الذؤابة ابن القيم في الهدى بحديث جابر بن سليم عنده وسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداء بدون ذكر الذؤابة قال فدل على ان الذؤابة لم يكن يرخينها دائماً بين كنفه وقد يقال انه دخل مكة وعليه أهبة القتال والمغفرة على رأسه فلبس في كل موطن ما يناسبه انتهى وروى أبو داود ومن حديث عبد الرحمن بن عوف قال عمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسد لها بين يدي ومن خلفي وروى الطبراني عن عائشة قالت عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن عوف وارخى له أربع أصابع وفي اسناده المقدم بن داود وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الاوسط عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عم عبد الرحمن بن عوف فارسل من خلفه أربع أصابع أو نحوها ثم قال هكذا فاعتم فانه اعرب وأحسن قال السيوطي واسناده حسن وأخرج الطبراني أيضاً في الاوسط من حديث ثوبان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اعتم أرخى عمامة بين يديه ومن خلفه وفي اسناده الحاج بن رشد بن وهب بن عوف وأخرج الطبراني أيضاً في الكبير عن أبي امامة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

النسغال السبئية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبس النعل التي ليس فيها شعرو يتوضأ فيها) أي في النعل (فانا أحب أن ألبسها) فيه التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل رجله الذميريتين وهما في نعله (وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها فانا أحب أن أصبغ بها) يحتمل صبغ ثيابه لما في الحديث المروي في سنن أبي داود وكان يصبغ بالورس والزعفران حتى عمامة أو شعره لما في السنن انه يصقر به ما لحية وكان أكثر العمامة والتابعين يفضون بالصفرة ويرجع الاول القاضي عياض وأجيب عن الحديث المستدل به للثاني باحتمال انه كان يتهطيب به ما لانه كان يصبغ به ما (وأما الالهلال) بالهج والعمرة (فاني لم ار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) حتى تبعث به راحته أي تستوي فاقعة الى طريقته والمراد بدهاء الشعر في أفعال النسك واليه ذهب الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة يحرم عقب الصلاة جالس الحديث الترمذي أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبس بالهج حين فرغ من ركعتيه وقال حسن وقال آخرون الافضل أن يلبس من أول يوم من ذي الحجة ويحل هذه المباحات كتاب الحج وهذا الحديث خجاسي الاسناد ورواه كاهم

مدينون وفيه رواية الاقران وفيه الحديث والاخبار ٤٠٥ والعننة وأخرجه البخاري أيضا في اللباس

ومسلم وأبو داود في الحج والنساق  
في الطهارة وابن ماجه في اللباس  
وابن ماجه في وجهه هو ومولها (عن  
عائشة رضي الله عنها) أنها قالت  
كان النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) يحب التيمم لأنه كان يحب  
الغسل الحسن إذا صحب اليمين أهل  
الجنة وزاد البخاري في الصلاة  
من رواية شعبة ما استطاع فنهجه  
على المحافظة على ذلك ما لم يمنع  
مانع (في فعله) أي حال كونه  
لابسا النعل أي الابتداء باللبس  
اليمين (وترجل) الابتداء بالمشي  
اليمين في تسريح رأسه وحيته  
(و) (في طهوره) بضم الطاء لأن  
المرااد تطهره وتفتح أي البسادة  
بالشق اليمين في الغسل وباليمين  
في اليد اليمنى والرجل اليمنى  
وفي سنن أبي داود من حديث أبي  
هريرة رضي الله عنه مرفوعا إذا  
توضأت فابدأ بيمينك ثم قدم  
اليمنى كره وضوءه صحيح وأما  
الركعتان والحمدان والأذان  
فمطهران دفعة واحدة (و) كذا  
في البخاري من رواية أبي الوقت  
بأنه قال الواء وهو من عطف الغام  
على الخاص ولغيره ما ساقطها  
كذا كان صلى الله عليه وآله وسلم  
يحب التيمم (في شأنه كاه) وثنا كيد  
الشأن بقوله كاه يدل على التعميم  
فيدخل فيه نحو لبس الثوب  
والسراويل والخف ودخول  
المسجد والصلاة على مئذنة الامام  
ومئذنة المسجد والاكل والشرب

وسلم قبايولي والباحق بعمه ويرى لها من جانبه الايمن نحو الاذن وفي اسناده جميع  
ابن ثوبان وهو متروك قيل ويحرم اطالة العذبة طولا فاحشا ولا مقتضى الجزم بالتحريم  
قال النووي في شرح المهذب يجوز لبس العمامة بارسال طرفها وبغير ارسالها ولا كراهة  
في واحد منها ما لم يصح في النسي عن ترك ارسائها شيئا وارسالها ارسالا فاحشا كارسال  
الثوب يحرم الخيلاء ويكره اغييره انتهى وقد أخرج ابن أبي شيبة ان عبد الله بن الزبير كان  
يعتم بعمامة سوداء قد أرخاها من خلفه نحو من ذراع وروى سعد بن سعيد عن رشدين  
قال رأيت عبد الله بن الزبير يعتم بعمامة سوداء ويرخيها شبرا أو أقل من شبر قال  
السيوطي في الحاوي في الفتاوى وأما مقدار العمامة الشريفة فلم يثبت في حديث وقد  
روى البيهقي في شعب الايمان عن ابن سلاط عن عبد الله بن سلام قال سألت ابن عمر كيف  
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتم قال كان يدير العمامة على رأسه ويغرزها من  
ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كنفه وهذا يدل على انها عذبة أذرع والظاهر انها كانت  
نحو العشرة أو فوقها ليسير انتهى ولا أدري ما هذا الظاهر الذي زعمه فان كان الظهور  
من هذا الحديث الذي ساقه باعتبار ما فيه من ذكر الادارة والغرز وارسال الذؤابة  
فهذه الاوصاف تتحصل في عمامة دون ثلاثة أذرع وان كان من غير ما هو بعد اقراره  
بعدم ثبوت مقدارها في حديث

\* (باب الرخصة في اللباس الجليل واستحباب التواضع فيه  
وكراهة الشهرة والاسبال) \*

(عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من كان في  
قلبه مثقال ذرة من كبر فقال رجل ان الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا  
قال ان الله جميل يحب الجمال الكبير بطر الحق ونمض الناس رواه أحمد ومسلم) قوله  
ان الله جميل اختلقوا في معناه فقل ان كل أمره سبحانه وتعالى حسن جميل وله الاسماء  
الحسنى وصفات الجمال والكمال وقيل جميل بمعنى مجمل ككريم ومعجم بمعنى مكرم  
ومسمع وقال أبو القاسم القشيري معناه جميل وقال الخطابي انه بمعنى ذي النور والهبة  
أي مال كهمما وقيل معناه جميل الافعال بكم والنظر اليكم يكلفكم اليسير ويعين عليه  
ويثيب عليه الجزيل ويشكر عليه قال النووي واعلم ان هذا الاسم ورد في هذا  
الحديث الصحيح ولكنه من أخبار الاسناد وقد ورد أيضا في حديث الاسماء الحسنى وفي  
اسناده مقال والظاهر جواز اطلاقه على الله ومن العلماء من منعه قال امام الحرمين  
ما ورد الشرع باطلاقه في اسماء الله تعالى وصفاته اطلاقا وما منع الشرع من اطلاقه  
منعناه وما لم يرد فيه اذن ولا منع لم نقض فيه بتجليل ولا تحريم فان الاحكام الشرعية  
تنافي من موارد الشرع ولو قضية بتجليل أو تحريم لكاهن متين حكما بغير الشرع انتهى  
وقد وقع الخلاف في تسمية الله وصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به  
والا لكاهن ونقاسم الاظفار وقص الشارب وتنقف الابط وحلق الرأس والخروج من الخلا

واشاحب التماسر فيما نه من باب الازالة والقاء عدة ان كل ما كان من باب التكريم والتزين فبالعين والافعال التيسار وحلق الرأس من باب التزين لامن باب الازالة وقد ثبت الابتداء فيه باليمين قال في الفتح وحقيقة الشأن بما كان فعلا مقصودا وما يستحب فيه التماسر ليس من الافعال المقصودة بل هي اماتر ولو اماغير مقصودة وهذا كله على تقدير اثبات الواو وأما على اسقاطها فقول في شأنه كونه متعلقا بيجبهه لا بالعين أي بيجبهه العين في شأنه كانه العين في تنعله الى آخره أي لا يترك ذلك سفر اولا حضرا ولا في قراعه ولا في شغله ونحو ذلك وقد بسط القول في ذلك القسط لاني في ارشاد الساري وفي هذا الحديث الدلالة على شرف اليمين وهو سداسي الاسناد ورواه ما بين بصري وكوفي وفيه رواية الابن عن الاب وقريسين من أتباع التابعين وآخرين من التابعين والنجديين والاحبار والعلمة وخرجه البخاري في الصلوات واللباس ومسلم في الطهارة وأبو داود في اللباس والترمذي في آخر الصلاة وقال حسن صحيح والنسائي في الطهارة والزينة وابن ماجه في المنازعة (عن أنس ابن مالك) الانصاري (رضي الله عنه) أنه (قال رأيت) أي ابصرت (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الحال أنه قد (حانت) أي قربت (صلاة العصر) وهو بالزوراء كما رواه قتادة عند المؤلف سوق أنس

الشروع ولا منعه فاجازة طائفة ومنعه آخرون الا ان يرد به شرع مقطوع به من نص كتاب أو سنة متواترة أو إجماع على اطلاقه فان ورد خبر واحد فاختل وافي فاجازة طائفة وقالوا الدعاء به والتنامن باب العمل وهو جائز بخبر الواحد ومنعه آخرون ان يكونه راجعا الى اعتقاد ما يجوز أو يستحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضي عياض والصواب جواز لا شتماله على العمل ولقول الله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوهم انتهى والمسئلة مدونة في علم الكلام فلا تطيل فيها المقال قوله بطر الحق هو دفعه وانكاره ترعا وخبر اقاله النووي وفي القاموس بطر الحق ان يسكب عنه فلا يقبله قوله ونعص الناس هو بغين مبهمة مفتوحة وصادهم له قبلها اميم سا كنه وقال النووي في شرح مسلم هو بالطاء المهملة في نسخ صحيح مسلم قال القاضي عياض (نرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا وفي البخاري الاباطاع ذكره أبو داود في مصنفه وذكره أبو سعيد الترمذي وغيره والغمط والغمص قال النووي بمعنى واحد وهو احتقار الناس والحديث يدل على ان الكبر مانع من دخول الجنة وان بلغ في القلة الى الغاية ولهذا ورد التحديد بمثقال ذرة وقد اختلف في تأويله فذكر الخطابي فيه وجهين أحدهما ان المراد التكبر عن الايمان فصاحبها لا يدخل الجنة أصلا اذا مات عليه والثاني انه لا يكون في قلبه كبر حال دخول الجنة كما قال الله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل قال النووي وهذا التأويلان فيهما بعد فان الحديث ورد في سياق النبي عن الكبر المعروف وهو الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق فلا ينبغي ان يحمل على خذين التأويلين المخرجين له عن المطلب بل الظاهر ما اختاره القاضي عياض وغيره من المحققين انه لا يدخله بدون مجازاة ان جازاه وقيل هذا جزاؤه لو جازاه وقيل لا يدخلها مع المتقين أول وهذه ويمكن ان يقال ان هذا الحديث وما يشابهه من الاحاديث التي وردت مصرحافيه بانعدام دخول جماعة من العصاة الجنة أو عدم خروج جماعة منهم من النار خاصة واحاديث دخول جميع الموحدين الجنة وخروج عصاتهم من النار عامة فلا حاجة على هذا الى التأويل والحديث أيضا يدل على ان محبة لبس الثوب الحسن والنعل الحسن وبخير اللباس الجميل ليس من الكبر في شيء وهذا مما لا خلاف فيه فيما أعلم والرجل المذکور في الحديث هو مالك بن مرارة الراوي ذكر ذلك ابن عسجد البر والقاضي عياض وقد جمع الحافظ ابن بش كوال في اسمه أقوالا استوفاهما النووي في شرح مسلم (وعن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من ترك ان يلبس صالح الثياب وهو يقدر عليه تواضعه الله عز وجل دعاه الله عز وجل على رؤس الخلائق حتى يخيره في حال الايمان أي بين شامروا أحمد والترمذي الحديث حسنة الترمذي وقد رواه من طريق عياض بن محمد الدوري عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عبد الرحيم بن معيون عن سهل بن معاذ بن



بالدينونة (فالتس) أي طلب (الناس الوضوء) بفتح الواو والماء الذي يتوضأ به ٤٠٧ (فلم يجدوه) أي فلم يضيئوا الماء (فأق) صلبا للمفعول (رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم يوضوء) بفتح الواو أي بانه فيه ماء ليتوضأ به وفي رواية ابن المبارك بخارج رجل بقدح فيه ماء يسير وروى المهلب أنه كان مقدار وضوء رجل واحد (فوضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الاناء) الشربة في الكربة (وأمر الناس أن) أي بأن (يتوضؤا) أي بالوضوء (منه) أي من ذلك الاناء (قال) أنس رضي الله عنه (فرايت) أي أبصرت (الماء) حال كونه (ينبع) أي يخرج (من تحت) وفي رواية ينور من بين (أصابعه) فتوضؤا (حتى توضؤا من عند آخرهم) أي توضؤا الماس حتى توضؤا الذين عند آخرهم وهو كتابة عن جميعهم قاله الكرماني أي لم يبق منهم أحد والشخص الذي هو آخرهم داخل في هذا الحكم لأن السياق يقتضي العموم والمبالغة لأن عند هذا بمعنى في وحتى لتدريج ومن البيان وقيل حتى هنا حرف ابتداء ومن للغاية واسطة تنبسط من هذا الحديث استحباب التماس الماء لمن كان على غير طهارة والردة على من أنكر المجزأة من الملاحظة وفيه ان اعتراف المتوضئ من الماء القليل لا يصح للماء مستعملا واسطة بدل به الشافعي على أن الأمر يغسل اليد قبل ادخالها

أنس الجهني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الزحيم بن ميمون قال الناس ليس به بأس وضوءه ابن معين وسهل بن معاذ وثقه ابن حبان وضوءه ابن معين وفيه استحباب الذهب في الملبوس وترك لبس حسن الثياب ورفيعها القصد التواضع ولا شك أن لبس ما فيه مجال زائد من الثياب يجذب بعض الطباع إلى الزهو والخطيئة والكبر وقد كان هديده صلى الله عليه وآله وسلم كما قال الحافظ ابن القيم أن يلبس ما يتسمر من الملباس الصوف تارة والقطن أخرى والكتمان تارة وليس البرود الملبسة والبرد الأخضر ولبس الجبسة والقبا والقمامة من الثياب فإذن يمتنعون عما أباح الله من الملابس والمطاعم والمناكح ترهوا وتعبدا بأزائهم طائفة فابولهم فلم يلبسوا إلا شرف الثياب ولم يأكلوا إلا طيب وأبى الطعام فلم يلبس الخشن ولا أكله تكبرا وتجبيرا وكلا الطائفتين مخالف للهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا قال بعض السلف كانوا يكرهون الشريتين من الثياب العالي والتخفيض وفي السنن عن ابن عمر يرفعه من أنس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة إلى آخر كلامه وذكر الشيخ أبو إسحق الأصبهاني بإسناد صحيح عن جابر بن أيوب قال دخل الصلت بن راشد على محمد بن سيرين وعليه جبة صوف وازار صوف وعمامة صوف فاشمأزعه محمد وقال أظن أن أقواما يلبسون الصوف ويقولون قد لبسناه عيسى بن مريم وقد حدثني من لا أنهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد لبس السكبان والصوف والقطن وسنة نبينا أحق أن تتبع ومقصود ابن سيرين من هذا أن قوم ما يرون أن لبس الصوف دائما أفضل من غيره فيتحرونه ويمنعون أنفسهم من غيره وكذلك يتحرون زيا واحد من الملابس ويتحرون رسوما وأوضاعا وهيأت يرون الخروج عنها منكرا وليس المنكر إلا التقيدها والمحافظة عليها وترك الخروج عنها والحاصل أن الأعمال بالنيات وليس المتخفف من الثياب تواضعا وكسر السورة النفس التي لا يؤمن عليها من التكبر أن استغالي الثياب من المقاصد الصالحة الموجبات للمثوبة من الله ولبس الغالي من الثياب عند الأمن على النفس من التماهي المشوب بنوع من التكبر قصد التوصل بذلك إلى تمام المطالب الدينية من أمر بعسوف أو فهم عن منكر عند من لا يلة في الآلى ذوى الهيئات كما هو الغالب على عوام زماننا وبعض خواصه لا شك أنه من الموجبات للذبح لكنه لا بد من تقييد ذلك بما يحل لبسه شرعا (وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا النسائي ورجال استاده ثقات رواه أبو داود عن شيخه محمد بن عيسى بن مجيع بن الطباع قال فيه أبو حاتم مبرز ثقة له عدة مصنفات عن أبي عوانة الوضاح وهو ثقة عن عثمان بن أبي زرعة الثقفى وقد أخرجه البخاري في الانبياء عن المهاجر بن عمر والبساحي وقد أخرجه له ابن حبان في الثقات عن ابن عمر وأخرجه أيضا

القليل لا يصح للماء مستعملا واسطة بدل به الشافعي على أن الأمر يغسل اليد قبل ادخالها

وبقصة هذه المباحث سماها علامات النبوة قال ابن بطال حديث نبيع الماشتهر به جمع من الصحابة الا انه لم يروا الامن طار بن انس وذلك لطول عمره واطلب الناس علو السند كذا قال وقال القاضي عياض هذه النسخة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغفير عن الكافة متصلا عن جماعة من الصحابة بل لم يؤثر عن أحد منهم انكار ذلك فهو ملحق بالقطعي من مجزاته انتهى فأنظر رحم بين الكلامين من التفاوت وهذا الحديث من الرباعيات ورجاله ثابن تيسبي ومسلم في بصري وقصة الحديث والاختبار والتعينة وأخرجه البخاري في علامات النبوة وحرر الحافظ ابن حجر هذا الموضع هناك تحريرا بالغلو مسلم والترمذي في المناقب وقال حسن صحيح والنسائي في الطهارة والله التوفيق (وعنه) أي عن أنس رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما حاق رأسه) الشريفة في حجة الوداع أي أمر الحلاق خلعه فأضاف الفعل اليه مجازا واختلف في الذي حاق فالصحيح انه معمر ابن عبد الله كما ذكره البخاري

(١) قلت قد تقدم ان الامر بقفل السيد قبل ادخالها الاناء

من طار بن محمد بن عيسى عن القاسمي ثريك عن عثمان بذلك الاسناد قوله من لبس ثوب شهرة قال ابن الاثير الشهرة ظهور الشيء والمراد ان ثوبه يشتهر بين الناس لخالفته لونه لالوان ثيابهم فيرفع الناس اليه ابصارهم ويختال عليهم بالعجب والتعجب قوله الله تعالى ثوب مذلة لفظ أي داود ثوبه مثله والمراد بقوله ثوب مذلة ثوب يوجب ذلته يوم القيامة كما لبس في الدنيا ثوبا يترزبه على الناس ويترفع به عليهم والمراد بقوله مثله في تلك الرواية انه مثله في شهرته بين الناس قال ابن رسلان لانه لبس الشهرة في الدنيا ليعزبه ويقتصر على غيره ويلبسه الله يوم القيامة ثوبا يشتهر به بذلته واحتقاره بينهم عقوبة له والعقوبة من جنس العمل انتهى ويدل على هذا التأويل الزيادة التي زادها أبو داود من طر بن أبي عوانة بلفظ تلبس فيه النار والحديث يدل على تحريم لبس ثوب الشهرة وليس هذا الحديث مخفيا بنقيس الثياب بل قد يحصل ذلك ان يلبس ثوبا يخالف ملبوس الناس من الفقراء ليراء الناس فيستجيبوا من لباسه ويعتدوه قال ابن رسلان واذا كان اللبس لقصدا لاشتهار في الناس فلا فرق بين رفيع الثياب ووضيعها والموافق للملبوس الناس والمخالف لان التحريم يدور مع الاشتهار والمعتبر القصد وان لم يطابق الواقع (وعن ابن عمر قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من جر ثوبه خيلا لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقال أبو بكر ان أحد شقي ازارى يستترحي الا ان أتعاهد ذلك منه فقال انك لست بمن يفعل ذلك خيلا رواه الجماعة الا أن مسلما وابن ماجه والترمذي لم يذكر واقصة أبي بكر قوله خيلا معلا بضم الخاء المجهمة مدود والخيالة والبطر والكبر والزهو والتجتر واللبلاء كاهاءه في واحد يقال خال واختال اختيلا اذا تكبر وهو رجل خال أي متكبر وصاحب خال أي صاحب كبر قوله لم ينظر الله اليه النظر حقيقة في ادراك العين للمرقى وهو هنا مجاز عن الرحمة أي لا يرجمه الله لامتناع حقيقة النظر في حقه تعالى والعلاقة هي السببية فان من نظر الى غيره وهو في حالة عتمة رجمه وقال في شرح الترمذي عبر عن المعنى الكائن عند النظر بالنظر لان من نظر الى متواضع رجمه ومن نظر الى متكبر رجمه فالرحمة والمقت متساويان من النظر والحديث يدل على تحريم جر الثوب خيلا والمراد بجره هو جرده على وجه الارض وهو الموافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أسفل من الكعبين من الازار في النار كما سيأتي وظاهر الحديث ان الاسبال محرم على الرجال والنساء لما في صيغة من في قوله من جر من العموم وقد فهمت أم سلمة ذلك لما سمعت الحديث فقالت فكيف تصنع النساء بذولهن قال يرخينه شبرا فقات اذا تمسكت أفدامهن قال فيرخينه ذراعا لا يزدن عايشه أخرجه النسائي والترمذي ولكنه قد أجمع المسلمون على جواز الاسبال للنساء كما صرح بذلك ابن رسلان في شرح السنن وظاهر التقييد بقوله خيلا يدل بجهومه ان جر الثوب لغير الخيلا لا يكون دخلا في هذا الوعيد قال ابن عبد البر مفهوماه ان

رحمه الله وقيل هو خراش بن أمية والصحيح ان خراشا كان الخالق بالحدسية (كان أبو طلبة) زيد بن سهل بن الاسود الانصاري  
 التجاري زوج أم سليم والدة أنس شهد المشاهد كلها المنوف في سنة سبعين كلبي هريرة (أول من أخذ من شعره) صلى الله عليه  
 وآله وسلم وآخرجه أبو عوانة في صحيحه ونقله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر الخلق فخلق رأسه ودفع الى أبي طلبة  
 الشق الايمن ثم حلق الشق الاخر فأمره ان يقسمه بين الناس ورواه مسلم أيضا بخلاف اللفاظ واتخاذ المعنى قال النووي  
 فيه استحباب البداءة بالشق الايمن من رأس المخلوق وهو قول الجمهور ٤٠٩ خلا فالأبي حنيفة وفيه طهارة شعر الأدمى وبه  
 قال الجمهور وهو الصحيح عندنا

الجاء لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد لأنه مذموم قال النووي انه مكرره وهذا نص  
 الثاني قال أبو يعقوب في مختصره عن الشافعي لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها  
 للخيلاء وغيره اخذ في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان يكره انتهى قال ابن العربي  
 لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه كعبه ويقول لأبوجه خيلاء لان النهي قد تناوله لفظا  
 ولا يجوز لمن تناوله لفظا ان يخالفه اذ صار حكمه ان يقول لا أمثلة لان تلك العلة ليست  
 في قائم ادعى غير مسألة بل اطلالة ذيل دالة على تكبره انتهى وحاصله ان الاسبال يستلزم  
 جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصد به اللابس ويدل على عدم اعتبار  
 التقيد بالخيلاء ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديث جابر بن  
 سليم من حديث طويل فيه وارفعا ازارك الى نصف الساق فان آيت فالى الكعبين  
 واياك واسبال الازواق فان من الخيلاء وان الله لا يحب الخيلاء وما أخرجه الطبراني من  
 حديث أبي امامة قال بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ لحقنا عمرو بن  
 زرارة الانصاري في حلة ازاره وردا قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يا خذ بنا حية ثوبه ويتواضع لله عز وجل ويقول عبدك وابن عبدك وأمتك حتى  
 ضمها عمرو فقال يا رسول الله انى أحسن الساقين فقال يا عمرو ان الله تعالى قد أحسن كل  
 شيء خلقه يا عمرو وان الله لا يحب المسبل والحديث رجاله ثقات وظاهره ان عمر لم يقصد  
 الخيلاء وقد عرفت ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره انك  
 لست ممن يفعل ذلك خيلاء وهو تصريح بأن مناط التحريم الخيلاء وان الاسبال قد يكون  
 للخيلاء وقد يكون لغيره فلا بد من حمل قوله فان من الخيلاء في حديث جابر بن سليم على  
 انه خرج مخرج الغالب فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجها الى من فعل  
 ذلك اختيالا والقول بأن كل اسبال من الخيلاء أخذنا بظاهر حديث جابر ترده الضرورة  
 فان كل أحد يعلم ان من الناس من يسبل ازاره مع عدم خطور الخيلاء به ويزده  
 ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء  
 الاحاديث وعدم ايراد قيد الخيلاء المصرح به في الصحيحين وقد جمع بعض المتأخرين  
 رسالة طويلة بجرم فيها تحريم الاسبال مطلقا وأعظم ما نسب به حديث جابر وأما حديث

(١) وفيه التبرك بشعره صلى  
 الله عليه وآله وسلم وفيه الموااة  
 بين الاصحاب في العطفة والهدية  
 قال في الفتح أقول وفيه ان  
 الموااة لا تستلزم المساواة وفيه  
 تفصيل من يتولى النفقة على  
 غيره انتهى أقول واذا كان  
 مطابقا لشعر الأدمى طاهرا فالهاء  
 الذي يغسل به طاهر وقيل ان  
 شعره صلى الله عليه وآله وسلم  
 مكرم لا يقاس عليه غيره وأجيب  
 بأن الخصوصية لا تثبت الا بدليل  
 والاصل عدمها وعروض بما  
 يطول وقد تقي عبيدة السلماني  
 التابعي الكوفي أحد الخضر من  
 فقال لأن تكون عندي شعرة  
 منه أحب الى من الدنيا وما فيها كذا  
 في البخاري وهذا الحديث من  
 الخماسيات ورواه ما بين تينسي  
 ومدني وكاهم أئمة أجلاء وفيه  
 الاخبار والتحديث والعنعنة  
 وأخرجه مسلم والترمذي  
 والنسائي وابن ماجه وقال  
 الترمذي حسن صحيح (عن أبي  
 هريرة رضي الله عنه) انه قال

٥٢ نيل ل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا شرب الكلب  
 أى ولغ ولو ما دوننا في اتخاذ بطرف اسانه (في) وفي رواية من (انا أحدكم فليغسله سبعاً) أى سبع مرات لنجاسته المغلظة  
 وهذا الامر يقتضى الفور لكن سله الجمهور على الاستحباب الا ان أراد ان يستعمل ذلك الا انه وقوله في اناه أحدكم خرج  
 (١) ول بعض العلماء في أحوال شعره انه وقسمها وتبريكها رسالة سماها السبوف المرفقات على أهل الشعرات اه  
 سيد علي حسني خان



الغسل لان الرش ليس فيه جريان الماء بخلاف الغسل فانه يشترط فيه الجريان نفخ الرش ابلغ من نفي الغسل واقظ شيئا ايضا  
 عام لانه ذكر في سياق النبي وهذا كله للمع الغة في طهارة سوره اذ في مثل هذه الصورة الغالب ان لعبه يصل الى بعض  
 اجزاء المسجد وأجيب بان طهارة المسجد متيقنة وما ذكره مشكوك فيه واليقين لا يرتفع بالشك ثم ان دلالة لاتعارض  
 دلالة منطوق الحديث الوارد بالغسل من ولو غه وقد زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن  
 شبيب المذكور في البخاري موصولا بصريح التحديث ٤١١ قبل قوله تقبل وتبول وبهذه

واوالعطف وكذا أخرجهما أبو  
 دارود من رواية عبد الله بن وهب  
 عن يونس بن يزيد شيخ شبيب  
 ابن سعيد المذكور وحينئذ فلا  
 حجة فيه ان استدلاله على طهارة  
 الكلاب لا تنافي على نجاسة  
 بولها قاله ابن المنير ولكن يقدح  
 في نقل الاتفاق القول بانهم اتوا كل  
 حيث صح عن نقل عنه وان  
 بول ما يؤكل كل لجه طاهر وقال ابن  
 المنذر المراد انها كانت تبول  
 خارج المسجد في مواضعها ثم  
 تقبل وتدبر في المسجد اذ لم يكن  
 عليه في ذلك الوقت غلق قال  
 ويهد أن تترك الكلاب  
 تنساب في المسجد حتى غتمته  
 بالبول فيه والا قرب ان يكون  
 ذلك في ابتداء الحال على أصل  
 الاباحة ثم ورد الامر بتكريم  
 المساجد وتطهيرها وجعل  
 الابواب عليها ويشير الى ذلك  
 ما زاده الاسماعيل في روايته  
 من طريق ابن وهب في هذا  
 الحديث عن ابن عمر قال كان  
 عمر يقول باعلى صوته اجتنبوا  
 اللغو في المسجد قال ابن عمر وقد  
 كنت آيت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت الكلاب الخ فاشار الى أن ذلك كان في الابتداء ثم ورد  
 الامر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام وبهذا يندفع الاستدلال به على طهارة الكلاب وأما قوله في زمن رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم فهو وان كان عاما في جميع الأزمنة لانه مضاف لكنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة  
 المسجد وبهذا الحديث استدلاله قيمة على طهارة الارض اذا أصابها نجاسة وجفت بالشمس والهوا وذهب اثرها وعليه ببول  
 أبو داود حيث قال باب طهارة الارض اذا يبست ورجاله الستة ما يذهب عنه الى ومدني وفيه تابعي عن تابعي والقول والتحديث

على المعتاد في اللباس في الطول والسعة (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينظر الله الى من جازاه بطرامنقى عليه ولا جرد البخاري ما أسفل من  
 الكعبين من الازافر في النار) قوله بطرامنقى تقدم ان البطر معناه معنى الخلاء  
 وفي القاموس البطر النشاط والاشروق له احتمال النعمة والدهش والخيرة والطغيان  
 وكراهة الشيء من غير ان يستحق الكراهة انتهى قوله ما أسفل من الكعبين الخ قال  
 في الفتح ما موصولة وبعض صلته المحذوف وهو كان وأسفل خبره وهو منصوب ويجوز  
 الرفع أى ما هو أسفل وهو أفعل تفضيل ويحتمل ان يكون فيه الاما ضياء ويجوز ان تكون  
 ما نكرة موصوفة بأسفل قال الخطابي يريد ان الموضع الذي يناله الازافر من أسفل  
 الكعبين في النار فيكنى بالشوب عن بدن لابس ومعه ان الذي دون الكعبين من القدم  
 يعذب عقوبة وحاصله انه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حصل فيه وتكون من بيانية  
 ويحتمل ان تكون سببية ويكون المراد الشخص نفسه فيكون هذا من باب تسمية الشيء  
 بما يؤل اليه امره في الاخرة كقوله انى أرا فى أعصر خرايعى عنيا فسمما بما يؤل اليه  
 غالبه او قيل معناه فهو محرم عليه لان الحرام يوجب النار في الاخرة وقد أخرج أبو داود  
 من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أزره المسلم الى نصف  
 الساق ولا حرج أولأجناح فيما بينه وبين الكعبين وما كان أسفل من الكعبين فهو  
 في النار وأخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وحديث الباب يدل على ان الإسبال المحرم  
 انما يكون اذا جاوز الكعبين وقد تقدم الكلام على اعتبار الخلاء وعدمه

\*(باب منى المرأة ان تلبس ما يحكى بدنهم أو تشبه بالرجال)\*

(عن أسامة بن زيد قال كسافى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبضية كشيقة كانت  
 مما أهدي له دحية الكلبي فكسوتها امرأتى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 مالك لا تلبس القبطية فقالت يا رسول الله كسوتها امرأتى فقال مرها ان تجعل تحتها  
 غلالة فاني أخاف أن تصف بحجم عظامها رواه أحمد) الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شبة  
 والبخاري وابن سعة والرويانى والبارودى والطبرانى والبيهقى والضياء في الخمارة وقد

كنت آيت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت الكلاب الخ فاشار الى أن ذلك كان في الابتداء ثم ورد  
 الامر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام وبهذا يندفع الاستدلال به على طهارة الكلاب وأما قوله في زمن رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم فهو وان كان عاما في جميع الأزمنة لانه مضاف لكنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة  
 المسجد وبهذا الحديث استدلاله قيمة على طهارة الارض اذا أصابها نجاسة وجفت بالشمس والهوا وذهب اثرها وعليه ببول  
 أبو داود حيث قال باب طهارة الارض اذا يبست ورجاله الستة ما يذهب عنه الى ومدني وفيه تابعي عن تابعي والقول والتحديث

والعننة واخرجه ابوداود والاسماعيل وابونعيم (وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال العبد في ثوب (صلاة) لاحقة بغيره الا لا تمنع عليه الكلام وشعره قال الكرماني نسكركم صلاة بلبس ثوبان المراد نوع صلاته التي ينتظرها وبعبارة القسطلاني يشهل انتظار كل واحدة منها (ما كان) أي مادام وهي رواية الكشميني (في المسجد ينتظر الصلاة ما يحدث) أي ما يأتي بالحدث أي مدة دوام عدم الحدث وهو يسلم ما خرج من السبيلين وغيره وتتمام هذا الحديث فقيل ٤١٢ رجل أعجمي ما حدث يا أبا هريرة قال الصوت يهني الضربة ونحوها وفي رواية

أخرج نحوه ابوداود عن دحية بن خليفة قال أتى رسول الله بقباطى فاعطاني منها قبطية فقال اصدعها صدعين فاقطع أحدهما قيصا وأعط الآخر امرأتك تحتها مر به فلما أدبر قال وهو امرأتك تجعل تحتها قوبا لا يصفها وفي أسنده ابن أبي عمير ولا يتجسس بجديته وقد تابع ابن أبي عمير على روايته هذه أبو العباس يحيى بن أيوب المصري وفيه مقال وقد احتج به مسلم واستشهد به البخاري قوله قبطية قال في القاموس بضم القاف على غير قياس وقد تكسر وفي الضياء بكسرها وقال القاضي عياض بالضم وهي نسبة إلى القبط بكسر القاف وهم أهل مصر قوله غلالة الغلالة بكسر الغين المعجمة شعار بلبل تحت الثوب كما في القاموس وغيره والحديث يدل على أنه يجب على المرأة أن تستبرئ من بثوب لا يصفه وهذا شرط سائر العورة وانما أمر بالثوب تحتها لأن القباطى ثياب رفاق لا تستر البشرة عن رؤية الناظر بل نفسها (وعن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

دخل على أم سلمة وهي تحت شعر فقال لامة لاليتين رواه أحمد وابدود (الحديث رواه عن أم سلمة وحسب مولى أبي أحمد قال المنذرى وهذا يشبهه الجهول وفي الخلاصة أنه وثقه ابن حبان قوله وهي تحت شعر الرءوال لعمال والنقد يرد دخل عليهما حال كونها ناصل خمارها يقال اخمرت المرأة وتخمرت اذا لبست الخمار كما يقال اعتم وتعم اذا لبس العمامة قوله فقال لامة بفتح اللام وتشديد الميم والنصب على المصدر والنصب فعل مقدر والمقصد ير الوبه لامة قوله لاليتين أمرها أن تلوى خمارها على رأسها وتدبره مرة واحدة لمرتين ثلاثين به اختمها رواه ترمذي وعنه ابن جرير قال اذا اعتموا فيكون ذلك من التشبيه المحرم وسـ يأتي أنه محرم على العموم من دون تخصيص (وعن أبي هريرة قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم صنفان من أهل النار لم أرهما بعد نساء كاسيات عاريات مائلات على رؤسهن أمثال السمكة البخت المائلة لا يرين الجنة ولا يجدن ريحها ورجال معهم سباط كاذناب البقر يضربون بها الناس رواه أحمد ومسلم) قوله صنفان من أهل النار فيه ذم هذين الصنفين قال الترمذي هذا الحديث من معجزات النبوة فقد وقع هذان الصنفان وهم موجودان قوله كاسيات عاريات قيل كاسيات من نعمة الله

أبي داود وغيره لا وضوء الا من صوت أو ريح فكانه قال لا وضوء الا من ضراط أو فناء وانما خصهما بالذكر دون ما هو أشد منه ما لكونهما لا يخرج من المرأة غالباً في المسجد غيرهما قال الظاهران السؤال وقس على الحديث من الربايعيات ورجالهم مدنيون الآدم مع أنه دخل المدينة وفيه الحديث والعننة (عن زيد بن خالد) المدني الصحابي رضي الله عنه (قال سألت عثمان بن عفان) رضي الله عنه (فأت أرباب اذا جامع) الرجل امرأته أو أخته (فلم ينع) بضم اليم وسكون الميم (قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة) أي الوضوء الشرعي لا اللغو وانما أمره بالوضوء احتياطاً لأن الغالب خروج المذي من الجامع وان لم يشعر به (ويغسل ذكره) لتجنبه بالمذي وهل يغسل جميعه أو بعضه

المتنجس قال الامام الشافعي بالثاني وما لك

بالاول والاول لا تدل على الترتيب بل على مطلق الجمع فلا فرق بين ان يغسل الذكر قبل الوضوء أو بعده على وجهه لا يفتقض الوضوء به (قال عثمان) رضي الله عنه (سمعت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال زيد (فأنت عن ذلك علياً) أي ابن أبي طالب رضي الله عنه (والزبير) بن العوام (وطحمة) بن عبيد الله (وابن كعب) رضي الله عنهم (فأمرني) وفي رواية فأمره أي الجامع (بذلك) أي بغيره من هذا الحديث عدم وجوب الغسل وتأنقه

عاريات



الامر بالغسل (١) وأما الامر بالوضوء فهو باق لانه منسوخ تحت الغسل ولهذا صح الاستدلال به والحكمة في الامر به قبل ان يجب الغسل اما لكون الجماع مظنة خروج المذي أو لئلا يسهل الموطوءة قد لاقته على المطالب من هذه الجزئية وهي وجوب الوضوء من الخارج المعتاد لاعلى الجزء الاخير وهو عدم الوجوب في غير المذسوخ وقد انقضت الاجماع على وجوب الغسل بعد ان كان في الضابة من لا يوجبها الا بالانزال كالمذكورين وبعض أصحاب الظاهر ورجال هذا الحديث احدث عشر رجلا مابين كوفي وبصري ٤١٣ ومسلم وفيهم ثلاثة من التابعين

وهما يسان ويروي أحدهما عن الآخر والتحديث والعنونة والاخبار والسؤال والقول وأخرجه البخاري أيضا في الطهارة وكذا مسلم (عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك الانصاري (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أرسل إلى رجل من الانصار هو عتيان بكسر العين ابن مالك الانصاري كافي مسلم او صالح الانصاري فبعثه كره عبد الغني بن سعيد اوراق بن خديج كالحاكم ابن بشكوال ورجح في الفتح الاول وسلم مر على رجل فيحمل على انه مر به فأرسل اليه (بخاء ورأسه يقطر) أي ينزل منه الماء قطرة قطرة من أثر الاغتسال واسناد القطر الى الرأس مجاز فسال الوادي (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) له (لعلنا) قد (أعجلناك) عن فراغ حاجتك من الجماع (فقال) الرجل مقرر له (نعم) اعجلتني (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) اذا أهملت بضم الهمزة وكسر الجيم وفي

عاريات من شكرها وقبل معناه تستبرع بعض بدنها وكشف بعضه اظهار الجاهل ونحوه وقيل تلبس ثوبا رقيقا يصف لون بدنها قوله ما دلل أي عن طاعة الله وما يلزمه من حفظه عيالات أي يعان غيرهن فعلم ان المذموم وقيل ما نلث بمشيم من متجنرات عيالات لا كافهن وقيل ما نلث بمشطن مشطه البغايا الميالات بمشطن غيرهن تلك المشطه قوله على رؤسهن امثال أسفة البخت أي يكبرن شعورهن ويعظمن ابلف عمامة أو عصاية أو نحوها والبخت بضم الباء الموحدة وسكون الخاء المعجمة والهاء المشناة الا بل الخراسانية والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على كراهة لبس المرأة ما يحكي بدنها وهو أحد التفاسير كما تقدم والاخبار بان من فعل ذلك من أهل النار وانه لا يجدر بجماع الجنة مع ان رجحا يوجد من مسير خمسمائة عام وعيد شديد يدل على تحريم ما شتم عليه الحديث من صفات هذين الصنفين (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا النسائي ولم يتكلم عليه أبو داود ولا المذري ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرج أبو داود عن عائشة انها قالت لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل من النساء وأخرج البخاري وأبو داود والنسائي والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المشبهات من النساء بالرجال والمشبهين من الرجال بالنساء وأخرج أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه رأى امرأة متقلدة قوسا وهي تمشي مشية الرجل فقال لعن هذه فقيل هذه أم سعيد بنت أبي جهل فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لبس مذامن تشبه بالرجال عن النساء قوله لبس المرأة ولبس الرجل رواية أبي داود لبسة في الموضعين والحديث يدل على تحريم تشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء لان اللعن لا يكون الا على فعل محرم واليه ذهب الجمهور وقال الشافعي في الام انه لا يحرم زى النساء على الرجل وانما يكره فكذا عكسه انتهى وهذه الاحاديث ترد عليه ولهذا قال النووي في الروضة والصواب ان تشبه النساء بالرجال وعكسه حرام للحديث الصحيح انتهى وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المترجلات

رواية الشافعي في مجلت بضم العين وكسر الجيم المخففة وفي رواية كذلك مع التشديد (أو قطعت) وفي رواية أخرى قطعت وكذا مسلم وفي رواية أخرى قطعت بضم الهمزة أي لم ينزل اسناده متعارفة من خطوط المطر وهو المحجاسه (فعليك الوضوء) وأولئك من (١) ومما يؤيد ذلك حديث أبي بن كعب قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص به في أول الاسلام ثم أمرنا بالاغتسال بعدها كذا في الروضة النديقية شرح الدرر البهية اه السيد نور الحسن خان

الراوى ولتنويع الحكم من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أى سواء كان عذم الانزال بأمر خارج عن ذات الشخص أو من ذاته لا فرق بينهما فى إيجاب الوضوء والغسل لكنه منسوخ وقد أجمعت الأئمة الآن على وجوب الغسل بالجماع وإن لم يكن معه انزال وهو مروي عن عائشة وأبي بكر وعمر وأبي هريرة وابن مسعود وابن عباس والمهاجر بن وهب قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وبعض أصحاب الظاهر والخبي والثوري وفي الحديث جواز الاخذ بالقرائن وفيه استحباب الدوام على الظهارة ٤١٤ لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشكر عليه تأخير اجابته (عن المغيرة)

أخرجوه من بيوتكم وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمغث قد خضب يديه ورجليه بالخضاء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بال هذا فقالوا تشبه بالنساء فأمر به فنقي الى النقيع قيل يا رسول الله الانقلة قال اني نيت ان أقتل المصلين وروى البيهقي ان أبا بكر أخرجه مخنثا وأخرج عمرو واحدا

\* (يا اب التيامن في اللبس وما يقول من استجد ثوبا) \*

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لبس قميصا بدا بهما منه وعن أبي سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استجد ثوبا بهما باسمه بعمامة أو قميصا أو رداء ثم يقول اللهم لك الحمد أنت كوتنيه أسألك خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له رواهما الترمذي) الحديث الاول أخرجه أيضا النسائي وذكره المطايع في التلخيص وسكت عنه ويشهد له حديث إذا توضأتم وإذا لبستم فابدؤا بيمينكم أخرجه ابن حبان والبيهقي والطبراني قال ابن دقيق العيد هو حقيقة بان يصح ويشهد له أيضا حديث عائشة المتفق عليه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجبهه التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله وهو يدل على مشروعية الابتداء في لبس القميص بالميامن وكذلك لبس غيره لعموم الاحاديث الدالة على مشروعية تقديم الميامن والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وحسنه الترمذي قوله سمعنا ما سمع قال ابن رسلان في شرح السنن البداءة بيمين الثوب قبل الله تعالى أبلغ في تذكرة النعمة واظهارها فان فيه ذكر الثوب مرتين مرة ذكره ظاهر او مرة ذكره مضمرا قوله أسألك خيره هكذا انظر الترمذي ولفظ أبي داود أسألك من خيره بزيادة من ولفظ الترمذي أعم وأجمع لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة عليك بالجماع الكوامل اللهم اني أسألك الخير كله ولفظ أبي داود أنسب لما فيه من المطابقة لقوله في آخر الحديث وأعوذ بك من شره قوله وخير ما صنع له هو استعماله في طاعة الله تعالى وعبادته ليكون عون له عليه ان قوله وشر ما صنع له هو استعماله في معصية الله ومخالفة امره

بضم الميم (ابن شعبة) بن مسعود التقي الصابي الكوفي اسلم قبل المدينة وولى امره الكوفة توفي سنة خمس على الصحيح له في البخاري احد عشر حديثا (رضي الله عنه انه) اي المغيرة (كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر وانه ذهب لحاجة له وأدى عروفة معنى كلام ابيه بعبارة تنفسه والافكان السياق يقتضي ان يقول قال أبي كنت وكذا قوله (وان مغيرة جعل) اي طفق (يصب الماء عليه وهو يتوضأ فغسل وجهه ويديه) أي يغسل ماضيا على الاصل (ومسح برأسه) ياء الاصاق (ومسح على الخفين) اعاد لفظ مسح دون فصل لبيان تأسيس قاعدة المسح بخلاف الغسل فإنه تكرر لسابق واستدل بهذا الحديث البخاري على الاستعانة في الوضوء لكن من يدعي ان الكراهة مختصة بغية المشقة أو الاحتياج في الجملة لا يستدل عليه بحديث اسامة لانه كان في السقرو وكذا

حديث المغيرة ويقاس بالاستعانة على الصب الاستعانة بالغسل والاحضار للماء

بجماع الاعانة فاما الصب فهو خلاف الاولى لانه ترفه لا يليق بالمعبد وعورض بانه اذا فعله الشارع لا يكون خلاف الاولى والجواب انه قد ينفذ به ايمان الجواز فلا يكون في حقه خلاف الاولى بخلافنا وقيل مكرره والاولى واما الاستعانة في غسل الاعضاء فمكرهه قطعاً الاحتياج واما احضار الماء فلا كراهة فيه اصله قال الحافظ ابن حجر يمكن الافضل لأنه وقال الجلال الحلي ولا يقال انها خلاف الاولى هذا الحديث من الاسماء ورواه ما بين يدي وواسطي

أمره والحديث يدل على استحباب حمد الله تعالى عند لبس الثوب الجديد وقد أخرج  
الحاكم في المستدرک عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما اشترى عبداً بدينار أو بنصف دينار  
حمد الله إلا لم يبلغ ركبته حتى يغفر الله له  
وقال حديث لا أعلم في أسناده  
أحمدان كيرجرح  
والله أعلم

تم

\*(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله أبواب اجتناب النجاسات)\*



ومدني وفيهم ثلاثة من السابغين  
والحديث والاختبار والغنة  
وأخرجه البخاري أيضا في  
الطهارة والجرج ومسلم فيه أيضا